

# تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي

تأليف

السيد عبد الرزاق الحسيني



دار الشؤون الثقافية

منتدى اقرأ الثقافي

*[www.iqra.ahlamontada.com](http://www.iqra.ahlamontada.com)*

السيد عبدالرزاق الحسني

تاريخ  
الوزارات العراقية

في طبعته السابعة الموسعة والمزيدة



دار الإقانة العامة

# تاريخ الوزارات العراقية

أوسع كتاب صدر في اللغة العربية حتى الآن عن « تاريخ العراق السياسي الحديث » يبحث في نشوء الدولة العراقية وكيفية رسوخ ما رسخ من أوضاعها ، ويثبت نصوص المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها ، ويشرح الحوادث التي مرت بالدولة شرحاً مؤيداً بالوثائق والمستندات

بقلم

السيد عبد الرزاق كسني

الجزء السابع

٢٢ ربيع الاول ١٣٦٥ - ١٥ شعبان ١٣٦٧

٢٣ شباط ١٩٤٦ - ٢٣ حزيران ١٩٤٨

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف







٢٢ ربيع الاول ١٣٦٥ - ٣٠ جمادى الاخرة ١٣٦٥  
٢٣ شباط ١٩٤٦ - ٣٠ مارس ١٩٤٦

## الوزارة السويدية الثانية

### كلمة استطراذية

كان السيد حمدي الباجه جي احد الوطنيين الذين ابعدهم المنسوب السامي البريطاني في العراق الى « هنجام » في حادثة ٢٣ آب ١٩٢٢ م ، فعرف عنه التطرف في الآراء ، واشتهر بالتصلب في القضايا القومية . ولما ألف السيد عبد المحسن السعدون وزارته الثانية في ٢٦ حزيران ١٩٢٥ م واضطر لمزاملة الباجه جي المذكور ، اسند اليه منصب وزارة الاوقاف ، وهي من الوزارات التي كانت تعتبر من الدرجة الثالثة ، اذ لم تكن السلطات المنتدبة لتطمئن الى الآراء التي اشتهر بها .

فلما استقالت هذه الوزارة في اول تشرين الثاني ١٩٢٦ م ، اثر انخذاها في المجلس النيابي ، ابتعد الباجه جي عن الميدان السياسي ، وانصرف الى ادارة املاكه ومزارعه ، حتى اذا قضت الظروف ان ينحى السيد نوري السعيد عن دست الحكم في ٣ حزيران ١٩٤٤ م ، وان تمهد رئاسة الوزارة الى الباجه جي المشار اليه ، شاع في الاوساط السياسية ان « الوزارة الباجه جية » ستكون وزارة مؤقتة ، ينتهي اجلها بانتهاء فصل الصيف ، وعودة المصطافين من الوزراء السابقين والسياسيين المرموقين الى العراق ، ولكن تطاحن الساسة واختلاف وجهات نظرهم في شكل الحكومة التي يجب ان تقوم في البلاد ، ابعدا هذه الوزارة عن الانهيار مدة طويلة . هذا الى ان نوري السعيد نفسه لم يكن راغبا في الاجهاز على هذه الوزارة ، لعلمه انه ليس في استطاعته الحصول على من يؤيده ويزامله اذا ما دعي الى تكوين وزارة جديدة في هاتيك الظروف .

ولما انهارت دول المحور تباعا ، وانتصرت الدول الديمقراطية انتصارا مبينا ، واخذت الصحف العالمية تتغنى بهذا الانتصار ، وتطالب بتحقيق الحريات التي طالما صرح الحلفاء بها ، وتكلم قادتهم عنها ، شعر الساسة البريطانيون بضرورة اجراء بعض التغييرات في اوضاع البلدان ، التي كانت ترزح تحت انتدابهم او احتلالهم ، لانهم وجدوا ان بقاء المعتقلات مكتظة بالسياسيين ، والسجون مملأ بالزعماء والمتطرفين ، امر لا يتفق وما كانوا يتبحجون به ، وكذلك القول عن وجود القوانين الاستثنائية ، واستمرار الهيمنة على الصحافة والمراسلات البريدية والتلفونية . هذا الى ان الامير عبد الاله الوصي على عرش العراق كان يميل الى اجراء تبديل وزاري عام ، بعد ان

امضى الباجه جي في الحكم نحو عشرين شهرا ، فاراد ان يفاجئه بالبيان الذي اعدته بعض الجهات البريطانية في اواخر تشرين الثاني ١٩٤٥ م ، والقاء سموه في ٢٧ كانون الاول من هذه السنة ، ونشرناه في نهاية المجلد السادس من « تاريخ الوزارات العراقية » فאלقاء من دون ان يستشير احدا من الوزراء العراقيين ، او يطلعهم عليه . ولما سئل السيد الباجه جي في البرلمان عما اذا كان الوصي ( قد تدارك بذاته الكريمة النقص الذي لسه في خطاب العرش ، الذي اعدته وزارته الثانية ، والقاء سموه في اول كانون الاول ١٩٤٥ م ) اجاب « ان خطاب صاحب السمو الملكي الوصي المعظم يحتوي على اسس ومبادئ عالية واجبة الاتباع من قبل هذه الوزارة ، والوزارات التي تتعاقب على الحكم » (١) واعرب عن رغبته في تنفيذ ما جاء في خطاب الوصي حرفيا اذا ما بقي رئيسا للوزارة .

كان من عادة الوصي الا يفاجيء رؤساء الوزراء في موضوع استقالة الوزارات التي كانوا يرأسونها اذا ما اراد تبديلها ، فأسر الى زملاء الباجه جي ان يوحوا الى رئيسهم بضرورة الانسحاب من الحكم ، بعد الحملة الشديدة التي شنت عليها في مجلسي الاعيان والنواب ، ليتسنى لسموه تكوين وزارة جديدة تسير على هدى الاهداف التي تضمنها الخطاب المشار اليه ، فلما تقدم السيد حمدي بكتاب الاستقالة في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٦ م اسقط في يده ، فقد حفظ الوصي الكتاب لديه وسافر الى عمان في الثاني من شباط ١٩٤٦ م .

ولما عاد الى بغداد ، شرع في الاستشارات الواسعة لتكوين وزارة جديدة من وزراء جدد ، يسرون بشؤون الدولة في ضوء الاهداف التي تضمنها خطابه المهمل ، فقد استدعى السيد توفيق السويدي - احد رؤساء الوزارات السابقين - للاستئناس بأرائه فاشار هذا على سموه ان يستشير عددا معيناً من المعنيين بالسياسة العامة ، وذكر أسماء ستة من هؤلاء ، فأضاف الوصي اسم « السويدي » نفسه الى أسماء هؤلاء الستة . ولكن سرعان ما ارتفع هذا العدد الى (٣٦) فان السيد ارشد العمري ، والشريف حسين بن ناصر ، نائب رئيس الديوان الملكي ، اشارا على الوصي أن يشرك عددا من الاعيان والنواب البارزين في هذه الاستشارات ليكون النفع اعم ، والاستئناس بالآراء اوسع ، فلما اكتمل عدد هؤلاء المدعوين وطلب اليهم الافصاح عن آرائهم في الازمة القائمة ، قال السويدي :

« ان مشكلات البلد ناشئة في الدرجة الاولى من ضعف الوزارات التي قامت في البلاد ، لانها لم تستند الى مجالس تشريعية منتخبة انتخابا حرا لتمثيلها تمثيلا صحيحا ، ان فقدان التمثيل النيابي الصحيح ، هو الذي باعد بين الشعب وحكومته ، فلو ان مجلسا تشريعيّا تجري انتخاباته على وجه صحيح ، وقام في البلاد ، لقلّت هذه المشكلات الى درجة محسوسة » .

واضاف السويدي الى ما تقدم : انه لما زامل نوري السعيد في وزارته الثامنة ، اتفق واياه على ضرورة تبديل « قانون الانتخاب » بشكل يضمن عدم التدخل

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ م ص ٩٠ .

الحكومي ، ويضمن للمجالس النيابية حرية العمل ، دون ان تهدد بالحل ، وعلى هذا فان الوزارة المقبلة يجب ان تكون حيادية ، او ائتلافية ، وتكون مهمتها حل المجلس القائم ، وانتخاب مجلس جديد على اساس قانون انتخابي جديد (١) .

وقد انكر المجتعمون فكرة تكوين « وزارة حيادية » وطالبوا بتشكيل « وزارة قومية » وكان مما قاله الباجه جي :

« يجب ابعاد الذين هدموا البلاد من المسؤولية » ، وقال غيره قولا بعيدا عن الرزانة ، والوقار ، فانفض الاجتماع دون قرار .

فلما كان اليوم التالي . كلف نوري السعيد بتأليف الوزارة الجديدة فآخفق ، « لانه اراد ان يجمع اشخاصا متنافرين في وزارته ، سواء اكان تنافرهم هذا ناشئا عن عدااء شخصي او فقدان للانسجام السياسي فيما بينهم » (٢) فكلف ارشد العمري بذلك فآخفق ايضا ، فكلف نصره الفارسي بالمهمة نفسها فاجاب انه يدرس الموضوع اولا ثم يجيب بما يلزم ، فكلف السويدي بها فاعتذر ، فلما اصر الوصي عليه بذلك قال : انه يلبي الامر ليثبت للوصي بأنه ليس من خصوم سياسته ، وطلب ان يكون حرا في اختيار زملائه : فاجيب الى طلبه ، وشرع في اعداد العدة على كره من الوصي وشكوكه .

### هياة الوزارة الجديدة

انتهت الازمة الوزارية التي استمرت حوالي الشهر ، فكتب الوصي ما يلي :

وزيرى الافخم السيد توفيق السويدي .

بناء على استقالة فخامة السيد حمدي الباجه جي من منصب رئاسة الوزارة ، ونظرا لما نعهده فيكم من دراية واخلاص ، فقد قر رأينا ان نعهد اليكم برئاسة الوزارة ، على أن تنتخبوا زملاءكم وتمرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن البلاط الملكي في بغداد في اليوم الثاني والعشرين من شهر ربيع الاول سنة ١٣٦٥ الهجرية ، الموافق اليوم الثالث والعشرين من شهر شباط سنة ١٩٤٦ الميلادية .

عبد الاله

اما هياة الوزارة الجديدة فكانت كالآتي :

- ١ - توفيق السويدي : رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا الخارجية .
- ٢ - سعد صالح : وزيرا للداخلية .

(١) من حديث للسيد توفيق السويدي مع المؤلف .

(٢) « نصف قرن من تاريخ العراق والغنية العربية » لتوفيق السويدي . ص ٤١٤ .



- ٣ - عبد الوهاب محمود : وزيرا للمالية (١) .
- ٤ - عمر نظمي : وزيرا للعدلية .
- ٥ - نجيب الراوي : وزيرا للمعارف .
- ٦ - عبد الهادي الظاهر : وزيرا للاقتصاد .
- ٧ - علي ممتاز : وزيرا للمواصلات والاشغال .
- ٨ - احمد مختار : وزيرا للشؤون الاجتماعية .
- ٩ - اسماعيل نامق : وزيرا للدفاع .
- ١٠ - عبد الجبار الجبلي : وزيرا للتموين .

### ملاحظات على هيئة الوزارة

اشترك في هذه الوزارة خمسة وزراء جدد هم : وزراء الداخلية ، والمالية ، والمعارف ، والاقتصاد ، والتموين « السادة : سعد صالح ، وعبد الوهاب محمود ، ونجيب الراوي ، وعبد الهادي الظاهر ، وعبد الجبار الجبلي » (٢) . وكان اشتراكهم هذا امرا منتظرا ، بالنظر لما جاء في خطاب الوصي من وجوب « اعداد جيل من الخلف الصالح يتولى اعباء الحكم والمسؤوليات » .

وكان احتفاظ الرئيس السويدي بمنصب وزارة الخارجية لنفسه ، بطريق الاصاله دون الوكالة ، موضوع نقد شديد في مجلس الاعيان . فقد لاحظ بعض اعضاءه بأن العادة جرت ان يتولى رؤساء الوزارات « منصب وزارة الخارجية » بالوكالة لا بالاصالة ، وان عمل السويدي هذا غير شرعي ، لانه غير دستوري ، ولكن الرئيس السويدي فند هذا الادعاء بالسابقات وبالتقاليد ، فأنقذ وزارته من الحرج ، واستطاع ان يقدم للادارة المحلية في الالوية والاقضية حماسا ملموسا ، بعد ان صودق على قانون ادارة الالوية الذي اعطى المباداة بيد الالوية ، وجعلها تتصرف تصرفا مستقلا عن العاصمة في حالة حدوث اضطراب ما .

### اول كلمة لرئيس الوزراء

وكانت اول كلمة نطق بها رئيس الوزراء في حفلة الاستيزار ؛ تلك التي خاطب بها وكيل رئيس الديوان الملكي وهي :

(١) جاء في « يوميات السيد مصطفى العمري » ليوم الاحد ١٧ شباط ١٩٤٦ م ما يلي بالحرف : « زرت الوصي فصرح لي انه لم يكلف نوري بعد . بينت له اسماء الوزراء الذين تردد الاشاعات اسماهم وقتلت : وكيف يصلب يونس السبعاوي ومستشاره عبد الوهاب محمود الذي كان يرافقه نسي جبهة القتال وزوجته تذيب من راديو بغداد ، اثناء ثورة رشيد عالي ، يمين وزيرا ؟ » .

وقال لي السيد علي ممتاز الدفترتي انه هو الذي رشع السيد عبد الوهاب محسود لمنصب وزارة المالية ، وتمهد للرئيس السويدي باسناده . وكان السويدي يريد الدفترتي لمنصب وزارة المالية فخلفه السيد عمر نظمي على اساس ان لعلي ممتاز بعض الارتباط بالشركات الاجنبية والبيوتات المالية ولم يكن في امكن السويدي التخلي عن عمر نظمي ولا الاخذ براهه لجعل علي ممتاز وزيرا للمواصلات .

(٢) كان رئيس الوزراء توفيق السويدي قرر الاستفادة من السيد محمد علي الجبلي في الامور التجارية والمعاشية باسناد منصب وزارة التموين اليه ، واذا به يستوزر السيد عبد الجبار الجبلي فلما منه بانه هو الشخص الذي قصد .

سيدي الشريف :

أرجو ان ترفعوا آيات شكري واخلصي الى المقام الاسمي ، على ما اولاني اياه من اعتماد للاضطلاع بالمسؤولية ، وسوف لا ادخر وسعا للقيام بهذه المهمة الدقيقة ، وانا مزود باعتماد العرش وثقة الامة .

ثم التفت السويدي الى الحاضرين وقال :

وانتم ايها الاخوان الذين وضعتكم الدولة على راس دوائرها ومصالحها ، لا شك انكم تشعرون بعظم التبعة التي تتحملونها ، غير انني مضطر الى ان اوجه انظاركم الى ما احدثته الظروف الاستثنائية والحرب من نتائج قد ادت في السنين الاخيرة الى ما لا يرتاح اليه المخلصون الفيارى ، من خمول في تسيير مصالح المواطنين ، وتضعف في ثقتهم من حيث الكفاية والاخلاص في العمل . فاذا سوغت الظروف الطارئة هذه الامور فيما مضى ، فلا يجوز ذلك الآن . ونحن منتقلون من مرحلة الشدة الى مرحلة السلم والرفاه .

لقد سمعتم الآن الامر الملكي المطاع ؛ الذي يأمرني بالاضطلاع بالمسؤولية ، فاسمحوا لي اذن ان انتهز بهذا الموقف فرصة وابين لحضراتكم اني عازم على ان اجعل مآكنة الدولة في حالة من النظام تجعلها تسير سيرا لا يشوبه عدم الكفاية ، والاخلاص ، وكل من يريد ان يعرف سيرها هذا فانها تلفظه لفظة النواة .

هذا واسأله تعالى ان يمدنا بتوفيقه الى خدمة الامة في ظل الملك المعظم ووصيه الامين والسلام عليكم .

### منهاج الوزارة

قوبل تكون « الوزارة السويدية الثانية » بارنياس فير فليل في الاوساط الوطنية ، لان الناس كانوا قد سئوا الاضطهاد ، والامتنال ، وطرق التمييز ، وفساد جهاز الحكم ، ولان السيد السويدي كان قد اجاب على سؤال وجهته اليه جريدة « الزمان » في ٢ شباط ١٩٤٦ م حول واجبات الوزارة الجديدة التي يجب ان تقوم في البلاد بقوله : يجب ازالة جميع القيود الموضوعة اثناء الحرب من قوانين استثنائية ، وقانون تنظيم الحياة الاقتصادية ، وارجاع الامور الى نصابها الاعتيادي . فلما تكونت هذه الوزارة في الثالث والعشرين من شباط ١٩٤٦ م ، صار هؤلاء الناس يترقبون صدور منهاجها الوزاري ترقبهم لهلل العيد ، حتى اذا كان اليوم الخامس من اذار ١٩٤٦ ، وقف الرئيس السويدي في مجلس النواب ، فالتى منهاج المرتقب ، وقد قال عنه في ص ٤٢٣ من مذكراته انه بعث بنسخة منه الى السفارة البريطانية في بغداد فلم تبد اي اعتراض عليه ، وهذا نصه :

ايها السادة !

تألفت هذه الوزارة معتمدة ، بعد الله ، على ثقة صاحب السمو الوصي وولي العهد المعظم ، ومؤازرة الامة وممثليها ، وهي شاعرة بعظم التبعات الملقاة على عاتقها ، وبما تتطلبه البلاد من تحقيق الكثير من امانها على يدها .

تتلخص الاهداف التي تسمى الى تحقيقها هذه الوزارة في سياستها الخارجية بما يأتي :

ا - ان علاقاتنا الودية مع حليفنا بريطانية العظمى ، تركز على معاهدة التحالف العراقية - البريطانية . ولما كان قد مر على عقد هذه المعاهدة مدة ستة عشر عاما ، قطع فيها العراق شوطا بعيدا في سبيل التقدم والانشاء ، مسيرا في ذلك مواكب الامم الناهضة ، فقد أصبح من الضروري تعديلها لجعل الحلف القائم متناسبا مع تقدمه ، ومتسقا مع التطورات العالمية ، ضمن روح ميثاق الامم المتحدة . لذلك ستقوم الوزارة بمفاوضة الحليفة بريطانية العظمى بهذا الشأن .

ب - بالنسبة للبلاد العربية : تتمتع وزارتنا الخطى التي رسمها المغفور له الملك فيصل الاول ، وتسمى لتحقيق الاماني القومية المتمثلة في مؤسسة « جامعة الدول العربية » التي تجد فيها الادارة الصالحة لجمع كلمة العرب ، وتتمسك بميثاقها ، وتعمل لتعزيزها وتوطيد اركانها . وتعد قضية فلسطين جزءا لا يتجزأ من قضيتنا ، ولا تسلم باقتطاع هذا العضو من جسم البلاد العربية ، وهي عازمة على تنفيذ قرار مقاطعة البضاعة الصهيونية ، والعمل على حفظ حقوق العرب في فلسطين ، ومساعدتهم بشتى الوسائل لنيل امانهم القومية الحققة .

ج - وهي تعمل على توثيق الصداقة وحسن الجوار مع البلاد المجاورة . كما انها تحافظ على صلات المودة والصداقة بين العراق ، وجميع الامم المتحدة التي اشتركتنا معها في الازمة العالمية في سبيل القضية الانسانية ، وهي ترى من مصلحة البلاد ، ولضمان السلم العالمي ، الحرص على روح ميثاق سان فرانسيسكو .

اما اهدافنا في السياسة الداخلية فهي :

ا - نقل حالة البلاد من الوضع الشاذ ، الذي خلفته الحرب ، الى الوضع الطبيعي ، الذي تقتضيه ظروف السلم . ولجل ذلك ستقوم بتحقيق الامور الآتية :

ا - الغاء الادارة العرفية .

ب - الغاء مرسوم صيانة الامن وسلامة الدولة ( رقم ٥٦ ) لسنة ١٩٤٠م ، وبقيّة المراسيم والقوانين الاستثنائية ، التي لم تعد الحاجة ماسة اليها .

ج - سد المعتقل ، والافراج عن المعتقلين ، ورفع الرقابة عن الصحافة .

د - فسح المجال لتأسيس الاحزاب السياسية .

هـ - تشريع قانون لانتخاب النواب ، يؤمن حرية الانتخاب ، ويحقق المبادئ الديمقراطية والتمثيل الصحيح .

و - تنظيم مائدة الدولة بابعاد العناصر الضعيفة كفاءة وسلوكا ، واحلال عناصر صالحة من الشباب المثقف في محلها .

ز - السعي لرفع القيود التي فرضت بحكم ظروف الحرب ، فيما يتعلق في

التموين ، كلما كان ذلك متيسرا ، والعمل على تنمية تجارة العراق بتوسيع مجال التصدير ، وتنظيم الاستيراد وتزويد الكميات المستوردة .

٢ - حل مشاكل الارض في البلاد بتحقيق الامور الآتية :

ا - تزويد كفاءة لجان التسوية ، وتيسر الوسائل اللازمة لانجاز اعمالها بسرعة .

ب - حسم مشكلة اراضي المنتفك بتشريع خاص .

ج - تنظيم علاقات الزراعة في لواء العمارة ، وجعلها مسابرة للطرق المتخذة في بقية الاولوية .

د - توزيع الاراضي الاميرية الخالية على الملكية الصغيرة .

٣ - تعد هذه الوزارة من مناهجها ، الاهداف والمبادئ الواردة في خطاب صاحب السمو الوصي المعظم . الذي القاه على اعضاء مجلس الامة بتاريخ ١٢/٢٧/ ١٩٤٥م ( كالصيانة الاجتماعية . والعدل الاجتماعي ، واعداد جيل من الخلف الصالح يتولى اعباء الحكم والمسؤوليات ) .

لذلك ستكون مهمتنا توجيه التشريع . ووضع الخطط والتصاميم ، وتنظيم الميزانية العامة الى ما يحقق تلك المبادئ والاهداف .

٤ - وعلاوة على ما تقدم فان الوزارة مهتمة في توطيد الامن بتقوية الجيش ، وتنظيم الشرطة ، والاستمرار على المشاريع العمرانية والاقتصادية والثقافية، وتحسين الادارة بالعناية بحسن تطبيق قانون ادارة الاولوية ، وغير ذلك من الواجبات المترتبة على عاتق الدولة في كل الاحوال .

هذا هو منهاج وزارتنا ونرجو الله ان يوفقنا لتحقيق ما ورد فيه بموازرتكم تحت ظل جلالة الملك المعظم ووصيه الامين (١) .

### تنفيذ المنهاج الوزاري

شرعت الوزارة في تنفيذ منهاجها ، فاصدر وزير الداخلية امرا في الثاني من آذار ١٩٤٦م ، بالغاء الرقابة التي كانت قد فرضت على الصحف والمراسلات منذ خمسة اعوام ، وابرق الى متصرفي الاولوية يقول :

« ان الحكومة عازمة على اتخاذ ما يلزم لالغاء مرسوم صيانة الامن العام وسلامة الدولة رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠م ، فنرجو من الآن الكف عن تطبيق احكامه في لوائكم ريثما يتم امر الغائه » اهـ .

وفي ٢ آذار ايضا تقرر الغاء المعتقل ، وصدر هذا البيان :

---

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ م من ٢٠٦/٢٠٥ .



« لقد قرر معالي وزير الداخلية الافراج عن المعتقلين المدونة اسمائهم اذناه - وكان عددهم ١٣ معتقلا - مع الغاء المعتقل وسد ابوابه نهائيا » اه .

بغداد ٢ آذار ١٩٤٦ م مدير الدعاية العام

وفيه ، صدرت الارادة المرقمة ١١٤ الآتية بالغاء الاحكام العرفية :

اصدرنا هذه الارادة الملكية ، بعد الاطلاع على المادة ١٢٠ من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزراء الداخلية ، والعسكرية ، والدفاع ، ووافق عليه مجلس الوزراء ، وبالنظر الى رجوع الامن الى نصابه في مركز لواء بغداد ، والمناطق المجاورة له المملنة في الارادة الملكية المرقمة ٢٥٥ والمؤرخة ٨ جمادى الاولى سنة ١٣٦٠ هـ المصادف ٣ حزيران سنة ١٩٤١ م .

١ - بانهاء الاحكام العرفية المملنة في المنطقة المبينة اعلاه .

٢ - بالغاء احكام الارادتين الملكيتين المرقمتين ٢٥٥ و ٢٥٦ والمؤرختين في ٨ جمادى الاولى سنة ١٣٦٠ هـ المصادف ٣ حزيران سنة ١٩٤١ م .

على وزراء الداخلية ، والعسكرية ، والدفاع ، تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم التاسع والعشرين من شهر ربيع الاول سنة ١٣٦٥ هـ واليوم الثاني من شهر آذار سنة ١٩٤٦ م .

### عبدالله

سعد صالح وزير الداخلية ، عمر نظمي وزير العسكرية ، اسماعيل نامق وزير الدفاع ، توفيق السويدي رئيس الوزراء .

وفي ٢ آذار ١٩٤٦ م ايضا ، صدرت الارادتان الملكيتان المرقمتان ١١٥ و ١١٦ لسنة ١٩٤٦ م . وتنص اولاهما على « الغاء مرسوم الدفاع المدني ضد الخطر الجوي رقم ٥١ لسنة ١٩٤٢ م وتعديله » . والثانية على « انتهاء حالة خطر الحرب » اه .

فتنفس الناس الصعداء ، وحمدوا للوزارة جميل صنعها ، برفعها كابوس الظلم الذي ازاخ عليهم بكللكه خلال سني الحرب العجاف ، وما لبثت ان سمحت للصحف المغطلة باستئناف عملها ، كما سمحت بتأسيس الاحزاب السياسية .

ولما شرعت الوزارة في نقل البلاد من حالة الحرب الى حالة السلم ، واقضاء المناصر الفاسدة من دواوين الدولة ، وتطهير الماكنة الحكومية من الرشوات والسرقات والتلاعبات ، قامت قيامة الاقطاعيين والمتنفذين الذين اعتادوا الكسب الحرام ، فكهربوا الجو ، وعملوا على اسقاط الوزارة بكل الطرق .

ويقول علي ممتاز الدفتري ، احد اعضاء هذه الوزارة ، في حديث نشرته له جريدة النبوع في عددها الصادر في ٨ حزيران ١٩٤٦ م برقم ١٥ ما نصه :

« خذ عني كلاما صريحا يدركه الواعون من الشباب الوطني في العراق بأن

المعاهدة الانكلو - عراقية هي السبب الرئيسي الذي حدا بالجهات الاجنبية الى اللعب وراء الستار ، فكان لها ما ارادت . من تأخير المفاوضة بشأن تعديل المعاهدة المذكورة » .

### حول الغاء مرسوم الاعتقال

كانت « الوزارة الكيلانية الثالثة » قد استصدرت « مرسوم صيانة الامن العام وسلامة الدولة رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠ م » في ٢٠ ايار ١٩٤٠ م ، فلما احالته على مجلس النواب ، صادق عليه باجماع الآراء في ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٠ م . ولما ارسل الى مجلس الاعيان ، جمده اكثر من خمس سنوات ، على اساس مخالفته للقانون الاساسي العراقي . فاستفلت الوزارات التي قامت في البلاد بعد حوادث ايار ١٩٤١ م احكام هذا المرسوم اوسع استغلال . فنكلت بخصومها ابشع تنكيل ، واعتقلت بضع مئات من القوميين والاحرار . بحجة انهم من « الاشخاص المشتبه باقلاقهم او تشويشهم للرأي العام » كما نصت الفقرة السابعة من المادة الخامسة من المرسوم نفسه . فلما اتضح لمجلس الاعيان ان « الوزارة السويدية الثانية » عازمة على تعطيل المرسوم نفسه ، اتخذ القرار التالي في ٢١ آذار ١٩٤٦ م وكان هذا المجلس - من قبل - يشهد الظلم الذي يحيق باعتقال الناس ولا يبدي حراكا .

« بعد المذاكرة بالموضوع ، وجد ان الظروف والاحوال الدولية والمحلية ، التي استلزمت اصدار المرسوم المشار اليه ، قد زالت وانتهت ، وان جميع البلاد الاخرى قد اخذت ترجع في احوالها الى حالة السلم الاعتيادية والطبيعية ، من دون اللجوء الى القوانين والاحكام الاستثنائية . التي استلزمها مقتضيات الحرب العالمية الثانية . لهذا قرر بالاتفاق رفض المرسوم المذكور (١) .

فاصدر رئيس الوزراء هذا البيان :

« بناء على عدم مصادقة مجلس الامة على مرسوم صيانة الامن العام وسلامة الدولة رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠ م ، نعلن بهذا انتهاء حكم المرسوم المذكور اعتبارا من تاريخ هذا البيان » .

بغداد في ٨ نيسان ١٩٤٦ م رئيس الوزراء : توفيق السويدي

### بين سورية والعراق

قررت الحكومة السورية ان تحتفل في اليومين ١٧ و ١٨ من نيسان ١٩٤٦ م ، بذكرى عيد جلاء القوات الفرنسية عن سورية ولبنان ، بعد الحوادث الدامية التي شرحناها في المجلد السادس من هذا الكتاب . فندبت البلاد العربية المجاورة وفودا للمشاركة في هذا العيد ، وتألف في العراق وفدان لهذا الغرض : أحدهما عسكري

(١) محاضر مجلس الاميان ( الاجتماع العادي العشرين ) لسنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ م ص ٩٢ .

قوامه خمسة ضباط يمثلون مختلف اصناف الجيش ، ومعهم ٣٥ جنديا من الحرس الملكي ، والآخر مدني قوامه وزير المعارف ، نجيب الراوي ، ومدير الخارجية العام ، الدكتور محمد فاضل الجمالي ، وثلاثة من الصحفيين ، وقد غادر الوفدان بغداد في ١٤ نيسان ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة المعارف بالوكالة الى وزير المالية ، عبد الوهاب محمود . وبعد الانتهاء من الحفلات المذكورة عاد الوفدان الى بغداد فبلغاها في ٢٣ من هذا الشهر . وانتهر رئيس الوزراء هذه الفرصة فابرق الى رئيس الوزارة السورية يقول :

صاحب الدولة سعد الله الجابري رئيس مجلس الوزراء - دمشق .

بمناسبة جلاء القوات الاجنبية عن القطر السوري الشقيق ، ابعث الى دولتكم بالاصالة عن نفسي ، وبالنيابة عن الشعب العراقي بأخلص التهاني الصميمة بهذا اليوم السعيد ، مبتهلا الى الله تعالى ان يبلغ الشعب السوري ما يصبو اليه من سعادة ورفاهية في ظل الاستقلال التام .

توفيق السويدي

فتلقى الرئيس هذا الجواب :

حضرة صاحب الفخامة السيد توفيق السويدي رئيس الحكومة العراقية - بغداد .

ابعث الى فخامتكم ، والى الشعب العراقي الابي بأصدق آيات شكري، وشكر الشعب السوري ، للعاطفة النبيلة التي تجلت في برقيتكم الكريمة ، لمناسبة استقلال سورية بعيدها الوطني ، ان سورية لن تنسى موقف العراق الشقيق شعبا وحكومة من قضيتها ، ومظاهرتة اياها في مختلف مراحل جهادها . فاشترأها اليوم في الابتهاج باستقلال سورية ، انما هو اشتراك ببلوغ أمل واحد ، وغاية واحدة، فارجو باسم الشعب السوري وحكومته للشعب العراقي اصدق ما يرجو الشقيق لشقيقه من سعادة ومجد ورفاه في ظل جلالة الملك فيصل الثاني .

رئيس مجلس الوزراء : سعد الله الجابري

## حوادث وامور متنوعة

١ - كان الامير عبدالله ، امير شرقي الاردن قد دعي الى زيارة انكثرة في ٢١ شباط ١٩٤٦م ، على اثر البيان الذي ادلى به المستر بيغن وزير خارجية بريطانيا في مجلس العموم البريطاني ، معلنا فيه عزم بريطانيا على تحقيق استقلال شرقي الاردن، ومفاوضة اميرها بهذا الشأن ، تمهيدا لتسوية مشكلة فلسطين ، على اساس تقسيمها بين العرب واليهود ، بحيث ينضم القسم العربي منها الى دولة شرقي الاردن، وينادي بالامير عبدالله ملكا على الدولة الجديدة . وقد لبى الامير الهاشمي هذه الدعوة ، فقصد العاصمة البريطانية ، واستقبل فيها استقبالا فخما ، اعقبه عقد المعاهدة التي

اعترفت بريطانية فيها باستقلال هذه الامارة ، وتعهدت بمدها بالمساعدات المالية والعسكرية حتى تتمكن من الوقوف بمفردها .

فلما قرر الامير المشار اليه العودة الى بلاده في ٢٢ آذار ١٩٤٦م ، الفت «الوزارة السويدية الثانية » وفدا من محمد حسن كبه رئيس مجلس النواب ، وعبد الوهاب محمود وزير المالية ، وجميل عبد الوهاب نقيب المحامين ، والعين خيَّون العبيد ، سافر الى عمان في ٢٥ من هذا الشهر للمشاركة في استقبال العاهل الاردني، وتهنئته بما توصل اليه ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة المالية بالوكالة الى وزير المواصلات والاشغال علي ممتاز ، وبعد ان ادى هذا الوفد المهمة التي ندب اليها عاد الى بلاده .

٢ - وافق مجلس الوزراء في اول نيسان ١٩٤٦م ، على تأليف لجنة من وزراء المواصلات ، والمالية ، والتموين ، لمفاوضة السفارة البريطانية حول المسائل المعلقة بين الحكومتين : العراقية والبريطانية فيما يخص (١) الاجور الواجبة الدفع من قبل السلطات العسكرية البريطانية عن نقلاتها بواسطة السكك الحديدية العراقية اثناء الحرب (ب) عوائد الميناء (ج) شراء خط الكوت - بعقوبا ، وخط بغداد - المسيب والشاحنات والقاطرات وغيرها من المواد . وقد انتهت حياة الوزارة في ٣٠ ايار من هذه السنة ، دون ان يتم اي اتفاق .

٣ - عقدت اتفاقية بين الحكومتين : العراقية والبريطانية مدّت بموجبهما اتفاقية العملات النادرة لسنة ١٩٤٥م سنة اخرى اعتبارا من اول نيسان ١٩٤٦م . وبمقتضى هذه الترتيبات ، وضع تحت تصرف العراق خلال هذه المدة ، مبلغ من العملات الصعبة يعادل ٨٠.٤٠٠ باون ، لتمكين العراق ان يتدارك بعض التجهيزات التي تستورد بمعرفة وموافقة الحكومتين : العراقية والبريطانية ، وبمبلغ آخر قدره (٣٤١٢٦،٨٤١) باونا لسد حاجاته .

٤ - بحث مجلس الوزراء قضية العراقيين المشردين في مختلف اقطار اوربة ، الذين حالت ظروفهم دون عودتهم الى بلادهم بفعل الحرب ، وقرر تخويل القنصليات البريطانية في الاماكن التي لا يوجد فيها قناصل عراقيون ، بتسفير هؤلاء الى العراق على نفقة الحكومة ، لقاء تعهد برد نفقات التسفير الى الخزينة بعد وصولهم .

٥ - سافر الوصي الامير عبد الاله الى اللواتين : البصرة والعمارة في الثاني من آذار ١٩٤٦م ، بقصد النزهة والصيد ، وعاد الى العاصمة في الثامن منه . وفي ٢٣ نيسان ١٩٤٦م سافر سموه الى الموصل ، وعاد الى بغداد في الثامن والعشرين منه .

٦ - استقال وزير الشؤون الاجتماعية احمد مختار بابان من منصبه الوزاري في ٢٣ نيسان ١٩٤٦م ، فصدرت الارادة الملكية باسناد المنصب المذكور الى الدكتور شوكت الزهاوي (١) .

(١) سأل المؤلف السيد احمد مختار بابان عن اسباب استقالته فاجاب :

كان رئيس الوزراء السويدي قد كلفني بالدخول في وزارته كوزير للمالية ، فانكرت عليه اسناد هذا



٧ - قررت وزارة المواصلات والاشغال الغاء جميع الامتيازات التي منحت لنقل المهمات العسكرية البريطانية ، ومنتسبي الجيش البريطاني مدة الحرب ، وذلك اعتبارا من ٣١ آذار ١٩٤٦م كما قررت تطبيق اجور التعريفية الاعتيادية بهذا الشأن.

٨ - قررت وزارة المواصلات والاشغال تأليف لجنة عليا من خبراء الري تكون متصلة بديوان الوزارة المشار اليها راسا ، لتقوم بوضع تقرير نهائي شامل عن جميع مشاريع الري الرئيسية في العراق . وما يجب انجازه منها .

٩ - ألقت وزارة المعارف في ايار ١٩٤٦م ، لجنة من بعض الاساتذة الجامعيين ، وحملة شهادة الدكتوراه ، لوضع تاريخ للعراق في ثلاثة اقسام : موجز فيكون في متناول الايدي . ومتوسط فيرجع اليه طلاب المعاهد والمدارس ، ومفصل ليكون مصدرا للباحثين . وقد مر على تأليف اللجنة نحو ثماني سنوات ولم يظهر اي اثر لاعمالها .

١٠ - وصلت الى بغداد في ٢٧ ايار ، بعثة من وزارة الخارجية الامريكية . كانت تتجول في بلدان الشرق الاوسط ، لدراسة احوال الزراعة العامة ، والوقوف على مدى امكانية تطور المشاريع الزراعية في العراق ، وبعد ان قضت عشرة ايام متجولة في انحاء العراق الشمالية والجنوبية ، غادرت الى ايران لمواصلة مهمتها فيها .

١١ - بدأت مناسيب المياه في نهري دجلة والفرات بالزيادة منذ منتصف آذار ١٩٤٦م . وكان فيضان دجلة اعظم فيضان شهدته بغداد . وما جاورها ، منذ سنوات عديدة ، حتى ان المياه طفت على « معسكر الرشيد » فغمرته ، واتلفت ما ادخره الجيش العراقي فيه من سلاح وعتاد ، وقد بذلت وزارة المواصلات والاشغال اقصى الجهود لحصر الاضرار في اضييق مقياس ممكن ، وسارعت الحكومات المجاورة ، وكذا المؤسسات الوطنية والاجنبية ، الى تقديم العون المادي والمعنوي لاغاثة المنكوبين من اصحاب القرى والساكنين التي غمرتها المياه ، وتبذلت بركات التآسي بين الحكومات العربية ، وبين الحكومة العراقية فكان لهذه العواطف اثرها الحمود في تخفيف اللوعة .

١٢ - غادر العراق الى اجتماعات « مجلس جامعة الدول العربية » بالقاهرة في ٢٣ آذار ، الوفد العراقي المكون من رئيس الوزراء توفيق السويدي ، ووزير المعارف نجيب الراوي . وعلى جودة وزير العراق المفوض في واشنطن . على ان ينضم اليه وزير العراق المفوض في القاهرة تحسين العسكري فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة الى وزير العدلية عمر نظمي ، ومنصب وزارة الخارجية بالوكالة الى وزير الشؤون الاجتماعية احمد مختار بابان ، اما منصب وزارة المعارف

---

المنصب الى غير السيد علي ممتاز الدفترى ، فاختراني وزيرا للشؤون الاجتماعية ، فقدمت ذات يوم بترشيح لتعيين الدكتور ابراهيم عاكف الالوسي مديرا عاما للصحة ، فقام خجيج الاطباء على هذا الترشيح ، فاسروا الى زملائي الوزراء بالدس على . فلما اصررت على ترشيح الالوسي ، شعرت بفقدان الانسجام فاستقلت . وكان سعد صالح وزير الداخلية طلب مني احالة مدير النفوس العام عبد الحميد الشاذلي على التقاعد فرفضت تدخله في امور وزارتي .

بالوكالة فقد اسند الى وزير المالية عبد الوهاب محمود . وقد عاد رئيس الوفد ووزير المعارف الى بغداد فبلغاها في الثاني من نيسان ١٩٤٦ م ، بعد ان عهد الى السيد علي جودة الايوبي حضور بقية الجلسات التي تعقدها الجامعة .

١٣ - زار العراق زيارة رسمية في الرابع من ايار ١٩٤٦ م ، الامير عبدالله امير شرق الاردن ، فاستقبل استقبالا فخما ، واطلقت المدفعية ٢١ طلقة عند وصوله . وقد اقيمت لسموه بعض الحفلات والمآدب التكريمية ، وما لبث ان عاد الى امارته .

١٤ - سافر وفد عسكري برئاسة رئيس اركان الجيش العراقي الى انكلترا في الخامس من ايار ١٩٤٦ م ، للمشاركة في الاحتفالات بيوم النصر ، التي قررت الحكومة البريطانية اقامتها في لندن ، بمناسبة انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية . وقد طلب بعض النواب العراقيين من الوزارة عدم الاشتراك في هذه الاحتفالات ، احتجاجا على غدر الانكليز بالعرب الذي تجلى بأجلى مظاهره في مأساة فلسطين ، فرد السويدي على هذا الطلب بان هذه المشاركة رمزية ولا بد منها .

١٥ - سافر الملك فيصل الثاني الى لندن في مساء الاثنين ٢٧ ايار ١٩٤٦ م ، للدراسة في مدارسها ، تصحبه امه الملكة عالية .

١٦ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٠ ايار ١٩٤٦ م :

« ان ظروف الحرب ، والمصلحة العامة ، كانت قد قضت باحداث وزارة مستقلة باسم وزارة التموين ، وذلك حسب القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٤٤ م ، وقد زالت . وان اعمال الوزارة قد تقلصت وألفت كثيرا من الوظائف التي لها علاقة بها . وحيث انه من الممكن ممارسة بقية الاعمال التي تخص التموين من قبل وزارة ، او وزارات متعددة ، لهذا قرر الموافقة على الغاء وزارة التموين ، والغاء القانون الصادر بهذا الشأن . . . على ان ينفذ هذا الالغاء بعد اكتساب اللائحة - المعدة لغرض الالفاء - الصيغة الشرعية » .

### لجنة التحقيق الانكليزية - الامريكية

اذاغت « وزارة الخارجية العراقية » البلاغ التالي في ١٩ آذار ١٩٤٦ م :

« وصل - بناء على دعوة الحكومة العراقية - قسم من اعضاء لجنة التحقيق الانكليزية - الامريكية بغداد ، بعد ظهر السبت - ١٦ آذار ١٩٤٦ م - وكان مؤلفا من الرئيس السرجون سنكلتن ، والعضوين المستر يكتن ، صاحب جريدة بوستن هراود الامريكية ، والمستر تسنكهام بولر ، العضو المحافظ في البرلمان البريطاني والوزير السابق في وزارة تشرشل ، يرافقهم سكرتير اللجنة المستر بيلي الموظف بوزارة الخارجية البريطانية ، والدكتور هنس الطبيب المرافق للجنة .

« وقد عقدت اللجنة جلسة يوم وصولها ، من الساعة الخامسة الى السابعة بعد الظهر ، في بهو العاصمة قابلت فيها فخامة السيد حمدي الباجهجي ، ومعالي

السيد ارشد العمري ، ومعالي السيد عبد المهدي ، ومعالي السيد مزاحم الباجهجي ، ونيافة المطران السيد يوسف غنيمه . وعقدت جلستها الثانية صباح الاحد ١٧/٣/١٩٤٦م الساعة العاشرة والنصف صباحا الى الثانية عشرة والربع ، وقابلت سيادة الحاخام باشي ساسون خضوري رئيس الطائفة الاسرائيلية ، وسعادة السيد ابراهيم الكبير ، ومعالي الشيخ محمد رضا الشبيبي ، ومعالي السيد كامل الجادرجي، ومعالي السيد سامي شوكة ، وسعادة السيد عبد الكريم الازري ، وسعادة السيد محمد مهدي كبه ، عن الهيئة المؤسسة لحزب الاستقلال . وعقدت اللجنة جلستها الثالثة في الساعة الثالثة والنصف من مساء اليوم نفسه ، فاستمعت للأنسة سريه الخوجه ، مديرة دار المعلمات الاولى عن اتحاد الجمعيات النسائية في العراق . والى وفد مؤلف من خمسة اعضاء من جمعية الهداية الاسلامية برئاسة فضيلة الشيخ قاسم القيسي، ثم الى معالي السيد مصطفى العمري ، ومعالي السيد مولود مخلص ، واصحاب السعادة ابراهيم عطار باشي ، عن لجنة الدفاع في فلسطين ، وسلمان الشيخ داود. عن جمعية الاتحاد العربي . والسيد روفائيل بطي صاحب جريدة البلاد .

لقد كانت الشهادات التي استمعت اليها اللجنة متصفة بالقوة ، والصراحة ، والاخلاص ، والانزان ، مما جعل اعضاء اللجنة يعربون عن ارتياحهم التام لما لقوه في العراق . لقد تشرفت اللجنة . بعد اجتماعها الصباحي يوم الاحد ، بمقابلة صاحب السمو الملكي الوصي على العرش وولي العهد المعظم ، كما حضرت وليمة عشاء اقامها فخامة رئيس الوزراء ووزير الخارجية في بهو الامانة ، ووليمة غداء اقامها فخامة السفير البريطاني ، ووليمة غداء اخرى اقامها القائم باعمال المفوضية الاميركية . وقد غادرت اللجنة بغداد صباح يوم الاثنين ١٨/٣/١٩٤٦م الى الرياض ، وكان في توديعها - كما كان في استقبالها - معالي مدير الخارجية العام ، ومدير التشريفات في وزارة الخارجية ، كما كان كبار موظفي السفارة البريطانية ، والمفوضية الاميركية ، وحضر التوديع القائم باعمال المفوضية السعودية ايضا (١) اهـ .

هذا هو البيان الذي اذاعته « وزارة الخارجية » عن مجيء « اللجنة الاميركية - الانكليزية » الى بغداد . وقد اتمت هذه اللجنة مهمتها في الشرق الاوسط ، وقدمت تقريرها الى الجهات البريطانية والاميركية المختصة في اول ايار ١٩٤٦م ، فاذا به يثبت سياسة الغدر البريطاني بالعرب . ويعلن اتفاق بريطانية والولايات المتحدة الاميركية على ضرب القومية العربية في صميمها ، وجعل فلسطين ميدانا لحروب ماحقة بين العرب واليهود . فقد اوصى التقرير بالسماح لمئة الف يهودي متشرد بالدخول الى فلسطين فورا ، وجعل باب الهجرة اليهودية الى هذا الجزء من الوطن العربي مفتوحا على مصراعيه ، ورفع القيود عن بيع املاك العرب من اليهود ، الى توصيات اخرى لا يقرها ضمير .

وعقد مجلس النواب العراقي جلسته الثالثة والثلاثين في يوم ٦ ايار ١٩٤٦م ، فوقف رئيس الوزراء توفيق السويدي ، واخذ يعدد المظالم التي تنتاب العرب من

جراء تنفيذ هذه التوصيات الظالمة ، ويذكر المجلس بما قامت به وزارته ، وما قدمته من احتجاج في هذا الصدد . فانبرى النواب يحملون على السياسة الانكلو - امريكية حملات قاسية ، ويعددون مواقف الغدر البريطاني بحلفائهم العرب ، ويلهبون المشاعر حماسا .

اما الاحزاب السياسية القائمة في البلاد فقد وحدث جهودها ، ودعت الى اضراب عام شامل في يوم الجمعة عاشر ايار ١٩٤٦م ، لاعلان سخط العراق حكومة وشعبا على هذا التصرف الانكلو - امريكي الفادر ، فكان هذا الاضراب في هذا اليوم وثيقة سياسية خطيرة في استنكار هذا التقرير وما جاء فيه من توصيات .

وكما ان مجلس النواب ومجلس الاعيان احتجا على توصيات اللجنة الانكليزية - الامريكية بشدة ، فان الاحزاب السياسية القائمة احتجت عليها ايضا ، وكذلك احتج البلاط الملكي . وكانت هذه الاحتجاجات كلها صرخة في واد اذ لم تسندها اعمال تؤثر على المصالح البريطانية والامريكية في البلاد العربية عامة ، وفي العراق خاصة ، فقد بقيت امتيازات النفط مصانة من كل تهديد بالالغاء ، وبقي الاعيان ، والنواب ، ورؤساء الاحزاب ، والسياسيون ، وغيرهم ينعمون بالمبردات الامريكية ، والمشروبات الانكليزية ، واستمر اصحاب الضمان الميته على التعامل مع الصهاينة واذا بيم في البلاد .

ونشر فيما يلي احتجاج العراق على هذا التقرير ، لنعود الى هذا الموضوع مجددا :

### المذكرة التي قدمتها الحكومة الى السفارة البريطانية ببغداد

١ - ان الحكومة العراقية ، التي ابدت اهتمامها الكبير بمستقبل فلسطين باستمرار ، بعد اطلاعها على خلاصة التقرير الذي رفعته لجنة التحقيق البريطانية - الامريكية وما حواه من توصيات ، والتي تربطها اوثق اواصر الود مع حليفاتها المعظمة ، لا يسعها الا ان تكون على جانب عظيم من الصراحة في هذا الظرف الخطير الذي سيقدر فيه مستقبل عرب فلسطين .

٢ - ان الحكومة العراقية سبق ان ابدت لحكومة صاحب الجلالة البريطانية - ابان البحث بتشكيل اللجنة البريطانية - الامريكية - انها لا ترى مبررا لتشكيل لجنة جديدة لدرس قضية فلسطين ، سيما وان قضية هذا البلد قد درست درسا وافيا من قبل لجان عديدة تكاد تجمع تقاريرها على تبرير مخاوف عرب فلسطين من الخطر الصهيوني الداهم . وان العدل يقضي ان يكون تقرير مصر فلسطين بيد سكانها الشرعيين دون غيرهم .

٣ - اما وقد تشكلت اللجنة البريطانية - الامريكية فان الحكومة العراقية رغم اطلاعها على مبلغ التأثير الصهيوني في الولايات المتحدة ، وعلى مبلغ ضغط الدعاية الامريكية على المملكة المتحدة فيما يتعلق بقضية فلسطين ، وعلى الرغم من



انها لم تؤمل خيرا قليلا كان ام كثيرا منها لا سيما وانها قد حوت بين اعضائها ممن لهم ميول صهيونية قوية معلومة ، مع كل هذا وبالرغم من تصريح الحكومة العراقية على لسان مندوبها بعدم اعترافها بمشروعية اللجنة او التقيد بتوصياتها فان الحكومة العراقية آثرت - كغيرها من الدول العربية - تسهيل مهمتها عليها تستطيع ان تحمليا على رؤية الحق الساطع . الا ان النتائج جاءت مطابقة للمقدمات وما صدر من اللجنة ايد المخاوف والشكوك التي خامرت نفوس العرب الذين قابلوها بكل تحفظ .

٤ - ان ادعاء اللجنة في توصيتها الاولى بانها لم يصل لعلمها وجود اي محل في العالم فيه أمل يذكر لهجرة اليهود اليه غير فلسطين لادعاء عجيب في بابيه ، اذ لم تبحث اللجنة عن استيعاب الولايات المتحدة الامريكية ، ولا عن استيعاب الممتلكات البريطانية ، ولا غيرها من بقاع الارض ، لتري ان كان هناك أمل لهجرة اليهود اليها ام لا . ولا تعلم الحكومة العراقية كيف تاكدت اللجنة من ان اهالي فلسطين الشرعيين يرحبون بعدد جديد من اليهود بعد ان اخذت بلادهم نصيبا من المهاجرين لا يتناسب مطلقا مع حجم فلسطين ولا مع استيعابها الذي يكفي لنمو سكانها نموا طبيعيا . ولا يمكن تفسير توصية اللجنة هذه الا انه تفاض مطلق عن وجهة نظر العرب وحقوقهم الطبيعية في بلادهم فكان العرب لا يستحقون ان يحسب لهم اي حساب في هذا العالم .

٥ - وما توصية اللجنة بادخال مئة الف يهودي الا اعتداء صحيح على حقوق العرب ، وتحد لكل المبادئ الانسانية والتعهدات الدولية التي قطعت لهم . ومن الغريب حقا ان توصي اللجنة بادخال هذا العدد فورا مع ان هذا ابعد بكثير مما كان يأمله زعماء اليهود المتحمسون انفسهم : كالدكتور حليم وايزمن الذي اجاب حينما سأله اللجنة ( هل توصي بقبول مائة الف يهودي الى فلسطين في هذه السنة ؟ ) اجاب بقوله اني لا اقول ان سيتم ذلك في هذه السنة ، ولكنني اترك ذلك للظروف ، وابدا بقبول عدد لا بأس به من هؤلاء في هذه السنة - وارى كيف تسير هذه العملية ( ص ٦٤ من محضر جلسات القدس ٨ آذار ١٩٤٦ م ) فلو طلب الى شخص مسؤول من الوكالة اليهودية ان يضع توصيات حول الهجرة اليهودية الى فلسطين هل كانت تختلف عما اوصت به اللجنة في شيء جوهري ؟ ان اللجنة قد برهنت على انها اكثر سخاء على الصهيونية من رجالها المسؤولين انفسهم .

ان عرب فلسطين ومن ورائهم الشعوب العربية كافة والعالم الاسلامي يرون في الاخذ بتوصية اللجنة بادخال مائة الف يهودي الى فلسطين فورا ، واستمرار الهجرة الصهيونية بعدئذ خطرا ليس على عرب فلسطين وحدهم ، بل على بلاد الشرق الاوسط كافة . وان هذا الخطر سيؤدي ولا شك الى اراقة الدماء وتعكير الامن والاستقرار في هذا الجزء من العالم .

٦ - وما يقال عن الهجرة يقال عن انتقال الاراضي الى الصهيونيين . ان الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٩م حين حدد انتقال الاراضي الى الصهيونيين كان محاولة واضحة لحماية الفلاح العربي واراضه من خطط الصهيونية القاسية ، واساليبها

المالية الصارمة لطرده مما يملكه وحرمانه من اسباب معاشه وماواه تحت الضغط الاقتصادي الذي تعززه رؤوس اموال اجنبية قوية لا قبل لسكان البلاد بمقاومة تأثيراتها . الا ان اللجنة لم تعر مع الاسف الشديد هذه الناحية الخطيرة اي اهتمام .

٧ - من الواضح ان اللجنة وضعت تقريرها متأثرة بعوامل مختلفة كلها دفعتها الى التحيز للجانب الصهيوني . منها الضغط الصهيوني في الولايات المتحدة ، ومنها الحالة المؤسفة التي عليها اللاجئين من يهود وغيرهم في اوربا ، ومنها الاعمال الارهابية التي يقوم بها الصهاينة في فلسطين وقد فاتها ان الضغط الصهيوني في الولايات المتحدة ليس في المصلحة الاميركية نفسها وان اميركا لا بد وان ترى الموقف بوضوح اكثر فتقدر الخسارة المعنوية التي ستصيبها من جراء التأثير الصهيوني في هذا الجزء من العالم . كما فات اللجنة ان ليس من الجائز عدلا وانصافا ان تضحي مصالح عرب فلسطين القومية والمدنية من اجل اللاجئين من اوربا . ففي الارض متسع كاف في غير فلسطين للاجئين من يهود وغير يهود ، كما فاتها ان الارهاب الصهيوني في فلسطين هو حركة اعتدائية يجب قمعها بالقوة بأسرع وقت .

٨ - ان الحكومة العراقية ترغب ان توضح بصورة لا تقبل الشك بان اي اخذ باقتراحات اللجنة مما فيه تراجع عما جاء في الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٩م يعتبر عملا غير عادل من شأنه الاخلال بالسلم الدولي في الشرق الاوسط اذ سيؤدي حتما الى حدوث القلاقل والاضطرابات في فلسطين وفي البلاد العربية الاخرى . وهي تعتبر الحكومة البريطانية - بوصفها منتدبة - وحدها مسؤولة شرعيا وادبيا عما يحدث في فلسطين وعما سيحدث من اجل فلسطين في البلاد العربية الاخرى .

اما تدخل الولايات المتحدة الاميركية في شؤون فلسطين فليست له اية صفة قانونية . اذ انها لو تجردت من النفوذ الصهيوني لكانت علاقتها بفلسطين علاقة اية دولة اخرى من الدول المتحدة .

٩ - فالعراق بوصفه الدولة الحليفة الصديقة لبريطانيا العظمى وللولايات المتحدة الاميركية ، والحريص دوما على استمرار احسن العلاقات واثقتها بينه وبين الحليفتين الصديقتين الكبيرتين ، والذي يهمه مستقبل فلسطين وسكانها العرب لاسباب داخلية وقومية واقليلية وانسانية لا يسعه الا ان يحث احتجاجا شديدا على ما جاء في توصيات لجنة التحقيق مما هو مضر ومنتقص بحقوق عرب فلسطين الطبيعية في بلادهم كما يامل من حليفته بريطانيا العظمى وهي المسؤولة عن فلسطين ان تلتزم بسياسة الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٩م وتوقف اية اجراءات قد تؤثر في مستقبل فلسطين ريثما تعرض قضية هذه البلاد برمتها على الامم المتحدة .

١٩٤٦/٥/١م

بيعة الامير عبد الله

ذكرنا في الصفحات المتقدمة ان الامير عبد الله ، امير شرقي الاردن ، سافر الى لندن في ٢١ شباط ١٩٤٦م ، لعقد معاهدة بينه وبين الانكليز على اساس الاعتراف

بالاردن مملكة مستقلة ، وبسموّه ملكا عليها ، وتمهيدا لضم القسم العربي من فلسطين الى هذه الامارة . وقد تعين يوم ٢٥ ايار ١٩٤٦م موعدا لتنفيذ ما تقرر ، فقصد الوصي عمان في ٢٤ من هذا الشهر ، للمشاركة في افراح الاردن ، كما سافر اليها وزير الخارجية علي ممتاز ، ووزير الدفاع اسماعيل نامق ، ووفدان يمثل احدهما القبائل العراقية ، وينوب الثاني عن الجيش العراقي ، فتألفت هيئة الوصاية من رئيس مجلس الاعيان السيد محمد الصدر ، ورئيس مجلس النواب محمد حسن كبه ، والعين ابراهيم كمال ، ونائب رئيس الوزراء ، مناب وزير الخارجية ، ووزير الداخلية مناب وزير الدفاع .

وفيما يلي صورة البرقيتين المتبادلتين بين وزير الخارجية الاردنية ، ووكيل وزير الخارجية العراقية ، حول استقلال الاردن ، وبiece الامير عبد الله ملكا :

معالي وزير الخارجية للمملكة العراقية الجليلة - بغداد

يتشرف وزير الخارجية الاردنية الهاشمية بتبليغ حكومة مملكة العراق الجليلة بأن المجلس التشريعي الممثل للشعب الاردني قد قرر بالاجماع ، وبمقتضى اختصاصه الدستوري في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٣ جمادى الآخرة ١٣٦٥ هـ الموافق ٢٥ ايار ١٩٤٦م ، اعلان البلاد الاردنية دولة مستقلة استقلالاً تاماً ، وذات حكومة ملكية وراثية نيابية ، مع البiece بالملك لسيد البلاد ، ومؤسس كيانها ، عبد الله بن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية . كما عيّد لحكومة البلاد بتنفيذ هذا القرار ، وتبليغه للدول الصديقة حال اقترانه بالتأييد الملكي . ونظراً لان هذا القرار التاريخي قد تم تصديقه من قبل جلالة الملك ؛ أعلن رسمياً بأنه أصبح نافذاً من تاريخ اعلانه ، بمقتضى احكام القانون الاساسي الاردني ، فاني اتشرف بتبليغ ذلك الى حكومة مملكة العراق الجليلة لتحيط علماً بوضع الدولة الاردنية الجديدة ، مع تأكيد استمرار العلاقات الودية وتقوية الصلات الاخوية بين حكومتكم وبلدنا .

وتفضلوا يا صاحب المعالي بقبول اجل الاحترام .

محمد الشريقي : وزير الخارجية الاردنية

**الجواب :**

معالي وزير الخارجية الاردنية - عمان ،

اتشرف بابلأغ معاليكم ، بأن المملكة العراقية قد احاطت علماً ببرقيتكم المتضمنة القرار التاريخي الذي اتخذه المجلس التأسيسي الاردني باعلان استقلال البلاد الاردنية استقلالاً تاماً ، وبiece حضرة صاحب الجلالة عبد الله بن الحسين ملكا عليها . ان العراق الذي يفتبط جداً ان تحتل المملكة الاردنية الهاشمية المكانة اللائقة بها ، يسره ان يعترف بأواصر الاخاء والعلاقات الودية التي تربطه بها . واني انتهز هذه الفرصة السارة لاعرب عن اصدق التهاني لهذا الحدث التاريخي الخطير ، وارجو ان تحقق الامة الاردنية الشقيقة في عهد هذا الجديد اسمى ما تصبو اليه الامة من امني في ظل جلالة ملكنا المعظم .

توفيق السويدي : وكيل وزير الخارجية

## بعث الحياة الحزبية

### توطئة

جمدت « الحياة الحزبية » في العراق ، منذ الف المفخور له ياسين الهاشمي وزارته الثانية في ١٧ آذار سنة ١٩٣٥ م ، واستصدر قرارا من الهيئة العليا لحزب « الاخاء الوطني » في ٢٩ نيسان من هذه السنة - وهو حزبه - بتوقيف جلسات الحزب ، وتعطيل اعماله السياسية . فاتجه التيار السياسي الى الحركات القبلية ، ثم الى الانقلابات العسكرية ، حتى اذا كانت حوادث الشهرين : نيسان وايار ١٩٤١ م ، واحتل الجيش البريطاني العراق احتلالا ثانيا ، تركزت الدعاية الحكومية على وجوب تجنب الجيش من التدخل في الامور السياسية ، واصبح مفهوما لدى الجميع ان التوجيه السياسي انحصر في القائمين على الحكم . اما المجالس النيابية فلم يبق لها اثر في الحياة السياسية ، واصبحت النيابة نفسها ملكا للحكومة (١) .

وقد جرت العادة ان تشد قوة التيارات السياسية في اعقاب كل حرب لتشعر الدول المنتصرة شعوبها ، بوجوب رفع كابوس الضغط عن الراي العام ، وبضرورة تهياة جو نسبي من الحريات ، لتمكن من ايجاد نوع مقبول من الاوضاع الجديدة ، والعلاقات الدولية المستجدة ، واعطاء انطباع خاص عن تطبيق المبادئ العلنة خلال الحرب لتسويق الحرب . ولما كانت الاحداث التي اعقبت حوادث ايار سنة ١٩٤١ م قد اوجدت شعورا بثقل الضغط الذي مارسته السلطات الحاكمة في العراق ، من اجنبية وعراقية ، وان العناصر المفكرة ، سواء منها ذات الميول القومية التي زج بها في المعتقلات ، او ذات الميول السياسية اليسارية التي حدد نطاق ممارستها خارج المعتقلات ، كانت تحفز للعمل ، فقد كان الخطاب الذي القاه الامير عبد الاله في ٢٧ كانون الاول ١٩٤٥ م ، بتوجيه من الانكليز ، جليا بضرورة تغيير اساليب الحكم التي فرضتها ظروف الحرب العالمية الثانية ، وبأن تتألف احزاب تعبر عن مختلف وجهات النظر ليسير الحكم في البلاد سيرا ديمقراطيا سليما (٢) . ولما كانت ظروف

---

(١) هل بالامكان - انشاءكم بالله - ان يخرج احد نقابا منها كانت منزلته في البلاد ، ومهما كانت خدمته في الدولة ما لم تات الحكومة وترشحه ؟ فانا اراهن كل شخص يدمي مركزه ووطنيته فليستقل الان ، ويخرج ، ونعيد الانتخاب ، ولا ندخله في قائمة الحكومة ، ونرى هل هذا النائب الرفيع المنزلة الذي وراه ما وراه من المؤيدين يستطيع ان يخرج نقابا ؟

نوري السعيد في - محاضر مجلس النواب للاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣ م ص ٢١

(٢) يقول الاستاذ الشيخ محمد مهدي كبه في ص ١١١ من مذكراته ( في صميم الاحداث ) « ولم يكن الوصي ، ولا الطبقة الحاكمة ، ولا متبعوهم من الانكليز ، جادين في تنفيذ هذه السياسة الجديدة ، التي اعلن عنها الوصي . ولم تكن ولا الساسة والعناصر الوطنية الاخرى التي بادرت الى تأليف الاحزاب والجمعيات السياسية واثقين من حسن نية القائمين في الحكم وجددهم في انتهاز السياسة التي اعلن عنها الوصي ، غير اننا وبقي الزملاء من رجال الاحزاب الاخرى ، رأينا من واجبتنا انتهاز

الحرب ، وقيام هتلر بمهاجمة الاتحاد السوفياتي قد دفعا بالشيعيين واليساريين ، وجميع من اطلق عليهم تعبير الديمقراطيين الى التعاون مع الحلفاء بعد ان كانوا اصدقاء المحور الصميين ومناصري حركة مايس ١٩٤١ ، رات بريطانية - بعد انتهاء الحرب - ان تعوض اصدقاءها الجدد بتأسيس احزاب سياسية علنية لمساهمتها الفعالة في سياسة البلاد . وهكذا اجازت وزارة الداخلية في ٢ نيسان ١٩٤٦م تأليف الاحزاب السياسية الخمسة الآتية ، ولم تجز « حزب التحرر الوطني » الذي اراده الشيوعيون الفلاة ، لتطرفه الشديد وعدم الاطمئنان الى غلو اصحابه :

- ١ - حزب الاحرار ٢ - الحزب الوطني الديمقراطي ٣ - حزب الاستقلال
- ٤ - حزب الشعب ٥ - حزب الاتحاد الوطني

وما كادت تحدث بعض الحوادث التي تستلزم الكفاح الحزبي السافر ، حتى تغيرت مواقف بعض المنتسبين الى هذه الاحزاب ، ولا سيما بعد ان اخذت الوزارات المتعاقبة تلوح لهذا البعض بالمستقبل الباهر ، والاثراء السريع ، فصار المتطرفون من هؤلاء بين عاملين : عامل الاثراء وضمان السلامة والطمانينة ، وعامل الحذر والتعرض للارهاب والضغط ، ففضلوا العامل الاول ، وتخلوا عن احزابهم تباعا فاخذت الاحزاب تضعف وتعرض الى الضربات الحكومية حتى قضي عليها بمرسوم الجمعيات رقم ١٩ لسنة ١٩٥٤م وفيما يلي مناهج الاحزاب الخمسة واسماء طالبها تأسيسها .

### ١ - حزب الاحرار

قدّم كل من السادة : ١ - الشيخ داخل الشعلان ٢ - المحامي عبد العزيز السنوي ٣ - نوري الاورفلي ٤ - عبد القادر باش اعيان ٥ - محمد فخري الجميل ٦ - السيد حسين النقيب ٧ - كامل الخضيري ٨ - المحامي عباس السيد سلمان ، طلبا الى وزارة الداخلية لمنحهم اجازة بتأسيس حزب سياسي باسم « حزب الاحرار » ورفقوا به منهاج الحزب الآتي نصه ، فكان حزبا مصطنعا يعيش عيشة مصطنعة ، تنتهي حياته عندما يدعى رئيسه مع بعض اعضائه الى تأليف وزارة او الدخول في احدى الوزارات المقبلة .

---

هذه الفرمة لتنظيم الحياة السياسية في البلاد ، وجبع العناصر الوطنية فيها ، ونشر الوعي السياسي والوطني بين ابناء الشعب « اه .

ويقول الاستاذ خليل كنه في ص ٧٥ من كتابه « العراق امسه وغده » ما يلي :

« ان الوصي على العرش ، اغتتم فرصة انتهاء الحرب ، فعمل بنصيحة بريطانية التي اشارت عليه بضرورة تغيير اسلوب الحكم الذي فرضته الحرب ، وذلك لقيام طبقة جديدة من المعنيين بالسياسة ، اخذت تتطلع بلهفة الى احتلال المكانة المناسبة لها في الحياة السياسية العامة » اه .

## منهاج حزب الاحرار

المادة الاولى - يسمى هذا الحزب « حزب الاحرار » مركزه بغداد ، وله ان يؤسس فروعاً في جميع انحاء العراق ، بعد استحصال مصادقة وزارة الداخلية .

المادة الثانية - هدف هذا الحزب النهوض بالشعب العراقي على اختلاف طبقاته ، والعمل على توحيد صفوف ابنائه في سبيل التعاون على تنظيم المملكة ، بأحدث الاساليب والطرق العصرية ، وتقديمها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، ويتعاون الحزب مع المؤسسات الاهلية والتقابية والجماعات وفقاً للخطط الآتية :-

أ - تعزيز كيان العراق الدولي بشكل يلائم التطورات العالمية ، ويناسب خطورة موقعه الجغرافي ، ويحقق اهدافه الوطنية .

ب - التعاون مع الحكومات العربية لتحقيق اهداف الجامعة العربية .

ج - العمل على معونة البلاد العربية ، غير المستقلة ، في مساعيها لنيل استقلالها ، وفي مقدمتها فلسطين .

د - تعديل المعاهدة العراقية - البريطانية بالشكل الذي يضمن للبلاد مصالحها الوطنية وامانها .

هـ - التعاون مع المؤسسات الدولية العامة والاقليمية لصيانة السلم العالمي، وتنظيم الاقتصاديات الاممية ، وتوثيق الصلات معها .

### المادة الرابعة - السياسة الداخلية :

اصلاح الادارة العامة بجعلها تستهدف خدمة الشعب ، وتوزيع العدل ، وتعزيز سيطرة القوانين والقضاء على التصرفات الشخصية ، وذلك بتحقيق ما يأتي :

اولاً - أ - تشديد الرقابة ، وتقوية التفتيش على اعمال الموظفين ، وتنسيق قوانين الخدمة وانظمتها وموظفيها ، بكيفية تحقق صحة قيام الموظفين بواجباتهم ، واتقانهم لها .

ب - اقرار سياسة ثابتة للتوظيف ، ترمي الى تحقيق النزاهة في العمل ، والقيام بالواجب ، وتفضيل الكفاءة العلمية ، والاخلاقية ، والاختصاص الفني ، وجعل هذه الصفات الوسيلة الوحيدة لترقية الموظف وتقديمه .

ثانياً - تحقيق ارادة الشعب في سير الحكومة ، وتأمين سيطرته على اعمالها وذلك بما يأتي :

أ - تعديل قانون الانتخاب على اساس يتناسب وتطور البلاد ، ويحقق تمثيل الشعب .

ب - ضمان حقوق الافراد والجماعات والاحزاب في التمتع بكافة الحقوق والحريات المكفولة لهم في القانون الاساسي ، ومن ضمنها حرية النشر والصحافة .

ج - العمل على تقوية القضاء ، وتعزيز استقلاله ، وتوسيع تشكيلاته .

ثالثا - النظر في حالة الضرائب ، ووضعها بشكل يتلاءم وحالة الفرد الاقتصادية ، ويتفق والمبادئ العلمية العادلة .

المادة الخامسة - السياسة الاجتماعية :

اولا - ١ - تنظيم جهود العناصر العاملة في سبيل التجديد والاصلاح ، لغرض الاستفادة الى اقصى حد من كفاءة هذه العناصر ، ونشاطها في الاعمال الانشائية السياسية منها ، والاقتصادية ، والاجتماعية .

ب - تأليف النقابات للعمال ، وتنظيم حالتهم ، وضمان حقوقهم في الاجور المناسبة ، وساعات العمل ، وتهيئة الوسائل الصحية والثقافية لهم ، وضمان عيشهم في حالة العجز والعطل .

ج - نشر التعليم والثقافة ، والاكثر من الوسائل الصحية في اوساط الفلاحين ، ومنحهم للاسكان والاستغلال ما يحتاجونه من الاراضي الاميرية الصرفة .

ثانيا - المعارف :

تنظيم مناهج التدريس على اساس يهيئ الفرد لفهم حقوقه ، والقيام بالواجبات العامة ويعدده لاستثمار الملكية والعمل على ازدهارها ، وايداع التعليم الابتدائي ، والرقابة عليه الى الاولوية ، وتشجيعها على مكافحة الامية ، ونشر الثقافة ، والاخذ بمبدأ التعليم الالزامي ، وتشجيع التعليم الثانوي والعالي ، وجعل نفقاتهما على اصفر حد ممكن ، مع تشجيع التعليم المهني ، وتوفيره بشكل مجاني وحمل الحكومة على لزوم الاستفادة من اختصاص المعلمين .

ثالثا - الصحة :

١ - مكافحة الامراض المستوطنة والسارية .

ب - تسهيل سبل المعالجة والتداوي لكافة افراد الشعب ، والاكثر من الوسائل المحققة لذلك .

ج - تأسيس القرى العصرية ، وانشاء المساكن الصحية للعمال والفلاحين ، وتعميم نظام التعاون فيها .

د - تشجيع البلديات والسلطات المحلية على التنظيم والعمران ، وتعميم مياه الشرب الصالحة ، ومشاريع النور .

رابعا - الاسعاف الاجتماعي :

تشجيع المؤسسات الاهلية ، والادارات المحلية ، ومساعدتها على ما ياتي :

١ - تأسيس دور لتربية اليتام وتهذيبهم ، وملاجئ للعجزة وذوي المعاهات ، وتأمين معيشتهم .

ب - تعميم مؤسسات حماية الاطفال ، والعناية بالامومة ، بتأسيس دور الولادة والحضانة في كافة انحاء العراق .

المادة السادسة - الناحية الاقتصادية :

القيام بالمشاريع الانشائية والعمرانية ، التي تكفل تقدم البلاد وازدهارها ، وخاصة ما يأتي :

اولا - المواصلات :

تأسيس المواصلات في الداخل ، والى الخارج ، لتسهيل التجارة ، وايصال الانتاج العراقي الى الاسواق العالمية بأسرع وقت ، واقل كلفة ، ومن ذلك توسيع شبكة السكك ، وايصال العراق بالبحر الابيض المتوسط ، وتأسيس شركات للنقل البحري ، والبري ، والجوي ، وانشاء المخازن الفنية للحاصلات المحلية .

ثانيا - الزراعة :

ا - نشر الزراعة الحديثة ، وتشجيعها ، بتقديم جميع التسهيلات لنجاحها ، من مساعدات مالية ، وارض وآلات ، والسعي لتأسيس شركات وجمعيات تعاونية لتحقيق هذه الغاية .

ب - اقرار سياسة الملكية الصغيرة في توزيع الاراضي الاميرية الصرفة على الزراع ، وتقديم المساعدات الضرورية لهم .

ج - العمل على توطین العشائر الرحالة ، وتوزيع الاراضي على افرادها لغرض السكنى والزراعة .

د - انماء الثروة الحيوانية - الماشية والدواجن - وتهيأة المراعي وتعزيز المؤسسات البيطرية .

ثالثا - الصناعة :

ا - تشجيع الصناعات المحلية القائمة الآن ، وانشاء الصناعات المتوفرة موادها الخام في البلاد ، واستغلال مرافق البلاد ومواردها الطبيعية .

ب - تشجيع تأسيس الشركات الاهلية ، وشبه الحكومية ، لهذه الغاية ، وتقديم كل معاونة لنجاحها وحمايتها .

ج - تعديل نظام المصرف الزراعي الصناعي ، وتوسيع اعماله ، بشكل يؤمن امكان اسداء المعاونة لصغار المزارعين ، وارباب الصناعة المحلية بسهولة .

رابعا - التجارة :

ا - التعاون التجاري بين دول الجامعة العربية ، وتوجيه السياسة الكمركية توجيهها يسهل هذا التعاون .



ب - تشجيع التصدير ، وتنظيم الاستيراد ، وفق حاجة البلاد .

مادة منفردة - يضع الحزب في نظامه الداخلي التصاميم المفصلة لتنفيذ المشاريع الآتفة الذكر ، وتحقيق اهدافه ، على ان يمرض النظام على وزارة الداخلية لاستحصال مصادقتها عليه . اه .

( ملاحظة ) صادقت وزارة الداخلية بكتابها الرقم ٥٨٩ والمؤرخ في الثاني من نيسان ١٩٤٦م على تأسيس هذا الحزب ، وعلى منهاجه الاساسي المثبت نصه اعلاه .

## ٢ - الحزب الوطني الديمقراطي

وفي يوم ٥ آذار ١٩٤٦م قدم كل من السادة : كامل الجادرجي ، ومحمد حديد ، وعبد الكريم الازري ، ويوسف الحاج الياس ، وحسين جميل ، وعبد الوهاب مرجان ، وعبود الشالجي ، وصادق كمونة طلبا الى وزارة الداخلية بتأسيس حزب سياسي باسم « الحزب الوطني الديمقراطي » ورفقوا الطلب بمنهاج الحزب الآتي نصه فكان حزبا عقائديا كافح كثيرا في سبيل مبادئ الحزب ، وعانى بعض اعضائه ضروب الاضطهاد . ويصف لونكريك هذا الحزب بقوله : « ان هذا الحزب ذو النظرة الاصلاحية الاجتماعية ينبثق من « جماعة الاهالي » القديمة لعام ١٩٣٤م ويستمد قوته على الاكثر من اثرياء المدن ، ومن الشبان المتحمسين ، ويوجه هجومه بصورة رئيسية على الدول الغربية وعلى الزمرة القديمة من الفئات الحاكمة وان خصومته للشيوعية لم تحل دون تأييده للسياسة الروسية .

## منهاج الحزب الوطني الديمقراطي

### غاية الحزب :

القيام باصلاح عام في كافة نواحي حياة العراق السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، وفق تصميم علمي منسق ، شامل لجميع تلك النواحي . وذلك بقصد تحقيق تطور البلاد من وضعها المتأخر الى دولة ديمقراطية عصرية . ويتوسل الحزب لتحقيق اهدافه بالوسائل الديمقراطية .

### اهداف الحزب :

اولا - في الناحية السياسية :

(١) في السياسة الخارجية :

١ - اكمال استقلال العراق ، واقامة العلاقات بين العراق وبريطانية على اساس الصداقة والمنافع المتبادلة ، والتساوي في الحقوق والواجبات ، بحيث

تنسجم مع ميثاق الأمم المتحدة ، وتبديل المعاهدة العراقية البريطانية وفق هذه الأسس .

ب - تحقيق اتحاد البلاد العربية بجميع الأمور المشتركة بينها في إدارة موحدة ، أو نظام مشترك ، مع احتفاظ كل دولة منها بإدارة شؤونها المحلية ، وتقوية جامعة الدول العربية بحيث تحقق هذه الغاية .

ج - العمل على تحقيق استقلال البلاد العربية المحرومة من استقلالها ، ومقاومة تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين ، أو إنشاء دولة يهودية فيها ، وحل قضية فلسطين بما يضمن تكوين دولة عربية مستقلة فيها .

د - تعزيز العلاقات الودية مع الدول الأجنبية عامة ، والدول المجاورة خاصة ، والتعاون مع الدول كافة بصورة تنسجم مع ميثاق الأمم المتحدة لتنظيم السلم على أساس تعميم العدالة والحرية والرخاء في العالم .

### (٢) في النظام السياسي :

تحقيق حياة ديمقراطية ، نيابية ، برلمانية ، بما تستلزم مسؤولية الوزارة أمام مجلس نيابي منتخب ، وتطبيق نظام الانتخاب المباشر ، وتقسيم العراق الى دوائر انتخابية فردية ، وانماء الحياة السياسية الحزبية ، وتأييد الحريات الديمقراطية : كالحرية الفردية ، وحرية الكلام والنشر والصحافة والاجتماع والاعتقاد ، وتوطيد هذه الحريات ، واصلاح الجهاز الحكومي ، بحيث يصبح كفؤاً للقيام بواجباته ، واصلاح الجيش اصلاحا يجعل منه جيشاً عصرياً مدرباً ، وضمان استقلال القضاء وتوحيده ، وجعله قادراً على القيام بواجبات العدالة ، وكفالة الحقوق والحريات ، وجعل التشريع منسقاً مع هذه الاهداف .

### (٣) الوحدة العراقية :

لايفرق الحزب بين العراقيين ، ولا يميز بين بعضهم والبعض ، ويعتبرهم جميعاً - على اختلاف عناصرهم واديانهم ومذاهبهم - متساوين في الحقوق والواجبات ، وعليهم جميعاً ان يساهموا بحسب قابلياتهم وكفاياتهم في خدمة الكيان العام ، ولهم جميعاً ان يشاركوا في منافع هذا الكيان . ان الوطن العراقي ميدان للتعاون الحر على اساس المصلحة المشتركة بين العرب ، والاكراد ، وغيرهم من العناصر التي يتكوّن منها العراقيون ، يحترم كل منهما الآخر في جو تسود فيه الحرية والمساواة والعدل .

### ثانياً - في الناحية الاقتصادية :

يعتبر الحزب ان العلة الاساسية في تأخر الحياة الاقتصادية في العراق هي قلة الانتاج ، وسوء توزيع ثمراته ، وان لا سبيل لمكافحة الفقر والجهل والمرض مكافحة سريعة ، الا بمعالجة هذه العلة بطريقة التنظيم ، وذلك بوضع تصميم منسق عام لاصلاح حالة البلاد من جميع وجوها ، والعمل على تطبيق هذا التصميم وفق خطة

منظمة خلال مدة معينة . ويستهدف هذا التصميم ازالة الفقر ب (١) زيادة الانتاج .  
(٢) حسن توزيع ثمرات الانتاج وتقليل الفروق الاقتصادية .

#### ١ - زيادة الانتاج :

(١) بوضع وتطبيق منهج عمراني لتوسيع الانتاج الزراعي كمية ، وتحسينه نوعا ، بانشاء مشاريع للرعي والتصريف ، وتصنيع الزراعة بادخال الآلة فيها، وتأسيس الحقول الزراعية التجريبية في مختلف انحاء العراق ، وادخال نظام الجمعيات التعاونية الانتاجية ، وزيادة المراعي وتحسين تربية المواشي ، وغير ذلك مما يرفع مستوى الزراعة .

(٢) يرى الحزب ان مشكلة الاراضي الناشئة في العراق من وجود اراض خالية كثيرة من جهة ، ومن وجود ملكية كبيرة واسعة في الاراضي المستثمرة من جهة اخرى، يعرقل تحقيق الاصلاح الزراعي المنشود ، ويحول دون رفع مستوى معيشة الفلاح . ولذلك يتوسل الحزب بمعالجة مشكلة الاراضي بتوزيع الاراضي الاميرية الصرفة على اساس الملكية الصغيرة ، وتحديد الملكية الكبيرة التي يراد تكوينها في المستقبل بمقدار معين ، وتشجيع التثبيت الفردي في احياء الاراضي التي لا يمكن اسقاؤها الا بالواسطة ، على ان يرجح فيها سكانها على غيرهم ، وتوزيع الاراضي الاميرية الصرفة لتوطين افراد العشائر الرحالة .

(٣) بوضع وتطبيق منهج لتأسيس المشاريع الصناعية ، والاقتصادية ، حسب الاسس التالية :

اولا - تقوم الدولة بمشاريع الخدمات العامة : كتجهيز الماء والكهرباء، ومشاريع النقل كالسكك الحديدية والباصات والتراموايات .

ثانيا - تقوم الدولة بمشاريع استثمار المعادن ، ومصفى النفط ، وما يظهر من المعادن في العراق .

ثالثا - تقوم الدولة بالمشاريع التي يكون انحصارها ذا فائدة للصالح العام .

رابعا - فيما عدا ذلك من المشاريع الصناعية ، تقوم الدولة بتشجيع وتوجيه ومراقبة الراسمال الوطني ، والتثبيت الفردي ، من انعاش الحركة الصناعية ، وازضافة الى ذلك ، فانها تبدأ ببعض المشاريع الصناعية لشركات مساهمة يساهم فيها الجمهور .

خامسا - تقوم الدولة بمراقبة وتوجيه المصارف والاسواق المالية ، وتأسيس مصرف وطني مركزي يعهد اليه اصدار العملة ، والاشراف على معاملات الاعتماد والصرفة ، وتأسيس مصارف تجارية ، وزراعية ، وصناعية ، للقيام بالاعمال الضرورية للاقتصاد الوطني .

سادسا - تعنى الدولة بشؤون التجارة بواسطة لجان ، او جمعيات خاصة ،

لكل قسم من اقسامها الرئيسية ، على غرار جمعية التمور ، ولجنة الحبوب ، وتقوم هذه اللجان والجمعيات بالاعمال التجارية اللازمة لتحسين ، وتصنيف ، وخزن ، ونقل ، وتصريف المنتجات العراقية المختلفة ، والقيام بالوساطة في عقد الصفقات الكبيرة ، وتصريف حاصل صفار المنتجين لحسابهم .

سابعا - القيام بمشروع عمراني لتحسين طرق المواصلات البرية ، والنهرية ، والجوية ، على وجه يؤمن الاتصال بين كافة انحاء العراق ، في كافة المواسم ، وحل مسألة الشحن البحرية ، ونقل صادرات العراق على وجه يضمن مصلحة المنتج العراقي .

ب - حسن توزيع ثمرات الانتاج ، وتقليل الفوارق الاقتصادية .

ج - العمل على توزيع ثمرات الانتاج الوطني توزيعا يؤدي الى تأمين العدالة بضمان حصول المنتج على النصيب الذي يستحقه في تلك الثمرات ، وذلك بالطرق التالية :

(١) إلغاء القوانين والقواعد الزراعية الجائرة ، وزيادة حصة الفلاح من الانتاج ، وایجاد المؤسسات التعاونية والاجتماعية اللازمة في تحسين وضعه الاقتصادي .

(٢) تحسين احوال العمل في المشاريع الصناعية ، والمشاريع الاقتصادية الاخرى ، عن طريق المساومة الاجتماعية بواسطة النقابات وضمان حقوق العمال .

(٣) تقليل الفوارق الاقتصادية بفرض الضرائب المتصاعدة المباشرة على كافة اصناف الدخل ، وعلى الارث ، وتخصيص جزء كاف من واردات الدولة للقيام بالخدمات الاجتماعية .

ثالثا - في الناحية الاجتماعية :

١ - الصحة :

العناية بالصحة العامة على اساسين مهمين : هما الطب الوقائي ، والطب الشافي . ويرى الحزب ان هناك علاقة كبيرة بين سوء التغذية والامراض بصفة عامة . لذلك فهو يستهدف : بشأن الوقاية :

(١) العناية بالتغذية .

(٢) نشر الوقاية الصحية ضد الامراض السارية والمتوطنة .

(٣) توسيع المعاهد الصحية ، ورفع مستواها ، والاكثر من طلابها ، واتخاذ الوسائل اللازمة لتوزيع الاطباء في انحاء العراق .

بشأن المعالجة :

(١) انشاء مراكز صحية خاصة للعناية بالامومة ، والطفولة ، ومكافحة اسباب وفيات الاطفال .

(٢) انشاء مستشفيات حكومية ثابتة وسيارة في جميع انحاء القطر ، وتوفير  
المعالجة الصحية المجانية للجميع ، وتشجيع المنشآت الصحية الاهلية .

## ٢ - شؤون اجتماعية عامة :

تطبيق مبدأ الضمان الاجتماعي تطبيقا يتناسب ووضع العراق الاقتصادي ،  
والاجتماعي . ليضمن لكل فرد حدا ادنى من المعيشة ، وجعل الاهلين اصحاب الراي  
في شؤونهم البلدية عن طريق الانتخاب . وزيادة مساهمة الاهلين في ادارة شؤونهم  
المحلية ، واصلاح البلديات ، وتوجيه عنايتها لتأمين وسائل الراحة العامة للشعب ،  
 وتنظيم المدن ، وفق تصاميم عامة لضمان السكنى الصحية فيها ، وانشاء دور صحية  
لدوي الدخل الصغير ، من الموظفين وغيرهم ، وانشاء قرى عصرية للفلاحين فسي  
الريف ، واصلاح السجون لتكون اداة اصلاح وتهذيب ، ووضع قوانين تكفل تنظيم  
الاحوال الشخصية ، وسعادة الاسرة ، وتحرير المرأة ، ورفع مستواها لتتمكن من  
القيام بالدور اللائق بها في حياة الامة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

## رابعا - في الناحية الثقافية :

وضع ، وتطبيق ، تصميم من شأنه تعميم التعليم الابتدائي الاجباري المجاني  
خلال عدد معين من السنين ، بحيث تكون المدارس بعد تلك المدة كافية لاستيعاب  
جميع اطفال العراق ، مع وضع وتطبيق تصميم لمكافحة الامية خلال مدة معينة ،  
وتوسع التعليم الثانوي وجعله مجانيا ، والاهتمام بالتعليم المهني ، والزراعي ، وتوسع  
التعليم العالي . وتأسيس الجامعة العراقية ، وتهيئة فرص متساوية في التعليم على  
اساس الكفاية . ونشر الثقافة العامة بتأسيس المكتبات ، وانماء حركة التأليف  
والترجمة ، وتشجيع الفنون الجميلة ، وغير ذلك ، وتشجيع المدارس الاهلية ،  
والعناية بالمعلم بتحسين شروط خدمته وعمله ، والاهتمام بايجاد مسكن له في القرى  
والاماكن النائية ، وتهيئة الفرص الكافية له لرفع مستواه وتقديمه اه .

( ملاحظة ) صادقت وزارة الداخلية على تأسيس هذا الحزب وعلى منهاجه  
الاساسي بكتابها المرقم ٤٥٩٠ والمؤرخ في ٢ نيسان ١٩٤٦ م .

## ٣ - حزب الاستقلال

قدم كل من السادة : محمد مهدي كبه ، وداود السعدي ، و خليل كنه ،  
واسماعيل غانم ، وفاضل معله ، وعلي القزويني ، وعبد المحسن الدوري ، ورزوق  
شماس ، وعبد الرزاق الظاهر ، طلبا الى وزارة الداخلية في ١٢ آذار ١٩٤٦م بتأسيس  
حزب سياسي باسم حزب الاستقلال هذا هو نظامه (١) .

(١) كان بين مقدمي طلب تأسيس هذا الحزب الاستاذان المحاميان : محمد صديق شنشل ، ومحمد  
فائق السامرائي ، فاستبعد وزير الداخلية اسميهما لئلا يثير ذلك حفيظة الوصي والاكليز ، ولكنها  
التحقا بالحزب بعد تأسيسه فكانا الكل في الكل ، بعد ان تسلل معظم الاعضاء المؤسسين من الحزب ،  
اما باستيزارهم ، او بمنحهم بعض المنافع المادية . ويصف « لوتريك » حزب الاستقلال بهذه العبارة :

## النظام الاساسي لحزب الاستقلال

المادة الاولى - يسمى هذا الحزب ( حزب الاستقلال ) ومركزه العام ببغداد ، وله ان يؤسس فروعاً في جميع انحاء العراق ، بعد استحصال مصادقة وزارة الداخلية .

### المادة الثانية - كيان الحزب :

١ - « شعبي : يؤمن بأن السيادة للامة ، ويعتمد في تحقيق اهدافه على منظمات شعبية شاملة ، ويسعى لتحقيق اكبر نفع ممكن للمجموع ، بضمان حد ادنى لمعيشة الفرد ، ومكافحة الفقر والمرض والجهل ، وغير ذلك من عوامل الانحلال الخلقي والاجتماعي .

٢ - « تضامني » لا يؤمن بالطبقية ، بل يعمل على ازالة الفوارق القائمة ، ويعتبر الامة - جماعة وافراداً - جهة واحدة لتحقيق الاهداف الوطنية .

٣ - « كلي » يحرم التعصب الاقليمي ، والطائفي ، والديني ، ويعتبر الوطن - بجميع اجزائه - وحدة اجتماعية يكمل بعضها بعضاً .

٤ - « ايجابي » يتعاون مع الامم الاخرى على اساس تبادل المصالح المشتركة ، ولا يخاصم الا من يحول دون تحقيق اهدافه .

٥ - « تجددى تام » يسير - مع التمسك بالخصائص العريقة والمثل العليا - روح العصر ، ويأخذ بالوسائل الحديثة ، ويطبق قواعد العلم الصحيح في اصلاح حالة الامة ، ولا سيما في النواحي الاقتصادية والاجتماعية .

### الفصل الاول : في سياسة الحزب الخارجية

المادة الثالثة - سياسة الحزب في الامور الخارجية سياسة انشائية ترمي الى ما يأتي :

١ - تعزيز كيان العراق الدولي باستكمال سيادته ، والعمل على تقوية الجامعة العربية ، وجعلها عاملاً في تكوين نظام اتحادي بين البلاد العربية ، ووسيلة للتعاون العالمي لخير الانسانية وصيانة السلام العام .

٢ - السعي لتبديل المعاهدة العراقية - البريطانية ، تبديلاً يطمئن السيادة الوطنية .

٣ - العناية بالبلاد العربية كافة ، ولا سيما الاجزاء غير المستقلة منها ، وتمكينها من تقرير مصيرها ، وتحقيق استقلالها ، واتحادها مع دول الجامعة العربية .

---

« ان حزب الاستقلال اعتمد في سياسته الخارجية على خصومته لتركية وانكلترا ، وعلى الحياد تجاه روسية ، وانه كان يبذل الى تأييد المنفي الحسيني - مفتي فلسطين - كما كان يظهر في اهدافه الداخلية الى اصلاح الاجتماعي . »

٤ - ان فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي ، ويجب ان تبقى عربية ، ومن اولى واجبات الحزب مكافحة الصهيونية ، ومقاومة الوطن القومي لليهود ، ومقاومة انشاء دولة يهودية فيها او في اي قسم منها .

٥ - اذكاء روح الصداقة ، وتقوية العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع الامم الاخرى ، ولا سيما المجاورة .

٦ - توثيق الصداقة بين المهاجر العربي ووطنه الاول ، بالاتصال بالجاليات العربية في المهاجر .

٧ - توثيق الروابط مع الشعوب الاسلامية خارج البلاد العربية ، واعتبارها قوة عظيمة يعمل الحزب على الاعتزاز بها ، والتعاون معها .

### الفصل اثنائي : في سياسة الحزب في الامور الداخلية :

المادة الرابعة : ١ - يسمى الحزب لتوطيد الحياة الدستورية الصحيحة في البلاد ، وضمان حقوق الشعب في ممارسة سيادته بالطرق الآتية :

١ - اصلاح قوانين الانتخاب لجعل المجالس النيابية تمثل الشعب تمثيلا حقيقيا ، والعناية بسلامة انتخاب المجالس البلدية والادارية .

ب - اصلاح الادارة على وجه يضمن الكفاءة والنزاهة في الجهاز الحكومي ، ويؤمن للاهلين اوفى نصيب في معالجة المشكلات المحلية .

ج - تعزيز استقلال القضاء ، وتوحيد نظمه . واصلاح القوانين ، وضمان سلامة تنفيذها على وجه يضمن المساواة ، ويكفل الحقوق والحريات العامة ، كحرية الكلام والاجتماع والنشر .

د - رفع مستوى الصحافة باعتبارها اداة للخدمة العامة .

هـ - العناية بالجيش ، وتسليحه ، وتثقيفه ، لتعزيز الروح الوطنية ، والدفاع عن كيان البلاد ، ثم المساهمة في الامن العالمي .

و - اصلاح الشرطة ورفع مستواها المسلكي والثقافي .

٢ - كما يقدس الحزب قوميته ويعتز بها ، فانه يحترم كذلك القوميات الاخرى ، ويستنكر كل استغلال عنصري .

### الفصل الثالث : في سياسة الحزب في الامور الاقتصادية والمالية :

المادة الخامسة - سياسة الحزب الاقتصادية تركز على محاربة البطالة ، والفقر ، والتعسف الاقتصادي ، باتباع الوسائل الآتية :

١ - توزيع الاراضي الزراعية توزيعا عادلا ، وحل مشكلة الارض وفق المبادئ الآتية :

أ - حصر توزيع الاراضي التي يتم احيائها مجددا بالمزارعين الحقيقيين ، على اساس وحدة معينة من الارض لكل أسرة ، بالتعاونيات الزراعية .

ب - تعيين حد اعلى لحياسة الاراضي بأي سبب كان ، بحيث لا يجوز للفرد ان يتجاوزها في المستقبل ، سواء اكان بطريق التملك ، او التصرف ، او الاستئجار .

ج - توحيد نوع العائدية في الاراضي الزراعية ، وتطبيق قانون واحد للخلفية ينفذ بحق الجميع .

د - يرى الحزب في فض النزاع القائم ، ان خير وسيلة لذلك ، هو قيام الحكومة باستملاك الاراضي ، وتوزيعها على المزارعين بسعر التكليف ، وبآجال طويلة الامد ، وعلى اساس الاسرة الواحدة .

هـ - ان تتبع الحاصلات الزراعية ضريبة الدخل التصاعدية ، على ان يعفى المزارع من ضريبة النصاب الادنى .

و - تبديل القوانين ، والقواعد الزراعية الراهنة ، تبديلا يحمي الفلاح ، ويكفل تمتعه بشمرات جهوده .

٢ - استثمار جميع الموارد الزراعية بالبلاد ، وزيادة الانتاج الزراعي بالوسائل الآتية :

أ - تحسين الانتاج الزراعي بانتقاء البذور ، والعناية بالتربة بادخال نظام الصرف والمبازل .

ب - تقليل نفقات الانتاج الزراعي ، بتوفير الآلات الميكانيكية للري ، والحرث ، والدوس ، والنقل ، وتأمين تأجيرها للمالكين الصغار من قبل الحكومة ، وباجور زهيدة .

ج - العناية بالثروة الحيوانية ، ولا سيما الدواجن والنحل ، وتعميم العلف الاقتصادي ، وتركيز الصناعات الزراعية ، وانشاء محطات لتربية الاسماك .

د - انشاء مستودعات كبرى لخزن الحبوب ، وتنظيفها ، وتصفيتها ، ووسائل خزن المنتجات الاخرى القابلة للتلف ، لمعالجة هبوط الاسعار في بدء الموسم .

هـ - العناية بالتمور ، وتحسين صناعة كبسها ، ومنع الاستغلال والتعسف في تجارتها ، وذلك بفتح الاسواق العالمية لتصديرها ، وتهيئة وسائل نقلها ، واعادة النظر في قانون جمعية التمور في العراق ، وتأسيس معامل لصناعة التمور ، وتزويدها بالاختصاصيين .

و - زيادة مساحة الاراضي القابلة للزراعة ، بتنفيذ كافة مشروعات الارواء ، والعمل على تأسيس المراعي الاصطناعية ، والعناية بالغابات وانماؤها .



- ز - تعميم المزارع النموذجية ، وتأسيس التعاونيات الزراعية ، وتعاونيات الاستهلاك ، ومؤسسات التسليف الزراعي لاتخاذ الفلاح من الربا الفاحش .
- ح - حماية المنتج المحلي من جشع الشركات الاحتكارية ، بتأمين نقله ، وتصريفه ، داخل العراق وخارجه .
- ط - السيطرة على الفيضانات بانشاء السدود ، والخزانات ، واستخدامهما للارواء .

٣ - العمل على تصنيع البلاد بالتعاون مع البلاد العربية الاخرى ، واتباع منهج شامل منسق للتصنيع ، كي يمكن تركيز الصناعة الوطنية ، وايجاد اسواق تصريف لها ، وتأمين التكتل الاقتصادي بين البلاد العربية لاستثمار المواد الاولية ، وتسهيل الهجرات بينها بالوسائل الآتية :

١ - الاخذ بمبدأ الاقتصاد الموجه لتوزيع الصناعات توزيعاً علمياً وفقاً لاختصاص كل قطر لمنع المزاخمة الضارة ، والحيلولة دون عطالة رأس المال ، وتنظيم الاستيراد والتصدير .

ب - استغلال الدولة للثروة المعدنية .

ج - نشر التعليم المهني والصناعي على نفقة الدولة ، وفتح معاهد للتدريب الصناعي بفروعه ، وجعل المعامل الكبيرة معامل تدريب تحت اشراف الحكومة .

د - قيام الدولة في الصناعات ، والمشاريع والمؤسسات ذات الصبغة العامة، وفي الحالات التي يعجز عنها التشييد الفردي .

هـ - تساهم الدولة في كافة المشاريع الصناعية الكبرى . بما لا يقل عن نصف رأس المال .

و - تأسيس مجالس استشارية لكل صناعة ، ومجلس اقتصادي اعلى . لوضع الخطط والتصاميم العامة .

ز - استخدام الشلالات ، والقوى المائية ، لايجاد الطاقة الكهربائية، واستغلالها للصناعة الحديثة .

المادة السادسة - ١ - يسعى الحزب لايجاد سياسة مالية موحدة ، والتعاون مع البلدان العربية لتوطيد مالية كل دولة ، وتركيز شؤون النقد فيها وذلك عن طريق :

١ - توحيد النقد في البلاد العربية .

ب - توحيد الادارة الكمركية ، بايجاد ادارة مركزية ومجلس كمركي اعلى .

ج - تأسيس مصرف حكومي مركزي ، ومصارف مركزية متحدة للبلاد العربية.

٢ - يرى الحزب أن الضرائب ليست واسطة لتغطية مصروفات الدولة فحسب ، بل هي ضرورة حتمية لحفظ كيان الدولة الاجتماعي أيضا ، لذلك يجب توافر الشروط الآتية فيها :

١ - أن تكون الضريبة المفروضة على الدخل : الناتج عن الكسب ، أقل من المفروضة على الدخل الناتج عن الربح .

ب - أن تفرض بنسبة تصاعدية على الدخل والتركات الكبيرة .

ج - أن تركز سياسة فرض الضرائب على أساس تخفيض الضرائب غير المباشرة ، إلا ما له علاقة بحماية الإنتاج القومي .

٣ - يرى الحزب أن تقوم الدولة بعقد القروض الداخلية ، عند الحاجة ، ولا يجوز عقد القروض الأجنبية إلا في الحالات الاستثنائية ، ويجب الركون في مثل هذه الحالات إلى المؤسسات الدولية ، تفضيلا لها على المؤسسات الخاصة والدول .

٤ - يرى الحزب أن تقوم الدولة باستغلال موارد البلاد ، ومنابع الثروة الكبرى ، ولا تمنح هذه الامتيازات إلى الهيئات الأجنبية ، إلا عند تحقق منفعة المستهلكين والدولة ، وانتفاء المساس بسيادتها .

### الفصل الرابع : في سياسة الحزب في التربية القومية :

المادة السابعة - ١ - يرى الحزب أن يركز التعليم على دعامتين : الأولى التقاليد العربية الثقافية ، والآخرى الحاجات العملية التي يتطلبها البعث الجديد بالوسائل الآتية :

١ - توجيه النشاط المدرسي إلى المثل الرفيعة ، والآداب الروحية السامية ، وتنمية الشعور القومي والخلقي ، واعداد الشباب لحياة الرجولة بفرس مبادئ التضحية والنظام ، وصقل ملكة الكفاح ، وتحمل التبعة والتحرر من اليأس .

ب - توسيع نطاق المعارف ، وجعلها أداة لتكوين الملكات ، لا لتلقين المعلومات فقط : بل باصلاح مناهج التدريس ، وتنوع التعليم الثانوي .

ج - اقرار مبدا تكافؤ الفرص اقرارا واقعا ، وفتح المجال امام النابهين من الطلاب لاستكمال دراساتهم العليا على نفقة الدولة ، والاكثر من البعثات لسد حاجة البلاد .

د - جعل التعليم الابتدائي الزاميا ، وجعل التعليم في جميع مراحل مجانيا . والقضاء على الامية بحملة اجماعية تقوم بها الدولة .

هـ - العناية بالمعلم من حيث حسن الاختيار ، والترفيه من ناحية الراتب ، والمخصصات ومحل السكنى ، وساعات العمل ، والتقاعد ، وتأسيس كليات كافية لاعداد المعلمين ، تدرس فيها أساليب التربية الحديثة .

و - تأسيس دورات مسلكية لتكوين طبقة اخصائية تسير التطور المستمر في العلوم ، والفنون ، والاكتشاف من المؤتمرات السنوية .

ز - العناية بالرياضة البدنية ، والفروسية ، واتخاذها عاملا في تهذيب المشاعر، وصقل السجايا القومية .

ح - العناية بالمواطن ، وجعله مسؤولا في المساهمة بخير المجتمع ، حسب طاقته وقدرته ، ومحاربة العقلية الانمالية باعتبارها اندحارية ضارة .

ط - العناية بالآداب ، وسائر الفنون الرفيعة ، واستخدامها في انهاض الامة، وتهذيب المواطن .

٢ - يرى الحزب ضرورة المبادرة الى تأسيس الجامعة العراقية ، وضمان استقلالها ، وتنظيم الحياة الجامعية في البلاد .

٣ - يقر الحزب مبدا فتح المعاهد ، والمدارس الاهلية . على ان تكون خاضعة لرقابة الحكومة ، وسائرة وفق منهاجها التعليمي . ويحرم الحزب قيام الجهات الاجنبية بفتح رياض الاطفال ، والمدارس الابتدائية ، والثانوية . ويعالج مشكلة المدارس والمعاهد الاجنبية القائمة الآن في ضوء تاريخها وفائدتها للمجتمع ، على ان تكون تحت اشراف الحكومة .

### الفصل الخامس : في سياسة الحزب في الشؤون الاجتماعية :

المادة الثامنة - ١ - يرى الحزب وجوب رفع المستوى الصحي ، والخلقي ، في البلاد ، ومعالجة سوء التغذية بين الطبقات الفقيرة ، وذلك بالوسائل الآتية :

أ - انشاء معاهد الخدمة الاجتماعية ، وبيوت الامة ، على ان تشمل على اقسام طبية فيها مستوصفات ، وحمامات ، ودور توليد ، وعلى اقسام اقتصادية تتولى ارشاد الاهلين الى انشاء الشركات التعاونية ، والمخابز ، وعلى اقسام تهذيبية تتولى اعداد قاعات الاجتماع ، والمعامل الرفيعة ، والفنون البيئية .

ب - تحسين الصحة العامة ، وذلك بالاكتشاف من المستشفيات ، والاطباء ، وجعل كل لواء وحدة طبية مستقلة بمختبراتها ، وغرف عملياتها ، وفحوصها البكتريولوجية ، والشعاعية وغيرها .

ج - تطبيق قواعد الطب الوقائي ، وذلك باعداد منهاج شامل منسق ، تقوم بتنفيذه المؤسسات الصحية بالتدريج ، وبالتعاون مع دوائر الري ، والاشغال ، والبلديات ، وسائر الجهات الاخرى ذات العلاقة .

د - اصلاح القرية بتأسيس قرى عصرية تحل محل القرى القديمة ، وفق منهاج شامل ينفذ بالتدريج .

هـ - انشاء مؤسسات رعاية الطفل ، والحضانة ، على ان تتبناها الدولة،تقوم

بالعناية بصحة الحوامل . وتوليدهن ، وفحص الطفل في فترات منظمة ، وتقديم الغذاء والادوية مجانا .

و - انشاء ملاجئ للعجزة ، وذوي العاهات ، ودور ترفيهية للإيتام ، ذكورا واناثا .

٢ - يرى الحزب وجوب العناية بالنسل وتكثيره ، لتكوين جيل قوي جسما واخلاقا ، وذلك باتخاذ الوسائل الآتية :

أ - تشجيع الزواج بين الاصحاء .

ب - قروض الزواج للمحتاجين ، على أن تكون بأقساط ضئيلة ، ومواقبت متباعدة ، ويتم اطفاء كل قسط عند ولادة كل مولود ، على أن يطفأ القرض كله عند ولادة الطفل الخامس .

ج - ترجيح المتزوجين - ولا سيما ذوي الاولاد منهم - على غيرهم في التعيين والترفيه ، والنقل ، عند تكافؤ المؤهلات .

د - فرض ضريبة على العزّاب ، وتخفيض الضرائب عن المتزوجين ، ذوي الاولاد منهم خاصة .

هـ - الغاء البغاء الغاء تاما ، ومكافحة سائر الامراض الاجتماعية .

و - تهيئة الوسائل الممكنة لارتباط سكان الريف بأرضهم .

٣ - على الدولة ان تهيم للبدو ، والعشائر ، وسائل الاستقرار ، والعيش الثابت ، على أن يكون انتقالهم الى الحضارة تدريجيا لا يصيب المجتمع منه اي اضطراب .

٤ - يرى الحزب في البطالة مرضا اجتماعيا وبيلا ، ولا سيما بطالة المثقفين ، ويرى وجوب مكافحتها بالوسائل الآتية :

أ - تشغيل العاطلين في المعامل التي تؤسسها الدولة وفي الشركات .

ب - تشغيلهم في مكافحة الامية .

ج - توزيع الاراضي عليهم ، وتشجيعهم على استغلالها وفق اسلوب التعاونيات .

هـ - يرى الحزب ان العمل ليس ببضاعة ، بل هو حق وواجب ، وان للعمال حقهم في الحياة وفي نعمها ، وذلك باتباع ما يلي :

أ - ايجاد العمل لهم بواسطة وكالات الاستخدام المجانية .

ب - تمويضهم عن العطل الكلي والجزئي الناتج عن العمل .

ج - منحهم اجازات اعتيادية ، ومرضية ، وايجاد صندوق التأمين الاجتماعي ، وكفالة الضمان الصحي ، بمساهمة الدولة .

- د - اصدار قانون عقد العمل الفردي ، الذي يتناول خدمة العمال ، وكيفية فصلهم ، والاستغناء عنهم ، ونحو ذلك من الحالات اسوة بقانون خدمة المدنيين .
- هـ - رفع مستوى معيشة العمال بتعيين حد ادنى للاجور .
- و - السعي لانشاء مساكن للعمال ، ولصغار الموظفين .
- ز - تأسيس نقابات العمال وفق رقابة الدولة .

٦ - يعنى الحزب بالاسرة ، لانها اساس الامة وخليتها الاولى ، ويعتبر المرأة احد ركني الاسرة ، لذلك يحرص على تهيئة ما يكفل تثقيفها ، ورفع مركزها الاجتماعي ، واعدادها لان تكون ربة بيت فاضلة ، واما صالحة ، وعضوا نافعا في المجتمع ، وقادرة على القيام بالاعمال الاخرى بقدر ما تساعد على ذلك مواهبها وطبيعتها .

## الفصل السادس : شؤون عامة :

المادة التاسعة - تشكيلات الحزب ، وكيفية ممارسته اعماله ، وسائر الشؤون الادارية تعين بالنظام الداخلي ، على ان يعرض على وزارة الداخلية لاستحصال مصادقتها عليه .

المادة العاشرة - لا يجوز لاعضاء الحزب ان يقبلوا عضوية شركة اجنبية ( عدا العربية منها ) او اية وظيفة فيها قطعاً ، وكذلك لا يجوز ان يقبلوا اي منصب سياسي ، الا بموافقة الحزب ، اما الترشيح لعضوية المجالس النيابية ، فيتم باقتراح اللجنة العليا ، وموافقة المؤتمر العام .

المادة الحادية عشرة - لا يجوز اجراء اي تعديل في النظام الاساسي ، الا بموافقة ثلثي المؤتمر العام ، على ان لا يشمل التعديل المادتين الثانية والعاشرة .

( ملاحظة ) صادقت وزارة الداخلية على النظام الاساسي لهذا الحزب ، وعلى نظامه الداخلي ايضاً ، وذلك بكتابها الصادر في الثاني من نيسان ١٩٤٦م برقم ٤٥٨٨ .

## ٤ - حزب الشعب

وقدم جماعة من المحامين ، والكسبة الاحداث ، الذين لا يعترفون بوجود ثقافة غير الثقافة الماركسية ، طلبا الى وزارة الداخلية لنحهم اذنا بتأسيس حزب سياسي باسم « حزب الشعب » ، فكان ابرز الموقعين على هذا الطلب :

- ١ - المحامي عزيز شريف ٢ - المحامي توفيق منير ٣ - المحامي عبد الامير ابو تراب ٤ - المحامي عبد الرحيم شريف ٥ - المحامي ابراهيم الدرگزلي ٦ - المحامي اليهودي نعيم شهر باني ٧ - المحامي المسيحي جرجيس فتح الله ، وقد رفقوا الطلب بمنهاج الحزب وهو :

## منهاج حزب الشعب

المادة الاولى - يكون مركز الحزب في بغداد ، وله ان يؤسس فروعاً في مختلف انحاء العراق .

المادة الثانية - هدف الحزب :

ا - تحقيق الحياة الديمقراطية في العراق .

ب - تعزيز استقلال العراق واستكمال سيادته .

ج - حل مشكلة الاراضي ، واقامة الصناعة الحديثة في البلاد ، وتطوير العراق من دوري البداوة والاقطاع ، الى دور الحضارة .

المادة الثالثة - في سبيل الحريات الديمقراطية ، يعمل الحزب لتحقيق الامور التالية :

ا - حرية تأليف الاحزاب ، وحرية الاجتماع ، وحرية الاعتقاد والكلام والنشر .

ب - المساواة التامة بين مختلف القوميات ، والجماعات ، التي يتألف منها الشعب العراقي ، دون اي تفريق ، او امتياز ، لفرد او جماعة ، على فرد او جماعة اخرى ، على اساس العنصرية ، او الدين ، او المذهب ، وتحريم اية دعوة او محاولة الى مثل هذا التفريق او التمييز .

ج - الغاء جميع القوانين الاستثنائية المناقضة للحريات الديمقراطية ، والتي تفرق بين ابناء الوطن في الاحكام ، والتي تناقض سنن التطور ، وجعل القوانين موافقة لهذه السنن ، ومسايرة لروح العصر .

د - استقلال القضاء ، وتوسيع صلاحيات السلطة القضائية ، وجعلها قوة تحمي الحريات العامة ، والحريات الشخصية ، وتيسر مراجعة المحاكم ، سواء بتخفيض الرسوم ، اما باعفاؤها ام بتزويد عدد المحاكم والحكام ورفع الكفاءات القضائية .

هـ - جعل اعضاء المجالس البلدية ، والادارية ، ورؤساء البلديات ، وامين العاصمة ، منتخبين من قبل السكان ، وتمكين هذه المجالس من ممارسة شؤون البلديات ، والادارة ، بوجه يضمن تحقيق ارادة السكان .

و - حرية انتخاب مجلس النواب ، والمجالس البلدية ، والادارية ، واتخاذ التدابير العملية لذلك ، ومنها جعل الانتخاب على درجة واحدة ، وتضييق نطاق الدوائر الانتخابية .

ز - جعل جهاز الحكومة ديمقراطياً ، والقضاء على روح البيروقراطية فيه ، وانساح المجال لانتقاد الموظفين وتوجيه هذا الجهاز نحو خدمة الشعب .

المادة الرابعة - لتعزيز استقلال العراق ، واستكمال سيادته ، يعمل الحزب لتحقيق الامور التالية :

ا - تقوية وسائل الدفاع ، ورفع مستوى الجنود ماديا وثقافيا ، وتعزيز الروح الوطنية فيهم ، وتهذيبهم بالاساليب الديمقراطية ، لضمان خدمة الشعب ، والدفاع عن استقلال البلاد .

ب - التعاون مع سائر البلاد العربية لضمان خدمة كل منها ، ورفع الحواجز المصطنعة بينها ، وتوطيد الصلات بين الهيئات الشعبية الديمقراطية في هذه البلاد وتعاونها في سبيل تحقيق قوة حقيقية للجامعة العربية تمكنها من الدفاع عن استقلال البلاد العربية ، والحفاظة على مصالحها الحيوية ، ودفع الاخطار الاستعمارية عنها ، ومن ضمنها الخطر الصهيوني .

ج - انماء العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع جميع الدول الديمقراطية على اساس المصالح المتبادلة بين الشعب العراقي وشعوب هذه الدول .

د - اعادة النظر في العلائق العراقية - البريطانية لتحقيق قيامها على الاساس المتقدم ذكره .

المادة الخامسة - لحل مشكلة الاراضي ، يعمل الحزب لتحقيق الامور التالية :

ا - توزيع الاراضي الاميرية الصرف على الفلاحين ، وعلى افراد العشائر الرحل لاسكانهم .

ب - تأسيس البنوك الحكومية لاقرض الفلاحين ، وتأسيس الجمعيات التعاونية للفلاحين ، لمساعدتهم على استغلال الاراضي بنطاق واسع ، وبالطرق العصرية ، وتصريف المنتجات ، ولغير ذلك من الامور التي تتعلق بتنشيط الزراعة ، ورفاه الفلاحين ، ورفع مستواهم الاقتصادي .

ج - الفاء جميع العادات ، والقواعد الزراعية القديمة ، المجحفة بحقوق الفلاحين ، والتي اصبحت عائقا عظيما في سبيل تقدم البلاد .

المادة السادسة - لانعاش الاقتصاد الوطني ، ولنشوء الصناعة الوطنية الحديثة في البلاد ، يعمل الحزب لتحقيق الامور التالية :

ا - تشجيع المشاريع الصناعية الاهلية ، وحمايتها من المزاومة الاجنبية .

ب - قيام الحكومة بالمشاريع الصناعية الكبرى ، التي تتعلق بحاجات البلاد العامة ، واشترك الحكومة في بعض المشاريع الاخرى .

ج - توسيع نظام السكك الحديدية ، والمواصلات البرية ، والنهرية ، والجوية ، وتحسينها .

د - حماية الصادرات العراقية من احتكار الشركات الاجنبية المصدرة ، والناقلة ، وحماية الاقتصاد الوطني من احتكار الشركات الاجنبية عموما .

هـ - ادخال الوسائل الآلية الحديثة على الزراعة .

و - تأسيس البنوك الحكومية لضمان سيطرة الدولة على مالية البلاد، ولضمان استقلالها المالي . ولتنشيط الحركتين الصناعية والزراعية .

ز - احياء الاراضي بمشاريع ري كبرى .

ح - الفاء الضرائب ، والرسوم الجائرة ، وفرض الضرائب على الدخل ، والارث ، بنسب متصاعدة .

ط - الفاء رسوم البلديات على الحرفيين ، واصحاب الحوانيت الصغيرة ، والباعة المتجولين .

المادة السابعة - في قضية العمال : يعمل الحزب لتحقيق حقوق العمال التي يتضمنها التشريع الحالي ، وتوسيع تلك الحقوق حتى تساير ما وصلت اليه حقوقهم في البلاد الديمقراطية ، ولا سيما تحديد ساعات العمل اليومي ، والحد الأدنى للأجور ، ولتعزيز حق تأليف النقابات ، وتثبيت كياناتها ، وتسهيل قيامها بواجباتها في تنظيم العمال ، وتفهمهم حقوقهم ، ومساعدتهم على نيلها ، ومساعدة النقابات مالياً ، وايجاد تشريع لضمان العمال . ولأجل تنفيذ القوانين المتعلقة بحقوق العمال تنفيذاً حقيقياً ، يجب تأسيس لجان تفتيش من العمال لمراقبة تطبيق تلك القوانين ، واعفاء دعوى العامل المتعلقة بتطبيق قوانين العمال من أي نوع من الرسوم .

المادة الثامنة - في سبيل التقدم الاجتماعي ، يعمل الحزب لتحقيق الامور التالية :

أ - مكافحة الامية ، ونشر الثقافة بين جميع ابناء الشعب بكل الوسائل الحديثة .

ب - جعل التعليم الابتدائي الزامياً ، وجعل التعليم مجانياً في جميع مراحلها ، وتوسيع التعليم المهني ، والفني ، والثانوي ، والعالي .

ج - تأليف وتشجيع الجمعيات ، والاندية العلمية ، والثقافية ، والرياضية ، وغيرها من الجمعيات التي تهدف الى اغراض اجتماعية ديمقراطية .

د - ضمان صحة الشعب بتزويد عدد المستشفيات ، والمستوصفات ، وتحسينها ، وتوسيعها ، والاهتمام بالوقاية الصحية ، والاكثر من عدد الاطباء ، ورفع مستواهم العلمي .

هـ - تنظيم المدن والقرى تنظيمًا صحياً عسرياً ، وانشاء القرى العصرية، وردم المستنقعات والاهوار .

و - رفع مستوى صفار الموظفين والمستخدمين .

ز - رفع مستوى المرأة ، وتعزيز مركزها الاجتماعي ، وحماية الام والطفل اهد.



( ملاحظة ) صادقت الوزارة بكتابها المرقم ٥٨٧ { والمؤرخ ٢ نيسان سنة ١٩٤٦م على تأسيس هذا الحزب ، وعلى منهاجه الاساسي المذكور اعلاه .

## ٥ - حزب الاتحاد الوطني

وفي ١٢ آذار ١٩٤٦م ، قدم جماعة من فلول الشيوعيين المثقفين ، سواء منهم من انشق على الاحزاب الشيوعية السرية ، او من رجح الاشتغال العلني دون السر ، او كان يحمل العقيدة الماركسية دون ان ينضم الى مؤسسة من المؤسسات السرية والعلنية ، اضراب السادة : عبد الفتاح ابراهيم ، ومحمد مهدي الجواهري ، والمحامي جميل كبه ، وموسى الشيخ راضي ، والمحامي ادور قليان ، والمحامي موسى صبار ، وعطا البكري ، فقدموا طلبا الى وزارة الداخلية بتأسيس حزب سياسي باسم « حزب الاتحاد الوطني » ورفقوا طلبهم بمناهج الحزب الاساسي ، ونظامه الداخلي ، فحرص وزير الداخلية على تدليل كل عقبة امام هذا الحزب ، وامام «حزب الشعب» فأجازهما ، كي لا يقال انه اجاز الاحزاب اليمينية دون اليسارية ، ولأسيما بعد ان اظهر الانكليز رغبتهم في مكافأة العناصر الشيوعية التي انقلبت على هتلر والقوميين واعلنت عن مساعدتها لدول الحلفاء بعد انحياز الاتحاد السوفياتي اليهم وهذا نص المنهاج الاساسي للحزب :

## منهاج حزب الاتحاد الوطني

يعمل الحزب بالوسائل الدستورية على تحقيق الاهداف الآتية :

١ - تعزيز كيان العراق الوطني ، واستكمال سيادته ، وتوطيد علاقاته على اساس المساواة ، والمصالح المتبادلة ، بجميع الدول الديمقراطية .

٢ - توسيع مجال الحريات الديمقراطية ، وانشاء مجتمع مدني ، ديمقراطي ، صحيح .

٣ - توثيق الروابط القومية بين العراق والاقطار العربية الاخرى ، وتوسيع مجال التضامن السياسي ، والتعاون الاقتصادي ، والثقافي ، فيما بينها ، وتأييد الاقطار العربية غير المستقلة في نضالها من اجل حريتها وسيادتها ، ومكافحة الصهيونية باعتبارها خطرا يهدد البلاد العربية ، والعمل على حل قضية فلسطين عن طريق تحقيق استقلالها .

٤ - تحقيق المساواة بين جميع العراقيين في حقوق المواطنة وواجباتها ، من غير تمييز في القومية ، والدين ، والمذهب .

٥ - الغاء جميع القوانين ، والانظمة ، التي تحول دون ممارسة الافراد والجماعات حرياتهم الديمقراطية ، ومنها حرية الضمير ، والكلام ، والصحافة ، والنشر ، والاجتماع ، والجمعيات ، والاحزاب ، والنقابات ، وحرية العبادة والمعتقد .

- ٦ - توطيد أسس الديمقراطية الصحيحة في الإدارة ونظمها ، وتعزيز استقلال القضاء ، وجعله أداة صالحة لحماية الحريات العامة ، والحريات الشخصية ، وقادر على نشر العدل بين المواطنين جميعا .
- ٧ - تحقيق مبدأ الانتخاب الحر المباشر في جميع الانتخابات النيابية، والإدارية، والبلدية .
- ٨ - جعل التعليم الابتدائي موحدا ، والزاميا ، ومجانيا ، بتعميم المدارس الابتدائية في المدن والقرى ، وتربية النشء تربية وطنية ديمقراطية عملية ، وتوسيع التعليم الثانوي والعالي لينفص مجال المساواة في تحصيله لجميع المواطنين ، وتعزيز مكانة المعلمين ورجال الفكر والعلم والفن ، وإحياء التراث الفكري القومي ، ونشر الثقافة ، والقضاء على الأمية بتشريع خاص ، والعناية بالشباب ، وتشجيع الرياضة البدنية وتعميمها .
- ٩ - العناية بالصحة العامة ، وبأسباب الوقاية من الأمراض ، بنشر المؤسسات الصحية والوقائية ، في المدن والقرى والأرياف ، وضمان المعالجة المجانية للمواطنين المعوزين في أنحاء البلاد كافة ، ورعاية صحة الأم والطفل .
- ١٠ - ترقية اقتصاديات البلاد بتشجيع الصناعة الوطنية وحمايتها ، وتهية وسائل الإنتاج الصناعي ، وتصنيع الزراعة ، وتنشيط التجارة ، وتنظيم الري ، وتوسيع سبل المواصلات وتحسينها ، ومساعدة صغار المنتجين ، والمشاريع الصناعية الصغيرة في المدن والقرى ، وتشجيع تنظيم جمعيات الإنتاج والتمويل التعاونية ، ومشاركة الدولة في المشاريع الصناعية الكبرى ، وحماية صادرات العراق من خطر الشركات الاحتكارية الأجنبية ، وترويجها في الأسواق ، وقيام الدولة بتأسيس بنك مركزي للتمويل ، وإصدار العملة العراقية .
- ١١ - العناية بشؤون العمال ، وتشجيعهم على الانتظام في النقابات ، وحماية حقوقهم ، وجعل العلاقات بينهم وبين أصحاب العمل على أساس العدل والمصلحة الوطنية .
- ١٢ - العناية بشؤون الفلاح ، وتحريره من البؤس والجهل ، ورفع مستواه الاجتماعي ، والاقتصادي ، بحمايته من الاستغلال الفاحش ، وتنظيم علاقته بصاحب الأرض على أساس العدل والمصلحة الوطنية ، وتيسير حصوله على حاجاته، وتصريف منتوجه بتشجيع تنظيمه جمعيات الفلاحين التعاونية للاستهلاك والإنتاج ، وبتأسيس مراكز حكومية للتسليف ، وتشجيع تربية الحيوانات الداجنة وتحسين نوعها .
- ١٣ - العمل على تعميم الملكية الصغيرة للأرض ، وتوطين القبائل الرحل، وذلك عن طريق إحياء الأراضي الأميرية ، وتوزيعها على الفلاحين وأفراد القبائل الرحل ، ومساعدتهم على الاستقرار وتنظيم القرى والمراعي .
- ١٤ - العناية بشؤون الموظفين ومستقبلهم ، وتنمية قدرتهم على تأدية الخدمات الاجتماعية المنوطة بهم .

١٥ - العناية بأرباب المهن الحرة ، وتشجيعهم على الانتظام في نقابات ، وعلى تأسيس الجمعيات التعاونية ، لتيسر لهم اسباب التقدم المهني ، وتعزز مكانتهم في المجتمع ، وتوفر لهم اسباب المعيشة الرضية .

١٦ - تحقيق العدل في فرض الضرائب بالتوسع في الاخذ بمبدأ الضرائب المباشرة ، وفرض الضرائب المتصاعدة على الدخل بجميع اشكاله ، وعلى الارث . وتخفيف عبء الضرائب والرسوم على صغار التجار ، وذوي الدخل الصغير ، وصغار الباعة .

١٧ - ويعتبر الحزب من مبادئه الاساسية السعي لجمع العناصر الديمقراطية ، وتوحيدها في حزب واحد ، لتحقيق المصلحة الوطنية . اهـ .

( ملاحظة ) صادقت وزارة الداخلية على تأسيس ( حزب الاتحاد الوطني ) وعلى مناجاه الاساسي ، بكتابها المرقم ٤٥٩١ والمؤرخ ٢ نيسان ١٩٤٦ م .

### معاهدة استرداد المجرمين بين اليمن والعراق

كانت قد جرت مراسلات طويلة بين السلطات المختصة في العراق وفي اليمن لعقد معاهدة تبادل المجرمين بين المملكتين العراقية واليمنية ، وكانت هذه المراسلات بلغت نهايتها ، عندما دعي رئيس الوزراء السويدي ، لحضور جلسات مجلس الجامعة العربية في القاهرة ، فانتهز هذه الفرصة ووقع المعاهدة الآتية مع ممثل اليمن :

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة ملك العراق من جهة ،

حضرة صاحب الجلالة ملك اليمن من جهة اخرى ،

نظرا الى رغبتهما في عقد معاهدة بشأن تسليم المجرمين الذين يفرون من وجه العدالة ، ويهربون من مملكة العراق الى مملكة اليمن ، ومن مملكة اليمن الى مملكة العراق .

قد عيّنا مندوبين مفوضين عنهما : -

من قبل حضرة صاحب الجلالة ملك العراق .

توفيق السويدي رئيس الوزراء ووزير الخارجية .

ومن قبل حضرة صاحب الجلالة ملك اليمن .

صاحب السمو الملكي الامير سيف الاسلام عبدالله .

اللذين بعد ان قدم كل منهما اوراق تفويضه ووجدت صحيحة ، ومطابقة للاصول ، قد اتفقا على ما ياتي :

## المادة الاولى :

تتعهد حكومة اليمن ان تسلم الى حكومة العراق ، ايا كان من الرعايا العراقيين ، الذين يرتكبون داخل حدود العراق احدى الجرائم الواردة في المادة الثالثة من هذه المعاهدة ، ويوجدون داخل حدود مملكة اليمن .

## المادة الثانية :

تتعهد حكومة العراق بأن تسلم الى حكومة اليمن ، ايا كان من رعايا مملكة اليمن ، الذين يرتكبون داخل حدود مملكة اليمن احدى الجرائم الواردة في المادة الثالثة من هذه المعاهدة ، ويوجدون داخل حدود مملكة العراق .

## المادة الثالثة :

لا يسمح بتسليم المجرمين السياسيين . اما الجرائم التي يجب تسليم المجرمين فيها ( ولا تعتبر من الجرائم السياسية ) فهي : قطع الطريق ، او السرقة ، او السلب ، او النهب او القتل ، او الجرح ، او الفزور ، او التعدي الشديد ، سواء اكان المجرم فردا او جماعة ، وسواء اكان الجرم موجها ضد فرد او جماعة ، وكذلك لا يعتبر جرما سياسيا كل قيام ضد شخص احد صاحبي الجلالة او ضد شخص احد اقربائه .

## المادة الرابعة :

ان طلب تسليم المجرمين : الذي تقدمه الحكومة العراقية ، يجب ان يقدم الى السلطة المختصة لحكومة اليمن ، وان يكون مشفوعا بالاوراق التالية :  
أ - ورقة تحتوي على اوصاف المجرم ، وما يتيسر من المعلومات ، وذلك لاجل بيان هويته .

ب - ورقة تحتوي على خلاصة موجزة عن الجرم الذي ارتكبه المجرم .

ج - صورة اي حكم سابق اصدرته محكمة على المجرم ، اذا كان ممن سبق ان حكم عليه ، وتختتم جميع الاوراق المار ذكرها بختم السلطة المختصة .

## المادة الخامسة :

ان طلب تسليم المجرمين الذي تقدمه حكومة اليمن ، يجب ان يقدم الى السلطة المختصة في حكومة العراق ، وان يكون مشفوعا بالاوراق المذكورة في المادة الرابعة ، وتختتم جميع الاوراق المار ذكرها بختم السلطة المختصة .

لا يجوز - بمقتضى هذه المعاهدة - تسليم أي فرد بسبب أي جرم ارتكبه قبل تاريخ تنفيذها .

المادة السابعة :

لا يحاكم أي مجرم يسلم وفقا لهذه المعاهدة ، إلا عن الجرم الذي طلب تسليمه من أجله . أما الجرائم التي يكون قد ارتكبها قبل تاريخ تسليمه ، ولم يسبق طلب تسليمه من أجلها ، فلا يحاكم عنها إلا بعد أن يكون قد أعطيت له فرصة كافية لمغادرته القطر فلم ينتهزها .

المادة الثامنة :

تبرم هذه المعاهدة من قبل الفريقين المتعاقدين ، ويجري تبادل وثائق الأبرام في المحل الذي يتفق عليه بينهما ، وينفذ عند تبادل وثائق الأبرام .

وتأييدا لما تقدم فقد وقع المندوبان المفوضان المذكوران اعلاه على هذه المعاهدة وختماها بختميهما .

كتب في القاهرة بنسختين باللغة العربية في اليوم الثامن والعشرين من شهر ربيع الثاني لسنة ١٣٦٥ هـ الموافق اول نيسان سنة ١٩٤٦ م .  
توفيق السويدي      سيف الاسلام عبد الله

تعديل الوزارة

راى الاستاذ توفيق السويدي ان امور مجلس الوزراء تتطلب التفرغ لها ، والتخلي عن منصب « وزارة الخارجية » الذي كان يشغله منذ تاليغه الوزارة فرفع هذا الخطاب الآتي : بعد الضجة المفتعلة التي قامت في مجلس الاعيان حول عدم جواز اشغال هذا المنصب « بالاصالة » من قبل رئيس الوزراء :  
سيدي صاحب السمو الملكي الوصي المعظم .

اولتني ثقتكم السامية تقلد منصب وزارة الخارجية ، اضافة لمنصب رئاسة الوزراء ، فاضطلعت بالامر اجابة لهذه الثقة الغالية . ومن حيث اني اشعر ان تفرغي لشؤون رئاسة الوزراء في الوقت الحاضر اقرب الى المصلحة ، لهذا اتقدم لمقامكم الكريم راجيا قبول استقالتني من منصب وزارة الخارجية ، والتفضل باملاء منصب هذه الوزارة بمن ينال ثقتكم السامية (١) هذا والله اسأل ان يسدد خطانا برعايتكم السامية .

العبد المخلص : توفيق السويدي

(١) «الملك يختار رئيس الوزراء ، وعلى ترشيح الرئيس يعين الوزراء ويقبل استقالتهم من مناصبهم» .  
الفقرة الخامسة من المادة ٢ من القانون الاساسي العراقي

- وفي ٢١ ايار ١٩٤٦م صدرت الارادة الملكية المرقمة ٢٩٨ لسنة ١٩٤٦م :
- ١ - بقبول استقالة توفيق السويدي رئيس الوزراء من منصب وزارة الخارجية .
  - ٢ - بتعيين علي ممتاز وزير المواصلات والاشغال ، وزيرا للخارجية .
  - ٣ - بتعيين عبد الجبار الجلبي وزير التموين ، وزيرا للمواصلات والاشغال .
  - ٤ - باسناد منصب وزارة التموين بالوكالة الى وزير المالية .

### قانون انتخاب النواب

تستند الانتخابات النيابية في العراق الى قانون وضع سنة ١٩٢٤م ، وكانت بعض مواده مصدر تدمير عام من مختلف الطبقات ، لانه يمكن الحكومة من التدخل فيها تدخلا سافرا . لهذا تالفت لجنة من كبار رجال البلد ، ممن تقلدوا مناصب عالية ، ووظائف هامة في الدولة ، ووضعوا لائحة قانون جديد يجعل الدائرة الانتخابية اصغر مما كانت عليه سابقا ، اذ كان اللواء الواحد يعتبر دائرة انتخابية واحدة ، فقسم في هذا القانون الى عدة دوائر . كما ان القانون الجديد تضمن اسسا جديدة كالترشيح ، والتزكية ، ووضع التأمينات . ورفع عدد النواب من ١١٥ الى ١٣٨ نائبا . الخ ، وقد اقر مجلس النواب هذه اللائحة في جلسته المنعقدة في ٢١ ايار ١٩٤٦م ، واقرها مجلس الاعيان في الخامس والعشرين من هذا الشهر ، بعد مناقشة سطحية في كلا المجلسين ، لان الاعيان والنواب معا كانوا يرمون من وراء ذلك اكساب هذه اللائحة صفتها التشريعية ، قبل ان يتم المجلس النيابي اجتماعه العادي لسنة ١٩٤٥م - ١٩٤٦م فتم ذلك بيسر .

### التقارب بين العراق وتركيا

#### لمحة موجزة :

اتينا في المجلد السادس من كتابنا هذا ، على لمع عن زيارة الامير عبد الاله الى تركيا في منتصف ايلول ١٩٤٥م ، ايام « الوزارة الباجهجية الثانية » والحفاوة التي قوبل بها ، والمباحثات التي اجراها مع رئيس الجمهورية التركية ، فلما عاد الى العراق في العشرين من هذا الشهر ، احاطت رئاسة الديوان الملكي برئاسة مجلس الوزراء علما بما جرى وبما تم الاتفاق عليه ، فاتخذ مجلس الوزراء في ١٤ تشرين الثاني سنة ١٩٤٥م هذا القرار :

« اطلع مجلس الوزراء على كتاب رئاسة الديوان الملكي المرقم ٧٨٧ والمؤرخ في ١٠/١٠/١٩٤٥م ، وعلى ملخص المحادثات التي جرت بين حضرة صاحب السمو الملكي الوصي المعظم ، ورئيس الجمهورية التركية في انقرة . ونظرا للاهداف العليا التي استهدفتها اسس المفاوضات ، ولل فوائد العظمى التي تنجم من تحقيق هذه الاسس ، ونظرا لكون العراق عضوا في جامعة الدول العربية من جهة ، وعضوا في

مجموعة دول ميثاق سعد آباد من جهة اخرى ، فقد تحتم عليه البدء بتهيأة المشاريع اللازمة لتحقيق الامور المبحوث عنها في ملخص المحادثات . لهذا قرر المجلس ما يأتي:

- ١ - تأليف لجنة لتهيأة المشاريع المدرجة في ملخص المحادثات المذكورة .
- ٢ - تعيين صاحب الفخامة السيد نوري السعيد رئيساً للجنة المذكورة ، على ان يمنح الصلاحيات الآتية :
  - أ - انتخاب اعضاء اللجنة .
  - ب - مخابرة الدوائر المختصة في جميع الوزارات .
  - ج - الاتصال برجال الحكومة التركية ، وباقي حكومات اعضاء جامعة الدول العربية ، وحكومات ميثاق سعد آباد ، في عواصم بلادهم ، او بالسلطات المخولة حق المداولة في هذه الامور من قبل تلك الحكومات .
  - د - التنقل مع من يلزم من الاعضاء في عواصم الدول المذكورة ، عند الضرورة .
- ٣ - ان يرفع الرئيس المشار اليه التقارير المنجزة لهذه المشاريع الى رئاسة مجلس الوزراء ، وان يرسل نسخة منها الى رئاسة الديوان الملكي ، ووزارة الخارجية .
- ٤ - ان يستعين المشار اليه ببعض الموظفين للقيام بشؤون السكرتيرية تجاه مخصصات يقدّرها المجلس اه .

مسمى نوري السعيد :

وشرع السعيد في اعداد الدراسات التي تتطلبها مهمته فوراً ، ووضع بروتوكولا بالمبادئ التي سيفاوض الجانب التركي عليها ، وقدّم هذا البروتوكول الى رئيس الوزراء حمدي الباجهجي ، ثم سافر الى القاهرة في مهمة رسمية . فلما عاد الى العراق ، وجد كل شيء على حاله ، واذا بوزير تركية المفوض في بغداد يزور الوصي ، ويبيد استعداد الحكومة التركية للدخول في المفاوضات مع الجانب العراقي ، على أسس المحادثات التي جرت في انقره ، فطلبت رئاسة الديوان الملكي ان تعجل الحكومة في المفاوضات . وفي ١٧ كانون الثاني ١٩٤٦م اتخذ مجلس الوزراء هذا القرار :

« اطلع مجلس الوزراء على كتاب رئاسة الديوان الملكي المرقم ج ٢٥ والمؤرخ في ١٣/١/١٩٤٦م ، الباحث عن مثول معالي وزير تركية المفوض لدى صاحب السمو الملكي الوصي المعظم ، وعن الرغبة السامية في تشكيل اعضاء الوفد الزمّع ارساله الى تركية . واستمع الى الايضاحات التي ادلى بها فخامة رئيس الوزراء ووكيل وزير الخارجية ، وكذلك لاحظ المجلس قراره المتخذ بجلسته المنعقدة بتاريخ

١٤/١١/١٩٤٥ م ، الذي وافق بموجبه على انتداب هيئة برئاسة فخامة السيد نوري السعيد للمداولة عن الجهات الموضحة في ذلك القرار ، وكذلك تلي تقرير رئيس الوفد المشار اليه المرقم ٧ والمؤرخ في ١٦/١/١٩٤٦ م ، الذي اقترح به انتداب السيد نوري القاضي السكرتير العام لمجلس الوزراء ليكون خبيراً قانونياً مع الوفد ، ولاحظ تقرير الرئيس المشار اليه المرقم ٥ والمؤرخ في ١٣/١/١٩٤٦ م الذي اقترحه ترشيح المستر اتكنسن مدير الري العام ، بصفته خبيراً في شؤون الري . وبعد المداولة ، قرر المجلس الموافقة على ان تكون اللجنة التي ستوفد الى تركيا برئاسة صاحب الفخامة السيد نوري السعيد مؤلفة من عضوية اصحاب المعالي : النائب عبد الله حافظ ، والسيد عطا امين وزير العراق المفوض في تركيا ، والموافقة ايضا على انتداب السيد نوري القاضي سكرتير مجلس الوزراء العام بصفته خبيراً قانونياً ، والمستر اتكنسن بصفته خبيراً فنياً ، ومنح كل من المشار اليهم مخصصات الايفاد حسب النسب المبينة في نظام مخصصات الايفاد وتعديلاته « اه .

وفي ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٦ م :

« اطلع مجلس الوزراء على كتاب رئيس لجنة تهيئة المشاريع بين العراق وتركيا المرقم ١ والمؤرخ في ٢٠/١١/١٩٤٥ م ، ولاحظ ما جاء في قراره اتخذ في جلسته المتعقدتين في ١٤/١١/١٩٤٥ م ، و ١٧/١/١٩٤٦ م ، واستمع الى بيانات فخامة رئيس الوزراء ووكيل وزير الخارجية ، وحيث انه قد صرف النظر عن البروتوكول المقترح عقده بين العراق وتركيا ، قرر تخويل اللجنة المؤلفة برئاسة فخامة السيد نوري السعيد والمفودة الى تركيا المذاكرة حول المواد التالية :

- ١ - التعاون في الامور الاقتصادية والمالية ، والتجارية ، بصورة عامة .
- ٢ - التعاون في تنظيم وتحسين طرق المواصلات . ووسائل النقل .
- ٣ - التعاون في الامور الثقافية .
- ٤ - التعاون في السيطرة واستغلال مياه نهري دجلة والفرات لضمان منفعة الطرفين .
- ٥ - التعاون في القضاء على الافراد الخطرين على مصالح البلدين « اه .

### صلاحيات مطلقة :

ثم ظهر للسيد نوري السعيد ان الصلاحيات التي اقراها مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٦ م ، لا تكفي لتحقيق التعاون بين العراق وتركيا على اساس المذاكرات التي جرت بين الوصي ورئيس الجمهورية التركية في انقره ، فاتخذ المجلس الوزاري القرار التالي في ٣١ كانون الثاني ١٩٤٦ م وهو :

« استمع المجلس الى الايضاحات التي ادلى بها فخامة رئيس الوزراء ووكيل



وزير الخارجية ، واعاد النظر في قراره المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ١/٢٢/١٩٤٦ م ، المتضمن صلاحية الهيئة المفدة الى تركية برئاسة صاحب الفخامة السيد نوري السعيد . وبعد المداولة قرر ما يأتي :

١ - للهيئة المشار اليها ، علاوة على حق المداولة ، حق التوقيع ايضا على الامور المبحوثة في القرار المذكور .

٢ - وللهيئة حق المداولة والتوقيع ايضا في الشؤون التي تخص الاقامة ، وجوازات السفر ، والاشخاص الخطرين ، واعادة المجرمين .

٣ - الاتفاق على تخفيض الرسوم الكمركية للمنتوجات الزراعية فقط ، التي تفيض عن حاجة الاستهلاك المحلي ، على ان لا تكون مشمولة باحكام قانون انحصار التبغ ، ووجوب عدم الاخذ بمبدأ اعفاء اية مادة من المواد التي يجري تبادلها بين الملكتين « اهـ » .

### تضييق الصلاحيات المذكورة :

تلك هي المقررات التي اتخذتها « الوزارة الباجية الثانية » بين ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٥ م و ٣١ كانون الثاني ١٩٤٦ م ، فلما حلت « الوزارة السويدية الثانية » محل الوزارة المذكورة في ٢٣ شباط ١٩٤٦ م ، سافر السيد الى انقرة ، بعد تأليف الوزارة الجديدة بيومين ، ودخل في المفاوضات التي رسمتها المقررات المذكورة ، ووضع نصوصا لمسودة المعاهدة المقترحة عقدها بين تركية والعراق ، فلما عرضت « وزارة الخارجية » هذه المسودة على مجلس الوزراء رأى المجلس ان يخفف الصلاحيات المخولة للسيد نوري السعيد من قبل ، فاتخذ القرار التالي في ١١ آذار ١٩٤٦ م :

« اطلع مجلس الوزراء على كتابي وزارة الخارجية المرقمين ش ٤٨١ - ٤٨١ - ٧٨٣ و ش ٤٨١ - ٤٨١ - ٦ - ٢٢٩٤ والمؤرخين في ١٠/٣/١٩٤٦ م ، وعلى مسودة المعاهدة العامة المقترحة عقدها بين العراق وتركية ، والمرفقة بكتاب وزارة الخارجية الاول المشار اليه في اعلاه . وبعد ان استمع ايضا حات فخامة وزير الخارجية ، قرر ارسال البرقية الآتية الى رئيس الوفد العراقي في انقرة :

« مشروعكم الجديد يتطلب درسا واتصالا لا يمكننا من تنفيذ رغبة الاتراك بشأنه . الان نرجح ان تكتفوا بقضاء مهمتكم الاقتصادية ، كما حددها مجلس الوزراء ، وترك الامور السياسية لوقت آخر مناسب ، بحيث يشعرون ان الباب لا زال مفتوحا امام الطرفين » اهـ .

### استمرار السيد في مهمته :

لم يتقيد السيد بقرار مجلس الوزراء الجديد ، المتخذ في جلسة ١١ آذار ١٩٤٦ م ، ويستفاد من تقرير له رفعه الى مجلس الوزراء في ١١ نيسان ١٩٤٦ م :

« ١ - ان المحادثات التي دارت بين سمو الوصي المعظم ، وفخامة رئيس الجمهورية التركية ، والتي اقرها مجلس الوزراء ... كانت تتضمن اولا التعاون في السياسة الخارجية .

« ٢ - ان عقد المعاهدة لا يزيد ولا ينقص من مسؤوليات العراق المترتبة عليه في ميثاق سعد آباد ، وميثاق الامم المتحدة ، كما انه لا يتعارض مع ميثاق جامعة الدول العربية .

« ٣ - ان في عقد المعاهدة فرصة سانحة لكسب الراي العام التركي ، لا يمكن تعويضها ، بل بالعكس ان في عدم عقدها ضررا على العراق يصعب تلافيه .

« ٤ - ان عقد المعاهدة يضمن لنا تأييد الحكومة التركية في قضية فلسطين ، والتي هي الوتر الحساس في القضية العربية » اهـ .

ويضيف السعيد الى هذه الاعتبارات قوله :

« وعلى الرغم من قناعتنا بالفوائد الجمة التي يجنيها العراق من عقد المعاهدة ، فقد استمزعنا راي وزارة الخارجية البريطانية عن طريق السفارة البريطانية في انقره ، حول الموضوع ، بالنظر لسعة اطلاعهم في الشؤون الدولية ، ولما تحتمه علينا معاهدة التحالف ، فكان الجواب مؤيدا لوجهة نظرنا » اهـ .

وعلى هذا الاساس استمر السيد نوري السعيد في المفاوضات مع الجانب التركي ، حتى توصل الطرفان الى توقيع الوثائق التالية في يوم ٢٩ آذار ١٩٤٦ م :

اولا - معاهدة صداقة وحسن جوار ، وتلحق بها ستة بروتوكولات وهي :

١ - بروتوكول تنظيم المياه في دجلة والفرات .

ب - بروتوكول التعاون المتقابل في امور الامن .

ج - بروتوكول التعاون في امور التعليم ، والثقافة .

د - بروتوكول المواصلات البريكية ، والبرقية ، والتلفونية .

هـ - بروتوكول بشأن الامور الاقتصادية .

و - بروتوكول بشأن الحدود .

ثانيا - اتفاقية التعاون المدني ، والقضائي ، والجزائي ، والتجاري .

ثالثا - اتفاقية بشأن تسليم المجرمين .

وبعد ان وقع نوري السعيد هذه الوثائق عاد من انقره في اول نيسان ١٩٤٦ م .

### مجلس الوزراء يتراجع :

وعند وصوله الى بغداد ، رفع تقريرا ضافيا الى رئيس مجلس الوزراء حول الاعمال التي توصل اليها ، فجرت مفاوضات طويلة استمرت زهاء ستة اسابيع ، لعب فيها الوصي دورا هاما لاتخاذ الموقف . فارتأت الحكومة ان توجه بعض الاسئلة

الى الممثل التركي لايضاح بعض بنود المعاهدة ، فابت تركية ان تقدم اي ايضاح اكثر مما جاء في صلبها ، وفي ١٨ ايار ١٩٤٦م عقد مجلس الوزراء جلسة خاصة استمع فيها الى ايضاحات نوري السعيد ، واتخذ القرار التالي :

« عقد مجلس الوزراء جلسة خاصة في ديوانه تحت رئاسة صاحب الفخامة السيد توفيق السويدي رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، وحضر الجلسة اصحاب المعالي الوزراء بأجمعهم . ومن حيث ان موضوع الجلسة يتعلق في الاتفاقيات المنعقدة بين الحكومة العراقية والحكومة التركية ، لهذا فقد دعي صاحب الفخامة السيد نوري السعيد رئيس الوفد العراقي المفاوض ، وحضر معه كذلك معالي السيد عبدالاله حافظ احد اعضاء الوفد . وبالنظر الى اللزوم الحاصل ؛ احضر كل الخبراء الملحقين بالوفد المذكور ، وهم نوري القاضي السكرتير العام ، وجورج جرجي المدون القانوني .

« تلي تقرير رئيس الوفد ، فخامة السيد نوري السعيد المرقم ١١ والمؤرخ في ١١/٤/١٩٤٦م ، المحتوي على تسع صحائف ، المتضمن سير المفاوضات ، والنتيجة التي حصل عليها ، وكذلك تلي تقريره الثاني المرقم ١٢ والمؤرخ ٦/٥/١٩٤٦م ، بثلاث صحائف المتضمن ايضاح نقطتين وردت في تقريره الاول ، حول القضية الفلسطينية ، وعدم تعارض المعاهدة المعقودة مع تركية مع ميثاق جامعة الدول العربية ، وكذلك دقت المعاهدة الموضوعة البحث وهي ( معاهدة الصداقة وحسن الجوار ) بين العراق وتركية ، المحتوية على ثمان مائة مواد ، وكذلك ملحقاتها البروتوكولات . ولوحظت الاتفاقية الثانية المعقودة بشأن تسليم المجرمين ، والكتب المربوطة بها ، وكذلك دقت الاتفاقية الثالثة بشأن التعاون القضائي المدني ، والجزائي ، والتجاري ، ثم دقق المجلس كتاب رئاسة الديوان الملكي المرقم ٧٨٧ والمؤرخ في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٥م ، الباحث عن المداولات الجارية بين صاحب السمو الملكي الوصي المعظم ، وبين رئيس الجمهورية التركية ، وكذلك تلي ملخص المحادثات الجارية بين الممثلين اليهما ، والمتضمنة وجهات النظر التي يجب ملاحظتها ، ثم تلي قرار مجلس الوزراء المتخذ في جلسته المنعقدة في ١٤/١١/١٩٤٥م ، المتضمن تأليف لجنة للملاحظة الجهات المذكورة ، وتليت قرارات مجلس الوزراء الاخرى الصادرة بهذا الشأن . وعقب ذلك استمع المجلس الى الايضاحات التي ادلى بها معالي وزير المالية ، بصفته عضوا في اللجنة الوزارية التي شكلت لتدقيق هذه الاتفاقية ، المتضمنة ما قامت به اللجنة الوزارية من تدقيقات ومخبرات . ثم طلب من فخامة نوري السعيد الادلاء بوجهة نظره حول الاتفاقيات وملحقاتها ، وسير المفاوضات ، فقدم المشار اليه تفصيلات وافية حول ذلك ، وبعد ان ترك المشار اليه المجلس مع الخبراء ؛ تداول المجلس في الامر ، واتخذ القرار الآتي :

« قرر مجلس الوزراء المصادقة على معاهدة الصداقة وحسن الجوار ، المنعقدة بين العراق وتركية ، وملحقاتها البروتوكولات الستة المصروفة في المادة الثالثة من تلك المعاهدة ، وكذلك قرر المصادقة على اتفاقية تسليم المجرمين ، واتفاقية التعاون القضائي المدني ، والجزائي ، والتجاري ، والبحوث عنيهما في القسم الثاني من المادة السادسة من اتفاقية معاهدة الصداقة وحسن الجوار .

« ومجلس الوزراء يحتفظ بفهم مضمون المادة الثالثة من اتفاقية الصداقة وحسن الجوار ، انها لا تعارض ميثاق جامعة الدول العربية (١) ولا تخالف التزامات العراق بموجبه . وان لا تفسر في المستقبل بشكل يعارض او يخالف مفهوم الميثاق المذكور ، وكذلك يقرر المجلس تبليغ هذه الفقرة ايضا المتضمنة لهذا التحفظ مع وثائق الابرام الى الحكومة التركية » اهـ .

## معاهدة صداقة وحسن جوار

بين

حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني

و

صاحب الفخامة عصمت اينونو رئيس الجمهورية التركية

لما كان هدفهما الاسمي توسيع علاقات الصداقة وحسن الجوار السائدة لحسن الحظ بين العراق وتركيا ، وتقوية المودة وروابط الاخوة القائمة منذ قرون بين الشعبين .

ولا اعتبارهما السلم والامن في بلديهما ، مندمجين في السلم والامن لشعوب العالم ، وخاصة شعوب الشرق الاوسط ، واساسا لسياستهما الخارجية الثابتة .

ولسرورهما بما ورد في ميثاق الامم المتحدة ، الموقع عليه مؤخرا في سان فرانسيسكو ، الرامي الى تقوية التضامن الدولي من احكام تؤيد ما يطمحان اليه تمكنهما من اتخاذ خطوات في هذا الاتجاه .

ولا اعتبارهما ان التقارب الفعلي لا يتحقق الا اذا استند الى التفاهم والتعاون المتقابل في الحقل الاقتصادي .

ونظرا لما يشعران به من سرور حقيقي بان يكونا اول من وضع مبادئ ميثاق الامم المتحدة موضع التنفيذ ، ولعزمهما على البقاء مخلصين في اداء الواجبات الناشئة من الميثاق .

قد اقتنعا بضرورة عقد اتفاق يحقق كافة الاعتبارات الوارد ذكرها آنفا ، وعينا عنهما لهذا الغرض مندوبين مفوضين :

---

(١) استقالت « الوزارة السويدية الثانية » في ٣٠ مايس ١٩٤٦ م قبل ان يصادق مجلس الامة على هذه المعاهدات ، وحلت محلها وزارة برئاسة ارشد العمري ، واخرى برئاسة نوري السعيد ، ولم تعرض المعاهدة على المجلس المذكور ليقرها . فلما جاءت « وزارة صالح جبر » الى الحكم ، اقر مجلس الوزراء المعاهدة مجددا بتاريخ ٢٠ مايس ١٩٤٧ م بعد ان حذف هذا الشرط وابرمها مجلس النواب في ٧ حزيران ١٩٤٧ م بالاكثرية الحكومية التي اعتادت ان تلبس لكل حلة لبوسها .

عن حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني - ملك العراق .  
صاحب الفخامة الفريق نوري السعيد : رئيس مجلس الاعيان ، وحامل وسام  
الرافدين من الدرجة الاولى ..

صاحب المعالي عبد الاله حافظ - عضو المجلس النيابي .

عن صاحب الفخامة عصمت اينونو - رئيس الجمهورية التركية .

صاحب المعالي حسن سقا - نائب طرابزون ووزير الخارجية .

صاحب المعالي فريدون جمال اركن - السكرتير العام لوزارة الخارجية وسفير  
تركية .

الذين بعد ان قدم كل منهم اوراق تفويضه الى الآخر ووجدها صحيحة ومطابقة  
للاصول ، اتفقوا على ما يأتي :

### المادة الاولى :

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن يحترم تمام ملك الآخر ، والحدود  
الفاصلة بين بلديهما ، كما حددت وخطت وفق احكام المعاهدة المنعقدة في سنة  
١٩٢٦ م .

### المادة الثانية :

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين ، باتباع سياسة عدم التدخل بصورة  
بادة في الشؤون الداخلية للطرف الآخر .

### المادة الثالثة :

يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يتشاورا في الشؤون الدولية ، ذات  
الصبغة العامة ، وبالاخص في الشؤون ذات الصبغة الاقليمية التي يهمها امرها ، وبأن  
يسدي كل منهما للآخر تأييدا وتعاوناً تامين في السياسة التي سينتهجانها ضمن ميثاق  
الامم المتحدة .

### المادة الرابعة :

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن يخبر المرجع المختص لمنظمة  
الامم المتحدة ، بكل تهديد بالاعتداء ، أو بكل اعتداء يقع على تمام كل منهما ، أو على  
حرمة حدوده .

## المادة الخامسة :

يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان ، عملاً بأحكام المادة ٣٣ من ميثاق الامم المتحدة ، بأن يحسما بالطرق السلمية كل نزاع قد يحدث بينهما ، وبأن يخبرا مجلس الامن ، عملاً بأحكام المادة ٣٧ من الميثاق موضوع البحث ، بأي خلاف لا يتوصلان الى حله بتلك الطرق .

ويتعهدان كذلك بأن يبذلا جهودهما لتأمين حسم الخلافات ، التي قد تحصل سواء بين أحدهما ودولة جارة ثالثة ، او بين دولتين مجاورتين لهما ، وذلك وفق الاحكام المذكورة عينها .

## المادة السادسة :

ان الفريقين الساميين المتعاقدين رغبة منهما في تحقيق تعاونهما في جميع علاقاتهما بالروح الذي توجيه هذه المعاهدة ، عقدا البروتوكولات الآتي بيانها ، والتي تعتبر جزءاً متمماً لهذه المعاهدة :

- ١ - البروتوكول الملحق رقم (١) بشأن تنظيم مياه دجلة والفرات ، وروافدهما .
  - ٢ - البروتوكول الملحق رقم (٢) بشأن التعاون المتقابل في امور الامن .
  - ٣ - البروتوكول الملحق رقم (٣) بشأن التعاون في امور التربية ، والتعليم ، والثقافة .
  - ٤ - البروتوكول الملحق رقم (٤) بشأن المواصلات البريدية ، والبرقية ، والتلفونية .
  - ٥ - البروتوكول الملحق رقم (٥) بشأن الامور الاقتصادية عموماً .
  - ٦ - البروتوكول الملحق رقم (٦) بشأن الحدود .
- وقد عقد الفريقان الساميان المتعاقدان كذلك الاتفاقيتين التاليتين :
- ١ - اتفاقية تسليم المجرمين .
  - ٢ - اتفاقية التعاون القضائي المدني ، والجزائي ، والتجاري .

## المادة السابعة :

تعتبر هذه المعاهدة نافذة لمدة غير محدودة ، ويجوز اعادة النظر فيها كل خمس سنوات ، بناء على طلب احد الفريقين المتعاقدين ذلك .

## المادة الثامنة :

يتم ابرام هذه المعاهدة من قبل كل من الطرفين الساميين المتعاقدين ، ويجري تبادل وثائق الابرام في بغداد بأسرع ما يمكن .

حررت في انقره في ٢٩ آذار سنة الف وتسعمائة وست واربعين ، في ثلاث نسخ  
باللغات العربية ، والتركية ، والفرنسية ، على ان تكون النسخة الفرنسية هي المعمول  
عليها في حالة الاختلاف .

نوري السعيد  
عبد الاله حافظ

فريدون اركن  
حسن سقا

## البروتوكول الملحق رقم - ١ -

- بشأن تنظيم مياه دجلة والفرات وروافدهما بين العراق وتركيا -

بناء على تقديرهما اهمية - للحكومة العراقية - القيام بانشاءات واعمال للوقاية  
على نهري دجلة والفرات وروافدهما لادامة مورد منتظم من المياه ، وتنظيم سيلها اثناء  
الفيضانات لازالة خطر الفرق ، وحيث قد يظهر بنتيجة التحريات ، ان المواقع الاكثر  
ملائمة لانشاء الخزانات والاعمال المائلة التي سيقوم بها العراق على نفقته تماما ، كائنة  
في الاراضي التركية ، وحيث قد اتفقا على تأسيس محطات مقاييس دائمة في الاراضي  
التركية لتسجيل مقادير تلك المياه ، وتبليغ العراق قراءات تلك المقاييس بانتظام .

ولما كانا قد وافقا ميدنيا على جعل كل عمل من اعمال الوقاية الذي قد ينشأ عن  
تلك المياه ملائما على قدر الامكان لمصلحة القطرين ، لاغراض الري وتوليد القوة  
الكهربائية المائية لذلك فقد اتفقا على ما يلي :

### المادة الاولى :

للعراق ان يوفد ، بأسرع ما يمكن ، الى تركية هيئات من الفنيين ، ممن هم في  
خدمته ، لغرض اجراء التحريات ، والقيام باعمال المسح ، وجمع المدلولات المائية  
والجيولوجية وغيرها من المدلولات لتمكنهم من اختيار مواقع للسدود ، ومحطات  
للمقاييس ، وغيرها من الاعمال ، ووضع التصاميم لها ، وذلك تبعا للحاجة على نهري  
دجلة والفرات وروافدهما . تنظم من قبل تركية الخرائط الواجب تهيأتها بنتيجة  
القيام باعمال المسح . يتحمل العراق جميع النفقات المقتضية للقيام بالاعمال المذكورة  
في هذه المادة .

### المادة الثانية :

يعمل الفنيون المذكورون في اعلاه ، بالاشتراك مع الفنيين الاتراك المختصين ،  
وتسمح تركية بزيارة الاماكن الضرورية ، وتزودهم بكل ما يقتضي لهم من المعلومات ،  
والمساعدات ، والتسهيلات ، لتمكنهم من انجاز عملهم .

تؤسس ، وتشغل ، وتصون ، تركية المحطات الدائمة لمقاييس المياه وتصريفها ، وتحمل العراق وتركية مناصفة مصاريف التشغيل ، وذلك عند تنفيذ هذا البروتوكول ، وتفحص محطات المقاييس بفترات منتظمة من قبل الفنيين العراقيين أو الأتراك .

يبلغ برقيا الى السلطات المختصة ، التي يعينها العراق ، مستوى النهر المتخذ في الساعة الثامنة صباح كل يوم ، خلال مدة الفيضانات ، من قبل المحطات على دجلة كديار بكر ، والجزيرة ، وغيرها ، وعلى الفرات ككوبان ، وغيرها ، وذلك حينما تكون المخابرة البرقية ممكنة ، ويبلغ مستوى النهر في الاوقات الاخرى الى السلطات ذاتها بتقارير نصف شهرية . تحمل العراق مصاريف المخابرات المذكورة في اعلاه .

### المادة الرابعة :

توافق الحكومة التركية مبدئيا على انشاء - وفق الاتفاق المذكور في الفقرة التالية - الاعمال التي تظهر ضرورة على انشائها بنتيجة التحريات المذكورة في المادة الاولى اعلاه .

يكون كل عمل - ما عدا عمل محطة مقاييس دائمة ، تابعا لاتفاقية تعقد على حدة بشأن موقعه وكلفته وتشغيله وصيانته ، وكذلك بشأن استعماله من قبل تركية لغرض الري وتوليد الكهرباء .

### المادة الخامسة :

توافق تركية على اطلاع العراق على اية مشاريع خاصة بأعمال الوقاية ، قد تقرر انشاءها على اي من هذين النهرين ، أو روافدهما ، وذلك لغرض جعل تلك الاعمال تخدم - على قدر الامكان - مصلحة العراق كما تخدم مصلحة تركية .

### المادة السادسة :

يقوم كل من الطرفين الساميين المتعاقدين ، بعد التوقيع على هذا البروتوكول ، بتعيين ممثل عنه بأسرع ما يمكن . ويقوم الممثلان بالتشاور في جميع الامور الضرورية لتنفيذ هذا البروتوكول . ويكون الممثلان الموما اليهما بمثابة مرجع الاتصال المختص بين كلا الطرفين في هذا الشأن .

نوري السعيد  
عبد الاله حافظ

فريدون اركن  
حسن السقا



## البروتوكول الملحق رقم - ٢ -

— بشأن التعاون المتقابل في امور الامن —

### المادة الاولى :

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان على قبول الاجانب من رعايا دولة ثالثة ، الذين دخلوا بلد احدهما مارين ببلد الطرف الآخر بدون جواز سفر ، او وثيقة صحيحة ، وذلك عند ابعادهم .

### المادة الثانية :

يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على السماح للاجنبي ، من غير رعاياهما ، الذي يدخل بلاد احدهما من بلاد ثالثة ، بالمرور ببلاد الطرف الثاني ، وذلك عند نفيه ، او ابعاده الى بلده الاصلي ، وفي حالة رفض الشخص من قبل بلده الاصلي ، فعلى الطرف الذي طلب ابعاده قبوله ثانية الى بلده .

### المادة الثالثة :

لكل من الطرفين الساميين المتعاقدين الحق في منع الاشخاص الذين هم من تبعة الطرف الآخر ، من الإقامة او البقاء في اراضيه لصدور حكم قضائي عليهم ، او استنادا الى قوانين وتعليمات الضابطة الاخلاقية ، او الضابطة الصحية ، او التسول ، او لمقتضيات الامن الداخلي او الخارجي للدولة ، او بمقتضى احكام التشريعات المحلية . ولكل من الطرفين ايضا ابعاد اولئك الاشخاص للاسباب المذكورة . ويجوز ابعاد الاشخاص الذين لا يحملون جواز سفر ، او وثيقة معتبرة ، الى بلدهم الاصلي ، في الحالة التي لا تنطبق عليهم احكام الفقرة السابقة ، وذلك حين يعجزون عن الحصول وتقديم أوراق معتبرة خلال شهر من تاريخ اندازهم . وعلى كل حال يخبر الطرف الآخر بهويتهم .

لا تاتر لهذه الفقرة على المعاملة الواجب اتخاذها وفق التشريعات المحلية .

وفي الحالة التي يظهر التحقيق ان بعض هؤلاء الاشخاص ، المعادين الى الدولة الطالبة ، انهم على تبعة دولة غير تلك التي طلب اليها قبولهم ، فتقبل الدولة الطالبة اعادتهم اليها .

### المادة الرابعة :

يتحمل الطرفان الساميان المتعاقدان المصاريف المنفقة في اراضيهما ، بسبب الابعاد البحوث عنه في المواد السابقة .

## المادة الخامسة :

يتعاون الفريقان الساميان المتعاقدان على منع المتاجرة ، غير المشروعة، بالاسلحة،  
والعقاقير المخدرة ، وتهريب الاشخاص ، والاموال على حدودهما ، وتزيف العملة .

## المادة السادسة :

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين على تبادلهما - حسب الامكان -  
اوصاف وتساوير كافة الاشخاص المشتبه باحترافهم الامور المذكورة في المادة  
الخامسة ، وبكافة المعلومات المتوفرة عنهم .

## المادة السابعة :

يوافق الفريقان الساميان المتعاقدان ، عند وقوع طلب من احدهما ، بالقيام  
بالتحقيق ، او بتزويد الفريق الثاني بأية معلومات كانت عن الجرائم او المجرمين او  
الاشخاص المشتبه باخلالهم بالامن في بلده . ويوافق الطرفان الساميان المتعاقدان ،  
عند وقوع طلب من احدهما ، بالقيام بالتحقيق ، او بتزويد الفريق الثاني بأية معلومات  
بشأن احد رعاياهما الموجود في بلد الطرف الآخر .

## المادة الثامنة :

يوافق الفريقان الساميان المتعاقدان على تزويد شرطة دولتيهما ، الواحدة  
الاخرى ، بمعلومات اضافية عن الاشخاص المشتبه بكونهم محكومين عن جرائم  
ارتكبوها ضمن منطقة حدود اراضي الفريق الثاني ، بصرف النظر عن جنسيتهم .

## المادة التاسعة :

يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بتزويد احدهما الآخر بتفاصيل كل محكومية  
- عدا تلك المبحوث عنها في المادة الثانية والعشرين من البروتوكول بشأن التعاون  
القضائي - تصدر على احد رعاياهما في اراضي الفريق الآخر ، ويرفع بذلك - عند  
الامكان - طبع اصابع المحكوم عليه .

## المادة العاشرة :

يوافق الفريقان الساميان المتعاقدان على تبادل الاخبار الخاصة بالدعايات المضرة،  
والمبادئ الهدامة ، الممنوعة في قوانين البلدين ، التي من شأنها الاخلال بالامن ، وبث  
روح التمرد في بلاد الطرف الآخر .

## المادة الحادية عشرة :

تجري المخابرة عن كافة الامور المذكورة في هذه الاتفاقية باللغتين : العربية والتركية .

## المادة الثانية عشرة :

ان موظفي الملكتين الذين لهم حق المخابرة مع بعضهم ، حسب نصوص هذه الاتفاقية هم :

عن العراق : مدير الشرطة العام                      عن تركيا : مدير الامن العام

## المادة الثالثة عشرة :

يجوز في بعض الاحوال الاستثنائية والمستعجلة ، ان تجري المخابرة مباشرة بين مدراء شرطة اللواء والولاية ، لاتخاذ الاجراءات العاجلة ، الى حين تمكن السلطات المبحوث عنها في المادة الثانية عشرة من المخابرة .

## المادة الرابعة عشرة :

يتبادل الفريقان الساميان المتعاقدان في كل ثلاثة اشهر - وفي الحالات المستعجلة حالا - قوائم المنفيين ، والاشخاص غير المرغوب فيهم الذين يهمهما امرهم .

## المادة الخامسة عشرة :

بغية توسيع نشاط مسلك الامن في البلدين ، وفي الوقت ذاته تأمين تجانس ووحدة التشكيلات والطرائق المستخدمة من قبلهما ، ولا سيما في الاستخبارات وفنون الشرطة ، ولمساعدة افراد مسلك الامن في البلدين على التعارف بينهم بالتزاور في محلات اشغالهم ، يتمهد الطرفان الساميان المتعاقدان على التبادل المتقابل بالقوانين والتعليمات الشرطة ، وبالاصلاحات والتعديلات التي تدخل عليها ، وكذلك بارسال تلاميذ وموظفين الى المؤسسات المدرسية للطرف الآخر ، وعلى تنظيم زيارات متقابلة بين اعضاء مسلك الامن في بلاديهما .

## المادة السادسة عشرة :

لا تاتر للاحكام هذا البروتوكول على التعهدات المقطوعة في اتفاقية اعادة المجرمين واتفاقية التعاون القضائي .

نوري السعيد  
عبدالله حافظ

فريدون اركن  
حسن سقا

## البروتوكول الملحق رقم ٣ -

— بشأن التعاون في أمور التربية ، والتعليم ، والثقافة ، بين تركيا والمراق —

رغبة في تنفيذ المبادئ الواردة في اتفاقية تنظيم التربية ، والتعليم ، والثقافة ،  
الموقع عليها في لندن بتاريخ ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٥ م ، من قبل أعضاء الأمم المتحدة ،  
ومراعاة لضرورة التعاون في ميادين التربية ، والتعليم ، والثقافة ، الناتجة من  
جوارهما ، ووفق احكام الاتفاقات الثقافية المعقودة بين احد الطرفين الساميين  
المتعاقدين وطرف ثالث ، فقد اتفقا على ما يلي :

### المادة - ١ :

يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان ، وفقا للمبادئ الواردة في الاتفاقية المذكورة  
اعلاه ، حول تنظيم التربية ، والتعليم ، والثقافة ، بين الأمم بالتعاون والتآزر المتقابل  
في جميع الميادين التي تحقق التقارب الثقافي بين البلدين ، وكذلك بتأمين — بصورة  
مستمرة او متقطعة — تبادل التلاميذ ، والاساتذة ، والاختصاصيين ، وتسهيل الدراسات  
والنتبغات في جميع المواضيع المتعلقة بثقافة وتاريخ البلدين ، والاستفادة المتقابلة ضمن  
الاحكام القانونية النافذة في البلدين من التعليم العلمي ، والعمل ، المعطى في المؤسسات  
المدرسية والعلمية الموجودة في اراضيها .

### المادة - ٢ :

سوف تتخذ اللجنة المؤلفة وفق المادتين (٥) و (٦) القرارات المقترضية لاتخاذ  
التدابير اللازمة لتأمين تحقيق المبادئ المبينة في المادة الاولى .  
وعلى كل لا تنفذ قرارات اللجنة المذكورة الا بعد موافقة الحكومة المختصة .

### المادة - ٣ :

ان الغايات الاساسية للتعاون المراد تحقيقه وفق نصوص هذا البروتوكول ، في  
ميادين التربية ، والتعليم ، والثقافة ، هي كما يلي :

١ — الموافقة على تعادل الشهادات ( بما فيها الدكتوراه ) المعطاة في مدارس  
البلدين للقبول في الدرجات التعليمية المقابلة .

٢ — تعليم اللغة العربية ، والتركية ، بين اللغات الاجنبية بصورة متقابلة في  
المدارس التجارية على أن يكون هذا التعليم اختياريا .

٣ — تبادل عدد معين من التلاميذ في مدارس الدولة الداخلية مجانا .

٤ — تعاون متقابل من موظفي الدولتين في مراقبة وتفتيش التلاميذ المراقين ،  
والاتراك ، في البلاد الاجنبية .

- ٥ - وضع مكافأة لترغيب شبيبة البلدين على تعلم لغة البلد المجاور بدرجة كاملة .
- ٦ - تشجيع العلاقات والمسابقات والتعاون المتقابل بشأن الرياضة والكشافة .
- ٧ - تأمين التعارف والتعاون بين تلاميذ المدارس الثانوية ، والعالية ، بتنظيم اسفار واجتماعات علمية وكشافية .
- ٨ - تبادل الاساتذة لتدريس اللغة العربية والتركية في المدارس التجارية .
- ٩ - تبادل الاساتذة في مختلف الفروع التعليمية في الجامعات ، والمدارس العالية :-
- ١٠ - تنظيم اسابيع ثقافية من قبل الجامعات ، والمدارس العالية ، للبلدين في المراكز الكبيرة في العراق ، وتركية ، لتأمين التعاون والتعارف بين أعضاء التعليم العالي في البلدين .
- ١١ - الانتفاع بصورة متقابلة من التعليم في المدارس ، والمعاهد ، والدورات الدراسية الخاصة بتهيئة المدرسين للتعليم المهني .
- ١٢ - الانتفاع بصورة متقابلة ، مؤقتا او دائما ، بالمدارس والمؤسسات الفنية، والمهنية ، على مختلف درجاتها ، وبالجامعات والمدارس العالية ، وكذلك بالوسائط والقابليات للعمل ، والدرس ، والتتبع الموجودة في هذه المؤسسات .
- ١٣ - فتح معهد للغة والآداب التركية في بغداد ، كمعهد للغة والآداب العربية الكائن في جامعتي انقره واستانبول .
- ١٤ - اجراء دراسات مشتركة لامكان توحيد وتقريب - حسب المستطاع - برامج ونظام المدارس في البلدين .
- ١٥ - ارسال الاساتذة والاختصاصيين بصورة متقابلة للقيام بدراسات حول الحياة العلمية ، والقضايا التعليمية ، في كلا البلدين .
- ١٦ - تطبيق تعريفه مخفضة بصورة متقابلة في وسائل النقل الحكومية لجماعات الاساتذة ، والاختصاصيين ، والفنانين ، والتلاميذ الذين يفدون من بلد الى الآخر للاشتراك في الاجتماعات الثقافية ، والفنية ، والرياضية ، والكشافية ، او للقيام برحلة اثناء العطل او الدراسة . وتأمين اسكانهم مجانا في مؤسسات الدولة .
- ١٧ - تخصيص ساعات للعراق وتركية في دور الاذاعة لبث اذاعات تؤمن فهم البلدين بعضهما البعض ، وتأمين نشر المعلومات المفيدة عن البلدين بطرق النشر الاخرى كالصحافة والسينما .
- ١٨ - تأمين جولات لفرق رسمية او غير رسمية من الفنانين ( موسيقيين ، وممثلين ، ورسامين ) .
- ١٩ - تنظيم معارض للفنون الجميلة والثقافة والفن بصورة متقابلة او مشتركة .

- ٢٠ - تبادل شتى النشرات الثقافية ، والعلمية ، والرياضية ، والحكومية ، والكتب ، والفهارس بين المؤسسات ذات العلاقة في البلدين .
- ٢١ - تبادل بين مؤسسات الدولة المختصة بأنواع النشرات المتعلقة بالنشاط الحكومي في البلدين ، وكذلك بتشريعتهما .
- ٢٢ - استخدام متقابل للاخصائيين في امور المتاحف ، والمكتبات ، والمحفوظات ، في البلدين .
- ٢٣ - تبادل الآثار القديمة والمتحفية الزائدة في البلدين .
- ٢٤ - اخبار الاخصائيين في البلد المجاور ، الذين يهتم الامر بالتحريات والحفريات الاثرية ، وباصلاح واعادة الآثار التاريخية ، او دعوتهم الى الاشتراك بتلك الاعمال ، لتأمين التعاون المتقابل في تنفيذها ، او تقدير النتائج المستحصلة منها .
- ٢٥ - السماح بصورة متقابلة باخذ صور فوتوغرافية للمخطوطات المحفوظة في المكتبات ، وارسالها لمدة مؤقتة وتبادل النسخ الزائدة .
- ٢٦ - استعمال الوثائق والسجلات الرسمية من اي نوع كان بصورة متقابلة ، بما فيها محفوظات المحاكم الشرعية ، والطابو ، لغايات الدراسات التاريخية .
- ٢٧ - عقد مؤتمرات علمية لدرس الثقافة الاسلامية ، درسا مشتركا ، لتفهم الثقافة الاسلامية ، والنواحي الاخرى من التاريخ المشترك للبلدين ، واصدار نشرات مشتركة لتأمين التعاون الفكري بين علماء البلدين .
- ٢٨ - دعوة ممثلين من الطرف الآخر للاشتراك في المهرجانات ، والاحتفالات الوطنية ، المنظمة في مناسبات مختلفة ، والى المؤتمرات العلمية والتربوية التي تعقد في البلدين .

#### المادة - ٤ :

تنفيذا للمبادئ الواردة في هذا البروتوكول ، تؤسس لجنة خاصة تدعى « لجنة التعاون الثقافي العراقي - التركي » برئاسة وزيرى المعارف للبلدين ، وتتألف هذه اللجنة من ستة اعضاء ثلاثة منهم عراقيون ، وثلاثة اترك ، ويقوم احد الاعضاء من كلا الفريقين بوظيفة السكرتير العام للجنة ، ويمثلها لدى حكومته في الاوقات التي تكون اللجنة فيها غير مجتمعة .

يختار احد الاعضاء الثلاثة من قبل وزير خارجية البلد المختص ، ويختار العضوان الاخران ، وكذلك العضو الذي يقوم باعمال السكرتير العام منهم ، من قبل وزير المعارف للبلد المختص ، وتخبر وزارة الخارجية الطرف الثاني بالطرق الدبلوماسية ، باسماء وعناوين الاعضاء الذين انتخبوا في اللجنة .

تجتمع لجنة التعاون الثقافي العراقي - التركي مرة في كل سنة في العراق ، او في  
تركية ، بالتناوب ، وذلك برئاسة وزير معارف البلد الذي يتم فيه الاجتماع .

للجنة عقد اجتماعات فوق العادة ، اذا طلب احد الطرفين ذلك ، مع بيان الغاية  
من الاجتماع مقدما . وعند حصول موافقة الطرفين يعين محل وتاريخ الاجتماع .

ينظم محضر بمقررات كل اجتماع ، وترسل صورة منه الى رئيسي الحكومتين  
المتعاقدتين ، ووزير المعارف للطرف الثاني ، والى السكرتير العام لمنظمة التربية  
والتعليم والثقافة للأمم المتحدة .

نوري السعيد  
عبد الاله حافظ

فريدون اركن  
حسن سقا

### البروتوكول الملحق رقم - ٤ -

- بشأن المواصلات البريدية والبرقية والتلفونية -

### المادة - ١ :

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان ، تعهدا متقابلا ، بتطبيق تعريفتيهما البريدية  
الداخلية ، النافذة المفعول ، على الرسائل المبردة من العراق الى تركية ، ومن تركية  
الى العراق .

### المادة - ٢ :

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان على اتخاذ التدابير اللازمة لتأمين نقل الرزم  
البريدية والرسائل ، والعلب ذات الاقيام المعلنة ، المتبادلة بين ادارتيهما البريديتين ،  
وذلك بطريق حلب - نصيبين - تل كوجك .

### المادة - ٣ :

يتعهد العراق وتركية على تشغيل خط ينشأ بالمواد الحديثة ، ويجهز بعدد حاملة  
الامواج البرقية والتلفونية ، وذلك من بغداد الى الحدود العراقية - التركية ، ومن  
انقره الى ديار بكر والحدود التركية - العراقية . وحتى يتم انشاء وتشغيل الخط  
المبحوث عنه في اعلاه ، تتخذ الادارات العراقية والتركية التدابير المقتضية لتأمين تبادل  
منتظم للبرقيات على الخط الحالي بين الموصل وديار بكر . ويتعهد العراق بتأييد  
التشبيث الحاصل بين ادارة البريد والبرق والتلفون التركية ، وادارة التلفون في  
سورية ، لتأمين المخابرة التلفونية بين العراق وتركية عن طريق سورية .

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باجراء تخفيض متقابل قدره خمسون بالمائة على اجور البرق الرسمية والصحافية . ويؤمل اجراء تخفيض الى حد ثلثي الاجور على البرقيات الصحافية ، وذلك بعد تشغيل الخط المبحوث عنه في المادة الثالثة .

تقوم الادارتان المختصتان للطرفين الساميين المتعاقدين بصورة مشتركة بتثبيت طريقة تنفيذ هذا البروتوكول وشروطه ، وكذلك باتخاذ التدابير الادارية المقتضية لذلك .

نوري السعيد  
عبد الاله حافظ

فريدون اركن  
حسن سقا

### البروتوكول الملحق رقم - ٥ -

- بشأن الامور الاقتصادية -

ان الطرفين الساميين المتعاقدين رغبة منهما في ايجاد الحالات التي تؤمن في المستقبل تساندا اوثق بين البلدين في ميدان التعاون الاقتصادي ، قد اتفقا على مايلي :

### الفصل الاول - لجنة اقتصادية مشتركة :

#### المادة الاولى :

تؤلف لجنة اقتصادية مشتركة تجتمع في اوقات دورية ، لتهيئة المقترحات ، ودرس طرق تنفيذها بصورة مشتركة ، وكذلك للنظر في التعديلات والتحسينات التي يجب ادخالها على احكام الفصول ( ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ ) من هذين البروتوكولين المرفقين ( ١ و ٢ ) .

#### المادة الثانية :

تتألف اللجنة المذكورة من اللجان الفرعية التالية :

- ١ - لجنة الامور التجارية والكمركية والمالية .
- ب - لجنة السياحة .
- ج - لجنة النقلات والموانئ .
- د - لجنة تنظيم مياه دجلة والفرات .



## المادة الثالثة :

بناء على طلب احد الطرفين الساميين بالطريق الدبلوماسي ، يتم الاتفاق بين الحكومتين على محل وتاريخ اجتماع اللجنة ، او احدى اللجان الفرعية .

## الفصل الثاني - الامور الكمركية :

### مادة منفردة :

يتعهد كل من الطرفين الساميين المتعاقدين على منح اعفاء ، او تنزيل كبير في الرسوم الكمركية ، على البضائع الناتجة في بلاد الطرف الآخر ، والواردة منه ، ويقدر التنزيل المذكور على اوطا تعريف كمركية مطبقة حاليا ، او سوف تطبق في المستقبل على البلاد التي لا تكون جزءا من البلاد المنسلخة من الامبراطورية العثمانية ، بحكم معاهدة لوزان .

وفي حالة منح احد الطرفين الساميين المتعاقدين تنزيلا اكبر من ذلك المبحوث عنه في اعلاه ، الى احدى البلاد المنسلخة من الامبراطورية العثمانية ، فيشمل بطبيعة الحال ذلك التنزيل الطرف الآخر .

## الفصل الثالث - العلاقات الصيرفية والمالية :

### مادة منفردة :

يسهل العراق وتركيا - ضمن احكام القوانين والانظمة العامة ، النافذة في كل من البلدين - التقارب بين المؤسسات الصيرفية ، والتجارية ، العراقية والتركية ، وكذلك تاليف وقيام مؤسسات صيرفية ، وتجارية ، في بلد كل منهما برؤوس اموال مشتركة : عراقية وتركية .

## الفصل الرابع - السياحة :

### مادة منفردة :

بغية توسيع السياحة في بلد كل منهما ، يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على النقاط الآتية :

١ - تنظيم دعابة مشتركة تستهدف توسيع حركة السياحة بين البلدين ، وبين البلاد الاجنبية .

٢ - تبادل التعليمات الكمركية المطبقة حاليا في البلدين ، لتسهيل مراقبة السواح والمعاملات الكمركية على الاشياء الشخصية ، وللسياحة ، وتهيئة لائحة موحدة لهذا الغرض .

٣ - اعفاء من الرسوم الكمركية مواد الدعاية المرسله من الجهتين ، والمعنونة الى نوادي السياحة ، او السيارات ، والى القنصليات ، والى مكاتب السياحة التي تؤسس .

٤ - منح حاملي بطاقات السياحة من البلدين ، تسهيلات في السفر ، وتنزيلات في اجور النقلات .

٥ - اعتبار الاسفار بين العراق وتركيا ، والعكس بالعكس ، كأنها اسفار داخلية لفرض دفع اجور النقل ، واجراء تسهيلات متقابلة في اجور الاقامة .

٦ - اجراء مراقبة على اجور الفنادق والمطاعم .

٧ - تأسيس مكاتب مشتركة للدعاية في البلاد الاجنبية ، ومكاتب خاصة في كل منهما ، لفرض توزيع مواد الدعاية ، وبيع بطاقات السفر لوسائط النقل الموجودة في بلديهما . واخيرا لتنظيم اسفار السواح ، والتلاميذ ، سواء بين البلدين ، او بينهما والبلاد الاجنبية .

٨ - الطلب الى السلطات المختصة في كل من البلدين ، منح تسهيلات متقابلة ، ومساعدة رعايا الطرف الآخر ، حين خروجهم ، ودخولهم ، واقامتهم في بلد الطرف الثاني . وتأمين حرية تنقل اولئك الرعايا في بلد كل منهما ، ضمن حدود القوانين المرعية .

٩ - اتخاذ التدابير المقتضية لتأمين انضمام بلديهما الى الاتفاقيات الدولية بشأن السياحة ، فيساعد هذا الانضمام بطبيعته على توسيع السياحة البحوث عنها في اعلاه .

## الفصل الخامس - التسهيلات في الموانئ :

### مادة منفردة :

يتعهد الموقعان على هذا البروتوكول بالقيام باسرع ما يمكن ، بدرس التسهيلات التي يمنحها احدهما الآخر في مينائي البصرة ، واسكندرونة ، فيما يختص بالتحميل ، والتفريغ ، والخزن ، والمرور ، وايجاد مناطق حرة . وكذلك بشأن اية تسهيلات مماثلة اخرى ، وبتوقيع ( بعد اكمال الدرس المذكور وباسرع ما يمكن ) بروتوكول متمم لهذا البروتوكول محتويا الاحكام المتعلقة بالتسهيلات المذكورة .

نوري السعيد  
عبد الاله حافظ

فريدون اركن  
حسن سقا

## الفصل الاول :

### المادة الاولى :

قد اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على تسوية كل حادث او نزاع - ضمن الشروط المبينة في هذا البروتوكول - يحصل في منطقة عمقها (٧٥) كيلومترا من كل جانب من الحدود الفاصلة بين البلدين ، والذي يكون بطبيعته مخلا بحسن سير العلاقات في تلك المنطقة .

## الفصل الثاني - سلطات الحدود :

### المادة الثانية :

لذلك قد اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على ايداع ايفاء الوجائب المبينة في الفصل الاول على مسؤوليتيهما الى :

- من جانب العراق بالدرجة الاولى : من تعيينهم الحكومة من الموظفين .
- بالدرجة الثانية : المتصرفين ، او من تعيينهم الحكومة .
- من جانب الجمهورية التركية بالدرجة الاولى :

القائمقامين ، او غيرهم ، من الموظفين المخولين من قبل السلطات في الدرجة الثانية .

بالدرجة الثانية : الولاة او وكلاؤهم .

تخبر مباشرة ، وأقرب فرصة ، وبدون وساطة الطرق الدبلوماسية ، كل من سلطات الحدود ، سلطات الحدود المقابلة بكل تغيير يقع في وظيفة على الحدود ، او بتعيين موظف جديد او وكيل لاحد الموظفين .

### المادة الثالثة :

تجتمع السلطات المبينة في المادة الثانية بالتناوب في الاراضي العراقية او التركية . وذلك لتسوية الحوادث او المنازعات التي يترتب عليها تسويتها وفق الشروط المبينة في هذا البروتوكول .

١ - بالدرجة الاولى : في الاسبوع الاول من كل ثلاثة اشهر . ولكل سلطة الحق في الاستعانة بضابط من ضباط الامن على الحدود للاستشارة ، وبسكرتير مترجم واحد . للسلطات في الدرجة الاولى الاجتماع بصورة فوق العادة بناء على اقتراح صادر من احداها .

على سلطات الحدود ، الاخبار خطيا في مدة لا تقل عن (٤٨) ساعة قبل كل اجتماع ، عن يوم الاجتماع والساعة والمحل الذي يقع فيه مع بيان منهج الاعمال .

سلطات الحدود ، عند الاقتضاء ، واثناء اجتماعها بالدرجة الاولى ، سماع المشتكين والمتضررين والشهود الاخصائيين المدعويين من قبل ذوي العلاقة .

ب - بالدرجة الثانية : مرتين في كل سنة .

ولسلطات الحدود من الدرجة الثانية الاستعانة بصورة استشارية بعدد متساو من الضباط او الموظفين المدنيين ، وبعدد من الكتبة والمترجمين حسب الاقتضاء . تتفق السلطات في مدة لا تقل عن (١٥) يوما قبل الاجتماع على تعيين يوم وساعة ومحل انعقاده ، وتخبر بعضها البعض بأسماء وعناوين المساعدين مع بيان منهج الاعمال .

تنظم سلطات الحدود محضرا بكل اجتماع بأربع نسخ اصلية : اثنتان باللغة العربية واثنتان باللغة التركية .

#### المادة الرابعة :

سلطات الحدود من الدرجة الاولى ان تقرر بالاتفاق القيام بتحقيقات محلية اذا اقتضى ذلك .

وينحصر التحقيق المحلي في منطقة لا تتجاوز (٣) كيلومترات من جهة حدود كلا الطرفين ولسلطات الحدود استصحاب المشتكين والمتضررين والشهود والاختصاصيين الذين يدعوهم ذوو العلاقة لاجل التحقيق .

وتسجل نتائج التحقيق في محضر ينظم بنسختين باللغة العربية والتركية .

يجوز ان تمثل سلطات الحدود - في حالة وقوع ما يمنعها من الحضور في هذه الاجتماعات المحلية - من قبل ضابط او موظف بيان اسمه وعنوانه قبل الاجتماع .

#### المادة الخامسة :

ينظر ويسوى في كل حادث او نزاع يحصل على الحدود ، اولا من قبل سلطات الدرجة الاولى المختصة لكل من الطرفين الساميين المتعاقدين .

تعرض على السلطات المختصة بالدرجة الثانية ، تلك القضايا التي لا تتفق عليها سلطات الدرجة الاولى وذلك لتدقيقها وتسويتها .

#### المادة السادسة :

يؤسس الطرفان الساميان المتعاقدان لجنة دائمية للحدود العراقية - التركية

مؤلفة من عدد متساو من الممثلين لكل من الطرفين ، وذلك لتأمين اتساق اعمال السلطة المبينة في المادة الثالثة .

تجتمع اللجنة مرة واحدة في السنة على الاقل ، في العراق او تركية بالتناوب . ويجوز اجتماعها في اوقات اخرى عند الاقتضاء . تحصل الدعوة للاجتماع من قبل السلطة العليا للبلد الذي يقع الاجتماع المقبل فيه .

يعلن الطرفان الساميان المتعاقدان بالطريق الدبلوماسي محل وتاريخ الاجتماع ، ويبلغ احدهما الآخر بالطريق ذاتها بالتاريخ المعين بشهر واحد على الاقل قبل الاجتماع بأسماء وعناوين ممثليهم ، وكذلك بالقضايا التي سوف تدرج في مضمج الاعمال .

يكون الاجتماع الاول للجنة الدائمة للحدود العراقية - التركية في الاراضي العراقية ، وذلك خلال الاشهر الستة الاولى على الاكثر من تاريخ تنفيذ هذا البروتوكول .

تسمى اللجنة الدائمة في ان تسوي بصورة سلمية قضايا الحدود ، التي لم يمكن الاتفاق عليها بين سلطات الحدود من الدرجتين الاولى والثانية ، وكذلك تقدم لتصديق كل حكومة ممثلة اقتراحاتها بشأن التدابير التي ترى فائدة في اتخاذها لتأمين النظام والامن على الحدود بأحسن صورة .

#### المادة السابعة :

يكون لسلطات الحدود من الدرجتين الاولى ، والثانية ، وكذلك للموظفين المكلفين بمساعدتهم ومرافقتهم ، ملء الحرية في الدخول الى الاراضي المجاورة للوصول الى محل الاجتماع المقرر ، وذلك بعد تعريف هويتهم على الحدود .

للمأمورين المشتركين في هذه الاجتماعات من الدرجتين الاولى والثانية الحق في الدخول والاشتراك ببزاتهم الرسمية واسلحتهم .

#### المادة الثامنة :

يقدم كل من الطرفين الساميين المتعاقدين المساعدة اللازمة الى الاشخاص المنتدبين في اراضيهم ، لتنفيذ احكام هذا البروتوكول ، لا سيما فيما يختص بتنقلهم وسكنهم ، وكذلك ارتباطهم بسلطات البلد الذي يمثلون مصالحه .

يستطيع الموظفون المنتدبون الاجتياز - بدون دفع اي رسم - بوسائهم النقلية ومواد غذائهم ، ويتمتعون في اراضي الدولة المجاورة بصيانة شخصية .

#### المادة السابعة :

يكون لسلطات الحدود من الدرجتين الاولى ، والثانية ، وكذلك للموظفين المكلفين

بمساعدههم ومرافقتهم ، ملء الحرية في الدخول الى الاراضي المجاورة للوصول الى محل الاجتماع المقرر ، وذلك بعد تعريف هويتهم على الحدود .

للمأمورين المشتركين في هذه الاجتماعات من الدرجتين الاولى والثانية الحق في الدخول والاشتراك ببزاتهم الرسمية واسلحتهم .

#### المادة الثامنة :

يقدم كل من الطرفين الساميين المتعاقدين المساعدة اللازمة الى الاشخاص المنتدبين في اراضيهم ، لتنفيذ احكام هذا البروتوكول ، لا سيما فيما يختص بتنقلهم وسكنهم ، وكذلك ارتباطهم بسلطات البلد الذي يمثلون مصالحه .

يستطيع الموظفون المنتدبون الاجتياز - بدون دفع اي رسم - بوسائهم النقلية ومواد غذائهم ، ويتمتعون في اراضي الدولة المجاورة بصيانة شخصية .

#### المادة التاسعة :

يجب اعطاء المشتكين والمتضررين والشهود والاختصاصيين المعينين من قبل ذوي العلاقة « جواز مرور شخصي » للدخول في الاراضي المجاورة لسماعهم اثناء اجتماع الحدود ، وذلك من قبل سلطة الحدود التي دعته ، مؤشر عليه من قبل سلطة الحدود المقابلة . ولا يتمتع حامل جواز المرور بأية صيانة وامتياز . غير ان له الحق ان ينقل لاستعماله الشخصي ، وبدون دفع رسم الكمره او اي رسم آخر ، مواد غذائية وتبغية لا يتجاوز وزنها خمسة كيلوغرامات .

#### المادة العاشرة :

يخبر كل من الطرفين الساميين المتعاقدين الآخر ، خلال شهرين من تنفيذ هذا البروتوكول ، وبالطرق الدبلوماسية ، بأسماء وعناوين سلطات الحدود مع بيان محلات سكنهم الاعتيادية ، والمنطقة التي تشملها صلاحيتهم والمحلات التي تعقد فيها اجتماعات الحدود ، وبقائمة بموانئ الحدود ، مع بيان بصورة خاصة تلك التي يقع فيها تسليم الاشخاص ، واعادة الاشياء ، وتبادل المخابرات بين سلطات الحدود ، وتلاقي المراسلين . وتأييدا للمخابرة المبحوث عنها في المادة الثانية المارة الذكر يخبر الطرف المقابل بالطرق الدبلوماسية وخلال شهرين بكل تغيير يقع في موظفي سلطات الحدود .

### الفصل الثالث - النظام العام والامن في منطقة الحدود :

#### المادة الحادية عشرة :

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان ، تمهيدا متقابلا ، باخبار احدهما الآخر بالطرق التي ينسبها كل منهما ، حسب اختياره ، بكل ماله علاقة بقيام اعمال بصورة

منفردة او مجتمعة في منطقة الحدود في بلده موجهة ضد نظام او سلامة الطرف الآخر ،  
او تمس سيادته .

### المادة الثانية عشرة :

تخبر سلطات الحدود بعضها البعض ، وتطلعها على كافة المعلومات التي تستطيع الحصول عليها حالما تستخبر بوقوع اعمال تحضيرية من قبل شخص او عدة اشخاص للقيام في منطقة الحدود ، بأفعال موجهة ضد نظام او سلامة الطرف الآخر . وتخبر تلك السلطات بعضها البعض بأعمال الشقاوة مهما كان نوعها المرتكبة في اراضيها، والتي يستطيع مرتكبوها الالتجاء الى بلاد الطرف الآخر .

وتتخذ سلطات كل من البلدين جميع التدابير للحيلولة دون وقوع تلك الافعال ، ومنع القائمين بها من اجتياز الحدود ويجوز الاتفاق مشتركاً اذا اقتضى الامر في اجتماع على الحدود حول التدابير الواجب اتخاذها .

### المادة الثالثة عشرة :

في حالة عزم احد الطرفين على اتخاذ اجراءات لتأمين الامن في منطقة الحدود ، له اذا رأى ضرورة في ذلك ، اخبار الطرف الآخر بالامر بواسطة سلطات الحدود . ولهذا الطرف ان يتخذ جميع التدابير التي يراها مفيدة لنجاح تلك الاجراءات . ان القرارات المتخذة بهذا الشأن تدون في محضر الاجتماع على الحدود الذي ينعقد حول الموضوع .

### المادة الرابعة عشرة :

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بغية صيانة الحدود بصورة دائمية ، من اعمال الاشخاص المسلحين ، سواء كانوا منفردين او مجتمعين ، باتخاذ كل تدبير مفيد لمنع اجتياز الحدود من قبل اشخاص حاملي سلاح او عتاد حربي بما فيها المسدسات والبنادق على انواعها . يخبر الطرف الآخر بكل تدبير او تشريع يتخذ بهذا الشأن .

### المادة الخامسة عشرة :

يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان ، اتقاء للاخطاء ، على عدم جواز وقوع تمارين الرمي التي تقوم بها الوحدات العسكرية في محل من منطقة الحدود عمقها خمسة كيلومترات من جهتي الحدود الا على ميادين الرمي المنظمة لهذا الغرض وتحت قيادة ضابط .

### المادة السادسة عشرة :

يلقى القبض حالا من قبل السلطات المختصة على مرتكبي الجرائم وأعمال

الشقاوة في منطقة الحدود ، وكذلك مرتكبي الجرائم واعمال الشقاوة الواقعة خارج تلك الحدود ، والمتجئين الى المنطقة المذكورة ، وتتخذ تلك السلطات التدابير لتضمين الاضرار . وفي حالة كون المجرمين من تبعة الدولة التي ارتكب فيها الجرم ؛ يسلم هؤلاء بدون مراسيم حين وقوع الطلب الخطي من قبل السلطات من الدرجة الاولى ، على ان يكون الطلب وفق النموذج الوارد في المرفق (١) لهذا البروتوكول . ويوضع المجرم تحت الرقابة انتظارا لطلب التسليم ، على ان لا تتجاوز مدة الرقابة ثلاثة اشهر . وفي حالة كون المجرمين من تبعة الدولة التي التجأوا الى اراضيها، فيعاقبون وفق قوانين هذه البلاد . وعلى سلطات الدولة التي ارتكب الجرم في اراضيها ان تسلم بطريق سلطات الحدود جميع الاثبات المساعدة احقاق الحق . وتخبر سلطات الحدود في الحالتين عن نتائج التعقيبات المتخذة .

لا يمنع اكتساب الجنسية بآية صورة كان ، بعد ارتكاب الجرم ، من طلب التسليم حسب الاصول المبينة في اعلاه .

#### المادة السابعة عشرة :

تسلم الى سلطات الحدود للطرف الآخر ، حال تسليم المجرم ، الاشياء الشخصية والاوراق والوثائق والاسلحة والبضائع والحيوانات التي تكون وقت اللقاء القبض بحيازة المجرم ، الذي يسلم وفق اصول الحدود ، ما عدا الاوراق والوثائق التي تعتبر سلطة الحدود من الدرجة الثانية ان تسليمها مضر او من طبيعتها ماسة بأمن المملكة .

كل تسليم يقع وفق هذه الشروط يكون لقاء وصل يعطيه الموظف بذلك .

#### المادة الثامنة عشرة :

تخبر خطيا سلطات الحدود للطرف الآخر المجاور من الدرجة الاولى بكل مصادرة تقع للأسلحة او العتاد في منطقة الحدود ، حينما يكون المجرم من تبعة الدولة الاخرى ، او انه يقيم عادة في اراضي هذه الدولة .

#### المادة التاسعة عشرة :

يبعد في كل حال القائمون باعمال الشقاوة والمهربون عن منطقة الحدود ، حيث لا يسمح لهم بالسكنى . تتخذ تدابير فعالة لمنع ايقاع الضرر من قبل سكان منطقة الحدود الذين يسبب سلوكهم او نشاطهم شكايات او مطالبات مستمرة من قبل سلطات الحدود . وكذلك الاشخاص المعروفون بالعود في الجرائم المرتكبة ضد سلامة الطرف الآخر ، او المحرضون والمشجعون على تلك الجرائم .



## المادة العشرون :

كل من يجتاز الحدود دون ان يخول بوثيقة معتبرة يلقي القبض عليه ، ويعاقب أمام العدالة فيما اذا خالف الاحكام القانونية المحلية . وعند الانتهاء من تنفيذ العقوبة المحكوم بها يسلم لقاء وصل الى سلطات الحدود في بلاده الاصلية ، او الى الموظفين المخولين بذلك على الحدود .

الاشخاص الذين يدخلون منطقة الحدود سهوا ، او يضلون الطريق ، يعادون الى سلطات الحدود بدون اية مراسيم .

## المادة الحادية والعشرون :

ان الاشخاص المنفردين او المجتمعين القادمين من بلد مجاور للدخول في منطقة الحدود لاحد الطرفين ، بغية الالتجاء اليها ، يوقفون حالا من قبل سلطة الحدود في محل الالتجاء ، وكذلك يجردون من السلاح . وفي حالة عدم ارجاعهم الى بلدهم الاصلي حسب الشروط الواردة في المادة ( ٢٠ ) يبعدون الى خارج منطقة الحدود . ويمنع هؤلاء الملتجئون من الدخول الى منطقة الحدود .

وتخبر سلطات البلد الملتجئ اليه سلطات الحدود للبلد الذي خرج منه الملتجئ بتدابير نزع السلاح والابعاد المتخذة تنفيذا لهذه المادة .

## المادة الثانية والعشرون :

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بعدم تشويق الاشخاص على الهجرة الى اراضيهم من اراضي الطرف المقابل .

## المادة الثالثة والعشرون :

تمتنع سلطات الطرفين عن المخابرة او الاتصال بتبعية الدولة الاخرى الموجودين في اراضيها .

## المادة الرابعة والعشرون :

تعاد لقاء وصل ؛ الحيوانات والاشياء التي اخذت بصورة غير مشروعة ، الى الدولة او الاشخاص اصحاب الحق فيها ، عند وجودها في منطقة الحدود للطرف الآخر . هذا فيما اذا لم يحصل نزاع على تشخيصها او على ملكيتها .

تطبق اصول الحدود ، كما عينت في هذه المادة ، على اعادة الحيوانات الضالة ، او المقادة سهوا خارج الحدود ، والتي وجدت في منطقة الحدود المجاورة . وفي هذه

الحالة الاخيرة تحافظ السلطات الكمركية بحق تصرفها في الامر بصورة تامة . لا تستوفى اية ضريبة او تعويض عند اعادة الحيوانات والاشياء ، وفق الاصول المبينة في اعلاه ، على ان نفقات العلف والمحافظة يتحملها المالك .

### المادة الخامسة والعشرون :

يحل هذا البروتوكول محل الفصل الثاني من الاتفاق المؤرخ في ٥ حزيران سنة ١٩٢٦م فيما يختص بحسن الجوار بين البلدين .

فريدون أركن  
حسن سقا

نوري السعيد  
عبد الاله حافظ

### مادة مؤقتة

ان الحوادث والمنازعات الواقعة على الحدود ، قبل نفاذ هذا البروتوكول ، والتي لم يتم تدقيقها وتسويتها من قبل سلطات الحدود ، وفق الاتفاق المؤرخ في ٥ حزيران سنة ١٩٢٦م ، تدق وتسمى حسب احكام هذا البروتوكول ، وتعرض القضايا التي لا يتم الاتفاق عليها بهذه الطريقة على لجنة الحدود الدائمة في اجتماعها الاول ، لاتخاذ قرار نهائي بشأنها .

فريدون أركن  
حسن سقا

نوري السعيد  
عبد الاله حافظ

### المرفق رقم ( ١ ) طلب التوقيف او التسليم

اسم المتهم  
اسم أب المتهم وامه  
محل الولادة  
تاريخ الولادة  
جنسية المتهم  
تاريخ الحادثة  
محل الحادثة  
نوع الحادثة  
خلاصة الحادثة  
الاتجاه الذي اتخذه المتهم  
مع الاتجاه المحتمل للمتهم

نطلب توقيف وتسليم المتهم  
التوقيع

- ١ - يمكن انجاز المعلومات الابتدائية بعدئذ .
- ٢ - عند استلام هذا الطلب تعقب آثار المتهمين الذين لم يمكن تثبيت هوياتهم ، وترسل نتيجة التحقيق بأسرع ما استطاع الى السلطة الطالبة .
- ٣ - اذا كان محل الالتجاء وهوية المتهم مجهولين ، يجري التحقيق فيها دون تأخير وتبلغ النتيجة الى السلطة الطالبة .

### اتفاقية بين المملكة العراقية والجمهورية التركية

- بشأن التعاون القضائي والمدني والجزائي والتجاري -

- حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني - ملك العراق .
- وصاحب الفخامة عصمت اينونو - رئيس الجمهورية التركية .
- رغبة منهما في تنظيم علاقتهما فيما يختص بالتعاون القضائي في الامور المدنية والجزائية والتجارية ، قد قررا عقد اتفاقية بهذا الشأن وعينا مندوبين مفوضين .
- عن حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني - ملك العراق .
- صاحب الفخامة الفريق نوري السعيد .
- رئيس مجلس الاعيان وحامل وسام الرافدين من الدرجة الاولى .
- صاحب المعالي عبد الله حافظ - عضو المجلس النيابي .
- عن صاحب الفخامة عصمت اينونو - رئيس الجمهورية التركية .
- صاحب المعالي حسن سقا - نائب طرابزون ووزير الخارجية .
- صاحب المعالي فريدون جمال اركن - السكرتير العام لوزارة الخارجية وسفير تركية .
- وبعد ان قدم كل منهم اوراق تفويضه الى الآخر ووجدها صحيحة ومطابقة للاصول اتفقوا على ما يأتي :

### الفصل الاول - التعاون القضائي في الامور الحقوقية والتجارية :

( المادة الاولى )

- ١ - يتمتع رعايا كل من الفريقين المتعاقدين في اراضي الفريق الآخر بالمعاملة ذاتها التي يعامل بها التبعة المحليون فيما يختص بالحماية القانونية والقضائية لاشخاصهم واموالهم .

٢ - ولهم ملء الحرية في مراجعة المحاكم ، واقامة الدعاوى ، بالشروط والاصول عينها التي للتبعة المحليين .

#### ( المادة الثانية )

١ - لا يجوز طلب تقديم كفالة او تأمينات ، مهما كان نوعها ، من رعايا الطرف الآخر المقيمين في بلاد احد الطرفين ، الذين يكونون مدعين او مدعى عليهم امام محاكم احدى الدولتين المتعاقبتين ، وذلك بسبب كونهم اجانب ، او لعدم الاقامة او السكنى في ذلك البلد .

٢ - وتطبيق القاعدة ذاتها بشأن الدفعيات التي يمكن فرضها على المدعين او المدعى عليهم لتأمين استيفاء مصاريف المحاكمة .

#### ( المادة الثالثة )

١ - ان قرارات المحكومة بشأن المصاريف القضائية الصادرة في بلاد احد الدولتين المتعاقبتين ضد المدعين او المدعى عليهم المعفون من الكفالة او التأمينات او اية تأدية اخرى سوف تنفذ مجانا من قبل السلطات المختصة للطرف الآخر .

٢ - يقدم الطلب بذلك بالطريق الدبلوماسي ، او بمخاطبة من يهمه الامر مباشرة ، مع السلطات المختصة .

#### ( المادة الرابعة )

تكون القرارات الصادرة بشأن المصاريف القضائية ، والمتخذة وفق المادة الثالثة ، واجبة التنفيذ بدون مرافعة بين الطرفين وفق قوانين البلاد التي تنفذ فيها ، الا اذا اعترض عليها بعدئذ الطرف المحكوم عليه . تكفي السلطة القضائية عند النظر في طلب التنفيذ بتدقيق فيما اذا الحكم الصادر يعتبر قضية محكمة في قوانين البلد الذي صدر منه القرار . ويجب ان ترفق بالطلب المذكور الاوراق التالية :

١ - قرار الحكم مع ترجمته الى لغة الدولة المطلوب اليها التنفيذ ، او الى اللغة الفرنسية ، ويصدق صحة الترجمة الممثل السياسي او القنصلي للدولة طالبة التنفيذ ، او مترجم محلف في احدى الدولتين .

ب - شهادة من سلطة ذات صلاحية في الدولة طالبة التنفيذ تؤيد ان القرار الصادر اصبح قضية محكمة . ويؤيد وزير العدل في الدولة المختصة ان تلك السلطة هي ذات صلاحية لاعطاء تلك الشهادة وترجم الشهادة والتايد وفق الطريقة المبينة في الفقرة (١) اعلاه .

للسلطة المختصة بتنفيذ الحكم تقدير - في الوقت ذاته - مصاريف الترجمة

والتصديق ، المبحوث عنهما في هذه المادة ، وتعتبر هذه المصاريف كأنها مصاريف محاكمة .

#### ( المادة الخامسة )

يسمح لتبعة احد الدولتين المتعاقدتين في اراضي الدولة الاخرى بالتمتع بالتعاون القضائي المجاني ، بالشروط ذاتها التي يتمتع بها التبعة الاصليون .

#### ( المادة السادسة )

للمدعي الحصول على شهادة يدخله فيما اذا كان غير ساكن في البلد الذي يطلب اليه التعاون القضائي المجاني . تعطى الشهادة الى طالبها من قبل السلطة ذات الصلاحية في البلد . وفي الحالة التي يكون فيها طالب الشهادة ساكنا في بلده ، فتصدق الشهادة مجانا من قبل الممثل السياسي او القنصلي ذات الصلاحية للدولة التي ينتسب اليها .

#### ( المادة السابعة )

للسلطة المكلفة بالتعاون القضائي الحق ، ضمن حدود صلاحياتها ، بالتأكد من صحة الشهادة والتعليمات المقدمة اليها ، ولها طلب معلومات اضافية للاستنارة بها .

#### ( المادة الثامنة )

يتمتع الشخص الممنوح تعاوننا قضائيا من قبل السلطة ذات الصلاحية في احدى الدولتين المتعاقدتين وفق احكام هذه الاتفاقية بالتعاون ذاته ، امام السلطات القضائية للدولة المتعاقدة الاخرى ، فيما يختص بجميع المعاملات الاصولية الناتجة من القضية ذاتها .

#### ( المادة التاسعة )

١ - تبلغ بالطريقة الدبلوماسية الاوراق المتعلقة بالامور المدنية والتجارية ، الصادرة من سلطات احدى الدولتين المتعاقدتين الى الاشخاص الساكنين في اراضي الدولة الاخرى .

يجب ان يحتوي الطلب على بيان السلطة التي صدرت منها الورقة المرسلة ، واسم الطرفين ، وعائلتيهما ، ومهنتيهما ، وعنوانيهما ، ومحل اقامة المخاطب ، وماهية الورقة المختصة التي يجب ان تنظم بلغة الدولة المطلوب اليها التنفيذ ، او باللغة الفرنسية . وترفق بالورقة ترجمتها المصدقة .

٢- ترسل السلطة التي وجه اليها الطلب الى الممثل السياسي الورقة عليها  
اشارة التبليغ أو شرح الاسباب المانعة لذلك .

#### ( المادة العاشرة )

١ - يجري التبليغ بواسطة السلطة المختصة للدولة المطلوب اليها ذلك ، ووفق  
الاصول المقررة في قوانين وأنظمة وتعليمات تلك الدولة .

٢ - يؤيد التبليغ بشرح موقع عليه من قبل المخاطب ، او بشهادة من قبل  
سلطات الدولة المطلوب اليها ، تؤيد التبليغ وكيفيته وتاريخه .

#### ( المادة الحادية عشرة )

١ - للسلطات القضائية في احدى الدولتين المتعاقدتين ، استنابة السلطات  
المختصة في الدولة الاخرى ، للقيام ضمن صلاحيتها القضائية بأي عمل اصولي او  
قضائي فيما يختص بالامور المدنية والتجارية .

٢ - يرسل طلب الاستنابة بالطريق الدبلوماسي ، ويكون الطلب مرفقا بترجمة  
الى لغة الدولة المطلوب اليها أو الى اللغة الفرنسية . يصادق على صحة الترجمة من  
قبل ممثل سياسي او قنصلي للدولة الطالبة ، او من قبل مترجم محلف لاحدى  
الدولتين المتعاقدتين .

٣ - ترسل السلطة التي طلب اليها الاستنابة الى الممثل السياسي ، ورقة  
تتضمن اشعار قيامها بالاستنابة ، او ببيان الاسباب المانعة ذلك . وفي الحالة التي  
ترى السلطة ان القيام بالاستنابة خارج عن صلاحيتها تحيل طلب الاستنابة الى  
السلطة التي يكون العمل ضمن صلاحيتها وتخبر الممثل السياسي بذلك .

#### ( المادة الثانية عشرة )

١ - على السلطة القضائية الموجه اليها طلب الاستنابة ، التوصل بالوسائل  
التأيدية ذاتها التي تتوصل بها لتنفيذ طلبات الاستنابة الصادرة من السلطات في  
بلادها على أن يكون استعمال الوسائل التأيدية اختياريا في الحالة التي يقتضي فيها  
احضار الطرفين .

٢ - تطبق السلطة المطلوب اليها الاستنابة الاصول المقررة في قوانين بلادها .

٣ - تخبر السلطة طالبة الاستنابة اذا رغبت في ذلك بتاريخ ومحل تنفيذ  
الاستنابة وذلك لمساعدة الطرف المختص في الحضور .

#### ( المادة الثالثة عشرة )

تحل بالطريق الدبلوماسي كل الصعوبات التي قد تنشأ من طلب التبليغ او  
الاستنابة المقدم من جانب الممثل السياسي .

#### ( المادة الرابعة عشرة )

يجوز رفض تنفيذ طلب التبليغ أو الاستنابة في الحالة التي ترى الدولة التي يقع التنفيذ في أراضيها ان ذلك يمس بسيادتها ، أو سلامتها ، أو النظام العام فيها . وكذلك يجوز رفض تنفيذ طلب الاستنابة في الحالة التي لا يمكن التثبت من صحة التواقيع على الطلب ، أو في الحالة التي لا يكون ذلك التنفيذ من صلاحية السلطات القضائية في الدولة المطلوب اليها ذلك .

#### ( المادة الخامسة عشرة )

١ - لا يجوز استيفاء أية رسوم أو مصاريف مهما كانت لتنفيذ طلبات التبليغ أو الاستنابة .

٢ - غير ان للدولة المطلوب اليها الحق في استيفاء التعويضات المدفوعة الى الشهود أو الاخصائيين ، وكذلك المصاريف المقتضية في حالة قيام رجال العدلية بأعمال نتجت من عدم موافقة احد الشهود على الحضور رضاء .

#### ( المادة السادسة عشرة )

لكل من الدولتين المتعاقدتين الحق في تنفيذ التبليغات مباشرة واختياريا الى رعاياهما الساكنين في بلاد الدولة المقابلة ، وذلك بواسطة ممثليها السياسيين أو القنصلين .

#### ( المادة السابعة عشرة )

بناء على الطلب الواقع من السلطات العدلية يقدم بالطريق الدبلوماسي كل من الطرفين المتعاقدين للطرف الآخر نسخ من القوانين والانظمة والتعليمات المعمول بها في بلاده وعند الحاجة بأية معلومات حقوقية أخرى .

### الفصل الثاني - التعاون القضائي في الامور الجزائية :

#### ( المادة الثامنة عشرة )

يتعهد الطرفان المتعاقدان على التعاون في الامور التالية :

١ - تبليغ كل ورقة قضائية لا سيما اوراق الجلب .

ب - تنفيذ طلبات الاستنابة بشأن سماع المتهمين والشهود واهل الخبرة .

ج - تنفيذ كل عمل قضائي آخر كالكشف والتحري ووضع اليد .

## ( المادة التاسعة عشرة )

تخضع طلبات التعاون القضائي للاصول المعينة في قوانين الدولة المطلوب اليها ذلك . وتطبق سلطات هذه الدولة الوسائل التأييدية المطبقة على طلبات مماثلة صادرة من سلطات البلد ذاته . وفي حالة عدم امكان تنفيذ الطلب ، تخبر الدولة الطالبة بذلك مع بيان الاسباب .

## ( المادة العشرون )

في حالة تبليغ اوراق الجلب لسلطات الدولة المطلوب اليها ذلك ، السؤال من الشخص المطلوب جلبه عما اذا ينوي القيام بما تحتويه ورقة الجلب ويرسل جوابه الى الدولة الطالبة .

لا يصح تعقيب او معاقبة الشاهد او صاحب الخبرة المطلوب جلبه وانذي بين الى سلطات الدولة المطلوب اليها انه وافق على الحضور امام سلطات الدولة الطالبة ، وذلك بصفته فاعلا اصليا او شريكا او معينا في اية جريمة او عمل ارتكب بعد تاريخ ترك ذلك الشخص بلاد الدولة المطلوب منها ، وكذلك لا يجوز تقييد حريته الشخصية لاي سبب قضائي سابق . غير انه لا تطبق هذه المادة في الحالة التي لا يترك الشخص المذكور بلد الدولة الطالبة خلال اسبوع من تاريخ استماعه او من التاريخ الذي يكون باستطاعته ترك البلد .

## ( المادة الحادية والعشرون )

لا يكون التعاون القضائي واجبا في الحالات التالية :

ا - اذا كان المجرم المطلوب التعاون القضائي بشأنه لا يجوز تسليم المجرم فيه حسب اتفاقية تسليم المجرمين .

ب - اذا اعتبرت الدولة المطلوب اليها ان الطلب يمس سيادتها او سلامتها .

ج - اذا كان طلب التعاون القضائي في قضية سياسية او عسكرية صرفه .

## ( المادة الثانية والعشرون )

تخبر الدولتان المتعاقدتان بعضهما بالاحكام القطعية الصادرة من محاكمها ضد تبعة الدولة الاخرى ، تلك الاحكام التي يجب ان تسجل في السجل العدلي ، حسب قوانين الدولة التي صدر فيها الحكم ، وتحتوي الاوراق المرسلة بهذا الشأن على بيانات عن حالة المحكوم عليه المدنية ، والحكمة التي اصدرت الحكم ونوع الجريمة وتاريخ الحكم والعقوبة المفروضة .



### ( المادة الثالثة والعشرون )

جميع المصاريف المنفقة من قبل سلطات الدولة المطلوب اليها التعاون القضائي،  
وفق احكام هذه الاتفاقية تتحملها تلك الدولة ، حتى ولو ان طلب التعاون لم يعط  
النتيجة المطلوبة .

### ( المادة الرابعة والعشرون )

تجري طلبات التعاون القضائي المبينة في هذه الاتفاقية بالطرق الدبلوماسية .

### ( المادة الخامسة والعشرون )

تنظم الاوراق المطلوبة وفق هذه الاتفاقية ، حسب الشكل المعين في قوانين  
الدولة الطالبة وترفق بترجمتها الى لغة الدولة المطلوب اليها او الفرنسية وتصدق  
محة الترجمة من قبل الممثل السياسي للدولة الطالبة ، او من قبل مترجم محلف .

### ( المادة السادسة والعشرون )

بناء على الطلب الذي تصدره السلطات العدلية والمقدم بالطريق الدبلوماسي من  
قبل كل من الطرفين المتعاقدين يزود الطرفان المتعاقدان بعضهما بنسخ القوانين  
المعمول بنا في بلادهم وعند الحاجة باية معلومات حقوقية اخرى .

ومن المفهوم ان الامر القضائي الذي تطلب الايضاحات عنه ، يجب ان يشرح  
بصورة واضحة .

تنفذ هذه الاتفاقية بعد مرور خمسة عشر يوما على تاريخ تبادل وثائق الابرام  
وتبقى نافذة لمدة سنة .

وعند عدم اخبار احد الطرفين الآخر برغبته في انهاء حكمها وذلك خلال ستة  
اشهر قبل انتهاء ذلك الاجل ، فتعتبر كأنها مددت ضمنا لمدة غير محدودة ولا ينتهي  
مفعولها الا بعد مرور ستة اشهر من تاريخ الاخبار المذكور اعلاه .

تبرم هذه الاتفاقية ويتم تبادل وثائق الابرام في بغداد باسرع ما يمكن .  
حررت في انقره في ٢٩ آذار سنة الف وتسعمائة وست واربعين بثلاث نسخ  
بالعربية ، والتركية ، والفرنسية ، وفي حالة الاختلاف يعول على النص الفرنسي .

نوري السعيد

عبد الاله حافظ

فريدون ارزن

حسن سقا

## اتفاقية بين المملكة العراقية والجمهورية التركية

— بشأن تسليم المجرمين —

حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني — ملك العراق .

وصاحب الفخامة عصمت اينونو — رئيس الجمهورية .

رغبة منهما في عقد اتفاقية لتنظيم تسليم المجرمين عينا لهذا الغرض مندوبين مفوضين عن حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني — ملك العراق .

صاحب الفخامة الفريق نوري السعيد .

رئيس مجلس الاعيان وحامل وسام الرافدين من الدرجة الاولى .

صاحب المعالي عبد الاله حافظ — عضو في المجلس النيابي .

عن صاحب الفخامة عصمت اينونو — رئيس الجمهورية التركية .

صاحب المعالي حسن سقا — نائب طرابزون ووزير الخارجية .

صاحب المعالي فريدون جمال اركن — السكرتير العام لوزارة الخارجية وسفير تركية .

وبعد ان قدم كل منهم اوراق تفويضه الى الآخر ووجدها صحيحة ومطابقة للاصول اتفقوا على ما يأتي :

( المادة الاولى )

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان . وفقا لاحكام هذه الاتفاقية . تعهدا متقابلا تسليم جميع الاشخاص الذين هم رهن التعقيب او المحكوم عليهم من قبل السلطات العدلية العائدة الى كل منهما والموجودين في بلاد الآخر . وقد تقرر ان يستثنى من التسليم رعايا كل من الطرفين المتعاقدين .

لا يجوز طلب التسليم الا في حالة اجراء التعقيب ، او الحكم عن جريمة ارتكبت خارج اراضي الدولة المطلوب منها التسليم .

( المادة الثانية )

اذا طلب تسليم شخص اجريت بحقه التعقيبات ، او صدر عليه حكم ، فلا يجري التسليم ما لم يكن الفعل المسند اليه كجريمة معاقبا عليه بموجب قوانين البلدين بعقوبة لا تقل عن الحبس لسنة واحدة او بعقوبة اشد .

واذا وقع طلب التسليم لتنفيذ حكم اصبح قضية محكمة ، فلا يمنع ما لم يكن

المجرم قد حكم عليه نهائيا بالحبس لمدة تزيد عن الستة اشهر عن فعل معاقب عليه بموجب قوانين البلاد بالحبس لمدة لا تقل عن سنة واحدة او بعقوبة اشد .

( المادة الثالثة )

يمنح طلب التسليم في حالتي الشروع او الاشتراك ايضا مهما كان شكلهما او نوعهما ، على ان يكون الشروع او الاشتراك معاقبا عليهما في قوانين الدولة الطالبة والدولة المطلوب منها التسليم وفقا لاحكام المادة الثانية .

( المادة الرابعة )

لا يمنح طلب التسليم في الاحوال الآتية :

أ - الجرائم السياسية والافعال المرتبطة بها .

ب - الجرائم العسكرية والافعال المرتبطة بها .

ج - الجرائم التي لا يمكن اجراء التعقيب فيها الا بشكوى الشخص المتضرر ، والتي يجب فيها ايقاف التعقبات بناء على تنازل هذا الشخص .

د - اذا كان الشخص المطلوب تسليمه معقبا على جريمة مضى عليها مورو الزمن ، او سقطت بموجب قوانين الدولة الطالبة التسليم او قوانين الدولة المطلوب منها او قوانين الدولة التي ارتكب الجرم فيها .

هـ - اذا كان الشخص المطلوب تسليمه معقبا في بلاد الدولة المطلوب منها عن الفعل ذاته وكذلك فيما اذا كان قد تبين نهائيا عدم صلته بالدعوى او حكم عليه او برىء ، او تقرر عدم مسؤوليته عن الجريمة ذاتها .

و - اذا كانت سلطات الدولة المطلوب منها التسليم ذات صلاحية حسب قوانين تلك الدولة للحكم في الجريمة .

ز - اذا ارتكب الجرم في اراضي دولة ثالثة ، وقوانين الطرف المطلوب منه التسليم لا تسمح بالتعقيب عن جرم كهذا ارتكب في بلاد اجنبية .

لا يعتبر جرما سياسيا ولا فعلا مرتبطا بجرم كهذا :

أ - كل جريمة ارتكبت ضد شخص رئيس الدولة ، او افراد اسرته .

٢ - جريمة القتل المرتكبة ضد شخص رئيس الحكومة ، او الشروع ، او الاشتراك في هذه الجريمة .

٣ - قطع الطرق ، وافعال القسوة ، والسرقة المصحوبة بقسوة ، مهما كان القصد من هذه الاعمال .

يجب دائما طلب تسليم المجرمين بالطريق الدبلوماسي .

( المادة السادسة )

ان تقدير ماهية الافعال في الاحوال التي لا يجري فيها التسليم ، والمبينة في المادة الرابعة ، يعود منحصر الى الدولة المطلوب منها التسليم وعلى كل فان طلب التسليم في الجرائم السياسية لا يمكن رفضه الا في الحالة التي يصدر بها قرار من المحكمة المختصة في الدولة المطلوب منها التسليم يعرف الماهية السياسية للجريمة .

( المادة السابعة )

١ - يجب ان يكون طلب تسليم المظنون ، أو المتهم ، مصحوبا بالاوراق التالية:  
أ - امر بالتوقيف ، أو القاء القبض ، صادر من سلطة عدلية ذات اختصاص .  
ب - ورقة تبين نوع الجريمة ، ونص القانون المطبق على الجرم المبحوث عنه .  
ج - بيان مفصل على قدر الامكان او ورقة هوية يتضمنان هوية واوصاف المظنون او المتهم وصورته الفوتوغرافية ان امكن .

د - اوراق الافادات المصدقة من قبل الحاكم الذي أجرى التحقيق في القضية ان وجدت .

٢ - اذا كان طلب التسليم خاصا بشخص قد حكم عليه غيابيا ، أو في حالة التمرد ، فيكون طلب التسليم مصحوبا بالاوراق المذكورة في الفقرة السابقة مع اضافة خلاصة الحكم ومواد القانون التي بني عليها الحكم .

٣ - اذا كان طلب التسليم خاصا بشخص محكوم عليه بحكم صدر في حضوره ، فيجب ان يكون طلب التسليم مصحوبا بما يأتي من الاوراق :-

أ - نسخة من الحكم .

ب - بيان مفصل على قدر الامكان بهوية الشخص المحكوم او ورقة هوية وصورته .

ج - نسخة من نص القانون المبني عليه الحكم .

د - وثيقة من سلطة ذات اختصاص تتضمن أن الحكم لازم التنفيذ .

٤ - وفي حالة ارتكاب الجرم ضد الملكية ، يجب دائما ذكر المبلغ التقريبي للضرر الواقع ، أو المتشبهت بايقاعه .

٥ - ينظم ما ينبغي ارساله من الاوراق بموجب قوانين الدولة الطالبة التسليم

ويرسل اصلها او صورها التي صدقتها محكمة تلك الدولة ، او اية سلطة ذات اختصاص من سلطاتها . وترفق بهذه الاوراق ترجمة الى لغة الدولة المطلوب منها التسليم ، او بالفرنسية مصدقة طبق الاصل من قبل الممثل السياسي للدولة الطالبة التسليم او من قبل مترجم محلف للدولة المطلوب منها التسليم .

٦ - ومن المقرر ان تقوم السلطات المختصة للدولة المطلوب منها التسليم ، مع احتفاظها بحق اتخاذ قرار بشأن طلب التسليم ، بتوقيف المجرم ، او اتخاذ اي تدبير مناسب آخر لمنع احتمال هربه حال استلامها الاوراق المبينة اعلاه ، ما لم تجد لاول وهلة ان طلب التسليم لا يمكن قبوله .

٧ - تطلب ايضاحات من الحكومة الطالبة ، في حالة الشك في معرفة ما اذا كانت الجريمة الموجبة لطلب التسليم واقعة ضمن الجرائم المبينة في هذه الاتفاقية انها موجبة التسليم . ولا يمنع طلب التسليم ما لم تكن الايضاحات المعطاة مزيلة للشك . ويطلق سراح الشخص الموقوف ، وتلغى التدابير المتخذة ضده اذا لم تعط الايضاحات الى الدولة المطلوب منها التسليم خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تبليغ الاستيضاح الى الممثل السياسي للدولة طالبة التسليم .

( المادة الثامنة )

يأمر الطرف السامي العاقد المطلوب منه التسليم بتوقيف المتهم وباجراء التحقيق في القضية ، اذا اقتنع بان الجريمة توجب التسليم وفقا لاحكام هذه الاتفاقية . ويأمر بالتسليم اذا اقتنع بنتيجة التحقيق ، وبان الاوراق تامة او كافية ، وبان الشخص المطلوب تسليمه هو الذي ذكر انه المظنون او المتهم او المحكوم عليه . وفي حالة الحكم اذا اقتنع بان الجرم المسبب للحكم هو من الجرائم المسببة للتسليم عند صدوره .

( المادة التاسعة )

اذا وجد ان فرار المجرم محتمل الى حين ارسال الاوراق الواجب ترفيقها بطلب التسليم ، والمبينة في هذه الاتفاقية ، الى الطرف المطلوب منه التسليم فيقوم هذا الطرف بدون انتظار وصول الاوراق المطلوبة بتوقيف المجرم موقتا ، او باتخاذ اي تدبير آخر لمنع هربه وذلك بناء على اشعار الدولة الطالبة التسليم المرسل بالبرق او بالبريد الى وزارة خارجية الدولة المطلوب منها او بناء على تثبيت الممثل السياسي للدولة طالبة التسليم . وفي هذه الحالة يجب الاشعار بنوع وماهية الجريمة ودرجة شدة العقوبة مع بيان ان امر التوقيف غير الموقت قد صدر على المجرم من سلطة مختصة . واذا لم يصل طلب التسليم والاوراق المتعلقة به فيما يخص الشخص الموقوف موقتا او المتخذ بحقه اي تدبير آخر الى الدولة المطلوب منها خلال ثلاثة اشهر من تاريخ التوقف الموقت او اتخاذ التدابير الاخرى ، يطلق سراح الشخص المطلوب او تلغى التدابير المتخذة بحقه .

مع الاحتفاظ بحقوق الاشخاص الثابتة وتبعا لتقدير السلطة المختصة تسليم الاشياء التي حازها الشخص المطلوب ، بنتيجة ارتكاب الجريمة ، او التي وجدت عليه فصولت والالات التي استعملت في ارتكاب الجريمة ، وكذلك كل شيء آخر يساعد على التجريم في نفس الوقت مع الشخص المطلوب الى الحكومة الطالبة ، وتسليم هذه الاشياء الى الحكومة المذكورة حتى اذا لم يقع التسليم بعد الموافقة عليه بسبب موت المجرم او هربه . ويشمل هذا التسليم ايضا جميع ما كان من هذا النوع من الاشياء المخفية او المودعة من قبل الشخص المطلوب في البلاد المانحة طلب التسليم والتي تكشف بعدئذ .

## ( المادة الحادية عشرة )

اذا كان الشخص المطلوب معقبا ، او محكوما عليه في بلاد الدولة المطلوب منها التسليم عن جريمة تختلف عن تلك التي طلب التسليم من اجلها فيجوز تأجيل تسليمه الى ان تنتهي التعقبات او يتم تنفيذ العقوبة على الشخص المطلوب او ان يكون قد نال العفو منها . وكذلك اذا كان الشخص قد عقب من قبل مقامات الدولة المطلوب منها لسبب لا يعتبر جريمة بموجب القوانين العقابية ، فادى الى احضاره جبرا او توقيفه فيجوز تأخير التسليم الى ان تتم التعقبات او ينتهي التوقيف . ومع ذلك اذا كان هذا التأخير يسبب بمقتضى قوانين الدولة الطالبة مرور الزمن او صعوبات اخرى مهمة فيما يتعلق بتعقيب المجرم ، فيسلم موقتا ما لم يكن هناك اعتبارات خاصة مانعة ، بشرط التعهد بارجاع الشخص المطلوب بعد انتهاء التعقبات في بلاد الطالبة التسليم . وفي حالة عدم تمكن الشخص المطلوب من القيام بواجبه التعهدية لافراد بناء على طلب التسليم يسلم ايضا على ان يكون لهؤلاء الافراد حق الاحتفاظ باحقاق حقوقهم لدى المقامات المختصة .

## ( المادة الثانية عشرة )

اذا منح طلب التسليم ، يوضع الشخص المطلوب تحت تصرف الدولة الطالبة التسليم في نقطة الحدود او في ميناء اركاب للدولة المطلوب منها ويمكن اطلاق سراح الشخص المذكور بعد مرور شهر واحد من تاريخ تبليغ قرار التسليم ، اذا لم تسلمه الدولة الطالبة .

## ( المادة الثالثة عشرة )

لا يجوز محاكمة الشخص المسلم الا عن الجريمة او الجرائم المسببة لتسليمه . ومع ذلك يمكن توقيف ومحاكمة الشخص المسلم عن جريمة غير التي سببت تسليمه ،

في حالة اخذ موافقة الدولة المطلوب منها التسليم ، او في حالة حصول الشخص على فرصة للعودة الى بلاد الدولة التي سلمته فلم يستفد منها . وكذلك لا يجوز تسليم الشخص الى دولة ثالثة الا بالشروط المذكورة اعلاه ومع ذلك اذا وافق الشخص المسلم على اجراء محاكمته ، فلا تبقى حاجة الى موافقة الدولة المستلمة ، بل تشعر بذلك فقط . لا تطبق احكام هذه المادة على الجرائم المرتكبة بعد التسليم في بلاد الدولة طالبة التسليم .

( المادة الرابعة عشرة )

اذا كان الشخص المطلوب تسليمه من قبل احد التعاقدين مطلوبا ايضا من قبل دولة او دول متعددة عن جرائم اخرى ؛ يسلم الى الدولة المرتكبة في اراضيها الجرم الاشد . وفي حالة تساوي شدة الجرائم يسلم الى الدولة التي هو من رعاياها ، واذا لم يكن الشخص المطلوب من رعايا اية دولة من الدول الطالبة للتسليم وكانت الجرائم متساوية في الشدة ، يسلم الى الدولة التي وصل طلبها اولا . تعين شدة الجرم وفقا لقوانين الدولة المطلوب منها .

( المادة الخامسة عشرة )

اذا جرى تسليم المجرم بين احد الطرفين المتعاقدين ودولة ثالثة يجيز الطرف الآخر مرور الشخص المذكور والاشياء الوارد ذكرها في المادة العاشرة بالترانسيت من اراضيها ما لم تكن الجريمة المسببة للاعادة من الجرائم الواردة في المادة الرابعة وما لم يكن الشخص المذكور من رعاياها .

يجب اجراء طلب الترانسيت بالطريق الدبلوماسي مع ابراز اصل الاوراق المذكورة في المادة السابعة ، او صورة مصدقة منها حسب الاصول .

( المادة السادسة عشرة )

يتنازل الطرفان المتعاقدان بصورة متقابلة ، عن جميع المطالبات المتعلقة باسترجاع المبالغ المصروفة في بلاد كل منهما بسبب توقيف واعانة ونقل المجرم وتسليمه الموقت ، الوارد ذكره في المادة الحادية عشرة .

اذا وقع التسليم او التسليم الموقت من قبل دولة ثالثة الى احد الطرفين المتعاقدين ، وجرى المرور من اراضي الطرف المتعاقد الآخر بطريقة الترانسيت فيكون مصروف التسليم والتسليم الموقت على الدولة طالبة .

( المادة السابعة عشرة )

تنفذ هذه الاتفاقية بعد مرور خمسة عشر يوما على تاريخ تبادل وثائق الابرار ، وتبقى نافذة لمدة سنة . وعند عدم اخبار احد الطرفين الآخر برغبته في انتهاء حكمها ، وذلك خلال ستة اشهر قبل انتهاء ذلك الاجل فتعتبر كأنها مدت ضمنا لمدة غير محدودة ولا ينتهي مفعولها الا بعد مرور ستة اشهر من تاريخ الاخبار المذكور اعلاه .

تبرم هذه الاتفاقية ويتم تبادل وثائق الإبرام في بغداد بأسرع ما يمكن .

حررت في انقره في ٢٩ آذار سنة الف وتسعمائة وست وأربعين بثلاث نسخ بالعربية والتركية والفرنسية ، وفي حالة الاختلاف يعول على النص الفرنسي .

فريدون أركن      حسن سقا      نوري السعيد      عبد الإله حافظ  
صاحب الفخامة ..

بالإشارة الى الفقرة المختصة من المادة الرابعة من اتفاقية تسليم المجرمين الموقع عليها بتاريخ اليوم التي نصت على انه لا يعتبر جرماً سياسياً ولا فعلاً مرتبطاً به كل جريمة ارتكبت ضد شخص رئيس الدولة او افراد أسرته ، اتشرف بأن احيطكم علماً بأن الجرائم المرتكبة ضد الاشخاص المخولين فعلاً ممارسة اعمال رئيس الدولة ، وكذلك الاشخاص الذين يخلفونهم سواء بالارث او بالتعيين لا تعتبر جريمة سياسية ولا عملاً مرتبطاً بجريمة كهذه .

ارجو ان تفضلوا بقبول فائق تقديري واحترامي .

فريدون أركن

صاحب المعالي ..

اتشرف باعلامكم بتسليم كتاب معاليكم بشأن الفقرة المختصة من المادة الرابعة من اتفاقية تسليم المجرمين الموقع عليها بتاريخ اليوم التي نصت على انه لا يعتبر جرماً سياسياً ولا فعلاً مرتبطاً به كل جريمة ارتكبت ضد شخص رئيس الدولة وكذلك الاشخاص الذين يخلفونه بالارث او بالتعيين ، لا تعتبر جريمة سياسية ولا عملاً مرتبطاً بجريمة كهذه .

ارجو ان تفضلوا معاليكم بقبول فائق تقديري واحترامي .

التوقيع : نوري السعيد

انقره في ٢٩ آذار ١٩٤٦م

صاحب المعالي فريدون جمال أركن - سفير تركية والسكرتير العام لوزارة الخارجية - انقره -

### استقالة الوزارة

اتينا ( في الكلمة الاستطراذية ) التي صدرنا بها البحث عن « الوزارة السويدية الثانية » على الظروف والملابسات التي رافقت تكوين هذه الوزارة في ٢٣ شباط ١٩٤٦م ، والاسس التي قامت عليها ، ثم نشرنا نصاً لمنهجها الوزاري ، فأذا به يتضمن نقل البلاد من « حالة حرب » الى « حالة سلم » نقلاً صحيحاً لا مواربة فيه ، ولا مداجاة . ولكن هذه الوزارة ما كادت تلغي الاحكام العرفية ، وتبطل المراسيم



الاستثنائية ، وتسمح بتأسيس الاحزاب السياسية ، وتجزئ الصحف اليومية ، حتى قامت قيادة الذين لم يستسيغوا هذا الضرب من الحياة الديمقراطية ، وكذلك الاقطاعيين الذين هددتهم هذه الاجراءات الضرورية (١) .

هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ، فان الوزارات المتعاقبة في العراق اعتادت ان تقف من معارضتها في مجلسي الاعيان والنواب موقف المدافع لا موقف المهاجم ، ما دام الغرض من وجود المجالس النيابية اقرار اللوائح القانونية ، وتمشية امور الدولة على اسس ديمقراطية . غير ان ما حدث ايام هذه الوزارة لم يكن بالحسبان . فقد تبودلت العبارات الجارحة والقياسية بين رئيس الوزارة توفيق السويدي ، وبين حمدي الباجه جي (٢) كما تبودلت الشتائم بين وزير الداخلية سعد صالح ، وبين العين السيد عبد المهدي (٣) ثم بين وزير المالية عبد الوهاب محمود ، وبين نائب العمارة عبد الكريم الازري (٤) مما اضطر سبعة من اعضاء مجلس الاعيان « جلمهم كانوا اعضاء في الوزارة الباجه جية التي تعرضت الى حملات شديدة » الى مقاطعة مجلس الاعيان حتى ارغموا الوزارة على الاستقالة « لشعور الانتقام والمقابلة بالمثل » وكان الوصي وراء ذلك كله .

ويعتقد السويدي في ص ٤٥٥ من مذكراته « ان السيد نوري السعيد الذي كان يؤيد الوزارة في اول تأليفها انقلب عليها فجأة لقيام بعض اعضائها بمعارضة فكرة عقد معاهدة سياسية مع تركيا ، وتظاهر الآخر ضد آرائه في مناسبات شتى » .

(١) تعود الى وزارة السويدي وسياستها الجديدة ، لنرى ان الساسة القدماء وجدوا فيها خطرا عليهم ، وتحديا لسلطتهم ، فعمدوا الى مقاومة هذه السياسة ، والتلويح بالنتائج الخطرة المترتبة على اطلاق الحرية .. وانتهت بمعارضة الساسة للنهج الجديد الى تكتل في مجلس الاعيان ، والى مقاطعة الوزارة . والغريب ان نرى الوصي ، الذي اعلن في خطابه بداية العهد الجديد ، ينضم الى الساسة القدماء في محاربة السياسة الجديدة ، ولهذا كتب على الوزارة السويدية الاستقالة . والامر من ذلك ان يعمد الوصي برئاسة الوزارة الى ارشد المبصر ، وهو ابعد الناس عن الديمقراطية والتنظيم الحزبي ام (خليل كنه « العراق : امسه وغده » ص ٧٧ )

(٢) محاضر مجلس الاعيان « الاجتماع العادي العشرين لسنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ » ص ٥٢ - ٦١ .

(٣) المصدر المذكور ص ٦٣ - ٨٠ ، لما كلف نوري السعيد بتأليف وزارة تخلف وزارة الباجه جي التي استقالت في ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٦ م ، طلب اليه ان يشرك في وزارته كلا من سعد صالح وصالح جبر ، وكان بين هذين السيدين عدااء شخصي مستحکم ، فكلف سعد صالح ان يعصود صالح جبر حيث كان في المستشفى ولكن زيارته هذه لم تؤد الى النتيجة المنتظرة ، وكان السيد عبد المهدي صديقا حميما للسيد صالح جبر وساعدا تويا له .

(٤) محاضر مجلس النواب « الاجتماع ١٩٤٥ - ١٩٤٦ م » ص ٣٤٩ : لم يكن السيد توفيق السويدي ميالا لمزاولة السيد عبد الوهاب محمود في وزارته الثانية ، ولكن اصرار السيد علي ممتاز الدفتري ، وتعمده بان لا يخرج السيد عبد الوهاب عن توجيهه وارشاده حمله على قبوله . وكان السويدي المشار اليه قد عارض اشراك السيد عبد الوهاب محمود في « وزارة العميد الهاشمي » التي تألفت في اول شباط سنة ١٩٤١ م ، وكان هو وزير خارجيتها ، مما حبل الهاشمي على الاستماضة عنه بحمدي الباجه جي .

فقد كان لدى الوزارة السويدية القائمة لائحة « قانون الانتخاب الجديد » ولائحتا قانوني الميزانية للدولة ، ول مديريةية الاوقاف العامة ، لشهري حزيران وتموز ١٩٤٦ م . وكان مجلس النواب قد اقر هذه اللوائح الثلاث في ٢٣ ايار ١٩٤٦ م ، فلما احيلت الى مجلس الاعيان لافقرارها ، قاطع سعة من الاعيان حضور جلسات مجلسهم لارغام الوزارة على الاستقالة . فلما شعر رئيس الوزراء بأن النصاب القانوني غير موجود في هذا المجلس ، استنجد بالوصي لانقاذ الموقف ، فوعده هذا وعدا قاطعا بأنه سيصدر ارادته بحل مجلس النواب القائم ، والشروع في انتخاب مجلس جديد ، يتعاون مع الحكومة تعاوناً صادقاً ، فلما استدعى الوصي المضربين ليطلع على اسباب المقاطعة ، اعربوا عن استعدادهم لتمشية لائحة قانون الانتخاب فقط ، وعدم امكان تعاونهم مع الوزارة في الامور الاخرى ، حتى تتخلى عن الحكم (١) فطلب رئيس الوزراء ان يبر الوصي بالوعد الخاص وذلك بحل المجلس ، فلم يقر طلبه . فاضطر الى تقديم استقالة وزارته الآتي نصها بعد ان ابرم مجلس الاعيان قانون الانتخاب الجديد فكان مصير الوزارة الاقالة اكثر من الاستقالة (٢) .

### كتاب الاستقالة والجواب عليه

حضرة صاحب السمو الملكي الوصي على العرش وولي العهد المعظم .

نظرا لشعوري بأن الظروف الحاضرة لا تمكن وزارتي من اكمال منهاجها ، الذي وعدت بتنفيذه ، ارى من واجبي ان ارفع الى سموكم استقالتني ، راجيا التفضل بقبولها . ولا يسعني في هذه المناسبة الا ان اتقدم لسموكم الملكي بشكري

(١) جاء في « يوميات مصطفى الميري » ليوم ٢٢ مايس ١٩٤٦ م :  
« اجتمع الاعيان للنظر في لائحة الميزانية المؤقتة ، اتفقت انا ، وحلمي ، غنيمة ، البصام ، عبد المهدي ، ارشد ، الشيخ احمد .. على عدم الحضور لكي لا يحصل نصاب ، وبالفعل لم يحصل النصاب ، فذهب السويدي ونوري باشا الى البلاط لطلبنا الوصي ، فاجتمعنا نحن السبعة بحضور نوري فتكلم عبد المهدي ضد الوزارة ، واتهم ارشد ، السويدي بأنه ... وبعد المذاكرة طلب الوصي اخراج قانون الانتخاب غدا واتالتها بعد ذلك ، وصرح سموه : « اخرجوا قانون الانتخاب صباحا ، وانا امر السويدي بالانسحاب عمرا » ، فقال عبد المهدي : نوافق على ذلك ونسجل كلام سموكم . وبعد هذا الاتفاق انفض الاجتماع الساعة الواحدة ظهرا » .

وفي يوم الخميس ٣٠ مايس ١٩٤٦ م سجل السيد مصطفى الميري ما يلي :  
« عاد الوصي صباحا بن عمان حيث سافر في ٢٤ مايس وعلمنا ان السويدي ذهب الى البلاط حيث طلب حل المجلس ، فلم يوافق سموه ، فرفع استقالته » .

(٢) نشرت الصحف المصرية والشامية ان قد كانت هنالك رغبة ملحة في ابدال الوزارة السويدية بغيرها ، وان البلاط كان يؤيد هذه الرغبة ، اذ كانت هذه هي طريقة عبد الله في تبديل الوزارات . وقد اكد لنا ذلك السيد توفيق السويدي بعد انتهاء نظام الحكم الملكي في العراق ومقتل عبد الله . ويقول الدكتور فاضل حسين في كتابه ( تاريخ الحزب الديمقراطي ) ص ٥ :

« وكان المفهوم ان المضربين اتفقوا مع الانكليز والوصي واذاذهبهم على هذه الخطة لاسقاط وزارة السويدي » ا هـ .

العظيم على ما ابدىتموه نحو وزارتي من مساعدة وعطف ، اثناء قيامها بمهمتها الدقيقة . هذا واساله تعالى ان يوفقكم لما فيه خير البلاد سيدي المعظم .

بغداد في ٣٠ مايس ١٩٤٦م المخلص المطيع : توفيق السويدي

عزيزي توفيق السويدي :

تناولت كتاب استقالتكم المؤرخ في ٣٠ مايس ١٩٤٦م ، واسفت لفارقتكم كرسي الرئاسة لحكومتي بعد ان تميم انتم وزملائكم بخدمات جليلة لهذه البلاد في هذه المدة القصيرة . واني اتمنى ان لا تحرم البلاد من خدماتكم واخلصكم في اية صفة اخرى تحتاج اليكم ، كما ارجو ان تستمروا موقتا على القيام بشؤون الدولة ريثما يتم تأليف الوزارة الجديدة .

صدر عن بلاطنا الملكي ببغداد في اليوم الثلاثين من شهر جمادى الثاني سنة ١٣٦٥ الهجرية الموافق لليوم الثلاثين من شهر مايس سنة ١٩٤٦ الميلادية .

عبد الاله

وفي ص ٤٣٩ من مذكرات توفيق السويدي « نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية » ان المقامات العليا - ويقصد بذلك الوصي - كان وراء كل هذه المعارضة المفتعلة فهي « لم تقرر سياسة للبلد ، ولم تستهدف شيئا معيناً ترنو اليه في جميع اعمالها ، بل كان دينها قضاء الوقت وامانة الشعور الحي ، والحصول على عناصر هزيلة للحكم ، حتى اذا اختلفت الامور ، وكثر المشتكون من هذا الاختلال ، قيل لهم وما نصنع وليس في البلاد رجل يركن اليه ؟ .. ولا اعلم اذا كان هذا الاسلوب قد وضع بموجب خطة دبرتها تلك المقامات بنفسها او دبرت لها من قبل الاجنبي ؟ » .

ثم يعود الرئيس السويدي فيعزي اسباب الخصومة في جريدة الزمان العدد (٦٢٤٧) الصادر في ١٢ حزيران ١٩٤٦م الى :

« الموتور الذي يخشى اذا استمرت الوزارة على العمل ، ان ينكشف حاله للناس .

« والمحتاج الى الوزارة لانه يحتاج لمخصصاتها ، فاذا ابعدت عنه ، خسر هذه المخصصات .

« والذي طلب بنفسه من الوزير - المختص - ان يعطيه ارضا ، وتشفع لديه لاحد الذين يعرفهم بالحصول على النيابة .

« والموتور الى اقصى الحدود ، لانه عرض نفسه لهجمات المعارضة بالامس ، وهو في الحكم ، فاراد ان ينتقم لنفسه .

« والمحروم من منافع شتى كان يستفيد منها ، وهو في الوزارة ، فلم ير من الانصاف ابعاده عنها ، وحرمانه من تلك المنافع .

« والراكن وراء الرئاسة منذ زمن ، ولم تواته الفرصة ، فاعتقد بأن عمله مع هذه « الشلة » قد يتيح له هذه الفرصة .

« والمنجرف مع اصحابه القداماء لا لسبب سوى انه كان تابعا لهم » اه .

اما لونكريك فيقول في كتابه « IRAQ 1900-1950 » :

« سقطت وزارة السويدي في ٣٠ ايار ، نتيجة معارضة مجلس الامة والاعيان ، وعدم مساندة البلاط لها » .

## الوزارة العمري الاولى

كلمة لا يد منها



أرشد العمري

ولد في الموصل سنة ١٣٠٦ ( ١٨٨٨ م )

الف وزارتين فقط

١ - الاولى في اول حزيران ١٩٤٦ وقد استقالت في ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٦

٢ - الثانية في ٢٩ نيسان ١٩٥٤ وقد استقالت في ١٧ حزيران ١٩٥٤

يقول المستر لونكريك في كتابه « Iraq 1900-1950 q. 337 » :

« سقطت وزارة السويدي في ٣٠ ايار . نتيجة معارضة مجلس النواب والاعيان لها . وعدم مساندة البلاط لها . وعلى الرغم من تلك الآمال الشعبية في ان تجيء الى الحكم وزارة محايدة . مؤلفة من جميع الاحزاب . ربما يرأسها الامير زيد . لتسيير الانتخابات . وتوطيد اركان الجهاز الحكومي . فقد جاءت في اول حزيران وزارة مغايرة لذلك . يرأسها المتحكم العنيف . أرشد العمري . وكان على العمري ان يظل في الحكم ستة اشهر . امتاز خلالها بسيطرته الشخصية على جماعته ، وعلى سائر الدواوين . وتعرض الحريات السياسية تعرضا غربيا . الخ » .

وكان أرشد هذا احد الاعيان السبعة الذين اضرىوا عن حضور جلسات مجلس الاعيان للاخلال بالنصاب القانوني ، وحمل الوزارة السويدية على التنحي عن الحكم مرغمة .

فقد وجه الوصي الى العمري فجأة هذا الكتاب :

وزيرى الافخم ارشد العمري  
الرقم ٣٣٢

بناء على استقالة فخامة السيد توفيق السويدي من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا الى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة ، على ان تنتخبوا زملائكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .  
صدر عن بلاطنا الملكي ببغداد في اليوم الاول من شهر رجب سنة ١٣٦٥  
الهجرية الموافق لليوم الاول من شهر حزيران سنة ١٩٤٦ الميلادية .

عبد الاله

### هيئة الوزارة الجديدة

وصدرت الارادة الملكية المرقمة (٣٣٣) في اول حزيران ١٩٤٦م بتأليف الوزارة من :

- ١ - ارشد العمري : رئيسا لمجلس الوزراء .
- ٢ - عبد الله القصاب : وزيرا للداخلية .
- ٣ - محمد حسن كبه : وزيرا للعربية .
- ٤ - سعيد حقي : وزيرا للدفاع .
- ٥ - فاضل الجمالي : وزيرا للخارجية .
- ٦ - يوسف غنيمه : وزيرا للمالية ووكيلا لوزارة التموين .
- ٧ - عبد الهادي الجلبي : وزيرا للمواصلات والاشغال .
- ٨ - بابا علي الشيخ محمود : وزيرا للاقتصاد .
- ٩ - نوري القاضي : وزيرا للمعارف .
- ١٠ - عبد الهادي الباجه جي : وزيرا للشؤون الاجتماعية .

والذي يلاحظ على هذه الوزارة ان ستة من اعضائها يشغلون المناصب الوزارية لأول مرة وهم وزراء الدفاع ، والخارجية ، والمواصلات ، والاقتصاد ، والمعارف ، والشؤون الاجتماعية ، ( السادة سعيد حقي ، ومحمد فاضل الجمالي ، وعبد الهادي الجلبي ، وبابا علي ، ونوري القاضي ، وعبد الهادي الباجه جي ) وان رئيس الوزراء ارشد العمري ، امتاز بسيطرته الشخصية على جماعته ، وعلى سائر الدواوين ، فتمكن من تسيير امور وزارته في بحر خضم من الفوائل ، والدسائس ، حتى انتهت ايامها ولم تك قد اتمت ستة اشهر في الحكم » وقد فهم من مجيئها انها تريد تصفية

الاحزاب والحريات ولا سيما حرية الصحافة » (١) . « اذ لم يمض اكثر من شهر واحد ، حتى تكاثرت المشاكل على رأس الوزارة الجديدة ، وظهرت بوادر التمرد عليها لانها كانت تظهر نواياها بشكل عنيف لمنع الحريات التي حققتها الوزارة السابقة ، ولانها لم تردع عن ان تعلن عزمها على استرداد ما قدمته قبلها وزارتي للشعب ، وما حققته له من خدمات » (٢) .

## اول كلمة لرئيس الوزراء

انتخب رئيس الوزراء فرصة تلاوة كتاب الاسناد الملكي فقال :

ارجو ان ترفعوا الى حضرة صاحب السمو الوصي وولي العهد المعظم : عظيم شكري وامتناني لما اولاني به من الثقة ، واسأل الله ان يوفقني لتحقيق الغاية التي ترضي سموه المعظم ، والشعب العراقي الكريم ، وتفيد هذا الوطن العزيز .

اخواني الموظفين ! طالما جئت الى هذه القاعة كموظف معكم ، وحضرت احتفالات عديدة ، وبالنتيجة وصلت الى هذا المنصب . كما ان الطريق مفتوح امامكم اليه . وها انا منكم واليكم . كان رائدي دائما السعي لاداء واجب الوظيفة والخدمة الصادقة لهذه المملكة مهما تمعدت مشكلات الزمان فليكن رائدكم الحق ، فالحق يعلم ولا يعلم عليه . ان البلاد تتطلب الخدمة الصادقة ، وسوف نشكر ونكافئ كل من يقدم الخدمات الخالصة لهذه البلاد ، ولن نتأخر دقيقة واحدة عن ردع كل من يعيث بالقانون ، او يعمل ضد مصالح الشعب وهكذا نحن اخواني من الشعب والى الشعب والله ولي التوفيق (٣) .

## دعوة المجلس الى الانعقاد

كان مجلس النواب قد اقر ميزانيتي الدولة والاقواف لشهري حزيران وتموز ١٩٤٦م في يوم ٢١ ايار من هذه السنة . فلما ارسلنا الى مجلس الاعيان ، اضرب سبعة من اعضائه عن الحضور وهم السادة : مصطفى العمري ، وارشد العمري ، والشيخ احمد الداود ، والسيد عبد المهدي ، ويوسف غنيمه ، وصادق البصام ، وحمدي الباجه جي ، فاستقالت « الوزارة السويدية » القائمة لعدم امكانها البقاء في دست الحكم دون ميزانية تخولها حق التصرف . فلما تألفت الوزارة الجديدة في اول حزيران سنة ١٩٤٦م ، استصدرت ارادة ملكية بدعوة مجلس الامة الى اجتماع فوق العادة لاقرار هاتين الميزانيتين ، فالقى السيد العمري في جلسة مجلس الاعيان هذا الكلام :

« سادتي ! تعرفون حضراتكم ان البلاد مقدمة على دور جديد ، وهذا الدور

(١) تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ص ٥٠ .

(٢) نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية — لتوفيق السويدي ص ٤٤٨ .

(٣) جريدة الزمان العدد ( ٢٦٢٨ ) بتاريخ ٢ حزيران ١٩٤٦ م .

قد مهد واشتغل له كثيرا لاحضار قانون الانتخابات الجديد ، لكي يدعى مجلس نواب جديد ، تتمثل به الهيئات الشعبية ، والاحزاب ، والكتل ، وهكذا يكون اول مجلس نواب تتجلى فيه الروح الحزبية ، والروح الديمقراطية . وعلى هذا الاساس لما دعيت لتولي هذه المسؤولية ، بينت ان مهمتي هي مهمة انتقالية حيادية . فانا شخصا ، ووزرائي الذين وقع الاختيار عليهم ، كلنا حياديون ، ونرغب من الصميم ان تقدم اقصى ما لدينا من الخدمة بهذا الدور الانتقالي ، وتأمين المصلحة العامة . وبالطبع يجب ان نسعى لكي لا تؤخر الانتخابات ، ونعمل الانتخابات في مدة تمكننا من دعوة مجلس الامة في ١ كانون الاول ١٩٤٦م ، حتى لا تبقى الملكة بدون مجلس . والمجلس الجديد يعقد دورته الاولى من هذا التاريخ ، وطريقتنا ، كحكومة انتقالية حيادية ، ليس معناه بالطبع اننا سوف لا نعالج القضايا التي تتعلق بحياة الملكة ، بل بالعكس سنعالج جميع القضايا - واكثرها هي قضايا اعتيادية - بكل هممة وعناية ، وسنسمى لجعل الامان والحرية سائدين في الملكة لكي يكون جو صاف نقى ، بمقتضاه تبين الامة رغباتها ، وتصوتت على النواب الذين تريددهم . ومن ناحية اخرى اذا حدث اي حادث يستلزم معالجته ، فنحن مستعدون لمعالجته فورا بالقوة والهمة المطلوبة ، وعلى هذا يخال لي اني قد تحدثت امام حضراتكم عن الوضع كما هو « (١) » .

### تطهير دواوين الحكومة

لما ضغط الانكليز على الحكومة العراقية ، بعد حوادث الشهرين نيسان ومايس ١٩٤١م ، فاعتقلت عددا كبيرا من الموظفين وآخر من السياسيين ، اضطر رؤساء الدوائر الى املاء المناصب التي شغرت من جراء هذه الاعتقالات ، قبل التثبيت من كفاءة المدعويين الى اشغالها ، وقبل التحقق من نزاهتهم . ولما قُشَّت الرشوة والفساد في دواوين الدولة بفعل الحرب العالمية الثانية ، وارتفاع الاسعار العامة ارتفاعا فاق كل حد معقول ، حرص هؤلاء الانكليز على الإبقاء على هذا الضرب من الموظفين ، فكانت مشكلة تطهير جهاز الدولة من هذه الادران من المشكلات التي حرصت الوزارتان « الباجهجية » و « السويدية الثانية » على حلها فاخفقتا ، حتى اذا آلت الوزارة الى السيد ارشد العمري ، استطاع ان ينزل ضربة قاسية بالمتلاعبين والمرتشين ، وكذلك بالذين اشتهروا بالميلول اليسارية ، ولأراء الماركسية . وكانت مقررات مجلس الوزراء تصدر بفصل العشرات ، والمئات ، من الموظفين في دوائر الاشغال ، والري ، والتموين ، وكذا الاساتذة والعلمين بسرعة فائقة ، الامر الذي اضطر الوزراء الى اجراء تنقلات واسعة بين المتصرفين ، والقائمين ، ومديري النواحي ، والمديرين العامين ، والمهندسين . . الخ ، وكان طبيعيا ان ينضم المفصولون من الخدمة الى المعارضين للوزارة فيحرجونها ولا سيما بعد ان رفض رئيسها العمري دخول الموظفين المفصولين من الخدمة حتى في التعهدات الحكومية ، او

(١) محاضر مجلس الاميان ( الاجتماع فوق العادة لسنة ١٩٤٦ م ) ص ١٢٢ .



المساهمة مع الشركات والاشخاص الذين يودون القيام بأعمال التعهدات الخاصة بأشغال الحكومة .

## مشروع العشر سنوات

كان رئيس الوزراء يشعر بحاجة البلاد الى نهوض شامل واصلاح عميم ، وكان يصرح بوجوب وضع مشروع يستهدف النهوض بالبلاد اقتصاديا ، واجتماعيا ، وثقافيا ، فاهتبل فرصة تأليفه الوزارة لأول مرة ، فحمل مجلس الوزراء على اتخاذ قرار في ٣٠ حزيران ١٩٤٦م يدعو الى تأليف لجان في بعض الوزارات ، يعهد اليها تقديم ما تراه من الاقتراحات الضرورية للقيام بهذا الاصلاح . كما عين لجنة عليا برئاسة لتقدم اليها الاقتراحات المذكورة ، فتسير على ضوئها في وضع التفاصيل لمشروع كامل ، ينفذ خلال عشر سنوات ، على ان لا يتأخر موعد تقديم اللجان الوزارية تقاريرها الى اللجنة العليا الى ما بعد اليوم الاول من شهر آب ١٩٤٦م ، حتى لا تتقاعس لجنة من هذه اللجان عن واجبها المذكور .

كان عدد اللجان الوزارية ستة ، وقد تناولت الامور التي قرر مجلس الوزراء بحثها . والتقدم بالتوصيات اللازمة : منها امور اسكان القبائل ، وتوزيع الاراضي الاميرية على الفلاحين ، وربط البلاد بشبكة واسعة من طرق المواصلات العصرية ، واصلاح الزراعة ، واعداد اسس الضمان الاجتماعي للعمال والفلاحين ، وانشاء الدور للعمال ، ورفع مستوى الشعب الصحي ، ومكافحة الامية ، وتحسين احوال المعارف . الخ ، وقد قطعت هذه اللجان شوطا بعيدا في دراساتها وتنظيم مقترحاتها ، كما قطعت اللجنة العليا مثل هذا الشوط ، ولكن المعارضة التي قامت في وجه الوزارة من كل جهة ، وانصراف الحكومة الى مكافحة خصومها ، والتخفيف من المعارضة عنها ، كل ذلك حال دون السير بهذا المشروع . على ان الاهداف التي تضمنها المشروع بدأت تنفذ بالتدريج ولكن في عهود اخرى .

## اخبار وحوادث مختلفة

١ - كانت باكورة اعمال « الوزارة العميرية الاولى » انها استصدرت ارادة ملكية باسناد منصب « رئاسة الديوان الملكي » الى احمد مختار بابان ، الذي استقال من منصبه كوزير للشؤون الاجتماعية في الوزارة السويدية الثانية . وكان في النية اسناد رئاسة الديوان الى الامير زيد ، فلما ظهرت بعض الصعوبات في ذلك ، اسندت الرئاسة الى السيد احمد مختار بابان بصفة كونه محايدا لا ينتمي الى اي حزب من الاحزاب القائمة ، وان سلوكة الشخصي يرضي البلاط .

٢ - اما العمل الثاني الذي قامت به الوزارة ، فهو تأليفها هيئة الوعاية من السادة : محمد الصدر ، وحلمي الباجهجي ، ونصرة الفارسي ، لتتوب مناب الوصي مدة تغيبه عن العراق ، حتى يحل الامير زيد محل سموه الملكي عند وصوله

العراق . وكان الوصي قد غادر العراق الى انكلترة في ٢ حزيران ١٩٤٦ م . اما الامير زيد فقد وصل اليه في السادس من هذا الشهر ، وفي ٢٤ تموز من هذه السنة عاد الوصي الى بغداد .

٣ - غادر العراق الى سورية في الثامن من حزيران ١٩٤٦ م ، وفد العراق الى مجلس جامعة الدول العربية ، الذي تقرر ان يعقد جلساته في « بلودان » للبحث في امر لجنة التحقيق الانكلو - اميركية الخاصة بمشكلة فلسطين ، وطرق مكافحة السياسة الصهيونية . وكان الوفد مؤلفا من اعضاء مجلس الاعيان السادة : عبد المهدي ، وصادق البصام ، وحدي الباجهجي ، والنائب عز الدين النقيب ، ومن وزير الخارجية الدكتور محمد فاضل الجمالي ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى رئيس الوزراء ارشد العمري ، مدة غياب النوزير الجمالي عن العراق (١) .

٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٥ حزيران ١٩٤٦ ، اعادة تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين العراق وفرنسة ، وتعيين تحسين قدري وزيرا مفوضا للعراق في باريس ، وكانت هذه العلاقات قد قطعت بعد انهيار فرنسة وقيام حكومة فيشي في ايار ١٩٤٠ .

(١) كان العراق اكثر الاقطار العربية اندفاعا في الدفاع عن فلسطين ، ولهذا فان وفده الى مؤتمر بلودان بذل جهودا جبارة لحمل المؤتمر على وضع مقررات خطيرة عرفت بـ « مقررات بلودان السرية » لحمل الحكومتين البريطانية والاميركية على انصاف العرب ، وعدم التطويح بمصالحهم ، وبالتالي بمصادقتهم ، ولو ان هذه المقررات نفذت تنفيذا فعليا لما وقعت مأساة فلسطين ، ولما حلت هذه النكبة بالعرب حيث افتقدتهم صوابهم ، وثلت عروش ملوكهم ورؤساء جمهورياتهم ، وشنت شمل حكامهم ، وهاك هذه المقررات :

« بعد المداولة يوصي مجلس الجامعة بما يأتي :

١ - ان الحالة في فلسطين تتطور الى مدام عنيف ، بسبب التنظيم العسكري ، والصهيوني ، والجمميات الارهابية ، وتعود الصهيونية على استخدام القوة لاملاء اراقتهم ، وقد ينشأ عن ذلك ان يتخذ عرب فلسطين لانفسهم الحيلة بقرتبيات ماطلة ، ويتع الاحتكاك بين القوتين ، ويتخرج عندئذ موقف الحكومات العربية لاقصى حد ، فهي لن تستطيع منع الشعوب العربية من التطوع بجبيح الوسائل لنصرة عرب فلسطين بالمال والسلاح والمجاهدين .

٢ - اذا قبلت توصيات لجنة التحقيق السياسية للحكومة البريطانية والاميركية ، وشرع في تنفيذها نان الحالة بين هتين الحكومتين ، والبلاد العربية تنتقل الى حالة تسوء فيها العلاقات لدرجة كبيرة ، بحيث يصبح على البلاد العربية ان تدافع عن نفسها باتخاذ بعض التدابير الضرورية ، ومن هذه التدابير ما يأتي :

١ - العمل على عدم السماح للدولتين او احدهما او رعاياها باي امتياز جديد اقتصادي .

ب - عدم تأييد مصالحها الخاصة في اية هيئة دولية .

ج - المخاطعة الادبية .

د - النظر في الغاء ما يكون لها من امتيازات مع البلاد العربية .

هـ - الشكوى الى مجلس الامن والامم المتحدة « اهـ » .

« تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين » ص ٦٥

٥ - لست الوزارة آثار الضائقة المالية التي كان ينوء تحت كلكها موظفو الدولة ، ومستخدموها ، وعمالها المتقاعدون ، فاستصدرت مرسوما بصرف راتب كامل لهم : نصفه في شهر آب ، والنصف الآخر في تشرين الاول ١٩٤٦ م ، فكان لهذه الالتفاتة وقعا الحسن .

٦ - أرصدت الوزارة مبلغا قدره ثلاث مئة الف دينار لمساهمة العراق في مشروع انقاذ فلسطين ، وفاقا لقرار مجلس جامعة الدول العربية .

٧ - اذاعت مديرية المطبوعات العامة ، البيان الآتي في ١٤ آب ١٩٤٦ م :

« راجعت حكومة صاحب الجلالة البريطانية الحكومة العراقية مبينة أن في نيتها جلب قوات بريطانية لتحل في الشعبية ، بدلا من القوات الموجودة هناك ، والتي تقرر سحبها ، وذلك طبقا لنصوص الملحق بالمعاهدة العراقية - البريطانية ، وقد اعربت الحكومة العراقية عن موافقتها على ذلك » اه .

وكانت قد وقعت اضطرابات واسعة في منطقة عبادان الإيرانية في جنـب العراق ، واتهم حزب توده اليساري بتفديتها، فجلبت بريطانيا قوات كبيرة حشدتها في العراق ، لتكون على أهبة الاستعداد للعمل ، الامر الذي سبب احتجاج الاحزاب العراقية على السماح للقوات البريطانية بالنزول الى ارض العراق . وينول لوتكريك :

اما الوضع في خوزستان ، فقد تطلب استدعاء قوات من الهند الى الشعبية للاحتياطيات ، وقد جوبهت الحكومة العراقية بانتقادات من المعارضة على قبولها ذلك اه .

٨ - لما تألفت الوزارة في اول حزيران، اسند منصب وزارة التموين بالوكالة الى وزير المالية يوسف غنـيمة . فلما كان يوم ٣١ تموز ، تقدم الوزير بما يلي :

« فخامة رئيس الوزراء ..

بناء على كثرة اعمال كل من الوزارتين : وزارة المالية ووزارة التموين من الجهة الواحدة ، وبناء على الصعوبات الناشئة من الوضع الراهن ، والتي تعرفونها ، ارى نفسي مضطرا ان اقدم استقالتني من وكالة وزارة التموين ، ملتسما رفعا الى السدة الملكية والعمل لقبولها . ارتضوا ان تقبلوا يا صاحب الفخامة جزيل احترامي » .

٣١ تموز ١٩٤٦ م يوسف غنـيمة - وكيل وزير التموين

فصدرت الارادة الملكية في اول آب ١٩٤٦ م ، باسناد منصب وزارة التموين بالوكالة الى وزير المواصلات والاشغال عبد الهادي الجلي . وفي السادس والعشرين من هذا الشهر ، سافر الجلي الى لبنان للاصطيف ، فصدرت الارادة الملكية بتعيين الدكتور عبد الاله حافظ وزيرا للتموين ، واسناد منصب وزارة المواصلات والاشغال بالوكالة الى رئيس الوزراء ارشد العمري ، وقد عاد وزير المواصلات الجلي الى العراق في ٢٣ ايلول ١٩٤٦ م .

٩ - غادر العراق الى القاهرة جوا في ١٠ آب وزير الخارجية الدكتور محمد فاضل الجمالي ، لحضور جلسات مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية الذي تقرر عقده هناك في الثاني عشر من هذا الشهر ، للبحث في الوسائل اللازمة لانقاذ فلسطين من المستقبل الغامض الذي كان يحيط بها ، فأسند منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى رئيس الوزراء ارشد العمري ، وقد عاد الجمالي الى بغداد في ١٧ آب .

١٠ - حدث زلزال عنيف في « قرية بنجوين » التابعة للواء السليمانية في الثامن من آب ١٩٤٦ ، فأحدث اضرارا جمة في الارواح والممتلكات . وقد تكرّر الحادث اكثر من مرة فأمرت الوزارة باخلاء القرية من سكانها فوراً ، بعد ان هبّت الخيام اللازمة لاسكانهم في الارض المكشوفة ، وموتتهم بالطعام والكساء . وقرّر مجلس الوزراء منح المنكوبين اربعة آلاف دينار للاستعانة بها على ملافاة الاضرار التي حصلت ، كما تألفت لجان لجمع التبرعات من مختلف الجهات لهذا الغرض . وقد زار الوصي هذه المنطقة بنفسه لمواساة المنكوبين .

١١ - اذاعت الوزارة بيانا في ٣١ آب ١٩٤٦م قالت فيه :

« كان العراق قد قدم طلبا الى السكرتير العام لمؤتمر الصلح ، للحضور في المؤتمر للدلاء بوجهة نظره حول معاهدة الصلح مع ايطاليا ، التي كان قد اعلن الحرب عليها ، وقد تقرر امس دعوة العراق الى المؤتمر المذكور لهذا الغرض ، وسوف يمثل العراق معالي وزير الخارجية ، محمد فاضل الجمالي في المؤتمر » اه .

وفي ٢ ايلول ١٩٤٦م سافر الدكتور محمد فاضل الجمالي الى باريس جوا لحضور هذا المؤتمر ، على ان يذهب من هناك الى لندن لحضور مؤتمر الطاولة المستديرة الذي قررت بريطانيا عقده لمعالجة مشكلة فلسطين ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى وزير التموين عبد الآله حافظ ، وقد عاد الوزير الى بغداد في ١٣ تشرين الاول (١) .

---

(١) لما عاد وزير الخارجية ، الى بغداد ، اومر الى مديرية الدعاية فاذاعت هذا البيان :  
« لقد عاد اليوم معالي وزير الخارجية بعد تمثيل العراق في مؤتمر الطاولة المستديرة بلندن ، ومؤتمر الصلح في باريس ، وخولني ان أنور الشعب العراقي الكريم بما يأتي :

١ - كان موقف الوفد العراقي في مؤتمر الطاولة المستديرة موقفا صريحا حازما ، يتسق كل الاتفاق مع رغائب ومصالح الشعب العربي الفلسطيني . وكان التآزر بين الوفود العربية اجمع في هذا الباب ، واتفاق الكلمة فيها ابرز ظاهرة في هذا المؤتمر . فان العرب لن يألوا جهدا قط في جميع الظروف والاحوال في العمل على نيل الشعب العربي الفلسطيني حقوقه كاملة غير منقوصة .

٢ - دانع الوفد العراقي دفعا حارا من حقوق حرب ليبيا ، وان القضية الليبية تد وجّهت توجيهها عادلا صحيحا ، الامر الذي نؤمل ان يؤدي الى نيل هذا القطر الشقيق حقوقه الوطنية المشروعة .

٣ - كانت الدعاية الصهيونية طيلة انعقاد المؤتمر ، ولا تزال ، توجه الدس واختلاق الاحاديث للنيل من كرامة الوفود العربية ، ومن جملتها ما نسب الى معالي وزير الخارجية من بيانات حول المعاهدة العراقية والتوات البريطانية في العراق ، فانه لا نصيب له من الصحة » .

مدير الدعاية العام

بغداد في ١٤ - ١٠ - ١٩٤٦ م

١٢ - لما ثار الملا مصطفى البارزاني على الحكومة العراقية في شهر آب ١٩٤٥م ، واضطر للالتجاء الى ايران ، فالاراضي الروسية ، سافرت معه عدة عائلات بارزانية مدفوعة بدعايات التضليل . فلما انكشفت الحقيقة الناصعة لهذه العائلات البائسة ، قرر بعضها العودة الى العراق مهما كانت النتيجة ، فرجبت الوزارة بهذه العودة ، ويسرت لها السبل اذ عادت نحو (١٥٠) عائلة في ايلول ١٩٤٦م اما بقية العائلات فقد لجأت الى الاتحاد السوفياتي ، وبقيت فيه حتى اذا اطاحت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م بنظام الحكم الملكي في العراق ، عادت الى ارض الوطن .

١٣ - وصل الملك عبد الله الى ( مطار سميل ) بلواء الموصل في ١٣ ايلول ، وبعد ان قابل الوصي في ( مصيف سرسنگ ) عاد الى عمان بعد يومين .

١٤ - قررت الوزارة الاعتراف بجمهورية الفلبين الجديدة .

١٥ - وصل الى العاصمة في الثامن من تشرين الاول ١٩٤٦م ، الملك فيصل الثاني ملك العراق عائداً من انكلترا حيث كان يتلقى العلوم في معاهدها فاستقبل بالحفاوة .

١٦ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٩ تشرين الاول ١٩٤٦م ، الموافقة على اصدار قرض لمصلحة نقل الركاب في العاصمة بمبلغ نصف مليون دينار، بضمانة الحكومة ، لتتمكن المصلحة من شراء السيارات اللازمة لتأمين المواصلات بين العاصمة وضواحيها .

١٧ - تقرر ان تعقد الجمعية العامة للامم المتحدة اجتماعها السنوي في ٢٣ تشرين الاول ١٩٤٦م ، فقرر مجلس الوزراء تأليف وفد العراق الى هذا الاجتماع من السادة : علي جودة الايوبي وزير العراق المفوض في واشنطن ، وعبد الله بكر قنصل العراق في نيورك ، وعبد المجيد محمود مدير المصرف الزراعي ، وممتاز العمري معاون مدير الداخلية ، واحمد عزت سكرتير مجلس الوزراء ، وهاشم جواد سكرتير المفوضية العراقية بلندن ، وباقر الحسني مميز التجارة . وقد غادر الوفد العراق جوا في ١٧ من هذا الشهر .

١٨ - في نحو الساعة الثامنة من مساء يوم الخميس ١٧ تشرين الاول ١٩٤٦م ، حدثت هزة ارضية عنيفة في بغداد ، ادت الى قطع الجرى الكهربائي ، واصابة بعض الناس برضوض ، وقد اكدت الانباء حدوث مثل هذه الهزة في الوية الدليم ، وكربلاء ، والحلة .

١٩ - استأثرت رحمة الله بروح الامام المجتهد الاعظم السيد ابو الحسن الموسوي الاصفهاني في الكاظمية في مساء عيد الاضحى لسنة ١٣٦٥هـ ( ٤ تشرين الثاني ١٩٤٦م ) فكان يوم وفاته يوما مشهودا ، وقد اشتركت الوزارة في تشييع جثمانه الى النجف تشييعا فخما .

٢٠ - وصل الى بغداد في الخامس من تشرين الثاني الجنرال سبيرز ، وزير

بريطانية المفوض في سورية ولبنان سابقا ، وصادق العرب الذي ناصر استقلال القطرين الشقيقين : سورية ولبنان ، وعمل على نصح حكومته البريطانية بضرورة انصاف العرب في مشكلة فلسطين ، فانتهزت الاوساط المعنية بالسياسة العامة فرصة زيارة هذا الجنرال للعراق ، فاستقبلته استقبالا حسنا واقامت له مآدب تكريمية مختلفة ، وبعد ان طاف الزائر ببعض الانحاء ، واجتمع ببعض السياسيين ، عاد الى بلاده في العاشر من هذا الشهر مزودا بهدية من امانة العاصمة .

٢١ - استدعي الامير زيد من ترقية على عجل ، فوصل الى بغداد في السابع عشر من تشرين الثاني ١٩٤٦ م . وشاع في الاوساط المطلعة ان لمجيء سموه صلة بتأليف وزارة محايدة تتولى حل مجلس النواب ، واجراء الانتخاب لمجلس جديد . فلما كلف نوري السعيد بهذه المهمة ، صدرت الارادة الملكية بتعيين الامير سفيرا للعراق في لندن ، فغادر سموه بغداد في اول كانون الاول ١٩٤٦ م .

٢٢ - سالت الحكومة الاميركية « وزارة الخارجية العراقية » في تشرين الثاني ١٩٤٦ م ، راياها في رفع درجة التمثيل السياسي بين العراق وامريكا الى درجة سفارة . وفي حالة موافقتها ، فمعرفة راياها في تعيين المستر جورج ودزوت الوزير الاميركي المفوض في بغداد اول سفير لاميركا في العراق . فردت الوزارة المشار اليها على هذا الطلب بالترحاب ، واعربت عن موافقتها على قبول الوزير المفوض المشار اليه سفيرا للجمهورية الاميركية في العراق ، فاصبحت المفوضية الاميركية في العراق سفارة اعتبارا من مساء يوم ٢٨ كانون الاول ١٩٤٨ م ورفعت درجة المفوضية العراقية في واشنطن الى سفارة ، واعتبرت وزيرها المفوض السيد علي جودت الايوبي اول سفير للعراق في الولايات المتحدة الاميركية .

### اقتتال بين قبيلتين

بين قبيلتي « البومتيوت » و « شمر » عداة قديم ، فالقبيلة الاولى فخذ من الجيش - بالتصغير - وتسكن في قضاء سنجار بلواء الموصل بالقرب من عين غزاله ، اما القبيلة الثانية فهي من القبائل الرحالة ، وتوطن غرب الموصل بين الشرقناط وسنجار . وفي عام ١٩٤٤ م اعتدى شخصان من شمر على شخصين من البومتيوت ، فجر الاعتداء الى خصومات اشغلت بال السلطة مدة طويلة دون ان تحسمها حكما نهائيا .

وفي تموز من عام ١٩٤٦ م ، شعر رؤساء البومتيوت بان جماعات من قبيلة شمر تتجمع في « الهنديل » وتريد الاعتداء عليهم فراجعوا متصرفية لواء الموصل فلم يجدوا اذنا صاغية ، فاستنجدوا ببعض الوجوه الموصليين فلم يجدوا من ينجدهم ، ثم اخذ افراد شمر يعتدون على البومتيوت بين الفينة والفينة ، ويوقعون فيهم القتل والارعب ، حتى اذا كان يوم الخميس الموافق ٨ آب ١٩٤٦ م ، زحفت قوات من شمر قدرت بخمسة آلاف رجل تصحبها سيارتان كانت قبيلة شمر قد ابتاعتهما من الجيش

البريطاني قاصدة البومتيوت فحدثت ملحمة بالخناجر والسيوف فقتل من البومتيوت ٦٤ وجرح ٩٣ وكان عدد القتلى من شمر نحو التسعين قتيلاً ولم يعرف عدد الجرحى الذين أخفاهم ذووهم على ما ذكره لنا وزير الداخلية ونشره في جريدة الزمان الصادرة في ١٦ آب سنة ١٩٤٦ م . وبعد ساعات حضرت قوات الشرطة المسلحة الى مواضع القتال لتحول دون توسع الفاجعة فقتل خمسة من افرادها ، ولم تنته المعركة الا بعد وقوع خسائر جسيمة في الاموال والانفس ، ثم قبضت السلطة على البارزين من قبيلة شمر اضراب صفوك الياور ، واحمد الياور ، ومشعان الفيصل ، والشيخ هوّاس واوقفتهم في الموصل فلما هدات العاصفة اخلت سبيلهم .

### جعل مفوضية لندن سفارة

اعربت الحكومة العراقية عن رغبتها في رفع درجة بعثتها في لندن الى سفارة ، واشغالها من قبل الامير زيد عم الملك وعم ولي عهده ، فتبودلت المذكرتان الايتين بين وزير الخارجية العراقية والسفير البريطاني في العراق في ٢ آب ١٩٤٦ م .

سيدي الوزير !

١ - لي الشرف ان اعلم معاليكم بأن حكومة صاحب الجلالة البريطانية في المملكة المتحدة ، لم تقصر في الاحاطة برغبة الحكومة العراقية التي افصحت عنها في مناسبات عديدة ، فيما يتعلق برفع درجة بعثتها في لندن الى سفارة ، وان حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد نظرت في هذا الامر بشعور ودي وفق ما تتطلبه العلاقات الوثيقة والودية بين البلدين .

٢ - ان اقتراحا بهذا المال قد عرض الان على جلالة الملك ، وان جلالته قد ابدى موافقته ولذا فاني اتشرف بان ارجو منكم اخباري في حينه باسم الشخص الذي يرغب جلالة ملك العراق في تعيينه سفيراً له في لندن ، وذلك لكي يتسنى عرض هذا الترشيح على جلالة الملك للحصول على موافقة جلالته .

٣ - وفي الوقت نفسه اتشرف بان اعلمكم ان حكومة جلالته سوف لا تطالب في المستقبل ، لمن يخلف سفير جلالته في بغداد ، باية اسبقية خاصة بالنسبة لممثلي الدول الاخرى . وعليه فان لي الشرف بان اقترح اعتبار هذه المذكرة وجوابكم عليها بمثابة انتهاء للتفاهم الذي تتضمنه المذكرتان المتبادلتان في ٣٠ حزيران بين السراف . ايج . همفريز ، وفخامة السيد نوري السعيد بخصوص درجة البعثتين في كل من العاصمتين .

وتفضلوا يا صاحب المعالي بقبول فائق تقديري واحترامي .

التوقيع - هيوستو نهيوربرد

سيدي السفير :

اتشرف باعلامكم بتسلمي مذكرة فخامتكم المؤرخة بتاريخ اليوم ، والتي نصها كالآتي :

١ - لي الشرف ان اعلم معاليكم بان حكومة صاحب الجلالة البريطانية في المملكة المتحدة لم تقصر في الاحاطة برغبة الحكومة العراقية ، التي افصحت عنها في مناسبات عديدة ، فيما يتعلق برفع درجة بعثتها في لندن الى سفارة ، وان حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد نظرت في هذا الامر بشعور ودي وفق ما تتطلبه العلاقات الوثيقة والودية بين البلدين .

٢ - ان اقتراحا بهذا المآل قد عرض الآن على جلالة الملك ، وان جلالته قد ابدى موافقته ، ولذا فاني اتشرف بان ارجو منكم اخباري في حينه باسم الشخص الذي يرغب جلالة ملك العراق في تعيينه سفيرا له في لندن ، وذلك لكي يتسنى عرض هذا الترشيح على جلالة الملك للحصول على موافقة جلالته .

٣ - وفي الوقت نفسه اتشرف بان اعلمكم ان حكومة جلالته سوف لا تطالب في المستقبل ، لمن يخلف سفير جلالته في بغداد ، بأية اسبقية خاصة بالنسبة لممثلي الدول الاخرى . وعليه فان لي الشرف بان اقترح اعتبار هذه المذكرة وجوابكم عليها بمثابة انتهاء للتفاهم الذي تضمنه المذكرتان المتبادلتان في ٣٠ حزيران ١٩٣٠م بين السراف. ايج. همفريز ، وفخامة السيد نوري السعيد بخصوص درجة البعثتين في كل من العاصمتين » .

اتشرف بان ابلغ فخامتكم بهذا باني ، نيابة عن الحكومة الملكية العراقية ، اقبل بما جاء في مذكرتكم المشار اليها اعلاه ، ووافق على اعتبارها منهيبة لمفعول المذكرتين المتبادلتين في ٣٠ حزيران ١٩٣٠م بين السراف. ايج. همفريز ، وفخامة السيد نوري السعيد ، وان جلالة ملك العراق سيعين سفيرا له في لندن قريبا ، وسأخبركم باسمه في حينه لاستحصال الموافقة . عليه تفضلوا ، يا صاحب الفخامة بقبول فائق تقديري واحترامي .

التوقيع محمد فاضل الجمالي (١)

صاحب الفخامة السراف هيوستو نهيوركي . سي . ام . جي . او . بي . أي  
السفير فوق العادة والمفوض لصاحب الجلالة البريطانية - بغداد

### جمع الاعانات لفلسطين

لما عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعه في « بلودان » في حزيران ١٩٤٦م ، تقرر ان تجمع الشعوب والحكومات العربية الاعانات اللازمة للدفاع عن فلسطين ،

(١) جريدة « الوقائع العراقية الرسمية » الرقم ٢٤٠٩ بتاريخ ٢٧ ايلول ١٩٤٦ م .



ولانتقاد ابنائها المعوزين ، فحصل بين الاحزاب السياسية في العراق ، وبين الوزارة القائمة سوء فهم حول هذه التبرعات تضمنها بيان الاحزاب وجواب الحكومة وهما :

### بيان الاحزاب :

تألفت لجنة الاحزاب العراقية للدفاع عن فلسطين ، على اثر صدور تقرير لجنة التحقيق البريطانية - الامريكية ، وقد كانت باكورة اعمالها اعلان الاضراب العام في كافة انحاء المملكة ، ذلك الاضراب الذي دل بشموله وهدوئه على مقدار الوعي والنضج اللذين اظهرهما هذا الشعب الكريم .

ومنذ ان تألفت الوزارة الحاضرة ، وجدت لجنة الاحزاب نفسها في وضع لا تستطيع معه القيام بأي عمل جدي مثمر لنصرة فلسطين في محنتها الحاضرة ، بالنظر الى خطة الوزارة التعسفية التي لم تقتصر على الاحزاب وحدها ، ونشاطها السياسي ، بل تعدته الى موضوع فلسطين الذي كان يظن ان الحكومات المتعاقبة ، مهما اختلفت وجهات نظرها ، فانها تتفق في مثل هذا الموضوع الخطير ، حتى ان هذه اللجنة لم يسمح لها بالقيام بالاكتتاب العام لمساعدة فلسطين .

لذلك فان لجنة الاحزاب العراقية ، بالنظر الى موقف الوزارة الحاضرة ، وبالنظر الى عدم توصلها الى اتخاذ خطة موحدة لمجابهة الموقف ، لا يسعها - مع الاسف الشديد - الا ان تحل نفسها حتى تنهي لها ظروف وامكانيات العمل ، وسوف يستقل كل حزب في عمله السياسي لمعالجة قضية فلسطين في ضوء خطته .

في ١٦ رمضان ١٣٦٥ هـ المصادف ١٤ آب ١٩٤٦ م .

محمد حديد

عبد الفتاح ابراهيم

نائب رئيس الحزب الوطني الديمقراطي رئيس اللجنة السياسية لحزب الاتحاد الوطني عزيز شريف رئيس حزب الشعب ، محمد مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال ، داخل الشعلان المعتمد العام لحزب الاحرار .

### رد الحكومة :

نظرا الى ان ما جاء في بيان لجنة الاحزاب العراقية للدفاع عن فلسطين المؤرخ في ١٤/٨/١٩٤٦ م ، فيما يتعلق بموقف الحكومة من جمع الاعانات الى فلسطين يخالف الحقيقة ، ويبتعد عن الواقع ، فقد اقتضى ان نبين انه كان قد تقرر في مجلس الجامعة العربية ، المنعقد في بلودان في شهر حزيران المنصرم ، ان تشكل في كل قطر عربي لجنة تسمى بلجنة الدفاع عن فلسطين ، تكون من ضمن واجباتها القيام بالاكتتاب لمساعدة فلسطين . ولما كانت قد تشكلت في العراق لجنة باسم لجنة الدفاع عن فلسطين ، فان جميع الاكتتابات التي تروم لجنة الاحزاب العراقية القيام بها اصبح من اختصاص اللجنة المذكورة . هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ، فان حصر جميع الاعانات في جهة

واحدة يضمن تركيز المجهودات التي تبذل في هذا الشأن ، وتسهيل الاشراف على جمع التبرعات بصورة دقيقة . وعند مراجعة ممثل لجنة الاحزاب العراقية ( السيد داخل الشعلان المعتمد العام لحزب الاحرار ) معالي وزير الداخلية لاعطاء الاذن لجمع الاعانات ، كان قد بين معاليه له بأن توحيد اللجنة جهودها في هذا الخصوص ، مع جمعية الدفاع عن فلسطين ، التي اصبحت الجهة الموكلة اليها القيام بجمع الاعانات للاسباب المرسودة اعلاه .

يلاحظ مما تقدم ان الحكومة ، وهي تشعر بالمعطف الشديد على قضية فلسطين، لم تكن لتمتنع عن اعطاء الاذن لجمع الاعانات لفلسطين ، وانما هي سائرة في هذه القضية على ضوء قرار الجامعة السالف الذكر . ومما يؤسف له اشد الاسف ان تتخذ لجنة الاحزاب العراقية من هذه القضية ذريعة بان تنسب الى الحكومة العراقية التعسف في قضية فلسطين ، وان تعرض عمدا عن ذكر الايضاح الذي اعطاه معالي وزير الداخلية في هذا الخصوص الى ممثل لجنة الاحزاب العراقية المذكورة الموفد لهذا الغرض ، وتتجاهل الجهود المتواصلة التي بذلتها الحكومة العراقية في سبيل قضية فلسطين ، والمبالغ الحسيمة التي ارسدت في الميزانية لمساعدة الفلسطينيين وحماية املاكهم من استيلاء الصهيونيين عليها ، وقد دفع فعلا قسم منها .

مدير الدعاية العام

### قضية فلسطين ايضا

كان « مجلس الجامعة العربية » قرر - في جملة مقرراته في بلودان - ان توجه الدول العربية مذكرة الى الحكومة البريطانية للدخول في مفاوضات مع العرب لانهاء الوضع الراهن في فلسطين . وقد وافقت الحكومة المذكورة على الطلبات التي تقدمت بها حكومات دول الجامعة العربية ، ودعت الحكومة العراقية الى ايفاد ممثلها الى مؤتمر يعقد في لندن في موعد ينتهي قبل ان تعقد هيئة الامم المتحدة اجتماعها في ٢٣ ايلول ١٩٤٦ م ، ولكن سرعان ما اتخذت الحكومة البريطانية قرارا آخر بحق فلسطين، قلبت فيه للعرب ظهر المجن ، فاضطر مجلس الوزراء العراقي الى ان يذيع البيان التالي في يوم ١٥ آب ١٩٤٦ م :

« كانت قد وجهت الحكومة العراقية ، بناء على قرار مجلس الجامعة العربية المنعقد في بلودان ، دعوة للحكومة البريطانية للدخول في مفاوضة لانهاء الوضع الراهن في فلسطين ، فقبلت الحكومة البريطانية هذه الدعوة ، فقامت بدورها بدعوة دول الجامعة العربية للدخول معها في مفاوضات في لندن . وحين وجهت الحكومة البريطانية هذه الدعوة ، لم تكن قد اعلنت خطة معينة او اتجاها خاصا تنوي اتباعه في فلسطين، وتخلل المدة بين موافقة الحكومة البريطانية على قبول الدعوة وبين هذه الايام الاخيرة، حركة اجتماعات اميركية - انكليزية في لندن جعلت الحكومة العراقية في موقف المتربص لما يجري هناك وفي البلاد العربية . وفي الوقت نفسه بوغت الحكومة العراقية

باعلان الحكومة البريطانية ببرلمانها بالخطة الجديدة المقترحة لفلسطين ، وابلغت الحكومة العراقية بتفاصيل تلك الخطة ، التي من الطبيعي والبدهي ان لا تعتبرها الحكومة العراقية مقبولة . ولما كان اعلان هذه الخطة يضع البلاد العربية امام وضع جديد ، ترى الحكومة العراقية ان ليس في وسعها الموافقة على الدخول في مفاوضات مع الحكومة البريطانية ما لم تتأكد من النقاط التالية :

« ١ - انها لا تقبل ان تتفاوض مع اليهود ، ولا تعترف باي حق للهيئة الصهيونية العالمية في فلسطين ، ولا محل لليهود من الاعراب على طاولة المفاوضات .

« ٢ - لا تقبل الحكومة العراقية ، ولا تعترف باية صفة رسمية للحكومة الامريكية في موضوع فلسطين ، فالحكومة الامريكية متطفلة على الموضوع ، ومتجنبة على العرب وفلسطين ، ولذلك فليس في وسع الحكومة العراقية ان توافق على اعتبار الحكومة الامريكية طرفا ثالثا في الموضوع .

« ٣ - يجب ان يكون مفهوما وواضحا - بدون لبس ولا ابهام - بأن المذاكرات سوف لا تستند على تقرير اللجنة الائتلكو - اميركية ولا على الخطة المقترحة من الخبراء الائتلكو - اميركيين التي اعلنتها الحكومة البريطانية اخيرا .

« ٤ - ان مجلس الوزراء يستنكر الاقتراح القائل بتعويض عرب فلسطين بملايين الدولارات ، بعد قبول الاقتراح بتقسيم بلادهم ، وكذلك يستنكر تقديم القروض للدول العربية اسكانا لهم ، اذ ليس هنالك من يسكت عن المطالبة بحق العرب الصريح .

« ٥ - وترى الحكومة العراقية عدم الرد على الحكومة البريطانية الا بعد ان تتجلى الحالة في مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية ، الذي سيعقد في الاسكندرية » اه .

### قرار المحكمة العليا في اخطر قضية دستورية

ينص القانون الاساسي العراقي في مادته الثالثة والثمانين على :  
اذا وجب البت في امر يتعلق بتفسير احكام هذا القانون . . تجتمع المحكمة العليا .

والمعروف في الاوساط الحقوقية ان هذه المحكمة كثيرا ما تصدر قرارات تكون في صالح الوزارات التي تأمر بجمعها . وقد اجتمعت المحكمة العليا ايام هذه الوزارة ، واتخذت قرارا كان على جانب عظيم من الخطورة ننشره بنصه فيما يلي :

اجتمعت المحكمة العليا المتشكلة بموجب الارادة الملكية المرقمة ٥٣٣ لسنة ١٩٤٦م والمؤرخة في ١٤ آب ١٩٤٦م ، في ديوان مجلس الاعيان في صباح يوم الخميس الموافق ٢٢ آب ١٩٤٦م ، برئاسة فخامة السيد نوري السعيد رئيس مجلس الاعيان ، وعضوية كل من السادة : احمد الشيخ داود ، وصالح جبر ، وعبد القادر باش اعيان ،

وحازم شمدين آغا ، اعضاء مجلس الاعيان ، والسادة : انطوان شماس ، وعبدالجبار التكرلي ، وابراهيم الشابندر ، ومصطفى الانكرلي ، من كبار الحكام ، وبعد الاطلاع على نص الارادة المشار اليها اعلاه ، وتلاوة قرار مجلس الوزراء ، ومذكرة فخامة رئيس الوزراء المرفقة به بشأن تفسير المادة ( ١٠٧ ) من القانون ، ادلى فخامة رئيس المحكمة العليا ببعض بيانات رأت المحكمة من المفيد تدوينها في صدر القرار . وفيما يلي نصها « قال فخامة الرئيس » :

« بان الاسباب والعوامل التي ادت الى بقاء ميزانية السنة المالية الحالية من دون تصديق مجلس الامة ، وبالتالي ادت الى اختلاف وجهات النظر في دستورية الوضع الراهن للميزانية مما ادى الى تشكيل المحكمة العليا للبت في هذا الامر ، ترجع الى امور يندر ان تتكرر في الحياة البرلمانية . فقد صادف ان تعاقبت على كراسي الحكم - خلال مدة اجتماع المجلس - ثلاث وزارات ، وتداولت الميزانية الحالية ايدي ثلاثة وزراء ، فقد اجتمع مجلس الامة في اول كانون الاول سنة ١٩٤٥ م ، وفي الحكم وزارة فخامة الباجهجي ، ولم تمض مدة حتى استقالت وخلفتها في المسؤولية وزارة السويدي بعد فترة طويلة ، وتأخرت وزارة السويدي في تقديم الميزانية العامة ولم تعرضها على مجلس الامة الا قبيل نهاية الاجتماع العادي بমেدة وجيزة ثم استقالت في آخر يوم من ايام الاجتماع وهو ٣٠ مايس ١٩٤٦ م ، من دون ان يتاح للمجلس فرصة لتدقيق الميزانية وتصديقها ، واعقبتها حكومة فخامة العمري التي اضطرت في اول يوم مجيئها الى دعوة مجلس الامة الى اجتماع فوق العادة للنظر في الميزانية الموقته ، وبعد ان صادق المجلس على الميزانية الموقته لشهري حزيران وتموز سنة ١٩٤٦ م فض الاجتماع المذكور .

والذي اعلمه - بحسب اطلاعي على حقيقة الموقف ، ووقوفي على الترتيب المتخذ - ان من اهم العوامل التي حدثت بحكومة العمري الى فض مجلس الامة قبل تصديق الميزانية العامة هو ان امر حل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة كان من الامور المقررة لهذا ارتؤي ان يكفي بتصديق الميزانية الموقته للشهرين المذكورين على ان يحل مجلس النواب قبل او في نهاية الشهرين المذكورين شهر تموز . ولكن ظروفًا طارئة حملت رئيس الوزراء - حسبما بين - على التريث في امر حل مجلس النواب الى فرصة اخرى ، وان كان امر حل مجلس النواب ما زال مقررا بل مفروغا منه . ومن هناك نشأت مشكلة الوضع الفاض للميزانية ، وتولد اختلاف الراي ، فلو حل مجلس النواب لما وجدت المشكلة ، ولا نشأ اختلاف في الراي ، فبعض البرلمانيين ، ومنهم نائب رئيس مجلس الاعيان ، ومراقب الحسابات العام ، وآخرون من اعضاء مجلس الامة ، يعتقدون ان لا مندوحة للحكومة - لاجل معالجة الوضع الراهن للميزانية - من اتباع احد امرين : حل مجلس النواب ، او دعوة مجلس الامة للاجتماع لتصديق الميزانية العامة . والحكومة وبعض الجهات ترى ان المادة ١٠٧ من القانون ، تخولها حق العمل بموجب الميزانية السابقة من دون حاجة الى دعوة المجلس للاجتماع . وقد اجتمعنا للبت في هذا الامر . ان هذه البيانات وأن كانت لا مساس لها في جوهر الموضوع ، وهو نصوص الاحكام الدستورية وما يستنبط منها لتفسير النصوص ،

الا انني اعتقد ان من المفيد جدا وقوف اعضاء المحكمة العليا عليها ، لاننا مع وجوب تمسكنا بنصوص الاحكام الدستورية ، يجب ان لا نبتعد عن روح الدستور ، وما تمليه علينا هذه الروح من احكام وتوجيهات . وان من اهم القواعد الاساسية قضية حفظ التوازن بين السلطين التشريعية والاجرائية فان اي ميل الى احدى السلطين يؤدي الى اختلال هذا التوازن ، وبالنتيجة يضر بصالح لدولة .

انني شخصا اميل الى الرأي القائل بعدم جواز استفادات الحكومات من احكام المادة ١٠٧ من القانون الاساسي على الوجه الذي اجتهدت الحكومة الحاضرة فسي اخذ به ، لولا ان الاسباب والظروف التي صادفت تشريع الميزانية الحالية خلال فترة الاجتماع العادي الماضي - كما بينت - تجعلني اتردد في اعتبار هذا العمل مخالفا لاحكام الدستور ، لان الحكومة الحاضرة لم تتول المسؤولية الا بعد ختام مدة الاجتماع القانوني ، وبعد ان تاخرت الحكومة السابقة في تقديم الميزانية مدة طويلة .

فلو كانت الحكومة التي سلكت هذا السبيل هي نفس الحكومة التي تماهلت في تقديم الميزانية العامة الى المجلس وماطلت حتى نهاية الاجتماع ، ثم جاءت تحاول الاستفادة من نص المادة ١٠٧ على القانون الاساسي المذكور ، لو كانت الحكومة نفس الحكومة لقررت مخالفة عملها لنصوص الدستور وعدم جواز ذلك ، ولكن في هذه الحالة بالذات . وفي هذه الميزانية الحالية ، ارى الامر يختلف اختلافا كبيرا فلا اريد ان اقطع بجواز ذلك مطلقا الا في مثل هذه الظروف ، ولمثل هذه الاسباب والدواعي المشابهة . هذا ما وددت عرضه على المحكمة « اهـ .

ثم تذاكرت المحكمة في تفسير المادة ١٠٧ المطلوب تفسيرها من الوجوه الآتية :

١ - اذا كان مجلس الامة معطلا ، ولم يسبق ان قنن ميزانية السنة الراهنة ، فهل يستمر في تطبيق الميزانية للسنة السابقة ؟ وبنتيجة ذلك هل يحق للحكومة ان تصدر مراسيم لصرف مبالغ مستعجلة ؟

٢ - هل يتحتم على الحكومة دعوة مجلس الامة في عطلة القانونية لغرض تصديق ميزانية السنة الحالية ؟ فقررت بالاكثرية ما ياتي :

١ - ظهر من ملاحظة المادة ٢٨ ان دورة مجلس النواب اربعة اجتماعات ، وان لكل سنة برلمانية اجتماعا يبدأ في اول يوم من كانون الاول ، وان المجلس يجتمع في كل سنة ستة اشهر ، ويعطل ستة اشهر ، وان ازمان هذه الاجتماعات والعطل خلال كل سنة برلمانية تعين بارادات ملكية ، وان من الجائز بالنظر لهذا ان تدخل السنة المالية قبل صدور قانون ميزانيتها والمجلس معطل ، الامر الذي ينبغي معه العمل بمقتضى المادة ١٠٧ بتلك العطلة .

كما تبين من مطالعة المادتين ٨٢ و ٨٣ ان اعضاء المحكمة العليا ينتخبون من قبل مجلس الاعيان : عندما يكون المجلس مجتمعا ، اما اذا لم يكن مجلس الامة مجتمعا ، فيكون نصيبهم بقرار من مجلس الوزراء ، او بارادة ملكية ، وسبق ان اجتمعت المحكمة العليا في عطلة المجلس ، وتم نصب اعضائها وفق المادة ( ٨٣ ) المذكورة مما يستبان منه

جليا ان نص المادة ١٠٧ صريح في لزوم مراعاة ميزانية السنة الماضية عندما لم يكن مجلس الامة مجتمعا ، سواء أكان عدم اجتماعه ناشئا عن تعطيله ، أو لسبب حل مجلس النواب ، اذ في كلتا الحالتين ( التعطيل والحل ) لا يكون مجلس الامة مجتمعا ، والنص مطلق وليس هناك دليل التقيد بحالة دون الاخرى . وعليه اذا كان مجلس الامة معطلا ولم يسبق ان قنن ميزانية السنة الراهنة ، فيستمر في تطبيق ميزانية البنة السابقة مع عدم الاخلال بحق اصدار المراسيم وفق المادة ١٠٢ .

٢ - لا تتحتم دعوة مجلس الامة لغرض تدقيق ميزانية السنة الحالية ، وانما يجوز ذلك وفق الفقرة الثالثة من المادة ٤٠ من القانون الاساسي .

انطوان شماس ، عبد القادر باش اعيان ، احمد الشيخ داود ، مصطفى الانكورلي ، ابراهيم الشابندر ، عبد الجبار التكرلي .

مخالفة العضو الاول :

نخالف راي الاكثرية فيما ذهبت اليه ، ونشرح وجهة نظرنا في المخالفة على الوجه التالي :

اني ارى بأن المادة ١٠٧ من الدستور ، اقتصر بحثها على امر واحد فقط ، وهو معالجة الوضع عند دخول السنة المالية الجديدة قبل صدور قانون ميزانيتها . فقد نصت المادة المذكورة على انه اذا دخلت السنة المالية الجديدة قبل صدور قانون ميزانيتها ، فان كان مجلس الامة مجتمعا يجب على وزير المالية ان يقدم لائحة قانونية تتضمن تخصيصات موقته الى مدة لا تتجاوز شهرين ، وعند ختام مدة التخصيصات ، يجوز لوزير المالية ان يقدم لائحة جديدة من هذا القبيل وهلم جرا . يتكرر ذلك حسب اللزوم . وان لم يكن مجلس الامة مجتمعا تراعى ميزانية السنة الماضية على ان لا يخل ذلك بحق اصدار المراسيم المبحوث عنها في المادة ١٠٢ .

يتضح من نص المادة ان هناك حالتين :

أولا : عندما يكون المجلس مجتمعا . ففي السنة المالية الحالية كان مجلس الامة مجتمعا فعلا وبناء على ما جاء في المادة ٣٨ حول وجوب اجتماع المجلس لمدة ستة اشهر من كل سنة اعتبارا من اليوم الاول من شهر كانون الاول فان شهر نيسان الذي تبتدىء فيه السنة المالية يصادف حتما وعلى الدوام خلال مدة اجتماع المجلس ، الا اذا كان المجلس منحلا ، او مؤجلا في مثل هذه الحالة على الحكومة ان تستحصل مصادقة المجلس على ميزانية موقته لمدة شهرين ويتكرر ذلك حتى يتم تصديق الميزانية العامة وليس من حقها العمل بميزانية السنة الماضية على اساس ان المجلس غير مجتمع .

ثانيا : عندما لا يكون المجلس مجتمعا . من الواضح بالنظر الى ما بينت ان المقصود من هذه العبارة هو عندما يكون المجلس منحلا او مؤجلا وليس عندما يكون في عطلة ، بعد ان انتهى اجتماعه كما ذهبت اليه الاكثرية ، في هذه الحالة فقط خول

القانون الاساسي الحكومة العمل بميزانية السنة الماضية كي لا تتوقف شؤون الدولة  
لحين اجتماع المجلس بنتيجة انتخابات جديدة او بانتهاء مدة تأجيل المجلس .

ان قرار الاكثرية يترك للحكومة فرصة عدم اعطاء المجلس مجال النظر في الميزانية  
مدة طويلة اذا ارادت ذلك بطريقة تأخير تقديم الميزانية بقصد الدرس او التنظيم كما  
ان عند تبدل الوزارة وتطلب الوزارة الجديدة اعادة النظر في الميزانية لتدقيقها  
وتنظيمها حسب منهاجها ، فتسحبها من المجلس ان كانت قد قدمت له ، وبذلك  
يمضي المجلس اوقاته منتظرا الميزانية فان اتت بهذا الشكل المتأخر لا يبقى للمجلس  
وقت كاف لتدقيقها ومناقشتها ، خاصة اذا كان هناك حزب معارض يناقش الحكومة  
ويحاسبها فتنتهي مدة الاجتماع . فتستطيع الحكومة بموجب التفسير عدم تمديد  
مدة الاجتماع لاكمال تصديق الميزانية والعمل بموجب ميزانية السنة الماضية ان اهمية  
الميزانية والمصادقة عليها مدرجة في المواد ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ من القانون الاساسي وان  
مشاريع الدولة واصلاح المملكة واعمارها ، كل ذلك متوقف على الميزانية ، وكذلك  
تتوقف عليها حقوق الموظفين المكتسبة في الترفيع والوظائف الجديدة التي قد تحتاجها  
المملكة ، لذلك شدد الدستور في المواد المذكورة على ضرورة عرض الميزانية على مجلس  
الامة ووجوب تصديقها من قبله .

يستنتج مما جاء اعلاه ، ان المادة ١٠٧ من القانون الاساسي : لا تجيز تمشية  
امور الدولة بدون ميزانية مصدقة الا في حالة حل مجلس الامة . اما في حالة عطلته  
فاني اعتقد ان النصوص الدستورية تحتم ضرورة تصديق الميزانية العامة من قبل  
مجلس الامة اذ ان القصد ابقاء السيطرة على صرفيات الحكومة لئلا يترك لها المجال  
للصرف مدة طويلة بدون مصادقة . فبالنظر الى ما بينته ولما كانت الاكثرية لم تلتفت  
الى هذه النقاط الجوهرية كما وانها لم تأخذ بنظر الاعتبار التقاليد البرلمانية التي  
تمشينا عليها حتى الآن فاني اخالف قرارها .

حازم شمدين آغا

مخالفة العضو الآخر .

ذهبت الاكثرية الى ان نص المادة ( ١٠٧ ) من القانون الاساسي صريحة في لزوم  
مراعاة ميزانية السنة الماضية عندما لم يكن مجلس الامة مجتمعا ، سواء اكان عدم  
اجتماعه ناشئا عن تعطيله او لسبب حل مجلس النواب .

يظهر ان الاكثرية لم تمنع النظر في مدلول المادة المنوه عنها ، كما انها لم تتعرض  
لبحث الاواد الاخرى من القانون الاساسي ، التي لها علاقة وصلة قويتان بهذه المادة ،  
ولو انها فعلت ذلك لما جمعت على تفسير المادة تفسيراً سطحياً يتنافى والغرض المقصود  
منها ، فترى ان لا فرق بين تعطيل المجلس بسبب فسه ، او تعطيله بسبب عطلته  
الاعتيادية . ولجل ان نتوصل الى تفهم الغرض المقصود من هذه المادة لا بد لنا من  
الرجوع الى امرين :

الاول : المواد الاخرى الواردة في القانون الاساسي .  
والثاني : مبدأ التفريق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية .

### ( المواد الدستورية )

« المادة (٣٨) الفقرة (١) - دورة مجلس النواب اربعة اجتماعات لكل سنة اجتماع يبدأ في اول يوم من شهر كانون الاول الى آخره » .

فيتضح من صريح العبارة ان دورة المجلس اربع سنوات تكون فيها اربع اجتماعات لكل سنة اجتماع ، ولا يمكن ان يكون المجلس غير مجتمع في حالة الحل ، بخلاف ما ذهبت اليه الاكثرية التي لم تفرّق بين العطلة والحل ، مع ان العطلة هي ضمن دورة المجلس ، ولا يمكن اعتبارها شيئاً آخر . واذا توصلنا الى معرفة ان دورة المجلس اربع اجتماعات ، يتحتم علينا ان نسلم بأن العبارة ( فان لم يكن المجلس مجتمعاً ) الواردة في المادة ( ١٠٧ ) الغرض منها ان المجلس في حالة الحل ، ولا يمكن ان تفسر تفسيراً آخر . هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ان المادة المذكورة جاءت خصيصاً لمعالجة وضع الصرف عندما تدخل السنة المالية الجديدة قبل صدور قانون ميزانيتها ، ولذا اوجبت على وزير المالية ان يقدم لائحة قانونية تتضمن تخصيصات موقته الى مدة لا تتجاوز الشهرين ، واجازت له ان يكرر تقديم مثل هذه اللوائح عدة مرات .

وقصد المشرع من ذلك واضح . هو تسهيل مهمة الحكومة في انجاز شؤون الدولة قانونياً ، حتى قد صار قبول الميزانيات الموقته : والمصادقة عليها من قبل المجالس النيابية بدون مناقشة من التعامل الدستوري الشائع لان الامتناع بل وحتى التلكؤ في تصديقها ، امر يؤدي بطبيعة الحال الى توقيف الصرف ، ومعنى هذا شل شؤون الدولة ، الامر الذي فيه من الخطر ما فيه . هذا ولما كان قصد المشرع كما ذكرنا هو تسهيل سير الحكومة في انجاز شؤون الدولة الى ان تنجز الحكومة لائحة الميزانية العامة وتقدمها الى المجلس للمصادقة عليها ، فليس من المعقول ، ولا من الجائز ، ان يفسر هذا الجواز بأن يعطي للحكومة الحق ان تمتنع عن عرض لائحة الميزانية العامة على المجلس مكتفية بتكرار تقديم الميزانيات الموقته الى ان يحين زمن عطلة المجلس فتزعم عندئذ ان المجلس غير مجتمع ، ولها ان تعمل وفق ميزانية السنة السابقة . فاذا جاء هذا التفسير كما زعمت الاكثرية كان من الميسور للحكومة اذا شئت - لسبب من الاسباب - ان تتحايل على المجلس فتستعمل هذا الجواز الذي اعطاه اياها المشرع بغية التسهيل ليس الا تستعمله كسلاح ضد المجلس للافلات من مناقشته لها في اهم عمل تشريعي وفي هذا حد وتقليص من اختصاصات المجلس النيابي لا يتفقان وروح الدستور .

المادة ( ٩٨ ) - يجب ان تصدق مخصصات كل سنة بقانون سنوي يعرف بقانون الميزانية وهذا يجب ان يحتوي على مخمن الواردات والمصاريف لتلك السنة .



المادة ( ٩٩ ) يجب ان يصدق مجلس الامة الميزانية في اجتماعه السابق لابتداء السنة المالية التي يرجع اليها ذلك القانون .

المادة ( ١٠٠ ) - يجب ان يعرض وزير المالية على مجلس النواب اولاً جميع اللوائح القانونية لتخصيص الاموال ، او تزييد التخصيصات المصدقة او تنقيصها او الغائها ، وكذلك قانون الميزانية وجميع اللوائح الخاصة بالقروض التي تعقدها الحكومة . اهـ .

يلاحظ ان المادة ( ٩٨ ) نصت في اول كلمة جاءت في صدرها على وجوب تصديق الميزانية ، ومعنى الوجوب كما هو واضح الحتمية . اذن يتحتم تصديق الميزانية . اما المادة ( ٩٩ ) فقد جاءت مؤيدة للمادة ( ٩٨ ) بالرغم عن كونها صريحة وواقية بالمرام . ولكن يظهر ان المشرع اراد ان ينبه بها مجلس الامة الى اهمية الميزانية وضرورة تصديقها فجاء بهذا النص الصريح على وجوب تصديقها من قبل مجلس الامة . واما المادة ١٠٠ فقد جاءت تنص ايضا على وجوب عرض الميزانية على المجلس النيابي من قبل الوزير المسؤول مباشرة ، وهو وزير المالية .

فيتضح من هذه المواد الثلاث : المادة ال ٩٨ التي اتت بشكل عام ، والمادة ٩٩ التي جاءت لبيان ما يجب ان يكون عليه موقف مجلس الامة منها ، والمادة ال ١٠٠ التي افردت الى الوزير المسؤول مباشرة ، يتضح من هذه المواد الصريحة الواضحة المترابطة التي يؤيد بعضها البعض الآخر ، التي شرعت خصيصاً لموضوع تصديق الميزانية ان لا مناص من تصديق الميزانية من قبل المجلس في اجتماعه السابق لابتداء السنة المالية التي يرجع اليها قانون الميزانية ، ولا يجوز مطلقاً مع - هذه الصراحات - اللجوء الى تفاسير واستنتاجات لا تدعمها صراحة كالصراحة الموجودة في هذه المواد . فيتضح من ذلك ان لا سبيل من الامتناع عن عرض الميزانية وتصديقها ، اللهم الا في حالة حل مجلس النواب حيث يصبح المجلس غير مجتمع وفي هذه الحالة وحدها تراعى ميزانية السنة الماضية على ان لا يخل ذلك بحق اصدار المراسيم المبحوث عنها في المادة ١٠٢ كما هو مصرح في المادة ١٠٧ .

( مبدا التفريق بين السلطين التشريعية والتنفيذية ) .

ان الرجوع الى هذا المبدأ في تفسير مادة او مواد من القانون الاساسي، خاصة في مثل الامر موضوع البحث ، على غاية ما يكون من الفائدة والضرورة اذ ان ذلك هو الذي ينير السبيل امام الباحث ، ويوصله الى معرفة الغرض الذي قصده المشرع من تلك المادة ، او المواد المطلوب تفسيرها .

ليس هذا موطن بحث مبدا تفريق السلطين ، وما خاصة به كل سلطة من حقوق وواجبات ، وانما لا بد من الاشارة ، ولو بصورة موجزة ، الى الغرض من وجود السلطة التشريعية . فالسلطة التشريعية انما اوجدها الشعب من بين افراده بقصد مراقبة السلطة التنفيذية ، وفي مقدمة اختصاص السلطة التشريعية المصادقة على الميزانية ، والقوانين والميزانية اهم وسيلة لمراقبة السلطة التنفيذية ومحاسبتها،

والثقة بها ، أو عدم الثقة . فإذا جاز للسلطة التنفيذية ان تتجنب عرض الميزانية على السلطة التشريعية ، خاصة اذا كانت السلطة التشريعية غير راضية عن سلوك السلطة التنفيذية ، تكون السلطة التنفيذية بذلك في منجاة من المراقبة والمحاسبة في اهم عمل تشريعي اوجدت من أجله المجالس النيابية ، فتتغنى السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية ويختل التوازن الذي رمى اليه مبدأ التفريق بين السلطات ، ونص عليه القانون الاساسي في بابيه الثالث والرابع .

للاسباب المبسطة آنفاً . اتفق مع القائلين ان لا مندوحة للحكومة ، لاجل معالجة الوضع الراهن للميزانية من اتباع احد امرين اما حل مجلس النواب او دعوة مجلس الامة الى الاجتماع لتصديق الميزانية العامة .

صالح جبر ( ١ )

### بدء الزوبعة

جرت مظاهرات صاحبة في جانب الرصافة من بغداد يوم ٢٨ حزيران ١٩٤٦م « قام بها حزب التحرر الوطني غير المجاز ، وعصبة مكافحة الصهيونية ، اللذان يمثلان واجهة الحزب الشيوعي السري » (٢) وذلك احتجاجاً على المظالم الجارية في فلسطين، وما لبثت ان عبرت الى جانب الكرخ . فحاولت الشرطة ان تفرق المتظاهرين بالهراوات فأخفقت ، فالتجأت الى السلاح فقتل خمسة من المتظاهرين : طالب مدرسة ، وعاملان ، وجندي ، وطفل (٣) وجرح بين العشرة والعشرين ويقول بيان الحكومة عن الحادث :

« في الساعة التاسعة والربع من صباح الجمعة الموافق ١٩٤٦/٦/٢٨م ، قامت جماعة من المنتمين الى العصبة ، او ما يدعونه بحزب التحرر ، بمظاهرة بدون استعمال الطرق القانونية ، بقصد احداث الفوضى والاخلال بالامن العام . وقد حاولت الشرطة تفريقهم عدة مرات الا انهم قاوموها بالقوة ، فاضطرت الى تفريق المتظاهرين . وبنتيجة ذلك جرح ثلاثة اشخاص من المتظاهرين توفي احدهم ، اما الجريحان الباقيان فكان جرحهما غير خطر . وقد اصيب ايضا خمسة من افراد الشرطة ، وسبعة من المتظاهرين بجروح رضية . وبهذه الصورة تمكنت الشرطة من قمع هذه الحركة الخطيرة ، التي كان يرمي مشروها الى احداث الفوضى والاخلال بالامن العام ، والقي القبض على قسم من المتظاهرين وسيقوا الى يد العدالة » .

بغداد في ٢٩ حزيران ١٩٤٦م مدير الدعاية العام (٤)

(١) جريدة « الوقائع العراقية » الرسمية العدد ( ٢٤١١ ) بتاريخ ٢ تشرين الاول ١٩٤٦ م .

(٢) الدكتور ناضل حسين في كتابه ( تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ) ص ٥١ .

(٣) جريدة صوت الاهالي العدد ١٢٠٥ بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٤٦ م .

(٤) جريدة الزمان العدد ٢٦٦٢ بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٤٦ م .

## احتجاج حزب الاستقلال

لم تستغ الأحزاب السياسية عمل الشرطة فرفع « حزب الاستقلال »  
الاحتجاج الآتي :

معالي وزير الداخلية .

ان لحزب الاستقلال رأيه الخاص في تلك الجماعة التي اسمت نفسها « حزب  
التحرر الوطني » وفي عصبه مكافحة الصهيونية ، غير ان ذلك كله لا يمنعنا من  
الاحتجاج على التصرف الشاذ الذي بدأ من قوات الشرطة ، تجاه المظاهرات السلمية ،  
التي قامت بها تلك الجماعة يوم الجمعة الماضي ، ذلك التصرف الذي يتضمن امتهانا  
للحريات العامة ، وارتخاها للأرواح البريئة بدون اي سبب مبرر ، علاوة على مخالفته  
الصريحة لنصوص القانون ، ان تحرياتها الخاصة الدقيقة قد اظهرت لنا بان اطلاق  
النار على المتظاهرين ، فضلا عن كونه لا يستند الى سبب مقبول ، فان ذلك الاعتداء  
قد شمل غير المتظاهرين من الناس الآمنين ، او السابلة الذين قضى طالعمهم السيء  
ان يكونوا قريبا من محل الحادثة . وذلك كله يدعونا الى ان نتقدم الى معاليكم راجين  
التفضل باجراء التحقيق الدقيق في هذه القضية ، على يد هيئة قضائية محايدة ،  
والضرب على ايدي المسؤولين عن هذه المخالفات . وسوقهم الى القضاء لايقاع  
العقوبات القانونية المترتبة على اعمالهم ، ونشر نتائج التحقيقات على الراي العام  
العراقي ليطمئن الناس الى حرياتهم وارواحهم ، وتفضلوا بقبول فائق الشكر  
والاحترام .

## احتجاج الاحزاب مجتمعة

ثم اجتمع ممثلون عن الاحزاب السياسية الخمسة المجازة ، وقابلوا الامير زيد  
نائب الوصي ، كما قابلوا رئيس الوزراء ، محتجين على اعمال القمع ، واذاعوا بيانا  
مشتركا هذا نصه :

ان ممثلي الاحزاب قد اجتمعوا واستعرضوا الحوادث التي تتابعت ، منذ ان  
اضطلعت وزارتهم المحترمة بمسؤولية الحكم ، فوجدوا ان الحياة السياسية اصبحت  
تعاني من التضييق ، والتشديد ، والاعتداء ، ما اوجب القلق على مصير الحريات  
الديمقراطية عامة ، وحرية الراي خاصة ، هذه الحريات التي ضمنها الدستور  
العراقي ، والتي لم يفتأ الشعب العراقي يكافح كفاحا عنيفا مريرا في سبيل تحقيقها ،  
بعد ان اغارت عليها ايدي الاستبداد في السنين الاخيرة . وقد راوا ان واجب الدفاع  
عن هذه الحريات يدعوهم الى ان يلفتوا نظر فخامتكم الى الامور التالي ذكرها :

عندما اشيع غداة تأليف وزارتهم انها ضد الحريات الديمقراطية ، صرحتم  
لرؤساء الاحزاب ببيانات لا لبس فيها ولا ابهام ، انكم تستنكرون كل ما اشيع حول  
الفاء الحريات العامة او الانتقاص منها ، واوضحتم ان وزارتهم وزارة انتقالية غرضها

اجراء الانتخابات في جو من الحرية التامة ، غير ان وزارتك رغم هذه التصريحات ، قامت بسلسلة من الاعمال المناقضة لحرية الراي ، فعمّلت بعض الصحف ، وانذرت بعضها ، حتى حدثت في يوم الجمعة الماضي المظاهرة السلمية التي وقعت فيها تلك الحوادث المؤسفة ، التي سلكت فيها الشرطة سلوكا منافيا لاسط مبادئ الحرية ، فاطلقت النار على المتظاهرين ، دون ان يكون هناك اي مبرر ، وسقوط بنتيجة ذلك العمل قتلى وجرحى من الابرياء .

كان لهذا الحادث اثره السيء في الراي العراقي العام بأجمعه ، وكان الواجب الوطني والانساني معا يفرضان على كل ذي ضمير ان يعلن استنكاره لهذا الحادث الاليم ، وهذا ما قامت به الاحزاب والصحافة على اختلاف اوجه نظرها . الا ان وزارتك قابلت هذا العمل من الاحزاب والصحافة بمنتهى ضيق الصدر ، وبمنتهى الشدة ، فعمّلت بعض الصحف تعطيلاداريا ، ولفتت نظر بعضها ، وقدمت البعض الآخر الى محكمة الجزاء ، حتى اصبح عدد الصحف التي اصابتها امثال هذه التدابير قريبا من نصف عدد الصحف التي تصدر في بغداد .

ولم يقف الامر عند هذا الحد ، فان بيان احد الاحزاب قد منع نشره ، وحجرت حروف المطبعة المرصوف بها هذا البيان ، ودار رجال الشرطة على المطابع ، وابلفت الجرائد بمنع نشر بيانات الاحزاب . وهذه مخالفات قانونية صريحة لم يسبق لها مثيل في اي بلد يتمتع بظل الحرية ، بالاضافة الى انها اجراءات استفزازية .

ولم يقتصر الامر على مصادرة حرية النشر ، هذه الحرية التي لا يمكن ان يكون بدونها وجود لحرية الضمير والراي ، او لقيام اي نوع من الانتخابات الحرة التي اوضحتم ان وزارتك جاءت لاجرائها ، وانما تجاوز الامر هذا الحد فهناك في غياهب المحبس الذي يسمونه توقيفا ، مواطنون بينهم تلاميذ صفار السن مكدسون اكداساء ، بحيث لا يتيسر لهم التنفس الكافي ، وقد بقوا في هذا المحبس من بناء الشرطة خلافا للاصول ، ولا يخفى ان التوقيف امر اضطراري ، يلجأ اليه عندما تقتضيه سلامة التحقيق ، وقد اوجبت القوانين ان لا يجري فيه اي تضيق على حرية المتهم وراحته وكرامته ، ولم يشرع للتضييق او الايداء لان ايداء المواطنين تآباد جميع الشرائع غير الدكتاتورية .

وفضلا عن هذا فهناك ظواهر تدل على ان التحقيق لا يجري في اتجاه سليم ، وهذا ما كانت تتوقعه الاحزاب ، وهذا ما دعا كل حزب الى طلب ايداع التحقيق الى هيئة قضائية محايدة .

فلما تقدم نطلب من وزارتك :

١ - الاسراع في انقاذ الموقوفين من هذا المحبس ، الذي يعانون فيه مشقات وآلاما لا تبيحها القوانين ، وافساح المجال لهم للتمتع بحقوق الموقوفين .

٢ - الاسراع في تأليف هيئة قضائية تقوم بالتحقيق ، لتحديد مسؤولية اطلاق

النار ، لكي ينال كل مجرم العقاب الذي يستحقه ، ولكي يتسنى لكل بريء ان ينال حريته في أسرع وقت .

٣ - اعادة النظر في السياسة التي استعرضناها ، واطلاق حرية الصحف المعطلة ، والكف عن التضييق على الحريات العامة ، بما فيها حرية النشر والاجتماع والاضراب والتظاهر : وفسح المجال للأحزاب لتمارس حقوقها كاملة غير منقوصة .

ان الاحزاب العراقية تطلب الى حكومتكم ان تنجز هذه المطالبات بسرعة ، لكي تتلاءم سياستها مع ما صرّحت به ، من ان وزارتك وزارة حيادية انتقالية غرضها اجراء الانتخابات في حرية تامة .

اما اذا واصلت وزارتك العمل بالاسلوب الذي تقدم بيانه ، فانها تخرج بذلك عن كونها وزارة حيادية ، او تكون مسؤولة عما ينجم عن هذه السياسة التي تعتبرها خطرا يهدد الامن .

محمد مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال ، داخل الشعلان معتمد حزب الاحرار . عبد الفتاح ابراهيم رئيس اللجنة السياسية لحزب الاتحاد الوطني .

كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي ، عزيز شريف رئيس حزب الشعب (١) .

### فاجعة كركوك

كان من نتيجة الاغضاء عن استعمال الشرطة للرصاص ضد المتظاهرين ببغداد في ٢٨ حزيران ، ان اقدمت شرطة كركوك على اطلاق الرصاص على جماعة من العمال المجتمعين في حديقة « كاوور باغي » في يوم ١٢ تموز ١٩٤٦ م ، فقتلت وجرحت اكثر من عشرين منهم في ظروف وصفها البيان الحكومي كما يلي :

- بيان رسمي -

بتاريخ ١٩٤٦/٧/٣ م اضرب عمال شركة النفط في كركوك عن العمل طالبين : (١) زيادة اجورهم الاساسية بغض النظر عن مخصصات غلاء المعيشة . و (٢) تهيئة دور سكني لهم ، او اعطائهم بدل ايجارها . و (٣) تخصيص وسائل نقل تقلهم من كركوك الى محل عملهم في الشركة في الذهاب والاياب . و (٤) اعطائهم اكرامية الحرب اسوة بعمال حيفا وعبادان . و (٥) اعطائهم النفط للوقود . و (٦) اعطائهم اجور السفر الى اماكنهم عند ذهابهم بالاجازة . و (٧) تطبيق قانون العمال فيما يخص باكرامياتهم وعطلم . الخ . وقد اهتمت الحكومة بالامر ، وطلبت بالحاح من الشركة تلبية القسم المهم من المطالبات التي وجدت انهم محقون بها . وقامت السلطات الادارية في كركوك بالاتصال بالمتقدمين من العمال ، وافهمتهم بذلك وبلزوم الخلود الى

(١) جريدة « صوت الاحرار » العدد ٥٦ بتاريخ ٣ تموز ١٩٤٦ م .

السكنية ، والعودة الى العمل ولكن بالرغم من ذلك استمر العمال على الاضراب ، وقاموا في اليوم الثاني بمظاهرة ، وقد عملت السلطات المختصة على تفريقهم مبينة لهم بأن الحكومة ما زالت مهتمة بمطالبهم وقائمة بالاتصال مع الشركة لحملها على قبولها ، وان من مصلحتهم ان يعودوا الى اعمالهم الا انهم استمروا على الاضراب ولم يوافقوا على العودة الى العمل ما لم تنزل الشركة عند ارادتهم .

وتطمينا للعمال المضربين عن مبلغ اهتمام الحكومة بمطالبهم ، طلب الى معالي وزير الاقتصاد ، الذي كان يقوم بجولة في الالوية الشمالية ، ان يتصل بمقدميهم ليوضح لهم ذلك ، ولكن عندما علم العمال بوصول معاليه الى كركوك بتاريخ ٧ - ٧ = ١٩٤٦ م ، قاموا بمظاهرة للمرة الثانية ايضا . وقد حضر امام معاليه جمع من العمال ، فأوضح لهم تشبثات الحكومة لتحقيق ما وجدته محقا من مطالبهم ، ونصحهم بأن يعودوا الى العمل فلم يقد معهم ذلك ، وبقوا مستمرين على الاضراب .

واخيرا بتاريخ ١٢/٧/١٩٤٦ م بين متصرف لواء كركوك للعمال بانه فهم ان الشركة اجابت القسم المهم من مطالبهم ، ولا سيما زيادة اجورهم الاساسية بنسبة تتراوح بين ٣٠ بالمائة و ٧٥ بالمائة ، وتزويد مخصصات غلاء المعيشة ، بحيث اصبحت على الاغلب بقدر اجور العمال الاساسية بعد الزيادة ، كذلك خصصت لهم مخصصات سكنى ، كما قرر اعطائهم الودود ايضا ، وبناء على ذلك فقد طلب اليهم ان يعودوا الى اعمالهم مؤكدا لهم بأن الحكومة ما زالت مهتمة بمطالبهم الاخرى .

غير انهم بدلا من ان يعودوا الى العمل وينصاعوا للامر ، اجتمعوا عصر ذلك اليوم خلافا لاحكام قانوني الاجتماعات العامة ، والتجمعات ، بتحريض من بعض العناصر التي ديدنها الافساد والاخلال بالامن . فلاحظ متصرف اللواء من وضع العمال المتجمعين ، ومن وجود العناصر المذكورة بينهم ، ان الاجتماع مخل بالامن ، وموجب لاضطراب السكنية ، ولذلك فقد امر السلطة بتفريقهم ، فأنذرتهم بالتفرق فلم يمثلوا وقاوموها ، فاضطرت الى تفريقهم بالقوة . وقد نتج عن ذلك - مع الاسف الشديد - ان قتل خمسة ، وجرح ١٤ من المتجمعين بجروح خفيفة (١) كما وقد

---

(١) نشر السيد جهاد الوندائي ، احد حكام كركوك ، مقالا في جريدة « النأخي » الصادرة في السادس من ايار عام ١٩٧٢ م برقم ( ١٠٢٥ ) ذكر فيه ان عدد القتلى كان ستة عشر عاملا وامراة وطفلا ، وان الذين جرحوا كانوا اكثر من ثلاثين امتنع معظمهم عن مراجعة المستشفى خوفا من السجن ، وان احد بغوضي الشرطة قطع يد واصبع عامل قتل للاستيلاء على خاتمه ، وان الشرطة ناجت المتظاهرين بالنار في وقت كانوا وذوهم في انتظار عودة مثيلهم الذين كانوا يناوضون المسؤولين ، وانه لم يقتل ولم يجرح احد من الشرطة ، وان قوة الشرطة التي هاجمتهم ، كانت مؤلفة من فوجين من القوة السيارة ، وقد استمر اطلاق النار ساعتين على الرغم من ان المتجمعين كانوا يهربون من وجهها ، وان رئيس المحاكم السيد عبد القادر جميل اراد التدخل لتشخيص الجريمة وتحديد المسؤولية فعارضته الادارة والوزارة اه .

وفي العدد التاسع من مجلة تناق عربية الصادر في ايار ١٩٧٦ م ، « وفي الوقت الذي كانت فيه الشرطة تحاصر العمال وتواصل اطلاق النار ، استدعت بلدية كركوك قوات عسكرية من الجيش ، حيث قامت بالانتشار فيها وتطويقها ، ونزلت المدرعات والدبابات الى الشوارع بسبب ارهاب الجماهير ، والحيلولة دون القيام بحاولات تفاسية مع العمال ، واعلن منع التجول في المدينة ، كما ان الشرطة منعت اسماء العمال الجرحى مما ادى الى وفاة قسم منهم » .

اصيب ٦ من افراد الشرطة بجروح ايضا ، وعلى اثر ذلك قامت السلطات القضائية بالتحقيق عن الحادث ، وسينال المذنبون العقاب اللازم .

بغداد ١٣ تموز ١٩٤٦ م مدير الدعاية العام

## احتجاج الاحزاب

لقد الهبت « حادثة كاوورباغي » معركة المعارضة ضد الوزارة ، ولم تجد الاحزاب المختلفة في بيان الحكومة هذا ، ما يكفي لتبرير اطلاق النار على المتظاهرين فاحتجت ، وطالبت باجراء تحقيق دقيق لتعيين المقصرين والمذنبين ، ومعاقتهم وفق القانون . وفيما يلي بيان « حزب الاحرار » الصادر بتاريخ ١٩ تموز ١٩٤٦ م ، على ما جاء في عدد جريدة اليقظة ( ١٠٦ ) الصادر في ٢١ تموز سنة ١٩٤٦ م ، وهو اخف لهجة من الاحتجاجات التي رفعتها بقية الاحزاب .

« اجتمعت اللجنة العليا لحزب الاحرار ، على اثر حوادث كركوك المؤسفة التي وقعت يوم ١٢/٧/١٩٤٦ م ، ونشر الحكومة بيانها عنها ، فرأت وهي تستنكر الشغب والفوضى ، ان يترتب الحزب في تعيين موقفه من تلك الحوادث ، ريثما تتيسر له المعلومات الوافية عن اسبابها ونتائجها ، فانتدبت عضو اللجنة العليا السيد نورالدين داود لبحث الوضع محليا ، وبعد الاطلاع على تقريره ظهر للجنة العليا ما يأتي :

١ - تهاون الحكومة في امر تحقيق طلبات العمال العادلة ، بعدم مسارعتهما الى تطبيق قانون العمال ، واصدار الانظمة اللازمة وفق المادة ٣٦ منه ، وهي الانظمة التي تكفل مطالبهم المتضمنة رفع اجورهم ، وتهيئة مساكن لهم ، وتوفير اسباب الصحة والراحة .

٢ - استعمال القوة الجائرة تجاه العمال العزل من السلاح ، عند اجتماعهم السلمى للتداول في مطالبهم ، وتمادي الشرطة في مطاردة المجتمعين من العمال وغيرهم بعد تفرقهم ، واطلاقها الرصاص عليهم في حالة هروبهم .

٣ - تدخل الادارة بشؤون التحقيق ، مما ادى الى استبدال رئيس منطقة الاستئناف في كركوك بنائب رئيس استئناف منطقة بغداد .

ولهذا يرى الحزب ان الحكومة اقترفت سلسلة من المخالفات القانونية الخطيرة ، نشأ عنها سفك دماء بريئة ، ومصادرة الحريات المكفولة بالقانون الاساسي ، واعتداء على حرمة القضاء واستقلاله .

« لذلك فان الحزب يستنكر هذه الاعمال ويحتج عليها ، ويطالب الحكومة بالقيام بتحقيق عادل نزيه ، تعقبه عقوبات صارمة رادعة ، يعاقب بها من تثبت ادانته من المسؤولين عن اصدار الاوامر باستعمال القوة الجائرة ومنفلذها . ويرى الحزب ان سلامة التحقيق تستلزم تنحية الموظفين المحليين المسؤولين عن هذه الامور . وفي الوقت الذي يحتج فيه الحزب على هذه التصرفات ، فانه يطالب الحكومة

ان تتجنب سلوك مثل هذه الطرق التي تؤدي الى ازهاق الارواح . واذا كان هناك عناصر ديدنها الانفساد والاخلال بالامن « كما وصفها بيان الحكومة » فان الحزب يطالب ايضا ان تعين هذه العناصر ، وتتخذ بحقها الاجراءات القانونية ، والا فلا يسع الحزب الاعتراف بصحة وجود مثل هذه العناصر « اهـ .

داخل الشعلان : المعتمد العام ١٩٤٦/٧/١٩م

### التحقيق في حادثة كركوك

رات الوزارة ان لا مندوحة لها من اجراء تحقيق عدلي دقيق ، لمعرفة الاسباب التي ادت الى حادثة « كاوورباغي » في كركوك ، بعد ان بلغ الاستنكار والاستهجان والاحتجاج حدودا لا تطاق ، فوجيت وزارة العدلية كتابا الى نائب رئيس الاستئناف ببغداد السيد احمد الطه برقم ٨٣٩ وتاريخ ١٥ تموز ١٩٤٦م طالبة اليه الشخوص الى كركوك فورا ، واجراء التحقيق المحلي لمعرفة هذه الاسباب ، وللتأكد من عدد القتلى ، والجرحى ، الذين صرعوا في هذا الحادث . وبعد ان قام هذا الحاكم بواجبه ، قدم تقريرا اضافيا تمكنت جريدة لواء الاستقلال من الحصول عليه ، ونشره في عددها الصادر في يوم ٤ تشرين الاول ١٩٤٦م ، فاذا به يقول ما نصه اثناء الختام منه :

- ١ - ان عمل المضربين كان سلبيا ، ولم يكن ايجابيا .
- ٢ - لم يكن من اجتماعهم هذا ما يخشى على الامن .
- ٣ - ان الشرطة نفسها كانت تعلم بهم قبل الحادث ، وكانت تراقبهم ، ولم يزيدوا في اليوم الاخير الذي وقع فيه الحادث في عملهم شيئا .
- ٤ - انهم جميعا كانوا عزلا من السلاح .
- ٥ - ان كل ما قاموا به ، ان البعض منهم رجم الشرطة بالحجارة ، بعد ان ضربتهم الشرطة بالعصي ، واطلقت النار عليهم وفرقتهم .
- ٦ - ان القتلى والجرحى معظمهم اصيبوا بعد ان ادبروا .
- ٧ - ان الشرطة تجاوزت في عملها حد المعقول في امر تشتيت المجتمعين .
- ٨ - ان الادارة اوقفت اشخاصا ليس لهم يد في التحريض على نفس الحادث .

« اما المسؤول المباشر فهو المعاون سعيد الذي قاد الخيالة من الشرطة ، والذي اصدر اليهم الاوامر . والذي لم يترؤ في الامر ، ولم يتخذ الحيطة لمنع وقوع هذا الحادث ، وكان عليه ان يقدر ما جاء بكتاب متصرف اللواء ، وهي العبارة التي جاءت ان يستعمل القوة الجابرة واستعمال السلاح » اذا حصل تجمع يخل بالامن « ، وكان عليه ان يقدر عبارة الاخلال بالامن . واذا كان المقصود منها استعمال النار ضدهم ، فكان عليه ان يكف عندما ادبروا . اما المسؤول بالواسطة فهو المتصرف السيد حسن فهمي ، ومدير الشرطة عبد الرزاق فتاح هذا ما تبين واقدم كافة الاوراق « اهـ .



هذا هو ما جاء في تقرير الحاكم العدلي السيد احمد طه ، وقد شاء الله ان يموت المتصرف حسن فهمي مودة شنيعة في يوم ١٨ تشرين الثاني ١٩٤٦ م ، وان يفصل مدير الشرطة عبد الرزاق فتاح من الخدمة بعدئذ . اما معاون سعيد عبد الغني فلم نسمع عن اي تدبير اتخذ ضده ، لان الايادي التي كانت تلعب من وراء الستار لم تشأ ايذائه . واما الذين اوقفهم متصرف اللواء فقد قررت محكمة جزاء كركوك في اول حزيران من السنة التالية ( ١٩٤٧ م ) براءتهم مما اسند اليهم ، واطلاق سراحهم .

## وزير الداخلية يستقيل ويشرح الحوادث

عزّ على وزير الداخلية ، السيد عبدالله القصاب ، ان يطلق الرصاص على عمال شركة النفط في كركوك ، بدون مسوّغ قانوني ، فطالب بانزال العقوبات بحق المذنبين فلما رفض طلبه ، استقال من منصبه وبعث الينا بصورة كتاب استقالته وهو :

فخامة رئيس الوزراء المحترم

تحية واحتراما وبعد :

فانه قد اصبح من الصعوبة عليّ الاستمرار بالعمل في الوزارة ، ولذلك اقدم استقالتي راجيا قبولها وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

١٧ آب ١٩٤٦ م      وزير الداخلية : عبد الله القصاب

ثم وجه الينا - مشكورا الكتاب الآتي نصه :

عزيزي الاخ السيد عبد الرزاق الحسني المحترم

تحية واحتراما وبعده : يفتقر العراق الناشئ الى مصادر تاريخية مستندة الى الوقائع الثابتة ، لتكون سجلا حافلا تهتدي به الاجيال القادمة عن كفاح الشعب العراقي النبيل ، ورجالاته المخلصين في سبيل الحصول على حقه المسلوب ، واستقلاله الناجز ، وسيادته الكاملة ، وان ما تقومون به من تدوين تاريخ العراق ، ومن جملة « تاريخ الوزارات العراقية » لهو - وايم الحق - خدمة نبيلة ، وفتح جديد في حقل التاريخ العراقي الحديث ، تسدون به فراغا كبيرا ، وعملا جليلا تغبطون عليه ، سيخلده لكم التاريخ وتسجله لكم الاجيال القادمة بمداد من الفخر والتقدير ، ويسرنني جدا ان اساهم ، ولو بقطر ضئيل في استكمال هذا السفر المهم ، والمجهود العظيم كما طالبتكم مني ذلك .

ولا بد لي قبل الدخول في صلب الموضوع من بيان الاوضاع التي كانت تسود العراق في تلك الفترة لكيما القى ضوءا واضحا على مجريات الحوادث ومسبباتها ، بحيث يتسنى للباحث المتطلع الخروج منها بنتيجة صائبة .

على اثر اللقاء بيان سمو الوصي على العرش الامير عبد الاله ، وتازم الحالة ،

جاءت وزارة فخامة السيد توفيق السويدي محاولة التخفيف بعض الشيء عن تلك الازمة ، فكان من جملة الاعمال التي قامت بها ، اجازة فتح ستة احزاب سياسية ، ومنحت امتيازات اصدار عدة صحف ، منها ما كانت تنطق بلسان الاحزاب الستة المذكورة ، ومنها مستقلة ، وجميعها تضرب على وتيرة واحدة ، وهي اطلاق الحريات الدستورية ، واعطاء عمال شركة النفط حقوقهم التي كانوا يطالبون بها .

لقد كان من جملة الاحزاب التي اجازتها وزارة فخامة السيد توفيق السويدي « عصبة مكافحة الصهيونية » تلك العصبة التي كانت اهدافها في الظاهر مكافحة الصهيونية العالمية ، وعدم اقامة موطن لليهود المشردين في فلسطين العربية ، والتي كانت في الباطن تسعى الى العكس من ذلك كما اثبتته الوقائع بعد ذلك . ولقد لفتت هذه العصبة فلول الحزب الشيوعي السري ، فانضم جميع منتسبيه الى هذه العصبة ، واخذوا يبذلون جهودهم في نشر الافكار الهدامة ، ونشطت اعمالهم في بغداد ، والاولوية الاخرى ، باقامة المظاهرات والاعتصامات ، واحداث روح الشغب والتمرد لدى المواطنين العراقيين ، واثارة روح العصيان والنقمة على الحكومة والمسؤولين - كما هو ثابت في سجلات التحقيق لتلك الفترة - وفي ذلك الوقت ، وفي مثل تلك الظروف ، تشكلت وزارة فخامة السيد ارشد العمري التي حدثت في زمانها مظاهرات عديدة من جملتها مظاهرة عصبة مكافحة الصهيونية ، التي حاول مقيمها الدخول الى السفارة البريطانية ، والعبث بها ، فمنعتهم الشرطة وقتل احدهم ، وهو يهودي ، وعلى اثر ذلك سحبت اجازتها واغلقت . واشهر حادثة وقعت في هذه الظروف هي واقعة كاوور باغي التي ادت الى استقالتي من الوزارة كما الخصة ادناه:

عندما قام عمال شركة النفط في كركوك باضرابهم مطالبين ببعض حقوقهم المشروعة ، التي كنت اعتقد وتؤيدني الحكومة بانهم محقون بها ، كما ان الشركة نفسها كانت قد وضحت موقفها من تلك المطالب ، ووافقت على القسم الاعظم منها ، والتي كنت مع فخامة رئيس الوزراء قد قررنا تأييد مطالب العمال ، وحمل الشركة على تحقيقها ، غير ان الشركة المذكورة قد احتجت بعجزها عن تنفيذ بعض من تلك المطالب ، لخروجها عن حدود صلاحياتها ، واستمهلت الحكومة للاتصال برؤسائها في لندن ، وطلب الموافقة عليها . وبناء على ذلك فقد استمر العمال على اضرابهم حتى التسليم بجميع حقوقهم المطالب بها .

وكنت قد بلغت متصرف اللواء آنذ شفويا بموقف الحكومة العراقية ، وتأبيدها المطلق لمطالب العمال ، التي كانت في ذاتها بسيطة جدا ، وطلبت اليه ان يفهم العمال بموقف الحكومة منهم ، وتأبيدها لمطالبهم ، وانها ترعى مصالحهم ، وهي منهم واليه ، وقد سعت مع الشركة لتنفيذ جميع تلك المطالب ، وهي في الوقت نفسه ترضى من العمال التزام الهدوء والسكينة ، وعدم الالتفات الى الدعايات السيئة التي يروجها المغرضون ، ويستغلها الشيوعيون في سبيل نشر افكارهم الهدامة ، وخلق جو من الاضطراب والقلق . وبعد مضي مدة قليلة من سفر المومي اليه الى كركوك ، فوجئت بخبر منه بوقوع حادثة كاوور باغي المشؤومة ، وذهاب

عدة ضحايا من العمال ، فاستغربت جدا حصول مثل تلك الحادثة ، في وقت كانت الامور تسير سيرا حسنا لصالح المجموع ، فاتفقت مع فخامة رئيس الوزارة على ارسال هيئة تحقيق قوامها مفتش اداري ، ومفتش من الشرطة ، ومفتش عدلي الى محل الحادثة ، واجراء التحقيق مع العمال ، والشركة ، والسلطات المختصة ، عن كيفية وقوع الحادث ، واسبابه ، والمسؤولين عنه ، وقد جاءت نتائج التحقيق الذي قامت به الهيئة المذكورة مؤيدة لما ذهب اليه من ان العمال لم يقوموا بآية حركة تستدعي اصدار الاوامر بتفريقهم ، واطلاق النار عليهم ، تلك الاوامر التي يستنكرها كل ذي ضمير حي ، وشعور بالمسؤولية تجاه ابناء وطن واحد .

لذلك ولغرض تهدئة الحالة ، ووضع الامور في نصابها ، واعطاء كل ذي حق حقه ، اقترحت على فخامة رئيس الوزراء ، بحضور معالي وزير العدلية آنذاك الحاج محمد حسن كبه ، ان نسحب متصرف اللواء ، ومدير الشرطة ، الى بغداد او على الاقل نقلهما من كركوك الى محل آخر ، مع تظمين اهالي القتولين والمجروحين من العمال ، بأن الحكومة ستتخذ الاجراءات الحازمة ضد المسؤولين عن هذه الحادثة ، وتعويض عوائل القتولين والمجروحين عما لحقهم من اضرار فادحة ، فاتفق معي فخامة الرئيس ومعالي وزير العدلية على اتخاذ هذا الاجراء . غير انه في اليوم الثاني ، ولاسباب مجهولة لدي ، لم يوافق فخامته على الاجراءات اللازمة بحق الموظفين المقصرين ، او اعطاء اي تعويض الى ذوي العمال القتولين ، او المجروحين ، مما ادى الى سوء تفاهم واختلاف وجهات النظر بيني وبين فخامته حول هذا الموضوع (١) ولاختلاف وجهتي النظر بيني وبين فخامته في قضايا اخرى ايضا حول الاحزاب ، وحرية الراي ، واعطاء امتيازات للصحف وغيرها ، حيث ان فخامته يرى تضيق تلك ، وانما انا على العكس ، مما حدا بي الى اتخاذ قرار بعدم امكان اشتغالي في الوزارة .

وفعلا قد عرضت ذلك الى نائب الوصي سمو الامير زيد المعظم ، واسترحمت منه اعفائي من المسؤولية ، غير ان سموه وان كان يؤيدني في وجهة نظري ، الا انه طلب مني التريث في تقديم الاستقالة ، وارجاء امر البت فيها لحين عودة سمو الوصي من لندن ، وعند تشريف سموه بغداد ، عرضت عليه تطور الموقف ، واحطته علما بمجريات الحوادث ، وبينت لسموه استحالة امكان تعاوني مع فخامة الرئيس في تدوير شؤون الدولة ، واسترحمت من سموه باعفائي من المسؤولية ، واخيرا وافق سموه على الاستقالة فقدمتها ، وتركت العراق الى لبنان في نفس اليوم وهو يوم ١٧/٨/١٩٤٦م على ما اذكر .

هذه هي خلاصة الاسباب التي ادت الى استقالتني من وزارة فخامة السيد

---

(١) بعد زوال نظام الحكم الملكي في العراق ، اكد لنا السيد عبد الله القصاب : ان السفارة البريطانية في بغداد احتجت على فكرة سحب المتصرف ومدير الشرطة فاضطر رئيس الوزراء ان يسحب موافقته هذه .

أرشد العمري ، والتي اعتمدت في إيراد حوادثها على الذاكرة لاني لم ادونها في مذكراتي في حينه ، وليس بوسعي بيان تسلسل الحوادث بحذافيرها ، مع علمي ان قسما كبيرا مما جاء فيها لا يستحق النشر ، وان هي الا معلومات عامة وددت احاطتكم علما بها ، واترك لكم التصرف فيما يجب نشره منها وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

المخلص : عبد الله القصاب

بغداد ١٧/٢/١٩٥٤م

وفي ٢٦ آب ١٩٤٦م صدرت الارادة الملكية :

- ١ - بقبول استقالة السيد عبد الله القصاب من منصب وزير الداخلية .
- ٢ - وبتعيين أرشد العمري ، رئيس الوزراء ووزيرا للداخلية .
- ٣ - وبتعيين الدكتور عبد الله حافظ وزيرا للتأمين .

### ثلاثة احزاب تتحدى الوزارة

كانت مجزرة « كاوور باغي » محكا لاختبار موقف « الوزارة العمرية الاولى » ومعرفة درجة صمودها في وجه المعارضة ، التي كانت تشتد آنا فانا . فقد اخذت صحف الاحزاب الخمسة تهاجم الوزارة هجوما عنيفا ، وتسند اليها الاهمال في معالجة قضية الاضراب عند اول حدوثه ، كما كانت تنسب اليها مملالة شركة نفط كركوك الانكليزية (١) ، ومصانعة رجال السياسة البريطانية ، والضغط على الحريات الشخصية ، على حين ان « متصرفية لواء كركوك » كانت هي المسؤولة عن هذه الكارثة في الدرجة الاولى ، وكان في امكانها ان تحول دون وقوعها ، ولما ضاقت الوزارة بالمعارضة ذرعا ، عمدت الى صحفها فعتلتها ، والى محرريها فساقتهم الى المحاكم الجزائية بتهم الاخلال بأمن الدولة واثارة الكراهية والبغضاء ضد الحكومة ، فكان صاحب الجريدة لا يكاد يخرج من ساحة المحكمة محكوما او مبرءا ، الا ليدخل اليها عن تهمة ثانية . وقد استطاعت الوزارة ان تعطل ثلاثة ارباع الصحف التي كانت تصدر في بغداد وحدها خلال المدة التي مارست الحكم فيها ، الامر الذي ادى الى ان يضرب عمال المطابع عشرة ايام احتجاجا . وكانت الاحزاب تعقد الاجتماع تلو الاجتماع ، وتلقي الخطب النارية وتعدد مساوئ الوزارة العمرية ، وتقيم المظاهرات الاستفزازية .

وفي مساء ٣٠ آب ١٩٤٦م ، دعت الاحزاب الثلاثة : حزب الاتحاد الوطني ، وحزب الشعب ، والحزب الوطني الديمقراطي ، الى عقد اجتماع عام حضره اكثر

---

(١) ترى الاحزاب السياسية في بياناتها ، واحتجاجاتها ، ان السفارة البريطانية في بغداد ، التي ترعى مصالح شركات النفط ، هي التي اسرت الى متصرف كركوك ان يأخذ المال بالشدّة ، على الرغم من وصايا وزير الداخلية الحسنة ، وانها هي التي حالت دون معاقبة المذنبين ، ودون تعويض ذوي القتل والمتفررين .

من خمسة آلاف نسمة ، وتليت فيه عدة خطب ، وتم الاتفاق فيه على تقديم هذا الاحتجاج :

« ان الجموع الفقيرة المجتمعة بدعوة من حزب الاتحاد الوطني ، وحزب الشعب ، والحزب الوطني الديمقراطي ، لمناقشة الموقف السياسي الراهن ، هالها موقف الوزارة الحاضرة بمكافحة الاحزاب السياسية ، ومحاولة شل عملها ، وغلق صحفها ، واحالة رؤسائها الى المحاكم ، وسجن بعض اعضاء هذه الاحزاب ، لمجرد ابداء آرائهم في السياسة العامة ، وهو حق من حقوق كل مواطن في بلد له دستور يحترم حرية الراي ، وبأخذ بنظام الحكم الديمقراطي ، غير ان الوزارة الحاضرة تجنبت الحكم الديمقراطي ، واتجهت بحكم البلاد اتجاها استبداديا مخالفا لاحكام القانون الاساسي ، وهي تعتمد اهماله ، ولا تحترم ما فيه من نصوص عن حقوق الشعب وحرياته الديمقراطية ، وقد وقع في عهدها من الاحداث الجسام ما روع العراقيين كافة ، وما اندرهم به من خطر جسيم يهدد كيان الشعب ومستقبله ، وما اصبح معه العراقيون غير آمنين ولا مطمئنين على حقوقهم وحررياتهم بل وحياتهم .

والوزارة بالاضافة الى ذلك لم تستطع ان تصون سيادة العراق وكيانه الدولي ، ففي عهدها نزلت القوات البريطانية في البصرة ، في الوقت الذي يطالب فيه الشعب العراقي بالجلء ، ولم تستطع ان تقف الموقف الصحيح لمعالجة مشكلة خطيرة تتعلق بكيان الشعب العربي الفلسطيني ، بل بكيان ومصالح البلاد العربية كافة ، وذلك بعرض هذه القضية على مجلس الامن ، وهو مطلب الشعب العربي الفلسطيني ، والشعوب العربية بصورة عامة . ففي باعمالها التي افصححت عن استهانتها بحقوق الشعب . وحرياته ، وقانونه الاساسي ، غير جديرة بتحمل مسؤولية الحكم ، ولا بالاضطلاع بالمهمة التي اعلنت انها تتولى الحكم لاثمامها ، وهي مهمة انتقالية حيادية تتلخص باجراء انتخابات حرة لمجلس جديد . فنحن نطالب بتنحي هذه الوزارة واقامة وزارة دستورية يرضي الشعب سياستها » ( ١ ) .

### مذكرة لحزب الاستقلال

اكثر الصحف والاحزاب من الاحتجاج على كل عمل قامت به « الوزارة العمرية الاولى » وعلى كل حادث حدث في ايامها ، ولو اردنا ان ننشر جميع هذه الاحتجاجات لاحتجنا الى مجلد قائم بنفسه من مجلدات هذا الكتاب .

وكان الوصي قد غادر العراق الى انكلتره ، بعد قيام هذه الوزارة ، فلما عاد سموه الى العراق في ٢٤ تموز من هذه السنة ، رفعت الاحزاب السياسية اليه مذكرات احتجاج على تصرفات الوزارة القائمة وقد راينا ان ننتخب منها مذكرة « حزب الاستقلال » التي رفعها في يوم الاثنين ٢٦ تموز ١٩٤٦م ، ونشرت في العدد ( ٢٤ ) من جريدة الحزب الصادر في ٢ ايلول ١٩٤٦م وهذا نصها :

( ١ ) جريدة صوت الاهالي العدد ١٢٤٤ بتاريخ ايلول ١٩٤٦ م .

يعلم سموكم الملكي ، ولا شك ، ان العراق عانى في سني الحرب وما قبلها ضروب التعسف ، حيث استمر اعلان الادارة العرفية مدة تربو على العشرة اعوام ، كما ظلت المراسيم والاحكام العرفية مصلّنة على رقاب الناس ، حيث سيق الابرياء الى المعتقلات والسجون ، ولقد جربت السلطات الحكومية طيلة هذه السنين السياسة التعسفية فلم تسفر الا عن استمرار القلق ، واضطراب حبل الامن ، وعدم الاستقرار ، مما حمل سموكم الملكي على القاء خطابكم التاريخي على الشعب العراقي ، وقد تضمن ذلك الخطاب السامي الاسس التي يجب ان تسير عليها ادارة الدولة . وكان لتوجيهات سموكم الثمينة هذه اثرها في اقدام الوزارة السويدية على افساح المجال للتكتل الحزبي ، واطلاق الحريات ، وغلق المعتقلات ، تمهيدا لتنفيذ توصي سموكم .

ولما ان تولت الوزارة الحاضرة الحكم ، اشفق الناس من ان تصاب الحريات ولما يفيض على التمتع بها اسابيع معدودة ، بانتكاس جديد ، وكانت هنالك كل المبررات لمثل هذا التخوف . فالطريقة التي جاءت بها الوزارة الحاضرة على اثر اضراب قسم من الاعيان ، والذين كان رئيس الوزارة الحالي ووزير آخر من جملتهم ، والسرعة التي بمقتضاها اتم الرئيس انتقاء زملائه ، يضاف الى ذلك ان لرئيس الوزارة القائمة رايه الخاص في الحريات والحياة الحزبية ، سبق ان ادلى به في مجلس الاعيان - كل ذلك كان من المبررات الكافية لاشفاق الناس وحذرهم وحيطتهم . غير ان فخامة رئيس الوزراء اسرع في التصريح بان وزارته ستكون محايدة مهمتها اجراء الانتخابات النيابية ، وانها ستكون انتقالية تسلم الحكم الى الاكثرية التي سوف يسفر عنها هذا الانتخاب ، وبات الناس يترقبون تصرفات الوزارة لكي يستطيعوا الحكم على مقدار صحة انطباق مثل هذه التاكيدات على الواقع ، وعلى حقيقة موقف الوزارة الحيادي ، وطبيعة العمل الذي تفرضه فترة الانتقال .

غير ان الوزارة بدأت - ولما يفيض عليها شهران - بسلسلة من الاعمال التي لا يمكن بحال من الاحوال ان تتفق والحياد ، بل يراد بها الحد من الحريات الدستورية المكفولة بالقانون الاساسي ، والقوانين الاخرى . وكان حزبنا هدف هذه التصرفات فهي قد منعت الاجازة بفتح الفروع لحزبنا ، بالرغم من مضي مدة كافية للتحقيقات الادارية التي اتخذتها مبررا لتأخير البت في طلبنا ، مما جعل عملنا الحزبي مبتورا . اذ كيف يتسنى لحزب سياسي ان يقوم بتنفيذ مناجاه ، او ان يساهم في الخدمة العامة ، او ان يشترك في الانتخابات العامة ، من دون ان تكون له فروعه وشعبه التي تعمل على بث الدعاية لآبائه ، وتوجيه الراي العام نحو اهدافه ، وايجاد وعي قومي شامل في المملكة ؟ ولم تكتم بذلك بل انها اخذت تلاحق الحزب بغية الحد من نشاطه ، فقد منعت في كربلاء حفلة تعارف خاصة بين منتسبي حزبنا ، وهي ليست من الحفلات العامة التي تدخل ضمن نطاق قانون الاجتماعات العثمانية ، وحجزت حرية بعض القائمين بها ، وربطتهم بكفالة نقدية قدرها الف دينار ، كما

منعت حفلة مماثلة في الفيصلية ، ثم انها عادت في ملاحقتها للحزب بشكل يلفت النظر حيث قامت السلطات الادارية بتوقيف احد اصحاب المهن في كربلاء ، لمجرد انه علق لوحة على باب دكانه يعلن فيها تخفيضا في الاسعار لمنتسبي حزبنا ، بل لقد بلغ فيها الامر انها اخذت عن طريق شرطتها توزع الى المنتمين بلزوم الانسحاب من الحزب ، وتهديدهم بغية التأثير على السذج وارباب المصالح . كما انها اخذت في رابعة النهار، وفي الشارع العام ، تفتش القادين والرائحين في العربيات ، كما حدث لثلاثة من اعضاء حزبنا ، بالرغم من ابرازهم هوية الانتساب التي تثبت شخصيتهم ، الى غير ذلك من الاعمال التعسفية ، حتى اصبح من حقنا ان نتساءل : هل ان هذا الانتقال ، الذي ادعته الوزارة القائمة : هو انتقال الى عهد جديد من الارهاب ؟ او هو انتقال للعهد الجديد الذي دعا اليه سموكم الملكي في ذلك الخطاب الخطير ؟

وقد حاولت الوزارة القائمة ان تتخذ من حوادث المظاهرات التي قام بها نفر معلوم من الناس يوم الجمعة ١٩٤٦/٦/٢٨م، واسطة لتبرير سياستها هذه، فاحتلت فندقا في قلب العاصمة ( بالقرب من جسر الملك فيصل ) وجعلته مقرا لقوات الشرطة ، كما جعلت من بناية امانة العاصمة في ( باب المعظم ) مقرا آخر ، واخذت السيارات المسلحة تغدو في وضح النهار شاكية السلاح ، مما يلقي في روع المتفرج خاصة للزائر الاجنبي ، ان بغداد في حالة ثورة او تهديد خطير للامن : مما ادى الى اثاره روح القلق بين الناس . الامر الذي كان له اسوأ التأثير على ركود الحركة التجارية في الاسواق ، وفقدان الثقة بين الحكومة والاهلين ، وخلق شعور التخوف بين الشعب . ولم تزل الوزارة ممعنة في مثل هذه التصرفات ، ولعل حادثة الاضراب في كركوك ابلغ دليل على مقدار الاستهانة في ارواح الناس الابرياء .

ففي الوقت الذي كان ينبغي على الحكومة ان تكون وسيطا بين العمال والشركة المستغلة ، اذ نجدها تطلق النار على العمال لمجرد مطالبتهم بحقوقهم المشروعة . والذي يبدو من مثل هذه التصرفات ان الوزارة القائمة تعتمد خلق الجو الذي يسهل لها فرض سياستها التعسفية ، والذي يؤيد ذلك هو اعتزامها ، كما بلغنا ، استصدار مرسوم الطوارئ الذي سبق ان تقدمنا الى صاحب السمو الملكي نائب الوصي برأي الحزب واضحا بصدده ، وذلك في مذكرتنا المرقمة ٤٤٠ والمؤرخة ١٩٤٦/٧/٨ ، والتي بسطنا فيها مخالفة مثل هذا المرسوم لاحكام القانون الاساسي . في حين ان قيام جماعة من الناس في مظاهرة ليس ما يبرر استصدار مثل هذا المرسوم يصبح اعتباره خطرا يهدد السلام العام ، ففي القوانين الجزائية الحالية ما يكفل القضاء على الدعايات الضارة ، والمحاكم كفيلة بالنظر في مثل هذه الامور .

يا صاحب السمو !

تجدون من الامور المبسوطة اعلاه ، ان الحياة الحزبية في العراق اصابها شلل من جراء تصرفات الوزارة الحاضرة ، كما ان في تصرفاتها هذه تهديدا للحريات الدستورية يجعل من المتعذر على الذين نصبوا انفسهم للخدمة العامة العمل تحت ظل هذا العيد الرهيب ، الامر الذي يحدو بنا ان نتقدم الى سموكم راجين معالجة

الوضع بسامي حكمتكم ، وثاقب نظركم كي تقوم في البلاد وزارة تستجيب الى رغبات الشعب ، وتهتدي بالاسس التي تضمنها خطاب سموكم ، ويكون لها من حيادها التام ما يبرر بحق اعتبارها حكومة انتقالية ، تتم مهمتها بانهاء عملية الانتخابات .

ان الضمانات التي يراها الحزب كفيلة لتحقيق قيام وزارة محايدة هي :

اولا - الاقتناع بضرورة تغيير الاتجاه السياسي ، والعمل على السير بمقتضى ذلك ، فان الحزب - يا صاحب السمو - مع تقديره لاهمية الشخص الذي يتولى المسؤولية في مثل هذا الظرف الدقيق ، واثره في التوجيه ، الا انه يعتقد ان انتقاء الشخص يفقد اهميته هذه اذا لم يكن الاتجاه السياسي واضحا ومقررا . فاذا كان المسؤولون يريدون حقا ان يعالجوا الموقف الراهن ، عليهم ان يتفهموا طبيعة الظروف ، وما تفرض من تغيير تام في الاتجاهات السياسية ، والسير على نحو يتسق والوعي الجديد الذي تمخض عنه العالم بعد هذه الحرب الضروس . واذا قام المسؤولون بذلك ، وعملوا على تغيير الاتجاه القديم ، فقد اصبح من الهين بالنظر لوضوح الاسس قيام اي شخص بمتطلبات الحياذ في فترة الانتقال هذه . اما اذا ظلت الذهنية السائدة هي المسيطرة ، فان اضطلاع اي شخص - مهما كان لونه وكفاءته وحياده - بالمسؤولية يجعله يخفق حتما في مهمته .

ثانيا - يراعى في الشخص الذي يتولى المسؤولية في مثل هذا الظرف الدقيق ، ان يكون محايدا بكل ما في هذه الكلمة من معنى ، وليس القصد من الحياذ هو اللون الحزبي فحسب ، بل عدم الانتماء الى اية جماعة سياسية . ولا شك ان سموكم الملكي يعلم ان في البلد طبقة من الساسة لم ينتظمها حزب سياسي بعد ، ولكنها استمرت على التدخل في الامور السياسية بشكل غير علني ، وكان لها اثرها في عضد جهة معينة او مخاصمة جهة اخرى ، فالشخص الذي يراد منه الحياذ ، يجب ان لا يكون من بين هذه الطبقة او من مؤيديها .

فاذا ما قامت وزارة بمثل هذه الشرائط . اصبحت مهمتها واضحة ، وكان في مقدور كافة الهيئات السياسية ان تعضدها بمثل هذه المهمة ، على ان تقوم هذه الوزارة فورا بالضمانات التي تكفل اجراء انتخابات نيابية حرة سليمة . اما هذه الضمانات فهي بالنظر لحزبنا كما يلي :

اولا - المبادرة حالا باجازة الفروع للحزب في خارج العاصمة من دون تقييد .

ثانيا - السماح بالاجتماعات العامة ، اثناء فترة الانتخابات ، ولغرض الدعاية الحزبية والانتخابية ، وعدم فرض اي قيد على مثل هذه الاجتماعات ايا كان نوع هذه القيود .



ثالثا - افساح المجال للصحافة ان تمارس واجباتها برفع هذه القيود المفروضة عليها ، وعدم تعطيل اية صحيفة كانت تعطى اداريا ، بل يترك للمحاكم امر التعطيل ، اذا ما خالفت الصحف القوانين والانظمة المرعية .

رابعا - رفع الصيانات عن جميع الموظفين الذين لهم علاقة مباشرة او غير مباشرة في امور الانتخاب . ولما كان مثل هذا الامر يتطلب تشريعا يتعذر استصداره في الوقت الحاضر ، فان حزبنا يكتفي بان يقرر مجلس الوزراء هذا المبدأ ، ويبلغ الوزراء بمضمونه على ان تخلف الوزير عن اصدار الاذن المنوح له يعد طعنا في صحة الانتخاب في المنطقة التي طلب فيها مثل هذا الطلب ورفضه الوزير .

خامسا - عدم توقيف المدنيين للحكومة ، او حجز اموالهم ، وفقا لقانون جباية الديون المستحقة ، او اي قانون آخر يناط تنفيذه بغير المحاكم اثناء فترة الانتخابات .

سادسا - وقوف السلطات الادارية موقف الحياد التام في الانتخابات ، وافساحهم المجال للنشاط الحزبي من دون عائق .

يا صاحب السمو :

ان حزب الاستقلال ليتشرف بأن يتقدم الى سموكم الملكي بأرائه في الموقف الناشئ عن تمادي الوزارة القائمة في سياستها التعسفية ، والضمانات التي يراها كفيلة لتحقيق قيام وزارة محايدة ، واجراء انتخابات حرة سليمة . وهو على ثقة من ان الرغبة الصادقة التي تضمنها خطاب سموكم التاريخي في معالجة الوضع الذي بلغت اليه البلاد ، ستحدو بسموكم الملكي الى اخذها بنظر الاعتبار ، وان يكون للتوجيهات السامية اثرها في اصلاح هذا الوضع وتقرير حياة دستورية صحيحة .

وهذا وتفضلوا يا صاحب السمو الملكي بقبول فائق الاحترام مشفوعا بالاجلال والولاء .

رئيس حزب الاستقلال : محمد مهدي كبة

### استقالة الوزارة

هكذا كان الوضع في داخل العراق ، اما في خارجه ، ولا سيما في انكلترا ، فقد كانت الصحف البريطانية تحمل على قساوة التدابير المتخذة من قبل الوزارة القائمة في العراق ، ضد الشعب الاعزل من كل سلاح ، وكانت ترى وجوب مكافحة الشيوعية والمبادئ الشيوعية بالترفيه عن احوال العمال ، وتحسين ظروفهم المعاشية والصحية . وكانت الحكومة البريطانية نفسها تعلن عن سخطها على موقف الوزارة العراقية (١) وتشير الى وجوب اقالمتها .

(١) يقول السيد توفيق السويدي في ص ٤٤٩ من مذكراته الخالدة :

« لقد ظهر بالتدقيق ، ان الزعزعة القطرية التي يتصد بها رئيس الوزراء - ارشد - وقصر الاتاة في معالجة امور الدولة ، قد جعلتا حتى السفارة البريطانية تتبلبل مما يقوم به من اجراءات ... مما دفع الحكومة البريطانية الى الارتباب من نجاح سياسة كهذه في العراق . اهـ .

وهكذا استطاعت القوى المخاصمة للوزارة من قوميين ، وشيوعيين ، وعمال عاطلين ، ونحوهم ، استطاعت هذه القوى ان تخرج السيد العمري ، فطلب هذا الى الوصي ان يوافق على اصدار قانون الطوارئ لمواجهة هذا التحدي ، فلم تساعد الظروف السائدة يومئذ على اقرار مثل هذا الطلب ، فقرر ( العمري ) التخلي عن رئاسة الوزراء ، فرفع الى السدة الملكية هذا الكتاب (١) .

سيدي صاحب السمو الملكي الوصي على العرش المعظم .

كنت قد تشرفت بتقديم استقالتي من منصب رئاسة الوزارة لسموكم المعظم بكتابي الرقم ٥٠٥٧ والمؤرخ ١٠/١٠/١٩٤٦ م ، وبينت فيه ما يلي :

« قد تشرفت بثقة سموكم الغالية ، باسنادكم اليّ منصب رئاسة الوزراء . ولا يخفى على مقامكم السامي انني وزملائي الوزراء اضطلعنا بمسؤولية الحكم في ظروف تخللتها صعوبات جمة ، قمنا بتذليل قسط منها . وكما عرضت على سموكم مرارا قد ظهر لي جليا ان ايدي ائيمة تلعب سرا ، وتبعث علنا ، لتقويض نظام الحكم الديمقراطي في البلاد ، تحت ستار من الدعاية الجذابة المغرصة ، التي يراد بها تفضية هذه المقاصد ، الامر الذي يتطلب اعادة النظر في الموقف ، واختيار انجح الخطط لمعالجة الوضع في البلاد ، كما انني وجدت من الاصلاح افساح المجال امام سموكم لتتفضلوا باتخاذ ما ترونه ضروريا لمثل هذه المعالجة ، دون التقيد بشيء ، وعليه ارفع استقالتي الى مقامكم السامي » .

ولقد مضت مدة تزيد على الشهر ، ولم تتخذوا - حفظكم الله - اي قرار حول اعفائي مع زملائي من الخدمة في الوزارة لحد الآن . واني وزملائي مارسنا خلال هذه المدة ايضا اعمال الوزارة ، واضعين امام اعيننا المصلحة العامة ، معالجين المشاكل حسب مقتضيات الحال .

انني يا صاحب السمو اشعر بانحطاط في صحتي ، لا بد من اضافته الى الاسباب التي عرضتها آنفا ، للرجاء بقبول استقالتي ، فأرجو ان تتفضلوا يا صاحب السمو المعظم بقبولها مع عظيم شكري وامتناني على ما اوليتموني ، وزملائي الوزراء ، من ثقة طوال مدة اضطلاعنا بالمسؤولية . واسال الله تعالى ان يوفق سموكم للنهوض بالبلاد واسعاد شعبها تحت ظل صاحب الجلالة الملك المعظم .

بغداد ١٤/١١/١٩٤٦ م

المخلص دائما ارشد العمري

ولم ير الوصي مناصا من قبول هذه الاستقالة ، ولا سيما وقد اخفقت الوزارة حتى في اجراء الانتخابات التي جاءت من اجلها ، فرد على هذا الكتاب بما يلي :

---

(١) في يوميات « مصطفى العمري » ليوم ١٤ تشرين الاول ١٩٤٦ م .  
« واجهت ارشد العمري ناعلني بعدم موافقة الوصي على اصدار مرسوم الطوارئ نقرر الاستقالة ، وابلغ سموه ليجد له رئيس وزراء » .

عزيزي ارشد العمري .

تناولت كتابكم المؤرخ في ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٦ م ، المتضمن استقالتكم من منصب رئاسة الوزراء . واني مع اظهار اسفي لمفارتكم رئاسة الحكومة ، اعرب لكم ولزملائكم عن تقديري للجهود القيمة التي بذلتموها لصالح البلاد . هذا وارجو ان تستمروا في تدوير شؤون الدولة ريثما يتم تأليف وزارة جديدة .  
صدر عن بلاطنا الملكي في الواحد والعشرين من شهر ذي الحجة سنة ١٣٦٥ هـ الموافق لليوم السادس عشر من شهر تشرين الثاني ١٩٤٦ م .

عبد الإله

### بيان رسمي عن الاستقالة

وعلى اثر صدور الارادة الملكية بقبول هذه الاستقالة ، صدر هذا البلاغ الرسمي :

١ - رفع فخامة رئيس الوزراء السيد ارشد العمري استقالته الى حضرة صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد لجلالة الملك المعظم صباح يوم الخميس الموافق ١٤/١١/١٩٤٦ م .

٢ - وقد قبلت الاستقالة صباح يوم السبت الموافق ١٦/١١/١٩٤٦ م ، وطلب الى فخامته ان يستمر وزملاؤه في الحكم ، ريثما تؤلف الوزارة الجديدة .  
بغداد ١٦/١١/١٩٤٦ م  
مدير الدعاية العام

## الوزارة السعيدية التاسعة

### توطئة

لما قبل الوصي استقالة السيد ارشد العمري ؛ قرر ان يعهد الى عمه الامير زيد بتأليف الوزارة الجديدة ، الا ان ظهور بعض الاشكال الدستوري حال دون ذلك ، فكلّف سموه السيد حمدي الباجه جي ان يؤلف وزارة انتقالية تجري انتخاب مجلس نيابي جديد ، تشترك فيه بعض الاحزاب ذوات السمعة الحسنة ، لكي تضي على المشروعات والمعاهدات المرتقبة صفة الشرعية ، على شرط ان يأتي بوزراء من الدرجة الثانية . فلما شعر السيد صالح جبر بذلك ، رفض الاسهام في وزارة تؤلف على هذا الشرط . ويقول مصطفى العمري في « يومياته » ليوم ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٦م : ان قريبه ارشد العمري حذّره من الدخول في وزارة حمدي الباجه جي المرتقبة اذا كلفه بذلك ، لان البلاط سيرفض دخوله ، « دخول مصطفى في الوزارة » فاضطر حمدي ان يعتذر ، وتردد ان التكليف وقع على ارشد ثانية ، الا ان هذا اخفق ايضا ، بعد النكير الذي قام ضد وزارته المستقيلة من قبل المعارضة واذا بالانكليز يصرون على اسناد رئاسة الوزارة الى نوري السعيد ليمهد الطريق امام صالح جبر ليقوم بتنفيذ السياسة المرسومة من قبلهم .

ويعود العمري في « يومياته » ليوم ٢٧ تشرين الثاني ١٩٤٦م فيقول :

« زرت ارشد العمري فاعلمني ان الانكليز هم الذين اصرروا على الوصي باسناد الوزارة الى نوري السعيد (١) وتأليف وزارة ائتلافية . وقد لعب صالح جبر في ذلك دورا مهما . ولو ان حمدي استشاره ، لبين له الطريق الذي يؤلف فيه الوزارة ، وان الانكليز ليسوا ضد حمدي » .

وهكذا وجه الوصي كتاب الاسناد المرقم ٧٦٧ والمؤرخ ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦م الى السيد نوري السعيد ، وهذا نصه :

(١) في ص ٤٥٠ من مذكرات السيد توفيق السويدي :

« ان الامر قد تم في منتصف الليل ، ببرقية ارسلها المستر بينل وزير الخارجية البريطانية الى الوصي ، يرجوه فيها بان لا يفسح المجال لاستمرار وزارة ارشد العمري في اعمالها عن طريق تأليف وزارة ثانية يكون ارشد نفسه رئيسا لها » .

وزيرى الافخم نورى السعيد .

بناء على استقالة فخامة السيد ارشد العمري من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا الى ما نمعده فيكم من دراية واخلاص ، فقد قررنا ان نعهد اليكم برئاسة الوزراء ، على ان تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن البلاط الملكي ببغداد في اليوم الثامن والعشرين من شهر ذي الحجة سنة ١٣٦٥ الهجرية ، الموافق لليوم الحادي والعشرين من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٤٦ الميلادية .

عبد الاله

### كيف تالفت الوزارة ؟

وكانت في البلاد خمسة احزاب سياسية مجازة ، وهي :

- ١ - حزب الاحرار .
- ٢ - الحزب الوطنى الديمقراطى .
- ٣ - حزب الاستقلال .
- ٤ - حزب الشعب .
- ٥ - حزب الاتحاد الوطنى .

فاراد السيد نورى السعيد « ان يجعل لوزارته صبغة قومية او مؤتلفة بان يشترك معه فيها بعض ممثلى الاحزاب ، فتباعد عن حزب الاستقلال والحزبين اليساريين والمتطرفين ، وسمى الى التقرب نحو الحزب الوطنى الديمقراطى ، وحزب الاحرار ، وقد وفق في آخر الامر بان يقتنعهما بالاشتراك معه في الوزارة ، فأخذ واحدا من كل من الحزبين ، وبذلك اعتقد ان صعوبات جمّة قد ذلّلتها بعمله هذا ، وقد فاتته ان تدابير هزيلة من هذا القبيل لا تسد الحاجة التي يشعر بها الناس ، وان العناصر التي دخلت الوزارة هي التي لا يستسيغها الراي العام ولا يامن جانبها » (١) .

اجل لقد قبل « حزب الاحرار » الاسهام في الوزارة ، فمثله فيها على ممتاز الدفترى ، كما وافق « الحزب الوطنى الديمقراطى » على هذا الاسهام ، فمثله فيها محمد حديد . وكان رئيس الوزراء يرغب في استيزار رئيس الحزب الديمقراطى كامل الجادرجى ليستدرجه الى جانب سياسته ولكن الجادرجى رشع محمدا الحديد ، وصدرت الارادة الملكية المرقمة ٧٦٨ بتأليف الوزارة الجديدة على هذا الوجه :

---

(١) توليق السويدي في ص ٥١ من مذكراته « نصف قرن من تاريخ العراق والغضبية العربية » .

- ١ - نوري السعيد ، رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للداخلية .
- ٢ - صالح جبر : وزيرا للمالية .
- ٣ - عمر نظمي : وزيرا للعدلية .
- ٤ - صادق البصام : وزيرا للمعارف .
- ٥ - علي ممتاز : وزيرا للمواصلات والاشغال .
- ٦ - فاضل الجمالي : وزيرا للخارجية .
- ٧ - بابا علي الشيخ محمود : وزيرا للاقتصاد .
- ٨ - جميل عبد الوهاب : وزيرا للشؤون الاجتماعية .
- ٩ - محمد حديد : وزيرا للتموين .
- ١٠ - شاکر الوادي : وزيرا للدفاع .

ولما كان الدكتور محمد فاضل الجمالي ، وزير الخارجية ، خارج العراق ، يوم تكونت هذه الوزارة ، صدرت الارادة الملكية المرقمة ٧٦٩ باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى رئيس الوزراء ، مدة غياب الوزير الاصيل عن العراق . وقد دخل الوزارة ثلاثة وزراء جدد هم السادة : بابا علي الشيخ محمود ، وجميل عبد الوهاب ، ومحمد حديد .

### حل مجلس النواب

وكانت باكورة اعمال الوزارة الجديدة ، استصدار الارادة الملكية المرقمة ٧٧٠ التالية بحل مجلس النواب ، لان ذلك كان مقررا ، ومتفقا عليه من قبل .

« بناء على انتقال الوضعية العالمية من حالة الحرب الى حالة السلم ، وضرورة اتخاذ تشريعات تلائم هذه الحالة الجديدة ، التي تتطلب ان يسود السلم في العالم ، ورغبة في استطلاع رأي الامة في كيفية السير على هذا النهج ، وبما ان الوزارة تعتقد ان ذلك يتوقف على انتخاب مجلس جديد ، يمثل سائر طبقات الامة طبقا لقانون الانتخاب الحديث ، فقد اصدرنا الارادة الملكية ، بعد الاطلاع على المادة ال ٢٦ المعدلة من القانون الاساسي :

« بناء على ما عرضه رئيس الوزراء ، بحل مجلس النواب ، على ان تجري الانتخابات للمجلس الجديد خلال المدة القانونية .

« على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الارادة .

« كتب ببغداد في اليوم الثامن والعشرين من شهر ذي الحجة سنة ١٣٦٥ هـ ،  
واليوم الحادي والعشرين من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٤٦ م » اهـ .

رئيس الوزراء : نوري السعيد

عبد الاله

## بيان حزب الاحرار

ورأى الحزبان المشتركان في الوزارة ، ان يعلنا شروط مشاركتهما ، فنشر « حزب الاحرار » هذا البيان :

« جرت مفاوضات يوم الاربعاء المصادف ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٦ م : بين فخامة السيد نوري السعيد ، وحزب الاحرار ، حول اشتراك الحزب في وزارته ، فقررت لجنة الحزب العليا الموافقة على مبدأ اشتراك الحزب في الوزارة على أساس ضمان :

١ - حرية الانتخاب ، وعدم تدخل الحكومة فيه .

٢ - حرية الصحافة .

٣ - فسح المجال للنشاط الحزبي .

توفيق السويدي : رئيس حزب الاحرار

ونشر « الحزب الوطني الديمقراطي » هذا البيان :

## بيان الحزب الوطني الديمقراطي

« فاتح فخامة السيد نوري السعيد ، الحزب الوطني الديمقراطي ، لان يشترك معه في تولي شؤون الحكم ، فتداولت اللجنة الادارية المركزية في الامر ، وقبرت قبول الفكرة على اسس معينة ، تضمنها كتاب ارسله معالي رئيس الحزب الى فخامة السعيد بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ، وقد تضمن الكتاب ما يلي :

« تداولت اللجنة الادارية المركزية في الاسس التي يمكن معها التعاون معكم بالاشتراك في الحكم ، فوجدت اللجنة ان الحزب يقبل الدخول في الوزارة ، على ان تكون وزارة انتقال ، مهمتها اجراء انتخابات حرة ، واطلاق الحريات المنصوص عليها في الدستور ، بما في ذلك حرية الصحافة والاجتماع ، وحرية العمل للأحزاب ، كما جاء في قانون الجمعيات ، وان تزاول اعمالها القانونية ، وتفتح فروعا لها حسبما يتطلب وضعها وعملها . ومن المفهوم انه فيما يختص بأمور وشؤون الدولة ومزاولة اعمالها ، ينحصر تعاون الحزب معكم في تدوير الاعمال الروتينية فقط » .

رئيس الحزب الوطني الديمقراطي : كامل الجادرجي

وقد رد السيد نوري السعيد على كتاب الحزب بهذا الجواب :

عزيزي السيد كامل الجادرجي

اخذت كتابكم المؤرخ بـ ٢٠/١١/١٩٤٦ م ، وان ما جاء به من الخطة والغاية ، هما نفس الخطة والغاية اللتين اعترمت السير عليهما في سياستي والسلام . وتقبلوا فائق الاحترام .

المخلص : نوري السعيد

## تصريحات خطيرة لرئيس الوزراء

لم ينطق السعيد بأية كلمة في حفلة الاستيزار ، التي جرت في يوم ٢١ تشرين الثاني ، يصح تدوينها في هذا السجل ، وانما سمح للصحفيين ان يجتمعوا به في مساء اليوم الثالث والعشرين من هذا الشهر ، ليسالوا ما يشاءون فلما تم هذا الاجتماع ، قال :

« ان وزارتي تألفت لاجراء الانتخابات النيابية ، وعند انتهاء الانتخابات ، يسند الحكم الى الاكثرية . وخطة الوزارة ان تكون الانتخابات حرة ، ومعنى هذا ان الحكومة ستعمل على :

- ١ - منع التزوير في الانتخابات .
- ٢ - منع كل حركة تهديد او اعتداء فيها .
- ٣ - لا تستعمل الحكومة نفوذها في الانتخابات لتفضل مصلحة شخص على آخر .

فاذا تمثلت الامة بهذا الشكل ، فاعتقد ان مصلحة التمثيل تكون لصالح البلاد . وخطة الوزارة ان تدير شؤون الدولة ، وتجري انتخابات حرة ، بالطريقة التي ذكرتها ، وليس للوزارة منهاج ، فالمنهاج الشامل يكون للوزارة التي تنال الاكثرية في هذه الانتخابات » .

ولما سئل نوري عن اسباب عدم تعاونه مع الاحزاب الثلاثة الاخرى قال :

« ان هذا عائد الى اجتهادي الشخصي ، فانا لا اريد ان احط من قيمة اي حزب من الاحزاب ، ولا ابخس منزلة اي حزب ، ولكني رايت اني استطيع ان اتعاون مع حزين اكثر مما استطيع ان اتعاون مع الاحزاب الاخرى ، ووجدت ان هذا التعاون اضمن من التعاون مع الآخرين ، وهذا هو اجتهادي الشخصي » .

ثم سئل عن موقف وزارته من الجرائد المعطلة ، فقال :

« ان الجرائد المعطلة قسمان : قسم تعطل بقرار من المحكمة ، وقد اوعزت الى وزير العدلية بان ينظر في قضايا هذا القسم من الصحف ، وقسم آخر معطل تعطيل اداريا . اني مستعد لان اعالج هذا الامر عندما تقع المراجعة من قبل اصحاب الصحف . واني اعتقد بحرية الصحافة ، واعتقد ان الانتخابات الحرة تتطلب صحافة حرة » .

ولما سئل عن فتح فروع للاحزاب ، وعما يقال عن وجود شيوعية في البلاد قال :

ساعمل في هذا الباب ما يتطلبه القانون المعمول به ، فبغداد ليست كل العراق . لكنني سأتجنب كل ما يؤدي الى الدعاية الهدامة في هذا الباب ، واني لا اعتقد ان في



البلد شيوعية ، ولكن هناك اناسا متذمرين من الحالة ، فيريدون ان يزبنوها بدعاية مختلفة . ان الشيوعية تظهر في البلدان الصناعية ، اما نحن فلا صناعة عندنا » .

## ازمة وزارية

تالفت « الوزارة السعيدية التاسعة » في يوم ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦ م ، فما كادت تشرع في التمهيدات التي تتطلبها الانتخابات الجديدة ، حتى فوجئت بعاصفة من الاحتجاجات على عدم السماح بفتح الفروع القانونية للأحزاب السياسية ، وعلى التدخلات في الانتخاب فأصدرت هذا البيان :

« لاحظنا ان بعض الصحف لا تزال تطالب الحكومة بفتح فروع للأحزاب ، واجازة الاجتماعات ، متناسين تصريحات فخامة رئيس الوزراء في المؤتمر الصحفي ، الذي انعقد في يوم الخميس الموافق ١٢ كانون الاول ١٩٤٦ م ، والذي صرح فيه بان فخامته - بصفته وزيرا للداخلية - قد اوعز الى كافة التصرفيات بالسماح بفتح فروع للأحزاب ، ضمن احكام القوانين المرعية ، وذلك بكتاب وزارة الداخلية المرقم م ح - ٣١٩٥ والمؤرخ في ١٢/٤/١٩٤٦ م وفضلا عن ذلك ، فقد صرح فخامته في المؤتمر الصحفي الذي انعقد في يوم الاربعاء الموافق ١٨ كانون الاول ١٩٤٦ م ، بانه اوعز الى كافة التصرفيات بالسماح للأحزاب او الهيئات او الافراد بمقدار الاجتماعات ، وذلك بكتاب وزارة الداخلية المرقم ١٨٠٣٠ والمؤرخ في ١٦/١٢/١٩٤٦ م فاذا تأخرت الهيئات والأحزاب عن المراجعة لفتح الفروع او عقد الاجتماعات ، فان الحكومة غير مسؤولة عن هذا التأخير . ومع ذلك فقد طلبت وزارة الداخلية الى كافة التصرفيات اعلامها عما اذا كانت قد حصلت مراجعات من الأحزاب ، او الهيئات ، او الافراد ، لفتح الفروع ، او عقد الاجتماعات ، ولا تزال الوزارة تنتظر الجواب العاجل » .

وكيل مدير الدعاية العام

بغداد في ٢٢/١٢/١٩٤٦ م

وبعد يومين أصدرت « مديرية الدعاية العامة » البيان الرسمي الثاني وهو :

« تلقى فخامة رئيس الوزراء بعض برقيات وشكاوى تتضمن وقوع تدخل في شؤون الانتخاب من قبل بعض الموظفين ، وكذلك تلقى فخامته بعض برقيات ومستدعيات تتضمن ترشيح البعض لاشخاص آخرين الى النيابة ، ونظرا الى ان امثال هذه المراجعات لم تقع الى الجهات القانونية المختصة ، فقد اقتضى الفات النظر الى مراعاة الجهات الآتية :

اولا - ان الفقرة الاخيرة من المادة ٤٨ من قانون الانتخاب ، قد صرحت « بان جميع الشكاوى المتعلقة بمداخلات المأمورين في امر الانتخاب تقدم الى لجان التفتيش ، وهذه اللجان تقوم باجراء تحقيقات تمهيدية ، وترسل نتائجها الى المحاكم راسا . اما اذا كانت الشكاوى موجهة ضد لجان التفتيش ، فتقدم الى المحاكم مباشرة ، والمحاكم هو الذي يقوم باجراء المعاملات القانونية ضد الموظفين »

فهذا النص الصريح يوجب مراجعة المحاكم راساً عن المداخلات التي تقع من قبل الموظفين :

ثانياً - ان المادة ٣٥ من قانون الانتخاب ، عينت طريقة صريحة لمن يرغب ترشيح نفسه للنيابة ، واوجبت عليه ان يقدم بذلك طلباً الى الموظف الاداري وفق استمارة خاصة . فبالنظر الى هذا النص يجب ان تقع أمثال هذه الترشيحات الى الموظف الاداري مباشرة .

ثالثاً - ان المادة ١٣ بحثت عن تشكيل لجنة التفتيش ، وتمهيدا لذلك اوجبت على الهيئة الاختيارية انتخاب خمسة اشخاص من بين سكان المحلة ، وان ذلك يجري « عندما يعلن لزوم انتخاب الهيئة التفتيشية » فهذا الاعلان الوارد في هذه المادة يصدر من الموظف الاداري ، نرجو ان ينتبه الجمهور الى ذلك ، والى مراجعة السلطات القانونية حسب ما مر اعلاه .

مدير الدعاية العام

### توالي الاستقالات

وارتأى ممثلاً الحزبين السياسيين المشتركين في « الوزارة السعيدية التاسعة » وهما « الحزب الوطني الديمقراطي » و « حزب الاحرار » ان ينسجبا من منصبيهما الوزاريين للاسباب التي تضمنتها المراسلات المتبادلة بين حزبيهما ، وبين رئيس مجلس الوزراء وهي :

### ١ - كتاب الحزب الوطني الديمقراطي

العدد ١٦٢ التاريخ ١٩٤٦/١٢/٢١ م

حضرة صاحب الفخامة السيد نوري السعيد المحترم :

كان حزبنا يعلم حق العلم عندما قرر التعاون مع فخامتكم ، انه يخطو خطوة محفوفة بالصعاب ، ولكن رغبته الصادقة في سبيل خدمة النظام الديمقراطي ، واعتماده على الراي العام ، يضاف الى ذلك عامل مهم هو ما وجدته من اتفاق بين وجهة نظر فخامتكم ووجهة نظره في الخطة الآتية التي اقتضت عليها مهمة الوزارة لاجل تحقيق الحريات الدستورية ، واجراء انتخابات حرة ، كل ذلك جعل الحزب يقتحم تلك الصعاب دون ان يضع امامكم العراقيل في سبيل هذا التعاون ، فلم يضع من الشروط لاشتراكه في الوزارة الا ما هو اساسي وضروري لتنفيذ تلك الخطة الآتية . تاركا التفاصيل لتصرف فخامتكم ، مؤملاً ان يقدر زملاؤكم الآخرون الذين كان انتخابهم بمحض ارادتهم ، هذه الظروف حق قدرها . غير انه سرعان ما اثبتت الحوادث ان هناك تكتلاً في داخل الوزارة يرمي الى عكس الغاية التي الفت الوزارة من اجلها . وقد ظهرت بوادر هذا التكتل في التصريحات التي ادلى بها معالي السيد

صالح جبر ، ومعالي السيد صادق البصام ، مما كان له اثر سيء لدى الراي العام بصفة عامة ولدى الاحزاب بصفة خاصة ، بسبب ما احتوت عليها من تحد ، وما ظهر فيها من اتجاه نحو رغبتهم في التدخل بالانتخابات ، وكان من المنتظر ان يقف فخامتكم موففا حاسما من هذا الاتجاه - وهو في بدايته - ولكن شيئا من هذا القبيل لم يحدث فشرعت هذه الجماعة المتكثلة بتنفيذ خطتها ، واخذ الوزراء الذين ينتمون اليها يتدخلون تدخلا فعليا في قضايا الانتخابات مبتدئين من اولياتها ، غير مباليين في استعمال نفوذهم الرسمي بصورة زعزعت ثقة الراي العام بحرية الانتخابات تلك الثقة التي لم يكن من الممكن انهاء هذا التذبذب السياسي الذي انتاب البلاد منذ تأسيس الحكم الوطني بدونها .

وقد الفت نظر فخامتكم الى هذه الامور ، سواء في مقابلتي لكم ، او في مقابلات معالي السيد محمد حديد ، او في ما نشر في صحيفة الحزب ، ( صوت الاهالي ) ، من بيانات كنت قد ادليت بها الى لجان الحزب ولكن الوضع استمر على ما هو عليه ، وتكاثرت الدلائل والبراهين على ما يجري من تدخلات في الانتخابات ، مما جعل حزبنا يقتنع بان وجود وزراء منتمين الى ما سمي بـ ( الكتلة ) يجعل اجراء الانتخابات الحرة امرا متعذرا ، فيفسد الاسس التي اشترك الحزب بموجبها في الوزارة ، ويحبط مهمتها الاصلية .

وهناك ناحية اخرى لها علاقتها المهمة بالاتفاق الذي تم بين فخامتكم وبين الحزب من جهة ، وبحرية الانتخابات التي استهدفتها الوزارة من جهة ثانية ، فقد مضى شهر على تأليف هذه الوزارة ، وشرع في الاجراءات التمهيدية للانتخابات ، ولم تجز الاحزاب بعد بفتح فروع لها ، وقد سبق ان بينت لفخامتكم في كتاب قدمته بتاريخ ١٢/١٢/١٩٤٦م بان ما ذهبت اليه من ايداع صلاحية السماح بفتح فروع الاحزاب الى المتصرفين كان غير صحيح من الوجهة القانونية ، ومن الوجهة السياسية ، لان الصلاحية المذكورة منوطة بوزير الداخلية ، ولان فتح الفروع يخص سياسة الوزارة الحاضرة ، التي تم الاتفاق عليها صراحة ، والتي يجب ان لا يكون راي الموظفين الاداريين مؤثرا فيها . ثم ظهر من تصريح فخامتكم للصحفيين بتاريخ ١٨/١٢/١٩٤٦م انكم قد اصدركم اوامركم الى المتصرفين بالسماح لاعضاء الاحزاب ، ولغيرهم بان يعقدوا الاجتماعات العامة لغرض الانتخابات ، دون ان تنطرقوا الى قراركم النهائي بشأن فتح الفروع ، مما جعل الشك يساورنا في تنفيذ هذا القسم المهم من الشروط التي تم الاتفاق عليها مع فخامتكم .

ان حزبنا يعتبر قضية اجازة الفروع للاحزاب قضية اساسية للحياة الدستورية ، وحقا من حقوق الاحزاب التي لا يمكن التنازل عنها : اضافة الى ما في ذلك من مراقبة لحرية الانتخابات ومن ضمان للنشاط الحزبي .

كل ذلك جعل اللجنة الادارية المركزية لحزبنا تستعرض الوضع السياسي الراهن من جميع نواحيه ، فاستقر رايها على انه من المتعذر الاستمرار على تمثيل الحزب في الوزارة الحاضرة دون ان تنفذ الاسس التي اشترك في الحكم من اجلها ،

كما انها ترى وجود ممثلي ( الكتلة ) في الوزارة عائقا كبيرا لتنفيذ تلك الاسس ، ولنجاح الوزارة في مهمتها الانتقالية .

على أن حزبنا جعل فرصة الاستمرار على التعاون منسوبة بقرار فخامتكم الحاسم بشأن ما عرضناه ، ولكن يرى في الوقت عينه ان لا يتأخر اتخاذ هذا القرار ، بالنظر الى الظروف الدقيقة التي يجتازها الوضع السياسي ، وبالنظر الى ما وصلت اليه هذه المرحلة من الانتخابات وأرجو ان تفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس الحزب الوطني الديمقراطي : كامل الجادرجي

٢ - الجواب :

ديوان مجلس الوزراء

١٩٤٦/١٢/٢٣ م

صاحب المعالي السيد كامل الجادرجي المحترم :

اشارة الى كتابكم المرقم ١٦٢ والمؤرخ في ١٩٤٦/١٢/٢١ م .

لقد تضمن كتاب معاليكم نقطتين هامتين يسرني ان اجيب عليهما بصراحة وايضاح وهما :

اولا - السماح بفتح فروع للاحزاب - : لقد صرحت في المؤتمر الصحفي المنعقد في ١٢ كانون الاول ١٩٤٦ م باني اوعزت الى كافة المتصرفين بالسماح لفتح فروع للاحزاب ، وذلك بكتاب وزارة الداخلية المرقم م.خ - ٣١٩٥ والمؤرخ في ١٩٤٦/١٢ م ووفقا لاحكام القانون ، واني الى الآن لم اثلق اية شكوى من اي حزب بانه طلب فتح فروع ، ورد طلبه بدون مبرر قانوني . وعليه فما على الاحزاب الا ان تختار الاشخاص الذين تتوفر فيهم الصفات المنصوص عليها في القانون لمراجعة المتصرفيات لفتح الفروع ، فاذا ظهر بعد ذلك ان طلبا قد رد خلافا للقانون ، فاني لا اتردد باجراء التحقيقات اللازمة ووضع الامور في نصابها .

ثانيا - تدخل بعض الوزراء باستعمال نفوذ الحكومة في الانتخابات - : يسرني لو تفضلتم باعطائي ممسكا من ان بعض الوزراء يستعملون نفوذ الحكومة للتدخل في الانتخابات لاستطيع التمسك به للقيام بالتحقيقات المقتضاة وتنفيذ احكام القانون نسا وروحا . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس الوزراء : نوري السعيد

٣ - كتاب استقالة وزير التكوين :

بغداد في ٢٦ كانون الاول ١٩٤٦ م .

حضرة صاحب الفخامة السيد نوري السعيد المحترم :

منذ ان ابتدأت المراحل الاولى للانتخابات النيابية في الايام الاخيرة ، اخذت

الايخبار تتوارد من اعضاء الحزب الوطني الديمقراطي في انحاء العراق حول التدخلات التي يقوم بها رؤساء الوحدات الادارية ، والموظفون هناك في هذه المراحل ، كالايماز الى المختارين بترشيح اشخاص معينين للجان التفتيش ، والتدخل في انتخاب هذه اللجان ، حتى بلغ الامر ببعض رؤساء الوحدات الادارية الى الغاء تلك الانتخابات التي لم تات نتائجها حسب رغباتهم واجراء انتخابات اخرى حققت تلك الرغبات .

لا يخفى على فخامتكم ان هذه التدخلات قد جاءت مضافة الى التدخلات الاخرى التي قام بها وزراء ( الكتلة ) ولا يزالون يقومون بها ، والتي كانت موضوع المذكرة الموجهة الى فخامتكم من قبل معالي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي في اليوم الحادي والعشرين من هذا الشهر .

ولقد حصلت بسبب كل هذه التدخلات قناعة تامة لدى حزبنا ، ولدى الراي العراقي العام تؤكد ان الانتخابات لم تجر حرة ، ولن تكون حرة اذا استمر سيرها على مجراه الراهن خلافا لما تم الاتفاق عليه عند دخولي وزارتكم الحاضرة ممثلا للحزب الوطني الديمقراطي . والى جانب هذا فان هناك شطرا مهما من ذلك الاتفاق لم يتحقق بعد ، فقد مضت خمسة اسابيع على تأليف الوزارة ولم يسمح بفتح فرع واحد من فروع الاحزاب ، على حين انه كان من المنتظر ان يكون السماح للاحزاب بفتح فروعها اولى الاعمال التي تقوم بها وزارتكم على نحو يؤمن تحقيق هذه الغاية توا ، نظرا لما لهذا الامر من اهمية في التنظيم السياسي ، وفي اجراء انتخابات فرض فيها ان تكون حرة ، ولكن الواقع هو ان الانتخابات قد بدأت ولم يسمح بفتح الفروع للاحزاب ، ولا يعرف حتى الآن متى سيسمح بفتحها ، ذلك بغض النظر عن العوامل والاسباب التي اعتقد انه كان من الممكن تجنبها .

ان اللجنة الادارية المركزية للحزب الوطني الديمقراطي قد اطلعت على جواب فخامتكم المؤرخ في اليوم الثالث والعشرين من هذا الشهر ، على المذكرة التي قدمها معالي رئيس الحزب اليكم حول تدخلات وزراء ( الكتلة ) في الانتخابات ، وحول فتح فروع الاحزاب فلم تجد في ذلك الجواب تطمينا لما تحرص عليه من تطبيق الاتفاق ، الذي كان اساسا لاشتراك حزبنا في وزارتكم ، ذلك لان التدخلات الادارية في الانتخابات ، واستعمال النفوذ الرسمي فيها ، لم تكن يوما من الايام في بلاد مثل بلادنا قابلة للاثبات بالبيانات القضائية ، وانما المهم في هذا الشأن هو ان تمتنع الحكومة بجميع اعضائها والسلطات الادارية بجميع موظفيها عن التدخل في الانتخابات ، اما اذا لم يتحقق هذا الامتناع ذاتيا من قبل الوزراء وقسرا من قبل الموظفين ، فليس من الممكن ان تضمن حرية الانتخابات في بلد لم تجر بعد فيه انتخابات حرة بتعليق ثبوت التدخل على الدليل والبرهان ، وعلى مراسيم قضائية طويلة .

كما ان اللجنة الادارية المركزية قد وجدت بان السماح بفتح الفروع للاحزاب لا يزال ( قيد النظر ) لدى بعض المتصرفين ، او ( رهن التحقيق ) من قبل الشرطة لدى بعضهم الآخر الامر الذي كان من نتيجته تأخير فتح الفروع تأخيرا لا مبرر له ، في الوقت الذي تجري فيه عمليات الانتخاب على النحو الذي مر ذكره .

لذلك كله فان اللجنة الادارية المركزية للحزب الوطني الديمقراطي بعد ان استعرضت هذه الاوضاع ، لم تجد وزارتم متجهة نحو تحقيق المهمة التي اخذتها على عاتقها ، وفق الاتفاق الذي اشترك حزبنا على اساسه في الحكم فقررت الانسحاب من الوزارة . ولذلك اتقدم الى فخامتكم باستقالي من منصب وزارة التموين ، راجيا عرضها على صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم للتفضل بقبولها .

واود قبل الختام ان اعبر عن جزيل شكري لما لقيته من فخامتكم من لطف شخصي اثناء قيامي بواجب كنت ارجو ان تسمح الظروف بانجازه .

المخلص : محمد حديد

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

#### ٤ - الجواب على كتاب الاستقالة :

ديوان مجلس الوزراء بغداد في ٢٧/١٢/١٩٤٦م

معالي السيد محمد حديد المحترم

اشارة الى كتابكم المؤرخ في ٢٦ كانون الاول ١٩٤٦م

يتضح لمعاليكم من البيانات التي ادليت بها في المؤتمر الصحفي ، الذي انعقد في صبيحة يوم ٢٦ كانون الاول ١٩٤٦م في ديوان مجلس الوزراء ، انني تطرقت بايضاح واسهاب الى النقطتين الواردتين بكتابكم المجاب عنه ، وهما : اولا قضية التدخل في الانتخابات ، وثانيا فتح فروع الاحزاب .

ففيما يتعلق بالنقطة الاولى، اود ان اذكر لكم بانني لم اطلق سوى اربع شكاوى من مجموع ٧١ منطقة انتخابية ، ولم يتأيد لدي حتى هذه اللحظة تدخل السلطات الادارية بشكل مخالف للقانون . وغير خاف على معاليكم ان المرجع القانوني للشكاوى هو الحاكم المعين لهذا الغرض وفق احكام القانون . وقد سبق لي كما تعلمون ، ان رجوت معالي السيد كامل الجادرجي بكتابي المؤرخ في ٢٣/١٢/١٩٤٦م ، ان يقدم لي ممسكا بهذه التدخلات المزعومة للقيام باجراء التحقيقات اللازمة ، واني اؤكد لكم مرة اخرى بانني على استعداد لاستعمال صلاحيتي القانونية ، فيما اذا ذكرتم لي وقائع معينة معززة بالادلة الثبوتية لهذا التدخل .

واما ما يتعلق بالنقطة الثانية ، وهي فتح الفروع ، فقد وصلنني حتى الان اجوبة من احد عشر لواء تشير الى ان قسما من الفروع فتحت فعلا في بعض الالوية، والقسم الآخر سيتم فتحها في خلال الايام القليلة القادمة . اما الالوية الثلاثة الباقية فانه لم يتقدم احد من الاحزاب بطلب فتح فروع فيها .

هذا وقد اوضحت كذلك لمعالي السيد كامل الجادرجي بكتابي المنوه عنه

اعلاه ، باني لا اتردد مطلقا في اجراء التحقيقات اللازمة ، ووضع الامور في نصابها ،  
فيما اذا ظهر لي ان حزبا من الاحزاب تقدم بطلب لفتح الفروع ، ولم يجب الي  
طلبه دون مبرر قانوني ، فاذا كنتم قد قدمتم طلبا بفتح الفروع ولم يجب طلبكم ،  
ارجو بيان ذلك لاقوم باجراء ما يلزم ، اما ان تذكروا قضايا عامة دون تخصيص  
حوادث معينة ، فان ذلك لا يصح اعتباره دليلا يمكن الاسترشاد به .

هذا ما رايت لزوما لايضاحه واؤمل ان ما جاء فيه مطمئنا لمعالكم قد يكون  
سببا لتغيير رايتكم في الاستقالة .

اما اذا كانت هناك امور اخرى غير التي ذكرتموها وتجعلون منها سببا  
للاستقالة ، دون ان تحيطوني علما بها ، فاني نزولا عند رغبتكم ، سارفع استقالتكم  
الى حضرة صاحب السمو الملكي الوصي ولي العهد المعظم ، على ان اؤكد لكم بانني  
سابقا مثابرا على ما اعتزمت عليه من تنفيذ خطتي في حرية الانتخابات ، ونزاهتها  
عن كل تدخل ، بكل ما اوتيت من قوة وفسح المجال امام الاحزاب لفتح الفروع  
وعقد الاجتماعات واعطاء الصحافة حريتها الكاملة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

المخلص : نوري السعيد

ه - جواب وزير التموين :

بغداد في ٢٨ كانون الاول سنة ١٩٤٦ م .

حضرة صاحب الفخامة السيد نوري السعيد المحترم .

جوابا على كتاب فخامتكم المؤرخ في ٢٧/١٢/١٩٤٦ م .

اود ان اعرض ، بالاضافة الى ما بينت في كتابي الذي قدمته اليكم يوم امس  
الاول ، انه لم يعد من الممكن ان تنجز الوزارة الحاضرة مهمتها الانتقالية لاجراء  
انتخابات حرة في جو تسود فيه الحريات الدستورية ، كما جرى التفاهم عليه حين  
تأليفها ، تلك المهمة التي ظهر ان مفهومها لم يدرك بمعناه التام من قبل بعض الوزراء ،  
ومن قبل رجال الادارة ، وليست هذه المشاكل التي تنشأ في سير الانتخابات الراهنة ،  
وفي قضية السماح لفتح الفروع ، الا نتيجة لعدم ادراك هذا المفهوم ، فلا يخفى على  
فخامتكم انه من المفروض ان يكون بين العناصر التي تؤلف هذه الوزارة الائتلافية  
اتفاق تام على اهدافها المحدودة ، وعلى طريقة تحقيق هذه الاهداف . وقد اصبحت  
هناك قناعة تامة لدي ، ولدى الحزب الذي امثله ، ولدى الراي العام ، ان وزراء  
( الكتلة ) لا يلتزمون بانجاز مهمة الوزارة الانتقالية وفق الاسس التي تم الاتفاق  
عليها ، بل هم يخالفون هذه الاسس ، ويصرّحون بان لهم شروطا غيرها لدخولهم  
في الوزارة . ولا شك في ان هذا الاختلاف البين في سلوك الجهات التي تتألف منها  
الوزارة في الانتخابات ، وفي موقفها من ضمان الحرية في هذه الانتخابات ، قد ازال

الاساس الذي يقوم الائتلاف عليه ، وجعل من المتعذر التضامن بيني وبين وزراء ( الكتلة ) في انجاز مهمة تختلف وجهة نظر كل منا اليها .

والى هذا الاختلاف ترجع ، حسبما اعتقد ، اهم الاسباب في عدم اتخاذ اجراءات صارمة ضد رجال الادارة ، الذين يتدخلون في الانتخابات . ذلك التدخل الذي لا يجوز ان يكون منعه معلقا على ورود الشكاوى الرسمية والاجراءات القضائية فحسب ، فلو كان تقديم الشكاوى مقياسا لحرية الانتخابات ، لما وجدنا شائبة في الانتخابات السابقة ، مع انها كانت تجري على اساس التدخل في جميع مراحلها ، ولم تقدم الشكاوى بشأنها لياس الناس من ضمان هذه الطريقة لحقوقهم الانتخابية . والظاهر ان فخامتكم لم تكونوا قانعين بكفاية الاجراءات القضائية لمسخ رؤساء الوحدات الادارية من التدخل في الانتخابات ، فصرحت للصحفيين في ٢٨/١١/١٩٤٦م انكم قد اصدرت التعليمات الشفوية الى المتصرفين لعمل جميع ما هو مستطاع لضمان سير الانتخابات على اساس الخطة التي اعلنتوها ، وان واجبات فخامتكم تنحصر في ان لا تسمحوا « لاي موظف اداري بان يستغل سلطته » في الانتخابات ، ومما لا ريب فيه ان مخالفة تلك التعليمات ، وتنفيذ تلك الواجبات ، يستلزمان اتخاذ اجراءات ادارية سريعة ، ولا سيما اذا اخذنا بنظر الاعتبار ان هذه هي المحاولة الاولى لاجراء انتخابات حرة في العراق ، خلافا لما اعتاد عليه رؤساء الوحدات الادارية من التدخل فيها .

لذلك يؤسفني ان اخبر فخامتكم ان اللجنة الادارية المركزية للحزب الوطني الديمقراطي لم تجد سببا لتغيير رايها في استقالتي ، التي قدمتها اليكم يوم امس الاول ، لانها لم تجد ، نظرا لما عرضته آنفا ، الايضاحات التي تفضلتم ببيانها في كتابكم المشار اليه كافية وحدها لتطمين الحزب بشأن انجاز مهمة الوزارة الحاضرة في اجراء انتخابات حرة ، وفق الاسس التي تم الاتفاق عليها بين الحزب وبين فخامتكم .

المخلص : محمد حديد

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

## ٦ - الجواب بقبول الاستقالة :

معالي السيد محمد حديد المحترم

كنت قد تلقيت كتابي استقالتيكم من منصب وزارة التموين للاسباب التي بسطتموها فيه . واني مع عدم تأييدي لتلك الاسباب - كما اوضحته لمعاليتكم في كتابي الموجه اليكم - فقد توسطت نزولا عند رغبتكم بتقديم استقالتيكم الى المقام السامي ، فاقترنت بالموافقة الكريمة ، وها اني ارسل بطيه نسخة من الارادة الملكية المرقمة ٨٥٤ لسنة ١٩٤٦م الصادرة بذلك .

وبهذه المناسبة اعرب لمعاليتكم عن اسفي لحرمانني من خدماتكم التي كنت اود



ان تستمر توخيا لانجاز اهدافنا العليا التي ترمي الى خدمة هذه البلاد وتقبلوا  
احترامي .

المخلص : نوري السعيد

١٩٤٦/١٢/٢٠ م

## ٧ - كتاب استقالة وزير المواصلات :

كان علي ممتاز الدفترى يمثل « حزب الاحرار » في « الوزارة السعيدية  
التاسعة » كوزير للمواصلات والاشغال واذا بهذا الحزب يتخذ هذا القرار :

« اجتمعت اللجنة العليا لحزب الاحرار بتاريخ ١٩٤٦/١٢/٢٧ برئاسة نائب  
الرئيس معالي الاستاذ سعد صالح ، وعضوية السادة : علي ممتاز الدفترى ، وعبد  
الهادي الظاهر ، ودخل الشعلان ، وكامل الخضيري ، وحسين النقيب ، ونوري  
الاورفلي ، ونور الدين داود ، ومحمد جواد الخطيب ، وتوفيق السمعاني ، ومحمد  
فخري جميل ، ومحمد الباقر ، وعبد العزيز السنوي ، وشاكر هلال وقررت ما  
باتي :

« بناء على تدخلات اعضاء الوزارة المنسويين الى الكتلة في حرية الانتخابات،  
واستعمال نفوذهم على الموظفين الاداريين المنتسبين اليهم ، وبناء على البيانات التي  
ادلى بها معالي ممثل الحزب في الوزارة ، وللإيضاحات التي ادلى بها بقية اعضاء  
اللجنة العليا . وبعد الاطلاع على التقرير المؤرخ ١٩٤٦/١٢/١٦ المتقدم من اللجنة  
الفرعية المؤلفة بموجب قرار اللجنة العليا المؤرخ ١٣ كانون الاول ١٩٤٦ قررت اللجنة  
باجماع الآراء تكليف معالي ممثل الحزب للانسحاب من الوزارة حالا » اهـ .

امين السر العام

وعلى اثر ذلك تقدم ممثل الحزب السيد علي ممتاز بكتاب استقالته الآتي  
نصه :

فخامة رئيس الوزراء المحترم .

تعلمون فخامتكم بأن حزب الاحرار كان قد قبل الاشتراك بالوزارة الحاضرة  
على اساس اجراء انتخابات حرة ، وفسح المجال للنشاط الحزبي . وكان من طبيعة  
هذا الاساس ان يكون موقف الحكومة حياديا ، من شأنه عدم فسح المجال لتدخل  
الوزراء والموظفين في امور الانتخاب . ولكن على اثر تاليف الوزارة بدا بعض الوزراء،  
ومن ورائهم بعض رؤساء الوحدات الادارية ، بالتدخل في حرية الانتخابات - مما  
سبق وبينته لفخامتكم - الامر الذي تعالت من اجله شكاوى الناس ، وقد اخذت  
تتوارد على الحزب شكاوى المنتسبين اليه من تصرفات بعض الموظفين الاداريين ،  
الموعز بها من قبل بعض الوزراء ، خاصة في لواء الحلة وكربلاء .

وقد حصلت القناعة بأن وجودي في مجلس الوزراء لا يحد من تدخل اولئك

الوزراء ، ولا يؤمن الحيات المطلوب من الوزارة ، كما انه حدث تلكو ظاهري من قبل بعض رؤساء الوحدات الادارية في منح اجازات فروع حزبنا ، خلافا للخطة المتفق عليها مع فخامتكم ، مما لم يؤمن الشرط الثاني المتعلق بالنشاط الحزبي . فلذلك كله ، وبناء على قرار اللجنة العليا لحزب الاحرار بالانسحاب من الوزارة ، فاني اتقدم لفخامتكم باستقالتي من منصب وزارة الاشغال والمواصلات ، وارجو عرضها على صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم ليتفضل بقبولها . وبهذه المناسبة اود ان اعبّر عن خالص شكري وعظيم امتناني لفخامتكم لما لاقيته من لطف خلال مدة اضطلاعي بالمسؤولية ، وعن اسفي لعدم تمكني من الاستمرار في التعاون مع فخامتكم للقيام بالهمة التي كنا جميعا نحرص على انجازها .

وتفضلوا بقبول احترامات .

بغداد ٢٨/١٢/١٩٤٦م

المخلص : علي ممتاز

## ٨ - الجواب بقبول الاستقالة :

معالي السيد علي ممتاز المحترم

تلقيت كتابكم المؤرخ في ٢٨/١٢/١٩٤٦م . المتضمن استقالتيكم من منصب وزارة المواصلات والاشغال . واني مع عدم تأييدي للبيانات التي اعتبرتموها سببا للاستقالة ، فقد توسطت نزولا عند رغبتكم بتقديمها الى المقام السامي ، فاقترنت بموافقة الكريمة وها اني ارسل بطيه نسخة من الارادة الملكية المرقمة ٨٥٤ لسنة ١٩٤٦ المتضمنة قبول الاستقالة .

وبهذه المناسبة اعرب لمعاليكم عن اسفي لحرمانني من خدماتكم ، التي كنت احرص ان تستمر توخيا لانجاز اهدافنا العليا التي ترمي الى خدمة هذه البلاد .  
تقبلوا احترامي .

٢٠/١٢/١٩٤٦م

المخلص : نوري السعيد

## رفع الاستقالتين الى الوصي

لم يشأ السعيد ان يحتفظ بنصوص هذه المراسلات سرا فرفعها بالكتاب الاتي :

ديوان مجلس الوزراء

العدد ٦٢٠٧ التاريخ ٣٠/١٢/١٩٤٦م

سيدي صاحب السمو المعظم

عندما شرفتموني بأمركم السامي لتأليف وزارة تتمحور مهمتها في اجراء

الانتخابات ، وفق القانون الجديد ، وفي جو تسوده الحرية المطلقة ، ليتمكن انشاء الشعب في خلاله من اختيار ممثلهم في المجلس النيابي بمحض ارادتهم ورغبتهم ، بذلت كل ما في وسعي لتأليف وزارة تستطيع تنفيذ رغبتكم السامية ، واشركت فيها ممثلين عن حزبين سياسيين سبق ان تشكلا منذ بضعة اشهر ، على ان تنتهي مهمتها بعد ظهور نتائج الانتخابات ، وتسليم مقاليد الامر الى وزارة تستند الى اكثرية في مجلس النواب .

بدأت الوزارة عملها بحل مجلس النواب ، واصلت عن عزمها باجراء انتخابات حرة ، وكررت تصريحاتي بهذا الشأن في مناسبات مختلفة لتهيئة الراي العام ، وابعاده عن كل تضليل ، كما اصدرت التعليمات الى السلطات المختلفة في الحكومة لتتقف موقف الحياد ، وتسهر على تطبيق القانون نصابا وروحا .

وبعد فترة غير طويلة من الزمن ، شعرت بوجود اختلاف في اوجه النظر بين بعض الزملاء ، واذا بهذا الاختلاف يتسع فيمتد الى الصحف ، واذا بالتهم تكال من البعض ضد البعض الآخر ، بدعوى التدخل في شؤون الانتخابات ، واستعمال نفوذ الحكومة في تأييد بعض الراغبين في النيابة .

بدأت الشكاوى من بعض الزملاء تعرض شفويا ، ثم تطورت الى مكاتبات ، فقد وجه لي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي كتابا مؤرخا في ١٩٤٦/١٢/٢١ م ( في طيه صورته ) ذكر فيه امر التدخلات المزعومة ، فاجبته بكتابي المؤرخ في ١٩٤٦/١٢/٢٣ م ( في طيه صورته ) الذي طلبت فيه تقديم الادلة التي تستطيع التمسك بها لاجراء التحقيقات ، والقيام بواجبي ضد من يتدخل في الانتخابات باستعمال نفوذ الحكومة ، ان كان ذلك من الوزراء او غيرهم . وقبل ان القى جواب رئيس الحزب ، اذا بكتاب يصلني من وزير التموين . وهو الممثل للحزب المذكور في الوزارة ، مؤرخا في ١٩٤٦/١٢/٢٦ م ( في طيه صورته ) يكرر فيه نفس الشكوى ، ويضيف اليها طلب قبول استقالته ، وكان طبعيا ان يتضمن جوابي اليه المؤرخ في ١٩٤٦/١٢/٢٧ م ( في طيه صورته ) اشارة الى بياناتي المتكررة بشأن حرية الانتخابات والاجتماعات . وفتح فروع للاحزاب ، ومطالبته كما سبق ان طالبت رئيس حزبه ، بتقديم ممسك يؤيد دعواه . لاسترشده به في اجراءاتي لتطبيق القانون ووضع الامور في نصابها . وكان غرضي من هذه الايضاحات هو ان اعطيه فرصة ليعيد النظر في امر الاستقالة . فاجابني بكتابه المؤرخ في ١٩٤٦/١٢/٢٨ م ( في طيه صورته ) بالاسلوب نفسه ومبيننا اصراره على الاستقالة .

اما ما يتعلق باستقالة ممثل حزب الاحرار ، فانه لم تسبق ان جرت محادثات بيني وبين الحزب المذكور الا المحادثات التي جرت في مجلس الوزراء بشأن المناطق ، حيث اعترض ممثل الحزب على منطقة واحدة ، وهي منطقة النجف ، فتم الاتفاق في مجلس الوزراء ، على ان اوجه كتابا الى متصرفية كواء كربلاء ، اطلب اليها فيه اعادة النظر في امر المنطقة التي حصل الاعتراض عليها ، وتم الاتفاق ايضا على ان يكون جواب المتصرفية بهذا الشأن قطعيا . وقد قمت بذلك فعلا .

ثم جرت بعد ذلك محادثات شفوية شخصية أخرى تتعلق بالمناطق المقللة ، فقد طلب مني حصر بعض المناطق بمن ينتمون الى حزب الاحرار ، وابداء المساعدة لمرشحيه ، الامر الذي لا يتفق مع روح القانون ونصه .

وبينما نحن في هذا ، اذا بوزير المواصلات والاشغال ، وهو ممثل حزب الاحرار يقدم استقالته في ١٢/٢٨/١٩٤٦ م . زاعما وجود تدخل في الانتخابات باستعمال نفوذ الحكومة ، وتأخير فتح فروع الاحزاب ، دون ان يدلي ببراهين تؤيد ادعاءه .

فيتضح لسيدي صاحب السمو . مما عرضته آنفا ، ان ما يطلبه الوزيران باسم حزبيهما لا يمكن تنفيذه الا اذا ضربنا بالقانون عرض الحائط ، وقلبنا صفحا عن نصائح سموكم واوامركم بلزوم اجراء انتخابات حرة لا تشوبها شائبة ، هذا فضلا عما سيحدثه تنفيذ رغبة الحزبين المذكورين من انعكاس في الراي العام ، يكون مبعثا للقلق والنقمة على تصرفات كيفية .

اما ما يتعلق بفتح الفروع للاحزاب فقد انتهى هذا الامر كما اعلنته امام الصحفيين وغيرهم ، واني اترك الحكم فيه للراي العام .

هذا ما رايت لزوما لعرضه ، وقد نفذت امركم السامي فجمعت الوزراء ، وتداولنا في الامر ، ثم تشرطنا بالمثل بين يديكم في صباح يوم ٢٩/١٢/١٩٤٦ م ، فعرض كل وزير رايه امام سموكم الملكي .

اما وقد اصر الوزيران على الاستقالة ، بدعوى تدخل بعض الوزراء باستعمال نفوذ الحكومة ، دون ان يقدموا مستندا قانونيا ، فانه لا يعني الا ان ارفع الامر الى سموكم للبت فيه .

هذا وسأبقى رهن اشارة سيدي المعظم .

نوري السعيد : رئيس الوزراء

### قبول الاستقالتين

وهكذا صدرت الارادة الملكية المرقمة ٨٥٤ في ٣٠ كانون الاول ١٩٤٦ م :

١ - بقبول استقالة محمد حديد من منصب وزارة التموين .

٢ - وقبول استقالة علي ممتاز من منصب وزارة المواصلات والاشغال .

كما صدرت الارادة الملكية المرقمة ٨٥٥ لسنة ١٩٤٦ م .

بتعيين عبد الاله حافظ وزيرا للتموين ، وعبد الهادي الجلي وزيرا للمواصلات .

## استقالة وزيرين آخرين

اشار الوزيران المستقيلان « وزير التموين محمد حديد ، ممثل الحزب الوطني الديمقراطي » و « وزير المواصلات والاشغال ، علي ممتاز ممثل حزب الاحرار » الى ان بعض الوزراء في « الوزارة السعيدية التاسعة » يستغلون مناصبهم الوزارية للتأثير على حرية الانتخابات ، وكانا يقصدان بذلك وزير المعارف صادق البصام ، ووزير المالية صالح جبر ، فلم يشأ هذان الوزيران ان يتقبلا هذه التهمة ، فقررا الاستقالة من منصبيهما .

هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فان رئيس الوزراء نوري السعيد ، كان يشعر في قرارة نفسه بضرورة تنحي السيدين : صادق البصام وصالح جبر من منصبيهما الوزاريين حتى لا يقال ان الخروج من الوزارة المتهمه بالخروج على الحياد ، اقتصر على البعض دون البعض الآخر ، فاذا بهما يتقدمان بهذه العريضة في ٣٠ كانون الاول ١٩٤٦م ، اي في اليوم الذي قبلت فيه استقالة وزير التموين ، ووزير المواصلات والاشغال :

صاحب الفخامة رئيس مجلس الوزراء المحترم :

تحية واحتراما : نتذكرون ولا شك ، على اثر تكليفكم تشكيل الوزارة ، طلبتم الينا المساهمة فيها فترددنا عن القبول لاسباب اهمها اننا اردنا ان نفرغ للعمل في الانتخابات على اساس حر لا تشوبه شائبة ما ، وان وجودنا في الوزارة ، وانشغالنا في اعمالها ، ربما يضيع علينا هذه الغاية . وقد كان جواب فخامتكم بأنه لما كان القصد الذي يرمي اليه من هذه الانتخابات هو افساح المجال للشعب بممارسة حقوقه القانونية كاملة غير منقوصة ، فلا يوجد اي مانع من الجمع بين الوزارة وبين ممارسة هذا الحق القانوني ، اذ ان هذا حق طبيعي لكل احد ، وليس للانسان ان يفقده بمجرد ان يكون وزيرا ، واسنادا الى ذلك قبلنا الدخول بالوزارة ، على اساس ممارسة هذا الحق ، دون الركون الى استعمال النفوذ الوزاري ، وقد اعلنا هذه الحقيقة الى الراي العام بالبيانين اللذين كنا ادلينا بهما الى بعض الصحف ، اثر تشكيل الوزارة ، كما ان فخامتكم قد ايدتم ذينيك البيانين في اول مؤتمر صحفي عقدتموه بعد تأليف الوزارة . ولكن ظهر لنا اخيرا ، وبعدما شعر الحزبان المشتركان معنا بالمسؤولية ، بأن ممارستنا لهذا الحق مما يضيع عليهم آمالهم ، راحت صحفهم وبعض رجالهم ، يتهمون علينا ، متهمين ايانا باستغلال نفوذ مراكزنا عند ممارستنا لاعمال الانتخابات الامر الذي انكره عليهم كل منصف ، ومنهم فخامتكم ، كما وان فخامتكم قد طالبتموهم بالدليل على اثبات ما ذهبوا اليه ، وما اتهمونا به فعجزوا عن الاتيان بأي دليل كان . وقد زادت هذه الاتهامات الموضوع ايضا ، وهو خشيتهم من ان عملنا في الانتخابات سيحول دون الظفر بأمانتهم ، ولذلك اثاروا هذه المزاعم التي لا تستند الى دليل ، ظنا منهم بأن ذلك سيصرفنا عن العمل فيخلو لهم الجو ( وهذا محال ) .

اما الآن ، وقد قدم ممثلا الحزبين استقالتهما من الوزارة ، بحجة ظاهرها

مداخلتنا المزعومة ، وحقيقتها شعورهم بالفشل المحقق ، فقد رأينا ان نقضي على تلك المزاعم الباطلة من اساسها ، فتقدم باستقالتنا هذه من الوزارة ، عسى ان يكون لكم بها مجال افصح لانجاز المهمة التي عهدت اليكم ، راجين عرضها على سيدنا صاحب السمو المعظم لقبولها ولكم منا مزيد الاحترام .

٣٠ كانون الاول ١٩٤٦ م

وزير المالية : صالح جبر

وزير المعارف : صادق البصام

### قبول الاستقالتين

لم يتأخر رئيس الوزراء عن قبول الاستقالتين ، فكتب الى وزير المعارف ما يلي :

صاحب المعالي السيد صادق البصام المحترم

تلقيت كتاب معاليكم المتضمن استقالتكم من منصب وزارة المعارف ، واني مع تقديرى الخالص لجهودكم الثمينة ، ومؤازرتكم ، يؤسفني ان احرم من معاضدتكم القيمة التي لمستها طوال اشتغالكم معي . ونزولا عند رغبتكم قد اضطرت الى التوسط لدى المقام السامي لقبول استقالتكم ، وبطيه اقدم نسخة من الارادة الملكية المرقمة ٨٥٦ والمؤرخة في ٢١ / ١٢ / ١٩٤٦ م الصادرة بذلك . واني اؤمل الا تحرم الحكومة والامة من ثمرات اخلاصكم . وارجو لمعاليكم التوفيق وتقبلوا الاحترام .

١٩٤٧/١/٢ م

المخلص : نوري السعيد

ثم وجه الكتاب التالي الى وزير المالية :

صاحب المعالي السيد صالح جبر المحترم

تلقيت كتاب معاليكم المتضمن استقالتكم من منصب وزارة الدفاع ، واني مع تقديرى الخالص لجهودكم الثمينة ومؤازرتكم ، يؤسفني ان احرم من معاضدتكم القيمة التي لمستها طوال اشتغالكم معي .

ونزولا عند رغبتكم ، قد اضطرت الى التوسط لدى المقام السامي لقبول استقالتكم ، وبطيه اقدم نسخة من الارادة الملكية المرقمة ٨٥٦ المؤرخة في ٢١ / ١٢ / ١٩٤٦ م الصادرة بذلك واني اؤمل الا تحرم الحكومة والامة من ثمرات اخلاصكم . ارجو لمعاليكم التوفيق وتقبلوا احترامي .

١٩٤٧/١/٢ م

المخلص : نوري السعيد

وفيما يلي نص الارادة الملكية بقبول الاستقالتين ، وباملاء الوزارتين الشاغرتين :

اصدرنا هذه الارادة الملكية ، بناء على ما عرضه رئيس الوزراء :

بقبول استقالة صالح جبر من منصب وزارة المالية  
وقبول استقالة صادق البصام من منصب وزارة المعارف

واسناد منصب وزارة المالية بالوكالة الى عبد الاله حافظ وزير التموين .

واسناد منصب وزارة المعارف بالوكالة الى جميل عبد الوهاب وزير الشؤون الاجتماعية . والى حين رجوعه الى العراق فاسناده الى فاضل الجمالي وزير الخارجية .

على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم السادس من شهر صفر ١٣٦٦ هـ واليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول سنة ١٩٤٦ م.

عبد الاله

رئيس الوزراء : نوري السعيد

### بين العراق ولبنان

قررت الحكومة اللبنانية ان تحتفل في الرابع من كانون الثاني ١٩٤٧ ، بعيد جلاء القوات الاجنبية عن الاراضي اللبنانية ، فرأت الوزارة ان يشاطر العراق لبنان افراحه بهذا العيد القومي ، فتألف وفد رسمي برئاسة وزير الشؤون الاجتماعية جميل عبد الوهاب ، وعضوية السيدين : مدير الخارجية العام احمد الراوي ، وسكرتير مجلس الوزراء العام نوري القاضي ، وبعض الضباط ، غادروا ببغداد على متن ثلاث طائرات في صباح يوم ٣١ كانون الاول ١٩٤٦ م ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الشؤون الاجتماعية بالوكالة الى وزير العدلية عمر نظمي .

وابت الصدف ان تتم مشاطرة العراقيين لاخوانهم اللبنانيين افراحهم بسلام ، فقد سقطت احدى الطائرات العراقية ، بين الرمادي والحبانية ، فاسفر سقوطها عن مقتل الرئيس الاول الركن عبد الرسول منصور ، والرئيس الطيار فتحي توفيق ، وثلاثة من ضباط الصف ، واصبحت الطائرة حطاما بالية .

وانتهز الوصي فرصة احتفال لبنان بعيدة فطير هذه البرقية الى :

حضرة صاحب الفخامة الشيخ بشاره خليل الخوري رئيس الجمهورية اللبنانية:

بيروت

من بواعث اغتباطي العظيم ان انتهز الفرصة بمناسبة جلاء الجيوش الاجنبية عن لبنان العربي ، لاعرب لفخامتكم عن اصدق التهاني واطيب التمنيات ، راجبا ان تفوز الامة اللبنانية العزيزة باسمى امانيها القومية .

عبد الاله الوصي وولي العهد

حضرة صاحب السمو الملكي الامير عبد الاله الوصي على عرش العراق وولي  
المعهد المعظم .  
بغداد

كان لبرقيتكم اللطيفة ، ولقدوم وفدكم الامين لمشاركة لبنان بعيد جلاء الجيوش  
الاجنبية عن اراضيه ، ابلغ الاثر في نفسي ، وفي نفوس اللبنانيين الذين لا ينسون ما  
للعراق من المواقف الرائعة لنصرة لبنان المجاهد في سبيل حريته واستقلاله ، فاشكر  
لسموكم شعوركم النبيل وابادلكم اصدق التمنيات لسؤدد العراق ومجده .

بشاره خليل الخوري

اما ضحايا الطائرة العسكرية فقد جرى دفنهم باحتفال رسمي تفمدهم الله  
برحمته .

ولم يفت السلطات اللبنانية وجوب تعزية العراق بالمصاب الذي اصاب سلاحه  
الجوي ، فتبودلت البرقيات اللازمة في هذا الشأن بين رئيس جمهورية لبنان والوصي ،  
ثم بين رئيسي الوزارتين في لبنان والعراق ، وبين وزير الخارجية فيهما .

### حوادث وانباء

١ - كان قد تقرر عقد « المؤتمر البيطري لدول الشرق الاوسط » في بغداد  
في الثلاثين من شهر تشرين الثاني ١٩٤٦ م . فلما حان وقت الافتتاح ، وصل الى  
العراق ممثلون عن اثنتي عشرة دولة من دول الشرق الاوسط ، بضمنهم مندوبون  
عن البلاد العربية المجاورة ، وقد افتتح الوصي المؤتمر في « قاعة الملك فيصل الثاني »  
في هذا التاريخ .

٢ - سافر الامير عبد الاله الى البصرة للصيد واستجمام الراحة في الثاني عشر  
من كانون الاول ١٩٤٦ م ، يصحبه وزير المالية والشؤون الاجتماعية : السيدان  
صالح جبر وجميل عبد الوهاب ، وكذلك رئيس الديوان الملكي احمد مختار بابان .  
وعادوا الى العاصمة في الحادي والعشرين من هذا الشهر . وفي ٢٤ شباط ١٩٤٧ م  
سافر الوصي الى لواء اربيل وفي ٣ آذار عاد الى العاصمة .

٣ - صدرت الارادة الملكية في ١٦ كانون الثاني ١٩٤٧ م باسناد منصب وزارة  
الخارجية بالوكالة الى رئيس الوزراء نوري السعيد ، مدة غياب وزير الخارجية  
الدكتور محمد فاضل الجمالي ، عن العراق لحضور مؤتمر لندن الخاص بمشكلة  
فلسطين .

٤ - كشفت الشرطة السرية مخابء المشتغلين بالامور الشيوعية في منتصف  
كانون الثاني ١٩٤٧ م ، وضبطت بعض مطالبهم التي كانت تطبع فيها المنشورات  
السرية ، ومنها « مجلة القاعدة » وتوسعت الشرطة في تحقيقاتها حتى شملت اوكارا  
اخرى في الوية اخرى ، وانتهت ايام هذه الوزارة قبل البت في امرهم .

٥ - عقد مؤتمر للجراد في بغداد يوم ١١ شباط ١٩٤٧ م ، حضره ممثلون عن



سورية ، وتركيا ، وايران ، وقد بحث المؤتمر طرق مكافحة هذه الآفة التي كانت تهدد المزروعات الشتوية بالتلف ، ووضعوا أسس التعاون للقضاء عليها ، وانفض المؤتمر في ١٤ شباط .

٦ - وصل الى بغداد في الرابع من آذار ١٩٤٧ م وفد يمثل الخزانة البريطانية ليمفاوض السلطات المالية العراقية في موضوع تسوية الارصدة الاسترلينية التي للعراق على الحكومة البريطانية ، والتي كانت تقدر بنحو ٧٢ مليوناً من الباونات الاسترلينية . وبعد مفاوضات استغرقت اربعة ايام اصدرت الحكومة هذا البيان :

« اجتمع الوفد البريطاني الذي يرأسه السير اولفر ايدي بمعمالي وكيل وزير المالية ، وتداول معه حول قضية الارصدة الاسترلينية . ونظرا لاهمية الموضوع وقرب انتهاء مهمة الوزارة الحاضرة ، فقد تم الاتفاق ، بعد تبادل الآراء المفيدة ، على ارجاء المفاوضات الى موعد آخر » اه .

لقد تمت تسوية الارصدة الاسترلينية على عهد وزارة صالح جبر التي خلفت وزارة السعيد التاسعة وسنفصل ذلك في الفصل القادم .

٧ - ووصل الى بغداد في يوم ٥ آذار ١٩٤٧ م ، وفد سوري عسكري لزيارة المنشآت العسكرية العراقية ، والاطلاع على قوتها النارية ، فنزل ضيفا على الحكومة . وبعد ان قام الوفد بالمهمة التي ندب اليها ، واقيمت له عدة مأدب تكريمية ، غادر العراق الى بلاده في ١٩ من الشهر .

٨ - ساءت صحة الملك فيصل الثاني في اواخر عام ١٩٤٦ م ، واستمر مرضه مدة طويلة حسبها الشعب سنوات عديدة ، وكانت النشرات الطبية التي تصدرها هيئة اطباء تزيد في اضطراب الشعب وقلقه على عاهله ، حتى البس الله ملكه برود الصحة والعافية ، وكان معروفا بين الناس ان الامير عبدالاله كان يتعمد اهمال صحة الملك لينعم بعرشه حيث عدل القانون الاساسي العراقي على هذا الاساس .

### مقاطعة الانتخاب

استمرت عمليات الانتخاب تجري بنشاط ملموس ، على الرغم من استقالة بعض الوزراء ، واحتجاجهم على ما أسموه بالتدخل الحكومي ، وعلى الرغم من الضجيج الذي قام ضد هذه التدخلات ، فلما قاربت هذه العمليات نهايتها ، وادرك الجميع « أن رئيس الوزراء قد احكم تدابير له لنجاح من يؤيده من المرشحين ، وعلى الرغم من اصراره في كل مناسبة على انه لا يوجد أي تدخل للحكومة في الانتخابات ... فقد وجد السلامة في الاعتكاف في بيته بداعي المرض ، وترك الامور تجري وفق خطته ، ولكن بصورة مشوشة ومروعة ، مما اضطر البلاط الملكي الى ان يتدخل في الامر ، ويجمع المتصرفين بصورة خاصة في العاصمة ، ويصدر اليهم التعليمات اللازمة بشأن المرشحين الذين يختارهم متجاهلا رئيس الوزراء » (١) وعلى هذا قرر « حزب الاحرار » مقاطعة الانتخابات للأسباب التي تضمنها بيانه وهذا نصه :

(١) مذكرات توفيق السويدي ص ٤٥٢ - ٤٥٣ .

« اجتمعت اللجنة العليا لحزب الاحرار ، فتداولت في الاوضاع الراهنة الناشئة عن سير الانتخابات ، فقررت اصدار البيان التالي تنويرا للرأي العام :

« كان الحزب قد اشترك في الوزارة السعيدية التاسعة ، لمساعدتها في مهمة تنفيذ قانون الانتخاب الجديد ، باجراء انتخابات حرة سالمة من التدخل ، ولكن بعد مضي مدة وجيزة على تأليف الوزارة ، والشروع في عمليات الانتخاب الاولى ، ظهرت بوادر التدخل من بعض المسؤولين ، الذين استعملوا مراكزهم الرسمية ونفوذ الحكومة ، للتأثير على سير الانتخاب ، فقرر الحزب لزوم الانسحاب من الوزارة .

« رأى الحزب بعد انسحاب وزيره من الوزارة ان يراقب سير عمليات الانتخاب ، وقد ثبت بنتيجة هذه المراقبة ان تدخل الحكومة كان صريحا في جميع الادوار ، وقد ختم هذا التدخل باستدعاء المتصرفين الى العاصمة ، وتزويدهم بأسماء الاشخاص المرغوب في تعيينهم نوابا ، ويدل هذا التدخل على ان المجلس الجديد لن يختلف في شكله عن المجالس السابقة ، وانه لا يمثل الامة التمثيل المطلوب . لذلك رأى الحزب ان لا يرشح احدا من اعضائه للنيابة ، وان يوصي المنتخبين اليه من المنتخبين بلزوم عدم الاشتراك في الانتخاب » .

جريدة لواء الاستقلال العدد ( ١١٨ ) بتاريخ ١٧ شباط ١٩٤٧ م .

### بيان رسمي للحكومة

لم تر الحكومة في بيان « حزب الاحرار » ما يصح السكوت عليه فاعلنت ما يلي :

« ان قانون الانتخاب الجديد ، الذي ساهم في وضع نصوصه نخبة من ابرز رجال القانون والسياسة ، اعطى لكل مواطن عراقي تتوافر فيه الشروط القانونية كل الحق في انتخاب المنتخبين ، واعطى كل الحق كذلك للمنتخبين في انتخاب النواب . وقد عينت المادة الثامنة والاربعون منه ، العقوبات التي تفرض على كل شخص يرتكب جريمة ضد هذا القانون ، وقد نصت هذه المادة على ان جميع الشكاوى المتعلقة بمداخلات المأمورين في امر الانتخاب ، تقدم الى لجان التفتيش التي تقوم باجراء التحقيقات التمهيدية ، وترسلها الى الحاكم راسا . اما ان كانت الشكاوى موجهة ضد لجان التفتيش ، فتقدم الى الحاكم للنظر فيها ، وقد افتى ديوان التفسير بان الشكاوى ضد الحاكم تقدم الى رئيس الاستئناف . ويلاحظ من نص المادة الحادية عشرة من قانون انتخاب النواب ، ان الحاكم الوارد ذكره اعلاه هو حاكم المحكمة المدنية الموجودة في المنطقة الانتخابية ، او الحاكم الذي يعينه رئيس محكمة التمييز في حالة تعدد الحكام في المنطقة ، او عدم وجود محكمة فيها ، ان غرض المشرع من حصر تعيين الحكام في رئيس محكمة التمييز ، وحصر مصير الشكاوى في الحاكم ، هو ان يكون البت في امر الشكاوى عادلا وبعيدا عن كل المؤثرات ، مهما كان نوعها . فيتضح من هذه النصوص القانونية ان لجنة التفتيش تنتخب بطريقة التصويت السري من قبل خمسة

من الاختيارية في كل محلة ، وان كل الشكاوى مردّها الى المحاكم ، وليس للسلطات الادارية اي تدخل في سجل هذه الاجراءات .

« لقد جرت الانتخابات ، وظهرت نتائج المنتخبين ، ولا بد وان كلا منهم يؤيد احد المرشحين للنياية ، وعلى هذا الاساس تقدم المرشحون للنياية ، ودفعوا التأمينات القانونية ، معتمدين على تأييد مناصريهم ، فاذا لم يتقدم البعض لترشيح انفسهم للنياية بعد ان دخلوا الانتخاب ، فمعنى هذا انهم لم يستطيعوا كسب ثقة المواطنين ، ولم يجدوا من المنتخبين من يناصرهم حين اجراء عملية انتخاب النواب .

« ان ما اشاعه البعض حول حضور بعض المتصرفين الى العاصمة لتلقي التعليمات حول الانتخاب ، لا نصيب له من الصحة مطلقا ، وذلك لان كل منتخب مرتبط بالمرشح الذي يؤيده . فضلا عما ذكر اعلاه من عدم استطاعة الموظف الاداري التدخل في امر الانتخابات بأي شكل كان ، وان سبب حضور بعض المتصرفين ما هو الا لايضاح النواقص التي ظهرت في القانون ، بنتيجة تطبيقه لاول مرة ، وبيان عدد المرشحين في كل منطقة ، ومن سيفوز منهم بالتزكية ، ومن سيشارك في عملية انتخاب النواب » اهـ .

بغداد في ١٧/٢/١٩٤٧ م جريدة الزمان العدد ٢٨٤٦ وكيل مدير الدعاية العام

### انسحاب الحزب الوطني الديمقراطي

كان « الحزب الوطني الديمقراطي » قد فاز بخمسة مقاعد في مجلس النواب الجديد ، بينما لم تفز بقية الاحزاب بأي مقعد فيه . ومع هذا فقد ارتأى هذا الحزب ان يسحب نوابه الخمسة للأسباب التي تضمنها بيانه وهو :

يعتقد حزبنا انه لا يمكن توجيه الحياة السياسية في بلادنا توجيها ديمقراطيا ، ولا تيسر معالجة شؤون الدولة وفق ما تبتغيه اكثرية الامّة ، الا بواسطة نظام دستوري ديمقراطي مبني على تنظيم الراي العام ، بواسطة الاحزاب السياسية ، والاساليب البرلمانية الصحيحة . وبما ان من اول الشروط الضرورية لتحقيق هذه الاساليب الديمقراطية هو ضمان حرية الانتخابات النيابية ، فان حزبنا ما فتى يدعو ويعمل لهذه الغاية . ولم يكن اشتراكه في حكومة السيد نوري السعيد الا محاولة منه لتحقيق ذلك ، ولم يكن انسحابه منها الا لتجنب المسؤولية عن احباط هذه المحاولة ، ولم يكن استمراره بالاشتراك في الانتخابات النيابية الا لاجل حمل الشعب على ممارسة حقوقه الدستورية ، وعلى امتحان رجال الحكم في اثبات صدق نواياهم وتصريحاتهم . وقد برهن الحزب على صحة خطته فيما اثاره باشتراكه في الانتخابات النيابية من وعي سياسي ، وفيما كشفه بواسطة هذا الاشتراك من تدخلات كثيرة في الانتخابات ، فلولا وجود مرشحه في الصويرة ، لما لجأت السلطات الى تزوير نتائج الانتخاب ، ولولا وجود مرشحيه في بغداد ، والبصرة ، والموصل ، وتلعفر ، لما افتضحت اعمال التدخل التي قامت بها الحكومة في هذه المناطق . والآن وقد تحقق ما استهدفه الحزب من اشتراكه بالانتخاب ، وظهرت نتائجها مؤيدة ان الاكثرية الساحقة من النواب قد عينت تعيينا

لم تمنع السلطات من اجل انجازه حتى من القيام بالتزوير في بعض الحالات ، فان الحزب قد قرر سحب نوابه من المجلس النيابي الجديد ، مناشدا الامة مواصلة الكفاح في سبيل تحقيق حقوقها الدستورية » .

كامل الجادرجي - رئيس الحزب الوطني الديمقراطي

### بيان للأحزاب السياسية

لم تر الاحزاب السياسية الخمسة ، في نتائج الانتخابات ، التي اجرتها «الوزارة السعيدية التاسعة» ما يحقق اهدافها ، فاجتمع ممثلون عنها في مساء يوم الاثنين ٢٤ آذار ١٩٤٧م « وبعد ان تداول المجتمعون في الوضع الراهن ، الذي نجم عن الانتخابات النيابية ، وما رافقها من طعون » توصلوا الى وضع بيان مشترك هذا نصه :

ايها الشعب العراقي الكريم .

ان التأخر الذي لازم هذه البلاد ، كان وليد اساليب الحكم الشاذة ، واهمال دستور البلاد ، وحكمها حكما لا ارادة للامة فيه . وقد ادى انعدام الحريات الدستورية ، والحياة الحزبية ، الى تشجيع طغيان الاوساط الحاكمة ، فلم تقم في العراق حكومة دستورية تنبثق عن مجلس نيابي يمثل الامة ، ويعبر عن رغباتها ، فلقد كانت الانتخابات النيابية صورية يعين فيها النواب تعيينا ، وتزور فيها ارادة الامة ، حتى لم يعد في مقدور الفئات الحاكمة ان تنكر انعدام التمثيل الشعبي في المجالس النيابية .

ولقد يؤس الناس من الوصول الى آمالهم ، والتمتع بحقوقهم الدستورية عن الطرق التي رسمها القانون الاساسي . واستحال امكان تغيير الوزارات وفق الاسلوب النيابي ، فقامت الثورات والمؤامرات من عشائرية وعسكرية ، مما اضر بالبلاد ضرا بليغا ، وعرضها الى مزالق كثيرة ، ورجات عنيفة لا زالت تعاني من اضرارها حتى اليوم .

وقد شعر جميع المخلصين بضرورة اجراء تغيير اساسي في هذه الحالة المؤلمة التي تعانيها البلاد ، ولكن ظروف الحرب استغلت للحيلولة دون اجراء اصلاح المنشود ، حتى اذا ما وضعت الحرب اوزارها ، وازدادت المطالبة باجراء تغيير اساسي في هذه الاوضاع ، تالفت الوزارة السويدية ، فبدات اعمالها بالغاء الاحكام العرفية ، والمراسيم الاستثنائية ، واجازت الاحزاب ، ورفعت الرقابة عن الصحف استجابة للرأي العام ، غير انها جوبهت بمعارضة شديدة من الاوساط الحاكمة ، التي وجدت في ذلك تهديدا لاطماعها ومصالحها الخاصة ، ومستقبلها السياسي ، فتآمرت على حريات الشعب وحقوقه الدستورية ، وتم لها ما ارادت باقصاء الوزارة السويدية ، والمجيء بوزارة العمري التي مثلت اسوا ما عرفه تاريخ العراق الحديث من مصادرة للحريات ، وامتهان للكرامات واعتداء على الدستور ، وعيث بالقوانين .

وكان للحملة المنكرة التي شنتها على الاحزاب والصحافة ، وملاحقتها منتمي الاحزاب واعضاؤها ، وتقابات العمال ، رد فعل شديد لدى الشعب ادى الى انسحابها، فاعتبتها الوزارة السعيدية التي وعد رئيسها في بدء تشكيلها بتأييده للحريات الدستورية ، بما فيها حرية الصحافة ، والعمل الحزبي ، بتأسيس الفروع ، واجراء انتخابات حرة . فاستصدر لذلك الارادة الملكية الناطقة بحل المجلس النيابي « بناء على انتقال الوضعية العالمية من حالة الحرب الى حالة السلم ، وضرورة اتخاذ تشريعات تلائم هذه الحالة الجديدة ، التي تتطلب ان يسود السلم في العالم ، ورغبة في استطلاع رأي الامة في كيفية السير على هذا المنهج ، وبما أن الوزارة تعتقد ان ذلك يتوقف على انتخاب مجلس جديد ، يمثل الامة طبقا لقانون الانتخاب الجديد الخ... » .

وما ان بوشر بعملية الانتخابات حتى قاطعها حزبان ، للاسباب التي وردت في بياناتهما ، ثم انسحب بعد مدة وجيزة الحزبان اللذان اشتركا في الوزارة ، احتجاجا على سير الانتخابات وللأسباب التي وردت في بياناتهما .

ولقد جرت الانتخابات فرافقها التدخل منذ بدايتها بشكل سافر مفضوح: تارة في تقسيم المناطق الانتخابية تقسيما يضمن نجاح الموالين للحكومة ، وطورا بحرمان بعض الاقضية من نصيبها من النواب ، وباللجوء الى زيادة انصبة بعض المناطق من النواب ، وحفظ انصبة البعض الآخر ، باساءة العمل في تخمين عدد الذكور غير المسجلين .

وبعد ان اتمت هذه الاجراءات ، واصلت عملية الانتخابات على هذا الوجه من التدخل المباشر . فلقد تم اختيار ( الخمسات ) بصورة تضمن تأليف لجان التفتيش لتسيير عملية الانتخابات وفق أغراض الحكومة في جميع المناطق ، لما لهذه اللجان من صلاحيات واسعة في انتخاب النواب ، وهكذا أصبحت اللجان التفتيشية التي نيط بها امر اجراء ومراقبة العملية الانتخابية برمتها ، مطمونا في صحة انتخابها وفي حيادها . ولم تكتف الوزارة بذلك النجاح الذي هيأته لنفسها ، بمخالفتها احكام القانون ، وانما تجرات على حل اللجان التفتيشية التي لم تطمئن لخضوعها التام لمشيئة السلطات الادارية ، بل انها عمدت حتى الى ابدال الخمسات نفسها بأخرى جديدة .

وكان هذه الاساليب المغايرة للقانون لم تشبع رغبة الحكومة في التدخل، فعمدت الى السيطرة المباشرة على انتخاب المنتخبين ( الثانويين ) فسحبت الحكام الذين احتفظوا باستقلالهم القضائي . ممن كانوا يشرفون على عملية الانتخابات ، واجرت الانتخابات ، المنتخبين الثانويين تحت تأثير المسلحين في قسم من المناطق الانتخابية ، خاصة تلك التي رشح بعض الوزراء انفسهم عنها ، وقامت بتوقيف الناخبين والمنتخبين ، وتهديددهم ، كلما آنت منهم تأييدا لمرشح لا ترضيه . بمثل هذه الاساليب تم اختيار المنتخبين ( الثانويين ) .

وبرغم ذلك كله ، منيت الحكومة في عدد محدود من المناطق بفشل ادى بها الى ان تحاول تهديد المنتخبين ، والتأثير عليهم بمصالحهم ، وبغير ذلك من الوسائل حتى

اذا ما شارفت الانتخابات نهايتها ، وقبيل موعد غلق باب الترشيح ، جيء بالمترشحين الى بغداد ، وزودوا بقوائم النواب الذين اريد تعيينهم ، فخرجت الانتخابات من طور التدخل الى طور خطير ، هو التعيين الصرف ، الذي اصبحت النيابة به ( منصبا ) لا يمت الى التمثيل الشعبي بصلة .

ولا شك ان الشعب الكريم اطلع على ما اعقب ذلك من مهازل واوضاع مؤلمة ، حيث تم ترشيح مرشحين في مناطق انتخابية تجهل حتى اسماءهم ، واجراء تنقلات بين المرشحين من منطقة الى اخرى ، ورفض قبول ترشيح بعض المرشحين ، والامتناع عن تسليم تأمينااتهم القانونية بدون مبرر ، والغاء ترشيحات بعض المرشحين ، واجبار آخرين على الانسحاب ، الى غير ذلك من الاساليب التي مكنت كثيرا من مرشحي الحكومة ، من ان يصيروا نوابا بالتزكية .

ولما حل موعد الانتخاب النهائي جرى الانتخاب في كثير من المناطق تحت تأثير القوات المسلحة . وكانت خاتمها فضيحتا الاعظمية والصويرة .

وقد تحملت الاحزاب التي اشتركت في الانتخابات القسط الاوفر من المضايقة . فكوفح مرشحوها بوجه خاص ، وطلب الى بعضهم الانسحاب من احزابهم لقاء مساعدتهم وعضدهم في الانتخابات .

ولم يقف الامر بالحكومة عند التدخل في عملية الانتخابات في جميع مراحلها على الوجه الذي تقدم ذكره ، بل انها وقفت موقفا معاديا للحريات الدستورية ، فضيقت على الاحزاب ، وطاردت الادارة والشرطة منتسبي الاحزاب ومؤازريها في كل مكان ، وحالت دون فتح الفروع .

ان الاحزاب العراقية ترى ان المجلس النيابي القائم ، الذي هو وليد هذه الانتخابات النيابية التي تمت بهذه الاساليب غير المشروعة ، لا يصح اعتباره ممثلا للامة ، او معبرا عن رغباتها . وعليه فانها ترى ان الشعب العراقي في حل مما يقرره هذا المجلس من معاهدات ، واتفاقات ، او اي التزام يكون العراق طرفا فيه ، وتعتبره باطلا وغير ملزم له .

وترى ايضا ان الاسباب التي استند اليها في حل مجلس النواب السابق ، في الارادة الملكية المارة الذكر ، لا تزال باقية . لذلك فان الاحزاب العراقية تطالب بحل مجلس النواب الحالي ، واجراء انتخابات نيابية حرة .

والاحزاب العراقية ، وهي تعبر عن رغبات الشعب ، اذ تتقدم بهذا الطلب المشروع ، انما تحدوها الرغبة في صيانة كيان هذه الدولة مما يهدده من تماادي المسؤولين في استبقاء هذه الاوضاع السيئة في العراق .

رئيس اللجنة السياسية لحزب الاتحاد الوطني . رئيس حزب الاستقلال . رئيس حزب الاحرار . رئيس الحزب الوطني الديمقراطي . رئيس حزب الشعب .

## افتتاح مجلس الامة

على اثر الانتهاء من عمليات الانتخابات ، و ظهور نتائجها المزعومة ، دعي مجلس الامة الى عقد اجتماعه غير العادي في السابع عشر من آذار ١٩٤٧ م ، فاجتمع بحسب المراسيم الاعتيادية ، وبعد ان القى الوصي « خطاب العرش » الذي اعدته الوزارة ، انتخب الاعيان صالح جبر رئيسا لمجلسهم (١) وانتخب النواب عبد العزيز القصاب رئيسا لمجلس النواب وهذا هو :

### خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب .

نفتتح باسم الله مجلسكم ، مرحبين بكم ، راجين لكم النجاح في اعمالكم .

ايها السادة : نظرا لتطور الوضع العالمي ، وانتقاله من حالة الحرب الى حالة السلم ، وما يتطلبه ذلك من تشريعات في الدولة تلائم الحالة وتقتضيها سيادة السلم في العالم ، ورغبة في استطلاع رأي الامة عن كيفية السير في هذا السبيل ، فقد صدرت ارادتنا بحل المجلس السابق ، وانتخاب مجلس جديد يمثل سائر طبقات الامة، وفقا لاحكام قانون الانتخاب الحديث ، وعلى هذا الاساس تألفت الحكومة الحاضرة فقامت بتنفيذ قانون الانتخاب ، وقد جرت الانتخابات وفق اسسه ومبادئه ، وها ان مجلسكم العالي قد اجتمع بحمد الله فترجو له التوفيق .

ان الحكومة الحاضرة قد انتهت مهمتها ، وقدمت استقالتها ، وستؤلف حكومة للاضطلاع بالاعمال التي تتطلبها مصلحة البلاد من شتى النواحي ، وبما ان اكثرية مجلسكم العالي من المستقلين ، فان الحكومة الجديدة ستؤلف من هذه الاكثرية ، بعد المداولة معها ، وستتقدم الحكومة الجديدة بمنهجها الذي تتخذه رائدا لاعمالها .

والله اسأل ان يسدد خطانا ويوجهنا الى ما فيه خير الامة وسلامة البلاد .

### مناقشة الخطاب واعمال المجلس

لما شرع مجلس الاعيان والنواب في مناقشة العريضة الجوابية على خطاب العرش ، جرت انتقادات كثيرة حول الانتخابات التي اسفر عنها المجلس الجديد ، رد المسؤولين عليها ردودا قاسية . وقد استمر المجلس على مواصلة اعماله حتى صدرت

---

(١) بناء على ميمورية السيد صالح جبر رئيسا للوزارة التي تالتت في ٢٩ آذار ١٩٤٧ م ، فقد انتخب السيد نوري السعيد ، رئيس الوزارة المستقيلة ، رئيسا لمجلس الاعيان في الجلسة التي مقدها في ٣ نيسان ١٩٤٧ م وكان الغرض من ميمورية صالح رئيسا لمجلس الاعيان « الاستماتة على تكبير معنوية صالح جبر باسناد رئاسة الاعيان اليه » على حد تعبير صاحب رسالة « سحابة بورتسموث » في ص ٢٩ من رسالته تهيدا لاسناد رئاسة الوزراء اليه .

الإرادة الملكية بفض اجتماعه في ٢٠ تموز ١٩٤٧ م ، بعد ان عقد مجلس الاعيان ( ١٧ ) جلسة ، وعقد مجلس النواب ( ٤٤ ) جلسة .

### قرار خطير لمجلس الامة

شعرت « الوزارة السعيدية التاسعة » بأن مأساة فلسطين قاربت نهايتها المبينة لها منذ مئة سنة ، وان الحكومتين البريطانية والأمريكية اتفقتا على ان تطوّحا بمصالح العرب ، فقررت اشراك مجلس الامة في هذه المأساة ، فوجهت هذا الكتاب الى :

معالي رئيس مجلس الاعيان ، معالي رئيس مجلس النواب .

جرت التقاليد لدى الدول الدستورية على اساس عقد مجلس الامة جلسة مشتركة للنظر في قضايا وطنية عامة ، وقد نصت المادة ١٢٤ من القانون الاساسي على جواز الاخذ بمثل هذه التقاليد وتطبيقها ، كقاعدة دستورية بقرار من مجلس الامة في جلسة مشتركة ، ونظرا لعدم وجود نص يمنع الاخذ بهذه القاعدة في القانون الاساسي ، وحيث انه لوجود قضايا وطنية هامة من هذا القبيل يجب النظر فيها من قبل مجلس الامة بجلسة مشتركة ، لهذا نرجو اجراء ما يلزم لعقد جلسة مشتركة لاقرار هذا المبدأ تطبيقا لاغراض المادة المذكورة .

رئيس الوزراء : نوري السعيد

وعقدت الجلسة المشتركة في صباح يوم الاثنين ٢٤ مارس ١٩٤٧ م فطرحت قضية فلسطين وطرق معالجتها على بساط البحث . وطلب رئيس الوزراء ان تكون الجلسة سرية لتتلى بعض المستمسكات الهامة فكانت جلستان : جلسة سرية ، واخرى علنية وبعد ان تكلم عدد من النواب والاعيان حول المستقبل الذي يهدد فلسطين ، اعلن رئيس الجلسة نزوح الموضوع ، فتقدم العيين صادق البصام بنص قرار ليصوت المجلس عليه فوضع هذا القرار في التصويت فقبل وهذا نصه :

### قرار مجلس الامة :

« اطلع مجلس الامة بمجلسيه : الاعيان والنواب في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٤ آذار ، على الاخبارات ، والبيانات ، المتعلقة بالمرحلة الاخيرة من القضية الفلسطينية ، ونظرا لفشل المفاوضات في مؤتمر لندن الاخير ، وعدم الوصول الى اتفاق مع الحكومة البريطانية لحل القضية الفلسطينية حلا عادلا يضمن للعرب حقوقهم المشروعة ، ومن حيث ان الحكومة البريطانية قررت عرض هذه القضية على منظمة الامم المتحدة ، ولما كانت الحالة المضطربة في فلسطين وما آلت اليه من نتائج وخيمة اصبحت تهدد السلم والامن في هذه المنطقة من العالم ، وتزعزع كيان العرب ، تقع مسؤولياتها على السياسة التي اتخذتها الحكومة منذ اعلنت وعد بلفور .

« وبالنظر الى الضغط الصهيوني الشديد على الحكومة الاميركية ، ذلك الضغط



الذي دفع الحكومة الاميركية الى التدخل في هذه القضية ، والتاثير على الحكومة البريطانية للانحياز الى جانب الصهاينة ، وبالنظر لما لهاتين الدولتين من تاثير مباشر وغير مباشر في منظمة الامم المتحدة ، فضلا عما للصهيونية من تاثير بالغ في الاسواق المالية العالمية .

« لذلك كله فان مجلس الامة العراقية لا يرى ضمانا لتحقيق ، ولو جزء من قضية العرب العادلة ، ذلك الجزء من العدالة الذي ظهر في الكتب البيضاء التي نشرتها الحكومة البريطانية في فترات متفاوتة خلال العشرين سنة الماضية ، وخاصة الكتاب الابيض الاخير الذي صدر في ١٩٣٩ م ، نتيجة للتجارب وخبرة عشرين سنة ، للاسياب التي ذكرت آنفا فان مجلس الامة العراقي يقترح - لضمان حقوق العرب في فلسطين - الحصول على قرار اجماعي من جامعة الدول العربية يتضمن ما يلي :

« ١ - ابلاغ الحكومتين : البريطانية والاميركية بأنهما مسؤولتان عن نتائج الوضع الحرج القائم في فلسطين الآن ، وما يتمخض عنه من محاذير تهدد الامن والسلم في هذه المنطقة في العالم .

« ٢ - الذهاب الى منظمة الامم المتحدة لاعلان استقلال فلسطين كدولة عربية ، وفي حالة الفشل ، فان دول الجامعة العربية تجد نفسها مضطرة الى تنفيذ القرارات السرية التي اتخذتها في الاجتماع غير العادي الذي انعقد في بلودان ، والمتضمنة اعادة دول الجامعة العربية بصورة اجماعية للنظر في علاقاتها الاقتصادية ، والسياسية ، مع الحكومتين البريطانية والاميركية .

« ٣ - منع اصدار المواد الاولية التي تغذي المعامل الصهيونية في حالي ما اذا كان منشأ هذه المواد محليا ، ام مارا بطريق الترانزيت ، هذا فضلا عن مقاطعة استيراد البضائع الصهيونية بصورة حازمة .

ان مجلس الامة العراقي يعلن على رؤوس الاشهاد تمسكه باقتراحاته هذه ، وانه يجعل العراق في حل من تحمل كل مسؤولية تنتج عن الاخذ بها » .

### استقالة الوزارة

وهذا هو كتاب استقالة الوزارة الذي اشار اليه الوصي في خطاب العرش :

سيدي صاحب السمو الملكي المعظم .

اطاعة لامركم السامي ، وخدمة للمصلحة العامة ، قمت بتأليف الوزارة الحالية ، وقد كان معلوما ان مهمة هذه الوزارة تنحصر في حل مجلس النواب ، واجراء انتخابات جديدة وفق احكام قانون انتخاب النواب الجديد .

وقد قامت الوزارة بمهمتها ، معتمدة على الله وعلى مؤازرة سموكم ، وانتهت الانتخابات العامة ، وظهر من نتائجها ان الاكثرية الساحقة من ابناء الشعب تؤيد المستقلين الذين كونوا الاكثرية في المجلس النيابي الجديد .

ولما كان قانون انتخاب النواب يطبق لأول مرة ، فقد وقعت بعض الاعتراضات الى المراجع المختصة التي عينها القانون ، وهي الهيئات التفتيشية ، والحكام ، ورؤساء الاستئناف ، وقد قدم الحكام ورؤساء الاستئناف تقاريرهم التي تؤيد ان الانتخابات جرت وفق احكام القانون . ولما كانت مهمة الوزارة قد انتهت بانتهاء الانتخابات ، فاني ارفع استقالتي الى مقام سيدي صاحب السمو الملكي لافساح المجال لتأليف وزارة تؤيدها الاكثرية في مجلس النواب .

انني انتهز هذه الفرصة للاعراب لسيدي عن جزيل شكري . وشكر زملائي ، للمؤازرة والعطف الساميين الذين شملنا بهما في اثناء قيامنا بواجبنا ، راجيا ان يتفضل سموه بقبول فائق الاجلال والتعظيم .

بغداد ١١ آذار ١٩٤٧ م      رئيس الوزراء : نوري السعيد

### قبول الاستقالة :

احتفظ الوصي بكتاب استقالة نوري السعيد ثمانية عشر يوما حتى اذا عهد الى صالح جبر بتأليف الوزارة الجديدة ، وجه الى الرئيس المستقيل هذا الكتاب :  
عزيزي نوري السعيد .

استلمت كتاب استقالتك المؤرخ في ١١ آذار سنة ١٩٤٧ م . واني مع اظهار اسفي الشديد على تخليكم من منصب رئاسة الوزراء . لا بد لي ان اعرب عن فائق تقديري لكم . ولزملائكم ، للجهود القيمة التي بذلتموها لخير البلاد . مع العلم بان استقالتك هذه لا تؤثر على منزلتك القيمة ، وسوف لا تحرم البلاد من الاستفادة من درايتكم . وحسن تجاريتكم بشتى الظروف والاحوال .

صدر عن بلاطنا الملكي في اليوم الثامن من شهر جمادى الاولى سنة ١٣٦٦  
الهجرية الموافق لليوم التاسع والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٤٧ الميلادية .

عبد الاله

## الوزارة الاربعون :

٨ جمادي الاول ١٣٦٦ - ١٥ ربيع الاول ١٣٦٧

٢٩ اذار ١٩٤٧ - ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨

## وزارة صالح جبر



صالح جبر

ولد في الناصرية سنة ١٣٢٠ هـ وتوفي في بغداد يوم ٦ حزيران ١٩٥٧ م  
الف وزارة واحدة في ٢٩ مارت ١٩٤٧ واكرهت على الاستقالة في ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨

### توطئة

لم تتمثل الاحزاب السياسية الخمسة التي تكونت في العراق في الثاني من نيسان ١٩٤٦ م ، على عهد « الوزارة السويدية الثانية » في مجلس النواب الذي اجرت انتخاباته « الوزارة السعيدية التاسعة » في الربع الاول من عام ١٩٤٧ م . وذلك للاسباب التي ذكرناها اثناء البحث عن تلك الوزارة ، فاعتبرت اكثرية النواب الجدد في هذا المجلس الجديد من المستقلين ، واختير السيد صالح جبر لتأليف وزارة تخلف الوزارة المستقلة تنفيذا للخطة التي وضعت اثناء توسيد السيد نوري السعيد رئاسة الوزارة . واجراء انتخابات جديدة « وكانت المساعي مبدولة من قبل لمصلحة صالح جبر ، كي يخلف نوري السعيد . وهذه المساعي كانت تصدر من جهات عديدة حتى انه قيل بان اكثرها

كانت تموت دوائر الاستخبارات البريطانية « (١) وعلى هذا أصبح صالح جبر المرشح الوحيد للرئاسة ، فوجه الوصي اليه هذا الكتاب :

وزيرى الافخم صالح جبر  
رقم ١٥٣

بناء على استقالة السيد نوري السعيد من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا الى ما نعهد فيكم من دراية و اخلاص ، فقد قررنا ان نعهد اليكم برئاسة الوزراء ، على ان تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن بلاطنا الملكي في اليوم الثامن من شهر جمادى الاولى سنة ١٣٦٦ الهجرية ، الموافق لليوم التاسع والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٤٧ الميلادية .  
عبد الاله

### هياة الوزارة

واختار صالح جبر زملاءه من الوزراء السابقين الذين كانت السفارة البريطانية تفتح الي استيزارهم ، ولم يستوزر احدا لاول مرة غير الدكتور ضياء جعفر ، وبذلك صدرت الارادة الملكية المرقمة ١٥٤ لسنة ١٩٤٧ م ، فكانت الهياة الوزارية كالآتي :

- ١ - صالح جبر : رئيسا لمجلس الوزراء ، ووزيرا للداخلية بالوكالة (٢)
- ٢ - يوسف غنيمة : وزيرا للمالية .
- ٣ - فاضل الجمالي : وزيرا للخارجية .
- ٤ - جمال بابان : وزيرا للعدلية ، ووكيلا لوزارة الاقتصاد .
- ٥ - عبد الاله حافظ : وزيرا للتموين .
- ٦ - ضياء جعفر : وزيرا للمواصلات والاشغال .
- ٧ - جميل عبد الوهاب : وزيرا للشؤون الاجتماعية .
- ٨ - شاكرا الوادي : وزيرا للدفاع .
- ٩ - توفيق وهبي : وزيرا للمعارف .

### كلمة لرئيس الوزراء

كانت اول كلمة نطق بها رئيس الوزراء في حفلة الاستيزار هي :

(١) مذكرات توفيق السويدي ص ٤٥٧ .

(٢) وصالح جبر عصامي شق طريقه بها عرف عنه من كفاءة وصلابة واعتداد بالنفس ، وهكذا انتقل من الحاكمية ، الى النيابة ، الى الادارة ، فالوزارة ، وعضوية الاعيان ، ورئاستهم ، ليصبح في نهاية المطاف رئيسا للوزارة اه .

خليل كنه في كتابه ( العراق اسمه وغده ) ص ٨١ .

« ان من ابرز صفات صالح جبر ولاؤه واعتداده بنفسه ، وتحزبه القوي ، ونزاهته اثناء توليه المناصب القضائية الصغرى ، ثم عند توليه المناصب الادارية الكبيرة » اه .

— اوراق كابل الجادرجي ص ٦٦ —

ارجو ان ترفعوا الى سيدي ومولاي عظيم شكري وامتناني ، على هذه الثقة الغالية التي اولاني اياها ، فأرجو من الله تعالى ان يوفقني الى تحقيق هذه الثقة .

وانتم ايها السادة كبار موظفي الدولة ، ورجال البلد من سياسيين ، وادباء ، وعلماء ، ومفكرين ، شبابا وشيوخا وكهولا ، أنا ارجو من حضراتكم كوطنيين غيارى مخلصين لخدمة بلادكم - واني اخاطب كبار الموظفين بالدرجة الاولى - لانهم الحجر الاساسي في البناء ، والسيطرون على تسير ماكنة الدولة وجهازها ، ان يتعاونوا مع الحكومة ، وان يتآزرروا التآزر الذي يسهل على الحكومة القيام بمهمتها غير السهلة في مثل هذه الظروف .

وتعلمون ايها السادة ما تحتاج اليه هذه البلاد في هذه الظروف من تطور ، وتعمير ، واصلاح ولا شك ان الجهاز الحكومي يعتمد على كبار الموظفين الغيارى الذين سيساعدون الى حد كبير على تحقيق هذه الغاية ، واني لا اقلل من شأن المواطنين الآخرين في دعم كيان الدولة وخدمة الامة والوطن . واسال الله تعالى ان يوفق الجميع لما فيه خير الجميع والسلام عليكم .

### منهاج الوزارة

ما كاد مجلس النواب يفتتح جلسته السادسة في يوم الخميس الموافق . انيسان ١٩٤٧م ، حتى كانت الوزارة قد فرغت من تهيئة منهاجها الوزاري ، فألقاه رئيسها في هذه الجلسة ، بنبرة المعتد بنفسه ثم ترجمه الى اللغة الانكليزية ، ونشره في كراس صغير ما زلنا نحتفظ بنسخة منه . فقد « ظهر ان المنهج الوزاري وضعت صيغته بالاشتراك مع اقطاب السفارة البريطانية ، واحكمت آياته بوحى الخطة المرسومة في دوائر الوزارة الخارجية بلندن » (١) وهذا نص ما ألقاه باللغة العربية :

### الشؤون الخارجية :

١ - العمل على تعديل المعاهدة العراقية - البريطانية على اساس ضمان المصالح المتبادلة بين الند والند ، وعلى ضوء مبادئ ونصوص ميثاق الامم المتحدة ، وتعزيزا للصدقة التقليدية القائمة بين العراق وبريطانية العظمى .

٢ - تعمل الحكومة على تقوية روابط الاخوة والاتحاد بين العراق وسائر دول الجامعة العربية ، والمضي في تنمية هذه الصلات ، وفق ميثاق الجامعة ، وتحقيق اهدافها .

٣ - لما كان العراق يعتبر قضية فلسطين هي قضيته بالذات ، فستعمل الحكومة

---

(١) الاستاذ مدر الدين شرف الدين في رسالته « سحابة بورسموث » ص ٤٢ والصدر من اصحاب صالح .

على انقاذ هذا الجزء من الوطن العربي من الاخطار المحيطة به ، بكل ما لديها من الوسائل .

٤ - تعزيز صلات الصداقة القائمة بين العراق من جهة ، وبين الدولتين المجاورتين تركية وايران من جهة اخرى ، وتقوية الروابط السياسية والاقتصادية معهما عملا بروح « ميثاق سعد آباد » .

٥ - التمسك بمبادئ ميثاق الامم المتحدة ، والعمل على تحقيقها .

٦ - تعديل قانون الخدمة الخارجية .

### الشؤون الداخلية :

١ - العمل على ضمان الوحدة العراقية ، وتعزيز مقوماتها المادية والروحية ، تعزيزا اكيدا من شأنه ان يجعل الفرد العراقي - بصرف النظر عن عنصره او دينه - يشعر شعورا تاما بأنه متساو مع غيره من افراد الشعب العراقي في الحقوق والواجبات ، ومكافحة النزعات التي تحول دون تحقيق هذه الغاية .

٢ - مكافحة المبادئ الهدامة ، والدعايات الضارة ، والحيولة دون تسرب شرورها ومفاسدها بين طبقات الشعب ، تنفيذ احكام القوانين .

٣ - اصلاح الجهاز الحكومي اصلاحا يكفل ضمان الامن والعدل في المجتمع العراقي من جهة ، وضمان الاستقرار والطمانينة في نفوس الموظفين من جهة اخرى ، نيكونوا اداة صالحة للخدمة .

٤ - العمل على رفع مستوى ضباط الشرطة والافراد . العلمي ، والمسلكي ، لضمان انجاز واجباتهم على الوجه الاصح .

٥ - الاهتمام بادارة الاولوية ، ومساعدتها للقيام بواجباتها على الوجه المطلوب .

٦ - الاهتمام برفع مستوى البلديات ، وتحسين مواردها ، لتكون قادرة على انجاز ما هي مكلفة به من خدمات .

٧ - تعديل قانون المطبوعات .

### شؤون الدفاع :

١ - النظر في وضع الجيش الراهن ، وما يتطلبه من اصلاح اساسي ، تتوفر فيه الشروط المطلوبة للجيش المصرية ، وتجهيزه بالاسلحة والاليات الحديثة ، على قدر ما تسمح به موارد البلاد .

٢ - العمل على تزييد كفاءة الضباط ، ورفع مستواهم ، ومستوى ضباط

الصف ، والجنود ، ماديًا ومعنويًا ، وتكوين شعور عام لدى الجمهور بأن الخدمة في الجيش هي خدمة وطنية يستحق القائمون بها احترام الشعب وتقديره .

٣ - تعديل قانون خدمة الضباط والتقاعد العسكري .

### شؤون العدلية :

١ - تعزيز استقلال القضاء ، وتزويد عدد الحكام ، وتوسيع تشكيلات الطابو والتسوية .

٢ - الاهتمام بانجاز اللوائح القانونية المعروضة على المجلس النيابي ، وتقديم لوائح قانون اصول المرافعات المدنية ، والتجارية ، وقانون الشركات ، وقانون المحاماة ، وقانون الطوارئ .

### الشؤون المالية :

١ - تأسيس بنك مركزي لضمان سياسة نقدية رشيدة ، ومنها السيطرة على سياسة العملة ، ومراقبة التداول فيها . ضمن ما تتطلبه المصلحة الاقتصادية العامة .

٢ - اعتبار الارصدة الاسترلينية ، التي تجمعت للعراق خلال الحرب ، ثروة وطنية يجب المحافظة عليها لدعم صرح الاقتصاد الوطني ، والسعي الى حل قضيتها بصورة تراعى فيها حقوق البلاد مراعاة تامة .

٣ - استثمار رؤوس الاموال المحلية ، بفتح فروع مصرفية في المراكز العراقية الاقتصادية المهمة ، مع اعداد القروض الداخلية على اختلاف انواعها ، لغرض ايجاد الاموال اللازمة للمشاريع الاقتصادية .

٤ - ايجاد رؤوس الاموال اللازمة لتمويل المشاريع العمرانية ، والاقتصادية ، وذلك عن طريق البنك الدولي .

٥ - زيادة رأس مال المصرفين : الزراعي والصناعي ، وتهيئة كافة الوسائل التي تمكنهما من تحقيق الاغراض التي اسسا من اجلها .

٦ - تأسيس بنك عقاري ، وآخر للرهنات .

٧ - اعادة النظر في الضرائب ، والرسوم ، وجعلها متناسب مع حاجة البلاد واوضاعها الاقتصادية .

٨ - اعادة النظر في قوانين الخدمة المدنية ، والملاك ، وانضباط موظفي الدولة ، والتقاعد المدني ، وتعديلها .

## شؤون التموين :

١ - تعنى الحكومة في معالجة الغلاء بالوسائل الممكنة .

٢ - سيكون تدخل الحكومة في شؤون الاستيراد ، والتصدير ، محدودا الى اقصى حد مستطاع ، وحصره في بعض المواد التي لا يزال استيرادها قليلا من حيث الكمية ، ومراقبة الاستيراد من الاسواق ذات العملة النادرة ، وحصره بما هو ضروري من الحاجات . وستعنى الحكومة عناية خاصة بمراقبة التبادل التجاري بين العراق والممالك الاخرى لمنع تبديد رؤوس الاموال الوطنية باستيراد الكماليات .

## الشؤون الاقتصادية :

١ - تستهدف سياستنا الاقتصادية انماء الثروة الوطنية ، والمساعدة على تزييد الانتاج الزراعي ، والصناعي ، واستثمار موارد الثروة الطبيعية بصورة تؤدي الى رفع مستوى المعيشة في البلاد .

٢ - تعتزم الحكومة تنفيذ مشروع تأسيس مصفى النفط في بيجي بأقرب فرصة ممكنة .

٣ - الاهتمام بمعالجة قضية التبغ بشكل يحفظ حقوق الزراع ، ويتفق مع المصلحة العامة .

٤ - تنظيم الدورة الزراعية على الوجه الذي يكفل المحافظة على قوة الاراضي الانباتية . وتأسيس مراكز التجارب العلمية ، وتوفير نتائجها للفلاح ، وتأسيس الحقول النموذجية في مختلف المناطق ، وتعليم الفلاح اساليب الزراعة الحديثة ، وادخال الماكينة في الاعمال الزراعية .

٥ - تهيئة الآلات الزراعية الحديثة للحراثة ، والحصاد ، والدراس ، وما شابهها ، وبيعها او تأجيرها باسعار متهاودة ، وتأسيس مصانع التصليح في مناطق مختلفة .

٦ - تشجيع الملكية الصغيرة ، وجعل تلك الملكية اساسا للتوسع الزراعي في كافة اقسام العراق ، شمالا وجنوبا ، مع تحديد الحدين الاعلى والادنى للملكية في كافة المشاريع الزراعية ، التي تقوم بها الحكومة في المستقبل في الاراضي الاميرية الصرفة .

٧ - تسليف الزراع لسد النفقات الزراعية لشراء الآلات ، او لغرض احياء الاراضى واصلاحها .

٨ - العناية بالثروة الحيوانية وذلك بزيادة عددها وتحسين نوعها .

٩ - العناية بصناعة صيد الاسماك بتأسيس المصايد الفنية ، وتجهيزها بالآلات الحديثة للحفظ ، والنقل ، والتصدير .



١٠ - تأسيس المستشفيات . والمستوصفات ، والمختبرات البيطرية ، وتجهيزها بالآلات والمواد الحديثة .

١١ - توسيع معهد البحوث والتجارب الصناعية، وتجهيزه بالخبراء الصناعيين، من وطنيين وأجانب .

١٢ - تخفيف ، أو إعفاء ، الرسوم الكمركية لما يستورده من المواد الخاصة للصناعات الوطنية من آلات ، ومكائن ، ومواد أولية ، وإعطاء الأراضي اللازمة لإقامة المعامل عليها مجاناً ، وببدلات متهاودة ، وتخفيض اجور النقل بالسكك الحديدية لكافة مستورداتها ، ومنتجاتها ، والعمل على توفير القوة المحركة الرخيصة لها ، وإعطائها الامتياز والاسبقية في استغلال موارد البلاد الطبيعية ، ومراعاتها بعدم إرهاقها بالضرائب المختلفة .

١٣ - قيام الحكومة ببعض الصناعات الضرورية للنهضة الاقتصادية ، كلما دعت الضرورة الى ذلك ، والمساهمة بالبعض الآخر منها لبعث الثقة فيها ، وتوجيه التثبث الفردي في المجالات الصناعية التي تعود بالنفع على المجموع .

١٤ - تشجيع الصادرات الوطنية ، وإعفاؤها من الرسوم الكمركية ، حسبما تقتضيه مصلحة البلاد الاقتصادية ، على ان تراقب تلك الصادرات لضمان جودتها ، وتصنيفها وتنقيحها بغية رفع مستواها التجاري ، والقيام بالدعاية لكافة المحاصيل العراقية في الاسواق الخارجية .

١٥ - الاهتمام بإنشاء المخازن ( السايلو ) لخزن الحبوب وتنقيحها .

١٦ - العمل على حل مشكلة نقل المنتجات العراقية الى الاسواق الخارجية اما بطريق التعاقد الحكومي مع الشركات الاجنبية ، او بتأسيس شركة بواخر اهلية تساهم الحكومة فيها مساهمة فعالة .

## الشؤون الثقافية :

١ - توجيه التربية والتعليم نحو تنمية المواهب ، والقابليات ، لدى أبناء الشعب العراقي كافة ، لما فيه خير البلاد ، وإعمارها ، والعناية بالمبادئ السليمة ، والاخلاق قبل كل شيء .

٢ - العمل على تعميم التعليم الابتدائي ، بحيث يتناول أبناء الشعب العراقي كافة ، مع جعل هدف التعليم خدمة المجتمع العراقي في مختلف طبقاته .

٣ - ترصين قواعد التعليم الثانوي ، ووضع خطة ثابتة للتوسع فيه ، مع احتياجات البلاد ونهضتها .

٤ - تشجيع التعليم الحرقي ، والصناعي ، والزراعي ، والتجاري ، والفنون البيئية ، والجميلة ، ورفع مستواها بصورة تتناسب مع حاجات البلاد في نهضتها

الاقتصادية ، والاجتماعية ، وتوجيه معظم خريجي المدارس ، ولا سيما الابتدائية منها الى هذا النوع من التعليم .

٥ - تشجيع الثقافة العامة بين مجموع افراد الشعب عن طريق المدارس المسائية ، والاذاعة ، والسينما ، والمعارض ، وانشاء كليات شعبية لرفع المستوى الثقافي والمهني العام في البلاد .

٦ - تعضيد حركة الترجمة ، والتاليف ، والنشر ، بانشاء مجمع علمي لهذا الغرض ، وبتوسيع المكتبات العامة ، والعناية بها .

٧ - وضع المعاهد العالية على اسس علمية رصينة ، وضمان توسعها وفق احتياجات البلاد وطموحها للنهوض ، والمباشرة بانشاء الجامعة العراقية .

٨ - الاكثار من البعثات العلمية ، ورفع مستواها ، بحيث تسد كلما تتطلبه البلاد من العلماء الفنيين .

٩ - انشاء اقسام داخلية للطلاب في العاصمة ، وفي مراكز الالوية ، والاقضية الميعة ، لحصول التلاميذ على الدراسة التي لا تتوفر لهم في اماكنهم .

١٠ - العناية بثقافة الطلاب ، بعد تخرجهم من المدارس ، وذلك بتأسيس نواد ثقافية لغرض الدرس والمطالعة .

١١ - تشجيع الحركة الرياضية ، واعمال الكشافة ، وايجاد الساحات والمباني اللازمة لهذا الغرض .

١٢ - تشجيع التعليم الاهلي ، والعمل على رفع مستواه ، ومساعدته مساعدة فعالة .

١٣ - المباشرة ببناء دار للآثار القديمة .

١٤ - اعداد لائحة قانون خدمة المعلمين .

## شؤون الري والمواصلات والاشغال :

١ - العمل على حل مشاكل الفيضان في دجلة والفرات ، واكمال مشروع الحباية المقرر ، والاستمرار في دراسة خزانات بخمة ، والثرثار ، وديالي ، والزاب الصغير ، وانشاء الصالح منها بعد انجاز الدراسات .

٢ - العمل على تنفيذ مشاريع الري لتحسين نظام الارواء .

٣ - الاهتمام بمشاريع المازل في المناطق الزراعية التي تكاد تضيع قوتها الانباتية بسبب كثرة الاملاح .

٤ - الاهتمام بتحكيم السداد لدرء الفيضان ، والاسراع في التحريات الضرورية لمعالجة الفيضان في البصرة بصورة خاصة .

- ٥ - توسيع شبكة الطرق ، وانشاء الجسور .
- ٦ - الاقتصاد على انجاز الاعمال التكميلية ، وعلى القيام بالانشاءات الصغرى .
- ٧ - تشييد محطة الاذاعة .
- ٨ - العناية بالنقل الجوي ، والقيام بانشاء المطارات في المدن العراقية المهمة .

## الشؤون الصحية :

- ١ - احداث المستشفيات في المراكز التي تدعو لها الضرورة ، وتوسيع الموجود منها في مراكز الاولوية والاقتضية ، وتجهيزها بالوسائل الفنية من مختبرات ، واجهزة الرونتكن ، وغيرها ، وتعيين الاختصاصيين في مختلف الفروع الطبية ، وانشاء المستوصفات في النواحي ، والقصبات ، والاكثر من تشكيلات المستوصفات السيارة البرية ، والنهرية ، للتجوال بين القرى والارياف .
- ٢ - العمل على مكافحة الامراض البائية والمتوطنة .
- ٣ - التوسيع في مؤسسات الامومة ، والطفل ، والعمل على ما يقلل الوفيات بين الاطفال .
- ٤ - توسيع معهد ابحاث الملاريا .
- ٥ - انشاء مستشفى للامراض العينية ، وآخر للامراض العقلية والعصبية ، وتعيين الاختصاصيين لهما .
- ٦ - اجراء التوسعات في الكلية الطبية ، والمستشفيات التعليمية ، وتزويداعضاء الهيئات التدريسية ، وتوسيع المنشآت والمباني بالمختبرات ، بشكل يكفل تخرج اكبر عدد ممكن من الاطباء ، وتشجيع الابحاث الطبية لتأسيس مختبر ومعهد للابحاث ، ودراسة المشاكل الصحية في العراق دراسية علمية .
- ٧ - الاستمرار في ارسال البعثات الطبية للتخصص في مختلف الفروع لغرض الاستفادة منهم كاختصاصيين في الطبابة ، والتدريس في الكلية الطبية .
- ٨ - توسيع مدرسة الصيدلة ، وفتح مدرسة لطب الاسنان .
- ٩ - اعداد لائحة قانون للخدمات الصحية .

## الشؤون الاجتماعية :

- ١ - العمل على مكافحة البطالة ، ورفع مستوى العامل من الوجهتين : الاقتصادية والاجتماعية ، والمحافظة على حقوقه ، وتوفير مساكن صحية له ، ولصغار الموظفين ، بأجور زهيدة تتفق مع دخله ، وتشديد التفتيش والمراقبة على المصانع والمعامل لتأمين حقوقه التي نص عليها القانون .

- ٢ - السعي لتأسيس قري عصرية في الارياف ، وتحسين مياه الشرب .
- ٣ - الاستمرار على تشجيع ، ومساعدة النوادي والجمعيات الاجتماعية .
- ٤ - العمل على اجراء تسجيل عام للنفوس .
- ٥ - تأسيس الجمعيات التعاونية للاستهلاك ، والتوفير ، بغية مساعدة العمال وعائلاتهم .
- ٦ - تشجيع الحركة النقابية وتوجيهها للغرض المقصود منها .
- ٧ - العناية بجعل السجون دور تهذيب واصلاح ، وتعليم المسجونين المهن المفيدة ، وجعل المدرسة الاصلاحية شبيهة بالمدارس الداخلية لتعليم الاحداث .

## شؤون الاوقاف :

العناية بشؤون الاوقاف ، وتحسين وانماء مواردها ، لتمكن من القيام بالواجبات المترتبة عليها ، وترفيه حالة ذوي الرواتب القليلة من اصحاب الجهات .

**كلمة عامة :**

ان من خطة الوزارة القيام بدراسات علمية مستفيضة في الشؤون العمرانية الهامة كالري ، والزراعة ، والصناعة ، وغيرها - التي لم تدرس بعد ، او التي لم تكمل دراستها - وذلك من قبل الخبراء والاختصاصيين ، من وطنيين واجانب ، ووضع التصاميم على ضوء هذه الدراسات .

ان من خطة الوزراء كذلك ان تعهد بانجاز الاعمال الرئيسية كبناء الخزانات ، وحفر الانهر ، والمبازل ، واقامة السدود لدرء اخطار الفيضانات ، وتعميد الطرق الرئيسية ، وبناء الجسور ، والمستشفيات ، والمدارس ، ودور الموظفين ، وغيرها من الاعمال المهمة ، الى شركات عالمية بنتيجة مناقصات عامة ، وذلك لغرض ضمان جودة العمل ورخصه من جهة ، والسرعة في انجازه من جهة اخرى .

هذا هو المنهج الذي سنسير على ضوئه ومن الله التوفيق (١) .

» وهو منهج مطول اكثر من العادة ، فاحتوى هذا المنهج على آمال وخيالات لا يتسنى للبلد تحقيقها الا بنصف قرن « (٢) .

## ما نفذ من المنهاج

اجل كان هذا المنهاج الوزاري اوسع منهاج اصدრته الوزارات العراقية المتعاقبة،

(١) محاضر مجلس النواب « الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ م » ص ٨٠ - ٨٧ .

(٢) تولى السويدي في مذكراته ص ٤٥٧ .

وكان يزخر - على جاري العادة - بوعود ومشاريع متنوعة ولو تسير تنفيذ عشرعشرها،  
لاصبح العراق جنة من الجنان ، ولكن المناهج الوزارية في العراق ، كانت وما تزال،  
حبرا على ورق . وقد نوقش هذا المنهج في مجلسي الاعيان والنواب مناقشة طويلة،  
وكان المتناقشون يطلبون ايضاح الاسس والمبادئ التي تعتمزم الوزارة تعديل بعض  
القوانين بموجبها ، وكانت صدور الوزراء واسعة رحبة ترد على ذلك كله باسهاب .  
وقد تم تنفيذ بعض ما ورد في السياسة الخارجية : كتعديل المعاهدة العراقية -  
البريطانية ، وتعديل قانون الخدمة الخارجية ، وتشريع الاتفاق بين تركيا والعراق ،  
وعقد معاهدة الاخوة بين تركيا والعراق ، وعقد معاهدة الاخوة بين العراق والاردن .  
واما في الحقل الداخلي فقد اجرت بعض التعديلات على بعض القوانين العامة، وشرعت  
البعض الآخر ، وانتهت مشكلة الارصدة الاسترلينية ، واجرت احصاء النفوس العام،  
واسست « المجمع العلمي العراقي » واحسنت الى موظفي الدولة بمكافاة مالية تعادل  
نصف راتب ، وقامت بتأسيس بعض المؤسسات الصحية لمكافحة الامراض العفنة ،  
وساعدت الزراع ببعض السلف . وكانت تعتمزم القيام بدراسة شاملة للاعمال  
الرئيسية . ولكن الاحداث السياسية ، واهمها الوتبة التي حدثت في كانون الثاني  
١٩٤٨ م ، قصرت اجلها ، وحالت دون المضي في تنفيذ هذا المنهج الضخم فكان شأنها  
شأن بقية الوزارات .

### العراق في مؤتمر دولي

قرر « مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي » المؤسس في جنيف سنة ١٨٨٨ م ، ان  
يعقد اجتماعه السادس والثلاثين في القاهرة خلال المدة من ٦ - ١٣ نيسان ١٩٤٧ م .  
فدعا رئيس مجلس الشيوخ المصري ، مجلس الاعيان العراقي للاسهام في هذا  
المؤتمر ، ووجه رئيس مجلس النواب في القاهرة الى رئيس مجلس النواب في بغداد  
مثل هذه الدعوة ، فقرر مجلس النواب في جلسته المنعقدة في ٣١ آذار ١٩٤٧ م قبول  
الدعوة ، والف شعبة برلمانية للاشتراك في المؤتمرات الدورية السنوية التي يعقدها  
الاتحاد المذكور ، ووافق مجلس الاعيان في ٣ نيسان على ان يكون العين عبد القادر  
باش اعيان عضوا في الوفد البرلماني العراقي الى هذا المؤتمر .

وسافر هذا الوفد الى القاهرة في يوم ٥ نيسان ، فكان مؤلفا من عبد القادر باش  
اعيان ، والواحد والعشرين نائبا الذين وافق المجلس على قائمة اسمائهم في ٣١ آذار .

فأبرقت الاحزاب السياسية الخمسة في العراق الى هذا المؤتمر هذه البرقية :

« الاحزاب السياسية الخمسة في العراق تحيي مؤتمرهم ، وتود ان تبين انه :  
في الوقت الذي تجتمعون فيه لتعزيز النظام البرلماني ، كان العراق - ولا يزال -  
محروما من حكومة برلمانية حقيقية ، بسبب القيود الشديدة على الحريات السياسية،  
والاعمال الحزبية ، وبسبب التلغيق المتكرر للانتخابات البرلمانية التي رافقتها تدخلات  
سافرة من قبل الحكومة ، بحيث اعتبرت جميع الاحزاب في بيان مشترك « مقدمين

اليكم صورة منه « المجلس النيابي الجديد ، غير شرعي ، وغير مقيد للشعب العراقي في كافة الالتزامات الدولية » .

وبعد ان فرغ المؤتمر من اعماله في القاهرة ، عاد الوفد العراقي الى بغداد فبلغها في ٢٢ نيسان ١٩٤٧ م ، واعرب عضوان من اعضاء مجلس العموم البريطاني الى هذا المؤتمر عن رغبتهما في أن يزورا العراق ، وهما المستر ستوكس ، والمستر مارشال فجاءا الى بغداد في العشرين من نيسان ، وحلا ضيفين على الامير عبد الله ، ثم اجتمعا بممثلي الاحزاب السياسية العراقية الخمسة للوقوف على كنه الحياة النيابية في العراق ، واستلما من هؤلاء مذكرة سياسية مسهبة عن الاحوال العامة في العراق من سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، وفيها وصف دقيق « للاحوال السياسية في العراق ، وما تعانيه الحرية من ضروب الاضطهاد ، بسبب التدخل البريطاني ، واساليب الحكم الاستبدادي » ثم قفلا عائدين الى انكلترا في ٢٤ نيسان ١٩٤٧ م .

### تجدد الحركات في بارزان

نشرنا في آخر المجلد السادس من كتابنا هذا ، وصفا دقيقا للثورات البارزانية المتسلسلة ، ونقلنا عن السرتي . تي . ولسن الحاكم الملكي العام في العراق ، الاسباب الخفية لخلق هذه الثورات ، وقلنا ان فلول البارزانيين تسللوا الى داخل الاراضي الايرانية . وكانت ايران تعج بجيوش الحلفاء من روس ، وانكليز ، وامريكان ، فاستقبلت القبائل الكردية الايرانية وضباط الجيش الروسي هذه الفلول بالترحاب ، واسكنوا العائلات في قرى ( نغده ) و ( صوفيان ) و ( جلدیان ) وسمح للرؤساء منهم بالاتصال برؤساء قبائل الشكاك ، بالقرب من « بحيرة اورميه » حيث اتفقوا واياهم على القيام في وجه الحكومة الايرانية اذا ارادت بهم سوءا ، فتكون الحركات التاديبية التي كانت القوات العراقية تقوم بها ضد البارزانيين ، قد انتهت بالقياس الى العراق .

وكان في ايران حزب كردي متطرف اسمه ( ز.ك ) اي ( حزب البعث الكردي ) المؤسس في ١٦ ايلول ١٩٤٢ م ، يعمل على تخليص اكراد ايران من البورجوازية الايرانية ، ومنحيم الاستقلال الذاتي ، فلما اعلنت الحرب العالمية الثانية في النصف الثاني من عام ١٩٣٩ م ، وغزت الجيوش الروسية ، والانكليزية ، الاراضي الايرانية في عام ١٩٤١ م ، تمكن حزب البعث المذكور ، ان يعلن قيام جمهورية كردية برئاسة القاضي محمد في منطقة النفوذ الروسي ، واتخاذ « مهاباذ » عاصمة لها ، يساعده في ذلك الضباط الروس ، وكان ذلك في ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٦ م (١) وقد انضمت الفلول البارزانية ، وقواد الجيش الهاربون معها ، الى هذه الجمهورية ، وتعاونوا معها تعاوننا وثيقا . ويقدر العارفون عدد القوة التي شكلت برئاسة الملا مصطفى بآل ومائتي محارب .

ولما انتهت الحروب المذكورة بانتصار الحلفاء ، وتم الاتفاق بين الجيوش

الامريكية ، والانكليزية ، والروسية ، على سحب هذه الجيوش من الاراضي الايرانية ، بناء على انتفاء الغاية من البقاء فيها ، ابرق القاضي محمد رئيس الجمهورية الكردية في « مهاباذ » برقية الى قوام السلطنة رئيس وزراء ايران ، يهنئه فيها على هذا الانسحاب ، ويعرض الولاء والاخلاص للحكومة الايرانية . كما ابرق الملا مصطفى البارزاني برقية الى الرئيس الايراني يبارك له فيها مثل هذه الموقفة . وقد رد قوام السلطنة على برقية الاول شاكرا ومطمئنا ، ورد على الثاني شاكرا وطالبا حضوره الى طهران ، وما لبث ان اوعز الى الجيش الايراني بتقويض « جمهورية مهاباذ » وجلب القاضي محمد ، واخوته ، ومن شاركه في تأسيس هذه الجمهورية الى طهران ، فقام الجيش بما عهد اليه واحتل مهاباذ في ١٥ كانون الاول ١٩٤٦ م ، وما لبث ان اعتمد القاضي محمد ، وشقيقه القاضي صدر ، وابن عمه القاضي سيف ، وجماعة من القادة والساسة . وكان ذلك في ٣١ آذار ١٩٤٧ م (١) فتكون جمهورية الكرد قد عاشت نحو اربعة عشر شهرا .

اما الملا مصطفى البارزاني فقد حضر الى طهران ، وقابل رئيس الوزراء قوام السلطنة ، فخبره هذا بين قبوله وصحبه الجنسية الايرانية ، بعد تسليم اسلحتهم ، والانصراف الى زراعة الارض التي تخصصها الحكومة لهم ، وبين العودة الى العراق ، فاجمع البارزانيون على وجوب عودة العائلات والاطفال الى العراق ، واختار الملا مصطفى ، وقليل من اصحابه ، الدفاع عن انفسهم ، حتى يقضي الله امرا كان مفعولا . وهكذا عاد الشيخ احمد البارزاني شقيق الملا مصطفى البارزاني وجماعته الى العراق في نيسان ١٩٥٧ م ، فاصدرت الحكومة العراقية البيان الآتي :

بيان رسمي :

« بنتيجة التعقيبات التي قامت بها الحكومة الايرانية مؤخرا ، ضد البارزانيين الذين التجاؤا اليها عام ١٩٤٥ م ، وما اتخذته السلطات العراقية من التدابير الحازمة للقبض عليهم ، ان هم ارادوا التوغل في العراق ، فقد اضطروا الى التسليم الى الحكومة العراقية بدون قيد او شرط ، وعلى اثر ذلك دخل العراق يوم ١٧ و ١٨ نيسان ١٩٤٧ م قافلتان من البارزانيين مكونتان من ( ١٥٥٠ ) رجلا و ( ١٦٨٦ ) امرأة و ( ١٣٢٩ ) طفلا ، وقد ارسل هؤلاء الى محلات خاصة اعدت لهم موقتا ، وزودوا بكل ما يكفيهم من المواد الغذائية ، وان الحكومة ناظرة في توطينهم ، مع ملاحظة ما يقتضيه استتباب الامن في المنطقة ، وما يستلزمه رجوعهم الى الحياة الاعتيادية والعمل المشعر » .

بغداد في ١٩/٤/١٩٤٧ م مدير الدعاية العام

اما الملا مصطفى فقد اشترط على الحكومة العراقية ان تصدر عفوا عاما عن

البارزانيين المذنبين ، والسماح لجماعته بالعودة الى العراق بأسلحتهم ، فأصدرت الحكومة ما يلي :

بيان :

« بعد ان تم استسلام البارزانيين ، بدون قيد او شرط ، تخلف قسم منهم ، وعلى رأسهم الملا مصطفى البارزاني ، ممتنعين عن التسليم ، ما لم تصدر الحكومة العفو العام عنهم ، وفي خلال هذه الفترة تسلل هؤلاء الى العراق من الاماكن النائية القريبة من الحدود التركية ، فاصطدموا بأحد المخافر العراقية هناك ، وبنتيجة ذلك قتل أحد افراد شرطة ذلك المخفر . لذلك ونظرا الى اصرار هؤلاء على عدم التسليم لم تر الحكومة بدا من اتخاذ الاجراءات اللازمة بحقهم » .

بغداد ١٩٤٧/٥/١٤ م مدير الدعاية العام

### اعلان الاحكام العرفية :

وكانت الاجراءات اللازمة التي عنها هذا البيان ، اعلان الادارة العرفية في قضاءي راوندوز والزيبار ، وسائر مناطق الحدود المجاورة الى ايران - حيث يتسلل البارزانيون الى العراق بيسر - فصدرت الارادة الملكية التالية :

اسدرنا هذه الارادة الملكية

بعد الاطلاع على المادة المائة والعشرين من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزراء الداخلية ، والعديلة ، والدفاع ، وقرره مجلس الوزراء :

١ - باعلان الاحكام العرفية في قضاءي راوندوز والزيبار والمناطق المجاورة لهما ، التي يعلن قائد القوات العسكرية المرابطة فيهما انها تابعة للحركات العسكرية ، الى حين صدور ارادة ملكية بانهاؤها .

٢ - بتوقيف تنفيذ قانون اصول المحاكمات الجزائية ، وقانون ادارة الالوية ، وقوانين الجمعيات والاجتماعات والتجمعات ، ونظام دعاوى العشائر ، وقانون المطبوعات ، وقانون انضباط موظفي الدولة ، وقانون الخدمة المدنية ، وقانون القضاة والحكام ، والقوانين الاخرى بقدر ما لها من المساس بالاجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الادارة العرفية في القضاءين المذكورين ، حسبما يتراءى لقائد القوات العسكرية في القضاءين المذكورين .

٣ - بان تكون الادارة الملكية في القضاءين الانفي الذكر ، ادارة عسكرية صرفة ، وان يكون قائد القوات العسكرية المرجع الاعلى لجميع الادارات داخل القضاءين المذكورين ، وله صلاحيات توزيع الاعمال والسلطات على جميع الموظفين داخل القضاءين المذكورين ، تبعا لما يتراءى له ، وان يخول قائد القوات استعمال جميع التدابير المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من قانون الادارة العرفية .



على وزراء الداخلية ، والعدلية ، والدفاع ، تنفيذ هذه الارادة .  
كتب ببغداد في اليوم السادس عشر من شهر جمادى الثاني سنة ١٣٦٦ هـ  
واليوم السادس من شهر ايار ١٩٤٧ م.

### عبد الاله

جمال بابان      شاكِر الوادي      صالح جبر  
وزير العدلية      وزير الدفاع      رئيس الوزراء ووكيل وزير الداخلية

وتألفت هيئة المجلس العرفي العسكري من العقيد عبد العزيز ياسين رئيسا ،  
والعقيد عبدالله رفعت النعماني ، والمقدم رحمة الله عبد الله عضوين عسكريين ،  
والحاكمين عبد الحميد مدحت ، وعبد الباري توفيق ، عضوين عدليين في هذا  
المجلس .

### فرار المتمردين :

وكان طبيعيا ان توفق القوات الحكومية في مطاردة الذين امتنعوا عليها ،  
ولا سيما بعد ان تبرأ منهم الذين استسلموا بدون قيد وشرط ، فصدر هذا البيان :  
« لما شرعت القوات الحكومية بالاجراءات التعقيبية ضد الملا مصطفى وشرذمته ،  
شعر هؤلاء ، بعد الضربة الاولى التي انزلت بهم ، انهم مقضي عليهم لا محالة ، ولذلك  
لاذوا بالفرار ، مستفيدين من وعورة الارض ، وتدل المعلومات التي وصلت اخيرا على  
انهم اجتازوا الحدود العراقية ودخلوا الحدود الايرانية » .

بغداد ١ حزيران ١٩٤٧ م      مدير الدعاية العام  
اجل ! دخل الملا مصطفى وجماعته الحدود الايرانية . فلما طاردتهم قواتها  
النظامية ، تسللوا الى داخل الحدود التركية ، وكانت قوات تركية واقفة لهم بالرصاد ،  
فاجتازوا حدودها ، ودخلوا الاراضي الروسية ، عابرين ( نهر آراس ) الشديد  
الانحدار ، الذي يفصل بين الاتحاد السوفياتي وايران سباحة على الرغم من النار  
الحامية التي كانت تطلقها القوات الايرانية عليهم ، فرأت جمهورية الاتحاد السوفياتي  
ان تستفيد من هذه الفرصة لاغراض بعيدة ، فمنحت الملا مصطفى رتبة مارشال (١)  
وموته وصحبه بالسلح والارزاق ، ونظمت منهم قوات مليشيا تحت اشراف ضباط  
روس ، فاعتبرت حكومة العراق الحركات منتية بالنسبة لها ، فالغت الادارة  
العرفية واستصدرت هذه الارادة :

« بعد الاطلاع على الفقرة الاولى من المادة المائة والعشرين من القانون الاساسي ،  
وبالنظر الى رجوع الامن الى نصابه في قضاءي رواندوز والزيبار ، والمناطق المجاورة  
لهما ، المعلنه فيها الاحكام العرفية بموجب الارادة الملكية المرقمة ٢٢٤ والمؤرخة في

(١) يقول اخواننا الاكراد في العراق : ان الحكومة الكردية التي شكلت في « مهلباد » في ٢٣ كانون  
الثاني من عام ١٩٤٦ م هي التي منحت الملا مصطفى البارزاني لقب المارشال ، وان الملا دخل الاتحاد  
السوفياتي وهو يحمل هذا اللقب . ويقول السيد معروف جياووك في ص ١٩٢ من كتابه ( مأساة بارزان )  
« ارسل ستالين ضابطا برتبة قائد ومعه امر يتضمن انعامه على الملا مصطفى برتبة الجنرالية مع سيف  
مرصع ونطاق ومعلف وما هو من منبئات تلك الرتبة » وكان الملا اذ ذاك في ايران .

٦ مايس سنة ١٩٤٧ م ، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ، واقره مجلس الوزراء ،  
اصدرنا هذه الارادة الملكية :

- ١ - بانهاء الاحكام العرفية المعلنة في الاماكن المبحوث عنها .
  - ٢ - بالغاء احكام الفقرتين ٢ و ٣ من الارادة الملكية المنوه بذكرها .
- على وكيل وزير الداخلية ، ووزيري العدلية ، والدفاع ، تنفيذ هذه الارادة .  
كتب ببغداد في اليوم السادس عشر من شهر شعبان سنة ١٣٦٦ هـ واليوم  
الخامس من شهر تموز سنة ١٩٤٧ م .

### عبد الاله

جمال بابان	شاكر الوادي	صالح جبر
وزير العدلية	وزير الدفاع	رئيس الوزراء ووكيل وزير الداخلية
تدابير اخرى :		

كان من بين الضباط العراقيين الذين التحقوا بالاملا مصطفى البارزاني في ثورته  
الاولى : الرئيس الاول الركن عزت عبد العزيز ، والرئيس الاول مصطفى خوشناو ،  
والرئيس خير الله عبد الكريم . والملازم محمد محمود قدسي ، وقد حكم على اربعتهم  
بالاعدام غيابيا . فلما تم استسلامهم مع من استسلم في ١٧ و ١٨ نيسان ١٩٤٧ م ،  
جرت محاكمتهم مجددا فتأيد الحكم الغيابي ، ونفذ فيهم في ليلة ١٩ حزيران ١٩٤٧ م ،  
على الرغم من المساعي التي بذلها رجال الكرد البارزون لتخليصهم من حبال المشانق .  
وقد سمح لذويهم بنقل جثثهم ودفنها في محلات سكناهم ، فلما استبدل نظام الحكم  
الملكي بنظام الحكم الجمهوري بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ م ، قرر مجلس الوزراء في  
جلسته المنعقدة في ١٦ مايس ١٩٥٩ م منح الف دينار الى عائلة كل من هؤلاء الضباط  
الاربعة .

ثم رصدت الوزارة مبلغا قدره مئة الف دينار ، في ميزانية السنة ١٩٤٧ م المالية ،  
لينفق على اسكان واعاشة البارزانيين ، الذين استسلموا للقوات العراقية ، وندموا  
على ما فرط منهم بحق الوطن . وندبت الوزارة النائين الكرديين : بهاء الدين نوري  
وعز الدين الملا ليجوسا مناطق المستسلمين ، ويشرفا على كيفية توزيع المبلغ المذكور  
على المستحقين منهم لخبرتهما بشؤون البارزانيين ، فروجت عنهما اشاعات تطعن  
النزاهة في الصميم .

اما الشيوخ الخطرون ، والمحكومون مددا طويلة ، فقد وزعوا على الالوية المختلفة  
ليقضوا مدد محكومياتهم ، ولكن ارادة العفو الخاص كانت تشملهم بين حين وحين .

### المكاتب البريطانية والخدمات السرية

يقول العلامة الشيخ محمد رضا الشبيبي احد وزراء المعارف المبرزين في جريدة  
الزمان ( العدد ٢٦٥٥ ) بتاريخ ٢٢ حزيران سنة ١٩٤٦ م .

« اذعنت الحكومة العراقية لمشئنة بريطانية بعد سنة ١٩٤١ م ، فكان لها ما  
ارادت ، ووافق المسؤولون العراقيون على انشاء المكاتب السرية في طول البلاد  
وعرضها ، وذلك بحجة صيانة المجهود الحربي ، او تأمين طرق المواصلات لمرورالقوات  
البريطانية ، وكان عدد هذه المكاتب اكثر من اللازم ، لضمان الغاية المطلوبة التي انشئت

من اجلها ، اذ اصبح في مركز كل لواء من الالوية العراقية ، فضلا عن بعض الافضية ، مكتب يديره ضابط سياسي يسمى ضابط الارتباط ، وذلك الى جانب مكتب متصرف اللواء . ولا حاجة الى القول بان هؤلاء الضباط السياسيين قد احتكروا السلطة الادارية على الاكثر ، وانتزعوها انتزاعا من رجال الادارة العراقيين . . . وقد استخدم الضباط المذكورون من استخدموه للقيام بمختلف الاعمال ، ومن جعلتها موافاتهم بالاخبار والحوادث على انواعها ، وغير ذلك من ضروب الخدمات السرية ، حتى خرجت هذه المؤسسات او المكاتب البريطانية عن الغاية التي انشئت من اجلها ، واصبح الحكم في الواقع مزدوجا او محتكرا في كثير من الاحيان » اه .

ورأت « وزارة صالح جبر » ان تخفف من نشاط هذه المكاتب ، فاذا بجريدة « صوت الاهالي » تقول في عددها الصادر في ٩ مايس ١٩٤٧ ما نصه :  
« بعد ان ضج الشعب من نشاط مكاتب الارشاد في بث سموم انتزاع ثقة الشعب بوطنه ، وتوجيهها نحو بريطانية ، وترويج التجسس ضد الوطنيين الاحرار ، وبعد ان حملت الصحف الحرة على مكاتب الارشاد حملات قاسية ، ارتوي ان تبدل عناوين مكاتب الارشاد ، بمكتب العلاقات العامة ، مع مواصلة نفس وظائف مكاتب الارشاد ، وممارسة نفس الحريات المطلقة التي يتمتع بها القائمون بشؤونها » اه .

اما السويدي ( توفيق ) فيقول في ص ٥٧ من مذكراته : ان صالحا « اراد ان يثبت للجهة البريطانية انه مجد وحازم ، يقدر حاجة البلد حق قدرها ، فيمكن ان يستفيد من خبرة هؤلاء الاجانب ، حتى اربى عددهم في عهده على الاربعمئة والخمسين خيرا » .

وقد استمرت مكاتب العلاقات العامة في نشاطها زمنا طويلا لم يشنها تطور الزمن والظروف عن المضي في افساد الاخلاق وشراء الذمم .

### تسوية الارصدة الاسترلينية

لما احتل الجيش البريطاني العراق ثانية بعد حوادث الشيرين نيسان وايار ١٩٤٦م . احتاج الى بضعة ملايين من الدنانير العراقية ، لتيسير الخدمات الضرورية « ولما كانت العملة العراقية مرتبطة بالباون الاسترليني ، وكان على لجنة العمل العراقية ان تصدر دنانير عراقية لكل من يسلم اليها باونا استرلينيا في لندن ، فقد كان من السهل على الحكومة البريطانية ان تحصل على مقادير غير محدودة من الدينار العراقي ، لصرفه في هذه البلاد على مواد ثمينة ، وخدمات فعلية ، بمجرد ان تسلم الى لجنة العملة مبلغا مساويا لذلك من الباون الاسترليني ، وقد تراكم رصيد كبير من هذه الباونات الاسترلينية في لندن ، بسبب القيود المفروضة على حرية استعمالها ، سواء بسبب تحديد التجارة الخارجية خلال الحرب ، او بسبب تحديد تحويل تلك الارصدة الى عملات من غير عملات المنطقة الاسترلينية ، فهذه الباونات الاسترلينية

الترابكة تمثل اذا رصيد ثمن المواد والخدمات التي جهزت بريطانية منذ عام ١٩٤١ م « (١) .

وفي عهد « الوزارة السعيدية التاسعة » وصل الى بغداد وفد مالي بريطاني ليمفاوض الحكومة في كيفية تسوية الارصدة الاسترلينية ، التي للعراق في انكلترة ، وهي تربو على سبعين مليون استرليني ، وعلم في الاوساط المطلعة ان الوفد اقترح على الحكومة طرح ثلث هذا المبلغ بحجة ان هذه المبالغ نتجت عن نفقات الحرب ، وان هذه النفقات كانت لحماية العراق من العدوان الخارجي ، فقامت قيامة الصحف ، واخذت تنادي بأن العراق « قد أدى للمجهود الحربي ، وتحمل من الاذى بسبب الحرب ، ما يتناسب مع ثروته وقابلياته ان لم يكن اكثر من ذلك ... فقد تساهل العراق مع بريطانية كثيرا في تجهيزها بالمواد الغذائية ، وفي بعض المعاملات المالية ، حتى في الحالات التي لم تكن لغاية المجهود الحربي ، بل لغايات تجارية بحتة » وعلى هذا أعلنت الوزارة انها تؤجل هذه المفاوضات الى الوزارة القادمة بناء على قرب استقالتها .

فلما تألفت « وزارة صالح جبر » في ٢٩ آذار ١٩٤٧ م ، كان عليها ان تتولى حسم قضية هذه الارصدة ، فتألف وفد برئاسة وزير الخارجية محمد فاضل الجمالي ، وعضوية مدير المالية العام ابراهيم الكبير ، ومدير الاقتصاد العام نديم الباجه جي ، ومدير مصرف الرافدين محمد علي الجلبي ، ومميز الامور الذاتية بوزارة المالية صالح حيدر ، ليتولى مفاوضة الجانب البريطاني في هذا الموضوع ، وقد سافر هذا الوفد الى لندن لهذه الغاية في ١٣ حزيران ١٩٤٧ م ، مزودا بتعليمات صريحة على ان لا يتنازل عن أي قسم من هذه الارصدة ، التي قال المنهاج الوزاري انها « ثروة وطنية يجب المحافظة عليها » فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى وزير التموين عبد الاله حافظ ، وبعد مفاوضات طويلة توصل الطرفان الى عقد اتفاقية خاصة في ١٣ آب ١٩٤٧ م ، لتسوية قضية الارصدة موضوعة البحث ، ابان عنها هذا البيان :

### بيان رسمي :

فيما يلي بعض الايضاحات عن النقاط الرئيسية التي تضمنتها الاتفاقية المالية الموقعة بين العراق وبريطانية لمدة خمس سنوات حول الارصدة الاسترلينية .

١ - تخصم من الارصدة الاسترلينية العائدة للعراق ، وتطلق المبالغ التالية التي وضعت تحت تصرف العراق ، والتي يمكن تحويلها الى اية عملة اخرى لاغراض الاستيراد ، والمعاملات الجارية الاخرى :

١ - مبلغ ١٥ مليون باون خلال السنوات الخمسة المبتدئة بتاريخ ١٥/٧/١٩٤٧ م ، والمنتية بتاريخ ١٤/٧/١٩٥٢ م على ان تطلق من هذا المبلغ اربعة ملايين دينار في كل

(١) الاستاذ محمد حديد في رسالته « مشكلة الارصدة الاسترلينية » ص ٥ .

من السنتين الاولى والثانية ، ويطلق الباقي باقساط ثلاثة متساوية خلال السنوات الثلاثة الاخرى .

ب - مبلغ ٥ ملايين دينار سمح بها خصيصا لتسهيل الانتقال من الظروف السائدة قبل ١٥ تموز ١٩٤٧ م ، الى الظروف السائدة بعد دخول هذه الاتفاقية في حيز التنفيذ .

ج - مبلغ ٢ مليون دينار كرصيد للتشغيل يوضع تحت تصرف العراق ، واجهة اي نقص موقت في العملات الاجنبية .

د - ما يعادل مجموع العملات النادرة ، غير المصروفة ، مما خصص للعراق من هذه العملات بموجب اتفاقية العملات النادرة لسنة ١٩٤٥ م وتعديلاتها .

٢ - تخصم من الارصدة ، وتطلق بالاضافة الى ما تقدم المبالغ التالية :

١ - مجموع قيم الاعتمادات الجارية المؤيدة من قبل المصارف الانكليزية قبل ١٥ تموز ١٩٤٧ م ، بنسبة ما يوجد مقابلها من الودائع الاسترلينية ، التي تعود للمصارف في العراق ، التي فتحت هذه الاعتمادات لدى المصارف في انكلترا .

ب - مجموع قيم الطلبات التي قدمتها كافة دوائر الحكومة العراقية ، بما فيها مديرية السكك الحديدية ، ومديرية ميناء البصرة ، لدى وكلاء التاج ، والتي دفعت قسما من قيمتها كتأمينات لدى وكلاء التاج المذكورين قبل ١٥ تموز ١٩٤٧ م .

ج - مبلغ اربعة ملايين و ٢٣٩،٧٣٧ الف باون وهو ما تبقى من سلفات شركات النفط الى الحكومة العراقية .

د - مبلغ مئة وثمانية آلاف و ١٧٤ باون وهو ما تبقى من دين ميناء البصرة .

٣ - كذلك يخصم من الارصدة بالاضافة الى كل ما تقدم ما يلي :

١ - كافة المبالغ المطلوبة من الحكومة العراقية ، ثمن لما قدمته الحكومة البريطانية من اسلحة ، ومعدات للجيش العراقي ، قبل ١٥ تموز ١٩٤٧ م ، ولم يدفع ثمنها حتى الان .

ب - قيمة ما اشترته الحكومة العراقية ودوائرها من مخلفات الجيش البريطاني ، قبل ١٥ تموز ١٩٤٧ م ولم تدفع قيمته ، وما ترغب في شرائه في المستقبل من هذه المخلفات . وكذلك ما ستسمح ببيعه الى الاهلين من هذه المخلفات عندما ترى فيها فائدة للبلاد .

٤ - ستنشر تفصيلات هذه المبالغ ، التي اطلقت من الارصدة الاسترلينية بموجب هذه الاتفاقية ، بعد مدة قصيرة عندما يتم احصاؤها بصورة دقيقة . اما الباقي من هذه الارصدة فينظر في اطلاقها بموجب اتفاقية جديدة تعقد بعد انتهاء هذه الاتفاقية .

٥ - ان الارصدة الاسترلينية التي تعود للمقيمين في العراق من افراد، وشركات، غير المصارف ، لم تجمد ، وبقيت حرة كما كانت قبل عقد هذه الاتفاقية .

٦ - ان المبالغ المطلقة ، والمبالغ التي يحصل عليها العراق بعد ١٥/٧/١٩٤٧ م من صادراته المنظورة ، وغير المنظورة ، يمكن صرفها في اية منطقة ، وتحويلها الى اية عملة لاغراض الاستيراد ، والمعاملات الجارية الاخرى ، وعليه فقد اصبح في الامكان ان يترك للمستوردين العراقيين الخيار في استيراد بضائهم من اية منطقة ينسبونها، دون اي تفريق بين المناطق ذات العملات النادرة وغيرها من المناطق .

٧ - لقد قررت الحكومة العراقية بمحض اختيارها ، البقاء في المنطقة الاسترلينية ، لانها رأت من مصلحة العراق البقاء فيها في الوقت الحاضر .

٢٢ آب ١٩٤٧ م مدير الدعاية العام

### الاعتراف بالجمهورية الاندونيسية

كان مجلس جامعة الدول العربية قد قرر في ١٨ تشرين الثاني ١٩٤٦ م ، توصية الدول العربية بالاعتراف بالجمهورية الاندونيسية ، دولة مستقلة ذات سيادة، وعهد الى الاستاذ عبد النعم قنصل مصر العام في الهند ، مرافقة الوفد الاندونيسي الذي سيجوب البلاد العربية لحمل حكوماتها على تنفيذ ما قرره المجلس المذكور . وقد وصل هذا الوفد الى بغداد في يوم ٥ تموز ١٩٤٧ م ، فكان برئاسة وزير خارجية اندونيسيا الحاج آغوس سالم ، وعضوية السيد محمد رشدي ، والدكتور ناظم بامنجاك، ومعه القنصل المصري العام في الهند ، فرحبت الاوساط العراقية بوصوله ترحيبا حارا ، وانزلته بضيافة الحكومة . وبعد مفاوضات لم يطل أمدها ، اتخذ مجلس الوزراء القرار التالي في ١٦ تموز ١٩٤٧ م :

« عقد مجلس الوزراء جلسة خاصة للنظر في التقرير المرفوع من قبل وزارة الخارجية ، والذي توصي فيه بالاعتراف بالجمهورية الاندونيسية . تلي التقرير المذكور المرقم س/١٣٤١/١٠/١٠٥٧ والمؤرخ في ١٥ تموز ١٩٤٧ م ، وكذلك تليت المذكرة الملحقة به ، الباحثة عن وضع الحكومة الاندونيسية ، وموقف الدول العربية، واستمع المجلس الى الايضاحات المسهبة التي ادلى بها فخامة رئيس الوزراء ، وكذلك استمع الى البيانات التي ادلى بها معالي وكيل وزير الخارجية ، وبعد المداولة واستعراض الوضع العام ، ودرس وضع الحكومة الاندونيسية وملاحظة توصية دول الجامعة العربية ، قرر المجلس الاعتراف بالجمهورية الاندونيسية كحكومة مستقلة ذات سيادة، وتخويل وكيل وزير الخارجية اتخاذ ما يجب اجراؤه في هذا الشأن » اهـ .

هكذا تم اعتراف العراق بالجمهورية الاندونيسية فغادر الوفد الاندونيسي العراق في يوم ١٧ تموز ١٩٤٧ م ، ليواصل عمله في بقية الدول العربية .

## الملك فيصل الثاني

غادر العراق الى لندن مساء يوم ٢٧ تموز ١٩٤٧ م ، الملك فيصل الثاني، تصحبه الملكة الوالدة ، وعمته الاميرة عابدية ، والامير رعد نجل الامير زيد . وكان الغرض من هذه السفارة ان يتم الملك الطفل دراسته في المعاهد البريطانية . وقد ودع جلالته توديعا مهييا ، كما استقبل في دمشق وبيروت استقبالا وديا ، مما حمل حياة الوصاية في العراق على ارسال برقية رقيقة الى كل من رئيسي الجمهورية في دمشق وبيروت ، تتضمن الشكر الخالص على ما لقيه العاهل العراقي من استقبال حافل ، ولما وصل الملك الى الاسكندرية ، استقبله الملك فاروق استقبالا اخويا ، وحيته المدفعية المصرية بطلقات الترحيب ، ثم واصل سفره الى العاصمة البريطانية لمواصلة دروسه .

### سحب اجازة حزبين سياسيين

من اساليب الشيوعيين السيطرة على الجماهير ، خلق واجبات ذات قيادات شيوعية مغلقة بأغلفة الخدمات الاجتماعية ، او المهنية ، او ما شابه ذلك . ولا شك في ان الحزب الشيوعي السري الذي تآلف في العراق سنة ١٩٣٣ م ، اهتبل الفرصة في عام ١٩٤٦ م فظهر باسماء براقعة على النحو الآتي :

فعندما بعثت الحياة الحزبية في العراق على عهد « الوزارة السويدية الثانية » عام ١٩٤٦ م ، تأسست في بغداد خمسة احزاب سياسية هي : ١ - حزب الاستقلال ، ٢ - حزب الاحرار ، ٣ - الحزب الوطني الديمقراطي ، ٤ - حزب الشعب ، ٥ - حزب الاتحاد الوطني ، الى احزاب يسارية غير علنية ، فكانت هذه الاحزاب تتقلق بالالوزارات المتعاقبة ، بما تنظمه من مظاهرات ، وما تقدمه من احتجاجات ، ويقول بيان الوزارة الصادر في ٢٩ ايلول ١٩٤٧ م ، ان حزبي الشعب والاتحاد الوطني كانا يستمدان بعض نفقاتهما من جهات مجهولة ( كذا ) ولهذا عمدت الى سحب اجازتهما ، وامرت باصدار هذا البيان :

### بيان :

لاحظت الحكومة ، ان حزبي الشعب والاتحاد الوطني ، اخذا منذ تأسيسهما بقومان خلافا للقانون ، ولنظاميهما المصدقين ، بتحجيد المبادئ الهدامة وترويجها ، والحث على الثورة وخلق الاضطرابات ، والاساءة الى رجالات العراق المسؤولين . كما وجد انهما اعتمدا في تلافي قسم من مصروفاتهما على ايرادات من مصادر مجهولة ، وعمدا في تنفيذ مقاصدهما السرية الى تشكيل نظام الخلايا الخطر ، لذلك ونظرا لما في استرسال الحزبين المذكورين باعمالهما هذه من الخطر البالغ في تسميم الافكار ، والاخلال بالامن والنظام العامين ، فقد تقرر ابطال رخصتهما استنادا الى المادة العاشرة ، بدلالة المادة الرابعة من قانون تأليف الجمعيات ، وما زالت التحقيقات جارية

في هذا الشأن بكل عناية ، وسيساق من تتوفر بحقهم الادلة الكافية من الاشخاص الذين قاموا بهذه الاعمال الاجرامية الى القضاء لينالوا عقابهم .

مدير الدعاية العام

بغداد ٢٩ ايلول ١٩٤٧م

ولم تر الاحزاب الثلاثة المتباكية في هذا البيان الحكومي ما يبرر سحب اجازة الحزبين الآخرين ، فاحتج كل منها ببيان رفعه الى مقام وزارة الداخلية ، وقد اكتفينا هنا بنشر احتجاج حزب الاستقلال فقط وهذا نصه :

فخامة وزير الداخلية .

بعد التحية : علم الحزب بقرارك القاضي بسحب الاجازة الممنوحة لحزبي الشعب . والاتحاد الوطني ، دون ان يطلع على الاسباب المبررة لمثل هذا الاجراء ، الذي كان يتطلب ان تنشر وزارتكم بيانا مفصلا عنه ، وعن المآخذ التي اتخذتها وسيلة لتمطيل اعمال الحزبين المشار اليهما ، ان بقاء الحياة الحزبية مهددة في كل وقت بمثل هذا التدبير . وعدم وجود ضمانات للاحزاب لحفظ كيانهما ، وجعل بقائهما معلقا على رغبة الحاكمين بالحكم ، تفقد الحياة الحزبية اهميتها في قيادة الراي العام ، وتوجيهه . لذلك فاننا مع تسجيلنا الاحتجاج على هذه المبادرة الخطرة للحياة الحزبية بوجه عام ، نرى من واجبنا ان نطالب فخامتكم بتحقيق ما طلبناه سابقا من تغيير قانون الجمعيات الراهن . بشكل يضمن الغاء الاذى الذي اشترطته المادة الرابعة ، والاكتفاء بتقديم الطلب من قبل الحائزين على الاهلية القانونية لممارسة هذه الحريات ، في نطاق الاغراض المباحة قانونا ، وان يكون للوزارة حق الاعتراض فقط على اهلية الطالبين ، او على مشروعية الاهداف ، على ان يكون البت في امر هذا الاعتراض من صلاحية المحاكم وحدها ، على النحو الذي ورد في مشروع القانون المدني الذي شاءت الوزارة الباجهجة طيه ، وان يكون تمطيل الصحف وحل الجمعيات والاحزاب بقرار من المحاكم وحدها . هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس حزب الاستقلال - محمد مهدي كبه

### بين العراق وشرق الاردن

ترتقي فكرة عقد « معاهدة اخوة وتحالف بين العراق وشرق الاردن » الى عدة سنوات خلت . وكانت ظروف الاردن الخاصة تحول دون عقد مثل هذه المعاهدة ، حتى اذا انقلبت « الامارة » الى « مملكة » ونودي بالامير عبدالله ملكا على الاردن ، زالت تلك الظروف ، ووجب الاسراع في عقد المعاهدة المنتظرة ، التي ستؤدي - دون ريب - الى تقوية النفوذ الهاشمي في كل من العراق والاردن ، والوقوف في وجه المعارضة في كلا المملكتين .

وفي العاشر من نيسان ١٩٤٧م ، سافر الامير عبد الاله ، الى عمان لتحقيق هذا الغرض ، فتألفت حياة اللوصاية من العينين : السيد محمد الصدر ، والسيد حمدي



الباجه جي ، ومن رئيس مجلس النواب السيد عبد العزيز القصاب ، وقد سافر مع سموه رئيس مجلس الاعيان ، نوري السعيد ، ووزير الدفاع شاكِر الوادي وهيئة من كبار العسكريين والاداريين لوضع الصيغة المطلوبة للمعاهدة فتاب مناب الاخير وزير المعارف توفيق وهبي . وفي ١٣ نيسان عاد السعيد الى العراق ومعه رئيس وزراء الاردن سمير الرفاعي فطلبت وزارة الخارجية الى رئاسة مجلس الوزراء ان يقرر تخويل وزير الخارجية العراقية المفاوضة والتوقيع على المعاهدة ، موضوعة البحث فاتخذ مجلس الوزراء هذا القرار :

« اجتمع مجلس الوزراء ، وتلى كتاب وزارة الخارجية المرقم ٤ - ١١٨٦ - ١١٨٦ - ١٣ والمؤرخ في ١٣ نيسان ١٩٤٧ م ، واستمع الى الايضاحات التي ادلى بها فخامة رئيس الوزراء ، ومعالي وزير الخارجية ، وقرر ما يأتي :

« الموافقة على تخويل معالي الدكتور محمد فاضل الجمالي وزير الخارجية المفاوضة والتوقيع على معاهدة اخوة وتحالف بين العراق والمملكة الاردنية الهاشمية ، وذلك على الاسس الواردة في المادتين الثانية والتاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية » .

فلما وقع الوزير المعاهدة ، موضوعة البحث ، اتخذ مجلس الوزراء هذا القرار في ٢٩ نيسان :

« استمع مجلس الوزراء الى الايضاحات التي ادلى بها فخامة رئيس الوزراء ، ومعالي وكيل وزير الخارجية ، ولاحظ قراره المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٣/٤/١٩٤٧ م المتضمن تخويل معالي وزير الخارجية المفاوضة والتوقيع على معاهدة اخوة وتحالف بين العراق والمملكة الاردنية الهاشمية ، وبعد قراءة مواد المعاهدة والمذكرة ، وافق مجلس الوزراء على معاهدة الاخوة والتحالف المنعقدة بين العراق والمملكة الاردنية الهاشمية ، كما جاءت من وزارة الخارجية ، ووافق ايضا على لائحة قانون تصديق المعاهدة المذكورة على الشكل المرفق بهذه المقررات » اهـ .

وعلى هذا وقع كل من رئيس وزراء شرق الاردن سمير الرفاعي ، ووزير الخارجية العراقية فاضل الجمالي ، النص الاخير للمعاهدة في ١٤ نيسان ، فعاد الرفاعي الى عمان ومعه هذا النص ، فانتهت زيارة الوصي لعمان وعاد الى العراق ومعه وزير الدفاع في العشرين من هذا الشهر ، وهذا هو النص الرسمي لـ :

### معاهدة اخوة وتحالف بين مملكة العراق والمملكة الاردنية الهاشمية

حضرة صاحب الجلالة ملك العراق .

وحضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية .

بناء على الروابط الاخوية ، والوحدة القومية ، التي تجمعهما ، وبغية المحافظة على سلامة بلادهما ، وبناء على ما تقتضيه الحاجة الماسة للتعاون الوثيق فيما بينهما ،

والتفاهم التام في الشؤون التي تهم مصلحة مملكتيهما ، وتنفيذا لما جاء في المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية ، فقد اتفقا على عقد معاهدة اخوة وتحالف بينهما ، وعينا لهذا الغرض مندوبين مفوضين عنهما :

عن حضرة صاحب الجلالة ملك العراق :

معالي الدكتور السيد محمد فاضل الجمالي - وزير الخارجية

وعن حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية

فخامة سفير باشا الرفاعي - رئيس الوزراء ووزير الخارجية

الذين بعد ان تبادلوا وثائق تفويضهما ووجداها صحيحة ومطابقة للاصول ، تحالفا وتعاهدا على المواد الآتي ذكرها :

### المادة الاولى :

تسود بين مملكة العراق ، والمملكة الاردنية الهاشمية ، علائق اخوة وتحالف دائمين ، ويتشاور الفريقان الساميان المتعاقدان فيما بينهما ، كلما اقتضى الامر ، لتنفيذ الاغراض التي رمت اليها مقدمة هذه المعاهدة .

### المادة الثانية :

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين ، تعهدا متقابلا ، بأن لا يقوم بأي تفاهم او اتفاق مع فريق ثالث ، على اي امر يضر بمصلحة الفريق السامي المتعاقد الآخر : او بمملكته ، او مصالحها ، او أن يكون من شأنه تعريض سلامة مملكته او مصالحها للاخطار والاضرار .

### المادة الثالثة :

يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يحسما جميع الاختلافات التي تقع بينهما بالمفاوضة الودية .

### المادة الرابعة :

اذا ادى اي نزاع بين احد الفريقين الساميين المتعاقدين ، ودولة ثالثة ، الى حالة يترتب عليها خطر وقوع الحرب ، فيوحّد الفريقان الساميان المتعاقدان حينئذ مساعيهم لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية ، وفقا للعهود الدولية التي يمكن تطبيقها على تلك الحالة .

## المادة الخامسة :

(أ) في حالة وقوع اعتداء على احد الفريقين الساميين المتعاقدين من جانب دولة ثالثة ، بالرغم من المساعي المبذولة وفق احكام المادة الرابعة السالف ذكرها ، وكذلك في حالة وقوع اعتداء مفاجيء لا يتسع معه الوقت لتطبيق احكام المادة الرابعة المذكورة ، فعلى الفريقين الساميين المتعاقدين ان يتشاورا في ماهية التدابير التي يجب القيام بها لتوحيد مساعيهم ، لرد ودفع ذلك الاعتداء .

(ب) ويعتبر من اعمال الاعتداء :

١ - اعلان الحرب .

٢ - استيلاء دولة ثالثة على اراضي احد الفريقين الساميين المتعاقدين بقوة مسلحة ، ولو بدون اعلان حرب .

٣ - هجوم دولة ثالثة بقواتها البرية ، او البحرية ، او الجوية ، على بلاد احد الفريقين الساميين المتعاقدين ، او على قواته البرية ، او البحرية ، او الجوية ، ولو بدون اعلان حرب .

٤ - عون او تعضيد المعتدي بصورة مباشرة او غير مباشرة .

(ج) ولا يعتبر من اعمال الاعتداء :

١ - اللجوء الى حق الدفاع الشرعي . اي مقاومة اي عمل من اعمال الاعتداء ، حسبما جرى تعريفه اعلاه .

٢ - الاعمال المتخذة تطبيقا لاحكام ميثاق الامم المتحدة .

## المادة السادسة :

في حالة حدوث اضطراب ، او فتنة ، في بلاد احد الفريقين الساميين المتعاقدين ، يتعهد كل منهما تعهدا متقابلا بما يلي :

(أ) اتخاذ كل ما يمكن من التدابير او الاجراءات :

١ - لعدم تمكين المتمردين من الاستفادة من اراضيهم ، ضد مصلحة الفريق السامي المتعاقد الآخر .

٢ - ولتعزيز رعاياه من الاشتراك في الاضطراب ، او الفتنة ، او من مساعدة المتمردين ، او تشجيعهم .

٣ - ولتعزيز وصول اي نوع من المساعدات الى المتمردين من بلاده مباشرة او بالواسطة .

( ب ) اذا التجأ المتمردون لاراضي احد الفريقين الساميين المتعاقدين ، فعلى الفريق السامي المتعاقد الآخر ان يجردهم من السلاح ، ويسلمهم الى الفريق الثاني .  
( ج ) اذا اقتضى الامر اتخاذ تدابير ، او اجراءات مشتركة ، لقمع الاضطراب ، او الفتنة ، فيتشاور الفريقان الساميان المتعاقدان في طريقة التعاون الواجب اتباعها لهذا الغرض .

#### المادة السابعة :

يتعاون الفريقان الساميان المتعاقدان على توحيد الاساليب العسكرية في بلادهما ، بتبادل بعثات عسكرية للاطلاع على الاساليب المتبعة في المملكتين ، وللاستفادة من المعاهد العسكرية والتدريب فيها .

#### المادة الثامنة :

يجوز ان يقوم الممثلون الدبلوماسيون القنصليون لكل من الفريقين الساميين المتعاقدين ، بتمثيل مصالح الفريق السامي المتعاقد الآخر ، عندما يطلب ذلك في البلاد الاجنبية التي ليس فيها ممثلون لذلك الفريق .

وليس في هذا ما يمس بأية صورة كانت بحرية ذلك الفريق في تعيين ممثلين مستقلين له اذا اراد ذلك .

#### المادة التاسعة :

تعين لجان خاصة دائمية ذات سلطة تنفيذية من ممثلين عن المملكتين ، يكون من اختصاصها تحقيق ، وتنفيذ التعاون الفعلي ، بين الفريقين الساميين المتعاقدين في جميع الشؤون المنصوص عليها في المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية ، وكذلك تنفيذ مقتضيات احكام المواد الخامسة والسادسة والسابعة من هذه المعاهدة .

#### المادة العاشرة :

ليس في هذه المعاهدة ما يخالف الحقوق والواجبات الناشئة عن المعاهدات المرتبط بها كل من الفريقين الساميين المتعاقدين مع أية دولة اخرى .

#### المادة الحادية عشرة :

تعتبر هذه المعاهدة نافذة المفعول من تاريخ تبادل وثائق ابرامها .

#### المادة الثانية عشرة :

تظل هذه المعاهدة نافذة ومرعية لمدة عشر سنوات من تاريخ نفاذها ، واذا لم

يبلغ احد الفريقين الساميين المتعاقدين الفريق السامي المتعاقد الآخر رغبته في انائها قبل سنة واحدة من تاريخ انتهاء اجلها ، فتعتبر انها جددت من تلقاء ذاتها لمدد اخرى كل منها خمس سنوات ، ولكل من الفريقين الساميين المتعاقدين - عند انتهاء المدة الاولى ، او عند انتهاء اية مدة تالية من مدد التجديد - ان يطلب اعادة النظر في هذه المعاهدة ، وتعديلها ، بقصد زيادة التعاون ، وتقوية التحالف اكثر مما نص عليه فيها .

وتأييدا لما تقدم ، فقد وقع المندوبان المفاوضان المذكوران اعلاه على هذه المعاهدة ، وختماها بختميهما .

كتب في بغداد بنسختين باللغة العربية في اليوم الثاني والعشرين من شهر جمادى الاولى لسنة ١٣٦٦ هـ ، الموافق لليوم الرابع عشر من شهر نيسان سنة ١٩٤٧ م .

سمير الرفاعي محمد فاضل الجمالي

### المعاهدة في البرلمان

عرضت هذه المعاهدة على مجلس النواب العراقي في جلسته السادسة عشرة ، المنعقدة في ١٠ ميس ، فكانت الفقرة (ج) من المادة السادسة التي تنص على انه :

« اذا اقتضى الامر اتخاذ تدابير ، او اجراءات مشتركة . لقمع الاضطراب ، او الفتنة . فيتشاور الفريقان الساميان المتعاقدان في طريقة التعاون الواجب اتباعها لهذا الغرض » .

موضوع نقاش شديد ، وانتهت الجلسة بأن صودق على المعاهدة بأكثرية (٨٧) نائبا وخالفها نائبان ، وتغيب عن الجلسة (٤٢) نائبا « وكان ذلك بين نظرات التشاؤم ومظاهرات الشوارع التي قامت بها بعض الجهات المناوئة » (١) .

ولما عرضت المعاهدة على مجلس الاعيان في الجلسة السابعة المنعقدة في يوم ١٥ ايار ، جرت مناقشة حادة حول هذه الفقرة التي قال عنها حمدي الباجه جي رئيس الوزراء الاسبق :

« الجيش الذي يأتي من شرقي الاردن ، وهي محتلة من بريطانية ، هو لا شك جيش لا يؤمل منه خير ، بل يخدم الاستعمار البريطاني ، لذلك رايت بالرغم من ان هذه المعاهدة وديعة في الظاهر ، فانها تحتوي في طياتها سما زعافا قتالا لا مثيل له » (٢) .

ثم وضعت في التصويت فصودق عليها بأكثرية ساحقة ولم يخالفها غير السيد حمدي الباجه جي صاحب الكلمة المثبتة اعلاه .

(1) S. H. Long Rigg, IRAQ 1900 - 1950 P. 95 .

(2) محاضر مجلس الاعيان لسنة ١٩٤٧ م من ٧٢ - ٧٢ .

## المعاهدة والاحزاب

اما الاحزاب السياسية القائمة ، فقد اجمعت على عدم صلاح هذه المعاهدة ، على اساس انها ارهاصات بالتكتلات الحديثة في الشرق العربي ، ونشرت رسائل مختلفة للبرهنة على ما ادعته ، وقد راينا ان نكتفي بنشر كتاب « حزب الاستقلال » المرفوع الى رئيس الوزراء فهو اكثر الكتب اعتدالا .

فخامة رئيس الوزراء المحترم .

تحية مباركة

سبق لحزب الاستقلال ان اوضح في بيانه السنوي الثاني ، خطورة الاصرار على خطة التكتم في نشر نصوص معاهدة الاخوة والتحالف بين مملكة العراق وبين المملكة الاردنية الهاشمية ، فبقي مشروعها سرا حتى « كثرت حول غاياته واهدافه السياسية والعسكرية الاشاعات والاقاويل فلم يشأ حزبنا مناقشته والتعليق عليه ، قبل ان يبرز الى عالم الوجود ، ونطلع على تفاصيله ومحتوياته » .

وفي هذا الجو القلق ، عرض المشروع ، ومع احتفاظنا براينا الذي ابديناه من ان « الحزب لا يجد في الاوضاع الراهنة الضمانة المطلوبة لرعاية مصالح البلاد ، وحماية حقوقها ، ومقدراتها ، في أية عهود او عقود يكون العراق طرفا فيها » حتى يتم « استبدال المعاهدة العراقية بغيرها على اساس الجلاء التام ، وان نستعيد حريتنا وسيادتنا التامة في تصريف شؤوننا الخارجية وفقا لمصالحنا الوطنية والقومية » .

مع احتفاظنا براينا في هذا الشأن ، نرى من واجبنا ، وقد نشرت نصوص المعاهدة ، ان نلفت النظر الى بعض النقاط الهامة :

اولا - ان المواد الثانية ، والثالثة ، والرابعة ، والخامسة ، من المعاهدة المذكورة ، لا مبرر لها جميعا ، لان المواد الخامسة ، والسادسة ، والسابعة ، والثامنة ، من ميثاق جامعة الدول العربية (١) قد تضمنت الاحكام الضرورية في هذا الشأن ، وليس ثمة ما يدعو لبقاء هذه المواد في المعاهدة المذكورة ، ان كان الغرض منها التعاون بين دولتين عربيتين لحفظ سلامتهما ، مع احتفاظ كل منهما بسيادتها الخاصة ، وثقتها بدول الجامعة الاخرى .

ثانيا - لا ينكر ان المادة السادسة من المعاهدة المذكورة تنطبق على ما نصت عليه المادة الخامسة من معاهدة الاخوة والتحالف بين العراق والمملكة العربية السعودية ، وفضلا عن ان هذه المعاهدة عقدت عام ١٩٣٦ م ، وقبل تكوين جامعة الدول العربية ، فقد كان واضحا ان ما جاء في مادتها الخامسة المذكورة حول « اتخاذ تدابير مشتركة لنفع الاضطراب ، او الفتن ، يتشاور الفريقان المتعاقدان الساميان في طريقة التعاون

(١) تجد المواد ( ٢ و ٣ و ٤ و ٥ ) من المعاهدة - موضوعة البحث - في الصلحات المتقدمة ، اما المواد ( ٥ و ٦ و ٧ و ٨ ) من ميثاق جامعة الدول العربية فتجدها في المجلد السادس من هذا الكتاب .

الواجب اتباعها لهذا الغرض » يقصد منه ان يكون تنفيذ هذه التدابير من قبل كل دولة داخل حدودها ، وليس ارسال قوة مسلحة من قبل احدى الدولتين داخل حدود الدولة الاخرى . ان ايضاح هذه الناحية ضروري جدا فيجب ان تضاف الى آخر الفقرة ج من المادة الخامسة من المعاهدة العراقية الاردنية جملة « على ان تقوم قوى كل دولة داخل حدودها بتنفيذ التدابير والاجراءات المتفق عليها » ان اغفال هذه الاضافة وتفسير المادة من اساس اتخاذها مبررا لتدخل اية قوة مسلحة في الشؤون الداخلية للمملكة الاخرى ، يناقض بطبيعة الحال القوانين الدولية ، وحق السيادة ، والقانون الاساسي الذي ضمن هذه السيادة في مادته الثانية ، وللمادتين الثانية والثالثة ، من ميثاق دول الجامعة العربية ، اللتين حتمتا احترام كل دولة من دول الجامعة لسيادة الدولة الاخرى ، فضلا عن مخالفته للفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة .

ان الحزب يرى ضرورة الاخذ بنظر الاعتبار هذه النقاط التي بسطناها اعلاه ، وذلك لحفظ حقوق العراق ورفض المعاهدة بشكلها الراهن .

هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام . رئيس حزب الاستقلال (١)

### حوادث واخبار

١ - لما تألفت الوزارة في ٢٩ آذار ١٩٤٧ م ، كان وزير خارجيتها الدكتور محمد فاضل الجمالي خارج العراق ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى وزير التموين عبد الاله حافظ ، مدة غياب الوزير عن العراق .

٢ - وفي ٢٠ نيسان ١٩٤٧ م سافر الدكتور الجمالي ( بعد عودته الى العراق ) الى لندن ، فينيورك ، لتمثيل بلاده في اجتماعات هيئة الامم المتحدة ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى الدكتور عبد الاله حافظ ايضا .

٣ - عقدت اتفاقية بين العراق وبريطانية مددت بموجبها اتفاقية العملات النادرة لمدة ثلاثة اشهر اعتبارا من اول نيسان ١٩٤٧ م . وقد وضع تحت تصرف العراق من العملات النادرة خلال هذه المدة ما قيمته ١٤٣.٧٤٠٠٠ دينار بموجبيا .

٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٠ ايار ١٩٤٧ م تخصيص ثلاثة آلاف دينار لاسعاف سكان طرابلس الغرب الذين هددتهم المجاعة في العام المذكور ، فقررت جامعة الدول العربية اسعافهم على الطريقة التي اتبعها العراق فيما بعد .

٥ - زار الملك عبد الله ، ملك الاردن ، بغداد في الثامن من حزيران ١٩٤٧ م ، فدامت زيارته خمسة ايام ، اقيمت لجلالته خلالها المآدب التكريمية .

---

(١) لم تقتصر معارضة المعاهدة العراقية - الاردنية على الاحزاب السياسية والرأي العام في العراق حسب فض بريقة السفارة العراقية في لندن الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ ٧ آب ١٩٤٧ م وتحت رقم ٦٩ « ان ابن سعود ارسل كتابا الى المستر انلي رئيس وزراء بريطانيا اعرب فيه عن شكوكه من وجود فقرة سرية في المعاهدة تستهدف قلب العائلة السعودية فهذا المستر انلي روع المعامل السعودي »

٦ - لبي نداء ربه في الحادي عشر من حزيران ١٩٤٧م الشيخ أحمد الداود وزير الاوقاف في « الوزارة السعدونية الثالثة » .

٧ - انتقل الى رحمة الله في الحادي والثلاثين من تموز ١٩٤٧م السيد ابراهيم كمال احد الوزراء اللامعين ، وكانت وفاته في بيروت فدفن فيها .

٨ - مات في القاهرة فجأة في الثالث عشر من ايلول ١٩٤٧م ، السيد تحسين العسكري احد الوزراء المرموقين فدفن حيث مات .

٩ - عقد في بغداد في الخامس من ايار ١٩٤٧م مؤتمر الغرف التجارية العراقية لوضع الاسس اللازمة لمعالجة الوضع الاقتصادي ، وسائر امور التمويل . وقد حضر المؤتمر ممثلون عن غرف التجارة في السليمانية ، الموصل ، وبغداد ، والبصرة ، ودام ثلاثة ايام .

١٠ - سافر الامير عبد الاله الى الموصل واريل في السادس عشر من حزيران ١٩٤٧م ، وعاد الى العاصمة في الرابع والعشرين من هذا الشهر .

١١ - واصلت محكمة الجزاء الكبرى في بغداد محاكمة الاشخاص الذين قبض عليهم على عهد « الوزارة السعيدية التاسعة » بتهمة الشيوعية ، فأصدرت حكم الاعدام بحق ثلاثة منهم في ٢٤ حزيران ١٩٤٧م ، وبالسجن لمدد مختلفة على ١٤ آخرين ، فقامت قيامة الصحف الاجنبية في الخارج ، واخذت تندد بالعدالة العراقية ، مما اضطر السفارة العراقية في لندن الى اصدار بيان اكدت فيه ان المحكومين كانوا يحاولون قلب نظام الحكم في البلاد . ولما عرضت الاحكام على محكمة التمييز ابدلت عقوبات الاعدام بالسجن المؤبد بايعاز معلوم .

١٢ - غادر العراق في ١٤ تموز ١٩٤٧م الامير عبدالاله قاصدا لندن ، فصدرت الارادة الملكية بتأليف هيئة الوصاية من رئيس مجلس النواب ، عبد العزيز القصاب ، والعينين : السيد محمد الصدر والسيد عبدالمهدي . ولما كان قرار مجلس الوزراء الصادر في التاسع من هذا الشهر حدد مدة غياب الوصي بثلاثة اشهر ، وقد حدث لسموه في العاصمة البريطانية ما اضطره لتمديد اقامته فيها ، عقد مجلس الوزراء جلسة اخرى في ١١ تشرين الاول ١٩٤٧م ، استعرض فيها تلك الضرورة ، وقرر الموافقة على استمرار غياب الوصي عن العراق حتى اواخر تشرين الاول ١٩٤٧م ، وعلى استمرار هيئة الوصاية على اعمالها حتى يعود سموه . وقد عاد الى بغداد في التاسع والعشرين من هذا الشهر .

١٣ - تم فتح الخط التلغوني المباشر بين بغداد وطهران ، على صورة رسمية ، في اليوم الخامس عشر من تموز ١٩٤٧م . وكان هذا الخط ، الى خطوط اخرى ، قد مددها الجيش البريطاني بين بغداد وكركوك ، وبينها وبين البصرة خلال ايام الحرب الثانية لاغراض عسكرية ، فاشتريتها الحكومة العراقية بشمانين الف دينار فسي ختام الحرب المذكورة ، بعد ان انتفت حاجة الجيش البريطاني اليها ، وعرضها للبيع كاتقاض حرب لا يجوز صرف الملايين على قلعها ونقلها الى بلاد اخرى .



١٤ - غادر العاصمة الى لبنان للاصطيف في ٧ آب ١٩٤٨ م ، جمال بابان وزير العدلية ووكيل وزير الاقتصاد فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة العدلية بالوكالة الى جميل عبد الوهاب وزير الشؤون الاجتماعية ، ومنصب وزارة الاقتصاد بالوكالة الى شاكرا الوادي وزير الدفاع .

١٥ - سافر وزير الخارجية الدكتور محمد فاضل الجمالي ، الى القاهرة في ٢٩ آب ١٩٤٧ م . على راس الوفد العراقي الى اجتماعات جامعة الدول العربية ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى رئيس الوزراء صالح جبر .

١٦ - كان منصب وزارة الاقتصاد بالوكالة قد اسند الى وزير العدلية جمال بابان ، يوم تالفت الوزارة في ٢٩ آذار ١٩٤٧ م ، فلما كان اليوم التاسع من ايلول من هذه السنة ، صدرت الارادة الملكية بتعيين توفيق النائب وزيرا للاقتصاد .

١٧ - غادر العراق الى عمان ، فصور ، رئيس الوزراء صالح جبر في ١١ ايلول ١٩٤٧ م لحضور جلسات جامعة الدول العربية ، فصدرت الارادة الملكية باسناد مناصبي رئاسة الوزراء ووزارة الداخلية بالوكالة الى وزير العدلية جمال بابان ، وكان هذا قد عاد من اصطيفاه في لبنان حديثا . اما منصب وزارة الخارجية بالوكالة فقد اسند الى وزير التموين عبد الاله حافظ وقد عاد الرئيس الى العراق في ٢١ ايلول (١) .

(١) رأى رئيس الوزراء صالح جبر ، ان قضية فلسطين تمر في دور خطير ، فاتصل في اول ايلول ١٩٤٧ م برؤساء بعض الحكومات العربية للاتفاق على عقد اجتماع لرؤساء وزارات الدول العربية ك لجنة سياسية وتقرر ان يكون هذا الاجتماع في موتر بلبنان في يوم ١٦ من هذا الشهر فلما حضره الرؤساء المذكورون جرت مفاوضات طويلة انتهت بوضع هذه المقررات :

« ١ - ترى اللجنة ان مقترحات لجنة التحقيق المنشقة من الامم المتحدة تنطوي على اعداء ناضح لحقوق عرب فلسطين الطبيعية في الاستقلال كما تنطوي على خرق لجميع العهد التي قطعت للعرب ، ولذات المبادئ التي تقوم عليها منظمة الامم المتحدة ، وترى في تنفيذ هذه المقترحات خطرا محققا يهدد امن فلسطين ، والامن والسلام في البلاد العربية جميعا ، ولذلك نقد وطدت العزم ، تحقيقا لاستقلال فلسطين وحريتها ، ودفاعا عن ذات كيان الدول العربية على ان تقاوم بجميع الوسائل العملية النعالة تنفيذ هذه المقترحات ، وتنفيذ كل تدبير آخر لا يكفل تحقيق استقلال فلسطين كدولة عربية .

٢ - توصي اللجنة دول الجامعة بتوجيه مذكرة الى كل من الحكومتين البريطانية والامريكية باشعارهما بالخطر المحقق فعلا بالامن والسلام بالشرق الاوسط ، وتحملهما مسؤولية كل ما يمكن ان يتخض عنه من احداث اذا ما اتخذ اي قرار من شأنه ان يمس بحق فلسطين في ان تكون دولة عربية مستقلة .

٣ - وتوصي اللجنة الدول العربية بان تقوم بمسمى دبلوماسي عاجل لدى دول الامم المتحدة لاقناعها بوجبة نظر الحكومات العربية في رفض مقترحات لجنة التحقيق ، وفي تمضيد طلبات العرب المعروض على الجمعية العمومية بقصد تحقيق استقلال فلسطين .

٤ - توصي اللجنة دول الجامعة بتقديم اقمى ما يمكن من معونة عاجلة لاهل فلسطين من مال وعناد ورجال ... الخ » .

وتقرر في هذا الاجتماع ان تنفع دول الجامعة العربية مليون جنيه لمساعدة فلسطين بنسبة حصتها من ميزانية الجامعة .

راجع ص ٧٥ من « تقرير لجنة التحقيق النيابية »

١٨ - غادر العراق الى لندن في العاشر من ايلول ١٩٤٧ م ، وزير الدفاع شاكر الوادي ، على رأس وفد عسكري ليعرض على الحكومة البريطانية حاجة الجيش العراقي من العتاد والسلاح ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الدفاع بالوكالة الى وزير المعارف توفيق دهمي . ويقول رئيس الوزراء صالح جبر ، في كتاب مخطوط له نشر بعض فصوله ، ان الجهات البريطانية لم تعرض على البعثة الامعدات عتيقة وطفيفة فقط .

١٩ - انتشرت الهیضة في ارض الكنانة انتشارا مخيفاً في النصف الثاني من شهر ايلول سنة ١٩٤٧ م ، ووقعت خسائر فادحة في الاموال والانفس ، فاوفد العراق بعثات صحية لمشاركة الهيآت الصحية المصرية في مكافحة هذا الوباء الويل ، الى متادير كبيرة من اللقاح .

٢٠ - لجأ الى العراق في اعقاب الحرب العالمية الاولى لفيف من الارمن ، والآثوريين ، اما الاولون فقد سلکوا سلوکا حسناً فاستفادوا وافادوا ، واما الآثوريون فارادوا ان يقيموا لهم كيانا مستقلاً فخاب مسعاهم . وفي عام ١٩٤٧ م سمحت السلطات السوفياتية للارمن بالعودة الى « ارمنستان » فاختار لفيف من اللاجئين هذه العودة ، وغادروا العراق في تشرين الاول ١٩٤٧ م ، بعد ان اعربوا عن شكرهم لما لقوه من عطف العراقيين وتسامحهم . وما كاد المسافرون يتمتعون انظارهم بوطنهم ، حتى ادركتهم الخيبة فصاروا يتسللون الى البلاد التي آوتهم واحسنت اليهم ، ولكن السلطات السوفياتية كانت تحول دون خروجهم من اراضيها و ( على نفسها جنت براقش ) .

٢١ - حل ميعاد اجتماع جامعة الدول العربية في وقت كانت الهیضة لا تزال تفتك فتكها الذريع في صفوف المصريين ، فتقرر عقد هذا الاجتماع في عاليه بلبنان ، فغادر الوفد العراقي اليها في الخامس من تشرين الاول ١٩٤٧ م برئاسة رئيس الوزراء صالح جبر ، وعضوية العينين : حمدي الباجه جي ، وصادق البصام ، والنائبين : سلمان الشيخ داود ، وعز الدين النقيب ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصبي رئاسة الوزراء ووزارة الداخلية بالوكالة الى وزير العدلية جمال بابان ، ومنصب وزارة الخارجية بالوكالة الى وزير التموين عبد الله حافظ . وكان هذا الاجتماع امتدادا لاجتماعات صوفر ، وتكررت فيه القرارات التي اتخذت في صوفر تقريبا وعاد صالح جبر الى بغداد في ٢١ تشرين الاول .

٢٢ - اصدرت الوزارة مرسوما بمنح الموظفين ، والمستخدمين ، والمتقاعدين ، منحة تعادل نصف راتب تشرين الاول ١٩٤٧ م لتخفيف ازمتهن المعاشية .

٢٣ - تم احصاء النفوس في العراق احصاء يكاد يكون دقيقاً في ١٩ تشرين الاول ١٩٤٧ م ، فكانوا ٤٦٨١٤٠١٢٢ منهم ( ٢٤٢٥٨٠٩٧٥ ) من الذكور وما بقي فمن الاناث .

٢٤ - وصل الى بغداد في الثاني من تشرين الثاني ١٩٤٧ م ، الامين العام لجامعة الدول العربية عبد الرحمن عزام ، فلبث فيها تسعة ايام ثم عاد الى القاهرة .

٢٥ - اراد رئيس الوزراء السيد صالح جبر « ان يبرر كونه رجلا متجددا يقدر التنظيم والاصلاح في الدولة فقد بذل جهده لاستقدام عدد كبير من الاجانب بصفة خبراء حتى يثبت للجهة البريطانية انه مجد وحازم ، يقدر حاجة البلد حق قدرها فيمكنه حينئذ ان يستفيد من خبرة هؤلاء الاجانب حتى اربى عددهم في عهده على الاربعمئة وخمسين اجنبيا جلهم استقدم برواتب باهظة » - ١ -

### رئيس جمهورية لبنان في العراق

وجه سمو الامير عبد الاله ، الوصي على العرش ، الدعوة الى فخامة الشيخ بشارة خليل الخوري رئيس الجمهورية اللبنانية لزيارة العراق زيارة رسمية ، فقبل الرئيس اللبناني هذه الدعوة شاكرا ، وتوجه الى العراق بالسيارة فبلغه في التاسع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٧ م ، يصحبه رئيس الوزراء رياض الصلح ، ورئيس مجلس النواب صبري حمادة ، ووزير العدلية مجيد ارسلان ، الى عدد من المديرين العامين ، والسكرتاريين ، والصحفيين ، وكان الاستقبال الذي جرى للزائر الكبير مضرب المثل في الابتهة والدقة والفخامة ، كما كانت الاعلام العراقية واللبنانية تعانق بعضها بعضا ، وترفرف فوق البنايات الشاهقة ، واعمدة الكهرباء الطويلة ، كما كانت مفارز من الجيش ، والشرطة ، وطلاب المدارس ، تؤدي واجب السلام والترحيب . وقد نزل الضيف وصحبه في « القصر الابيض » اقيمت على شرفه مآدب تكريمية ، كما زار عدة مؤسسات دفاعية ، وثقافية ، وتجارية ، وحضر حفلة افتتاح مجلس الامة في اليوم الاول من كانون الاول . ثم شهد استعراضا خاصا لاسلحة الجيش العراقي الثقيلة ، وكان يقابل بالاجلال والاحترام في كل مؤسسة زارها ، وكل معهد علمي تفقده . وكل حفلة تكريمية اقيمت على شرفه .

وفي يوم الاربعاء ثالث كانون الاول ، غادر بغداد ركب الزائر الكبير بسيارات نرين المعروفة ، اذ لم تكن الطائرات المدنية قد تم استخدامها على نطاق واسع سليم فودّعه الوصي ، ورئيس الوزراء ، وليف من الاعيان ، والنواب ، والوزراء وداعا حارا فلما اجتاز الرئيس الحدود العراقية ابرق هذه البرقية :

حضرة صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم .

في الساعة التي اغادر فيها ارض « العراق » البلد الشقيق ، يطيب لي ان اقدم لسموكم الملكي خالص شكرنا على ما لقيناه من سموكم ، ومن حكومتكم ، واعيان العراق ، ونوابه وصحافته ، وشعبه الكريم ، من حفاوة بالغة ، وضيافة كريمة ، وشعور فيناض لا عجب ان تصدر عن بيتكم العريق النبيل ، وشعبكم العربي الصميم الذي تشده بلبنان اوامر الاخوة والصداقة فارجو من الله ان يحفظ جلالة الملك فيصل الثاني المعظم ، وان يحقق للعراق في ظله الوارف كل ما يصبو اليه من تقدم ،

(١) توفيق السويدي في ص ٤٥٧ من كتابه « نصف قرن من تاريخ العراق والامة العربية » .

ونهضة ، وعمران ، برعاية وحماية سموكم الملكي ، وسهر حكومتكم ، وان يتمتع سموكم بالعرز والسؤدد .

بشارة خليل الخوري

وقد رد الوصي على هذه البرقية شاكرًا للرئيس اللبناني تمنياته الطيبة للعراق ومليكه وشعبه و متمنيا له وللبنان الرقي والازدهار ، وقد صرفت بهذه المناسبة مبالغ مناسبة للصحفيين الذين رافقوا رئيس الجمهورية لغرض الدعاية .

## مصر فلسطين

### الاضراب العام

اذا عزا المؤرخون اسطدام الجيشين : البريطاني والعراقي في الثاني من ايار ١٩٤١م الى عوامل داخلية وخارجية متنوعة ، فان كلمتهم اجمعت على ان مشكلة فلسطين كانت في مقدمة هذه العوامل ، ان لم تكن عاملها الرئيسي . فقد بيت الانكليز للعرب قرار اقتطاع هذا الجزء المقدس من الوطن العربي الاكبر منذ زمن بعيد ، وصاروا يعملون على تهويد فلسطين ، ويفتحون ابواب الهجرة « لمشردى الآفاق منهم » الى هذه البلاد ، ويمهدون لهم الطريق لسلب الاراضي العربية بكل الوسائل والطرق . فلما احتل هؤلاء الانكليز العراق بعد الحوادث المذكورة في حزيران ١٩٤١م ، أصبح النطق بكلمة « فلسطين » او « انقاذ فلسطين » جريمة تستحق الاعتقال ، اذا تعذر اختلاق الاسباب لسجن الناطق بهذه الكلمات ، او اعدامه فلما انتهت الحرب العالمية الثانية بخذلان دول المحور ، بعثت القضية الفلسطينية من مرقدتها ، وصار المضطهدون للناطقين بها من قبل ، يتظاهرون بالمعطف على هذه القضية ، ويشحذون الهمم للجهر بحق العرب الواضح في هذا الجزء من الوطن العربي الاكبر .

وفي ايام « وزارة صالح جبر » كانت قضية فلسطين في طريقها الى مقصلة الاعدام ، فبذلت الوزارة اقصى الجهود لتوحيد صفوف العرب ، والمطالبة بحقوقهم في هذا الجزء من وطنهم ، والاحتجاج على تدخل الامريكان في هذه القضية ، وتنظيم الاضرابات للاحتجاج على هذه المظالم . الخ . وكانت « جامعة الدول العربية » قررت اعلان الاضراب العام الشامل في جميع عواصم هذه الدول منذ يوم الفجر الثالث من شهر تشرين الاول ١٩٤٧م ، حتى الساعة الثانية عشرة ظهرا منه ، فكان اضراب بغداد في اليوم المذكور مضرب المثل في التنظيم ، والشمول ، وقوة الاحتجاج ، ولا سيما وقد مهدت له الحكومة بهذا البيان :

« بما ان الشعوب العربية قد قررت القيام باضراب عام في جميع اقطارها في يوم واحد ، وبما ان العراق حكومة وشعبا يشترك مع اخوانه من ابناء البلاد العربية في هذا الشعور نحو قضية فلسطين ، فاننا ندعو الشعب العراقي للاشتراك بالاضراب العام اظهارا لهذا الشعور النبيل .

كما يرجى من الشعب العراقي النبيل الكريم ان يلتزم جانب الهدوء والسكينة،  
ليكسب الاضراب روعة وجلالا ، ويشبت للعالم ان العرب طلاب حق . وسيكون موعد  
الاضراب من الساعة السادسة صباحا حتى الساعة الثانية عشرة ظهرا من يوم الجمعة  
المقبل المصادف لليوم الثالث من شهر تشرين الاول ١٩٤٧ م « اه . مدير الدعاية العام

## مؤتمر لرؤساء القبائل

وارتأى رؤساء القبائل ان يعقدوا مؤتمرا خاصا بهم في احدى المدن العراقية لمعالجة  
هذه القضية ، فشجع رئيس الوزراء هذه الفكرة ، ان لم يكن الموعز بها ، وبذل في  
سبيلها الشيء الكثير ، ومن ذلك انه سمع بعقد المؤتمر في ساحة حامية الحلة  
العسكرية ، وحضره بنفسه في الثاني والعشرين من تشرين الاول ١٩٤٧ م ، كما حضره  
رؤساء يمثلون القبائل العراقية كلها : كردبها وعرببها حتى امير الشيوخ رئيس النحلة  
اليزيدية ، فتعاقب الخطباء والشعراء يلقون بليغ النثر وجليل النظم ، ويتوعدون  
الانكليز واليهود معا ، واذا برئيس الوزراء يصرح ان في وسع القبائل العراقية ان تجند  
نصف مليون من رجالها للقتال في فلسطين ، ولكن النائب سليمان البراك اسرع الى  
الاغراق في المبالغة فقال ان هذه القبائل ستجند مليونين (١) من خيرة المقاتلين لديها  
لانقاذ فلسطين ، الى غير ذلك من التصريحات التي تدل على شعور نبيل ، وان لم تحقق  
الايام فعلها . وختم المؤتمر جلساته باتخاذ هذه القرارات :

١ - يعتبر المؤتمر « فلسطين » قلب البلاد العربية النابض ، وجزءا لا يتجزأ من  
الكيان العربي ، وقبله المسلمين الاولى ، وان كل خطر يهدد فلسطين ، يهدد كل قطر  
من اقطار العرب والاسلام .

٢ - يرى المؤتمر ان كل محاولة ترمي الى قطع اي جزء من فلسطين ، حتى ولو  
كان شبرا واحدا ، واعطائه للصهاينة ، يعد خطرا مباشرا على البلاد العربية والاسلامية ،  
وواجب العرب والاسلام الدفاع عن كيانهم بكل الوسائل التي تدفع عنهم هذا الخطر  
الداهم .

٣ - يعتبر المؤتمر كل حل لمشكلة فلسطين لا يرضي فلسطين والبلاد العربية ،  
 ويفرض عليهم بالقوة ، تحديا لهم ، وخطرا على الامن والسلام في الشرق الاوسط .

٤ - يعتبر المؤتمر كل دولة او امة تؤيد مشروع تقسيم فلسطين ، او ايجاد كيان  
للصهاينة فيها ، عدوة مباشرة للعرب والمسلمين يجب مقاطعتها ، والقضاء على  
مصالحها السياسية ، والاقتصادية ، في البلاد العربية .

٥ - يرى المؤتمر ان الخطر محقق بفلسطين . ولاجل الاسراع في مساهمة اعضاء

---

(١) بلغ عدد نفوس العراق في الاحصاء العام الذي جرى في ١٩ تشرين الاول من عام ١٩٤٧ م  
ما يلي : ٢٤٢٥٨٤٩٧٥ من الذكور و ٢٤٥٥٥٠١٤٧ من الاناث والمجموع ٤٨٨١٤٦٢٢ نسبة تكيف يمكن  
التوفيق بين هذه الحقيقة الاحصائية الملموسة لمس اليد ، وبين ما يقوله البراك النائب الوزير المحترم .

المؤتمر في دفع هذا الخطر عن عروبة فلسطين ، وعن الاراضي المقدسة ، القيام بتعبئة عامة شاملة ، تنفيذاً للواجب الديني والقومي ، وما ابداه العلماء الاعلام ، ورجال الدين المسلمون ، والمسيحيون ، ومن الآراء القاضية بوجوب الجهاد المقدس .

٦ - يهيء اعضاء المؤتمر جميع افراد عشائهم القادرين على حمل السلاح استعداداً للقيام بهذا الجهاد المقدس لاتخاذ فلسطين ، وذلك جنباً الى جنب مع الجيش العراقي ، والجيش العربية الاخرى .

٧ - تقرر تبليغ هذه المقررات الى سكرتيرية هيئة الامم المتحدة ، ومجلس الامن الدولي ، والامانة العامة للجامعة العربية . وللحكومات البريطانية ، والاميركية ، والسوفييتية ، والافرنسية . وتبلغ صور منها الى الحكومات العربية ، والشرقية ، كافة ورئاسة مجلسي الاعيان والنواب ، ورئاسة مجلس الوزراء ، والوزارات كافة . اهـ (١) .

### في هيئة الامم المتحدة :

لما عقدت هيئة الامم دورتها الثانية في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٤٧ م ، كانت قضية فلسطين في جملة القضايا المدرجة في جدول اعمال هذه الدورة ، لان « لجنة جمع الوثائق عن فلسطين » المنبثقة عن هذه الهيئة ، كانت قد انجزت اعمالها ، وقدمت تقريرها النهائي فاذا به يوصي بتقسيم هذا الجزء من الوطن العربي الى منطقتين : عربية ويهودية تقسيماً ضاعت فيه المقاييس الجغرافية ، والاستراتيجية ، والزراعية ، والاجتماعية ، واذا بالمثل الامريكي في هيئة الامم المتحدة يؤيد مشروع التقسيم تأييداً صريحاً » ويبدل مسعاه لحمل الدول الصغيرة وخصوصاً الاميركية على تأييده ... وبدأ الوفد الامريكي نشاطه بشكل مفضوح وعنيف تناول حتى الاجراءات الداخلية ونظام الجلسات والتصويت فيها ، فصارت كفة مشروع التقسيم ترجح كلما اشتد ضغط الولايات المتحدة الامريكية على حكومات امريكية الجنوبية والدول الصغيرة سياسياً واقتصادياً حتى فاز بالتصويت في نهاية المطاف ... على ان تفصيلات القضية في هيئة الامم المتحدة ، واتباع طرق غير مألوفة في نظرها ، وسلوك مسالك شاذة لاقرار التقسيم ، تمثل كلها مهزلة دولية كان الاجدر بهيئة الامم تحاشيها ، والترفع عنها ، لو انها آثرت العدل والبادئ الانسانية العليا ، التي اعلنتها ابان الحرب الاخيرة ،

(١) جريدة الشعب العدد (١٩٢) الصادر بتاريخ ٢٣ تشرين الاول ١٩٤٧ م ويؤلفنا جداً ان نقول انه لما جردت حكومات الدول العربية - ومنها العراق - بعضها من قواتها العسكرية ، وبمشت بها الى فلسطين في اواسط ايار ١٩٤٨ م لاستخلاصها من ايدي الصهاينة ، تلكأت القبائل وتراجعت ، عرسى ، تألفت لجان عديدة لاسعاف اللاجئين نلم يتقدم بالاسماء الواجب الا العدد الطويل من الرؤساء الذين ساهموا في عقد هذا المؤتمر . وكان السيد الحسني صاحب هذا الكتاب يتردد مع حكمة بك سليمان والسيد جعفر حمدي لجمع البطائيات الممزقة للاجئين نلم يجدوا من الرؤساء ولا من غيرهم الا الصدود والاحجام . وهذه حقيقة يجب ان يجرؤ المؤرخ بها وان كانت مرة .

وزعمت انها في سبيل تلك المبادئ تخوض غمارها ، كما ان تلك المهزلة الدولية كانت خليقة باتخاذها عبرة ودرسا ، لو كان العرب يجدون حقا ولا يلعبون » (١) .

### في دول الجامعة العربية :

وعلى اثر صدور قرار التقسيم ، عقد رؤساء الحكومات العربية وممثلوها اجتماعا في القاهرة يوم ٨ كانون الاول ١٩٤٧ م ، للمداولة في النتائج المترتبة على هذا القرار ، واتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ مقررات جامعة الدول العربية السرية ، فاذا ببعض الدول العربية يتخاذل ويتراجع ، واذا بالصفوف تتفكك ، واذا برئيس الوزارة العراقية يقدم مذكرة في ١٥ من هذا الشهر يصرح فيها بان العراق يعتبر مقررات بلودان السرية - التي نشرناها في فصل سابق ، لا تزال قائمة وواجبة التنفيذ ، ولكنه لم يحصل على من يؤيد هذا التقرير . وهكذا عاد العرب الى سباتهم ، واخذ اليهود يستعدون استعدادهم التام لاقامة دولتهم المرتقبة (٢) ولئلا يذاع هذا الغسل بين الناس قرر الرؤساء :

« أولا : العمل على احباط مشروع التقسيم ، والحيلولة دون قيام دولة يهودية في فلسطين ، والاحتفاظ بفلسطين عربية مستقلة موحدة .

« ثانيا : تقرر تزويد اللجنة العسكرية الدائمة للجامعة بعشرة آلاف بندقية يكون نصيب كل بلد من بلاد الجامعة منها ما يأتي :

« شرق الاردن ١٠٠٠ سورية ٢٠٠٠ العراق ٢٠٠٠ المملكة العربية السعودية ٢٠٠٠ لبنان ١٠٠٠ مصر ٢٠٠٠ على ان تكون هذه البنادق مصحوبة بما يلزمها من عتاد ، بحيث لا يقل عن خمسمئة خرطوشة لكل بندقية واحدة . وقرر كذلك المبادرة بتقديم كل ما يمكن الحصول عليه من اسلحة خفيفة ، وقنابل ، ورشاشات ، ومسدسات ، وتوزيعها جميعها وحالا على اهل فلسطين ، وخاصة من كان منهم اكثر عرضة للخطر .

« ثالثا : تقرر عمل جميع التسهيلات اللازمة لارسال ثلاثة آلاف متطوع على الاقل الى سورية حالا ، على ان يكون عدد المتطوعين من كل بلد من بلاد الجامعة بالاقل ما يأتي :

(١) تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين ص ٢٢ .

(٢) لقد استعد الصهيونيون للحرب الفلسطينية قبل الحرب العالمية الثانية وفي خلالها تقاموا بد : (١) تحصين قواهم واحاطتها بالكونكريت المسلح على اساس الدفاع . (٢) انشاء جيش الهاغانا بحجة الدفاع عن النفس . (٣) انشاء مصانع للعتاد والسلاح الخفيف والمدفعات . (٤) المساهمة في الحرب العالمية الثانية في ليبيا وايطاليا لغرض اعداد رجالهم للحرب الفلسطينية . (٥) انشاء قوة مدائية في الجيش ( البالماخ ) . (٦) انشاء منظمين ارابيين هما عصبة الشترين وعصبة الايرغون ... الخ . محمد ناضل الجبالي في كتابه ( ذكريات وعبر ) ص ٢١

فلسطين ٥٠٠ شرق الاردن ٢٠٠ سورية ٥٠٠ العراق ٥٠٠ المملكة العربية  
السعودية ٥٠٠ لبنان ٣٠٠ مصر ٥٠٠ .

على ان يكون المتطوعون كاملي العدة من التسليح والمهمات ، وان يتكفل كل بلد  
بجميع لوازم متطوعيه الى حين وصولهم الى المعسكرات ... الخ .

« رابعا : تقرر اعتماد مبلغ مليون دينار لصرفه في شؤون الدفاع عن فلسطين  
... الخ .

« خامسا : تنشأ في الامانة العامة لجنة فنية عسكرية تكون تحت اشراف الامين  
العام الخ .

« سادسا : تقرر قبول المتطوعين من غير دول الجامعة ، في فرق الدفاع عن  
فلسطين الخ .

« سابعا : تقرر ان يتولى اللواء اسماعيل صفوت باشا قيادة القوات الوطنية  
المؤلفة من عرب فلسطين ومن المتطوعين ... الخ .

« ثامنا : تؤلف الامانة العامة لجنة من خبراء ماليين ... لمراقبة النفقات التي  
تطلبها اللجنة الفنية العسكرية ...

« تاسعا : تضع الامانة العامة تحت تصرف اللجنة العسكرية المخصصات اللازمة  
للاتفاق على المتطوعين الذين يعملون تحت اشرافها .

« عاشرا : تقبل الامانة العامة ما يقدم لها من اعانات ، وتبرعات ، لمساعدة  
فلسطين وتكون هذه الاعانات والتبرعات تحت اشراف اللجنة المالية بالامانة العامة .

« حادي عشر : تشرف حكومات دول الجامعة على التبرعات لمساعدة فلسطين  
وتوجيهها الوجهة الصحيحة .

« ثاني عشر : تكلف الامانة العامة بان تبشر اعمال الدعاية في امريكا وبريطانية  
بعد ان اقبلت المكاتب العربية بها » اه (١) .

السيد علي المؤيد	صالح جبر	محمود فهمي النقراشي
فيصل	جميل مردم	رياض الصلح

## في العراق :

قابلت الاوساط السياسية والاندية القومية ، بل قابل الشعب العراقي بأسره  
قرار حياة الامم المتحدة هذا باستنكار شديد ، واسف عميق ، على الرغم من انه كان  
يتوقع صدور مثل هذا القرار ، فقامت قيامة الشعب في الحواضر والبوادي تعلن

(١) تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين من ١٥ - ١٦ .



سخطها على هذا المصير المظلم ، وتحتج احتجاجا صارخا على هذا التحايل المريب ، وتنظم المظاهرات تلو المظاهرات لاستنكار القرار .

واجتمع مجلس الوزراء فوراً لدرس الحالة العامة في البلاد ، واتخاذ التدابير اللازمة لمجابهة الاخطار المحدقة بالامن ، ولا سيما وفي العراق نحو مئتي الف يهودي يتحتم على الحكومة صيانة ارواحهم وممتلكاتهم ، تجاه هذا الفليان ، فارتوي قبل كل شيء ان تصدر وزارة الداخلية هذا البيان :

### بيان من وزارة الداخلية :

ان الحكومة ، في الوقت الذي تبدي فيه اسفها العميق ، واستيائها الشديد من القرار الذي اتخذته هيئة الامم المتحدة بصدد فلسطين ، ترى من واجبها ان تدعو الشعب العراقي الكريم الى التزام السكينة والهدوء ، والى تحاشي كل ما من شأفه احداث القلق والاضطراب والفوضى . وانها في الوقت نفسه تظمن الجمهور مرة اخرى بانها قائمة بجميع الوجائب الملقاة على عاتقها بهذا الشأن . وهي اذ تكرر رجاءها من الشعب بخصوص المحافظة على الهدوء والسكينة ، وعدم افساح المجال لحدوث ما قد يلحق الاضرار بالقضية الفلسطينية نفسها ، التي هي قضية العرب ، تعود الحكومة فتؤكد مرة اخرى بانها لا زالت عند تصريحاتها السابقة المتكررة فيما يخص توجيه الشعب العراقي توجيهها صحيحا لمؤازرة عرب فلسطين ، وللحيلولة دون تنفيذ ذلك القرار الظالم .

وكيل وزير الداخلية

### تصريحات لرئيس الوزراء :

وصرح رئيس الوزراء ان دور الكلام قد انتهى ، وان تقسيم فلسطين لا يمكن تحقيقه ، لان سبعين مليوناً من العرب قد اجمعوا كلمتهم على محاربته .

وعقد في ندوة البرلمان اجتماعان اسفرا عن اتفاق في الراي بوجود الانتقال من الاقوال والتهريجات ، الى العمل المؤدي الى انقاذ فلسطين .

### موقف الحزب الوطني :

واصدر « الحزب الوطني الديمقراطي » بيانا استنكر فيه قرار هيئة الامم المتحدة بتقسيم فلسطين ، واعتبر القرار مخالفا لمبادئ العدالة ، وليثاق الامم المتحدة ، وعده باطلا من الاساس ، وقال ان من حق العرب مقاومته بجميع الوسائل ، واعتباره نقطة تحول في تاريخ جهادهم .

## موقف حزب الاستقلال :

ونهج « حزب الاستقلال » نهجا آخر ، فأصدر بيانا دعا فيه العرب الى قطع علاقاتهم بدول الاستعمار ، هذا نصه :

ايها الشعب العراقي النجيب !

ان الجريمة التاريخية التي بداها بلفور ، قد تم تنفيذها امس على ايدي الدول الاستعمارية الكبرى : بريطانيا ، اميركا ، وروسيا ، وفرنسا ، ومن يلوذ بها من دول صغيرة عبث بها المال اليهودي ، ونفوذ الصهيونية العالمية .

ولم يكن هذا القرار الجائر ، الذي اتخذته هيئة الامم المتحدة ، بمفاجأة لنا اذ طالما صرحنا ان العالم اليوم انما تسيطره اليهودية العالمية ، وليس يضير العرب ان تصدر هذه الهيئة الدولية مثل هذا القرار الجائر ، او ان يسجل الضمير العالمي على نفسه مثل هذا العار في اظلم حكم عرفه التاريخ ، انما المهم ان يتدبر العرب امرهم ، ويعلموها حربا اجماعية لا هوادة فيها ، يستमितون في الدفاع بها عن هذا الجزء الحبيب من الوطن العربي الاكبر ، الذي يريد الاستعمار الانكليزي - الاميركي - الروسي ان يقطعه فيقدمه لقمة سائفة الى الصهاينة وشذاذ الافاق . وان التاريخ ليقف اليوم ليسجل على العرب موقفهم من هذا العدوان الصارخ ، والمسؤولية تقع بالذات على كاهل الحكومات العربية التي سوف تكشف بما تتخذه من قرارات عن حقيقة موقفها ، وعما اذا كانت جادة في نصرتها لقضية فلسطين ، ام انها كانت تحاول تفتير المزائم ، وتثبيط الهمم ، في هذه المحاولات التي اظهرتها ، والدعاوي المريضة التي نشرتها .

ان الطريق الذي يتحتم على الحكومات العربية ان تسلكه ، هو تنفيذ مقررات بلودان السرية ، وما اتبعها من مقررات في صوفر ، وان البدء بها يجب ان يتم حالا من دون ابطاء ، والشعب العربي لن تقنعه بعد اليوم هذه البيانات المتكررة ، والتصريحات المتوالية ، بل يريد ان يطلع على ماهية الاعمال التي اقدمت عليها الحكومات العربية ، وان حزب الاستقلال ليرى في البيان الرسمي الصادر امس ، غموضا وابهاما لا يطمئن الراي العام العراقي عن مدى مساهمة الحكومة العراقية في الاجراءات الحاسمة لوقف تنفيذ هذا القرار الظالم ، كما يرى فيه كبتا للشعور ، في الوقت الذي تغلي فيه نفوس العرب في شتى اقطارهم بالفيظ ، من جراء هذا الظلم الفادح . وان الحزب ليطالب الحكومة بالحاح ان تعلن فورا عن الاعمال التي تمت فور اعلان قرار التقسيم والاعمال التي تعزم القيام بها .

ايها الشعب الكريم : لقد اعربت في مناسبات شتى عن الوسائل العملية التي تراها كفيلة لصد هذا العدوان ، واعلنت بصراحة لا لبس فيها ولا ابهام : ان بريطانيا لن تستطيع التنصل من تبعة اي قرار جائر تصدره هيئة الامم المتحدة ، فأصبح من واجب الحكومة العراقية ان تقدم على الخطوات التي اعلنت عنها في تلك المناسبات وتنفيذ المقررات التالية :

١ - اعلان مقررات بلودان السرية ، ومقررات صوفر ، والبدء بتنفيذهما حالا .

٢ - اعلان فلسطين دولة عربية مستقلة، والاعتراف بها من قبل دول الجامعة، وحمل الحكومات الاخرى على الاعتراف بذلك .

٣ - اعتبار المجاهدين من عرب فلسطين ، وغيرهم ، محاربين لهم كل الحقوق الممنوحة للمحاربين في القانون الدولي .

٤ - قطع العلاقات السياسية بين الدول العربية من جهة، والدول الاستعمارية الاربع : ( انكلترا ، امريكا ، روسيا ، فرنسا ) ، من جهة اخرى ، وما يترتب على ذلك من نتائج .

٥ - القيام باعمال عسكرية تساهم فيها الحكومات العربية لوقف تنفيذ هذا القرار الظالم ، وتسيير قوات عسكرية نظامية لحفظ ارواح العرب هناك .

ان الوضع اليائس الذي بلغته القضية الفلسطينية يجعل على عاتقك - ايها الشعب الكريم - عبء التضحيات في حمل حكومتك على تنفيذ هذه القرارات بكل الوسائل الممكنة ، وعدم افساح المجال لمن يريد ان يخلق الاعذار لبريطانية في تخليها عن المسؤولية التاريخية الكبرى في هذه الجريمة الشنعاء . والحكومة التي لا تستطيع الاستجابة لرغبات الشعب في تنفيذ هذه المطالب ، عليها ان تخلي الطريق لمن يستطيع النهوض بهذا العبء .

عاشت فلسطين عربية حرة موحدة

رئيس حزب الاستقلال - محمد مهدي كبة

### موقف الشيوعيين :

اما الحزب الشيوعي السري الذي تآلف في بغداد سنة ١٩٣٣ م ، وتعلمل من رقاذه وسريته بعد بعث الحياة الحزبية في العراق سنة ١٩٤٦ م ، فقد قام بمظاهرات علنية وصاخبة ، وكان ينادي باعلى صوته « نحن اخوان اليهود » كما كان يستنكر كل مقاومة للصهيونية . فلما اصطدم العرب باليهود ، اصدر الحزب الشيوعي كراسا بعنوان ( اضواء على القضية الفلسطينية ) جاء فيه :

« ان حكومة واشنطن تستعمل الآن هجوم الجيوش العربية على دولة اسرائيل ... كوسيلة للضغط على الشعب اليهودي ... فلتسقط الحرب بين العرب واليهود في فلسطين ... فليحيا التعاون والتحالف بين الوطنيين والديمقراطيين العرب واليهود لاحباط خطط الاستعمار والرجعية ولتحفي الصداقة العربية اليهودية » اه .

## استمرار المظاهرات :

واستمرت المظاهرات على شدتها وبقيت الاعمال معطلة ، والاسواق مغلقة ، والنفوس قلقة ، ولما ادركت الوزارة الخطر الذي يحيق بالامن العام في العراق صدر هذا البيان :

ان الحكومة تشكر الشعب الكريم على ما اظهره من شعور فياض تجاه قضية فلسطين ، وخاصة تشكر طالبات ، وطلاب المدارس ، على اختلاف درجاتها لشعورهم النبيل ، وانها في الوقت الذي تقدم فيه هذا الشكر ، ترجو من الجميع الركون الى الهدوء والسكينة ، وتطلب اليهم جميعا انتهاء المظاهرات ، وان يتركوا للحكومة - وعلى رأسها صاحب السمو الملكي الوصي المعظم - التي تقدر ما يترتب عليها من الواجبات ، عمل ما يلزم تجاه قضية فلسطين العزيزة ، مع العلم بان فخامة رئيس الوزراء قد سافر لحضور مجلس الجامعة العربية الذي سيمقد لهذه الغاية ، وان الحكومة العراقية ستنفذ ما تقررره الجامعة من مقررات لصالح فلسطين بكل دقة . هذا وكرر رجائي من العراقيين عامة انتهاء الاضراب والمظاهرات ، وارجو من الطلاب خاصة ان لا يقوموا بعد الآن بأية مظاهرة ، وان يرجعوا الى حظيرة التدريس فورا وعندما تحين ساعة الجهاد ، والعمل ، والتضحية ، لانقاذ فلسطين العزيزة من الخطر ، ستطلب منكم العمل والقيام بالواجب . واملي من ابنائي الطلاب ان يكونوا اول من يصفي الى هذا النداء .

بغداد ٥ كانون الاول ١٩٤٧ م

وكيل وزير الداخلية

لم تنته المظاهرات - بصدد هذا البيان - فاستمر الاضراب ، واستمرت التجمعات ، ولما ادركت وزارة المعارف خطورة الموقف ، وجهت الى ادارات المدارس كافة هذا التحذير في السابع من كانون الاول ١٩٤٧ م :

« ان وزارة المعارف تقدر الشعور الفياض الذي اظهره طلاب المدارس وطالباتها نحو قضية فلسطين ، التي يعتبرها العالم العربي والاسلامي اجمع قضيته الكبرى . وقد كان للنظام السائد في هذه المظاهرات اثره الحسن ، وتجد وزارة المعارف ان الطلبة قد قاموا باظهار ما يمليه عليه شعورهم ، غير انها تخشى ان الاستمرار على المظاهرات قد يؤدي الى الفوضى ، واختلال النظام ، وضياح الدرس ، واشغال المسؤولين عن القيام بالاعمال المجدية الايجابية بالاشتراك مع سائر الدول العربية ، ولذلك تطلب وزارة المعارف من ابنائها طلبة المدارس كافة العودة الى صفوفهم والمحافظة على النظام » .

وكانت « نقابة المحامين » قررت القيام بمظاهرة صاخبة للاحتجاج على قرار التقسيم في السابع من كانون الاول ، فطلبت اليها وزارة الداخلية بكتابها المرقم ١٨٩٢٢ المؤرخ ١٢/٦/١٩٤٧ م الغاء هذه المظاهرة حفظا للنظام العام ، فما وسع النقابة الا الاعلان عن ارجائها الى اجل غير مسمى .

وفي استطاعتنا ان نقول ان تحريض الحكومة لطلاب المدارس على القيام بالمظاهرات من اجل فلسطين ، شجعهم على القيام بالمظاهرات السياسية ضد معاهدة بورتسموث وضد سياسات الوزارات التي كانت تريد الحاق العراق بمجلة الاستعمار .

## افتتاح مجلس الامة

صدرت الارادة الملكية المرقمة ٧٠٠ لسنة ١٩٤٧م في ٢٧ تشرين الثاني سنة ١٩٤٧م بدعوة مجلس الامة الى عقد اجتماعه الاعتيادي الاول ، من دورته الانتخابية الحادية عشرة ، في يوم الاثنين الموافق ١ كانون الاول ، وهو الموعد القانوني لاجتماع المجلس المشار اليه في كل سنة تقويمية ، فاجتمع في هذا اليوم ، وحضر اجتماعه رئيس الجمهورية اللبنانية الشيخ بشارة الخوري ، وصحبه الذين كانوا يزورون العراق ، وبعد ان القى الوصي « خطاب العرش » الذي اعدته الوزارة القائمة ، اجتمع الاعيان في بناءة مجلسهم ، وانتخبوا نوري السعيد رئيسا لمجلس الاعيان . اما النواب فقد اعدوا انتخاب عبد العزيز القصاب رئيسا لمجلسهم . وبعد ان عقد مجلس الاعيان جلستين وعقد مجلس النواب (١٢) جلسة صدرت الارادة الملكية بحل مجلس النواب في ٢٢ شباط ١٩٤٨م لاسباب سنذكرها وهذا :

## خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب :

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم ، مرحبين بكم : راجين لكم التوفيق في اعمالكم ، والسداد في آرائكم .

ايها السادة : من دواعي اغتباطنا ان نجد بين ظهرانينا اليوم ، ضيفنا العظيم فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية ، الذي تفضل واجاب دعوتنا لزيارة العراق . ونحن اذ نرحب بفخامته اجمل ترحيب ، لوائقون بأن سيكون لهذه الزيارة الكريمة الاثر الحسن في توثيق عرى الاخوة بين بلدينا وشعبينا الشقيقين . ولا يخفى على حضراتكم ما لضيفنا الكريم من مكانة سامية في الاقطار العربية ، نظرا لما قام به فنامته من جهاد متواصل ، وتضحيات جمة ، في سبيل حرية لبنان واستقلاله .

ايها السادة : تكاد تكون المرحلة الحاضرة ، التي تجتازها العلاقات الدولية ، من اخطر المراحل الى اعقبت الحرب العالمية الاخيرة ، بالنظر للظروف والاحوال الدقيقة الي كونتها التيارات المتضاربة في السياسة الدولية ، الامر الذي اقلق بال العاملين على توطيد السلم العالمي وتركيزه على اسس العدل العام ، وعلى ضوء الاهداف التي انطوى عليها ميثاق الامم المتحدة ، فكان من الطبيعي ان تواجه حكومتنا هذا الوضع بيقظة وروية .

ان اهم ما يشغل بال العرب اليوم ، هو قضية فلسطين العريضة . اما وقد فوجئ العالم العربي بماساة التقسيم ، الذي قرره اكثرية حياة الامم المتحدة ، بالرغم من الجهود العظيمة المتواصلة التي بذلها العرب في سبيل عدالة قضيتهم ، فالحكومة عازمة عزما اكيدا على المساهمة في انقاذها من الاخطار المحدقة بها بكل ما لديها من الوسائل ، ويسرنا ان نعلن ان دول الجامعة العربية التي اجتمعت في القطر الشقيق لبنان ، بدعوة من حكومتنا ، قررت مقررات خطيرة سيكون لها اثرها الفعال في انقاذ فلسطين من العدوان الفاشم الذي لم يسبق ان عرف التاريخ له مثيلا ، ذلك العدوان الذي سيؤدي تنفيذه بالقوة الى تعريض الشرق الاوسط لخطر محتتم . كما ويسرنا ان نعلن ان اتحاد الكلمة ، وانسجام الآراء ، ووحدة المسمى بين دول الجامعة العربية ، لم يكن في يوم من الايام اقوى مما هو عليه الآن ، وان تقارب البلاد العربية في جميع الشؤون ، لما يدعو الى الغبطة والارتياح ، وكان من ثمار ذلك عقد معاهدة اخوة وتحالف بين العراق وبين المملكة الاردنية الهاشمية الشقيقة ، ونأمل عقد معاهدات على هذا الفرار مع الاقطار العربية الشقيقة الاخرى . كما ان حكومتنا لم تال جهدا في الدفاع عن حقوق اخواننا العرب في شمال افريقية .

اما علاقاتنا مع الجارة الجمهورية التركية ، فمشبعة بروح الثقة والتآزر ، وان معاهدة التحالف وحسن الجوار التي ابرمها مجلسكم العالي في دورته السابقة ، قد دعمت هذه الروابط وعززتها . واما روابطنا مع جارتنا العريضة ايران ، والدولة الصديقة افغانستان ، فسائرة بوجه يدعو الى الثقة والارتياح .

هذا وان حكومتنا قد اعترفت بالجمهورية الاندونسية الناشئة ، التي تربطنا وايها روابط تاريخية ودينية وثيقة ، وان النية منصرفة الى تأسيس علاقات سياسية مع دولتي باكستان وهندستان ، اللتين سررنا كثيرا لحصولهما على الحكم الذاتي .

ولقد كان لزيارتنا لفرنسا وبلجيكة في الصيف المنصرم ، بناء على دعوة حكومتيهما ، اطيّب الاثر في نفسنا لما لقيناه من حفاوة وترحيب .

ان صلاتنا مع حليفنا بريطانية العظمى ، تلك الصلات المؤسسة على معاهدة التحالف العراقية - البريطانية ، فهي لا زالت وثيقة كما كانت في كل الادوار . اما المعاهدة العراقية - البريطانية فالحكومة عاملة على تعديلها على اساس ضمان المصالح المتبادلة بين الند والند .

ان الحكومة عاملة على توطيد دعائم الامن والطمأنينة في البلاد ، ولما عاد الشيخ احمد البارزاني وعصابته من ايران في الصيف الماضي ، بسبب الضغط الذي وقع عليهم من قبل القوات الايرانية ، وجدوا ان القوات العراقية واقفة لهم بالمرصاد ، فلم يكن امامهم الا الاستسلام ، عدا الملا مصطفى وشردمة قليلة من بطانته ، فانهم تسللوا الى الاراضي العراقية ، وعندما لاحقتهم القوة العراقية ، اضطروا الى الفرار . اما من استسلم منهم فقد آوهم الحكومة ، وزودتهم بالغذاء ، والكساء ، والماوى ، ليعيشوا بعد الآن عيشة راضية .

وكان من جهود الحكومة ان عثرت على الاشخاص الذين كانوا يقومون بنشر الدعاية للمبادئ الهدامة بواسطة النشرات السرية ، فساقتهم الى القضاء الذي قال كلمته فيهم ، وانزل بهم ما يستحقون من عقاب ، والحكومة دائبة على العمل للحيلولة دون افساح المجال لمثل هذه الاعمال المخالفة للقوانين ، والضارة بالبلاد .

ان الحكومة تبذل عناية خاصة في تحسين امور البلديات ، وقد انجزت الترتيبات لتجهيز عدد من المدن بالماء والكهرباء . اما مشروع الجاري لمدينة بغداد ، فينفذ على ضوء التوصيات التي قدمها الخبير الذي استقدم لهذا الغرض .  
واما الجهاز الحكومي ، فقد اتخذت الحكومة التدابير المقتضية لاصلاحه اصلاحا يكفل الامن ، والعدل ، ويستوجب الطمأنينة في نفوس الموظفين . وهي لهذا الغرض قد هيات اللوائح لقوانين الخدمة المدنية ، والملاك ، والانضباط ، والتقاعد المدني ، وكذلك اللوائح لخدمة ارباب المهن ، والفن ، كالمهندسين ، والمعلمين ، متوخية في ذلك اسسا تتناسب مع الظروف الراهنة ، ورفع مستوى الموظفين ماديا وادبيا ، وستقدم هذه اللوائح قريبا الى مجلسكم العالي .

ان الحكومة جعلت نصب عينها تقوية الجيش من حيث معداته ، وتزويده كفاياته وضمان حقوق رجاله ، فشرعت لذلك قانون تعديل خدمة الضباط في الجيش ، وتعديل قانون التقاعد العسكري ، وجهاز الجيش بالاسلحة والمعدات الحديثة ، وهي ساعية لاصلاح شؤون التجنيد ، وضمان راحة الجنود .

ان الحكومة قائمة بتقوية المؤسسات القضائية . فزادت عدد الحكام ، وحدثت محاكم مدنية جديدة ، واستت محاكم دينية للطوائف المسيحية ، والموسوية ، واكثرت من فروع التسوية وتشكيلاتها ، وهي مهتمة في تشريع القانون المدني ، وقوانين الاحوال الشخصية ، واصول المحاكمات للطوائف ، ورسوم الطابو التي اودعتها الى مجلسكم الموقر ، كما وانها انجزت لوائح قانون احكام الوقف ، واصول المرافعات المدنية ، وقائمة باحضار لائحة قانون الشركات ، وقانون المحاماة ، وستقدم الى مجلسكم العالي في اجتماعه هذا .

ان حكومتنا بدأت بتنفيذ قانون المصرف الوطني المركزي ، الذي شرع في الدورة السابقة ، لضمان سياسة نقدية رشيدة ، والسيطرة على سياسة العملة ، ومراقبة تداولها ، وحلت قضية الارصدة الاسترلينية حلا وفق اتفاقية روعي فيها حقوق البلاد ، كما انها عقدت اتفاقية اخرى لتسهيل تنفيذ الاتفاقية الاولى ، بقدر ما يتعلق بالعملات النادرة ، واصدرت الشطر الاول من القروض التي وافق مجلسكم العالي على اصدارها . وتعنى الحكومة عناية خاصة لتهيئة المبالغ التي يتطلبها الانشاء ، والتنمية ، والنهوض بالبلاد في مختلف النواحي ، لا سيما الصحية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والاقتصادية ، وهي جادة في استثمار الاموال الوطنية ، واصدار القروض الداخلية الباقية لتمويل المشاريع الاقتصادية ، بالاضافة الى ايجاد رؤوس اموال اخرى لتلك المشاريع عن طريق المصرف الدولي . كما انها عازمة على تزويد راس مال المصرفين : الزراعي ، والصناعي ، لتمكينهما من القيام بواجباتهما على وجه اكمل . وقد اعدت لوائح لانشاء مصرفي العقاري والرهونات . اما الضرائب والرسوم ،

فستعيد الحكومة النظر في بعضها لجعلها متماشية مع الظروف السائدة ، وان تعديل قوانين ضريبة الدخل ، وضريبة العرصات ، ورسوم البلديات واعداد لوائح لرسوم وسائط النقل ، والطرق ، وغيرها من اللوائح التي ستقدم الى مجلسكم العالي بالقرب العاجل ستؤدي الى تحقيق هذا الغرض .

لقد سارت حكومتنا بشؤون التموين على منهج يضمن الاكثار من الاستيراد ، فرفعت السيطرة عن كافة المواد المستوردة ، باستثناء المواد الكمالية التي حددت استيرادها ، وكذلك المواد التي تسبب تبديد ثروة البلاد ، وشجعت استيراد المواد الضرورية ، وحصرت التصدير بالمواد الفائضة ، وقصرت توزيع العملات النادرة على المواد الضرورية ، ووزعت على المزارعين عددا كبيرا من المضخات .

ان حكومتنا قد تهيات لمجابهة خطر الجراد ، ومكافحة ذبابة البحر الابيض ، ومهمة بوقاية النباتات من الآفات الزراعية ، وتوجه عناية خاصة بالغابات بتوزيع البذور المنتقاة على المزارعين . وقد لاحظت الحكومة ان اغلب الزراع في المنطقة الشمالية قد اصيبوا باضرار جمة في الموسم الماضي ، بسبب الجفاف ، والجراد ، فامدتهم مجانا بكميات غير قليلة من الشعير للترفيه عنهم ، ومساعدتهم لاستئناف اعمالهم الزراعية ، وقد عملت على استيراد المكائن الزراعية لتأجيرها الى المزارعين ، وبوشر بتأسيس معامل لتصليح تلك المكائن ، وسيكون لذلك اثر محسوس في زيادة الانتاج الزراعي . وقد بوشر بانشاء اهراء « سايلو » لخن وتنفية الجبوب ، وهي جادة في اسواق التمور العراقية ، وتحسين كسبها ، وانها عاملة على تأسيس شركة للنقل البحري ، لتسهيل نقل المنتجات العراقية الى الاسواق الخارجية ، وعازمة على توزيع اراضي اخرى من مشروع الدجيلية ، وتطبيق مثل هذا المشروع على اراضي اميرية اخرى ، تشجيعا للملكية الصغيرة . وقد اعدت مناقصة عالمية لتشييد مصفى النفط الحكومي في بيجي ، وسيقام بتشبيده بعد درس العطاءات ، وقد قامت الحكومة بالتحريات الضرورية عن الثروات المعدنية وطرق استثمارها ، كما وانها مهتمة بتوسيع مشروع حفر الآبار الارتوازية ، وتوزيع المضخات بصورة تضمن تجهيز المياه الصالحة للشرب ، اضافة الى اهتمامها بموضوع احصاء الانتاج الصناعي الذي استقدمت خبيرا من اجله ، وحددت مساحات زرع التبوغ ، وحصرته بالمناطق التي تصلح لانتاجه بصورة جيدة .

ان حكومتنا تعنى عناية خاصة في الشؤون الثقافية ، ولتأمين اهدافها فتحت مدارس ابتدائية متعددة في اكثر الالوية ، اضافة الى التوسع الطبيعي . وكذلك فتحت دورا جديدة للمعلمين والمعلمات ، واهتمت بتزويد اعضاء البعثات العلمية ، واستقدمت الاساتذة من البلاد الاجنبية والعربية ، وقد اتخذت الخطوات اللازمة لتأسيس المجمع العلمي العراقي الذي سيعنى باللغة العربية ، وآدابها ، واحياء التراث العربي .

ان حكومتنا مهتمة في انجاز الدراسات لمشاريع الري الكبرى ، وتقدمت هذه الاعمال تقدما محسوسا ، فانتهت اغلب تصاميم مشروع الحبانية ، واتفقت الحكومة مع الشركة على حفر مدخل الورار وناظمه ، وان الاعمال قائمة ومستمرة لاكمال



جدول الذبان وناظمه . اما التحريات الخاصة بمشروعي بخمة والثرثار فقد انتهيا ، وقد بوشر بوضع تصاميمهما ، وقد شرع في دراسة انشاء السدود . واما مشروع وقاية مدينة البصرة من الفيضان ، فهو على وشك الانتهاء ، والعمل جار على انشاء واكمال عدد غير قليل من الجسور . وقد تم فعلا توسيع المطار في البصرة ، ووضعت التصاميم لمشروع الميناء الجوي في بغداد ، وسيباشر في تنفيذه . كما تم تشييد عدد من المستشفيات ، والمدارس ، والمختبرات ، ودور سكنى الموظفين ، والمخافر ، والابنية الحكومية ، والعمل جار على انشاء مثل هذه المباني والمؤسسات . وتبذل الحكومة عناية خاصة في شؤون عمال السكك الحديدية والميناء ، وبناء دور لهم ، وترفيه احوالهم المعاشية والصحية .

ومن المقاصد التي تعنى حكومتنا بها عناية قصوى ، هي الحالة الصحية . فقد استقدمت عددا من اطباء الاختصاصيين ، واوفدت عددا كبيرا من اطبائنا العراقيين الى انكلترا واميركة للتدريب والتوسع ، وهي جادة في مكافحة الامراض المتوطنة ، بعد ان وسعت معهد اباحث الملاريا ، واحداثت مستوصفات سيارة ، كما ساهمت في تأسيس مستشفى السل في العراق ، ووسعت معاهد الامومة والطفولة ، ووفرت على روادها الاغذية الصحية . وقد فتحت مدرسة جديدة للكيمياء ، ووسعت الكلية الطبية ، ورفعت مستواها العلمي . وقد كان لتنفيذ قانون الخدمة الطبية ، الذي شرعه مجلسكم العالي في السنة الماضية ، اثره المحسوس في معالجة وتنظيم شؤون الصحة . كما وان تنفيذ قانون تشييد مساكن العمال ، وقيام بعض المكلفين بتشيد دور للعمال ، مما سيكون له الاثر المفيد في الترفيه على هذه الطبقة . وان لائحة تعديل قانون العمال . التي ستعرض على مجلسكم ، ستضمن رفع المستوى الصحي والاجتماعي للعامل ، والمحافظة على حقوقه المشروعة . هذا وقد نفذت الحكومة قانون تسجيل النفوس العام ، الذي شرع في الدورة الماضية ، فتم التسجيل بصورة تدعو الى الارتياح .

اما شؤون الاوقاف فقد اعتزمت الحكومة على السير على خطة تضمن اعمار الاوقاف ، وانماء مواردها ، لتمكينها من القيام بالواجبات المتوخاة منها ، كرفع مستوى العلوم الدينية ، والاكتثار من فتح المياتم ، وتعليم الايتام المهن المفيدة ، وقد اصدرت الحكومة نظاما سيساعد كثيرا على تحقيق هذه الاغراض .

هذا والله اسأل ان يقرن اعمالكم بالخير والفلاح ، وان يكون في عونكم ، وان يلهمنا الصواب في القول ، والعمل تحت ظل صاحب الجلالة الملك المعظم اه .

### ازمة الخبز

العراق بلد زراعي معروف بقوة تربته ووفرة حاصلاته . منذ اقدم العهود ، حتى قال فيه « هيرودوتس » ابو التاريخ :

« وتنمو عندهم الزروع جدا ، حتى لا تضاهيها ارض مخصبة بكل اقطار العالم ، فان الجوب تعطي مثتي ضعف ، وعند الاقبال تعطي اكثر من ثلثمائة ضعف ، وتعوّض عن العنب والزيتون والتين ، التي لا تصح زراعتها بتلك التربة ، بعكس

الحبوب . وورق الشعير بعرض اربع اصابع . اما الذرة والسسم فلا اذكر عظم خصبهما ، ونمو جذوعهما لانني اعلم يقينا ان كل من لا يعرف تلك الاقطار لا يصدقني ، ولذلك ضربت صفحا عن ذكرهما » (١) .

وكانت حاصلات العراق تسد حاجة الاهلين وتفيض ، فيصدر الفائض الى الاسواق العالمية . فلما استخدمت المضخات ، وآلات الزراعة الحديثة في هذه البلاد ، ولمس الناس الارباح الطائلة التي يجنيها مضاعفة الانتاج ، اقبل الناس ، ولغيف كبير من الاعيان ، والنواب ، والوزراء على الزرع ، فكانوا يشاركون الزراع في نفقات الانتاج وفي حاصله ، ويبذلون اقصى الجهود لتأمين التصدير .

وكانت سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ م اسوأ سنة عرفها العراق في تاريخه الزراعي الحديث . فقد قلَّ المطر ، وكثر الجراد ، ومنيت المزروعات بأضرار متنوعة ، وتضاعفت الرغبة في تصدير الحنطة والشعير ، امعانا في الاتراء السريع ، دون ان يلتفت الى حاجة البلاد واستهلاكها المحلي ، ما دام المرموقون قد امنوا وذووهم حاجاتهم من الحبوب المعاشية ، فلم يدخل شهرا ايلول وتشرين الاول ١٩٤٧ م ، الا والبلاد تشكو ازمة حادة في الخبز ، وعاد ذلك المنظر المؤلم الذي افه الناس ايام الحرب المجاف ، يوم كان الرجال والنساء والاطفال يتجمعون على المخابز والافران ، ويتنافعون بالمناكب والسكاكين ليحصلوا على القليل من الخبز .

وفي الوقت الذي كانت « غرفة تجارة بغداد » تحذر المسؤولين من مغبة الاستخفاف بهذه الضائقة المعاشية ، وتصر على وجوب منع تصدير الشعير ، والاستيلاء على الميسور منه ، لخلطه مع الحنطة ، وتوفير الخبز المخلوط للشعب ، كانت اجازات التصدير تعطى بلا حساب (٢) لان الاقطاعيين ، والمتنفذين ، كانوا يوهمون السلطة بأن لا خوف من مجاعة في العراق . وتدخلت « غرفة تجارة الموصل » في الامر ، واشعرت السلطات المسؤولة بان البلاد مقبلة على خطر مريع ، اذا لم تتخذ الحكومة التدابير الصارمة لمنع تصدير الحبوب ، فلم تجد اذنا صاغية .

واشتدت « ازمة الخبز » فتململت الوزارة ، ولكن بعد فوات الوقت ، او « بعد خراب البصرة » كما يقولون ، فالفت لجنة من مدير الداخلية العام ، ومتصرف لواء بغداد ، وامين العاصمة ، لبيان افضل الطرق لتوفير الخبز ، ومعرفة اسباب

(١) تاريخ هيرودوتس - ٩٩ من الطبعة العربية : بيروت ١٨٨٦/١٨٨٧ م .

(٢) ان حاصل ذلك العام كان اقل من المعدل بكثير . لذا كان من الضروري التفكير في استيراد الحنطة . الا ان خزن الحبوب وتصديرها بدون روية وحكمة ، قد ادى في الاشهر التالية من العام ١٩٤٧ م الى نقص خطير في المخزون من الطعام S. H. Longrigg - Iraq 1900 to 1950

ثم يقول لونريك في ص ٢٤٤ من كتابه هذا :

« واذا كان الارتباط مع بريطانيا ، وبقاء النفين البريطانيين بالنسبة لبعض الساسة والمتنمرين ، امرا عدوانيا فانه كان فرصة صالحة للتعبير عن مشاعرهم في التآلم من ذلك النقص الخطير في الطعام . ومن عدم توفر المناسبات الانتصابية كما كان تعبيرا ضد رئيس الوزراء البغيض شعبيا ، وضد الادارة التي تتجلى فيها النواقص الواضحة وتحوم حولها شكوك الفساد » اهـ .

قلته . فكان من جملة مقترحات هذه اللجنة ان تقوم السجون بعمل ٢٥٠٠٠ صمونة في كل يوم ، وان يسارع المزارعون الى تسديد حصة الحكومة من حاصلات الحنطة والشعير ، في وقت لم يكن في البلاد حنطة ، ولا شعير ، الا « الشعير » الذي ادخره المتنفذون لتأمين اموال السحت لهم . وقد تكفل عمل المسجونين بالنجاح فكفوا انفسهم من هذه المادة المعاشية ، واسرع الفقراء من المزارعين الى تادية حقوق الحكومة . اما المتنفذون منهم فلم يسلموا الا النزر اليسير ، لان العقوبات التأديبية الطغيفة التي فرضت عليهم ، لم تحل دون جشعهم ، واستمرارهم في سلب قوت الشعب . حتى اذا حل الكانونان : كانون الاول ١٩٤٧ وكانون الثاني ١٩٤٨ كانت « ازمة الخبز » في مقدمة العوامل التي طوّحت بالوزارة القائمة ان لم تكن عاملها الاوحد .

### الازمة في مجلس النواب :

لم تخف خطورة « ازمة الخبز » في العراق على ليف كبير من النواب ، الذين كانوا يقدرون الحالة تقديرا حسنا ، ويشعرون بالخطر الذي يهدد المملكة والاهلين في مستقبلها القريب . فتقدم اثنا عشر منهم بالتقرير التالي في ٢٣ كانون الاول ١٩٤٧ م :  
معالي رئيس مجلس النواب المحترم :

نقدم لمقامكم هذا التقرير : مستوضحين من فخامة رئيس الوزراء ووزير الداخلية بالوكالة ، راجين اجراء ما تقتضيه احكام المادتين ١١٥ و ١١٦ من النظام الداخلي لمجلس النواب بشأن موضوعه :

١ - تجابه البلاد اليوم ازمة خبز مستحكمة الحلقات ، لم تجابه مثلها في تاريخها الحديث مطلقا . فان الحنطة والشعير - وهما المادتان الضروريتان لقوت الشعب - قل الموجود منهما قلة محسوسة ، وغلت اسعارهما في الاسواق غلاء فاحشا ، فبلغ سعر الطغاف الواحد من الحنطة حدا يتراوح بين ١٥٠ و ٢٤٠ دينارا ، كما أصبح الطغاف الواحد من الشعير يتراوح بين ٦٠ و ٨٠ دينارا . وقد ترتب على ذلك صعوبة الحصول على البذور الضرورية لبذرهما في الموسم الزراعي الحالي ، بصرف النظر عن ردائهما وغشها ، حتى تواتر القول ان المساحة المزروعة من الحنطة في الموسم الزراعي الحالي تقل عما كانت عليه في الموسم الماضي بنسبة كبيرة لا تقل عن الثلث . الا ان الهم من ذلك ان عامة الشعب تعاني الان ضائقة ، وتكابد ازمة في العيش ، تعذر عليها ان تجد لها مخرجا منها ، فان الخبز الاهلي الذي يباع حرا في الاسواق ارتفع الى حد لا يطاق ، وعجزت عامة الشعب عن الحصول عليه لفلائه الفاحش .

٢ - اما دقيق الصمون الذي يوزع على الافران لصنع الصمون والخبز باشراف الحكومة فانه دقيق رديء ومفشوش الى حد لا يستساغ ، ولا يمكن هضمه احيانا ، فهو خطر على الصحة العامة ، فلا بدع اذا استحوذ القلق ، والحالة هذه ، على الجببور ، وحامت الشبهة ، وتضاربت الآراء في ذلك الى حد كبير .

٣ - وقد لابس هذه الازمة وزاد تفاقمها، تصرفات شتى من شأنها اثاره الحيرة . فقد انتبه فريق من اعضاء المجلس النيابي ، خلال انعقاده في اجتماعه غير الاعتيادي - السابق ، الى رداءة الموسم الزراعي الماضي ، ونقص الحاصلات الزراعية - وخصوصا الحنطة - لافتين انظار المسؤولين ، وفي مقدمتهم رئيس الحكومة الذي اكد للمجلس ان الحنطة موفورة الى درجة انها تمكن الجميع من الحصول عليها بأسعار متهاودة ومعقولة . ومما صرح به في هذا الشأن ان الحنطة نزلت الى الاسواق ، وان الشكوى ستزول بطبيعة الحال ، بعد اسابيع قليلة ربما لا تتعدى الثلاثة اسابيع على الاكثر ، ولا مجال للتخوف من ان كميات الحنطة قليلة . ولم يشاطر رئيس الوزراء رأي من رأى من النواب وجوب الاحتفاظ بكمية من الشعير ، ومنع تصديره الى الخارج ، ومن اراد الاطلاع على نصوص المساجلات المشار اليها في هذا الباب فليرجع الى محاضر جلسات الاجتماع غير الاعتيادي المذكور .

٤ - ومما تجب الاشارة اليه ، ان اسعار ما يفرض تسليمه على الزراع من الحنطة ، كانت حددت في زمن الحكومات السابقة بمبلغ يتراوح بين ٢٨ و ٣٢ ديناراً للطن الواحد ، مع العلم ان اسعار الحنطة في السوق خلال المدة المذكورة لم تزد على اربعين ديناراً للطن الواحد . وهكذا كان لوحظ التناسب بين السعر الرسمي ، وبين سعر السوق حينئذ ، غير ان الامور سارت على العكس من ذلك في زمن الحكومة الحاضرة ، حيث فرض سعر للحنطة المتسلمة من قبل الزراع ، لم يتجاوز (٢٦٥٠٠) ديناراً للطن الواحد ، في حين ان سعرها في السوق ترك وشأنه يتراوح بين ٧٥ و ١٢٠ ديناراً للطن الواحد . هذا بالإضافة الى جعل تخمينات السنة الماضية اساساً لتقدير مقدار الحنطة المطلوب تسليمها من قبل الزراع ، بدون ملاحظة البوادر التي دلت على قلة حاصل الحنطة في هذه السنة . وتلا ذلك ان الحكومة لم تنقيد بالسعر الرسمي المقرر من قبلها ، عندما استوفت حصتها نقداً من الزراع بسعر اعلی بكثير من السعر الرسمي ، كما انها اشترت كميات اخرى من الحنطة بسعر يزيد على سعرها الرسمي المذكور ، فاوجدت هذه التصرفات جواً حدث فيه ما يدعو الى الاسف من امتناع بعض الزراع عن تسليم مقادير الحنطة المطلوبة منهم ، فعمل افراد منهم بالشدة ، كما قيل ان افراداً آخرين قبولوا بالتساهل . وعلى كل فلقد فترت عزائم الكثير منهم عن بذور بذور الحنطة في الموسم الزراعي الحالي . جرى كل ذلك في سبيل قيام الحكومة في مدن معدودة في العراق ، بتموين الصمون الذي سبق القول عن رداءة مواده .

٥ - ومع ان النقص في محصول الحنطة اصبح حقيقة راهنة ، لم يبق اي مجال للشك فيه على مرور الايام ، مما كان يتحتم الاقدام على منع تصدير الشعير ، فقد استمر التصدير حراً حتى نهاية شهر تشرين الاول ، بل منحت الاجازة بتصدير كميات منه حتى بعد اعلان المنع ، الامر الذي فوت على البلاد كميات كبيرة من الحبوب المصدرة ، وكان في بقائها داخل البلاد وسيلة من جملة الوسائل التي تعالج بها الازمة فيتلافى نقص الحنطة .

٦ - ومع ان ظروف الازمة المار ذكرها كانت تستدعي الجد في مكافحة التهريب ،

فقد استمر تهريب الحبوب والمواد الغذائية الى الخارج ، والحالة تدل على انه لم يزل جاريا حتى الآن .

٧ - واخيرا فان ازمة كهذه . بينما تستدعي ان تبقى مهمة النهوض باعبائها في عهدة دوائر رسمية : كمديرية المنتوجات المحلية ، ومؤسسات بلدية : كإمانة العاصمة - وهي دوائر ومؤسسات لها صلتها بطبقات الشعب ومعرفتها بأحوالها . ولها موظفون ومستخدمون بعدد كاف ، اكتسبوا الخبرة بممارستهم الشؤون الماثلة لمدة طويلة ، على ان تتخذ كافة التدابير لتقوية هذه الدوائر والمؤسسات بالخبراء ، وذوي الكفاءات من الاهلين ، مع ضمان التسهيلات والمساعدات اليها من قبل الدوائر الحكومية الاخرى - فان الحكومة على العكس من ذلك عهدت بمعالجة الازمة المذكورة في بغداد الى مديرية استحدثتها ، الامر الذي لا يتناسب وما يقتضي من تقدير لخطورة الازمة المذكورة ودرجة شمولها .

٨ - وهكذا تواجه البلاد الآن ازمة شديدة تتعلق بحياة الشعب ومعيشته راسا، وتؤثر تأثيرا كبيرا على مقدراته في العمل والانتاج . اذ تواتر القول بان الكميات المخزونة من الحنطة الآن لا تكفي لتأمين الشعب الى الموسم القادم ، وربما سارت الحالة من سيء الى اسوأ ، اذا ظلت الامور سائرة على الوجه الذي تسير عليه الآن . لهذا ولما كان هذا الموضوع الخطير جديرا بالدرس والبحث الدقيق ، على شكل يزيل القلق وينير لنا الطريق ، تقدمنا بهذا التقرير مستوضحين من فخامة رئيس الحكومة عن ماهية تدابيرها واجراءاتها المتخذة لمعالجة الازمة ، وذلك للمذاكرة على تقريرنا في المجلس ولعاليكم مزيد الاحترام .

نائب بغداد جاسم امين مخلص . نائب بغداد عبد الرزاق الشихلي ، نائب بغداد ذيبان الغبان ، نائب بغداد جعفر حمندي .

نائب بغداد نصره الفارسي ، نائب بغداد محمد رضا الشبيبي ، نائب الحلة عبد الهادي صالح ، نائب الموصل نجيب الصايف .

نائب المنتفك ، ريسان الكاصد . نائب الديوانية أركان عبادي ، نائب بغداد عبد العزيز جميل ، نائب بغداد غازي عبدالعلي الكريم .

### موقف رئيس الحكومة :

كان رئيس الوزراء ساخرا من هذا التحدي لوزارته ، وكان من رايه ان ازمة الخبز ليست جديرة بالاستيضاح على هذا النحو العلني ، وان هنالك امورا اهم من ازمة الخبز ، فعالج موضوع الاستيضاح بعد تلاوته مباشرة قائلا :

« ان الحكومة ليست مستعدة لان تقبل هذا الاستيضاح ، وانا كنت اود ان يقدم السادة المحترمون استيضاحا في امور جديرة بالاستيضاح عنها . اما انهم يتخذون من ازمة الخبز كما يقولون ، والكل عالم بما كان عليه وضع البلد من شحة في منتوج

الحنطة . فالوضع السائد يعلمه الكل ، ويعلمه حضرات النواب المحترمين ، ومع هذا يريد ان يتخذ السادة المعارضون هذا الوضع وسيلة لغمز الحكومة ، والتهجم عليها من هذا الطريق . ان الباب سيكون مفتوحا امام المجلس العالي لمناقشة امور ليست كهذه ، بل اهم من هذا بكثير . وامامكم البحث الطويل عن خطاب العرش ، وسيكون قريبا . هذا ما اردت ان اقله وللمجلس العالي ان يحكم في هذا الشأن » اهـ ( ١ ) .

وكان من البديهي ان ترفض « الاكثرية الحكومية » من النواب الذين اعتادوا ان يلبسوا لكل حلة لبوسها قبول هذا الاستيضاح ، فعندما جرى التصويت عليه بقراءة الاسماء ، اتضح ان المؤيدين لقبوله والمذاكرة حوله كانوا ( ٢٢ ) نائبا والمخالفين ( ٦٣ ) . وتغيب عن الجلسة ( ٤٢ ) نائبا فكان لهذا الرفض اثره الخطير في اسقاط الوزارة بعد حين ، وعلى وجه التحديد بعد شهر .

### بين العراق واسبانية

اعربت الحكومة الاسبانية عن رغبتها في تأسيس علاقات دبلوماسية مع العراق ، فاتخذ مجلس الوزراء القرار التالي في جلسته المنعقدة في ٤ كانون الاول ١٩٤٧ م :

« اطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة الخارجية المرقم ( ت ١٤٤٩ - ١٤٤٩ - ٢٠٠ ) والمؤرخ في ٢٢/١٠/١٩٤٧ م حول تأسيس علاقات دبلوماسية بين العراق واسبانية ، وعلى كتاب السكرتير العام لمجلس الوزراء ، المتضمن موافقة فخامة رئيس الوزراء على اقتراح حضور الوزير المفوض لبغداد لدرس تأسيس العلاقات من حيث المبدأ ، وكذلك اطلع على كتاب وزارة الخارجية الثاني المرقم ( ت ١٤٤٩ - ١٤٤٩ - ٢٠٠ ) والمؤرخ في ٢٧/١١/١٩٤٧ م المتضمن رغبة الحكومة الاسبانية في تأسيس هذه العلاقات ، وتعيين وزير مفوض في بغداد ، وبعد ان استمع المجلس الى الايضاحات التي ادلى بها معالي وكيل رئيس الوزراء ، وبالنظر للاسباب المبينة في كتاب وزارة الخارجية ، وافق المجلس على تأسيس علاقات دبلوماسية بين العراق وبين اسبانية وتخويل وزير الخارجية اتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك » اهـ .

وقد تأخر فتح المفاوضات الاسبانية في بغداد - بعد اتخاذ هذا القرار - الى سنة ١٩٤٨ م لسبب الاحداث التي مر العراق فيها خلال كانون الثاني ١٩٤٧ م ، واضطرار وزارة السيد صالح جبر للاستقالة في ٢٧ من الشهر المذكور .

## الوثبة

### نصوص قانونية :

نصت المادة ( ١٠٣ ) من « ميثاق الأمم المتحدة » على انه :  
« اذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة ، وفقا لاحكام هذا الميثاق ، مع أي التزام دولي آخر يرتبطون به ، فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق » (١) .

واهم مقاصد الأمم المتحدة واحكام ميثاقها هي :

اولا - نص الفقرة الثانية من المادة الاولى وهو :

« انماء العلاقات الودية بين الأمم المتحدة على اساس احترام المبدأ الذي يقضي للشعوب بحقوق متساوية ، ويجعل لها تقرير مصيرها ، واتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام » اهـ .

ثانيا - الفقرة الاولى من المادة الثانية وهي :

« تقوم الهيئة - أي هيئة الأمم المتحدة - على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها » اهـ .

ثالثا - الفقرة الاولى من المادة (٤٣) وهي :

« يتعهد جميع أعضاء الأمم المتحدة ، في سبيل المساهمة في حفظ السلم والامن الدولي ، أن يضعوا تحت تصرف مجلس الامن ، بناء على طلبه ، وطبقا لاتفاق أو اتفاقات خاصة ، ما يلزم من القوات المسلحة ، والمساعدات ، والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والامن الدولي ، ومن ذلك حق المرور » اهـ .

وفي المعاهدة العراقية - البريطانية المؤرخة في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ م ، مآخذ كثيرة (٢) تثلّم السيادة العراقية التامة ، وتتعارض مع « ميثاق الأمم المتحدة » أهمها:

اولا - ما جاء في نهاية المادة الاولى من المعاهدة وهو :

« وتجري بينهما مشاورات تامة ، وصريحة ، في جميع شؤون السياسة الخارجية ، مما قد يكون له مساس بمصالحهما المشتركة » اهـ .

(١). راجع ميثاق الأمم المتحدة في ص ٢٦٣ - ٢٨٤ من المجلد السادس من هذا الكتاب .

(٢) راجع المعاهدة المذكورة في ص ١٨ - ٣٦ من المجلد الثالث .

ثانيا - نص المادة الثانية منها هو :

« يمثل كلا من الفريقين الساميين المتعاقدين ، ندى بلاط الفريق الثاني المتعاقد الآخر ، ممثل سياسي دبلوماسي ، يعتمد وفقا للاصول المرفوعة على ان يمنح سفراء بريطانية ، الذين يخلفون سفير جلالته البريطانية الاول ، امتياز التقدم على ممثلي باقي الدول » كما جاء في الكتاب الاول الملحق بالمعاهدة .

ثالثا - نص المادة الخامسة من المعاهدة هو :

« من المفهوم بين الفريقين الساميين المتعاقدين ، ان مسؤولية حفظ الامن الداخلي في العراق ، وايضا - بشرط مراعاة احكام المادة الرابعة اعلاه - مسؤولية الدفاع عن العراق ازاء الاعتداء الخارجي ، تنحصران في صاحب الجلالة ملك العراق . ومع ذلك يعترف جلالة ملك العراق بأن حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الاساسية ، بصورة دائمة في جميع الاحوال ، هما من صالح الفريقين الساميين المتعاقدين المشترك . فمن اجل ذلك ، وتسهلا للقيام بتعهدات صاحب الجلالة البريطانية ، وفقا للمادة الرابعة اعلاه ، يتعهد جلالة ملك العراق بأن يمنح صاحب الجلالة البريطانية ، طيلة مدة التحالف ، موقعين لقاعدتين جويتين ينتقيهما صاحب الجلالة البريطانية في البصرة ، او في جوارها ، وموقعا واحدا لقاعدة جوية ينتقيها صاحب الجلالة البريطانية في غرب نهر الفرات . وكذلك ياذن جلالة ملك العراق لصاحب الجلالة البريطانية في ان يقيم قوات في الاراضي العراقية في الاماكن الالفة الذكر ، وفقا لاحكام ملحق هذه المعاهدة على ان يكون مفهوما ان وجود هذه القوات لن يعتبر بوجه من الوجود احتلالا ، ولن يمس على الاطلاق حقوق سيادة العراق » اهـ .

فيستخرج من نص الفقرة الثانية من المادة الاولى من ميثاق الامم المتحدة ، ومن الفقرة الاولى من المادة الثانية منه ، ان الدول الداخلة في هذه الهيئة الدولية ، تتمتع كلها في الحقوق ، فلا سيد ولا مسود . اما المادة (٤٣) من الميثاق فتتص على ان القوات المسلحة ، واماكنها وعددها ، لا توضع في اية بقعة من بقاع الاعضاء ، الا بناء على قرار مجلس الامن الدولي التابع لهيئة الامم المتحدة . فلا يجوز والحالة هذه ان تكون قواعد واماكن عسكرية لهذه القوات في ارض دولة من دول الامم المتحدة لمصلحة دولة اخرى من هذه الدول .

ولما كان العراق وبريطانية من جملة اعضاء الامم المتحدة ، وكانت معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م العراقية - البريطانية لا تضمن التساوي في الحقوق ، بل هي تثلم السيادة العراقية ، ولا سيما في موادها الاولى ، والثانية ، والخامسة ، التي اثبتنا نصوصها فويق هذا ، وفي ملحقها العسكري ، فقد « كان موضوع علاقات العراق ببريطانية بصفة خاصة ، وعلاقات العراق والبلاد العربية مع الغرب بصفة عامة ، موضوع بحث ومناقشة في اثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها . وقد دار الحديث حول المعاهدة العراقية - البريطانية المؤرخة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م ، في جميع الاوساط



السياسية تقريبا ، ونوقش موضوع الغائها او تعديلها « (١) حتى استقر الرأي على وجوب ابدالها بغيرها ، وفق المادة ( ١٠٣ ) من ( ميثاق الامم المتحدة ) التي نصت بصراحة على انه « اذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها اعضاء الامم المتحدة ، وفقا لاحكام هذا الميثاق ، مع اي التزام دولي آخر يرتبطون به ، فالعبرة بالالتزامات المترتبة على هذا الميثاق » .

### محاولة اولية :

فلما الف السيد توفيق السويدي وزارته الثانية في ٢٣ شباط ١٩٤٦ م ، وضع في منهاجه الوزاري هذه الفقرة :

« ان علاقتنا الودية الحسنة مع حليفتنا بريطانية العظمى تركز على معاهدة التحالف العراقية - البريطانية . ولما كان قد مر على عقد هذه المعاهدة مدة ستة عشر عاما ، قطع فيها العراق شوطا بعيدا في سبيل التقدم والانشاء ، مسايرا في ذلك مواكب الامم الناهضة ، فقد اصبح من الضروري تعديلها ، لجعل الحلف القائم متناسبا مع تقدمه ، ومتسقا مع التطورات العالمية ، ضمن روح ميثاق الامم المتحدة . لذلك ستقوم الوزارة بمفاوضة الحليفة البريطانية العظمى بهذا الشأن » .

وقد تألفت لجنة وزارية قوامها اربعة من اعضاء « الوزارة السويدية الثانية » وهم الرئيس السويدي ، ووزير الدفاع اسماعيل نامق ، ووزير المواصلات علي ممتاز ، ووزير الداخلية سعد صالح ، لمناقشة الجهة البريطانية في موضوع تعديل المعاهدة ، موضوعة البحث لا لالفائها . وبعد ان درست هذه اللجنة الاسباب والعوامل التي اادت الى عقد المعاهدة ، والظروف التي تمخضت عنها الحرب العالمية الثانية ، قامت معارضة مصطنعة في وجه الوزارة ادت الى استقالتها في ٣٠ مايس ١٩٤٦ م ، فبقي التقرير الذي اعدته اللجنة الوزارية لغرض التعديل حبرا على ورق .

### تأليف وزارة صالح جبر :

تألفت بعد استقالة « الوزارة السويدية الثانية » في ٣٠ مايس ١٩٤٦ م ، وزارتان : الاولى « وزارة ارشد العمري » من اول حزيران الى ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٦ م ، وفي ايامها اشتد ساعد المعارضة ، وكثرت الاصطدامات الدموية بين العمال وقوات الامن . والثانية « الوزارة السعيدية التاسعة » من ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦ م الى ١١ آذار ١٩٤٧ م وفي ايامها حل مجلس النواب ، وجرت انتخابات جديدة لمجلس جديد ، قاطعته الاحزاب السياسية الخمسة التي تألفت في نيسان ، وأعلنت انها لا تنقيد بأي مشروع يقره هذا المجلس ، وطلبت الى الشعب ان يوحد صفوفه لحله .

وكانت « وزارة صالح جبر » تألفت في التاسع والعشرين من آذار ١٩٤٧ م ، بعد

(١) الدكتور ناضل حسين في كتابه « تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي » من ٢٩٧ .

اجتماع مجلس النواب الجديد ، فجاء في منهاجها ، فيما يخص السياسة الخارجية :  
« العمل على تعديل المعاهدة العراقية - البريطانية على اساس ضمان المصالح المتبادلة بين الند والند ، وعلى ضوء مبادئ ونصوص ميثاق هيئة الامم المتحدة ، تعزيزا للصداقة التقليدية القائمة بين العراق وبريطانية العظمى » (١) .

« وقد شاع في الاوساط ان معاهدة جديدة قد وضعت اسمها بين الحكومة العراقية ، وبعض من تسلل خفية الى العراق من ممثلي الحكومة البريطانية ، باسماء شتى ، حتى وصل الطرفان الى نوع من التفاهم على النصوص » (٢) .

ويقول دي كوري « ان الوصي اقترح ان تبعث بريطانيا الى العراق الفيلدمارشال لورد ولسن المعروف لديه شخصيا ليشعر في هذه المفاوضات فجاء الرجل الى العراق في خريف ١٩٤٧ بحجة الصيد دون ان يعلم اي احد بمجيئه لا من رجال المعارضة ولا من الاهلين » (٣) .

### الشروع في المفاوضات :

وعلى هذا تألف وفدان : احدهما عراقي والآخر بريطاني ، لتثبيت اسس التعديلات المتوي ادخالها على معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ م ، فكان الوفد العراقي مؤلفا من رئيس الوزراء صالح جبر ، ووزير الدفاع شاكرو الوادي ، ورئيس اركان الجيش صالح صائب . اما الوفد البريطاني فتألف من : نائب مارشال الجو السربريان بيكر ، والبريكادير كرتس ، ونائب مارشال الجو كراي ، والمستر بصك ، والميجر جنرال رنتن ، وميجر برتواله . وفي بغداد :

« بدأت المفاوضات التمهيدية بين ممثلي الحكومتين : العراقية والبريطانية بصورة سرية ، واستمرت من ٨ حتى ١٧ ايس ١٩٤٧ م ، وفي غضون هذه المدة عقدت في قصر الرحاب العامر ، وتحت اشراف حضرة صاحب السمو الملكي الوصي المعظم ثلاثة اجتماعات بتاريخ ٨ و ١٥ و ١٧ من الشهر المذكور ، حضرها كامل اعضاء الفريقين المتفاوضين ، وثلاثة اجتماعات في ١٠ و ١١ ايس ١٩٤٧ م حضرها اعضاء اللجنة الفرعية

---

(١) يقول كابل الجادرجي في ص ٦٧ من اوراقه : ان الانكليز كانوا يريدون اسناد منصب رئاسة الوزراء الى صالح جبر منذ عام ١٩٤٣ م ، ولكن نصيحة من احد خواصهم اخرت هذا الاسناد الى عام ١٩٤٧ م . فقد سمع « كابل » من حيد خان احد وجوه النجف انه تاهل اذ ذاك القائد العام للقوات البريطانية فسأله القائد رايه فيها اذا كان الوقت قد حان لاسناد رئاسة الوزراء الى صالح جبر ؟ فعارض حيد خان تلك الفكرة بشدة ، وابدى رايه بان صالحا لا يصلح لهذا المنصب في اي وقت من الاوقات . وقد ابدى حيد خان هذا الرأي بالرغم من كونه صديقا حبيبا لصالح جبر . اهـ

(٢) مذكرات تونيق السويدي ص ٤٥٩ ، وكان المستر « باسك » القائم باعمال السفارة البريطانية في العراق ، احد الانكليز الذين ورثوا ثروة طائلة ، فاراد ان يكتسب شهرة سياسية مثل شهرته النقدية ، فسمى كثيرا في سبيل عقد هذه المعاهدة ليكون له شرف الاسهام فيها .

(3) De Gaury : Three Kings in Baghdad , P. 149

العسكرية ، التي تألفت خصيصا للنظر في شؤون الجيش العراقي ، بغية إعادة تنظيمه » اهـ (١) .

وفي اجتماع ٨ مايس ، صرح رئيس الوزراء الجانب البريطاني بهذه الحقيقة : « منذ سنة ١٩٣٦ م ، اخذ الانطباع يزداد في نفوس افراد الجيش ، بل يزداد في الحقيقة بين جميع طبقات الشعب ، وهو ان بريطانية العظمى كانت تعتمد ابقاء الجيش العراقي ضعيفا ، فكان هذا احد الاسباب الكبرى لمعاداة بريطانية ، والانتقال العسكري الذي حدث في عام ١٩٤١ م ، وان كان هذا خطأ . ولكن هذا الانطباع لا يزال مستمرا حتى صار خطرا على دوام الصداقة بين البلدين ، ولا يمكن ازالته الا اذا تقدمت بريطانية العظمى لمساعدة هذا البلد ، لا بالاقتوال ، بل بالانفعال .. ان رئيس الوزراء بوصفه وزيرا للدخالية يستطيع كبح جماح اعداء بريطانيا ، ولكن ذلك يكون مجرد تدبير وقتي » (٢) اهـ .

ثم توقفت المفاوضات الى اجل غير مسمى .

### سفر الوصي :

وفي ١٥ تموز ١٩٤٧ م ، سافر الامير عبد الاله الى لندن ، فالتهمه السيد صالح جبر رئيس الوزراء ان يفتح وزير الخارجية البريطانية بضرورة استئناف المفاوضات، اثناء عطلة مجلس الامة العراقي ، ليتمكن من عرض المعاهدة الجديدة عليه عند افتتاحه، فظهر الامير اهتماما زائدا بهذا الامر الحيوي . وليس ادل على اهتمامه هذا من مفاتيحه وزير الخارجية البريطانية في مساء يوم ١٨ آب ١٩٤٧ م ، كما يتضح ذلك من كتابه المؤرخ ١٩ من هذا الشهر الموجه الى رئيس الوزارة العراقية وهذا نصه :

« عزيزي صالح لندن ١٨ آب ١٩٤٧ م

تمنياتي الطيبة لكم راجيا من المولى تعالى ان يتمتعكم جميعا بالصحة التامة . لقد وصلنا لندن ظهر يوم ١٤ الجاري ، وقد كانت السفرة ولله الحمد مريحة، ولم نجد خلالها أية صعوبة . ولا ريب في انكم قد اطلعتم في حينه على اخبار تنقلاتنا منذ سفرنا من العراق .

لقد حضر الجنرال رنتن ، رئيس البعثة العسكرية البريطانية الاستشارية ، لمواجهتي غداة يوم وصولي الى لندن ، ورفع التقرير الذي ارسله اليكم في طيه، والذي ارغب في ان تعرضوه على وزير الدفاع لدرسه . وانني اشارك الجنرال المومي اليه في ضرورة حضور حياة عسكرية برئاسة شخصية كبيرة الى لندن ، لاعطاء قرار نهائي بصدد التجهيزات المطلوبة ، وارى من الانسب حضور وزير الدفاع كرئيس لهذه الهيئة ، خاصة وان وزارة الحربية البريطانية مستعدة الآن لتزويد الهيئة ، عند

(١) من مذكرات السيد صالح جبر المخطوطة .

(٢) من مذكرات السيد صالح جبر المخطوطة .

حضورها الى هنا ، بخبراء عسكريين بريطانيين ، ليتدوا لها المساعدات المقتضية ، كما ان وجودي هنا الآن سيسهل للهيئة عملها ، وستتمكن من الحصول على التجهيزات بصورة اسهل .

واجهت عصر الامس المستريبن ، والسكرتير الدائم لوزارة الخارجية البريطانية ، مواجهة قصيرة ، وتباحثنا بصورة مبدئية عن المعاهدة ، وقد رغب في ان يجري البحث عن ذلك خلال مدة وجودي هنا . ولاحظت في هذا الاجتماع وجود الرغبة لحل القضية ، واجراء المفاوضات قبل موعد اجتماع مجلس الامة العراقي ، وقد ذكر لي بيفن بهذا الخصوص العبارة التالية :

« We are prepared to have an honourable long - term agreement »

وترجمتها - نحن مستعدون لعقد اتفاقية ( يقصد بها معاهدة ) شريفة طويلة الامد - كما رغب بيفن في ان يطلع منذ الآن على مطالبينا بصورة تمهيدية . وعليه فسيحضر السكرتير الدائم لمواجهتي لهذا الغرض ، قبل الشروع بالمفاوضات نفسها ، والتي سوف لا يتمكن بيفن من الشروع فيها خلال شهر ايلول نظرا لانشغاله ، وهو لذلك يرى ان تأتي الى لندن في اواخر شهر ايلول ، او في الاسبوع الاول من شهر تشرين الاول ، كما انه يرغب - كرغبنا - في كتمان كلما يتعلق باجراء المفاوضات ، ولذا اقترح انا ان لا تسافروا الى انكلترا مباشرة ، بل الافضل - كما سبق ان اخبرني - ان تذهب الى سويسرا ، او غيرها ، لمدة اسبوع او اسبوعين تتوجه بعدها لمواجهتي في لندن ، فتصل في خلال الاسبوع الاول من تشرين الاول ، وتبدأ باذن الله بالمفاوضات مع بيفن خلال الاسبوع الثاني ، والاسبوع الثالث من الشهر المذكور .

كان قد رفع اليّ وزير الاقتصاد ، قبل سفري من بغداد ، قوائم باسماء الخبراء الذين طلبناهم من الحكومة البريطانية بواسطة السفارة البريطانية في بغداد ، وبضمنها قائمة باللغة الانكليزية مرتقة اوراقها ، ولم اجد معها الصحيفتين ٥ و ٦ والتي تختص بوزارة الاقتصاد ، وارغب في ان يرسلوا اليّ هاتين الصحيفتين ، او ان يرسلوا اليّنا قائمة كاملة جديدة منعا للالتباس .

اود ان تبلغوا تحياتي الى كافة زملائكم راجيا من الله تعالى ان يسدد خطواتنا وان يوفقنا جميعا الى ما فيه الخير ودمتم » .

ويتضح من كتاب الوصي هذا ، انه كانت هناك رغبة ملحّة في اجراء المفاوضات في لندن ، اثناء وجود سموه فيها ، وقبل التّمام مجلس الامة ، وقد ارتوّي ان الوقت المناسب لذلك هو اواخر ايلول ١٩٤٧ م ، او الاسبوع الاول من شهر تشرين الاول .

وفي ٤ تشرين الاول سافر رئيس الوزراء الى لبنان في مهمة رسمية ، بمناسبة اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ، فطير اليه وكيله « وزير العدلية » برقية الوصي الرمزية الاتي نصها :

« من صاحب السمو الملكي الوصي المعظم الى رئيس الوزراء .

في اثناء المذاكرة مع المستر بيغن ، ومعاون وزير الخارجية للشرق الاوسط حول تعديل المعاهدة ، والغاء القواعد الجوية البريطانية في العراق ، ظهر ان لديهم مقترحات بهذا الخصوص . طالب مني بيغن اول امس التريث في اخباركم بمقترحاته حتى يتم تأييدها من رؤساء اركان القوات المحاربة ، ومجلس الوزراء البريطاني . علمنا ان رؤساء اركان القوات المحاربة قد ابدوا مقترحات الخارجية ، وارسلوها الى مجلس الوزراء . وقد تاخر بحثها فيه لانشغالهم في التبدلات الوزارية . اخبرني بيغن اول امس ٧ تشرين الاول بانها ستعرض يوم ٩ تشرين الاول على مجلس الوزراء، وسنبلفكم بعد ذلك بقرارهم . موعد عودتي الى بغداد يتوقف على معرفة رايبكم في ان ارسل هذه المقترحات اليكم بالبريد لتبحثوها خلال وجودي في انكلترا ، او في ان اجلبها معي الى العراق لتبحثوها وانا في بغداد . انتي افضل الحل الاول لانني ارى من المفيد ان اكون في لندن ، بعد دراستكم لمقترحاتهم ، كي اذلل الصعوبات التي قد تظهر بين المقترحات البريطانية ورايبكم فيها . ففي حالة اشتراككم معي في هذا الراي ، ارغب في تمديد مدة بقائي خارج العراق الى آخر هذا الشهر « اهـ .

وقد رد رئيس الوزراء على برقية نائبه « وزير العدلية » بضرورة اتخاذ قرار بتعديل مدة بقاء الوصي في لندن الى نهاية شهر تشرين الاول . وفي نفس اليوم وردت من الامير البرقية الرمزية الاتي نصها ، فطيرها وزير العدلية اليه فوراً :

« من صاحب السمو الوصي المعظم الى رئيس الوزراء . قابلت المستر بيغن الساعة الحادية عشرة والنصف اليوم ، وبعد مقدمة عن المعاهدة الحالية ، وعدم انتهاء مدتها ، ورغبتهم في اجابة طلباتنا ، واهمية العراق الدولية الآن وفي المستقبل ؛ ذكر لي ما يلي :

اولا - عدم الغاء القواعد نهائيا .

ثانيا - ابقاء مطاري الحبانية والشعبية تحت سيطرتهم .

ثالثا - اشتراكنا والانكليز في استعمال واشغال المطارين في وقت واحد . اي وجود قوات الطرفين فيها بوقت واحد .

رابعا - ينظر في بحث التفاصيل عند موافقة الحكومة العراقية على الدخول في مفاوضات على هذا الاساس من قبل السلطات العسكرية العراقية ، وبعثة عسكرية بريطانية مشابهة للبعثة التي وصلت بغداد في شهر مايس الماضي .

عندما سألته حول ترك القيادة في المطارين للعراق . مع اشتراك القطعات البريطانية في الاشغال . بين لي ما يلي :

اولا - من الضروري ان يدار المطاران بكفاءة تامة .

ثانيا - في حالة ترك القيادة للعراق ، يخشى حدوث اهمال من الجانب البريطاني، في حالة ترك المسؤولية لان ذلك من الطبيعة البشرية .

ثالثا - ان خطتنا اليوم هي عدم اذاعة اسرارنا الفنية العسكرية لاحد ، سوى لاصدقائنا الذين نعتبرهم الآن من العائلة ، ولكننا نعتبركم - رغم انكم مستقلون - من العائلة . وان اشتراككم معنا في اشغال المطارات ، سيتيح لكم الاطلاع على هذه الاسرار ، وان تكونوا في نفس المستوى الفني الذي نحن فيه الآن .

رابعا - ارجب ان اوضح لكم شيئا اعتقد انكم تعلمونه وهو : اننا لا نرغب في البقاء بالمطارين للسيطرة عليكم ، ولكن نرغب بالبقاء للدفاع عنكم ، وعن انفسنا في وقت واحد ، ولو كان بإمكاننا الخروج لخرجنا الآن . المصلحة الدولية تتطلب بقاء القواعد هنا ، وادارتها بأيدي امينة ، ولا اتصد بالايدي الامينة اننا لا نأمن من جانبكم ، بل الامينة من وجهة الكفاية الفنية .

خامسا - لقد قررنا من جهة التسليح والتدريب ان تكونوا في مستوانا .

سألني اخيرا عن رأيي في هذا الصدد ، فأخبرته بعدم امكاني الجزم بشيء ما لم اعرف رأي الحكومة في بغداد ، وبعد ذلك جرى بحث مواضيع اخرى سأذكرها لكم في بغداد قبل انتهاء الاجتماع ، سألني عن موعد عودتي ، فأجبته في اواخر الشهر الحالي ، وقد رغب في ان يأخذ الجواب على مقترحاتهم المذكورة اعلاه قبل عودتي الى بغداد ، فأخبروني راياكم سريعا .

ورد رئيس الوزراء على برقية الوصي ببرقية تاريخها ١٣/١٠/١٩٤٧م هذا نصها :

» من فخامة رئيس الوزراء الى حضرة صاحب السمو الملكي المعظم .

تعلمون سموكم ان الباحثات التي اجريناها مع البعثة العسكرية البريطانية في شهر مايس الماضي ، كانت تدور حول ضرورة تخلي الحكومة البريطانية عن مطاري الحبانية والشعبية . وضرورة تسليمهما الى السلطات العسكرية العراقية ، على ان تقوم هذه السلطات بصيانتهمما وجعلهما صالحين للاستعمال في جميع الاوقات ، الامر الذي يضمن استفادة القوات البريطانية منهما في حالة الدفاع المشترك ضد العدو المشترك . وقد بينا باسهاب الاسباب السياسية والادبية التي تبرر طلبنا ، ولهذا ارى ان ما بينه المستر بيغن لسموكم من ضرورة الاحتفاظ بالمطارين ، وادارتهمما ادارة مشتركة ، امر لا يمكن الموافقة عليه ، والاسباب التي ذكرها لا تبرر ذلك مطلقا . ولهذا فلا يسعنا الدخول في المفاوضة على هذه الاسس ، لان هذا ليس من مصلحتنا في شيء ، بل يلحق بنا اضرارا بليغة ، خاصة والوضع في مصر وفي البلاد العربية المجاورة كما تعلمون . الامر الذي كنا نتوقع ان تتدبره الحكومة البريطانية ، وتساعدنا لان نكون بوضع ليس اقل من هؤلاء الجيران على الاقل . اما اذا ارادت ان تتجاهل اخلاصنا في صداقتنا لها ، ذلك الاخلاص الذي كلفنا تضحيات كثيرة ، تعلمها هي قبل غيرها ، (مع العلم باننا غير نادمين على ذلك ) اقول اذا تريد ان تتجاهل كل هذا ، وتضعنا في وضع حرج جدا ، تضرب به عزتنا وكرامتنا في الداخل والخارج ، وخاصة بين الاقطار

العربية ، فهذا ليس من الوفاء في شيء ، ولا يمكن ان نرضاه لانفسنا ، هذا رأيي  
أعرضه على سموكم المعظم بكل اخلاص وصراحة » .

وعزز رئيس الوزراء برقيته هذه ببرقية ثانية بتاريخ ١٧/١٠/١٩٤٧م هذا  
نصها :

« لا شك ان سموكم تشعرون قبل كل احد ، ان تعديل المعاهدة باقرب وقت  
ممكن اصبح ضرورة مبرمة . وليس هذا شعور العراقيين فحسب ، ولكن هذا ايضا  
شعور المحبين للعراق من ابناء البلاد العربية . وقد سألني الكثيرون عن المرحلة التي  
وصلنا اليها ، فأجبتهم جوابا يدعو الى التفاؤل ، ويستغرب الكثيرون من ان العراق  
الذي كان سباقا ، ويجب ان يكون سباقا قد بقي كما هو ، وقد تقدمته اقطار مجاورة  
كانت تستمد منه المعونة ، وتستنجد به لبناء كيائها واستقلالها . فأرجو من سموكم  
افهام الحكومة البريطانية بانه ليس بالمستطاع الانتظار اكثر من ذلك ، وتستخدمون  
جميع الوسائل للضغط عليها بقبول التعديل ، على الاساس الذي عرضته على سموكم  
ببرقتي المشار اليها ، منتهزين فرصة وجود سموكم قريين من المسؤولين في لندن .  
الله اسأل ان يوفقكم في مساعكم ويحفظكم ذخرا للبلاد » .

تهديد بالاستقالة :

عاد الوصي الى العراق في ٢٩ تشرين الاول ، فاطلع رئيس الوزراء على تفاصيل  
المفاوضات التي اجراها سموه في لندن ، وعلى آراء وزير خارجية بريطانية في قضية  
التقاعدتين العسكريتين في الجبانية والشعبية ، فعن الرئيس العراقي ان يهدد باستقالة  
وزارته ، عسى ان يلين الجانب البريطاني ، ولما فاتح الوصي بذلك وافق هذا على  
الفكرة ، ولكنه طلب اليه التريث في الموضوع ريثما يجس نبض القائم باعمال السفارة  
البريطانية في بغداد ، واذا بالحكومة البريطانية توفد بعض العسكريين ، مع ممثل عن  
وزارة الخارجية الى بغداد ، لتذليل العقبات واستئناف المفاوضات . وقد وصل هؤلاء  
فعلا في العشرين من تشرين الثاني ، واتفقوا على « ان تجري المفاوضات في السفارة  
البريطانية حرصا على الاحتفاظ بسريتها ، واستمرت من ٢٢ تشرين الثاني الى ٤  
كانون الاول ١٩٤٧م عقدت خلالها خمسة اجتماعات ... وقد تقدم الجانب البريطاني  
بمسودات متعددة للمعاهدة الجديدة على ضوء ملاحظات الجانب العراقي ومقترحاته  
الى ان تم الاتفاق على كثير من المبادئ والنصوص » اهـ (١) .

السعيد والجمالي :

وكان السيدان : نوري السعيد ، وفاضل الجمالي ، قد سافرا الى «ليكسس»  
لتمثيل العراق في اجتماعات هيئة الامم المتحدة ، عند النظر في مأساة فلسطين ، فلما

(١) من مذكرات السيد صالح جبر الخطية .

انتهت هذه المأساة على النحو الذي جرح الكرامة العربية ، وطعن الوحدة الاسلامية ، وادى الى تشتيت مليون عربي ، واقتطاع اعز جزء من الوطن العربي الاكبر ، وتسليمه للصهاينة لقمة سائفة ، اقول بعد ان تمت المأساة على هذا النحو ، انتقل السيد والجمالي الى لندن ، ولما كان الجمالي وزيرا للخارجية في وزارة صالح جبر ، فقد اتصل بالجهات البريطانية بصورة مكشوفة ، وما لبث ان بعث الى رئيسه في بغداد هاتين البرقتين :

## البرقية الاولى المؤرخة في ٢٠/١٢/١٩٤٧م

لفخامة رئيس الوزراء - بغداد

في اليوم الثاني من وصولي لندن في الثامن عشر الجاري ، اجتمعت بالمستر مايكل رايت ، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الاوسط ، فوصف لي المراحل التي مرت في موضوع المعاهدة العراقية - البريطانية ، وقدم لي مسودة لائحة اعدت لتكون اساسا للمفاوضات ، ورجاني الاطلاع عليها ، فان اعتقدت انها صالحة لتكون اساسا للمفاوضات ، اخبرتم بذلك ليأتي فخامة رئيس الوزراء باسرع وقت ، وان كانت لديه ملاحظات فهم مستعدون لسماعها ، وحدد اليوم مساء تسعة عشر الجاري موعدا لاجتماعنا بالمستر بيغن .

« ان اهم نقطة يعتقدون بانها موضوع الخلاف ، هي وجود القوات الجوية البريطانية الى جانب العراقية في مطاري الشعبية والحبانية في اوقات السلم ، ما دامت الظروف العالمية الراهنة تتطلب ذلك . اخذت مسودة المعاهدة معي ودرستها ليلا ، فأشرت عليها بعض التاشيرات ، واليوم قبل الاجتماع بالمستر بيغن استدعيت الى الاوتيل المستر « باروز » ، مدير قلم الشرق الاوسط الذي ابدى استعداداه في اجتماع امس للاجابة على الاسئلة والمعلومات ، فوجدته مستعدا للاخذ والعطاء ، فقلت له : اذا كنتم مستعدين لذلك فبإمكانني القول ان المسودة صالحة لتكون اساسا للمفاوضات . وعند اجتماعي بالمستر بيغن ابدى انه يريد للعراق نموذجا للعلاقات الطيبة بين بريطانيا والبلاد العربية . وان المعاهدة التي يريد عقدها ستصبح نموذجا ايضا لما يأمل عقده مع البلاد العربية ، وان هدفه هو ضمان الدفاع المشترك ، وليس للسيطرة او كسب الحقوق . فهو يريد للعراق ان يعتز بسيادته التامة ، ولا يطلب حقا في المطارات ، بل يريد ان تقدم الحكومة العراقية تسهيلات . وهنا اخذ يتكلم عن المطارات الحديثة ، وتعقد المخترعات ، وضرورة كون المطارات في اية لحظة كانت على اتم استعداد فني . وابدى هنا خططهم الجديدة في رفع مستوى الكفاءة الفنية للجيش العراقي ، فهو لا يهمه اية صيغة تأخذ المعاهدة ، ما دامت تضمن التسهيلات القوات البريطانية عند اللزوم . قال انه لا يطالب لبريطانية بحق ، بل يريد تسهيلات يقدمها العراق لخدمة الدفاع المشترك . وقال ان هذه الضمانات لا قيمة لها على الورق لولا ان البرلمان البريطاني ، عند مصادقته الميزانية ، يريد مستندا يبرر الصرف . وقال ان ما يتوخاه هو اتحاد روحي يجمع بريطانيا والدومينيونات والدول الصديقة كالعراق ،



ولذلك فلا يعتقد بوجود مشاكل في سبيل انجاز المعاهدة ، وينسب حضور فخامة رئيس الوزراء للمفاوضة بالسرعة الممكنة . اخبرني بصورة خصوصية ان رئيس وزراء لبنان أبدى استعداده للدخول في معاهدة مع بريطانيا ، على نفس الاسس ، وانه متشبه في اعادة المفاوضات مع مصر . وبعد خروجنا اكد لي المستر « مايكل رايت » ان وجود قوات بريطانية في المطارات وقت السلم ، امر متوقف ازاء الخطر الحاضر ، ولا يمكنهم ان يوحوا بذلك نصا . المسودة لا تزال تحت الدرس والتنقيح ، وتحوي ثمان مواد ، الجديد فيها هي المادة الخامسة ونصها :

« ان القاعدتين الجويتين في الحبانية والشعبية ، هي جزء مكمل من المملكة العراقية وسيادتها ، وحكومة صاحب الجلالة البريطانية توافق على ترك الحقوق المنحصرة بها وحدها لحد الآن ، والتي كانت تتمتع بها قوات صاحب الجلالة البريطانية في هذه المطارات ، ويتفق على استعمال القواعد للمنفعة المشتركة بين الفريقين ، كما ينص على ذلك ملحق هذه المعاهدة » . - انتهت المادة -

« وللمعاهدة ملحق يتكون من ثمان مواد ، والفقرة التي يرجون ان تسوي الخلاف بين وجهتي النظر العراقية والبريطانية هي الفقرة (د) من المادة الاولى من الملحق ونصها :

« الى ان يحين وقت يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على ان حالة الامن في الشرق الاوسط لا تستدعي ذلك ، فان جلالة ملك العراق يمنع دخولا حرا في القاعدتين الجويتين للطائرات والوحدات المحاربة للقوات الجوية البريطانية . اما موضوع اجراء تعديل في استعمال هذه الوحدات للقواعد الجوية فيمكن اعادة النظر فيه من وقت لآخر . على ضوء الظروف التي تسود اذ ذاك ، والتي يعينها مجلس الدفاع المشترك الذي سينشأ وفق منطوق هذا الملحق . فالمجلس يقدم توصياته للطرفين المتعاقدتين الساميين » . - انتهت الفقرة -

« ان ما علمته من المستر بيغن ، والمستر مايكل رايت انهم مستعدون لتعديل الصيغ بأي شكل يضمن المصلحة المشتركة ، ولذلك استطيع القول ان الجماعة مستعدون للمفاوضات الآن ارجو انبائي برايكهم قبل مغادرتي لندن » .

### البرقية الثانية المؤرخة ١٩٤٧/١٢/٢١

« اجتمعت اليوم بالمستر بيغن ، وهو يرى حضوركم للندن للمفاوضة في المعاهدة باسرع وقت . انه يعتقد بان حضوركم واطلاكم على وجهة النظر هنا ، سيزيل كل مشكلة تقف في سبيل الوصول الى اتفاق تام . المستر بيغن مستعد للعودة من رحلة له فيما اذا قررتم المجيء . الجماعة هنا يرون بقائي لحين حضوركم فيما اذا عزمتم على المجيء حالا . ارجو الابراق حالا هل اتحرك ام انتظر قدومكم » اهـ .

التمهيد للسفر الى لندن :

لبى رئيس الوزراء صالح جبر ، دعوة وزير خارجية بريطانية بالسفر الى لندن ،

لينجز فيها ما توقف حله في بغداد ، وقرر ان يصطحب معه وزير الدفاع ، شاكروالوادي ، ووزير الخارجية محمد فاضل الجمالي ، وكان الاخير لا يزال في لندن فابرق اليه بالبقاء فيها . وأعرب الوصي عن رغبته في أن يكون السيدان : نوري السعيد وتوفيق السويدي مع الوفد المسافر الى العاصمة البريطانية (١) فتقبل السيد صالح هذه الرغبة بسرور ، وعمل على تنفيذها فوراً . واقترح السعيد ان يطلع رئيس الوزراء بعض المؤازرين من الاعيان والنواب على مراحل المفاوضات التي اجراها لتعديل المعاهدة ، وان يستشيرهم في هذه الامور الثلاثة :

١ - هل ان العراق في حاجة لمعاهدة تحالف مع دولة اجنبية ام لا ؟

٢ - اذا كان في حاجة الى ذلك فمن هي الدولة الاجنبية ؟

٣ - ما هي الاسس التي يعتبرونها صالحة لهذا التحالف ؟

### اجتماع في قصر رحاب

ويقول صالح جبر انه تردد عن الاخذ بهذا الراي ، حرصاً على سرية المفاوضات، فقال له نوري السعيد « اذا كنت لا تحب ذلك لهذه الاسباب ، فليستدع اذن سمو الوصي بعض الذوات من الاعيان والنواب وغيرهم من المؤازرين للحكومة ، وغير المؤازرين لها ، ليلدوا آراءهم في هذه النقاط الثلاث » .

وفي الساعة الخامسة من يوم ٢٨ كانون الاول ١٩٤٧ م حضر الاجتماع المرتقب في قصر الرحاب عشرون ذاتاً وهم (٢) :

صالح جبر . ونوري السعيد ، وتوفيق السويدي . وجميل المدفعي ، وحكمة سليمان ، وحمدي الباجه جي ، وارشد العمري « من رؤساء الوزراء السابقين » والسيد محمد الصدر ، والشيخ محمد رضا الشبيبي ، والسيد عبد المهدي، وصادق

---

(١) ان نوري السعيد الذي كان يراقب الوضع السياسي وتجههه ، اقترح على الوصي تأجيل التعديل لعدم ملاءمة الموضوع مع الاوضاع الداخلية والعربية ، الا ان الوصي امر على رايه . فاقترح نوري السعيد استقالة الوزارة وتاليف غيرها لكسب الساسة الحائدين على صالح جبر ، الا ان الوصي رفض الاقتراح ايضاً . ثم علود الكرة نوري السعيد باقتراح تعديل الوزارة بان تضم عناصر اليها جديدة، فلم يلق قبولاً عند الوصي ولم يتنع الوصي بما تم بل امر على نوري السعيد ان ينضم هو الى الوفد المتفاوض . اه .

خليل كنه في كتابه ( العراق اسمه وغده ) ص ٨٢  
(٢) لم يكن المقصد من هذا الاجتماع هو دراسة الاسس التي يجب ان يستند عليها المتفاوض العراقي لعقد المعاهدة العراقية - البريطانية الجديدة ، كما قد يتبادر الى الذهن ، لقد ثبت ان وفد المتفاوضة العراقي كان قد اتفق على تلك الاسس مع الجانب البريطاني اتفقا نهائياً في مداولات سرية سابقة تمت في لندن وبغداد ، مهد لها وشارك فيها الوصي نفسه مشاركة فعالة . والارجح ان رئيس الوزراء صالح جبر كان قد حل معه قبيل الاجتماع وبعد عودته من لندن مسودة لائحة المعاهدة لعرضها على الوصي بشكلها الاخير وذلك قبل ابرامها من قبل الوفدين المتفاوضين بصورة رسمية . اه .

« آفاق عربية » العدد ٥ كانون الثاني ١٩٧٧

البصام ، ومصطفى العمري ، وعمر نظمي ، وداود الحيدري ، وعبد العزيز القصاب ، ونجيب الراوي ، ونصرة الفارسي ، ومولود مخلص ، وبهاء الدين نوري ، ومحمد حسن كبه . وقد تولى السيد احمد مختار بابان ، رئيس الديوان الملكي ، ضبط موجز لاقوال المتكلمين . ويقول السيد صالح جبر في « مخطوطته » ان جواب المتكلمين على السؤال الاول كان اجماعيا ، وعلى الثاني ( ان الدولة الاجنبية يجب ان تكون بريطانية ) اما على السؤال الثالث فهذه بعض اقوالهم :

قال حمدي الباجه جي : الجهة البريطانية الفنية تبقى بالمطار ، والجيش العراقي هو الذي يحرسها ، ولا لزوم لبقاء الجيوش الانكليزية تحتل البلاد ، واذا احتاج الانكليز الى مطارات ، فيمكنهم استعمال حتى سطوح دورنا .

وقال السيد عبد المهدي ، اذا نحن شعرنا خطورة الوضع العالمي ، وضرورة لازمة لنا ولها - اي لبريطانية - وادركنا الخطر مثلهم ، فالعراق كله يكون مطارا لبريطانية .

وقال صادق البصام : حقيقة ظروف المعاهدة الحاضرة تختلف عن ظروف العالم في الحال الحاضر . اننا في امس الحاجة الى حلفاء ، ونتشبث بالانكليز ، لان هذه البلاد لا تنضم الى الشيوعية . الإنكليز لهم قواعد كثيرة قريبة من العراق ، ولأجل ان تبرهن انكثرا على حسن نيتها ، يجب اعادة النظر في هذه المعاهدة .

وقال نوري السعيد : يجب ان لا تعقد معاهدة لمدة اكثر من عشر سنوات . واذا حصلنا على شيء افضل من المعاهدة الحاضرة ، فهو بصالحنا ، ويجب ان نوافق عليه . وقد ختم السيد محمد الصدر هذا الاجتماع بالكلمات التالية . بعد ان لاحظ ان المتكلمين يقارنون على الدوام بين الوضع في العراق والوضع في مصر ، فقال :

« مصر تختلف عن العراق ، وموقعها الجغرافي غير موقعنا ، ويجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار . وعمر المعاهدة الجديدة يجب ان ينتهي بعمر المعاهدة الحاضرة . وربما نحصل على تخفيفات كثيرة ، ونخفف الطوق الذي برقبتنا ، وهذا احسن . واذا اردنا ان ننظر الى ابعد ، والى جيل آخر ، ولعمر طويل ، فالموضوع يحتاج الى دقة نظر اكثر ، ويفتح فيها ابوابا تساعد على اعادة النظر فيها . المعاهدات وليدة الحاجة وتبادل مصلحة ، والانكليز هم ايضا محتاجون الى تبادل مصلحة » اهـ .

اما الشيخ محمد رضا الشبيبي والسيد نصره الفارسي فقالا انهما لا يستطيعان ابداء اي رأي في موضوع المعاهدة ، ما لم يطلعا على الاسس المراد ادخالها او تعديلها . وما دام رئيس الوزراء لا يرغب في الكشف عن هذه الاسس ، فهما لا يبديان اي رأي في الموضوع اهـ .

ويضيف السيد صالح جبر « في مخطوطته » الى ما تقدم : ان السيد نوري السعيد ، الذي كان العامل الاول في عقد هذا الاجتماع ، قال له في ختام الاجتماع « لماذا كنت مترددا من عقد هذا الاجتماع ؟ اسمعت كيف ان هؤلاء الساسة لم يطلبوا اكثر

مما سبق ان حصلت عليه من الانكليز ، وحققته فعلا في مفاوضاتك معهم ؟ الم يكن من المصلحة ، بل ومن مصلحتك انت ان يسجل هذا عليهم ؟ » .

ويقول توفيق السويدي في ص ٦٢ و ٦٣ من مذكراته « نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية » انه ، بعد ان انفض الاجتماع اقرب من سمو الوصي وقال له :

« ان وزارة صالح جبر وزارة ضعيفة ، ولا تقوى على احتمال مسؤولية المفاوضات ، وان المفاوضات تستلزم جهودا واستعدادات واسعة ، فيجب ان تنظروا في وزارة مفاوضات » اهـ ويضيف السويدي الى ذلك قوله : انه اخبر نوري السعيد بما عرضه على الوصي ، وطلب اليه ان يؤيده فيما عرض ، ولكن نوري رد عليه « بانه لا يؤيد هذا الرأي ، وبانه يرى ان وزارة صالح جبر التي فاوضت في المعاهدة ، تكمل مهمتها بعقد المعاهدة ، وحينئذ تستقيل وتذهب » اهـ ، ويستمر السويدي في حديثه فيقول : ان الوصي طلبه بعد يومين ، وكلفه ان يسافر مع صالح الى لندن ، ويدعم مفاوضاته ، فرفض هذا التكليف وقال : « اني لا اوافق على هذا التكليف ، ولا اتعاون مع رئيس الوزراء » ، فرد الوصي عليه قائلا : « لست متعاوناً مع رئيس الوزراء اذا ذهبت معه ، بل انك رقيب من قبلي على المفاوضات وموجه له ، واعلم جيدا ضعف قابليته في هذا الامر » ، وهكذا اشترك السويدي مع صالح جبر وجماعته في موضوع المعاهدة .

ويضيف السويدي الى ما تقدم فيقول في ص ٦٤ من مذكراته ، موضوعة البحث ، ان نوري السعيد طلب من الوصي ان « يعفيه من الذهاب الى لندن بدافع : ان الامر اصبح مبتوتا فيه ولا يتطلب جهودا جديدة تبذل من قبل المفاوضين فحلق فيه الوصي واظهر نوعا من الحدة قائلا « انه يرجوه الا يبحث في هذا الامر » وهذا يعني ان المفاوضات التي اجراها الوصي في لندن انتهت كل شيء ، ولم تكن هناك اية غاية من ايفاد « زفة العرس » الا التوقيع على النصوص الهيأة واسباغ الشرعية عليها .

### آخر اجتماع في قصر الرحاب :

وفي مساء ٣ كانون الثاني ١٩٤٨ م ، عقد اجتماع آخر في قصر الرحاب برئاسة الوصي ، حضره كل من نوري السعيد ، وتوفيق السويدي ، وصالح جبر ، واحمد مختار . فاعرب الوصي عن رغبته في تثبيت اسس التعديل بحضوره ، فاتفق الجميع على ان يشمل التعديل هذه الامور (١) :

---

(١) يقول توفيق السويدي في ص ٦٤ من مذكراته التي اشرنا اليها في الصفحات السابقة : « ولما اكتمل عقدنا وشرينا الشاي ، وزعت على كل منا مسودة معاهدة باللغة الانكليزية . ولما طالبتهم بنسخة عربية قالوا انهم لم يستعدوا لانيتها ... وبعد اخذ ورد بين الحاضرين ، لم اجد في المعاهدة ما يستوجب الاعتراض الشديد عليها من حيث السياسة ... ولما اتينا الى الموضوع العسكري قلت اني لم اجدوا واضحا . ناجابني صالح جبر : « ان هذا الامر مدروس من قبل ، ومتفق عليه بهذا الشكل ، وليس فيه ما يستوجب الاعتراض » الامر الذي دل بوضوح على ان المعاهدة وضعت قبل هذا الاجتماع ، واتفق على موادها سلفا ، ثم اتخذت الاجتماعات وسيلة لاضفاء شرعية التفاوض عليها . »

- ١ - مقدمة المعاهدة - رفع بحث خطط المواصلات منها .
  - ٢ - رفع قيد المشاورات في الامور السياسية الخارجية ، والاكتفاء بالنص :  
على ان لا ينتهج احد الفريقين المتعاقدين سياسة معادية للفريق الآخر .
  - ٣ - تسلم العراق للقاعدتين الجويتين في الحبانية والشعبية ، عندما يتم ابرام معاهدات الصلح بين الدول التي اشتركت في الحرب العظمى .
  - ٤ - عدم السماح في ابقاء قوات مسلحة بريطانية في العراق في زمن السلم .
  - ٥ - الغاء حصر استخدام الاختصاصيين في الحكومة العراقية بالبريطانيين .
  - ٦ - الغاء الاتفاقيات الخاصة بالسكك الحديدية ، والميناء ، وتسلم العراق لهذين المرفقين الهامين .
  - ٧ - ضرورة تسليح الجيش العراقي ، والقوة الجوية الملكية العراقية ، بعين الاسلحة التي تسلم بها الوحدات البريطانية ، وفي عين الوقت الذي يجري فيه تسليحها .
  - ٨ - رفع القيود الموجودة فيما يتعلق بالتمثيل السياسي في المعاهدة الحاضرة .
- هذه هي اسس التعديل التي اقراها الناسة العراقيون في « قصر الرحاب » يوم ٣ كانون الثاني ، على ما بسطها نوري السعيد في ص ١٣ - ١٥ من رسالته « حقائق تعديل المعاهدة العراقية » اثبتناها بنصوصها لنقارن بينها وبين المعاهدة بعد حين .

### قرار لمجلس الوزراء :

وفي يوم ٤ كانون الثاني من عام ١٩٤٨ م ، اتخذ مجلس الوزراء هذا القرار :

« عقد مجلس الوزراء جلسة خاصة استمع فيها الى الايضاحات التي بسطها فخامة رئيس الوزراء ووكيل وزير الخارجية ، حول تعديل معاهدة التحالف المنقذة بين العراق وبريطانية ، الموقع عليها في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ م ، وكذلك استمع الى اقتراح فخامته المتضمن وجوب انتداب وفد يمثل العراق للقيام بهذه المهمة . وبعد المداولة وافق المجلس على ما بينه فخامة الرئيس من المبادئ والايضاحات ، ووافق على تشكيل وفد يمثل العراق برئاسة فخامة رئيس الوزراء ، وعضوية كل من: معالي السيد فاضل الجمالي وزير الخارجية ، ومعالي السيد شاكر الوادي وزير الدفاع ، وصاحب الفخامة السيد نوري السعيد رئيس مجلس الاعيان ، وصاحب الفخامة السيد توفيق السويدي عضو مجلس الاعيان ، وتخويل المشار اليهم صلاحية المفاوضة والتعديل ، حسب الاسس التي اوضحها فخامة الرئيس ، وكذلك تخويل المشار اليهم ايضا صلاحية التوقيع على تعديل المعاهدة ، وكذلك قرر منح المشار اليهم مخصصات السفر والايفاد ، حسب المادة السادسة المعدلة من نظام مخصصات الايفاد » اهـ .

ما كادت الاحزاب السياسية القائمة في بغداد تسمع باجتماع الساسة في « قصر الرحاب » يوم ٢٨ كانون الاول مساء ، حتى استفزها الامر المبيت ، فقررت ان تحتج على ذلك ، وقدم كل حزب بياناً خاصاً به ننشره فيما يلي ، للدور الذي لعبته هذه الاحزاب في احباط المعاهدة ، بعد توقيعها من قبل المفاوضين البريطانيين والعراقيين :

### بيان حزب الاستقلال :

« نشرت الصحف نبا اجتماع عقد في قصر الرحاب العامر للمداولة حول المعاهدة العراقية البريطانية . ولما كان حزب الاستقلال غير مطلع على اسباب اختيار هذا الظرف لاعادة النظر في المعاهدة ، ولا على الاسس التي ستقوم عليها المفاوضات بهذا الشأن ، الذي سيقدر مصر العراق لاعوام ، كما قررت هذا الصير من قبل معاهدات سابقة عقدت كلها بأسلوب شاذ ، فان الحزب يرى من واجبه تجاه الشعب الذي سيتحمل اعباء هذه المعاهدة ، والذي وجد الحزب لخدمته والتعبير عن آرائه ، ان يعلن بيانه هذا ليؤكد ما سبق له في شتى المناسبات التصريح به ، وليسجل شعور الناس جميعاً بأن هذه المفاوضات لا تختلف في شيء عن سابقتها ، حيث يقوم المفاوض العراقي بمهمة تبليغ الشعب : ان المعاهدة التي يحملها هي كل ما يمكن الحصول عليه ، وان علينا ان نسلم بها راضين او مكروهين ، فلا تلبث اكثرية المجلس ان تقرر تصديق المعاهدة ، غير عابئة بشعور العراقيين ، لانها تعلم ان الشعب لم ينتخبها ، وانها ملزمة لذلك ان تؤيد ما تتقدم به اية حكومة من معاهدات وقبود .

« لقد اجمعت الكلمة على ان معاهدة ١٩٣٠م اصبحت ملغية ، بحكم الظروف والتطورات الدولية ، فضلاً على انها فرضت على الشعب العراقي فرضاً ، ولم يكن له اي اختيار في عقدها . وقد تبين من سير المفاوضات بين مصر وبريطانية ان الحكومة البريطانية تسعى للزام مصر بدفاع مشترك ، وان مصر قد اصررت على رفض هذا الدفاع المشترك . كما ان استنكار الشعب العراقي لاي مشروع يتضمن دفاعاً مشتركاً مع بريطانية ، يلزم المفاوض العراقي تجنب الالتزام به ، او بأي قيد آخر قد تتضمنه المعاهدة الجديدة مباشرة ، او ملاحق اخرى تتبعها لتزيد في تكبيل السيادة الوطنية .

« وبالإضافة الى ما تقدم ، فان اختيار مثل هذا الظرف ، الذي تجتاز فيه قضية فلسطين ادق مراحلها ، حيث يشغل الرأي العام بالتفكير والعمل لاتخاذ فلسطين ، ليدل اما على محاولة الجانب البريطاني صرف الرأي العام عن قضية فلسطين ، واشغاله بأمر المعاهدة ، او على اهتبال فرصة انشغال العراق بقضية فلسطين ، لانجاز امر تعديل المعاهدة على وجه لا يخلو من تقيد السيادة العراقية ، او ان هذه المفاوضات التي دعت اليها بريطانية في هذا الوقت انما تستهدف الامرين معا .

« ان هذا الشذوذ الذي يحيط هذه المفاوضات ، يدعو الحزب الى اعلان عدم اطمئنانه لاجرائها ، حيث تستأثر بتحمل مسؤولياتها وزارة لا تستند الى مجلس نيابي يمثل الشعب تمثيلا حقيقيا ، وان الحزب يدعو الشعب الى معارضة اية معاهدة تعقد في هذه الظروف ، وتنتقص من سيادة العراق الوطنية ، ولا تكفل تحقيق استقلاله التام . وقد سبق للحزب ان صرح في بيان وقعه مشتركا مع الاحزاب الاخرى « ان الشعب العراقي في حل مما يقره هذا المجلس من معاهدات واتفاقات او اي التزام آخر يكون العراق طرفا فيه ويعتبره باطلا وغير ملزم للعراق » (١) .

محمد مهدي كبه - رئيس حزب الاستقلال

### بيان حزب الاحرار :

« نظرا لبيانات رئيس الوزراء حول عزم وزارته على الدخول فورا في مفاوضات مع الحكومة البريطانية ، من اجل تعديل المعاهدة العراقية البريطانية ، يرى الحزب من واجبه ان يبدي رأيه في هذا الموضوع الخطير ، الذي تناوله في عدة مناسبات ، من لزوم تعديل الوضع القائم بين العراق وبريطانية على ضوء ميثاق هيئة الامم المتحدة ، ومبدأ حرية الشعوب وسيادتها ، وذلك باعتبار ان المعاهدة القائمة بين العراق وبريطانية تناقض ذلك فضلا عن كونها قد استنفذت اغراضها ، واصبح من الواجب التخلص من قيودها .

« والحزب يرى ان تعديل هذا الوضع لا يصح ان يتم على يد الحكومة الحاضرة ، التي لا تتمتع بثقة الشعب ، ولا تستطيع تحقيق امانى الامة بانجاز مثل هذه المهمة الخطيرة التي يتوقف عليها استقلال العراق ، وسيادته ، ومصيره . وحرصا على مصلحة العراق القومية ، وحفظا لكيانه ، وتأمينا لسيادته التامة ، يرى الحزب ان مهمة المفاوضات يجب ان تقوم بها حكومة تستند الى مجلس ينتخب انتخابا حرا لتحقيق استقلال العراق التام ، واستكمال سيادته بجلاء القوات الاجنبية عنه ، وعدم توريث البلاط بأية التزامات تنقص من سيادته وتحد من استقلاله » (٢) .

### بيان الحزب الوطني الديمقراطي :

« اطلع الحزب الوطني الديمقراطي ، عن طريق الصحف المحلية والاذاعات الخارجية ، على عقد اجتماع في قصر الرحاب ، بدعوة من حضرة صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم ، في مساء يوم الاحد المصادف ٢٨ كانون الاول

(١) جريدة « لواء الاستقلال » العدد ٢٧١ بتاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٤٨ م .

(١) جريدة « صوت الاحرار » العدد ٤٤٥ بتاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٤٨ م .

١٩٤٧ م . حضره عدد من الساسة العراقيين ، وتناول البحث فيه قضية تعديل المعاهدة العراقية - البريطانية . ولما كان الحزب لم يتسن له ابداء رأيه في هذا الموضوع في الاجتماع المذكور ، لعدم دعوته اليه ، فانه يرى من واجبه ان يبدي وجهة نظره في هذا الامر الخطير .

« ان الحزب الوطني الديمقراطي مع اعتقاده بان العلاقات القائمة بين العراق وبريطانية لم تكن قد اقيمت على اساس احترام العراق كدولة حرة مستقلة ، وانه من الواجب اقامتها بما يضمن استقلال العراق ، وصيانة سيادته ، واحترامه ، على اسس التعاقد بين الدول المتكافئة ، يرى في الوقت ذاته ان فتح باب المفاوضات بصورة شاذة مع بريطانية ، والاستمرار بها من قبل وزارة غير منبثقة عن ارادة الشعب ، وغير مستندة الى مجلس نيابي يمثل الامة تمثيلا حقيقيا ، عمل في غير صالح العراق . هذا بالاضافة الى ان هذه الامور تجري في ظروف غير طبيعية تكتنف البلاد العربية ، وفي وقت يجب ان يقرر فيه العراق والبلاد العربية اعادة النظر في جميع المعهود والامتيازات الخاصة بالدول التي لا تؤيد مطالب العرب العادلة في قضية فلسطين .

« ولذلك فان تعديل المعاهدة القائمة ، او عقد اية معاهدة جديدة ، نتيجة هذه المفاوضات الشاذة ، وفي هذه الظروف غير الملائمة ، ومن قبل وزارة لا تستند الى ارادة الشعب ، لا بد ان يكون امرا مجحفا بحقوق العراق ، ومخلا بسيادته ، ولا يمكن ان يعتبر علاقات صداقة بين دولتين حليفيتين ، وانما سوف يكون سببا لحدوث صعوبات جمة بين العراق وبريطانية في المستقبل » (١) .

بغداد في ٣١ كانون الاول ١٩٤٧ م  
كامل الجاردي  
رئيس الحزب الوطني الديمقراطي

## واول الفيث قطر :

قلنا ان الوفد العراقي المفاوض الى لندن تألف برئاسة رئيس الوزراء صالح جبر الاسمية ، وعضوية العنين : توفيق السويدي ونوري السعيد ، والوزيرين شاكرو الوادي وفاضل الجمالي ، وكان نوري السعيد في الوفد الرئيسي الحقيقي له فلما تقرر سفر الوفد في الخامس من شهر كانون الثاني ١٩٤٨ م ، صدرت الارادة الملكية باسناد منسوبي رئاسة الوزارة ووزارة الخارجية بالوكالة الى وزير العدلية جمال بابان ، ومنصب وزارة الدفاع بالوكالة الى وزير المعارف توفيق وهي ، كما صدرت ارادة اخرى بتعيين وزير الاقتصاد توفيق النائب ، وزيرا للداخلية ، وباسناد منصب وزارة الاقتصاد بالوكالة الى وزير التموين عبد الاله حافظ . وكان وزير الخارجية الدكتور الجمالي ، لا يزال في لندن فاذا بوكالة الانباء العربية تسند اليه هذا الحديث :

(١) جريدة صوت الاحرار العدد ٤٤٤ بتاريخ ١ كانون الثاني ١٩٤٨ م .



« لندن ٣ - و.١.ع. تحدث معالي الدكتور فاضل الجمالي ، وزير الخارجية العراقية ، الى وكالة الانباء العربية في لندن اليوم عن المحادثات المنتظرة بين بريطانيا والعراق فقال : ان المعاهدة البريطانية العراقية التي وقعت عام ١٩٣٠م قوبلت بكثير من النقد في العراق ، وكان اكثر الانتقادات التي وجهت اليها راجعا بالطبع الى السياسة الحزبية في البلاد ، ولا تمت الى الحق بنصيب ، ولكن ليس من شك في ان المعاهدة لا تخلو من مآخذ اذا توخى المرء عند بحثها استكمال كل نقص ، وتطلع الى الظفر بمعاهدة مستوفاة من جميع الوجوه . ولم تخف حملات النقد عليها من ذلك الحين ، وان كان فريق كبير من العراقيين ادرك فضلها ولمس قيمتها ووجوه الفائدة منها . ولما تقلد فخامة السيد صالح جبر الوزارة الحاضرة ، كان تعديل المعاهدة الهدف الاول في برنامج سياسته الخارجية ، وجرت اتصالات بينه وبين الحكومة البريطانية ادت الى موافقتها على تحقيق رغبة الشعب العراقي في اجراء محادثات لتعديلها ، على الرغم من انها لا تستوفي اجلها الا في عام ١٩٥٧م. ومن حسن الظن ان الحكومة البريطانية سلمت بأن التعاون بين البلدين على اساس المساواة التامة ، هو المبدأ الذي لا غنى عنه ، وقد اقرت بريطانيا ايضا ان الظروف والتجارب تقضي تعديلا من شأنه ان يكفل المساواة في مصالحهما المشتركة ، واعترفت بأن الصداقة وتبادل النفعة هما الحجر الاساسي في الروابط التي تؤلف بينهما ، وان المعاهدة ليست الا رمزا يبرر هذه الحقائق ويسجلها على هذا الاساس ، وسيصل فخامة السيد صالح جبر الى لندن في الاسبوع القادم ، ليرأس الوفد العراقي في المفاوضات التي ستدور حول التعديل » اه .

كان هذا التصريح بمثابة جس نبض العراقيين عامة ، والصحف المعارضة خاصة ، ومع ان رئيس الوزارة صرح في جلسة مجلس الاعيان المنعقدة في الرابع من كانون الثاني ١٩٤٨م ، بأن هذا التصريح « يجب ان يكون مكذوبا ولا يجوز اسناده لوزير خارجية العراق » فان الصحف والاحزاب سلقته بالسنة حداد ، وعلقت عليه تعليقات اثار طلاب المعاهد العالية ، وألهبت مشاعرهم ، فحملتهم على القيام بمظاهرات صاخبة في اليوم الثاني ( ٥ كانون الثاني ١٩٤٨م ) فتدخلت الشرطة في الامر ، ووقعت اصابات اسف لها الحكوميون والمعارضون على السواء ، وحملت هيئة التدريس في كلية الحقوق على استنكار الشدة مع الطلاب ، والتعسف مع المتظاهرين ، كما قدمت الاحزاب السياسية سلسلة من الاحتجاجات على ذلك .

وكان رئيس الوزراء صالح لا يزال في بغداد فجمع مجلس الوزراء فوراً ، واتخذ قراراً بتعطيل الدراسة في كلية الحقوق لاجل غير مسمى ، وسوق المحرضين على المظاهرات - موضوع البحث - الى المحكمة ، وتوقيف العشرات من المتظاهرين ، وهذا نص القرار :

### تعطيل الدراسة في كلية الحقوق :

« اطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة المعارف الرقم ١٤-٤-١٨ والمؤرخ ١٩٤٨/١/٥ ، واطلع كذلك على التقرير المقدم من قبل مديرية الشرطة العامة ،

واستمع الى الايضاحات التي ادلى بها معالي وزير المعارف . وعند المداولة تبين ان بعض طلاب كلية الحقوق يحملون مبادئ تمنعها القوانين ، وان البعض منهم يتركون الدراسة في كثير من الاحيان ، ويقومون بمظاهرات غير مسموح بها ، وظهر ايضا انهم بتاريخ ١٩٤٨/١/٤م تركوا المدرسة وقاموا بمظاهرة لا مبرر لها الامر الذي احدث اصطداما مع الشرطة المكلفة بحفظ الامن ، وبنتيجة هذا تحقق ان استمرار الدراسة في هذه الكلية اصبح لا يؤمن الغرض المنشود منها . ولهذا وبناء على اقتراح معالي وزير المعارف ، واستنادا الى المادة ٣١ من نظام كلية الحقوق ، قرر المجلس الموافقة على تعطيل الدراسة في كلية الحقوق الى اجل غير مسمى اعتبارا من تاريخ ١٩٤٨/١/٥م ، على ان يعاد النظر في هذا الامر قبل ختام المدة ، بناء على تقرير يرفعه وزير المعارف . وقرر ايضا الابعاز الى وزارة العدلية للقيام بالتحقيقات القانونية فورا للوقوف على الاسباب التي دعت الى التصادم الواقع بين الطلاب والشرطة ، والتحقيق بصورة خاصة عن المحرضين والمشاركين في تلك المظاهرات ، وتوديع المخالفين الى القضاء . وقرر ايضا الابعاز الى وزارة المعارف برفع تقرير مفصل عن حالة هذه الكلية ، وهيأة ادارتها ، والقائمين بشؤونها ، ودرجة علاقتهم في هذه المظاهرات ، والاسباب التي دعت الى افساح المجال لدخول بعض المبادئ الهدامة الى هذه الكلية ، وعما اذا يوجد بين اسانذتها ، ومحاضريها ، من يعتنق امثال هذا المذهب ، وتقديم توصياتها فيما يجب اجراؤه لاصلاح المعهد ، وارجاعه الى حالته الطبيعية ، والاسس التي تؤمن تزييد كفاياته . وقرر ايضا تشكيل لجنة ادارية برئاسة السيد عبد العزيز الخياط عضو محكمة التمييز ، وعضوية مظفر احمد متصرف لواء بغداد ، والسيد عبد الله الشواف مدير العشائر العام ، لتحقيق بصورة ادارية عن الاسباب التي دعت لحدوث المظاهرة في يوم ٤ المبحوثة في تقرير الشرطة والمحرضين عليها ، والجهة التي بدأت بالاصطدام الواقع بين الشرطة والطلاب ، وكذلك التحقيق عن سبب ترب المبادئ الهدامة بين بعض طلاب الحقوق وغيرها من المدارس ، وكذلك التحقيق عن سلوك اساتذة الكلية ومدرسيها ومحاضريها وميولهم ، وعما اذا لهم علاقة بهذه المظاهرة او غيرها من المظاهرات او التحريض عليها ، ورفع تقرير مفصل حول جميع ذلك « اه .

### بيان لنائب رئيس الوزراء :

لم تحل المظاهرات التي قام بها الطلاب في ٥ كانون الثاني دون سفر رئيس الوزراء الى لندن مساء اليوم المذكور . فبعد ان اجتمع مجلس الوزراء برئاسة صالح جبر ، وقرر تعطيل الدراسة في كلية الحقوق الى اجل غير مسمى ، صدرت الاوامر بتوقيف عدد كبير من المتظاهرين ، وغلق الاقسام الداخلية ومطاعمها في وجوه الطلاب الخارجيين ، فاطمان الرئيس الى هذا الاجراء ، وسافر وصحبه الى الجبائية ليستقلوا الطائرة منها الى لندن ، فلما كان اليوم التالي ، انفجرت النفوس بالغضب والبركان ، واتبرت الصحف الحزبية تشدد حملاتها على الحكومة ، وتضاعف من

هجومها على مشروعاتها . وقد اضربت الكليات والمدارس العليا تضامنا مع طلاب الحقوق ، واحتجاجا على غلق هذه الكلية ، وعلى توقيف عدد من طلابها ، فاذا بوكيل رئيس الوزراء يذيع هذا البيان الرسمي :

« فهم من التقارير الرسمية المقدمة من السلطات المختصة ، ان بعض طلاب كلية الحقوق قرروا بتاريخ ١٩٤٨/١/٤م القيام بمظاهرة . وفي صباح يوم ١٩٤٨/١/٥م وفد طلاب بعض المدارس الثانوية على الكلية بدون كتب ، فخرجوا من الكلية متظاهرين - بدون اجازة - يهتفون بسقوط المعاهدة ، وبحياة فلسطين ، واحذثوا شغباً . وعندما حاولت الشرطة حفظ النظام وتفريقهم ، بادروها بالحجارة ، ثم اخذ البعض منهم يطلقون العيارات النارية على قوات الشرطة ، مما ادى الى جرح ٤٢ شرطيا ، بضمنهم معاون شرطة ومفوض ، الامر الذي لم يدع مجالا للشك من ان بعض المتظاهرين من الطلاب كانوا يحملون السلاح عندما عزموا على اقامة هذه المظاهرة . وبعد ان استمر الطلاب على الشغب ، ورمي الحجارة على قوات الامن ، تحصنوا في الكلية ، فطوقتهم الشرطة الى ان هذا الحال ، فسمحت لهم بالتفرق مع العلم بانه كان يوجد بين المتظاهرين اشخاص من حملة المبادئ الهدامة . هذه خلاصة ما حدث في اليوم المذكور مستقاة من التقارير المقدمة من قبل السلطات المختصة :

« ان الحكومة قد اعادت الامن الى نصابه فورا ، وقد اصدرت اوامرها المشددة بوجوب اجراء التحقيق عن السبب لهذه المظاهرة ، والباديء بالتجاوز والشغب ، وقد شكلت لهذا الغرض هيئة ادارية رسمية من كبار رجال الدولة للتحقيق العادل ، اضافة الى التحقيقات التي قامت بها السلطات القضائية .

ويظهر من هذا ومن هتافات المتظاهرين ، ان سبب هذه المظاهرة يرجع الى عاملين : الاول تعديل المعاهدة ، والثاني قضية فلسطين . في حين ان المفاوضات العراقية الذي ذهب لتعديل المعاهدة ، لم يبدأ بعد بمفاوضاته ، ولم يظهر منه اي اتجاه ، حتى ولا اي تصريح بما يخالف الآمال الوطنية . بل ان تصريحات رئيس الوفد امام مجلس الامة كانت كلها تشير الى ان التعديل كان مرتكزا على اساس استقلال البلاد ، وتأمين المصالح الوطنية . اما قضية فلسطين فان موقف الحكومة تجاهها صريح ومعلوم ، وان تصريحات فخامة رئيس الحكومة قد اطلع عليها الراي العام ، وان الهيئات الحكومية والشعبية قامت كل منها بدورها فيما يجب بهذا الشأن ، وانها لا زالت مستمرة بتقديم كل التضحيات لبقاء فلسطين دولة حرة عربية ، ولتخليصها من الصهيونية المجرمة .

« ومن هذا تستنتج الحكومة ان هذه الحركة ما هي الا دسيسة مقصودة من قبل منظمات تعرفها حق المعرفة احدثت لاشغال الراي العام لغرض جعله ينظر الى قضية فلسطين بنظر آخر ، وان يفت في عضد المفاوضات العراقية الذي ذهب بكل حماس واخلاص للقضية الوطنية ، ولتعديل المعاهدة ، ويعرقل مساعيه . واننا

لواثقون بأن الشعب العراقي الكريم واع لامثال هذه الدساتير التي سوف لا تميته  
عن أداء الواجب .

« وعليه انني ارجو من ابناء الشعب العراقي الكريم ان يؤازروا الحكومة ،  
وان يفسحوا المجال للمفاوض العراقي ان يتفاوض مع الجانب الآخر ، وان ينتظروا  
النتائج التي ستحصل عليها الحكومة ، والتي لا بد ستعرض على الجميع للاطلاع  
عليها ، كما وانني ارجو الى ابنائي طلاب المعاهد العالية ، والثانوية ، والمدارس  
الاخرى ، ان يتجنبوا الاتصال بدوي المبادئ الهدامة ، وان يلتحقوا بكلياتهم  
ومدارسهم فوراً .

وليعلم الجميع بأن الحكومة واقفة بالمرصاد ، وانها ستضرب بكل شدة على  
يد كل من تسول له نفسه الاخلال بالامن والسكينة » اه .

الاربعاء ١٩٤٨/١/٧ م

### استئناف الدراسة :

لم يكتف طلاب المعاهد العالية بالاضراب عن مدارسهم ، والاحتجاج على  
توقيف زملائهم ، فساروا الى بناية البرلمان زرافات ووحدانا يستغيثون ويحتجون،  
حتى اضطر لفيف من الاعيان ومخترفي السياسة في البلد الى مقابلة وكيل رئيس  
الوزراء ، والتحدث اليه بضرورة تسريح الموقوفين ، واعادة فتح كلية الحقوق في  
وجوه المنتسبين اليها ، فذهب نائب رئيس الوزراء الى الموقف ، وتفقد احوال  
المعتقلين ، وتحدث اليهم عن ضرورة الاخلاص الى الهدوء والسكينة ، حتى اذا لمس  
فيهم ميلا للتفاهم ، نظر حاكم التحقيق في امرهم ، وامر باطلاق سراحهم بكفالة الى  
نتيجة التحقيق ، وما لبث ان جمع مجلس الوزراء في ٨ كانون الثاني واتخذ هذا  
القرار :

« ان مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٤٨/١/٥ م ، قرر تعطيل  
الدراسة في كلية الحقوق الى اجل غير مسمى ، بالنظر للمبررات المذكورة في قراره  
المشار اليه ، وانه في الوقت نفسه نسب اعادة النظر في ذلك القرار عندما يتقدم  
وزير المعارف بتقرير يبين فيه عودة الحالة في الكلية الى مجراها الطبيعي . وحيث  
قد فهم من التقرير المقدم من قبل معالي وزير المعارف ان الحالة قد رجعت الى  
طورها الطبيعي ؛ لهذا قرر المجلس الموافقة على فتح الدراسة في كلية الحقوق » اه .

على ان الحكومة اتخذت بعض الاجراءات الضرورية لمنع تكرار الاضراب في كلية  
الحقوق ، ومن ذلك انها اجرت بعض التنقلات بين بعض الاساتذة ، اعتقاداً منها بان  
هذا الفريق من الاساتذة كان علة العلل فيما حدث في يوم ٥ كانون الثاني .

### الهدوء الذي يسبق العاصفة :

هدأت الحالة في البلاد ، وسادت السكينة ارجاء العاصمة ، ووصل الوفد

المفاوض الى لندن في السادس من هذا الشهر ، فوجد الجو مهيئاً لكل شيء . وبعد عقد عدة اجتماعات في مقر « وزارة الخارجية » في السابع والثامن والعاشر من كانون الثاني ١٩٤٨ م ، انتهت المفاوضات في العاشر من الشهر « وتبدلت الخطب بين رئيسي الوفدين : العراقي والبريطاني ، ووقعا على نص المعاهدة الانكليزية-العراقية بالحرف الاول من اسميهما . ثم دعا رئيس الوفد البريطاني اعضاء الوفد العراقي ليكونوا ضيوفا على « البحرية البريطانية » في « بورتسموث » حيث يتم توقيع المعاهدة فقبلت الدعوة . وفي صباح يوم ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨ م سافر الوفد العراقي الى « مدينة بورتسموث » وقد اعد بهو بلدية المدينة ليكون محلا للتوقيع على المعاهدة . وبعد تبادل الخطب بين رئيس بلدية المدينة ، الذي رحب بالوفد العراقي اجملا ترحيب ، ووزير الخارجية من جهة ، ووزراء العراق من جهة اخرى وقع اعضاء الوفدين في المعاهدة التي سميت بهذه المناسبة بمعاهدة « بورتسموث » (١) .

وكان رئيس الوفد قد بعث بمسودة من المعاهدة ، غير موقعة ، باللغة الانكليزية الى وكيله في بغداد في يوم توقيعها بالاحرف الاولى ، وهو يوم ١٠ كانون الثاني ، مع برقية يطلب فيها اليه ان لا ينشرها الا بعد ترجمتها الى اللغة العربية ، واعادتها اليه للاطلاع على هذه الترجمة مع انها نشرت في صحف لندن ، وقد اريد بهذه المعاهدة ان تكون فاتحة عقد معاهدات اخرى مماثلة مع البلدان العربية ولا سيما مصر ، كما كان المستر بيغن يمني نفسه بذلك .

ويقول جمال بابان وكيل رئيس الوزراء ، في نشرة له اصدرها في ١٨ نيسان ١٩٤٨ :

« وحيث لم يكن هناك متسع من الوقت لارسال الترجمة الى لندن واعادتها ثانية . وذلك بالنظر الى ما جاء في كتاب السفارة البريطانية في بغداد ، الموجه الى وزارة الخارجية العراقية ، الذي كان يتضمن ورود برقية البيا من وزارة الخارجية البريطانية تنبئ الى ان التوقيع سيتم على المعاهدة العراقية - الانكليزية في مساء ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨ م ، وان النص يجب ان يكون جاهزا في عين الوقت الذي ينشر فيه خبر التوقيع . وانه قد تم الاتفاق مع وزير خارجية العراق على اعطاء النص للصحف قبل وقت كاف ليتسنى للصحف التي تصدر صباح الجمعة المصادف ١٦/١/١٩٤٨ م ، وان الدكتور الجمالي اراد القيام بالترجمة الرسمية في لندن الا انه لم يتمكن لضيق الوقت ولهذا فقد ابرق المومي اليه لوزارة الخارجية في بغداد موعزا اليها باحضار ترجمة وقتية واعطائها للصحف لنشرها يوم الجمعة » .

---

(١) من مخطوطة صالح جبر . وقد اعلينا وزير الخارجية الدكتور الجمالي بانته لاحظ اثناء سفره وهياة الوفد العراقي الى بورتسموث ان المعاهدة مطبوعة وعليها اسم كل من رئيس الوزراء صالح جبر ووزير الخارجية البريطانية بيغن فقط فلنت نظر وزير الخارجية المذكور الى وجوب جعل المعاهدة موقعة من قبل اعضاء الوفدين كافة ، فامر الوزير البريطاني اعادة طبعتها على هذا الاساس ولدينا نسخة من كل من الطبعتين .

وهكذا اخذ السيد جمال بابان على عاتقه مسؤولية نشر المعاهدة في يوم ١٦ كانون الثاني ١٩٤٨ م ، اعتقاداً منه بأن ذلك « مما تحتمه العادة الجارية في جميع بلاد العالم ، عند عقد المعاهدات من نشرها في وقت واحد في البلدين المتعاقدين » ولا سيما بعد ان تولت نشرها الصحف البريطانية الصادرة في صباح السادس عشر من هذا الشهر .

وعلى كل فقد سبق نشر المعاهدة حادثان ترى الصحف المعارضة انهما مدبران: اولهما سفر الامير عبد الاله الوصي الى البصرة في العاشر من كانون الثاني ١٩٤٨ م ، وانشغال الناس بأخبار تنقلاته ، والاخر كسر رجل الملك فيصل الثاني في سويسره في الثالث عشر من هذا الشهر ، اثناء تزلزل جلالته على الجليد ، الامر الذي اهاج الرأي العام في العالمين العربي والعراقي ، وجعل الناس يضربون اخماساً بأسداس . وهذا هو :

### نص معاهدة بورتسموث العراقية - الانكليزية

#### المقدمة

صاحب الجلالة ملك العراق ،

وصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلنده والممتلكات البريطانية وراء البحار ،

لما كانا شاعرين برغبة شديدة في توطيد الصداقة والعلاقات الحسنة السائدة بينهما ، وفي اقامة هذه العلاقات على اسس اكثر ملائمة لانماء هذه الصداقة ، ولما كانا راغبين في عقد معاهدة تحالف جديدة لفرض توطيد العلاقات الودية السائدة بينهما ، وتقوية ما يستطيع كل منهما المساهمة فيه عن طريق التعاون ، والمساعدة المتبادلة ، في سبيل صيانة السلم والامن الدوليين ، وفقاً لاحكام ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ؛ فقد عينا عنهما مندوبين مفوضين :

#### ( المادة الاولى )

يسود سلم وصداقة دائمين بين صاحب الجلالة ملك العراق ، وبين صاحب الجلالة البريطانية . ويستمر بين الفريقين الساميين المتعاقدين تحالف وثيق ، توطيداً لصداقتهما ، وتفاهماهما الودي ، وصلاتهما الحسنة . ويتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن لا يقف في البلاد الاجنبية موقفاً لا يتفق وهذا التحالف ، او قد يخلق مصاعب للفريق الآخر .

#### ( المادة الثانية )

اذا ادى اي نزاع بين احد الفريقين الساميين المتعاقدين ، وبين فريق ثالث الى

حالة يترتب عليها خطر قطع العلاقات بتلك الدولة ، يوحد حينئذ الفريقان الساميان المتعاقدان مساعيهما لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية ، وفقا لاحكام ميثاق الامم المتحدة ، ولاية تمهيدات دولية اخرى يمكن تطبيقها على تلك الحالة .

### ( المادة الثالثة )

اذا اشتبك احد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب ، رغم احكام المادة الثانية من هذه المعاهدة ، يبادر حينئذ الفريق السامي المتعاقد الآخر فورا الى معاونته ، كتدبير للدفاع الاجمالي ، وذلك دائما وفقا لاحكام المادة الرابعة من هذه المعاهدة . وعند وقوع تهديد عدائي محقق ، يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فورا الى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير للدفاع المقتضاة .

### ( المادة الرابعة )

ليس في هذه المعاهدة ما يرمي بوجه من الوجوه الى الاخلال ، او يخل بالحقوق والتمهيدات المترتبة ، او التي قد تترتب لاحد الفريقين الساميين المتعاقدين او عليه، وفقا لميثاق الامم المتحدة ، او وفقا لاية اتفاقات او اتفاقيات او معاهدات دولية مرعية .

### ( المادة الخامسة )

تحل هذه المعاهدة ، التي يعتبر ملحقها جزءا لا يتجزأ منها ، محل معاهدة التحالف الموقع عليها في بغداد في اليوم الثلاثين من شهر حزيران لسنة ثلاثين وتسعمائة بعد الالف ميلادية . الموافق لليوم الرابع من شهر صفر سنة تسع واربعين وثلثمائة بعد الالف الهجرية ، مع الملحق ، وجميع الكتب ، والمذكرات التفسيرية ، او غيرها المتبادلة في سنة ١٩٣٠م او سنة ١٩٣١م والمتعلقة بها ، وكذلك اتفاقية السكك الحديدية الموقع عليها في بغداد في ٣١ آذار سنة ١٩٣٦م ، التي تصبح باطلة المفعول عند دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ . وليس في ما تقدم ما يمس التمهيدات المالية التي سبق ان ترتبت بمقتضى معاهدة سنة ١٩٣٠م ، واي من تلك الكتب او المذكرات واتفاقية السكك الحديدية لسنة ١٩٣٦م .

### ( المادة السادسة )

اذا نشأ اي خلاف حول تطبيق او تفسير هذه المعاهدة ، واذا لم يوفق الفريقان الساميان المتعاقدان الى تسوية هذا الخلاف بالمفاوضة راسا ، يحال الخلاف الى محكمة العدل الدولية ، الا اذا اتفق الفريقان على تسويته بطريقة اخرى .

## ( المادة السابعة )

تبرم هذه المعاهدة وتصبح نافذة عند تبادل وثائق الإبرام ، الذي يجب ان يتم بأسرع ما يمكن ، وتظل نافذة مدة عشرين سنة من تاريخ تنفيذها . وفي اي وقت كان بعد مرور خمس عشرة سنة من تاريخ تنفيذ هذه المعاهدة ، للفريقين الساميين المتعاقدين ، بناء على طلب احدهما ، ان يتفاوضا من اجل تعديلها ، الذي يجب ان ينص فيه على تعاون الفريقين الساميين المتعاقدين المستمر في الدفاع عن مصالحهما المشتركة . وتخفيض مدة الـ ١٥ سنة اذا تم عقد اتفاقات لنظام كامل للامن وفقا للمادة ٤٣ من ميثاق الامم المتحدة قبل انقضاء الـ ١٥ سنة . واذا لم تعدل هذه المعاهدة في ختام العشرين سنة ، تظل نافذة الى حين انقضاء سنة واحدة ، بعد ان يقدم احد الفريقين الساميين المتعاقدين للآخر اخطارا بالانهاء بالطريقة الدبلوماسية . واطرارا لما تقدم قد وقع كل من المندوبين المفوضين على هذه المعاهدة وختمها بختمه ، كتب عن نسختين في لندن في اليوم      الميلادية الموافق      الهجرية

ملحق المعاهدة :

## ( المادة الاولى )

( ا ) يعترف الفريقان الساميان المتعاقدان بأهمية القواعد الجوية ، كعامل اساسي في الدفاع عن العراق نفسه . وعن الامن الدولي ، وكحلقة للمواصلات الاساسية لكلا الفريقين ، ويوافقان ايضا على انه من المصلحة المشتركة لكليهما ان يكون صاحب الجلالة البريطانية في وضع يتمكن فيه من القيام بتعهداته ، وفق المادة الثالثة من هذه المعاهدة .

( ب ) في حالة اشتباك احد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب ، او تعرضه لتهديد عدائي ، يدعو صاحب الجلالة ملك العراق صاحب الجلالة البريطانية الى ان يرسل فورا الى العراق القوات الضرورية من جميع الصنوف ، ويعد صاحب الجلالة البريطانية بجميع ما في وسعه ان يقدمه من التسهيلات ، والمساعدات على الاراضي العراقية ، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية ، والانهر ، والموانئ ، والمطارات ، وخطوط المواصلات ، بعين الشروط المالية المطبقة على قوات صاحب الجلالة ملك العراق .

( ج ) بغية ادامة القاعدتين العراقيتين في الحبانية والشعبية في جميع الاوقات ، سواء اكان ذلك في السلم ام في الحرب ، في الحالة التي تقتضيها كفاية الحركات العسكرية ، يقوم صاحب الجلالة البريطانية بتزويد هاتين القاعدتين بما يقتضي لهما من موظفين فنيين ، وتاسيسات ، وتجهيزات ، ومع مراعاة الفقرة ( هـ ) من المادة الثانية ادناه ، يقوم بسد نفقات تلك الادامة . ولا تجوز الاستفادة من هاتين القاعدتين الجويتين للطيران المدني الا بتوصية من لجنة الدفاع المشترك المشار اليها في المادة



الخامسة من هذا الملحق . وفي حال التوصية بالاستفادة منهما على هذا الوجه ، تنقح النصوص المالية الواردة في المادة الثانية من هذا الملحق .

( د ) الى ان توضع معاهدات الصلح مع جميع اقطار الاعداء السابقين موضع التنفيذ ، يمنح صاحب الجلالة ملك العراق ، وحدات الحركات العسكرية من القوات الجوية العائدة لصاحب الجلالة البريطانية ، حرية دخول القاعدتين الجويتين المشار اليهما في الفقرة ( ج ) اعلاه واستعمالهما . ومن المفهوم ان معاهدات الصلح تعتبر نافذة بكاملها عندما تنسحب قوات الحلفاء من جميع اراضي دول الاعداء السابقين ، وبعد ان تصبح معاهدات الصلح نافذة بكاملها ، لصاحب الجلالة ملك العراق ان يدعو تلك الوحدات لاستعمال القاعدتين بناء على مشورة لجنة الدفاع المشترك على ضوء الظروف السائدة حينئذ .

( هـ ) يوافق صاحب الجلالة ملك العراق على السماح لطائرات صاحب الجلالة البريطانية المارة عبر العراق بحرية استعمال القاعدتين الجويتين في الجبانية والشعبية .

( و ) تستعمل القاعدتان الجويتان في الجبانية والشعبية بالاشتراك والتعاون بين القوة الجوية الملكية العراقية . وبين وحدات القوة الجوية التابعة لصاحب الجلالة البريطانية التي قد تكون موجودة هناك .

( ز ) لا يطلب من صاحب الجلالة البريطانية دفع اجور لقاء استعمال قواته الجوية لاية ساحة من ساحات النزول الاخرى للطائرات في العراق .

### ( المادة الثانية )

( ا ) يقدم صاحب الجلالة ملك العراق على نفقته ، القوات المقتضاة لحراسة القاعدتين الجويتين في الجبانية والشعبية .

( ب ) تنظم اعمال القاعدتين اليومية ، وتدابير صيانتهما ، بالاتفاق المتبادل بين القائد العراقي والقائد البريطاني ، اللذين يحتفظ كل منهما بالتبعية النهائية فيما يتعلق بتنقلات وحدات بلاده .

( ج ) تكون ادارة وحدات كل من البلدين ، ومن ضمنها ترتيبات الايواء ، على حدة ما لم يتقرر توحيد الموارد .

( د ) يقوم كل من صاحب الجلالة ملك العراق ، وصاحب الجلالة البريطانية ، بسد نفقات المون والخدمات التي تقدم لقواته الجوية التي تزور القاعدتين او تكون فيهما .

( هـ ) يدفع صاحب الجلالة ملك العراق ، نفقات الادامة العائدة لجميع الابنية، والتاسيسات الموجودة في القاعدتين الجويتين ، التي تشغلها القوات العراقية وحدها،

او التي تشاد لها . ويدفع كل من الفريقين الساميين المتعاقدين نفقات الابنية الجديدة المدة لاستعمال قواته الخاصة .

( و ) تبث لجنة الدفاع المشترك في تخصيص التأسيسات ، والابنية الموجودة في القاعدتين الجويتين ، ولصاحب الجلالة ملك العراق أن يشتري التأسيسات والابنية المخصصة للقوات العراقية بسعر معتدل .

وعند قيام القوات البريطانية بالاخلاء النهائي ، تقوم الحكومة العراقية اما بقبول ما لم يسبق شراؤه من المباني والمنشآت الدائمة في القاعدتين ، بسعر معتدل ، يؤخذ فيه بنظر الاعتبار الغرض الذي خصصت له ، واما باسداء التسهيلات التي يرى انها ضرورية لتمكين حكومة المملكة المتحدة من التصرف بها على افضل وجه .

( ز ) لا تترتب على صاحب الجلالة البريطانية اية رسوم ، او ضرائب عراقية ، فيما يتعلق بالقاعدتين الجويتين ، او بآية مبان وتأسيسات فيهما .

### ( المادة الثالثة )

بغية بلوغ القوات الجوية العائدة للفريقين الساميين المتعاقدين الكفاية المقتضاة للتعاون فيما بينهما :

اولا - يقدم صاحب الجلالة البريطانية جميع التسهيلات المناسبة في حقول طيران القوة الجوية الملكية في المملكة المتحدة ، وفي اية مستعمرة بريطانية ، او اية محمية تديرها المملكة المتحدة ، تبعا لحاجة القوة الجوية الملكية العراقية . ويقوم صاحب الجلالة البريطانية على الاخص بتسيير التسهيلات الموجودة في مراكز تدريب التسليح العائدة للقوات الجوية الملكية في الشرق الاوسط ، لمنتسبي القوة الجوية الملكية العراقية .

ثانيا - يعد صاحب الجلالة البريطانية وحدات حركات عسكرية من قواته للقيام بحركات تدريبية مشتركة مع القوات الجوية الملكية العراقية لمدة كافية في كل عام .  
ثالثا - يعد صاحب الجلالة ملك العراق التسهيلات المتيسرة في القواعد الجوية في العراق ، والمطلوبة لاغراض هذا التدريب المشترك .

### ( المادة الرابعة )

( ا ) ان جميع الوحدات العراقية في قواعد في العراق ، او في المملكة المتحدة ، وفي اية مستعمرة بريطانية او محمية تديرها المملكة المتحدة ، سواء اكانت مقيمة ، او في حالة المرور ، تكون تحت قيادة عراقية .

( ب ) كذلك تكون جميع الوحدات البريطانية تحت قيادة بريطانية .

### ( المادة الخامسة )

مراعاة لمصالح الدفاع المشتركة بين المملكة المتحدة والعراق ، تؤلف فور دخول

هذه المعاهدة حيز التنفيذ ، هيئة استشارية دائمة مشتركة لتنسيق شؤون الدفاع بين حكومة المملكة المتحدة ، وبين الحكومة العراقية ، ضمن نطاق هذه المعاهدة . ان هذه الهيئة التي تعرف باسم « لجنة الدفاع الانكليزي العراقي المشترك » ستؤلف من ممثلين عسكريين ذوي اختصاص من كل من الحكومتين ، وبعدد متساو ، وتشمل اعمالها :

ا - وضع خطط متفق عليها للمصالح السوقية المشتركة بين البلدين .

ب - التشاور الفوري عند وقوع تهديد بالحرب .

ج - تنسيق التدابير على وجه يمكن قوات كلا الفريقين الساميين المتعاقدين من القيام بتعهداتهما وفقا للمادة الثالثة من المعاهدة .

د - التشاور فيما يختص بتدريب القوات العراقية ، وتدارك التجهيزات لها . وعلى لجنة الدفاع المشترك ان ترفع تقارير سنوية بهذا الصدد . وان تبدي التوصيات لحكومتى الفريقين الساميين المتعاقدين .

هـ - الترتيبات بشأن عمليات التدريب المشترك المشار اليها في المادة الثالثة من هذا الملحق .

### ( المادة السادسة )

يوافق صاحب الجلالة ملك العراق على ان يسدي ، عند الحاجة ، وحين الطلب ، جميع التسهيلات المقتضاة لتنقل وحدات قوات صاحب الجلالة البريطانية ، عند مرورها عبر العراق ، مع مؤنبا وتجهيزاتها . وذلك على عين الشروط المالية المطبقة على قوات صاحب الجلالة ملك العراق .

### ( المادة السابعة )

بشرط مراعاة اية تعديلات قد يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على احداثها في المستقبل ، تواصل الحكومة العراقية شمول وحدات قوات صاحب الجلالة البريطانية الموجودة في العراق وفقا لهذه المعاهدة ، او باتفاق الفريقين الساميين المتعاقدين ، بالحصانات والامتيازات التي تتمتع بها في الوقت الحاضر في الامور القضائية ، والمالية ، وباحكام اي تشريع محلي مرعي له مساس بوحدات القوات المسلحة التابعة لصاحب الجلالة البريطانية في العراق . اما الامتيازات والحصانات التي ينبغي ان تشمل وحدات القوة الجوية الملكية العراقية ورجالها ، عند زيارتها للاراضي البريطانية ، او عند وجودها فيها ، فستمين على اساس المقابلة بالمثل .

### ( المادة الثامنة )

يتعهد صاحب الجلالة البريطانية بان يقوم ، عند كل طلب يطلبه صاحب الجلالة

ملك العراق ، بجميع التسهيلات الممكنة في الامور التالية ، وذلك على نفقة صاحب  
الجلالة ملك العراق :

( ١ ) تعليم الضباط العراقيين الفنون البحرية ، والعسكرية ، والجوية ، في  
المملكة المتحدة .

( ب ) تجهيز قوات صاحب الجلالة ملك العراق بالاسلحة، والاعتدة، والسفن،  
والطائرات الحديثة الطراز ، مما تستعمله في حينه قوات صاحب الجلالة البريطانية،  
على اساس الاسبقية التي ستعامل فيها لكلا القوتين على قدم المساواة ، بعد ان تؤخذ  
بنظر الاعتبار الحاجات النسبية لكل قوة .

( ج ) تقديم ضباط بحريين ، وعسكريين ، وجويين ، للخدمة كمعلمين في قوات  
صاحب الجلالة ملك العراق .

### ( المادة التاسعة )

لما كان من المرغوب فيه توحيد التدريب والاساليب بين قوات صاحب الجلالة  
ملك العراق ، وبين قوات صاحب الجلالة البريطانية ، يتعهد صاحب الجلالة ملك  
العراق بأنه اذا رأى ضرورة الالتجاء الى معلمين عسكريين اجانب ، فانهم يختارون  
من الرعايا البريطانيين .

ويتعهد ايضا بأن اي اشخاص من قواته ، من الذين قد يوفدون الى الخارج  
للتدريب العسكري ، يرسلون الى مدارس وكليات ومراكز تدريب عسكرية في اراضي  
صاحب الجلالة البريطانية ، بشرط ان لا يمنع ذلك صاحب الجلالة ملك العراق من  
ان يرسل الى بلد آخر ، الاشخاص الذين لا يمكن قبولهم في المعاهد ومراكز التدريب  
المذكورة ، او لدورات غير متيسرة في تلك الاراضي . ويتعهد كذلك بأن لا تختلف  
تسليحات قوات جلالتهم وتجهيزاتها الاساسية في طرازها ، عن تسليحات وتجهيزات  
قوات صاحب الجلالة البريطانية .

### ( المادة العاشرة )

يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يأذن بصورة عامة لسفن صاحب الجلالة  
البريطانية بزيارة شط العرب ، على ان يتم ابلاغ صاحب الجلالة ملك العراق مقدما  
بزيارات السفن للموانئ العراقية .

### الكتب المتبادلة :

— كتاب من المستر بيغن الى رئيس العراق —

بورتمست ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨ م

سيدي :

في صدد المعاهدة التي وقعنا عليها اليوم ، ارغب بالنيابة عن حكومتني ، في ان

اعلمكم بأن التأسيسات العسكرية في منطقة البصرة ، والتي شيدتها القوات البريطانية ابان حرب السنوات ٣٩ - ١٩٤٥ م ، والمعينة في ادناه ستسلم الى الحكومة العراقية بلا مقابل .

وفيما يلي التأسيسات المذكورة :

١ - المستشفيات العسكريان السابقان : البريطاني والهندي في منطقة الشعيبة ، والمعروفان بمعسكر ٥٧ ومعسكر ٦٧ .

٢ - مؤسسات اسالة الماء في الشعيبة ، بما فيها آلة التصفية ، وجهاز التوزيع .

٣ - محطة القوة الكهربائية في الشعيبة ، وجهاز التوزيع .

٤ - منظومة المخبرات السلكية واللاسلكية في منطقة الشعيبة والمقل والمشار .

لي الشرف الخ ... التوقيع : ارنست بيغن

- جواب من رئيس وزراء العراق الى المستر بيغن -

بورتمست ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨ م

اتشرف بأن انبئكم بتسلم كتابكم المؤرخ بتاريخ اليوم ، بشأن بعض التأسيسات العسكرية في منطقة البصرة ، التي تنوي حكومة المملكة المتحدة تسليمها الى الحكومة العراقية بلا ثمن .

لي الشرف الخ ... التوقيع : صالح جبر

- كتاب من المستر بيغن الى رئيس وزراء العراق -

بورتمست ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨ م

سيدي

لمناسبة التوقيع على معاهدة التحالف بين بريطانيا العظمى والعراق ، اتشرف بأن اؤكد لفخامتكم انه ، ابتغاء مساعدة الحكومة العراقية في رغبتها القيام بخطط واسعة للانماء الاقتصادي ، والاجتماعي ، فان حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة ستبذل كل ما في وسعها لتلبية طلبات الحكومة العراقية لخدمات اي خبراء او موظفين من ذوي المؤهلات الفنية ممن قد تحتاج اليهم الحكومة العراقية .

لي الشرف الخ ... التوقيع : ارنست بيغن

— جواب من رئيس وزراء العراق الى المستر بيغن —

بورتسموث

١٥ كانون الثاني ١٩٤٨ م

سيدي

اتشرف بان انبئكم بتسلم كتابكم المؤرخ بتاريخ اليوم الذي نصه كما يلي :

« لمناسبة التوقيع على معاهدة التحالف بين بريطانيا العظمى والعراق : اتشرف بأن أؤكد لفخامتكم انه ابتغاء مساعدة الحكومة العراقية في رغبتها في القيام بخطط واسعة للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، فان حكومة صاحب الجلالة في الملكة المتحدة ستبذل كل ما في وسعها لتلبية طلبات الحكومة العراقية لخدمات اي خبراء او موظفين من ذوي المؤهلات الفنية ممن قد تحتاج اليهم الحكومة العراقية .

لي الشرف الخ ...

التوقيع : صالح جبر

— كتاب من رئيس وزراء العراق الى وزير الخارجية البريطانية —

بورتسموث ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨ م

سيدي

اشارة الى المادة الرابعة من المعاهدة الموقع عليها اليوم . ارغب بالنيابة عن حكومتي ، في ان ابدي ان ميشاق جامعة الدول العربية الموقع عليه في ٢٢ آذار سنة ١٩٤٥ م ، وميثاق سعد آباد بين ايران والعراق وتركيا وافغانستان الموقع عليه في ٨ تموز ١٩٣٧ م ، داخلان ضمن الاتفاقات الدولية المرعية المشار اليها في هذه المادة ، وانهما اتفاقان تعلق عليهما حكومتي في هذا الصدد اهمية خاصة .

لي الشرف ...

التوقيع : صالح جبر

— جواب المستر بيغن الى رئيس وزراء العراق —

بورتسموث ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨ م

سيدي

اتشرف بان انبئكم بتسلم كتابكم المؤرخ بتاريخ اليوم الذي نصه كما يلي :

« اشارة الى المادة الرابعة من المعاهدة الموقع عليها اليوم ، ارغب بالنيابة عن حكومتي ، في ان ابدي ان ميشاق جامعة الدول العربية الموقع عليه في ٢٢ آذار سنة ١٩٤٥ م ، وميثاق سعد آباد بين العراق وايران وتركيا وافغانستان ، الموقع عليه في ٨ تموز سنة ١٩٣٧ م داخلان ضمن الاتفاقات الدولية المرعية المشار اليها في هذه المادة ، وانهما اتفاقان تعلق عليهما حكومتي في هذا الصدد اهمية خاصة » .

لي الشرف الخ ...

التوقيع : ارنست بيغن

## الاحزاب تنقد المعاهدة :

من عادة عمال المطابع في العراق انهم لا يشتغلون في ايام الجمع ، فلا تطلع الجرائد على الناس ايام السبت . وهكذا بقيت المحافل تدرس المعاهدة دراسة جدية ، وتنظم ما تراه مناسباً بصدها ، وكرامة الوطن .

وكانت المحافل الحكومية تروج للمعاهدة بأنها من صنع الامير عبد الاله نفسه ، لتحميها بهذا الترويج من نقد الناس لها ، والتحدث عن مساوئها ، على الرغم من علم هذه المحافل بأن العرش مصون وغير مسؤول دستورياً .

وبدأت الاحزاب السياسية تعد بياناتها فأصدر حزب الاستقلال هذا البيان :

### بيان حزب الاستقلال :

درس حزب الاستقلال المعاهدة العراقية - البريطانية ، ورجع الى النص الانكليزي الرسمي في دراسته لها ، واتضح له انها جاءت اشد وطأة من المعاهدة السابقة ، التي تذرع المفاوض العراقي يومئذ لقبولها بأنها جاءت ثمناً لانهاء الانتداب ، ودخول العراق في عصبة الامم . ولم يجد الحزب سبباً مبرراً لمثل هذا التفریط بحقوق المملكة ، والانتقاص من سيادتها الوطنية ، وتعرضها الى مخاطر جسيمة ، ليس للعراق مصلحة فيها البتة . لقد كان الحزب يرى في المعاهدة السابقة انها ليست ذات موضوع ، وانها ملغاة بحكم الظروف ، واصبحت تناقض ميثاق هيئة الامم المتحدة . هذا فضلاً عن ان احكامها خرقت من الجانب البريطاني في كل مناسبة كان له مصلحة في خرقها ، الامر الذي جعل الجانب العراقي في حل من احكامها . ومما لا شك فيه ان بريطانيا وجدت ضعف حجتها في استمرار المعاهدة السابقة ، فاعترفت بقبول فكرة التعديل ، لشعورها بعدم امكان استمرار تنفيذ هذه المعاهدة ، وضرورة استبدالها بمعاهدة جديدة (١) ولكن تساهل المفاوض الرسمي العراقي قد مكنتها من ان تحمله على توقيع معاهدة ادخلت العراق ضمن رابطة الشعوب البريطانية ، وجعلته مرتبطاً بمصالح الامبراطورية . وكانت بريطانيا قد تذرعت في الماضي لاستمرار الحلف «بحفظ وحماية مواصلاتها الاساسية» فهي اليوم ، بعد ان تم جلاؤها عن الهند وبرما ، اتخذت من «الدفاع المشترك» ذريعة جديدة لفرض استمرار هذا الحلف بصورة ابدية . اذ نصت المادة السابعة من المعاهدة الجديدة على ان تعديل هذه المعاهدة . حتى بعد انقضاء مدتها ، يجب ان يتضمن «تعاون الفريقين المستمر في الدفاع عن مصالحهما المشتركة» الامر الذي يعني الارتباط الدائم الابدي بالمصالح البريطانية ، والذي يخالف قواعد القانون الدولي في المعاهدات المألوفة بين الدول المستقلة .

(١) ومن الواضح ان تعديل معاهدة سنة ١٩٣٠ م كان ضرورة من ضرورات المصالح البريطانية ، قبل ان يكون مصلحة عراقية لان الانكليز قبل غيرهم شعروا بتأثير ميثاق سان فرانسيسكو في ابطال هذه المعاهدة لذلك راوا ان يعيدوا اليها صحتها الشرعية باسم التعديل ا هـ .

(محاكاة بورترسموث ص ٥٢ بيروت ١٩٤٨ م)

« ويبدو ان بريطانية كانت حريصة في عقد معاهدتها هذه على تخفيف اعبائها المالية ، وتحميلها على العراق ، حتى فيما يخص النفقات المتقتضية لقواتها العسكرية في الحرب والسلام ، كما سيتضح عند بحثنا الامتيازات . وقد انتهزت بريطانية فرصة التفريط من جانب المفاوض الرسمي العراقي ، فاملت عليه احكام المواد التي تضمنتها معاهدة ١٩٣٠م ، ما دامت تلك المواد ضامنة لمصالح بريطانية من جهة ، ولحفظ حقوق العراق من الجهة الاخرى ، ثم اضافت الى تلك الاحكام قيودا جديدة ، تداركت فيها كل غموض ورد في مواد المعاهدة السابقة ، وكان مبعث خلاف في ضوء تجاربها الاخيرة . فلقد جاء في المادة الاولى من المعاهدة السابقة ، والتي قبلتها المعاهدة الجديدة عينا « بأن يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن لا يقف في البلاد الاجنبية موقفا لا يتفق وهذا التحالف ، او قد يخلق مصاعب للفريق الآخر » في حين ان بريطانية وقفت من العراق موقفا عدائيا في قضية فلسطين ، وخلقت له مصاعب فيها لم تنته حتى الآن .

كما ان المادة الثانية من المعاهدة السابقة ، والتي قبلت عينا في المعاهدة الجديدة قد نصت على انه « اذا ادى نزاع بين احد الفريقين الساميين المتعاقدين ، وبين فريق ثالث الى حالة يترتب عليها خطر قطع العلاقات بتلك الدولة ، يوحد حينئذ الفريقان الساميان المتعاقدان مساعيها لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية » في حين ان بريطانية رفضت توحيد مساعيها مع العراق لتسوية النزاع القائم بينه وبين ايران آنذاك بصدد شط العرب . ولايضاح اهم ما تضمنته مواد المعاهدة من حيف على العراق نوجز فيما يلي ملاحظتنا التالية :

## ١ - القواعد العسكرية :

١ - اعتبرت الفقرة ١ من المادة الاولى من الملحق ، القواعد الجوية كعامل اساسي للدفاع عن الامن الدولي ، وحيث ان الفقرة الاولى من المادة ٤٣ من ميثاق الامم المتحدة قد نصت على « تقديم المساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والامن ، ومن ذلك حق المرور » فيصبح العراق والحالة هذه غير ملزم بالارتباط ببريطانية ارتباطا ثنائيا بهذا الشأن اطلاقا ، بل ان هذا الارتباط في الواقع خروج على ميثاق الامم المتحدة ، وعلى صلاحيات مجلس الامن ، اذ لا تملك بريطانية حق الاستئثار بما اودع الى مجلس الامن من سلطات . وليس من مصلحة العراق التسليم لها منفردا بمثل هذا الحق ، فضلا عما فيه من خطورة تهدد وتربك علاقات العراق مع الدول الاخرى في مجلس الامن نفسه . كما ان اعتبار القواعد الجوية « كحلقة للمواصلات الاساسية » يعني تشميل سلطة بريطانية على كافة القواعد الجوية ، وليست على القاعدتين الجويتين في الحبانية والشعبية وحدهما ، اللتين اقتصر حق بريطانية في المعاهدة السابقة عليهما .

٢ - لقد خولت الفقرة (ب) من المادة الاولى من الملحق لبريطانيا حق ابقاء قوات بريطانية من مختلف الصنوف ، بينما اقتصرت المعاهدة السابقة على منح التسهيلات



والمساعدات الواردة في الفقرة الاخيرة من المادة الرابعة ، ومن ضمنها ( استخدام السكك الحديدية والانهر والموانئ والمطارات ووسائل المواصلات ) وعلى اقامة قوات جوية في القاعدتين ، كما جاء في الفقرة الاخيرة من المادة الخامسة ، ومنها مرور القوات البريطانية كما جاء في الفقرة السابعة من الملحق من تلك المعاهدة السابقة ، في حين ان المعاهدة الجديدة قد جاءت في سماحها للقوات البريطانية ، من مختلف الصنوف ، بالبقاء في العراق بقيود جديدة ، مضافا الى تلك التي نصت عليها المعاهدة السابقة ، وقبلتها المعاهدة الجديدة عينا .

٣ - لم تسلم القاعدتان الجويتان الى العراق . كما اذاعت مصادر الدعاية العراقية والبريطانية ، بل ان المعاهدة الجديدة سمحت للعراق بالاشتراك في استعمالهما عملا بأحكام الفقرة (و) من المادة الاولى من الملحق . وتزود بريطانيا هاتين القاعدتين بما يقتضي لهما من موظفين فنيين ، وتاسيسات وتجهيزات ، كما جاء في الفقرة (ج) من المادة الاولى من الملحق ، وذلك بشرط ان يدفع العراق نفقات الادامة للابنية والتاسيسات التي تستعملها القوات العراقية ، كما جاء في الفقرة (هـ) من المادة الثانية من الملحق . وان اشغال بريطانيا للقاعدتين المذكورتين ، عملا بأحكام الفقرة (د) من المادة الاولى من الملحق ، سيبقى مستمرا الى ان يتم انسحاب قوات الحلفاء من بلاد الاعداء ، مما يجعل هذا الاشغال دائما ، حتى اذا ما تم عقد معاهدات الصلح . ومن تتبع الوضع الدولي يعلم مدى ما سيؤدي اليه هذا القيد من ابقاء القوات البريطانية ، اذ ان مجرد بقاء قوات بريطانية او اميركية او روسية ، في اي جزء من اجزاء بلاد الاعداء المختلفة ، سواء اكانت في المانيا الشرقية او الغربية او في اليابان ، يجعل في مقدور القوات البريطانية ان تتخذ من ذلك سببا لبقائها في العراق . وحتى في هذه الحالة ايضا فان العراق ملزم بدعوة القوات الجوية البريطانية لاستعمال هاتين القاعدتين ، بناء على مشورة لجنة الدفاع الانكليزي العراقي المشترك . وفي حالة مرور الطائرات البريطانية ، فلها حق استعمال القاعدتين الجويتين بصورة مطلقة ، وفي كل الاحوال عملا بأحكام الفقرة (هـ) من المادة الاولى من الملحق .

٤ - « ولم يكن من حق بريطانيا في المعاهدة السابقة حتى استعمال ساحات النزول في غير القاعدتين الجويتين ، في حين ان الفقرة (ز) من المادة الاولى من الملحق ، اجازت حق استعمال كافة ساحات النزول الاخرى للطائرات في العراق ، وذلك دون اجور .

٥ - يقدم العراق النفقات المقتضاة لحراسة القاعدتين الجويتين عملا بأحكام الفقرة (ا) من المادة الثانية من الملحق ، وهذا يعني بطبيعة الحال ان هذه الحراسة لم تودع الى الجيش العراقي ، بل الى قوات ( ليفي ) ينفق عليها العراق .

#### ب - الدفاع المشترك :

١ - نصت المادة الرابعة من المعاهدة السابقة على انه « في حالة خطر حرب محقق ، يبادر الفريقان الى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية » في حين

ان تعبير « خطر الحرب المحدث » قد استبدل في الفقرة الاخيرة من المادة الثالثة من المعاهدة الجديدة بتعبير « تهديد عدائي محقق » وقد جاء هذا التعبير مطلقا ، بحيث يصبح مجرد اعتبار بريطانيا لاي عمل من جانب دولة اخرى تهديدا عدائيا لها ، يتحتم على العراق النهوض باعباء هذه المعاهدة كلها ، كما لو كان في حالة حرب فعلية .

٢ - ألزمت المادتان الثالثة والرابعة من الملحق من المعاهدة الجديدة العراق بتعاون قواته الجوية ووحداته العسكرية ، على اختلافها ، مع القوات البريطانية فسي داخل العراق وخارجه ، وهذا يعني أننا ندفع بابناء وطننا الى القتال في خارج العراق للدفاع عن المصالح الامبراطورية ، بينما لا ينتظر ان تكون لنا مصالح خارج العراق تستدعي مثل هذا التعاون .

٣ - منحت لجنة الدفاع الانكليزي العراقي المشترك سلطات مطلقة . فقد انيط بها تنفيذ احكام هذه المعاهدة ، كما يتبين من مقدمة المادة الخامسة ، التي تنص على ان « هذه الهيئة تقوم بتنسيق شؤون الدفاع بين حكومة المملكة المتحدة ، وبين الحكومة العراقية ، ضمن نطاق هذه المعاهدة » وشملت الفقرة (ا) منها « المصالح السوقية » التي قد تمتد الى تنظيم وتوجيه كافة مرافق البلاد . كما ان التعبير الوارد فيها بشأن « خطط متفق عليها » يوحي بوجود خطط سرية سابقة للمعاهدة بقيت مكتومة . كما ان التشاور الوارد في الفقرة (ب) منها قد جاء مطلقا ، دون ان يكون هذا التهديد بالحرب المنصوص عليه فيها يمس العراق من قريب او بعيد . ومما تقدم يتضح ان هذه الاحكام قد حلت محل « المشورة التامة الصريحة » التي تضمنتها المادة الاولى من المعاهدة السابقة ، بل جاءت المعاهدة الجديدة لتعين طرق تنفيذ تلك المشورة .

٤ - اما ما جاء في الفقرة (د) من المادة الخامسة من الملحق من المعاهدة الجديدة « حول التشاور فيما يختص بتدريب القوات العراقية ، وتدارك التجهيزات لها ، ورفع تقارير سنوية » فانها قد جاءت لتحل محل البعثة العسكرية البريطانية ، التي لم تكن لها بموجب المعاهدة السابقة الا صفة استشارية بحتة ، في حين ان هذه الفقرة من المعاهدة الجديدة قد جاءت في نطاق اوسع واكثر الزاما في التنفيذ .

٥ - منحت لجنة الدفاع المشترك ، اضافة الى ما تقدم ، السماح باستعمال القاعدتين الجوييتين للطيران المدني ( فقرة ج المادة الاولى من الملحق ) ومنها استعمال القاعدتين الاتفتي الذكر من قبل القوات البريطانية ، حتى بعد نفاذ معاهدات الصلح بكاملها مع بلاد الاعداء ( فقرة د من المادة المذكورة ) ومنها حق تعيين مناطق اشغال القوات العراقية للقاعدتين الجوييتين ( فقرة و) من المادة الثانية من الملحق ) .

### ج - التسليح والخبرة العسكرية :

١ - ألزمت المادة الثامنة من الملحق ، العراق بتعليم الضباط العراقيين في المملكة المتحدة وحدها . ولا يسمح بتدريبهم في غيرها ، الا اذا تمذر قبولهم في بريطانيا ، كما

نصت المادة التاسعة . كما ألزمت الفقرة (ج) من المادة المذكورة العراق باستقدام معلمين من المملكة المتحدة .

٢ - ألزمت المادة التاسعة من الملحق ، العراق بشراء الاسلحة من بريطانيا ، في حين ان العراق كان في مقدوره شراء الاسلحة من غيرها ، كما حدث فعلا ، غير ان الفقرة الاخيرة من المادة التاسعة قد عادت فاكدت « بان تكون تسليحات قوات العراق لا تختلف عن تسليحات وتجهيزات بريطانيا » الامر الذي يجعل العراق في وضع لا يتمكن فيه من تدارك اسلحته ، ولا سيما عندما تحتج بريطانيا بحدود النسب الوارد ذكرها في الفقرة (ب) من المادة الثامنة من الملحق ، وبذلك تستطيع بريطانيا ان تحول دون تسليح العراق بحجة وجوب انتظار العراق ما يصيبه من النسبة التي تراعى فيها حاجة القوات البريطانية .

#### د - الامتيازات :

١ - نصت الفقرة الاخيرة من المادة الخامسة من المعاهدة الجديدة ، على ابقاء « التعهدات المالية التي سبق ان ترتبت على العراق بمقتضى معاهدة ١٩٣٠ م . واي من تلك الكتب او المذكرات ، واتفاقية السكك الحديدية لسنة ١٩٣٦ م » وذلك يعني اتخاذ بقاء هذه التعهدات المالية دون ان يبت فيها ذريعة لاستمرار الوضع الراهن ، فقد مضت سنوات عديدة والعراق يؤكد استعداده لدفع ديون الميناء المزعومة ، ولكن بريطانية ترفض بنية استمرار هيمنتها على ادارة شؤونه .

٢ - ان ما جاء في الفقرة (ب) من المادة الاولى من الملحق ، حول تقديم العراق « التسهيلات والمساعدات على الاراضي العراقية ، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية ، والانهر والمواني والمطارات وخطوط المواصلات ، بعين الشروط المالية المطبقة على قوات صاحب الجلالة ملك العراق » يعني فسح المجال لبريطانية لاستغلال هذه انفاق ، والسيطرة عليها دون تعويض يتناسب مع انتفاعها بهذه المرافق .

٣ - بينما تستفيد القوات البريطانية من القاعدتين الجويتين ، ومن اي موقع آخر في العراق ، كما تستفيد من الامتيازات المالية والتشريعية والقضائية الممنوحة للقوات العراقية ، فان بريطانيا تلزم العراق بموجب الفقرة (و) من المادة الثانية من الملحق بان « يشتري العراق التأسيسات والابنية المخصصة للقوات العراقية بسعر معتدل ، يؤخذ فيه بنظر الاعتبار الغرض الذي خصصت له » والا يصبح العراق ملزما « باسداء التسهيلات التي يراها انها ضرورية لتمكين حكومة المملكة المتحدة من التصرف بها على افضل وجه » .

٤ - لم يترتب على القوات البريطانية ، بمقتضى الفقرة (ز) من المادة الثانية من الملحق ، « اية رسوم او ضرائب عراقية فيما يتعلق بالقاعدتين الجويتين او باية مباني وتأسيسات فيهما » .

٥ - بينما يلتزم العراق بان يسدي « عند الحاجة ، وحين الطلب ، جميع

التسهيلات لتنقل وحدات قوات صاحب الجلالة البريطانية عبر العراق ، مع مؤنها وتجهيزاتها ، وذلك على عين الشروط المالية المطبقة على القوات العراقية بموجب المادة السادسة من الملحق « كما يلتزم بمنح » الحصانات والامتيازات التي تتمتع بها في الوقت الحاضر القوات البريطانية في الامور القضائية والمالية ، وباحكام اي تشريع محلي له مساس بوحدات القوات المسلحة البريطانية « بموجب المادة السابعة . كل ذلك في سبيل تأمين مصالح خاصة لبريطانية . تنص الفقرة الاخيرة من المادة السابعة على ان « الامتيازات والحصانات التي ينبغي ان تشمل القوات الجوية العراقية ، عند زيارتها للاراضي البريطانية ، او عند وجودها فيها ، فستعين على اساس المقابلة بالمثل » وواضح مما تقدم ان العراق ، يمنح كل هذه الامتيازات لقوات جسيمة لها مصلحة خاصة مستمرة في العراق ، دون ان يكون لها مقابل ذلك اية مصلحة بارسال قواته الجوية الى الخارج ، والتي لا يمكن باية حال من الاحوال ان تضاهي في عددها تلك القوات الجسيمة الوافرة العدد . ولن يرضى الشعب العراقي اصلا بارسالها الى الخارج . وكل ذلك لتتخذ الدعاية البريطانية من هذا التعامل بالمثل الموهوم وسيلة الى اخفاء حقيقة تضحية العراق في سبيل بريطانية .

### الخلاصة :

« فمما تقدم . يظهر للشعب العراقي الكريم ان المعاهدة الجديدة اشد وطأة من سابقتها ، وان العراق امام كارثة وطنية اختير لفرضها هذا الطرف العصب ، الذي تجتاز فيه القضية الفلسطينية ادق مراحل محتنها . وقد مهد لهذه المعاهدة بجمع مجلس لا يمثل الامة تمثيلا صحيحا ، واجريت المفاوضات من قبل هيئة لا تستند الى رغبة الشعب ، وان هذه المعاهدة ستؤدي الى توريث العراق في مشاكل دولية لا قبل له بتحمل نتائجها ، وانها تعرضه الى اخطار حرب مدمرة ، يستطيع ان يظل بعيدا عن ويلاتها . وتلزمه بتكاليف باهظة ترهق كاهله المثلث بالتبعات تجاه بريطانية التي استنزفت ثرواته ، واستاثرت بموارده .

« لذلك فان الحزب لا يسمعه الا ان يعلن معارضته الشديدة لهذه المعاهدة ، ويدعو الشعب العراقي الكريم الى رفضها ، والعمل على مقاومتها ، وقد سبق للحزب ان اعلن في بياناته المتكررة بان الشعب العراقي في حل مما يقره هذا المجلس من معاهدات واتفاقات او اي التزام آخر يكون العراق طرفا فيه ، ويعتبره باطلا وغير ملزم للعراق » (١) .

رئيس حزب الاستقلال

محمد مهدي كبه

والله من وراء القصد

بغداد كانون الثاني ١٩٤٨م

(١) جريدة لواء الاستقلال العدد ٢٨٤ بتاريخ ١٨ كانون الثاني ١٩٤٨ م .

## بيان الحزب الوطني الديمقراطي :

اما بيان الحزب الوطني الديمقراطي عن هذه المعاهدة فهذا نعه :

« نشرت الحكومة مشروع المعاهدة العراقية - البريطانية ، الذي تم التوقيع عليه في اليوم الخامس عشر من شهر كانون الثاني سنة ١٩٤٨ م ، في بورسموث بانكلترا ، من قبل السيد صالح جبر رئيس الوزراء ، والمستريبن وزير خارجية بريطانيا . ومع ان الحزب الوطني الديمقراطي كان قد توقع نتيجة سيئة للمفاوضات التي سبقت عقد هذه المعاهدة ، في بيانه الذي اصدره بتاريخ ٣١ كانون الاول ١٩٤٧ م . والذي أعلن فيه : « ان تعديل المعاهدة القائمة ، او عقداية معاهدة جديدة ، نتيجة هذه المفاوضات الشاذة ، وفي هذه الظروف غير الملائمة . ومن قبل وزارة لا تستند الى ارادة الشعب ، لابد ان يكون امرا مجحفا بحقوق العراق ، ومخلا بسيادته » غير ان الحزب قد وجد النتيجة اكثر سوءا مما كان قد توقع . لانه كان يأمل من القائمين بهذا العمل ان يكونوا اكثر مراعاة للمصلحة العامة ، بل لانه لم يكن ليتوقع ان تبلغ بهم الجراة الى حد لم يقيموا معه اي وزن للشعب العراقي ، فيكبلوه بقيود جديدة ، مفرطين بحقوقه هذا التفريط ، ومستهينين بكرامته هذه الاستهانة .

« وهكذا تم في تكتم مريب ، بعد وصول الوفد العراقي الى انكلترا ، لتكبير العراق بقيود جديدة ، والفاء سيادته ، وربطه بمجلة الاستعمار البريطاني ربطا محكما ، فجاءت ضربة على امانى الشعب العراقي ، في الوقت الذي كان يأمل فيه ان يحرر نفسه من القيود الثقيلة التي فرضتها عليه معاهدة ١٩٣٠ م ، تلك المعاهدة التي اخلت بسيادته الوطنية ، وامانيه القومية ، وفسحت المجال للتدخل الاجنبي في شتى شؤونه الحيوية ، فاذا به يقيد بقيود جديدة اشد وطأة من القيود السابقة ، واذا به يوترط في اشتباكات دولية اوجدتها المطامع الاستعمارية . من دون ان يكون له فيها اي نفع ، بل ان له منها الضرر كله .

« ان حجة الداعين اليوم الى ربط مصير العراق بالاستعمار البريطاني ، ليوهمون الشعب العراقي - كما كانوا يفعلون بالاسس - بان العراق دولة صغيرة لا يمكن ان تعيش بمفردها ، دون التحالف مع دولة كبيرة تدرا عنها خطر العدوان ، غير ان الكثير من الدول الصغيرة ، التي ربما كان خطر الاعتداء محدقا بها اكثر من العراق ، لم تفكر . بل لم تجد ضرورة - حرصا منها على سيادتها واستقلالها - لعقد اي تحالف من هذا القبيل ، في مثل هذه الظروف العالمية ، لان الدول الصغيرة الحرة لم تعد تجد ضرورة لعقد مثل هذا التحالف المخل بسيادتها ، بعد ان وجدت المنظمات الدولية التي اغنتها عن مثل هذه المحالفات ، كما ان توازن العلاقات الدولية ، ان احسنت الدول الصغيرة التصرف تجاهه ، يمكن ان يكون خير ضامن لسيادتها واستقلالها .

« والحقيقة ان بريطانية التي ارادت منذ احتلالها العراق . ان تجعل منه موقعا ستراتيغيا مهما في الشرق الاوسط لغلمان مصالحها ، وان تستغل منابعه ، وتسيطر على اسواقه التجارية . قد لمست حرص الشعب على استقلاله وحريته ، منذ ثورته

الكبرى ، ونبذ الانتداب ، فارادت ان تلبس سيطرتها الاستعمارية لباسا جديدا ، فسلكت طريق التعاقد والتحالف ، فكانت معاهدة سنة ١٩٢٤م التي فرضت على الشعب العراقي قسرا واكرها ، ولم تكد تشعر بعد ذلك بأن الشعب لا يمكن ان يحتمل اعباء تلك المعاهدة ، حتى استبدلتها بمعاهدة مشابهة لها بجوهرها هي معاهدة ١٩٣٠م ، ولما شعرت بأن الشعب العراقي لا يمكن ان يبقى مرتبطا بهذه المعاهدة الجائرة ، بالنظر لانتشار الوعي الوطني فيه ، واشتداد المطالبة بالغائها ، فضلا عن ان الاوضاع الدولية التي نشأت بعد الحرب لا تسمح ببقاء المعاهدات التي عقدت قبل الحرب على ذلك النحو ، تقدمت بهذا المشروع ، الذي لم يكن الا مشروعا استعماريا جديدا يفوق كل مشروع سابق ، لتكبل العراق بقيود استعمارها ، وتستغله لمصلحتها ، وتلغي سيادته لمصالح امبراطوريتها .

« ولا بد ان يكون انصار هذه المعاهدة قد شعروا بشدة وطاتها ، وفداحة خطبها ، فأرادوا ان يستروا كل ذلك بايهام الشعب بان العراق سوف يتملك مطاري الجبائية والشعبية ، ويتصرف بهما تصرفا حرا بموجب هذه المعاهدة . ولكن الحقيقة ان بريطانية ارادت ان تتخلص من مصاريف محافظة هاتين القاعدتين ، فهدت بذلك الى العراق ، في حين انها احتفظت لنفسها بكل المنافع التي تتوخاها من ورائهما . فقد نصت هذه المعاهدة على وجوب منح القوة الجوية البريطانية حرية دخول القاعدتين المذكورتين ، واستعمالهما حتى يتم تنفيذ معاهدات الصلح مع جميع اقطار الاعضاء السابقين ، وذلك عند انسحاب قوات الحلفاء من جميع اراضي هذه الدول . والواقع ان هذا لم يكن الا تحايلا نموذجيا ابتدعته بريطانية للتفريغ بالعراق . مع انه كثيرا ما صرح رجال الحكومة البريطانية بان احتلال الحلفاء اراضي العدو قد يمتد الى آجال طويلة . وقد تتجاوز هذه الاجال مدة نفاذ هذه المعاهدة ، كما تدل المشاريع التي اعدتها الحلفاء للمشكلة الالمانية .

« وقد حتمت هذه المعاهدة الجديدة على العراق ان يدعو فورا الجيوش البريطانية من جميع الصنوف الى دخول اراضيه ، كلما شعرت بريطانية ( بتهديد عدائي محقق ) ، او كلما اشتبكت في حرب مع دولة اخرى . كما حتمت على العراق ان يمد هذه الجيوش بكل ما في وسعه من تسهيلات ، ومساعدات ، في اراضيه وجوّه ومياهه . وربما شملت هذه التسهيلات والمساعدات ما هو اكثر من ذلك ، في حين ان المعاهدة السابقة لم تنص على غير تقديم التسهيلات والمساعدات الى الجيوش البريطانية ، دون وجوب دعوتها لدخول اراضي العراق . ولا يخفى ما يحتمله تعبير ( تهديد عدائي محقق ) من مرونة واسعة تقبل التفسير ، بحيث تستطيع بريطانيا ان تعتبر كل توتر دولي ، او تحرّج في سياستها الخارجية تهديدا عدائيا ، فيلتزم العراق - او تلزمه في الحقيقة - بتوحيد مساعيه معها في اتخاذ تدابير الدفاع المشترك ، الذي نصت عليه المعاهدة الجديدة ، فحتمت ايجاد مجلس خاص مؤلف من ممثلين عسكريين ذوي اختصاص من كل من الحكومتين خول صلاحيات واسعة تمكنه من التدخل في جميع امور الدفاع التي لا تشمل - حسب المفهوم الحديث - الامور العسكرية فقط ،

بل تتعداها الى كثير من الامور الاخرى من سياسية ، وقد تناول حتى حرية المواطن العراقي . ومن الواضح ان العراق اصبح بموجب هذا الدفاع المشترك ملزما بخوض غمار الحرب ، الى جانب بريطانيا ، على مقياس واسع ، باسم توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضا ، وفق المادة الثالثة من المعاهدة الجديدة ، في حين ان المعاهدة السابقة لم تجبر العراق على خوض غمار الحرب الى جانب بريطانيا ، وانما كانت مساعدة العراق لبريطانيا في الحرب تنحصر بتقديم ما في وسعه من التسهيلات والمساعدات واستخدام سكه الحديدية ومطاراته وانهره وموانئه ووسائل مواصلاته فقط . كما حدث في بداية الحرب الماضية .

فيتضح مما تقدم ان المعاهدة لم تلغ من المعاهدة القديمة الا ما لم يعد له حاجة ، بعد الذي جاءت به المعاهدة الجديدة من فوائد مضاعفة لبريطانية ، اما غير ذلك من سيئات المعاهدة القديمة ، فقد بقي كما كان ، ولم يطرأ عليه اي تغيير . فما زال العراق تابعا لبريطانيا في سياسته الخارجية ، بمقتضى ما حتمته المعاهدة الجديدة على العراق من « ان لا يقف في البلاد الاجنبية موقفا لا يتفق وهذا التحالف الشاذ ، او قد يخلق مصاعب لبريطانيا » وبمقتضى الوضع الناشئ من الدفاع المشترك ، وعلى هذا فلا يستطيع العراق ان يتخذ لنفسه موقفا مستقلا ، ولا يزال عليه ان يحمي خطوط مواصلات الامبراطورية البريطانية ، ولا يزال عليه ان يستقدم الفنيين والخبراء والمعلمين العسكريين من البريطانيين دون سواهم . ولا يزال عليه ( من الوجهة العملية ) ان يرسل بعثاته العسكرية الى الكليات العسكرية البريطانية دون سواها ، وان يقدم جميع موانئه ووسائل مواصلاته الى بريطانيا كما كان عليه سابقا .

« ان الحزب الوطني الديمقراطي يرى في اقرار هذه المعاهدة اعتداء صريحا على كيان العراق ، وسيادته ، ومستقبله السياسي ، وحائلا دون نموه القومي ، ودون تحقيق امانيه الوطنية . ولذلك فانه يدعو الشعب العراقي الكريم الى احباط هذا المشروع الاستعماري الجديدة ومقاومته بكل ما اوتي من قوة » ( ١ ) .

بغداد في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٨  
رئيس الحزب الوطني الديمقراطي - كامل الجادرجي

## بيان حزب الاحرار :

واما بيان « حزب الاحرار » عن المعاهدة فكان كما يلي :  
« ناصر العراق الجبهة الديمقراطية في نزاعها الدامي الاخير . وكان يحده فسي ذلك املان : الاول ان يقوم بنصيبه في انشاء سلم عالمي يرتكز على مبادئ العدل واحترام حقوق الشعوب ، والثاني ان تتاح له الفرصة عند انتهاء الاضطراب لاستكمال سيادته . وقد عانى العراق في اثناء فترة الحرب صنوفا من الحرمان ، والواناس من الضنك ، وكان مخلصا في تنفيذ التزاماته الدولية ، بل عمد الى اكثر مما تعهد به عندما

(١) جريدة « لواء الاستقلال » العدد ٢٨٥ بتاريخ ١٠ كانون الثاني ١٩٤٨ م .

وجد أن اشتراكه في الحرب لنصرة المبادئ الديمقراطية ، التي كان ينادي بها الحلفاء ضرورة تقتضيها ظروف النزاع وملابساته . فاشترك فيه ، وساهم بقسط وافر في المجهود السياسي الذي أعقب الحرب . ولكن الحوادث التي أعقبت وضع السلاح ، دلت على أن بريطانيا لا تنوي أن تنهج نهجا سياسيا جديدا ينطوي على إقامة علاقاتها معه على أسس من الصداقة ، التي لا تشوبها شائبة الاستغلال وبسط النفوذ ، وكان حزب الاحرار اول من نادى بوجوب إعادة النظر في معاهدة سنة ١٩٣٠م ، لاعتقاده الجازم بأنها لا تستقيم والمصلحة في شيء ، ولا تؤمن حقوق الشعب العراقي في السيادة ، فادخل في منهجه تعديل « المعاهدة العراقية - البريطانية » بالشكل الذي يضمن للبلاد مصالحها الوطنية وامانيها ، الا ان تسابق الحوادث بعدئذ ، وجمع مجلس نواب لا يمثل ارادة الامة ، وقيامه بتصديق الاتفاقات الدولية التي لم تكن في مصلحة العراق ، كل ذلك دفع الحزب للوقوف بوجه الحكومة الحاضرة التي أفصحت عن نيتها في تعديل معاهدة ١٩٣٠م فاعلن في بيانه الاخير ، معارضته لاجراء مفاوضات تقوم بها حكومة لا تتمتع بثقة الشعب ، ولا تستند الى رغبة الامة . وقد جاء نشر المعاهدة الجديدة مؤيدا لوجهة نظر الحزب فيما ذهب اليه ، فهي اشد ارهاقا ، واعظم جورا من معاهدة ١٩٣٠م ، التي قيل في تبريرها انها وضعت لتخليص البلاد من الانتداب المقوت .

« لقد درس الحزب المعاهدة الجديدة ، واطلع على نصها باللغة الانكليزية . فوجدها مجموعة من قيود واصفاد يراد بها تكبيل العراق ، وربط مصيره بالسياسة البريطانية المحفوفة بالمخاطر والاهوال ، في هذا العالم المضطرب ، دون ان تكون له مصلحة . لذلك وجد من الضروري ان يطلع على الشعب العراقي النبيل بهذا البيان ، موضحا ما سيصيب العراق من حيف من جراء هذه المعاهدة .

« ان الحزب يرى ان المعاهدة بمجموعها ، تحوي قيودا جائرة تخل بسيادة العراق واستقلاله ، وتجعل منه معسكرا للاستعمار البريطاني ، ويتجلى ذلك في نقاط شتى من المعاهدة وملاحقها ، ولا سيما في الامور التالية :

« أولا - التحالف المستمر :

ان بريطانيا اتخذت من ابتداع فكرة « الدفاع المشترك » وسيلة لبسط سيطرتها على الدول التي ترمي الى استغلالها عسكريا وسياسيا واقتصاديا ، بعد ان كانت تتوسل بحجة حماية خطوط الامبراطورية لتحقيق ذلك الاستغلال . ولقد امنت بريطانيا في تأمين فكرة الدفاع الاجمالي واستمرار الحلف ، عندما ادخلت في المادة السابعة ، التي تتعلق بامد المعاهدة ، نصا اشترطت فيه « تعاون الفريقين الساميين المتعاقدين المستمر في الدفاع عن مصالحهما المشتركة . . » عند التعديل رامية الى ربط العراق لعدة اجيال برباط مصالحها ، وهو لا نزاع في ضرره بالمصلحة الوطنية ، فضلا عن مخالفته لاحكام القانون الدولي العام ، الذي تفقد كل اتفاق دولي شرعيته عندما يتضمن نصا ينطوي على سرمدية الاجل .



## ثانيا - الدفاع المشترك :

« تكوّنت فكرة الدفاع المشترك لدى بريطانية ، بعد التطورات الاخيرة التي ادت الى انسحابها من الهند ، التي كان وجودها فيه يستدعي ضمان مواقع استراتيجية تكفل المحافظة على سلامة مواصلات الامبراطورية المترامية ، وقد ضمنت لها تلك القواعد معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م التي منحتها قاعدتي الحباينة والشعبية ، وامنت لقواتها التسهيلات والمساعدات في تنقلاتها عبر العراق ، وها هي تتقدم اليوم بمعاهدة تحقق لها بسط نفوذها ، متذرة بحجة الدفاع عن مصالح البلدين المشتركة . ان قبول فكرة الدفاع المشترك ، التي جاءت بها المعاهدة الجديدة ، معناه وضع العراق عسكريا وسياسيا تحت النفوذ البريطاني طوال مدة المعاهدة ، والانتقاص من سيادة البلاد ، وحرمتها ، وتحميلها نفقات والتزامات مالية لا قبل لمواردها بتحملها ، كما ألزمت المادة الثالثة من المعاهدة ، العراق بوجود المبادرة الى معاونة الفريق البريطاني في حالة اشتباكه في حرب لا يكون للعراق فيها اية فائدة . اللهم الا محافظة مصالح الامبراطورية البريطانية الشاسعة بدماء ابنائه .

## « ثالثا - لجنة الدفاع المشترك :

« وتطمينا للرغبات البريطانية ، اناطت المعاهدة الجديدة تنسيق خطط الدفاع المشترك بلجنة الدفاع المشترك ، التي تؤلف من الطرفين بعدد متساو . وقد منحت هذه اللجنة صلاحيات واسعة في وضع الخطط السوقية ، والتشاور عند وقوع ( تهديد بالحرب ) وتنسيق التدابير التي تضمن ما جاء في المادة الثالثة عند اشتباك الفريقين في حرب مع دولة اخرى ، والتشاور فيما يختص بتدريب القوات العراقية ، وتدارك تجهيزاتها ، والتدريب المشترك ، وهذا يعني ان ارغام العراق على الدخول في الحرب ، وتحمل ويلاتها ، سيكون رهن اشارة هذه اللجنة . وقد اعارت المعاهدة الجديدة للقواعد الجوية اهمية بالغة ، واعتبرتها كعامل اساسي للدفاع المشترك . وتبعا لهذه الاهمية ، جاءت بنص يضمن بقاءها في وضع تتمكن فيه بريطانية من القيام بتعهداتها ، وفق المادة الثالثة من هذه المعاهدة ، التي خولت لها ان تعد وحدات عسكرية للقيام بحركات تدريبية مشتركة في كل عام ، كما انها ألزمت العراق باجراء التسهيلات المتيسرة في قواعده الجوية لاغراض هذا التدريب المشترك .

« ان حزب الاحرار يرى ان المعاهدة الجديدة جاءت خلافا لرغبات الشعب العراقي ، وسالبة لاستقلال العراق ، ومنقصة لسيادته ، وهو يرى في عقدها بمثل هذا الظرف العصيب الذي يمر على البلاد العربية بصورة عامة وفلسطين بصورة خاصة ، وبمثل هذه السرعة التي وقع فيها الوفد المفاوض ، انها جاءت لمصلحة طرف واحد ، وانها تكبل العراق في حاضره ومستقبله بقيود لا قبل له بها ، وهي تشكل خطرا على كيان المملكة وسيادتها ، وتقف حجر عثرة في سبيل تقدمها وتحقيق مصالحها الوطنية وامانيها القومية ، لذلك فان الحزب يدعو الشعب العراقي الكريم للوقوف

بوجه معاهدة « بورتسمت » الجائرة والحيلولة دون تصديقها بكل الطرق والوسائل المشروعة » .

بغداد - الثلاثاء ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٨ م - ٧ ربيع الاول ١٣٦٧ هـ .

سعد صالح : رئيس حزب الاحرار

بين لندن وبغداد :

في الوقت الذي كانت بغداد تغلي غليان الرجل ، بعد نشر معاهدة بورتسموث ، تبودلت بين لندن وبغداد البرقيتان الآتيتان ، دون ان يلاحظ ان مجرد التوقيع على المعاهدة بالحرف الاول ، لا يعني انها اكتسبت صفتها التشريعية اكتسابا يسوغ تبادل التهاني بين المتعاقدين .

الى صاحب السمو الملكي الوصي على عرش العراق - بغداد .

ان التوقيع على معاهدة تحالف جديدة بتاريخ اليوم بين بلدينا ، قد سرتني كثيرا . واني ارجب في انتهاز هذه الفرصة لاؤكد لسموكم الملكي ، شعور الصداقة الحقيقي والصميمي للبيت المالك والشعب العراقي . واني لوائق من ان التوقيع على هذه المعاهدة سيكون فاتحة عهد آخر للتعاون الودي الوثيق بين بريطانيا العظمى والعراق . واني متأكد من ان ذلك سيكون في صالح بلدينا المشترك . ويمكنكم ان تعتمدوا على حكومتى في المملكة المتحدة لبذل كل ما في وسعها لتنفيذ المبادئ التي انطوت عليها هذه المعاهدة تنفيذا فعليا .

جورج . آر

الى صاحب الجلالة ملك بريطانيا - لندن

تحسنت كثيرا ببرقية جلاتنكم الي لمناسبة التوقيع على معاهدة التحالف الجديدة بين بلدينا ، الذي تم بتاريخ ١٥/١/١٩٤٨ م . ويسرني كثيرا ان انتهاز هذه الفرصة الطيبة للتنويه بروابط الصداقة الموجودة بين بيتينا وشعبينا . واني متأكد من ان هذه المعاهدة ستكون في صالح بلدينا ومنافعهما المشتركة ، ومؤيدة للصداقة الصميمة الموجودة بيننا .

عبد الاله

صاحب السمو الملكي الوصي على عرش العراق - بغداد .

لا بد من ان رئيس وزرائكم قد عرض لسموكم باننا قد وقعنا اليوم على معاهدة تحالف بين بلدينا . وقد كان من دواعي سروري العظيم ، ان تتاح لي فرصة تبادل وجهات النظر مع سموكم في المراحل الاولى لهذه المباحثات ، وتيسر لي بهذه الطريقة الاطلاع على وجهة نظركم في مشاكلنا المشتركة . لقد اتضح ان مساعدات سموكم لا تقدر بثمن . مما اوصلنا الى النص الذي اتفقنا عليه نهائيا ، والذي اثق بانه سيكون

موضع رضاكم . انني واثق من أن هدف المعاهدة الجديدة سيتحقق لانها تستهدف تقوية الروابط بين بلدينا . وهي بمثابة الحجر الاساسي في البناء الذي سيؤثر في حينه في جميع الشرق الاوسط ، وبرهن على انها كانت ذات فائدة دائمة للصلات بين المملكة المتحدة وبين شعوب ذلك الاقليم الهام ولسلام العالم اجمع . ارنست بيغن

لندن : فخامة المستر بيغن

اشكر لكم جدا برقيتكم الرقيقة التي بعثتم بها الي بمناسبة التوقيع على معاهدة التحالف التي وقعت بين وزارائنا وبينكم في ١٥/١/١٩٤٨م واني لمتذكر ، مع التقدير ، جهودكم القيمة التي بذلتموها للوصول الى هذه النتيجة السارة ، التي سيكون لها الاثر الحسن في تنمية العلاقات الطيبة الكائنة بين بلادي وبريطانية العظمى .

عبد الاله

بدء العاصفة :

نشرت مسودة « معاهدة بورتسموث » في يوم الجمعة الموافق ١٦ كانون الثاني ١٩٤٨م ، فتدارستها الاحزاب السياسية القائمة ، ونشرت بياناتها في نقدها في يوم ١٨ من هذا الشهر ، وكان طلاب المعاهد العالية قد شرعوا في توحيد صفوفهم ، واعلان سخطهم على المعاهدة ، متأثرين ببيانات الاحزاب ، وانتقادات المعارضين ، فاصبح الجو مشحونا بالخطر ، مؤذنا بالانفجار . ولما كان نشر المعاهدة بمثابة الفتيل الذي اشعل نار الثورة في البلاد ، قرر الطلاب اعلان الاضراب عن الدراسة ، والقيام بمظاهرات سلمية لمدة ثلاثة ايام اعتبارا من صباح يوم السبت ، اي اليوم الذي يلي تاريخ نشر المعاهدة .

ورأت الوزارة ان تترك الطلاب وشأنهم ، فلم يقع في يومي ١٧ و ١٨ ما يخل بالامن ، فأخذت الجهات المفرضة تعير الحكومة بالضعف ، وتتهمها بممالة الطلاب ، وكانت بيانات الاحزاب الثلاثة قد ألهمت مشاعر المتظاهرين . فلما كان اليوم الثالث ، وهو يوم الاثنين الموافق ١٩ كانون الثاني ، سار المتظاهرون الى بناية مجلس الامة فخرج اليهم بعض النواب لاسداء النصع ، فاذا بأحد طلاب الحقوق يقول لهم جهارا :

« ايها المجلس ! ان نوابك لم يأتوا اليك بارادة الشعب . وانما جاء بهم اليك نوري السعيد في انتخابات مزورة ، وانكم لا تمثلون الشعب ، وان الوزارة التي تمخضت عن مجلسكم هي وزارة لا يعترف بها الشعب » (١) .

وعندئذ ازداد الهتاف بسقوط المجلس ، وسقوط الوزارة القائمة ، فعاد النواب الى داخل البناية ، يرتجفهم الوجل ، وسار المتظاهرون بأعلامهم وهتافاتهم حتى بلغوا « الباب الشرقي » فتفرقوا من دون ان يقع ما يخل بالامن ، واعلنت لجان الكليات ان

(١) محمود القاضي في « كانون الثاني شهر الجهاد الوطني » ص ٨٦ بغداد ١٩٤٨ م .

الاضراب قد انتهى ، وحقق الغاية ، فعلى الطلاب ان يستأنفوا دراستهم في اليوم التالي ، واذا بصوت نائب رئيس الوزراء جمال بابان يجلبلج من دار الاذاعة اللاسلكية بهذا البيان .

### بيان من نائب رئيس الوزراء :

« سبق ان اضرب طلاب كلية الحقوق ، وشاركهم في هذا الاضراب زمرة من بقية طلاب المدارس . ورغمما عن ان ما قاموا به من الاضراب والمظاهرة التي ارادوا القيام بها كان مخالفا للقانون ، فان الحكومة عاملت الطلاب برفق ، واخلت سبيل الموقوفين منهم ، واعادت فتح الكلية فورا ، عندما آتست منهم اصفاء للنصائح التي اسدتها لهم . ولكن ظهر « مع الاسف » ان بعض المخربين قد حملوا عطف الحكومة الذي اسدته لابنائها على الضعف ، فسوّغوا للطلاب اقامة المظاهرة التي حدثت هذا اليوم . ومع ان الحكومة كان بوسعها ان تستعمل سلطاتها القانونية لشل هذه الحركة ، وقمعها بالقوة فورا ، فانها راعت شعور الطلاب وحافظت عليهم .

« اما الآن وقد انتهى الاضراب والمظاهرة ، فاني اوجه كلمتي الى الشعب العراقي الكريم عامة ، وطلاب وطالبات المدارس على اختلافها ، معلنا ان الحكومة قد اصدرت اوامرها - ضمن سلطاتها القانونية - الى السلطات المختصة كافة ، بمنع اية مظاهرة او اضراب ، مهما كان نوعه وصبغته ، وانها عازمة على قمع كل حركة من هذا القبيل بشدة ، محافظة على الامن العام . واني على ثقة بان الطلاب الذين يقدّرون الواجب الوطني ، سيكونون اول من يصني لهذا النداء ، ويتركون الامور الى ممثلي الامة ، وقادة الراي ، والساسة ، الذين هم اجدر بملاحظة الشؤون العامة . . وان لا يلجأوا الحكومة الى ان تستعمل صلاحيتها التي زودها بها القانون حفظا للامن وسلامة المجتمع . . » (١) .

### تأثير البيان :

وتقول « الاحزاب السياسية » ان هذا البيان استفز طالبات المدارس العالية وطلابها ، فحملهم على تحدي السلطة ، واعلان الاضراب العام مجددا ، والقيام بمظاهرات صاخبة شاملة في اليوم التالي « الثلاثاء ٢٠ كانون الثاني » اما نائب رئيس الوزراء فيقول في نشرته الصادرة يوم ١٨ نيسان من هذه السنة بصدد هذه المظاهرة الجديدة :

« ان تلك المظاهرة كانت مرتبة ترتيبا دقيقا ، وانها ستقام في اليوم التالي حتما ، سواء القيت بياني ام لم القه . بدليل ان الذين قاموا بها لم يشترك معهم اي فريق من طلاب الكليات العالية الذين قاموا بالمظاهرات السلمية المنظمة السابقة ، عدا البش من تلاميذ دار المعلمين العالية » .

(١) جريدة « الزمان » العدد ٢١٢٢ بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٨ م .

وعلى كل فقد أصبحت بغداد في يوم الثلاثاء المذكور ، وهي على جانب كبير من التوتر ، وبدأت طلائع طلاب كلية الشريعة ، تعلق رؤوسها المعائم البيض في المقدمة ، وهي تنادي بسقوط الوزارة ، وسقوط العهد القائم (١) فرددت هتافاتها جموع من المعاهد الاخرى ، واذا بقوات الشرطة تصطدم بالمظاهرين ، ويلعلع الرصاص فيسقط بعض القتلى والجرحى . ولما نقل هؤلاء الى المعهد الطبي والمستشفى التعليمي ، اضرب طلاب كلية الطب عن دروسهم ، وذهبوا توا يعملون في تضييد الجرحى ، فاتخذت الحكومة التدابير الوقائية لمواجهة الموقف .

يقول نائب رئيس الوزراء جمال بابان ، في نشرته المؤرخة في ١٨ نيسان ١٩٤٨م :

« دخل علي رجال الامن المسؤولون ، وعلى رأسهم وزير الداخلية - توفيق النائب - وصرحوا بان الموقف دقيق جدا . . . وبيتوا رايهم بان ليس هناك اي امل في استتباب الامن ، واعادة النظام الى مجراه ، ما لم نلجأ الى احدى الوسائل الاربعة الآتية وهي :

اولا - اعلان حالة الطوارئ .

ثانيا - الاستعانة بالجيش .

ثالثا - استعمال السلاح في الهواء .

رابعا - فسح المجال للمتظاهرين .

« فأجبتهم بعدم امكاني اعلان حالة الطوارئ ، لعدم وجود سلطة قانونية للقيام بمثل هذا العمل . كما لا يمكن بأي حال من الاحوال اشراك الجيش بمثل هذه الامور (٢) ولا ارافق مطلقا على استعمال السلاح حتى ولو ادى ذلك الى التخويف

---

(١) واذا كان استمرار الارتباط مع بريطانية ، وبقاء الفئتين البريطانيتين بالنسبة لبعض الساسة والمثمنين امرا عدوانيا ، فانه كان فرصة صالحة للتعبير عن مشاعرهم في التآلم من ذلك النقص الكبير في الطعام ، ومن عدم توفر المناسبات الاقتصادية . كما كان تعبيرا ضد رئيس الوزراء البغيفي شمببا . وضد الادارة التي تتجلى فيها النواقص الواضحة ، وتحوم حولها شكوك الفئتين .

S. H. Longrigg P. 344 .

(٢) كانت حركة الجماهير التي بدأت في ١٦ كانون الثاني قد تعاضت في مستواها . وكانت تتزايد يوما بعد يوم ، ومن هنا اتضح ان اعادة النظام يجب ان يلقى على كامل الجيش - اذا كان احد يستطيع اعادة النظام - فوجد الوزراء ووجد سمو الوصي ايضا ان ليس من الحكمة استئثار هذه القوة التي لم يكن موقتها هذا قد دخل في الحساب ، والتي كانت زعامتها مصابة من بعض الوجوه بكرامية التكليل كراهية شديدة . واما معنوية قوات الشرطة ، التي كانت الفوغاء تلعبها ، والرؤساء قد تخلوا عنها ، فقد انهارت سريعا ، وفي السليمانية لهج المتظاهرون بتحية الروس ، ولعنوا البريطانيين ، وطاردوا احد المدرسين واخرجوه من المدينة ، فحرقوا بناية المعهد البريطاني ، وكان السبب في احراق هذه الدار البريطانية وتحطيم اثاثها ، وجود اذاعة خاصة فيها تبث الدعاية للجانب ، وتحارب الروح الوطنية على حد وصف مديرية شرطة السليمانية في تقريرها المرقم ص ٥٤ والمؤرخ ١٩ شباط ١٩٤٨ م .

S. H. Longrigg Iraq 1900 to 1950 P. 345 .

بإطلاق الرصاص في الهواء ، وهكذا استمرت المظاهرات ، وانتهت في مساء ذلك اليوم المصادف ١٨/١/١٩٤٨م بعد ان وقع مع الاسف اربعة قتلى منهم تلميذ واحد « اه .

## بيان من وزير الداخلية :

وارتأى وزير الداخلية توفيق النائب ان يصدر هذا البيان ، عسى ان يخفف من حدة التوتر ، فاذيع من دار الاذاعة مرارا ، ونشر في الصحف كافة :

« ان ما قام به الاشخاص ، الذين اشتركوا في المظاهرتين اللتين اقيمتا بتاريخ ١٩ و ٢٠ الجاري من الاعمال المخلة بالامن ، والمعاقب عليها قانونا ، يحمل على الاعتقاد بأن اية مظاهرة اخرى ، ولو كانت غير مسلحة ، مما تخل بالامن العام . لذلك واستنادا الى المادتين الثانية والثالثة من قانون التجمعات ، فاننا نعلن بهذا ان اقامة اية مظاهرة ، او تجمهر ، في الطرق ممنوع ، وان السلطات المختصة سوف تقوم بما يلزم لتفريق المتظاهرين او المشتركين بالتجمع بالقوة ، ومعاقتهم بالعقوبات المنصوص عليها في المواد ٥ و ٦ و ٧ المدونة نصوصها ادناه من القانون المذكور « اه .

## وزير الداخلية : توفيق النائب

المادة الخامسة : يعاقب بالحبس من شهر الى سنة كل من اشترك في تجمع مسلح ، اذا تفرق المتجمعون بعد الامر والانذار بدون ان يستعملوا السلاح ، فاذا كان التجمع المسلح قد وقع ليلا ، فتكون العقوبة الحبس من سنة الى ثلاث سنوات . وفي حالة تفرق المتجمعين بعد الامر والانذار الثاني ، من غير ان يستعملوا السلاح ، وكان التجمهر واقعا نهارا ، تكون العقوبة من سنة الى ثلاث سنوات . اما اذا كان التجمهر قد حدث ليلا ، فتكون العقوبة الحبس بالاشغال الشاقة من ثلاث سنوات الى خمس سنوات ، واذا جرى تفريق المتجمعين بالجبر ، او استعمل المتجمعون السلاح ، فلا تقل العقوبة عن الحبس بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات .

المادة السادسة : يعاقب بالحبس من (١٥) يوما الى ستة اشهر ، كل من اشترك في اجتماع غير مسلح ، واذا لم يتفرق وينصرف المتجمعون بعد دق البوق والطبل الذي يسبق الامر والانذار الثاني . اما اذا جرى تفريق المتجمعين بالجبر فتكون العقوبة الحبس من ستة اشهر الى سنتين .

المادة السابعة : كل من خطب على ملا من الناس ، أو الصق على الجدران اوراقا مطبوعة ، أو غير مطبوعة ، أو وزعها محرضا الناس على التجمهر المسلح ، أو غير المسلح ، يعاقب بنفس عقوبة مرتكب الجرائم المذكورة ، ولكنه في حالة عدم ظهور اثر فعلي لهذه التحريضات ، تكون العقوبة من اسبوع واحد الى شهرين . ويعد شريكا كل من طبع أو الصق على الجدران اوراقا يعلم انها كانت تحتوي على مثل هذا التحريض « اه .

## بيان آخر لمديرية الدعاية :

وعزز مدير الدعاية بيان الوزير ، ببيانه هذا عن مظاهرة ٢٠ كانون الثاني :

« لقد حدثت في هذا اليوم مظاهرة غير قانونية من قبل جمهور من مختلف المحلات ، وبنتيجة تجاوز المتظاهرين على الشرطة ، اثناء قيامها بواجباتها ، وقعت من قبل التجمهرين بعض حوادث مؤسفة فأعادت الحكومة فوراً الامن الى نصابه ، واتخذت جميع ما يقتضي من اجراءات قانونية لتوطيد الامن والنظام ، وستعلن الحكومة على الجمهور في اول فرصة مستطاعة نتائج ما يظهر من التحقيق » .

مدير الدعاية العام

وشعر نائب رئيس الوزراء جمال بابان بوجود حركة تمرد في معسكر الرشيد فاتصل برئيس اركان الجيش الفريق صالح صائب الجبوري ليلاً وسأله عما يشاع فطمأنه الجبوري من هذه الناحية (١) .

اسفرت حوادث يوم الثلاثاء الموافق ٢٠ كانون الثاني عن استشهاد اربعة من الابرياء ، بينهم شمران عمران الطالب في دار المعلمين ، مع عدد كبير من الجرحى، فلما كان اليوم التالي ، اتجهت وفود الطلاب والشكالي نحو المستشفى الملكي لاستلام جثث القتلى ، فاذا بسيارات الشرطة المسلحة تطارد الطلاب الى داخل بناية المستشفى ، وتفتح النار ، فتصيب مقتلاً من اثنين آخرين كان احدهما تلميذاً في كلية الصيدلة اطار الرصاص دماغه ، فحملة اخوانه ودخلوا به على العمد ، فلم يسعه الا تقديم استقالته ، ومعه اساتذة كليتي الطب والصيدلة ، ومديرو الاقسام في المستشفى ، حيث بلغ عددهم مئة وعشرة اطباء ، وما لبثت الجمعية الطبية العراقية ان تقدمت بهذا الاحتجاج :

« تستنكر الجمعية الطبية العراقية الاعمال التي قامت بها الشرطة ، من الدخول الى المستشفى الملكي والكلية الطبية برشاشاتها ، وبنادقها ، واطلاقها الرصاص على الطالبات ، والطلاب العزل ، مما ادى الى استشهاد البعض ، وجرح الآخرين بجراح خطيرة . ولم يكن قصد الطالبات والطلاب من اجتماعهم بالمستشفى سوى رغبتهم في تشييع بعض الشهداء الذين استشهدوا في مظاهرة ٢٠/١/١٩٤٨ م . ان هذه الاعمال الارهابية التي قامت بها الشرطة ، والتي تدعي انها ما قامت بها الا امتثالاً وتطبيقاً للقانون ، لا يمكن ان تحدث الا في القرون الوسطى .. ونحن لا ندرى اذا استمرت الشرطة على هذه الحالة ماذا ستؤول اليه من نتائج ؟ ومما يجدر ذكره ان الطلاب قد

(١) يقول رئيس الاركان الجبوري في مذكراته اليومية ليوم ٢١ كانون الثاني ١٩٤٨ م :

« لقد وصلت اخبار بوقوع بعض الشهداء في هذا اليوم ايضا ، مع اني كنت محسباً على عدم انزال الجيش الى الشوارع ضد المتظاهرين ، ولكن خشية من انفلات الامور من يد الشرطة وانحلالها ، وتطلب الموقف اعادة الابن وحفاظة الارواح ، وضعت في الانذار سرية في معسكر الرشيد وسرية في معسكر الوشاش ونصيلاً في مقر وزارة الدفاع في ألقمة » .

بذلوا جهودهم باقناع الشرطة بان هذا التشييع سوف لا يؤدي الى مظاهرة ، وقد طلبوا مرافقتهم لهم ، ولكن الشرطة باغتتهم باطلاق الرصاص والضرب على حين غرة .

الدكتور اسماعيل ناجي

سكرتير الجمعية الطبية العراقية

كما قدمت الجمعية احتجاجا على رمي المستشفى الملكي والكلية الطبية بالنار هذا نصه :

سعادة عميد الكلية الطبية العراقية المحترم .

تحية واحتراما :

ان الحادث الارهابي الذي قامت به الشرطة ، من دخولها المستشفى التعليمي ، ورمي الكلية الطبية العراقية بالرشاش ، بمناسبة تشييع الطلاب لجثمان احد المتوفين بمظاهرة امس : لهو حادث من الحوادث التي لم يسبق لها مثيل . فلم تحترم الشرطة قدسية المعهد وحرمة المرضى . لذا نحتج على هذا العمل ، ونرجو اتخاذ الاجراءات اللازمة بهذا الشأن . وان اعضاء الجمعية الطبية سوف يحجمون عن الانتماء والدخول الى هذا المعهد ، حفاظا لحياتهم وصونا لكرامتهم من تعديات الشرطة .

الدكتور اسماعيل ناجي

سكرتير الجمعية الطبية العراقية

تدبير وقتي :

ولاحظت السلطات المسؤولة ان هيأت الاحزاب السياسية كانت تقوم بالتوجيه والتنظيم ، وشعرت بالخطا الذي ارتكبه قوات الشرطة في هذا اليوم ( ٢١ كانون الثاني ) فاذا بمدير الشرطة العام يبعث الى عميد الكلية الطبية هذا الكتاب :

سعادة عميد الكلية الطبية المحترم .

اطلعت هذه المديرية على الاحتجاج المنشور في الجرائد المحلية ، المقدم من قبل سكرتير الجمعية الطبية ، بسبب الحادث المؤسف الذي وقع في المستشفى الملكي ، بنتيجة استعمال السلاح من قبل الشرطة ، حسبما ذكر في الاحتجاج .

يوسمي ان اؤكد لحضرتكم بصورة قطعية ان الاوامر التي تلقيتها من معالي وكيل رئيس الوزراء (١)، ومعالي وزير الداخلية ، بصورة مكررة ، شفها وتحريريا،

---

(١) اكد لنا السيد جمال يلبان ان الامير عبد الله امر على وجوب استعمال الشدة مع المتظاهرين ومحمد حمدا ، وانه - اي جمال - كان ينكر هذه الحقيقة ايام المعهد الملكي الزائل ، ارضاء للامير وتسترأ على موقفه من قصة رفض الشعب للمعاودة التي مدتت بمعرفة وتوجيهه .



منذ بدء الاضطرابات حتى هذه الساعة ، كانت تقضي بصورة جازمة وصريحة ، بعدم استعمال السلاح مهما كلف الامر ، واني بدوري عممت ذلك الى جميع قوات الشرطة بصورة مكررة ايضا . هذا وبالنظر الى الاوامر التي تلقيتها ، فقد تشكلت لجنة للتحقيق عن سبب الحادث المؤسف بصورة سريعة ودقيقة (١) لاطهار الفاعل وتطبيق اشد العقوبات القانونية . ومع ذلك ارى من الضروري ان اوجه الى سعادتكم هذا الكتاب للاطلاع على الحقيقة ، راجيا اعتذاري واسفي البالغ عما وقع وتقبلوا احترامي .

مدير الشرطة العام

## تأزم الوضع :

هاج الرأي العام وماج ، عندما بلغه دخول سيارات الشرطة المسلحة الى بناية المستشفى الملكي ، وفتحها النار على الطالبات والطلاب ، ووقوع عدد آخر من القتلى والجرحى ، وكان عميد الكلية الطبية قد اتصل هاتفيا برئاسة مجلس الاعيان والنواب وطلب المساعدة لفك الحصار على الطلاب المطوقين ، فاتصل نائب رئيس مجلس الاعيان ، ورئيس مجلس النواب ، بنائب رئيس الوزراء ، ونقلوا اليه رغبة فريق من الاعيان والنواب في الاستيضاح عن موقف الحكومة تجاه الحالة الراهنة .

« وراينا هيئة الوزارة مجتمعة ، وطلبنا منهم فك الحصار عن كلية الطب ، او تكليفنا نحن نذهب اليها ونتوسط بين الطلاب والشرطة ، وتحسم القضية بالتسي هي احسن ، فلم يوافق وكيل الرئيس ولا الوزراء . وقال رئيس الوزراء انهم مسيطرون على الوضع . ثم وجه اليها سؤالا عما اذا كنا نوافق على اعلان الادارة العرفية اذا قررناها ، فاجبته بان ذلك ليس من شأننا ، بل هو من صلاحية الوزارة فانتم تقدرون الوضع وتسالون عنه امام المجلس فذهبوا جميعا الى البلاط ورجعنا نحن الى المجلس » (٢) .

فاتصل نائب الوزراء بالوصي ، وعرض على مسامعه ضرورة عقد اجتماع تحت رئاسته ، يحضره رئيسا الاعيان والنواب ، ورؤساء الوزراء السابقون ، وممثلو الاحزاب السياسية ، وبعض الشخصيات البارزة ؛ لمعالجة الوضع المتأزم ، فلم ير الوصي مناصا من الاخذ بهذا الرأي ، بعد ان ظهر ان الامور كانت تسير من سيء الى اسوأ . وعقد الاجتماع المنتظر في الساعة الثالثة من بعد ظهر الاربعاء الموافق ٢١ كانون الثاني ، فحضره قرابة خمسة وعشرين سياسيا كان في مقدمتهم السادة : محمد الصدر ، وجميل المدفعي ، وحكمة سليمان ، وحمدي الباجهجي ، وارشد العمري ، ونصرة الفارسي ، وجعفر حمدي ، ومحمد رضا الشيببي ، وعبد العزيز

(١) لم تألف هذه اللجنة ، ولم تضع اي تقرير ، وفي رواية لمدير الشرطة العام : ان اللجنة تشكلت ثم صرف النظر عنها .  
(٢) رئيس مجلس النواب السيد عبد العزيز القصاب في كتابه « من ذكرياتي » ص ٢١٦ .

القصاب ، وصادق البصام ، وعبد المهدي ، ومحمد مهدي كبه ، وكامل الجادر جي ، وعلي ممتاز الدفترى ، وتقيب المحامين نجيب الراوي مضافا الى حياة الوزارة القائمة ونائب رئيسها .

وافتح الجلسة الوصي قائلا : « اننا والحكومة كنا نعتقد بأن مشروع المعاهدة الجديدة هو في مصلحة الشعب ، وقد رايتم ما وقع في البلاد من احداث مؤلمة حول هذه المعاهدة ، وقد دعوتكم لاجد رايبكم ، وانتم اصحاب الراي في البلاد في هذه المعاهدة وفي الاحداث التي وقعت » (١) .

ثم اوعز الى السيد جمال بابان ان يبسط الموقف على حقيقته ، وان يذكر العوامل التي ادت الى الحالة الراهنة ، فبسط ذلك كله باسهاب . ثم تكلم المعارضون فأبدوا آراءهم بكل صراحة « وجميعهم انتقدوا المعاهدة وطلبوا رفضها عدا احد الحاضرين السيد عبد المهدي الذي تكلم باسهاب ، واسند هذه المظاهرات الى الحزب الشيوعي الموجود في البلاد فاستنكر كامل الجادر جي وقسم من الحاضرين ذلك ، واكدوا كون المظاهرات كانت وطنية وقومية وعربية صرف » (٢) .

واعقبهم الموالون فأخذوا يسترون وراء الالفاظ الغامضة . وتغلبت الاكثرية على الاقلية ، فاذا بالوصي يوعز الى جمال بابان ان يتصل بلندن فورا ، ويطلب الى صالح جبر ان يعود الى العاصمة مسرعا . وقد ذكر لنا بابان ان هذا الاتصال تم بحضور الوصي ، وان رئيس الوزراء كان - على عادته - ساخرا من حركة بغداد ، منكر دعوته السياسيين الى مثل هذا الاجتماع قبل اخذ رايه ، متوعدا بسحق المعارضة لدى عودته الى العراق ، كما لو كانت الايام ايام الحرب ، والجيش الاجنبية تحتل البلاد وتتحكم في الرقاب وتهدد بالسلاح كل من يتصدى للحكم المحلي بازعاج . على ان هذا الاجتماع لم يخل من فائدة فقد شعر الوصي بخطورة الموقف واستحالة فرض المعاهدة التي عقدت بمعرفته وارشاده بالقوة ، فغير موقفه بها بعد مداولات دامت خمس ساعات اقترح خلالها حمدي الباجه جي ان يصدر الامير بيانا صريحا بأنه لن يوافق على عقد اية معاهدة لا يرتضيها الشعب ولا تحقق امانيه الوطنية . وقد ايد هذا الراي كل من الشيخ محمد رضا الشبيبي ونجيب الراوي وجعفر حمندي ونصرة الفارسي ، بعد ان اعلن مصطفى العمري بوضوح « ان ضبط الموقف بالقوة غير صحيح لان السلاح كثير » وعلى هذا امر « الوصي » رئاسة الشريفات باصدار البيان التالي في الساعة الثامنة مساء ، وقد تولى صياغته كل من السادة : جميل المدفعي وصادق البصام ونجيب الراوي ، وعارضه السيدان عبد المهدي وتوفيق وهبي لانهما اعتبرا البيان بمثابة اقالة الوزارة .

(١) الشيخ محمد مهدي كبه في ص ٢٢٩ من كتابه « مذكراتي في مسير الاحداث » .

(٢) القصاب في مذكراته ص ٣١٧ .

## بيان خطر :

« بناء على اهتمام حضرة السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم بشؤون البلاد العامة ، والاضاع الحاضرة ، ونظرا لرغبة سموه الملكي في الاستئناس بأراء بعض اهل الرأي ، فقد تفضل سموه الملكي بدعوة رؤساء الوزارات السابقين ، ونائب رئيس مجلس الاعيان ، ورئيس مجلس النواب ، وقسم من الاعيان والنواب من الوزراء السابقين ، وممثلي الاحزاب السياسية ، فاجتمعوا في البلاط الملكي في الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم ، بحضور حياة الوزارة ، وقد عرض المجتمعون آراءهم بخصوص مسودة لائحة معاهدة بورتسموث ( العراقية الانكليزية ) وقد اجمعت آراءهم على انها لا تحقق امانا للبلاد ، وليست اداة صالحة لتوطيد دعائم الصداقة بين البلدين ، سيما وان مجلس الوزراء لم يقر بعد تصديق المعاهدة المذكورة ، ولهذا فان صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم يعد الشعب العراقي بأنه سوف لا تبرم اية معاهدة لا تضمن حقوق البلاد وامانيها الوطنية » اه ( ١ ) .

## تأثير البيان :

كان « بيان التشريفات الملكية » موضوع دهشة الاوساط البريطانية واستغرابها الشديد . وكان اضطرار الوصي الى مسايرة الشعب العراقي ولو مجاملة ضربة مسددة الى سياسة وزير خارجية بريطانية المستر بيغن ، حملت صحف لندن على التنديد بها ، وسببت تباعدا طويلا بين الدوائر الانكليزية الخاصة والامير عبد الله . اما في العراق فكان « البيان » بلسما شافيا لجروح داملة ومخدرا لاعصاب متوترة ، أعاد الثقة الى القلوب والطمأنينة الى النفوس ، وقد قبل بسرور بالغ لا من قبل الاهلين فحسب ، بل من مختلف الاوساط الشعبية والاندية السياسية وقد انتهات البرقيات على البلاط الملكي تمجد هذا الموقف ، وتحبي هذا الشعور ، ولا سيما وقد اعقب صدوره تريح الذين اعتقلوا اثر هذه الحوادث الدامية ، والافراج عن الصحف التي عطلت بهذه المناسبة ، وعلى الاجمال كان « البيان » بمثابة اقالة للوزارة القائمة في العرف الدستوري .

## نقل انباء الاحداث الى لندن :

ارتأى السيد جمال بابان وزير العدلية القائم بوكالة رئاسة الوزراء ، ان يطع رئيسه السيد صالح جبر على ما يجري في بغداد فابرق اليه يقول :

( ١ ) قال لنا السيد جمال بابان وزير العدلية ، ما نصه :

« كان يوم السبت الموافق ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٨ م - ١٢ ربيع الاول ١٣٦٧ هـ يوم عطلة رسمية بمناسبة ولادة النبي . فذهب الى البلاط الملكي ليُسجل اسمه في سجل التشريفات ، على جاري العادة ، واذا بالسفير البريطاني يتصل به تلفونيا ، ويبلغه بان الشرطة امرت ان لا يخرج احد من السفارة ، وانه يريد الاجتماع به نورا فطلب اليه ان يأتي من طريق الكاظمية لمقابلته ، وكان جبيل المدعي حاضرا فنصح للسيد جمال بابان ان يذهب للسفارة بنفسه ليرى ما يريد السفير . فلما تم الاجتماع في السفارة سأل السفير عما اذا كان « بيان التشريفات الملكية » يعني اعتبار المعاهدة بلغة في نظر سمو الوصي ، ناجاب عليه جمال بالنفي . »

من معالي وكيل رئيس الوزراء الى رئيس الوزراء في لندن

الرقم غ / ١٣١ / ١٣١ / ٥ . التاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٤٨ م.

« بعد سفركم اقتضت الضرورة اخلاء سبيل طلاب كلية الحقوق ، وفتح الكلية ، واعتبار الحادثة منتهية ، وقد هدأت الحادثة بعد ذلك ، غير انه بعد نشر نصوص المعاهدة اخذ بعض المخربين المروفين ، وارباب الصحف كلها تقريباً ، يحرضون الناس ويعتبرون المعاهدة هي اسوأ من المعاهدة السابقة بكلمات مزعجة . وعلى اثر ذلك اضرب التلاميذ عن الدرس مدة ثلاثة ايام فلم نهتم للامر غير انهم في اليوم الرابع ، قاموا بمظاهرة تعتبر سلمية بالنظر للتدابير المتخذة . اخبرنا في اليوم الثاني انه ستقع مظاهرة يندس فيها المخربون ، والشيوخيون ، والموتورون ، فلأجله لم نر بدا من تفريقهم ، بعد ان سبق لي واصدرت بياناً بانتهاء الاضراب والمظاهرات ، واعلنت فيه ان الحكومة تمنع اي شيء من هذا القبيل . غير ان المظاهرات استمرت في ثلاثة محلات مختلفة من شارع الرشيد ، تلك المظاهرة التي كانوا قد تهايأوا لها قبلاً ، واخذت الشرطة تقاوم بدون سلاح ، غير انه استعملت كميات كبيرة من الطلقات من قبل المتظاهرين والمتجهرين والاشخاص الموجودين على السطوح ، الامر الذي كنا نخشى عاقبته ، ومع ذلك ، فلم نستعمل السلاح ، وكان يؤيدنا بذلك صاحب السمو الوصي المعظم . غير انه وقعت حوادث مؤسفة تتلخص في عدد قتلى اربعة اثنان من الاهلين ، واثنان من التلاميذ ، وبعض الجروح البسيطة . اما الشرطة فقد اصيب منهم ٨٤ بجروح خفيفة و ١٠ منهم بجروح ثقيلة ، وعلى الفور تمكنا من اعادة الهدوء ، وتأمين الامن ، بعد ان استمرت تلك الحالة ثلاث ساعات ، وقد قمنا باجراءات فورية واوقفنا جميع المحرضين من المدارس ولجانهم ، والمشبهين منهم في المدارس ، والمعلمين المتهمين بالشيوعية ، وقسماً من اليهود الذين اشتركوا بهذه الحوادث ، كما اننا اغلقنا جريدتي الاستقلال واليقظة ، واخذنا بقية الجرائد النهارية . عدا صوت الاحرار والساعة والنهضة فقط ، واوقفنا قسماً من اعضاء حزب الاستقلال وهم فائق السامرائي واسماعيل غانم والمنتمين الى حزب الاستقلال من المعلمين وكذلك الشيوعيين . اما اليوم فالحالة في الشوارع هادئة اعتيادية غير ان طلبة الطب والحقوق بادروا بالمظاهرة ، وقد اوقفناهم في مدارسهم حتى لا تتوسع ، كما ان مظاهرة اقيمت في صوب الكرخ ، وعادت الحالة الى الهدوء بعدما اتخذنا الاجراءات بطرق معقولة وبدون استعمال السلاح . الراي العام المتعقل يؤيد الحكومة باجرائها ، مع ان الاجراءات التي اتخذت قوية صارمة ، وذلك بالنظر لان المظاهرة الاخيرة كانت قد احضرت للتخريب وللاخلال بالامن والسلب والنهب لا لاطهار الشعور . صاحب السمو الملكي المعظم يرغب في تعجل حضوركم » اه .

فلما تطورت الحالة في بغداد ، واضطرت الامير عبد الله - تحت ضغط الاحداث - ان يعلن ، وبعد على لسان رئيس التشريفات الملكية ، بعدم ابرام اية معاهدة لا تضمن حقوق البلاد وامانيها القومية ، طيّر رئيس الوزارة العراقية ، وهو في لندن ، الى وكيله في بغداد هذه البرقية :

« ارسل مراسل رويتر في بغداد برقية مضمونها : ان اجتماعا عقد مساء هذا اليوم في البلاط الملكي ، حضره الوزراء وبعض الشخصيات ، وقد صدر بلاغ بنتيجة هذا الاجتماع يتلخص في ان المعاهدة المقودة بين الجهة البريطانية والجهة العراقية لا تظمن الرغبات الوطنية ، وان مجلس الامة سوف لا يوافق على هذه المعاهدة ، اذا لم تكن مطمئة لتلك الرغبات . فنرجو اطلاقنا على مبلغ صحة هذا الخبر . واذا صح ان هناك اجتماعا عقد او قرارا صدر في موضوع المعاهدة ، فارجو ان تطلعونا مفصلا على حقيقة الامر سلبا او ايجابا بالسرعة الممكنة » اه .

وقد صدر الرد في الحال على النحو التالي :

من معالي وكيل رئيس الوزراء الى رئيس الوزراء في لندن .

« لقد تأزمت الحالة وتحرجت بحيث اصبح اصدقاء الحكومة يجاهرون بأرائهم ضد المعاهدة ، وينعتونها بأسوأ النعوت . وحذرا من ازمة خارج العاصمة . كما حدث فعلا في بعض الاولوية من المظاهرات ضد المعاهدة ، وخوفا من تطور خطورة الوضع ، امر صاحب السمو الملكي سيدي الوصي المعظم عقد اجتماع في البلاط الملكي لتبادل الآراء ، ولاتخاذ التدابير المقضية السريعة لتهدئة الحالة . وقد حضر هذا الاجتماع هيئة الوزارة ، ورؤساء الوزارات السابقون ، ونائب رئيس مجلس الاعيان ، ورئيس مجلس النواب ، والوزراء السابقون . وقسم من الاعيان ، والنواب ، وممثلو الاحزاب ، فأبدى كل منهم رايه . وقد دام الاجتماع والمناقشة خمس ساعات ، وكانت الآراء مجمعة على ضرورة رفض المعاهدة الموقعة في بورتسموث ، وارتأى ايضا اصدار بيان من قبل التشريفات الملكية فيما يلي نصه :

« بناء على اهتمام صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم بشؤون البلاد العامة ، والاضاع الحاضرة ، ونظرا لرغبة سموه الملكي في الاستئناس بأراء اهل الراي ، فقد تفضل سموه الملكي بدعوة رؤساء الوزارات السابقين ، ونائب رئيس الاعيان ، ورئيس مجلس النواب ، وقسم من الاعيان والنواب من الوزراء السابقين ، وممثلي الاحزاب السياسية ، فاجتمعوا في البلاط الملكي العامر في الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم ، بحضور هيئة الوزارة ، وقد عرض المجتمعون آراءهم بخصوص مسودة معاهدة بورتسموث . وقد اجمعت آراؤهم على انها لا تحقق امانا البلاد . وليست اداة صالحة لتوطيد دعائم الصداقة بين البلدين ، سيما وان مجلس الوزراء لم يقر بعد تصديق المعاهدة المذكورة . لهذا فان صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم يعد الشعب بأنه سوف لا تبرم اية معاهدة لا تتضمن حقوق البلاد وامانيها الوطنية » اه .

« وكان لهذا البيان تأثير غريب بحيث قلب الوضع من التآزم الشديد ، الى اعلان الفرح والسرور في الشوارع والازقة والبيوت ، وقد عادت الحالة العامة الى وضعها الطبيعي . ويؤسفني ان اصرح لكم باننا كنا ننتلقى من كل من نراه آراء معارضة صريحة للمعاهدة ، وامتعاضا من قبولها بهذا الشكل من جميع الطبقات » اه .

وفي صباح اليوم التالي « ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٨ م » اذاع راديو لندن ما يلي :

« صرح السيد صالح جبر رئيس وزراء العراق ، انه موثق بان البرلمان العراقي والشعب سيجدان في المعاهدة ما يحقق الاماني القومية تحقيقا كاملا (١) وان بعض العناصر الهدامة من الشيوعيين ، والنازيين الذين اعتقلهم في عام ١٩٤١ م ، استغلت فرصة غيابه ، وحدثت القلاقل في البلاد ، وانه سيعود الى العراق فورا ، وسيسحق رؤوس هذه العناصر الفوضوية حتما » اه .

لقد اهاج هذا التصريح الراي العام مرة اخرى ، فسادت المظاهرات سيرتها الاولى ، وعلا الاستنكار في كل مكان . وبات الناس يترقبون عودة الرئيس ليروا رأيهم ، وصدرت الاوامر الى الشرطة بعدم التعرض لاحد ، حقنا للدماء ، وللإبقاء على التهدة التي خلقها بيان الوصي .

### منشورات سخيفة :

وما كادت الانباء تعلن ان رئيس الوزراء سيعود الى العراق في صباح الاثنين ٢٦ كانون الثاني ، حتى شرعت السيارات ودراجات الشرطة توزع آلافا من منشورات طبعت في المطابع الحكومية وهي مغفلة من التواقيع الاصولية (٢) وكانت كلها تضرب على وتيرة واحدة هي : ان الفائحين بالمظاهرات انما هم من الهدامين ، والصهيونيين ، والطائفيين ، ومن اذئاب موسكو . فعلى الشعب ان يتجنبهم .

وكانت الإشارة الى الطائفية ، تعني ان رئيس الوزراء بصفة كونه شيعي المذهب ، تألبت عليه هذه العناصر ، على حين ان معظم قادة الحركة كانوا من اقطاب الشيعة : كمحمد مهدي كبة رئيس حزب الاستقلال ، وسعد صالح رئيس حزب الاحرار ،

(١) وفي ص ٤٧٤ من مذكرات السيد توفيق السويدي ، ان السيد صالح جبر بعث الى المستر بيغن وزير خارجية بريطانية بورقة كتب عليها « انه يعتقد ان ما ورد في اخبار بغداد مبالغ فيه ، وان الراي العام العراقي لم يطلع على حقيقة الموقف ، وهو مدسوس بتحريض الكثيرين من المؤثريين والمغرضين والهدامين » ، وكان الغرض من هذه الوثيقة تبكين بين من تخفيف حملة مجلس العموم البريطاني على احداث العراق . ويضيف السويدي الى ما تقدم قوله « ثم بدأت حركة جديدة من قبل الحكومة البريطانية ، مطالبة رئيس الوزراء فورا بالسفر الى بغداد ليتمكن من تنوير الراي العام عن الموقف الراهن ، فاعدت طائرة خاصة سافرت في ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٨ م من لندن ووصلت بغداد في ٢٦ منه ، حيث هبطت في مطار الجباية ، وهناك بدأ رئيس الوزراء اتصالاته لمعرفة الوضع الراهن ففهم ان الهياج كان عظيما يأخذ تدريجيا صفة الثورة ، وان السلطات المحلية تخشى ان يقابل الوفد بمظاهرة ضخمة قد تؤدي الى ما لا تحمد عقباه ، اذا هو وصل بغداد في وقت وساعة مطولتين » اه .

(٢) اجتمع المؤلف بالكتور ضياء جعفر ( وزير المواصلات والاشغال في وزارة صالح جبر ) في لندن في يوم ٦ آب من عام ١٩٦١ م وسبع منه بانه هو الذي اعد هذه المنشورات ، ودفع بها الى السيد عادل هوني صاحب جريدة الحوادث نظمها ، واراد الناس حرق مطبعته فاستنجد بالشرطة لحمايتها .

والشيخ محمد رضا الشبيبي رئيس الجبهة المتحدة ، والسيد جعفر حمدي الذي كانت داره مقر الاجتماعات والتنظيمات ، لهذا قوبلت هذه المنشورات بسخط شديد ، وصدرت بيانات من السياسيين تشجب الالتجاء الى الدجل السياسي ، وتطلب الى الشعب ان ينتبه الى ما يراد به .

ووصل رئيس الوزراء السيد صالح جبر في الموعد المقرر ، فنزل في مطار الجبائية ، ثم نقلته وصحبه المصفحات والمدربات الى العاصمة ، وذهب توا الى قصر الرحاب ، حيث يقيم الامير عبد الاله ، وكان قد سبقه اليه نائبه ، السيد جمال بابان ، وقال لنا بابان ان الرئيس اخذ بعنقه بحضور الوصي ، وينسب اليه مسؤولية الاضطرابات لانه سرح الطلاب الذين كان قد اعتقلهم في يوم سفره الى لندن ، ولانه امر بفتح كلية الحقوق التي كان هو قد عطل الدراسة فيها ، وانه لم يقمع المظاهرات التي قامت في غيابه بالشدّة التي تتطلبها هيبة الحكومة ومصلحة الامن العام .

ثم وصل السيدان : نوري السعيد وتوفيق السويدي الى القصر - بعد وصول رئيس الوزراء بساعة - فكرر الاول اقوال صالح جبر ، ونسب الى جمال بابان مسؤولية الاضطرابات كلها ، فقال رئيس الوزراء انه مستعد لتقديم استقالة وزارته فوراً ، الا انه يرى ان في امكانه ان يعيد النظام الى نصابه ، وهيبة الحكومة الى سابق منزلتها . اذا سمح له بحرية التصرف مدة ٢٤ ساعة ، فصرح السيد جمال باستحالة تهدئة الحالة وعودة الامور الى نصابها ، ما لم تستقل الوزارة فوراً ، وقد ايده في قوله هذا وزير الشؤون الاجتماعية جميل عبد الوهاب ، الذي كان من رايه ان الحالة بلغت من الخطورة ذروتها (١) .

### استقالة وزير العلية :

وفي الساعة السابعة والنصف من مساء الاثنين ٢٦ كانون الثاني . اتصل رئيس الوزراء بوزير عدليته هاتفياً ، وقال له انه سيصدر بياناً للشعب العراقي ، وتلا عليه نصه ، فرد الوزير على ذلك : ان هذا البيان لن يغير من الوضع شيئاً ، وانه لا يقره على ذلك . وانه مستقيل من منصبه الوزاري ، وما لبث ان بعث اليه بهذا الكتاب :

فخامة رئيس الوزراء :

لقد أعربت عن رأيي بكل صراحة في الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء صباح

---

(١) ومن الحاضرين من قال : ان هذه ليست مظاهرات في الحقيقة ، وانما ثورة عاتية يجب معالجتها بتدبير مناسب ، سواء كلن ذلك بالقوة او بالتفاهم . ومن قال انها لا تستحق العناية والتخوف ، اذا تحلت الحكومة بالحزم والشجاعة وقضت عليها بالقوة ، ومن القائلين باستعمال الشدة لصيانة كرامة الدولة وانقاذ سمعتها : رئيس الوزراء ويؤيده في ذلك نوري السعيد . غير ان هذا الرأي لم يلق تحبيذاً من قبل عدد كبير من الوزراء . اهـ .

— توفيق السويدي في ص ٢٧٥ من مذكراته وقد كان حاضراً —

اليوم ، وبينت ما آلت اليه حالة البلاد ، وذكرت الاسباب والدواعي التي ادت الى هذه النتيجة . وقد شعرت ان رأيي هذا لم يلتئم مع رأي فخامتكم وبعض الزملاء ، الامر الذي ادى الى فقدان الثقة الواجب توفرها بين اعضاء الوزارة . وعليه اقدم استقالتى هذه من منصب وزارة العدلية . راجيا عرضها على سيدي صاحب السمو الوصي وولي العهد المعظم للتفضل بقبولها ولفخامتكم الاحترام .

بغداد في ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٨م وزير العدلية : جمال بابان

### بيان رئيس الوزراء :

كانت عدة جهات مسؤولة وغير مسؤولة ، تتوسل الى السيد صالح جبر ان يعالج الموقف بما عرف عنه من الصلابة ومضي العزيمة ، وكانت تقول له : ان البلاد لا يمكن ان تساس من رجل الشارع ، وانه الشخص الوحيد الذي يستطيع ان ينقذ هيبة الحكومة وشرفها ، فانثرت هذه الكلمات تائرها المطلوب في نفسه (١) وعلى هذا عقد اجتماع في مقر وزارة الداخلية بعد منتصف ليلة ٢٦/٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨م تقرر فيه منع اية مظاهرة واستعمال الاسلحة النارية لتفريق المتظاهرين كما ابرقت وزارة الداخلية الى التصرفيات كافة ان تفرق المظاهرات بالقوة اذا تعذر تفريقها بالعصي او باطلاق النار في الفضاء واذا بقوات الشرطة تاخذ مواقعها في اهم المراكز الحساسة في انحاء العاصمة ، ثم يامر رئيس الوزراء بطبع البيان التالي واذاغته مرارا عديدة في الساعة الثامنة مساء :

« عندما اولاني سيدي صاحب السمو الوصي وولي العهد المعظم ، ثقته الغالية بتأليف الوزارة ، رابت لزاما عليّ ان اضع في مقدمة منهجي ، تبديل المعاهدة العراقية - الانكليزية المعقودة بين العراق وبريطانيا العظمى سنة ١٩٣٠م ، بمعاهدة جديدة تضمن للبلاد حقوقها وامانيها واستقلالها التام بكل ما في هذه الكلمة من معنى ، وقد باشرت فعلا في شهر مايس المنصرم بالمفاوضات لتحقيق هذه الاهداف ، وقد استمرت هذه المفاوضات بيننا حتى آخر شهر كانون الاول سنة ١٩٤٧م ، حيث توصلنا الى اسس صالحة للمفاوضات . وعندئذ تالف الوفد العراقي المفاوض المعروف ، وسافر الى لندن لاستكمال المباحثات في هذا الشأن . وقد توصلنا الى عقد معاهدة جديدة بين العراق وبريطانيا العظمى ، وستطلع الامة العراقية الكريمة على شرح بنود هذه المعاهدة ، ومراميها بالتفصيل ، وعندئذ سيكون للامة الحكم الفاصل والكلمة الاخيرة في البت في امرها سلبا او ايجابا ، وهذا حق طبيعي للامة كما سبق وتفضل سيدي صاحب السمو الوصي وولي العهد المعظم و اشار الى ذلك في الفقرة الاخيرة من بيان التشرiftات الملكية الصادر بتاريخ ٢١ الجاري ، الذي نص على عدم ابرام اية معاهدة لا تضمن رغبات الشعب وامانيه الوطنية . وبعد بيان ما تقدم ارجو من اخواني ابناء الشعب العراقي الكريم ان يخلدوا الى الهدوء والسكينة ،

(١) من حديث للسيد صالح جبر مع المؤلف .



ويتركوا كل ما من شأنه الاخلال بالامن والنظام ، ومخالفة القوانين الواجبة الرعاية والاحترام من قبل الجميع .

رئيس مجلس الوزراء : صالح جبر

١٩٤٨/١/٢٦

### الاصطدام المسلح :

لم يهتم الاهلون ببيان رئيس الوزراء ، ولم تكن قناة القائمين بالحركة (١) فتمت المظاهرات في كل مكان ، واخذ اوزير الرصاص يشق الاذان . ونامت بغداد على فوهة بركان . فلما كان اليوم التالي « الثلاثاء ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨ م » اصبحت العاصمة ، وكأنها ساحة حرب ، فقد احتلت قوات الشرطة مداخل الطرق الفرعية ، وانطلقت سياراتها المصفحة تجوب في الميادين الرئيسية ، ونصبت الرشاشات فوق البنايات الشامخة ، وماذن بعض المساجد ، وما ازفت الساعة التاسعة حتى كانت جماهير الطالبات والطلاب تتجمع في الساحات العامة في الاعظمية ، والرصافة ، والكرخ ، ثم شرعت في سيرها لتلتقي مع بعضها (٢) ، واذا بالشرطة تفتح النار وتصيب مقتلا من اربعة من المتظاهرين ، واذا بقوتين من الطلاب تزحف احدهما من الاعظمية ، والثانية من جوار وزارة الدفاع ، فتجد قوات الامن نفسها وقد حوصرت بين هاتين القوتين ، فتشق طريقها الى شارع غازي ، المحاذي لشارع الرشيد ، فينطلق المتظاهرون يشعلون النار في سيارات الشرطة ، ويندفعون الى شارع الرشيد ، ويحرقون دراجتين للشرطة كانتا على مدخل « مخفر العباخانه » واذا بمظاهرة كبرى تأتي من « جانب الكرخ » وتحاول العبور الى « جانب الرصافة » فتفتح الشرطة نارها على العابرين من المنارتين القائمتين في المسجدين المظللين على مدخلي الجسر في الجانبين ، وتوقع فيهم خسائر كثيرة (٣) وتستمر المعركة زهاء نصف الساعة وتنتهي بقمع قوات الامن ، وعبور المتظاهرين الى الرصافة .

(١) « وفي الحقيقة كان وقع البيان على الجمهور سببا ، عندما اعلن بالراديو ، لانه اعتبر تحديا للناس من رئيس الوزراء ، وتهديدا لهم باستعمال الشدة ، اذا لم ينصاعوا له ولايضاحاته ، فزادت المشاكل ، وزاد الهياج ، وتفاقت الامور اكثر فاكثرا لا في الليلة نفسها فحسب ، بل في اليوم التالي ايضا » اه .

توثيق السويدي في ص ٤٧٧ من مذكراته

(٢) يقع البلاط الملكي في منتصف طريق الاعظمية - بغداد ، ولما وصل المتظاهرون من الاعظمية الى البلاط في طريقهم الى العاصمة ، دخل ثلاثة منهم على السيد احمد مختار بابان رئيس الديوان ، وخناجرهم بأيديهم فانزعوه وانزعوا كل من كان بالبلاط ، فنفروا ايدي سبا .

(٣) لقد رايت من شرفة المجلس - النيابي - ان المتظاهرين من الطلاب وغيرهم ، عبروا جسر المأمون وعندما وصلوا الى وسطه ، اخذت الشرطة ترميمهم بالرصاص من منارة جامع حنان في جانب الكرخ ، ومن منارة جامع الاصفية في جانب الرصافة ، فاصبح المتظاهرون على الجسر بين النارين ، وشاهدت قسما غير قليل من الاشخاص يرمون انفسهم في نهر دجلة تخلصا من الرصاص . اه .

عبد العزيز القصب في ص ٢١٧ من مذكراته

وسرت اشاعات بين المتظاهرين - وما اكثر الشائعات يومئذ - بان موظفي السفارة البريطانية في بغداد يشحذون همم الحاكمين ، للتنكيل بالمتظاهرين ، وان كميات الخراطيش التي كانت تطلق عليهم بكثرة ، كانت تأتي من القاعدة البريطانية في الحباينة ، فزاد حماس المتظاهرين ، واوغلوا في الاندفاع ، واذا برئيس الوزراء يذيع هذا البيان :

« الى الشعب العراقي الكريم :

» لقد تضمن البيان الذي اذعته في الليلة الماضية على الشعب العراقي الكريم ، ان يخلد الى الهدوء والسكينة ، ويترك كل ما من شأنه الاخلال بالامن والنظام ، ومخالفة القوانين الواجبة الرعاية والاحترام من قبل الجميع . وقد اذيع هذا البيان مرات عديدة ، ووزعت منه عدة آلاف من النشرات . ولكن يظهر ان المحرضين على المظاهرات لا زالوا مستمرين على تحريضاتهم ، الامر الذي ادى الى حدوث المظاهرات في هذا الصباح ايضا ، فرايت ان من المفيد ان اكرر رجائي في ضرورة ترك المظاهرات ، والخلود الى السكينة ، ومحافظة النظام ، خاصة من طلاب الكليات والمدارس ، والطلب الى اوليائهم ان يمنعوهم من الانخراط في المظاهرات ، التي قد يؤدي انخراطهم فيها الى ان تتعرض ارواحهم الى الخطر ، اذ ان من اهم واجبات الحكومة ضمان استتباب الامن ، وفي سبيل ذلك لا مفر لنا من ان تستعمل الحكومة كل الوسائل الفعالة لتحقيق هذا الغرض . اذ ان فقدان الامن يؤدي الى تعريض الناس الى المخاطر والمهالك ، وهذا لا يمكن لحكومة مسؤولة ان تتسامح فيه بشكل من الاشكال « اه .

**تخرج الموقف :**

كان هذا الانذار بمثابة القنبلة التي انفجرت في الفضاء . فسببت الذعر فيما بين الاهلين ، او انه كان مثل البترول الذي يصب على النار ، فيزيدها اشتعالا ، فقد الهب مشاعر المتظاهرين ، وافقد الاهلين رشدهم ، فاندفعوا الى الشوارع العامة يحرقون بناية جريدة التايمس الانكليزية ، وكل ماله علاقة بالانكليز ، ويصوبون النار على صور الحاكمين ، فاصدر وزير الداخلية اوامره الى متصرفية لواء بغداد ، والى قوات الامن ، بان يصوبوا النار الى الصدور ، وان تحصد الارواح حصدا حتى يعاد النظام ، ولكن قوات الشرطة وجلت وساورها الريب ، فاخذت تتحایل على هذه الاوامر ، ولو انها نفذتها حرفيا ، لما قل عدد القتلى عن العشرة آلاف قتيل ، لان هذه القوات اطلقت ما لا يقل عن نصف المليون خرطوشة في هذه الحوادث .

**الاستعانة بالجيش :**

وادركت متصرفية بغداد خطورة الموقف ، فكتبت الى وزارة الداخلية برقم س ١٨ وتاريخ ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨ م تقول :

« نظرا لما يتطلبه الوضع الراهن ، وضرورة المحافظة على النظام والامن وفق مقتضيات المصلحة العامة ، واستياء الجمهور من اعمال الشرطة التي وقمت في الايام الماضية ، وازدياد التوتر بين مختلف الطبقات عن هذه الاعمال ، وانخزال القوة المعنوية لافراد الشرطة ، لما لاقوه من الاهانات سبا وشتما ، ومنعا من حدوث اعمال من شأنها الاخلال بالامن ، فاننا نرجو التفضل بالتوسط لتزويد شرطة لواءنا بفوج واحد من كتيبة واحدة واعلامنا » .

متصرف لواء بغداد

وكان طبيعيا ان توافق وزارة الداخلية على هذا الطلب ، لان ذلك كان في جملة ما اتفق عليه في اجتماع عقد بعد منتصف الليلة المنصرمة في مقر وزارة الداخلية ، فوجهت الوزارة المشار اليها كتابا الى وزارة الدفاع برقم س ١٦٥ وتاريخ ١/٢٧/١٩٤٨م ان ترسل فوجين من المشاة مع سرية واحدة من المدرعات على وجه السرعة لانقاذ الموقف .

يقول رئيس اركان الجيش العراقي الفريق صالح صائب الجبوري في يومياته ليوم ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨ .

« حوالي الساعة ١٣:٣٠ كلمني وكيل وزير الدفاع توفيق وهبي تلفونيا، وطلب جلب فوج من السيب بالقطار الى بغداد . فهمت بان الحكومة تريد ادخال قوات الجيش الى الشوارع بدلا عن الشرطة ، وبما اني لا اتفق مع الحكومة باستخدام الجيش ضد الاهلين، اتصلت بسمو الوصي تلفونيا من قصر انرحاب وافهمته ذلك قال لي ان النتيجة قريبة لان الوزارة على وشك الاستقالة ، وطلب مني ان ابقى بالقرب من التلغون واكون على اتصال مستمر معه . بعد قليل اتصل بي سمو الوصي وطلب معرفة الواجب المنوي اعطاؤه الى الفوج . هل لتبديل حراسات الشرطة للاستفادة من افرادها ؟ او للقيام مع الشرطة بالواجب داخل البلد ؟ اتصلت بوكيل وزير الدفاع توفيق وهبي وطلبت منه تعيين واجب الفوج ... قال يأتي الفوج الى بغداد وبعده يتلقى الاوامر من متصرف لواء بغداد ... اتصلت بسمو الوصي وبينت له ما قاله لي توفيق وهبي وكررت عليه رأيي في الموضوع - لا اتفق مع الحكومة باستخدام الجيش ضد الاهلين - اتفق سموه معي على عدم اشغال الجيش بواجبات الشرطة ، وطلب مني ان اماطل في تنفيذ الطلب لان استقالة الوزارة في طريقها اليه ... بعد ذلك كلمني وزير الداخلية توفيق النائب طالبا خيالة من الجيش فاجبته بان كتيبة الخيالة موجودة في معسكر المنصور وليس في بغداد . في حوالي الساعة ١٤:٣٠ كلمني توفيق وهبي طالبا جلب فوجين الى بغداد مع سرية مدرعات او كتيبة مدرعات للقيام بواجب دورية في شوارع العاصمة ، اجبته بحدة : عند وصول كتاب رسمي بهذا الخصوص ولكن رأيي بصراحة ووضوح باتني اخشى من استخدام الجيش مثل الشرطة او مع الشرطة في داخل البلدة ، واعتقد ان لذلك نتائج وخيمة احذر منها . ضحك بالم وقال : ساكلمك من وزارة الداخلية او من مكتب رئيس الوزراء لتبين لهم ما يمكن ان

يقوم به الجيش ، وكرر كلامه بأن الشرطة تعبانه جدا ويجب معاونتها . في الساعة ١٥٢٠ وصل الكتاب التالي بيد أحد المفوضين وقد أوصله الي المرافق .

رقم ٢٠ خ/١٦٥

من وزارة الداخلية الى وزارة الدفاع

تاريخ ١٩٤٨/١/٢٧

ان الوضعية الحالية في العاصمة تتطلب معاونة الجيش بفوجين من المشاة وسرية واحدة من المدرعات نرجو اجراء ما يلزم لتهيئة هذه القوة باسرع وقت واعلامنا .

توفيق وهبي

في الساعة ١٧٣٠ وصلتني برقية آمر موقع الموصل حول المظاهرات هناك التي اخذت تهدد الامن وطلب المتصرف معاونة الجيش وتخصيص سرية لمعاونة الشرطة في الاماكن المهمة من البلدة . في الساعة ١٧٤٥ كلمت سمو الوصي تلفونيا ، وقرات له برقية آمر موقع الموصل وكتاب مدير الشرطة العام .

وتذكر الانكليز موقف الجيش العراقي في حركات ايام عام ١٩٤١ م ، والخسائر التي اوقعوها فيه ، حين اخذ على عاتقه حماية الوطن من الاحتلال البريطاني ، فاسرّوا الى عبد الاله ان لا يوافق على هذا الاجراء ، خشية ان يفلت الامر من يده ، وتحدث مضاعفات لم تكن في الحسبان ، وعلى هذا صرف النظر عن اشراك الجيش في هذه المعمة الدامية .

### استقالة جماعة من النواب :

وفي غمرة هذا النضال العنيف ، اجتمع لفيف من النواب ، فتدارسوا الوضع الراهن ، وراوا ان التقدم بالاستقالة الاجماعية من نياباتهم ، قد يحمل رئيس الوزراء على تغيير موقفه ، او قد تحمل الوصي على استعمال حقه الدستوري الجديد فيامر باقالته فتقدموا بهذا الكتاب :

رئاسة المجلس النيابي المحترم .

لنا الشرف ان نعلمكم ، نحن الموقعين على هذا من اعضاء المجلس النيابي ، باننا قررنا الاستقالة من عضوية المجلس المذكور للاسباب التالية :

لقد قبلت معاهدة بورتسموث بأشد مظاهر الاستنكار ، واثارت كوامن السخط والاشمئزاز ، لما تفرضه على الامة العراقية من رق واذلال ، وذلك منذ اللحظة التي نشرت فيها حتى الآن . ومما ضاعف سخط الامة العراقية ، استهانة الحكومة بأرواح ابناء البلاد من شباب مثقف وغيرهم ، حيث حصدت ارواحهم حصدا ، الى غير ذلك مما بدرت معه بوادر الاضطراب العام في جميع جهات المملكة (١) . وبناء على ذلك ،

(١) لم تقتصر الاضطرابات والمظاهرات على بغداد بحسب ، فقد اصطدم جمهور كبير من الكيلانيين ، والنجفيين بالشرطة ، وقامت في البصرة ، والناصرية ، والحلة ، والكاظمية ، وبعقوبا ، وكركوك ،

وعلى خطورة الحال ، ارتأى صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم دعوة رجال دولته ، ومن جملتهم هيئة الوزارة الحاضرة ، الى عقد جلستهم التاريخية في البلاط الملكي ، وذلك في ليلة ٢١/١/١٩٤٨ م ، ومن ثم اجمع رأيهم على ان معاهدة بورتسموث ، بما تلحقه من ضرر بمصالح البلاد ، واجحاف بحقوقها ، هي السبب المباشر في وقوع الاضطراب العام ، ذلك الاضطراب الذي توخى سمو الوصي تلافيه بعقد الاجتماع المذكور ، فاقترن ما ارتآه الحاضرون في ذلك الاجتماع بموافقة سموه ، وبوعده القاطع للشعب العراقي بأنه سوف لا تبرم أي معاهدة لا تضمن حقوق البلاد وأمانها الوطنية ، كما جاء في نص البيان التاريخي المذكور . وعلى اثر اذاعة البيان ، هدات الحال عائدة الى مجاريها المعتادة ، لولا ان رئيس مجلس الوزراء تحدى ببيانه الذي اذاعه فور وصوله من لندن الى بغداد في ٢٦/١/١٩٤٨ م ، شعور الامة العام ، ورغبات سمو الوصي ، وامر بتصويب النار الى صدور افراد الشعب ، لمجرد تعبيرهم عن شعورهم ازاء المعاهدة ، فسقط عدد غير قليل من القتلى والجرحى ، وما زال الامر يتفاقم بشكل لم يسبق له مثيل في ادوار البلاد التاريخية ، حتى الادوار الموهلة في الظلام .

وحيث اننا الموقعون على هذا من اعضاء المجلس النيابي نستنكر اشد الاستنكار الاجراءات المتخذة من قبل الحكومة الحاضرة لارغام الشعب على قبول معاهدة اجمع على السخط عليها لاجحافها بحقوقه ، كما اننا نستنكر وسائل الارهاب التي عمدت اليها الحكومة ، ومن ذلك استخدام السلاح ، وتصويب النيران الى صدور الناس . هذا من جهة ولما كنا من جهة اخرى لا يسعنا الا ان نبر بقسمنا ، والوفاء بم عهدنا الذي قطعناه للشعب ، الذي نمثله في المجلس ، لنا الشرف ان نؤكد لكم باننا مستقيون من عضوية المجلس النيابي هذا ولكم مزيد الاحترام . بغداد في ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨ م

صورة منه : الى رئاسة الديوان الملكي لعرضه على صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم .

نائب بغداد نصره الفارسي ، نائب بغداد محمد رضا الشبيبي ، نائب بغداد ذيبان القبّان ، نائب بغداد جعفر حمدي ، نائب الحلة عبد الهادي صالح .

نائب بغداد عبد الرزاق الشخيلي ، نائب المنتفك ريسان الكاسد ، نائب الموصل مصلح النقشبندي ، نائب الموصل نجيب الصانع ، نائب الموصل احمد الجليلي .

والموصل اضطرابات وتظاهرات مرشحت الموقف الحكومي للحرج .

وفي السليمانية — في الشمال — هاجم المظاهرون دار العلاقات البريطانية وكسروا الابواب والحواجز والكراسي والمذابح ، وكانت هذه الدار قد اتخذت وكرا لبث الدعاية للتكليف ومحاربة الروح الوطنية ، وقد احتج نائب القنصل البريطاني في كركوك لدى متصرفية لواء السليمانية على هذه الاعمال ، واعتبر المظاهرة من الاعمال الهداية الموجهة ضد المصالح البريطانية .

« كتاب متصرفية السليمانية ص ١٢٩ تاريخ ٢٠ شباط ١٩٤٨ م »

نائب الدليم مشحن الحردان ، نائب البصرة عامل الكامل ، نائب السليمانية  
انور جميل ، نائب السليمانية بابا علي الشيخ محمود ، نائب بغداد علي الدليمي .  
نائب كربلا محمد مهدي الجواهري ، نائب اربيل محمد النقيب ، نائب بغداد  
جاسم مخلص ، نائب الديوانية اركان العبادي ، نائب بغداد عبد العزيز الجميل .

### استقالة رئيس المجلس :

واسرع السيد عبد العزيز القصاب رئيس مجلس النواب ، فقدم كتاب استقالته  
الآتي :

التاريخ ٢٧/١/١٩٤٨م

الرقم ٢٥٨

الى المجلس النيابي

بناء على الظلم والقسوة التي حصلت من قبل رئيس الوزراء صالح جبر ،  
وزملائه ، تجاه الشعب ، وبناء على الضحايا الكثيرة التي حصلت بأفراد الشعب  
العزل ، وذلك لسبب ابرام المعاهدة الانكليزية - العراقية ، الجائرة المجحفة بحقوق  
الشعب ، أقدم استقالتي من رئاسة مجلس النواب ومن العضوية أيضا .

رئيس مجلس النواب : عبد العزيز القصاب

### استقالة وزيرين :

جفل وزير المالية الاستاذ يوسف غنيمية « وهو مسيحي » واضطرب ، فلم  
يستطع الصمود لتحمل مسؤولية المجزرة التي كان يشاهدها بأم عينه ، فتقدم بكتاب  
استقالته الآتي :

فخامة رئيس الوزراء !

بناء على الوضع الراهن السائد ، وعدم تمكني من القيام بواجبات الوزارة لتوسع  
صحتي ، أرجو ان ترفعوا استقالتي من وزارة المالية الى سيدي صاحب السمو الملكي  
الوصي وولي العهد المعظم ، راجيا ان تفضلوا على قبولها . ارتضوا يا صاحب الفخامة  
ان تقبلوا احترامي الفائقة مع جزيل شكري .

بغداد ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨م

وزير المالية : يوسف غنيمية  
وحذا حذوه وزير الشؤون الاجتماعية ، السيد جميل عبد الوهاب ، فتقدم  
بكتاب استقالته من منصبه أيضا ، وكان من رايه في اليوم السابق ان تستقيل الوزارة ،  
وتحقن الدماء بعد ان بلغت الحالة درجة الخطورة .

في الوقت الذي كان الرصاص يلعلع في كل مكان ، وكانت أنباء استقالة رئيس مجلس النواب ، وبعض النواب في طريقها الى الوصي ، كان في حضرة الوصي زعيمان لكل منهما وجهة نظره في معالجة الموقف الآخذ بالتأزم ، وهذان الزعيمان هما: السيد نوري السعيد ، والسيد محمد الصدر ، فكانت وجهة نظر السعيد ان يوطد الامن والنظام ، وان تصان كرامة الحكومة وسمعتها مهما غلا الثمن . اما الصدر فكانت وجهة نظره ان الشعب قد فقد رشده ، وان زمام الامر يكاد يفلت من يد الحكومة ، فلا مناص من حقن الدماء باقالة الوزارة .

« وكادت خطة نوري السعيد ان تستولي على الموقف ، اذ كتبت صورتان لارادتين ملكيتين : احدهما تعلن الاحكام العرفية ، والثانية تمنع التجول » (١) .

ولكن الصدر ظل يتوسل بأن تغلب الحكمة على العاطفة ، وان لا تصبح بغداد اثرا بعد عين ، ولا سيما وان الاضطرابات شملت مدنا كانت الوزارة تعتقد بولاء اهلهما وتمسكهم بها ، وان مكاتب الارشاد البريطانية في كركوك ، والسليمانية ، وغيرهما ، اصبحت طعمة لنيران المتظاهرين . يضاف الى ذلك ان استقالة ثلاثة من الوزراء وهم: وزير العدلية جمال بابان ، ووزير المالية والشؤون الاجتماعية ، يوسف غنيمة ، وجميل عبد الوهاب ، يجعل بقاء الوزارة في الحكم غير شرعي ، بالنظر لصراحة المادة ( ٦٤ ) التي تنص على أن « لا يقل عدد الوزراء عن السبعة بضمنهم رئيس الوزراء ... » واقتنع الوصي بوجهة نظر الصدر، بعد ان كان منحازا لرأي السعيد (٢) فتلفن رئيس الديوان الملكي احمد مختار بابان ، الى رئيس الوزراء : ان صاحب السمو متعب للغاية ، فرد الرئيس انه يريد انقاذ البلد من الفوضى قبل كل شيء . فلما أفهمه احمد مختار بان عدد الوزراء اصبح دون النصاب الدستوري ؛ شعر هذا بان الساعة آتية لا ريب فيها ، فأسرع الى تقديم الكتاب الآتي :

### نص كتاب استقالة الوزارة :

سيدي صاحب السمو المعظم

لقد ظهر من البيانات التي ادلى بها وزير العدلية ، ووكيل رئيس الوزراء ، في جلسة صباح امس ، التي عقدها مجلس الوزراء بمحضر من سموكم في قصر الرحاب

(١) الاستاذ صدر الدين شرف الدين في كتابه « سحابة بورتسموث » ص ١٥٢ .

(٢) يقول الاستاذ محمد مهدي كجيه في ص ٢٢١ من مذكراته :

« بان الوصي لم يكن جادا في الخطوة التي اتخذها باجتماع البلاط - الاول - ولم يصدر بيلته الا لخداع الشعب وتخديرهم واطفاء جذوة الحماسة في نفوسهم لكسب الوقت ريثما يعود الوند المفاوض من لندن وعلى راسه رئيس الوزراء لاعادة الكرة في خربيم ، والقضاء على الممارضة ، والاستمرار في انجاز تصديق المعاهدة » .

العالم ، ان اخطاء متعددة قد وقعت فادت الى الوضع الحاضر . وقد عينت هذه الاخطاء ولا حاجة لتكرار عرضها الآن . هذا ولما شعرت ان البعض من الزملاء المحترمين يعمل الى عدم الاستمرار بتحمل المسؤولية ، رايت من واجبي ان افسح المجال لسموكم المعظم لمعالجة الوضع ، وذلك باختيار من ترونه سموكم لتحمل المسؤولية . وبينما كنت اريد تقديم استقالتي ، وكانت مهياة ، امرتموني سموكم في مساء البارحة بضرورة الاستمرار ، بغية توطيد الامن ، ومحافظة النظام بالدرجة الاولى ، فامتثلت امر سموكم ، وباشرت من فوري باتخاذ الاجراءات التي اعتقد انها تؤدي بالنتيجة الى القضاء على الاضطراب والفوضى ، ولكنني تناولت في ليلة البارحة استقالة وزير العدلية ، وفي صباح اليوم استقالة وزيرى الشؤون والمالية ، وهذا ما توقعته ونوّهت به لسموكم ليلة البارحة ايضا . فارى الآن ان لا مناص من ان اتقدم باستقالتي راجيا قبولها ، ولا بد لي بهذه المناسبة ان اتقدم لسموكم المعظم بجزيل الشكر للثقة الغالية التي اوليتمونا اياها ، وللمساعدات الجمّة التي شملتمونا بها ، زملائي وأنا ، خلال المدة التي تولينا فيها المسؤولية ، وثقوا يا سيدي بانى سابقى ذلك العبد المخلص :

رئيس الوزراء - صالح جبر

بغداد ٢٧/١/١٩٤٨م

واضطر الوصي الى قبول هذه الاستقالة فورا ، فرد عليها بما يلي :

عزيزي صالح جبر .

تناولت كتابكم المؤرخ في ٢٧ كانون الثاني سنة ١٩٤٨م ، المتضمن استقالتك من منصب رئاسة الوزارة . واني مع اظهار اسفي لمفارقتكم رئاسة الحكومة ، اعرّب لكم ولزملائكم عن تقديري للجهود القيمة التي بذلتموها لصالح البلاد .

صدر عن بلاطنا الملكي ببغداد في اليوم الخامس عشر من شهر ربيع الاول سنة ١٣٦٧ الهجرية ، الموافق لليوم السابع والعشرين من شهر كانون الثاني سنة ١٩٤٨ الميلادية .

عبد الاله

بيان جديد من الوصي :

واراد الوصي ان يطلع الشعب على التطورات التي تمت ، عسى ان ينقد الموقف ، فاعلنت محطة الاذاعة اللاسلكية ان سموه سيذيع بيانا خطيرا في نحو الساعة الثامنة مساء ، فاذا بالجماهير تتفاعل خيرا ، وتتجمع خلف اجهزة الراديو ، حتى اذا ازفت الساعة المنتظرة تلي هذا البيان :

شعبي العزيز :

من المؤلم حقا ان تحدث بين اخواني ابناء الشعب الواحد ، حوادث مؤسفة ادت



الى اراقة الدماء . ولا اشك بأن كل واحد منكم يشاركني الي هذا . والآن وقد استقالت  
الوزارة القائمة ، وقررنا قبول استقالتها ، فاني اطلب من جميع افراد الشعب ، على  
اختلاف طبقاته ، التعاون معي بالخلود الى السكينة والهدوء ، وتجنب كل ما هو مؤد  
الى الاخلال بالامن ، والنظام ، والقانون ، للوصول الى ما فيه خير البلاد ، والنتائج  
الحسنة التي يتوخاها الجميع . كما ادعو جميعكم الى الانصراف الى اعمالكم الاعتيادية  
ومن الله التوفيق .

### تأثير البيان الملكي :

لقد قوبل هذا البيان بالقبطة والسرور ، فانقلبت المآتم افراحا ، واقبل الناس -  
انتى كانوا - يهنئون بعضهم بعضا . وانصرف المنكوبون بأولادهم ، وفلذات اكبادهم ،  
الى تهيئة وسائل الدفن ، فمشت بغداد كلها وراء نعوش الشهداء في يوم الاربعاء ٢٨.  
كانون الثاني ، واستطاعت ان توارى الاجداث التراب بين العبرات والحسرات ، دون  
ان يقع ما يكدر الامن العام ، ووقفت ثلة من الجيش امام وزارة الدفاع تؤدي تحية  
الوفاة لكل جنازة تمر امامها . وتدفق ابواق الحزن في فترات متقطعة فيتعالى البكاء  
والنحيب ، وتزيد المشهدة روعة وجلالا ، واضطر صالح جبر ان يغادر بغداد الى مضارب  
اصهاره (آل جريان) في الهاشمية بلواء (الحلة) (١) وما لبث ان غادر العراق الى اوروبه،  
كما اضطر نوري السعيد للسفر الى تركيا ، وتوفيق السويدي للانتقال من داره  
الكائنة في جانب الكرخ الى دار صهره المحامي محمد فخري جميل الكائنة في جانب  
الرصافة .

### احتجاج لمديرية الاوقاف :

اتخذت قوات الشرطة من سطوح بعض المنازل ، ومن مآذن المساجد الكائنة على

(١) يقول الميجر لونكريك في كتابه Iraq 1900 to 1950 p. 349

« لم تشر شيئا عودة رئيس الوزراء الى بغداد ، الذي كان لا يزال مقتنعا بان كل ذلك كان من منع  
المعرضين ، ومن منع الجمهور الذي اسىء توجيهه ، حتى ان سلامته الشخصية لم تؤمن الا بإرسال  
ثلة من الحرس الى سطح منزله للمحافظة على حياته . وكانت الصحف والجمهور تشن حملات عنيفة  
على رئيس الوزراء ، حيث لم تستطع نار بنادق الشرطة ان تخفدها ، كما ان القبض على مثري القلائل  
والاضطرابات من الشيوعيين لم يثقل من حدة الامر ، كما ان بيانه الذي القاه بنبذة الثقة والاطمئنان  
لم يلق غير اذان صماء ، وبلغت الاضطرابات ذروتها في السابع والعشرين من كانون الثاني ، وحصلت  
بعض الوفيات والاصابات بالجروح ، وقد طلب الجمهور من البلاط استقالة الوزارة ، او حتى اعدام  
رئيسها ، وهكذا رشح صالح جبر وترك الحكم ، ثم هرب بحياته الى ريفه الواقع على نهر الفرات ،  
ومن هناك ذهب الى شرق الاردن ، وبمدها الى انكثرة » اه .

ومما يذكر بهذه المناسبة ، انه لما تامت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، وقضت على نظام الحكم الملكي في  
العراق خرج فريق من شبان النجف المتحمسين الى الجبابة وشرع في نيش القبر الذي يرتد فيه مسلح  
جبر لاستخراج رفاتة والتبثيل بها على نحو ما جرى في بغداد حيث سحبت جثة الامير عبد الله وجثة  
نوري السعيد في الشوارع العامة وسحقنا بالاقدام ، وقد حال رجال الدين دون استخراج جثة مسلح  
جبر من مرتدتها .

دجلة او كارا لرشاشاتها ، وعشوشا لبعض افرادها للسيطرة على الوضع . فلما آلت النتيجة الى ما ذكرناه ، قدمت مديرية الاوقاف العامة الاحتجاج التالي الى وزارة الداخلية :

( مديرية الاوقاف العامة )

العدد ١٨٢٥

التاريخ ١٩٤٨/٢/٢ م

وزارة الداخلية .

لا يخفى على وزارتكم الجلية ان للجوامع والمساجد قدسية وحرمة يحتم الدين مراعاتهما على جميع المسلمين ، لانها بيوت الله ، وخاصة بالعبادة ، وأداء الفرائض الدينية ، ولا يجوز انتهاك حرمتها بأي حال من الاحوال ، ولذلك كان من المؤلم حقا ان ينتهك رجال الشرطة في ٢٧ كانون الثاني المنصرم ، حرمة بعض الجوامع ، بمحاولتهم الدخول الى جامع الاصفية الواقع عند مدخل جسر المأمون بقصد ان يتخذوا من سطحه موضعا لاطلاق الرصاص على المتظاهرين من ابناء هذا البلد الآمنين ، ثم توجههم - على اثر امتناع الموظفين في ذلك الجامع عن فتح بابه - صوب مئذنة جامع الوزير المنهدم ، المقابل للجامع المذكور ، وصعودهم اليها برشاشاتهم ، وتسليطهم الرصاص منها على المتظاهرين . وبما ان عملا كهذا يعد امتحانا لحرمة المعابد ، واستخفافا بقدسيته ، فان هذه المديرية لا يسعها الا الاحتجاج لدى وزارتكم الجلية ، راجية ان تأمروابالاجراءات التي ترونها ضرورية لمنع وقوع مثل ذلك في المستقبل .

مدير الاوقاف العام : تحسين علي

نسخة منه الى سكرتير مجلس الوزراء

والذي نعرفه ان « خادم جامع الاصفية » كان ينتسب الى رجال الشرطة من طرف خفي ، ففتح باب الجامع ، وتسلسل منه افراد من الشرطة الى سطحه ، وادعى انه لم يفتح باب الجامع . والمعروف لدى الناس اجمعين ان الرصاص كان يطلق من سطح جامع الاصفية لا من مئذنة جامع الوزير .

### التحقيق في مسؤولية الحوادث :

كانت الحوادث التي مرت بها وزارة صالح جبر بين ٥ و ٢٧ كانون الثاني ، غريبة في بابها ، خطيرة بنتائجها ، وقد ألفت الوزارة التي أعقبتها لجنة خاصة لبحثها فوضعت تقريرا مطولا هذا ما يهمنا منه :

« قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في يوم ١٩٤٨/٢/١ م ، تأليف لجنة برئاسة السيد عبد الجبار التكرلي ، عضو مجلس تمييز العراق . وعضوية كل من السادة : عمر حفطي المكي ، المفتش الاداري بوزارة الداخلية ، وفهمي الجراح ، المدون القانوني

في وزارة العدلية ، وعبد الحميد مهدي ، المفتش العدلي ، وعبد الحليم السنوي ، مدير الحقوق بوزارة الداخلية ، وذلك للتحقيق في القضايا الآتية :

١ - جمع المعلومات حول ما حدث خلال المظاهرات التي حصلت بين تاريخي ١٩٤٨/١/٥ م ، و ١٩٤٨/١/٣٠ م ، وكيفية اطلاق النار على المتظاهرين ، وتعيين المسؤولين عن ذلك .

ب - التحقيق عن صدور الاوامر بشأن اطلاق النار ، والجهة التي اصدرتها ، وكذلك التحقيق ايضا عما اذا كانت القوات التي صدرت لها تلك الاوامر قد اتخذت الحيلة الكافية في تنفيذها او تجاوزت حدودها .

ج - التثبت من عدد القتلى والجرحين خلال تلك المظاهرات وبسببها « اهـ . اما فيما يتعلق بالقضية الاولى « الفقرة ا » فان اللجنة بعد ان جمعت المعلومات وذكرتها بصورة مفصلة قالت :

« ان الذي تحقق لدى اللجنة ، انه لم يصدر اي امر من اية جهة مختصة باطلاق النار على المتظاهرين ... حتى غاية يوم ١٩٤٨/١/٢٦ م . وبالرغم من عدم وجود امر باطلاق النار مطلقا ، فقد اطلقت الشرطة النار بكثرة ، واستعملت المسدسات والبنادق والرشاشات ، وواقعت بالمتظاهرين اصابات قتل وجرح عديدة ، ورغم كل ذلك ، لم تقم دوائر الشرطة المسؤولة عن الاوامر الانضباطية لقواتها ، بأي تحقيق ضد اي فرد من هذه القوات ، ولا يمكن اعتبار حوادث اطلاق النار هذه حوادث فردية يسأل عنها من اطلق النار فعلا ، نظرا الى ان القوة التي اطلقت النار كانت تحت سيطرة امرائها ، تحت مسؤولية مدير شرطة لواء بغداد - مزاحم ماهر - الذي اتخذ الترتيبات اللازمة لتأمين اطلاعه على كل ما يقع من حوادث قتل وجرح ، وقيامه بتبليغ هذه الحوادث الى متصرف لواء بغداد - مظفر احمد - الذي كان يقوم بدوره باعلام وزير الداخلية - توفيق النائب - ورئاسة الوزراء بذلك فوراً . اما عن كيفية اطلاق النار في يوم ١٩٤٨/١/٢٧ م ، فقد كان استنادا الى امري متصرف لواء بغداد ، ووزير الداخلية المؤرخين ٢٧ منه . ولما كانت الشرطة بالنظر لما تقدم ، غير مزودة بأمر قانوني صادر من مرجع مختص باطلاق النار من ٥ لغاية ١٩٤٨/١/٢٦ م ، كما ، ولم تك في ظروف وحالات تستدعي اطلاق النار ، سواء اكانت دفاعا عن النفس او قمعا للمظاهرات ... اما يوم ١٩٤٨/١/٢٧ م فقد وجدت اللجنة ان الشرطة اطلقت النار على المتظاهرين ، بناء على امر صادر اليها من مرجعها المختص ، ومتصرف لواء بغداد « اهـ .

واما فيما يتعلق بالقضية الثانية « الفقرة ب » فيقول التقرير :

« لم تصدر اوامر اطلاق النار الا في يوم ١٩٤٨/١/٢٧ م ، وان هذه الاوامر صدرت اولاً من متصرف لواء بغداد ، ثم من وزير الداخلية الى جميع المتصرفين . اما بصدد امر وزير الداخلية الى المتصرفين ، فان ما تضمنه من منع المظاهرات ، واستعمال

النار في منعها ، يعتبر خارجا عن الصلاحية القانونية ، اذ ان ذلك ينحصر في صميم واجبات المتصرفين ، بمقتضى قانون ادارة الاولوية » اهـ .

واما فيما يتعلق بالقضية الثالثة « الفقرة ج » فتقول اللجنة في تقريرها انه :  
« لم يكن لها سوى الاعتماد على ما وصلها من التقارير الطبية عن القتلى ، والجرحى ، من وزارة الشؤون الاجتماعية ، فبلغ عدد القتلى من الاهلين خمسة وعشرين قتيلا ، وعدد الجرحى من الاهلين سبعة وسبعين جريحا . اما عن اصابات الشرطة فلم يقع قتيل بينهم ، وان عدد الجرحى مئة وستة وثلاثون جريحا . على ان اللجنة تبين بهذه المناسبة ان عدد الجرحى من الاهلين لا يمثل العدد الحقيقي ، نظرا لعدم مراجعة الكثير منهم المستشفيات الحكومية ، وتفاهة جروح بعضهم . كما ان قسما من هؤلاء الجرحى ... كانت تضمد جروحهم في المستشفى دون ان يعطوا مجالا لتسجيلهم ، لخشيتهن من تعقبات الشرطة » اهـ .

وقد ختمت اللجنة تقريرها المطول بقولها :

« ان تفريق المظاهرات بالقوة ، عند اللزوم ، امر يعود حصرا الى المتصرف ، بمقتضى احكام قانون ادارة الاولوية ، على ان ذلك لا يمنع الوزارة ، بحكم تسلسل المسؤوليات ، ان تتخذ الاجراءات اللازمة بحق المتصرف او غيره من الموظفين ، اذا ما رأتهم مقصرين في اداء واجباتهم ، او قائمين بها بشكل لا ترضيه اذ باستطاعتها ان تنحيهم عن المسؤولية وتأتي بغيرهم حسب صلاحياتها القانونية ، وعلى هذا فان تدخلها في امر المظاهرات على الوجه الذي وقع ، كان مخالفا لاحكام القانون مما يدل على ان غرضها من هذا التدخل كان لدافع سياسي ، الا وهو الدفاع عن معاهدة بورتسموث ، وقمع اي حركة ترمي الى الاحتجاج عليها او معارضتها » اهـ .

ثم اوصت اللجنة « ان من الاوفق ان تقوم الحكومة في تعويض الجرحى وذوي القتلى بصورة عامة ، وفق اسس عادلة ، واستصدار التشريع اللازم لذلك » اهـ .

★ ★ ★

هذه خلاصة تقرير اللجنة التي افتتها وزارة محمد الصدر في اول شباط ١٩٤٨م ، قدمته اللجنة في يوم ٧ تموز ١٩٤٨م على عهد « وزارة مزاحم الباجه جي » التي خلفت « وزارة الصدر » في ٢٦ حزيران . ولم نسمع حتى الآن عن اي اجراء اتخذ بحق المسؤولين الذين ذكرتهم اللجنة . او اي تشريع وضع للتعويض للجرحى وذوي القتلى ، الامر الذي ادى الى التمثيل بقتلى الشرطة في حوادث ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢م ايام تأليف وزارة نوري الدين محمود على ما سنفصله في الجزء الثامن .

### هل للمعاهدة ملحق سري

بعد ان رفض الشعب العراقي معاهدة بورتسموث ، وحدثت ماساة فلسطين ، اخذ وزراء صالح جبر واعوانه يشيعون بين الناس بأن العراق لو كان قبل هذه المعاهدة ،

لما وقعت هذه المأساة ، لان الحكومة البريطانية وقعت ملحقا سريا لهذه المعاهدة يقضي بتسليح الجيش العراقي لاحتلال فلسطين . فسالنا الدكتور محمد فاضل الجمالي وزير خارجية صالح عن تبلغ صحة ذلك فتكرم علينا بالرد الآتي :

بغداد ٢٠ ايلول سنة ١٩٥٧ م .

عزيزي الاستاذ عبد الرزاق الحسني المحترم

بارك الله فيكم وفي مجهوداتكم القيمة في سبيل حفظ تاريخ بلادنا المعاصر .

جوابا على ما ورد في كتابكم المؤرخ ٣ ايلول ١٩٥٧ م ، فيما يتعلق بخطاب دولة الاستاذ عادل عسيران في تأيين فخامة الاخ المرحوم صالح جبر ، واعلانه ، بأن الحكومة البريطانية كانت على استعداد لتجهيز سلاح يكفي لخمسين الف مقاتل عربي في فلسطين . اقول ليست لدي وثيقة تحوي المعلومات التي وردت في ذلك الخطاب، بل لدي تقرير كنت قد كتبتة حول اجتماع حصل في غرفتي ، في اوتيل كلارج في لندن، مع المستر بيغن وجماعته من جهة . وانا ورئيس الوزارة آنذاك المرحوم السيد صالح وفخامة السيد نوري السعيد من جهة اخرى لبحث موضوع فلسطين . وكان ذلك بعد توقيع معاهدة بورتسموث . ومما تم التفاهم عليه في ذلك الاجتماع ، ولم يدون، ولم اشر اليه في التقرير المار الذكر ، النقاط التالية :

(١) الاسراع بتزويد الجيش العراقي فورا بالسلاح والاعتدة التي كانت قد طلبت من الحكومة البريطانية .

(٢) تزويد الشرطة العراقية بما يكفي لتزويد خمسين الف شرطي بالاسلحة الاوتوماتيكية . وكان القصد من ذلك تسليح المجاهدين الفلسطينيين بهذه الاسلحة، لتمكينهم من المساهمة في تحرير فلسطين .

(٣) وقد تم التفاهم ايضا على ان تدخل القوات العراقية في كل جزء تنسحب منه القوات البريطانية ، بحيث يشمل ذلك فلسطين كلها ، وذلك بالتعاون مع المجاهدين الفلسطينيين بحيث لا تؤسس دولة يهودية .

هذا ما تم التفاهم عليه وهذا ما اهمل تماما بعد ان رفضت معاهدة بورتسموث .

ارجو ان تجدوا في هذا ما يكفي لاقرار حقيقة تاريخية وارجو لكم التوفيق في مساعيكم العلمية الثمينة .

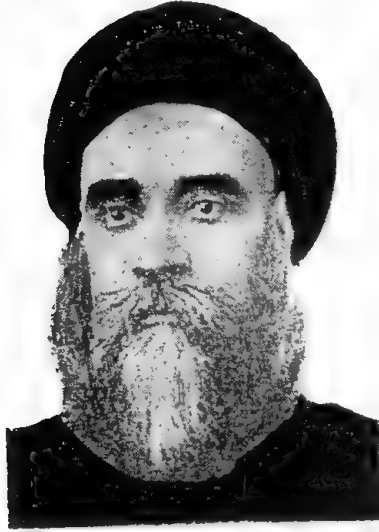
المخلص : محمد فاضل الجمالي

## الوزارة الحادية والاربعون :

١٧ ربيع الاولى ١٣٦٧ - ١٥ شعبان ١٣٦٧

٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨ - ٢٣ حزيران ١٩٤٨

## وزارة الصدر



السيد محمد الصدر

ولد في الكاظمية يوم ٢٨ ذي الحجة سنة ١٣٠٠ هـ ( ١٨٨٢ م )

وتوفي في بغداد يوم ٢ نيسان ١٩٥٦

الف وزارة واحدة في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨ وقد استقالت في ٢٣ حزيران ١٩٤٨

## توطئة

لما اكرهت فاضطرت « وزارة صالح جبر » الى الاستقالة في مساء اليوم السابع والعشرين من شهر كانون الثاني ١٩٤٨ م ، والقى الوصي بيانه المتضمن قبول هذه الاستقالة ، انطلقت بغداد تهتف بحياة الوصي ، وتنادي بالموت للعابثين بحياة الشعب ، وللقائلين بصلاح « معاهدة بورتسموث » فلما كان اليوم التالي ، ساد الجو السياسي نشاط ملحوظ ، وتردد اسم السيد محمد الصدر كمرشح لتأليف الوزارة الجديدة ، فهتفت الجماهير بحياته ، واعلنت عن تأييدها له ، ولكن سرعان ما اكفهر هذا الجو من جديد ، حين علمت هذه الجماهير بأن الصدر اعتذر عن قبول الترشيح بعدم ملائمة الظروف للاضطلاع بهذه المهمة .

« ثم شاع ان السيد ارشد العمري هو المرشح الوحيد لرئاسة هذه الوزارة، وقد تأيدت هذه الاشاعات عندما اتصل بعد ظهر هذا اليوم برؤساء الاحزاب تلفونيا ، واخبرهم بأن سمو الوصي قد عهد اليه بتأليف الوزارة ، وانه منهمك في تأليفها، وهو يطلب اليهم مساعدته على انجاز مهمته ، غير انه لم يلق من رؤساء الاحزاب تأييدا لذلك ، كما انه لم يلق تأييدا من بعض السياسيين أيضا . وعلى اثر المحادثات التي جرت للسيد ارشد العمري مع رؤساء الاحزاب ، تداول رؤساء الاحزاب فيما بينهم، وقرروا عقد اجتماع مشترك لمعالجة الموقف ، تقرر فيه بالاجماع ان يصدروا فوراً منشوراً بشكل بيان مشترك » (١) وهذا نصه :

الى الشعب العراقي الكريم .

« ان الحوادث الدامية كانت نتيجة تجاهل رجال الحكم لرغبات الامة ومطالب البلاد ، ومجيء حكومات غير منبعثة عن ارادة الشعب ، مما ادى الى تردي الاوضاع، والتذمر المستمر . وقد طالبنا مرارا بضرورة تغيير الاتجاه السياسي بشكل يستهدف مصلحة الشعب الحقيقية ، فلم يلتفت المسؤولون الى ذلك ، واستمرت الذهنية القديمة في ارادة شؤون الدولة حتى تفاقم الوضع ، الى ان ذهبت ضحايا كثيرة، وبعد ان تحققت الخطوة الاولى من جهاد الشعب ، يترتب ألا تحبط نتائج هذا الجهاد الباسل باسناد الوزارة الى اشخاص لا يطمئن اليهم الشعب بالنظر الى ماضيهم المعروف .

« ان الاحزاب العراقية ترى من الضروري ، في هذا الظرف العصيب ، ان تستجاب رغبات الشعب ، وذلك بتحقيق المطالب التالية :

١ - ابطال معاهدة يورتسموث الجائرة ، واعلان ذلك دون ابطاء .

٢ - اجراء التحقيق الدقيق عن اطلاق النار ضد ابناء الشعب ، وتعيين المسؤولين عنه .

٣ - حل المجلس النيابي القائم ، واجراء انتخابات حرة .

٤ - احترام الحريات الدستورية .

٥ - افساح المجال للنشاط الحزبي .

(١) جريدة « صوت الاهالي » العدد ١٤٤٣ بتاريخ ٢٤ شباط ١٩٤٨ م .

ويقول الشيخ محمد مهدي كبه في ص ٢٢٠ من كتابه « في صميم الاحداث » ان الوصي لما دعا ساسة البلد الى الاجتماع الذي عقد مساء ٢١ كانون الثاني ١٩٤٨ م لاستطلاع آرائهم في الموقف الراهن ، كان ارشد العمري، احد المدعويين، اشد انفعاعا اذ قال «لقد بلغ الحال بنقبة الناس على المعاهدة ان اولادي واهل بيتي قد هددوني بمقاطعتي وترك البيت اذا لم اسع الى رفض المعاهدة مع الساعين فتأمل » ثم يتسول في ص ٢٢٣ ولما شاع ترشيح ارشد العمري لرئاسة الوزارة « علينا ان هنالك مشاورات ومداولات تجري في البلاط لتأليف وزارة جديدة ، وان في مقبلة المرشحين السيد ارشد العمري ، فأدركنا عند ذاك سبب اصطناع حساسة ارشد العمري في تأييد وجهة نظر المعارضة في مؤتمر البلاط ، وان الغاية من ذلك الموقف هي طيئة الاحزاب وان ذلك تم حسب خطة مرسومة » .

٦ - حل مشكلة الغذاء بشكل يوفر للشعب قوته .

» هذه هي المطالب الملحة الآتية التي ترى الاحزاب السياسية ضرورة البدء بها حالا تمهيدا للاصلاح العام « (١) .

بغداد في مساء ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٨ م .

كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي ، محمد مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال ، سعد صالح رئيس حزب الاحرار .

ثم ذهب رؤساء الاحزاب العراقية ، ومعهم السيد جعفر حمندي ، عضو الجبهة الدستورية البرلمانية ، الى دار السيد محمد الصدر لاقتناعه باعادة النظر في قراره .

### تكليف الصدر

وفي الحقيقة ان تاليف الوزارة الجديدة في هذا الظرف العصيب ، لم يكن اقل اهمية في نظر الشعب من سقوط الوزارة التي سبقتها ، فاهمية وشخص الرئيس الجديد ، كانت متصلة كل الاتصال بالمعركة التي ما تزال طرية الجرح . وكان الصدر الشخص الوحيد الذي يستطيع ان يردم الخندق الذي كان قائما بين الشعب والحكومة ، ولا سيما بعد ان انطلقت الدعايات السافلة بأن المظاهرات التي جرت ضد « وزارة صالح جبر » انما جرت لانه شيعي المذهب حسب ، لهذا اتجهت الانظار الى الصدر مرة اخرى لاتخاذ الموقف (٢) وكلف بصورة جدية بتأليف الوزارة الجديدة فاشتراط دخول بعض الشخصيات التي يرضيه سلوكها معه ، فقبل شرطه ، وعندئذ وجه الوصي اليه هذا الكتاب :

وزيرى الافخم السيد محمد الصدر

بناء على استقالة السيد صالح جبر من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا الى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم رئاسة الوزارة الجديدة ، على ان تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن بلاطنا الملكي ببغداد في اليوم السابع عشر من شهر ربيع الاول سنة ١٣٦٧ الهجرية ، الموافق لليوم التاسع والعشرين من شهر كانون الثاني سنة ١٩٤٨ الميلادية .

عبد الاله

(١) جريدة « الزمان » العدد ( ٢١٢٨ ) بتاريخ ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨ م .

(٢) حدثني السيد حكمت سليمان ، انه زار موظفا بريطانيا كبيرا في وزارة الداخلية « لعله المستشار ديجبرن ) على اثر تكليف ارشد العمري بتأليف الوزارة الجديدة وساله قائلا « لماذا تعرون على سفك الدماء من اجل وزارة لا يرضيها الشعب ؟ » فانتنع الموظف المشار اليه بهذا الكلام وعمل على احباط فكرة اسناد رئاسة الوزراء الى السيد العمري وحث على استئناف البحث مع السيد الصدر لاقتناعه بتأليف الوزارة المرتقبة .



## كيف تم الانتخاب ؟

كانت في البلاد ثلاثة احزاب سياسية قائمة ، يوم قبل السيد الصدر مهمة تأليف الوزارة الجديدة ، وهذه الاحزاب هي : الاستقلال ، والاحرار ، والحزب الديمقراطي الوطني ، ففاوض الصدر حزبي الاستقلال والاحرار فقط في موضوع الاشتراك في وزارته ، فقبل الاول ذلك ، بعد ان اطمأن الى الوعد الذي حصل عليه بحل مجلس النواب ، ورفض الثاني هذا الاشتراك ، لعدم اطمئنانه الى هذا الوعد ، أما « الحزب الوطني الديمقراطي » فلم يفاوضه احد في موضوع اشتراكه في الوزارة الجديدة ، ولعل شهرته اليسارية او الاشتراكية كانت في مقدمة عدم اشتراكه في هذه التشكيلة ، فتألفت الوزارة كالآتي :

- ١ - محمد الصدر : رئيسا لمجلس الوزراء .
- ٢ - جميل المدفعي : وزيرا للداخلية .
- ٣ - حمدي الباجه جي (١) : وزيرا للخارجية .
- ٤ - أرشد العمري (١) : وزيرا للدفاع .
- ٥ - عمر نظمي : وزيرا للعديلية .
- ٦ - مصطفى العمري : وزيرا للاقتصاد .
- ٧ - محمد رضا الشيببي : وزيرا للمعارف .
- ٨ - نجيب الراوي : وزيرا للشؤون الاجتماعية .
- ٩ - صادق البصام : وزيرا للمالية .
- ١٠ - محمد مهدي كبه : وزيرا للتموين .
- ١١ - جلال بابان : وزيرا للمواصلات والاشغال .
- ١٢ - نصره الفارسي : وزيرا بلا وزارة .
- ١٣ - داود الحيدري : وزيرا بلا وزارة .
- ١٤ - محمد الحبيب : وزيرا بلا وزارة .

## اول كلمة للرئيس

وقد نطق السيد الصدر ، في حفلة الاستيزار بهذه الكلمة الموجزة :

« أرجو ان ترفعوا الى سيدي صاحب السمو الملكي الوصي المعظم جزيل شكري وعظيم امتناني على الثقة الغالية التي وضعها بهذا المخلص . »

---

(١) اختلف حمدي الباجهجي وأرشد العمري على وزارة الخارجية ، كل يطلبها لنفسه ، ثم طلب أرشد من قبل الوصي ، ورجع يقول انه يقبل وزارة الدفاع وترك الخارجية لحمدي .  
مذكرات عبد العزيز القصاب ص ٢٢١

أيها السادة ! لم اتقدم لتحمل المسؤولية في هذا الظرف الحرج ، الا طاعة وتلبية لأمر سيدي ، وللعمل مع زملائي على تطمين رغبات الشعب العراقي الكريم ، في وقت دقيق يوجب عليّ أن ألبى النداء ، واحقق له الرجاء ، وآمل أن أكون عند حسن ظن صاحب السمو الملكي ، والامة الكريمة . وأرجو أن أوفق لما يتطلبه الموقف وتتمناه البلاد ، وأسأل الله تعالى أن يهيء لنا من أمرنا رشداً ، ويسدد خطانا للسير في خدمة هذا الوطن العزيز . واني أعدكم أن أكون كما عرفتموني ، جندياً من جنود الحق لخدمة الوطن ، لا أريد عن مبدئي قيد أنملة . وأعدكم ايضاً بأنني سأتخلّى عن المسؤولية في أول فرصة اعتقد فيها أن الامّة ليست في حاجة لاستمرار في الخدمة ، وما أريد الا الإصلاح ما استطعت ، وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه أنيب والله الموفق لما نريد ونصبو اليه تحت ظل صاحب الجلالة الملك المفدى ، ورعاية سمو وصيه الامين « اهـ .

### الراي العام والوزارة

استبشر الراي العام بتأليف « الوزارة الجديدة » فرحب بها ترحيباً حاراً ، وامطرت الاولوية ، والاقضية ، حتى النواحي والقرى ، بلاط الملك وابلا من البرقيات، تمجد فيها الموقف الحكيم الذي وقفه لاتخاذ البلاد من مجزرة لا يعرف نتائجها الا علام الغيوب ، وترجو الله أن يتغمّد القتلى برحمته التي وسعت كل شيء ، وأن يلبس الجرحى برود العافية والشفاء السريع ، وتكر الانكليز البيان الذي اذاعه الوصي فاسمعه كلاماً قارصاً (١) .

وكانت بغداد تودع في كل يوم من الايام العشرة الاولى ، التي اعقبت تأليف هذه الوزارة شهيداً من الشهداء الذين أصيبوا بجروح خطيرة في الوثبة ، فادت هذه الجروح الى النتيجة الحتمية . وكانت ثلّة من الجند تقف على باب وزارة الدفاع فتؤدي التحية العسكرية لكل جنازة تمر بالباب المذكور . وكان السيد الصدر يدور على مجالس الفاتحة المقامة على ارواح هؤلاء الشهداء بنفسه ، يواسي ذويهم بأجمل عبارات العزاء ، ويستمطر على ارواح فلذات اكبادهم شأبيب الرحمة ، كما كانت الطوائف والاقليات تقيم التعازي والفوائح على ارواح القتلى ، ويدور رؤساؤها الروحانيون على المجالس المذكورة لمشاطرة المنكوبين آلامهم واحزانهم ، أما وفود الاولوية والاقضية التي كانت تقصد العاصمة لهذا الغرض ، فظلت مستمرة على ذلك أكثر من شهر ، وكانت تعبّر عن شعورها احسن تعبير ، ولا غرو في ذلك فقد اعتاد العراقيون أن يظهروا

(١) بعد أن ألف الصدر وزارته ، وذهب مع زملائه الى البلاط الملكي لتقديم فروض الشكر التقليدية، فاجأه الأمير عبد الله الوصي بمفلف لم يكده يفتحته حتى بهت . لقد كتب الوصي كتاب استقالته بدعوى انه لا يستطيع الاستمرار على تحمل اعباء المسؤولية ، فلافته الصدر واعاد الكتاب اليه ، فاضطر الوصي أن يوند رئيس ديوانه احد مختار بابان الى لندن بعد مدة ليوضح الى الساسة البريطانيين الظروف التي حبلته على أن يسائر العراقيين في موقفهم من معاهدة بورتسموث . وعلى كل فقد كانت حركة الوصي بتقديم ورقة استقالته من منصب الوصاية مناورة بارعة قصد بها تعزيز موقفه وحمل الناس على الاعتقاد بأنه سيد البلاد ومنقذها .

وحدة منسجمة كلما ادلهم خطب ، او حاق بهم مكروه ، على الرغم من دسائس المستعمرين ودعاة التفرقة (١) .

### التحقيق في الحوادث

وفي غمرة هذه الاحداث « قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في يوم ٢/١/١٩٤٨م تاليف لجنة برئاسة السيد عبد الجبار التكرلي عضو محكمة تمييز العراق ، وعضوية كل من السادة عمر حفطي الملي المفتش الاداري بوزارة الداخلية ، وفهمي الجراح المدون القانوني في وزارة العدلية ، وعبد الحميد مهدي المفتش العدلي ، وعبد الحليم السنوي مدير الحقوق بوزارة الداخلية ، وذلك للتحقيق في القضايا الآتية :

« أ - جمع المعلومات حول ما حدث خلال المظاهرات التي حصلت بين تاريخي ١٩٤٨/١/٥م و ١٩٤٨/١/٣٠م ، وكيفية اطلاق النار على المتظاهرين ، وتعيين المسؤولين عن ذلك .

« ب - التحقيق عن صدور الاوامر بشأن اطلاق النار ، والجهة التي اصدرتها ، وكذلك التحقيق أيضا عما اذا كانت القوات التي صدرت لها تلك الاوامر قد اتخذت الحيلة الكافية في تنفيذها ، او تجاوزت حدودها ؟

« ج - التثبت من عدد القتلى والمجروحين خلال تلك المظاهرات وبسببها « اهـ .  
وقد قدمت هذه اللجنة تقريرها بعد استقالة وزارة الصدر . ونشرنا خلاصته في آخر بحثنا عن « وزارة صالح جبر » وهو التقرير الذي بقي حبرا على ورق شأن معظم التقارير .

### الفاء معاهدة بورتسموث

كان مثل معاهدة بورتسموث التي عقدها السيد صالح جبر مع بريطانية . ووقعها لوفدان : العراقي والبريطاني في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨م . كمثل عود الثقاب الذي اليب حماس الاهلين ، وهيج شعورهم ، فاندفع الشعب في وجه الوزارة المذكورة كالسيل الطافي ، لا تردّه سبل الوقاية ، ولا تشنيه وسائل الارهاب .

وقد سبق للعاملين في الحقل السياسي ان ابدوا آراءهم بصراحة في هذه المعاهدة ،

---

(١) ومما يذكر بهذه المناسبة ان الاحزاب نظمت في تلك الاونة جنازة رمزية اشترك رؤساء الاحزاب في السير فيها . وكان السادة : علي ممتاز ومحمد نخري جميل وداخل الشعلان يمثلون حزب الاحرار في السير في هذه الجنازة الرمزية ، واذا بأحد الشبان ينفع نحو هؤلاء الذوات ، ويطلب اليهم الخروج من المسيرة لانهم من « ميعة الانكليز » فارتبك هؤلاء ايها اربابك . ولكن شابا آخر انقذ الموقف فطلب الصبح منهم ما داموا يتظاهرون بماطفة الولاء للصلحة الوطنية .

( رواء لنا محمد نخري جميل نفسه )

واعتبروها مضرّة بـصالح الوطن ، وانها لا تصلح لان تكون اساسا للتعاقد بين الند والند ، كما ان الوصي كان قد اعلن في مساء الحادي والعشرين من هذا الشهر ، بأنه « يعد الشعب العراقي بأنه سوف لا ترم اية معاهدة لا تضمن حقوق البلاد وامانها الوطنية » لذا كان منتظرا من الوزارة الجديدة ان تدرس موضوع هذه المعاهدة ، وان تتخذ القرار التالي بشأنها :

« تداول مجلس الوزراء في جلساته المنعقدة في ٢١/١/١٩٤٨م و ١ و ٢/٢/١٩٤٨م في موضوع معاهدة بورتسموث ، واطلع على نصوصها وملاحقها ، والكتب المتبادلة بشأنها ، بما فيها الكتب السرية المرفقة بكتاب وزارة الخارجية المرقم غ ١٢ - ١٢١ - ٥ والمؤرخ في ١/٢/١٩٤٨م واستمع الى بيانات فخامة وزير الخارجية ، فرأى ان الغاية التي ينبغي توخيها من عقد معاهدة جديدة ، هي استبدال معاهدة التحالف بين العراق وبريطانية الموقع عليها في ٣٠ حزيران ١٩٣٠م ، التي أصبحت لا تتناسب مع المبادئ والاسس المرسومة في ميثاق جامعة الامم المتحدة ، وغير مطمئة لاماني الشعب العراقي ، وذلك بعقد معاهدة جديدة تنظم التحالف بين المملكتين على اسس تساوى فيها الحقوق ، وتعادل المصالح ، ويتناسب التعاون بينهما ، ليكون هذا الحلف اداة صالحة لقيام كل منهما بنصيبه في تعزيز سلم العالم . وحيث وجد المجلس ان معاهدة بورتسموث بعيدة عن تحقيق تلك الغاية المتوخاة ، وانها ليست اداة صالحة لتعزيز اواصر الصداقة بين المملكتين ، فانه قرر عدم الموافقة عليها ، بما يتبعها من ملاحق وكتب متداولة بشأنها ، وتخويل فخامة وزير الخارجية ابلاغ حكومة صاحب الجلالة البريطانية بذلك ، مع ابدائه في الوقت نفسه استمرار رغبة الحكومة العراقية في استبدال معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م لاسباب الانفة الذكر ، بمعاهدة جديدة تضمن تحقق الغاية المذكورة اعلاه » اهـ .

لقد عارض السيد عمر نظمي وزير العدلية هذا القرار « بحجة ان هذه القضية من القضايا الدولية الخطيرة التي تترتب عليها نتائج وخيمة ، ولا يصح بجرة قلم رفض معاهدة جرت المفاوضات والمداولات بشأنها بين حكومتين ، وجرى التوقيع عليها من قبل الوفدين المتفاوضين » ولما رأى اتفاق مجلس الوزراء على رفضها قدم استقالتهم من الوزارة (١) .

### صالح جبر والمعاهدة

اما عاقد المعاهدة السيد صالح جبر ، فقد اصر على موقفه منها . وما كاد يحيط علما بقرار مجلس الوزراء ، المتضمن عدم موافقة المجلس عليها ، حتى نظم البرقية الآتية من ملجأه في « الهاشمية » وبعث بها الى كل من :

- ١ - رئيس الوزراء . ٢ - وزير الخارجية . ٣ - رئيس مجلس الاعيان . ٤ -

(١) مذكرات وزير التكوين في وزارة الصدر الاستاذ محمد مهدي كبه من ٢٤٧ .

رئيس مجلس النواب . ٥ - وزير الدفاع . ٦ - جريدة الشعب . ٧ - جريدة  
الحوادث . ٨ - جريدة العراق .

الساعة ٥ - ١٣

الهاشمية ١٩٤٨/٢/٣ م

« اما وقد حيل بيننا وبين افهام الشعب العراقي الكريم حقيقة مشروع معاهدة  
بورتسموث، وما حققته للبلاد من رغبات ومغانم كثيرة ، اهمها استقلال البلاد استقلالا  
تلمبا بكل ما في هذه الكلمة من معنى في شؤونه الخارجية والداخلية ، واطلاق يده  
للتصرف في مرافقه الحيوية كالسكك الحديدية ، والميناء ، التي صارت ملكا خالصا له  
والفت معاهدة حزيران سنة ١٩٣٠م المهددة ، قبل اوان انتهائها بتسع سنوات .  
اقول اما وقد حيل بيننا وبين اطلاع الشعب على هذه الحقائق الناصعة ، بالحركة  
الرغناء التي دبرتها العناصر الملوثة التي تريد السوء بالبلاد ، والتي شجعتها جهات  
لا يتسع المجال لذكرها هنا، الحركة التي تعمد مدبروها تفسير المعاهدة تفسيراً مغلوطة،  
قلبوا به الحقائق راسا على عقب : كتفسيرهم مثلا ان الغرض من الدفاع المشترك هو  
ان يحارب العراقيون خارج العراق ، دفاعا عن الامبراطورية البريطانية ، الامر الذي  
لا وجود له اصلا ، بقصد الضرب على الوتر الحساس ، ليتخذوا منه سلاحا لاستفزاز  
الطلاب المعصومين ، والسذج من الناس الذين يستحيل عليهم تفهم هذه الامور . اذ  
حيل بيننا وبين ذلك للاسباب التي تعرفونها ، فارى ان الواجب الوطني يحتم علي ان  
الفت انظاركم الى ضرورة درس مشروع معاهدة بورتسموث درسا مليا ، يمكنكم  
الاطلاع على حقيقة الامر الواقع ، والوفد العراقي المفاوض على اتم استعداد لايضاح  
بنود المعاهدة والمحقق والكتب ، ايضاحا كافيا للبرهنة على دحض جميع المفتريات التي  
لا تمت الى المعاهدة بصلة ما ، ولا ثبات ان المعاهدة هي من مصلحة العراق ، وانه لا  
بد منها لحماية العراق وحفظ كيانه من الغزو الخارجي . وبعد سماع هذه الايضاحات  
لكم ان تقررروا ما شئتم ان تقررروا . اما التسرع باتخاذ قرار ما تحت تأثير هذا الجو  
المشبع بالدعايات السيئة ، فمعناه استمرار العمل بمقتضى معاهدة حزيران سنة  
١٩٣٠م وفي هذا نفع لبريطانية ، وضرر على العراق ، الامر الذي لا يتفق مع مصلحة  
البلاد بحال من الاحوال » .

### صالح جبر

#### الصحف البريطانية والمعاهدة

كانت برقية صالح جبر هذه كحشرة المريض ، لم تغير شيئا من واقع الحال ،  
ولم تحمل مجلس الوزراء على تبديل موقفه من المعاهدة ، ولعلها ادت الى نتائج  
معكوسة . فقد حملت الصحف المعارضة على التنديد بها ، واسناد اقبح النعوت الى  
صاحبها . وطلب الموت لمبرقها .

اما صحف لندن فقد هاجمت الحركة الوطنية في العراق هجوما عنيفا - على

عادتها - ونسبت الى القائمين بها ، الشغب والفوضى ، والى الذين يعطفون عليها قصر النظر . كما ان جريدة « التايمس » نشرت مقالا مطولا جاء فيه :

« كان الغرض من الاتفاق الجديد ، الذي سمي اليه العراق لا بريطانية ، القضاء على جميع الاعتراضات التي اثارها الحركة الوطنية ضد معاهدة ١٩٣٠ م ، وليست المصالح البريطانية هي التي ستعاني من فسخ معاهدة بورتسموث ، وانما هي المصالح العراقية . وليس من شك في ان اولئك الذين تولوا السلطة في بغداد بحاجة الى الوقت للتفكير في عواقب الحوادث الاخيرة ومن الحكمة ان لا يعتمد الوزراء المسؤولون الى التفكير فقط في وجوب تحسين حظ الشعب العراقي ، بل يجب ان يضعوا تسوية مرضية مع بريطانيا على مصالح العراق » .

### حل مجلس النواب

كان المطلب الثالث من مطالب الشعب (١) حل مجلس النواب ، الذي طعنت فيه الاحزاب ، وقاطعت انتخاباته . فرأت الوزارة ان تبادر الى تأجيله اولا ، لتدرس قضية حله او عدمه في جو يسوده الهدوء والسكينة ، فقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في الثاني في شهر شباط ، تأجيل جلسات المجلس لمدة خمسين يوما اعتبارا من يوم ٣ من هذا الشهر . ولما شعرت الوزارة بأن الراي العام لا يرتاح الى هذا التأجيل ، وان الصحف لا تزال تطالب بحل المجلس ، وتنسب التدخل والتزوير الى الانتخابات التي انبثق عنها ؛ استصدرت الارادة الملكية التالية :

« بناء على اضطلاع الوزارة الحاضرة باعباء المسؤولية ، على اثر الحوادث الاخيرة ، وفي الظروف الدقيقة التي تحتم اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق رغائب الشعب ، وتوطيد دعائم الطمأنينة والاستقرار ، وذلك لضمان تقدم المملكة ماديا ومعنويا ، فقد لزم الوقوف على راي الامة في الخطط الواجب اتخاذها لتأمين الغاية المذكورة . لذلك وبناء على ما اقتره مجلس الوزراء ، وعرضه رئيس مجلس الوزراء ، اصدرنا هذه الارادة بحل المجلس النيابي الحالي ، ولزوم اجراء الانتخابات .

على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في الثاني عشر من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٦٧ هـ ، واليوم الثاني والعشرين من شهر شباط سنة ١٩٤٨ م .

عبد الاله

محمد الصدر : رئيس مجلس الوزراء

### قرارات اخرى خطيرة

لم تكتف الوزارة بالتدابير الحكيمة التي اتخذتها لتهدئة الراي العام ، واعادة

(١) كان المطلبان الاولان : ابطال معاهدة بورتسموث ، واجراء التحقيق عن اطلاق النار ، وقد تم ابطال المعاهدة وتالفت اللجنة التحقيقية المطلوبة .

الامور الى مجراها الطبيعي ، فقد رأى مجلس الوزراء ان يعيد النظر في القرارات التي اتخذتها الوزارة المستقيلة ، فيما يتعلق بتعطيل الصحف ، وسوق اصحابها الى المحاكم . واعتقال عدد من الطالبات ، والطلاب ، وبعض الشباب ، فيتحقق بذلك المطلب الرابع من مطالب الشعب الرئيسية ، وهو احترام الحريات الدستورية ، وافساح المجال للنشاط الحزبي ، فوافق المجلس المشار اليه على السماح للصحف والمجلات المعطلة باستئناف عملها ، وعلى تسريح الموقوفين كافة ، وعلى رفع الرقابة المفروضة على المراسلات والاشخاص ، وعلى استئناف الدراسة في المدارس الحكومية والاهلية .

أما ما يتعلق بالمطلب الخامس الاخير - حل مشكلة الغذاء بشكل يوفر للشعب قوته - فقد اتصلت الوزارة بمجلس الطعام الدولي ، وطلبت تموين العراق بثلاثين الف طن من الحنطة ، وراحت تبحث عن مصادر اخرى لتموين البلاد .

### اول تصريح للرئيس

ورأى الصدر ان قد حان الوقت ليفاتح الشعب بما حققته وزارته خلال هذه البرهة القصيرة من الزمن من اعمال ، وما اسدته من خدمات ، فاذاذع البيان التالي بنفسه من محطة الاذاعة العراقية مساء الرابع من شباط ١٩٤٨ م .

اخواني الاعزاء :

اضطلعت هذه الوزارة بأعباء الحكم في هذه المرحلة الدقيقة التي تجتازها البلاد . ولم تقدم على ذلك الا تلبية لنداء الواجب الوطني المقدس ، ونزولا عند رغبة صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم . وهي بعد الاتكال على الله سبحانه وتعالى ، معتمدة على مؤازرة الشعب ، وتأييده لها ، ومقدرة المسؤولية الملقاة على عاتقها بشأن تحقيق مطالب الامة العادلة وامانيها الوطنية .

ونحن في الوقت الذي نترحم فيه على ارواح من فجعنا بفقدهم من ابنائنا ، وفلذات اكبادنا ، نفتبط الى جانب ذلك بالوعي الوطني العام الذي شمل البلاد ، ونستبشر بهذه اليقظة الميمونة التي عمت مختلف طبقات الامة ، وكل ما نرجو ان لا تتجاوز هذه اليقظة المباركة اهدافها السامية ، وان لا تخرج عن حدودها الوطنية المشروعة ، وان يفسح المجال لهذا النفر من اخواتكم المسؤولين بأن يعالجوا الامور بما اوليتهم من حسن الظن ، وما ينطوون عليه من خالص النية .

وانه لمن دواعي سرورنا ان نحيطكم علما بما تمكنت الوزارة من انجازه خلال هذه الفترة من امور . اولها :

درست الوزارة نصوص معاهدة بورتسموث مع ملحقاتها ، والكتب المتبادلة بشأنها ، ولما اتضح لها ان هذه المعاهدة لا تحقق اماني البلاد ومطالبها الوطنية ، فضلا عن انما ليست اداة صالحة لتعزيز اواصر الصداقة بين العراق وبريطانية العظمى ،

قررت بالاجماع عدم الموافقة عليها ، وخولت فخامة وزير الخارجية ابلاغ حكومة صاحب الجلالة البريطانية بذلك .

ثانيا - قررت تأليف لجنة للقيام بالتحقيق عن الحوادث المحزنة التي وقعت خلال المظاهرات الوطنية ، التي عبر بها الشعب عن شعوره النبيل ، وتعيين المسؤولين عنها .

ثالثا - اطلاق الحريات الدستورية ، ومنها الافراج عن الصحف المعطلة ، واخلاء سبيل الموقوفين .

رابعا - بذل ما في الوسع من جهد لتوفير الغذاء والكساء للشعب ، واستيراد ما تحتاج اليه البلاد من ذلك .

خامسا - واما عن قضية فلسطين ، فان الوزارة الحاضرة تعتبرها في طبيعة القضايا الهامة التي توليها عنايتها الخاصة ، وانها سوف لا تال جهدا في سبيل انقاذها من محتنتها بكل ما تملكه من وسائل .

سادسا - والوزارة عاملة على معالجة المشاكل الاخرى التي تفتقر البلاد الى معالجتها .

هذا ونحن على ثقة تامة من ان الشعب العراقي الكريم ، الذي برهن على وعيه ، وحسن ادراكه ، ووحدته كلمته ، سيسهل لنا مهمتنا في جو مشبع بالهدوء والطمأنينة ، ونسال الله ان يوفقنا جميعا لتحقيق ما فيه خير البلاد انه ولي التوفيق .

### تبدلات وزارية

لما قبل السيد الصدر فكرة تأليف الوزارة في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨ م ، فاوض جميلا المدفعي ، في جملة من فاوضهم للدخول في وزارته المنتظرة ، فاعتذر المدفعي عن تحمل اية مسؤولية باعتلال صحته ، ولكن الصدر اصر على دخوله ، فوافق المدفعي على ذلك على ان يكون لامد محدود ، فلما هذات الاحوال العامة هدوءا نسبيا ، قدم استقالته من منصب وزارة الداخلية في الثالث من آذار ١٩٤٨ م .

وكان وزير العدلية عمر نظمي ، قد خالف قرار مجلس الوزراء المتخذ في ٢٠ شباط ١٩٤٨ م بحل مجلس النواب على اعتبار ان هذا القرار يعتبر استجابة لرغبات رجل الشارع ، وهو امر له خطورته ، كما كان قد خالف قرار المجلس برفض المعاهدة للسبب نفسه ، فانتهاز فرصة تقدم المدفعي باستقالته من منصب وزارة الداخلية ، فتقدم هو الآخر باستقالته من منصب وزارة العدلية .

وفي ٤ آذار ١٩٤٨ صدرت الارادة الملكية المرقمة ١٣٠ لسنة ١٩٤٨ م :

١ - بقبول استقالة جميل المدفعي من منصب وزارة الداخلية ،



٢ - وقبول استقالة عمر نظمي من منصب وزارة العدلية ،

كما صدرت الارادة المرقمة ١٣٣ لسنة ١٩٤٨م بتعيين :

١ - السيد نصره الفارسي ، الوزير بلا وزارة ، وزيرا للداخلية ،

٢ - السيد نجيب الراوي ، وزير الشؤون الاجتماعية ، وزيرا للعدلية ،

٣ - السيد داود الحيدري ، الوزير بلا وزارة ، وزيرا للشؤون الاجتماعية .

وفي ٢٧ آذار ١٩٤٨م انتقل وزير الخارجية حمدي الباجه جي ، الى رحمة ربه (١) فصدرت الارادة المرقمة ٢٢٢ والمؤرخة ٣٠ آذار ١٩٤٨م .

١ - بتعيين السيد نصره الفارسي وزير الداخلية ، وزيرا للخارجية . و

٢ - باسناد منصب وزارة الداخلية بالوكالة الى وزير الاقتصاد مصطفى العمري (٢) .

### في اربعين الشهداء

ارتأت الاوساط الوطنية ، والحكومية ، معا أن يتخذ يوم الجمعة الموافق ٥ آذار ١٩٤٨م « يوم الاربعين للشهداء » الذين صرعوا في حوادث كانون الثاني ، فام العاصمة جمهور كبير من مختلف الاولوية لتمثيل العراق في هذه الذكرى الاليمة . وكان اليوم المذكور يوما كثيبا شاركت الطبيعة سكان العاصمة ، ووفود الملحقات ، في اظهار عواطفهم ، وكانت المواكب تسير من مقبرة الى أخرى ، حيث قبور الشهداء ، فتضع الاكاليل عليها ، وتستمطر شآبيب الرحمة والرضوان على ارواح سكانها . وكانت

(١) هذا هو البلاغ الرسمي الصادر عن هذه الفاجعة :

« نتمني الحكومة بيزيد الاسى والاسف وزيرا ممتازا من وزراء الدولة نخاسة المغفور له السيد حمدي الباجيجي وزير الخارجية الذي وانااه الاجل يوم السبت المصادف ٢٧ آذار ١٩٤٨م ، على اثر نوبة قلبية انتابته بعد رجوعه من اجتماع مجلس الجامعة العربية في بيروت . ان الحكومة اذ تنمي الفقد المثار اليه ، تعرب عن الاسى البالغ لهذه الخسارة التي اصابت البلاد لفقد ركن من اركان الوطنية ، خدنها خدمة صادقة حتى وانااه الاجل المحتوم تغمد الله الفقيد برحمته » اه .  
وقد اقترح وزير الدفاع ارشد العمري ، ان يغفن الفقيد في المقبرة الملكية فنكون سابقة يستفيد منها كل رئيس وزارة سابق « وهو احدهم » وكاد هذا الاقتراح ياتي اكله لولا ان الوصي عارض الفكرة من حيث الاساس بدعوى ان هذه المقبرة خصصت للعائلة المالكة فقط .

(٢) المعروف في الاوساط السياسية ان الغرض من توسيد السيد مصطفى العمري منصب وزارة الداخلية ، كان لضمان الانتخابات الجديدة بحسب رغبة البلاط ، وقد وعد برئاسة مجلس الوزراء اذا وفق في هذه المهمة . فلما اتبها ، استندت اليه الرئاسة التي وعد بها ولكن بعد اربع سنوات . ان السيد مصطفى العمري من خيرة رجال الادارة الدعاة ، وان في استطاعته ان يجعل الحق باطلا والباطل حقا . وكان في اسناد منصب وزارة الداخلية اليه اكبر ضمان لتحقيق السياسة التي كان البلاط يرنو اليها ، بعد ان اخرجت الوثبة موطنه ، وقد تحققت هذه السياسة فعلا وعادت الوجوه المعروفة الى مواضعها ، وتلاشت الوثبة وذهبت ريحها ولم يبق منها غير قبور ضحاياها .

الحكومة والاحزاب قد دعت الواعين من الشباب الناهض ان يتجنبوا كل اخلال بالنظام ، وان يقدروا مسؤولياتهم تجاه الشعب الذي برهن على نضج واستعداد للتمتع بحرياته الدستورية . ولكن على الرغم من ذلك كله . فقد حدثت حوادث مؤسفة في هذا اليوم ، كما وقعت في مسائه حوادث اخرى بين طلاب « كلية الملك فيصل » ثم بينهم وبين بعض الاهلين من سكان الاعظمية في صباح اليوم التالي « السبت ٦ آذار » فقد انقسم طلاب هذه الكلية الى قسمين : ايد احدهما فكرة المشاركة في احياء هذه الذكرى ، وشجبها القسم الآخر ، فادى ذلك الى اشتباك اسفر عن جرح عشرين طالبا وتعطيل الدراسة في هذه الكلية فورا ، وصدر هذا البيان :

بيان رسمي :

« لقد حدث يوم امس بين بعض الطلاب في الاعظمية شجار يؤسف له ، اشترك فيه البعض من غير الطلاب ، مما لا يتناسب مع حرمة المراسيم التأبينية الخاصة بذكرى الشهداء . والتي ينبغي ان يسودها الهدوء والخشوع . وقد لفت نظر السلطات المختصة اشترك بعض الاشخاص الآخرين من غير الطلاب في ذلك ، مما كان الواجب تحاشيه ، وقد اهتمت السلطات المختصة في وزارة المعارف بالامر حالا ، واتخذت التدابير لعودة الامور الى مجاريها الطبيعية ، وقد تولت السلطات القضائية المختصة التحقيق عن المسؤولين تمهيدا للاجراءات القانونية اللازمة » .

مدير الدعاية العام

بغداد ٦ آذار ١٩٤٨م

بيان الاحزاب :

ثم اجتمع رؤساء الاحزاب السياسية القائمة ، واصدروا هذا البيان :

لقد حقق الشعب العراقي ، وفي طليعته الشباب المثقف ، بفضل وحدته وصدق عزيمته ، وبفضل الدماء الزكية التي بذلها في حركته الوطنية بعض اهدافه ، وان الاحزاب العراقية لحريصة على تحقيق المطالبات الاخرى التي تضمنها بيان الاحزاب المشترك ، الذي اذاعته في مساء يوم ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٨م . غير ان الزمرة التي ساءتها هذه الحركة الوطنية ، تحاول جهد طاقتها ان تقوّض اركان هذا النصر الشعبي بشتى المحاولات ، طائفية كانت او مبدئية وقد وقف الشعب سدا حائلا دون مساعيها .

والآن وقد مر اربعون الشهداء الابرار ، فاننا نناشد ابناء الشعب الكريم كافة ، ووفود الالوية الاكارم ، بعد اتمام واجبهم في تمجيد الشهداء ، والذين شدوا الرحال للمساهمة بهذه الغاية النبيلة ، ونناشد الطلاب الذين اظهروا صلابتهم الوطنية وقوة ايمانهم . نناشد هؤلاء جميعهم الانصراف الى اعمالهم الاعتيادية ، والكف عن المواقب والمظاهرات ، لكيما يتجه العمل الى تحقيق امانى الشعب ومطالبه بجو يسوده الهدوء

وبذلك يتسع المجال للأحزاب ، والهيئات ، والمعنيين بالشؤون العامة ، متابعة القيام بواجباتهم . واننا اذ نستنكر الشعارات الاستفزازية التي لا تأتلف وحرمة المواكب ، نستنكر في الوقت ذاته اللجوء الى وسائل العنف من أي كان ، وان ذلك كله من شأنه ان يحبط نتائج هذه الحركة الوطنية . هذا واننا على ثقة بان الشعب العراقي الكريم سيستجيب الى هذا النداء .

محمد مهدي كبه  
رئيس حزب الاستقلال  
كامل الجادرجي  
رئيس الحزب الوطني الديمقراطي  
سعد صالح  
رئيس حزب الاحرار

### البعثة العسكرية البريطانية

كان لامر البعثات البريطانية في الجيش العراقي ادوار واطوار ، وكان وجود الضباط البريطانيين في هذا الجيش ، مبعث مشاكل كثيرة ، حيث يصطدم وجودهم ، بصرف النظر عن آرائهم ، بهذا الشعور الوطني ائذي يتحسس به الضابط ، والجندي ، شعورا طبيعيا بئير الرغبة في نفس صاحبه ان يكون لوطنه وحده ، وان لا يكون لاي اجنبي شان في الجيش .

والمتبوع لـ ( تاريخ الوزارات العراقية ) يجند في المجلد السادس كتابا خطيرا لوزير الدفاع تحسين علي ، بعث به الى المؤلف عن المساعي الذي بذلها « الجنرال رتن » لتقليص الجيش العراقي ، والقضاء على معنوياته ، بعد الحركة المسلحة التي قام بها في وجه الجيش البريطاني في ايار ١٩٤١ م ، فكان طبيعيا ان تطالب الاحزاب السياسية بالغاء البعثة الاستشارية البريطانية في الجيش العراقي كلما سنع لها التعبير عن الشعور الوطني .

وكانت بريطانية تشجع الدول العربية على التدخل المسلح في فلسطين ، بعد انسحاب قواتها منها في ١٥ ايار ١٩٤٨ م ، لا جبا بسواد عيون العرب ، بل تثبيتا للوطن اليهودي في هذا الجزء المهم من الوطن العربي الاكبر بقوة السلاح الصهيوني ، ولاجل ان لا تتهم بريطانيا بممالة العرب في هذا الصراع ، ارتأت ان تسحب بعثتها العسكرية من الجيش العراقي بطريق مضلل تضمنه هذا البيان :

بيان رسمي :

رفع الميجر جنرال رتن ، رئيس البعثة العسكرية الاستشارية البريطانية لدى الجيش العراقي ، الى الحكومتين : العراقية والبريطانية ، تقريراً بان قوات الجيش العراقي قد بلغت مرحلة من الكفاءة ، بحيث اصبحت في غنى عن وجود بعثة عسكرية استشارية فيها ، وقد ارتاحت الحكومتان الى هذا التقرير كل الارتياح .

وعليه اقترحت الحكومة البريطانية سحب البعثة العسكرية الاستشارية

البريطانية اعتبارا من ١٦ ايار القادم . اي عند انتهاء عقد الميجر جنرال رتن ، رئيس البعثة المذكورة الحالي ، وقد وافقت الحكومة العراقية على ذلك .

ان الحكومة العراقية قد اعربت للحكومة البريطانية عن تقديرها للمساعدة التي اسديتها البعثة العسكرية منذ تشكيلها ، كما ان الحكومة البريطانية بدورها قد اعربت للحكومة العراقية عن استعدادها لعمل كل ما في وسعها بمساعدة الحكومة العراقية لادامة كفاءة القوات العراقية المسلحة .

بغداد ٢٢ آذار ١٩٤٨ م

مدير الدعاية العام

والاعمى والبصر يعلمان علم اليقين ان الجيش العراقي اصبح خبرا من اخبار التاريخ بعد النكبة التي اوقعتها فيه شياطين السياسة وابالسة الاتكليز بعد حركة مايس ١٩٤١ التحررية .

### حوادث وانباء

١ - لبي نداء ربه في ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٨ م ، الحاج عبد المحسن شلاش من خيرة الوزراء السابقين .

٢ - وافقت وزارة الداخلية في ٧ شباط على جمع مبلغ خمسين الف دينار لعوائل القتلى والجرحى في حوادث الوتبة الوطنية .

٣ - ظهرت اعراض الجدري في سبعة من الاولوية العراقية ، فاعلنت السلطات الصحية التلقيح العام في اواخر شباط ١٩٤٨ م .

٤ - وقعت فتنة في اليمن ، اسفرت عن مقتل الامام يحيى حميد الدين امام اليمن فاعلن البلاط الملكي والحكومة العراقية الحداد لمدة عشرة ايام اعتبارا من ٢٢ شباط ١٩٤٨ .

٥ - قدم جماعة من المنتسبين الى « حزب الشعب » طلبا الى الحكومة في آذار ، باعادة فتح هذا الحزب ، فلم يلب الطلب . وكان هذا الحزب قد تأسس في ٢ نيسان ١٩٤٦ م ، وسحبت « وزارة صالح جبر » اجازته في ١٧ ايلول ١٩٤٧ م ، بتهمة تموله من مصادر اجنبية .

٦ - قررت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ان تجتمع في دمشق في ١٥ آذار ١٩٤٨ م ، فاسافر وزير الخارجية ، حمدي الباجه جي ، الى الشام لهذا الغرض ، وناب منابه وزير الدفاع ارشد العمري ، وقد عاد الباجه جي الى بغداد في ٢٣ من هذا الشهر .

٧ - عممت سكرتارية مجلس الوزراء منشورا برغبة الرئيس الصدر استعمال التاريخ الهجري الى جانب التاريخ الميلادي في المراسلات لما لهذا التاريخ من تراث ومغزى تاريخي .

٨ - كانت رجل الملك فيصل قد كسرت في ابان عقد معاهدة بورتسموث ، فهلعت النفوس لهذا الحادث ، ولما من الله على جلالته بالشفاء ، انتهز عيد انتقال العرش الى جلالته في ٤ نيسان ١٩٤٨م فأصدر ارادته بخفض مدد الاحكام التي اكتسبت درجتها القطعية باستثناء البعض من هذه الاحكام .

٩ - تالف الوفد العراقي الى اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية المقرر عقده في القاهرة في نيسان ١٩٤٨م ، برئاسة وزير الخارجية نصره الفارسي ، وعضوية وزير العدلية نجيب الراوي ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزير الخارجية بالوكالة الى وزير الدفاع ارشد العمري ، ومنصب وزارة العدلية بالوكالة الى وزير المالية صادق البصام ، وقد سافر هذا الوفد في ٩ نيسان، وعاد في ١٨ منه . وفي ١١ ايار سافر وزير الخارجية نصره الفارسي ، الى دمشق لحضور اجتماعات اللجنة المذكورة فيها ، فتاب منابه وزير الشؤون الاجتماعية داود الحيدري .

١٠ - زار بغداد زيارة شخصية في الرابع عشر من نيسان ١٩٤٨م السيد هاشم الاتاسي ، رئيس الجمهورية السورية الاسبق ، فاستقبل استقبالا فخما ، واقامت له مآدب تكريمة متنوعة ، وبعد ان زار الاضرحة المقدسة ، وبعض الحواضر، عاد الى الشام في ٢٦ من هذا الشهر مودعا بمثل ما استقبل به من اجلال واکرام .

١١ - انتقل الى رحمة ربه بالسكتة القلبية في ٢٤ ايار ١٩٤٨م السيد صبيح نجيب العزي وزير الدفاع في اواخر ايام « الوزارة المدفعية الرابعة » .

١٢ - تالفت في العشرة الاولى من حزيران ١٩٤٨م لجنة خاصة في بغداد باسم « لجنة المقايضة وانماء العلاقات الاقتصادية بين العراق والبلاد العربية » وقد بدأت عملها بادیء ذي بدء بتأليف لجنة سورية - عراقية لاتخاذ التدابير الواجبة ، والقيام بالدراسات اللازمة التي تساعد على تنسيق العلائق الاقتصادية بين هذين البلدين بما يضمن التغلب على كثير من الحواجز والقيود .

### عناصر الهدم

لا يخلو العراق من عناصر فوضوية ، وجماعات تستغل الشعور الوطني ، فتندس بين الصفوف البريئة لتحديث الشعب فالهدم كلما سنحت لها الفرص . وكانت العوامل التي تستغل ذلك كثيرة ايام « وزارة الصدر » فجماعة « صالح جبر » كانت تخلق المشكلات للوزارة القائمة ، والصهيونيون كانوا يتربصون بها الدوائر ، والشيعيون كان دابهم التصيد في الماء العكر ، وزاد الطين بلة ان وزير الدفاع ارشد العمري ، استقال من منصبه في منتصف نيسان بداعي اعتلال صحته ، وان الوزير بلا وزارة محمد الحبيب ، ترك منصبه الوزاري وذهب الى مزارعه في الكويت ، وان الاشاعات كانت تنطلق بين حين وآخر مؤكدة قرب استقالة الوزارة وانتفاء الحاجة

الى بقائها . ومع ان العمري عاد فسحب استقالته ، فقد حدث في يوم ١٥ نيسان حادث مؤلم وصفته الحكومة بهذا البيان :

« لقد حدث في هذا اليوم ان بعض الاشخاص ، ممن لا اخلاق لهم ، من العناصر الفسدة التي يروق لها خلق جو مضطرب ، اخذوا يتشاجرون بصورة مفتعلة حتى اذا ما تجمهر حولهم المارة ، وصاروا بوضع يلفت الانتظار ، ركضوا مهرولين في الشوارع الغامة والاسواق ، منادين بان هناك جماعات اخذت تمعن في النهب ، الامر الذي حمل البعض من اصحاب الدكاكين على غلق حوانيتهم ، والركض مع الناس دون ان يعرفوا السبب الحقيقي .

« ولقد قامت الشرطة باتخاذ الاجراءات الضرورية ضد هؤلاء الاشخاص ، والقت القبض على جملة منهم ، واوضحت حقيقة الامر الى التجار ، واصحاب الحوانيت ، فاطمانوا وعادوا الى مزاولة اعمالهم . وما زالت التعقيبات مستمرة للقبض على الباقيين . وسوف تتخذ الاجراءات القانونية بحق من تحدته نفسه بالعبث بالامن والنظام . »

مدير الدعاية العام

١٥ نيسان ١٩٤٨م

وعلى الرغم من ذلك كله ، فقد استمرت المظاهرات في معظم ايام « وزارة الصدر » بين القوميين واليساريين ، وكانت تقتصر اثوابا متنوعة ، وزادها شدة وباسا انباء فلسطين المزعجة ، وتكيل الصهاينة وغدرهم بالعرب سكان البلاد الشرعيين ، ومطالبة الطلاب للوزارة القائمة بوجوب انجاد ابناء العروبة في هذا الجزء من الوطن العربي الاكبر مهما كلفها الامر من تضحيات .

## العراق وقضية فلسطين

### اسفار وزير الخارجية :

غادر العراق جوا في ٦ شباط ١٩٤٨م ، الوفد العراقي الى اجتماع مجلس الجامعة العربية ، المقرر عقده في القاهرة في السابع من هذا الشهر برئاسة وزير الخارجية حمدي الباجه جي وعضوية وزير الشؤون الاجتماعية نجيب الراوي ، والعين محمد حسن كبه ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزير الخارجية بالوكالة الى وزير الدفاع ارشد العمري ، ومنصب وزير الشؤون بالوكالة الى الوزير بلا وزارة داود الحيدري .

واجتمع مجلس الجامعة في مساء ٧ شباط للنظر في امور كثيرة كانت قضية فلسطين في طليعتها . فمئذ ان اعلنت بريطانيا عزمها على التخلي عن انتدابها على فلسطين ، اخذت الحالة الداخلية في هذا الجزء من الوطن العربي الاكبر ترداد سوءا ، وكانت حوادث الاعتداء بين العرب واليهود تتضاعف . « ولكن الدول العربية ولجنتها السياسية كانت في هذا الاجتماع اقل مما كانت عليه سابقا حماسا ، وعزما ، وتقديرا

لخطورة الامر ، تكشف عن ذلك جملة مقررات اعتيادية لا تناسب وما ينبغي ان تكون عليه حال الدولة المقدمة على حرب دفاعية مقدسة تكاد تكون بالنسبة للعرب حرب حياة او ممات « (١) .

وفي التاسع من هذا الشهر ، اجتمعت اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية ، واتخذت بعض المقررات الخاصة بفلسطين منها :

- ١ - مطالبة العراق بدفع ما تبقى من المبالغ التي وعد بها لفلسطين .
  - ٢ - مطالبة مصر والاردن والمملكة العربية السعودية بارسال المتطوعين الموعود بهم .
  - ٣ - الطلب الى مصر بتسليم القيادة العليا ما تبقى من البنادق التي وعدت بها .
  - ٤ - تكليف المملكة العربية السعودية بتبديل الاسلحة التي قدمتها وظهر عدم صلاحها .
  - ٥ - تعاون الدول العربية المتاخمة لفلسطين على مرور المتطوعين عبر اراضيها .
  - ٦ - تكليف العراق بارسال اللواء الآلي الذي وعد به رئيس الوزراء السابق صالح جبر .
  - ٧ - تأييد القرار الذي اتخذته الجامعة في ١٠/١٠/١٩٤٧م باشتراك القوات النظامية مع المتطوعين ، على ان يشترك رؤساء اركان الجيوش العربية في اجتماع يعقد في بيروت في العاشر من آذار ١٩٤٨م ، لدرس هذه القضية ، والاتفاق على خطة واضحة (٢) .
- ولم تكتف اللجنة السياسية بالمقررات العلنية السالفة الذكر . فاوصت سرا :
- ا - بتأمين البلاد العربية ضد اخطار الصهيونية بمقاومتها على نحو ما تقاوم به الشيوعية .
  - ب - باخراج الدول العربية كل اجنبي يثبت ان له نشاطا صهيونيا .
  - ج - باتخاذ التدابير الصارمة ضد من يتصدى للاقليات اليهودية في البلدان العربية .
  - د - بامتناع الدول العربية عن منح امتيازات نفط ، او عن تنفيذ الامتيازات التي منحت سابقا لدول تعمل على تقسيم فلسطين .

(١) تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين « بغداد ١٩٤٩ م » ص ٣٠ .

(٢) تراجع اصول هذه المقررات في ص ١٠٠ - ١٠١ من المرجع السابق .

## اجتماع اللجنة السياسية :

وقبل منتصف آذار ١٩٤٨م ، جرت اتصالات هاتفية بين عواصم الدول العربية للاجتماع والمذاكرة في قضية فلسطين ايضا ، وتقرر ان يكون هذا الاجتماع في دمشق في الخامس عشر من هذا الشهر . فسافر وزير الخارجية حمدي الباجه جي الى هذا الاجتماع جوا ، وناب منابه وزير الدفاع ارشد العمري ، ولكن لم يجري في هذا الاجتماع ما يستحق الذكر ، فقد تكررت المفاوضات حول ما تقرر سابقا ، وانفض عقده على غير نتيجة ، فعاد السيد الباجه جي الى بغداد متعبا ، وتوفي بنوبة قلبية في ٢٧ آذار ١٩٤٨م .

وفي ٩ نيسان ١٩٤٨م ، سافر وزير الخارجية الجديد نصره الفارسي ، الى القاهرة يصحبه وزير العدلية الجديد نجيب الراوي ، لحضور اجتماعات اللجنة المشار اليها فيها ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزير الخارجية بالوكالة الى وزير الدفاع ارشد العمري ، ومنصب وزارة العدلية بالوكالة الى وزير المالية صادق البصام ، ولم يجري في هذا الاجتماع غير البحث في القرارات السابقة .

### سفر سمو الوصي :

وعن الامير عبد الاله . ان يتظاهر بالاسهام في هذا الجهد المقدس بنفسه ، فقصده عمان والقاهرة في ٢٤ نيسان ١٩٤٨م ، يصحبه وزير المالية صادق البصام ، ووزير الدفاع ارشد العمري ، ورئيس اركان الجيش صالح صائب الجبوري ، ورئيس الديوان الملكي احمد مختار بابان وبعض المستشارين العسكريين ، فتألفت هيئة للوصاية لتقوم مقامه من السادة : جميل المدفعي ، ومحمد حسن كبه ، وعبد العزيز القصاب ، وصدرت الارادة الملكية بأن ينوب وزير الخارجية نصره الفارسي ، مناب وزير المالية صادق البصام ، وان ينوب وزير المواصلات والاشغال جلال بابان ، مناب وزير الدفاع ارشد العمري مدة تغييبهما عن العراق . وقد عمل الامير عبد الاله لحمل الملك فاروق ملك مصر على اشراك الجيش المصري في حرب فلسطين ، على حين ان الحكومة المصرية لم تكن راغبة في مثل هذا العمل الخطير ، ولو ان مطالبة الراي العام في مصر وفي سائر البلدان العربية كانت تشتد يوما فيوما لانجاد عرب فلسطين ، واغاثتهم من المذابح والفظائع الصهيونية .

» وفي نهاية شهر نيسان ١٩٤٨م انعقد اول مؤتمر لرؤساء اركان الجيوش العربية في عمان ، وتناقش في تفاصيل الموقف في فلسطين ، واستمع الى معلومات رئيس اللجنة العسكرية ، وعلى ضوء تلك المعلومات ، قرر بالاجماع - ان التغلب على القوات اليهودية يتطلب ما لا يقل عن خمس فرق كاملة التنظيم والتسليح ، وستة اسراب من الطائرات القاصفة والمقاتلة ، على ان تكون جميع هذه القوات خاضعة لقيادة عربية موحدة تسيطر عليها ، وتحركها وفق خطة معينة « (١) .

(١) تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين ص ٢٦ .



وقد عاد الامير عبد الاله الى بغداد في الثلاثين من نيسان ١٩٤٨ م .

## الراي العام وفلسطين

وكان الراي العام في العراق متحمسا لقضية فلسطين ، يعيب على الحاكمين تقاعسهم في نجدة الفلسطينيين المعرضين للخطر اليهودي ، كما كان المتحمسون يقومون بالمظاهرات المستمرة ، ويطالبون بالاسراع في هذه النجدة ، حتى ان لفيفا كبيرا من الطلاب قرر الاضراب عن الطعام حتى تتدخل الوزارة عسكريا . وقد شوهد العجلوني ، وزير الاردن المفوض في بغداد ، يتردد على كلية الحقوق ، وعلى كليتي الآداب والهندسة ، ويحرض الطلاب على الاستمرار في التظاهر ضد الدولة ، لحملها على التدخل المسلح في فلسطين ، مما حمل السيد الصدر على ان يطلب اليه الكف عن مثل هذه البهلوانيات الصبائية ، وفي ٢٦ نيسان سارت مظاهرة كبرى الى مجلس الوزراء لحمل الحكومة على نجدة فلسطين فورا فاضطر الصدر ان يخرج الى المتظاهرين بنفسه ويوجه اليهم هذه الكلمة :

ابنائى ، اعزائى ، اولادى .

ايها الشاب الذي يرجى منه ان يكون رجلا ، مثقفا ، عاقلا ، يسعى لمنفعة بلاده ولصالحها ، كما يرجى منه ان يكون متفانيا في سبيل مسألة فلسطين . كررت عليكم ، وهذه هي المرة الثالثة لاتي اكررها عليكم . ان الحكومة ساهرة جادة ، في مهمة انتقاذ فلسطين ، وتغار عليها مثلكم ، ان لم اقل اكثر منكم ، وهي تعمل مجدة جاهدة ، بل وقد عملت فعلا كل ما من شأنه انتقاذ فلسطين ان شاء الله ، وان العمل والسعي والجد هو متواصل ليلا ونهارا في هذا الموضوع ، وستظهر النتائج السارة عن قريب ان شاء الله .

اما الذين اضرَبوا عن الطعام فقد ارسلت اليهم جماعات ، منهم اساتذتهم ، وشيوخهم ، ورجوت من فخامة السيد حكمة سليمان ، وفخامة السيد جميل المدفعي ، افهامهم : ان الحكومة قائمة بواجبها ، وبما تتطلبه فلسطين من عون ونجدة ، ولم تتوان قيد شعرة عن هذا ابدا . وعرضت عليهم ان من يرغب في خدمة فلسطين خدمة فعلية فليتطوع لانتقاذها . ولا يليق بالشباب ان يصوم ، فان هذا لا يخرج الصباينة من فلسطين ولا يعود عليها بالنفع . واستودعكم الله .

ولما تكررت المظاهرات ، واضطرب حبل الامن ، اصدرت الحكومة هذا البيان :

## بيان رسمي :

ما زالت الحكومة ، منذ اللحظة التي اضطلعت فيها باعباء الحكم ، تولي قضية فلسطين اتم عناية ، وتبذل كل ما يسعها من جهود في المساهمة بانقاذها مما يحق بها من الاخطار . ان الحكومة تقدر المرحلة الدقيقة التي تجتازها قضية فلسطين ، وهي مرحلة حتمت عليها ان تقف فعلا الى جانب الدول العربية موقفا الحاسم ،

وعلى هذا فقد بادرت واتصلت مباشرة بسائر الحكومات العربية لتوحيد جهودها ، واتخاذ الوسائل الاجرائية السريعة في سبيل انقاذ فلسطين ، مما سيظهر اثره قريبا . لهذه الغاية اهابت الحكومة بالشعب - على اختلاف طبقاته - ان يخلد الى الهدوء والاطمئنان ، ويفسح المجال للمسؤولين لمواصلة الاعمال المجدية ، فعلى الشعب والحالة هذه ان يحصر جهوده في القيام بواجباته ، وبما يعود على فلسطين بالنفع الجزيل ، من تطوع ، وتسرع ، وغير ذلك من المساعدات ، واما ما عدا هذا ، فهو خروج عن الصدد ولن يكون له اثر غير عرقله جهود الحكومة في سبيل الدفاع عن فلسطين .

١٩٤٨/٤/٢٦ م

مدير الدعاية العام

ثم وجهت الحكومة الى المضربين عن الطعام من طلاب وطالبات هذا البيان : « ان رغبات الشعب العراقي ، وشعور ابنائه بمختلف طبقاتهم ، شيوخا وشبانا ، وطالبات وطلاب . فيما يتعلق بقضية فلسطين العربية كانت موضع اهتمام الحكومة ، وقد بوشر فعلا بتنفيذ معظمها ، وهي سائرة في تحقيق الرغبات الاخرى وتقدر مشاعرهم النبيلة » .

١٩٤٨/٤/٢٧ م

مدير الدعاية العام

اللجنة السياسية ايضا :

وفي يوم ١١ ايار ١٩٤٨ م : سافر وزير الخارجية نصره الفارسي . الى دمشق ، لحضور اجتماع طارئ للجنة السياسية التابعة الى جامعة الدول العربية ، فتاب منابه وزير الشؤون الاجتماعية داود الحيدري ، وتقرر في هذا الاجتماع ما يلي :

١ - تتخذ كل حكومة عربية ما تقتضيه الحالة الاستثنائية الناشئة عن دخول الجيوش العربية الى فلسطين من تدابير ، مثل اعلان الاحكام العرفية ، او اعلان حالة الطوارئ التي من شأنها تأمين سلامة الجيوش ، وكتمان حركاتها ، ومنع عرقله اعمال الحكومة في هذا الشأن ، وقمع الحركات الهدامة والدعايات الانهزامية . مع فرض الرقابة على الصحف .

٢ - تؤلف الامانة العامة للجامعة لجنة ممثلة لادارات الامن العام في جميع الدول العربية ، للتشاور والتعاون مع تبادل المعلومات عن الشؤون التي تدخل في اختصاصها .

٣ - تقوم كل حكومة بايواء العدد الذي تستطيعه من لاجئي عرب فلسطين ، على ان يقتصر على قبول النساء والاطفال والعجزة . اما كل من كان قادرا على حمل السلاح من عرب فلسطين ، فلا يقبل في اراضي الدول العربية ، ويعاد من يوجدون منهم فيها الى فلسطين .

٤ - تتخذ كل حكومة بوسائلها الخاصة جميع التدابير اللازمة والوسائل

الفعالة لمواجهة الحالة الناشئة عن تدخل الجيوش العربية في فلسطين من الناحية الاقتصادية ، والتموينية ، والاجتماعية ، وتهئية الشعوب للحالة الحربية ، ومنها تدابير الدفاع السليبي .

٥ - تتخذ كل حكومة التدابير اللازمة لتدارك السلاح ، والعتاد ، والذخيرة اللازمة لجيشها حتى يستطيع مداومة العمل في فلسطين » (١) .

وقررت اللجنة ان يقوم امير اللواء نور الدين محمود ، بأعمال القيادة العامة للقوات النظامية وغيرها لانقاذ فلسطين . ولكن هذا القرار كان حبرا على ورق .  
**الجيش العراقي في فلسطين :**

وقبل اليوم الخامس عشر من مايس ١٩٤٨م بقليل ، اخذت بعض الوحدات العسكرية العراقية (٢) وقطعات الجيوش العربية ، تغادر بلادها الى حدود فلسطين

(١) المصدر المذكور ص ١٠٥ .

(٢) ارسل الجيش العراقي اربعة افواج الى فلسطين باديء ذي بدء نظرا لان معظم قواته كانت تعرضت الى التصفية في اعقاب حركة مايس ١٩٤١ التحريرية ، ثم اخذ يوالي ارسال القطعات حتى بلغ عدد افواجه الثلاثين فوجا عند اعلان الهدنة الثانية . ويرى العسكريون ان الواجب كان يتقضي بارسال الثلاثين فوجا قبل الشروع في القتال . ويتول الدكتور الجمالي في ص ١٥ من رسالته « ذكريات وعبر » :

« استخفت الدول العربية بالقوة الصهيونية المحاربة ، وظننت ان انقاذ فلسطين من ايدي الصهيونيين المستبئين ليس اكثر من نزعة عسكرية ، فارسلت الدول العربية في البداية قوة خفيفة لكنهم سرعان ما شاهدوا المقاومة والاستبانة لدى الصهيونيين ولما ارادوا ملأفة الوضع ، تورطوا في الهدنة الاولى التي منع بعدها كل عتاد عسكري من الخارج عن العرب ، بينما صارت الطائرات الجيكوسلوفاكية تأتي بالمدافع والمحاربين من اوروبا لمساعدة الصهيونيين » اه .

واقرب من ذلك ما جاء في الفترة الحادية عشرة من تقرير « قائد القوات العراقية في فلسطين » الفريق نور الدين محمود ، المرفوع الى رئاسة الجيش العراقي في حزيران ١٩٤٨م ، وهذا نصه :  
١١ - وخلال مدة بقائي في الفرق ، فنشئت القوة الآلية فوجدت ان معظم جنود النوج الانى غير مدربين حتى ان القسم الاعظم لم يربوا بأسلحتهم الخاصة بهم . وبالإضافة الى ذلك علبت ان النوج المذكور استلم مدافع الهاون في يوم حركته من بغداد ، ولا يعلم احد في النوج حتى ولا بالقوة الآلية كلها ، من يعلم كيفية استخدام هذه المدافع . وقد تركت في السيارات منتظرين ورود الاعداد اللازمة لادارتها من بغداد . هذا من جهة ومن جهة اخرى وجدت ان اعداد الاسلحة في المدرعات لم يدربوا بأسلحتهم مطلتا ، فاضطرت الى الابراق لوزارة الدفاع للموافقة على ترميتهم بضعة اطلاقات بصورة مستعجلة ، لكي يعرفوا خواص اسلحتهم على الاقل . وعند استفساري عن موقف العقاد ظهر لدي ان مقدار عتاد ٢ رطل والبيزه كان محدودا جدا كما ان الوحدات استصعبت عتاد الخط الاول فقط ، ولم يؤسس خط المواصلات بعد . وكانت الوحدات تستهلك الارزاق التي جلبتها من بغداد . وكانت بقية تفاسيا التموين والاماشة في دور التأسيس . هكذا كانت الحالة للقوة الآلية المرسله الى فلسطين ، والمزع اشراكها في القتال ، دون التهئي له ، وان وضعية كهذه جعلتني في حالة استغراب من ارسال قوات وزجها في القتال بهذا الوضع الناقص » اه .

الفريق نور الدين محمود

ويتول لونكريك في كتابه « IRAQ 1900-1950 » :

« وتحركت القوات العراقية بقيادة الجنرال صالح مائب ، وهي قوات مستعدة استعدادا ضعيفا ، ومجهزة تجهيزا رديئا ، وتنقصها المؤنة والاحتياط بشكل واضح . وقد خرجت من مواقعها بعدد يتراوح بين العشرة الاف والاثني عشر الفا » .

لتجنازها في بكور ذلك اليوم ، فتطلب الامر اعلان الاحكام العرفية في جميع البلاد التي ستدخل جيوشها النظامية الى الاراضي الفلسطينية ، كما قررت اللجنة السياسية ذلك من قبل . وفي العراق مهد رئيس الوزراء ، لاعلان هذه الاحكام في انحاء العراق كافة ، بهذه الكلمة :

الى الشعب العراقي النبيل !

بناء على الحالة الطارئة في فلسطين ، فقد رأت الحكومة العراقية من المصلحة ان تعلن الاحكام العرفية في جميع انحاء المملكة العراقية . واني في هذا الظرف الدقيق الذي تجنازه البلاد العربية جمعاء : ابتهل الى الله تعالى ان يجعل النصر حليف العرب في قضيتهم ، واناشد أبناء الشعب العراقي النبيل بلزوم التكاتف ، والتحابب ، واظهار بالغ الرزانة ، والترفع عن كل ما من شأنه ان يسيء الى سمعة العرب والبلاد . كما انني اعلن بأن جميع الطوائف في العراق على اختلاف مللها ونحلها يحتمون بقُدسية القانون الاساسي ، ويستظلون بعدالة القوانين الاخرى ، وان المواطنين من أبناء العراق ، على اختلاف نحلهم وطبقاتهم ، سواسية امام القانون . واني لارجو في الختام ان يكون شعار كل عراقي التحسس باسمى الشعور الانساني . فالى احترام القانون والعدل وكرامة العدل ادعو جميع أبناء الوطن (١) .

## اعلان الاحكام العرفية :

وفيما يلي نصوص الارادات الملكية الصادرة باعلان الاحكام العرفية (٢) :

رقم ٣١٩

بالنظر الى تطور الحالة في فلسطين ، ولوجود اسباب تدعو الى اتخاذ التدابير الضرورية لاستتباب الطمأنينة التامة ، والاستقرار الشامل في البلاد ، حسيما تتطلبه المصلحة العامة ، واستنادا الى الفقرة الاولى من المادة ( ١٢٠ ) والى السلطة المخولة لنا وفق المادة ٢٣ المعدلة من القانون الاساسي ، وبناء على ما اقره مجلس الوزراء ، فقد اصدرنا هذه الارادة الملكية نيابة عن صاحب السمو الملكي الوصي المعظم :

١ - اعلان الاحكام العرفية بصورة مؤقتة في جميع انحاء العراق ، الى حين صدور ارادة ملكية بانهاؤها .

٢ - ان تكون الادارة الملكية في جميع انحاء العراق عسكرية صرفة ، وان يكون

(١) جريدة الزمان العدد ( ٢٢١٩ ) بتاريخ ١٥ مايس ١٩٤٨ م .

(٢) وقد استمرت الاحكام العرفية مطلنة نحو عشرين شهرا ، فقد الفتها « الوزارة الايوبية الثانية » في ١٧ كانون الاول ١٩٤٩ م وكانت بمقت تذر الشعب بخطف طبقاته ، حتى ان الاحزاب السياسية اتهمت الوزارات العراقية المتعاقبة باستغلال هذه الاحكام في امور لا تبت الى مأساة فلسطين بصلة ، لا سيما في قضية الانتخابات ، كما ان الاستاذ محمد مهدي كبه وزير التكوين في وزارة الصدر استقل من منصبه لهذا السبب .

قائد القوات العسكرية في كل منطقة من المناطق الآتية ، مرجعا اعلی لجميع الادارات داخل منطقته ، وله صلاحية توزيع السلطات والاعمال على جميع الموظفين داخل منطقته ، حسبما يترأى له .

٣ - توقيف تنفيذ قوانين : اصول المحاكمات الجزائية ، وادارة اللويزة ، والجمعيات والاجتماعات والتجمعات ، والمطبوعات ، وانضباط موظفي الدولة ، والخدمة المدنية ، والخدمة القضائية ، ونظام دعاوى العشائر ، والقوانين الاخرى ، بقدر ما لها اساس بالاجراءات او المحاكمات التي تتطلبها الادارة العرفية ، حسبما يترأى لقائد القوات العسكرية في المنطقة .

٤ - اعتبار العراق - لغرض الاحكام العرفية - اربعة مناطق عسكرية ، الاولى : تشمل انوية بغداد ، وديالى ، والكوت ، والديلم ، ويكون مركزها «بغداد» . الثانية : تشمل الوية الموصل ، واربيل ، وكركوك ، والسليمانية ، ويكون مركزها « كركوك » . الثالثة : تشمل الوية البصرة ، والعمارة ، والمنتفك ، ويكون مركزها « البصرة » . الرابعة : تشمل الوية كربلاء ، والحلة ، والديوانية ، ويكون مركزها « الديوانية » .

٥ - تخويل وزير الدفاع انتقاء القائد العسكري في كل منطقة من المناطق المذكورة . على وزراء الدولة تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الخامس من شهر رجب سنة ١٣٦٧ هـ واليوم الرابع عشر من شهر مايس سنة ١٩٤٨ م .

#### هيئة النيابة

محمد حسن كبه	عبد العزيز القصاب	جميل المدفعي
محمد رضا الشبيبي	نصرة الفارسي	محمد الصدر
وزير المعارف	وزير الخارجية	رئيس الوزراء
محمد مهدي كبه	جلال بابان	داود الحيدري
وزير التموين	وزير المواصلات والاشغال ووكيل وزارة الدفاع	وزير الشؤون الاجتماعية
صادق البصام	نجيب الراوي	مصطفى العمري
وزير المالية	وزير العدلية	وزير الاقتصاد ووكيل وزير الداخلية (١)

رقم ٢٢٠

بعد الاطلاع على المادة الـ ٢٣ المعدلة من القانون الاساسي ، واستنادا الى

(١) جريدة « الوقائع العراقية » العدد ٢٦١٠ بتاريخ ١٥ ايار ١٩٤٨ م .

السلطة المخولة لنا ، فقد اصدرنا هذه الارادة الملكية ، نيابة عن صاحب السمو الملكي  
الوصي المعظم ، بناء على ما عرضه وكيل وزير الدفاع :

بتعيين كل من القادة والاعوان المدونة اسماؤهم ورتبهم ادناه ، حكاما عسكريين  
في المناطق المعينة في الارادة الملكية المرقمة ٣١٩ والمؤرخة ١٤/٥/١٩٤٨ م ، وذلك في  
المجالس العرفية العسكرية المدونة ازاء اسمائهم :

١ - المنطقة الاولى مركزها بغداد

الرئيس - الزعيم عبد العزيز ياسين  
العضو العسكري - الرئيس الاول صبحي علي  
العضو العسكري - الرئيس الاول احمد داود

٢ - المنطقة الثانية مركزها كركوك

الرئيس - الزعيم محمد رمزي عبد القادر  
العضو العسكري - الرئيس الاول بهادر عبد المجيد  
العضو العسكري - الرئيس الاول محمود عبد الرزاق

٣ - المنطقة الثالثة مركزها البصرة

الرئيس - العقيد عبد الله رفعت حسن النعساني  
العضو العسكري - الرئيس الاول عاصم محمد  
العضو العسكري - الرئيس الاول جواد المولى

٤ - المنطقة الرابعة مركزها الديوانية

الرئيس - الزعيم خليل مخلص  
العضو العسكري - المقدم حسين كامل كيلان  
العضو العسكري - عبد الكريم خالد

على وكيل وزارة الدفاع تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الخامس من شهر رجب سنة ١٣٦٧ هـ واليوم الرابع  
عشر من شهر مايس سنة ١٩٤٨ م .

هيئة النيابة

محمد حسن كبه	عبد العزيز القصاب	جميل المدفي
جلال بابان		محمد الصدر
وكيل وزير الدفاع		رئيس الوزراء (١)

رقم ٣٢١

(١) جريدة « الوقائع العراقية » العدد ٢٦١٠ بتاريخ ١٥ أيار ١٩٤٨ م .

بعد الاطلاع على المادة الـ ٢٣ المعدلة من القانون الاساسي ، واستنادا الى السلطة المخولة لنا فقد اصدرنا هذه الارادة الملكية نيابة عن صاحب السمو الملكي الوصي المعظم .

بناء على ما عرضه وزير العدلية

بتعيين كل من الحاكم خليل امين ، ومحمد عيسى الشماع ، عضوا في المجلس العربي العسكري في المنطقة الاولى المعينة في الارادة الملكية المرقمة ٣١٩ والمؤرخة ١٩٤٨/٥/١٤ م .

على وزير العدلية تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الخامس من شهر رجب سنة ١٣٦٧ هـ واليوم الرابع عشر من شهر مايس سنة ١٩٤٨ م .

#### هيئة النيابة

محمد حسن كبه	عبد العزيز القصاب	جميل المدغمي
نجيب الراوي		محمد الصدر
وزير العدلية		رئيس الوزراء
رقم ٣٢٢		

بعد الاطلاع على المادة الـ ٢٣ المعدلة من القانون الاساسي ، واستنادا الى السلطة المخولة لنا ، فقد اصدرنا هذه الارادة الملكية نيابة عن صاحب السمو الملكي الوصي المعظم .

بناء على ما عرضه وزير العدلية

بتعيين كل من الحاكم عبد الحميد مدحت ، ورشاد عارف ، عضوا في المجلس العربي العسكري في المنطقة الثانية المعينة في الارادة الملكية المرقمة ٣١٩ والمؤرخة ١٩٤٨/٥/١٤ م .

على وزير العدلية تنفيذ هذه الارادة

كتب ببغداد في اليوم الخامس من شهر رجب سنة ١٣٦٧ هـ واليوم الرابع عشر من شهر مايس سنة ١٩٤٨ م .

#### هيئة النيابة

محمد حسن كبه	عبد العزيز القصاب	جميل المدغمي
نجيب الراوي		محمد الصدر
وزير العدلية		رئيس الوزراء

بعد الاطلاع على المادة الـ ٢٣ المعدلة من القانون الاساسي ، واستنادا الى السلطة المخولة لنا ، فقد اصدرنا هذه الارادة الملكية نيابة عن صاحب السمو الملكي الوصي المعظم .

بناء على ما عرضه وزير العدلية

بتعيين كل من الحاكم محمود نديم اسماعيل ، وقاسم الفخار ، عضوا في المجلس العرفي العسكري في المنطقة الثالثة المعينة في الارادة الملكية المرقمة ٣١٩ والمؤرخة ١٤/٥/١٩٤٨ م. على وزير العدلية تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الخامس من شهر رجب سنة ١٣٦٧ هـ واليوم الرابع عشر من شهر مايس سنة ١٩٤٨ م.

#### هيئة النيابة

محمد حسن كبه	عبد العزيز القصاب	جميل المدفعي
نجيب الراوي		محمد الصدر
وزير العدلية		رئيس الوزراء

رقم ٣٢٤

بعد الاطلاع على المادة الـ ٢٣ المعدلة من القانون الاساسي ، واستنادا الى السلطة المخولة لنا ، فقد اصدرنا هذه الارادة الملكية نيابة عن صاحب السمو الملكي الوصي المعظم .

بناء على ما عرضه وزير العدلية

بتعيين كل من الحاكم خالد محمد صالح ، وعارف رشيد العطار ، عضوا في المجلس العرفي العسكري في المنطقة الرابعة المعينة في الارادة الملكية المرقمة ٣١٩ والمؤرخة ١٤/٥/١٩٤٨ م. على وزير العدلية تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الخامس من شهر رجب سنة ١٣٦٧ هـ واليوم الرابع عشر من شهر مايس سنة ١٩٤٨ م.

#### هيئة النيابة

محمد حسن كبه	عبد العزيز القصاب	جميل المدفعي
نجيب الراوي		محمد الصدر
وزير العدلية		رئيس الوزراء



## بيانات عسكرية :

كان من مستلزمات الادارة العرفية ان تعين وزارة الدفاع قوادا للقوات العسكرية المربطة في المناطق الاربع التي قسمت اليها الاولوية العراقية ، وان تتخذ بعض التدابير التي تتطلبها هذه الادارة فصدرت هذه البيانات الثلاثة :

### البيان الاول :

استنادا الى المادة ( ٥ ) من الارادة الملكية المرقمة ٣١٩ والمؤرخة ١٤ مايس ١٩٤٨ م ، عينا الضباط المذكورين ادناه قوادا للقوات العسكرية في المناطق المدرجة ازاء اسمائهم .

اولا - امير اللواء عباس فضلي احمد جودت ، قائدا للقوات العسكرية للمنطقة الاولى ، ومركزها بغداد .

ثانيا - امير اللواء مصطفى راغب ، قائدا للقوات العسكرية للمنطقة الثانية ، ومركزها كركوك .

ثالثا - العقيد الركن حمدي ابراهيم ، قائدا للقوات العسكرية للمنطقة الثالثة ، ومركزها البصرة .

رابعا - الزعيم محمود فاضل ، قائدا للقوات العسكرية للمنطقة الرابعة ، ومركزها الديوانية .

بغداد ١٥ مايس ١٩٤٨ م  
وكيل وزير الدفاع

### البيان الثاني :

قررنا بهذا منع حمل السلاح على اختلاف انواعه ، من قبل الارهابيين ، داخل مراكز الاولوية والاقضية والنواحي ، ضمن المنطقة العرفية الاولى ، بغداد - ديالى - الكوت - الدليم المعينة بموجب الارادة الملكية المرقمة ٣١٩ والمؤرخة في ١٤/٥/١٩٤٨ م .

امير اللواء عباس فضلي : قائد القوات العسكرية للمنطقة العرفية الاولى (١)

### البيان الثالث :

استنادا الى الصلاحية المخولة لنا بموجب الفقرة ٣ من المادة ١٤ من مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ قررنا ما يلي :

---

(١) صدرت امثال هذه القرارات في كل منطقة من المناطق الثلاث الاخرى المعلنة فيها الاحكام العرفية .

قيام مدير الدعاية بمراقبة الصحف والنشرات الدورية ، قبل نشرها ، وإيقاف نشرها من غير اخطار سابق ، وضبط المطبوعات والنشرات والرسومات ، التي من شأنها تهيج الخواطر وإثارة الفتنة ، او مما يؤدي الى الاخلال بالامن والنظام العام ، سواء اكانت معدة للنشر ، او التوزيع ، او للعرض على الانظار او البيع ، او لم تكن معدة لغرض من هذه الاغراض .

امير اللواء عباس فضلي : قائد القوات العسكرية للمنطقة العرفية الاولى (1)

## بيان الحكومة :

كان لا بد للحكومة من ان تصدر بيانا توضح فيه المسوغات القانونية والادبية لدخول الجيش العراقي فلسطين ، واشترائه مع جيوش الدول العربية في مقابلة اليهود ، فاذاغت هذا البيان :

لما كان قد تم تخلي حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، من تلقاء نفسها ، عن مسؤولية انتدابها على فلسطين ، ونظرا لفقدان اية ضمانات لمنع ما حدث واستمر حتى الاخير ، من فواجع عدوان العصابات الصهيونية المجرمة ، على الشعب الفلسطيني العربي ، بالقتل والتنكيل ، والتشريد ، ونهب الاموال ، واغتصاب الممتلكات ، وحيث ان هذه الحالة اضافة الى ما سبق تهدد بدوامها المملكة العراقية كتهديدها للبلاد العربية الاخرى بأخطار مباشرة لا يمكن درءها الا باستخدام تدابير ممانعة ، لهذا فقد قضت الضرورة الماسة بدخول الجيش العراقي الى جانب جيوش الدول العربية الى فلسطين ، هدفه في ذلك انقاذ فلسطين لاهلها ، وصيانة الاماكن المقدسة وحفظ الارواح والاموال ، واستعادة الامن والنظام ، واحترام الحقوق الانسانية والدولية » .

مدير الدعاية العام

## مذكرة الدول العربية :

وقد صدرت بيانات مماثلة لهذا البيان العراقي في كل من عواصم الدول العربية وحواضرها الكبرى ، كما ان الدول العربية اعدت مذكرات مماثلة بعثت بها الى هيئة الامم المتحدة ، والى الدول الكبرى الممثلة في هذه المؤسسة . وذلك في ١٦ ايار ١٩٤٨م ، وهو يوم دخول الجيوش العربية الى فلسطين ، وهذا نصها :

١ - كانت فلسطين جزءا من الامبراطورية العثمانية السابقة ، خاضعا لنظامها ، وممثلا في برلمانها ، وكانت الاغلبية الساحقة لسكان فلسطين من العرب ، وبها اقلية يهودية ضئيلة ، تتمتع بما تتمتع به بقية السكان من حقوق ، وتحمل ما يتحملون من

---

(١) صدرت امثال هذه القرارات في كل منطقة من المناطق الثلاث الاخرى الملتنة فيها الاحكام العرفية .

اعباء ، ولم تكن محل اية معاملة مجحفة بسبب عقيدتها الدينية . وكانت الاماكن المقدسة مصنوعة ، وحرية الوصول اليها مكفولة .

٢ - ولقد كان العرب يطالبون دواما بحريتهم واستقلالهم . فلما نشبت الحرب العالمية الاولى ، واعلن الحلفاء انهم يحاربون لتحرير الشعوب ، انضم العرب اليهم ، وحاربوا في صفوفهم ، لتحقيق امانهم القومية ونيل استقلالهم . وقطعت انكلترا على نفسها عهدا بالاعتراف باستقلال البلاد العربية في آسية ، ومنها فلسطين ، فكان للعرب اثر ملحوظ اعترف به الحلفاء في احراز النصر النهائي .

٣ - ولقد اصدرت انكلترا في عام ١٩١٧م ، تصريحاً ابدت فيه عطفها على انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، ولما علم العرب به احتجاجوا عليه ، وطمانتهم انكلترا ، مؤكدة لهم انه لا يمس حق بلادهم في الحرية والاستقلال ، ولا يؤثر في الوضع السياسي للعرب في فلسطين . ورغم بطلان هذا التصريح من الناحية القانونية ، فقد فسرتة انكلترا بانه لا يرمي الى اكثر من انشاء مركز روحي لليهود في فلسطين ، وانه لا يخفي وراءه مقاصد سياسية : كانشاء دولة يهودية ، وبهذا ايضا صرح زعماء اليهود .

٤ - ولما انتهت الحرب ، لم تف انكلترا بوعداها ، بل وضع الحلفاء فلسطين تحت نظام الانتداب ، وعهدوا به الى انكلترا ، بمقتضى نص ، ادارة البلاد لمصلحة اهلها ، وتهيئتها للاستقلال الذي اعترف ميثاق عصبة الامم ان فلسطين اهل له .

٥ - ولقد سارت انكلترا سيرة مكنت لليهود من اغراقها بسيول المهاجرين ، وساعدتهم على الاستقرار في البلاد - رغم انه ثبت ان كثافة السكان في فلسطين تجاوزت مقدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب الزيد من المهاجرين - ولم ترع للسكان العرب مصالح ولا حقوقا ، وهم اصحاب البلاد الشرعيون ، فكانوا يبتغون مختلف الوسائل للاعراب عن قلقهم وغضبهم من هذه الحالة الضارة بكيانهم ومصيرهم ، ولكنهم كانوا يقابلون بالاعراض والسجن والتشريد .

٦ - لما كانت فلسطين تقرا عربيا واقعا في قلب البلاد العربية ، تربطه بالعالم العربي روابط عديدة : روحية ، وتاريخية ، واستراتيجية ، فقد اهتمت البلاد العربية ، بل والشرقية ، حكومات وشعوبا بأمر فلسطين ، واثارت قضيتها في المحافل الدولية ، ولدى انكلترا ، مطالبة بحلها وفق المهود المقطوعة ، والمبادئ الديمقراطية . ولقد عقد بلندن في اوائل عام ١٩٣٩م مؤتمر المائدة المستديرة لبحث قضية فلسطين ، واستنباط الحل العادل لها ، واشتركت حكومات الدول العربية فيه ، وطالبت بالمحافظة على عروبة فلسطين ، وعلان استقلالها . وقد انتهى هذا المؤتمر الى اصدار كتاب ابيض حددت فيه انكلترا سياستها تجاه فلسطين ، واعترفت فيه باستقلالها ، وتمهدت بوضع النظم المفضية الى ممارسة خصائصه ، واعلنت ان التزاماتها الخاصة بانشاء الوطن القومي اليهودي قد استنفدت ، لان هذا الوطن قد انشأ بالفعل ، ولكن السياسة التي رسمها هذا الكتاب لم تنفذ ، مما ادى الى ازدياد الحالة سوءا ، والى تفاقم الامور ضد مصلحة العرب .

٧ - وفي الوقت الذي كانت الحرب العالمية الثانية دائرة الرحي ، أخذت حكومات الدول العربية تتشاور في توثيق تعاونها ، وزيادة اسباب تضامنها ، وضم صفوفها ، تأمينا لحاضرها ومستقبلها ، ومساهمة منها في اقامة صرح العالم الجديد على اسس ثابتة . وكان لفلسطين في هذه المباحثات مكانها من الاهتمام والعناية ، وقد انتجت هذه المباحثات انشاء جامعة الدول العربية ، اداة لتعاون الدول العربية على ما فيه امنها وسلمها وخيرها ، واعلن ميثاق جامعة الدول العربية : ان فلسطين بلد مستقل منذ انسلخ من الامبراطورية العثمانية ، ولكن مظاهر استقلاله ظلت محجوبة لاسباب خارجة عن ارادة اهله ، وكان من المصادفات التي علق عليها الدول العربية اكبر الآمال ، ان انشأت الامم المتحدة بعد ذلك بقليل ، وقد ساهمت في انشائها وفي عضويتها ايماناً منها بمثلها العاليا القائمة عليها هذه المنظمة .

٨ - ومنذ ذلك الحين لم تدخر الجامعة العربية وحكوماتها وسعا في ولوج كل سبيل مع الدول المنتدبة ، او مع الامم المتحدة ، لاستنباط حل عادل لقضية فلسطين ، قائم على الاسس الديمقراطية الصحيحة ، ومتفق مع احكام ميثاق عصبة الامم ، والامم المتحدة ، ويكتب له البقاء ، ويكفل الامن والسلم في البلاد . ويفتح امامها سبيل التقدم والرخاء . ولكن الوصول الى مثل هذا الحل كان يرتطم دوما بمطالب الصهيونيين ، الذين هاجروا ، بانشاء دولة يهودية ، بعد ان استعدوا بالقوات المسلحة ، وبالحصون والاستحكامات ، لمقابلة كل من يقف في سبيلهم بالقوة .

٩ - ولما اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٤٧م توصيتها الخاصة بحل قضية فلسطين على اساس انشاء دولة عربية ، واخرى يهودية فيها . مع وضع مدينة القدس تحت وصاية الامم المتحدة ، نهبت الدول العربية الى ما ينطوي عليه هذا الحل من مجافاة لحق شعب فلسطين في الاستقلال الناجز ، ولبادئ الديمقراطية ، ولاحكام ميثاق عصبة الامم ، والامم المتحدة ، واعلنت رفض العرب له ، وانه لا يمكن تنفيذه بالوسائل السلمية ، وان فرضه بالقوة يهدد السلم والامن في هذه الساحة . ولقد صح ما توقعته الدول العربية وانذرت به ، فان الاضطرابات ما لبثت ان عمت فلسطين ، فاصطدم العرب واليهود ، واخذوا في التظاخن والتقاتل ، وسالت دماؤهم ، وعندئذ اخذت الامم المتحدة تنبّه الى خطأ التوصية بالتقسيم ، وهي لا تزال تبحث عن مخرج من هذه الحالة .

١٠ - والآن وقد انتهى الانتداب البريطاني على فلسطين ، من غير ان ينشأ في البلاد سلطة دستورية شرعية ، تكفل صون الامن واحترام القانون ، وتؤمّن السكان على ارواحهم واموالهم ، فان حكومات الدول العربية تعلن ما يأتي :

اولا - ان حكم فلسطين يعود الى سكانها ، طبقا لاحكام ميثاق عصبة الامم ، والامم المتحدة ، ولهم وحدهم حق تقرير مصيرهم .

ثانيا - لقد اضطرب جبل الامن ، واختل النظام في فلسطين ، وادى العدوان الصهيوني الى نزوح ما ينيف على ربع مليون من سكانها العرب عن ديارهم ، والتجاهم

الى البلاد العربية المجاورة . وكشفت الاحداث الواقعة في فلسطين عن نوايا الصهيونيين العدوانية ، ومآربهم الاستعمارية ، مما ارتكبوا من فظائع ضد السكان العرب الآمنين ، لا سيما في قرية دير ياسين ، وطبرية ، وغيرها ، كما انهم لم يرعوا حرمة للقنصل ، فقد اعتدوا على قنصليات الدول العربية في القدس . وبعد ان انتهى الانتداب البريطاني لم تعد السلطات البريطانية مسؤولة عن امن البلاد الا بالقدر الذي يمس قواتها المنسحبة ، وفي الجهات التي تكون فيها هذه القوات وقت الانسحاب كما أعلنت ذلك ، وهذا الوضع يجعل فلسطين خالية من كل جهاز حكومي قادر على اعادة النظام ، وحكم القانون الى البلاد ، وتأمين السكان على ارواحهم واموالهم .

ثالثا - تهدد هذه الحالة بالانتشار الى البلاد العربية المجاورة ، حيث الشعور نائر بسبب الاحداث الواقعة في فلسطين ، وحكومات الدول الاعضاء في الجامعة العربية ، وفي الامم المتحدة يساورها شديد القلق ، وبالعناية الاهتمام لهذه الحالة .

رابعا - كانت هذه الحكومات ترجو لو ان الامم المتحدة وفقت الى استنباط الحل السلمي العادل لقضية فلسطين ، وفق المبادئ الديمقراطية ، واحكام ميثاق عصبة الامم ، الامم المتحدة ، فيسود هذا الجزء من العالم العربي الامن والسلم والرخاء .

خامسا - ان حكومات الدول العربية مسؤولة عن حفظ الامن والسلم في ساحتها ، بوصفها اعضاء في الجامعة العربية . وهي منظمة اقليمية بالمعنى الوارد في احكام الفصل الثامن من ميثاق الامم المتحدة ، وهذه الحكومات ترى في الاحداث الواقعة في فلسطين تهديدا حيويا مباشرا للسلم والامن في ساحتها عموما ، وبالنسبة لكل منها بالذات .

سادسا - لذلك ونظرا لان امن فلسطين وديعة مقدسة في عنق الدول العربية ، ورغبة في وضع حد لهذه الحالة ، وفي منعها من ان تتفاقم وتتحول الى فوضى لا يعلم مداها احد ، ورغبة في منع انتشار الاضطراب والفوضى من فلسطين الى البلاد العربية المجاورة ، وفي سد الفراغ الحادث في الجهاز الحكومي بفلسطين ، نتيجة لزوال الانتداب ، وعدم قيام سلطة شرعية تخلفه ، فقد رأت حكومات الدول العربية نفسها مضطرة الى التدخل في فلسطين ، لمجرد مساعدة سكانها على اعادة السلم والامن وحكم العدل والقانون الى بلادهم وحققنا للدماء .

سابعا - تعترف حكومات الدول العربية ان استقلال فلسطين - الذي حجبته حتى الآن الانتداب البريطاني - قد اصبحت حقيقة واقعة لسكان فلسطين الشرعيين ، وهم وحدهم اصحاب الحق في تزويد بلادهم بالنظم والمؤسسات الحكومية المتطلبة سيادتهم وسلطانهم والذين يمارسون خصائص استقلالهم بوسائلهم الخاصة . دون اي تدخل خارجي ، من اي نوع كان بمجرد ان يعود للبلاد الامن والسلم وحكم القانون وعندئذ يقف تدخل الدول العربية . وتتعاون دولة فلسطين المستقلة مع دول الجامعة العربية على كل ما فيه امن وسلم ورخاء هذا الجزء من العالم .

وحكومات الدول تؤكد في هذه المناسبة ما سبق لها ان اعلنته امام مؤتمر لندن والامم المتحدة من ان الحل الوحيد العادل لقضية فلسطين ، هو انشاء دولة فلسطينية موحدة وفق المبادئ الديمقراطية ، يتمتع سكانها بالمساواة التامة ، امام القانون ، وبكفل للاقليات جميع الضمانات المقررة في البلاد الديمقراطية الدستورية ، وتضان الاماكن المقدسة ، وتكفل حرية الوصول اليها .

ثامنا - تعلن الدول العربية بما لا يقبل مزيدا من التاكيد ، ان هذه الاعتبارات والاهداف هي وحدها التي اقتضتها ان تتدخل في فلسطين ، وانها لا يحدوها الا مجرد وضع حد للاحوال السائدة فيها . ولذا فهي وطيدة الثقة في ان يلقى عملها هذا تأييد الامم المتحدة باعتباره راميا الى تحقيق اهدافها واعلاء مبادئها كما نص عليها ميثاقها « اهـ .

## الهدنة الاولى :

« عبرت الجيوش العربية حدود فلسطين في الخامس عشر من مايس ١٩٤٨م (١) وصارت تتقدم في مناطق عربية . ولم تلق مقاومة تذكر في بداية الامر ، فتوغلت في المناطق التي تقدمت اليها . ولكنها جابهت مقاومة عنيفة عند تقدمها في المناطق اليهودية ، لان اليهود استماتوا في الدفاع عن مستعمراتهم . . ولما احس اليهود بالخطر يحيق بهم وبآمالهم واستحضاراتهم من كل جانب ، فزعوا الى اصحابهم من الامريكيين وغيرهم ، يستحثونهم ليتدخلوا في الامر ، ويحملوا الدول العربية على ايقاف القتال.

---

(١) يقول الحاج محمد ابن الحسيني في ص ٧٢/٧٤ من كتابه « حقائق عن قضية فلسطين » القاهرة ١٩٥٤ م .

« واخيرا عندما وقعت حرب فلسطين ، على اثر صدور قرار الامم المتحدة بتقسيمها ، ثم تدخلت الدول العربية ، وقررت ان تدخل جيوشها فلسطين ، امر المغفور له الملك عبد الله على ان تكون له قيادة الجيوش العربية ، نعارضت اكثرية الدول في هذا ، ثم عاد بعضها فوافق تحت تأثير الضغط البريطاني الشديد ، وتسلم الجنرال كلوب القيادة الفعلية للجيوش العربية ، ووقعت كارثة فلسطين على الشكل المعروف « اهـ .

والجنرال كلوب ضابط بريطاني يتولى القيادة العامة للجيش الاردني الذي تمليه الخزانة البريطانية ، وينفق عليه دافع الضريبة البريطانية ، وانكلترة هي التي اسست الوطن القومي اليهودي في فلسطين ، وهي التي دربت اليهود على السلاح ، وشجعت هجرتهم الى هذا الجزء من الوطن العربي الاكبر وكلفت محاكمها العسكرية تحكم بالاعدام على كل عربي تمتر بحيازته على « قون » الخراطيش الفارغة ، في الوقت الذي كانت تدرب المصائب اليهودية على كيفية استعمال الرشاشات العسكرية تهييدا للفتك بالعرب واجلائهم من ارض آبائهم واجدادهم كما حدث ذلك مؤخرا ، الامر الذي اضرب ببريطانية نفسها ابلغ الضرر ، اذ تلاشت امبراطوريتها المعظمى واصبحت دولة ثانوية .

ليكسبوا الوقت ويمزقوا موقفهم ، ويضاعفوا قوتهم بالعدد والنجدة (١) ولم تلبث حكومة الولايات المتحدة ان اقترحت في مجلس الامن اعتبار الوضع في فلسطين مهددا للسلام ، بمقتضى المادة ٣٩ من ميثاق الامم المتحدة ، فلما رفض هذا الاقتراح ، وافق المجلس على اقتراح آخر يرمي الى دعوة الحكومات والسلطات ، بالامتناع عن الاعمال العدوانية المسلحة ، وايقاف القتال بعد ٣٦ ساعة من منتصف ليلة ٢٢ ، ٢٣ مايس ١٩٤٨ م . وتتابعت محاولة الولايات المتحدة الامريكية في مجلس الامن لحمل الدول العربية على ايقاف القتال ، ووجه مجلس الامن اسئلة الى الحكومات العربية ، المقصود منها اتهام الدول العربية بالعدوان المسلح على فلسطين ، وانها بعملها هذا تهدد السلام العام في هذا الجزء من العالم . وبعد مباحثات ومفاوضات غير قليلة في مجلس الامن ، ومع الكونت برنادوت ، وسيط الامم المتحدة ، قبلت الدول العربية الهدنة الاولى ، وايقاف القتال بالنسبة للفريقين المتحاربين (٢) « وغني عن البيان انه لم يكن صوابا الاعتماد على وعد اليهود في محافظة الوضع ، وامتناعهم عن تعزيز قواتهم بجلب المحاربين والاسلحة والمعدات من الخارج خلال فترة الهدنة ، كما لم يكن صوابا الاطمئنان الى حياد مجلس الامن ، لان الدول الكبرى كانت تؤيد اليهود جهرا وعلانية ، وهي التي اقترت مشروع التقسيم ، والتزمت به فضلا عن انه يكاد يكون من المستحيل الحؤول بين اليهود وبين تهريب الاسلحة والمهمات والمحاربين الى فلسطين » (٣) .

## أمريكا واليهود :

لم تكتف الحكومة الامريكية بحملها حياة الامم المتحدة ، ومجلس الامن التابع لها ، على اقرار مشروع تقسيم فلسطين بين العرب واليهود ، وتشريد مليون عربي عن ديار آباؤهم واجدادهم ، فقد اعلن الرئيس ترومن ، اعتراف الولايات المتحدة

(١) وبينما كان السوريون والمصريون يعملون وحدهم في محاولة الحفاظ على فلسطين ، كان الملك عبد الله يفتنم فرصة انشغالهم كي يؤمن لنفسه الاستفادة مما ستؤول اليه الامور . نبدا سلسلة من المخابرات السرية مع وايزن وبن غوريون ، ولما آمن الصهيونيون جانب الهاشميين ، انصرف فدائيوهم الى معركة زحف الجيش السوري والمصري ... وكان كل همه ينحصر في سعيه لتولي قيادة الجيوش العربية التي اصبحت على ابواب تل ابيب ليأمرها بالتقهقر الى الورا ، والمعودة الى مراكزها الاولى ، متحيا للصهيانية ان يتفلسوا الصمداء .

جان وولف في كتابه « يقطعة العالم العربي » ص ٩٠ .  
(٢) عندما قرر مجلس الامن الهدنة الاولى ووقف القتال بين العرب واليهود ، بدأت الاتصالات والمشاورات بين الحكومات العربية لتحديد موقفها من قرار مجلس الامن ، واخذت ترد التقارير والايخبار الى مجلس الوزراء عن موقف هذه الحكومات من قرار مجلس الامن فاذا بها تنبىء باجماع الدول العربية على وجوب القبول ، لعدم امكانها الاستمرار في الحرب في الظروف الراهنة ، حتى ان حكومة النجاشي باشا في مصر هددت بانها ستعتمد الهدنة مع اليهود بمجرد اذا لم توافق الدول العربية الاخرى عليها ، اما حكومة الاردن فقد اصررت على قبول عددها ، وهددت بقطع توين الجيش العراقي اذا اصر العراق على عدم قبولها ، وكذلك اظهرت سورية ولبنان والسعودية موافقتها على هذه الهدنة .

محمد مهدي كبه في ص (٢٦٢) من مذكراته « مذكراتي في سبيل الاحداث »

(٣) تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين ص ٢٧ .

الأمريكية بالدولة اليهودية ، التي زعم اليهود قيامها في منتصف ليلة ١٥ - ١٦ أيار ١٩٤٨ م ، بعد مرور عشرين دقيقة على هذا الزعم ، فبرهن بذلك على بُعد الساسة الأمريكان عن ادراك مفاهيم العدالة ، وعلى الروح الاستعمارية الدفينة المتأصلة في هذا الشعب . أما بريطانيا التي كانت السبب المباشر لكل ما حل بفلسطين وعربها من محن واحن ، فقد ظلت تراوغ روغان الثعلب في امر هذا الاعتراف - على جاري عاداتها - حتى اعترفت بالدولة اليهودية المزعومة اعترافا واقعيا ولكن بعد حين (١) .

وقد قابلت الاوساط العراقية اعتراف الرئيس ترومن السريع بالدولة المزعومة بألم ممض واستنكار شديد ، وحملت الصحف عليه حملات شديدة ، ونددت الاحزاب به تنديدا عظيما ، وهذا بيان حزب الاستقلال في هذا الصدد :

« تلقى العالم باندهاش ، مسارعة حكومة الولايات المتحدة للاعتراف بالدولة اسرائيل المزعومة . غير ان البلاد العربية التي شهدت بتجارها المؤلة حرص اميركا على فرض مشروع التقسيم ، لم تفاجأ في هذا القرار ، فلقد كانت حكومة الولايات المتحدة في كل خطوة اتخذتها ، ترمي الى اقامة دولة يهودية في قلب البلاد العربية ، خلافا للمبادئ المقررة في القانون الدولي ، ولحق تقرير المصير الذي قاالت من اجله ، والذي زعمت انها دخلت الحريين العالميتين من اجل تمتع شعوب العالم به . وما زال ماثلا للذهان موقفا في اروقة هيئة الامم المتحدة ، حيث اكهرت الدول الضعيفة على قبول مشروع التقسيم بكل الوسائل . وقد عادت فتخلت عن مشروع التقسيم ، واقرحت نظام الوصاية . واذا كان ثمة ما يشير الدهشة ، فهو انها قد اعلنت اعترافها في هذه الدولة الموهومة ، في الوقت الذي كان مجلس الامن الدولي يتدارس ويقترح على مشروع الوصاية الذي اقترحته امريكا نفسها . ان هذا الموقف من امريكا ان دل على شيء . فانه يدل على ان امريكا انما تسيرها مطامعها الاستعمارية ، ومصالحها السياسية . في بسط نفوذها وسلطانها على الشعوب الضعيفة ، وللتحكم بمصائرهما دون ان يردعها وازع من نظام دولي ، او حق شرعي . وان المفاهيم الديمقراطية التي نتحلها لا وجود لها في اذهان ساسة القصر الابيض .

« ان حزب الاستقلال اذ يستنكر هذا الموقف العدواني الجديد من امريكا ، انما

(١) وما يذكر بصدد ضياع فلسطين ، ما ذكره لنا السيد رشيد عالي الكيلاني في اواخر عام ١٩٦٢ م وهو :

كان المستر غلبي « الحاج عبد الله غلبي » في ديوان الملك عبد العزيز آل سعود ذات يوم ، وكان الحديث يدور حول فلسطين وضياعها ، واذا بغلبي ينتفض غيظا ويقول للماهل السعودي « كان في استطاعتك يا طويل العمر ان تنفذ فلسطين من هذا المصير المظلم لو اردت انت ذلك » وكان غلبي يشير بكلامه هذا الى عدم ارتياح الملك لقرار مجلس الجامعة العربية بوجوب حجب النفط عن الامريكيين ، فلما اعتذر جلالته عن ذلك باحتيال طعن الهاشميين له من الخلف ، اذا هو خاسم العرب ، قال غلبي « انك ان قررت امتشاق الحسام من اجل فلسطين يا طويل العمر ، فلن يجرا عربي في الدنيا بالكيد لك ، ولكك يا صاحب الجلالة فضلت مصالحك الشخصية على المصلحة العربية » واذا بالماهل السعودي ينهال على المستر غلبي بمصا غليظة ويطرده من مجلسه ولم يسمح له بالدخول الى ديوانه ستة اشهر كاملة .



يهيب بالدول العربية ان تسير قدما في السياسة التي انتهجتها ، دفاعا عن الامن والنظام في الارض المقدسة ، واحلال الطمأنينة بين سكان فلسطين الاصليين ، الذين يحكمون الآن بالارهاب الصهيوني ، وان تقضي بالقوة على مصدر هذا الارهاب ، وحماية ارواح العرب وممتلكاتهم ، وايقاف هذه المجزرة التي تقوم بها الصهيونية ، والتي لم تتورع عن ارتكاب اشنع الجرائم ضد الانسانية في قتلها الاطفال والشيوخ غير المحاربين ، وبقر بطون الحوامل ، والاعتداء على الاعراض .

« ان اعتراف امريكا وان كان بحد ذاته عدوانا صارخا على المبادئ الانسانية المقررة ، فانه لن يشني العرب عن مواصلة كفاحهم ، حتى يتم تحرير فلسطين من - الارهاب الصهيوني ، واعادة السلم والامن الى هذه الربوع المقدسة » اه .

المعتمد العام لحزب الاستقلال

### اجهاد ام استغلال ؟

حدثني السيد جلال بابان وزير المواصلات والاشغال في هذه الوزارة ان قد راجعه احد الذوات المرموقين ذات يوم ، طالبا السماح له بتصدير عشرة آلاف صفيحة بنزين الى الاردن ، فرفض طلبه . فراجع بدله السيد حامد الوادي ، شقيق وزير الدفاع شاكرو الوادي ، وادعى ان البنزين مطلوب للجيش الاردني ، فطلب بابان اليه احضار مستمسك رسمي بذلك ، فجيء بالمستند في الحال ، وتم شحن ثلاثين ألف صفيحة بثلاث دفعات . وكان سعر الصفيحة في بغداد ( ٣٥٠ ) فلسا فبيعت في الاردن بستة دنانير ونصف الدينار ، وتم من هناك تهريب البنزين الى اسرائيل (١) .

والاغرب من هذا ما تتناقله الالسن حتى الآن ، وتكتبه الصحف والمجلات في كل حين ، عن ان الجيوش العربية لم تكن جادة ولا مخلصة في حربها لليهود ، وان لدى العراق من السلاح والعتاد ما كان يكفي للقضاء على دويلة اسرائيل ، على الرغم من عون الانكليز والامريكان لهم ، ولكن السياسة العليا لم تشا ان تفضب هؤلاء الانكليز واولئك الامريكان .

(١) كتب الينا الاستاذ سليمان موسى المورخ الاردني المعروف يقول :

« كان الاردن حتى اوائل شهر ايار ١٩٤٨ م يحصل على ما يحتاج اليه من مشتقات النفط من مصفاة شركة بترول العراق في حيفا ، وعندما سلم الانكليز مدينة حيفا لليهود ، اصبحت المصفاة في ايدي اليهود ناخذوا يستغلونها لسد احتياجاتهم ، ولذلك لم يكونوا بحاجة لاي نفط ، اما الاردن فقد استطاع الحصول على ما يحتاج اليه من هذه المادة بواسطة بحطني الـ H.4 والـ H.5 حيث شخت الشركة ١٢ مليون جالون من كركوك الى خزائنها في المعطنين ، ومنها اخذ الاردن يسد حاجاته ، ناذا افترضنا جدلا حدوث ازمة لمدة قصيرة بشأن البنزين او الكاز ، فان اية كميات يمكن ان تكون وصلت من العراق لا بد وان تكون بيمت للاهلين العرب في الضفتين الشرقية والغربية ، اما البيع لليهود فلم يكن واردا لعدم حاجتهم للنفط ، واعتقد ان المرحوم حامد الوادي بربى من تهمة كبهذه تقوم على الظن » اه .

« فقد ابرق الملحق العسكري في لندن المقدم الركن حسن مصطفى الى وزارة الدفاع بتاريخ ١٨/٥/١٩٤٨ م يقول :

« اتفقت مع وزارة الحربية البريطانية على ان يعطونا الاعتدة التالية من الشرق الاوسط :

١٢٠٦٠ قنبلة ذات ٢٥ رطل ومئة الف طلقة عيار ٧،٩٢ مدافع بيزا للمدركات وثلاثين الف كبسولة والاعتدة الاخرى التي طلبتها وزارة الدفاع لسنة ١٩٤٧ م من بريطانيا . اقترح الاتصال بمعسكر فايد بمصر ، وارسال السيارات اللازمة لاستلامها قبل ان يصدر امر الحظر ، فان صدور مثل هذا الامر متوقع قريبا » .

وابرقت وزارة الحربية البريطانية الى القيادة البريطانية في « فايد » كي تسلم هذه الاسلحة للعراقيين .

وابرقت الملحق العسكري بعد ذلك بخمسة ايام الى المفوضية العراقية بعمان ، بالمعنى نفسه ، طالبا ايصال برقيته الى رئيس اركان الجيش العراقي في الزرقاء .

ولما اطلع الامير عبد الاله الوصي على العرش على البرقية الثانية ، ارسل امير اللواء نور الدين محمود في طائرة خاصة الى مصر ، فساfer من فوره واتصل بالقيادة البريطانية في فايد فابلغته هذه ان امر الحظر قد صدر قبل وصوله بيوم واحد ، وامتنعت عن تسليمه الاعتدة .

« وعند البحث عن البرقية الاولى وجدت في جيب صالح صائب باشا رئيس الاركان ولما سئل عنها اعتذر قائلا انه نسيها في جيبه » ليس هذا فحسب فان المظلمين على حقائق الامور في بغداد ياتون امامك بالدليل تلو الدليل على ان الكبار الذين كان يدهم زمام الحل والمقد لم يبرهنوا على حسن نواياهم من هذه الناحية « اهـ (١) .

## الشروع في الانتخابات

تمهيد :

لما اقر مجلس الوزراء في ٢٠ شباط ، فكرة حل مجلس النواب والشروع في انتخاب مجلس جديد ، حمل السيد الصدر هذا القرار بنفسه الى مصيف سرسنك « حيث يستجم الوصي بضعة ايام » ليقترن بالموافقة الاصولية ، فاشتراط الوصي على رئيس الوزراء ان يتعهد بانجاز الانتخابات الجديدة في حالة موافقته على هذا القرار ، فلما تم الاتفاق على ذلك صدرت الارادة الملكية المطلوبة :

بيان رسمي :

(١) عارف المرف في كتابه « النكبة » ٢ - ٣٧١ وقد أكد لنا العميد الركن حسن مصطفى في ٩ ايار ١٩٦٥ م صفحة ما تقدم .

وفي ٢٣ آذار ١٩٤٨م اصدرت الوزارة هذا البيان :

كان قد جرى انتخاب مجلس النواب المنحل ، بمقتضى قائمة مؤقتة تتضمن تثبيت عدد النواب ، والمناطق الانتخابية ، نظمت بموجب الفقرة (١) من المادة (٨) من قانون انتخاب النواب رقم (١١) لسنة ١٩٤٦م ، وصادق عليها من قبل مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٠/١٢/١٩٤٦م . ذلك لان القائمة المنصوص عليها في المادة (٦) من القانون المذكور لم تكن لتصدق بعد . وبما ان هذه القائمة ما زالت غير مصدقة ، وبما انه وجد ان الفقرة (١) من المادة المذكورة تقضي بتطبيق نفس تلك القائمة المؤقتة في هذه المرة ايضا ، فقد قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢١/٣/١٩٤٨م اجراء انتخاب مجلس النواب بمقتضاها ، وقد اوعزت وزارة الداخلية الى كافة متصرفي الالوية لاجراء ما يلزم على هذا الاساس .

مدير الدعاية العام

٢٣ آذار ١٩٤٨م

### خطاب رئيس الوزراء :

واراد رئيس الوزراء ان يؤكد على الشعب ضرورة المحافظة على الهدوء والسكينة ، واحترام حرية الناخبين والمنتخبين ، فاذاع الخطاب التالي من دار الاذاعة اللاسلكية في مساء الثلاثاء ٦ نيسان ١٩٤٨م .

ابناء وطني الكرام ! دعاني الواجب الى مخاطبتكم مرة اخرى .

يتذكر جميعكم ، ولا اظن ان احدا منكم قد نسي ، ما كانت عليه حالة البلاد من تازم عند ما تولت هذه الوزارة النهوض باعباء المسؤولية ، ومع ذلك فان الوزارة سارت بانجاز مهام وطنية خطيرة خلال ايام معدودة ، كما سبق لي ان ذكرته في البيان الذي كنت قد القايت عليكم مساء اليوم الرابع من شهر شباط الماضي . ثم انها انتقلت الى دراسة وضع مجلس النواب السابق من موقف كل من الشعب والحكومة ، فرأت في ذلك ما يستوجب استفتاء الشعب باجراء انتخابات جديدة ، وهكذا قررت حله ، كما انها تدبرت امر الضائقة الاقتصادية المستحوزة ، وما يجب اتخاذه لتلافي اخطارها المقبلة ، ولتخفيف وطأتها الثقيلة ، فالتفت بعض قيود التمويل ، وامنت استيرادكميات من الحنطة ، وهي عازمة على منع تصدير اي نوع من الحاصلات التي تفتقر اليها البلاد ، مع مكافحة التهريب بشدة . وهي اليوم قائمة بتهيئة ما يلزم لاجراء انتخاب النواب بحرية وسلامة . وفي الوقت نفسه اخذت تتحرى حلولا للمشاكل الخطيرة والعديدة التي ترك الماضي البلاد تحت وطأتها كالازمة الاقتصادية ، واختلال التوازن المالي ، وفقدان الثقة بين الناس ، الى غير ذلك مما لا يقع تحت حصر .

وقد قضت المصلحة الوطنية بتأليف هذه الوزارة فاملت عليها واجب الاخذ بيد الامة ، لتجتاز مرحلة من اشق المراحل ، وفي ظرف من ادق الظروف ، حتى يحين موعد وضع شؤونها بين يدي النواب الذين سنتخبهم . فسياستها الداخلية ، والحالة هذه ، مستلهمة من صميم حاجات الشعب العراقي ، وهي صيانة حقوق افراده ،

وحرياتهم ، وضمان الضروريات لمعاشهم ، وصحتهم ، ورفاهيتهم ، وتهيئة الوسائل لتهديبهم ، وتثقيفهم ، وفسح المجال لمواهبهم وكفائتهم ، كما ان سياستها الخارجية مستوحاة من مصالح الدولة العراقية العليا ، وامانيها القومية ، وهي الحرص على استقلالها ، واستكمال مقتضيات سيادتها الوطنية ، والتمسك بشرف الوفاء بمهودها ، مع تجنب كل ما من شأنه الاضرار بكيانها ، والانتقاص من حقوقها ، او الحيلولة دون تقدمها او اعاقته ، وتمكينها من ان تقوم بدورها الفعال ، بالتضامن مع شقيقاتها البلاد العربية ، وبالتعاون مع جاراتها ، على اساس المصالح المشتركة ، وبتقوية الصلات مع الدول الصديقة على اساس تقابل المنافع وبالاجمال لخدمة السلم العالمي وتقدمه .

ففي الوقت الذي اعلن عن هذه السياسة ، التي يقع على عاتق الحكومة واجب حسن القيام بها ، ادعو الشعب العراقي الكريم الى ضرورة حسن القيام بأعظم واجب يقع عليه في هذا الدور الذي افتتحه بنهضته ، واعني بذلك وجوب انتخاب ممثليه الحقيقيين بحرية تامة . انه لمن مستلزمات ممارسة الحرية ضبط النفس ، واحترام حق الغير ، والخضوع لاحكام القانون . فان سار الامر على هذا الوجه ، كان التوفيق حليف شعبنا في مهمة انتخاب نوابه - بعون الله - والا فان ارتكاب المخالفات ، والتلاعب ، والتشويش ، واغلاق الراحة العامة ، والاخلاق بالامن ، لن يؤدي الا عكس النتائج المتوخاة . فضلا عما فيه من اساءة الى الوطنية لا يغتفرها التاريخ ، فانه جريمة قانونية ترى هذه الوزارة الحريصة على المصلحة العامة ، والساهرة عليها ان لا بد لها من ان تقابلها باشد الاجراءات .

هذا ما اردت ان ا قوله والله هو الهادي الى الصواب وهو ولي التوفيق .

### التدخلات السافرة :

لم تكد الاحزاب السياسية تشرع في تهيئة الجو المناسب لخوض المعارك الانتخابية في جو من الحرية ، حتى اتضح لها ان جماعة « معاهدة بورتسموث » تريد مثل هذا الخوض ، وان بواذر التدخل في الانتخابات ظاهرة لا يمكن التستر عليها ، فكانت معارك كثيرا ما اودت بحياة الابرياء من الطرفين .

١ - ففي ٢٤ آذار ١٩٤٨ م ، فاجت جريدة « الحوادث » الراي العام بالخبر المنشور في عددها المرقم ١٦٤٩ تحت عنوان « قرارات مؤتمر رؤساء العشائر » ونصه كما يلي :

« اتخذ رؤساء العشائر الذين اجتمعوا في دار السيد محسن ابو طيبخ يوم الاحد الماضي - ٢١ آذار ١٩٤٨ م - قرارا اجمعوا فيه على خدمة بلادهم ، وفيما يلي نص القرار :

١ - السعي بجميع قواهم لتحقيق امانى البلاد الوطنية .

٢ - الاخلاص للعرش الهاشمي والتمسك بالنظام القائم وفق دستور البلاد .

٣ - مقاومة كل دعاية وكل عمل يخالف منطوق القوانين المرعية ، والديانات المعترف بها ، وعدم التفريق بين الطوائف ، والعناصر ، ومقاومة الهدامين والطائفيين والعنصريين والشيوعيين .

٤ - تأييد كل هيئة تطبق القوانين وتراعي العدل .

« وقد وافق المجتمعون على هذا القرار قبل ان ينفض اجتماعهم » اهـ .

٢ - وتقول جريدة « العصور » في عددها الثالث الصادر في بغداد بتاريخ ٢٣ نيسان ١٩٤٨ م ، ان عشائر مسلحة دخلت مدينة « الكوت » واخذت تهدد الناجين وتقول : ان الشيخ لطيف الشيخ محمود الحفيد قام بحركة مماثلة في السليمانية .

٣ - وفي ليلة ٢٩ نيسان قتل حامد العجيل رئيس فرع الحزب الديمقراطي في الصورة .

٤ - وفي ١٢ مايس ١٩٤٨ م قتل سليم الدرة احد اعضاء حزب الاستقلال في بغداد .

٥ - وفي ١٢ مايس ايضا قتل سبعة اشخاص وجرح ٤٧ شخصا من جماعة مظهر الشاوي ببغداد كانت تساند شاكر الوادي في معركة دامت ساعتين ، وعجزت الشرطة عن كبح الجراح (١) .

٦ - وفي شعبة الماجدية في « لواء العمارة » قتل وجرح عدد غير قليل ... الخ .

٧ - وفي الكاظمية كادت تقع مجزرة بين الاهلين لولا لطف الله وعنايته .

قالت جريدة « صوت الاحرار » لسان حال « حزب الاحرار » في عدد ( ٥٥٧ ) الصادر في ١٣ ايار ١٩٤٨ م :

« منذ ان بدأت الانتخابات ، خيمنت على جوها في الكثير من المناطق سحب من الارهاب والعنف ، والضغط والتهديد ، كما اخذت النذر تتزايد من يوم الى آخر ، حتى بلغت اشدها خلال اليومين الاخيرين ، وكانت حادثة القتال الدموي الذي شهدته بغداد بالامس في المنطقة السابعة ، والذي قتل فيه عدد من الابرياء ، وسفكت فيه الدماء ، اسوا وافظع ما كان منتظرا من ارباب بلغ ذروته في المنطقة المذكورة ، وهو ارباب لم ينحصر في بغداد ، وانما شمل الكثير من المناطق . ففي الساعات التي كان يتعالى فيها ازير الرصاص في جانب الكرخ ، كانت معارك عنيفة اخرى تدور في مدينة العمارة ، حيث قتل وجرح فيها عدد غير قليل من الابرياء في شعبة الماجدية ، وقبل

(١) جاء في كتاب مديرية شرطة بغداد المرقم ص ٥٩٨ والمؤرخ ١٣ ايار ١٩٤٨ م : ان معركة دابية وقعت اثناء انتخابات المنطقة السابعة في محلة الدوربين في جانب الكرخ بين انصار حزب الاستقلال ، وبين جماعة من العشائر الموالية للسيد شاكر الوادي وزير الدفاع في وزارة صالح جبر والسيد مظهر الشاوي ، ذهب ضحيتها اربعة رجال وامرأة من القتلى ، وعدد كبير من الجرحى ، وكان الجرحى يرمون في النهر .

هذه الحوادث بيوم شملت موجة من الارهاب الانتخابات في الحلة ، والهاشمية ... الخ » .

وقالت جريدة « صوت الاهالي » لسان حال « الحزب الديمقراطي الوطني » في العدد ( ١٥٢٢ ) الصادر في ٢٨ ايار ١٩٤٨ م :

« كانت انتخابات المجلس السابق قد اثارت استياء الراي العام ، بسبب مداخله الحكومة والموظفين الاداريين فيها ... ولكن ما كادت عملية الانتخابات - الجديدة - تبدأ حتى وقعت حوادث تدخل ، وتآلفت عصابات مسلحة في مناطق معينة لحمل الناخبين على التصويت لقوائم مرشحين معينين ، عن طريق استعمال العنف والقوة والتهديد ، كما يشهد على ذلك ما وقع في انتخابات المنطقة الثالثة ، وما حدث في المنطقة الثالثة أصبح مثلاً سيئاً نبه بعض المرشحين الى هذا الاسلوب الدستوري في سبيل الفوز ، كما كان سكوت السلطات الحكومية عما وقع فيه ، مشجعاً على سلوك هذا السبيل ، وهكذا اخذت تكرر تلك الحوادث المؤسفة القاضية على كل مفهوم للانتخاب الصحيح ، في مناطق انتخابية اخرى ، سواء في العاصمة او في سائر الالوية ، كما اخذت حوادث تدخل الموظفين الاداريين شكلاً اوسع فاعس ، فلم تحرك الحكومة ساكناً ازاء كل ذلك ، بل ظلت مكتوفة اليدين حتى تقاوم الامر اخيراً بتهديد بعض المرشحين بالاحكام العرفية ، ان لم يسحبوا ترشيحهم » اه .

وقالت جريدة « لواء الاستقلال » لسان حال « حزب الاستقلال » في عددها ( ٣٧٢ ) الصادر في ١٣ ايار ١٩٤٨ م :

« اتصل بعلمنا ان مبالغ جسيمة خصصت من بعض المصادر الاجنبية لصفها في سبيل انجاح افراد عصابة العهد البائد في الانتخابات المقبلة ، لكي يصدق العالم تبجحاً اذاعة لندن ومنشورات الدعاية البريطانية ، من ان عصابة بورتسموث تمثل اكرية الشعب العراقي ، وان الذين اسقطوها مشاغبون مغرضون ، لا يمثلون احداً من افراد الشعب ، وان الوثبة الكبرى التي سفك الشعب فيها دماء بنيهِ الزكية في معارك الجسر ، والمستشفى ، وساحة زبيدة ، لا تعني ان الشعب لا يريد معاهدة كمعاهدة بورتسموث ، وان الذين اهاجوا الشعب هم الذين لا يريدونها » اه .

وانما اخترنا هذه النقول الثلاثة ، عن ثلاث صحف فقط ، لان هذه الصحف تمثل كافة الاحزاب السياسية القائمة في البلاد يومئذ ، ولانا لم نجد في الصحف المحايدة نقداً او طعناً فيما نشرته هذه الجرائد الحزبية الثلاث « وقد استغلت الادارة العرفية المعلنة ايام الصدر استغلالاً فظيماً لاحباط الحركة الوطنية ، حتى صارت واسطة للتشفي والانتقام من كل فئة نشطت اثناء الوثبة الوطنية » (١) .

وعلى كل فقد تمت الانتخابات الجديدة في ١٥ حزيران ١٩٤٨ م (٢) وظهر من

(١) تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي من ٢٢٨ .

(٢) وكثت الفترة التي جرى فيها الانتخاب وتحت فيها الانتخابات الاولى فترة مضطربة تفسد حيث اظهرت تدخلات الحكومة الطلعة محابة لبعض الوزراء .

تدقيق اسماء النواب ان (٧١) نائباً من اصل (١٣٨) انتخبوا لأول مرة ، وان الاحزاب السياسية القائمة تمثلت فيه بأعداد ضئيلة جداً .

## استقالة وزير التموين :

على ان من الاهمية بمكان ان نذكر هنا ان الاستاذ السيد محمد مهدي كبه ، رئيس حزب الاستقلال ، ووزير التموين في وزارة الصدر استقال من منصبه الوزاري في ٧ حزيران ، احتجاجاً على تدخل الحكومة - التي هو منها - في هذه الانتخابات ، وان استقالته قبلت وصدرت الارادة الملكية بإسناد منصب وزارة التموين بالوكالة الى وزير المالية صادق البصام ، اما كتاب الاستقالة فهذا نصه :

صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم

لا يخفى على فخامتكم اننا عندما استجبنا نداء الواجب ، فاضطلعنا بأعباء المسؤولية عقيب الوثبة الوطنية ، كنا في تلك الظروف الدقيقة على بيئة من المهام الخطيرة التي دعينا لمعالجتها ، وفقاً لمطالب الشعب الصريحة . التي عاهدناه جميعاً على انجازها بقبولنا المسؤولية حتى يتيسر الانتقال بالبلاد الى عهد جديد .

وقد استطعنا ، بحمد الله ، تحقيق شطر من تلك المطالب ، وتوجهنا باخلاص لاتباء الشطر الآخر منها ، وفي مقدمة ذلك اجراء انتخابات نيابية حرة ، يطمئن الى نتائجها الراي العام ليشعر الشعب لأول مرة ، بعد هذا التنبيه الشامل ، انه يودع امانة تمثيله الى نواب يعبرون عن شعوره ورغباته بصدق ، وهكذا نكون قد اكملنا مهمتنا بامانة تتفق وما انتظره الراي العام منا في هذه المرحلة ، وبذلك فقط نضمن الاحتفاظ بالثقة التي منحها الشعب للوزارة بعد تلك الوثبة .

غير ان اتجاه الانتخابات بدا ينحرف عن الخطة السوية التي اجمعنا على اتباعها ، واصلتم عنها بصفة كونكم رئيساً للحكومة ، واذا بالشكاوى تتوارد من بعض المناطق الانتخابية حتى ازفت نهاية انتخاب المنتخبين ( الثانويين ) وما اعلنت الاحكام العرفية الا وتكشف الوضع عن تدخل سافر في كثير من المناطق الانتخابية ، في خارج المدن الكبرى . فقد رفضت تأمينات بعض المرشحين ، واغري آخرون بترشيح انفسهم على وجه مفاجيء في مناطق لم يسبق لهم اي نشاط انتخابي فيها ، بل اننا وجدنا بينهم من ليس لهم صلة بالمناطق التي رشحوا انفسهم فيها .

ورافق ذلك جو من الارهاب ضاق به الاهلون . فقد اوقف بعض المعنيين بالانتخابات ، من مرشحين ومنتخبين ، في مختلف أرجاء العراق ، مما حملني وبعض زملائي المحترمين الى ان نوضح لفخامتكم خطر هذا الاتجاه . وما سيؤدي اليه من سوء المغبة .

وكانت محنة فلسطين من اقوى العوامل التي جعلتني اؤثر الثاني في اعادة النظر في استمرارني على تحمل المسؤولية ، لعلي اوفق لتحقيق مبدأ حزب الاستقلال في

تأمين ضمانات عامة لسلامة الانتخابات ، كما تضمن بيان الحزب المذاع في تاريخ ٢٨/٥/١٩٤٨م ولكن لم يجد تنبيهنا التكرار للمراجع المختصة اي نفع في تعديل ذلك الانحراف ، حيث بدأنا نشعر بان ليس هناك تمرکز في المسؤولية ، وان اصراري على المطالبة بالكف عن التدخل في الانتخابات لم يثمر ، بل ما زال موظفو الادارة يتلقون الايعازات بافهام المنتخبين ضرورة انتخاب المرشحين الرسميين ، ولم يبق سرا مكتوما ان بعضهم قد اقدموا على ترشيح انفسهم معتمدين على مساندتكم لهم كما يدعون . كما ان توقيف الاشخاص ما انفك جاريا لاسباب لا صلة لها بمقتضيات الدفاع عن فلسطين ، وجو الارهاب ما فتىء مخيما على انتخابات والينا التاكيد للشعب بانها ستكون حرة .

وضميري يدفعني في هذا الموقف اولا الى الالتفات الى العبر المستخلصة من التجارب المرة المثبتة ضرورة اجراء تعديل اساسي في السياسة العراقية ، بتوطيد الحياة الدستورية في البلاد ، وصيانة الحريات العامة ، للتغلب على مشاكل البلد الداخلية والخارجية. والوصول الى حلول حاسمة فيها ، وتحقيق الاصلاحات الضرورية لانقاذ العراق مما يعاني من فقر وجهل ومرض ، وثانيا تذكير فخامتكم بانني اشتركت في المسؤولية رئيسا لحزب شديد التمسك بمبادئه الصريحة ، ومنها توطيد هذه الحياة الدستورية ، وضمان حرية الانتخابات مما يجعل استمرارني في المساهمة في المسؤولية امرا مخالفا لمبادئ الحزب ، ولقناعتني الخاصة بخطر الاتجاه الذي اتضح انه يهدف الى الرجوع بالبلد الى تلك السياسة البالية التي استنكرها الشعب، وقدم في سبيل التخلص منها ضحايا غالية .

ومما آسف له حقا ان تستغل محنة فلسطين لاحداث انتكاس في الخطة التي الزمنا انفسنا باتباعها ، وسرنا فيها بعض الخطوات ، فيحال دون ضمان حرية الانتخابات ، بحيث اجدني مضطرا الى عدم الاستمرار في تحمل مسؤولية هذه الانتخابات ، مع التاكيد بان انسحابي للتخلص من هذه المسؤولية لن يؤثر في مواصلة اداء واجبا القومي في تدعيم الجهود العظيمة التي ساهم العراق ببذلها باشراف القائد الاعلى صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم لانقاذ فلسطين .

من اجل ذلك كله ، ابادر الى رفع استقالتني من الوزارة الى فخامتكم ، مقدرا ما لاقيت من سماحتكم وبقية زملائي المحترمين من الوزراء لانجاز المهام الصعبة التي نهضت بها الوزارة في خلال هذه الفترة ، راجيا من الله ان يوفقنا جميعا للعمل بجهد على تجنيب العراق التعرض لتجارب ثبت فشلها .

وتقبلوا يا فخامة الرئيس عظيم تقديري ووافر احترامي

وزير التموين : محمد مهدي كبه

صورة الى معالي رئيس الديوان الملكي



## استقالة وزير الشؤون :

وكانت جريدة « الشعب » قد نشرت في ٢٨ مايس تحت عنوان « استقالة بعض الوزراء : ان هناك خلافا في مجلس الوزراء حول الاشخاص الذين يراد ان يكونوا نوابا ، وان وزير الشؤون الاجتماعية قد قدم استقالته ، وانه مصر عليها ، وان وزراء الخارجية ، والمعارف ، والتموين ، يفكرون هم ايضا بالاستقالة ، او انهم قد استقالوا فعلا » .

وقد ظفرنا بنص استقالة وزير الشؤون الاجتماعية ننشره فيما يلي :

صاحب السماحة والفخامة رئيس الوزراء المحترم .

سيدي الرئيس الجليل ! ليس ببعيد عن الذاكرة انه عندما توليتم فخامتكم اعباء المسؤولية . نالت وزارتم ثقة الناس جميعا وتفاؤلهم . وكان شخصكم الكريم اكبر ضمان لامل الناس بان حقوقهم ستصان منتهى الصيانة ، وان احكام القوانين ستحترم غاية الاحترام ، وكان اهتمامهم بالفا - لا سيما على اثر حل مجلس النواب - بتحقيق املهم المذكور بطريقة نيلهم حرياتهم وحقوقهم في انتخابهم نوابهم ، وترشيح انفسهم للنياحة ، ولكن ما تقدمت عملية الانتخاب الا واخذت الشكاوى تتوالى من موظفي الادارة وتصرفاتهم الكيفية في شؤون الانتخاب . وكان يحسب ان هذا عبارة عن تقولات غير صحيحة يندفع اليها المشتكون لاغراضهم الشخصية ، غير ان هذه التدخلات وصلت درجة رفض مراجعة البعض في ترشيح انفسهم ، بل بلغت حد تهديدهم في حالة اصرارهم على الترشيح مما وصل الى علمي الشخصي شيء منه .

ان حدوث هذه الامور بدون ردع المسؤولين عنها ، وبدون تدبير لتلافي نتائجها السيئة . يعني اخلال صحة عملية الانتخاب ، وهذا فضلا عن انه لا يتفق وغاية سماحتكم . فانه مما لا استطيع قبول مسؤوليته .

ليذا ارى نفسي مضطرا مع الاسف على تقديم استقالتي من الوزارة ، فارجو ملحا قبولها ، واسترحم توسطكم في رفع امتناني الى اعتاب صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم على الثقة الغالية التي نلتها ، وتفضلكم بقبول شكري على مؤازرة فخامتكم الي طول مدة بقائي في الوزارة ولكم التعظيم والاحترام .

بغداد ٢٦ مايس ١٩٤٨م وزير الشؤون الاجتماعية : داود الحيدري (١)

### اجتماع مجلس الامة

كانت « الوزارة السعيدية التاسعة » قد اجرت انتخابات جديدة لمجلس نواب

---

(١) نشر السيد كامل الجادرجي مقالا بعنوان « المعارضة في المجلس النيابي واثرها لدى الشعب » في عدد جريدة « صوت الاهالي » الصادر برقم ١٨٢٢ وتاريخ ٢٥ مايس ١٩٤٩ م اعتبرته الحكومة قذفا في الدولة ، وطلبت الى الادعاء العام ملاحقته جزائيا ، فقدم الموصى اليه هذا الكتاب ، في جملة ما قدمه ، للتدليل على صحة ما كتبه « راجع كتاب محاكمة كامل الجادرجي من ٢٨ » .

جديد في ربيع ١٩٤٧م ، انبثقت عنه « وزارة صالح جبر » وقد طعنت الاحزاب السياسية في شرعية هذه الانتخابات ، وآل الامر الى حل هذا المجلس في ٢٢ شباط ١٩٤٨م ، فاجرت « وزارة الصدر » الانتخابات اللازمة لمجلس نواب آخر اجتمع اجتماعا غير اعتيادي في ٢١ حزيران ١٩٤٨م ، وبقي مجتمعا الى آخر يوم من تشرين الثاني من هذه السنة ، بعد ان عطلت جلساته ٣١ يوما اعتبارا من ٢١ آب ١٩٤٨م . وقد بلغت مدة هذا الاجتماع « غير الاعتيادي » اربعة اشهر ، وعشرة ايام ، عقد مجلس النواب خلالها ٢٧ جلسة ، وعقد مجلس الاعيان عشر جلسات فقط . وقد جدد النواب انتخاب السيد عبد العزيز القصاب لرئاسة مجلس النواب ، واحتفظ السيد نوري السعيد برئاسة مجلس الاعيان وفق المادة (١٦) من التعديل الثاني للقانون الاساسي رقم ٦٩ لسنة ١٩٤٣م وفيما يلي :

### خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم مرحبين بكم ، راجين لكم السداد في آرائكم ، والتوفيق في اعمالكم .

ايها السادة : لقد اضطلعت الحكومة باعباء المسؤولية - كما يتذكر الجميع - على اثر حوادث اهلية ، وفي ظروف عصيبة تطلبت منها مضاعفة الجهود ، ومواصلة العمل لازالة الاضطراب النفسي المستحوز ، ولحل المشاكل المتوالية اثنائها . وكان على الحكومة ان تباشر عملها بتدقيق النظر في معاهدة « بورتسموث » حيث كانت هذه المعاهدة في مرحلة العرض على السلطة التنفيذية . فلاحظت ان الغاية من الرغبة في استبدال معاهدة التحالف بين العراق وبريطانيا العظمى لسنة ١٩٣٠م انما هي احلال معاهدة جديدة في محلها ، تنطوي على التساوي في الحقوق ، والتعادل في المصالح ، والتناسب في المسؤوليات ، فتكون بذلك اداة صالحة لتسيير علائق الصداقة والحلف بين المملكتين ، بالصورة التي تضمن لها معاضدة شعبيهما ، وتهيء امكانا للوفاء بمقتضياتها . ولانها اقتنعت بان معاهدة « بورتسموث » المذكورة لا تحقق تلك الغاية ، فقد اُنيت امرها بعدم الموافقة عليها ، واثقة في الوقت نفسه من ان صلات الصداقة والحلف بين المملكتين ، المنبثقة من تلاقي مصالحهما الاساسية ، هي بحد ذاتها خير كفيل لتحقيق الغاية الانفة الذكر في المستقبل .

كان ضمن المشاكل التي جابهتها الحكومة ، الضائقة المعاشية التي حدثت في المملكة خلال السنة الماضية ، بسبب قلة حاصل الموسم الزراعي ، الى حد لم ينتبه اليه قبل ظهوره . والسماح باصدار كميات منه دون تحديد ، بحيث اصبحت مواد الخبز الموجودة في البلاد اقل مما يكفي لحاجة استهلاكها ، وقد سارعت الحكومة - بما لديها من امكانيات ووسائل ، وبالرغم من الضائقة المالية - الى معالجة هذه المشكلة باستكمال استيراد ما سبق تسجيله من الحنطة ، وتزويد الاستيراد منها ، بحيث اُمن

ذلك - لحسن الحظ - اجتياز عامة الشعب في الحصول على خبزها اليومي مرحلة العصر ، وانتقالها الى مرحلة اليسر .

ايها السادة : كانت قضية فلسطين ، وما زالت ، تحتل المقام الاول بين القضايا القومية التي لم يكن بد للدول العربية من ان توليها اشد اهتمامها ، وفائق عنايتها . فان فلسطين بلد عربي ، وهي بحكم وضعها الجغرافي الموصل والملتقى بين البلاد العربية ، والشعب الفلسطيني العربي كغيره من عرب الاقطار الاخرى يماثلها في استحقاق تقرير مصيره بنفسه ، ونيله استقلاله ، تؤيد ذلك الحقوق الدولية واحكام ميثاق عصبة الامم وهيئة الامم المتحدة معا ، فارغام الشعب الفلسطيني على قبول امر لا يتفق وحقوقه ، والحكم بتجزئة بلاده ، وتأسيس دولة للدخلاء في جزء مقتصب منها ، رغم ارادته ، فضلا عما فيها من مخالفة للمبادئ والمواثيق الدولية ، لم يصح للدول العربية - بحكم واجباتها الدولية - ان تفض النظر عنها ، فان في ذلك خطرا يهدد مستقبل البلاد العربية باضطراد مستديم لا يسعها ان تقف حياله مكتوفة الايدي .

مع هذا كله فقد انقضت سنون طوال والدول العربية صابرة على مضض ، آملة ان تصل هذه القضية بطريقة سلمية الى حل يتفق والحقوق الدولية ، واحكام المواثيق المشار اليها ، وقد اخذ هذا الامل يزداد قوة قبل بضعة اشهر ، عندما تاكد العالم الدولي ان مشروع التقسيم غير عملي ، واعلنت الدولة المنتدبة ، عن اقدامها على انهاء انتدابها ، ولكن الامل المذكور قد انتفى بقيام الصهيونيين الذين شجعهم التساهل الذي لقوه سابقا ، والعطف الذي لسهه من بعض الجهات اخيرا ، حيث تمادوا في استهتارهم بالقواعد الدولية ، والمبادئ الانسانية ، لا يردعهم رادع عن ذلك ، فهاجموا المدن والقرى العربية الآمنة ، وقاموا بالقتل والتنكيل ، والتشيل ونهب الاموال ، واغتصاب الممتلكات ، الى غير ذلك مما اضطر مئات الالوف من عرب فلسطين الى هجر ديارهم ، والتجائهم الى البلاد العربية ، مستنجدين بابناء جلدتهم ، وهم بحالة مفجعة من التشمت والجوع والعراء . ان الدول العربية ، ومنها العراق ، قد اضطرت بضغط هذه العوامل الى استخدام جيوشها في فلسطين اعتبارا من ١٥ مايس ١٩٤٨م، معلنة الاسباب الحققة التي دعتها الى ذلك ، وغايتها السامية منه ، بالمذكورة التي وجهتها الى الدول في اليوم نفسه . وقد امتازت نجدة الدول العربية للدفاع عن الانسانية والحق في فلسطين بروائع تملأ النفس رجاء واملا ، فقد حرصت حكومات هذه الدول على الوحدة والتعاون فيما بينها ، كما اندفعت شعوبها الى التضحية اندفاعا شاملا النفس والنفيس ، رجالا ونساء ، وشبابا وشباناً .

ومن ذكريات هذا الدور ، التي ستبقى خالدة في ذهننا ، الاهتمام البالغ الذي احيطت به قضية فلسطين من قبل اصحاب الجلالة والفخامة ، ملوك ورؤساء الدول العربية ، وتلك العواطف الاخوية العميقة التي لقيناها من صاحب الجلالة الملك فاروق ، في اثناء زيارتنا لعاصمة ملكه ، والعناية الكريمة التي غمر الجيش العراقي بها ، عمنا صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله ، والود الخالص الذي اظهره نحونا صاحب

الفخامة السيد شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية ، وصاحب الفخامة الشيخ بشارة الخوري رئيس الجمهورية اللبنانية ، حين اجتماعنا بهما . وقد تحسس العرب ، ومن ضمنهم العراقيون ، تحسسا كله تقدير وشكر لما اظهرته الشعوب المسلمة والشرقية من العطف على قضيتهم الحققة في فلسطين . اما اندفاع الجيش العراقي الى التفادي في سبيل واجباته ، فقد بلغ ضمن امثلة البسالة التي اظهرتها جيوش الدول العربية بوجه عام ، حد الحاح الجرحى من افراده على ترك المستشفيات ، والرجوع قبل الشفاء الى ساحات النضال ، فانه استوجب اغتباطنا .

ايها السادة : اننا لنؤكد حقيقة سارة حين نقول : ان جيوش الدول العربية تمكنت من السيطرة على الموقف العسكري في فلسطين بمدة وجيزة ، ولذلك فان في تلبية الدول العربية رغبة مجلس الامن بايقاف اطلاق النار في هذه المرحلة تضحية لم تقدم عليها الا رغبة منها في اقامة البرهان ، مرة اخرى ، على صدق نيتها في الوصول الى حل عادل بالطرق السلمية ، طالما يمكن ذلك ، واعتمادا على ما انطوى عليه تصريح وسيط هيئة الامم عن عزمه على تنفيذ شروط ايقاف اطلاق النار بمنتهى ما يكون من العزم والانصاف ، وعن كونه غير مقيّد بقيد في توخيه الوصول الى حل عادل . على ان العرب وهم وانفون من حقهم كل الوثوق ، فانهم عازمون على احقاق ذلك الحق في اية حال من الاحوال .

ايها السادة ! ألمنا قبل اشهر حدوث فتنة في القطر اليماني ، ذهب ضحيتها المرحوم جلاله الامام يحيى حميد الدين . على ان القلق الذي ساور النفس بسبب هذه الفتنة قد زال والحمد لله ، باقامة دولة شرعية تبوأ عرشها جلاله الامام احمد ، الذي نرجو ان يكون عهده عهدا ينعم فيه القطر الشقيق بالعلم والرفاه .

ايها السادة ! سارت الحكومة في سياسة العراق الخارجية التقليدية بخطى ثابتة ، فيسرنا ان نعلن ان الدول اعضاء الجامعة العربية لم تكن في يوم من الايام اقوى اتحادا بينها ، واحكم التفافا حول مصالحها القومية المشتركة ، مما هي عليه الان .

اما صلاتنا مع الدول الاخرى والصديقة فقائمة على الثقة والتفاهم ، واما الدول التي تربطنا بها روابط خاصة وهي : الجمهورية التركية ، ومملكتي ايران والافغان ، فتسود علاقتنا بها دوما روح الود والتعاون . وان العراق بوصفه احدى الدول التي تحرص على ان يسود العالم السلام ، وان تنال البشرية الخير والرفاه ، كان ولا زال مستعدا لمساهمة هيئة الامم المتحدة في اي مسمى تتوخى به تحقيق المثل العليا المقررة في ميثاقها .

ايها السادة : عنيت الحكومة بتمكين افراد الشعب من ممارسة حقوقهم العامة ، ونفسح المجال لتمتعهم بحرياتهم السياسية ، وجعلت ذلك اول غاياتها في سياستها الداخلية ، وقد بقيت متمسكة بتحقيق هذه الغاية ، رغم ما جابهته من مشاق ومتاعب في هذا الباب . الا ان نشوء الموقف العسكري في فلسطين ، استوجب - اسوة بدول الجامعة العربية - اعلان الاحكام العرفية لاجل صون المصالح الوطنية والقومية العليا ،

ولدرء اي عبث يضر بتلك المصالح ، والمرجو ان تلتفى هذه الاحكام - عندما تحسم قضية فلسطين حسما يبعث على السرور بعون الله - وعندما تعود الامور الى مجاريها الاعتيادية .

وقد اهتمت الحكومة خلال الخمسة اشهر الماضية بمعالجة شؤون الدولة الكثيرة ، ومن اهمها تدبر الموقف المالي الذي انتابته الضائقة بسبب الصرف غير المنتظر على الحالة المعاشية ، والحركات العسكرية الاخيرة ، وعلاوة على ما كانت عليه حالة الموقف المالي من قبل ، وانه يؤمل تحسن هذا الموقف بجودة الموسم الزراعي الحالي النسبي ، وفتح المصرف الوطني المركزي ، والاتجاه نحو الاقتصاد في مصروفات الدولة الاعتيادية . وقد شرعت وزارة المعارف في تهيئة الوسائل والنظم اللازمة لتربية النشء الجديد ، ووعيه ، واعداده اعدادا تاما لتكوين نفسه ، وتهيئتها من الناحيتين المعنوية والمادية ، للتهوض بالبلاد ، والاضطلاع باعباء المسؤوليات في المستقبل ، كما اجري توسيع في مصالح القضاء لضمان سيطرة القانون على الاعمال .

اما المشاريع العمرانية فقد كفل الاستمرار في تنفيذها رغما عن الضائقة المالية والمشاكل الاعتيادية .

حضرات الاعيان والنواب :

لم تجد الحكومة مناصا على اثر الاحداث الاهلية الاخيرة ، التي حتمت عليها اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق رغائب الشعب ، ووضع المجلس السابق ، عن استطلاع رأي الامة في الخطط الواجب اتخاذها لتحقيق امانى الشعب ، وضمان تقدمه في الناحيتين المادية والمعنوية ، فقررت حل المجلس النيابي المشار اليه ، وصدرت ارادتنا الملكية بذلك ، وبالشروع في انتخاب مجلس جديد قد تم باجتماعكم هذا . وحيث ان الحكومة ترى ان مهمتها قد تمت بذلك ، فقد قدمت استقالتها ، وسنمهد بعد قليل بتأليف الوزارة الى من نعتقد انه يحوز الثقة والاعتماد . ولذلك فان ما يجب عمله في المستقبل سيكون مناطا بالوزارة الجديدة التي ستتقدم اليكم بمنهاجها . فارجو من الله تعالى ان يوفقنا واياكم الى ما فيه خير البلاد ، وسعادة الامة انه ولي التوفيق اهـ (١) .

### استقالة الوزارة

انتهت ايام « وزارة الصدر » بانتهاء الانتخابات التي اجرتها في ١٥ حزيران . وكان الصدر زاهدا في الحكم ، حريصا على الابتعاد عن اوضاره ، وقد اضطر لتأليف الوزارة في الظروف التي شرحتها ، فلما ضاق ذرعا بالمظاهرات والاضطرابات، ومع

(١) محاضر مجلس النواب : الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ م من ١ - ٤ .

الاساليب البهلوانية والناورات الشيطانية لتحقيق الاطماع الشخصية ، شعر بانتهاء واجبه ، فتقدم بهذا الكتاب :

بغداد ١٦ حزيران ١٩٤٨ م .

سيدي صاحب السمو الملكي المعظم !

لقد اوليتموني ثقتكم الغالية ، وعهدتم الى هذا المخلص بتأليف الوزارة في ظروف عصيبة ، فصدعت بالامر تلبية للرغبة السامية ، وتألفت الوزارة ، وكان هدفها الرئيسي العمل لتحقيق رغائب الشعب على قدر المستطاع ، وتوطيد دعائم الطمأنينة والاستقرار ، ومعالجة الازمة الاقتصادية . ورغبة في استطلاع رأي الامة ، فقد صدرت الارادة الملكية المطاعة بحل المجلس النيابي ، واجراء انتخابات جديدة ، وقد تم ذلك . وحيث اني ارى بان مهمتي قد انتهت ، فاني ارفع الى سموكم الملكي الكريم استقالي ، منتهزا هذه الفرصة للاعراب عن جزيل شكري ، وعظيم امتناني ، لما لاقينته من سموكم الملكي من عضد وتأييد تامين . والله اسأل ان يكلا جلالة الملك المعظم بعين عنايته ، ويحفظ سموكم ذخرا للامة والوطن ولا زلت :

مخلصكم الامين : محمد الصدر

وقد قبل الوصي هذه الاستقالة ، ووجه الى الرئيس المستقيل هذا الكتاب :

عزيزي السيد محمد الصدر

تناولت كتاب استقالتكم المؤرخ في ١٦ حزيران ١٩٤٨ م . واني مع اظهار اسفي الشديد على تخليكم من منصب رئاسة الوزراء ، لا يسعني الا الاعراب عن فائق تقديري للجهود القيمة التي بذلتوها ، انتم وزملائكم ، لخير البلاد وصلاحها ، ونأمل ان لا تحرم البلاد من الاستفادة من اخلاصكم ، وحسن تجاربيكم ، في شتى الظروف والاحوال ، وارجو ان تستمروا في تدوير شؤون الدولة ريشما يتم تأليف وزارة جديدة .

صدر عن بلاطنا الملكي في اليوم الخامس عشر من شهر شعبان سنة الف وثلثمائة وسبعة وستين الهجرية ، الموافق لليوم الثالث والعشرين من شهر حزيران سنة الف وتسعمائة وثمان واربعين الميلادية .

عبد الاله



## مضامين الجزء السابع

### الصفحة

### الموضوع

#### الوزارة السويدية الثانية

٣	كلمة استطراذية
٥	هياة الوزارة الجديدة
٣	ملاحظات على هياتها
٦	اول كلمة لرئيس الوزراء
٧	منهاج الوزارة
٩	تنفيذ منهاج الوزاري
١١	الفاء مرسوم الاعتقال
١١	بين سورية والمراق
١٢	حوادث وامور متنوعة
١٥	لجنة التحقيق الانكليزية - الامريكية
١٧	مذكرة الحكومة للسفارة البريطانية
١٩	بيعة الامير عبد الله بملوكية المملكة الاردنية الهاشمية
٢١	بعث الحياة الحزبية
٢٣	منهاج حزب الاحرار
٢٦	منهاج الحزب الوطني الديمقراطي
٣١	منهاج حزب الاستقلال
٣٩	منهاج حزب الشعب
٤٢	منهاج حزب الاتحاد الوطني
٤٤	معاهدة بين اليمن والمراق
٤٦	تعديل الوزارة - قانون انتخاب النواب
٤٧	التقارب بين المراق وتركيا
٥٣	معاهدة صداقة وحسن جوار
٥٦	البروتوكول الملحق رقم - ١ -
٥٨	البروتوكول الملحق رقم - ٢ -



٦١	البروتوكول الملحق رقم - ٣ -
٦٤	البروتوكول الملحق رقم - ٤ -
٦٥	البروتوكول الملحق رقم - ٥ -
٦٨	البروتوكول الملحق رقم - ٦ -
٧٥	المرفق رقم - ١ -
	اتفاقية بين العراق وتركيا بشأن التعاون القضائي ، والمدني ،
٧٦	والجزائي ، والتجاري
٨٣	اتفاقية بين العراق وتركيا بشأن تسليم المجرمين
٨٩	استقالة الوزارة
٩١	كتاب الاستقالة والجواب عليه

### الوزارة العمرية الاولى

٩٤	كلمة لا بد منها
٩٥	هيئة الوزارة
٩٦	دعوة المجلس الى الانعقاد
٩٧	تطهير دواوين الدولة - مشروع العشر سنوات
٩٨	اخبار وحوادث مختلفة
١٠٣	اقتتال بين قبيلتين
١٠٤	جعل مفوضية العراق في لندن سفارة
١٠٥	جمع الاعانات لفلسطين
١٠٧	قضية فلسطين ايضا
١٠٨	قرار المحكمة العليا في اخطر قضية تعرض عليها
١١٥	بدء الزوبعة
١١٨	فاجعة كركوك
١٢٠	احتجاج الاحزاب
١٢١	التحقيق في حادثة كركوك
١٢٢	استقالة وزير الداخلية
١٢٥	ثلاثة احزاب تتحدى الوزارة
١٢٦	مذكرة لحزب الاستقلال
١٣٠	استقالة الوزارة
١٣٢	بيان رسمي عن الاستقالة

## الوزارة السعيدية التاسعة

	توطئة
١٣٣	كيف تألفت الوزارة ؟
١٣٤	حل مجلس النواب
١٣٥	بيان حزب الاحرار والحزب الوطني الديمقراطي
١٣٦	تصريحات خطيرة لرئيس الوزراء
١٣٧	ازمة وزارية
١٣٨	توالي الاستقالات
١٣٩	رفع الاستقالتين الى الوصي
١٤٧	قبول الاستقالتين
١٤٩	استقالة وزيرين آخرين
١٥٠	قبول الاستقالتين
١٥١	بين العراق ولبنان
١٥٢	حوادث وانباء
١٥٣	مقاطعة الانتخاب
١٥٤	بيان رسمي للحكومة
١٥٥	انسحاب الحزب الوطني الديمقراطي
١٥٦	بيان للاحزاب السياسية
١٥٧	افتتاح مجلس الامة - خطاب المرش
١٦٠	مناقشة الخطاب
١٦٠	قرار خطير لمجلس الامة
١٦١	استقالة الوزارة
١٦٢	

## وزارة صالح جبر

	توطئة
١٦٤	هيئة الوزارة - كلمة لرئيس الوزراء
١٦٥	منهاج الوزارة
١٦٦	ما نفذ من منهاج
١٧٣	العراق في مؤتمر دولي
١٧٤	تجدد الحركات في بارزان
١٧٥	

١٧٩	المكاتب البريطانية والخدمات السرية
١٨٠	تسوية الارصدة الاسترلينية
١٨٣	الاعتراف بالجمهورية الاندونيسية
١٨٤	الملك فيصل الثاني
١٨٤	سحب اجازة حزبين سياسيين
١٨٥	بين العراق وشرق الاردن
١٨٦	معاهدة اخوة وتحالف بينهما
١٩٠	المعاهدة في البرلمان
١٩١	المعاهدة والاحزاب
١٩٢	حوادث واخبار
١٩٦	رئيس جمهورية لبنان في العراق
١٩٨	مؤتمر العشائر في الحلة
٢٠٦	افتتاح مجلس الامة
٢٠٦	خطاب العرش
٢١٠	ازمة الخبز
٢١٥	بين العراق واسبانية

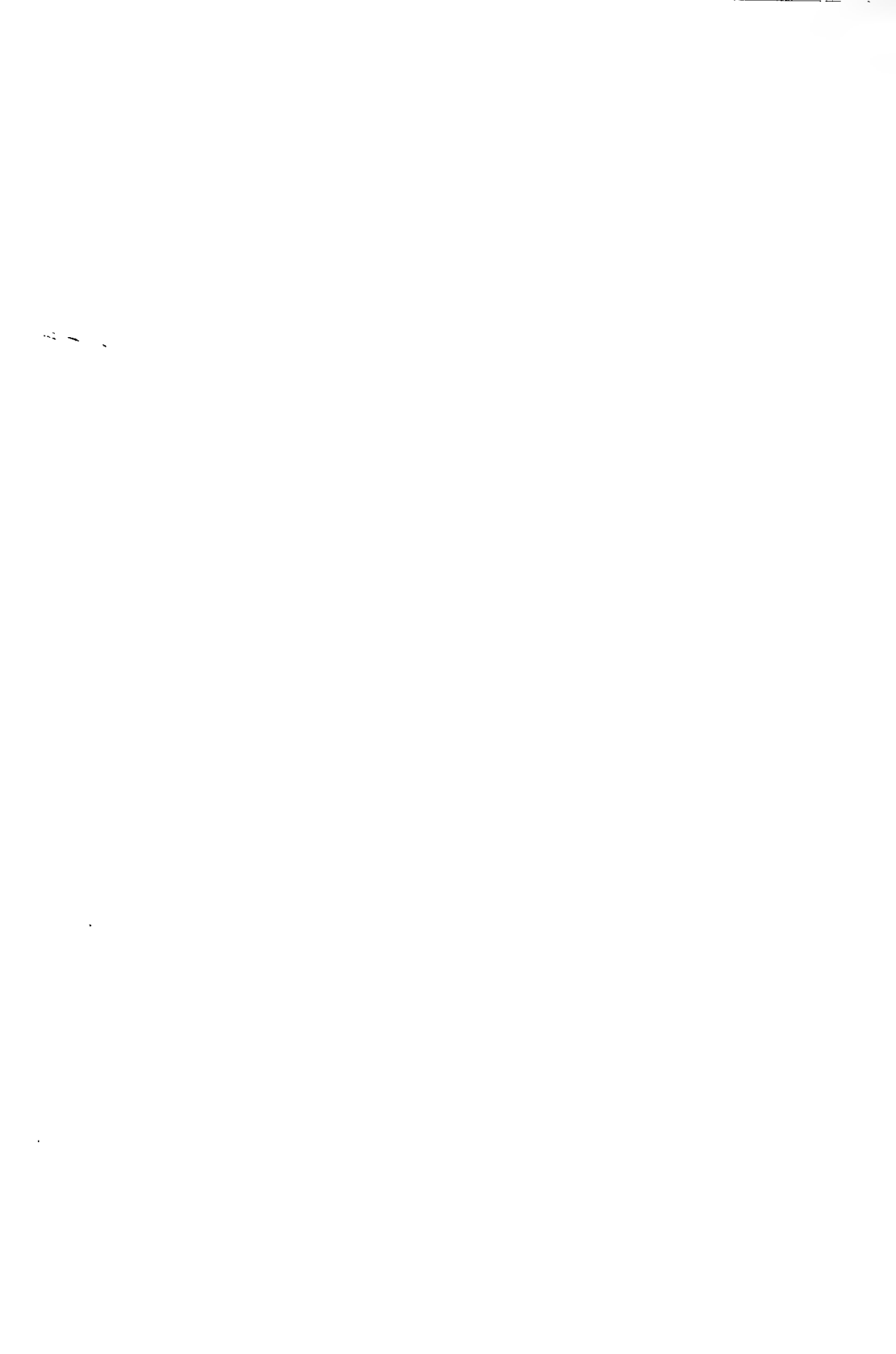
## الوثبة

٢١٦ - ٢٨٦	فيه بحث مفصل عن حوادث كانون الثاني ١٩٤٨م الدامية الناجمة عن عقد معاهدة بورتسموث مع النص الرسمي لهذه المعاهدة ، وما جرى حولها من مفاوضات ومراسلات ، وما سببته من ازمت واصطدامات
-----------	---

## وزارة الصدر

٢٨٧	توطئة
٢٨٩	تكليف الصدر
٢٩٠	كيف تم الانتقاء ؟
٢٩٠	اول كلمة لرئيس الوزراء
٢٩١	الراي العام والوزارة
٢٩٢	التحقيق في الحوادث
٢٩٢	الغاء معاهدة بورتسموث

٢٩٣	صالح جبر والمعاهدة
٢٩٤	الصحف البريطانية والمعاهدة
٢٩٥	حل مجلس النواب
٢٩٥	قرارات خطيرة
٢٩٦	اول تصريح للرئيس
٢٩٧	تبدلات وزارية
٢٩٨	في اربعين الشهداء
٣٠٠	البعثة العسكرية البريطانية
٣٠١	حوادث وانباء
٣٠٢	عناصر الهدم
٣٠٣	العراق وقضية فلسطين
٣٢٢	اجهاد ام استغلال ؟
٣٢٣	الشروع في الانتخابات
٣٣٠	اجتماع مجلس الامة
٣٣١	خطاب العرش
٣٣٤	استقالة الوزارة
٣٣٦	مضامين الكتاب



## أخطاء الجزء السابع

لا يخلو هذا الجزء السابع من بعض الأخطاء المطبعية وفيما يلي جدول باهمها

الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
٢١	٢٥	فليستقل	فليستقل
٢٧	٢٢	بعضهم والبعض	بعضهم البعض
٩٧	٢٧	ولآراء	والآراء
١٠٣	٢٣	عين غزالة	عين زاله
١٠٦	٢	تضمنها	تضمنه
١٦٥	٣٠	ولاؤه	ذكاؤه
١٧٣	١٧	الوزراء	ألوزارة
١٧٩	٢٩	ارادة	ارادات
١٨١	١	جهزت	جهزت بها
١٨٥	١٦	الاذى	الاذن
١٩٢	٣١	فض برقية	ففي برقية
٢٠٩	١٨	كسبها	كبسها
٢١٥	٢٥	لسبب	بسبب
٢١٥	٢٥	١٩٤٧	١٩٤٨
٢٣٢	٢٤	البلاط	البلاد
٢٣٨	٢٧	وان	نشرها وان
٢٣٨	٣٣	اعادة	باعادة
٢٤١	٣١	يقوم	ويقوم
٢٦٢	١٩	ولا ارافق	ولا اوافق
٢٦٦	٦	اعتذاري	قبول اعتذاري
٢٦٦	١٢	على	عن
٢٦٧	٢٢	موقفه بها	موقفه منها
٢٦٧	٣٠	الوزارة	للوزارة
٢٦٩	٤٥٤	الحادثة	الحالة
٢٨٤	٩	التثبيت	التثبيت
٢٨٦	٣	تبلغ	مبلغ
٣٠١	٥	بمساعدة	للقيام بمساعدة
٣٠٢	٣١	الكويت	الكوت
٣٠٦	١٧	مهمة	مهمة
٣١٤	١٩	الارهابيين	الاهلين
٣١٦	٣	دواما	دوما
٣١٨	١٤	، الامم	والامم
٣٢١	١٠	بالدولة	بدولة

تكرر تنضيد وطبع المادتين السابعة والثامنة من البروتوكول رقم ٦ على الصفتين ٧٠ و ٧١ من هذا الجزء السابع فمعذرة الى القارئ الكريم



السيد عبدالرزاق الحسني

تاريخ  
الوزارات العراقية

في العهد الملكي

٨



دار الإكتفاء  
بغداد



# تاريخ الوزارات العراقية

أوسع كتاب صدر في اللغة العربية حتى الآن عن « تاريخ العراق السياسي الحديث » يبحث في نشوء الدولة العراقية وكيفية رسوخ ما رسخ من أوضاعها ، ويثبت نصوص المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها ، ويشرح الحوادث التي مرت بالدولة شرحاً مؤيداً بالوثائق والمستندات

بقلم

السيد عبد الرزاق بكسي

## الجزء الثامن

١٨ شعبان ١٣٦٧ - ١٣ جمادى الأولى ١٣٧٢

٢٦ حزيران ١٩٤٨ - ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٢

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف





## مقدمة الجزء الثامن

# بسم الله الرحمن الرحيم

ما ظلمونا ولكن كانوا انفسهم يظلمون

صدق الله العظيم « سورة البقرة : الآية : ٧٥ »

قامت في العراق على عهد الانتداب بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٣٢ م ، اربع عشرة وزارة اشترك فيها ثمانية واربعون وزيرا ، فضلا عن اثني عشر وزيرا بلا وزارة ، اشتركوا في « الوزارة النقيبية الاولى » - ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠ م - ٢٣ آب ١٩٢١ م - فكانوا يتناولون المرتبات الوزارية ولكنهم لا يقومون بعمل معين .

وتألفت في عهد الاستقلال بين ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢ م و ٢٩ ايار ١٩٤١ م ، ست عشرة وزارة ، دخل فيها ثلاثون وزيرا جديدا . اما في عهد وصاية الامير عبد الله ، الذي استمر من يوم مصرع الملك غازي في الرابع من نيسان ١٩٣٩ م ، الى يوم تولي الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية في الثاني من ايار ١٩٥٣ م ، فقد تألفت خمس وعشرون وزارة اشترك فيها من الوزراء الجدد فقط واحد وخمسون وزيرا .

كان الاكثار من استيزار الوزراء الجدد في عهد الوصاية ، يستند الى السياسة التي ابان عنها الخطاب الذي القاها الوصي في ٢٧ كانون الاول ١٩٤٥ م ، وجاء فيه وجوب « اعداد جيل من الخلف الصالح يتولى اعباء الحكم والمسؤوليات » (١) وكان من بين الموضوعات التي ناقشها مجلس النواب ، وقال عنه الشيخ محمد رضا الشبيبي نائب بغداد :

« اعتقد عقيدة جازمة ان استيزار الموظفين بكثرة منذ سنة ١٩٤١ م ، وكذلك استيزار فريق من الشباب ، جاء طبقا لخطة استعمارية مرسومة ، وقع في جبالها من استوزر من هؤلاء الموظفين ، ومن هؤلاء الشباب ... اؤكد للاخوان ان هذه السياسة الاستعمارية المرسومة اغرت هؤلاء الموظفين المستوزرين ، وبعض الشباب ، بمغريات كثيرة خصوصا من ناحية تعديل الراتب ، ومن ناحية اختصار مدة التقاعد . وهذا امر واضح من الامور التي لا يشك فيها احد . فكل ما اردت ان اقله ان كثيرا

(١) راجع هذا الخطاب كاملا في « تاريخ الوزارات العراقية » الجزء السادس .

من هؤلاء اذا نجحوا موظفين ، فانهم فشلوا وزراء ، لان الوزارة منصب سياسي قبل كل شيء » (١) .

كما ان الاكثار من استئجار الموظفين كان موضوع بحث الكتاب والمفكرين العراقيين . فقد كتب المحامي المعروف سلمان الشيخ داود في مقال مطول يقول :

« اننا هبطنا بمنصب الوزير الى درجة الملاحظ ، او الموظف البسيط ، وبهذه العملية غير الموفقة جعلنا مركز الوزارة والوزراء موضع استخفاف واستهزاء ، فتقلصت هيبة الحكم وتلاشت ، وهو امر يندر بالخطر المستطير ، لان الحكم يحتاج الى هيبة والى احترام متبادل ، وهو ما فقدناه ويا للأسف العظيم . ان اسباب ذلك ترجع قبل كل شيء الى ان من لهم يد في تدوير سياسة الحكم في البلاد ، لم يخلدوا نصب اعينهم مصلحة الوطن والامة ، بل كانوا على الاكثر انانيين في اختيار زملائهم للحكم ، وهم لا يسندون منصب الوزارة الا لمن يتوسمون فيه الطاعة من افراد حاشيتهم . واقربائهم ، واقرباء اقربائهم ، واقربائهم الابعدين . فكانت شركة منظمة تنظيميا دقيقا يتبدل اعضاء ادارتها من حين لآخر ... فكلما مر يوم ازداد عدد رؤساء الوزارات والوزراء ، وتضاعف عددهم مما لم يسبق له في تاريخ العالم اجمع مثيل » (٢) .

لم يقتصر نقد الاكثار من استئجار الموظفين على الكتاب العراقيين حسب ، ففي ص ٣١ من كتاب « ستة في طيارة » المطبوع في بيروت سنة ١٩٥٠م نقرا ما يلي :

« وكثيرا ما دعي الى الحكم في العراق نكرات لا صفة لهم ولا وزن ، لان وجودهم حل مشكلا . او منع تنافسا ، او ارضى متنفذة ، او سد فراغا » (٣) .

ولسائل يسألنا : لما اقتصرت المناصب الوزارية على فريق صغير من الناس ، خلال العفدين الاولين من تاريخ تأسيس الدولة العراقية ؟ بينما اصبحت نصيب عدد كبير من الشباب خلال العقد الثالث من هذا التاريخ ؟ والجواب على ذلك : ان عدد المثقفين في ابان تكوين الحكم الوطني كان محدودا ، ثم لم يلبث ان كثر كثرة ملحوظة ، فوجب الاستعانة به في اشغال المناصب الوزارية . ولكن هناك من البحوث والكتاب من يرى ان التلويح بالمنصب الوزاري كان يفقد المعارض معارضته ، ويضطر التاجر ، والزارع ، والطبيب ، الى التحول عن تجارته ، وزراعته ، وطبه ، والارتقاء في الميادين السياسية ليحصل على منافع ومزايا قد لا يتيسر له ان ينال عشرها في ميادين الاعمال الحرة ، واذا اردت الدليل فدونك سجلات الشركات .

(١) محاضر مجلس النواب « الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ م » ص ٦٦ .

(٢) جريدة الحارس العدد ٧٦ بتاريخ ٨ ايار ١٩٥٤ م .

(٣) « ستة في طيارة » اسم لكتاب وضعه ثلاثة من الصحفيين اللبنانيين ، وثلاثة آخرون من السوريين ابتاعت الحكومة العراقية ٢٠٠٠ نسخة منه لفرض الدعاية نذا بهذه الدعاية تتناول امثال هذه الاوصاف وقد طبع الكتاب في مطبعة جريدة الحياة في بيروت سنة ١٩٥٠ م .

وبعد ! فأننا نحمد الله الذي وفقنا لاصدار هذا المجلد الثامن من « تاريخ  
الوزارات العراقية » بمثل هذه السرعة ، ومكثنا من تدوين تاريخ ثلاثين حجة من  
حياة الدولة العراقية الفتية بمثل هذا اليسر ، آمليين دوام العناية الالهية لاتمام  
ما بدأنا به .

بغداد : الكرادة الشرقية : سلخ المحرم ١٣٧٥ هـ

السيد عبد الرزاق الحسيني

١٨ شعبان ١٣٦٧ - ٥ ربيع الاول ١٣٦٨

٢٦ حزيران ١٩٤٨ - ٦ كانون الثاني ١٩٤٩

## وزارة مزاحم الباجه جي



مزاحم امين الباجه جي

الف وزارة واحدة في ٢٦ حزيران ١٩٤٨ وقد استقالت في ٦ كانون الثاني ١٩٤٩ م

### توطئة

استوزر مزاحم امين الباجه جي لأول مرة في عام ١٩٢٤م ، فكان وزيرا للمواصلات والاشغال في الوزارة التي ألفها الزعيم الخالد ياسين الهاشمي في الثاني من آب من هذه السنة ، واستقالت في ٢٥ حزيران ١٩٢٥م . وكان « مزاحم » يومئذ من اقطاب المعارضة في العراق . وفي ٥ كانون الثاني ١٩٣١م التحق ب « الوزارة السعيدية الاولى » مفضلا التعاون مع السلطة الحاكمة ، على الاغراق في المعارضة ، فكان ما كان . ثم غاب عن المسرح السياسي عشر سنوات عجاف كان خلالها وزيرا مفوضا للعراق في روما وباريس ، ولم تكن له اية صلة بحياة العراق السياسية والنيابية ولا بالتيارات المتصارعة فيه . حتى اذا جاءت الحرب العالمية الثانية ( حرب ١٩٣٩ / ١٩٤٥م ) بأوزارها واوضاعها : كان « مزاحم » ممن اکتوى بنارها ، حيث فصل من الخدمة من السلك الخارجي . ولكنه استفاد من وجوده في المحيط

الاوروبي خمس عشرة سنة ، فآلم بالسياسة العالية ، وتشرب بالمبادئ الديمقراطية وعاد الى بلاده وهو على جانب من سعة الاطلاع ، ومعرفة ما تحتاج بلاده اليه من ضروب الاصلاح .

ولما استقالت « وزارة الصدر » في ١٦ حزيران ١٩٤٨ م ، كان لا بد من تكليف شخصية واعية ومحيدة بتأليف وزارة جديدة ، تأخذ على عاتقها ادارة دفة القتال في فلسطين ، وتعيد الى العراق امنه وهدوءه ، حتى اذا اطمانت البلاد بعض الاطمئنان وعادت الامور الى مجاريها الطبيعية ، امكن اعادة الوزراء الذين عقدوا « معاهدة بورتسموث » الى الحكم بالتدريج (١) ومهد الطريق لعودة السيد نوري السعيد ليقضي على الشيوعية التي دب دبيبها في البلاد ، ويعيد القوات العراقية العاملة في فلسطين الى مراكزها الدائمة في العراق ، بعد ان افلست سياسة التهريب والتضليل ، واضاع العرب هذا الجزء من وطنهم الاكبر ، نتيجة لاطغائهم المتسلسلة . وهكذا دعى الامير السيد نصرة الفارسي الى تأليف الوزارة المرتقبة ففشل ، فدعى مزاحم الى تأليفها فقبل المهمة برحابة صدر قائلا انه ابن بجدتها ، بعد ان زكاه قادة معاهدة بورتسموث وبعد ان وعدهم برد اعتبارهم اليهم بالتدريج (٢) فوجه اليه هذا الكتاب :

#### وزيرى الافخم مزاحم الباجه جى

رقم ٤٢٧

بناء على استقالة فخامة السيد محمد الصدر من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا لما نعهد فيكم من دراية واخلاص ، فقد قر رأينا ان نعهد اليكم بتأليف الوزارة الجديدة على ان تنتخبوا زملائكم وتعرضوا اسماءهم علينا ، والله ولي التوفيق .

(١) « ومزاحم الباجه جى سياسي طبع قادر على تنفيذ السياسة المرسومة بما لديه من مؤهلات ، ومن طريقه يمكن ارجاع المسألة القدماء الى الحكم » .

(٢) خليل كنه في كتابه « العراق امسه وغده » ص ٨٦

(٢) قال لي رئيس الديوان الملكي السيد احمد مختار بابان ذات يوم :  
لما عاد مزاحم الباجه جى الى العراق ( على عهد وزارة حمدي الباجه جى ) جاني الى البلاط الملكي ، وسلمني رسالة مفتوحة مؤكدا على ضرورة الاطلاع عليها ، ومن ثم تقديمها الى الامير عبد الله ، فطلبت اليه الدخول الى الامير فورا ، فقال انه يكتبني برقع هذه الرسالة ، فلما قراتها ، وجدت ان الرجل يطلب رفع الحيف الذي الحق به السيد رشيد علي بفعله من الخدمة في السلك الخارجي ، ويرجو اعادته وزيرا مفوضا في احدى العواصم الاوروبية ، ثم صار الرجل يتردد على البلاط بمناسبة وبدون مناسبة ، حتى اذا استقال محمد الصدر من رئاسة الوزارة ، كلفه الامير بتأليف الوزارة الجديدة ، فاجاب انه يقلل التكليف بضرورة وابتهاج على ان يشرك معه علي جودة الايوبي ، وعمر نظمي ، فلم يمانع الوصي في ذلك ، فابرق الى عمر نظمي - وكان في الاستانة - بذلك فرفض الاشتراك معه ، اما علي جودة فمقرر ان يترك له امر الاشتراك او عدمه مند موافقه الى العراق . ثم ان مزاحم كلف كلا من جلال بابان ، وعلي ممتاز ، وصادق البسام ، ومحمد مهدي كيه ، بالدخول في وزارته فرفضوا ، فاختار الوصي على ملته انعامهم واحدا بعد الاخر واقترح رئيس الديوان اخذ السيد الوهاب مرجان مفوضا في الوزارة الجديدة فوافق مزاحم على ذلك . اما محمد مهدي كيه فقد اشترط تشكيل حزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي في الوزارة فوافق ، ولكنه اشترط ان يكون لهما وزيران بسلا وزارة فلم يوافق الحزبان .

صدر عن بلاطنا الملكي ببغداد في اليوم الثامن عشر من شهر شعبان سنة الف  
وثلاثمائة وسبعة وستين الهجرية، الموافق لليوم السادس والعشرين من شهر حزيران  
سنة الف وتسعمائة وثمانية واربعين الميلادية .

عبد الاله

### هيئة الوزارة

ولم يمر على رئيس الوزراء الجديد انتخاب زملاء له يشاركونه المسؤولية في  
ذلك الظرف العصيب . ويسرون بالبلاد الى شاطئ الاستقرار ، ولا سيما بعد ان  
عرف الرغبات السامية . وتفهم الاساليب المقتضاة في مثل هذه الاحوال ، وبعد ان  
رفضت الاحزاب السياسية كافة ان تشترك في وزارته ، فصدرت الارادة الملكية  
بتأليف الوزارة كالآتي :

- ١ - مزاحم امين الباجه جي : رئيسا لمجلس الوزراء ، ووزيرا للخارجية بالوكالة
- ٢ - مصطفى العمري : وزيرا للداخلية .
- ٣ - علي ممتاز : وزيرا للمالية ، ووكيلا لوزارة التموين .
- ٤ - محمد حسن كبه : وزيرا للعدلية .
- ٥ - جلال بابان : وزيرا للمواصلات ووكيلا لوزارة الشؤون الاجتماعية

- ٦ - صادق البصام : وزيرا للدفاع .
- ٧ - عبد الوهاب مرجان : وزيرا للاقتصاد .
- ٨ - نجيب الراوي : وزيرا للمعارف .

وكان وزير الاقتصاد عبد الوهاب مرجان ، العضو الوحيد الذي يستوزر  
لاول مرة ، اما بقية الاعضاء فقد سبق لهم اشغال المناصب الوزارية النوعية ، في  
وزارات مختلفة ، وظروف متباينة ، ومع رؤساء غير متجانسين (١) .

### اول كلمة لرئيس الوزراء

اعتاد رؤساء الوزراء ان ينطقوا بكلمات موجزة في حفلات الاستيوار ؛ يعربون  
بها عن شكرهم للمواطن السامية والثقة الكريمة ، ويمدون الشعب ببعض الوعود ،  
وكانت كلمة الرئيس الباجه جي بهذه المناسبة هي :

---

(١) يقول الاستاذ محمد مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال في ص ٢٦٤ من مذكراته :  
« ان السيد مزاحم الباجه جي طلب اليه ان يشترك « حزب الاستقلال » في الوزارة التي هو سائر  
لتأليفها لتوجيه وزارته الوجهة الوطنية فاعتذر عن ذلك ما لم تشترك بقية الاحزاب الوطنية فيها . وبعد  
فترة قصيرة استأنف البحث معه على اساس ان يكون يمثلوا الاحزاب « وزراء دولة » فلم يقر الاستاذ  
كبه هذا الفرض من الاسهام في الخدمة » .

ويقول السيد توفيق السويدي في ص ٤٨٢ من مذكراته : ان السيد الباجه جي توصل اليه ان يدخل  
عضوا في وزارته نظرا لاعتذار اليه كلفه ان يتنح صديقه السيد علي ممتاز بالتعاون معه عاجله الى ذلك .



« ارجو ان ترفعوا الى صاحب السمو الملكي الوصي المعظم بالغ امتناني وعظيم احترامي وشكري للثقة الغالية التي شرفني بها سموه الملكي للاضطلاع بأعباء الحكم في هذه البلاد التي ستكون مستندي في تحمل اعباء المسؤولية .

« اني اقدر ثقة سموه الغالية ، واعرف جيدا مغازيها ومراميها ، ولهذا ارجو من الله تعالى ان يساعدني على تحقيق رغبات سمو الوصي المعظم ، وان يكلا صاحب الجلالة برعايته .

« سادتي ! ان الاهداف التي ترمي الى تحقيقها هذه الوزارة هي جمل خدمة البلاد فوق كل اعتبار . واقصد بالخدمة ترفيه الشعب بشمل جميع الطبقات ، وتأيد العدل في جميع النواحي ، وحل قضية فلسطين العربية حلا يحقق رغبات البلاد العربية ، ولاجل تحقيق هذه الاغراض ارجو من كل مواطن وموظف ان يجعل هذا الواجب المحتم نصب عينيه ، وان يتصف بالنزاهة والاخلاص للعمل في ظل صاحب الجلالة الملك المفدى ، ورعاية الوصي المعظم » اه .

### منهاج الوزارة

انظر الناس من الوزارة ان تقدم بمنهج صريح يتناول السياسة الانشائية التي ستسير عليها ، بالنظر لما كانوا يعلقونه على شخص « الباجه جي » من آمال ، وهو الذي قضى سني الحرب الثانية في اوروبا يدرس اسبابها وعواملها ، ويكتوي بنارها . ولما مثل امام مجلس النواب في ٢٨ حزيران ١٩٤٨ م قال :

« معالي الرئيس المحترم . سادتي الاعضاء !

« كنت اود كثيرا ان يكون اول تشرفي في الحضور امامكم مصحوبا بمنهج الوزارة حتى استهدي بآرائكم القيمة ، واستفيد من توصياتكم الثمينة للانتفاع بها في تنفيذ تحقيق الاهداف التي ترمي اليها هذه الوزارة باضطلاعها المسؤولية ، ولكن لضيق الوقت - مع الاسف الكثير - لم نتمكن من جعل اول جلسة تدور حول منهج الوزارة ، ولكن في امكاني ان اقول كلمة عامة او كلمتين في هذا الباب .

اني استهدف قبل كل شيء التعاون مع اعضاء المجلس المحترمين ، لاني اعير اهمية كبرى لدعم الوضع الدستوري في البلاد . ويمكنني ان اؤكد لكم انني اذا حصلت على مؤازرتكم الثمينة ، اتمكن ان اقدم للبلاد بعض الخدمات ، التي هي بأمر الحاجة اليها . والان في الحقيقة لا اريد ان اضيع عليكم وقتكم الثمين ، لانه لا يمكن المناقشة على شيء في وضع الوزارة ، ولكن اماننا مسألة اصولية بسيطة ، وهي الميزانية الموقته ، التي يتعلق عليها استمرار ادارة البلاد ، فبعد برهة قصيرة تعرض عليكم فاطلب من الاعضاء المحترمين ان يوافقوا عليها بصورة مستعجلة » (١) .

(١) محاضر مجلس النواب « الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ م » ص ١٠ .

وفي جلسة مجلس النواب المنعقدة في ٢٨/١٠/١٩٤٨م وجه احد النواب هذا السؤال :

« مضى على الوزارة ما ينوف على الاربعة اشهر . منذ تسلمها زمام الحكم ، ولما تتقدم بعد الى هذا المجلس بمنهجها المرتقب ... فما هو السبب الداعي الى هذا التأخير ؟ » .

فرد الرئيس الباجه جي على هذا السؤال بهذا الجواب :

« قلت في جلسة سابقة بانني لم اشأ ان اتقدم بمنهج ارتجالي ، كما سبقني في هذا الامر غيري من رؤساء الوزارات ، لاني اعرف ان تلك المناهج او اكثرها كانت مناهج ارتجالية مزوقة لا ترمي الا لغاية واحدة هي التأثير على البلاد وعلى المجلس النيابي . ثم ان التجارب برهنت على ان هذا الامر لا يضمن مصلحة البلاد في اية ناحية كانت . فلهذا السبب رفضت ان اتقدم بمنهج ، وفي الحقيقة اجلت تقديم المنهج الى ان تتم لي دراسة الامور والوقوف الصحيح على ما تحتاجه البلاد ، وما يجب علينا ان نعمله لها . لهذا سيقرا عليكم خطاب العرش في ١ كانون الاول وهو يتضمن منهاج الوزارة الحالية ، وقد عملت جهدي لاجعل هذا المنهج مختصرا ومفيدا لئلا اضيع على المجلس اوقاته الثمينة ، واتعب بعض النواب المحترمين » (١) .

### الوزارة الجديدة والاحكام العرفية

شعرت الوزارة بهلع الشعب من سر الاحكام العرفية ، وانتهى الى مسامعها نبا الخلاف بين متصرفي الاولوية ومدراء الشرطة من جهة ، وبين الادارات العسكرية من جهة اخرى ، فأرادت ان تدخل الاطمئنان الى القلوب فصدر عن ديوان مجلس الوزراء ما يلي :

التاريخ ٢٦/٧/١٩٤٨م

الرقم ٣٤٠٩

الى الوزارات كافة !

امر فخامة الرئيس ان بلغكم ما يلي :

ان اول ما تهدف اليه الحكومة في سيرها هو اقامة العدل ، واحقاق الحق ، وازهاق الباطل ، وتطمين الناس على ممارستهم حقوقهم الطبيعية والقانونية ، واشعارهم بانهم في مأمن من افتراءات المفترين ، وحبائل المفرضين ، وان المؤسسات الحكومية انما اقيمت للعمل في مصالح الشعب ، وصيانة ابنائه من الظلم والعدوان . فالمحاكم والمؤسسات الادارية والادارة العرفية لا يقصد منها الا تلك الغايات السامية التي تدرك مفزاها تلك الحكومات الرشيدة ، وترمي اليها السياسة المستقيمة .

(١) محاضر مجلس النواب في اجتماعه غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ م ص ٣٠٨ .

لذلك رأينا ان نقرر ان اعلان الادارة العرفية في البلاد لم يقصد منه الا العمل على سلامة الاعمال الحربية وسيرها بوجهها الصحيح ، ودرء ما يمس تلك الاعمال من الاخطار والاحتمالات المضرة ، وليس وراء هذا قصد آخر . فمن الضروري ان تعرف الدوائر المختصة هذه الحقيقة ، وان تقتصر في مراجعاتها الادارة العرفية على الوقائع التي لها اساس حقيقي بالفرض المنشود من اعلان الادارة العرفية ، والا تتخذ من ذلك وسيلة لامور اخرى ، لا اساس لها بالفرض المقصود ، وان لا تتجاوز الحدود المرسومة في هذا الباب . هذا مع توخي اليقظة والحذر والعمل المجدي في تحقيق مرامي الادارة العرفية على اتم وجه .

و . السكرتير العام

وبعد بضعة ايام اصدرت السكرتارية العامة لديوان مجلس الوزراء بلاغا آخر برقم ٢٦٨٤ وتاريخ ١٥ آب ١٩٤٨م هذا نصه :

الحاقا بمشورنا المرقم ٢٤٠٩ والمؤرخ ٢٦/٧/١٩٤٨م

اود ان ابين لكم ان فخامة الرئيس قد وقف على انتباه دوائر الادارة العرفية الى ما جاء في المنشور المذكور ، وسره ان يرى تلك الدوائر لا تتجاوز الحدود المرسومة لاعلان الادارة العرفية ، والفرض الذي شرعت لاجله ، وهو صيانة الاعمال الحربية من ان يمسها ما يضر بها ، او يؤدي الى عرقلتها او تفشي اسرارها ، ونحو ذلك مما له اساس مباشر بالواسطة بالاخلاق في سيرها . وان فخامته ليره ان يدرك رجال الحكم ان اتخاذ الادارة العرفية وسيلة لاغراض لا علاقة لها بالامور الحربية ، امر لا يتشبه مع العدل ، الذي هو دعامة الملك ، والاساس الذي يشاد عليه بناء الدولة . ولا يجاري الاساليب القانونية والمقاصد التشريعية في امة عازمة على ان تعيش بين الامم المتعدنة مرفوعة الرأس ، طيبة الذكر . موثوقا بحسن تطبيق قوانينها وصحة اعمال حكوماتها .

وان فخامته ليكرر ابداء رغبته في ادراك هذه الحقائق ، وعدم الانحراف من الطريق السوي واتخاذ الادارة العرفية وسيلة لتحقيق اغراض خارجة عن مفعلي اعلانها . فليس من الصحيح ان تحال الى دوائر الادارة العرفية قضايا لا علاقة لها بالامور الحربية ، وليس من الصواب ان تتقبل الدوائر العرفية النظر في مثل هذه القضايا ، فان الرجوع في مثل هذه الامور يجب ان يختص بالمحاكم الاعتيادية حسب صلاحياتها القانونية ، فذلك ادعى لاحقاق الحق ، والسير الطبيعي في حسم القضايا اهـ .

و . السكرتير العام

### بين الهند والعراق

اعربت « الحكومة الهندية » عن رغبتها في تأسيس علاقات متينة بينها وبين

« العراق » فاتخذ مجلس الوزراء القرار الآتي في جلسته المنعقدة في ٧ ايلول ١٩٤٨ م :

« تلي كتاب وزارة الخارجية - المرقم ت - ١٧٠١ - ١٧٠١ - ٢٠٠ والمؤرخ في ١٩٤٨/٨/٢٣ م - المتضمن ان حكومة الهند قد اعربت ، بواسطة مندوبها السامي في لندن ، عن رغبتها في تأسيس علاقات سياسية ، وتبادل التمثيل الدبلوماسي مع العراق ، على ان يكون ذلك عن طريق تبادل السفراء . وبعد المداولة واستماع الايضاحات التي ادلى بها معالي وزير الخارجية ، وبالنظر لما بين العراق والهند من مصالح اقتصادية وروابط ودية ، وافق المجلس على تأسيس علاقات سياسية وتبادل التمثيل السياسي مع حكومة الهند ، وتخويل وزارة الخارجية ما يقتضي لذلك من الاجراءات حسب الاصول » اهـ .

وبعد ان اتخذت « وزارة الخارجية » الاجراءات التي عنها قرار مجلس الوزراء ، اصدرت هذا البيان :

« بغية تقوية صلات الصداقة القائمة بين حكومتي العراق والهند ، فقد تم الاتفاق على تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين بدرجة مفوضية » .

١٩٤٨/١٢/١ م

### قرض مالي في مصر

كانت موارد العراق بالكاد تكفي لسد نفقاته ، فجاءت « حرب فلسطين » ضفنا على ابالة (١) واضطرت الحكومة للبحث عن قروض خارجية لتسيير مشاريعها العمرانية ، وتأمين نفقاتها الداخلية ورواتب الموظفين (٢) .

وكانت عقيدة الباجه جي ، ان مصر يجب ان تكون أحد المصادر الكبرى لتأمين حاجة العراق من المال ، فاستدعى وزير مالىته علي ممتاز الى القاهرة في ٥ ايلول ١٩٤٨ م ، لعقد قرض للعراق بثلاثة ملايين جنيه ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منسوبي وزارتي المالية والتموين بالوكالة الى وزير الدفاع صادق البصام .

وعند وصول الوزير الى القاهرة ، اتصل بالجهات الحكومية اولا لتدارك القرض المطلوب من الخزنة المصرية فآخفق ، فاتصل ببنك مصر لتحقيق هذا القرض ، ولما وجد ان « الديسبلين » في ارض الكنانة يحول دون ما يريد ، عاد الى العراق توا ، واتفق مع الشركات التي تستنبط نفطه على ان تدفع حصة العراق من نفطه في

(١) الابالة : حزمة من الحشيش والخطب ، والغفث : قبضة من الحشيش مخططة الرطب باليابس ، ومعنى المثل بلية على اخرى ، ويغرب مثلا للرجل يحمل صاحبه المكروه ثم يزيده منه .

(٢) المتجدد من ١٠٧٤ من الطبعة التاسعة )

(٢) قرر مجلس الوزراء استدانة ( ٧٥٠.٠٠٠ ) دينار من كل من البنوك الاجنبية العاملة في العراق اي ان الحكومة استقرضت ( ٢٤٢٥.٠٠٠ ) دينار من ثلاثة بنوك لتسديد رواتب الموظفين .  
جلال بلبان : وزير المواصلات والاشغال

كل ثلاثة اشهر ، بدلا من استيفائها في ختام كل سنة ، فاستطاع بهذه الوسيلة ان يؤمن المال الى اجل معين .

### حوادث وانباء مختلفة

١ - تبودلت بين الحكومتين : العراقية والبريطانية في ٢٧ حزيران ١٩٤٨ م ، مذكرتان حول تمديد مدة الاتفاقية المالية المنقذة بين الطرفين في ١٧ تشرين الثاني ١٩٤٧ م . وتنص هاتان المذكرتان على أن تجري التسهيلات اللازمة لوضع مبلغ قدره ( ٥٠٠.٠٠٠ ر.هـ ) باون استرليني تحت تصرف العراق ، لتأمين معاملاته التجارية مع المناطق التي تتعاطى التجارة بالعملات النادرة ، ومبلغ آخر قدره ( ٧٥٠.٠٠٠ ر.هـ ) باون استرليني للتعامل مع السويد .

٢ - زار العراق في ٣٠ حزيران ١٩٤٨ م ، الملك عبد الله ملك الاردن ، يصحبه وزيراً المعارف والعُدلية وطبيباً وبعض المرافقين ، وتباحث مع المسؤولين العراقيين في موضوع وساطة الكونت برنادوت وسيط حياة الامم المتحدة ، والتقرير الذي اعده للتوفيق بين العرب واليهود ، والحاح الانكليز والامريكان على الدول العربية بضرورة الاعتراف بواقع قيام دولة اسرائيل ، والكف عن محاربتها . وفي الثالث من تموز عاد العاهل الاردني الى عمان يصحبه الامير عبد الله ، فتألفت حياة الوصاية من السادة : محمد الصدر ، وجميل المدفعي ، وعبد العزيز القصاب لتقوم مقام الوصي مدة غيابه عن العراق . وبعد ان واصل الامير مباحثاته في الاردن ، عاد الى بغداد فبلغها في ١٧ تموز ١٩٤٨ م . ثم غادرها الى فلسطين جواً في مساء اليوم التالي فلبث فيها ثلاثة عشر يوماً اذ عاد في ٣١ من هذا الشهر .

٣ - استأثرت رحمة الله بجدة الامير عبد الله في الثالث من تموز ١٩٤٨ م ، فأعلن الحداد على وفاتها لمدة سبعة ايام .

٤ - غادر العراق الى القاهرة في ٣ تموز ، رئيس الوزراء يصحبه وزير دفاعه صادق البصام في امور تتعلق بفلسطين ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة الى وزير المواصلات جلال بابان ، ومنصب وزارة الخارجية بالوكالة الى وزير المالية علي ممتاز . اما منصب وزارة الدفاع بالوكالة فقد نيط بوزير الداخلية مصطفى العمري . وفي ١٥ من هذا الشهر عاد كل من الباجه جي والبصام الى بغداد .

٥ - لبي دعوة ربه في التاسع من تموز ١٩٤٨ م السيد محمد امين زكي من خيرة الوزراء السابقين ، ومن افضل العلماء والمؤرخين ، تغمده الله برحمته الواسعة .

١٦ - سافر الى اوربا للاستشفاء في ٢٥ تموز ، وزير الداخلية مصطفى العمري ، فصدرت الارادة باسناد منصب وزارة الداخلية بالوكالة الى رئيس الوزراء .

٧ - صدرت الارادة الملكية في ٢٧ تموز ١٩٤٨م باسناد منصب وزارة المعارف بالوكالة الى وزير العدلية محمد حسن كبه مدة غياب وزير المعارف نجيب الراوي عن العراق . وكان الراوي قد سافر في اليوم المذكور الى بيروت لاستقبال الملك فيصل الثاني ، يصحبه امين العاصمة ، وممثل عن وزارة الدفاع ، ومدير الدعاية العام .

٨ - كان الملك فيصل الثاني ملك العراق يدرس في مدارس المملكة المتحدة البريطانية منذ بضع سنوات ، فانتهاز فرصة العطلة الدراسية لسنة ١٩٤٨م ، فجاء الى بغداد في ٢ آب من هذه السنة . ولما عاد الى انكلترا في ٣٠ ايلول ؛ صحبه الوصي الى بيروت . وتالفت حياة الوصاية من الصدر ، والمدفني ، والفارسي .

٩ - اذنت الوزارة لثلاثة آلاف لاجيء فلسطيني بالاقامة في العراق في اوائل آب ١٩٤٨م ، فاصبح عدد الفلسطينيين في العراق ثمانية آلاف نسمة ، وتكلف العراق اعالتهم . واعاشتهم . عدة سنوات ، وهو ما يزال يقوم بهذا الواجب .

١٠ - استصدرت الوزارة ارادة ملكية بتعطيل جلسات مجلس النواب لمدة ٣١ يوما من ٢١ آب لغاية ٢٠ ايلول ١٩٤٨م .

١١ - غادر العراق الى سورية في ١٧ آب ١٩٤٨م . وفد برئاسة وزير المالية ووكيل وزير التموين علي ممتاز ، وعضوية مدير الزراعة العام ، ومدير المنتوجات المحلية العام ، لشراء ثلاثين الف طن من الحنطة السورية للعراق ، لان سياسة الوزراء كانت تهدف الى خزن اكبر كمية ممكنة من الحبوب المعاشية ، على سبيل الطوارئ؛ فصدرت الارادة الملكية باسناد منصبي وزارتي المالية والتموين بالوكالة الى وزير الدفاع صادق البصام . ولما تمت صفقة الشراء عاد الوفد الى العراق في اول ايلول ، بعد ان زار وزير المالية تركية زيارة قصيرة لتفقد عائلته التي كانت تصطاف هناك ، فاستحقت الوزارة على عملها هذا كل ثناء .

١٢ - كان منصب وزارة الشؤون الاجتماعية قد نيط بوزير المواصلات والاشغال جلال بابان وكالة ، منذ تالفت وزارة مزاحم في ٢٦ حزيران ١٩٤٨م . وفي ١٩ آب من هذه السنة صدرت الارادة الملكية بتعيين علي حيدر سليمان وزيرا للشؤون الاجتماعية .

١٣ - نعت انباء كراچي في ١٢ ايلول ١٩٤٨م رئيس وزراء باكستان محمد علي جناح فتبودلت برقيات التعازي بين الدوائر المختصة في بغداد وكراچي .

١٤ - طلب رئيس الوزراء الى مجلس وزرائه في جلسته المنعقدة في ١٩ آب ١٩٤٨م ان يوافق على ايفاده الى عمان ، ومصر ، وسورية ، ولبنان ، في مهمة خاصة . فطلب اليه وزيرا الداخلية والشؤون الاجتماعية : السيدان عمر نظمي وعلي حيدر سليمان ان يطلع الرئيس المجلس الوزاري على هذه المهمة ، فرد الرئيس بانها مهمة خاصة تستهدف خير العراق والعرب ، فلم ير المجلس مناصا من الموافقة على ذلك ، وصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة الى جلال بابان وزير

المواصلات والاشغال ، ومنصب وزارة الخارجية بالوكالة الى نجيب الراوي وزير المعارف . وقد انتهز الرئيس مزاحم هذه الفرصة ، ففاوض حكومات عمان ، والقاهرة ، وبغروت ، والشام ، حول ضرورة توحيد قيادة الجيوش العربية ، وتنسيق خططها العسكرية ، فلم يوفق فيما اراد . ولما كان « الجناح الايسر للجيش العراقية بيد الجيش الاردني ، رأت الحكومة العراقية من الضروري ان تتفاهم مع الحكومة الاردنية وتوحد القيادة معها ، حتى يمكنها ان تعلم ما يجري في الجيش الاردني ، حفظا لسلامة الجيوش العراقية ، وبعد المفاوضات اتفقت مع الحكومة الاردنية على توحيد القيادة وجعلها بيد القيادة العراقية . وبعد ان اتخذ العراق جميع الاجراءات المحققة لهذا الغرض ، فان حكومة شرقي الاردن لم تعمل به حتى هذه الساعة ، فبقي الاتفاق بشأن التوحيد حبرا على ورق » (١) . وهو ما كانت تخافه الحكومات العربية وتخشاه .

١٥ - كان وسيط هيئة الامم المتحدة « الكونت برنادوت » قرر زيارة بغداد في يوم ١٧ ايلول ١٩٤٨ م ، للتباحث مع ساسته في موضوع وجود الجيش العراقي في حالة حرب مع اليهود في فلسطين ، فاغتالته يد يهودية قبيل توجهه الى العراق . ١٦ - قامت مظاهرات صاخبة في الكاظمية في ١٧ ايلول ١٩٤٨ م ، ضد الوزارة القائمة ، وكان المتظاهرون يطالبون بالغذاء ، والكساء ، فاصطدمت الشرطة بهم ، وادى الاصطدام الى وقوع ٨٨ اصابة فيهم ، وتوقيف اكثر من (٢٥٠) من المتظاهرين ، حوكموا عن جريمة قيامهم بمظاهرة غير مسموح بها من قبل السلطات العسكرية ، فافرج عن ثلثي الموقوفين وقضى المجلس العرقي بحبس الثلث الآخر مددا مختلفة .

١٧ - تقرر ان يرأس وزير المعارف نجيب الراوي ، الوفد العراقي الى منظمة الامم المتحدة ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة المعارف بالوكالة الى وزير المالية علي ممتاز الدفترى اعتبارا من ٢١ ايلول ١٩٤٨ م .

١٨ - سافر رئيس الوزراء الى القاهرة في ٢٨ ايلول ١٩٤٨ م ، فاشغل وزير المواصلات جلال بابان منصبي رئاسة الوزراء ووزارة الخارجية بالوكالة ، واشغل وزير المالية علي ممتاز منصب وزارة الداخلية بالوكالة ، وعاد الرئيس الى بغداد في ٩ تشرين الاول .

---

(١) من نصريح لرئيس الوزراء في مجلس النواب بتاريخ ٢٧ كانون الاول ١٩٤٨ م ص ١٠١ .  
وقد عاد السيد مزاحم الباجهجي الى بغداد في ٢ ايلول ١٩٤٨ م ، وكان قد صدر بغيبه هذا البيان :  
« رغبة في تنسيق الحركات العسكرية في فلسطين ، وتوثيقا لوحدة عمل الجيوش العربية المحاربة لاتخاذ ذلك القطر العربي العزيز ، ثمر المؤتمر الذي عقد في عمان توحيد قيادة الجيش العراقي ، والجيش الاردني ، تحت قيادة عراقية عامة تتولى قيادة الجيشين في الميدان فينفذ الجيشان الاوامر التي ترأبها القيادة العراقية العامة » اه .

مدير الدعاية العام  
وكما قلنا اتنا كانت حكومات مصر وسورية والسعودية ولبنان تخشى وجود مؤامرة خفية في طلب توحيد قيادة الجيوش العربية لوجود معاهدات بين العراق وانكلترا ، والاردن وبريطانيا لا تطبئن اليها حكومات هذه الدول العربية ولا تنق بها .

١٩ - اعلنت رئاسة التشريفات الملكية في الثالث من تشرين الاول ١٩٤٨ م ، عن عقد خطبة الامير عبد الاله على الانسة فائزة الطرابلسي ، كريمة كمال الطرابلسي في القاهرة . ثم جاء بالخطبة الى العراق ، وتم زفافها في الثامن والعشرين من هذا الشهر ، فانعم الوصي عليها لقب « صاحبة السمو الملكي » كما اصدر ارادته بخفض نسب معينة من مدد بعض المحكومين ، وانهاالت الهدايا على سموه من العراق ومن خارجه ، بهذه المناسبة السعيدة ، حتى قيل انها تجاوزت ربع المليون استرليني . وكانت مطربة الشرق ام كلثوم هي التي توسطت هذه الزيجة .

٢٠ - اجتاحت بغداد مساء اليوم الثاني عشر من تشرين الاول ١٩٤٨ م عاصفة رملية هوجاء ، ثم اشتدت ليلا حتى استحال الجو الى طبقة كثيفة من التراب الاحمر ، فضيق الانفاس وملا الصدور ، واودى بحياة بعض المصدورين .

٢١ - تم الغاء « وزارة التموين » بصورة فعلية في الحادي عشر من تشرين الاول ١٩٤٨ م ، بموجب القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٤٨ م .

٢٢ - تكررت اعتداءات اليهود على « قطاع غزة » الخاضع لسيطرة الجيش المصري في تشرين الثاني ١٩٤٨ م ، فسافر الباجه جي الى القاهرة في التاسع من هذا الشهر ، يصحبه وزير دفاعه شاعر الوادي ، للبحث في موضوع هذه الاعتداءات ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة الى وزير الخارجية علي جودة الايوبي ، ومنصب وزارة الدفاع بالوكالة الى وزير الداخلية عمر نظمي ، وقد عاد الرئيس والوزير العراقي في ١٤ تشرين الثاني .

٢٣ - صدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الاقتصاد بالوكالة الى وزير الشؤون الاجتماعية علي حيدر سليمان ، بناء على انتخاب وزير الاقتصاد عبد الوهاب مرجان رئيسا لمجلس النواب في ١/١٢/١٩٤٨ م .

٢٤ - صدرت الارادة الملكية في ٢٥ تشرين الاول ١٩٤٨ م باسناد منصب وزارة المعارف بالوكالة الى جلال بابان وزير المواصلات ، بدلا من محمد حسن كبه وزير العدلية .

٢٥ - كان العلامة اللغوي الاب انستاس ماري الكرمللي قد انتقل الى دار البقاء في السابع من كانون الثاني ١٩٤٧ م فلم يعبأ بموته احد . فلما كانت ايام « وزارة مزاحم الباجه جي » الف رئيس الوزراء لجنة من الاساتذة يعقوب سركيس ، وكوركيس عواد ، ورفائيل بطي لنشر آثار الفقيه ، وقد اجتمعت اللجنة مرة واحدة برئاسة رئيس الوزراء ، فلما سقطت وزارته تلاشت الفكرة ، اذ كان الغرض منها استغلال الموت للدعاية لا لتمجيد التأليف والعلماء .

٢٦ - سافر الوصي الى عمان في ٢٢ تشرين الاول ١٩٤٨ م ، يصحبه وزير الدفاع شاعر الوادي ، ورئيس اركان الجيش الفريق الركن صالح صائب الجبوري ، لتفقد جبهات القتال في فلسطين ، فصدرت الارادة الملكية بتأليف هيئة النيابة من



السيد محمد الصدر ، وجميل المدفعي ، ونصرة الفارسي ، وباسناد منصب وزارة الدفاع بالوكالة الى وزير الداخلية الجديد عمر نظمي ، وقد عاد هؤلاء في يوم ٢٤ من هذا الشهر . وفي ١٥ تشرين الثاني ١٩٤٨م سافر سموه الى عمان للغرض المذكور ، فتألفت هيئة النيابة من السادة : نوري السعيد ، ومحمد الصدر ، وجميل المدفعي ، وبعد ان امضى الوصي اسبوعا كاملا في تلك الجهات عاد الى بغداد في ٢١ من هذا الشهر .

وفي ٢ كانون الاول ١٩٤٨م سافر ايضا الى البصرة في نزهة قصيرة صحبه خلالها السادة نوري السعيد ، وجميل المدفعي ، وعلي جودت الايوبي وزير الخارجية وعاد الجميع الى العاصمة في التاسع من هذا الشهر .

### استقالة وزير الدفاع

١ - لما اعلنت « وزارة الصدر » « الاحكام العرفية » في « الانحاء العراقية » كافة لحماية مؤخرة الجيش العراقي ، خشي الناس ان تستغل هذه الادارة لغير الجهات التي اعلنت هذه الاحكام من اجلها . حتى ان وزير التموين في تلك الوزارة ، محمد مهدي كبه استقال من منصبه احتجاجا على ما اسماه « استغلال تلك الاحكام لمصالح انتخابية صرفة » . وكذلك فعل داود الحيدري وزير العدلية . فارتأت وزارة الباجه جي تقليص ظل هذه الادارة ، فعارض وزير دفاعها هذا الراي .

٢ - ولما ارتابت وزارة الدفاع في سلوك بعض اليهود المستخدمين في دوائر البريد والبرق العراقية ، حيث وجدت الانباء تتسرب الى اعداء العراق بيسر وسرعة ارتأت ان يفصلوا من الخدمة فوراً فطلب الوزير المسؤول جلال بابان ان تعطى له الفرصة الكافية لاحلال من يجب احلالهم محل هؤلاء اليهود ، لئلا تتوقف المراسلات بين العراق والعالم فجأة ، فحصلت من جراء ذلك مشادة بين الوزيرين : صادق البصام وجلال بابان .

٣ - وجاءت تصريحات وزير الدفاع « البصام » الجريئة المنشورة في جريدة « الزمان » الصادرة في ٢٢ و ٢٣ ايلول سنة ١٩٤٨م ضغنا على ابالة ، وادت الى المعاتبة بين الرئيس الباجه جي والوزير البصام . فقد اعلن هذا الوزير : ان خيانة الانكليز المستمرة لمصالح العرب ، واصرار الامريكان على مساعدة اليهود ، وطرد العرب من فلسطين ، توحى الى العرب ان يتجهوا نحو الشرق ، حيث الاتحاد السوفياتي ، واذا البصام يتقدم بهذه الاستقالة .

الى فخامة رئيس الوزراء .

عطفًا على المذكرات التي جرت في الجلسات الثلاث التي عقدها مجلس الوزراء بتاريخ ٢٢ و ١٩٤٨/٩/٢٣ بشأن فلسطين ، وبناء على ما لمسته من شعور مضاد قابلتم به وبعض الوزراء تصريحه المنشور في جريدتي « الزمان » و « الاخبار » بتاريخ

١٩٤٨/٩/٢٥ م ، وبالنظر الى موقف البعض من الوزراء من الاجراءات التي تقوم بها المجالس العرفية ضد الصهاينة ، خاصة الموظفين منهم ، رأيت من الضرورة الملحة الانسحاب من الوزارة ، بعد ان اثبت بايجاز وجهة نظري وانطباعاتي حول هذه النواحي ، والتي لها علاقة مباشرة بالمبدأ الذي يركز عليه عادة التضامن الوزاري ، والمسؤولية الوزارية المشتركة .

ان رأيي في معالجة قضية فلسطين ، وقضايا العراق والعرب عامة ، مع الحلفاء وغير الحلفاء ، كنت سجلته في ضبوط المجلسين « النيابي والاعيان » وعلى صفحات الصحف المحلية والخارجية ، قبل الحرب الكونية الثانية ، وخلالها ، وبعدها . ان مقفي « في الوزارة القائمة » من هذه القضايا ، والآراء التي ادليت بها حولها ، والتصريحات التي اذاعتها البرقيات والصحف بشأنها ، تستند ولا شك على عقيدتي الثابتة ، من ان مشاكلنا العامة لن يمكن حلها بالطرق البالية التي سلكناها قبلا ، والتي اضعأت على الامة العربية كثيرا من حقوقها . انما ينبغي لنا استغلال الظروف العالمية ، وفرص تنازع الدول الكبرى على مناطق النفوذ ، وعلى الامتيازات الاقتصادية في بلادنا ، والركون الى استغلال الاساليب التي اتبعتها الدول التي استغلت هكذا فرص في استرجاع حقوقها المضاعة ، وان آل الامر الى مخاصمة حلفائنا ، او الى تهديدنا بهذه الخصومة . لاننا قد اضعنا فرصا كثيرة سنحت لنا في المطالبة بحقوقنا فيجب علينا والحالة هذه ، وفي الظرف العالمي المتوتر ، ان نستغل هذه الفرصة ونساوم كي نحمل هؤلاء الحلفاء على الكف عن انتقاص كرامتنا ، وعن الغدر بحقوقنا ، كما تجلى ذلك في موقفهم الاخير من قضية فلسطين ، ومن قضايانا الاخرى .

كما ان عقيدتي في ان حل قضية فلسطين لن يكون الا بقوة السلاح . وهذه العنيدة هي التي دفعني الى قبول تمثيل العراق لدى جامعة الدول العربية في جميع الجلسات التي عقدتها ، ولجانها السياسية لهذه الغاية ، وتنفيذا لما ساهمت في المسؤولية في اول وزارة اقرت مبدأ الكفاح المسلح ، واستنادا عليها ايضا تآزرت مع فخامتكم في مسؤولية الوزارة القائمة . وبالنظر الى ان هذه القضية قد وصلت مرحلتها الحاسمة . فاي تلكؤ يصدر عن اية دولة عربية ، او من الجامعة ذاتها في تنفيذ قرارها المتعلق باستمرار القتال ، عند وقوع غدر الحلفاء بنا يجب ان نصارح الشعوب العربية به ، لان اخفاء الحقائق عن اعين الناس ، وكتمها ، يؤدي حتما الى الرضوخ الى راي الانخذاليين او المساومين على حساب فلسطين ، وفي هذا الرضوخ على ما اعتقد ، وحسبما صارحت به في تصريحي الاخير ، وفي بياناتي الاخرى امامكم وامام مجلس الوزراء كارثة كبرى وخيمة العواقب ، وفيه تراجع مقرون بهزيمة شنعاء ، وفيه ايضا فشل سياسي وعسكري سيفقدنا مكانتنا الدولية ، وفيه كذلك خطر لزحف صهيوني عاجل ام آجل سيلتهم جميع الاقطار العربية ، وجيوشها وشعوبها وسيادتها وكرامتها ، يعاونهم في ذلك الحلفاء ، ويساندونهم فيه الرتل الخامس الذي قد عشعش في العراق وفي غير العراق . ولهذا كله صرحت في ضرورة مواصلة العراق والدول العربية الاخرى الكفاح المسلح درءا لهذه الاخطار ، ولتلك المحاذير والكوارث .

اما الناحية المتعلقة بالمجالس العرفية وباجراءاتها ، فبالرغم من عقيدتي فسي ضرورة قيامها في المناطق الاربع صيانة لمؤخرة الجيش ، وللاسباب التي تستوجبها الضرورة الحربية الراهنة ، وبالرغم من الخطة الصريحة التي رسمت لقادة هذه الادارات ، واستنادا على البيان الذي اعلنتوه فيما له مساس بتجنب هذه المجالس للمظالم ، والتمسك باحقاق الحق ، وتحكم العدل في الاجراءات التي يتخذونها ، ومع الاعتقاد في ان هذه المجالس قد سلكت هذا السبيل في جميع اجراءاتها السابقة واللاحقة ، فالشكاوى كانت ولم تزل تترى من بعض الوزراء على اجراءات هذه المجالس « الخاصة باليهود » دون الاستطاعة الى معرفة كنهها الحقيقي ، ودون ان نلمس جزءا منها في الاجراءات التي اتخذتها المجالس العرفية قبلا ضد آلاف المسلمين والعرب لصيانة المجهود الحربي البريطاني ، او تلك التي اتخذت في الوزارات السابقة ضد اضعاف هؤلاء .

هذه ملاحظات وانطباعات موجزة وددت تثبيتها بايجاز ، مغتنما فرصة التصادم المنبعث عن اختلاف الميول والاهداف القائمة بيني وبين بعض الزملاء ، لان القي عن عاتقي تبعة المسؤولية ، والذي صرت اشعر بالأم بانها اصبحت عبئا ثقيلا ليس بمقدوري تحمله بسبب التباين هذا ، وللاسباب التي كنت دونتها في استقالتني السابقة المؤرخة ١١ آب ١٩٤٨ م ، وبموامل اخرى سياسية للتضامن الوزاري كنت عرضتها على فخامتكم غير مرة ، وفي مناسبات عديدة ، ولدوافع غيرها ظهرت بوادرها في التغيير الاخير في الاتجاه ، خاصة ما يتعلق منه في منشوركم المرقم ٣٤٣٤ والمؤرخ ٨/٢٨/١٩٤٨ م الذي اوضحتم فيه سياستكم تجاه اليهود ، لهذا كله ارجو التفضل باعتباري مستقيلا ، والتوسط لدى صاحب العرش باستصدار الارادة الملكية المطاعة لقبولها ، ولفخامتكم مزيد الشكر والاحترام (١) .

وزير الدفاع : صادق البصام

وفي ٢٧ ايلول ١٩٤٨ م صدرت الارادة الملكية المرقمة ٦١٤ لسنة ١٩٤٩ م :

- ١ - بقبول استقالة صادق البصام من منصب وزارة الدفاع .
- ٢ - بتعيين علي ممتاز وزير المالية ووكيل وزير التموين وزيرا للدفاع بالوكالة .
- ٣ - بتعيين محمد حسن كبه وزير العدلية وزيرا للمعارف بالوكالة ، بدلا من علي ممتاز ، مدة غياب نجيب الراوي وزير المعارف عن العراق .

وفي ٢٧ ايلول ايضا وجه رئيس الوزراء الى الوزير المستقيل هذا الكتاب :

التاريخ ٢٧/٩/١٩٤٨ م

الرقم ١٤٢٨

صاحب المعالي السيد صادق البصام المحترم .

(١) محاضر مجلس الاميان لسنة ١٩٤٨ م من ٤٣ .

نزولا عند رغبتكم ، لقد توسطت لدى المقام السامي ، فصدرت الارادة الملكية المرقمة ٦١٤ والمؤرخة ١٩٤٧/٩/٢٧م بقبول استقالتكم ، وها اني مقدم صورة منها للاطلاع .

وبهذه المناسبة اود ان اعرب لمعاليكم عن امتناني لمواظرتكم القيمة التي لمستها من معاليكم اثناء تقلدكم منصب الوزارة ، راجيا لكم التوفيق . واما ما ورد في كتابكم من البيانات التي لا اراها تنطبق مع الواقع ، وكنت اتمنى لو انكم لم تجنحوا اليها ، فسأرد عليها في كتاب آخر (١) .

رئيس الوزراء : مزاحم الباجه جي

ولما تليت الارادة الملكية الصادرة بقبول هذه الاستقالة في جلسة مجلس النواب المنعقدة في ٢٨ ايلول ، قال رئيس الوزراء :

« ان معالي صادق البصام اختلف مع الوزارة الحاضرة في قضية واحدة نشأت قبل يومين ، وذلك بالنظر للشكاوى التي وصلت الوزارة من نواحي العراق ، وهي ان الادارات العرفية خارج بغداد ، صارت تتدخل بامور تثل الادارة ، وتقضي على فعالية الشرطة ، وما اشبه ذلك . وقد تذاكرنا فيما اذا كان من المناسب ان تبقى احكام الادارة العرفية شاملة لجميع العراق . او ان تسحب الادارة العرفية من خارج بغداد ونجعلها في بغداد ، كما كانت في زمن الحرب ، وقد درسنا هذه القضية من مدة ، وكنا نتداول بها . وبالنظر لاستمرار وقوع بعض حوادث خارج بغداد ، وجد الوزراء انه من المصلحة على ضوء التقارير الواردة من الموظفين الاداريين ، ان الاحسن هو جعل الادارة العرفية في بغداد فقط ، على ان تشمل جميع اطراف بغداد . وبعدما اختمرت هذه الفكرة قبل يومين ، عرضنا الامر على معالي صادق البصام ، بصفته الوزير المسؤول . لانه هو الذي سيتقدم بهذا الطلب ، ولكنه رفض وقال : اني ارى ان من المصلحة ابقاء الادارات العرفية في جميع انحاء العراق - بينما الوزراء وانا من جعلتهم - راينا من المصلحة العامة ان تسحب جميع فروع الادارات العرفية الى بغداد ، وقد هددنا بالاستقالة فوازننا بين المصلحة وضياح زميل محترم مثل صادق باشا البصام ، فوجدنا انفسنا بجانب المصلحة العامة . ولذلك قررنا اصدار مرسوم بان تكون الادارة العرفية في بغداد على ان تشمل العراق ... الخ » (٢) .

وعلى كل فقد « عم الاستياء جميع الاوساط الحزبية والوطنية لهذه البادرة الخطرة التي توحى باعادة الاعتبار بماقدي معاهدة بورسموث ... وتحفزت الاحزاب الوطنية وجبهة المعارضة في مجلس النواب لمقابلة هذا التحدي وقامت بحملة شديدة على السيد مزاحم الباجه جي داخل المجلس وخارجه . وما ان تليت الارادة الملكية

(١) لم يبعث الرئيس الباجهجي الى الوزير البصام كتابا ثانيا كما وعد في جوابه هذا ، والظاهر انه اكتفى بما تلاه في مجلس النواب حول هذه الاستقالة .

(٢) محاضر مجلس النواب في اجتماعه غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ م ص ١٦٨ .

بهذا التوقيع الوزاري ، حتى انبرت المعارضة من كل جانب الى الهجوم العنيف على السيد الباجه جي ، ووقعت بينه وبين بعض المعارضين مناقشات حادة » (١) .

### تقليص ظل الاحكام العرفية

على اثر قبول استقالة السيد صادق البصام من منصب وزارة الدفاع ، صدرت الارادة الملكية المرقمة ٦٦٦ والمؤرخة ٢٨ ايلول ١٩٤٨ م وهي :

اصدرنا هذه الارادة الملكية ، بناء على ما اقره مجلس الوزراء ، وعرضه علينا رئيس الوزراء ووكيل وزير الدفاع ، بتعديل ارادتنا الملكية المرقمة ٣١٩ والمؤرخة في ١٤ ميس ١٩٤٨ م على الوجه الآتي :

أ - اعلان الاحكام العرفية بصورة مؤقتة في جميع انحاء العراق الى حين صدور ارادة ملكية بانهاؤها .

ب - ان تكون الادارة الملكية في جميع انحاء العراق عسكرية صرفة ، وان يكون قائد القوات العسكرية في بغداد مرجعا اعلى لجميع الادارات . وله صلاحية توزيع الاعمال حسبما يترأى له .

ج - اعتبار العراق ، لغرض الاحكام العرفية ، منطقة عسكرية واحدة ، يكون مركزها بغداد ، ويشكل مجلس عرقي واحد في بغداد لهذا الغرض ، والفاء المجالس العرفية العسكرية الثانية والثالثة والرابعة المبينة في الفقرة الرابعة من ارادتنا الملكية المشار اليها في اعلاه .

د - توقيف تنفيذ قوانين اصول المحاكمات الجزائية ، وادارات الاولوية ، والجمعيات والاجتماعات والتجمعات ، والمطبوعات ، وانضباط موظفي الدولة ، والخدمة المدنية ، والقضائية ، ونظام دعاوى العسائر ، والقوانين الاخرى ، كل ذلك بقدر ما له اساس بالاجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الادارة انعرفية ، حسبما يترأى لقائد القوات العسكرية ، ويستثنى من ذلك عزل وفصل ونقل الحكام والقضاة عدا الموظفين المدنيين . على وزراء الدولة تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الثالث والعشرين من شهر ذي القعدة سنة ١٣٦٧ هـ واليوم الثامن والعشرين من شهر ايلول سنة ١٩٤٨ م (٢)

عبد الوهاب مرجان وزير الاقتصاد ، جلال بابان وزير المواصلات والاشغال ، محمد حسن كبه وزير العدلية ، علي حيدر سليمان وزير الشؤون الاجتماعية .  
مزاحم الباجه جي : رئيس الوزراء ووكيل وزيري الخارجية والداخلية .  
علي ممتاز : وزير المالية ووكيل وزير التموين ووزير الدفاع بالوكالة .

(١) محمد مهدي كبه في ص ٢٦٦ من كتابه « مذكراتي في صميم الاحداث » .

(٢) جريدة الوقائع العراقية الرسمية العدد ٢٦٦٦ بتاريخ ٢ تشرين الاول ١٩٤٨ م .

وعلى هذا اصدرت وزارة الدفاع امرا بتعيين امير اللواء عباس فضلي احمد جودت قائدا للقوات العسكرية للادارة العرفية المعلنة في جميع انحاء العراق ، على ان يكون مقره في بغداد وصدرت الارادة الملكية بتعيين العقيد الركن حبيب وفيق الربيعي رئيسا ، والمقدم محمود عبد القادر ، والرئيس الاول احمد داود عضوين عسكريين ، والرئيس جمال احمد الصانع عضوا اضافيا في المجلس العرفي المذكور والحاكمين : مصطفى عزت عبد السلام ، والحاج حسين محمد السعد عضوين مدنيين في هذا المجلس العسكري .

### تبدلات وزارية خطيرة

لما الف السيد مزاحم الباجه جي وزارته في ٢٦ حزيران ١٩٤٨ م ، احتفظ لنفسه بوكالة وزارة الخارجية ، واختار مصطفى العمري وزيرا للداخلية ، وصادق البصام وزيرا للدفاع ، فلما استقال البصام من منصبه الوزاري في ٢٧ ايلول ١٩٤٨ م ، تولى وزير المالية علي ممتاز ، منصب وزارة الدفاع بالوكالة .

« وكانت الشائعات الدائرة منذ ايام حول التعديل الوزاري موضع اهتمام الاحزاب فجرت مداولة بين رؤسائها . . . وكانت الاتجاهات السائدة بينها ، ان ادخال اي عنصر من العناصر التي سببت كارثة كانون الثاني ، واراقة الدماء ، مما يضر بالصالح العام ، ويدل على الاستمرار في اتجاه ليس من صالح البلاد في شيء ، فضلا عن استنكار الاحزاب للاساليب التي جملت الحكومات المتعاقبة بعيدة عن رغائب الشعب بوجه عام . وقد حاول رؤساء الاحزاب الاتصال برئيس الوزراء ، وتحذيره بعمل من هذا القبيل ، غير انهم لم يتمكنوا من مقابلته بالنظر لاعتكافه في داره » (١) .

وفي ٢٠ تشرين الاول من هذه السنة : اضطر رئيس الوزراء تحت ضغط البلاط الى استصدار الارادة الملكية المرقمة ٦٦٠ بتعيين :

- ١ - علي جودة الايوبي وزيرا للخارجية .
- ٢ - مصطفى العمري ، وزير الداخلية ، وزيرا بلا وزارة .
- ٣ - عمر نظمي وزيرا للداخلية (٢) .
- ٤ - شاكر الوادي وزيرا للدفاع .

(١) جريدة « صوت الاهلي » الصادرة بتاريخ ٢١ تشرين الاول ١٩٤٨ م .

(٢) كان مير نظمي ممثما من الدخول في وزارة مزاحم فالتره الوصي بذلك .

لقد باعد هذا التعديل الوزاري بين الوزارة وبين الشعب كثيراً ، ولا سيما بادخال شاعر الوادي وزيراً للدفاع ، وقد كان من غلاة عاقدى معاهدة بورتسموث التي اطاح بها الشعب ، وادت الى اشتباكات وقتول كثيرة .

ولما تليت الارادة الملكية بهذا التعديل ، في جلسة مجلس النواب التاسعة عشرة المنعقدة في ٢٣ تشرين الاول ١٩٤٨ م ، حصل لفظ شديد وهجوم عنيف على هذه التبدلات ، استهلها الرئيس الباجه جي بقوله :

« علمت ، مع الاستغراب الكثير ، ان دخول بعض الوزراء الى الوزارة ، ادى الى تفسيرات عجيبة غريبة ، واثار اهتمام كثير من الجهات بدون مبرر وبدون حق ... وان الذي علمته هو ان بعض الجهات غير راضية من دخول احد الوزراء الى هذه الوزارة لانه كان من جملة الموقعين على معاهدة بورتسموث ، وهو شاعر الوادي . انه رجل درس في بريطانية ، وفي الاساتنة ، وتخرج في كلية اركان الحرب ، فهو من المع ضباط العراق ، وفي الحقيقة اني لمست مقدرته في المدة الاخيرة عندما رافقني الى مصر ، ويمكن من ان يقنع بعض الجهات في تميز وجهات النظر بما يفيد العرب في قضية فلسطين ، ثم بعد ان قطع كل صلة له بالماضي ، وتقدم اليّ وعاهدني بأنه يجري على الدوام في تنفيذ سياستي المعروفة ، ولم ار هناك اي مانع من الاستفادة من خبرته وكفاءته » (٢) .

ثم نهض نائب البصرة ، عبد الرزاق حمود ، فقال :

« ان ادخال شخص ممن ساهم في عقد تلك المعاهدة والتوقيع عليها ، اقول : اقل ما فيه انه لم يراع فيه عواطف الشعب . واذا علمنا ان معالي هذا الوزير لم يرض الشعب ان يكون نائباً عنه ، وخذله في الانتخابات انخدالاً عظيماً ، فكيف يجوز اسناد منصب وزارة الدفاع اليه ؟ في عهد اعلنت فيه الاحكام العرفية ، واصبحت وزارة

---

(١) قال لنا الوزير الحبيب السيد علي ممتاز الدفترى :

انقطع الرئيس مزاحم من عمله اربعة ايام متواصلة ، بسبب زكام شديد اصابه ، نعدته في داره . وفيها انا جالس عنده ، جاء مساعد رئيس الديوان الملكي السيد احمد المدرس ليقول للسيد الباجهجي : « ان صاحب السمو الوصي بقروك السلام ويرجوك اسناد منصب وزير بلا وزارة الى محمد الحبيب ، ومنصب وزارة الدفاع الى شاعر الوادي » ، واذا بالباجهجي ينتفض من فراشه ليقول للسيد المدرس : « لماذا كل هذا التكلف ؟ كان في اماكن صاحب السمو ان يأمر بهذه التعيينات تلفونيا فتجري الايجاب » .

وبينما كان محمد الحبيب يلعب « البوكر » مع صاحب له ، توجىء بظروف يحمل الارادة الملكية بتعيينه وزير دولة ، فما كان من السيد علي ممتاز الا ان استقال من منصبه .

(٢) محاضر مجلس النواب : الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ م من ٢٥٤/٢٥٣ .

الدفاع تهيمن على البلاد ؟ » (١) .

وقال نائب الموصل محمد حديد :

« لقد قال فخامة رئيس الوزراء ان احد الوزراء الذي ضج حوله السخط والاستياء . والذي دخل الوزارة حديثا انه لا علاقة له بالسياسة ، او علاقته بسيطة ، وانه جيء به كخبير عسكري . انني استغرب من فخامته ، وهو يتقلد منصبا دستوريا ، ان يقول مثل هذا القول . ان هذا الوزير كان وزيرا في وزارة صالح جبر ، واشترك بالمفاوضات كوزير سياسي ، لا كخبير عسكري ، حيث كان عضوا في تلك الوزارة كما قلت . اما المستشارون فغيره ممن ذهب معه من الضباط العسكريين . . . ان التعديل الوزاري الاخير قد اثار استياء الشعب كثيرا ، لانه فضلا عن دخول احد موقعي معاهدة بورتسموث ، والمشاركين والمسؤولين عن ضرب الشعب بالنار ، فانه جاء بوزراء معلومة اعمالهم ، وسبق وتولوا الحكم ، وانهم من عيار واحد ، ووزنهم معروف لدى الشعب . ولذا نرى ان التعديل الاخير قد باعد الشقة بين الشعب والحكومة . في الوقت الذي يجابه الجميع محنة كبرى ، وفي وقت يتطلب اتحاد الحكومة مع الشعب » اهـ (٢) .

وقال نائب بغداد فائق السامرائي :

« سادتي ! جرى تعديل الوزارة الحاضرة بصورة مفاجئة للبعض ، ولكنها لم تكن مفاجأة لي ولا لكثيرين . فمنذ اجتماع حي السعدون وبستان الخس ، علمنا ان هناك اتجاها جديدا لفخامة رئيس الوزراء ، مهد له بالليالي الملاح ، وفي مجالس ضمت باشا وباشاوات حيث وجد المؤتمرون والمتآمرون المفتاح الذي يفتح مغاليق القلوب الغلب ، فتم لهم ما ارادوا ، فتهاذى فخامة رئيس الوزراء الى هذا المجلس بوزيره الجديد (٣) .

هذا وقد تطورت المذاكرات في آخر الجلسة الى سب وشتم . فقد اراد نائب بغداد عبد الرزاق الشихلي ان ينقذ الموقف ، فاقترح وقف الجلسة لمدة دقيقتين حدادا على ارواح شهداء الوثبة - حيث كان السيد شاکر الوادي وزيرا للدفاع - واعلن رئيس المجلس عن قبول الاقتراح ، ولكن سرعان ما سمعت اقوال « لم يقبل الاقتراح »

(١) الدورة الانتخابية الثانية عشرة لمجلس النواب لعام ١٩٤٨ م من ٢٥٥ وقد اعتبر الحزب الوطني الديمقراطي اسناد :

« وزارة الدفاع الى شاکر الوادي الذي كان ركنا مهما من اركان وزارة صالح جبر واحد اعضاء الوفد الموقع على معاهدة بورتسموث ، كان ذلك نذيرا بانقلاب الوضع ودليلا واضحا على ارتباء مزاحم الباجهجي في احضان البورتسموثيين خصومه بالاسس ، والذين تعتبرهم الاحزاب ومن ورائها الراي العام الجناح المتطرف في رجميته من الفئة الحاكمة واكثرها مبالاة للاستعمار » اهـ .

( تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي من ٢٢٩ )

(٢) محاضر مجلس النواب في اجتماعه غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ م من ٢٥٦ .

(٣) محاضر مجلس النواب في اجتماعه غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ م من ٢٥٧ .



فصاح نائب المسيحيين روفائيل بطي « الاقتراح قبل » فرد عليه نائب الديوانية شعلان السلطان الظاهر « انت شنو انجب يا كلب » فرد عليه بطي بقوله « اسكت انت » وعاد شعلان فخاطب روفائيل بقوله « انجب سيندي انت شنو ؟ » وصاح رئيس المجلس « ارجوكم النظام ، ارجوكم المحافظة على النظام » واذا بنائب الديوانية جواد الشعلان يقول لرفائيل بطي :

« والله يا رفائيل بسن تطلع برّه اشوفنك اياها بشارع الرشيد . نحن قوة مسلحة والثورة العراقية قامت على رؤوسنا نحن لا على رؤوس الافندية . سرسرية » .

فصاح الشيخ محمد رضا الشبيبي ( ارجو من الرئيس ان يطبق النظام الداخلي ) بحق هذا النائب : شنو سرسرية ) وطلب عبد الرازق حمود نائب البصرة استدعاء الشرطة (١) .

ولم يسع رئيس المجلس تجاه هذا الوضع المتأزم الا ان اعلن عن تأجيل الجلسة، وفض الاجتماع (٢) ثم قصد البلاط الملكي وقال للامير انه من المستحيل عليه الاستمرار على تحمل اعباء الرئاسة بعد ان اهين النواب بصورة علنية فلافقه الوصي وصرفه عن فكرة الاستقالة .

ولم يقتصر الاستنكار لاستيزار السيد شاعر الوادي على نواب المعارضة في مجلس النواب حسب ، فقد قوبل هذا الاستيزار ، واعادة الاعتبار الى عاقيدي معاهدة بورتسموث ، بسخط شديد من قبل الراي العام ، واضرب طلاب المدارس عن دروسهم احتجاجا على التعديل الوزاري ، واستنكروا للمشادة الكلامية التي حصلت في المجلس النيابي بين المعارضة ونواب الحكومة ، وخرجت مظاهرة وطافت بشارع الرشيد ، ونادت بسقوط الوزارة مما حمل الشرطة على تفريقها واعتقال القائمين بها ، وسبى عدد من العائلات بسببها .

### استقالة وزير المالية

يستفاد من قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٠م المالية ، ان ايرادات الدولة كانت ٦٤٢٦٦٠٠٠ ديناراً في تلك السنة ونفقاتها كانت ٦٤٦٦٦٠٧٨٠ ديناراً ، وان عدد الموظفين في الدولة بموجب جدول (ق) الملحق بتلك الميزانية ، كان ١٠٧٥٤ موظفاً .

(١) يقول لونتريك في كتابه Iraq: 1900 to 1950

« ككت ميزة هذه الشهور هو امادة انصار المعاهدة الى سابق عهدهم ، فاستقبل صالح جبر في بغداد في شهر تموز كما عاود نوري السعيد الدخول في السياسة خلال ذلك الصيف ثم جاء شاعر الوادي بعد صلاخ البصام في وزارة الدفاع وذلك في تشرين الاول ، وارسل الجمالي كوزير الى القاهرة وامبحوا جيمهم في نهاية ذلك العام من المرشحين الى المراكز المالية » اه .

(٢) من اراد الاستزادة من هذه الاحوال الجشمة والكلمات البذيئة والمساجلات الغريبة فليرجع الى ص ٢٦٢ من محاضر مجلس النواب « الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ م » .

وقد تصاعدت هذه الارقام تصاعدا مخيفا خلال السنوات التي تلت تلك السنة فكانت كما يلي :

السنة المالية	الايرادات المختلفة	النفقات المقررة	مجموع عددالوظائف في جدول ق
١٩٤٠	٦٤٤٢٦٠٥٠٠	٦٤٦٦٦٠٧٨٠	١٠٧٥٤
١٩٤٣	٩٠٢٨٢٠٥٦٠	١٢٠٢٩٧٠٥٤٧	١٢٤٥٦
١٩٤٥	١٧٠٢٨٣٠٦٨٠	١٨٠٠٧٣٠٤٧٠	١٥٢٥٩
١٩٤٨	٢٤٠٥٨٠٠٥٧٠	٢٥٠٩٦٩٠٠٠٠	١٧١٤٥
١٩٤٩	٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠	١٧٩٤٥
١٩٥٥	٥٠٠٩٧٣٠٠٠٠	٥١٠٥٤٦٠٠١٠	١٩٦٤٧

ولا يدخل في هذه الارقام ميزانيات الاعمال الرئيسية ، ولا السكك الحديدية ، ولا الميناء ، ولا العملة العراقية ، فان لكل من هذه المديرية ميزانية مستقلة تتضمن الايرادات والنفقات وسائر الملاحظات .

ولما تسلم السيد علي ممتاز الدفترى منصب وزارة المالية في وزارة مزاحم الباجه جي ، التي نحن بصدد الكلام عنها ، قدم الى مجلس الوزراء مذكرة برقم م/٧٢٣ وتاريخ ٢ آب ١٩٤٨م بحث فيها الضائقة التي شملت الوضعين : المالي والنقدي ، واقترح حلولاً مختلفة . وفي ٢٧ تشرين الاول من هذه السنة قدم كتاباً برقم م/١٠٤٣ حول الوضعين المذكورين ، والعجز المستمر في الميزانية ، واقترح لمعالجة ذلك كله :  
١ - ان تحصل الحكومة العراقية فوراً على قرض خارجي لا يقل عن ستة ملايين دينار .

٢ - تخفيض مصروفات الدولة الى ما كانت عليه في سنة ١٩٤٥ - ٤٤م المالية .

٣ - تخفيض عدد الموظفين والمستخدمين في جميع الوزارات ، بحيث لا يزيد عدد الموظفين عن العدد الداخل في جدول (ق) لسنة ١٩٤٥ - ٤٤م المالية ، وجعل عدد المستخدمين - بما فيهم الشرطة - مساوياً لعدددهم في تلك السنة .

٤ - الفاء جميع المخصصات التي تدفع الآن للموظفين « عدا مخصصات غلاء المعيشة » بأي اسم كان .

٥ - الفاء جميع قوانين الخدمة التي سنت منذ سنة ١٩٤٥ - ٤٤م المالية ، والتي حملت الخزينة اعباء مالية ، والرجوع الى ما كانت عليه قبل السنة المذكورة .

٦ - اعادة النظر في مخصصات غلاء المعيشة ، وتخفيض المخصصات ، وجعلها متناسباً والحالة الاقتصادية السائدة الآن .

٧ - تخفيض مخصصات السفر ، والنقل ، وكذلك الايفاد ، تخصيصاً يتناول جميع الزيادات التي اضيفت على المخصصات المذكورة منذ سنة ١٩٤٢م .

٨ - إيقاف جميع انواع الايفاد ، واستدعاء الموفدين لاجراض السياسة، وإيقاف ارسال البعثات العلمية في هذه السنة ، مع حفظ حقوق المقرر ارسالهم للبعثات ، على ان ينظر في امرهم فيما بعد .

٩ - تزيد الاجور والرسوم الحالية .

١٠ - اعادة النظر في الضرائب الحالية بحيث يستهدف توزيع اعبائها على دافعيها توزيعا عادلا ، وفرض ضرائب ورسوم جديدة لتزيد إيرادات الدولة . اهـ .

وقد شرع مجلس الامة لوائح مالية استهدفت :

١ - جعل رسوم الاسماك ١٥ بدلا من ١٠ ٪ .

٢ - جعل رسوم استهلاك المواشي ١٢٥٥ بدلا من ١٠ ٪ .

٣ - جعل رسوم الصيد ١٥ بدلا من ١٠ ٪ .

٤ - جعل رسوم الاستهلاك ١٢٥٥ بدلا من ١٠ ٪ .

٥ - جعل ضريبة الاملاك ١٢٥٥ بدلا من ١٠ ٪ لمدة سنتين اثنتين فقط .

٦ - وضع تعريف كمركية جديدة زيدت بموجبها الرسوم الجمركية زيادة محسوسة .

٧ - تنزيل مخصصات غلاء المعيشة .

ولما كانت توصيات وزير المالية المقترحة تتناول مصالح الاعيان ، والنواب ، والوزراء ، وسائر المرموقين والمتنفذين ، فانها بقيت حبرا على ورق ، ولم ينفذ منها سوى ما تناولته التشريعات الملعب اليها آنفا ، وهي لا تمس مصالح المذكورين لا من قريب ولا من بعيد . وحتى لو نفذ البعض من التوصيات المثبتة اعلاه ، فانها لا تؤمن انقاذ الوضع المالي والنقدي من الحالة الخطرة التي كانت البلاد تتخبط فيها . وعلى هذا رأى وزير المالية ان يتنصل من استمرار تدهور الوضع فتقدم بكتاب استقالته الاتي نصه :

بغداد في ٢٧/١٠/١٩٤٨م

صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم .

تذكرون فخامتكم ما دار بيننا من الحديث حول الشؤون العامة عندما كلفتم بتأليف الوزارة ، وعندما وقع اختيار فخامتكم علي لاشغال منصب وزارة المالية . فاني مع رغبتني في التشرف بمزاولة فخامتكم ، كنت قد اعتذرت عن الاشتراك في الوزارة لاسباب اهمها :

( اولا ) ان البلاد مشرفة على ضيق اقتصادي عام ، وازمة شديدة كانت قد بدت بوادرها من قبل ، بشكل يبعث على القلق من خطورة نتائجها .

و (ثانيا) ان وضع الدولة المالي قد تردى بحيث صار من الصعب اصلاحه بالطرق الاعتيادية ، بسبب الاسراف والتبذير ، وعدم العناية بالشؤون العامة ، ذلك الداء الذي استحكم واصبح من الادواء الزمنة ، حتى ان دوائر الإيرادات قد ضعفت وهزلت اسوة بسائر دوائر الدولة ، بحيث ظهر عجزها عن حسن تقدير الضرائب وجبايتها .

وكان من اثر هذا الضعف ، في السياسة المالية ، ان استحال ميزانية الدولة الى ارقام المبالغ التي يستطيع جبايتها ، وارقام المبالغ التي تنفق في رواتب الموظفين والمستخدمين ومخصصاتهم ، واهملت المشاريع العمرانية المنتجة ، التي تنهض باقتصاديات البلاد ، وتنمى الانتاج ، وتزيد الثروة العامة . وكان من ابرز آثار هذا الاهمال ان بلدا زراعييا ( كالعراق ) اشتهر بخصب تربته ، وازدهار زراعته منذ اقدم العصور - عجز عن انتاج الغذاء الكافي لقاطنيه ، واضطر لجلب الحبوب من الخارج . هذا فضلا عن استيراد جميع حاجاته الاخرى من البلاد الاجنبية .

ان هذه الاسباب اهابت بي عن قبول الوزارة ، واكبرت اقدام فخامتكم على تحمل اعباء المسؤولية في مثل هذه الظروف . واني في الواقع ما كنت لاتهيب الموقف ، واتردد في قبول الوزارة من اول لحظة ، لو كنت مقتنعا من اني واجد الوسائل التي تمكنني من القضاء على اسباب الفوضى ، وتهيئة وسائل الاصلاح الضرورية لوضع الامور في نصابها . ومع كل ذلك فبعد ان قبلت الاضطلاع بالمسؤولية ، اخذت في الحال بالعمل على اعداد ميزانية للدولة ، يتحقق ، او يتقارب فيها التوازن بين الصرف والإيراد ، وعملت على منع الصرف فيما لا ضرورة له ، والقضاء على سياسة التبذير ، لاوفر المال الذي لا بد منه للقيام ببعض المشاريع العمرانية ، ولتلبية طلبات الجيش ، وتمكينه من درء الخطر الصهيوني الذي يهدد البلاد العربية ، وقد بسطت لفخامتكم التدابير التي اتخذتها لبلوغ هذه الغاية .

ان هذه التدابير التي اتخذتها بتأييد فخامتكم ، قد اوقفت تردى الامور المالية والاقتصادية الى حد . ولكن كلما تدبرت في الامر ، وزدت في الوضع بحثا واستقصاء . زدت قناعة بأن الداء متأصل ولا يمكن علاجه الا باتخاذ تدابير اساسية فعالة تجتثه من اصوله ، فقدمت لفخامتكم تقريرى المرقم م/١٠٤٣ والمؤرخ في ٢٦/١٠/١٩٤٨ م ضمنته اقتراحاتي لاصلاح الحالة الاقتصادية العامة ، واناقد الوضع المالي مما آل اليه من العجز والانحطاط . وهذه الاقتراحات التي عرضتها بعد درس وتحقيق ، يجب ان تنفذ جملة واحدة ، ولكن بعضها ستظهر آثاره حالا ، كتخفيض نفقات الدولة ، وبعضها الآخر ستظهر فوائده بعد زمن غير قصير ، كايجاد مشاريع منتجة للنهوض بالزراعة والصناعة في المملكة . واني لا يداخلني اقل شك في ضرورة هذه الاصلاحات ، بجملتها وتفصيلها ، لدرء الخطر الذي يهدد اقتصاديات البلاد ومآلتها ، ولتمكين الدولة من القيام بواجباتها .

اعتقد ان فخامتكم تشاركوني الرأي في ان التوصيات التي تضمنها تقريرى

بأجمعها إنما يستطيع تنفيذها اذا كان الانسجام والتضامن تامين بين اعضاء الوزارة، حيث انهم يوقنون بضرورة هذه الاصلاحات ، ويؤمنون بها عن يقين ، وان يؤيدهم المجلس النيابي تأييدا مطلقا ، ويشرع اللوائح القانونية المهمة التي تقدم اليه لتخفيض النفقات ، وفرض الضرائب ، والرسوم الجديدة ، وتزويد نسبة الموجود منها . ويجب فوق ذلك ان تنال الحكومة تأييد جميع الهيئات ليتبها الرأي العام لقبول الخطوات الاصلاحية عن رضى وقناعة ، ولا يستطيع النجاح وبلوغ الغاية الا باجتماع هذه العناصر الثلاثة ، والا فان فقد احدها كان النجاح بعيد المنال .

هذا واني ارى - بعد ان تدبرت الموقف ، وامعنت النظر فيه - ان الوزارة بعد تعديلها مرتين ، ظهر لها مناوؤون كثيرون في داخل المجلس وخارجه ، كانوا قبل ذلك من مؤيديها وانصارها ، وهذا وحده يكفي للشك في امكان الحصول على تأييد المجلس النيابي لتشريع اللوائح القانونية المهمة ، التي يجب تقديمها لتنفيذ التوصيات التي تناولها تقريرى . ولذلك فقد تيقنت - بالنظر للاسباب والعوامل الالفة الذكر - اني لا استطيع ان اعد الوسائل اللازمة لاصلاح الحالة المالية والاقتصادية اصلاحا تتطلبه سلامة البلاد فورا .

وعليه فاني آسف جدا اذ ارجو فخامتكم ان تتوسطوا في عرض الامر على صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم ، واستصدار الارادة الملكية بقبول استقالتي من منصب وزارة المالية ، شاكرا لفخامتكم ولزمتكم الكرام ما لقيته من كريم المعاضدة والموازنة خلال مدة اضطلاعي بمسؤولية مشاركتكم اعباء الحكم ، تلك المعاضدة التي اعتر بها ، داعيا المولى ان يأخذ بأيدينا الى ما فيه خير البلاد ، تحت ظل جلالة مولانا الملك المعظم ورعاية سمو الوصي وولي العهد المعظم .

المخلص : علي ممتاز الدفترى

وقد صدرت الارادة المرقمة ٧٠٢ بقبول هذه الاستقالة ، وباسناد منصب وزارة المالية بالوكالة الى الرئيس الباجه جي ورد رئيس الوزراء على كتاب الاستقالة بهذا الجواب :

التاريخ ١٥/١١/١٩٤٨م

الرقم ٥٢٠٠

عزيزي معالي السيد علي ممتاز المحترم

بعد التحية : تلقيت كتابكم الذي طلبتم به توسطي لدى المقام السامي في قبول استقالتكم من منصب وزارة المالية ، وبناء على رغبتكم هذه فاني سارفع استقالتكم الى السدة الكريمة وسأبلغ معاليكم النتيجة . وفي هذه المناسبة اود ان اعرب لكم عن عظيم شكري وامتناني لما لمست منكم من معاضدة خلال تحملكم اعباء المسؤولية وتقبلوا احترامي .

المخلص : مزاحم الباجه جي

## تأليف لجنة برلمانية :

على اثر تقديم وزير المالية التقرير الذي شكا فيه سوء الوضع المالي في العراق ،  
الف مجلس الوزراء لجنة من بعض الاعيان والنواب في ١٠ تشرين الثاني ١٩٤٨م لدراسة  
هذا التقرير ، وحصر مهمتها في امرين رئيسيين :

« الاول : ابداء المقترحات والتوصيات المؤدية الى تقليل نفقات الدولة ، وضغط  
المصروفات . والثاني : تقديم المقترحات المؤدية الى تزييد الواردات سواء بايجاد منابع  
جديدة للايراد ، او باعادة النظر في الضرائب الحالية » اه .

اما ما يتعلق بالامر الاول :

« فقد وجدت اللجنة بنتيجة الدرس بأن التوسع في التشكيلات دون مبرر ، او  
حاجة ماسة تقتضيها مصلحة الدولة ، والتبذير في الاسراف في اوجه الصرف  
والنفقات ، خصوصا في السنوات الاخيرة ، قد بلغا درجة تجاوزت حدود المعقول ،  
وفانت مقاييس الحاجة » .

واقترحت حولا لذلك : منها الرجوع بملك الدولة ... الى ما كان عليه في سنة  
١٩٤٤م . واقضاء العناصر غير الصالحة من حيث الكفاءة والنزاهة من خدمة الدولة ،  
والغاء مخصصات غلاء المعيشة للموظفين والمستخدمين ، الذين تتجاوز رواتبهم المئة  
دينار شهريا ، وخفضها لمن كانت رواتبهم دون هذا الحد ، والغاء الامتيازات المالية  
الممنوحة بموجب قوانين خدمة خاصة صدرت سنة ١٩٤٤م حتى الآن ، لتحقيق  
العدالة والمساواة بين جميع موظفي الدولة ... الخ .

واما ما يتعلق بالامر الثاني ، فقد اوصت اللجنة ان يعاد النظر في التشكيلات  
الحالية ، المعهد اليها جباية اموال الدولة ، والاهتمام بأمر الجباية ، وجمع السلفات  
من ذوي النفوذ والشركات ، واسترداد رسوم البنزين من البلديات ، واستبدال ضريبة  
الاستهلاك بضريبة مقطوعة على الوحدة القياسية ، والدخول في مفاوضات مع شركات  
النفط لغرض تأمين موارد جديدة للخزينة ... الخ .

ولما كان معظم هذه التوصيات تمس مصالح فريق من الهيآت التشريعية ،  
والتنفيذية ، وذوي النفوذ ، فقد بقي التقرير وتوصياته حبرا على ورق ، حتى اذا  
عاد السيد نوري السعيد الى الحكم في السنة التالية اوجد ارادات نفطية انقذت الوضع  
الى مدة ما .

## استقالة العمري

لم تنته الازمة التي اثارها التبدلات الوزارية بما حصل في مجلس النواب من  
صراخ وضجيج فان السيد مصطفى العمري ، الذي اخذت منه « وزارة الداخلية »

وأصبح وزيرا بلا وزارة ، ما كاد يرجع الى العراق حتى تقدم بكتاب استقالته من منصبه الجديد وهو :

بغداد ١٩٤٨/١١/٦ م .

صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم .

بعد التحية : تتذكرون فخامتكم بانني باصرار فخامتكم كنت قد تشرفت بقبول مزاملتكم ، في الوقت الذي كنت بأشد الحاجة الى الاستراحة والمعالجة خارج العراق . ومع هذا ورغبة في خدمة المصلحة العامة ، فقد بقيت متحملا المسؤولية مع فخامتكم والزملاء المحترمين حتى تأجل مجلس الامة فاضطرت لترك العراق لاجل المعالجة ، وبعد اجراء العملية الجراحية وعودتي الى العراق ، شعرت بعدم تمكني من تحمل المسؤولية الوزارية . لهذا اقدم استقالتي هذه ، وارجو عرضها على صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم ليتفضل بقبولها . وانني اشكر فخامتكم والزملاء المحترمين على التعاون الذي رايته مدة اشتغالي معكم وتفضلوا بقبول احترام المخلص .  
مصطفى العمري

صورة منه لمعالي رئيس الديوان الملكي المحترم

وقد صدرت الارادة الملكية المرقمة ٦٩٦ بتاريخ ٧ تشرين الثاني ١٩٤٨م بقبول هذه الاستقالة ، ووجه الرئيس الى الوزير المستقيل هذا الكتاب دون ان يعين بمحلله احدا :

التاريخ ١٩٤٨/١١/٧ م

الرقم ٥٠٤٠

عزيزي معالي السيد مصطفى العمري المحترم

بعد التحية : تلقيت كتابكم المؤرخ ١٩٤٨/١١/٦ م ، الذي طلبتم به توسطي لدى المقام السامي في قبول استقالتكم من منصب - وزير بلا وزارة - للاسباب الصحية التي اوضحتموها . وبناء على رغبتكم هذه ، ولاعتقادي بان معاليكم في حاجة الى الراحة في الوقت الحاضر ، فاني سارفع استقالتكم الى السدة الكريمة ، وسابلغ معاليكم النتيجة .

وفي هذه المناسبة اود ان اعرب لكم عن شكري وامتناني لما لمست منكم من معاضدة خلال مدة تحملكم اعباء المسؤولية متمنيا لكم الصحة وتقبلوا احترامي .  
المخلص : مزاحم الباجه جي

صورة لمعالي رئيس الديوان الملكي - للاطلاع

## القتال فالهدنة في فلسطين

### استئناف القتال :

لما اكره مجلس الامن ، التابع الى هيئة الامم المتحدة ، الدول العربية على قبول

الهدنة الاولى . وايقاف القتال في فلسطين اعتبارا من يوم ١١ حزيران ١٩٤٨ م ، عين المجلس وسيطا له بينه وبين العرب واليهود هو « الكونت برنادوت » ووضع شروطا من شأنها ان تحول دون استفادة احد الطرفين من فرصة الهدنة ، ولكن « اليهود استفادوا منها استفادة كبيرة لتعزيز موقفهم الحربي ، بالحصول على مقادير كبيرة من الاسلحة ، والاعتدة ، والطائرات ، والمحاربين ، بعكس الحكومات العربية التي لم تتمكن من الحصول على احتياجاتها من ذلك » (١) لانها اعتمدت على شرف مجلس الامن فلم تحاول نقض شروط الهدنة .

لم يتوصل « الكونت برنادوت » الى حل يرضي العرب او اليهود خلال مدة الهدنة ، فحاول تمديد اجلها بمختلف وسائل الضغط والاكراه ، ولكن ضعف ثقة الحكومات العربية بمجلس الامن ، وهياة الامم ، حال دون ذلك : فاستؤنف القتال في التاسع من تموز ١٩٤٨ م ، وعندها شعرت هذه الحكومات بان المبادرة انتقلت من العرب الى اليهود ، وخسر العرب الد ومطاره ، والرملة ، وصفد ، والناصره ، وقرى عربية كثيرة ، واتسع نطاق التشريد والهجرة .

ويقول « تقرير لجنة التحقيق البرلمانية » في ص ٤١ :

« ان دور الهدنة الثانية ، التي فرضها مجلس الامن فرضا في ١٨ تموز ١٩٤٨ م ، كان مليئا « بالاحداث والتطورات المختلفة ، ولكنها جميعها لم تبلغ في الخطورة ما اظهرته الدول العربية من الانصراف التام عن القتال ، وجنوح اكثرها الى الحلول السلمية وقبول الامر الواقع حتى بلغت في نهاية المطاف اتفاقيات الهدنة الدائمة . ومحادثات لوزان التي اعترفت فيها اربع دول عربية بالتقسيم ودولة اسرائيل » .

## العراق والهدنة :

على ان العراق لم يقبل بالهدنة الثانية بصورة مطلقة . فعندما تقرر دعوة اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية الى الاجتماع في بيروت في منتصف تموز ١٩٤٨ م ، لبحث موضوع الهدنة ، سافر رئيس الوزراء مزاحم الباجه جي الى العاصمة اللبنانية في ١٦ من هذا الشهر ، منيبا عنه وزير المواصلات والاشغال جلال بابان في وكالة رئاسة الوزراء ، ووزير المالية علي ممتاز في وكالة وزارة الخارجية ، وبذل جهودا صادقة لحمل الدول العربية على عدم وقف القتال او قبول الهدنة الثانية . ولما رأى تمحلا من بعض الدول العربية حيال الهدنة المقترحة ، ابرق الى بغداد ما يلي :

من رئيس الوزراء .

تذاكرت مساء اليوم ( السبت ١٧/٧/١٩٤٨ م ) اللجنة السياسية للجامعة في امر قبول او رفض طلب مجلس الامن بخصوص الهدنة . ظهر لنا ان مصر ، وشرق الاردن ، والمملكة العربية السعودية ، واليمن ، تميل صراحة الى قبول الهدنة . لبنان

(١) تقرير « لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين » ص ٢٨ .



متردد ولكنه يميل الى القبول . سورية لم تقرر حتى الآن خطة نهائية . سيجتمع مجلسها النيابي ومجلس وزرائها صباح يوم الاحد ، ويبحث طلب مجلس الامن ، ويقرر ما يراه مناسباً . ان العامل الرئيسي لاتجاه الاقتراح نحو قبول مبدأ الهدنة ، هو تصدع الجبهة الوسطى ، وما انتجه من تخوف الجيوش العربية من الاستمرار في القتال بعد ان لم تتمكن من تحقيق الاهداف المرجوة من دخولها فلسطين واضطرارها على الوقوف موقف المدافع ، وما في ذلك من اخطار واحتمالات . اعقدوا مجلس الوزراء تحت رئاسة سمو الوصي المعظم فوراً واخبرونا بما يتقرر في الاجتماع حالاً . تنتهي مدة انذار مجلس الامن في الساعة الرابعة بعد ظهر يوم الاحد ثمانية عشر تموز اهـ .

### عراقية

وقد عقد مجلس الوزراء السوري جلسته المرتقبة في يوم ١٨ تموز ، وقرر رفض الهدنة المقترحة من قبل مجلس الامن ، فأبرقت السفارة العراقية في بيروت ما يلي :  
من فخامة رئيس الوزراء .

في الاجتماع الذي عقد ليلاً ، رفضت سورية الهدنة ، وتأجل الاجتماع الى ظهر الاحد .

### عراقية

فاتخذ مجلس الوزراء العراقي قراراً مماثلاً بالرفض ، وطير البرقية التالية :  
عراقية - بيروت

ما يلي لفخامة رئيس الوزراء : برقيتيكم المؤرختين في السابع عشر والثامن عشر الجاري . اجتمع مجلس الوزراء ، وقرر لزوم الاتفاق مع الدول العربية بخصوص الاستمرار على القتال . تفضل الحكومة العراقية رفض الهدنة . ١٨ تموز ١٩٤٨ م

### خارجية

ولكن اللجنة المذكورة اتخذت قرار وقف القتال بالاكثرية ، ولما عاد الرئيس مزاحم الى بغداد في ٢٢ تموز ، امر باصدار هذا البيان الرسمي :

« وافقت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية على قرار مجلس الامن القاضي بوقف القتال وعلان الهدنة في فلسطين . وقد اتخذت اللجنة المذكورة القرار الانف الذكر بأكثرية الاصوات ، اذ خالفت القرار ورفضت الهدنة كل من حكومتي العراق وسورية ، ووافقت على الهدنة كل من حكومات مصر ، والمملكة العربية السعودية ، ولبنان ، والمملكة الاردنية الهاشمية ، واليمن » .

مدير الدعاية العام

وقد استنكرت الاحزاب السياسية في العراق قرار اللجنة السياسية بوقف القتال وقبول الهدنة ، وعدت الانصياع لاوامر مجلس الامن في فرض الهدنة، اعترافا ضمنا بقيام اسرائيل ، وطمنا للكرامة العربية فاصدرت هذا البيان :

« ايها الشعب الكريم !

ان القرار الاليم الذي اصدرته اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ، جاء ضربة قاضية للاماني الوطنية ، التي كانت تجد في مواصلة الجهاد المقدس حتى يتم النصر ، السبيل الوحيد لتحرير فلسطين ، وانقاذها من المؤامرات الاستعمارية التي تريد اقتطاعها ، وتمكين الصهاينة من تاليف دولتهم الموهومة فيها ، خلافا لارادة الامة العربية ، ولارادة عرب فلسطين ، وحق تقرير مصيرهم بانفسهم . ولما كان هذا القرار سيحول دون كسب قضية العرب العادلة ، هذه فان الاحزاب العراقية الثلاثة قد وجدت ان تدعوك ايها الشعب الكريم للقيام بمظاهرة سلمية صامتة لشجب هذا القرار ، والتاكيد على ضرورة مواصلة الكفاح من اجل فلسطين .

فندعوك ايها الشعب الكريم الى المساهمة في هذه المظاهرة السلمية الصامتة ، التي تعتبر اظهارا لشعور العراقيين ، ووسيلة للتعبير عن ارادة الامة العراقية في مواصلة القتال حتى الظفر النهائي . عاشت فلسطين دولة عربية حرة مستقلة » .

كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي ، محمد مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال ، عبد الوهاب محمود نائب رئيس حزب الاحرار .

وقد تمت هذه المظاهرة السلمية في يوم الجمعة الموافق ٢٣ تموز ١٩٤٨م، بعد ان اجازت « قيادة منطقة بغداد » الاحزاب السياسية وجمعية الصحفيين القيام بها، واتخذت التدابير المقتضاة للحيلولة دون وقوع ما يكدر صفو الامن والراحة ، وابرق رؤساء هذه الاحزاب البرقية الآتية الى رؤساء وزراء الدول العربية في بغداد ، ودمشق ، وبيروت ، وعمان ، والقاهرة ، وصنعاء ، والرياض ، والى جامعتهم في القاهرة :

« باسم احزابنا ، وباسم عشرات الالوف من المتظاهرين اليوم في بغداد ، استنكارا لقرار اللجنة السياسية لجامعة العربية لايكاف القتال في فلسطين ، خلافا للامة العربية ، وخضوعا لمجلس الامن الجائر الموالي لمطامع الصهيونية ، والذي من شأنه دعم كيان الدولة اليهودية المزعومة على حساب الشعب العربي ، الذي لا ينشد غير حقوقه الطبيعية في تقرير مصيره ، فاننا نحتج اشد الاحتجاج ، طالبين الاستمرار بالقتال حتى يتم القضاء على الدولة اليهودية المزعومة ، لانه الطريق الوحيد لانقاذ فلسطين من العصابات الصهيونية » (١) .

رئيس حزب الاستقلال محمد مهدي كبه ، نائب رئيس حزب الاحرار عبد الوهاب محمود ، رئيس الحزب الوطني الديمقراطي كامل الجادرجي .

(١) العدد ٤٣٤ من جريدة « لواء الاستقلال » المصادرة بتاريخ ٢٥ تموز ١٩٤٨ م .

وللتاريخ نذكر : ان الرئيس الباجهجي اقترح على اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ان تنسحب الدول العربية من عضوية هيئة الامم المتحدة ، احتجاجا على قرار مجلس الامن بشأن فلسطين ، فلم تقرر الاكثرية هذا الاقتراح ، فاصر على وجوب مواصلة القتال فلم يفلح . وان الحزب الشيوعي السري في العراق اصدر « منشورا سريا بلغت باصحابه الجراة والقحة ان تحدوا الشعوب العربية كلها ، وتحدوا مصالحها وامانيها الواضحة ، فاصدروا منشورا طالبوا فيه بوقف القتال في فلسطين ، وسحب الجيوش العربية منها ، وذلك ترديدا لسياسة الاتحاد السوفياتي ، ومطالب ممثله في مجلس الامن » ( ١ ) .

وفد برلماني :

وارتأى « البرلمان العراقي » ان يؤلف وفدا برلمانيا لزيارة جبهات القتال في فلسطين ، وتفقد امور اللاجئين ، فتألف الوفد من السادة :

- ١ - محمد مهدي كبه . ٢ - عبدالله الدموجي . ٣ - اركان عبادي . ٤ - علي حيدر سليمان . ٥ - شعلان السلطان الظاهر . ٦ - احمد العجيل . ٧ - مولود مخلص . ٨ - اسماعيل نامق . ٩ - عبد الهادي الجبلي . ٧ - حازم شمدين آغا . ١١ - رفائيل .

وسافر الوفد الى عمان جوا في يوم الاربعاء الموافق ٢٨ تموز ١٩٤٨ م ، فقابل الامير عبد الله ، الذي كان قد سافر لتفقد جبهات القتال من قبل ، واجتمع بالملك عبدالله ، ثم زار الجبهات التي يقاتل فيها الجيشان : العراقي والاردني ، واتصل بالقادة العراقيين والاردنيين ، وبالضباط البريطانيين الذين يخدمون في الجيش الاردني ، وانتهاز فرصة مرور الملك فيصل الثاني بسورية ولبنان في طريقه الى انكلترا ، لاكمال تحصيله في مدارسها ، فقرر المشاركة في حفلات الاستقبال التي تقام لجلالته ، وجاء الى بيروت في اول آب ، واجتمع بالمسؤولين والوطنيين من سوريين ولبنانيين ، وتفقد الجبهات السورية واللبنانية . ثم عاد الى بغداد فبلغها في ٧ آب ١٩٤٨ م ، وقدم تقريرا سريا مطولا عن رحلته - لدينا نسخة منه - ضمنه ملاحظاته ، وما سمعه من مختلف الجبهات . وكان مما جاء في الملحق العسكري لهذا التقرير :

« لم تكن هناك خطة عسكرية منسقة تنسيقا دقيقا مبنية على تقدير موقف دقيق وصحيح ، ولم تكن القيادة موحدة بالمعنى الصحيح ... وهناك هفوات من التحشد ، الامر الذي ادى الى ضياع المباغتة ، وفقدان قابلية الحركة للجيوش العربية . فان عدم تقدم الجيش المصري - مثلا - عن الحد الذي وصل اليه ، وعدم تعاونه مع القيادة الشمالية ( ٢ ) ، وهو شكوك المصريين في القيادة الاردنية ، المتأثرة بنفوذ الاجنبي ، الامر

(١) الدكتور فاضل حسين في كتابه ( تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ) ص ٢٣٦ .

(٢) يقول توفيق السويدي في ص ٤٨٦ من مذكراته ان مزاحم الباجهجي كان يسند السبب المباشر لضياع فلسطين « الى الملك عبد الله ، والامير عبد الله ، فيدعي انها متفقان مع الانكليز على ترك قسم

الذي دعا الجيش المصري الى الوقوف بمكانه ، وعين الشوك دعت الجيش الاردني ان لا يرسل قوات كثيرة الى اللد ، المحافظة على مطاره ، وهو من المطارات المهمة في الشرق الاوسط ، بداعي ان جناحه الايسر مكشوف لعدم تقدم الجيش المصري » .

اما ما جاء في الملحق السياسي لهذا التقرير فهذه خلاصته :

١ - ان الغاية من الحملة العسكرية ، التي اشتركت فيها الدول العربية ، لم تكن واضحة ولا مفهومة .

٢ - عدم حصول التفاهم التام بين الحكومات العربية من جهة ، وبينها وبين زعماء فلسطين من جهة اخرى ، حول مصر ومستقبل الحكم فيها .

٣ - كان لسياسة بريطانية في فرض الهدنة ووقف القتال ... الاثر الفعال في التطورات السياسية ، والعسكرية ، التي حدثت في فلسطين .

٤ - امتناع بريطانية عن الوفاء بتعهداتها لتقديم الاسلحة ، والعتاد للعراق ، ولبعض الدول العربية الاخرى .

٥ - عدم مساهمة الفلسطينيين مساهمة فعالة ... للدفاع عن بلادهم .

٦ - استفادة اليهود من كل قواهم وامكانياتهم في الحقل السياسي الدولي اهد .

ولتقرير « الوفد البرلماني العراقي » ملحق آخر عن مشكلة الذين اضطروا للنزوح عن ديارهم لا دخل له بهذه الالمة .

### حكومة عموم فلسطين :

استعد اليهود لاقامة دولتهم في فلسطين منذ صدور وعد بلفور في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ م . تساندهم في ذلك المملكة المتحدة البريطانية بما تملكه من اموال ، واعتدة ، ووسائل ضغط واكراد متنوعة ، وتفنن العرب في الاحتجاج اللفظي على هذا الاستعداد منذ ذلك الحين . حتى عرف عنهم انهم « رجال اقوال دون افعال » ولما تدخلت الحكومة الامريكية في القضية الفلسطينية ، فاسرت الى بريطانية ان تنهي انتدابها على فلسطين ، وتترك امرها الى هيئة الامم المتحدة ، ضاعف اليهود نشاطهم ، واعدوا العدة حتى في تهيئة الجهاز الكامل لاقامة دولتهم ، ومن ذلك ضربهم النقود ، واعدادهم الطوايع البريدية والمالية ، فما ان حل اليوم الخامس عشر من ايار ١٩٤٨ م ، الا وكانت الدولة اليهودية حقيقة واقعة . اما العرب فقد استمروا في الاحتجاج ،

---

مهم من فلسطين لليهود ، وما تبقى يعود الى شرق الاردن ... ولما استقالت وزارة مزاحم ، واعتبتها وزارة نوري السعيد ، وبالنظر للفتنة الطائفة التي قامت بها الصحافة العربية ، ومنها الصحافة المصرية ... اضطرت وزارة نوري الى استصدار قرار من مجلس النواب بتأليف لجنة تحقيق برلمانية لتبنيب الوقائع ، وسردعا ، ونشر ما يؤيدها من وثائق ليتسنى معرفة ما كان يجري وما كان يقال » .

والظواهر ، وفي التصريحات المخيفة (١) الى جانب قتالهم السوري في فلسطين .

وفي ايلول ١٩٤٨ م ، تبنت الحكومة المصرية فكرة اقامة حكومة عربية في فلسطين يطلق عليها اسم « حكومة عموم فلسطين » ويعين عطوفة احمد حلمي باشا حاكما عليها . فرحب العراق بهذه الفكرة ، اعتقادا منه بأن الحكومة المصرية ، بالنظر الى امكانياتها المالية والاقتصادية والعسكرية ، والى ثقافتها الواسعة ومركزها السياسي الممتاز ، يجب ان تنزعم البلاد العربية جميعها ، ويكون لمقترجاتها وآرائها المقام الاسنى . فقرر مجلس الوزراء العراقي في ١٠/٩/١٩٤٨ م « الاعتراف بحكومة عموم فلسطين » ولم تر حكومات المملكة العربية السعودية ، وسورية ، ولبنان ، بدا حن مجارة العراق في هذا الاتجاه . اما المملكة الاردنية الهاشمية فبالنظر لما ذكرناه في اول المجلد السابع من هذا الكتاب : ان الحكومة البريطانية كانت قد دعت المعاهل الاردني الى زيارة لندن في ٢١ شباط ١٩٤٦ م زيارة رسمية ، تمهيدا لتحقيق استقلال هذه الامارة « يومئذ » وضم القسم العربي من فلسطين اليها ، اذا ما حان الوقت لاعلان تقسيم فلسطين بين العرب واليهود فانها « اي المملكة الاردنية الهاشمية » عارضت اقامة « حكومة عموم فلسطين » معارضة شديدة وهددت باتخاذ أقصى الاجراءات التي من شأنها احباط هذه الفكرة على اساس « انها لن تكون اكثر من اعلان رمزي لا قدرة فعلية له على صيانة الاجزاء العربية من فلسطين ، فضلا عن استرداد الاجزاء المقتصبة » (٢) .

وبينما الخلاف قائم على اشده بين الاردن من جهة ، وبقية الدول العربية من جهة اخرى ، حول اقامة الحكومة ، موضوعة البحث ، اذا برهط من الاردنيين ، والفلسطينيين ، النازحين يعقدون « بوحى من الحكومة الاردنية » اجتماعا في « أريحا » في يوم ١ كانون الاول ١٩٤٨ م ويقررون اعلان انضمام القسم العربي من فلسطين الى المملكة الاردنية الهاشمية ، فيسيء هذا القرار وقعا في النفوس ، ويكون سببا لتفكيك اوامر الوحدة العربية ، وعاملا من العوامل المؤدية الى تقوية اليهود . وهذه نصوص مقررات أريحا بالحرف :

### مقررات اريحا :

« تلبية لرغبة الشعب العربي الفلسطيني ، المقيم منه والنازح ، انعقد المؤتمر العربي الفلسطيني الثاني بأريحا في اليوم الاول من ديسمبر الجاري ، لتقرير مصير فلسطين ، واتخذ المؤتمر المقررات التالية بالاجماع ، وهي بالحرف :

---

(١) من ذلك ما قاله رئيس وزراء لبنان ، السيد رياض الملق ، اثر انفضاض مؤتمر بلودان : « ان المؤتمر اتخذ قرارات سرية عظيمة ستوزع العالم هذا اذا ما عرف امرها ، ناذا بالمستر ميسير مثل بريطانية في دمشق يقول : كان الممثلون العرب يتسابقون لاطلاعي على ما اتخذ في بلودان من مقررات سرية » .

(٢) تاريخ الاردن في القرن العشرين ص ٥٣٤ للسيدان سليمان موسى ومنيب الماشي .

المقرر الاول - لما كانت فلسطين جزءا من سورية الطبيعية ، وكان الانتداب الذي فرض عليها بغير رضا اهلها ، واستمر حتى ١٥/٥/١٩٤٨م ، حائلا دون وصولها الى الاستقلال ، او انضمامها الى احد الاقطار الشقيقة المستقلة ، ولما كان اهل فلسطين اليوم يرون في ضوء الواقع من الاوضاع السياسية والعسكرية في فلسطين ، ان الوقت قد حان للعمل الحاسم لصيانة مستقبلهم ، وتقرير مصيرهم النهائي ، والاشتراك مع الاقطار العربية المجاورة في حياة حرة مستقلة ، فان هذا المؤتمر يقرر ان تتألف من فلسطين والمملكة الاردنية الهاشمية مملكة واحدة ، وان يبايع جلالة الملك عبدالله بن الحسين ملكا دستوريا على مملكة فلسطين .

المقرر الثاني - يشكر المؤتمر الدول العربية على ما بذلته من جهود عسكرية ، وسياسية ، لحفظ عروبة فلسطين ومقدساتها ، ويحيي جيوشها العربية المرابطة في مختلف انحاء البلاد ، ويطلب من الدول العربية ان تتم مهمة التحرير التي اعلنتها عند دخول فلسطين .

المقرر الثالث - يطلب المؤتمر من دول الجامعة العربية ، ومنظمة الامم المتحدة ، المبادرة الى اتخاذ الوسائل الفعالة لاعادة النازحين من عرب فلسطين الى بلادهم ، بأقرب وقت ممكن ، واعطائهم التعويض المالي الكافي عما اصابهم من خسائر .

المقرر الرابع - يقرر المؤتمر ان يرفع قرار المباحة ، التي اعلنت بالاجماع ، في هذا المؤتمر وقرار طلب توحيد البلدين الشقيقين الى حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله بن الحسين عاهل المملكة الاردنية الهاشمية ، بعد انقضاء المؤتمر بلا تراخ ، وان يتم تبليغ المقررات بجملتها الى دول الجامعة العربية ، ومنظمة الامم المتحدة ، والممثلين السياسيين في عمان « اهـ » .

### صدى هذه المقررات :

اثارت مقررات « مؤتمر اريحا » عاصفة من الاستياء في مصر ، والسعودية ، واليمن ، وفي سورية ، ولبنان ، والعراق ، مع انها كانت نتيجة طبيعية لزيارة الامير عبد الله العاصمة البريطانية وعلان الاردن دولة مستقلة . وطالبت حكومتا مصر والمملكة العربية السعودية اقضاء « الاردن » من عضويتها في « جامعة الدول العربية » لانها تريد ان تبني مجدا لها على اشلاء عرب فلسطين . وعقد الوصي الامير عبد الله مؤتمرا في البلاط الملكي ببغداد في ١٤ كانون الاول ١٩٤٨م ، حضره اعضاء الهيئة الوزارية القائمة ، كما حضره رئيسا مجلسي الاعيان والنواب ، ورؤساء الوزراء السابقون ، وبعض الوزراء البارزين ، وجرى البحث حول تطورات قضية فلسطين ، ومقررات مؤتمر اريحا ، فاجمعت الكلمة على وجوب ارسال وفد الى عمان لاقتناع الملك عبد الله بضرورة التريث ، وعدم التسرع بوضع هذه المقررات موضع التنفيذ ، وندب السادة نوري السعيد ، وجميل المدغمي ، وجلال بابان ، للقيام بهذه المهمة ، فسافر هذا الوفد الى عمان في السادس عشر من كانون الاول ١٩٤٨م ، وبذل مجهودا

حميدا لحمل العاهل الاردني على ضرورة وقف تنفيذ مقررات اريحا ، خشية ان تتصدع وحدة العرب ، وتنهار جامعة دولهم (١) .

## بيان الوزارة :

على ان « وزارة مزاحم الباجه جي » لم تكن مرتاحة الى هذه المقررات ، ولا راضية بالخطوة التي خطاها الاردن ، كما انه لم يكن بوسعها اقرار طلب مصر والسعودية باخراج « المملكة الاردنية الهاشمية » من حظيرة « جامعة الدول العربية » نظرا لان الحكم في العراق وفي الاردن بيد عائلة واحدة ، هي العائلة الهاشمية ، فارادت ان تخفف من حدة التوتر ، فاصدرت البيان في ١٧ كانون الاول ١٩٤٨ م :

« ان سياسة الوزارة العراقية القائمة بصدد فلسطين ، سبق ان اعلنت واذيغت داخل مجلس الامة وخارجيه ، وفي اجتماعات اللجنة السياسية للجامعة العربية ، ونشرت في الصحف وغيرها . وهي باقية كما كانت دون ان يطرأ عليها اي تغيير ، لانسجامها مع سياسة الدول العربية ، ولهذا فليس من الممكن ان تؤثر عليها المؤتمرات والاجتماعات السابقة او اللاحقة .

فالوزارة القائمة مع احتفاظها بتلك السياسة ، وانصرافها الى تحقيق اهداف القرار الذي اصدره مجلس الامة بالاجماع ، في الاجتماع الذي عقد يوم الاحد ١٩٤٨/١١/٢٨ م ، ستواصل جهودها لازالة عوامل الشقاق والخلاف بين بعض الجهات العربية ، متوخية في ذلك تقريب وجهات النظر بينها تحقيقا للوحدة التامة ، ودعرا لتصدعها » .

وكيل مدير الدعاية العام (٢)

١٩٤٨/١٢/١٧ م

## مباريات خطابية :

واعرب رئيس الوزراء السيد الباجه جي ، عن رغبته في عقد جلسة مشتركة من الاعيان والنواب ، تعقد في يوم الاربعاء الموافق ٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٨ م ، للادلاء بما لديه من معلومات جديدة حول قضية فلسطين ، فعقدت الجلسة المطلوبة في التاريخ المذكور ، وانتهزها المسؤولون عن ضياع فلسطين فرصة للادلاء بمعلومات مطولة لا

(١) واسق الملك عبد الله اخيرا على تأجيل مصادقته على قرارات « مؤتمر اريحا » الى اجل غير مسمى ، على شرط ان تمتنع الدول العربية عن مد اية مساعدة ، مادية كانت او معنوية الى « حكومة عموم فلسطين » .

(٢) جريدة « لواء الاستقلال » العدد ٥٥٢ بتاريخ ١٧ كانون الاول ١٩٤٨ م .

وفي تصريح لرئيس الوزراء في جلسة مجلس النواب في ٢٠ كانون الاول من ١٩٤٨ :

« ان الحكومة العراقية لا تعترف بمؤتمر اريحا ولا باي قرار اصدره سابقا او لاحقا ، والحكومة العراقية سياستها منسجمة مع سياسة الجامعة العربية ، ولا يمكن لها ان تنشأ في وقت من الاوقات من مقررات الجامعة المذكورة » .

تخرج في مجموعها عن القرارات والبيانات التي ائبتها في الجزين ٧ و ٨ من كتابنا هذا . وبالإجمال كان المتكلمون في الجلسة المشتركة التي عقدت في ٢٤ و ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٨ م من الاعيان والنواب :

مزاحم الباجه جي ، وعبد المهدي ، وجميل الاورفلي ، ونصرة الفارسي ، وصالح جبر ، وعبد المجيد عباس ، وعبد الرزاق الحمود ، ومحمد رضا الشبيبي ، ومحمد مهدي كبه ، ونوري السعيد ، وعبد الرحمن الجليلي ، وحسن عبد الرحمن ، وفائق السامرائي ، وسعد عمر ، وعبد الرزاق الظاهر ، وبهاء الدين نوري ، وتكلم عن عدم دستورية الجلسة المشتركة السيد حسين جميل .

وليس من شأن « تاريخ الوزارات العراقية » ان يضم بين طبائمه كل ما دار في هذه الجلسة التاريخية من مباريات ، واتهامات ، ومدافعات ، لان ضبوط البرلمان العراقي وفرت علينا هذه النقول ، ولكننا نقول ان الجلسة المشار اليها لم تنته الا بعد اتخاذ قرار اجماعي تقدم به كل من السادة : حامد النقيب ، وعبد المهدي ، ومجيد عباس ، وجعفر مكوثر ، وسعد عمر ، ومهدي السيد نور ، وجميل الاورفلي ، وعبدالله الدمولوجي ، ومحمد جواد حيدر ، وغازي العلي ، وصديق ميران ، وبهاء الدين نوري ، ومتى سرسم ، وخضر احمد ، وفرحان العرس ، وعلي رفيق ، ووافق عليه الاعيان والنواب معا وهذا نصه :

#### رئاسة مجلس الامة

« بناء على المذاكرات التي جرت ، نقترح ان يتخذ مجلس الامة قرارا بتوجيه الحكومة بالقيام فورا بما يقتضي لتنفيذ الامور التالية :

اولا - وضع خطة عسكرية عربية موحدة للدفاع عن فلسطين ، يوضح فيها لكل جيش من الجيوش العربية واجباته واهدافه .

ثانيا - وضع خطط سياسية عربية موحدة ، مقرونة بتأييد صريح قطعي من ذوي الحل والعقد والمسؤولين في الدول العربية ، تعين بصراحة ووضوح ، الاعمال الحاسمة التي ينبغي القيام بها للقضاء على اية محاولة لتكوين دولة يهودية في فلسطين ، ومن ضمن ذلك الخطة التي يجب اتباعها لمقاومة اي قرار تتخذه هيئة الامم المتحدة ، لتكوين دولة يهودية في فلسطين .

ثالثا - ان تستهدف الخطط الواردة في المادتين ١ و ٢ في اعلاه العمل السريع بجميع الوسائل العسكرية ، والسياسية ، لتطهير اراضي فلسطين من المصابات اليهودية ، ومن ضمنها مدينة القدس بكاملها ، وذلك لخطورة اهميتها من النواحي العسكرية ، والسياسية ، والدينية » اهـ (١) .

هذه هي المقررات التي اتخذها مجلس الامة في جلسته التاريخية . والمتبع

(١) محاضر مجلس الاعيان « الاجتماع غير الاعتيادي » لسنة ١٩٤٨ م ص ١١٢ .



لقضية فلسطين . واحوال فلسطين ، وامور فلسطين ، يدرك اهمية هذه القرارات اذا ما قارن بينها وبين الحالة الراهنة التي تسود فلسطين « وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون » (١) .

## وساطة مجلس الامن :

لم تكتف الحكومتان : البريطانية والامريكانية بما انزلته بالمغرب من ضروب اللذل والمسكنة في قضية فلسطين ، فقد حملتا مجلس الامن التابع الى هيئة الامم على ارسال وفد الى العراق وصل الى بغداد يوم ٢٨ كانون الاول ١٩٤٨ م ، لحمل الحكومة العراقية على مهادنة اليهود . وقد زار هذا الوفد رئيس الوزارة العراقية السيد الباجه جي لهذا الغرض ، فصرح الرئيس عما دار بينه وبينهم في الرد الذي القاها في مجلس النواب وهو :

« زارني قبل يومين ، اي يوم الثلاثاء صباحا ، ثلاثة اشخاص قالوا انهم يمثلون الوساطة التي يمثلها مجلس الامن الموقر . احدهم فرنسي قال : انه نائب وكيل الوسيط ، والآخر امريكي جنرال اسمه رايلي قال : انه مراقب الاوضاع العسكرية في منطقة فلسطين ، والثالث يدعى شمس الدين من الباكستان وقالوا بانهم اتوا الى العراق للمفاوضة مع الحكومة العراقية لتأسيس هدنة دائمية في فلسطين ، وقالوا ان هذه الهدنة قد وافقت عليها الحكومات العربية ، ومن جملتها مصر ، ولم يبق خارج هذا القبول الا العراق . فرددت عليهم باشمئزاز زائد بان الحكومة المصرية حسب قولهم وافقت على هدنة دائمية ، ونرى جيوشها عرضة لهجمات غادرة من اليهود ، فارجوكم ان تذهبوا وترجعوا الينا عندما يصبح في مجلسكم قوة لتنفيذ قراراته ، عندئذ في الامكان اتكلم معكم في هذا الشأن . واخبرتهم بان العراق امة وشعبا سيستمرون على انقاذ فلسطين بكل واسطة ممكنة ، ولفت نظرهم بان الاوروبيين احتلوا فلسطين ، وبقوا مدة طويلة فيها ولكن في النتيجة انتصرنا عليهم ، واخرجناهم . فلا يهمننا ابدا السلاح الذي وصل الى اليهود من الاوروبيين ، الذي مكنهم من اجراء بعض العمليات العسكرية مهما كان نوعه فلا يمكن ان يؤثر ابدا على سياسة العراق في انقاذ فلسطين . وكذلك اخبرتهم انه بالنظر لما رايناه من مجلس امنهم الموقر ، وانحيازه لليهود ، يغلب على الظن ان مهمة الوسطاء ليست التوسط ، بل تأييد تأسيس كيان الدولة اليهودية في فلسطين . لذلك رجوتهم ان يقصروا مدة اقامتهم بالعراق وان يغادروه » (٢) .

## افتتاح المجلس ومنهاج الوزارة

لما تألفت « وزارة مزاحم الباجه جي » في ٢٦ حزيران ١٩٤٨ م ، اعلنت انها تعد

(١) سورة النحل : الآية ١١٨ .

(٢) محاضر مجلس النواب مر ١٢٢ من الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨/١٩٤٩ م .

منهجا وزاريا عمليا لتذيمه خلال عشرة ايام . وانتظر الناس منهاجها عشرة اسابيع ، فلم ينشر ، ثم صارت الصحف تطالب به بالحاح من دون نتيجة ، حتى اذا كانت اخريات اجتماع مجلس الامة « غير الاعتيادي » اعلنت الوزارة ان منهاجها سيتضمنه « خطاب العرش » للاجتماع العادي الذي يبدأ بأول كانون الاول ١٩٤٨ م .

وحل يوم ١ كانون الاول ١٩٤٨ م ، فاجتمع مجلس الامة اجتماعه الاعتيادي الاول من دورته الانتخابية الثانية عشرة ، وجدد الاعيان انتخاب السيد نوري السعيد رئيسا لمجلس الاعيان (١) اما النواب فقد انتخبوا السيد عبد الوهاب مرجان لديوان الرئاسة ، بدلا من السيد عبد العزيز القصاب ، رئيس مجلس النواب في الاجتماع غير الاعتيادي لهذه الدورة الذي بقي مصرا على وجوب التخلي عن الرئاسة ، لما لحق المجلس من اهانات وغمزات من قبل بعض النواب . وبعد ان عقد مجلس النواب (٥٦) جلسة ، وعقد مجلس الاعيان (١٨) جلسة ، صدرت الارادة الملكية بفض هذا الاجتماع الاعتيادي في ٢٠ حزيران ١٩٤٩ م . وكانت الارادة قد صدرت بتأجيله شهرا كاملا اعتبارا من ٨ كانون الثاني ١٩٤٩ م . وفيما يلي نص خطاب العرش الذي اعتبر منهاجا لوزارة مزاحم الباجه جي .

## خطاب العرش

### حضرات الاعيان والنواب

ببركة الله تعالى وعونه نفتتح مجلس الامة ، مرحبين بكم ، راجين المولى جل شأنه ان يلهمكم السداد في الرأي ، والصواب في العمل .

ايها السادة : ان حكومتنا ما زالت توالي ما في وسعها من جهود لانتشال فلسطين العربية من محتنتها التي اثارت في نفوس ابناء الامة العربية اشد الآلام واقاسا ، واستأثرت بجل اهتمامهم وعنايتهم في مختلف انحاء الوطن العربي ، وانها في المقدمة بين الحكومات العربية في نضالها .

ان العراق قد عمل ما في امكانه لتحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني ، والاحتفاظ بعروبيتها ، واقامة دولة موحدة فيها ، وهو على استعداد لبذل كل ما لديه من وسائل لانقاذ هذا الجزء المقدس من محتنته .

وفي هذه الآونة التي تمر فيها قضية فلسطين باخطر وادق ادوارها ، نرى لزما علينا ان نسترعي انظار ابناء الامة العربية الكريمة الى حقيقة يجب ان نفهمها واضحة جليلة هي ان سوف لا ينصر فلسطين وقيمها من كبوتها غير سواعد ابناء الامة العربية ، وقوة عزمهم ، وايمانهم بعدالة قضيتهم ، غير ناظرين الى معاونات

---

(١) على اثر استقالة « وزارة مزاحم الباجهجي » واسناد منصب رئاسة الوزراء الى السيد نوري السعيد في ٦ كانون الثاني ١٩٤٩ م ، انتخب الاعيان السيد جميل المدغمي رئيسا لمجلس الاعيان بدلا من السيد نوري السعيد ، وكان ذلك في جلسة ١٥ آذار ١٩٤٩ م .

وهمة ومساعدات طارئة . ان حكومتنا قد اكدت عزمها على المضي في كفاحها من اجل فلسطين على هذه الاسس ، بالتعاون مع سائر الدول العربية .

ان سياستنا الخارجية تستوحي خطوطها الاساسية من الاوضاع الجغرافية ، والوقائع التاريخية ، والمصالح الراهنة . والابتعاد عن اقحام الرغبات الآتية في مخالفة هذه الاسس الثابتة . وتهدف الى تقوية بنيان الجامعة العربية عن طريق تأسيس علاقات خاصة بين العراق والدول العربية ، وانتهاج سياسة عربية موحدة وتعزيز التضامن مع الاقطار الشقيقة .

ومن اهداف حكومتنا المساهمة في توطيد اركان السلم في العالم ، خصوصا في الشرق الاوسط . اما صلاتنا مع جميع الدول فهي صلات صداقة وصفاء ، الا ما قد يؤثر عليها من وقت لآخر من عوامل الجفاء ، بسبب دعم تلك الدول بما لا يتفق مع العدل في قضية فلسطين ، وبالرغم مما يشوب العلاقات الدولية العامة من عوامل الكدر والتعكير . ويسرنا ان نعلن ان حكومتنا عاملة في توثيق اوامر الاخاء والتعاون والود مع دول الجامعة العربية ، والبلاد العربية الاخرى ، كما ان علاقاتنا مع جارتينا وسائر البلاد الاسلامية والشرقية مشبعة بروح الود والاخاء .

وبغية التوفير ودقة النظام في السلك الخارجي ، قدمت الحكومة الى مجلسكم العالي لائحة لتعديل قانون الخدمة الخارجية . راعت فيها زيادة كفايات الموظفين ، ودمج بعض المؤسسات الخارجية ، وتقليل وحداتها ، وتسهيل اندماج ذوي الكفاية من الشباب في هذا السلك .

ايها السادة ! ان الحكومة تهدف في سياستها الداخلية الى تأمين الطمأنينة والرفاهية والنظام في البلاد ، والحرص على تمتع الشعب بكامل حرياته القانونية ، وحقوقه الدستورية ، وتمكين الشباب وذوي المؤهلات من المساهمة في تقدم المملكة ، واصلاح امورها ، فلم تال جهدا في رفع المستوى الاداري ، وتنظيم الشرطة ، والجد في معالجة الازمة المعاشية ، وتيسير الخبز للناس ، ونشر الرفاه بين الطبقات . وانها سائرة على جعل بعض المرافق العامة : كالكهرباء ، ووسائل النقل ، تحت تصرفات البلديات ، لمساعدتها في التوسع في خدماتها العامة ، وللقيام بمشاريع تقتضيها رفاهية البلاد .

والحكومة تعنى عناية خاصة بالاحتفاظ - قدر الامكان - بملكية الدولة للأراضي ، وعدم اخراجها من حوزتها ، وهي مصممة على ايجارها الى احسن الراغبين ، حتى ينتهي درس مشكلة الاراضي ، وتقرير سياسة ثابتة فيها .

هذا وبالنظر الى ما شوهد من نواقص في قانون انتخاب النواب الحالي ، بعد تطبيقه ، فان الحكومة عازمة على تقديم لائحة الى مجلسكم العالي تتضمن تعديله بشكل يزيل النواقص ، ويصون حرية الانتخاب على اكمل وجه .

ايها السادة !

ان الدولة تلاقى في معاملاتها النقدية عسرا شديدا ، ووضعها المالي لا تقبض عليه ، بعد ان عصفت بها سياسة التبذير ، وما رافقها من اطراد الزيادة في الصرف ، وما ادته الحرب في فلسطين من تكاليف زائدة ، وما يتوقع من نقص الواردات ، بالنظر للازمة ، بسبب حرب فلسطين والحالة الدولية العامة .

لقد اصدرت الحكومة بعض القوانين لزيادة نسبة ضريبة الاملاك ، ورسوم الاستهلاك ، وعدلت التعريفات الكمركية بزيادة بعض الرسوم ، وقررت الاخذ بأساليب الاقتصاد والتوفير في بعض النواحي ، وذلك بتأجيل الاعمال التي لا ضرر من تأجيلها ، ولكن هذه التدابير كلها لم تكن كافية لخفض النفقات بمقدار كبير ، يحقق او يقارب التوازن بين الصرف والايراد ، ذلك لان بين نواحي الاتفاق ما لا يمكن التعرض له بالخفض والاقتصاد ، كنفقات الجيش المربط في فلسطين ، والمصروفات الضرورية الاخرى .

ان ازدياد الخدمات المطلوبة من الدولة المراقبة لرفع مستوى الشعب اجتماعيا ، وثقافيا ، وصحيا ، يتطلب نفقات كثيرة ليس باستطاعة الميزانية في اوضاعها الحاضرة ان تقوم بها ، فلهذا تفكر الحكومة ان تحصر بها استيراد بعض المواد من الخارج ، ومن المنتظر ان يعود هذا الامر بارباح كثيرة ، وتهدف الحكومة كذلك الى تأميم المرافق العامة ، بقدر ما تسمح به الظروف ، لما في ذلك من فوائد ومنافع جمّة .

ولمعالجة الوضع المالي والنقدي في الظروف الراهنة ، ترى الحكومة تخفيض مصروفات الدولة ، وتزويد الاجور والرسوم الحالية ، واعادة النظر في الضرائب الحالية ، وفرض ضرائب ورسوم جديدة ، على ان تكون غير مرهقة ، وان توزع على دافعيها توزيعا عادلا ، وان تصرف لرفاه الطبقة العاملة .

ايها السادة !

ان الحكومة باذلة جهدها في النهوض بالجيش من حيث العدة والعدد حتى يصبح قادرا على اداء واجباته ، وها ان الامة قد شاهدت بكل فخر ما قام به جيشنا الباسل من رسالته القومية في فلسطين العربية ، وانه قد تمكن بفضل وطنيته وشجاعته ان يذل بعد الشقة بين العراق وفلسطين ، وان يؤدي تلك الرسالة بكل شجاعة واقدام ، ولنا عظيم الثقة بان جيشنا الشجاع سيتم رسالته بنجاح ، بالتضافر مع جيوش البلاد العربية الباسلة لتحقيق اهدافنا المشتركة .

والحكومة جد حريصة ودأبة على تقوية كفايات الحكام والقضاة ، وتوسيع المؤسسات القضائية ، وعاملة في تدعيم استقلال القضاء ورفع مستواه ، وتعنى عناية خاصة بتشريع لوائح القانون المدني العراقي ، والاحوال الشخصية ، واصول المحاكمات للطوائف المسيحية ، والموسوية ، وجميعها معروضة على مجلسكم العالي ، وانها ستقدم الى مجلسكم لوائح جديدة لقوانين الاسناد التجارية ، واحكام الوقف ، والمحامة ، كما انها قائمة باحضار لوائح لتمديد بعض القوانين على ضوء ما ظهر فيها من نواقص بنتيجة التطبيق .

وبالرغم من ان وضع الدولة المالي اوجب عدم التوسع في الاعمال الانشائية ، فان الحكومة لم تهمل الانشاءات الضرورية ، والعمل مستمر في فتح الطرق وصيانتها ، وانشاء الجسور والمباني ، واكمال الاعمال الرئيسية المهمة ، وتشغيل الدوائر الفنية بدراسة مشاريع الري الكبرى . وقد تمت فعلا دراسة مشاريع خزان المياه على نهر دجلة في مواقع بخمه ، والثرثار ، والفتحة . وينتظر ان تنجز قريبا دراسة لانشاء الخزانات على نهري ديالي والزاب الصغير ، ووادي العظيم ، وتوسيع شط الحلة ، وانشاء ناظم على دجلة في العمارة . ويتقدم مشروع انشاء الجسر المشترك على نهر دجلة في بغداد تقديما مطردا ، وتجري الاعمال بنشاط في انشاء السكة الحديدية بين كركوك واربيل ، وقد تم فعلا مد الخط الحديدي ، ويؤمل اكمال الاعمال وفتح الخط في اوائل مارت من السنة القادمة .

وقد قامت مصلحة الخطوط الجوية العراقية باستخدام طائراتها في المواصلات السريعة مع الاقطار المجاورة ، ويشغل المهندسون الاستشاريون الآن بوضع تصاميم اولية لمشروع تشييد ميناء جوي عصري في بغداد .

ورغبة في النهوض بالتعليم العالي ، وتثقيف سائر الطبقات ، استحضرت الحكومة لائحة قانون للجامعة العراقية ، واخرى لمكافحة الامية ، واوتت المعلم عناية خاصة لرفع مستواه العلمي ، والاهتمام جار لضمان رفاهه بتشريع ، واتجهت الحكومة في بعثات هذا العام الى الناحية الصناعية تمهيدا لتوسيع التعليم الصناعي الذي سبذل جهدها فيه مراعية في ذلك الوضع الاقتصادي ، وهي مهتمة باعادة النظر في قانون المعارف ، وبمناهج التعليم ووضع الكتب على ما تتطلبه خططها المقررة من حيث اعداد النشء ، وتهيئته للعلم في النواحي المعنوية والمادية ليقوم في دوره باعباء البلاد على احسن وجه .

وتسعى الحكومة الى انشاء الصناعات في البلاد ، وتأسيس شركات لها تكون اكبر حصصا في يد الحكومة ، وذلك للترفيه عن الشعب باكثر قوة الانتاج فيه ، وجهودها مبذولة لتحقيق صناعة السكر ، وايجاد اسواق خارجية للتمور ، وستقدم الى مجلسكم العالي لائحة قانون جديدة لجمعية التمور وضعت على اساس التجارب التي مرت خلال السنين الماضية ، ومسايعها قائمة لتصدير كميات من التبوغ العراقية المنقحة ، ولبلوغ الهدف المنشود من تأسيس ادارة انحصار التبغ قد اعدت لائحة قانون جديدة لذلك .

والحكومة باذلة مزيد اهتمامها في اخراج مشروع مصفى النفط الحكومي الى حيز التنفيذ ، والمفاوضات جارية مع الشركات في هذا السبيل . ولتفقدان التوازن بين حصة الحكومة من النفط ، وبين ارباح الشركات صاحبة الامتياز ، فانحت الحكومة الشركات ذات العلاقة لتعديل الامتياز بشكل يضمن للحكومة موارد اضافية ، تساعد على توسيع اعمالها العمرانية والانشائية .

ورغبة في تقدم التجارة ، وتوسيع الصناعات في المملكة ، والسير بها سيراحسنا ، تفكر الحكومة في توسيع دوائر الوزارة المختصة .

وتهدف الحكومة الى بذل كافة المساعي الممكنة في الحقل الاجتماعي ، وتقديم الخدمات الصحية ، والاجتماعية المختلفة ، الى ابناء البلاد ، وفي خطط تضمن العدالة ، وتهيبء المواطن الصالح ، الذي يكون المادة الاساسية لبناء كيان البلاد . وعلى ضوء ما تقدم ، فقد بوشر بوضع الخطط اللازمة لتوجيه السياسة الصحية نحو مكافحة الامراض المتوطئة والسارية ، وتوفير الاسباب لمعالجة شؤون الصحة العامة في المدن ، وتوزيع المؤسسات الصحية والايدي العاملة فيها توزيعا عادلا ، وتأسيس مستشفيات ، ومستوصفات متنقلة ، واعادة النظر في السياسة المتبعة في بعض المعضلات الصحية . وقد الفت لجان من ذوي الاختصاص لهذه الاغراض ، فانجزرت مقترحاتها الآن ، ويؤمل ان توضع موضع التنفيذ خلال مدة قصيرة .

ونظرا الى الكلية الطبية من اهمية خاصة في اعداد ما تحتاج اليه البلاد من الاطباء ، فقد بذلت الحكومة قصارى جهدها لرفع مستواها ، بجلب بعض الاساتذة الاخصائيين للتدريس فيها ، وهي تسعى الآن للحصول على اساتذة عالميين لها ، واستمكنت بعض الدور والاراضي لتوسيعها ، وتأسيس المنشآت اللازمة لها ، وقد شيد مختبر للكلية الطبية ليناسب عدد الطلاب الذين تمس الحاجة الى قبولهم .

وتعير الحكومة اهتماما خاصا بشؤون العمال والفلاحين ، الذين تتكون منهم اغلبية الشعب ، وهي ماضية في اعداد الخطط اللازمة لتأمين السكنى لهؤلاء ، بقدر ما تسمح به الحالة ، ولوضع مشروع للضمان ، وتهيئة الوسائل الممكنة للعناية بهم من النواحي الصحية والتثقيفية ، ورفع مستوى المعيشة بينهم . وقد بوشر بتنظيم تعليم الاميين في السجون ، وتدريب المساجين على بعض الصناعات ، واعدادهم لكسب معيشتهم عن طريق الاعمال الحرة ، وفي سبيل ذلك تبذل المساعي الآن لاعادة تنظيم بعض المعامل في السجون ، والحكومة بحاجة الى انشاء سجن عصري موحد في اطراف العاصمة ، ومع ان الوضع المالي غير مشجع الا ان الجهود مبذولة لاعداد ما يلزم لانشاء هذا السجن في اول فرصة مساعدة لتحقيق هذا العمل .

والحكومة مهتمة باستغلال املاك الوقف على وجه يضمن ازدياد وارداتها لتمكنها من القيام بالمساهمة فيما يفيد المملكة ثقافيا . واجتماعيا ، كما انها رفعت رجال الدين في معاشهم ، وهي ناظرة في رفع مستواهم مادة ومعنى .

ايها السادة !

ان المشاكل والمصاعب التي تجابهها الامم كثيرة عديدة ومهما اوتيت الحكومات من قوة لا تستطيع حل مشاكل بلادها اذا لم يتوافر التعاون والتآزر بينها وبين جميع طبقات شعوبها لايبصال سفينة الدولة الى ساحل السلامة .

والله تعالى نسال ان يوثق التآزر بين الحكومة والشعب ، وان يمدنا بعونه وعنايته تحت ظل صاحب الجلالة الملك المعظم اه .

## حزبان سياسيان يجمدان نشاطهما

بحثنا موضوع «بعث الحياة الحزبية» في العراق في المجلد السابع من الوزارات، ونشرنا بعده نصوص مناهج الاحزاب السياسية الخمسة التي اجازت «الوزارة السويدية الثانية» تأسيسها في الثاني من نيسان ١٩٤٦ م، ثم اتينا على نص البيان الذي اصدرته «وزارة صالح جبر» في ٢٧ ايلول ١٩٤٧ م، وسحبت بموجبه اجازة حزبين من هذه الاحزاب الخمسة.

وقد اتضح لاركان الاحزاب الثلاثة المتباينة ان التلويح بالمنافع الشخصية، والمصالح الذاتية، للمنتسبين الى احزابهم، كثيرا ما ادى الى انتقال بعضهم من حزب الى آخر، ومن جبهة معارضة الى جبهة موالية، اخرى (١)، وان السلطات الحاكمة كثيرا ما جارت على الاحزاب المعارضة بتعطيل صحفها، وتوقيف اصحابها، واعتبار هذه الصحف اداة جرمية في بعض الاحيان، يضاف الى ما تقدم ان هذه الاحزاب لا تستطيع ان تمارس النشاط الحزبي بالشكل الذي تريده، ولا تتمكن من فتح الفروع لها بالسر الذي تصوره، فاجتمعت الهيئتان العامتان لحزبي «الاحرار» و«الوطني الديمقراطي» وبعد ان استعرضتا الظروف العامة التي تحيط بهذين الحزبين السياسيين، قررتا وقف نشاط الحزبين وتجميدهما، ريثما تتوفر ظروف قد تساعداهما على استئناف نشاطهما. وقد اعد كل من هذين الحزبين بيانا مطولا بالاسباب التي ادت الى هذا التجميد، اردنا ان ننشرهما فيما يلي لانهما من الوثائق التي تستعرض «الحياة الحزبية في العراق» والظروف التي مرت فيها، والاسباب التي حملت حزبين مهمين على تجميد نشاطهما، ولكن حال دون ذلك طول البيانيين فاكتفينا باحدهما.

اما «حزب الاستقلال» وهو خامس الاحزاب التي تأسست بعد بعث الحياة الحزبية في الثاني من نيسان ١٩٤٦ م، فقد ظل يصول ويجول، حتى قضى عليه «مرسوم الجمعيات رقم ١٩ لسنة ١٩٥٤ م».

## بيان اللجنة العليا لحزب الاحرار

تأسست الدولة العراقية ووضع اول حجر في بنائها على اساس ان تدار

(١) ان معظم رجال السياسة عندنا تستهويهم الكراسي، ويغويهم المنصب، وتبهرهم المادة فأضاعوا ثقة الجمهور، وأضاعوا امكانيات العمل الصالح، ونقدوا منزلة الاحترام والتقدير، فكانت النتيجة انهم اضاعوا نفوسهم ومراكزهم في غمرة الشهوات والاحتراسات ولهذا كان من السهل على ذوي السلطات، ومن بيدهم توزيع الاسلاب، ان يهدموا هذه الاحزاب ويقوضوها ببسر وسهولة.. على ان اللوم فيها وصلت اليه حالتنا السياسية لا يقع على الحكومات - حسب - كما يزعم البعض، بل على اولئك الذين باعوا مبادئهم ببعا رخيسا ودخلوا السياسة من طريق المساومة والبيع والشراء، فكان مصيرهم المحتوم ان اضاعوا الثقة واضاعوا الاحترام كما اسلفنا.

المحامي سلمان الشيخ داود في «جريدة الحوادث» العدد ٢٨١٤ بتاريخ ١ حزيران ١٩٥٥ م.

ادارة ديمقراطية ، وان يكون الشعب العراقي هو صاحب السيادة على هذه البلاد ،  
 واليه يرجع الامر اولا واخيرا . وتحقيقا لهذه الغاية فقد انبثق نظام الحكم عن  
 الاستفتاء العام الذي جرى في سنة ١٩٢١م والذي طلبت فيه البيعة من الشعب  
 باعتباره مرجع الامر فتقرر بهذه البيعة ان تقوم في البلاد حكومة نيابية ديمقراطية  
 مقيدة بالقانون ، ثم جاء الدستور العراقي وقد انبثت في مختلف مواد نصوص  
 لتأكيد هذا المبدأ ، وفي مقدمتها المادة التاسعة عشرة التي نصت ديباجتها على ان  
 « سيادة المملكة العراقية الدستورية للامة » ولقد كان العراقيون منذ نشوء دولتهم  
 الحديثة يستلهمون من هذا المبدأ اتجاهاتهم السياسية ، ولهذا فقد بدأوا منذ الايام  
 الاولى من تاريخهم الحديث بالتكتل والانتساب الى الاحزاب السياسية التي كانت  
 قد نشطت للعمل في السنين الاولى من ايام الانتداب البريطاني ، مستوحية اتجاهاتها  
 من اتجاهات مؤسسيها ، او الطبقة المنتسبة اليها ، بين حزب وصف بالاعتدال لانه  
 يتعاون مع المستعمر ويهادنه . وآخر وصف بالتطرف لانه يهدف الى استقلال البلاد  
 واستكمال سيادتها . ثم ما لبث الانتداب ان انتهز بعض الفرص للقضاء على الاحزاب  
 التي قامت في تلك الايام ليخلو له الجو فيسير بهذه البلاد في الطريقة التي يرضيها  
 من دون محاسب او رقيب . ولقد لبثت البلاد خالية من المنظمات السياسية الا اذا  
 استثنينا تلك التكتلات التي كانت تقوم في داخل مجلس الامة ، وتسمى بأسماء  
 مختلفة : كحزب التقدم ، وحزب الشعب . ولكنها كانت منقطعة الصلة بالشعب لا  
 تعمل على تنظيم صفوفه او تنوير افراده . ثم نشأت الاحزاب الشعبية مرة اخرى  
 في الفترة التي كان يراد تقرير مصير العراق وعلاقاته بالدولة المنتدبة عن طريق الغاء  
 الانتداب ، والاستعاضة عنه بمعاهدة تطلق فيها اليد للدولة البريطانية لكي تصرف  
 في شؤونه دون رقابة دولية او تدخل من الهيئات العالمية في الامر ، ثم ما لبث  
 النشاط الحزبي ان فتر بعد ان اجتمعت كلمة الفئة الحاكمة في العراق ، وارتضت  
 الشكل الذي انتهت اليه الصلات بين العراق وبريطانيا . ولكن الظاهر ان الحياة  
 الحزبية وهي في مقدمة السبل التي تشرف بها الامة على اعمال الحاكمين وتحاسبهم  
 عن طريقه . وان كانت قد فترت فانها على ضعفها كانت قيما لا يرضيه بعض رجال  
 الحكم ، والانسان بطبعه يود التخلص من كل قيد يحد من تصرفاته .

فللحزبية قيود كثيرة في تأليف الوزارات ، وفي الانتخابات النيابية ، وفي اتباع  
 منهاج معين في ادارة دفة الحكم يجب على الوزراء المستحزين انتهاجها ، وللحزاب  
 رقابة ثقيلة الظل على كل حكومة ، ولهذا فقد تحرر المشتغلون في السياسة وتحلوا من  
 جميع هذه القيود بتعطيل الاحزاب في عام ١٩٣٥م وامتنعوا عن منح الراغبين بتأليف  
 الاحزاب اجازة بتأسيسها ، مبررين ذلك بزعمهم ان البلاد ليست في مستوى يساعد  
 على عظم هذا النوع من التنظيم في الحياة السياسية . وعلى كل فقد عطلت الحياة  
 الحزبية منذ ذلك الحين فاصبح شكل الحكم في العراق وحيدا في العالم ، فلا هو  
 ديمقراطي اذ لا توجد ديمقراطية بدون احزاب صريحة في مناهجها واضحة في اهدافها ،  
 ولا هو ديكتاتوري اذ لا وجود لديكتاتور ظاهر العيان معروف عند الجميع . على ان  
 الديكتاتورية على اختلاف انواعها لا تستغني عن حزب واحد يضم من ينطوي تحت



فكرتها ، ويتعاون معها فلا تؤلف الوزارة في مثل هذه الدولة الا من اعضاء ذلك الحزب المفهومة مبادئه ومقاصده وخططه وتصميمه في جميع نواحي الحياة ، وعلى عاتق الدكاتور وعوانق اعضاء حزبه تقع تبعة كل خطأ يرتكب في السياسة الداخلية والخارجية ، وخير شاهد على عظم تلك التبعات ما حدث لدكتاتورى المانيا، وإيطاليا، واليابان واحزابهم .

هذا ، وفي الدول الديمقراطية تؤلف الاحزاب من خيرة ابنائها ، واكثرهم وعياء وخيرة هؤلاء تفوز بالكراسي النيابية ، وصفوة الجميع علما وخبرة واخلاصا تؤلف منهم الوزارة فتبرز بآراء ومبادئ وخطب معروفة تعالج بها مشاكل البلاد وحاجاتها، وكل ما يتعلق بتنظيم شؤون الامة ورفع مستواها ، وفي كلا النوعين من الحكم الديمقراطي والدكتاتوري لا يمكن ان تلفق وزارات ارتجالية من وزراء غير متجانسين يشرق بعضهم ويغرب الآخر في حكم غير مستقر ، لا يعرفون متى وكيف يأتون الى كراسيه ، ولا متى ولماذا يغادرونها ، فمثل هذه الوزارات الارتجالية لا تؤلف الا في بلاد خالية من الاحزاب ، يعين اعضاء برلمانها على كيفية يسمونها بالانتخاب ، وتؤلف حكوماتها بارتجال واستعجال . وكثيرا ما تخطت الكراسي الوزارية رجال البرلمان الى موظفين وغيرهم حتى اصبحت الوزارة كالهبة التي تنزل على المرء من السماء ، تمكنه من لباناته ولذاته بينما الحكم في حقيقته ميدان يقتضي من المرء التضحية بمادياته وراحته وصحته في سبيل خدمة الامة التي اوكلت اليه هذا الواجب الثقيل، وعوضته عن جهوده وتضحياته بثقتها التي هي اغلى انواع المجد .

ولقد كان لفلق الاحزاب ، والفناء الحياة الحزبية ، ومنع التنظيم الحزبي ، اسوا النتائج حيث انطلقت الحكومات تفعل ما تشاء من دون رقيب او حسيب يصير الراي العام بأخطائها ويجمع كلمته للحد من اخطارها . وكان خلو الميدان من الاحزاب والمنظمات الشعبية قد فتح المجال لتكتلات لا صلة لها بالنظام الديمقراطي ، اقتحمت ميدان السياسة بطريق القوة والاقتدار ، وحدثت عدة انقلابات ورجات اساءت الى سير المملكة الطبيعي ، وهكذا فبينما كان متوقعا ان تسير البلاد ضمن الروح الطيبة التي يتصف بها النظام الديمقراطي وتستوفي حقوقها ، وتستكمل سيادتها طبقا لسنن النشوء والارتقاء ، فقد انعكست الآية وجرت الامور خلاف ذلك مما استدعى ان تستولي على الناس خيبة الامل فوهنت عزائمهم ، وفترت حماسهم ، وانفصمت حلقات التآزر بين افراد الشعب ، وانصبت الجهود نحو غايات بعيدة عن الشعور بالواجب المقدس الذي افندت في سبيله ارواح ، واريقت من اجله الدماء ، وصار الدين المقبول النكاية والتشهير بالاشخاص ، والتساهل بحقوق الوطن ، والتزلف للاجنبي ، والجبن عن قول الحق ، والمالاة لاصحاب السلطان والنفوذ .

اما النظام الديمقراطي الذي بايع الشعب العراقي بموجبه ، وقامت الدولة العراقية على دعائمه ، فقد وضع على الرف ، واصبح من يتحدث عن الديمقراطية كمن يأتي امرا إذا يستحق من ورائه الملامة والسخرية ، واضحى الاصلاح خرافة ، وانقلبت الانتخابات للمجالس النيابية الى عملية مضللة يراد بها املاء الكراسي بجمع

من الاصحاب والمروقيين ، الذين هم يعيدون عن خدمة المصلحة العامة . وكلما مر الزمن ساءت الحال ، وضعف الامل ، وعاشت البلاد في ظلام دامس من الاستبداد ، وضربت الرقعة القياسي في استمرار اعلان الاحكام العرفية ، وكثرة المراسيم والقوانين الاستثنائية ، وحجر على الالسنه والاقتلام ، اللهم الا اذا كانت ماجورة لارباب السلطان تسبغ عليهم دروع البطولة ، وتلبسهم ثياب الفضيلة ، وتخلق من الاخطاء كلمة بالغة ، ومن الغباوة عبقرية مبدعة ، ومن التفريط بالمصلحة وطنية صادقة ، ومن الماضي الملوث تاريخ جهاد مليء بالامجاد !!

وعندما آذنت ربح الحرب الثانية العاتية بالزوال ، واخذت التيارات العالمية الجديدة تؤثر على هذه البلاد ، شعرت الفئة الحاكمة بضرورة تبديل الاحوال ، وانتهاج خطة جديدة تماشي مقتضيات الوضع السياسي العالمي . ولهذا فقد عم السرور والابتهاج مختلف طبقات الامة العراقية عندما استمعت الى الخطاب الخطير ، الذي القاه على الاعيان والنواب سمو الوصي في توالي عام ١٩٤٥م واعلن فيه الضرورات الجديدة التي تحتم تطور المملكة الى حال غير الحال الذي كانت فيه ، مما يقتضي اقرار سياسة تستقر الى زمن طويل ، تهدف الى شيوع العدل الاجتماعي ، وتحقيق الصيانة الاجتماعية ، واعداد جيل صالح من الخلف تلقى على كاهله اعباء ادارة البلاد والسير بها سيرا ديمقراطيا ، وافساح المجال للشعب للتمتع بحقوقه وحرياته ، وفي مقدمتها تأليف الاحزاب ، وقيام المنظمات السياسية الوطنية ، وانضمام الناس اليها ، وقد قامت في البلاد على اثر هذا الخطاب وزارة تولت تحقيق ما ورد فيه ، وهي وزارة فخامة السيد توفيق السويدي التي دابت منذ يوم تأليفها على تصفية تلك التركة الثقيلة من القوانين الاستثنائية ، والاحكام العرفية ، والحد من الحريات العامة . فالفت كل ذلك ، وسمحت بتأليف الاحزاب السياسية فظهر منها خمسة الى الوجود ، وعدلت قانون الانتخاب ، اذ ازلت بعض الاحكام التي كانت تهيم على الحكومات وسيلة لتزوير ارادة الناخبين . وتزييف آرائهم . بيد انها ما كادت تتم الايام الاولى من عمرها القصير . حتى اجتمعت كلمة الفئة الحاكمة ، بالرغم من اختلاف افرادها وتقدمت بتلك البدعة الدستورية الجديدة وهي اضراب الاعيان مما اجبر الوزارة على الاستقالة دون ان تتم منهجها . لقد كشف اضراب الاعيان عن حقيقة واضحة وهي ان الفئة الحاكمة لم تكن تؤمن في قراراتها بضرورة تطور هذه البلاد ، ولا بنوال الشعب لحقوقه وحرياته المسلوبة ، وانها لا تستسيغ النظام الديمقراطي ، ولا تترضي بالوضع الحاضر بدلا .

وايذا فقد اعتب الوزارة السويدية موجة من الارهاب والعنف بداتها الوزارة العمربة اذ اعلنت حربا رعناء على جميع الاحزاب وسحافتها ، والصحافة المستقلة ، وظهرت لأول مرة في تاريخ العراق تلك البدعة التي تعتبر الصحيفة آلة جرمية يحتجزها القضاء حتى نتيجة الدعاوى التي تقام على اصحابها ، واستخدمت الحكومة سلطة وزير الداخلية ومجلس الوزراء ، علاوة على السلطة القضائية للقضاء على الصحف ، وصارت تلوح الناس بالمراسيم الاستثنائية التي تبيع لها الاعتقال والجس ،

واطلق الشرطة حرية اطلاق النار على المتظاهرين والمضربين ، واطلقت الحرية للاقلام  
المأجورة التي غذيت بالمال والورق والوعود المعسولة النيل من الخصوم ، وتمجيد  
الانصار . ووصفهم بالبطولة وهكذا انقلبت الحال بين ليلة واخرى فبينما كان الناس  
مستبشرين ببزوغ عهد جديد يتمتعون فيه بحرياتهم وحقوقهم ، وقد بادروا بالانضمام  
الى الاحزاب الجديدة افواجا ، اذ هم يجابهون وضعا جديدا قد سلط عليهم فيه النار  
والحديد ، واصبحوا يطاردون في الليل والنهار ، واصبحت الاحزاب ومنتسبوها  
هدفا لتضييق الحكومة وظلمها . وعندما بلغ الامر نهايته القصوى ، وضاعت انفاس  
الناس ، شعرت الفئة الحاكمة بان دوامها في هذه السياسة قد يؤدي الى نتائج ليست  
في الحسبان ، فانحرفت عن هذا الطريق الى طريق المسالة وسياسة الوفاق ، وان  
كانت تبطن مقاصد اخرى ، فقامت وزارة فخامة السيد السعيد واشركت حزبي  
الاحرار والوطني الديمقراطي ، وبشرت باجراء انتخابات حرة يقول الناس فيها  
كلمتهم ، بيد انه ما كادت الايام الاولى للوزارة تمر الا وظهرت بوادر تلك الاتجاهات  
المبطنة مما دفع الحزبين المشتركين بالمسؤولية الى تركها احتجاجا على سوء تصرف  
الحكومة المذكورة ، وتلاعبها في الانتخابات ، وتزييفها لارادة الشعب ، واعقب ذلك  
ضغط وتضييق على منتسبي الاحزاب بصورة عامة . وتلاعب بصناديق الانتخابات ،  
وتزويد الموظفين الاداريين باسماء الاشخاص الذين تريد الحكومة انتخابهم نوابا عن  
الامة . مما دعا الحزب الى الانسحاب من معركة الانتخابات متفاديا تحمل المسؤولية  
الكبرى التي تنجم عن اشتراكه في انتخاب مجلس لا يختلف عن مجالس العهود  
الاستثنائية بوجه من الوجوه . ولا شك ان الجميع لم ينسوا تلك المهازل التي ارتكبت  
باسم الدستور ، والتي اضطر الشعب من اجلها ان ينفذ يده من عمليات الانتخاب ،  
ويقاطعها فلم يبق في معظم الدوائر الا مرشحو الحكومة الذين فازوا بالتركية .

ولقد اصبحت عملية الانتخاب تلك علما بين مثيلاتها ، ومنحها الشعب اسما  
مخصوصا يدل على تزييفها وتزويرها . ثم تخلت وزارة السيد السعيد بعد ان انجزت  
مهمتها . وقامت الوزارة الجبرية التي تبين انها قد اعدت وهيأت لعقد معاهدة جديدة  
تربط العراق بعجلة الامبراطورية البريطانية قرنا آخر من الزمن . وتلافى فيها بريطانية  
النقائص التي ظهرت في جهاز دفاعها الامبراطوري مدة تطبيق المعاهدة السابقة . ولا  
شك ان حوادث تلك الفترة ليست بعيدة بدرجة تمحو آثارها السيئة ، وايامها  
السوداء ، التي كاد ان يموت الشعب جوعا بسبب تهريب قوته . من الازهان ، وقد  
اتصفت ايام تلك الوزارة الى جانب تهريب قوت الشعب . وقلة رزق الناس بالاساليب  
الحمقاء التي استخدمتها للضغط على حريات الناس ، وحرمانهم من التمتع بحقوقهم .  
فقد عطلت جميع الصحف الحزبية بحيث لم يبق منها الا صحيفة حزينا وسدت حزبين  
من الاحزاب الخمسة المجازة ، وانجزت مشاريع المعاهدات مع شرقي الاردن وتركيا ،  
ونشرت على الشعب نصوص معاهدة بورتسموث التي كانت سببا لانفجار الشعب في  
وثبته المباركة ، اذ تقدم شبان هذه الامة وشاباتها يتلقون رصاص المسؤولين بصدورهم  
حتى ازالوا تلك الغمة التي كانت مخيمة على النفوس . وبالرغم من جسامه التضحية

التي تقدم بها الشباب العراقي بجنسيه ، معلنا سخطه على الظلم والاستبداد ، فقد اريد الاستمرار على ذلك اللون من السياسة لو لم تنشر الاحزاب الثلاثة بيانها المشهور الذي حددت فيه مطالب الامة تحديدا واضحا ، واسندت على اثره رئاسة الوزراء الى فخامة السيد محمد الصدر الذي قام بانجاز مهمته خير قيام ، اذ بدد انتصار الشعب في وثبته وهيا ظرفا جديدا ملائما لتلك الفئة من الطبقة الحاكمة التي ثار عليها الشعب لكي تعود مرة اخرى الى مراكزها السابقة ، وتسترجع اعتبارها المضاع ، وتظهر اليوم بمظهر البطولة ، وترتدي رداء الوطنية ، وتتهم الآخرين وترميهم بالداء الذي هو داؤها ، وتحملهم مغبة الاخطاء والاعمال التي هي من صنع يدها ، وقد تم على يد الوزارة الصدرية اجراء الانتخاب وجمع المجلس بالشكل الذي يعرفه ابناء الشعب قاطبة ، وان كان قد امتاز عن الطريقة التي اتبعها فخامة السيد السعيد في جمع مجلسه عن طريق كسر الصناديق بحدوث المعارك الدموية التي وقع فيها قتلى وجرحى في بعض انحاء العراق .

وتم على يد فخامة السيد الصدر اعلان الاحكام العرفية بسبب دخول الجيش العراقي الى فلسطين ، تلك الاحكام التي استخدمت لتصفية آثار الوتبة الماضية ، وازالة جميع معالمها ، ولقد كونت الاحزاب في الانتخابات وما بعدها اشد كفاح ، واصبح الانتساب اليها تضحية لا يستطيع الاقدام عليها كل فرد ، وقد انتهى امر الاحزاب الى حال لا نجد مثيلا له في اي بلاد تستظل بظل القانون فقد حرمت حتى من التعليق على التعديل الوزاري الاخير ، واكتفت الحكومة بقراءة ما تكتبه صحف الاحزاب دون نشره والرد عليه في مجلس النواب .

يرى الشعب اذن مما قدمنا سابقا ان الفئة الحاكمة في العراق تنظر الى الاحزاب القائمة نظرة عدا منذ تأسيسها ، ولقد استخدمت مختلف الوسائل للقضاء عليها ، فمن وعد ووعد وارهبا وتضييق ، ومن اغراء للمنتسبين حيث تنعم عليهم بالوظائف او النيابات او انجاز المصالح وابلاغهم الاماني اذا ما تركوا احزابهم ولم تكن هذه الوسيلة وهي اغراء ضعفاء الايمان بالوسيلة الجديدة فقد جربتها الفئة الحاكمة قديما .

ان من الاهداف الاولى للاحزاب ان تكون مدرسة للتربية السياسية وانبات بذور التضحية والاخلاص في نفوس المنتسبين كما انها وسيلة سلمية للسعي الى تطوير الاوضاع العامة ، وازالة المفاسد ، والوصول بالامة الى غاياتها واهدافها ، وان حزب الاحرار خاصة قد استهدف منذ تأسيسه سياسة معتدلة ، وقصر اهدافه على نقاط محددة في مقدمتها استكمال هذه الامة لسيادتها واستقلالها ، ونوال الشعب لحقوقه السياسية بقيام نظام ديمقراطي ينبثق عن انتخاب حر صحيح ، وتحقيق العدالة الاجتماعية التي تهدف الى ازالة الفقر والجهل والمرض وقد سلك في نشر هذه الاهداف والآراء ، وفي السعي الى تحقيقها سلما بيد انه شعر منذ مدة طويلة بأن الحاكمين في العراق لا يرتضون العمل والتنظيم الحزبي ، وينظرون الى الاحزاب نظرة العدا ويخشون اشد ما يخشون شيوع الفكرة الحزبية في مختلف الاوساط ، مما

يؤدي الى وعي الامة وشعورها بالحال السيء الذي هي فيه فيدفعها الى لفظ هذه الطبقة والاتيان بمن هي اصلح منها .

ولهذا حرموا على الاحزاب ان تتغلغل في انحاء كثيرة من العراق ، وحصروا مجهودها ونشاطها في اوساط ومدن محدودة ، وكافحوا منتسبيها كفاحا مريرا بحيث اصبحت الاحزاب مظهرا من مظاهر النظام القائم ، لا حقيقة من حقائقه ، ولقد فكر حزب الاحرار طويلا منذ بدات بوادر التدخل في الانتخابات التي اجرتها وزارة السيد الصدر ، وقنعت لجنة الحزب العليا تمام القناعة بأن الفئة الحاكمة لا تريد ان تبقى من النظام الديمقراطي سوى ظواهره ، وان وجود الحزب في الظروف التي صورناها ما هو الا شاهد زور على ان النظام القائم في العراق نظام ديمقراطي بينما هو في حقيقته نظام استبداد وتحكم ، ولقد وقع اتصال بين حزبي الاحرار والوطني الديمقراطي لمدارسة هذه الجهة فاتضح ان وجهات النظر متفقة تمام الاتفاق ، مما استدعى ان يتخذ الحزب قرارا في مؤتمره الاخير تخول فيه اللجنة العليا صلاحية المؤتمر العام تقرير مصيره ، هذا وبالنظر الى الظروف التي شرحناها اعلاه بالرغم من رغبتنا الصميمة في مواصلة العمل والكفاح لتحقيق اهداف الحزب ، وإزالة ما تشكو منه الامة من تحكم واستبداد وبالنظر الى شعورنا بان قيام الحياة الحزبية ودوامها ضمن هذه الاحوال والشرايط قد اصبح امرا لا يفيد الصالح العام ، وانما تقصر فائدته على الطبقة الحاكمة التي تريد ان تلبس نظام الاستبداد ثوبا فضفاضاً من الديمقراطية ، فقد قرر الحزب ان يوقف اعماله مؤقتا حتى تتاح ظروف اخرى للعمل . وانما اذ نقرر الاقدام على هذه الخطوة نؤمن تمام الايمان بأن الامر مرجعه الى الامة اولا واخيرا (١) .

وهكذا ادى جو الارهاب الى ضمور النشاط الحزبي وتوقفه في كثير من الاحيان .

### مقدمات سقوط الوزارة

« قبل حلول اليوم الخامس عشر من مايو ١٩٤٨ م ، وقع ضغط بريطاني قوي على الدول العربية ، لاسناد القيادة العليا للجيش العربية الى جلالة الملك عبدالله بن الحسين ، وبعد تردد طويل ، استجابت اكثرية الدول العربية للضغط الاجنبي ، فاصبح الملك عبدالله القائد الاعلى ، والجنرال نور الدين العراقي قائدا عاما . واجتمع رؤساء اركان حرب الدول العربية في الزرقاء ، الواقعة الى الشمال من عمان ، ووضعوا خطة عسكرية حكيمة كان من شأنها ، لو نفذت ، القضاء على دولة اسرائيل قبل ان ترى النور ... ولم توضع خطة لحركة الجيش المصري لاستقلاله في قيادته ... وطلب جلالة الملك عبدالله بن الحسين - بصفته القائد الاعلى - ان يطلع على مضمون الخطة العسكرية الموضوعة في اجتماع الزرقاء ، فسلمه القائد العام نور الدين محمود الخطة ، واطلع الملك عبدالله البريجادير كلوب باشا قائد الجيش الاردني على الخطة

(١) جريدة « صوت الاحرار » المعداد ٧٢٣ بتاريخ ٣ كانون الاول ١٩٤٨ م .

العسكرية المشتركة . فلما ادرك كلوب باشا خطورتها ، وما يؤدي تحقيقها من القضاء على اليهود ، بادر فوراً الى تغيير الخطة ... فكانت النتيجة من تطبيق تلك الخطة الكلوبية ان اصاب الجيوش العربية فشل ذريع كان السبب المباشر للبقاء على اليهود ومن ثم على اسرائيل » (١) .

و « عندما حوصرت القوات المصرية في الفالوجة ، وانفرد الجيش المصري بمقاتلة اليهود في الجنوب وفي النقب ، ارتفعت الاصوات بانتقاد الجيوش العربية لموقفها ، ولعدم اشتراكها في القتال . فجاء الى مصر فخامة السيد مزاحم الباجهجي ، وسعى الى رتق الفتق ، واعادة وحدة الكلمة . وبنتيجة المحادثات التي جرت في القاهرة ، تقرر ان تقوم الجيوش العربية بعمل مشترك لاستعادة الفالوجة ، وانتقل رؤساء اركان الحرب العرب من القاهرة الى الزرقاء في شرق الاردن ، حيث وضعوا خطة عسكرية مفصلة لتنفيذ الاتفاق . وكانت خلاصة تلك الخطة ارسال لواء عراقي من منطقة نابلس الى منطقة الخليل ، وفوجين سوريين مجهزين تجهيزاً كاملاً الى منطقة الخليل ايضاً ، لتعزيد اللواء العراقي في قيامه بهجوم على الفالوجة بطريق بيت جبريل ، لانقاذ حامية الفالوجة ، وعين تاريخ للقيام بتلك العملية . وانتقل رؤساء اركان الحرب الى عمان . ولما اطلع الملك عبدالله على الخطة ، وافق عليها ، كما وافق عليها رئيس الوزارة توفيق ابو الهدى ووزير الدفاع فوزي الملقى . وزار كلوب باشا رؤساء اركان الحرب في مكان اجتماعهم . ولما اطلع على الخطة ، اعترض عليها وقال : هذا غير ممكن . واعلن ان الجيش الاردني في منطقة القدس لن يسمح للواء العراقي بالمرور ... ونجح كلوب باشا في موقفه وتهديده ، فمنع تنفيذ تلك الخطة وظل الجيش المصري يتحمل وحده عبء القتال » (٢) .

(١) جريدة « المصري » القاهرة في ٢١ اذار ١٩٥٠ م .

(٢) كتاب « وثائق خطيرة » ص ٦٧ - ٦٨ ، ويقول الجبالي في ص ٤٧ من كتابه « ذكريات وعبر » : واستدعني السيد مزاحم الباجهجي الى ديوان مجلس الوزراء ، وكلفني بمهمة السفر الى القاهرة ، للتداول مع المرحوم النقراشي باشا رئيس وزراء مصر آنذاك ... حول المساعدة التي يمكن للجيش العراقي ان يبديها للجيش المصري ، وقد خولني ان اعرض على النقراشي باشا ما يلي :

« ١ - وضع الجيش العراقي في فلسطين تحت القيادة المصرية لتتصرف به كما تتطلبه المصلحة .

« ٢ - مساعدة الجيش العراقي بعتاد لطائراته ... وذلك لكي يتوفر غطاء جوي للجيش العراقي ، اذا اراد التحرك .

« ٣ - اتراض الحكومة العراقية مليون جنيه لشراء المعاد الذي يحتاج اليه الجيش العراقي ، اذا اريد منه الحرب ...

« وكان رد مصر على ما تقدم :

« ان مصر لا تتحمل مسؤولية قيادة الجيش العراقي . وان مصر لا تستطيع تقديم المعاد للطائرات العراقية ، وان مصر ليس لديها قانون اعارة وتأجير كي تسلف العراق مليون دينار للحرب الفلسطينية . . . ازاء كل ذلك طلب النقراشي باشا ان يقدم طائرات ( فيوري ) للجيش المصري اذا شاء العراق ، ان يساعد مصر ، لا ان يطلب المعاد لطائراته . بعد هذه المقابلة ابرقت الى ... الباجهجي اقترح عليه الحضور الى القاهرة فجاها هو ووزير الدفاع المرحوم شاكرا الوادي الى القاهرة وتم الاتفاق ... على ان يقدم العراق لمصر ثلاثاً من طائراته الفيوري ، وهكذا كان » اه .

ولقد قامت المظاهرات في جميع حواضر العراق الكبرى للمطالبة بنجدة الجيش المصري في الفالوجة ، وكانت المظاهرات التي جرت في بغداد بالغة الاهمية والخطورة ، ولا سيما تلك التي حدثت في الحادي والثلاثين من كانون الاول ١٩٤٨ م ، فقد تسببت في وقوع معركة واسعة بين الشرطة والمتظاهرين ، جرح فيها اكثر من مائتي متظاهر ، واعتقل نحو العشرين . وقد اتهمت الوزارة حزب الاستقلال والجاليات العربية في بغداد بتدبيرها ، وتآلف وفد من النواب فقابل الامير عبد الله الوصي ، ورئيس الوزراء السيد الباجه جي ، حول هذه القضية ، وما لبث ان رفع هذه العريضة :

بغداد في ٢ كانون الثاني ١٩٤٩ م

صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم

ان تطور الموقف السريع في فلسطين ، والحاجة الحرجة التي تجتازها القضية في هذه الايام ، سواء من الناحية العسكرية ، او السياسية ، دفعتنا الى الاجتماع والمداولة في هذه الامور التي تمس الكيان العربي بوجه عام ، ويرتكز عليها كيان العراق ومستقبله ، فقررنا ايفاد وفد منا يقابل فخامتكم ، ثم يحظى بمقابلة سمو الوصي المعظم لهذا الغرض . وبعد ان قام الوفد بمهمته ، وبسط لزملائه ما تلقاه من اجوبة وايضاحات في هذا الصدد ، راينا ان نوجه الى فخامتكم ما يلي :

ان العراق الذي تقضت عليه سنوات طويلة وهو يبذل في الدفاع عن فلسطين جهودا جبارة شغلت حكومته اكثر الوقت ، وضحي شعبه في سبيلها تضحيات مادية جسيمة ، وقد جاد ابناءؤه بالسلون بارواحهم في الحرب التحريرية الحاضرة ، يشمر ان قضية فلسطين قد بلغت مرحلتها الحاسمة . فاما ان نخسر الحرب فتضيع فلسطين وتنبك الامة العربية بكرامتها وكيانها ، فتبتدد تلك الجهود والاموال والنفوس ، واما ان نفوز بكسب القضية فوزا مبينا .

لقد اشتركت الدول العربية السبع في هذه الحرب ، واذاغت بيانا واحدا اشهدت فيه الراي العام العالمي انها تعتبر قضية فلسطين قضية العرب عامة ، وقضية كل قطر خاصة . فاصابة دولة واحدة وهي مصر بالعدوان الاخير ، وتحملها بمفردها الضربات من غير ان تنجدها شقيقاتها انجادا عسكريا ، يعد اخلالا من الدول الست الباقية بالابدا الاساسي للتضامن ، ونقضا لوحدة العمل والهدف ، اللذين اندفعت اليهما هذه الدول عند خوضها المعركة . ولا نجد مبررا للتعامل بالهدنة ، فقد خرق الصهيونيون هذه الهدنة لذلك لم يعد العرب مسؤولين من الناحية الدولية عن عدم التمسك بها ، ولا سيما ان فخامتكم في المواقف الرسمية قد عبرتم مرارا عن راي العراقيين في ان مشكلة فلسطين لا تحل الا في الاراضي الفلسطينية . فنحن نعتقد ان ترك مصر وحدها تتلقى اعتداءات الصهيونيين ، من غير ان تشد ازرها الدول الاخرى ، قد يدفع الدولة المصرية بتأثير ما تصاب به اليوم الى العودة الى سياسة العزلة تجاه القضية العربية الكبرى ، وبهذا نفقد عنصرا قويا في المجموعة العربية .

ان وحدة كلمة العرب حجر الاساس في انقاذ فلسطين . فتصرف حكومة شرق الاردن يظن الوحدة في الصميم ، ويؤدى بفلسطين ، ويصدع بنيان الجامعة العربية . فاذا انهارت الجامعة ، تصمرت المحافظة على الوحدة . وهي الهدف الاول من النهضة القومية ، وجهود وتضحيات نصف قرن للشعوب العربية ، بينما كانت امنية العرب تعزيز الجامعة . ورفع شأنها ، لهذا وجب علينا ان نصارح الحكومة في هذه الساعة الدقيقة باننا نخشى . بعد ان تنزل هذه الجائحة بساحة الامة العربية ان يصاب الشعب العراقي بحالة نفسية يلازمها الياس ، ويدفعها عار الانكسار الى اعمال قد تعرض البلاد لاعظم المآسي .

ففي رأينا ان الحكومة ازاء هذا الخطر مكلفة باتتهاج سياسة عملية وعاجلة في معالجة محنة فلسطين ، وهذه المعالجة تكون بمبادرة الحكومة فورا الى نجدة فلسطين بالايعاز الى الجيش العراقي بان يعاون الجيش المصري في اشتباكه الحالي مع القوة الصهيونية ، وبذلك يهيء العراق الظرف المناسب للتعاون مع البلاد العربية في استئصال القتال ، والتوصل بكل الوسائل لانتشال فلسطين . وهكذا تسعى الحكومة لحمل الدول العربية على خطة شاملة لحرب بعيدة المدى ، ضد القوى الصهيونية ومؤازريها ، لانقاذ فلسطين ، بتعبئة موارد الدول العربية ، والحصول على الاسلحة والعتاد .

ومن الاساليب التي يجب ان تتضمنها خطة الانقاذ التي نشر اليها : حرمان الدول ذات العلاقة من نفط الاقطار العربية كلها ، واتخاذ موقف ينذر الدول التي تعضد الصهيونية بانها لن تستطيع ان تحتفظ بصداقة العرب او تحالفهم ، اذا اصرت على هذه السياسة . وقد افادتنا تجربة الاجتماع الاخيرة لهيأة الامم ، بان نستعد للحرب الدبلوماسية في مجالي هذه الهيئة في انعقادها بعد ثلاثة اشهر .

هذا ما رأينا من واجبات النيابي والوطني ان نبلغ به الحكومة لتقوم بواجباتها المستعجلة تجاه هذه الاخطار المحدقة بالامة العربية ، منتظرين ما تعمله في هذا الشأن . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

نائب بغداد خميس الضاري ، نائب بغداد ذيبان الغبان ، نائب الموصل عبد الرحمن الجليلي ، نائب الموصل محمد حديد ، نائب بغداد محمد مهدي كبه .

نائب بغداد حسين جميل ، نائب الديوانية اركان عبادي ، نائب بغداد داود السعدي ، نائب بغداد عبد الرزاق الظاهر ، نائب الموصل عبد الجبار الجومرد .

نائب بغداد عبد الكريم كنه ، نائب بغداد اسماعيل غانم ، نائب المسيحين روفائيل بطي ، نائب بغداد فائق السامرائي ، نائب الموصل عبد القادر العاني .

نائب بغداد عبد الرزاق الشихلي ، نائب الموصل نجيب الصايغ ، نائب البصرة هاشم بركات ، نائب البصرة حسن عبدالرحمن ، نائب المنتفك ريسان الكايد .



نائب الموصل مصلح النقشبندي ، نائب بغداد خدوري خدوري ، نائب البصرة جعفر البدر ، نائب البصرة جميل صادق ، نائب البصرة برهان باش اعيان .  
صورة الى نل من رئيس مجلس الاعيان ورئيس مجلس النواب ورئيس الديوان الملكي .

### كتاب استقالة الوزارة

لم ير مزاحم الباجه جي مجالا لانتقاد سمعة وزارته ، وللتخلص من الانتقادات الجارحة التي كانت توجه اليه في مجلس الامة ، وفي الصحف ، بسبب موقف الجيش المصري في الفالوجة ، الا بالتهرب من مسؤولية الحكم ، فرفع الى الوصي كتاب استقالة الوزارة وهذا نصه :

صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد العظيم .

بينما كنت معتزما السفر الى خارج العراق ، استجماما وحرصا على صحتي التي شعرت باعتلالها ، وبينما كنت على أهبة السفر ، تلقيت امر سموكم المطاع في ان اضطلع بالمسؤولية ، واشكل الوزارة . فلبيت الامر السامي ، واقدمت على العمل في ظروف عالية عسيرة ، آملا ان اقدم الخدمات المثمرة لمصلحة البلاد ، وتدعيم كيائها ، وحل قضاياها المعلقة حلا مرضيا ، خصوصا قضية فلسطين التي اشغلت العرب عامة والعراق خاصة . وقد بذلت في هذا السبيل ما استطعت من جهد ، وصرفت ما قدرت عليه من عمل ، غير اني لم اوفق للوصول الى ما اصبو اليه من جمع الكلمة في اخرج الظروف وادقها ، وتدعيم القوة في اشد الحاجة فلا ارى بعد هذا كبير فائدة من بقائي في الحكم ، سيما واختلال صحتي قد اخذ بالتزايد ، واصبح يضطرنني الى الاستجمام اكثر من قبل . لذلك اتقدم الى سموكم الملكي في ان تفضلوا باعفائي مما اسبغتموه علي من نعم في قبولكم استقالتني . واني اتشرف بالتنويه مع بالغ الامتنان بالعطف العظيم ، والمعاونات الثمينة ، والتوجيهات الصائبة التي شرفتموني بها . والله اسأل ان يكلأ صاحب الجلالة المفدى برعايته وعنايته ، وان يوفق سموكم في تحقيق آمال البلاد ، ويسبغ عليكم العمر الطويل لتبقوا ذخرا للعرب .

بغداد في ١٩٤٩/١/٦ م  
مزاحم الباجه جي (١)

(١) ويتول لونكريك في كتابه « IKAQ 1900 - 1950 » :

« اتضح ان وزارة الباجهجي لا تستطيع ان تسيطر على مشكلاتها العديدة فقد استمرت في الحكم خلال الاسابيع الاخيرة من عام ١٩٤٨ م بسند من واهمي معاهدة بورنيسوث نوري السعيد ، وصالح جبر ، وان تأييد مزاحم لمصر ، باعتبارها اقوى دولة عربية ، واستجابته لمظاهرات التدخل في ٢٠ و ٢١ كانون الاول جعلته يصطدم بوجهات نظر الجيش ، وبصورة خاصة مع العراقيين منهم ، وخلقت مأزقا لا مفر من تلافيه عن طريق تغيير الحكومة فاستقال من الحكم في ٦ كانون الثاني ١٩٤٩ م » .

وقد علقت جريدة « صوت الاهالي » بعدها (١٧.٩) الصادر في ٩ كانون الثاني ١٩٤٩م على هذه الاستقالة بقولها :

كان المصير الذي آل اليه فخامة السيد مزاحم الباجه جي متوقعا ليس لدى الكثير ممن تتبع سير الحوادث عن تنب فحسب ، وانما لدى اقل الناس ادراكا للامور . باستثناء فخامته . هذا اذا اخذنا بالرأي القائل بانه لم يكن متواطئا ، وانما استخدم بعد دراسة نفسيته دراسة عميقة ، كالألة في لعبة مقصودة ، من دون ان يشعر بالدور الذي مثله في تلك اللعبة . ومهما يكن الامر فان مصيره كسياسي له بعض القابليات كان محزنا حقا . فقد اتاحت له الفرصة - ولعلها كانت الاخيرة - كي يكفر عن الماضي ، وكي ينقي صفحته فينسحب من الميدان ، ويصارع الشعب بحقائق يتلف الرأي العام الى الوقوف عليها اشد التلطف ، ولكنه لم ينتهز تلك الفرصة ، بل استقال على الطريقة المألوفة التي سلكها اسلافه ، من غير ان يكشف عن اسباب استقالته الغامضة ، فكان وقوفه الاخير على قدميه ، ثم سقوطه المحزن بعد ان كانت له صولات وجولات كلامية في ميادين الاصلاح والبطولة الوطنية والجهاد القومي فترة من فترات تخللت سيرة ذلك الرجل الذي تحمل ، وسوف يتحمل الى مدة طويلة على ما يظهر ، تبعات هذا العهد من تاريخ العراق ، وهي سيرة فخامة السيد نوري السعيد » . اهـ .

ولكن الرقيب العسكري حذف هذا التعليق ولم ياذن بنشره فاخذه المؤلف من صاحب الجريدة .

والحق يدفعنا الى القول ان السيد مزاحم الباجه جي كان يضرر الخير للقضية الفلسطينية ، وكان يعتقد ان في وسع الدول العربية اقاتلتها من عثرتها اذا صدقت النيات ، ولما شعر - وهو في خارج العراق - ان هنالك بعض التحايل ، اراد ان يتنصل من المسؤولية فارسل برقية رمزية باستقالته هذا نصها وان لم تقبل في حينها :

التاريخ ١٨ تموز ١٩٤٨م

الرقم ٩٠

الى حضرة صاحب السمو الهاشمي الوصي وولي العهد المعظم .

ان التطورات السريعة الاخيرة لقضية فلسطين ، واطوار الدول العربية . جعلتني امام مفترق الطرق فان اكثرية اعضاء الجامعة تريد التسليم بقبول الهدنة المقترحة ، ومعنى هذا اقرار تقسيم فلسطين ، واقامة دولة صهيونية في جزء مهم من الوطن العربي . ولا يخفى على سموكم الاخطار المتحققة على مستقبل الدول العربية جميعها من هذا الحدث . ورفض العراق الهدنة يحتم استمرار الجيش العراقي في القتال . ان تذبذب القيادة وتردها ، وانسحاب الجيوش العربية الاخرى من ميادين الحرب ، يعرض من غير شك جيشنا المحبوب لاضرار فادحة وكوارث عديدة . لما لم اكن من الذين اقروا السياسة القديمة لفلسطين ، وحيث اني غير مسؤول عن الاخطار التي لازمت هذه السياسة ، وليس من الميسور اصلاحها الآن ، فاراني غير مستعد لتحمل تبعات نتائجها الاخيرة . لهذا ارفع استقالتي الى سموكم راجيا التفضل

بقبولها . وبما انه ليس هناك متسع من الوقت لحضوري الى بغداد ، والتشرف بتقديم الاستقالة الى مقامكم الاسمي بالذات ، فقد اضطررت الى ايداعها في هذه البرقية . وسأبقى يا سيدي مدى الحياة ذاكرة بالاخلاص العميق والامتنان الوافر ثقتكم الغالية وعطفكم السامي .

يؤلني كثيرا ان الايام الممدودة التي انقضت ، منذ اضطلاعني بالمسؤولية ، استنفذتها مشكلة فلسطين ، وارغمتني على الوجود خارج العراق ، مما حال دون تفرغي لمباشرة الاصلاحات الداخلية التي تهدفون لتحقيقها ، وبلادنا في أمس الحاجة اليها ، للتدهور المتواصل الذي دفعتها اليه ظروف خاصة قاسية . ابتهل الى المولى عز وعلا ان يكلاً صاحب الجلالة المفدى برعايته ، ويحفظه بعنايته ، وان يمد في حياتكم ويعينكم على خطواتكم السديدة في مصلحة الشعب ويبقيكم ذخرا للمروبة والعراق .

مزاحم الباجه جي

★ ★ ★

ولم يشأ الامير عبد الله ان يقبل هذه الاستقالة ، ولما لم يمض على تأليف الوزارة اكثر من ثلاثة اسابيع ، فحفظها ، وأسرّ الى الرئيس الباجه جي ان يستمر على الاضطلاع باعباء الحكم .

## الوزارة الثالثة والاربعون :

٥ ربيع الاول ١٣٦٨ - ١٨ صفر ١٣٦٩

٦ كانون الثاني ١٩٤٩ - ١٠ كانون الاول ١٩٤٩

## الوزارة السعيدية العاشرة

### توطئة

لم يكن تكليف السيد مزاحم امين الباجه جي بتأليف وزارته في ٢٦ حزيران ١٩٤٨ م ، ثم حملة على اجراء تعديلات واسعة فيها بين الفينة والفينة ، الا لتمهيد الطريق امام السيد نوري السعيد ، فيعيد تأليف الوزارة من الذوات الذين تعاونوا معه في عقد « معاهدة بورتسموث » ومن غيرهم ممن يدين بأرائه ، ويترسم خطاه. وقد رأينا اثر الضجة التي قامت في مجلس النواب ، اثر اسناد منصب وزارة الدفاع الى السيد شاكر الوادي في ٢٠ تشرين الاول ، والمسوغات التافهة التي استند اليها الباجه جي في عمله هذا . فلما اتخذ مجلس الامة قراره الخطير في كيفية معالجة قضية فلسطين ، كان لا بد لوزارة مزاحم ان تتخلى عن الحكم ، ليتسنى للسيد نوري ان يعيد تأليف الوزارة ، وليكافح النشاط الشيوعي والصهيونية العميلة التي عملت على الهدم طوال السنة المنصرمة « لان فخامته يعرف جيدا مشاكل البلاد الرئيسية ومشكلة فلسطين ، لقدم معظمها ، ولطول عهد فخامته بها ، واطلاعه عليها ، بل ومرافقتها اياها في مختلف مراحلها ، منذ تشكيل الحكومة العراقية حتى الآن » (١) وعلى هذا وجه اليه الوصي الكتاب الآتي :

رقم ٢

وزيرى الافخم نوري السعيد

« بناء على استقالة فخامة السيد مزاحم الامين الباجه جي من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا لما نمعده فيكم من دراية واخلاص ، فقد قررنا ان نعهد اليكم برئاسة الوزارة ، على ان تنتخبوا زملائكم وتعرضوا اسماءهم علينا .

« وفي الوقت الذي نعهد اليكم برئاسة الوزراء ، لنا كل الثقة بأن فخامتكم ستضعون نصب اعينكم بالدرجة الاولى قضية فلسطين ، وصرف كل الجهود والامكانيات لاجل تأمين الغاية السامية التي توخيناها ، وهي انقاذها من محتتها ، وتنفيذ مقررات مجلس الامة الصادرة بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني سنة ١٩٤٨ م ، والله ولي التوفيق .

(١) جريدة الشعب المعدد ١٢١٤ بتاريخ ٩ كانون الثاني ١٩٤٩ م .

» صدر عن بلاطنا الملكي في اليوم الخامس من شهر ربيع الاول سنة ١٣٦٨  
الهجرية الموافق لليوم السادس من شهر كانون الثاني سنة ١٩٤٩ الميلادية .

عبد الاله

ولم يشأ نوري ان يترك كتاب الاسناد بدون جواب ، فتقدم بالرد الاتي :

سيدي صاحب السمو الملكي العظيم  
بغداد ١٩٤٩/١/٦ م

تشرفت بتسلم امر سموكم الملكي الكريم ، الذي عهدتم اليّ فيه بتأليف  
الوزارة ، واضعا نصب عيني بالدرجة الاولى قضية فلسطين ، وصرف كل الجهود  
والامكانيات لاجل تأمين الغاية السامية التي توخيتوها سموكم ، وهي انقاذها من  
محتنتها ، وتنفيذ قرار مجلس الامة بشأنها الصادر بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٨ م.

وبينما ارفع الى مقام سموكم الملكي جزيل شكري ، وعظيم امتناني للثقة الغالية  
التي شرفتموني بها ، فقد صدعت بأمر سموكم ، متوكلا على الله تعالى ، ومعتمدا  
على ارشاد سموكم ، هادفا الى خدمة البلاد بوجه عام ، وخدمة فلسطين بصورة  
خاصة ، على ضوء قرار مجلس الامة المتخذ بالاجماع بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٨ م.

ولما كان النجاح في حل قضية فلسطين على اسس قرار مجلس الامة يتوقف  
بالدرجة الاولى على تعاون جميع العناصر الوطنية العراقية ، وجميع دول الجامعة  
العربية الشقيقة ، فانتني سائلا كل ما في وسعي لجمع الصفوف ، وتوحيد الجهود  
في الداخل والخارج ، لانقاذ فلسطين من محتنتها ، والخروج بالامة العربية عزيزة  
مرفوعة الرأس من هذه التجربة القاسية ، التي عرّضتها لها اخطاء الماضي ، والله  
المسؤول ان يسدد خطواتنا ، ويوفقنا جميعا الى ما فيه خير العراق والامة العربية ،  
بارشاد سموكم الملكي ، تحت ظل صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المعظم .

نوري السعيد

## هيئة الوزارة

كما لم يكن عسيرا على نوري ان يختار زملاءه الذين سيشاركونه المسؤولية في  
هذا الظرف ، لان ذلك من الامور التي اتفق عليها سلفا ، فتألفت وزارته من :

- ١ - نوري السعيد : رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للداخلية بالوكالة .
- ٢ - جلال بابان : وزيرا للمواصلات والاشغال (١) .
- ٣ - عبد الاله حافظ : وزيرا للخارجية .
- ٤ - محمد حسن كبه : وزيرا للعديلية .

---

(١) كانت الارادة الملكية قد صدرت بتعيين جلال بابان وزيرا للمواصلات ، ووكيلا لوزارة المالية ، وبعد  
تشكيل الوزارة بمشرة ايام ، صدرت ارادة ملكية اخرى بتعيين خليل اسماعيل وزيرا للمالية .

- ٥ - شاكرا الوادي : وزيرا للدفاع .
- ٦ - نجيب الراوي : وزيرا للمعارف .
- ٧ - ضياء جعفر : وزيرا للاقتصاد .
- ٨ - بهاء الدين نوري : وزيرا للشؤون الاجتماعية .
- ٩ - خليل اسماعيل : وزيرا للمالية .

وقد دخل في هذه الوزارة وزيران جديدان هما : وزير الشؤون الاجتماعية بهاء الدين نوري . ووزير المالية خليل اسماعيل . وكان رئيس الوزراء المستقيل قد خول خلايلا هذا . صلاحيات وزير المالية ، بعد استقالة علي ممتاز من منصب وزارة المالية في ٢٧/١٠/١٩٤٨م ، كما دخل الوزارة الجديدة اربعة من اعضاء الوزارة المستقيلة وهم : وزراء المعارف ، والعديلة ، والدفاع ، والاشغال . وكان ثلاثة من اعضاء هذه الوزارة « الجديدة » من خارج البرلمان وهم : وزير الدفاع شاكرا الوادي ، ووزير الخارجية عبدالاله حافظ ، ووزير الاقتصاد ضياء جعفر . ولم تجر حفلة استيزار كالمعتاد ، ولم تقبل تهاني المهنيين بهذه المناسبة للاسباب الذي تضمنها البيان الآتي :

« بالنظر الى الظروف القاسية التي تجتازها قضية فلسطين ، والى ضرورة انصراف اعضاء الوزارة الجديدة الى معالجة القضايا والاعمال التي تنتظرها ، فقد ارتوي صرف النظر عن مراسيم حفلة الاستيزار المعتادة ، كما ارتوي ايضا ان يرجى من حضرات المواطنين الكرام ان لا يكلفوا انفسهم مشقة تقديم التهاني والتبريكات في دواوين صاحب الفخامة رئيس الوزراء ، واصحاب المعالي الوزراء ، للاسباب نفسها » .

و. مدير الدعاية العام

### خطاب لرئيس الوزراء

لم يكدر رئيس الوزراء يفرغ من تأليف وزارته ، حتى اذاع الكلمة الآتية :  
اخواني وابناء وطني !

تفضل صاحب السمو الملكي الوصي على العرش ، فعهد الي برئاسة الوزراء ، وامرني بتأليف الوزارة ، على ان اضع نصب عيني بالدرجة الاولى قضية فلسطين ، بغية انقاذها من محتتها ، وتنفيذ قرار مجلس الامة الذي اتخذه بالاجماع بشأنها ، بتاريخ الثامن والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٨م . وقد صدعت بأمر مولاي صاحب السمو الملكي ، متوكلا على الله تعالى ، ومعتمدا على عضد سموه ، وموازرة اخواني وابناء وطني .

انكم تعلمون ولا شك بالمرحلة الخطيرة التي بلغت قضية فلسطين ، وبالازمات العنيفة التي تجاوبها الدول العربية الشقيقة في الداخل والخارج . وكلكم تعلمون اننا لم نصل الى ما وصلنا اليه ، وان فلسطين لم تبلغ ما بلغت ، الا بسبب الاخطاء الخطيرة

التي ارتكبت ، ولا تزال ترتكب ، منذ مدة غير قصيرة . والنجاح في حل قضية فلسطين ، والخروج بهذا القطر العزيز ، والبلاد العربية من المازق الحرج الذي تتمتع فيه ، يتوقف بالدرجة الاولى على التكاتف والتعاون بين العناصر الوطنية المخلصة في داخل كل قطر عربي من جهة ، وبين دول الجامعة العربية من جهة اخرى . وكلما ازداد التكاتف والتعاون ، سارت امورنا في طريقها الصحيح ، وقويت آمالنا في التغلب على المصاعب التي تجابهنا ، وازدادت امتنا العربية قربا من اهدافنا السامية ، التي نحن بالغوها باذن الله تعالى ، برغم جميع ما يقام امامنا من عقبات وعراقيل . اما القلاقل ، والاضطرابات الداخلية ، فانها لا تنفع الا خصومنا ، ولا تفيد الا اعدائنا من دعاة الفوضى ، وعناصر الهدم ، وشركاء الصهيونية . لذلك فاني ادعو جميع اخواني وابناء وطني الى وضع الماضي على جانب ، واحثهم على تناسي خلافاتهم ، وتأجيل منازعاتهم ، واناشدتهم ان يجمعوا صفوفهم ، ويوحدوا كلمتهم ، ليتيسر لنا معالجة المشاكل ، ومجابهة الاحداث ، متكاتفين متضامنين في الداخل والخارج ، حتى نتغلب عليها . مقتبس من تاريخ امتنا المجيدة اعظم دروس التضحية والوطنية ، في اخطر الظروف والاقوات . والله المسؤول ان يوفقنا جميعا الى ما فيه الخير بقيادة صاحب السمو الملكي الوصي على العرش ، تحت ظل صاحب الجلالة ملكنا فيصل الثاني حفظه الله .

ويقول السيد كامل الجادرجي في ص ٢٦٧ من مذكراته ان « عودة نوري السعيد الى الحكم في اوائل كانون الثاني ١٩٤٩ م ، من الاحداث البارزة في فترة ما بعد الوثبة ، وقد اعتبرت عودته تصفية نهائية لآثار وثبة كانون الثاني ١٩٤٨ م ، وعودة سيطرته الكاملة على الحكم » .

### نائب رئيس الوزراء

لما تشكلت « الوزارة السعيدية الثامنة » في ٢٥ كانون الاول ١٩٤٣ م ، سمي السيد توفيق السويدي ، العضو البارز فيها « نائبا لرئيس الوزراء » فلما تليت الارادة الملكية الصادرة بهذه التشكيلة ، في جلسة مجلس النواب المنعقدة في الثالث من كانون الثاني ١٩٤٤ م ، حصلت ولولة حول شرعية هذه التسمية من الناحية الدستورية ، انتهت باحالة تفسير المادة (٦٤) من القانون الاساسي على المحكمة العليا التي اجتمعت في اليومين ٣ و٤ ايار ١٩٤٤ م ، وقررت « ان اضافة اي لقب ، او عنوان ، كنيابة رئاسة الوزراء الى الوزير بلا وزارة ، استنادا الى الفقرة الثالثة من المادة ٦٤ لا تتفق وصراحة المادة المذكورة » .

وفي ٢٨ ايار ١٩٤٤ م بعث رئيس الوزراء بالكتاب الآتي الى :

الرقم ١٧٩٨

فخلة رئيس مجلس الاعيان

ان الظروف العالمية الحاضرة ، وما ادت اليه من تضاعف الاعمال وتشعبها داخلا وخارجا ، وما استحدثته من امور وشؤون مهمة مرهقة ، جعلت من الصعب

على رئيس الوزراء ان يمارس بمفرده اعمال منصبه ممارسة جدية ، ويقود سياسة الدولة سياسة ناجحة ، من دون ان يصرف جهودا هي فوق الطاقة قد تستنفذواها ، اذا ما اتان حريصا على تقدير النتائج الصحيحة ، والسير بمصالح الدولة سيرا موقفا . هذا فضلا عما اناطه الدستور به من المهام الدقيقة ، وما تقتضيه الحياة البرلمانية من النشاط ، واليقظة ، والتفرغ لمواجهة مجلس الامة في عرض سياسة حكومته عليه ، وتمحيص اعمالها لديه ، لهذا ارى من الضروري ان يستمعين رئيس الوزراء : في اداء مهمته ، بنائب يساعده في بعض اعماله عند حضوره ، وينوب عنه وكيليا طبيعيا .

ان منصب نائب رئيس الوزراء موجود في انكلترا ، وفرنسة . وغيرهما من الدول الدستورية . وبما ان اكثر التقاليد الدستورية الانكليزية غير مدون ، وان وجائب نائب الرئيس فيها قد تكون متعددة ، لهذا نكتفي في بيان وجائب نائب الرئيس في فرنسة .

ان من التقاليد الدستورية المتبعة منذ زمن قديم في فرنسة . ان وزير العدلية ينوب عن رئيس الوزراء في ترؤس مجلس الوزراء ، عند تغذر حضور الرئيس . كما انه ينوب في بيان خطة الحكومة امام مجلس الاعيان ، عندما يقوم الرئيس ببيان ذلك في مجلس النواب . وحيث ان الاوضاع الدستورية في فرنسة كثيرة الشبهة بالاحكام الاساسية النافذة في العراق ، ولما كانت المادة ١٢٤ من القانون الاساسي العراقي تجيز الاخذ بالتقاليد الدستورية . المتبعة في الدول الدستورية ، والتعامل عليها كقاعدة دستورية ، ترى الحكومة ضرورة الاخذ بهذا التقليد الدستوري . واحداث منصب نائب رئيس الوزراء ، وابداعه الى احد الوزراء سواء اكان بوزارة او بلا وزارة . وبالنظر لما يترتب على ترؤس جلسات مجلس الوزراء من نتائج قانونية تتعلق بالقرارات التي يصدرها المجلس المشار اليه ، تنفيذا لاحكام القوانين ، وما يستلزمه هذا التنفيذ في كثير من الاحوال من استصدار ارادات ملكية ينبغي توقيعها من قبل رئيس الوزراء : فلا بد من ان يكون لنائب رئيس الوزراء حق التوقيع على الارادات الملكية ، التي تصدر وفقا لاحكام القوانين . وهذا الحق يجب ان يعتبر نتيجة طبيعية وصفة ملازمة لترؤس نائب الرئيس مجلس الوزراء ، اذ لا يستفاد من خدمات نائب الرئيس بصورة كافية . ما لم يكن له حق التوقيع على تلك الارادات . عدا ذلك يجب ان يقوم نائب رئيس الوزراء ، عند غياب رئيس الوزراء عن العراق ، بكافة وجائبه ، كانه معين وكيله عنه بارادة ملكية ، حسب التقليد الدستوري الجاري حتى الآن في العراق ، وذلك بدون حاجة الى استصدار ارادة ملكية بتوكيله . وعليه تقترح الحكومة على مجلس الامة الموافقة على اصدار القرار بالشكل الآتي :

١ - يجوز تعيين احد الوزراء . سواء اكان بوزارة او بدونها ، بعنوان نائب رئيس الوزراء .



ب - عند غياب رئيس الوزراء عن العراق ، يقوم نائبه ، من تاريخ مغادرة الرئيس العراق الى حين رجوعه اليه ، بكافة واجائبه .

ج - عند تعذر حضور رئيس الوزراء مجلس الوزراء ، مع وجوده في العراق ، فتائبه يرأس مجلس الوزراء ، وله حق التوقيع على الارادات الملكية المتعلقة بتنفيذ القوانين الاعتيادية .

د - لرئيس الوزراء ان يخول تحريريا نائبه ، القيام بالصلاحيات العائدة له بموجب القوانين الاعتيادية ، على ان تبقى المسؤوليات الدستورية المنصوص عليها في القانون الاساسي في عهدة رئيس الوزراء .

نوري السعيد : رئيس الوزراء

لم يتخذ مجلس الامة القرار الذي اقترحه نوري السعيد للاسباب الآتية :

١ - ان اجتماع مجلس الامة الاعتيادي الاول لسنة ١٩٤٣ - ١٩٤٤ م ، انتهى في ٣١ ايار ١٩٤٤ م ، اي بعد صدور هذا الاقتراح بثلاثة ايام فقط .

٢ - ان « الوزارة السعيدية الثامنة » التي تقدمت بهذا الاقتراح ، تخلت عن الحكم في ٣ حزيران ١٩٤٤ م ، اي بعد اسبوع من تاريخ تقديمه .

٣ - ان السيد نوري السعيد صاحب هذا الاقتراح لما عاد الى الحكم في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦ م ، لم يبق فيه اكثر من ثلاثة اشهر ونصف الشهر ، أجرى خلالها انتخابات جديدة لمجلس نواب جديد . فلم يعقب اقتراحه هذا لدى مجلس الامة .

فلما عاد السعيد الى الحكم في السادس من كانون الثاني ١٩٤٩ م ، تقدم بهذا الكتاب :

التاريخ ١٩ شباط ١٩٤٩ م

العدد ٧٧٦

معالي نائب رئيس مجلس الاعيان !

سبق ان اوضحنا في كتابنا المرقم ١٨٩٨ والمؤرخ ١٩٤٤/٥/٢٨ م الاسباب التي تدعو الى احداث منصب نائب لرئيس الوزراء . وطلبنا عرض القضية على مجلس الامة في جلسة مشتركة لافرار اقتراحنا ، باعتباره من التقاليد الدستورية ، وذلك تطبيقا للمادة ( ١٢٤ ) من القانون الاساسي . هذا وحيث ان الظروف العالمية الحاضرة ، وما آلت اليه من تضاعف الاعمال وتشعبها داخلا وخارجا ، وما استحدثته من امور وشؤون مهمة مرهقة ، تستوجب قبول ذلك التقليد بصورة سريعة ، ليتفرغ رئيس الوزراء الى الامور الهامة ، لا سيما في الآونة الحاضرة ، فانا نرجو عرض اقتراحنا على مجلس الامة لافزاره .

على انا في هذه المناسبة نود ان نذكر المجلس العالي بان القانون الاساسي لم يمنع احداث هذا المنصب ، وان التقاليد الدستورية المتبعة في اكثر الدول : كانت كالترا ،

ورفرنسة : قد قبلت احداث منصب مماثل ، كما وان جارتنا الشقيقة لبنان قبلت هذا المبدأ ايضا . لهذا يظهر للمجلس العالي ان النصوص الواردة في المادة ١٢٤ من القانون الاساسي متوفرة في هذه القضية . نرجو تبليغنا بما يقرره المجلس العالي في هذا الشأن (١) اهـ .

رئيس الوزراء : نوري السعيد

وقد عقد مجلسا الاعيان والنواب جلسة مشتركة في ٢٤ شباط ١٩٤٩ م ، نوقش فيها هذا الطلب ، وكثر الاخذ والرد بين المؤيدين والمعارضين ، ثم وضع الاقتراح بالصيغة التي جاءت في خاتمة كتاب رئيس الوزراء المؤرخ ١٩٤٤/٥/٢٨ م ، فقبل بالاكثرية (٢) .

وفي ١٧ آذار استصدرت رئاسة الوزراء الارادة المرقمة ١٥٥ لسنة ١٩٤٩ م بتعيين :

١ - عمر نظمي وزيرا بلا وزارة ، ونائبا لرئيس الوزراء .

٢ - وفاضل الجمالي وزيرا للخارجية .

٣ - وتوفيق النائب وزيرا للداخلية .

وعلى اثر تسلم عمر نظمي منصبه الجديد ، اصدر رئيس الوزراء التعليمات الخاصة الآتية برقم ١٢٤١ وتاريخ ١٩/٣/١٩٤٩ م :

" بناء على صدور ارادة ملكية بتعيين معالي السيد عمر نظمي وزيرا بلا وزارة ونائبا لرئيس الوزراء ، فقد نسبنا ان يقوم المشار اليه السيد عمر نظمي بالشؤون الآتية :

١ - ترؤس لجنة التموين العليا .

٢ - ممارسة جميع صلاحياتنا القانونية فيما تختص بدائرة الاوقاف العامة .

٣ - الاشراف على تنظيم منهج مجلس الوزراء ، الذي تعدده السكرتارية العامة .

٤ - ملاحظة التقارير التي تقدم الى رئاسة الوزراء من الخارجية وغيرها .

٥ - تشكيل لجان انضباط ، او لجان للموظفين ، في ديوان مجلس الوزراء حسب قانون الخدمة « اهـ .

نوري السعيد : رئيس الوزراء

(١) محاضر مجلس الاعيان « الاجتماع المعادي الثاني والمثرون » ص ٦٤ .

(٢) نشر اقتراح رئيس الوزراء الوارد في خاتمة كتابه المرقم ١٨٩٨ والمؤرخ ٢٨ - ٥ - ١٩٤٤ م بقراته (أ) و (ب) و (ج) و (د) في جريدة « الوقائع المراتية الرسمية » في العدد ٢٧١٣ الصادر في ١٤ آذار ١٩٤٩ م .

## تقليص ظل الاستغلال

ان كانت الحرب العالمية الاولى « حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ م » قد اسفرت عن انقلاب عام في الصناعات الحديثة ، ولا سيما الكهرباء ، فان الحرب العالمية الثانية « حرب ١٩٣٩ - ١٩٤٥ م » انتهت بانقلاب عظيم في الاخلاق ، لم يقتصر امره على البُرق فحسب ، وانما شمل الغرب ايضا . ولعل من اظهر بوادر هذا الانقلاب الاخلاقي ، استغلال الوظائف الحكومية في الكسب الحرام ، والاستفادة من عضويات المجالس النيابية في تأمين اكل اموال السحت .

وقد فكرت « الوزارة الباجه جية الثانية - وزارة حمدي » في وضع تشريع يتناول البحث عن مصادر الاثراء غير الشرعي لدى موظفي الدولة ، ولكن اصرار المتنفذين على ان يشمل هذا الاجراء صغار الموظفين دون الاعيان والنواب ، والوزراء والمديرين ، حال دون ذلك .

ولما تألفت « الوزارة السعيدية العاشرة » في ٦ كانون الثاني ١٩٤٩ م ، شعر رئيس الوزراء ان استغلال النفوذ الرسمي في عضويات مجلس الامة ، بلغ حدا لا يصح السكوت عنه ، فارتأى تأليف « المحكمة العليا » لتفسير الفقرة السادسة من المادة الثلاثين من القانون الاساسي العراقي (١) ليتثبت من صحة الجمع بين هذه العضويات ، وبين الخدمة في الدوائر شبه الرسمية ، ولكنه لطف الهدف ، فذكر في الاسباب الموجبة هذه المسوغات :

« لما كانت الحكومة تقوم من وقت لآخر بتأسيس بعض المؤسسات الرسمية ، او الشبه رسمية ، بالاستناد الى قانون او نظام ، لغرض بعض الخدمات العامة ، وقد تضطر الحكومة في المستقبل الى احداث مؤسسات اخرى مماثلة ، للاستفادة من المرافق العامة ، فانها تحتاج الى خدمات بعض ذوي الخبرة والمؤهلات ، ممن يكونون اعضاء في مجلس الامة ، الامر الذي لا بد لها معه من التثبت عما اذا كان في الامكان الاستفادة من خدماتهم في سبيل المصلحة العامة ، على ضوء احكام الفقرة السادسة من المادة (٣٠) من القانون الاساسي ، لتحقيق تلك الاستفادة . لهذا اقترح تفسير الفقرة المذكورة من القانون الاساسي » .

وقد اجتمعت « المحكمة العليا » في ٣ شباط ١٩٤٩ م واتخذت هذا القرار :

---

(١) تنص الفقرة السادسة من المادة ٣٠ من القانون الاساسي على ان : « لا يكون مفوضا في احد المجلسين » من كان له وظيفة في الحكومة ، او المصالح الملحقة بها ، او منصب او وظيفة او خدمة لدى شخص او مؤسسة لها عقد مع احدى الدوائر العامة ، او له اية منفعة مادية مباشرة او غير مباشرة مع ذلك المعاهد ، الا اذا كانت المنفعة ناشئة عن كونه مساهما في شركة مؤلفة من اكثر من خمسة وعشرين شخصا . ويستثنى من ذلك ستأجرو اراضي الحكومة واملاكها ، والقائمون بالمهام المبينة في الفقرة الثانية من المادة الحادية والثلاثين من هذا القانون » .

## نص قرار المحكمة :

اجتمعت المحكمة العليا المشكلة بموجب الارادة الملكية الرقمة ٦٥ والمؤرخة في ١٩٤٩/٢/١ م ، في ديوان مجلس الاعيان في الساعة العاشرة زوالية من صباح يوم الخميس الموافق ١٩٤٩/٢/٣ م ، برئاسة نائب رئيس مجلس الاعيان السيد عبد المهدي ، وعضوية اصحاب الفخامة ارشد العمري ، ومزاحم الباجه جي ، ومعالي السيد عمر نظمي ، والشيخ عبد القادر باش اعيان من اعضاء مجلس الاعيان والسادة : انطوان شماس ، وعبد الجبار التكرلي ، وحمدى صدر الدين ، وعبدالحافظ نوري ، من كبار الحكام ، وبعد الاطلاع على نص الارادة الملكية المشار اليها في اعلاه ، وتلاوة قرار مجلس الوزراء ، ومذكرة فخامة رئيس الوزراء بشأن تفسير الفقرة السادسة من المادة الثلاثين من القانون الاساسي ، وذلك من الوجوه الواردة في قرار مجلس الوزراء المشار اليه . وتداولت المحكمة في نص الفقرة السادسة ، الموضوعة البحث ، فلاحظت بأن الغرض الاساسي من هذا النص يستهدف غايتين رئيسيتين مهمتين :

اولاهما استقلال عضو مجلس الامة ، وتأمين حريته في ابداء الراي بدون اي مؤثر مشوب بعوامل مادية .

وثانيهما الحيولة دون استغلال مركزه لغايات مادية ، ومنافع شخصية لا تتصل بالمنفعة العامة او الصالح العام بشيء .

لهذا فان وجود اية علاقة ناشئة عن منفعة مادية بين عضو مجلس الامة ، واحدى دوائر الحكومة ، او المؤسسات والمصالح الملحقة بها ، او لدى الشركات العاقدة مع الحكومة عن طريق قيامه بأي عمل من الاعمال ، مما يؤثر على المصلحة العامة المودع امر رعايته اليه ، فقررت المحكمة في الجواب على الاسئلة الواردة في قرار مجلس الوزراء بما يأتي :

اولا - لما كانت الفقرة السادسة قد جعلت الوظيفة في الحكومة ، او المصالح الملحقة بها ، وكذلك الوظيفة لدى شخص او مؤسسة لها عقد مع احدى الدوائر العامة ، من موانع العضوية في مجلس الامة ، فقد حصل تردد في اي من اعمال الحكومة ، او المصالح الملحقة بها ، او الشخص او المؤسسة التي لها عقد مع الدوائر العامة يمكن ان تدخل ضمن نطاق تعبير الوظيفة ؟ .

القرار - ترى المحكمة بان ما استهدفه القانون الاساسي في كلمة « وظيفة » سواء كانت في دوائر الحكومة ، او احدى الدوائر الملحقة بها ، او لدى اي شخص او مؤسسة لها عقد مع احدى الدوائر الحكومية العامة ، هي من الشمول بحيث تتناول اي عمل من اعمال الحكومة ، او المصالح الملحقة بها ، او المؤسسات التي لها عقد مع احدى الدوائر الحكومية ، بدون التقييد بأي اعتبار يتعلق بالتسمية او

الصفة . لهذا فالمحكمة ترى ان كل عمل من هذا القبيل يدخل ضمن مدلول كلمة الوظيفة .

ثانيا - ما مدى « المصالح الملحقّة بالحكومة » وهل يشمل المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية المؤسسة بمقتضى قانون او نظام خاص ؟

القرار - ترى المحكمة ان المصالح الملحقّة بالحكومة ، تشمل جميع المؤسسات الحكومية ، وشبه الحكومية ، المؤسسة بموجب قانون خاص : كمصرف الرافدين ، والمصرف الوطني العراقي ، والمصرف الزراعي ، والمصرف الصناعي ، ومصلحة نقل الركاب ، ولجنة اسالة الماء ، وغير ذلك من المؤسسات والمصالح المماثلة ، التي تؤسس من وقت لآخر بموجب قانون خاص .

ثالثا - ما مفهوم « المنفعة المادية » المباشرة ، وغير المباشرة ، مع العاقد الواردة في هذه الفقرة ؟

القرار - ترى المحكمة ان مفهوم المنفعة المادية المباشرة مع العاقد ، الواردة في هذه الفقرة ، تعني ان يكون لعضو مجلس الامة حصة معينة كشارك في المؤسسة ، مما يعتبر ذا منفعة مباشرة ، عدا المساهمة المستثناة بحكم الفقرة السادسة الموضوعة البحث . اما المنفعة المادية غير المباشرة ، فالمحكمة ترى انها تشمل كل نفع مادي يحصل عليه عضو مجلس الامة لنفسه ، بأية صورة اخرى .

رابعا - هل ان الفقرة السادسة المذكورة تمنع عضو مجلس الامة من ان يكون رئيسا ، او عضوا او بأي عنوان آخر في مؤسسة حكومية او مؤسسة او مصلحة ملحقة بالحكومة او في شركة او مؤسسة لها عقد مع الحكومة او احدى الدوائر العامة ؟

القرار - ترى المحكمة ، بالنظر لما تقدم ، ان عضو مجلس الامة ، بحكم الفقرة السادسة ، ممنوع من الاشتغال كرئيس ، او كعضو ، او كمستخدم ، او ممثل او محام ، او مستشار ، او بأي عنوان آخر في مؤسسة حكومية او مؤسسة او مصلحة ملحقة بالحكومة ، او في شركة او مؤسسة لها عقد مع الحكومة او احدى الدوائر العامة (1) اهـ .

ازالة غموض :

كانت قرارات المحكمة العليا صريحة في عدم جواز الجمع بين العضوية في مجلس الامة ، وبين استغلال هذه العضوية في الاستخدام في المصالح الحكومية او شبه الحكومية . ولما كانت القوانين الخاصة جوت ترؤس الوزير المختص ، الذي هو بالاصل من اعضاء مجلس الامة ، بعض المصالح الرسمية ، فقد دعيّت « المحكمة العليا » الى

(1) جريدة « الوقائع العراقية الرسمية » العدد ( ٢٧٠٥ ) بتاريخ ١٢ شباط ١٩٤٩ م .

الاجتماع في ٧ شباط ١٩٤٩م ، لازالة هذا الغموض فكان السؤال والقرار كالاتي :  
هل ان الفقرة السادسة من المادة الثلاثين ، بما في ذلك ما اوردهت المحكمة العليا  
في قرارها المؤرخ في ١٩٤٩/٢/٣م . من شمول مدلول الوظيفة ، وكذلك الموانع التي  
ذكرتها في الفقرة الرابعة من قرارها تشمل « الوزير » عند قيامه بأعمال اوجبها عليه  
القانون الاساسي بمقتضى احكام المواد ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ او عند قيامه بأي عمل آخر  
استنادا الى القوانين والانظمة وذلك بصفته الاجرائية المذكورة ؟

القرار - ترى المحكمة ان الوزير العضو في مجلس الامة ، مشمول بأحكام  
الفقرة السادسة من المادة الثلاثين ، بما في ذلك التفسير النواردي في قرار المحكمة العليا  
المؤرخ في ١٩٤٩/٢/٣م بشأنها . اما ما ورد في قرار مجلس الوزراء ، الموضوع  
البحث ، بشأن ترؤس وزير المواصلات والاشغال مجلس ادارة السكك الحديدية ،  
فانها ترى بان هذه القضية مستثناة بحكم الاتفاق الخاص المؤيد بالقانون رقم ٥٢  
لسنة ١٩٣٦م ، لانه صادر قبل تعديل الفقرة السادسة من المادة الثلاثين من القانون  
الاساسي . لذلك فلا مانع من ترؤس الوزير للمجلس المذكور بصفته الاجرائية (١) .

كان من نتيجة هذين القرارين ان استقال بعض الاعيان والنواب من مناصبهم  
في المؤسسات الحكومية ، وشبه الحكومية ، ومن الشركات المتعاقدة مع الحكومة ،  
مفضلين العضوية في مجلس الامة على تلك العضويات ، كما فضل البعض العضويات  
في المؤسسات والشركات على النيابات والعضوية في مجلس الاعيان .

### ما عملته الوزارة من اجل فلسطين

يتضح من كتاب الاسناد الملكي بتأليف « الوزارة السعيدية العاشرة » ان مهمة  
هذه الوزارة كانت تنحصر بالدرجة الاولى في « قضية فلسطين . وصرف كل الجهود  
والامكانيات . . لانقاذها من محتتها ، وتنفيذ مقررات مجلس الامة الصادرة في ٢٨  
تشرين الثاني سنة ١٩٤٨م » .

وكانت « مقررات مجلس الامة » تقضي بتوجيه الحكومة للقيام فورا بما يلي :  
اولا - وضع خطة عسكرية للدفاع عن فلسطين ، يوضح فيها لكل جيش من  
الجيش العربية واجباته واهدافه .

ثانيا - وضع خطة سياسة عربية موحدة ، مقرونة بتأييد صريح قطعي من  
ذوي الحل والعقد ، والمسؤولين في الدول العربية ، تعين بصراحة ووضوح الاعمال  
الخاصة التي ينبغي القيام بها للقضاء على اية محاولة لتكوين دولة يهودية في فلسطين،  
ومن ضمن ذلك الخطة التي يجب اتباعها لمقاومة اي قرار تتخذه هيئة الامم المتحدة  
لتكوين دولة يهودية في فلسطين .

(١) راجع العدد ( ٢٧٠٧ ) من جريدة « الوقائع العراقية الرسمية » الصادر في ١٦ شباط ١٩٤٩م .

ثالثاً - ان تستهدف الخطط الواردة في المادتين (اولا) و (ثانيا) في اعلاه ، العمل السريع بجميع الوسائل العسكرية ، والسياسية ، لتطهير اراضي فلسطين من العصابات اليهودية ، وفي ضمنها مدينة القدس بكاملها ، وذلك لخطورة اهميتها من النواحي العسكرية والسياسية والدينية اهـ (١) .

فما هي التدابير التي اتخذتها الوزارة لتحقيق هذه الاهداف ؟ وتنفيذ هذه المقررات ؟

قصد رئيس الوزراء مقر وزارة الدفاع في يوم ٧ كانون الثاني ١٩٤٩ م ، وعقد جلسة حضرها وزير الدفاع ، ورئيس اركان الجيش ، ومعاونه ، وجرى فيها بحث مشروع تأليف رتل آلي لا تقل قوته عن فوجين من المشاة ، وثلاث بطاريات من المدفعية ، مع ما يلزمها من الصنوف المعاونة ، والفنية ، لارساله الى الجبهة الجنوبية من فلسطين ، فيقاتل هذا الرتل الى جانب الجيش المصري ، بالاضافة الى مسؤولية الجيش العراقي عن المحافظة على الجبهة الوسطى ، ولأجل الا ينفرد الرئيس بهذه الاجراءات ، وجه الى السيد جميل المدفعي هذا الكتاب :

الرقم ٢١٥ التاريخ ١٠/١/١٩٤٩ م

صاحب الفخامة السيد جميل المدفعي المحترم

بمناسبة تعطيل مجلس الامة ، ارى من الفائدة ان تتألف لجنة برئاسة فخامتكم ، وعضوية معالي رئيس مجلس النواب ، والنائب السيد حسين الجميل ، يناط بها امر الاطلاع ، والاشراف ، والمداولة على تطبيق وتنفيذ ما جاء في قرار مجلس الامة المتخذة بالاجماع في جلسته المشتركة المنعقدة بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٨ م .

رئيس الوزراء : نوري السعيد

وفي الوقت نفسه كتب رئيس الوزراء رسالة الى رئيس الوزارة المصرية ، وارسلها بيد وزير خارجيته الدكتور محمد فاضل الجمالي هذا نصها :

مقترحات العراقي :

ديوان مجلس الوزراء التاريخ ١٠/١/١٩٤٩ م

حضرة صاحب الدولة ابراهيم عبد الهادي باشا رئيس وزراء الدولة المصرية المحترم

اقدم خالص تحياتي واطيب تمنياتي ، راجيا لدولتكم اطراد التوفيق ،

(١) محاضر مجلس الاميان « الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ م » ص ١١٢ .

والفوز والنجاح في العمل وبعد : فاني لا اکتّم دولتکم شديد اسفی ، وعظیم حزني ، لما آلت اليه قضية فلسطين وما اصابها واصاب اخواننا اهلها من ظلم ونكبات ، قلما حدث لها مثيل في التاريخ . ولا شك في ان هذا المصير المؤلم ، الذي آلت اليه هذه القضية ، يرجع بالدرجة الاولى الى ما اقترن بتوجيهها منذ بدئها من اغلاط فظيعة ، سياسية وعسكرية ، ادت الى الكارثة التي نجابها ، وكان في مقدمة هذه الاغلاط اقدام المسؤولين على خوض غمار حرب لم يستعدوا لها الاستعداد الكافي ، ولم يضعوا لها الخطة العسكرية الصحيحة ، مقرونة بخطة سياسية محكمة ، كلاهما مستند الى درس القضية درسا صحيحا من جميع نواحيها ، من قبل اخصائيين مسؤولين . ولا اری كبير فائدة من بحث تلك الاغلاط في الوقت الحاضر ، بل ان كل ما ارجوه هو ان تتاح الفرصة لرؤساء الشعوب العربية ، وزعمائها ، ورجالها ، لبحث تلك الاغلاط ومناقشتها ، بغية اجتناب الوقوع في مثلها في المستقبل .

والآن وقد تسلمت زمام الامور في العراق . فقد صممت على التعاون مع دولتكم تعاوننا وثيقا ، ضمن الاسس الواردة في قرار مجلس الامة العراقي المتخذ في الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٨ م ، ومن اهداف هذا التعاون المستعجلة :

١ - وضع خطة عربية محكمة لقيادة دفة الحرب ، وتسييرها سيرا صحيحا يضمن الخروج بفلسطين الى ساحل السلامة ، وفقا لما تسنح به ظروفنا الحاضرة القاسية ، ويتفق وقابلياتنا وامكانياتنا ، وذلك بالقيام بتبادل الآراء في الموضوع بين خبراءكم وخبرائنا العسكريين المسؤولين باسرع ما يمكن ، والاتفاق على وضع خطة عسكرية موحدة تشمل تنظيم رتل « طابور » آلي سيار مؤلف من وحدات قوية من مختلف صنوف الجيش العراقي ليقاقل في ساحات القتال في الجبهة الجنوبية الى جانب قوات الجيش المصري الشقيق ، عند اعتزامكم تحقيق ما يمكن تحقيقه في امر استمرار القتال ومن الواضح ان تأليف هذا الرتل لن يؤثر في استمرار قيام الجيش العراقي بالواجبات الملقة على عاتقه في الجبهة الوسطى في الوقت الحاضر .

ب - الخطة السياسية : يلوح لي انه من الشروط الاساسية لضمان النجاح في قضية فلسطين ، وضع خطة سياسية محكمة ، تتفق عليها الدول العربية اتفاقا حقيقيا ، وتؤيدها بكل قواها . واني احبذ قيام محادثات شخصية تمهيدية بيني وبين دولتكم حول هذه الخطة ، قبل عرض قضيتها على باقي الدول الشقيقة ، اعضاء الجامعة العربية ، لدرس الموضوع ووضع الخطة المنشودة ، واني على استعداد لمقابلة دولتكم في الفرصة التي تنسبونها .

ولي وطيد الامل بان وجود دولتكم على راس الحكم في مصر ، وما تتمتعون به من ثقة سامية ، ومواهب عظيمة ، وما تحملونه من اخلاص نادر ، وآراء حكيمة خبرتها منكم بنفسي خلال وجودي في مصر الشقيقة ، كفيلة بان تكمل اعمالنا بالنجاح الذي يريح ضمائرنا ، ويكون موضع رضى الله تعالى ، ورضى ملوكنا ، وامتنا



العربية الكريمة . واني اؤكد لدولتكم انني على استعداد تام للنظر بكل اهتمام في جميع ما يعنّ لدولتكم حول هذه القضية الهامة . وعلى رجاء ان يصلني جواب دولتكم في فرصة قريبة ، ارجو ان تفضلوا بقبول فائق احترامي وتعظيمي .

رئيس الوزراء : نوري السعيد

### رد الحكومة المصرية :

لم تر الحكومة المصرية في اقتراح نوري السعيد ما يسوّغ الاعتماد عليه ، ذلك لان رؤساء هيئة اركان حرب الجيوش العربية كانوا قد اجتمعوا في القاهرة في ١١ تشرين الثاني ١٩٤٨م ، وتداولوا في الوضع الحربي القائم بفلسطين ، فوجدوا ان القوات اليهودية تتفوق على القوات العربية من حيث العدد ، ومن حيث التسليح ، وان وضع الذخيرة لدى العرب ينذر بالخطر ، وان الاستحكامات والمستعمرات اليهودية من المناعة بمكان ، وانه ما لم تتزود الجيوش العربية بالاسلحة والذخائر والمهمات والطائرات و . . . و . . . فالمستقبل مظلم بالقياس الى العرب . لهذا كله بعث الرئيس المصري الى الرئيس العراقي بهذا الرد :

رئاسة مجلس الوزراء

مكتب الرئيس

القاهرة في ١٥ يناير ١٩٤٩م

حضرة صاحب الدولة السيد نوري السعيد باشا رئيس مجلس وزراء العراق .

تلقيت رسالة دولتكم المؤرخة ١٠ يناير سنة ١٩٤٩م ، التي حملها اليها سعادة الدكتور فاضل الجمالي الوزير المفوض بوزارة الخارجية العراقية . واني اشكر لدولتكم عظيم الشكر تمنياتكم الكريمة ، وارحب عظيم الترحيب بما ابدتموه من الرغبة الصادقة في توثيق التعاون بيننا لخدمة قضية فلسطين ، وتخليص اهاليها من الظلم والنكبات التي اصابتهن . واني انتهز هذه الفرصة لاذكر لدولتكم ان الحكومة المصرية لم تقدم على خوض غمار الحرب في فلسطين ، الا وهي على ثقة من انها مستعدة لمواجهة نصيبها في ذلك العبء ، وفيما ابلى الجيش المصري من بلاء حسن مصداق ما اسلفت .

وقد سبق ان اجتمع رؤساء هيآت اركان حرب الجيوش العربية في المدة من ١٠ الى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٨م ، وتدارسوا الموقف من ناحيته : الحربية والسكرية . ولا شك ان دولتكم قد اطلعت على ما ادلى به سعادة اللواء صفوت باشا من بيانات في هذه الاجتماعات ، وارجو ان تكون الظروف قد هيأت لديكم بما يساعد على تفهم الشق (١) من كتابكم . وانه ليسرني بطبيعة الحال ان اجتمع بدولتكم لتبادل وجهات النظر في الامر الخطير الذي يهمننا جميعا .

واني لعلّ يقين بان ما تمازون به دولتكم من المكانة السياسية الملحوظة ،

وحسن خبرتكم بالامور ، كفيل بأن يجعل التعاون بين البلدين ، وسائر البلدان العربية الشقيقة ، اساسا موثدا للدعائم لحل مشاكلنا ، والنهوض بشعوبنا الى المكانة الجديرة بها . والله اسأل ان يوفقنا جميعا الى ما فيه خير الجميع . وارجو ان تفضلوا يا صاحب الدولة بقبول فائق الاحترام .

رئيس مجلس الوزراء : ابراهيم عبد الهادي

في الوقت الذي كانت تدور هذه المراسلات بين الرئيسين العراقي والمصري ، كانت تجري في « جزيرة رودس » مفاوضات بين المصريين واليهود ، من اجل وقف القتال في فلسطين فاستدعى الرئيس العراقي وزير مصر المفوض في العراق ، وطلب اليه ان يبرق الى حكومته بوجوب تمسك المصريين في رودس بمقررات مجلس الامن حريبا ، وعدم سحب القوات المصرية من الاماكن التي كانت تحتلها قبل هذه المقررات ، فاذا رغب اليهود ذلك ، طالب المصريون المفاوضون برفع منع السلاح عن الحكومات العربية ، وابقائه نافذا على اليهود فقط .

### المدفعي في العواصم العربية :

وفي ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٩م تقرر ايفاد العين جميل المدفعي الى عواصم الدول العربية ليعرض على المسؤولين فيها وجهة نظر العراق ، في ان لا تجري مفاوضات رسمية مع « لجنة التوفيق الدولية » الا على اساس ومبادئ معينة ، تتفق الدول العربية عليها ، وتسعى لحمل بريطانيا وامريكا على قبولها . كمودة العرب المشردين الى اوطانهم ، وتعويضهم الاضرار التي لحقت بهم ، وجعل مدينة القدس عربية صرفة ، وان تحمل هذه اللجنة على الاجتماع بالجانب اليهودي ، قبل اجتماعها بالجانب العربي ، لمعرفة نيات اليهود ، واستكشاف اطماعهم . وكلف المدفعي ايضا ان يؤكد على مصر رغبة العراق التي ابداهها من قبل بوجوب اصرار المصريين المفاوضين في رودس على تنفيذ مقررات مجلس الامن ، حول عودة اليهود الى مواقعهم الاصلية ، ورجوع الجيش المصري الى الاماكن التي كان فيها قبل ان يخترق اليهود الهدنة ، وعلى هذا صدر البيان الآتي :

« بعد ان تم استقصاء المعلومات الكافية ، وجرت التمهيدات الضرورية ، قرر مجلس الوزراء ايفاد صاحب الفخامة السيد جميل المدفعي عضو مجلس الاعيان ، وبرفته امير اللواء اسماعيل صفوة ، واحد سكرتيرية مجلس الوزراء ، الى عواصم بعض الدول العربية الشقيقة ، للمداولة مع الرجال المسؤولين ، وذوي الحل والعقد فيها ، حول كيفية توحيد الجهود ، والخطط ، لحل القضية الفلسطينية على ضوء قرار مجلس الامة العراقي المتخذ في جلسته المنعقدة في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٨م . وسيفادر فخامته بغداد جوا يوم الاحد الموافق ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٩م » .

وكيل مدير الدعاية العام

واجتمع المدفعي بعد وصوله دمشق في ٢٣ كانون الثاني بالمسؤولين السوريين ،  
 ثم باللبنانيين الذين قصدوا دمشق لهذا الغرض ، فشرع « انهم يعملون للتضامن مع  
 مصر بالدرجة الاولى » ولما توجه الى بيروت واجتمع برئيس وزرائها ، ورئيس  
 جمهوريتها . عنم انهم « يرون ضرورة اجتماع اللجنة السياسية للجامعة حالا للبت في  
 الامور التي يجب ان تجابه بها » لجنة التوفيق الدولية « فلما وصل الى القاهرة ،  
 واجتمع برئيس الوزارة المصرية . فهم منه « انه يرحب بخطة واحدة تتفق عليها  
 الدول العربية جميعا ، لكنه يريد من العراق ان يتقدم باقتراحه عن الخطة » .

اما ما يتعلق بالمفاوضات الجارية في رودس ، فقد صرح الرئيس المصري « ان  
 الحكومة المصرية متمسكة بمبدئيا بتنفيذ مقررات مجلس الامن ، ولكنها حرة في  
 المفاوضات عندما يرفض اليهود التمسك بتنفيذ القرارات . وانها ستصرف حسب  
 قوتها » ولكن المدفعي استطاع اخيرا ان يحمل المصريين على قبول المبدئين الاتيين :

اولاً - السعي لدى امريكا وانكلترا لحمل الطرفين على احترام قرارات مجلس  
 الامن وتنفيذها . والا فمنع السلاح عن الطرف المخالف .

ثانياً - عدم الاتصال بلجنة التوفيق الدولية . الا بعد ان تتم مفاوضاتها مع  
 اليهود ان امكن .

اما موضوع عودة الفلسطينيين المشردين عن ديارهم ، والتعويض عليهم ، فلم  
 يتم الاتفاق الا على « السعي لاعادة اللاجئين » .

وقد اعرب الرئيس المصري عن رغبته في معرفة موقف العراق من مصر ، اذا  
 قطعت مفاوضاتها مع اليهود ، في حالة عدم تنفيذهم مقررات مجلس الامن ، وعاد  
 الطرفان الى القتال . فكان جواب العراق انه لن يتردد عن ابداء المساعدات التي  
 يمكن القيام بها ضمن امكانياته العسكرية . فتعهد الرئيس المصري ان تطلع حكومته  
 الحكومات العربية على ما يتم الاتفاق عليه مع اليهود من شروط قبل ابرامها .

ولما كان الملك عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية قد انتقل من  
 جده الى الرياض ، فقد اعتذر المدفعي عن الذهاب لمقابلته باعتلال صحته ، وعاد الى  
 بغداد فبلغها في ٩ شباط ، واذا بمحطات الاذاعة العالمية تعلن انباء توقيع شروط  
 الهدنة بين المصريين واليهود في يوم ٢٤ من هذا الشهر ، خلافا للعهد الذي قطعته  
 الرئيس المصري لمبعوث الحكومة العراقية المدفعي ، ثم تعلن انباء توقيع اللبنانيين ،  
 فالسوريين ، شروط الهدنة بينهم وبين اليهود في رودس ، الامر الذي مهد الطريق  
 امام الحكومة العراقية لان تطلب الى شرقي الاردن تسلم الخطوط الامامية للجبهة  
 العراقية في فلسطين ، وجمع الجيش العراقي في منطقة نابلس - اريحا انتظارا  
 لانجلاء الموقف وتمهيدا لاعادته الى ثكناته في العراق .

### لجنة التوفيق الدولية :

كان مجلس الامن ، التابع لهيأة الامم المتحدة ، قد عين لجنة تمثل حكومات

تركية ، وامريكا ، وفرنسة ، دعاها « لجنة التوفيق الدولية » وعهد اليها التوفيق بين العرب واليهود في مشكلة فلسطين . فدعيت الدول العربية للمفاوضة في جزيرة رودس مع الوسيط الدولي الدكتور بانس ، واذا بوزيري الدفاع والعدلية الاردنيين يصلان الى بغداد في ٢١ كانون الثاني ١٩٤٩ م ، ويجريان محادثات طويلة مع الجهات العراقية المسؤولة حول هذه الدعوة ، ثم يعودان الى عمان .

وفي اليوم الثاني من شباط ، قصد الامير عبد الاله محطة H 3 على الحدود

العراقية - الاردنية يصحبه رئيس الوزراء نوري السعيد ، ووزير الدفاع شاكسر الوادي ، ورئيس اركان الجيش صالح صائب ، حيث اجتمعوا بالملك عبدالله ، وبأركان حكومته الاردنية ، وتداولوا في موضوع الاشتراك في « مذاكرات رودس » وكان راي العراق قبول ما يتم الاتفاق عليه من شروط الهدنة مع مصر ، والدول العربية الثلاث المجاورة لفلسطين ، دون ان يشترك العراق فيها .

وفي يوم ١٨ شباط ١٩٤٩ م ، وصلت « لجنة التوفيق الدولية » الى بغداد . وكانت مؤلفة من العضو التركي حسين جاهد يالجين ، والعضو الفرنسي الميوسوجير ، والعضو الاميركي المستر ماك اترويج ، ومعهم عدد كبير من السكرتارية والمساورين ، فاجتمعت برئيس الوزراء اجتماعا طويلا في ١٩ شباط ، دام ثلاث ساعات ، كما اجتمعت بوزير الخارجية العراقية ، وبيعض الشخصيات المهمة ، وبعد ان عجزت عن اقناع المسؤولين العراقيين بالتفاوض مع اسرائيل ، غادرت العراق الى عمان .

ومما يذكر بهذه المناسبة ، ان العضو الاميركي صرح الى المرافق العراقي « ان الرئيس ترومان يتتبع امور الشرق الاوسط بامعان الآن ، ومن آرائه الاساسية في هذا الصدد هو الانماء الاقتصادي ، وايجاد مشروع لدجلة والفرات ، على طراز مشروع امريكا ، وذلك بعد حل قضية فلسطين » فهل وجدت رشوة ابلغ من هذه ؟

### سحب الجيش العراقي :

وصل الى بغداد في الخامس والعشرين من شهر نيسان ١٩٤٩ م ، رئيس الوزارة الاردنية السيد توفيق ابو الهدى ، فاجتمع بالوصي ، ثم برئيس الوزارة العراقي ، فبوزير دفاعها . وجرت مفاوضات صريحة حول وجوب سحب القوات العراقية ، المرابطة في فلسطين ، الى مراكزها الدائمة في العراق ، بعد ان سلمت المثلث العربي ( جنين - نابلس - طولكرم ) الى الجيش الاردني ، وانتفى الغرض من بقائها في تلك الديار . وكان سحب هذا الجيش من شأنه ان يصطدم اصطداما خطرا بالوطنية العراقية ، وبمواقف الشعب العراقي ، فاتخذت الحكومة اقصى التدابير واحكمها للحيلولة دون الاخلال بالامن والنظام .

وفي ٢٩ من هذا الشهر ، وصلت طلائع هذه القوات الى بلدة الرمادي ، ثم

واصلت سفرها الى العاصمة ببلغتها في اول ايار ١٩٤٩ م ، فاستقبلت عند « جسر الخر » استقبالا شهده الوصي ، ولقيف من الاعيان والنواب وغيرهم ، والقيت بعض الخطب الحماسية لستر خيانة الساسة وفشلهم ، وما لبثت وزارة الدفاع ان اذاعت هذا البيان :

« لقد اخذ الجيش العراقي على عاتقه المساهمة بتحرير فلسطين ، وذلك حسب قرار الجامعة العربية ، وذهب وحافزه الوحيد الوطنية الخالصة التي لا يشوبها مطمع . وقد قام خلال وجوده في الاراضي المقدسة بواجبه احسن قيام ، ولم يخسر اي معركة اشتبك بها مع العدو ، بل بالعكس كبد العدو خسائر فادحة ، بقيامه بهجمات مقابلة مما جعله مرهوب الجانب ، فلم يجسر الجيش الاسرائيلي بعد ذلك على القيام بأي هجوم آخر حتى الهدنة الاخيرة . وكانت معركة جنين الذي تمكن بها الجيش العراقي من القضاء على قوات اسرائيلية تفوقه اضعافا ، وانقاذ قضاء جنين من براثن الصهاينة ، مثالا لما يتمكن عليه هذا الجيش من العمل ، وتمكن من الاحتفاظ بالثلث العربي ، وسلمه كاملا غير منقوص ، وكان تقدير اهالي فلسطين له في ذلك عظيما حتى ان مفتي جنين السيد اديب الخالدي صرح امام الضابط مرارا بالحرف الواحد « لولا الجيش لكنا تحت الخيش » اما اذا كانت النتائج العامة غير ما ترتضيه الشعوب العربية ، فان لذلك اسبابا هي خارج مقدور الجيش السيطرة عليها . وهو ان عادت بعض قطعاته اليوم الى ارض الوطن ، فانها انما عادت للاستجمام واعادة التنظيم والتجهيز لاستئناف الجهاد المقدس عندما تحين الفرصة . وان الجيش العراقي متهيء دوما لاتمام الرسالة التي بدأ بها في فلسطين ، كما وانه حاضر للذود دوما عن اراضي الوطن ، او لمساعدة اية دولة عربية مهددة » اهـ .

وحقا نقول ان قضية سحب الجيش العراقي من فلسطين كانت من القضايا الخطيرة والخطرة لانها تتصل بشعور الشعب العربي الناقم على حكومات الدول العربية في كافة عواصمها ، وكانت الحكومات العراقية المتعاقبة تخشى الاقدام على مثل هذه الحركة فاستطاعت « الوزارة السعيدية العاشرة » ان تقوم بهذه المهمة مستفيدة من وجود الاحكام العرفية في البلاد .

ولكن الذي يؤسف له ان يسلم الجيش الاردني « هذا الثلث العربي » لقمة سائغة الى جيش اسرائيل ، بحجة ان ذلك من مقتضيات الهدنة التي عقدت بين الاردن واسرائيل في جزيرة رودس ، ومن متماتها ، وقد تم هذا التسليم في ١٩ ايار ١٩٤٩ م فكلف تسليمه الملك عبدالله حياته الغالية بعد عامين (١) .

---

(١) لدينا نسخة من رسالة طبعت في المطبعة السلطانية بالقاهرة سنة ١٩٥٠ م ، بعنوان : « وثائق خطيرة عن اتصال ولي الامر في شرقي الاردن باليهود قبل حرب فلسطين وبعدها » جاء في صفحتها الثانية والعشرين نص رسالة فوتوغرافية زعم ان الملك عبد الله بعث بها الى شروتوك وزير خارجية اسرائيل في ١٥ - ٣ - ١٩٤٩ م وهذا نصها :

عزيزي المستر شروتوك

الشون في ١٥ - ٣ - ١٩٤٩ م

## الانقلاب العسكري في سورية

تمهيد :

كانت النكبة بضياغ فلسطين شديدة الوقع على العرب، كبيرة الاثر على وحدتهم، وعلى كيان جامعتهم ، وقد ادت الى ضياغ عروش ، وقتل ملوك ، وازاحة رؤوس . ففي ليلة الثلاثين من آذار ١٩٤٩م ، اتخذ الجيش السوري التدابير المحكمة للقضاء على حكومة رئيس الجمهورية السورية « شكري القوتلي » ورئيس وزرائه « خالد العظم » حتى اذا تكلفت حركته بالنجاح ، بعث بمذكرة الى الدول العربية يشرح فيها اسباب الحركة ودوافعها ، ويوضح اهدافها ومراميها . وقد جاء فيها :

« ان الانقلاب الذي حدث يوم الاربعاء في ٣٠ آذار سنة ١٩٤٩م ، جاء نتيجة طبيعية للاوضاع التي كانت قائمة في البلاد منذ سنوات ، والتي مردتها الى قيام حكم فردي شخصي ، تولى تصريف شؤون البلاد حسب اغراضه واهوائه الخاصة . ولقد تفاقم امر تلك الاوضاع واسرفت ، فيما كانت تنطوي عليه من مساوئ وعيوب، منذ بدا الدور الاشتراعي سنة ١٩٤٧م . وكان سبب ذلك الاسراف تلك النية التي كان ولي ذلك العهد قد بيّنها قبل ان تجري الانتخابات في شهر تموز من السنة المذكورة في تعديل الدستور ، لتجديد انتخابه مرة ثانية . . . ثم تواطؤ الفئة الحاكمة مع الطائفة النفعية والمزورة من كثرة النواب ، على خزينة الدولة ، ومصالح الامة ، تواطؤا ادى الى اباحة اموال الخزينة ، وهتك حرمة القوانين . وهدر مصالح الامة » (١) .

---

لم يكن بحثي اسس عن ما عزي اليكم من التصريح عن الجبهة العراقية في حالة انسحابها الا لاور جهورية وهي :

عند حضور ساسون افندي والقائد دايان الى الغور لمقابلتنا ، بحثنا عن عدم الاطمئنان بهنئة لم تكن العراق قابلة بها ، وان الجيش العراقي ينسحب منها . فللغربة في التسوية المأمولة ، عزمنا تسلم الجبهة العراقية . فهذا التصريح وما وقع في الجنوب من حركات يدعو الى التردد في النتائج ، ولذلك احب ان نشعروا ونذكهم بان يتفق مع وعدنا على سريان اتفاقية عدم اطلاق النار في الحدود التي يشغلها الجيش العراقي ، حال تسلمها من قبل القوات الاردنية ، مع تحياتي لكم ولمستر بن غوريون .  
عبدالله

(١) شير العوف في كتابه « الانقلاب السوري من ١٥٤ دمشق ١٩٤٩ م .  
وترأنا في الصفحة السابعة من كتاب « المسلمون والحرب الرابعة » للسيد زهدي الفاتح :  
« ذلك لان الولايات المتحدة ، يحدوها القلق المتزايد من كراهية شعوب الشرق الاوسط للامريكيين كانت في ذلك الحين دأبة البحث عن قادة مبصرين يستطيعون تحقيق تسوية سلمية مع اسرائيل ، وانها، الصراع العربي - الاسرائيلي » اه .

ثم تراءنا في ص ٧٣ من كتاب The game of nations للكاتب الامريكي Copeland قوله :  
« وكان انقلاب حسني الزعيم يوم ٣٠ آذار ١٩٤٩ م من اعدادنا وتخطيطنا فقد قام فريق العمل السياسي بادارة الميجر ميد باتشاء علاقات منتظمة مع حسني الزعيم الذي كان رئيسا لاركان الجيش السوري ، ومن خلال هذه الصداقة اوحى الميجر ميد لحسني الزعيم بفكرة القيام بانقلاب عسكري اضطلعنا نحن في السفارة بهمة وضع كامل خطته واثبات كفاءة التتصيلات الممتدة » .

كانت الحكومة العراقية قررت تعيين جمال بابان وزيرا مفوضا لها في لبنان ، فلما حدث الانقلاب السوري ، كلفته بالسفر الى دمشق ، وبيروت ، فورا لاستكشاف اسرار هذا الانقلاب ، وحملته الرسالة الآتية المؤرخة ٣١ آذار ١٩٤٩م الى :

فخامة الشيخ الجليل فارس بك الخوري رئيس مجلس النواب السوري المحترم  
تحية مباركة وسلاما طيبا .

لقد اقلقنا كثيرا ما ورد الينا من اخبار الاحداث التي وقعت اخيرا في سورية العزيزة . ولكن شعورنا بصدق وطنية القائمين بتلك الاحداث ، والسائرين بالامور في الوقت الراهن ، قد خفف علينا هذا القلق ، وخصوصا ما علمناه من الرجوع اليكم في تسوية المشاكل . فان ما نعهده في فخامتكم من الحنكة والحكمة ليطمئنا بالنتائج الطيبة للبلاد ان شاء الله .

وقد انتهزت فرصة سفر وزير العراق المفوض في لبنان فقدمت كتابي هذا على يده ، وارجو ان يكون موضع ثقثكم . وانا لحاضرون لاداء ما ترونه واجبا علينا نحو القطر الشقيق ، واسال الله تعالى الخير للجميع وتقبلوا فائق الاحترام .

نوري السعيد

بابان في دمشق :

وصل جمال بابان الى دمشق في اول نيسان ١٩٤٩م ، واجتمع فور وصوله بحسني الزعيم « مدبر الانقلاب العسكري » فعرض عليه « ان العراق حكومة وشعبا يعطف على شقيقته سورية ، ويتعقب الحوادث بكل اهتمام ... وان العراق مستعد لتقديم اية مساعدة تحتاجها سورية من اي نوع كان » ونصحه بضرورة التعاون مع الرجال المخلصين في سورية . فرد الزعيم انه يقدر للعراق مواقفه المشرفة ، ويؤكد بانه لم يقم « بهذه الحركة بأي تأثير من الخارج ، وانما قام الجيش بها نتيجة لتذمر الشعب والجيش من تصرفات رئيس الجمهورية والحكومة القائمة ، وفسح المجال لاصحاب المبادئ الهدامة ، وللهجومات العنيفة التي قام بها المجلس ضد الجيش ، وان الشعب مرتاح جدا لهذا الانقلاب » . ولا نرتاب مطلقا حين نقول ان حسني الزعيم كان يرمي من وراء تملقه هذا ، تقوية مركزه وتجنب المعارضة المصرية - السعودية لاستيلائه على الحكم .

ثم قابل السيد جمال رئيس مجلس النواب السوري السيد فارس الخوري ، فسمع منه « ان اكثرية الشعب مرتاحة جدا من ابعاد القوتلي عن الحكم ، وان الحالة هادئة كان لم يحدث شيء ... وانه بلغ سنا كبيرا فلا يجوز لنفسه ان يشترك بعد الآن بحكم لا يعرف ماذا ستكون نتيجته » وبعد هذا طلب بابان الى الحكومة العراقية

ان توغز الى الاذاعة والصحف العراقية بتأييد الانقلاب ، على قدر الامكان ، فكان له ما اراد ثم سافر الى بيروت .

وكان زعيم الانقلاب السوري يأمل ان يستقيل السيد شكري القوتلي من منصب رئاسة الجمهورية لتؤلف حكومة جديدة ، فلم يتحقق هذا الامل بيسر ، فحل مجلس النواب في اول نيسان ، واضطر القوتلي الى الاستقالة ، هو ورئيس وزرائه خالد النعظم في ٦ نيسان ١٩٤٩ م .

وفي الثالث من هذا الشهر ، ابرق وزير العراق المفوض في دمشق الى وزارة الخارجية في بغداد : ان قد زاره الامير عادل ارسلان ، واخبره بوجود رغبة لدى مفكرين سورية بتوحيد سورية والعراق دون شرق الاردن ، على ان يبقى لكل قطر استقلال ذاتي . فردت الخارجية العراقية على ذلك « بان العراق يرحب بمبدئيا بالفكرة ، على ان تتي عن طريق قانوني مشروع » .

وفي الوقت نفسه ابرقت وزارة الخارجية العراقية الى وزيرها المفوض في مصر . ان يتصل بالجهات المسؤولة ، ويحيطها علما « بان الحكومة العراقية مستمرة في الاتصالات مع رجال سورية المفكرين امثال : فارس الخوري وعادل ارسلان ، وهي لا تزال تقف موقف المنتظر التريث من الوضع في سورية . وفي الوقت نفسه تحذر الحكومة العراقية من تدخل جهات غير مسؤولة في الامر ، كالاتانة العامة للجامعة العربية ، اذ ان تدخل هذه الجهات قد يربك الوضع ويؤدي الى نتائج غير محمودة » . وكان جواب رئيس الوزارة المصرية على هذا التحذير :

ان مصر لا توافق على ان تكون الامانة العامة للجامعة العربية حكومة فوق الحكومات ، وارجو ان تؤكدوا لغخامة نوري باشا السعيد باني لا اسمح بمثل هذا . وان الامين العام للجامعة العربية لن يتدخل في امر سورية ولن يسافر ، ونرجو ان نستمر جميعا على صلاتنا الطيبة وتعاوننا للخير المشترك . اهـ .

وتقول المصادر المصرية ان الرئيس المصري طلب الى الرئيس العراقي ان يتخذ العراق موقفا مماثلا او وقف مصر من احداث دمشق ، فلا يسمح لاي تدخل عراقي . او تدخل مصري في هذه الامور السورية ، ذلك لان هم الزعيم « كان قاصرا على استرضاء العراق والاستنجاد به خوفا من هجوم غادر يقوم به اليهود ... الامر الذي يهدد وضعه الانقلابي غير المستقر » (١) .

### اتفاق عسكري :

وفي ٩ نيسان ١٩٤٩م ابرق وزير العراق المفوض في دمشق الى بغداد يقول :

---

(١) مذكرات محمد مهدي كبه ص ( ٢٠٠ ) وكان حزب الاستقلال قد انتخب امين سره محمد صديق شنشل ونائب رئيسه نائق السامرائي فسافرا الى دمشق وبيروت في ١٩ نيسان للاتصال بساسة القطرين ، ودرس اسباب الانقلاب الذي قام به حسني الزعيم ، وامكان قيام اتحاد بين سورية والعراق .



طلب مني الزعيم حسني ابلاغ الحكومة بضرورة عقد اتفاقية عسكرية دفاعية بصورة عاجلة بين العراق وسورية ، وعند موافقة الحكومة العراقية ، سيرسل وفدا للعراق لوضع اسسها .

وقد رحب العراق بهذا العرض . فندب وفدا عسكريا سافر الى دمشق برئاسة العقيد الركن عبد المطلب الامين في الثاني عشر من هذا الشهر ، واجتمع الوفد بالزعيم السوري العسكري اولاً ثم بمن ندبه الزعيم لمفاوضته ، فلما لمست الجهات السورية رغبة العراق الصادرة في التعاون مع سورية اقتصاديا وعسكريا واجتماعيا ، ألف حسني الزعيم وفدا من السادة : فريد زين الدين ، واسعد طلس ، والعقيد توفيق بشور . انفذته الى بغداد في ١٣ نيسان ١٩٤٩ م معه هذه الرسالة :

حضرة صاحب الفخامة السيد نوري السعيد رئيس الوزارة العراقية المعظم .  
ارفع الى الصديق الكريم عبارات التحية والاحترام . واسأل الله العظيم ان يمتعه بالصحة ويكمل اعماله بالتوفيق ، وياخذ بيدنا جميعا في سبيل خير امتنا العربية الخالدة . واني اذ ابعث برسالتني هذه اليكم مع السيدين الكريمين : معالي الدكتور فريد زين الدين . وسعادة الدكتور اسعد طلس مدير شؤون السياسة العربية في وزارة الخارجية ، والعقيد توفيق بشور . وهم من انبل رجالاتنا وموضع ثقتنا فارجو اعتمادهم لتسهيل مهمتهم .

اتشرف باعلامكم انني قد كلفتهم قبل كل شيء ان ينوبوا عني برفع احترامي واجلالي العظيمين الى السدة الملكية المعظمة ، والى مقام حضرة صاحب السمو الملكي الامير الوصي وولي العهد ايده الله . ان حركة الانقلاب الشعبية التي قمت بها يا صاحب الفخامة ترمي الى خدمة مصالح الامة العربية جمعاء ، ورفع شأنها ، واتقاذ شرفها . واننا نرى ان افضل الطرق المؤدية الى ذلك . هو ان نعمل معا بالسرعة الممكنة الى اجراء اتفاقات يشرحها لكم ، ويستطلع رأيكم فيها المندوبون المشار اليهم . واختم رسالتني هذه راجيا دوام التعاون بيننا لما فيه صلاح امر العرب ، طالبا من الله جل جلاله ان يقيكم بالصحة والاقبال .

دمشق ١٥ جمادى الآخرة الموافق ١٣ نيسان ١٩٤٩ م .

القائد العام للجيش والقوى المسلحة - المخلص حسن حسني

### صورة الاتفاقية العسكرية :

اما الاتفاقية العسكرية المقترحة من الجانب السوري فكان هذا نصها :

القصء الاول قضية فلسطين ، والثاني صيانة الامن الخارجي للبلدين تجاه اي اعتداء كان ، اينما كان مصدره .

١ - ان تشترك قوات البلدين فوراً بالاعمال الحربية التي قد تنشأ عن عدوان اليهود .

٢ - ان يتضامن البلدان ويتحالفا لصيانة امنهما الخارجي تجاه اي اعتداء كان .  
٣ - ان توحّد القيادة لدى القتال ، وتكون بيد الطرف الذي يتعرض للعدوان  
اولا .

٤ - ان توجد هيئة اركان موحدة بالسلم والحرب لتنسيق الخطط والبرامج  
واعادتها للتنفيذ ، وان تهيم ما يلزم لزيادة الانسجام في التعليم والتدريب والتسلح  
والتجهيز وغيره .

٥ - ان تزيد كل دولة قوة جيشها زيادة مطردة سنة فسنة لا تقل عن حد ادنى  
يعينه في كلا الطرفين .

٦ - ان تقدم احدى البلدين للآخرى ، بناء على طلبها ، كل مساعدة عسكرية  
ممكنة ، ناظرة في آن واحد لامكانها وحاجة الطرف الآخر ، وان تتبادلا الضباط  
والبعثات العسكرية .

٧ - التعاون لدفع اي عدوان يهودي ، عن اي من قوات البلاد العربية ، او عرب  
فلسطين .

٨ - يهمنّا الحصول على السلاح والعتاد بأكبر قدر ممكن ، مهما اختلفت انواعه .

٩ - ان تعتبر هذه الاتفاقية متلائمة مع التزامات اي من الطرفين ، ومع امكان  
عقد ما يشبهها مع البلاد العربية الاخرى هذه وغيرها من النقاط بنتيجته .

١٠ - مدة الاتفاقية تعين وتحدد .

ملاحظة عامة اساسية : هذه موضوعات البحث ينظر في تحويلها عند المذاكرة  
في اسس المعاهدة . اهـ .

وقد اجتمع الوفد السوري برئاسة الوزارة العراقية بداره في الخامس عشر من  
نيسان ١٩٤٩م ، فاستعرض الرئيس العراقي تاريخ العلاقات بين العراق وسورية ،  
وعددّ المساعدات التي اسداها العراق الى جارتها العزيزة ، وكيف انه لا يضمّر الى  
سورية الا كل خير وفلاح ثم ختم كلامه « بعدم امكان الدخول في الاتفاقيات التي يراد  
عقدها الآن ما لم ترجع الحياة الدستورية الى سورية ... ولا بد من انتظار استقرار  
الاحوال في سورية لكي تتضح سياستها الخارجية ، قبل ان نستطيع ابرام اتفاقية  
عسكرية بين العراق وسورية ، وحتى بدون اي طلب يقع من سورية ، لاننا نعتبر  
الخطر الصهيوني موجها الينا جميعا » .

وعكذا انتهت الجلسة فشكر الوفد السوري الرئيس العراقي على بياناته، وعاد  
الى دمشق ، ولكن بخفي حنين كما يقول المثل العربي .

سفر السعيد الى دمشق :

بعد ان فرغ رئيس الوزراء من مقابلة الوفد السوري ، عقد اجتماع تحت اشراف

النوصي ، حضره رئيس الوزراء ونائبه ، ووزيرا الخارجية والدفاع ، ورئيس الديوان الملكي ، ورئيس اركان الجيش ، وتقرر فيه ان يسافر رئيس الوزراء الى دمشق فوراً ، على رأس وفد مؤلف من وزير الدفاع ، ورئيس اركان الجيش ، وبعض الضباط ، لمناقشة رئيس الانقلاب السوري وجماعته حول عدم وجود اية ضرورة لعقد اتفاق عسكري بين سورية والعراق ، او لنشر بيان مشترك كما اقترح ، وللتأكيد على استعداد العراق لتقوية وضع سورية تجاه اليهود . وقد تعمد نوري السعيد ان يرتدي طاقمه العسكري كعميد في الجيش العراقي وهي رتبة تفوق رتبة الزعيم حسني بدرجات (١) .

وغادر الوفد بغداد جوا صباح ١٦ نيسان ١٩٤٩م ، فاستقبل في « مطار الزمة » بدمشق استقبالا فخما . وفي الساعة الواحدة من بعد الظهر ، اجتمع الوفد بالزعيم حسني الزعيم ، ومعه بعض الشخصيات السورية الممتازة ، فأعرب السيد نوري السعيد عن سروره بهذا اللقاء ، وعما يكنه العراق لشقيقته سورية من مودة واحترام . وقال : « ان سورية ليست بحاجة للاعتراف بوضعها السياسي الحالي ، من قبل الدول الاخرى ، لان سورية دولة مستقلة ، والذي حدث انما هو شيء يعود لشعبها هي . . . وكان قد بلغنا منذ اسبوعين خبر تمرد اليهود في فلسطين ، لغرض استغلال الحوادث في سورية . . . ولذا فقد فكرنا في ارسال بعثة عسكرية للاطلاع على وجهة النظر السورية في هذا الباب ، وحدود ومدى المساعدة العسكرية المطلوبة من العراق ضد الاعتداء اليهودي . فاني اتيت بنفسي مع وزير الدفاع ، ورئيس اركان الجيش ، لتجنب المخابرات ، واود ان اؤكد لكم هنا ان الحكومة العراقية ، في حال وقوع اي اعتداء على الجيش السوري ، سوف تقوم بتقديم كافة المساعدات اللازمة في هذا الباب . . . ان قضية التعاون بين العراق وسورية كانت منذ زمن تشغل فكري ، وقد قمت بما استطيع عمله في هذا الباب . . . ففي عام ١٩٤٦م ، حاولت مع المرحوم سعدالله الجابري رئيس الوزراء عندئذ ، توحيد المواصلات والكمارك والامور الاقتصادية والمواصلات والتجارة والري . وقد كان المرحوم الجابري موافقا عليها هو وشكري القوتلي ايضا في المبدأ ، ولكنهما اعتقدا ان القيام بعمل كهذا ، سوف يثير شكوك مصر والمملكة السعودية ، وقالوا ان هذا يحتاج الى تهيئة للجو ، وقد مضت اربع سنوات ولم يهيا هذا الجو . . . انني اخشى انه لو تقدم العراق الآن بمقترح او رأي ، ان يتهم بنية غير النية الصادقة التي نحملها ، وهي رغبة مخلصه ، ولكن قضية الدفاع المشترك ضد اليهود حاليا فهذا امر مفروغ منه » . اهـ .

(١) قال لي اللواء الركن عبد المطلب امين ان نوري السعيد اراد ارحاب حسني الزعيم بارتدائه بزته العسكرية ، وانه كان قد حضر المجلس الذي ضم نوري السعيد وحسني الزعيم ووزير خارجيته الامير عادل ارسلان ومشاهد نوري يلتفت الى الامير عادل ويذكره بالدور الذي لعبه واياءه في ثورة الحسين على الترك ويكنية دخولها دمشق سوية ، على رأس الجيش العربي الذي كان يقوده الملك فيصل كانه يريد ان يقول لحسني : انك لم تكن في الحسبان يوم دخلنا الشام فاتحين .

وقال لي استاذ لا يرقى الشك الى قوله ان نوري اختلى بحسني الزعيم ونصحته بالعودة الى وظيفته الاولى مما اغاظ هذا وحله على التوجه الى القاهرة .

ورد الزعيم على هذه الكلمات شاكرا ، ووعد بدرس المقترحات المراقية . وقال :

« ان اعتداء من اليهود سوف يكلفهم غالبا » ، لان سورية حصلت على اسلحة من الرشاشات والمدافع والمصفحات « والشئ الوحيد الذي قد تحتاج اليه هو سلاح الطيران ، ولعله وقت الحاجة يستطيع العراق ان يعاوننا بالقوة الجوية » هذا « ويجب ان نتعاون ايضا على مكافحة الشيوعية » . اهـ .

وبعد انتهاء هذه المقابلة ، اجتمع بالسيد نوري السعيد « في المفوضية العراقية » بعض السوريين البارزين ، وسمعوا منه ما دار بينه وبين حسني الزعيم ، فاعلنوا ضرورة تقارب القطرين : السوري والعراقي بشكل من الاشكال ، وان لا يعبأ لبعض الحكومات العربية التي تعارض هذا التقارب ، وذلك لان بقاء سورية على وضعها الحاضر سوف يؤدي الى ضعفها وانهارها .

ولما عاد الوفد الى بغداد في ١٧ نيسان صدر هذا البيان :

### بيان رسمي :

منذ مدة والحكومة العراقية ترقب باهتمام زائد سير مفاوضات الهدنة بين اليهود والحكومة السورية . ولما كانت الحكومة العراقية حريصة كل الحرص على ان لا يغتنم اليهود فرصة الانقلاب السوري الاخير ، فيتشددون في المفاوضات ، او يعتدون على حدود سورية ، فقد رأت من واجبا ان تطمئن اخواننا السوريين بان العراق مستعد لمناصرة سورية بكل قواه ، فيما اذا حصل عليه اعتداء صهيوني . ولهذا الغرض قد سافر امس الاول السبت بالطائرة فخامة رئيس الوزراء بنفسه ، يرافقه كل من ممالي وزير الدفاع ، وسعادة رئيس اركان الجيش الى دمشق ، لتطمين سورية بان العراق يعتبر اي اعتداء صهيوني على حدودها اعتداء عليه بالذات ، وان الجيش العراقي مستعد لتلبية نداء الاخوة في كل وقت . هذا وقد عاد فخامة رئيس الوزراء ومن معه الى العاصمة اليوم .

وكيل مدير الدعاية العام

١٩٤٩/٤/١٧ م

### تدخل مصر والسعودية :

في اليوم الذي وصل فيه الوفد السوري الى بغداد « وهو يوم ١٣ نيسان ١٩٤٩ م » سافر وفد سوري آخر الى القاهرة والرياض ، لمقابلة العاهلين : المصري والسعودي في امور تتعلق بالانقلاب لان مصر والملكة العربية السعودية كانتا ترتبطان برئيس الجمهورية السيد شكري القوتلي بصلات وثقى ، وكانتا سنداه الوحيد ، بل ان الانحراف الذي طرأ على فكرته القومية كان مبعثه التأثير المباشر عليه من قبل هاتين المملكتين لذا فقد صدمتا عند حدوث الانقلاب ووقفتا موقفا سلبيا منه .

وفي يوم ١٧ من هذا الشهر وصل الى دمشق عبد الرحمن عزام ، الامين العام لجامعة الدول العربية ، خلافا للوعد الذي قطعه رئيس وزراء مصر للعراق ، وشرع في الصرف ببذخ ، لان الحكومة المصرية اعتبرت سفر نوري السعيد الى دمشق خرقا للاتفاق . وفي ٢٧ منه توجه حسني الزعيم الى القاهرة جوا ، واجتمع بالملك فاروق اجتماعا طويلا ، ثم عاد الى دمشق في اليوم نفسه . وكانت مصر تظاهر المملكة العربية السعودية ، وكانت هذه تخشى قيام اتحاد بين سورية والعراق ، الامر الذي يؤدي الى الاخلال في التوازن بين الهاشميين والسعوديين ، فاذا بحسني الزعيم يدير ظهره للعراق بعد ان حصل على مساندة مصر والسعودية ماديا وعسكريا .

فكان ما كان مما لست اذكره \* فظن خيرا ولا تسأل عن الخبر

ولستر التصدع الذي اصاب هيكل جامعة الدول العربية من جراء هذه المخاوف ، وصل الى بغداد الامير عادل ارسلان ، نائب رئيس الوزارة السورية ، في يوم ٢ ايار ، ومعه صبري العسلي ، والعقيد صلاح خانكان ، بحجة الاطلاع على محاضر المفاوضات التي اجراها نوري السعيد مع سعد الله الجابري في سنة ١٩٤٦ م ، ثم وصل اليها رياض الصلح رئيس الوزارة اللبنانية في ٤ ايار . وقد عمل الرئيسان : السوري واللبناني على تنقية جو العلاقات بين العراق ومصر ، ثم كانت مهاترات في الصحف المصرية والعراقية : فشتائم في مجلسي النواب العراقي والمصري الخ .

### تطور الانقلاب السوري :

لم يكد حسني الزعيم يتغلب على الصعوبات التي قامت ضد انقلابه العسكري في ٣١ آذار ١٩٤٩ م ، حتى صار يفكر في مصافاة اليهود ، بعد ان هادنتهم سورية في « رودس » وذلك تنفيذا للغرض الذي استهدفته امريكا من تدبير الانقلاب فقد نشرت جريدة الزمان البغدادية في عددها الصادر في ١٩ آب ١٩٤٩ م بعدد ٣٦٠٢ حديثا لوزيره ونائبه الامير عادل ارسلان جاء فيه :

« قرر الزعيم في اواخر شهر مايس من هذا العام ، ان يتصل بالسلطات اليهودية - في تل ابيب - مباشرة ، دون ان يستشير في الامر . وازاف الامير عادل ارسلان الى ذلك قوله : انه دهش كثيرا عندما علم من احد ممثلي الدكتور باناش ، وكيل الوسيط الدولي سابقا ، بان حسني الزعيم كان قد وجه دعوة الى المدعو موسى شاريت للاجتماع به ، وان هذا الاخير قبل تلك الدعوة ، ووعد بالاجتماع معه في القنيطرة ، الواقعة ضمن الاراضي السورية . وازاف الامير عادل ارسلان الى ذلك قوله : انه طلب من حسني الزعيم ايضا لتلك الانباء ، فأجابه بان بعض الجهات اخذت تضغط على سورية لحملها على عقد صلح مع اليهود ، ولكنه لم يقنع بهذا الايضاح ، ورفض الاتصال باليهود ، كما انه منع موظفي وزارته من الاتصال بهم . ومنذ ذلك الحين اخذ حسني الزعيم يتصل باليهود مباشرة ، كما كان ينوي الاجتماع

بالمدعو بن غوريون الخ « (١) .

لذا قررت الحكومة العراقية سحب قواتها التي كانت قد ابتقتها لمساعدة سورية،  
واصدرت هذا البيان :

« يتذكر الشعب العراقي التكرم الوعد الذي كانت قد قطعتة الحكومة العراقية على نفسها لاستناد الحكومة السورية في مفاوضاتها مع اليهود . وايفاء لتلك التعهدات نحو الشقيقة العزيزة ، فقد صدرت الاوامر في حينه بابقاء قسم من القطعات في شرقي الاردن متهيئة لتلبية نداء الجيش السوري . وقبيل مغادرة سمو الوصي وولي العهد العظيم للعراق ، كان قد تقرر سحب هذه القطعات الى معسكراتها الدائمة ، حال التوقيع على اتفاقية الهدنة بين سورية واليهود ، وزوال المحاذير التي استوجبت ابقائها هناك . والآن وقد تم التوقيع على الهدنة بينهما ، وزوال تلك المحاذير ، فقد اصدرت وزارة الدفاع اوامرها بسحب جميع القطعات المتبقية خارج العراق، واتخذت التدابير لايصالها الى معسكراتها الدائمة قبل حلول عيد الفطر المبارك . وتنفيذا لهذا الامر ستصل الوجبة الاولى الى بغداد حوالي الساعة التاسعة من صباح اليوم الموافق ١٩٤٩/٧/٢١ م ، وستعقبها بقية الوجبات الى ان يتم آخر جندي . وزارة الدفاع

### انقلاب آخر :

وفي صباح الاحد ١٤ آب ١٩٤٩ م ، فوجيء الشعب السوري بانباء انقلاب جديد، قام به الزعيم سامي الحناوي في غسق الليلة الماضية ، وادى الى مقتل حسني الزعيم ورئيس وزرائه محسن البرازي . بعد محاكمة دامت ساعتين ، وقد جاء في بيان الحناوي : ان حسني الزعيم « حينما استتب له السلطان ، اخذ هو وحاشيته يبدرون اموال الامة بالاثم ، ويسئون الى كرامة البلاد فيدوسونها ، ويعيثون بقوانين الامة وبحريات الافراد بحيث اخذ الناس يسخرون من الجيش ورجالاته ... الخ » .

وقد ارتاح العراق لهذا الانقلاب الثاني ، ان لم يكن هو العامل على تحقيقه ،  
والباذل في سبيله (٢) ثم طار الحناوي الى بغداد ومعه الممثل العسكري فيدمشق عبد

---

(١) وفي مقال آخر للامير عادل ارسلان وزير خارجية حسني الزعيم نشره في جريدة الحياة البيروتية الصادرة في بيروت في ٢٦ اب ١٩٤٩ م انه سمع من رئيسه يقول في ٢٦ ايار ١٩٤٩ م :  
« لقد وردتني معلومات تقول : ان اليهود راغبون في التفاهم مع العرب بشروط مرضية ، تحت ضغط الرئيس ترومان ، والسيد شومان رئيس الخارجية الفرنسية ، وقد علمت ان وزير خارجيتهم شاريت موافق على القدوم الى الاراضي السورية ، اي الى القنيطرة ، للاجتماع الى وزير الخارجية السورية لما تولكم في هذا الامر ؟ » وكان هذا في جلسة مجلس الوزراء في التاريخ المذكور .

(٢) وكان لهذه التهمة اساس ، اذ جاء وفد سوري الى بغداد ، وحل فيها سرا ليفاوض المسؤولين العراقيين عن اقامة مجلس اتحاد اعلى يكون مسؤولا عن الادارة المشتركة دون المساس بنظامي الحكم في القطرين العربيين ، غير ان حكم الحناوي مالم يث ان سقط بانقلاب اخر قام به الشيشكلي فانحصر بذلك النفوذ العراقي وحل محله نفوذ المعارضين له « اه .

المطلب امين ، واجتمع ببعض القادة والساسة ، وما لبث ان عاد الى دمشق في اليوم نفسه ، فوافدت الحكومة السيد احمد مختار بابان رئيس الديوان الملكي الى سورية لدرس الوضع العام فيها ، وبيان مدى الاستعداد لقيام اتحاد بين العراق وسورية . وقد قدم بابان تقريراً مفصلاً عن ذلك الى وزارة الخارجية ، لكن حكم الحناوي لم يدم اكثر من اربعة اشهر ليتمكن تحقيق ما جاء في هذا التقرير . فقد اطيح به العقيد اديب الشيشكلي في التاسع عشر من كانون الاول ١٩٤٩ م ، على نحو ما سنفصله في الفصل الآتي .

### مكافحة الشيوعية

لما ألف السيد نوري السعيد وزارته التاسعة في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦ م قال في مؤتمر صحفي عقده في الثالث والعشرين من هذا الشهر :

« اني لا اعتقد ان في البلد شيوعية ولكن هناك اناسا متدمرين من الحالة فيريدون ان يعبروا عنها بدعايات مختلفة . ان الشيوعية تظهر في البلدان الصناعية اما نحن فلا صناعة عندنا » (١) .

وفي الحقيقة ان بلادا تدين بالقومية وتتغلغل فيها الشعائر الدينية ، والعنعنات القبلية ، لا يمكن ان تكون مغرساً لمبادئ وافدة : كالشيوعية والفاشستية والنازية ، لانها تتنافر مع عقائدها الروحية وآدابها الاجتماعية . نعم ان هناك تدمراً من بعض الاوضاع العامة كان يتقصص حلاً منوعة من هذه المبادئ التي خلقتها ظروفها الخاصة . وقد اكتشفت سلطات الامن بعض ما سمي بالخلايا الشيوعية في منتصف كانون الثاني ١٩٤٧ م « ايام الوزارة السعيدية التاسعة » فوالت السلطات القضائية محاكمة المقبوض عليهم « ايام وزارة صالح جبر » واصدرت احكامها في ٢٤ حزيران ١٩٤٧ م وهي تقضي باعدام ثلاثة من هؤلاء ، وبحبس اربعة عشر آخرين مدداً مختلفة . فقامت ضجة في الصحف الخارجية حول هذه الاحكام . فلما عرضت القضية على محكمة تمييز العراق ، قررت هذه في ٢٣ تموز من هذه السنة ، ابدال عقوبة الاعدام بالسجن المؤبد ، وتم نقل المحكومين الى سجن الكوت ليمضوا فيه مدد محكومياتهم .

وفي ايام « وزارة مزاحم » اتضح لسلطات الامن ان المسجونين في الكوت ما زالوا يواصلون نشاطهم من داخل السجن بمراسلات تنقلها عائلات المسجونين ، فكبت اوكاراً جديدة في ١٢ تشرين الاول ١٩٤٨ م في بغداد ، وكركوك ، وخانقين ، وبمقوبا ، وفي غيرها ، وعثرت على كميات من المنشورات والرسائل والمصورات والصحف ، والشعارات والرموز ، وحروف المطبعة التي تتولى طبع هذه الاوراق ، كما عثرت على المطبعة نفسها . ولدى تدوين افادات المقبوض عليهم في هذه الاوکار ادلى احدهم ، ويدعى مالك سيف - وهو شاب صابئي - بمعلومات خطيرة اسفرت عن القبض على

(١) جريدة « الزمان » العدد ( ٢٧٧٣ ) بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٦ م .

نحو ( ٢٠٠ ) شخص معظمهم من اليهود والارمن والصابئة فكوفىء مالك بالعفو عن نشاطه ، واستمعين بافادته في ادانة المتهمين ، وما لبثت الشرطة ان استخدمته في دوائرها .

فلما تألفت « الوزارة السعيدية العاشرة » في ٦ كانون الثاني بدات اضرابات الطلبة في كليات الطب والصيدلة والحقوق ، وقامت المظاهرات في وقت واحد في الحلة والنجف والبصرة وكركوك والسليمانية ، فصرح رئيس الوزراء في مجلس النواب قائلا:

« كانت دوائر الشرطة عثرت على خلايا شيوعية ، واعتقلت قسما غير قليل خلال مدة حكم الوزارة السابقة ، وعثرت على مبررات وعلى وثائق وعلى امور خطيرة جدا ... وعدد هؤلاء يبلغ ١٥٠ او ١٦٠ شخصا ... وايضا وقعت عدة قضايا غير قانونية . وجرح ما يقارب المائتين من الشرطة اثنان منهم توفيا . فهذه الجرائم يجب ان تأخذ مجراها العادل ... فالحكومة الحاضرة ليس لها اي غرض انتقامي الا ان تصفي حساب الشيوعيين ، وتكافح الشيوعية الى نفسها الاخير في هذه البلاد » ( ١ ) .

وكانت باكورة اعمال هذه « الوزارة » في هذا الشأن انها اجرت بعض التبدلات بين اعضاء المجلس العرفي العسكري القائم ، واستصدرت ارادة ملكية في الرابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٤٩م :

١ - باحداث مجلس عرفي عسكري ثان في بغداد . و

٢ - بتعديل الفقرة ج من الارادة الملكية المرقمة ٦٢٢ والمؤرخة ٢٨ ايلول ١٩٤٨م الخاصة بتشكيل المجلس العرفي العسكري على هذا الاساس . و

٣ - بتعيين العقيد الركن جميل عبد المجيد رئيسا ، والمقدم داود صبري سلمان ، والرئيس الاول صبحي علي عضوا اصيلا ، والمقدم سعد الدين عبد الوهاب عضوا اضافيا ، والحاكمين خليل امين ، وعارف رشيد العطار عضوين عدليين في المجلس العرفي العسكري الثاني .

وفي العاشر من شباط ١٩٤٩م اصدر المجلس العرفي العسكري الاول حكمه بالاعدام شتقا حتى الموت بحق كل من يوسف سلمان يوسف « مسيحي » وزكي محمد بسيم « مسلم سني » وحسين محمد الشبيبي « مسلم جعفري » ( ٢ ) وفي الثاني عشر من هذا الشهر صدر حكم الموت ايضا بحق يهودا ابراهيم صديق « يهودي » وما كادت

( ١ ) محاضر مجلس النواب « الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ م » ص ١٥٢ - ١٥٤ .

( ٢ ) كان هؤلاء قد حكموا بالاعدام من قبل ما قبل هذا الحكم بالسجن المؤبد ، ثم جرى بهم الى السجن لاجراء محاكمتهم مجددا بعد تجدد نشاطهم في داخل السجن ، كما ادعت السلطات الحكومية . وما يذكر بهذه المناسبة ، ان رئيس الوزراء كان يترقب ان يتناول تنفيذ احكام الاعدام ثلاثة من الدائنين على ان يكون احدهم مسلما والثاني يهوديا والثالث مسيحيا ، فقال وزير عدليته الحاج محمد حسن كبة مازحا - على عادته - هل يكون المسلم المقرر اعدامه سني المذهب او جعفريا ؟ فكان الجواب : الافضل ان يكون اثنان احدهما سني والاخر جعفري وهكذا تم اعدام الاربعة .



هذه الاحكام تنفذ في اليومين ١٤ و ١٥ شباط سنة ١٩٤٩م حتى نشطت الخلايا الشيوعية باصدار المنشورات ، واحداث الاضطرابات . فجدت السلطة في تعقيب الجناة ، وسأقت المسؤولين الى المجلسين العسكريين زرافات ووحدانا ، ولم تنته حياة « الوزارة السعيدية العاشرة » بانتهاء السنة ١٩٤٩م ، حتى بلغ عدد المحكومين في هذه القضية ( ٣٧٠ ) شخصا . وقد نشرت « مديرية التحقيقات الجنائية » موسوعة برية خاصة بالنشاط الشيوعي في العراق في ستة اجزاء صغيرة ضمنيتها الادوات والمطبوعات الجرمية التي استند المجلسان العرفيان اليها في اصدار الاحكام بالاعدام ، والاحكام بالسجن . والغرامة . والكفالة .

وقد حدث في مساء يوم ٢٣ آذار ان خرج القطار النازل الى البصرة عند الميل ٥٢/٩ بين مفرق سدة الهندية وخان المحاويل ، فتحطمت قاطرتان من قاطرات الدرجة الثالثة ، وقتل بسبب ذلك ٢١ راكبا ، وجرح خمسة عشر غيرهم ، وقدرت الاضرار المادية التي لحقت بالسكة الحديدية بمبلغ ( ٣٧٦٠٠ ) دينار ، وصدر هذا البيان :

« خرج القطار النازل الى البصرة ، والذي تحرك من بغداد الساعة السادسة والنصف من مساء امس ١٩٤٩/٣/٢٣م ، عن الخط قبل وصوله محطة المحاويل بمسافة يسيرة ، وذلك حوالي الساعة الثامنة والنصف ، ونشأ من ذلك بعض الاضرار والخسائر . وعلى اثر وقوع هذا الحادث المؤسف ، الفت لجنة في وزارة المواصلات والاشغال لاجراء التحقيق عن كيفية وقوعه واسبابه » .

#### مدير الدعاية العام

وتقول اللجنة التحقيقية ان الحادث كان نتيجة عمل تدميري قام به طلاب المدرسة الريفية بجوار المحاويل ، وان هؤلاء الطلاب ممن اضلتهم الدعايات الشيوعية . وكان من مضاعفات الاسف ان الحادث اقترن بطول امطار غزيرة ، وتوحد الطرق ، مما ادى الى تأخير الاسعاف .

#### الهيآت التدريسية والشيوعية :

على ان « الوزارة السعيدية العاشرة » رأت ان تكافح المبادئ اليسارية بين الهيآت التدريسية ، وطلاب المعاهد العلمية ، بكل صرامة ، فاستصدرت هذا المرسوم :  
استنادا الى الفقرة (٣) من المادة السادسة والعشرين من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية والمعارف ، ووافق عليه مجلس الوزراء ، امرنا بوضع المرسوم الآتي :

المادة الاولى : ممنوع على هيآت التدريس في الكليات ، والمعاهد العلمية ، والمدارس وموظفيها ، على اختلاف انواعها ودرجاتها ، سواء اكانت حكومية ، ام اهلية ، ام اجنبية ، ما يأتي :

اولا - بث الدعايات السياسية بين الطلاب .

ثانيا - تحريض الطلاب على مخالفة احكام القوانين والانظمة .

ثالثا - حض الطلاب او غيرهم على المظاهرات اينما وكيفما تقع .

رابعا - حث الطلاب على الاضراب داخل الكليات ، والمدارس ، والمعاهد العلمية ، او خارجها .

المادة الثانية : يعتبر هيآت التدريس في الكليات والمعاهد العلمية والمدارس وموظفوها مسؤولين جميعا عن الاعمال المنوعة ، المبينة في المادة الاولى من هذا المرسوم ، لفرض المادة الرابعة ، ما لم يظهر التحقيق الموظف او الهيئة او الشخص الذي قام في أمر بنها ، او تحريض الطلاب او حضهم عليها .

المادة الثالثة : لمجلس الوزراء ، بناء على اقتراح الوزير المختص ، ان يفصل الموظفين والهيآت التدريسية للمدة التي يقررها ؛ اذا ثبت عليهم احدى الاعمال المبينة في المادة الاولى من هذا المرسوم ، او ثبت اهمالهم او تقصيرهم في اظهار مرتكبي احدى الاعمال الواردة في المادة المذكورة .

المادة الرابعة : يحرم الموظفون وهيآت التدريس ، الذين يفصلون ، وفق المادة السابقة من هذا المرسوم ، من حقوقهم التقاعدية سواء اكانوا يستحقون اكرامية ام راتبا تقاعديا ، خلال مدة الفصل . على ان يعطى لورثتهم راتب التقاعد او الاكرامية اذا وقعت وفاتهم قبل انتهاء مدة الفصل .

المادة الخامسة : ينفذ هذا المرسوم من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة السادسة : على وزراء الدولة تنفيذ هذا المرسوم الذي يجب عرضه على مجلس الامة في اول اجتماعه القادم .

كتب ببغداد في اليوم السادس من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٦٨ هـ ، واليوم الخامس من شهر شباط سنة ١٩٤٩ م .

تواقيع الوزراء ... رئيس الوزراء : نوري السعيد عبد الاله

« ويقول تقرير مدير مجلس النواب العام عن اعمال اللجان الدائمة خلال الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ م » ص ٧١ ان اللجنة المشتركة المؤلفة من لجنتي : الشؤون الحقوقية والمعارف ، رفعت تقريرها حول هذا المرسوم بتاريخ ١٥/١/١٩٥١ م ، وهو يتضمن رفضه لمخالفته احكام القانون الاساسي « الا ان ديوان الرئاسة ارتأى ان التقرير جاء خلوا من الصيغة التي يجب ان يصوت عليها المجلس ، حسب ما جاء في النظام الداخلي . فقد اعاد المرسوم الى اللجنة ثانيا لاعادة النظر في التقرير ، ووضع الصيغة المطلوبة للتصويت » ثم انفي هذا المرسوم عام ١٩٥٥ م بعد ان استنفذ اغراضه .

## زيارة الوصي لايران

وجه جلالة شاه ايران دعوة رسمية الى صاحب السمو الوصي على عرش العراق ، لزيارة ايران ، وتفقد معالمها ومصايفها ، والاضرحة المقدسة فيها ، فقبل الوصي هذه الدعوة ، وتقرر ان يكون في ركابه وزير الخارجية محمد فاضل الجمالي ، ورئيس مجلس النواب عبد الوهاب مرجان ، ورئيس الديوان الملكي احمد مختار بابان ، ومدير الشرطة العام علي خالد الحجازي ، والرئيس الركن فاضل عباس ، واثنان من موظفي وزارة الخارجية ، ومساعد رئيس التشريفات الملكية . كما تقرر ان تؤلف هيئة وصاية من السادة جميل المدفعي ، وعلي جودت الايوبي ، وصالح جبر ، مدة غياب الوصي عن العراق ، وقد ادوا اليمين الدستورية في ٩ حزيران .

غادر الركب السامي بغداد صباح الثلاثاء ١٤ حزيران بطريق الجو ، فبلغ مطار « نهاباد » ب طهران بعد ساعتين ، وكانت تسع طائرات من سلاح الجو الايراني قد استقبلته من الحدود ، كما ان مدفعية طهران اطلقت ٢١ طلقة بعد خروج الوصي من الطائرة التي كانت تقله . وقد قوبل بحفاوة عظمى في المطار اشترك فيها الشاه بنفسه ، ثم توجه في موكب حافل من المستقلين الى القصر المعد لاقامته ، واخذت المآدب التكريمية والولائم الكبرى تقام على شرف الزائر في كل يوم من ايام اقامته في بلاد الجارة العزيزة . وقد زار سموه المتحف الايراني ، وانبك المهي ، ودار البرلمان ، ومعامل النسيج ، والمصانع الكبرى ، كما زار منطقة مازندران ، ومدينة بابل فر ، ومشهد الرضا عليه السلام في خراسان .

وصرح وزير الخارجية العراقية والايرائية بان زيارة الامير الى ايران اتاحت فرصة طيبة لممثلي الحكومتين لاستعراض القضايا المشتركة التي تهم البلدين ، فسي جو يسوده التفاهم والرغبة الصادقة في التعاون ، وتم الاتفاق على حل بعض القضايا الملقة ، ووطد العزم على تقوية الصلات الثقافية والتجارية ، وتسهيل السفر بالزيارات بين البلدين ، وقفل الركب آيبا الى بغداد في ٢٣ حزيران فابرق الوصي هذه البرقية :

حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية محمد رضا شاه بهلوي - طهران .

ان ما لقيته من جلالكم شخصيا من جميل اللطف ، وجزيل الحفاوة ، ومن حكومتكم الموقرة من العناية الفائقة ، ومن شعبكم النبيل من العواطف الفياضة والشعور الحي ، يجعل زيارتي هذه لايران ذات اثر بليغ في نفسي ، وسيبقى على كر الايام عاملا مهما في تقوية اواصر الاخوة وحسن الجوار بين بلدينا . واني اذ اغادر ارض ايران الجميلة اودع جلالكم شاكرا ممتنا راجيا للشعب الايراني الكريم كل عز ورفاه في ظل جلالكم .

عبد الاله

وقد رد الشاه على برقية الوصي بهذا الجواب :

صاحب السمو الملكي الامير عبد الاله الوصي وولي عهد العراق - بغداد

اني مسرور وشاكر جدا لبرقيتكم الودية . فقد كانت رؤية اخي في زيارته واقامته القصيرة في طهران ، مبعث غبطة لي لن انسها ابدا . ان تشييد بناء الوحدة ، والاخوة ، واحكام الروابط الودية وحسن الجوار بين المملكتين ، من الامور التي تتجه اليها الامة الإيرانية ، واتجه اليها شخصا ، واني آتمنى من صميم قلبي مزيد السعادة والتوفيق لسموكم ، والرقي والرفاد للشعب العراقي الشقيق .

محمد رضا بهلوي

وكانت قد صدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى وزير الدفاع شاكروالوادي ، مدة غياب وزير الخارجية الدكتور محمد فاضل الجمالي برفقة الوصي .

واذاع وزيرا الخارجية في الحكومتين العراقية والايرانية البيان المشترك الآتي :

« لقد اتاحت زيارة حضرة صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم لايران ، الفرصة الطيبة لمثلي الحكومتين : العراقية والايرانية ، لاستعراض القضايا المشتركة التي تهم المملكتين الجارتين الصديقتين ، فجرى البحث فيها في جو يسوده التفاهم التام ، والرغبة الصادقة في التعاون . فقد تم الاتفاق على طرق حل القضايا المعلقة ، ووطدوا العزم على تقوية الصلات الثقافية والتجارية ، وتسهيل السفر والزيارات بين البلدين ، وكذلك على ضرورة تعاون المطرين في الميدان الدولي لغرض تأمين السلام في هذا الجزء من العالم ، وفقا لمبادئ العدل والحرية ، وذلك عملا بنص وروح ميثاق الامم المتحدة ، وتوكيدا للرغبة المشتركة وتقوية الاواصر بين المطرين ، فقد تم الاتفاق على رفع مفوضيتهما في كل من بغداد وطهران الى درجة سفارة » .

وزير خارجية العراق : محمد فاضل الجمالي وزير خارجية ايران : علي اصغر حكمة

### خفض الدينار العراقي

كان العراق جزءا من المنطقة الاسترلينية يرتبط « ديناره » بالباون الانكليزي ارتباطا وثيقا ، فيزيد سعره بزيادته ، وينقص بنقصانه . وقد قررت الحكومة البريطانية خفض باونها من اربعة دولارات وثلاثة سنتات ، الى دولارين وثمانين سنتا للباون الواحد اعتبارا من ١٧ ايلول ١٩٤٩ م ، فكان طبيعيا ان يخفض سعر الدينار العراقي بالقياس الى الدولار الامريكي بهذه النسبة ايضا ، شأنه في ذلك شأن بقية الدول الداخلة في المنطقة الاسترلينية . لهذا استصدرت الوزارة مرسوما مستعجلا في الثامن عشر من هذا الشهر ، حولت مادته الاولى وزير المالية ان يعطل المصارف ، والصيارفة الذين يتعاطون معاملات التحويل الخارجي ، مدة لا تزيد على خمسة ايام

في كل دفعة ، بموجب بيان يصدره وزير المال في الحالات الاضطرارية . وقد اصدر الوزير بيانا بتعطيل هذه المؤسسات المالية لمدة يومين ، ثم مدد هذه المدة بيومين آخرين .

لقد استأثر خفض الباون الانكليزي اهتمام المحافل المالية والتجارية في مدن العراق الرئيسية ، ولا سيما في بغداد ، وعقد مجلس الوزراء عدة اجتماعات للمداولة في امرين خطيرين ؛ اولهما : الخروج من المنطقة الاسترلينية ، وهذا يكاد يكون في حكم المستحيل ، وثانيهما : تخفيض سعر الدينار . وقد تراس الامر زيد بعض هذه الاجتماعات ، بصفة كونه نائبا عن الوصي ، وحضر بعضها وزراء المال السابقون ، ورؤساء الوزراء الذين يحسن استمزاز آرائهم في هذه القضية الخطيرة . وفي ٢١ ايلول تحدد موقف العراق النهائي فصدر هذا البيان الرسمي .

### بيان رسمي :

كانت الحكومة البريطانية قد اعلمت الحكومة العراقية بتاريخ ١٧/٩/١٩٤٩ م ، بانها قررت تخفيض سعر الباون الاسترليني ، متوخية في ذلك مصلحة المنطقة الاسترلينية ، والتجارة العالمية . وعلى اثر هذه الاخبار ، درست الحكومة العراقية الموضوع من جميع الوجوه ، واستشارت المؤسسات المالية والتجارية ، واتصلت برجال الدولة الذين يحسن الوقوف على آرائهم ، وعقد مجلس الوزراء عدة اجتماعات ، توصل بنتيجتها ، وعلى ضوء الآراء التي حصل عليها ، الى انه من الضروري ان تقتفي الحكومة العراقية اثر البلاد الاخرى ، الداخلة في المنطقة الاسترلينية ، وان تخفض سعر الدينار العراقي . وعليه فقد صدر المرسوم رقم ٣ لسنة ١٩٤٩ م الذي نصت المادة الاولى منه على جعل سعر الدينار مساويا لـ ( ٢٤٨٨٢٨ غرام ذهب ) لهذا وبعد ان اجمعت الآراء على ان العراق لا يمكن ان يختار طريقة اخرى في الوقت الحاضر ، فان الحكومة تتخذ التدابير اللازمة لجعل احتياطي العملة العراقية اكثر ملائمة للاحوال والظروف في المستقبل ، كما انها عازمة عزما اكيدا على تأمين اطلاق مبالغ اضافية من الارصدة الاسترلينية المجمدة ، وتود الحكومة ان تطمئن الشعب العراقي الكريم بانها قد اخذت مصالح العراق في هذا القرار بنظر الاعتبار التام ، وانه لا موجب لاي خوف او قلق من هذه التدابير ، التي اقتضتها مصلحة البلدان الداخلة في المنطقة الاسترلينية . فضلا عن ان هذا القرار لا يؤثر تأثيرا محسوسا على كسب العراقيين ودخلهم في العراق ، سواء كانوا موظفين او مستخدمين او عمالا او غيرهم ، لان نتائجه تنحصر - بوجه عام - بمعاملات التحويل الخارجي . هذا فضلا عن ان حركة الاستيراد الى العراق من المنطقة الاسترلينية ستزداد حيوية ونشاطا ، وكذلك صادرات العراق الى منطقة العملة النادرة ستكون بطبيعة الحال على مقياس واسع . اما المواد التي تستورد من منطقة العملات النادرة ، فان ارتفاع كلفتها ، وان كان قد اصبح امرا واقعا ، الا ان الخطة التي قررتها الحكومة تبعا للظروف الراهنة ، هي حصر الشراء من هذه المنطقة بما لا غنى للعراق عنه من المواد التي لا يتيسر استيرادها من المنطقة

الاسترلينية . وعلى كل فان الحكومة عازمة على اتخاذ الاجراءات التي تقتضيها مصلحة البلاد في اي وقت كان في المستقبل على ضوء نتائج التدابير المقررة ، ولا سيما من ناحية تأثيرها على التجارة الخارجية .

تود الحكومة بهذه المناسبة ان تحذر جميع من يهمه الامر تحذيرا كليا انها ستراقب اسعار المواد والبضائع المختلفة مراقبة دقيقة ، وانها تنصح كافة التجار والمستوردين بالاستمرار على المعاملات التجارية بالطريقة المعتادة والطبيعية ، وان لا يفسحوا مجالا للقيام بالمضاربات والتلاعب بالاسعار ، بصورة تخل بوضع البلاد الاقتصادي والتجاري ، وانه اذا تصدى اي كان الى مثل هذه المضاربات ، او استغل - الوضعية الجديدة للتلاعب بالاسعار . او سبب ارتفاعها ارتفاعا مصطنعا ، فانه سيكون من جهة معرضا لتحمل كافة المسؤوليات المالية التي تترتب على عمله هذا ، الذي يعد مخالفة صريحة لاحكام قانون تنظيم الحياة الاقتصادية ، ويصبح من جهة اخرى عرضة للعقوبات الصارمة المنصوص عليها في هذا القانون . هذا وان صندوق النقد الدولي قد ايد التدابير التي قامت بها الحكومة في هذا الباب مراعاة لاحكام اتفاقية « برتين وود الدولية » . اهـ .

و. مدير الدعاية العام

### اشتداد الازمة المالية

كانت « الازمة المالية في العراق » قد بدأت ايام « وزارة صالح جبر » نتيجة لعدم التقيد بالاعتمادات المصدقة ، والاسراف في الصرف . وقد تفاقمت ايام « وزارة الصدر » نتيجة لاشتراك العراق في حرب فلسطين ، والصرف على قطعات الجيش العاملة هناك دون حساب . ولما تألفت « وزارة مزاحم الباجه جي » اعلن رئيسها بانه : ما لم تتخذ التدابير اللازمة لاستدانة ستة ملايين دينار ، فستوقف صرف رواتب الموظفين حتما . وفي ايام « الوزارة السعيدية العاشرة » بوشر في تنفيذ التوصيات التي اوصت بها لجنة برلمانية تألفت ايام وزارة الباجه جي للتخفيف عن كاهل الميزانية ، واضيفت اليها مقترحات جديدة . وخلاصة هذه التوصيات التي شرع في تنفيذها في منتصف تموز :

ا - وقف التعيينات ، والاستخدامات الجديدة ، في دوائر الدولة كافة على ان لا يشمل ذلك املاء الشواغر .

ب - وقف التنقلات بين الموظفين ، والمستخدمين ، الا عند الضرورة القصوى .

ج - الغاء مخصصات النقل المقطوعة ، واجور الخدمات الخاصة .

د - جعل التلغونات المنصوبة في دور الموظفين على حسابهم الخاص ، الا ما يستثنيه مجلس الوزراء .

هـ - منع استخدام السيارات الحكومية منعا باتا .

و - وقف الترفيعات بين الموظفين والمستخدمين مدة ثلاثة اشهر .

ز - اعادة النظر في المشاريع الرئيسية ، وتقديم الاهم على المهم .

ح - توقيف المبيعات الخارجية والداخلية بصورة مطلقة .

ط - وقف شراء الاثاث .

ي - جرد المخازن الحكومية ، وبيع الفائض من موجوداتها . وقد شمل ذلك حقول المزارع التجريبية ، وخبولها .

ك - ان تصرف الدوائر الحكومية بـ ٧٥ ٪ من الاعتمادات العامة المصدقة ، وان يترك الوفرة وقدره ٢٥ ٪ للملائمة العجز .

كانت هذه الاجراءات ضرورية لتدارك العجز الهائل في ميزانية الدولة ، ولكنها لم تنفذ على حقيقتها . فان السماح لمجلس الوزراء مثلاً باقرار جعل بعض التلفونات المنصوبة في دور بعض الموظفين على حساب الحكومة ، اوجب التوسع في هذا الاحتساب ، وان بعض الوزراء اجتمعوا فيما بينهم وقرروا « ان المخصصات واجور الخدمات الخاصة الواردة في الفقرة ج من هذه الخلاصة لا تشمل الوزراء » (١) وان جرد المخازن الحكومية ، وبيع الفائض من الحديد والاشخاب والسمنت ، وكذلك بيع الحيوانات الداجنة والبقر الممتاز ، لم يستفد منه الا بعض ذوي النفوذ ، الامر الذي ادى الى تدمرات وانتقادات كثيرة ، ولكن التدابير - من حيث المجموع - كانت ناجحة الى درجة ما ، وقد ساعدت على وقف التدهور المالي ولو الى حين . وكان مما يؤسف له ان الفيت بعثة وزارة المعارف للدراسة في الخارج في هذه السنة .

### مفاوضات النفط

كانت « وزارة مزاحم الباجه جي » قد شرعت في مفاوضة الشركات التي تستنبط نفط العراق لزيادة الانتاج ، ولجعل حصة العراق على اساس الذهب . وقد استقالت قبل ان تتوصل الى نتيجة ما . فلما تألفت « الوزارة السعيدية العاشرة » واصلت بحث ما بدأت به الوزارة المستقلة . ولما اتضح لها ان المفاوضات في بغداد لا يمكن ان تصل الى نتيجة مرضية ، اوفدت وزير الاقتصاد الدكتور ضياء جعفر الى لندن ، ومعه مدير وزارة الاقتصاد الدكتور نديم الباجه جي ، لانجازها في ٢٤ حزيران ١٩٤٩م ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الاقتصاد بالوكالة الى وزير الداخلية توفيق النائب ، ولكن الوفد لم يصب الهدف على الرغم من تقدم المفاوضات

(١) يتناول الوزير ( ١٢٠ ) ديناراً شهرياً ، تضاف اليها سبعون كمخصصات وزارية ، ليكون المجموع ( ١٩٠ ) . وقد أبى الوزراء اعتبار مخصصاتهم هذه مشمولة بقرار مجلس الوزراء بالغناء المخصصات المطلوبة .

على يده فعاد الى بغداد . وفي اول آب من هذا العام قصد رئيس الوزراء لندن للاستشفاء ، منيبا عنه نائبه عمر نظمي ، فانتهاز فرصة وجوده في لندن ، فجدد المفاوضات مع شركات النفط ، وتوصل الى بعض الحلول الاولية التي تضمنها البيان الرسمي الصادر في ٢٨ آب ١٩٤٩ م ، وسيأتي نسه .

كما ان الرئيس العراقي انهى قضية قرض المصرف الدولي للتعمير والانشاء . فقد سبق ان طلب العراق قرضا من هذا المصرف ، فجاءت لجنة من خبراءه الى بغداد في الرابع من حزيران ١٩٤٩ م ، ودرست المشروعات التي كانت الحكومة تنوي القيام بها . ثم سافرت دون ان توصي بالعراق خيرا (١) .

وكان قد حدث الانقلاب السوري الثاني في ١٤ آب سنة ١٩٤٩ م ، وهو الانقلاب الذي اعدم فيه حسني الزعيم ، ورئيس وزرائه محسن البرازي ، يوم كان نوري السعيد خارج العراق ، فاخذت الصحف العربية تهاجم العراق ، وتتهم رجالاته بالتدخل في القضية السورية ، فتطلب الامر مرور الرئيس العراقي بالقاهرة ، في طريق عودته الى العراق ، لبيد الشائعات التي راجت حول هذا الموضوع ، ولما عاد الى بغداد في ٢٥ آب ، امر باصدار البلاغ الرسمي الآتي حول ما تقدم :

#### بيان رسمي :

١ - انتهاز رئيس الوزراء فرصة ذهابه الى لندن لغرض التداوي ، فاتصل بالسلطات البريطانية المسؤولة ، وممثلي المصرف الدولي ، وشركة النفط العراقية ، وتم الاتفاق مبدئيا على ما يأتي :

١ - الحصول على قرض بمبلغ قدره ثلاثة ملايين دينار من اسواق لندن . بغائض وشروط مماثلة لشروط المصرف الدولي ، وذلك لسد نفقات السكك الحديدية الناتجة من القيام بمشاريعها العمرانية . ان هذا القرض يستند الى القانون الصادر تحت رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٩ م .

ب - الحصول على قرض من المصرف الدولي بأربعة ملايين دينار ونصف المليون ، لسد نفقات المشاريع العمرانية الى سنة ١٩٥٢ م ، ولاتمام ما تبقى من مشاريع السكك الحديدية المجاز العمل فيها بموجب قوانين مختلفة .

ج - الحصول على سلفة للخزينة العراقية العامة بدون فائض بثلاثة ملايين دينار من شركة النفط العراقية (٢) .

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ( ٣٦١١ ) بتاريخ ٢٩ آب ١٩٤٩ م .

(٢) يقول لونتريك في كتابه Iraq: 1900to 1950

« وتدمت للعراق سلفة تدرها ثلاثة ملايين دينار من شركة نفط العراق ، بشرط فتح انابيب نفط حيناً ولكن هذا الاجراء كان مستحيلاً من الوجهة السياسية بها كانت المبررات التي يبرر بها الساسة انفسهم



وعليه فيكون مجموع هذه السلفات والقروض عشرة ملايين دينار ونصف مليون،  
على ان تقوم وزارة المالية باتمام عملية القرض والسلفات .

٢ - جرت مداولات بين فخامته ، والحكومة البريطانية ، وشركات النفط، بشأن  
ضخ النفط الى حيفا ، فاصر العراق ، واظهر تمسكه بعدم الضخ عن طريق حيفا الى  
البحر ، الى ان تحل قضية مصفى النفط في حيفا .

٣ - عند عودة فخامته من لندن ، مر بمصر ، فانتهاز الفرصة ، واتصل بدولة  
رئيس الوزارة المصرية ، وتداول مع دولته في الشؤون التي تهم البلدين بصورة خاصة،  
والتي تهم البلاد العربية بصورة عامة ، وقد تم التفاهم بينهما على وجهات النظر .  
وندرج ادناه نص البيانين الصادرين من فخامة رئيس الوزراء ، ودولة رئيس وزراء  
مصر .

بغداد ٢٨ آب ١٩٤٩م . مدير الدعاية العام

نص البيان الصادر من فخامة رئيس وزراء العراق :

انني ابدى استغرابي واستنكاري الشديدين لما يشهده الانتهازيون من شائعات ،  
ويروجونه بطرق مختلفة ، وهي محض افتراء لا تمت الى الحقيقة بصلة . لقد سبق  
لي ان صرحت بمناسبة عديدة ، ومنذ عدة سنين ، بانه ليس للعراق اي مشروع  
يدعى بمشروع الهلال الخصيب ، او بمشروع سوريا الكبرى ، او اي مشروع آخر  
يريد فرضه على احدى شقيقاته الدول العربية المجاورة . وآخر تصريح لي في هذا  
الموضوع كان في مجلس الشيوخ العراقي ، وعلى مسمع ومرأى من وفد الاتحاد  
العربي ، الذي تفضل وزار العراق برئاسة سعادة توفيق دوس باشا . ان هدف  
العراق ، منذ اشتراك رجاله في الثورة العربية الكبرى - وانا من بينهم - هو الوحدة  
الشاملة ، والتعاون التام ، الذي يتحقق بطرق مشروعة لا اكراه فيها ولا اغراء ، ولا

هذا العمل لذا نقد سحب تقديم هذا العرض » .

★ ★ ★

يقول وزير الخارجية العراقية الجمالي في ص ٢٢ من كتابه « ذكريات وعبر » ( الطبعة الاولى ) :

واستدعاني ... نوري السعيد رئيس الوزراء ، وكنت آنذاك وزيرا للخارجية ، الى جبل صلاح  
الدين ، حيث كان يتبع بعطلة قصيرة صيف ١٩٤٩ م ، ليخبرني عن اضطراب الحكومة العراقية على ان  
تسمح بضخ النفط الى حيفا ، نظرا لحاجة الخزينة الى المال ، وعدم توفر الرواتب لموظفي الحكومة في  
آخر الشهر . قلت له انني لا استطيع المشاركة في حكومة تسمح بضخ النفط الى حيفا ، وتساعد على  
تقويم الاقتصاد الاسرائيلي ، فارجو اعتياري مستقبلا من الوزارة . تأمل قليلا وقال : انه يشاركني  
الرأي ، وانه هو بدوره يفضل الاستقالة على ان يسمح بجريان النفط الى حيفا ، فطلب الى العودة  
الى بغداد ، واخبار السفير البريطاني بعزم الحكومة على الاستقالة نظرا لعدم توفر المال في الخزينة ،  
وعدم استطاعة الحكومة التساهل في فتح النفط الى حيفا ، والطلب من الحكومة البريطانية ان تحل  
شركات النفط على ان تقرض الحكومة العراقية ثلاثة ملايين من الدنانير ، وتصرف النظر نهائيا عن ضخ  
النفط الى حيفا ، والا فان الوزارة مستقيلة وهذا ما قمت به فعلا ... الخ » اه .

يكون سببا في اضعاف الكيان السياسي لاي بلد عربي يرغب في التعاون مع اي بلد عربي آخر . فالعراق مرتبط بمعاهدات واتفاقيات كثيرة مع شقيقاته الدول العربية؛ التي منها معاهدة الاخوة والتحالف التي عقدت مع المملكة العربية السعودية في سنة ١٩٣٦ م . والتي انضمت اليها مملكة اليمن فيما بعد ، وكنت احد الموقعين عليها . وفي هذه المعاهدة تضامن ووثيق بين الدول المتعاقدة الثلاثة ضد اي اعتداء يقع على احدها من دولة اجنبية . ولا تزال هذه المعاهدات نافذة المفعول . اذ اني لا ارى اي ضرر على مصالح البلاد العربية بصورة عامة ، او اي تهديد يمكن تاويله ضد اي بلد آخر . وكذلك الاتفاقيات المعقودة بين سورية ولبنان ، والتي تنصب على مصالحهما المشتركة دون غيرهما ، فاني لا ارى في مثل هذه الاتفاقيات اي ضرر على مصالح البلاد العربية الاخرى . وقد كنت ولا زلت ابذل كل ما في وسعي لتوثيق واصر الاخوة والتعاون بين الدول العربية باجمعها . ولا ارى ما ينفع من عقد اتفاقيات خاصة بين دولتين عربيتين ، او اكثر ، فيما يتعلق بتنظيم مصالحهما ، او مصالحهم المشتركة والمباشرة ، ما دامت لا تمس كيانها السياسي ، اذ ان الاتفاقيات المنبثقة عن المصالح المشتركة ، هي الحجر الاساسي لبناء صرح تعاون تام شامل بين الدول العربية كلها .

نص البيان الصادر من دولة رئيس وزراء مصر :

في الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الاثنين الموافق ٢٢ اغسطس سنة ١٩٤٩م، اجتمعت بفخامة السيد نوري السعيد رئيس وزراء العراق ، وتداولنا في شؤون البلاد العربية عامة ، ثم اجتمعت بفخامته مرة ثانية في الساعة الخامسة من اليوم نفسه ، وواصلنا حديثنا ، وتبادلنا وجهات النظر في كل ما يتعلق بالبلاد العربية بروح ملؤها الود والتفاهم ، فخرجنا متفقين على المبادئ العامة ، والخطوط الاساسية ، تلك المبادئ والخطوط التي تكفل للبلاد العربية استقلالها ، وتحقيق للعرب وحدة الهدف والتفكير ، المنسجم مع مصالحها ، وتجعل منها كتلة متماسكة تقابل الحادثات بقلب واحد ويد واحدة . اهـ .

### ميثاق وطني لتوحيد الجهود

لما الف نوري السعيد وزارته العاشرة في ٦ كانون الثاني ١٩٤٩ م ، استصدر ارادة ملكية بتعطيل جلسات مجلس الامة شهرا واحدا اعتبارا من اليوم الثامن من هذا الشهر ، فلما استأنف المجلس جلساته ، أعلن السعيد انه يضع الآن ميثاقا وطنيا لجمع الصفوف ، وتوحيد الكلمة ، ليسيروا المشتغلون بالسياسة بالبلاد الى اوج الرقي والسعادة . وقد وزع هذا الميثاق على رؤساء الاحزاب القائمة ، وعلى جمهرة من السياسيين والعاملين في الحقل الوطني ، ليبداوا آراءهم فيه بصراحة وهذا نصه :

### الميثاق الدستوري :

١ - تغيير القانون الاساسي ، بجعله مرجع الامة حكومة وشعبا ، وضمان حماية احكامه من اي عبث كان ، ومحاربة جميع الاعمال المخالفة لروحه ونصوصه .

٢ - محاربة الاعمال غير المشروعة ، التي تستهدف اضعاف الحكومة العراقية ، او اسقاطها ، ثم مقاومة تلك الاعمال مقاومة فعالة بجميع الوسائل المشروعة .

٣ - مكافحة الرشوة في دوائر الحكومة بجميع الطرق الفعالة للقضاء عليها .

٤ - حماية حقوق ارباب المهن والفلاحين والعمال ، والعمل على تحسين مستوى معاشهم بما يضمن انقاذهم من حبال عناصر الهدم والتخريب ، وابعادهم عن هذه العناصر .

٥ - ايجاد مشروعات واسعة النطاق ، وتشجيع سياسة تأسيس الشركات التعاونية والملكية الصغيرة في الاراضي الاميرية ، واعطاء ( المسكونة ) من تلك الاراضي للعشائر التي تسكنها .

٦ - تشجيع مختلف الصناعات التي تتوافر موادها في العراق .

٧ - مكافحة الشيوعية ، وتعميد التدابير التي تتخذ لابعاد خطرها عن العراق خاصة ، وعن العالم العربي عامة .

٨ - مكافحة الصهيونية خاصة ، والعصابات والعناصر التي تستهدف الهدم والتخريب ، تحت اي ستار كان .

٩ - العمل على توثيق روابط الاخاء والتقدم بين الدول والشعوب العربية ، وذلك بدعم الجامعة العربية وتقويتها ، ووضع وتشجيع المشروعات وتوسيعها بين تلك الامم والشعوب ، وتكفل تقدمها وازدهارها ، وسيرها متحفرة لاستعادة مجد الامة العربية ، وانزالها المنزلة اللاتقة بها بين امم العالم المتمدن .

١٠ - جمع الكلمة على سياسة خارجية تضمن استقلال العراق التام ، وتؤمن سيادته الوطنية . والى ان تتمركز هذه السياسة نهائيا ، يوجه الاهتمام الى تطبيق معاهدة التحالف المعقودة بين العراق وبريطانية سنة ١٩٣٠م تطبيقا عادلا بنصها وروحها .

### مطالبات حزب الاستقلال :

كان حزبا الاحرار والوطني الديمقراطي قد جمدا نشاطهما في اواخر ايام «وزارة مزاحم الباجهجي» واستمر «حزب الاستقلال» على نشاطه منفردا فبعث رئيس الوزراء الى رئيسه نسخة من ميثاقه هذا ليبيدي مطالباته حوله ، وبعد ثلاثة اشهر استبطأ الرئيس نوري السعيد جواب الحزب المشار اليه ، فبعث اليه بهذه المذكرة :

رئاسة مجلس الوزراء التاريخ ٢٨/٨/١٩٤٩م

عزيزي السيد محمد مهدي

تحية وسلاما

غير خاف عليكم ان اهم ما استهدفته في السياسة الداخلية ، منذ ان توليت

الحكم ، هو جمع الكلمة ، وتوحيد الصفوف بين أبناء الامة فرادى وجماعات ، لاحلال الاستقرار الذي لا يمكن بدونه لاي بلد بصورة عامة ، وللعراق بصورة خاصة ، ان يحقق اهدافه القومية ، وينهض بالامة في مختلف مناحي الحياة ، والذي لا يمكن بدونه توحيد الجهود مع الاقطار العربية الاخرى للوصول الى مثلنا المنشودة . واحسبكم تذكرون بانني كنت قد وضعت اسساً عامة لتحقيق هذا الهدف ، وقدمت لكم منذ اكثر من ثلاثة اشهر صورة منها لوضعها موضع الفحص والمداولة بينكم وبين زملائكم لاقرارها ، او وضع تعديلات عليها ، لتصبح ميثاقاً قومياً تجمع عليه كلمة الامة ورجالها . وقد لاحظت بانكم متفقون معي على ان هذه الاسس صالحة لان تكون ميثاقاً قومياً ، الا انكم ابدتكم شكوكاً في كيفية التطبيق ، فاجبتكم باننا اذا ما اتفقنا على الاسس العامة ، فان امر التطبيق نقرره بنتيجة مداوات اخرى تجري بعد الاتفاق على الاسس العامة مباشرة .

وها انا الان اعود اليكم مرة اخرى ، مذكراً اياكم بان الوقت قد حان لموافاتي برايكم ، وراي زملائكم ، في الاسس العامة التي بين ايديكم ، وما تقترحونه من اضافات وتعديلات عليها ، فان الطرف الذي يجتازه العالم والبلاد العربية خاصة ، يتطلب الاسراع في تنفيذ الاعمال الانشائية المثمرة ، وفي انتظار جوابكم العاجل ارجو قبول فائق الاحترام .

المخلص : نوري السعيد

## جواب حزب الاستقلال :

وقد رد حزب الاستقلال على هذه الدعوة رداً مسهباً . ونظراً لما تضمنه من مطالعات دقيقة ، وتوجيهات حسنة ، لم نر بداً من اثباته - على طوله - وهو :

الرقم ٢٠٧

حزب الاستقلال

التاريخ ١٩٤٩/٩/٥ م

المقر العام

عزيزي فخامة السيد نوري السعيد

تحية مباركة : تلقيت كتابكم المؤرخ ١٩٤٩/٨/٢٨ م ، والذي جاء تأكيداً لمبادئنا الشفعية المتكررة ، سواء تلك التي جرت بيني وبين فخامتكم ، ام بين نائب رئيس الحزب وامين سره العام ، وبين فخامتكم ، حول الاسس التي وضعتها موضع المذاكرة والبحث . لقد عرضت كتاب فخامتكم المشار اليه مع الميثاق على الهيئة التنفيذية ، وفيما يلي ملاحظات الحزب بشأنها :

١ - دأب حزب الاستقلال ، منذ تكوينه ، على الترحيب بكل مسعى يؤمن جمع الكلمة ، ووحد الصفوف ، لفرض تحقيق مصلحة عامة ، ومعالجة المشاكل الراهنة في البلاد ، واصلاح الاوضاع السيئة اصلاً جذرياً . وليس ثمة ما يدعوه الآن لان

يغير اتجاهه هذا الذي تمسك به في مختلف الظروف والاحوال ، ومع الهيئات السياسية والمشتغلين في القضايا العامة كافة .

وان حزب الاستقلال مع ترحيبه لاعلان رغبة فخامتكم في توحيد الصفوف ، فانه ليسره جدا لو كانت تصرفات الوزارة الحاضرة منسجمة مع هذه الرغبة المعلنه .

ب - اننا ما زلنا نعتقد بان العقدة الاساسية ليست في الموائيق ، ولا في الخطط العامة ، ولكن في التطبيقات العملية . اذ كما سبق ان اكدنا لفخامتكم مرارا ان كل المناهج الوزارية وكل خطب العرش، تصلح بان تكون في حد ذاتها اسسا عامة لا يختلف فيها احد ، ولكنها بقيت حبرا على ورق تفتقر الى الجذ في التطبيق . بل ان دعوة فخامتكم لوضع ميثاق عام تجمع عليه الكلمة ، بعد مضي اكثر من ثمان وعشرين سنة على تأسيس الدولة العراقية ، اوضح دليل على انحراف الحكومات المتعاقبة في التطبيق حتى عن الاسس التي تضمنها القانون الاساسي والقوانين المرعية .

ج - ولا بد في نظرنا من تحري العلل الاصلية ، والاسباب الرئيسية لمعالجة النتائج الناجمة عنها . فنحن لا نتفق مع البعض في تبرير الكثير من مظاهر الفشل المريع في خدمة الدولة : كالقول بان الذي حال بين الوزارات وبين تحقيق مناهجها ، هو قصر المدة التي تقتضيها في الحكم - كما يحلو للبعض ان يبرره به هذا التقصير - فان سرعة سقوط الوزارات ، وعدم الاستقرار في المملكة وغيره ، سبب رئيسي مرده الى الذهنية السياسية التي لا تنسجم مطلقا مع تكامل الوعي الشعبي . وقد أدت هذه الذهنية السياسية الى ان يتجاهل الحاكمون هذا الوعي من جهة ، ويعملوا على اضعاف الرقابة الشعبية من جهة اخرى . ولعلكم تتذكرون السبل التي اتبعت في تزييف ارادة الامة في الانتخابات ، مما ادى الى ضعف المجالس النيابية ضعفا لم يمكنها من فرض رقابتها الدستورية على السلطة التنفيذية ، بل كان اعضاؤها يستمدون نفوذهم من هذه السلطة لفرضهم نوابا على الشعب ، وقد سبق لفخامتكم شخصا ان اعلنتم هذه الحقيقة المرة على منبر البرلمان . ولما ان عدمت السلطة التنفيذية من يقوم بمهمة الرقيب المحاسب عليها ، استهانت بالاحكام والقوانين فعمطت حرية الرأي ، وشتت النشاط الحزبي ، واتكأت مرارا على الادارة العرفية ، او على المراسيم الاستثنائية ، بغية الحد من ممارسة الناس لحرياتهم المصونة بحكم القانون الاساسي .

د - لقد عرف العالم بصورة عامة احد نظامين : فاما الدكتاتورية ، واما الديمقراطية ، وكلا النظامين يستند الى وجود تنظيم حزبي . فالحزب الواحد في الدول الدكتاتورية ، والاحزاب المتعددة في الدول الديمقراطية ، اما وجود دولة ذات نظام ديمقراطي برلماني لا تقوم فيها احزاب ، اولا يمارس الحكم فيها رجال ينتمون الى الاحزاب ، فامر خاص بالعراق على ما نعلم .

هـ - وبالرغم مما تعرض له البلد من رجات ، بسبب هذا الشذوذ في انتهاج سياسة تخالف احكام الدستور والنظام البرلماني المقرر فيه ، فان المسؤولين في

الفالب الاعم ابو التسليم بواجب تغيير اتجاههم السياسي : وتبديل ذهنيته  
السياسية تبديلا اساسيا . بل ما زالت الحريات العامة المقررة للشعب ، بحكم  
القانون الاساسي ، تعتبر منحة لا « حقا » في نظر الفئات الحاكمة ، ولم تزد الحوادث  
على قسوتها المسؤولين الا امعانا في سياستهم . واحسبكم تتذكرون ما كانت تنطوي  
عليه الوثبة الوطنية من معان ، لو تدبرها المسؤولون لما استمروا على نفس السياسة  
الخاطئة المستوحاة من هذه الذهنية السياسية . وقد اشرتم فخامتكم الى بعض هذه  
سيما فيما يتصل بتمثيل الاحزاب والطبقة المستنيرة للرأي العام في تصريحكم الذي  
ادلتم به الى صحفيي الاتراك حيث قلتم ما يلي :

لقد اثبتت هذه الازمة بما لا يدع مجالا للشك بأن المستنيرين في العراق  
اصبحوا عاملا قويا يؤثر في سياسته . وليس في امكان الجيل القديم تجاهل وجود  
المستنيرين ، لان نفوذهم قائم محسوس . وقد راينا ان الجهود تبذل في سبيل  
الضغط على الاحزاب ، وكبح جماحها ، ولكن هذه الجهود لم تجد نفعا .

و - فمن هذا العرض الموجز ، يتضح لفخامتكم ان العقدة الاساسية هي  
ليست في الاسس العامة ، ولا في صيغة الموائيق ، وانما هي في التطبيق العملي  
للاسس التي يجب على كل حال ان تتضمن العوامل الرئيسية والاسباب الجوهرية .  
وحسبنا ان نضرب لكم الامثلة على الاختلاف في وجهات النظر ، اذا ما اختلفت  
الذهنية السياسية ، ونستخلصها من الميثاق المقترح من قبل فخامتكم نفسه :

(١) - نصت المادة الاولى من الميثاق « على تعزيز القانون الاساسي » وهو امر  
لا خلاف فيه ، ولكن الخلاف في فهم ما يراد بهذا التعزيز وطرقه . فان حزبنا يرى  
ان تعزيز هذا القانون يكون بتطبيق احكامه جميعا ، وعدم اهمال ما نص عليه من  
حقوق الشعب وحرياته : كحرية الرأي ، والاجتماع ، والصحافة ، وغير ذلك من  
الحريات العامة . ولن تعزز احكام القانون الاساسي بكم « الافواه » ، وتعطيل الصحف ،  
والغاء امتيازاتها ، واعلان الادارة العرفية ، واستغلالها لغير اغراضها ، واستمرارها  
بعد انتهاء زوال مبررات اعلانها ، ولا عن طريق المراسيم الاستثنائية المخالفة لاحكام  
الدستور .

(٢) - ونصت المادة الثانية من الميثاق على « شجب الاعمال غير المشروعة التي  
تهدف الى اضعاف او اسقاط الحكومات العراقية » تعلمون فخامتكم ان من يقوم  
بالانقلاب لا تهمه ( الفتوى ) بمشروعية عمله ، بل يقدم على مغامرته ، وقد وضع  
راسه ثمنا لها ، فاما النجاح او الموت ، فليس المهم تقرير شجب الحركات الانقلابية ،  
بل الحلولة دون توافر العوامل المؤدية الى خلق جو لتقبل حدوثها ، وذلك بتجنب  
عرقلة تطور المملكة تطورا طبيعيا ، يكون للشعب في احداثه النصيب الاوفى باسناد  
الحكم الى ممثليه الحقيقيين ، الذين يقدرسون مسؤولياتهم المباشرة تجاه المواطنين ،  
فيعملون على ايجاد رابطة حقيقية بين المواطن ووطنه ، مما يشعره بمكانة تليق بكرامة  
الانسان ، فاذا تمرد احد ضد هذا الوضع الدستوري ، نظر اليه المواطنون على انه  
خارج على القانون ، يريد انتزاع نصيبهم في حكم ديمقراطي سليم ، ويستحيل عندئذ

ان يقابل الشعب القوائم بمثل هذا الانقلاب ايا كان بالترحيب والتأييد ، واذا لم يتضامن الشعب في كبح جماح الخارجين على الدستور فلا فائدة ترجى من مادة تكتب في ميثاق . اذ انها لا يمكن ان تكون اكثر قوة من النص الدستوري نفسه .

(٣) - ونصت المادة الثالثة من الميثاق على « اصلاح اداة الحكم ومكافحة الرشوة » ان النص على هذا الموضوع الذي تناولته القوانين ، انما يدل على الشعور بثقل وطأة الفساد المنتشر حاليا ، وان هذا النص لن يغير من الامر شيئا ، ما دامت القوانين معرضة الى التعطيل ، فلا تنال المقصرين بشيء ، ولا يجد الافراد جهة قضائية يرجعون اليها في كثير من الحالات . وبالرغم من ان ديوان التدوين القانوني قد اسس ليكون نواة لمجلس الدولة ، فما زال بعيدا عن ممارسة صلاحيات هذا المجلس . فلا بد اذن من تاسيس مجلس الدولة ليكون المرجع القضائي المخول حق النظر بعلاقة الافراد بالجهاز الحكومي ، هذا فضلا عن ضرورة اللجوء الى اصلاحات كثيرة لا يتسع بحثها في صدد هذا الميثاق ، بل تتصل بشعور المسؤولين عن الحكم بخطورة مسؤولياتهم امام الشعب وبرقابة البرلمان والصحافة على اعمالهم وتصرفاتهم .

(٤) - ونصت المادة الرابعة على « حماية حقوق ارباب الحرف والعمال والفلاحين » واستهدفت « انتقادهم من حبائل عناصر الهدم والتخريب » ان الحزب يرى ان هذه الحماية وضمان حد ادنى للمعيشة ، والعمل على رفع مستوى هذه الطبقة ، التي هي اكثرية الشعب المطلقة ، كل ذلك يجب ان يكون هدفا بذاته ، فلا يحذر العمل لبلوغه عند انتقاد هذه الاكثرية من « حبائل عناصر الهدم » كما ان « خدمة » هذه الاكثرية بحد ذاتها ، تضمن سلامتها من التعرض لهذه الحبائل .

(٥) - ونصت المادة الخامسة من الميثاق على ايجاد « مشروعات ري واسعة النطاق . الخ » ان المهم في هذا الامر الجدي في العمل على وضع حد للتوسع القطاعي . وقد اصبح مفهوما ان اي مشروع للارواء سيكون لمصلحة المتنفذين والقطاعيين الذين شرع بعضهم - حتى قبل انجاز بعض هذه المشروعات - بتملك الاراضي التي ستمتد اليها . فلا بد اذن من الحزم في الحيلولة دون مثل هذا الاستغلال ، وذلك بالزام القطاعيين بضرائب على الارض تضطرهم اما الى زراعتها ، او الى اخراجها من حيز سيطرتهم . كما لا بد من تحديد مساحة الاراضي الاميرية المؤجرة ، والتي افترض امر امتناع الكثير من مؤجريها عن تسديد اجارها . والخلاصة يجب في نظرنا وضع حد للسياسة التي تفاقم خطرها منذ الحرب الاخيرة خاصة ، حيث انعكس الاتجاه من تقليص النفوذ القطاعي الى توسيعه ، وسبيل ذلك تعميم الملاكية الصغيرة الى اقصى حد ممكن .

(٦) - ونصت المادة السادسة من الميثاق على « تشجيع مختلف الصناعات التي تتوافر مواردها في البلاد » .

ان من الصعب توافر مواد صناعية في اي بلد . فالاولى اذن ان يمتد التشجيع الى الصناعات التي تتوافر امكانيات انتاجها في البلاد . كما ان لتأسيس مصفى

النفط اثرا حاسما في نمو الصناعة الوطنية . ولا بد للقيام بنهضة شاملة من الاخذ بنظام الاقتصاد الموجه .

(٧) - ونصت المادة السابعة من الميثاق على « مكافحة الشيوعية ... » وقد سبق لحزبنا ان لفت الانتظار مرارا الى ان هذه التدابير التي تلجأ اليها الحكومات لمكافحة الشيوعية عن طريق الضغط ، والارهاب ، والمحاکمات ، ما هي الا تدابير غير ناجحة ، لان الشيوعية انما تنمو في اجواء الاضطهاد والفوضى ، والشيوعية عقيدة يجب ان تقاوم بعقيدة ضدها ، وهي نظام اقتصادي يجب ان تقاوم بنظام اقتصادي مثله ، وهي تنظيم فيجب ان تقاوم بتنظيم مثله .

(٨) - ونصت المادة الثامنة من الميثاق على « مكافحة الصهيونية » وازافت اليها « العصابات والعناصر التي تستهدف الهدم والتخريب » ولنا نفهم الغرض من هذه الاضافة ولعل فخامتكم تتفقون معنا بان من العبث الحديث عن مكافحة الصهيونية ، في وقت يعمل بعض المسؤولين فيه على مطاردة العناصر الوطنية في الوظائف والمؤسسات الحكومية ، وعلى حماية الصهيونيين ، ويعتبر هذا البعض ان هذه الحماية امر مقرر بحكم الدستور ، فلا بد اذن من الحرص على استبعاد من يميل الى الصهيونية، ويعتبر قضية فلسطين غريبة عن العراق ، دون اي تفكير بامتداد الخطر الصهيوني باوسع نطاق الى العراق نفسه .

(٩) - ونصت المادة التاسعة على « توثيق روابط الاخاء والتفاهم بين الدول والشعوب العربية . الخ » ولا خلاف في النص على هذه المادة ، اللهم الا في تعبير نحرص عليه ، وهو عدم القبول بوجود ام عربية فهناك امة واحدة . وقد احتملنا تعبير الشعوب بحكم الضرورة الراهنة التي نرجو ان تزول باتحاد اجزاء هذا الوطن الذي مزقه الاستعمار ، كما اننا نرجو ان يكون التطبيق منسجما في المستقبل مع نص المادة وروحها .

(١٠) - ونصت المادة العاشرة من الميثاق على « جمع الكلمة على سياسة خارجية تضمن استقلال العراق التام ، وتؤمن سيادته الوطنية » وازيف الى ذلك « والى ان تثبت هذه السياسة نهائيا يوجه الاهتمام لتطبيق معاهدة التحالف المنعقدة سنة ١٩٣٠م تطبيقا عادلا بنصها وروحها » .

اننا لا نرى وجها لهذه الاضافة لان هذه المعاهدة ما زالت قائمة فعلا ، فلا وجه لاعلان قيامها في الميثاق ، كما ان الاشارة الى « تطبيقها تطبيقا عادلا » لا يعني اكثر من تسجيل التفريط في تطبيقها لصالح الجهة البريطانية ، وهذا امر يجب ان يعالج بالحزم في منع مثل هذا التفريط فعلا .

(١١) - ان الحزب يجد خلو الميثاق من قضية لها خطورتها الكبرى ، وهي « قضية فلسطين » امرا يلفت النظر ، لذلك فاننا نرجو ان يفرّد لها مادة في الميثاق نفسه، تنص على القيام بواجب القضاء على دولة اسرائيل المزعومة ، وذلك بوضع حلول صريحة وحاسمة للحد من الفعالية الصهيونية ونفوذها ، ولا سيما على الاقتصاد



الوطني في الداخل ، وتشديد الحصار الاقتصادي في الخارج على اسرائيل المزعومة الى ابعد حد ممكن ، ولا بد من وضع خطة عملية للمدى الطويل منذ الآن ، ترمي الى توسيع الجيش ، واستكمال تسليحه ، وتأسيس مصانع للسلاح ، وتعميم نظام الفتوة في المدارس والمعاهد والكلليات جميعا ، وتعبئة موارد البلاد ، لان اسرائيل المزعومة لن تقف عند حد في اطماعها ، فاما الاستعداد للقضاء عليها نهائيا ، واما الاستسلام العنودية الابدية .

هذا ونرفق بطيه نسخة من الميثاق معدلة وفق مقترحاتنا المشار اليها آنفا . ولا بد من الاشارة الى اننا نحبذ تسميته ( بميثاق عام ) لان هذا التعبير اقرب في نظرنا انطباقا الى محتوياته ، واخرى لافساح المجال لانضمام من يشاء اليه دون التقييد باعتبارات خاصة ، بينما تؤدي تسميته « ميثاق الدستوريين » الى مدلول قد لا يكون مقصودا من اعتبار من لا يختار الانضمام اليه بانه « غير دستوري » وفي ذلك ما لا نراه ملائما لما نفهم من هدف عام لا احراج فيه لاحد .

### الخلاصة :

ح - هذه هي ملاحظتنا حول الموضوع . ونود ان نؤكد لفخامتكم مرة اخرى باننا على استعداد للمداولة في هذا الشأن مع الهيئات السياسية ، والمشتغلين في القضايا العامة ، اذا ما وجدنا دلائل قاطعة على ان في مثل هذه المداولة تحقيقا لمصلحة عامة تعود على البلاد بالخير والرفاه .  
هذا وتقبلوا فائق الاحترام .

المخلص : محمد مهدي كبة - رئيس حزب الاستقلال

### ميثاق عام :

وهذا نص الميثاق الذي اقترحه « حزب الاستقلال » ليحل محل ميثاق السعيد:

١ - تعزيز القانون الاساسي بجعله فعلا مرجع الامة - حكومة وشعبا - في جميع الشؤون ، وصيانة احكامه من اي اهمال او اعتداء كان ، ومكافحة جميع الاعمال المخالفة له ، وذلك بتشريعات تنطبق مع نص الدستور وروحه .

٢ - صيانة حقوق الشعب الدستورية ، وحياته العامة ، وشجب الاعمال غير المشروعة التي تهدف الى اسقاط الحكومات العراقية ، ومقاومة تلك الاعمال بجميع الطرق والوسائل المشروعة .

٣ - اصلاح اداة الحكم ، ومكافحة الرشوة في جميع دوائر الدولة ومؤسساتها، مكافحة فعالة ترمي الى القضاء عليها نهائيا ، وذلك بتأسيس مجلس الدولة ، واستصدار تشريعات اخرى .

٤ - حماية حقوق ارباب الحرف والعمال والفلاحين ، وضمان حد ادنى لمعيشتهم والعمل على رفع مستوى حياتهم .

٥ - ايجاد مشروعات ارواء واسعة النطاق ، وتشجيع سياسة تأسيس الشركات التعاونية ، والملاكية الصغيرة في الاراضي الاميرية الخالية التي تستصلحها تلك المشروعات ، واعطاء المسكونة بالعشائر من تلك الاراضي الى سكانها ، وتحديد مساحة الاراضي الاميرية المؤجرة ، او تملكها على اساس الملكية الصغيرة ، ومنع سيطرة الاقطاعيين على اراض لا يزرعونها فعلا .

٦ - تشجيع مختلف الصناعات التي تتوافر الامكانيات لانتاجها ، وانشاء مصفى للنفط ، والاخذ بمبدأ الاقتصاد الموجه .

٧ - مكافحة الشيوعية وابعاد خطرهما عن البلاد .

٨ - مكافحة الصهيونية مكافحة فعالة ، والعمل على اجتثاث جذورها من المجتمع .

٩ - العمل على توثيق روابط الاخاء والتفاهم بين الدول والشعوب العربية ، وذلك بمضد وتقوية الجامعة العربية ، وبوضع وتشجيع المشروعات التي ترمي الى تعزيز وتوسيع مختلف الصلات بين ابناء هذه الامة ، وتكفل تقدمها وازدهارها ، وسيرها متحدة لاستعادة مجد الامة العربية ، وانزالها المنزلة اللائقة بها بين امم العالم المتمدن .

١٠ - جمع الكلمة على سياسة خارجية تضمن استقلال العراق التام وسيادته الوطنية ، وتدرا عنه الاخطار الخارجية .

١١ - العمل على توسيع الجيش واستكمال تسليحه ، وایجاد مصانع للسلاح ، وتعميم نظام الفتوة وتعبئة موارد الدولة ، وانتهاج سياسة حازمة في الداخل والخارج ، من شأنها القضاء على انشاء دولة يهودية في فلسطين قضاء نهائيا .

### جواب رئيس الوزراء :

درس رئيس الوزراء مطالعات « حزب الاستقلال » حول ميثاقه الدستوري درسا دقيقا ، وسبر غور « الميثاق العام » الذي تقدم به هذا الحزب ، ليحل محل ميثاقه ، فخرج بنتيجة واحدة : هي ان الحزب يؤمن بفكرة الاصلاح التي تضمنها « الميثاق الدستوري » وان رأى وجوب تهذيبه ، فبعث الى رئيس الحزب المذكور بمذكرة ايضاحية ، وبذلك وقفت الجهود الرامية الى توحيد المساعي عند حدها ، واكتفى الرئيس بتأليف حزب سياسي جديد قبيل افتتاح مجلس الامة في اجتماعه الاعتيادي سماه « حزب الاتحاد الدستوري » ، وهذا نص مذكرته :

الرقم ....

التاريخ ١٦ ايلول ١٩٤٩م

ديوان مجلس الوزراء

بغداد

عزيزي معالي السيد محمد مهدي كبة المحترم

تحية وسلاما :

وبعد : فقد تسلمت كتابكم المؤرخ في ١٩٤٩/٩/٥ م ، ومسودة « الميثاق العام » المرفقة به . وشكرت لكم الملاحظات التي اوردتموها في كتابكم حول مسودة ( ميثاق الدستورين ) . وبرغم ما شعرت به من مرارة لمسحة التشاؤم التي كست سطور كتابكم ، والروح القاتمة التي تخللتها ، فقد خرجت من قراءته بنتيجة واحدة ، هي اننا متفقون بوجه عام على تشخيص الداء ووصف الدواء ، غير اننا مختلفون قليلا على بعض طرق المعالجة . وانا لا ارى لهذا الاختلاف الاهمية التي يبدو انكم تعيرونه اياها .

اما مسودة « الميثاق العام » المرفقة بكتابكم ، فيسرنى ان اقول انها ليست سوى صورة اخرى لمسودة ( ميثاق الدستورين ) . ويمكن كتابة هذه المسودة على عدة صور تؤدي جميعها مقاصد واحدة ، وتهدف الى اهداف معينة ، هي اهدافنا المشتركة ، وذلك باللجوء الى الایجاز في تثبيت بعض النقاط ، والاسهاب في تحديد البعض الآخر . غير ان ذلك كله لا يؤثر في الجوهر . والمهم في هذا الموضوع هو صحة العزم على العمل لخير البلاد بنية صادقة وهمة ماضية .

اما ما يعترض الطريق من عقبات ، فيمكن دائما التغلب عليه بتقليب وجوه الرأي ، واعتماد افضلها . والاسس العامة هي الاصل ، وسواها الفرع ، وليس من الصعب رد الفرع الى اصله .

وقد اتاحت لي بعض النقاط النظرية التي وردت ضمن ملحوظات الحزب فرصة لفت نظركم الى ان العراق قد ظل نحواً من عشرة قرون خاضعا تارة لحكم الغرباء ، وطورا لسيطرتهم وتغلبهم . وهذا الخضوع قد افسد فيه كل شيء ، واخره تأخيرا فادحا في جميع نواحي الحياة . وليس بالمستطاع ان يتحرر الشعب العراقي من آثار هذا التأخر في خلال جيل او جيلين ، وان يقفز الى مصاف الشعوب الراقية: كالشعبين الامريكي والبريطاني ، بل حتى الشعبين الفرنسي والايطالي في الامور التي تؤلف الاركان الاساسية لهضات الشعوب المتقدمة في مضمار الحياة من اخلاق ، وعلوم ، وآداب ، وثروة ، وصناعة ، ومخترعات وغيرها .

والواقع ان الشعب العراقي لم يمارس منذ مدة بعيدة حتى حقوقه البسيطة في البلديات والادارات المحلية . وقد وجد نفسه امام هذه الحقيقة المرة عند انتهاء الحرب العظمى الاولى في سنة ١٩١٨ م ، حينما انفسح المجال امامه للعمل على نيل حريته واستقلاله وتعزيزهما .

اما ان العراق قد قطع منذ انتهاء الحرب المذكورة مرحلة لا بأس بها في طريق تحقيق آماله واهدافه ، فهذا متفق عليه . اما الخلاف فيدور على نقطة اخرى تنحصر في هل كان في امكان الشعب العراقي ان يقطع مرحلة ابعد واطول في ذلك الطريق الصعب ؟

انني اعتقد بان ذلك لم يكن بيد ذوي الراي من المشتغلين بالقضايا العامة من العراقيين ، حتى ولا بيد الشعب العراقي وحده . فقد كانت هنالك عقبات كاداء ، ومشاكل شائكة ، واختلافات معقدة ، تعترض ذلك الطريق ، وكان بعضها يأتي من داخل العراق ، وبعضها من خارجه ، ولا يزال بعضها قائما حتى الآن مع الاسف . وهناك ايضا مقدار غير قليل من الفلطات والاختطاء التي ارتكبها ، او وقع فيها بعض المسؤولين - وغير المسؤولين ايضا - في خلال هذه المدة كل في دوره .

وفي الحقيقة ان نهضات الشعوب الموهوبة لا بد من ان تعتورها - بل وان توقفها احيانا - بعض الفلطات والاختطاء والانتكاسات ، غير ان الشعب الحي يستطيع دائما ان يستمد من قابلياته وامكانياته القوة التي تمكنه من الانتفاع بالفلطات ، والاعتبار بالاختطاء ، فيستأنف سيره في الاتجاهات الجديدة الصحيحة ، ويندفع فيها حتى يلحق بقافلة الشعوب المتقدمة ، وبأخذ مكانه بينها على قدم المساواة .

ولا اظن الشعب العراقي الا ناهضا بمجموعه من الدرك السيء الذي حطه اليه الحكم الاجنبي ، ومجدا السير الى مستوى ارقى .

وهو في سيره هذا ينشد الكمال ، فتارة يتقدم ، واحيانا يتوقف ، وطورا يتأخر متأثرا في الحالين الاخيرين بقلّة خبرته ، او باندفاعه وراء بعض آراء تجنح الى التقدم السريع ، وتتجاهل سنن الطبيعة التي تتحكم في الظروف ، حتى الظروف الخاصة بأصحاب تلك الآراء .

اما في صدد بعض النقاط الاخرى التي جاءت في كتابكم ، فانني وان كنت اتفق واياكم فيها من جهة ، فانني - من الجهة الاخرى - لا اراها سببا مسوغا لتطلعنا دائما الى الوراء ، وتفحص صفحات الماضي بمنظار اسود .

ان الاخذ ببعض تلك النقاط يقضي علينا بالوقوف عن العمل ، والبقاء فيما نحن فيه من التأخر مدة اخرى ، حتى تزول الاسباب التي نشاطركم الشكوى منها . وهذا ما لا نرتضيه ولا نقدر عليه ، لاننا نعتقد بان تلك الاسباب لن تزول الا بالعمل الجدي الموحد . ومتى زالت تلك الاسباب ، قلت معها الحاجة الى كثرة الاحزاب ، وتطويل المناهج والوائيق وما اشبهها .

ان المصلحة تقضي الآن بطي صحف الماضي - ولو مؤقتا - والتطلع الى الامام ، وتحتم علينا ان نلم شعثنا ، ونشمر عن سواعدنا ، ونعاون على تطبيق اسس مجمع على صحتها ، فيكون ذلك بداية عهد تعاون طالما تطلع اليه المخلصون ، وخطوة وفاق تمقبها خطوات ، تتسع مع الزمن وتجنّي البلاد يانع ثمارها .

وقبل ان اختم كتابي هذا ، ارجو ان يكون مفهوما انه كان في الميثاق المقدم اليكم مادة هي المادة ( ١١ ) التي كانت تستهدف ما جاء في ملحوظتكم حول اليهود . وقد ارتوي انه من المفيد ان لا تدرج هذه المادة المتفق عليها من الجميع في متن الميثاق ، وان يستعاض عنها بتطبيق روحها في جميع خططنا واعمالنا ، ولا شك في ان موضوع هذه

المادة قد اصبح هدفا مهما من اهداف الشعب العراقي وحكومته ، فضلا عن كونه من اهداف جميع الشعوب والحكومات العربية .

وتفضلوا بقبول فائق احترامي

المخلص : نوري السعيد

## حوادث واخبار

١ - لم تكذ الوزارة تتوسد الحكم في ٦ كانون الثاني ، حتى استصدرت ارادة ملكية بتعطيل جلسات مجلس الامة من اليوم الثامن من هذا الشهر الى نهاية ٨ شباط .

٢ - وصل الى بغداد في ٥ كانون الثاني ١٩٤٩ م الخبير العالمي « الدكتور موزي » رئيس الاتحاد السويسري سابقا . وكانت « وزارة مزاحم الباجه جي » قررت استقدامه ، اثر اشتداد الازمة المالية في العراق ، لبيان خير الطرق للخروج بالعراق من هذه الازمة . وبعد ان لبث الخبير ٣٥ يوما يبحث وينقب ، ويسأل ويحقق ، عاد الى بلاده في ١١ شباط بعد ان وضع تقريره الذي لم ينفذ جله .

٣ - وصل جثمان المغفور له ناجي السويدي الى بغداد في ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٩ م ، فشيّع الى مرقدہ الاخير باحتفال رسمي مهيب ، بصفة كونه احد رؤساء الوزراء السابقين . وكان رحمة الله عليه قد ساهم في حوادث الشهرين نيسان وايار ١٩٤١ م ، ثم سافر الى ايران ، فقبضت عليه السلطات البريطانية ونفتته الى ساليسبوري في افريقية الجنوبية وتوفي فيها في ١٧ آب ١٩٤٢ م .

٤ - لبي نداء ربه في الحادي عشر من شباط ١٩٤٩ م ، الشيخ سلمان البراك الحلبي ، احد الوزراء السابقين .

٥ - انتقل الى رحمة ربه في السابع عشر من هذا الشهر ايضا السيد سعيد صالح النجفي وزير الداخلية في « الوزارة السويدية الثانية » .

٦ - وافق مجلس الوزراء على الفاء « مديرية المنتوجات المحلية العامة » اعتبارا من اول ايلول سنة ١٩٤٩ م ، وهي احدى المديريات التي احدثت ايام الحرب .

٧ - سمحت الوزارة في اول حزيران ١٩٤٩ م بصرف المساعدات المخصصة لفقراء المدينة المنورة ، بعد ان حبست منذ دخول الحجاز في حكم السعوديين سنة ١٩٢٥ م . وقد سافر « مدير الاوقاف العام » بنفسه الى الحرمين للاشراف على توزيع هذه المساعدات فكان لعمله هذا اسوأ وقع في نفس الوصي الامير عبد الله ، الذي يعتبر نفسه صاحب الحق الشرعي في عرش الحجاز ، فسعى الى تنحية المدير عن عمله .

٨ - وصل الى بغداد في ١٢ ايار ١٩٤٩ م ، لياقت علي خان رئيس وزراء

باكستان ، تصحبه عقيته المحترمة ، وسكرتيره الخاص ، فاستقبل استقبالا رسميا ، ونزل ضيفا على الحكومة . وبعد يومين سافر الى ايران ، بعد ان وجه دعوة الى الوصي لزيارة باكستان .

٩ - غادر العراق الى تركيا في الخامس من تموز وزير المواصلات والاشغال جلال بابان للاستراحة ، فتاب منابه وزير المالية خليل اسماعيل . وقد عاد معاليه الى العراق في ١٨ آب من هذه السنة .

١٠ - كان الامير عبد الله قد اضطر للوقوف - تحت ضغط الراي العام وهياجه - الى جانب الشعب العراقي في حوادث كانون الثاني ١٩٤٨ م ، فاعلن عدم موافقته على « معاهدة بورتسموث » فساء عمله هذا وقعا في نفوس الانكليز ، وتذكروا لسموه كثيرا . وقد بذلت مساع جمة لتخفيف ذلك الوقع حتى تكللت بالنجاح . وفي التاسع من تموز ١٩٤٩ م غادر سموه الى لندن جوا ، مقيما حياة وصاية مؤقتة من السادة جميل المدفسي ، وصالح جبر ، وعبد الوهاب مرجان ، حتى اذا وصل الامير زيد سفير العراق في لندن الى بغداد في ١٤ من هذا الشهر ، تسلم منصب الوصاية . وقد عاد الامير عبد الله الى بغداد في الخامس من تشرين الاول ١٩٤٩ م ، بعد ان صالح الانكليز واسترضاهم ، فعاد الامير زيد الى لندن في الحادي عشر من هذا الشهر .

١١ - اصدر قائد القوات العسكرية للمنطقة العرفية في بغداد امرا في ١٤ آب ١٩٤٩ م بالغاء امتياز (٢٣٧) جريدة ومجلة تصدر في مختلف انحاء العراق ، او هي متوقفة عن الصدور لاسباب ، فساء هذا العمل وقعا في نفوس الذين شملهم القرار العرفي . ورفعت الاحزاب السياسية احتجاجات شديدة اللهجة على ما اسمته استغلال الوزارة للادارة العرفية في خنق الحريات العامة كما احتج عليه بعض اصحاب الصحف .

١٢ - تقرر ان تجتمع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في الاسكندرية في ٢٠ آب ١٩٤٩ م ، فسافر وزير الخارجية فاضل الجمالي الى بيروت في الثامن عشر من هذا الشهر ، في طريقه الى ارض الكنانة منيبا عنه وزير الدفاع شاكرواودي . ولكن سرعان ما اعلن عن تأجيل عقد الاجتماع المذكور ، فعاد الجمالي الى بغداد . وفي ١٠ ايلول من هذه السنة سافر « الوزير الجمالي » الى القاهرة ، فلندن ، فنيويورك ، لحضور اجتماعات هيئة الامم المتحدة ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى وزير الدفاع شاكرواودي .

١٣ - لما تألفت « الوزارة السعيدية العاشرة » في ٦ كانون الثاني ١٩٤٩ م ، اسند منصب وزارة الداخلية بالوكالة الى رئيس الوزراء نوري السعيد ، ومنصب وزارة الخارجية الى الدكتور عبد الله حافظ . وفي ١٧ آذار من هذه السنة ، صدرت الارادة الملكية المرقمة ٥٣٠ لسنة ١٩٤٩ م باسناد منصب وزارة الداخلية الى توفيق النائب ، ومنصب وزارة الخارجية الى الدكتور محمد فاضل الجمالي . ولما

كانت الفقرة الاولى من المادة الـ ٦٤ من القانون الاساسي العراقي لا تجيز للوزير ، الذي لم يكن عضوا في احد المجلسين ، بالبقاء في منصب الوزارة اكثر من ستة اشهر ، ما لم يعين عضوا في مجلس الاعيان ، او ينتخب نائبا قبل ختام هذه المدة ، ولما لم يكن الوزيران : توفيق النائب ومحمد فاضل الجمالي من اعضاء هذين المجلسين ، فقد صدرت الارادة الملكية في ١٧ ايلول ١٩٤٩م باسناد منصب وزارة الداخلية بالوكالة الى نائب رئيس الوزراء عمر نظمي ، ومنصب وزارة الخارجية بالوكالة الى وزير الدفاع شاكِر الوادي .

١٤ - سافر وزير الداخلية عمر نظمي الى لبنان للاستراحة في ١٨ ايلول ١٩٤٩م ، فصدرت الارادة باسناد منصب وزارة الداخلية بالوكالة الى وزير الدفاع شاكِر الوادي .

١٥ - وسافر وزير المالية خليل اسماعيل الى لبنان في ٤ تشرين الاول ١٩٤٩م ، باجازة قصيرة ، فتاب منابه وزير المواصلات والاشغال جلال بابان .

١٦ - مر ببغداد في طريقه الى اوربا يوم ١٠ تشرين الاول ١٩٤٩م ، الملك محمد طاهر شاه ملك الافغان فاستقبل استقبالاً رسمياً .

١٧ - وصل الى بغداد في ١٢ تشرين الاول ١٩٤٩م محمود باشا الحفناوي رئيس المنظمة الاقليمية للزراعة والغذاء الدولية في الشرق الاوسط فاجتمع برئيس الوزراء ، وبعض الوزراء والمديرين المخصصين لمعرفة حاجة العراق من المساعدات في هذا المضمار .

١٨ - زارت بغداد بعثة سورية عسكرية مؤلفة من اثني عشر ضابطاً يمثلون مختلف اسلحة الجيش السوري في ١٢ تشرين الاول ١٩٤٩م. وبعد ان اطلعت على مختلف اسلحة الجيش العراقي ، ومعا هذه العسكرية ، عادت الى دمشق في اول تشرين الثاني .

١٩ - يقوم جسر عائم هزيل على دجلة في مدينة سامراء كثيراً ما ادى الى بعض الفواجع . حتى اذا كان يوم ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٩م ، اجتاحت مياه النهر هذا الجسر ، ففرق من جراء ذلك عدد كبير من الاطفال ، والنسوة ، والعاجزين ، فتعالت الاصوات بوجوب استبدال الجسر المذكور بغيره ولكن من دون جدوى .

٢٠ - وصلت الى بغداد في ١٤ تشرين الاول ، لجنة اممية خاصة يقال لها «بعثة التحريات الاقتصادية» برئاسة المستر كلاب قادمة من بيروت . مهمتها درس مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، وبيان افضل الطرق لمساعدتهم . وقد صرح رئيس البعثة ان اللجنة جاءت الى العراق تلبية لنداء رئيس الوزارة العراقية ، وانها ترى من المحتم تأمين الفرصة ومجال العمل لكل من هو قادر على العمل من هؤلاء اللاجئين ، في المحل الذي يقيم فيه ، وان هذا الراي لن يؤثر على مستقبلهم وحقوقهم في العودة الى ديارهم . وقد نزلت اللجنة بضيافة الحكومة ، وبعد ان درست احوال اللاجئين وحاجاتهم ، غادرت العراق في ١٨ من هذا الشهر .

٢١ - سافر رئيس الوزراء الى عمان في ١٦ تشرين الاول ١٩٤٩ م . وبعد ان قابل الملك عبدالله ، توجه الى القاهرة يصحبه رئيس وزراء شرق الاردن توفيق ابوالهدي . ووزير خارجيتها روجي عبد الهادي ، لحضور اجتماعات مجلس الجامعة العربية .

٢٢ - وصل الى بغداد في ٢٨ تشرين الاول ١٩٤٩ م « وفد فنزويلي » يضم اربعة من الدبلوماسية الفنزويليين المعروفين ، للاتصال مع المسؤولين العراقيين ، ومفاوضتهم حول التبادل السياسي بين العراق وفنزويلا ، ودراسة امور النفط في العراق ، وقد قابل الوفد الوصي ، ورئيس الوزراء ، وبعض الشخصيات الاخرى ، وسافر الى الكويت في الثاني من تشرين الثاني سنة ١٩٤٩ م لزيارة حقول النفط فيها . وقال رئيس الوفد ان مهمة وفده تتطلب زيارة بلدان الشرق الاوسط ، والاطلاع على مراقبتها الاقتصادية ، وحياتها العملية ، واعرب عن استعداد حكومته لايفاد عدد من العراقيين الى بلاده للاطلاع على صناعة النفط ومنشآته .

٢٣ - عاد الى طهران الامير علي رضا ، ولي عهد ايران ، في الرابع من تشرين الثاني ١٩٤٩ م ، بعد ان زار بغداد زيارة قصيرة في اول هذا الشهر .

٢٤ - وصل الى بغداد في يوم ٩ تشرين الثاني ١٩٤٩ م ، وفد من الكونغرس الامريكي يتالف من اربعة من اعضاء لجنة الاعتمادات في مجلس الشيوخ ، الذين يقومون في مختلف انحاء آسيا والشرق الاقصى لتفقد المنشآت العسكرية الامريكية ، والاطلاع على الاوضاع العامة في البلدان التي تتلقى مساعدات عسكرية من الولايات المتحدة الامريكية ، وقد قابل اعضاء الوفد الوصي ، ورئيس الوزراء ، ووزير الدفاع ، واستمعوا الى آراء العراقيين المسؤولين حول قضية اللاجئين ، ووعدوا بنقلها الى حكومتهم .

٢٥ - احتفلت السفارة البريطانية في يوم ٢٠ نيسان سنة ١٩٤٩ م بتسليم الاوسمة البريطانية المنعم بها على ليف من شيوخ القبائل العراقيين ، الذين ساهموا خلال الحرب العالمية الثانية في سبيل نصر الحلفاء ، الى اصحابها وهم السادة : محسن ابو طيخ ، وجمفر القزويني ، وخوادم العبد العباس ، ومحمد العربي ، ومحمد الخليفة ، وداخل الشعلان ، وحسن سهيل ، وخيون العبيد ، وشعلان السلطان الظاهر ، ومحسن الجريان . ومن المدنيين تحسين علي (١) وعبد القادر رشيد ،

---

(١) ما كادت الجيوش البريطانية تغزو مصر ، بالاتفاق مع القوات الفرنسية ، والقوات الاسرائيلية ، في اواخر تشرين الاول ١٩٥٦ م ، على اثر تلميح الحكومة المصرية لقناة السويس ، حتى انتفض السيد تحسين علي غيظا ، فاعاد الاوسمة التي كانت الحكومة البريطانية قد منحته اياها مرفقة بهذه الرسالة : عزيزي سير مايكل

في هذه اللحظة الحاسمة التي يجابه بها العرب عدوانا وحشيا تشنه بريطانيا على القومية العربية ، بعد ان تآمرت مع اسرائيل عدوة العرب والاسلام ، ومع فرنسا التي لا يمكننا ان ننسى جرائمها في جميع البلاد العربية التي اوقعتها سوء الطالع تحت استثمارها . هذه الحرب التي استنكرتها جميع شعوب العالم المحبة للحرية والسلام ، والتي تؤمن بببداي الامم المتحدة ومثلها العليا ، اجذني فنجوعا بالامل التي علقها العرب على الصداقة العربية - البريطانية ، كما اجذني بدافع من الحرص على



وسلمان الشيخ داود ، وعبود شلاش . وقد تولى السفير البريطاني في بغداد بنفسه  
تقليد هؤلاء الدوات الاوسمة المذكورة (١) .

## حزب الاصلاح

كان الدكتور سامي شوكت من اقرب المقربين للسيد نوري السعيد ، واكثرهم  
اطلاعا على دوائله ونياته ، فقد صاحبه منذ اعلان الدستور العثماني سنة ١٩٠٨ م ،  
وشاركة جهاده في سبيل القضية العربية ، وكان لسانه الناطق في المحافل . ولكنه  
تخلّى عنه اثناء الحرب العالمية الثانية ، وصار يشتغل لحسابه بعد ان اختلفا على أمور  
شخصية تافهة (٢) فقدم هو والسادة : عبد الحميد عبد المجيد ، ومكي الشربتجي ،  
وعبد الرزاق حسين ، وابراهيم زهدي ، وفريق الزهر ، ومحمد الجرججي، وديوالي  
الدوسكي ، طالبا الى وزارة الداخلية في تشرين الثاني ١٩٤٩ م بتأليف حزب سياسي  
باسم « حزب الاصلاح » فلم ير نوري السعيد مانعا من اجابة هذا الطلب ، فوافقت  
« وزارة الداخلية » على تأليف هذا الحزب في العاشر من هذا الشهر ، وفيما يلي  
منهاجه الاساسي :

المادة : ١ - يعمل الحزب بالوسائل الدستورية والقانونية على تحقيق الاهداف  
الآتية :

(ا) صيانة استقلال المملكة العراقية ووحدتها . وتعزيز كيان العراق الوطني  
واستكمال سيادته من كافة الوجوه .

(ب) صيانة احكام القانون الاساسي العراقي . والعمل على حسن تطبيقها نصا  
وروحا .

(ج) مكافحة الاستعمار بجميع انواعه واشكاله ، اينما كان ، وحيثما وجد .

(د) اصلاح الاوضاع الداخلية في المملكة اصلاحا اساسيا يتيح للشعب العراقي

---

مستقبل اُمّتي والانتصار للبادئ الانسانية التي امتهنتها قوات حكومتكم بعدوانها الائم على مصر ،  
مضطرا الى ان اعيد اليكم الاوسمة الاربعة التي منحت لي من حكومتكم ، احتجاجا على هذا العدوان  
الصارخ على مصر ، والقومية العربية ، وتجدون برفقة هذه الرسالة الاوسمة الآتية :

- ١ - وسام الصليب الحربي .
- ٢ - وسام الملك في الحرب العظمى الاولى .
- ٣ - وسام النصر للحرب العظمى الاولى .
- ٤ - وسام الملك للحرب العظمى الثانية .

وختاما تقبلوا اوامر احترامي

١٣ - ١١ - ١٩٥٦ م  
محالي سير مايكل رايت : سفير صاحب الجلالة البريطانية - بغداد

- (١) راجع وصف الحالة في جريدة « الحوادث » بعددها ١٨٨٧ الصادر في ٢١ نيسان ١٩٤٩ م .  
(٢) كان سامي شوكت مديرا هابا للمعارف فارتأى نوري نقله الى « مديرية الصحة العامة » ليخلو  
للمستر مكيف تصنيب العناصر القومية في المعارف ، فكان هذا النقل سبب الخلاف بين نوري وسامي .

على اختلاف طبقاته اكبر قسط ممكن من الرفاه والسعادة . وتنظيم جهاز الدولة تنظيمًا يكفل نشر العدل في كافة انحاء المملكة بصورة متساوية .

## السياسة الخارجية :

المادة : ٢ - من اهم ما يستهدفه الحزب في سياسته الخارجية :

(أ) توثيق الروابط القومية بين العراق والاقطار العربية الاخرى ، وتوسيع مجال التضامن السياسي والاقتصادي والثقافي والعسكري فيما بينها بحيث يؤدي ذلك الى الوحدة العربية الكبرى التي يعتبرها الحزب من اقدس اهدافه . وهو يؤمن ايمانًا وثيقًا بان الامة العربية في مختلف اقطارها هي امة واحدة ، تملك كل خصائص ومميزات الشعب الواحد ، وان من مصلحتها القومية والاقتصادية تحقيق كيان سياسي موحد .

(ب) يعتبر الحزب (فلسطين) جزءًا مقدسًا من البلاد العربية ، وسيعمل بكل الوسائل على تحقيق ذلك ، وعلى مكافحة الصهيونية بدون هوادة .

(ج) توطيد علاقات الصداقة وحسن الجوار مع الدول المجاورة الصديقة، ومع الدول الاسلامية على الاخص ، والتعامل مع الدول الاخرى على اساس تبادل المنافع والمصالح ، وعلى قدم المساواة ، على ان لا يكون في هذه العلاقات ما يمس باستقلال العراق وسيادته التامة . واستهداف سياسة صريحة وحازمة من شأنها درء الاخطار الخارجية عن الوطن العراقي وعن تراثه القومي ، ونظامه الاجتماعي ، المستند على تقاليد التاريخ والدينية والقومية ، ووضع الاسس لسياسة خارجية وطيدة تضع مصلحة الوطن فوق كافة الاعتبارات ، وتسمو بها فوق الاحزاب والخلافات الداخلية، فتكون في ثباتها واستقرارها باعثًا اساسيًا على ثقة العالم ، وعلى اطمئنان الدول المتعاقدة مع العراق على الوثوق التام من قيامه بتعهداته الدولية في كافة الاحوال ، وعلى اساس المقابلة بالمثل .

(د) وضع تشريع يكفل الاسس العملية اللازمة لاعتبار الكفاءة والذكاء والاخلاص فوق اي اعتبار آخر في انتقاء موظفي السلك الخارجي وترفيعهم ، والحصول بأقرب وقت ممكن على طبقة دبلوماسية راقية تستطيع النهوض باعباء السياسة الخارجية على الوجه الاكمل ، مع تأمين ايجاد موظفين دائمين في وزارة الخارجية لا يبدلون لاعتبارات داخلية او شخصية . والى ان يتم ذلك انتخاب وزراء الخارجية دائمًا على اساس الكفاءة السياسية فقط .

## السياسة الداخلية :

المادة : ٣ - من اهم ما يتوخاه الحزب في سياسته الداخلية :

صيانة الوحدة العراقية ، وشجب كل ما يضر بها ، ومكافحة المبادئ التي تضر

بكيان العراق الوطني ، وتعارض مع مجاده التاريخية والقومية والدينية: كاليهودية ، والفوضوية ، وامثالهما من المبادئ المتطرفة .

المادة : ٤ - يعلق الحزب فيما يتوخاه من الاصلاح الداخلي اهمية كبرى على توطيد ثقة الشعب برجال الحكم والسياسة . وهو لهذا الغرض سيعمل جاهداً على اسناد المناصب الوزارية الى اصحاب الكفاءة والنزاهة ، من دون الالتفات الى اي اعتبار آخر ، وهو في سبيل ذلك يرى من الضروري سن تشريع يتضمن :

(أ) منع وزراء الدولة من الاشتغال بالتجارة والزراعة ، او اي عمل يخرج عن نطاق الواجب الوزاري . ويستهدف الربح المالي ، وعدم جواز تملك الوزراء المزارع والمصانع . واشتراكهم في الشركات التجارية والصناعية ( الفردية ) على اختلاف انواعها ، ويستثنى من ذلك ادارة املاكهم ومزارعهم الخاصة ، وامتلاك اسهم وسندات الشركات المعروضة لاكتتاب الجمهور .

(ب) عدم جواز اشتغال الوزراء السابقين بالتجارة او المحاماة ، على ان يمنحوا نصف راتب الوزارة في فترات اعتزالهم الحكم كراتب تقاعدي . ويستثنى من ذلك من يعلن منهم بالجريدة الرسمية اعتزاله السياسة نهائياً ، على ان لا يجوز بعد ذلك استيزاره لاي سبب كان .

(ج) عدم جواز تملك الوزراء او اقاربهم المكلفين باعمالهم شرعا اي نوع من الاملاك والاراضي اثناء وجودهم في الحكم . ويستثنى من ذلك دارا للسكنى .

(د) محاكمة الوزراء عن التهم التي تسند اليهم ، وحث السلطة التشريعية على ممارسة حقوقها الواردة في القانون الاساسي في هذا الشأن ، وتسيير وتبسيط المعاملات المتعلقة في ذلك .

### اصلاح الجهاز الحكومي :

المادة : ٥ - يرى الحزب ان الفساد في الجهاز الحكومي قد بلغ درجة من الخطورة بحيث يحتاج الى معالجة سريعة وحاسمة وجذرية ، وهو لهذا يعتبر هذا الاصلاح من اهدافه الاساسية الهامة : وسيعمل على ذلك وفقا للاسس الآتية :

(أ) اعتبار « الكفاءة » الاساس الاول في اسناد الوظائف ، والقضاء بكل الوسائل الممكنة على المحسوبيات ، والمعاملات الكيفية في التوظيف ، والترفيغ ، والتحويل ، وتعديل قوانين التوظيف تعديلا اساسيا يكفل ذلك .

(ب) ابلاغ رواتب الموظفين والمستخدمين الى حد يكفل تأمين معيشتهم ، مع الغاء الوظائف والتشكيلات الزائدة ، وتأمين عدم التلاعب في ملاكات الدوائر التي يجب ان تكون ثابتة ، مع معاقبة من يقدم على الاخلال بها لاسباب لا تستند بصورة واضحة على المصلحة العامة .

(ج) إلغاء القوانين التي أثبتت التجارب صعوبة تطبيقها أو عدم فائدتها ، أو التي تؤدي إلى إطالة الأعمال الحكومية وعرقلتها ، وإعادة النظر في طريقة إدارة المعاملات والأمور الكتابية في دوائر الدولة ، واختصارها إلى الحد الضروري فقط ، والقضاء بأسرع وقت ممكن على كافة المعاملات الأصولية ( الروتين ) التي من شأنها تأخير الأشغال والإكثار من المعاملات القراطية أكثر مما تقتضيها الحاجة والضرورة .

( د ) تعديل قوانين التقاعد تعديلا يضمن إبلاغ رواتب التقاعد إلى حد يكفل ضرورات العيش على الأقل ، ويؤمن عدم إحالة الموظف على التقاعد لغير الأسباب الصحية أو تقدم السن ، وتحديد سن التقاعد للمدنيين والعسكريين ، تحديدا يكفل حقوق الدولة والموظف معا .

( هـ ) تعديل قانون انضباط موظفي الدولة ، والقوانين العقابية الأخرى ، تعديلا يكفل انزال العقاب بسرعة وشدة بمن يسيء إلى الواجب من موظفي الدولة ومستخدميه ، ومصادرة أموال وأموال من يشبه ارتشائه أو اختلاسه علاوة على العقوبات القانونية الأخرى .

( و ) سن التشريع المؤدي إلى صيانة كافة الموظفين من الإهواء والتيارات السياسية والحزبية والشخصية ، ومنع التلاعب بمقدرات الموظفين بسائق الأغراض الشخصية منعا باتا وحصر سلطات ( العزل ) و ( الفصل ) و ( تنزيل الدرجة ) وغيرها من العقوبات الخطيرة بالهيئات القضائية والقانونية التي يتحتم عليها إسناد أحكامها ومقرراتها إلى التحقيق والمحاكمة ، وإلغاء ذيل قانون انضباط موظفي الدولة أو أي قانون آخر يخول السلطة الإجرائية حق فصل الموظفين من دون تحقيق أو محاكمة .

( ز ) سن تشريع محدد المدة لإجراء غريبة عامة بين موظفي الدولة لإبعاد العناصر الفاسدة على أن يحتوي على القواعد والقيود الكافلة لتأمين عدالة التطبيق .

(ح) سن تشريع خاص لمنع ومصادرة الأثراء غير المشروع ، يشمل الوزراء الحاليين والسابقين وكافة الموظفين والحكام . يتضمن مصادرة الثروات التي يشبه عدم شرعيتها أو مجهولية مصادرها منذ سنة ١٩٣٩م وعلى أن يحتوي أيضا على النصوص الكافلة بإعادة النظر « لصالح الدولة والموظفين معا » في كافة المعاملات والمقررات والأوامر الصادرة بعد التاريخ المذكور حول تعيين وترفيه وفصل وتقاعد كافة الموظفين والحكام وضباط الجيش والشرطة : عندما يتضح بأنها قد أجريت خلافا لروح العدل والقانون أو لأسباب لا تتعلق بالمصلحة العامة . مع الاهتمام الكلي بتطبيق كل هذه القوانين تطبيقا عادلا ينعش روح المسؤولية والإقدام بين الموظفين والحكام ، ويتيح لهم القدر الكافي من الاطمئنان إلى عدالة وصحة الطرق المتبعة في تقرير مصائرهم .

المادة : ٦ - يعتقد الحزب بأن نشر العدل في المملكة يتوقف في الدرجة الأولى على تأمين التوازن التام بين السلطتين : القضائية والإجرائية ، ولهذا فسيعمل على

تقوية القضاء وتعزيز استقلاله ، وجعله اداة قوية وقادرة على صيانة الحقوق وحماية الحريات ، وعلى نشر العدل بين جميع المواطنين بصورة متساوية . ولتأمين هذه الغايات فانه يستهدف زيادة الصيانات الحالية لرجال القضاء ، بحيث يصبح ممثنا على السلطة الاجرائية التأثير بأي شكل كان بصورة مباشرة او غير مباشرة على توظيف الحكام او ترفيعهم او تفلهم ، مع وضع الاسس الكافلة لانتقاء الحكام من العناصر الاكثر كفاءة ، والاقوى شخصية ونزاهة . ورفع منزلة رجال القضاء في الهيئة الاجتماعية الى مستوى اعلى يتفق واهمية العدل للكيان الاجتماعي ، وسن التشريعات التي تؤمن ذلك .

### الانتخابات النيابية :

المادة : ٧ - يستهدف الحزب ، فيما سيعمله في هذا المجال ، ايجاد مجالس نيابية تمثل الشعب العراقي على اختلاف طبقاته تمثيلا صحيحا وبعيدا عن المطاعن ، بحيث يشعر الراي العام ويقتنع بأن المجلس النيابي هو الممثل الصادق لآمال الامة وامانيها ومصالحها ، مع تأمين التوازن التام بين السلطين : التشريعية والاجرائية . وهو لتأمين ذلك على قدر المستطاع يسمى لتعديل قانون الانتخاب تعديلا يتضمن الاسس الآتية :

ا - حرية الانتخابات التامة .

ب - تمثيل الاحزاب والمنظمات السياسية والعلمية والنقابية والاهلية ، تمثيلا يتفق واهميتها ، واعتبارها كعامل اساسي في اللجان والهيآت الانتخابية ، واشراكها في مراقبة جريان الانتخابات .

ج - وضع اسس وقواعد عامة تكفل ، على قدر الامكان ، جعل التمثيل النيابي شعبيا يتفق مع اوضاع المملكة الاجتماعية ، ويماشي في نفس الوقت التطور العصري وتقدم الوعي السياسي بين طبقات الامة .

### التنظيم الاجتماعي والاقتصادي :

المادة : ٨ - يعتقد الحزب بأن مكافحة البطالة في المملكة في الظروف الحاضرة ، وفي مثل الوضع الاجتماعي الراهن ، هو من واجبات الحكومة الاساسية ، بل ومن اكثرها خطورة واهمية . ولهذا فانه سيعمل على سن التشريعات اللازمة لاقرار هذا المبدأ يتضمن :

( ا ) ضرورة حصول الحكومة على احصائيات صحيحة وكاملة عن العاطلين في المدن والقصبات والقرى والارياف والمناطق العشائرية دائما وفي كل الاوقات .

( ب ) ايجاد الاعمال للعاطلين حسبما يناسب كل منهم ويستطيعه .

( ج ) اعتماد المبالغ اللازمة في ميزانية الدولة لاعالة العاطلين عن العمل الى حين تأمين الاعمال الكاملة لمعيشتهم .

المادة : ٩ - العمل على تعميم الملكية الصغيرة للارض وحمايتها ، وتنظيم القرية العراقية ، مع انشاء القرى العصرية ، على ان يماشى ذلك في نفس الوقت الاوضاع

والتقاليد العشائرية والمحلية في المملكة تجنباً لممالك الطغرات الاجتماعية التي لا تتفق مع روح الأمة وتقاليدها وقابلياتها ، وتنظيم شؤون الري وتوسيعه ، والعناية بمساكن العمال والزراع . وصغار الموظفين وإنشاء الطبقة المتوسطة في المدن وسن القوانين اللازمة لتنفيذ ذلك وفقاً للأسس الآتية :

(أ) توطين القبائل الرحل ، وتمليكها ما يكفيها من الأراضي الأميرية ، ومساعدتها على زراعتها واستغلالها على أساس الملكية الصغيرة .

(ب) إنهاء السيطرة الإقطاعية على الأراضي الأميرية التي لا تزرع فعلاً من قبل الميسطرين عليها ، وإعطائها لمن يستطيع زراعتها على أساس الملكية الصغيرة .

(ج) تمليك الأراضي الأميرية المسكونة بالعشائر والقرويين إلى سكانها تمليكا حراً وبدون قيود .

(د) شراء ما يكفي من الأراضي الزراعية في ضواحي المدن والقصبات ، بالإضافة إلى الأراضي الأميرية الموجودة ، وبعد تأمين أروائها وتقسيمها إلى قطع صغيرة ، تمليكها لمن لا عمل له من خريجي المدارس العالية ، والثانوية ، والمتوسطة ، الذين لا يواصلون دراستهم ، والمتقاعدين العسكريين والمدنيين ، وبقيّة أفراد الطبقة المتعلمة من سكان المدن والقصبات ، ومساعدتهم مالياً على إنشاء مساكن ومزارع عصرية صغيرة ، وإيجاد المشاريع الصناعية والتجارية الصغيرة لمن لا يرغب من هؤلاء الاشتغال بالزراعة .

(هـ) العمل على تصنيع الزراعة بمقياس واسع باتباع الطرق العملية المبسطة ، مع تأسيس وتشجيع الصناعات الزراعية المختلفة بأسرع وقت ممكن .

المادة : ١٠ - العمل على ترقية اقتصاديات المملكة عن طريق تشجيع الصناعة الوطنية وحمايتها ، ومساعدة صغار المنتجين من الزراع والصناع ، وحماية المشاريع الصناعية والزراعية الصغيرة على الأخص ، والعناية بالهن الحرة وتوسيع مجالاتها ، وحماية الصادرات العراقية من أخطار الشركات الاحتكارية والأجنبية ، ووضع الأسس العملية الثابتة لتوسيع طرق المواصلات وتحسينها ، وتأمين وسائل النقل النهري والبحري بإنشاء شركات تساهم فيها الحكومة ، وتحميها لشراء البواخر التجارية البحرية والنهرية ، وربط المدن العراقية كلها بالسكة الحديدية أو بطرق مبلطة للسيارات .

المادة : ١١ - يعمل الحزب بكل ما لديه من الوسائل على تنفيذ المشاريع والخطط الآتية :

(أ) العناية بشؤون العمال ، وحماية حقوقهم ، وتوطيد علاقاتهم مع أصحاب العمل على أساس العدل والإنصاف .

(ب) العناية بشؤون الزراع وصغار المنتجين الزراعيين ، وحماية حقوقهم وتوطيد علاقاتهم مع الملاكين وأصحاب الأرض على أساس العدل والإنصاف .

(ج) إنشاء ملاجئ حكومية كافية للأطفال اليتامى ، والشيوخ العجزة ، وأصحاب المعاهات والمعوزين .

(د) الاستفادة من تقارير الخبراء ، الذين سبق أن استقدمتهم الحكومة ،

وكلفت الخزينة العراقية مبالغ باهظة ، واستخراجها من زوايا الاهمال ، والاسترشاد بها لتنظيم شؤون الاراضي والغابات والتبع والمراعي .

(هـ) انشاء مصفى النفط .

(و) انشاء ميناء بحري على خليج البصرة في موقع ( الفصر ) وربطه بالسكة الحديدية وانشاء مسفن كامل ، وتدريب العراقيين على قيادة البواخر .

(ز) تعريق الميناء والسكك الحديدية بصورة كاملة .

(ح) العناية بالمصايف والمتاحف العراقية ، ووضع الخطط اللازمة لتنظيمها وتحسينها ، وتشجيع السياحة في العراق والدعاية لها .

(ط) ايجاد المال اللازم للمباشرة بمشاريع الري الكبرى ، التي اصبح لدى الحكومة الدراسات العلمية الكافية عنها منذ امد طويل ، والعمل على انشاء المراعي والغابات الصناعية في الجنوب ، وتنظيمها وتوسيعها في الشمال ، وكهربة الشلالات ومساقط المياه ، حيث يمكن ذلك في انحاء المملكة المختلفة .

(ي) تأمين استفادة الجمهور بصورة متساوية من خدمات دائرتي الزراعة والبيطرة ، والعمل على تحسين انواع المواشي ، وبساتين الفاكهة ، وتوسيعها ، ومكافحة الامراض النباتية والحشرات الضارة ، وكل ذلك باسرع وقت ممكن ، مع اتباع الطرق العملية المبسطة المناسبة مع قابليات المملكة واوضاعها الاجتماعية .

### الصحة العامة :

المادة : ١٢ - سيعمل الحزب بكل الوسائل الممكنة على رفع المستوى الصحي في المملكة بنشر المؤسسات الصحية والوقائية في كافة انحاءها على اساس الاحتياج وكثافة السكان ، مع ضمان المعالجة المجانية لجميع المعوزين من العراقيين ، والعمل على توسيع الكلية الطبية العراقية وترقيتها ، وتأمين قبولها اكبر عدد ممكن من الطلاب ، مع الاهتمام بكفاءة الهيئة التدريسية ، ووضع خطة ثابتة لتأمين الوصول الى الاكتفاء العلمي الطبي . واجراء كل ما يؤدي الى تساوي الجمهور في الاستفادة من الخدمات الصحية العامة ، وتأسيس مستشفى وصيدلية في مركز كل قضاء وناحية .

### التعليم :

المادة : ١٣ - يستهدف الحزب نشر التعليم في المملكة على اساس الحصول على جيل تستند ثقافته على الاخلاق الفاضلة ، والوطنية الصادقة ، وهو مصمم القضاء على الامية من اقصر الطرق . ولتأمين غايته هذه سيعمل على :

(أ) جعل التعليم موحدًا والزاميا ومجانيا في كافة انحاء العراق ، على ان يستند على منهج ثابت يؤمن تربية النشء تربية اخلاقية ، قومية ، دينية ، تتماشى مع روح العصر ومبادئ العلم الصحيح .

(ب) ترقية مستوى التعليم الثانوي والعالي ، وجعله متناسبا مع حاجات المملكة ، والاكتثار من المدارس المهنية والزراعية وجعلها ذات مناهج وخطط عملية لتزويد البلاد بأسرع وقت بما تحتاجه من الايدي الماهرة في الصناعة والانتاج الزراعي ، وفقا لاحتدث الطرق العلمية .

(ج) تعزيز مكانة الاساتذة والمعلمين ورجال الفكر والعلم والفن الاجتماعية وترفيههم اقتصاديا مع وضع خطط ثابتة في ايفاد البعثات العلمية والقبول في المدارس العالية وفقا لمتطلبات المصلحة العامة ، والقضاء نهائيا على تحكم الاغراض والاهواء الشخصية في هذا الشأن ، ووضع الخطة اللازمة لتأمين اكتفاء البلاد الذاتي العلمي لتصبح في غنى عن المدرسين الاجانب .

## حزب الاتحاد الدستوري

بعد ان فشل نوري السعيد في اقناع اقطاب حزب الاستقلال على العمل سوية وفق الميثاق الذي تقدم نصه ، اتجه الى صالح جبر الذي بدا نجمه يلعب بعد حوادث الشهرين : نيسان ومايس ١٩٤١م ليعملا سوية ، وفأوضه على ان يؤسس حزبا جديدا باسم « حزب الاتحاد الدستوري » ولما شرعا في مفاوضة الذوات الذين يجب ان يوقعوا طلب تأسيس الحزب ظهر ان نوري يريد ان يشرك السيدين : محمد علي محمود وموسى الشابندر في توقيع هذا الطلب في حين ان صالح كان يكره هذين السيدين لاشتراكهما في حوادث ايار ١٩٤١م . والتوفيق بين نوري وصالح ، ارتوي ان يوقع اصحابهما عريضة الطلب دون ان يشتركا هما في التوقيع ، ثم ما لبث نوري ان قرر الانفراد في العمل الحزبي اذ تقدم وجماعة له هم : السيدان محمد علي محمود وموسى الشابندر والسادة : خليل كنه وعبد الوهاب مرجان وجميل الاورفلي وسعد عمر ومجيد عباس واحمد العامر بطلب الى وزارة الداخلية في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٩م لنحيم الاجازة بتأليف حزب سياسي آخر باسم « حزب الاتحاد الدستوري » فوافقت الوزارة على هذا الطلب بكتابها المرقم ١٦٣١٦/١٦٣١٦ والمؤرخ ٢٤/١١/١٩٤٩م فاذاغ السيد نوري السعيد هذا البيان :

### الى الشعب العراقي الكريم

باسم الله نفتتح هذه الصفحة من تاريخ حزبنا ، مستمدين القوة من وعي الشعب الكريم ، فاليه نعرض منهاج حزبنا منتظرين منه العون والتأييد ، آملي ان نحقق عن طريق منهاجنا نهضة جذرية شاملة تكفل للبلاد وحدتها واستقلالها ورفاه ابنائها ، واضعين نصب اعيننا ان نهض باداء الواجب يحدونا امل واحد هو خدمة هذا الشعب الكريم خدمة منزهة عن الغرض ، مترفعة عن الختل ، متميزة بالجرأة ونكران الذات ، حريصين على التعاون مع كافة الهيآت القومية التي تتفق منهاجها مع منهاج حزبنا . واننا اذ نتقدم بهذا البيان نرجو من المواطن الكريم اعتباره دعوة عامة للانتماء والموازة ، والله نسأل ان يسدد خطى الجميع لما فيه خير الامة والبلاد تحت ظل صاحب الجلالة الملك المفدى وبرعاية صاحب السمو الوصي وولي العهد المعظم .

نوري السعيد - رئيس حزب الاتحاد الدستوري

« وهكذا تألف حزب الاتحاد الدستوري من عناصر مختلفة تتضمن عددا كبيرا من الاقطاعيين واصحاب المصالح الكبيرة والمستثمرين والانتهازيين الذين اعدوا انفسهم



تسلم المناصب الكبيرة ومحترفي تصييد النيابات من المتعلمين وغيرهم من هم على هذه الشاكلة . وكان هؤلاء جميعا ممن يؤيدون السياسة الانكليزية تأييدا تاما ، ويتحدون عندما يكون البلاط ونوري السعيد على وفاق ، ولكنهم ينقسمون الى قسمين حينما يكون البلاط على خلاف مع نوري « (١) » .

## النهج الاساسي لحزب الاتحاد الدستوري

المادة الاولى - يسمى هذا الحزب « حزب الاتحاد الدستوري » ومركزه العام بغداد وله ان يؤسس فروعاً في كافة انحاء العراق بعد استحصال مصادقة وزارة الداخلية .

المادة الثانية - غاية الحزب تحقيق اصلاح عام يستهدف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وفق منهج علمي شامل يأخذ بالتجديد النامي مع مسايرة التطور ، ومحاربة الطبقية والطائفية بانواعها ، والروح الاقليمية والانعرالية .

الفصل الاول : في سياسة الحزب الخارجية .

المادة الثالثة - يستهدف الحزب في سياسته الخارجية تحقيق ما يلي :

أ - توثيق روابط الاخاء والتفاهم بين الدول والشعوب العربية ، وذلك بوضع وتشجيع المشروعات التي تستهدف تعزيز وتوسيع مختلف الصلات بين الدول والشعوب ، وتكفل تقدمها وازدهارها وسيرها متحدة لاستعادة مجد الامة العربية ، وانزالها المنزلة اللانقة بها بين امم العالم المتمدن .

ب - تبديل معاهدة التحالف العراقية - البريطانية بحيث يؤمن ذلك استقلال العراق ويصون سيادته الوطنية .

ج - مواصلة الجهاد لنصرة فلسطين وانقاذها ، ومكافحة الصهيونية لدرء اخطارها عن البلاد العربية .

د - تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية مع الامم الاخرى ، ولا سيما المجاورة ، وتوثيق الصلات الاخوية والروحية القائمة بين العراق والبلاد الاسلامية ، ودعم السلم العالمي بتحقيق مبادئ ميثاق هيئة الامم المتحدة .

الفصل الثاني : في سياسة الحزب الداخلية .

المادة الرابعة : أ - تعزيز القانون الاساسي بجعله فعلاً مرجع الامة - حكومة وشعباً - في جميع الشؤون ، وحماية احكامه من اي اعتداء كان ، ومحاربة جميع الاعمال المخالفة لها .

(١) من اوراق كامل الجادرجي ص ٧١ .

ب - شجب الاعمال غير المشروعة ، ومكافحة المبادئ الهدامة .  
ج - تعزيز استقلال القضاء تعزيزا يكفل المساواة بين الافراد ، ويصون الحريات العامة والحقوق ضمن حدود القانون . وتوخيا لهذه الغاية ، يحرص الحزب على رفع مستوى الحكام الثقافي واختيار العناصر الصالحة ، وابعاد العناصر الضعيفة ، كما يحرص الحزب على اصلاح جهاز الموظفين العدليين ، بحيث يكفل حسن تصريف اعمال المحاكم ، وايصال الحقوق الى ذيوها بأسرع ما يمكن ، كما يعنى الحزب باحداث الضابطة العدلية ، وفصل التحقيق من اولى مراحل الشرطة ، وتوسيع دوائر الادعاء العام بغية تحقيق هيئة فعلية للمحاكم على كافة الدعاوى .

د - تعزيز قوى الجيش ، والاهتمام بتسليحه ، ورفع مستوى افراده الثقافي والمسلكي ، واذكاء الروح الوطنية والقومية فيه . وتحقيقا لذلك يعنى الحزب بتأسيس معامل لانتاج مختلف صنوف الاسلحة في العراق ، وانشاء الثكنات العسكرية ، والعناية بالمدارس والدورات وبالتدريب العسكري والعناية بالمتقاعدين والمرحّين من افراد الجيش بتوزيع الاراضي الصالحة للزراعة عليهم لاستغلالها .

هـ - اصلاح الجهاز الحكومي واحلال الثقة بين الحكومة والشعب ، وذلك عن طريق اصلاح الجهاز الاداري ، باحلال العناصر الكفوءة المجدة ذات السمعة الحسنة ، وجعل رئيس الوحدة الادارية مسؤولا عن تنفيذ الاصلاحات ضمن وحدته الادارية ، ومراقبة تنفيذها مراقبة فعالة . هذا ولما كان تفشي الرشوة بين الموظفين من اعظم اسباب تردي جهاز الحكومة ، فان الحزب يعمل جاهدا على مكافحتها في جميع دوائر الدولة ومؤسساتها مكافحة فعالة تستهدف القضاء عليها نهائيا .

و - اصلاح قانون الانتخاب اصلاحا يكفل للناخبين حريتهم . وتحقيقا لذلك يعمل الحزب على نشر الوعي السياسي بين افراد الشعب لضمان سلامة الانتخاب .

ز - تنظيم شؤون الدعاية ، واصلاح حال الصحافة ورفع مستواها ، وذلك بوضع تشريع يكفل ابعاد العناصر غير الصالحة والمستغلة لشؤونها ، كيما تصبح اداة صالحة للتعبير عن حاجات الشعب .

ح - العناية بحالة العشائر الاجتماعية والاقتصادية ، والقضاء على حالة البداوة ، وانشاء القرى العصرية ، والمراعي الاصطناعية ، مع العناية بتعميم مفهوم الدولة بين افرادها عن طريق التطور التدريجي .

ط - تعديل قوانين الخدمة ، والملاك ، والانضباط ، والتقاعد ، تعديلا يؤمن حسن انتقاء العناصر الطيبة ، وافساح المجال لتقدمها ، مع اقضاء العناصر غير الكفوءة والضعيفة والمتفسخة .

الفصل الثالث : في سياسة الحزب الاقتصادية .

المادة الخامسة : يعنى الحزب عناية خاصة بمكافحة البطالة والفقر ، وعدم تكافؤ الفرص في الميدان الاقتصادي . وتأميننا لهذا الغرض يقرر :

أ - تطبيق الملاكية الصغيرة في الاراضي الاميرية التي تستصلح ، وذلك على اساس التعاونيات الزراعية .

ب - توزيع هذه الاراضي على ساكنيها من افراد العشائر .

ج - احترام الحقوق المكتسبة في ملكية الاراضي بمقتضى القوانين المرعية .

د - تحديد حد اعلى لحيازة الاراضي وتطبيق قانون واحد .

هـ - تحسين الانتاج الزراعي ، وتقليل نفقاته ، وتشجيع استعمال الآلات الميكانيكية في الزراعة . والعمل على احياء الاراضي الجديدة ، والاكثر من المراعي الاصطناعية ، وتعميم المزارع النموذجية .

و - انشاء مشاريع ري كبرى ، ومكافحة آفات الفيضان باقامة السدود والخزانات ، واستثمار الشلالات استثمارا علميا صحيحا .

ز - العناية بالتعليم المهني والزراعي ، وقلب بعض المدارس المتوسطة والاعدادية لتخريج مزارعين صالحين لاستغلال الارض ، مع تهيئة الاراضي ، وتوفير المال عن طريق التسليف لتحقيق نهضة زراعية قوية في البلاد .

ح - قيام الدولة بالصناعات والمشاريع ذات الصبغة العامة ، ومساهمتها في المشاريع الاقتصادية الاخرى كلما دعت الحاجة ، ووضع الخطط الاقتصادية التي يتطلبها رفع مستوى الانتاج الوطني ، وتشجيع التثبث الفردي ضمن هذه الخطة .

المادة السادسة : تنسيق السياسة المالية والاقتصادية بين العراق والبلاد العربية منعا للمزاحمة الضارة ، وتأمينا ضد عطالة رأس المال .

المادة السابعة : أ - الاهتمام بجعل الضريبة تصاعدية على جميع انواع الدخل ، ورعاية الانتاج القومي عند تحديد الضرائب .

ب - تشجيع العراقيين ، ومساعدتهم في استغلال موارد البلاد ومنابع الثروة في العراق ، والحرص على سيادة البلاد ومصالحها في كافة الامتيازات والمقاولات التي تدعو المصلحة العامة الى منحها لغير العراقيين .

المادة الثامنة : العناية بشؤون التجارة ، ولا سيما الحاصلات الرئيسية ، والسعي لايجاد الاسواق الخارجية لها ، وتهيئة وسائل نقلها ، وحل مسألة الشحن حلا يكفل مصلحة المنتج العراقي . كما يعنى الحزب بوضع خطة ثابتة لتحسين طرق المواصلات في العراق على اختلافها بغية تأمين الاتصال المستمر بين انحاء العراق في جميع المواسم ، كما يعنى الحزب باستغلال الثروة المعدنية والحيوانية وانماؤها .

المادة التاسعة : العناية بأحوال العمال في المشاريع الصناعية والاقتصادية ، وكفالة شروط عملهم ، وطريقة فصلهم وتعويضهم عن العطل الكلي او الجزئي الناجم عن العمال ، والاهتمام بوضع حد ادنى لاجور العمال ، والعناية بأمر تقاباتهم ، على ان

تخضع لرقابة الدولة ، والعمل على انشاء مساكن صحية ، وتأسيس وسائل استخدام المجانية لرعايتهم ، وایجاد نظام للتأمين الاجتماعي يكفل تحقيق هذه الغايات .

#### الفصل الرابع : سياسة الحزب في التربية القومية .

المادة العاشرة : ١ - يعمل الحزب على تعميم التعليم الابتدائي وجعله اجباريا ومجانيا ، وعلى مكافحة الامية مكافحة اجماعية ، وتجنيد القادرين على اداء هذه المهمة ، والعناية بالتعليم الثانوي وتوسيعه مع العناية بتطبيق المجانية فيه ، ونشر الثقافة العامة على ان لا تتعارض مع التقاليد العربية الثقافية ، وان تنسجم مع الحاجات العملية التي يتطلبها البعث الجديد .

ب - العناية بالمثل الروحية السامية وتنمية الوعي القومي ، وغرس الرجولة والتضحية ، وكران الذات ، وتحمل التبعة بين الطلاب . وتأمينا لهذا الغرض ، يعنى الحزب ببيت روح الدين الاسلامي السمح ، وتدریس القرآن الكريم ، وجعل هذه الدروس اجبارية في المدارس الابتدائية والمتوسطة ، والعناية بدراسة تاريخ الامة العربية وسير أبطالها وتعليمها في كافة ميادين الحرب ، والعلم ، والادب ، مع العناية بالجو المدرسي ، وذلك بإبعاده عن كل ما يلهي الطالب عن واجباته الدراسية او يضعف من اخلاقه .

#### ج - اصلاح المناهج المدرسية اصلاحا يكفل تحقيق ما تقدم .

د - العناية بالمعلم عناية تستهدف حسن الاختيار ، واصدار تشريع يكفل الترقية سواء من حيث الراتب والمخصصات والسكن وساعات التدريس ، او من حيث التقاعد والمكافآت اليهم .

هـ - الاهتمام بالتربية البدنية ونشر مفهومها الصحيح ، والعناية بالفروسية وآداب الفتوة .

و - العناية بالبعثات العلمية ، والاكثر منها ، وانتقاء اعضائها من بين المتفوقين النابهين من الطلاب ، والاهتمام بتأسيس معاهد كافية لاعداد المعلمين ، وتشجيع الاستقصاء العلمي ، وتهيئة الجو العلمي والمالي المساعد له ، ومن ثم العمل على تأسيس الجامعة العراقية وضمان استقلالها .

#### الفصل الخامس : سياسة الحزب في الشؤون الاجتماعية .

المادة الحادية عشرة : ١ - في الصحة : يعنى الحزب بالصحة العامة ، وبرفع المستوى الخلقي ، ومعالجة سوء التغذية وذلك عن طريقين اساسيتين هما : الطب الوقائي والطب الشافي بغية خلق جيل قوي قادر على اداء الرسالة الملقاة على عاتقه ويتوصل الحزب بالوسائل التالية لتحقيق هذا الهدف :

١ - الاهتمام بالتغذية ، وبتعميم الوقاية ضد الامراض السارية والمتوطنة ،

والاكثار من المعاهد الصحية وتوسيعها ، والاهتمام بالطباء ، وضمان توزيعهم على انحاء العراق حسب الحاجة ، والعناية بالامومة ومكافحة اسباب وفيات الاطفال .

ب - الاهتمام بتأسيس مستشفيات ومستوصفات ثابتة وسيارة ، وجعل كل لواء وحدة طبية لها مختبراتها ، وغرف عملياتها ، واجهزة فحوصها .

ج - الاهتمام بنشر قواعد الصحة العامة لدى الاهلين ، وتشجيع انشاء الحمامات ودور التوليد والحضانة ، والعناية بالامومة والطفولة ، وتقديم الغذاء والادوية مجاناً على قدر الامكان .

د - يولي الحزب شديد عنايته بالاكثر من النسل ، وذلك بتشجيع الزواج ، واتخاذ ما يلزم للاخذ بيد المتزوجين ، وتفضيلهم على العزاب من حيث التوظيف والترفيه والنقل عند تكافؤ المؤهلات . هذا ولما كان البغاء عاملاً على عرقلة الزواج وسبباً لانتشار الامراض الاجتماعية فان الحزب يرى من المصلحة الفاء البغاء الفاء تاماً .

هـ - يعنى الحزب بالاسرة باعتبار انها اساس الامة وخليتها الاولى ، وينظر الى المرأة احد ركني الاسرة . لذلك فانه يحرص على تهيئة ما يكفل تثقيفها واعدادها لان تكون ربة بيت فاضلة وصالحة ، وعضواً نافعا في المجتمع ، بقدر ما تساعد على ذلك مواهبها وطبيعتها .

٢ - العناية باشارك الاهلين في شؤونهم المحلية ، وذلك عن طريق المساهمة في الانتخابات البلدية ، والادارية ، واصلاح البلديات ، وتوجيه اهتمامها لتأمين وسائل الراحة العامة للشعب وتنظيم المدن وفق تصاميم عامة لضمان السكنى الصحية، مع مراعاة مناخ البلد ، واصلاح السجون لكي تكون اداة اصلاح وتهذيب ، وتنظيم قانون الاحوال الشخصية وتوجيهه لكفالة سعادة الاسرة .

٣ - العناية بالادب وسائر الفنون الجميلة ، والعمل على نشر التراث القومي الرائع بأسلوب بسيط ، يحبه الى الناشئة ، ويدفعهم الى الاستزادة منه، واستخدام ذلك كله في تحقيق نهضة شاملة للامة جماعات وافراداً . اهـ .

صادقت وزارة الداخلية بكتابها المرقم ١٦٣١٦ والمؤرخ ١٩٤٩/١١/٢٤ على النظامين الاساسي والداخلي لهذا الحزب .

وقد سارع الذين كانوا يلبسون لكل حلة لبوسها من رؤساء القبائل، والنواب، والموظفين المفصولين من الخدمة وغيرهم ، للانتماء الى هذا الحزب لا حبا بمبادئه الشهية ، ولا رغبة في تحقيق اهدافه ، ولكنهم انتسبوا اليه لتأمين منافع لهم يصعب تحقيقها في الاحزاب المعارضة .

ويقول الاستاذ جميل الاورفلي في ص ١١٤ من كتابه « لمحات من ذكريات » .

« بعد ان تم انتخاب اللجنة الادارية . وانتخب نوري السعيد رئيساً لها وعبد

الوهاب مرجان نائباً للرئيس ، و خليل كنه سكرتيراً ، وانتخبني محاسباً ، ورشدي الحلبي أميناً للصندوق ... وقد تبين لنا منذ البداية أن جماعة معينة من اخواننا في اللجنة المركزية أصبحت تستحوذ على نوري السعيد وتسيطر عليه ، وتسير الحزب وفق هواها . وقد ظهر لنا أن نوري السعيد لا يؤمن بمبادئ الاحزاب بقدر ايمانه وتعلقه بالارتباطات الشخصية ، وأن تلك الارتباطات هي التي كانت مسيطرة على مقررات اللجنة المركزية فكانت المراكز الوزارية تقسم بين جماعة معينة أصبحت الركائز الاساسية عند تشكيل كل وزارة من وزارات نوري السعيد » . اهـ .

### تعديل مرسوم الادارة العرفية

خولت المادة الرابعة عشرة من مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ م « قائد القوات العسكرية » صلاحيات واسعة في حالة اعلان الاحكام العرفية ، مثل سحب الرخص بحيازة السلاح ، والترخيص بتفتيش الاشخاص والمنازل ، والامر بمراقبة الصحف والرسائل ، وتحديد فتح المحلات العامة ، والقبض على المشتبه في سلوكهم ، ومنع المرور في ساعات معينة ، واخلاء بعض الجهات ... الخ (١) . وقد ظهر للوزارات المتعاقبة ضرورة تقليص هذه الصلاحيات وتخفيضها ، وحصر واجبات المجالس العرفية في الامور التي ادت الى اعلانها ، ولكن واحدة منها لم تجرأ على اجراء هذا التعديل ، حتى جاءت « الوزارة السعيدية العاشرة » فاستصدرت مرسوماً في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٩ م جاء فيه :

« لمجلس الوزراء ان يقرر حصر صلاحية المجلس العرفي بالنظر في بعض الجرائم التي يعينها ، ويحال مرتكبو هذه الجرائم الى المجلس العرفي بطلب من وزير الداخلية . ولمجلس الوزراء ان يخول وزير الداخلية استعمال صلاحيات القائد العام الواردة في هذه المادة » .

وعلى اثر صدور مرسوم التعديل صدر البيان الرسمي الآتي :

اذيع يوم امس نص مرسوم تعديل مرسوم الادارة العرفية : القاضي بتحويل مجلس الوزراء حصر صلاحيات المجلس العرفي . فاستناداً الى ذلك قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢١/١١/١٩٤٩ م ما يلي :

١ - ان تكون صلاحية المجلس العرفي في الدعاوي مقصورة على النظر في الجرائم المعينة في قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم ٥١ لسنة ٣٨ والقانون ١١ لسنة ١٩٤٨ م (٢) .

٢ - ان تحال هذه الجرائم الى المجلس العرفي من قبل وزير الداخلية وحده .

(١) يراجع مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ م في الجزء الرابع من هذا الكتاب .

(٢) يبحث هذان القانونان في كيفية مكافحة الشيوعية والصهيونية والاباحية ونحوها .

٢ - تخويل وزير الداخلية وحده استعمال صلاحيات القائد العام الواردة في المادة ١٤ من مرسوم الادارة العرفية .

و. مدير الدعاية العام ١٩٤٩/١١/٢١ م

وكان اصدار مرسوم تعديل مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ م بالشكل المثلث ، ضرورة من الضرورات التي قضت بها المصلحة العامة ، لاحتلال الثقة في الادارة والشرطة ، بعد ان ذاع بين الناس ان « قائد القوات العسكرية » هو المرجع الاعلى للسلطات في حالة اعلان الاحكام العرفية ، الامر الذي ادى الى معاشكات بين سلطات الجيش والمتصرفين في الاولوية ، على نحو ما صرح به رئيس الوزراء مزاحم الباجه جي في مجلسي الاعيان والنواب .

### مجلس الامة يعقد اجتماعه

« دورة مجلس النواب اربعة اجتماعات لكل سنة اجتماع يبدأ في اول يوم من شهر كانون الاول . واذا صادف ذلك اليوم عطلة رسمية ، فمن اليوم الذي يليها مع مراعاة ما جاء في الفقرة الثانية من المادة ٢٦ » (١)

وقد صدرت الارادة الملكية المرقمة ٦٧٨ والمؤرخة ٢٧ تشرين الثاني ١٩٤٩ م بدعوة المجلس الى عقد اجتماعه الاعتيادي الثاني ، من دورته الانتخابية الثانية عشرة ابتداء من يوم الخميس اول كانون الاول ١٩٤٩ م . ثم صدرت الارادة المرقمة ٧١٢ والمؤرخة ١٧/١٢/١٩٤٩ م بتعطيل جلسات هذا المجلس ، (٤٥) يوما اعتبارا من ٢٠ كانون الاول ، الى غاية ٢٠ شباط ١٩٥٠ م . وفي الثالث من هذا الشهر استأنف المجلس عقد جلساته ، فاستمر الى نهاية ١٥ تموز من هذه السنة ، اذ صدرت الارادة المرقمة ٤٢١ والمؤرخة ١٣ تموز ١٩٥٠ م بتعطيل الاجتماع ، بعد ان بلغت مدته ستة اشهر ، عقد مجلس النواب خلالها ٥٢ جلسة علنية ، واربع جلسات سرية ، وعقد مجلس الاعيان ١٨ جلسة .

وقد انتخب الاعيان جميل المدفعي رئيسا لمجلس الاعيان في هذه الدورة ، وانتخب النواب السيد عبد الوهاب مرجان رئيسا لمجلس النواب ، وفيما يلي خطاب العرش الذي اعدته « الوزارة السعيدية العاشرة » فالقاه الوصي في الاجتماع الموضوع البحث :

### حضرات الاعيان والنواب

باسم الله تعالى نفتتح مجلس الامة مرجيين بكم ، سائلين المولى ان يسدد خطاكم ويوفقكم الى ما فيه خير البلاد وسعادتها .

ايها السادة ! عندما اضطلمت الحكومة الحاضرة باعباء المسؤولية قبل اقل من

(١) الفقرة الاولى من المادة ٢٨ من القانون الاساسي العراقي .

سنة ، كان الوضع في فلسطين يسير من سيء الى اسوأ ، مع شديد الاسف ، وكان الاضطراب يسود البلاد ، وعناصر الهدم والارهاب من صهيونية ، وشيوعية ، ممعنة في التخريب ، حتى هددت امن البلاد ، وعرضت مصالحها العامة لاشد الاخطار . ولا شك في ان ما كانت تعانيه البلاد من قلاقل واضطرابات في الشؤون الادارية ، واختلال في الامور المالية ، لا يزال ماثلا للاذهان . وكان من اهم الاهداف التي وضعتها حكومتنا نصب عينيها مصلحة البلاد على وجه عام ، واتخاذ فلسطين على ضوء قرار مجلس الامة المتخذ بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٨ م . ولما كانت حكومتنا تعتقد بان النجاح في مهمتها يتوقف على تعاون سائر العناصر الوطنية في جميع اقطار دول الجامعة العربية . فقد كان من اول اهدافها جمع الصفوف ، وتوحيد الجهود في الداخل والخارج لاتخاذ فلسطين من محتتها ، والخروج بالامة العربية عزيزة مرفوعة الراس في التجربة القاسية التي عرضتها لها اخطاء الماضي . وقد كانت باكورة اعمال حكومتنا . ايفاد وفد من الاختصاصيين بمهمة خاصة الى بعض الاقطار العربية . وقد وفق الوفد في مهمته الا انه تعذر العمل وفق خطة موحدة لاسباب لا مجال لبحثها الان . ويؤلمنا جدا ان تجاهه الدول العربية اغراضا دولية واطعاء داخلية ادت الى ائصال فلسطين الى الحالة السيئة التي وصلنا . واملنا قوي ان تتكفل جهود جامعة الدول العربية بالنجاح ، وتسفر عن اعادة تنظيم الصفوف . وتوحيد الخطط ، لخير فلسطين والامة العربية بأسرها .

ايها السادة ! لقد كان الحفاوة التي لقيناها من صاحب الجلالة الامبراطورية وشعبه الكريم عند زيارتنا ليران ، اكبر الاثر في نفسنا ، وان هذه الزيارة قد عززت اواصر الصداقة المتينة بين الشعبين الصديقين .

ايها السادة ! بينما كانت حكومتنا تواصل جهودها في الداخل والخارج لاتخاذ فلسطين ، كانت تعمل من جهة ثانية لحل مشاكل البلاد الداخلية بكل همة ونشاط . وقد تمكنت بفضل الجهود التي بذلتها من القضاء على الاضطرابات ، وكبح جماح دعاة الهدم والارهاب ، والقضاء على حركاتهم التي عرضت البلاد الى اشد المخاطر . واعادت الامور الى مجراها الاعتيادي .

وقد اعتنت حكومتنا عناية خاصة بالوضع المالي الذي كان يندر بعواقب سيئة ، فتمكنت بفضل الجهود التي بذلتها من معالجته ، وتثبيتته الى حد بعيد ، برغم مسا تكبدته الخزينة من نفقات لحرب فلسطين . ووقف ضخ النفط الى حيفا لمدة سنتين ، بما يقدر بمبالغ طائلة . فضلا عن ان الوضع المالي قد تحسن كثيرا ، واجتاز دور الخطر الذي كان يهدده عند اضطلاع الحكومة بالاسؤولية ، فقد وفقت الحكومة الى ايجاد رؤوس اموال للقيام ببعض الاعمال العمرانية ، وسد نفقات مشاريع السكك الحديدية وغيرها .



أيها السادة ! ان احداث السنوات الاخيرة قد كشفت لنا عن حاجة البلاد الى نهضة اصلاحية جبارة سريعة ، تتناول جميع نواحي الحياة ، وتهدف الى اصلاح مراقبتها كافة ، والى تقويتها ، وخاصة الادارية ، والمالية ، والاجتماعية ، والدفاعية وتثبيت روابط التعاون وتوثيقها بين سائر الاقطار العربية . وهذه النهضة الشاملة هي العلاج الشافي لما اصاب البلاد من جراء الاخطار والنكسات التي كان آخرها كارثة فلسطين . وقد شعرت حكومتنا بشدة الحاجة الى هذه النهضة ، التي لا يتيسر لها القيام بها الا في عهد استقرار تام ، وتعاون وثيق شامل بين مختلف العناصر الوطنية .

وبينما كنا نعهد السبل لبلوغ هذه الغاية السامية ، اذا عثرنا مرض اخرنا عن العمل الذي سنبدل قصارى جهدنا لانجازه في اقرب فرصة ممكنة ان شاء الله .

اننا نرجو ان يسفر التأخر بين حكومتنا وبين مجلسكم العالي عن تحقيق اماني البلاد ، ونسال الله تعالى ان يوفقكم في اعمالكم ، وان يلهمنا ما فيه الخير والصلاح تحت ظل صاحب الجلالة الملك المعظم . اهـ .

### اهم ما جرى في اجتماع ١٩٤٨ م

كان اهم حادث جرى في اجتماع ١٩٤٨ - ١٩٤٩ م . الاقتراح الذي قدمه رئيس الوزراء السيد نوري السعيد في جلسته الحادية عشرة المنعقدة في ١٠ شباط ١٩٤٩ م ، وطلب فيه تاليف لجنة برلمانية من بعض اعضاء مجلس النواب ، للتحقيق في امر فلسطين . ورفع تقرير عنها الى المجلس . وكان الغرض من تأليف هذه اللجنة اظهار اوجه نشاط العراق في هذا المضمار ، وبيان الخدمات التي اسداها العراق في سبيل فلسطين . والاطفاء التي ارتكبت من جراء الدخول في الحرب لانتقادها . ومع ان بعض النواب عارض هذا الاقتراح ، وتوقع تحيزا في تنفيذه ، وفي اظهار الاخطاء التي ادت الى الكارثة المعلومه ، فانه قيل في النهاية فتالفت اللجنة من السادة النواب : عبدالله الدملوجي ، وجميل الاورفلي ، وسعد عمر ، واحمد العامر ، واحمد الحافظ ، ومتى سرسم . وعلي كمال ، وبعد ان انجزت تحقيقاتها وتحرياتها ، قدمت تقريرها في الرابع من ايلول ١٩٤٩ م فجاء في ٢٢٦ صفحة من القطع الكبير . وقد استندنا الى هذا التقرير في جل ما كتبناه عن القضية الفلسطينية في المجلدين ٧ و ٨ من هذا الكتاب .

اما الحادث الثاني الذي يأتي في الاهمية ، فهو الوضع المالي الحرج الذي كان العراق ينوء تحت كلكه يوم تسلمت « الوزارة السعيدية العاشرة » مقاليد الحكم في ٦ كانون الثاني ١٩٤٩ م . فقد اعلن رئيس الوزراء في الجلسة التي عقدها مجلس النواب في ٢٣ شباط ١٩٤٩ م « ان الحكومة كانت تستلف سلفات لسد رواتب الموظفين ، ولجعل التوازن بين الصرف والابراد متوازنا . وقد استلفت الحكومة الى يومنا هذا ما يقارب الاربعة ملايين ونصف من الدينار او الاربعة والربع . فهذه السلفة اخذت من بعض البنوك ، ومن لجنة العملة . ومعنى هذا ان الميزانية غير متوازنة ، وان كانت على الورق تجددون فيها ارقاما تدل على التوازن . ولكن الواقع ان الميزانية كانت غير

متوازنة » (١) وقد ترتب على ذلك بيع مستودعات الحكومة ، وما في حقولها التجريبية من انعام ، وإبقار ، ودواجن ، وكذلك توقيف ترفيع الموظفين ، وسحب مخصصاتهم ، وإيقاف المشتريات غير الضرورية كما فصلناه في موضع آخر .

وتأتي مشكلة « جامعة الدول العربية » في الدرجة الثالثة من الاهمية . فقد كان العراق اول الداعين لفكرة انشاء مثل هذه الجامعة ، وكان قادة العراق وساسته البارزون من مؤسسيها الاصليين ، وقد وقف وزير الخارجية الدكتور محمد فاضل الجمالي في جلسة مجلس النواب المنعقدة في الثالث من ايار ١٩٤٩م لابين مشكلتين من مشاكل هذه الجامعة فقال :

« اذكر لحضراتكم نوعين من المشاكل جابهتها ، وتجاهها جامعة الدول العربية ، وهو ما ينبغي مواجهته بصراحة تامة وحسن نية . المشكلة الاولى هي مشكلة الدول العربية نفسها . فدول الجامعة العربية ليس لها سياسة واحدة ، ولا استعداد واحد ، ولا ظروف واحدة ، لان نظم الحكم والمسؤوليات المحلية للحكومات العربية تختلف من دولة عربية لاخرى ، فلا يمكن لدولة ما - مهما حسنت نيتها - ومهما كانت مندفعة في مشروع ما ، ان تحمل دوما بقية الدول على السير معها . وبرز مثال على التفاوت في وجهات النظر ظهر في معالجة قضية فلسطين . وقد اختلفت دول الجامعة في درجة الاندفاع ، وفي الاستعداد لتقديم التضحية من البداية . . . الخ . والمشكلة الثانية التي تجابهها الجامعة هي مشكلة الامانة العامة لجامعة الدول العربية . . . والمفروض ان امانة الجامعة - كما هو الحال في المنظمات الماثلة - تكون سكرتارية عامة ، وان سميت بالامانة . فتقوم بحفظ السجلات والقيود ، وتبلغ المقررات الى الدول الاعضاء حول اعمال كل لجنة من اللجان الاختصاصية المنصوص عليها في الميثاق : كاللجنة الثقافية ، والاقتصادية ، الخ . وكان الواجب يقضي ان تسن نظم داخلية للجامعة على هذا الاساس . . . وكان - العراق - قدم مذكرة اوضح فيها الاسس التي يجب ان تتبع في وضع الانظمة ، والتي من شأنها الاتداخل ومسؤوليات الحكومات ، وقد قبل مجلس الجامعة الاسس في حينه واحالها على لجنة فرعية مشكلة من السادة : جميل مردم بك ، وصالح جبر ، والسنهوري باشا ، ولكن الامين العام انتهر فرصة تبدل الوزارة العراقية في الدورة التالية من مجلس الجامعة ، فسمح بعودة الانظمة السابقة التي تمنح الامين العام صلاحيات واسعة ، هي فوق ما يتمتع به السكرتارون العامون عادة ، صلاحيات تتعارض مع مسؤوليات الحكومات نفسها » (٢) .

وقد قامت قيادة الامين العام لجامعة الدول العربية ، عبد الرحمن عزام ، فرد على هذه الاتهامات ردا قاسيا ، محاولا تبرير عمله ، وكونه يستمد سلطاته من ميثاق الجامعة نفسه . وبقي العراق يصر على وجوب تعديل الميثاق حتى اقصي عزام من منصبه .

(١) محاضر مجلس النواب الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ م من ص ٢١٧ .

(٢) محاضر مجلس النواب « اجتماع ١٩٤٨/١٩٤٩ م » ص ٤٧٠ .

## استقالة الوزارة

انتهت مهمة « الوزارة السعيدية العاشرة » بالاعمال التي اتمتها فتقدمت بهذا الكتاب :

التاريخ ٥ تشرين الثاني ١٩٤٩م

سيدي صاحب السمو الملكي المعظم

لما تلقيت امر سموكم الكريم بتأليف الوزارة في اوائل كانون الثاني الماضي ، كانت عناصر الهدم والفوضى والارهاب قد نشطت في اعمالها نشاطا بعيد المدى ، هدد أمن البلاد ، وعطل مصالحها العامة . وكان فخامة سلفي قد اصر نهائيا على اعتزال منصبه . والتخلي عن مسؤولياته . وبالنظر الى ما كان واضحا من تعرض سلامة الدولة للاخطار . لم يسعني انا وزملائي الذين شاطروني عبء تولي المسؤولية في تلك الظروف العصيبة . الا الصدوع بأمر سموكم السامي ، وقد جعلنا في مقدمة اهدافنا مكافحة عناصر الارهاب ، وايقافها عن مواصلة الهدم والتخريب في كيان المملكة ، وتأمين استئناف اعمال الدولة الاعتيادية ، ومعالجة الازمة المالية ، ومجابهة الاحداث الخارجية . وتوثيق صلاتنا بالدول العربية الشقيقة . وقد بذلنا في سبيل هذا كله منتبهي ما وصلت اليه طاقتنا ، مستعينين على ذلك بارشاد وتوجيه سموكم ، وعضد الشعب الكريم ، ومعاونة بعض رجال العراق المخلصين ، اخص منهم بالذكر رئيسي مجلسي الاعيان والنواب ، واكثرية اعضاء المجلسين ، وبعض اركان الاحزاب ، والمستقلين . وقادة وضباط الجيش والشرطة . وقد كان من نتيجة هذا التعاون ان عادت الامور الى مجراها الاعتيادي في البلاد ، واسترد القانون حكمه ونفاذه ، وانفسح المجال امام عناصر العقل والحكمة والخبرة من المواطنين لاستئناف خدمة وطنها بكامل حريتها .

ان احداث السنة الاخيرة وما لابسها من تقلبات ، وتبعها من تطورات قد انكشفت عن حقيقة ماثلة ، هي حاجة البلاد الى نهضة جبارة سريعة شاملة ، تتناول جميع نواحي الحياة فيها من اقتصادية ، وعمرانية ، واجتماعية ، وغيرها ، وتهدف الى تعزيز وتقوية مراقبها المالية ، والادارية ، والدفاعية ، وتوثيق روابط التعاون بينها وبين الاقطار العربية . وهذه النهضة السريعة الشاملة هي العلاج الشافي لما اصاب العراق من جراء الاخطاء والنكسات ، التي آخرها كارثة فلسطين ، والضمان الوحيد لصد وخنق الخطر الصهيوني الجاثم في قلب البلاد العربية ، والمستند الى مطامع لا حد لها ، تغذيها سلطات يهودية تتحرق بغضا للعرب ، وتواصل تهديدهم ، وتعد العدة علنا لاقتطاع اجزاء اخرى من بلادهم .

ان نجاح مثل هذه النهضة يتوقف بالدرجة الاولى على استقرار تام في البلاد . كما ان تنفيذ المناهج التي يتطلبها يستغرق وقتا غير قصير ، ولا يتيسر تأمين الاستقرار للعدة المطلوبة الا بتوحيد الصفوف . والتقريب بين مختلف العناصر الوطنية ، حتى

تتمكن الحكومة القائمة بالنهضة من التمتع بثقة اكبر عدد من المؤيدين والمؤازرين ،  
وتتفرغ لمعالجة الامور التي تجابهها تفرغا كافيا .

وبناء على ما تقدم ، فاني ارى ان المهمة التي اخذناها انا وزملائي على عاتقنا  
عند صدوعنا بأمر سموكم السامي قد انتهت ، وان المصلحة العامة تقضي علينا بانفساح  
المجال امام حكومة تستطيع جمع الصفوف وتوحيدها ، بقدر المستطاع ، للقيام  
بالنهضة التي تحتاج اليها البلاد . . . واستنادا الى ما تقدم ، والى ما اشار به الاطباء  
الى ضرورة تمتعي بقسط من الراحة والاستجمام ، فاني استرحم من سموكم ان  
تفضلوا بقبول استقالتني من رئاسة الوزراء ، مع عظيم شكرنا انا وزملائي على العطف  
السامي الذي شملتمونا به في اثناء قيامنا بواجبنا ، ارجو ان تفضل مولاي بقبول فائق  
احترامي وتعظيمي .

العبد المخلص : نوري السعيد

ولما كان قد قرب موعد افتتاح مجلس الامة ، وكان الوصي يشكو من الرشح في  
حينه ، فقد رد على هذه الاستقالة بهذا الجواب :

عزيزي فخامة السيد نوري السعيد !

استلمت كتاب استقالة فخامتكم . وبعد التأمل فيها وجدت ، علاوة على ثقتي  
باخلاص فخامتكم ، ان هناك ظروفًا تستدعي ضرورة اعادة فخامتكم النظر فيها ،  
وخاصة ان حالتي الصحية في الوقت الحاضر لا تساعد على الوصول الى نتيجة حاسمة  
ملائمة بمثل هذه السرعة ، وامامنا قضايا مهمة من داخلية وخارجية ننتظر من فخامتكم  
العناية والاهتمام والسير فيها حسب خطتكم الرشيدة .

عبد الاله

١٩٤٩/١١/١٩م

فلما تم افتتاح مجلس الامة في اول كانون الاول ١٩٤٩م ، جدد السيد نوري  
السعيد رغبته في الاستقالة ، فرفع الى الوصي هذا الكتاب التاكدي :

التاريخ ١٩٤٩/١٢/٩م

سيدي صاحب السمو الملكي المعظم

كما عرضت بكتاب استقالتني المقدم لسموكم الملكي ، ان صحتي لا تساعدني على  
الاستمرار ، وتحمل اعباء المسؤولية ، ما لم اتداو خلال بضعة اسابيع - كما اشارت  
علي بذلك الهيئة الطبية - لذا استرحم من سموكم الملكي النظر في قبول استقالتني  
السابقة ، واعفائي من المسؤولية وتفضلوا يا سيدي بقبول اجلائي وتعظيمي .

العبد المخلص : نوري السعيد

فلم يسع الوصي الا قبول هذه الاستقالة فوجه الى الرئيس المستقيل هذا  
الكتاب :

استلمت كتاب استقالتكم المؤرخ في ١٠ كانون الاول ١٩٤٩ م . واني مع ابداء اسفي الشديد على تخليكم من منصب رئاسة الوزراء ، لا بد لي من الاعراب عن فائق تقديري لكم ولزملائكم للخدمات الثمينة التي اديتموها لخير البلاد .  
صدر عن بلاطنا الملكي في اليوم الثامن عشر من شهر صفر سنة ١٣٦٩ الهجرية الموافق لليوم العاشر من شهر كانون الاول سنة ١٩٤٩ الميلادية .

عبد الاله



هذه هي الاسباب الظاهرة لاستقالة الوزارة . اما « لونكر » فيرويها بهذا الشكل :

« وان سقوط الوزارة السعيدية كان امرا متوقعا منذ خريف ١٩٤٩ م ، بسبب بعض الخلافات الوزارية حول بعض الشؤون العربية والمشاكل المالية . والاهم من ذلك بسبب تعب رئيس الوزراء ، وعدم استراحته ، واهتمامه بتأليف حزبه ، فاشارت كل هذه الامور الى ذلك التغير المرتقب . وعندما اجتمع البرلمان في اول كانون الاول ١٩٤٩ م كانت المشاورات التي قام بها سمو الوصي مع الاشخاص الذين يحتمل مجيئهم كرؤساء للوزارات ، لم تنته الى قرار حاسم ، مع ان هذه المحادثات قد سارت شوطا بعيدا ، وكالعادة ارتوي تشكيل وزارة للتعاون على نطاق واسع او تشكيل حكومة ائتلافية . ولكن لم يتسن تأليف مثل هذه الوزارة ، واخيرا قبلت الاستقالة التي قدمها نوري السعيد » (١) .

## الوزارة الايوبية الثانية

### توطئة

بعد ان عالجت « الوزارة السعيدية العاشرة » القضية الفلسطينية على النحو السوري الذي بسطناه في الفصل السابق ، وكافحت الشيوعية في البلاد مكافحة لا هواده فيها ، وتغلبت على الازمة المالية بالقدر المستطاع ، تخلت عن الحكم في العاشر من كانون الاول ١٩٤٩ م ، فارتأت السلطات العليا ان تقوم في البلاد وزارة جديدة تسير على سياسة التهدئة وجبر الخواطر ، وتسمى الى تحسين علاقات العراق بالدول العربية ، ولا سيما بسورية ، فدعت السيد علي جودت الايوبي الى تكوين الوزارة المرتقبة . ولكن الايوبي اعتذر عن الاضطلاع بمثل هذه المهمة لسببين : اولهما عدم وجود من يؤيده في مجلس النواب ، اذا ما اقدم على الاصلاحات العامة التي كانت تتطلبها البلاد ، وثانيهما لانه كان يشكو هزالا عاما في صحته يتطلب منه الراحة والاخلاد الى السكينة ، ولا سيما بعد ان تراءى له ان الوصي يريد اشراك السيدين : نوري السعيد وشاكر الوادي في وزارته ، وان رئيس الديوان الملكي السيد احمد مختار بابان يحاول ادخال السيد جميل الاورفلي في التشكيلة الجديدة . غير ان اعتذاره رد عليه ، ولا سيما بعد ان تعبد له السيد نوري السعيد صاحب الاكثريّة النيابية ان يؤيده في عمله ، كما اعرب الوصي له عن رضائه بان يكون حرا في مزاملة من يشاء (١) .

وكان علي جودة قد كلف بتأليف الوزارة قبل ان يستقيل نوري السعيد بثلاثة اسابيع ، فاتصل بالعضوين البارزين في الحزب الوطني الديمقراطي « محمد حديد وحسين جميل » وطلب اليهما الدخول في الوزارة المرتقبة ، فاعتذر الاول على اساس انه ما يزال يعتبر نفسه حزبيا ، وان كان حزبه « الحزب الوطني الديمقراطي » مجمدا . وقبل الثاني هذا التكليف على اساس انه يشترك في الوزارة بصفته الشخصية (٢) كما اتصل برئيس حزب الاستقلال الشيخ محمد مهدي كبه ، وفأوضه في امر اشتراك الحزب في الوزارة الجديدة ، فاشتراط هذا ان يمثل الاستقلايين السيدان : محمد صديق شنشل وفائق السامرائي ، فوافق جودة على قبول الاول

(١) رواه لنا السيد علي جودة الايوبي .

واعتذر عن مزاملة الثاني لاسباب شخصية (١) وهكذا توقفت المساعي المبذولة لتأليف وزارة جديدة ، تخلف وزارة نوري السعيد المقرر ابدالها بغيرها ، فلما استؤنفت هذه المساعي بعد ثلاثة اسابيع ، طلب علي جودة الى الامير عبدالاله ان يؤيد سلفا السياسة التي ترمي اليها الوزارة الجديدة في الحقل الخارجي ، ولا سيما فيما يتعلق بالتقارب بين العراق ومصر . فلم ير الامير مناصا من اقرار هذه الرغبة (٢) وعلى هذا وجه الوصي على العرش كتاب الاسناد الآتي :

وزيرى الافخم السيد علي جودت الايوبى . رقم ٧٠٧

بناء على استقالة السيد نوري السعيد من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا الى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم رئاسة الوزارة الجديدة على ان تنتخبوا زملائكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن بلاطنا الملكي في الثامن عشر من شهر صفر سنة ١٣٦٩ الهجرية الموافق لليوم العاشر من شهر كانون الاول سنة ١٩٤٩ الميلادية . عبدالاله

وبعد مفاوضات بسيطة تألفت الوزارة الجديدة على النحو الآتي :

- ١ - علي جودت الايوبى : رئيسا لمجلس الوزراء .
- ٢ - مزاحم الباجه جي : نائبا للرئيس ووزيرا للخارجية .
- ٣ - عمر نظمي : وزيرا للداخلية ووكيلا لوزارة الدفاع .
- ٤ - علي حيدر : وزيرا للمواصلات والاشغال .
- ٥ - سعد عمر : وزيرا للشؤون الاجتماعية .
- ٦ - علي ممتاز : وزيرا للمالية .
- ٧ - حسين جميل : وزيرا للعدلية .
- ٨ - نجيب الراوي : وزيرا للمعارف .
- ٩ - عبد الرزاق الظاهر : وزيرا للاقتصاد .
- ١٠ - علي الشرقي : وزيرا بلا وزارة .

### في حفلة الاستيزار

قال رئيس الوزراء في حفلة الاستيزار وهو يخاطب وفد البلاط الذي حمل اليه كتاب الاسناد :

ارجو ان ترفعوا الى مولاي صاحب السمو الملكي الوصي المعظم عظيم شكري وامتناني لما اولاني اياه من ثقة غالية ، هذه الثقة التي ستكون عونى في المستقبل للقيام بأعباء المسؤولية .

(١) رواه لنا رئيس حزب الاستقلال الشيخ محمد مهدي كبه ، وكان فائق السامرائي قد نشر مقالا قاسيا ضد الايوبى في جريدته .

(٢) من حديث للسيد علي جودة مع المؤلف .

ثم التفت الى كبار الموظفين الذين حضروا حفلة الاستيزار فقال :

اخواني ! بالرغم من حالتي الصحية ، فقد اقدمت على تحمل اعباء المسؤولية الثقيلة ، والقيام بالمسؤولية في هذه الظروف الدقيقة ، آملا ان اقوم بخدمة جزئية للبلاد . ان هدف الوزارة هو السعي لتحقيق الاهداف التي تصبو اليها البلاد العربية ، وخدمتها خدمة حقيقية . واؤكد لكم اننا لا نتمكن من القيام بهذه المهمة بصورة كاملة الا بمؤازرة الشعب عامة ، وبمؤازرتكم اخواني الموظفين والضباط في كل وقت ، وارجو الله سبحانه وتعالى ان يوفقنا لخدمة هذه البلاد » . اهـ .

### اربعة وزراء جدد

استمر العمل بما جاء في خطاب الوصي الذي القاه في ٢٧ كانون الاول سنة ١٩٤٥ م ، وجاء فيه وجوب « اعداد جيل من الخلف الصالح ، يتولى اعباء الحكم والمسؤوليات » فدخل الوزارة الجديدة اربعة وزراء جدد وهم :

- ١ - وزير العدلية حسين جميل .
- ٢ - وزير الشؤون الاجتماعية سعد عمر .
- ٣ - وزير الاقتصاد عبد الرزاق الظاهر .
- ٤ - الوزير بلا وزارة علي الشرقي .

وكان السيد حسين الجميل عضوا بارزا في « الحزب الوطني الديمقراطي » فأعلن انه يدخل الوزارة بصفته الشخصية لا الحزبية ، لان حزبه كان قد جمد نشاطه منذ نحو سنة . كما كان السيد سعد عمر عضوا حديثا في « حزب الاتحاد الدستوري » الذي ألفه السيد نوري السعيد منذ اسبوعين ، فأعلن انه استشار رئيسه في الدخول في هذه الوزارة ، فترك فخامة الرئيس له حرية العمل (١) ، اما عبد الرزاق الظاهر العضو البارز في حزب الاحرار ، والذي دخل عضوا في هذه الوزارة ، فقد أعلن ان الحزب كان مجمدا . كما كانت النية منصرفة الى تعيين رئيس اركان الجيش العميد صالح صائب الجبوري وزيرا للدفاع ، غير ان الساسة رجحوا للوصي ان يحتفظ الجبوري بمنصبه في الجيش .

وكان من المنتظر ان يؤيد « حزب الاتحاد الدستوري » الوزارة الجديدة تأييدا تاما ، لانه حزب نوري السعيد الذي يسيطر على مجلس النواب سيطرة معروفة ، ولان السعيد كان قد اعرب لعللي جودت عن رغبته في تأييد الوزارة الجديدة ، اذا ما ألفها ، ولكن كان عمر الوزارة اقصر من المدة التي قدرت لها يوم تكونها ، للاسباب الواردة في كتاب استقالتها .

(١) جريدة الزمان العدد ٢٧٠٣ بتاريخ ١٨ كانون الاول ١٩٤٩ م .



## الفاء الاحكام العرفية

كان امر الفاء الاحكام العرفية ، التي اعلنتها « وزارة الصدر » في ١٥ ايار ١٩٤٨م ، يوم دخلت الجيوش العربية الى فلسطين لاتخاذها من اليهود ، في مقدمة الموضوعات التي بحثها رئيس الوزراء قبيل تأليف الوزارة . كما ان الوزراء الذين قرروا الاشتراك في هذه الوزارة جعلوا هذا الالفاء شرطا اساسيا للمساهمة في تحمل المسؤولية ، ذلك لان البلاد كانت تضج ضجيجا متواصلا من استمرار اعلان هذه الاحكام ، واستغلالها لغیر الاهداف التي اعلنت من اجلها ، وكانت تطالب باعادة النظر في الاحكام التي صدرت عنها . وفي ١٧ كانون الاول ١٩٤٩م صدرت الارادة الملكية المرقمة ٧١٢ بهذا الالفاء وهي :

بعد الاطلاع على الفقرة الاولى من المادة ١٢٠ من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزراء الداخلية ، والعديلية ، والدفاع ، ووافق عليه مجلس الوزراء ، وبالنظر الى زوال الاسباب التي دعت الى اعلان الاحكام العرفية بصورة مؤقتة في جميع انحاء العراق ، حسب ارادتنا الملكية المرقمة ٣١٩ و ٣٢٠ و ٦٢٢ و ٤٣ و ٦٩٥ والمؤرخة ٥/١٤ و ١٩٤٩/٩/٢٨م و ١/٢٤ و ١٩٤٩/١٢/٤م فقد اصدرنا هذه الارادة الملكية ، بناء على ما عرضه وزراء الداخلية والدفاع والعديلية :

- ١ - بانهاء الاحكام العرفية المعلنة حسب ارادتنا الملكية المشار اليها في اعلاه .
- ٢ - بالفاء ارادتنا الملكية المذكورة الصادرة بهذا الشأن ، القاضية باعلان الاحكام العرفية وتشكيل المجالس العرفية .

على وزراء الداخلية ، والعديلية ، والدفاع ، تنفيذ هذه الارادة .  
كتب ببغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر صفر سنة ١٣٦٩هـ واليوم السابع عشر من شهر كانون الاول سنة ١٩٤٩م .  
عبد الله

حسين جميل وزير العديلية ، عمر نظمي وزير الداخلية ووكيل وزير الدفاع ،  
علي جودت رئيس الوزراء .

وقد رفع السيد حسين جميل وزير العديلية مذكرة الى رئيس الوزراء في الثاني من كانون الثاني ١٩٥٠م ، شرح فيها قضايا المحكومين من قبل المجالس العرفية ، وقسمهم الى قسمين :

- ١ - قرارات قائد القوات العسكرية بحجز اشخاص معينين في اماكن معينة ، استنادا الى الفقرة السابعة من المادة الرابعة عشرة من مرسوم الاحكام العرفية . وقد طلب الوزير اخلاء سبيل هؤلاء لزوال الظروف التي استوجبت حجزهم .

ب - الاحكام التي صدرت من قبل المجالس العرفية ولا يمكن تمييزها قانونا .  
فاقترح الوزير اصدار عفو خاص عن الذين تثبت مغدورياتهم ، كما اعفي عن الصحفي

المعروف نور الدين داود بعد ان ادين بجريمة احتيال ، وعن الحاكم اليهودي روبين بطاط الذي ادين بتهمة تهريب ودس الدسائس مع دولة اجنبية ، وعن حمدي عبود القيسي الذي ادين بتهمة تهريبه اليهود الى فلسطين .

وكان الوزراء يتحمسون لهذا التقرير ، ويرون حقا ان تقوم « الوزارة الايوبية الثانية » بعمل يعيد الثقة العامة في الذين يتولون القضاء على الناس ، ويحسن الظن في الوزارات المتعاقبة ، فتقرر ادخال التقرير في جدول اعمال مجلس الوزراء . ولكن قصر عمر الوزارة ، والضجة التي قامت على مشروع التقارب العراقي - المصري ، كل ذلك ادى الى بقاءه حبرا على الورق ، حتى اذا استقالت الوزارة في اول شباط ١٩٥٠م ، كان نصيب التقرير الحفظ .

### قضية فرق الذهب

كان موجود العراق النقدي حتى اواخر السنة ١٩٤٠م ، لا يتجاوز خمسة ملايين دينار ، فقفز الى العشرة ملايين ، فالخمس عشرة مليونا ، فالعشرين مليون دينار ، في ايام الحرب العالمية الثانية ( حرب ١٩٣٩ - ١٩٤٥ م ) بفعل النفقات التي احتاج الجيش البريطاني اليها في العراق ، والجيوش المتحالفة معه ، وكذا اللاجئين البولنديون وغيرهم ، الذين جاء الانكليز بهم الى العراق . وقد ادى ذلك الى حدوث تضخم نقدي سبب ارتفاعا هائلا في نفقات المعيشة . فشكت الحكومة العراقية الى الحكومة البريطانية خطر ازدياد هذا التضخم ، فجاء الانكليز بسبائك وباونات ذهبية ، باعوها في اسواق العراق الحرة بواسطة المصرف الشرقي ( البريطاني ) فاستنزفوا بواسطة هذه العملية نحو سبعة او ثمانية ملايين دينار . لانهم اشترى الباون الذهبي من بنك انكلترا ب ٣٩ شلن ونصف الشلن ، وباعوه ب ٤٥ و ٤٧ واحيانا بستين شلنا ، او ما يساوي خمسة دنائير عراقية للباون الواحد . فالفرق الذي حصلت عليه الحكومة البريطانية من هذه العملية كان عظيما جدا (١) ولما ارادت الحكومة العراقية حصتها القانونية من هذه الارباح الطائلة ، قيل لها ان المصرف الشرقي هو الذي قام بهذه العملية خدمة العراق ، فاستقر الراي على ان يطالب هذا المصرف بضريبة الدخل عما حصل عليه من ارباح بواسطة هذه العملية ، فامتنع مدعيا انه قام بعملية البيع بالنيابة عن الحكومة البريطانية ، وان القانون لا يخضع الهيئات الدبلوماسية للضرائب المحلية . وعلى هذا روجعت المحاكم المختصة لاستيفاء ضريبة الدخل القانونية فاصدرت هذه المحاكم حكمها بالزام المصرف الشرقي بمبلغ ٦١٦ ألف باون عن هذه الضريبة ، فميز هذا الحكم ، فقررت محكمة التمييز « وهي أعلى هيئة قضائية يرأسها حاكم بريطاني » ما يلي :

١ - ان الحصانات والامتيازات المقررة في حقوق الدول ، تتعلق باشخاص السفراء والممثلين السياسيين ، ولا علاقة لها بالاعمال التجارية .

(١) محاضر مجلس الاميان الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ م ص ٢٤٩ .

٢ - ان القول ان السفارة البريطانية مقيمة في العراق ، غير وارد ، لان الممثلين السياسيين في الخارج يعتبرون كأنهم مقيمون في بلادهم .

٣ - ان الحكومة البريطانية نفسها أخضعت معاملات الحكومة السوفياتية التي تمت في بريطانيا الى الضرائب المحلية .

وعلى الرغم من صراحة هذا الحكم ، رفضت الحكومة البريطانية قبول مبدأ اخضاع المصرف الشرقي الى هذه الضريبة ، وطالبت باحالة القضية الى هيئة تحكيم خاصة . وقد وافقت الحكومة العراقية على الذهاب للتحكيم ، بعد التمتع والتمسك بشرعية الحكم ، ولكن البريطانيين تمحلوا وسوفوا ، حتى اذا الف السيد نوري السعيد وزارته الثانية عشرة في آب ١٩٥٤ م ، ومكن الحكومة البريطانية من الدخول في «ميثاق بغداد» الذي عقد بين العراق وتركيا في بادئ الامر ؛ توصل الانكليز الى حلول شطبت بموجبها كل من الحكومتين : العراقية والبريطانية ديونها الموقوفة في حساب الحكومة الاخرى ، على نحو ما بسطناه في المجلد التاسع من كتابنا هذا فليراجع .

### الانقلاب السوري الثالث

ترتقي فكرة التقارب بين سورية والعراق ، او دمج البلدين في مملكة واحدة يكون ملكها احد انجال الملك حسين ، الى ايام مؤسس كيان الدولة العراقية الملك فيصل الاول . وكانت هذه الفكرة تشتد حيناً ، وتخف حيناً آخر ، تبعاً للظروف والاحوال . وقد بذلت في سبيلها جهود عظيمة ، وعاش على نفقات الدعاية لها اناس كثيرون ، ورؤساء عديدون .

ولما قام الزعيم حسني الزعيم بانقلابه العسكري الاول في دمشق يوم ٣٠ آذار ١٩٤٩ م ، تطور اتجاه السياسة العربية في سورية مرتين . بدا بالاتجاه نحو العراق وشرق الاردن في اول الامر ، ثم لم يلبث ان تحول نحو مصر والمملكة العربية السعودية . وبعدما استسلم الزعيم السوري للمحور المصري - السعودي ، اشتد في تنكره وعدائه للمحور العراقي الاردني ، على حين ان الكثرة المخلصة من العناصر القومية في سورية كان هواها وقبلتها العراق ، وكانت جادة ومخلصة في مساعيها السرية والعلنية للاتحاد معه واذا باللواء سامي الحناوي يقوم بانقلاب آخر في صباح ١٧ آب من هذه السنة حسب العالم انتصاراً للوحدة العراقية السورية ، وجعل الحكومتين : المصرية والسعودية تساورهما الشكوك والريب حول مرامي هذا الانقلاب الثاني الذي دبره العاملون في سبيل الوحدة بين هذين القطرين وفي ١٩ كانون الاول ١٩٤٩ م اي في ايام « الوزارة الايوبية الثانية » فوجيء العالم بانقلاب عسكري ثالث في دمشق ، دبره العقيد اديب الشيشكلي وبرره بهذا البيان :

الى الشعب السوري الابي !

ثبت لدى الجيش ان رئيس الاركان العامة اللواء سامي الحناوي ، وعديله السيد اسعد طلس ، وبعض ممثني السياسة في البلاد ، يتآمرون على سلامة الجيش ، وكيان

البلاد ونظامها الجمهوري ، مع بعض الجهات الاجنبية . وان ضباط الجيش يعلمون هذا الامر منذ بدايته ، وقد حاولوا بشتى الطرق ، بالاقتناع تارة ، وبالتهديد الضمني تارة اخرى ، ان يحولوا دون اتمام المؤامرة ، وان يقنعوا المتآمرين بالرجوع عن غيهم فلم يفلحوا ، فاضطر الجيش حرصا على سلامته وسلامة البلاد ، وحفاظا على نظامها الجمهوري ، ان يقصي هؤلاء المتآمرين . وليست للجيش اية غاية اخرى ، وانه ليعلم انه يترك امر البلاد في ايدي رجالها الشرعيين ، ولا يتدخل اطلاقا في القضايا السياسية ، اللهم الا اذا كانت سلامة البلاد وكيانها يستدعيان ذلك .

١٩٤٩/١٢/١٩ م

العقيد اديب الشيشكلي

وهكذا استطاع الشيشكلي اقضاء اللواء الحناوي ، وبعض مناصره ، والقوى المسلحة التي تآمر بآمره ، والتقرب من المحور المصري - السعودي ، تقريبا باعد الشقة بين العراق وسورية ، وقضى على كل امل للقيام باي اتحاد بين القطرين (١) ، اما « الوزارة الايوبية » فقد درست هذا الانقلاب من نواحيه المتعددة فرات ان تتفاهم مع مصر على الاساس الذي سنشرحه في موضع آخر .

### اخبار متنوعة

١ - بعد تأليف « الوزارة الايوبية الثانية » مباشرة ، توجه الامير عبد الاله الى البصرة بنزهة خاصة ، فلبث فيها خمسة ايام ، اذ عاد الى العاصمة في ١٥ كانون الاول .

(١) لا يشك احد في ان ايداء اجنبية مختلفة قد لعبت لعبتها في احداث هذا الانقلاب الثالث . فهناك الامريكيون واليهود ، وهناك الفرنسيون ، وهناك السعوديون والمصريون ، وهناك الدعاية الواسعة بان سورية ستفقد استقلالها حتيا في حالة تحقيق اي اتحاد او وحدة مع العراق الذي لم يتمتع باستقلال تام صحيح لان معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ العراقية البريطانية لم تعقد بين اللد والند ، وان يسرت دخول العراق عضوا في عصبة الامم في عام ١٩٣٢ م فقط وابقت للهيئة البريطانية دورها الفعّال ولكن من وراء ستار ، وقد لعبت هذه الدعاية رواجاً كبيراً لدى الكثير من الاوساط الشعبية ولا سيما اوساط الجيش . ويتول مايلز كوبلاند في كتابه The game of nations p. 57 :

ان الحكومة البريطانية عرضت على الحكومة الامريكية في شباط ١٩٤٧ م ، عزبها على انهاء وصايتها على بعض ارجاء العالم ، نتيجة لمجزءا من تحمل الاعباء المالية التي كانت هذه الحماية تتطلبها . وخشية ان يحل الشيوعيون محلها لاء الفراغ ، ماتها تقترح على امريكا ان تتولى ذلك ، وان الحكومة الامريكية بعد ان درست الموضوع من جوانبه المختلفة كافة ، وافقت على الاقتراح البريطاني في اذار ١٩٤٧ م ، اي بعد نحو شهرين ، فاعلم « مبدأ ترومان » ثم مشروع « مارشال » وهكذا بدأ التدخل الامريكي في شؤون العالم ، ومنه الشرق الاوسط .

ويضيف كوبلاند الى قوله هذا في ص ٧٢ : ان الحكومة الامريكية بدأت لعبتها في سورية ، وان انسحاب حسني الزعيم في ٣٠ اذار ١٩٤٩ م كان من اعداد الجاسوسية الامريكية المثلة في الهيئة الدبلوماسية الامريكية في سورية ، وانها لما شعرت بان حسني الزعيم اخذ يتجاهل ارشاداتها ، فكرت في انقلاب آخر يطيح به « وفي صبيحة الرابع عشر من اب ١٩٤٩ م قامت مجموعة من اسدقائه الضباط بقيادة ساسي الحناوي اسما ، واديب الشيشكلي فعلا ، بحاصرة بيته وقتله ثم دننه في المجبرة الفرنسية . وبعد اربعة اشهر تسلمت قام الشيشكلي بدوره باعتقال الحناوي ، وبدأ في ادارة البلاد من خلال واجهات مدنية متعددة حتى تشرين الثاني ١٩٥١ م عندما ظهر انه رجل سورية القوي ، وبقي الشيشكلي في سدة الحكم حتى شباط ١٩٥٤ م حيث غادر البلاد هربا » اه .

٢ - اذاع رئيس الوزراء منشورا على الوزارات كافة . اهاب فيه بالموظفين ان يقوموا باعباء واجباتهم من صميم قلوبهم ، وان لا يسمحوا بقبول زائرين غير مراجعين في قضاياهم ، وان يحافظوا على اوقات الدوام بدقة ، ويعاملوا المراجعين بالحسنى ، ويبدلوا جهودهم للاسراع بانجاز الاعمال المودعة اليهم .

٣ - صدرت الارادة الملكية بتعطيل مجلس الامة لمدة ٤٥ يوما اعتبارا من يوم ٢٠ كانون الاول ١٩٤٩ م .

٤ - اجرت وزارة الداخلية تنقلات واسعة بين كبار موظفي الادارة ، وطعمتها بعناصر جد حسنة .

٥ - وصل الى بغداد في ٢٧ كانون الاول الملك عبدالله قادما من عمان ، فاستقبل استقبالا حسنا ، واقامت له حفلة عشاء فخمة في اليوم التالي في قصر الرحاب الملكي . وبعد ان فاض المسؤولين حول ضم القسم العربي من فلسطين الى شرق الاردن ، عاد الى عمان في ٨ كانون الثاني ١٩٥٠ م (١) .

٦ - كان من نتيجة استمرار الازمة المالية في العراق ، ان اقر مجلس الوزراء في اوائل كانون الثاني ١٩٥٠ م ، اقتراحا لوزارة الخارجية بالغاء المفوضية العراقية في ( برن ) ولا سيما وان اعمالها القليلة لا تتناسب مع كلفتها الباهظة . كما قرر الغاء المفوضية العراقية في تبريز ، واناطة اعمالها بالمفوضية العراقية في طهران .

٧ - اقصت الوزارات المختلفة « ولا سيما وزارة المالية » عددا كبيرا من الموظفين المرتشين ، وسيئي السلوك ، من الخدمة في دواوين الدولة .

٨ - اجتاحت موجة شديدة من البرد القارس مدينة بغداد في العشرة الثانية من كانون الثاني سنة ١٩٥٠ م ، سببت تلفا في اشجار الحمضيات .

٩ - « كانت الحكومة العراقية قد اعترفت بتاريخ ١٦ تموز سنة ١٩٤٧م بالجمهورية الاندوسية كدولة مستقلة ذات سيادة . وبالنظر الى الاتفاق الذي تم بين الممثلين الاندوسيين . وممثلي حكومة هولندا في مؤتمر الطاولة المستديرة المنعقد في لاهاي بتاريخ ٢ تشرين الثاني ١٩٤٩م ، والذي بموجبه منحت السيادة التامة لجمهورية اقاليم الولايات المتحدة الاندوسية ، التي تضم جميع الهند الهولندية ، ما

---

(١) وفي افادة لمزاحم الباججي امام المحكمة العسكرية العليا الخاصة بتاريخ ٢٠ تشرين الاول سنة ١٩٥٨ م ، ان الملك عبد الله اجتمع - اثناء هذه الزيارة - في قصر الزهور بالحارثية بالسادة : علي جودة ، وجبيل الدفعي ، ومزاحم الباججي ، واحمد مختار بابان ، وقال : ان العراقيين كانوا قد بايموه ملكا على العراق سنة ١٩٢٠ م ، في المؤتمر الذي مقدوه بالشام ، وانه تنازل عن عرش العراق لاختيه الملك فيصل بعد ان اخرجه الفرنسيون من دمشق ، لغناء تعهد الملك فيصل بعرض الشام له ، وان لديه كتابا بذلك ، وانه علم الان بان العراق يريد ضم سورية اليه ، وهذا يخالف ما اتفق عليه ، ولهذا فانه يطلب بضم سورية الى الاردن ليكون هو الملك ، نرد الباججي : « ان الاتفاق باطل ولا يجوز الاخذ به » .

عدا غينية الجديدة الهولندية ، فان الحكومة العراقية قد ايدت اخيرا اعترافها السابق وذلك بالاعتراف بجمهورية ولاية اندونيسية المتحدة التي تم اعلانها في ٢٧ كانون الاول سنة ١٩٤٩ م » .

و . مدير الدعاية العام

## بين مصر والعراق

كانت العلاقات بين مصر والعراق قد ساءت الى حد كبير في اواخر ايام « وزارة مزاحم الباجه جي » ولا سيما بعد تجسيد الاوامر التي اصدرها الى الجيش العراقي بانجاد الجيش المصري في الفالوجة . وازدادت هذه العلاقات سوءا ايام « الوزارة السعيدية العاشرة » ولا سيما بعد الانقلابين السوريين اللذين قام بهما حسني الزعيم . واللواء سامي الحناوي . فلما كانت ايام « الوزارة الايوبية الثانية » جرت انتخابات عامة في مصر اسفرت عن فوز حزب الوفد ، واسناد رئاسة الوزراء الى مصطفى النحاس ، فانتهزها الايوبي فرصة سانحة لتحسين هذه العلاقات فابرق ما يلي :

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء - القاهرة .

يسرني جدا ان ابعث لرفعتكم بخالص التهنية على تسلمكم رئاسة الوزارة المصرية . واني لتغمرني الثقة بأن عهدكم الجديد سيكون موفقا باذن الله في دعم مستقبل مصر الشقيقة والبلاد العربية ، وفي احكام التضافر العربي الذي نعتمد عليه جميعا في التعجيل بتحقيق اهداف الامة العربية جمعاء في الوحدة والحرية الشاملة والرفاه .

علي جودت الايوبي ١٤/١/١٩٥٠م

ولم يشأ النحاس ان تغفل هذه المناسبة الثمينة من يده ، فعمل بدوره على ازالة اسباب النفرة والجفاء بين البلدين فرد بهذا الجواب :

حضرة صاحب الفخامة علي جودت الايوبي بك رئيس مجلس الوزراء - بغداد :

اشكر فخامتكم اصدق الشكر على تهنئتكُم الرقيقة وتمنياتكم الطيبة . ارجو من المولى ان يوفقنا جميعا لما فيه خير البلاد العربية ، وتوثيق الروابط بينها، وتحقيق اهدافها القومية .

مصطفى النحاس

وتبودلت مثل هاتين البرقيتين بين وزيرى الخارجية في بغداد والقاهرة ، واعلن وزير العدل العراقي ان وزارته ستستعين بالخبراء المصريين في تحسين القوانين العراقية ، كما اعلن وزير المعارف بأنه سيزيد من عدد الاساتذة المصريين في المعاهد العراقية .

وكان رئيس الوزراء قد اشترط على الوصي ، عندما كلفه بتأليف الوزارة ، ان يترك له حرية العمل للتقارب بين العراق ومصر ، اذا ما اريد تبديد مخاوف المصريين والسعوديين من التقارب العراقي - السوري ، فوافق الوصي على هذا الشرط بعد التلکؤ . وفي ٢١ كانون الثاني ١٩٥٠م غادر العراق جوا نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، السيد مزاحم الباجهجي قاصدا القاهرة ، بصحبة وزير المعارف السيد نجيب الراوي للعمل على تنقية جو العلاقات بين مصر والعراق ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى رئيس الوزراء السيد الايوبي ، ومنصب وزارة المعارف بالوكالة الى وزير المالية السيد علي ممتاز ، فقابلت الاوساط القومية في مصر والعراق هذه الحركة باهتمام وارتياح عظيمين ، وجرت مقابلات بين الوزيرين العراقيين ، والوزراء المسؤولين في مصر ، في الايام الثلاثة ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ من شهر كانون الثاني ، اسفرت عن وضع صيغة هذا الاتفاق الذي تقرر عرضه على الحكومتين العراقية والمصرية لاتقراره :

**« اتفاق الكرام بين الحكومة العراقية ، ويمثلها كل من فخامة مزاحم الامين الباجهجي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، ومعالي نجيب الراوي وزير المعارف - وبين الحكومة المصرية ، ويمثلها حضرة صاحب المعالي صلاح الدين بك وزير الخارجية المصرية » .**

رغبة في توطيد علاقات الود والاخاء القائمة بين البلدين ، واستجابة لرغبات شعبيهما الشقيقين ، وعملا على تدعيم اركان الجامعة العربية وتنقية جوها من كل ما يكرهه ، قد اتفق الطرفان على ما يأتي :

١ - ان يمتنع كل منهما مدى خمسة اعوام (١) من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق ، من التدخل في امور سورية الداخلية ، ومن اشارة او تشجيع ما قد يعتبر تدخلا فيها بالذات او الواسطة .

٢ - ان يعملوا جهدهما متضامين على بذل خير الوساطة ، بشكل بعيد عن مواطن التدخل ، لتستقر الاحوال في سورية على وضع دستوري سليم يستند الى مشيئة الشعب السوري .

**( لاحقة ) : من المفهوم ان عبارة « اشارة او تشجيع ما قد يعتبر تدخلا فيها بالذات او بالوساطة » وهي العبارة الواردة في البند الاول من هذا الاتفاق ، تشمل فيما تشمله ، مشروعى سورية الكبرى والهلل الخصب . اه .**

---

(١) سائر مزاحم الباجهجي ، بصفته وزيرا للخارجية الى القاهرة ، وعاد منها باتفاق نص على تأجيل امور الاتحاد العراقي السوري لمدة خمس سنوات . وعندما استفسر الوصي على العرش عن السبب في تحديد المدة ، اجاب مزاحم ببساطة : انها المدة المتبقية من مدة الوصاية ، وطبيعي ان يؤخذ هذا الجواب بمثابة اتهام صريح للوصي بانه المحرض والمسؤول عن مشروع الاتحاد تحقيقا لمناهم الخاصة . خليل كنه في كتابه « العراق امسه وغده » ص ١٢٥

وكان الوزيران : العراقي والمصري قد وجدا أن سورية غير مستقرة في الوقت الحاضر ، وأن من واجب العراق أن يسمي لتأمين استقرار الحالة فيها ، وتركها وشأنها مدة من الزمن . لاصلاح شؤونها الداخلية ، وقد حددت هذه المدة بخمس سنوات .



هذه هي الاسس التي تم الاتفاق عليها في القاهرة . وقد حملها الوزيران الباجه جي والراوي الى بغداد جوا في ٣٠ كانون الثاني ، فاذا بمحطات الاذاعة تعلن انها تشك في أن يوفق الباجه جي في تنفيذ الاسس التي تم التوصل اليها في القاهرة بعد وصوله الى بغداد .

وكان الامر كذلك . فقد أمر الوصي بعقد اجتماع في قصر الرحاب « قصر الامير عبد الاله » في مساء اليوم الذي وصل فيه الوزيران الى بغداد ، حضره اعضاء « الوزارة الايوبية الثانية » وبعض الساسة من رؤساء الاحزاب ، والوزارات السابقة ، وجرى فيه بحث الميثاق الذي عقده الباجه جي مع وزير الخارجية المصرية (١) فظهرت على الوصي امارات الغضب ، وترك المجتمعين دون أن ينبس ببنت شفة ، فاذا بوزير الشؤون الاجتماعية سعد عمر ، يعرض معارضته لهذا الاتفاق ويقول : ان نائب رئيس الوزراء لم ييسط لمجلس الوزراء المهمة التي اراد من اجلها السفر الى القاهرة ، واذا بالقوميين من اقطاب حزب الاستقلال ينكرون صحة مثل هذا الاتفاق ، واذا بالسيد توفيق السويدي يشجبه بكل شدة ، فادرك رئيس الوزراء ان قضية استقالة وزارته اصبحت ضرورة يحتملها فقدان كل سند له في مجلس النواب ، فتقدم بكتاب استقالته في اليوم التالي وهو :

### نص كتاب الاستقالة

بغداد في ١ شباط ١٩٥٠ م .

صاحب السمو الملكي الوصي المعظم .

عندما تفضلتم وعهدتم الى مخلصكم تأليف وزارة ، تجاسرت بالاعتذار بسبب حالتي الصحية ، ونوهت عن الاخطار التي قد تجابهها صحي من الاضطلاع بالمسؤولية .

---

(١) وصل السيدان الباجه جي والراوي الى بغداد في الساعة الرابعة من بعد الظهر ، وقبل ان يعرضا الاتفاق على مجلس الوزراء لمناقشته ، دعيت الهيئة الوزارية الى الاجتماع بساسة البلد ، وزعماء الاحزاب ، ورؤساء الوزراء السابقين ، في قصر الرحاب في مساء اليوم المذكور . ويقول الباجه جي ان الامير عبد الاله طلب الى علي جودة ان يستقيل فوراً . ويقول علي جودة في مذكراته ان اكثر الحاضرين في المؤتمر حساسة للقضية التي اجتمعوا من اجلها كانوا اضعف ايمانا بها ، ويقول محمد مهدي كبه في كتابه من ٢٩٢ ان الوصي اعترض على مزاحم بعدم تخويله حق عقد مثل هذا الاتفاق من قبل مجلس الوزراء فكيف جاز له عقده ؟ فاجاب بانه خول معالجة مسألة سوء التفاهم بين البلدين وازالة اسبابه ، وقد عالجها حسب اجتهاده في عقد هذا الاتفاق .



وعندما شئت رغبتكم السامية للمرة الثانية تكليفي بمهمة تشكيل الوزارة ، وبعدم قبول معذرتي ، والالاحاح علي بذلك ، لم استطع الا التشرف بالنزول عند رغبتكم ، مع بالغ امتناني بثقتكم الغالية ، لا سيما بعد ان تكرمتم ووعدتم بالتوجيهات الكريمة التي تساعد على تذليل الصعاب ، ومعالجة الاوضاع المصطنعة التي اقحمت في جو المجلس النيابي لغايات يرمي من ورائها الى عرقلة سير امور الدولة ، بغية اشغال الوزارة عن الاصلاحات الكثيرة التي تتطلبها مصلحة البلاد داخلا وخارجا بسبب الاخطاء الماضية . فبعدما تالفت الوزارة بالصورة التي نالت شرف موافقتكم ، بعد التفاهم مع سموكم على الخطوط الاساسية لسياستها الداخلية ، التي هي في اشد الحاجة للاصلاح ، وكذلك الخارجية ، وباشرت باعمالها ، ظهرت في بعض الاوساط حركات مريبة ، وربما كان مرد بعض اسبابها الى عدم ادخال بعض الشخصيات في الوزارة ، وصارت تلك الحركات تتطور وتأخذ اشكالا متنوعة من الدس والكيد ، تظهر آثارها على صفحات جرائد يعرف الجميع المسيطرين عليها ، والجهات التي تغذيها . ومع ان الوزارة كانت مطلعة تمام الاطلاع على تفاصيل جميع تلك الحركات ، وخطوط اتصالاتها ، فانها دابت على العمل لتحقيق اصلاحاتها ، غير عابئة بما يوضع في طريقها من عراقيل ، وذلك لانها كانت شاعرة بعظم المسؤولية الملقاة على عاتقها نحو البلاد ، ذاكرة على الدوام تلك الرغبة السامية والثقة الغالية التي اسبغتموها على مخلصكم عند الحاحكم علي بتأليف الوزارة .

لا شك ان سموكم الملكي يذكر انني عرضت عليكم ، عند المفاوضة حول تأليف الوزارة ، ان من اهم الاسس التي تهدف الوزارة لتحقيقها في علاقاتها الخارجية ، هي دعم الجامعة العربية ، بالتفاهم والتضامن مع الدول العربية ، سيما مع مصر شفيقتنا الكبرى . وذلك باعادة الثقة الى صلاتنا معها ، تلك الثقة التي قضت عليها بعض الاخطاء في الماضي . وابدلتها بعوامل الجفاء بعض تصرفات معروفة ، ليس من المصلحة تعدادها . فلأجل تحقيق هذه الغايات الخطيرة من طريق تنقية الجو ، واحلال الصفاء بمكان الجفاء السائد ، ذهب وفد مؤلف من وزيري الخارجية والمعارف الى مصر .

رجع الوفد الى بغداد بعد ان قام بمهمته احسن قيام ، فأتى بمقترحات اطلع سموكم عليها . وهي ترمي فيما ترمي الى اعادة الثقة في جو العلاقات المصرية العراقية ، والاستقرار الى بعض البلاد العربية ، وذلك تسهيلا لخلق جو عام مشبع بشعور الاخوة والمصلحة بين الدول العربية ، حتى تتحقق بواسطتها اهدافنا القومية . لقد ظهر لسي من الاحداث مع سموكم ما يشير الى عدم حظوتها بالقبول السامي . فلهذا السبب ، وللاسباب الاخرى التي نوهت عنها في مستهل كتابي هذا ، اراني مضطرا ان اتقدم الى سموكم . واسترحم الموافقة على قبول استقالتني . شاكرًا ما اوليتموني من عظيم الثقة ما لن انساه مدى الدهر .

هذا واسأل الله ان يكلا صاحب الجلالة الملك المعظم بعنايته ، ويحفظ سموكم الى المخلص الامين .  
علي جودت

## جواب سمو الوصي

كان كتاب استقالة « الوزارة الايوبية الثانية » قاسيا في عباراته ، جريئا في اهدافه . وربما كان من الكتب النادرة التي سجلها « تاريخ الوزارات العراقية » بمجلداته العشرة ، وقد وقع موقع الدهشة والاستبعاد في معظم الاوساط التي اطلعت عليه ، او سمعت بمضمونه . لهذا فقد بذل الامير عبد الله اقصى الجهود لحمل الرئيس المستقيل على تبديل صيغة الاستقالة ، فلما اخفق في مساعاه ، اوفد رئيس ديوانه احمد مختار بابان ، ورئيس التشريفات تحسين قدري ، ليحملوا رئيس الوزراء على ان يستبدل كتاب استقالته بأخر بسيط وعادي فلما فشل الرسolan فيما قصدا اليه ، امر الوصي ان يرد عليه بالصيغة الآتية :

عزيزي علي جودت الايوبي

اطلعت على الاسباب الواردة بكتاب استقالتكم المؤرخ في ١ شباط ١٩٥٠ م ، واني لشاكر لكم مع التقدير تحملكم اعباء المسؤولية رغم ظروفكم الصحية .

مع اسفي على تخليكم من رئاسة الوزراء ، وشكري لكم ولزملاتكم على ما قمتم به من اعمال ، لا بد لي من التوضيح باننا نرغب دوما ، ومن الصميم ، في توثيق روابط الاخوة والصداقة مع جميع الدول العربية ، وخاصة ائتدولة المصرية ، وهذه هي من اهم اهدافنا وغاياتنا التقليدية . وانا في نفس الوقت نحرص كل الحرص على كيان الجامعة العربية . وتقويتها ، والتمسك بميثاقها القومي الذي من اهم اهدافه التقارب بين الدول العربية . وجمع كلمتها وحفظ كيانها وكرامتها .

لقد ظهر لي بان الشعور الذي تكون في نفسكم . وهو عدم تأييدي لوزارتكم ، كان نتيجة الآراء التي أبدت من قبل الشخصيات السياسية بحضوركم مع زملائكم مساء يوم ١٩٥٠/١/٣٠ م ، ذلك الاجتماع الذي حصل بناء على اقتراحكم مناقشة سياسة وزير الخارجية ، التي لم تتل التأييد ، رغم ما ابداد المجتمعون من الحرص على دوام الصداقة وتوثيقها مع الدول العربية عامة ، والدولة المصرية خاصة ، تلك السياسة التي اختلفت آراء زملائكم الوزراء على تقريرها (١) .

صدر عن بلاطنا الملكي في اليوم السابع عشر من شهر ربيع الثاني ١٣٦٩ الهجرية الموافق اليوم الخامس من شهر شباط سنة ١٩٥٠ الميلادية . عبد الله

(١) وهكذا استقال جودة « بسبب معارضة الانكليز ، والوصي ، ونوري السعيد ، والطبقة الحاكمة ، لسياسة التقارب مع مصر ، التي حاولتها الوزارة المذكورة ، وبسبب تدعيمها للجامعة العربية ورفضها التدخل في شؤون سورية ، ومحاولة ضمها الى العراق او اقامة عرش للامير عبد الله فيها » اه .

( الدكتور فاضل حسين في كتابه « تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي » ص ٢٦٩ ) ويروي السيد كامل الجادرجي في ص ٤٥٢ من مذكراته :

« ان تلك الوزارة كانت قد انتهت مهمتها التي رسمتها لها الطبقة الحاكمة والانكليز ، وكانت تلك المهمة فتح صمام الامان ، بعد عهد نوري السعيد الارهابي ، واستخدام بعض الوزراء من المعارضة ، كخلب القط في ذلك السبيل . وبعد ان تمت تلك المهمة ، لم يكن امام وزارة الايوبي الا ان تذهب ، بعد ان ظلت في الحكم فترة تقل عن شهرين ، لتأتي وزارة توفيق السويدي التي مهدت مرة اخرى لمجيء نوري السعيد ليتم اتفاقيات النفط الجديدة » اه .

## **الوزارة السويدية الثالثة**

### **توطئة**

كان من المقرر ان تؤلف « وزارة ائتلافية » برئاسة السيد توفيق السويدي ، يشترك فيها ممثلون عن الكتل البرلمانية والاحزاب العراقية كافة ، فاستدعى الوصي السيد السويدي ، وكلفه بهذه المهمة ، فطلب هذا امهاله يوما واحدا للتفكير في كيفية تحقيق هذه الرغبة الملكية . فلما كان اليوم الثاني ، عرض استعدادده لادخال اربعة وزراء من حزب الاتحاد الدستوري - حزب الحكومة السعيدية - في وزارته . و اضاف الى ذلك قوله : انه سيحاول اخذ اثنين من حزب الاستقلال . اما بقية الاحزاب فانه لا يستطيع التفاهم معها . وعلى هذا اتصل السويدي ببعض الدوات لانتقاء هؤلاء المعثرين . فاصطدم ببعض العراقيين التي اخرت مهمة تأليف الوزارة . فقد «تقدم حزب الاستقلال الى فخامة رئيس الوزراء ببعض الضمانات ، التي يراها ضرورية للعمل من اجل فكرة الاتحاد السوري العراقي ، والتي تكفل انجاحه ، وهو المشروع الرئيسي الذي من اجله ارتضى الحزب البحث في امكانية الاشتراك في المسؤولية على اساس ائتلافي واسع فسي هذا الوقت . كما تقدم ببعض الشروط الاخرى المتعلقة بتأمين الانسجام الوزاري » (١) فلما تعذر على السويدي قبول هذه الشروط ، قرر الاكتفاء بتكوين وزارته من الاعضاء المستقلين . ومن حزب الاتحاد الدستوري « حزب نوري السعيد » في وزارته دون بقية الاحزاب ، فوجه الوصي اليه هذا الكتاب :

---

(١) جريدة « لواء الاستقلال » العدد ٨٩٥ بتاريخ ٦ شباط ١٩٥٠ م .

وقد اكد لنا الاستاذ محمد مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال ان توفيق السويدي عرض عليه ان يدخل وزيرا للشؤون الاجتماعية في وزارته المرتقبة ، وان يدخل معه السيد محمد صديق شنشل كوزير للامور العربية في وزارة تخلق له خلقا ، فرد عليه : ان حزب الاستقلال يشترط ان تكون له ثلاثة مقاعد في وزارته على ان تعطى لممثليه وزارات الداخلية ، والخارجية ، ونيابة الرئاسة ، فاعتذر السويدي عن قبول هذا الشرط ، واذا برئيس الديوان الملكي السيد احمد مختار بابان يستدعي « محمد مهدي كبه » لحمله على قبول منسبين وزاريين فقط ، ثم يدخله على الامير عبد الله لهذا الغرض فيصر رئيس الاستقلاليين على موافقه ، وتنتهي المساعي الى الفشل الذي كان متوقما .

بناء على استقالة السيد على جودت ، ونظرا لما نعهده فيكم من درابة واخلاص ، فقد قرأنا ان نعهد اليكم بتأليف الوزارة ، على ان تنتخبوا زملائكم وتعرضوا اسماءهم علينا .

وفي الوقت الذي نعهد اليكم برئاسة الوزارة ، لنا كل الثقة بان فخامتكم ستضعون نصب أعينكم كل ما من شأنه تحسين العلاقات ، وروابط الاخوة مع جميع الدول العربية ، والحرص على كيان الجامعة العربية ، ومعالجة الوضع المالى والاقتصادى بشتى الطرق المؤدية الى ضمان التوازن والرفاه ، وسيطرة القانون ، وتوطيد دعائم الامن والنظام في البلاد ، وبذل الجهد مع الدول العربية ليجاد حل بصالح العرب لقضية فلسطين .

صدر عن بلاطنا الملكى في اليوم السابع عشر من شهر ربيع الثانى سنة ١٣٦٩ الهجرية الموافق لليوم الخامس من شهر شباط سنة ١٩٥٠ م . عبد الله

★ ★ ★

وكان الهدف من الاشارة « في كتاب الاسناد هذا » الى وجوب « تحسين العلاقات وروابط الاخوة مع جميع الدول العربية ، والحرص على كيان الجامعة العربية » تخفيف الاثر الذى تركته « استقالة الوزارة الايوبية الثانية » في اوساط الدول العربية عامة ، والاوساط المصرية خاصة ، ولا سيما بعد اطلاعها على اسبابها في كتاب الاستقالة الذى اتخذته المعارضة ذريعة للتشهير بمن سبب الاستقالة .

### هياة الوزارة

اما هياة الوزارة فقد تم اختيارها على الاساس الذى اشرنا اليه في ال «توطئة» فكان :

١ - توفيق السويدى : رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للخارجية .

٢ - صالح جبر : وزيرا للداخلية .

٣ - عبد الكريم الازري : وزيرا للمالية .

٤ - حسن سامى تاتار : وزيرا للعدلية .

٥ - شاكى الوادى : وزيرا للدفاع .

٦ - عبد المهدي : وزيرا للمواصلات والاشغال .

٧ - ضياء جعفر : وزيرا للاقتصاد .

٨ - توفيق وهبى : وزيرا للشؤون .

٩ - سعد عمر : وزيرا للمعارف .

١٠ - حازم شمدى : وزيرا بلا وزارة .

١١ - جميل الاورفلى : وزيرا بلا وزارة .

## كلمة لرئيس الوزراء

كانت اول كلمة نطق بها رئيس الوزراء في حفلة الاستيزار كما يلي :

ارجو من معالي رئيس الديوان الملكي ان يرفع الى السدة الملكية . تشكراتي ، واخلاصي وعظيم احترامي ، لما اولاني اياه حضرة صاحب السمو الملكي الوصي المعظم من ثقة غالية ، اعتر بها على مجابهة الصعاب . واني اتعشم مساعدة صاحب السمو الملكي الوصي المعظم ، كلما استمرت الوزارة ، حيث لا بد ان يحصل لي ولوزارتي من مؤازرته ما يحقق لهذه البلاد النجاح المستمر . واني اقدر الظرف الدقيق في بلادنا ، وما تجابهه من صعاب ، ويترتب على كل احد من ابناء الشعب ، ومن المسؤولين ، ان يعملوا متكاتفين لايجاد الرفاه والطمأنينة والنظام ، وان يجعل القانون - كما اشار الخطاب الملكي الكريم - مسيطرا على جميع المصالح ، وان يوزع العدل بالقسطاس المستقيم وبكل نزاهة . ان هذه الاعمال تشغل بالنا ، كما اشغلت الحكومات المتعاقبة زمنا طويلا ، واذا اتيج لوزارتي ان تقوم بهذه الخدمات ، فسكون ان شاء الله من المبرورين . وارجو الله تعالى ان يوفقنا لما فيه خير البلاد ، وان يجعلها مطمئنة مرفهة في ظل صاحب الجلالة الملك المفدى ، وفي ظل سمو الوصي المعظم والله المستعان .

## منهاج الوزارة

اعدت الوزارة منهاجها فكان اكثر خطوطه مستمدا من منهاج الاساسي لحزب الاتحاد الدستوري الذي كان له في الوزارة خمسة ممثلين، حتى ان بعض مواد منهاج كان « نسخة طبق الاصل » لبعض مواد الحزب . وقد وقف السويدي في الجلسة الرابعة الذي عقدها مجلس النواب يوم ١٦ شباط ١٩٥٠ م ، فتلا منهاج وهو :

(١) تضم هذه الوزارة خمسة من اعضاء حزب الاتحاد الدستوري وهم السادة : شاكرو الوادي ، وضياء جعفر ، وسعد عمر ، و خليل كنه ، وجميل الاورفلي . كما تضم ستة من المستقلين وهم السادة : صالح جبر ، وعبد المهدي ، وعبد الكريم الازري ، وتوفيق وهبي ، وحسن تاتار ، وحازم شبحين آغا . ولم يشترك فيها من اعضاء « الوزارة المستقلة » غير « سعد عمر » الذي شجب سياسة تلك الوزارة في اجتماع « قصر الرحاب » فكان شجبه هذا شفيما لاستيزاره في الوزارة الجديدة ، وقد استوزر لأول مرة خمسة وزراء جدد وهم : حسن تاتار ، وعبد الكريم الازري ، وحازم شبحين آغا ، و خليل كنه ، وجميل الاورفلي . ويقول توفيق السويدي في ص ٢٦٦ من مذكراته :

« لقد كانت بعض الصعوبات تأتي من صالح جبر وزير الداخلية ، مع علمه باتي لا احتياج لمحدثته ولم ارتج لدخوله الوزارة ، وقد انهته ذلك مراعاة عند التأليف ، غير ان شهادة نوري السعيد وتأكيدات احمد مختار كانت تشفع له بانه سوف لا يعرقل اي ميل اراء واية اجراءات اتخذها » اه . وهذا يعني ان السويدي لم يكن حرا في انتقاء اعضاء وزارته، وان الناس كانوا على حق حين اشاعوا ان رئاسة الوزراء لم تسند اليه الا بعد ان تمهد باعادة الاعتبار الى صالح جبر بجعله وزيرا للداخلية في وزارته .

## أبها السادة :

أشرف بتقديم وزارتي التي الفتها ، بناء على ثقة صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم ، واعتمادا على مؤازرة مجلسكم العالي . واني اذ أتقدم الى المجلس العالي بمنهاج وزارتي ، أمل ان احظى بتوجيهكم ، داعيا المولى ان يبارك اعمالنا جميعا لخير الامة والوطن ، تحت ظل صاحب الجلالة الملك المعظم ، ورعاية سمو الوصي الأمين .

## الشؤون الخارجية :

١ - الحرص على توثيق روابط الاخاء والتفاهم بين الدول العربية على اكمل وجه ، ضمن احكام ميثاق الجامعة العربية ، ولا سيما مادته التاسعة ، وذلك بتشجيع المشاريع التي تستهدف تعزيز الكيان العربي ، عملا بأهداف العراق القومية .

٢ - مواصلة المساعي مع الدول العربية لإيجاد افضل حل يتفق ومصلحة العرب في قضية فلسطين .

٣ - تعزيز العلاقات الودية القائمة بين العراق وسائر الدول ، ولا سيما المجاورة منها ، وتوثيق الروابط مع حليفتنا بريطانيا العظمى ، وفق احكام الميثاق والمعهود القائمة . ودعم السلم العالمي ، تحقيقا لمبادئ ميثاق هياة الامم المتحدة .

٤ - ان ما حصل من حوادث جسام ، وتطورات دولية بعد الحرب العالمية الاخيرة ، قد اوجدت قوى جديدة مؤثرة في الحقل الدولي ، وراء جبهة سعد آباد، مما يقوّي الامل في تعاون دولي اوسع مدى في آسيا ، خدمة لمقاصد السلم ، وتجنبنا للاخطار المتزايدة على مدى الايام . والعراق يرجو تحقيق هذه الامل .

٥ - ستواصل الحكومة مساعيها بالتعاون مع شقيقاتها لتحقيق اهداف ليبية الوطنية .

## الشؤون الداخلية :

١ - تعزيز القانون الاساسي ، وجعله مرجعا للامة في جميع الشؤون ، وحماية احكامه من اي اعتداء ، ومكافحة جميع الاعمال المخالفة لها .

٢ - تعزيز الوحدة العراقية ومقوماتها المادية ، والروحية ، ومحاربة النزعات الضارة بها .

٣ - تأمين الاستقرار وسيطرة القانون ، وتوطيد دعائم الامن والنظام في البلاد ، وتشريع الوسائل الكافلة لها ، والدعوة الى وحدة الصفوف ، والعمل على بث روح الاطمئنان في النفوس ، وازالة كل ما من شأنه اثارة الحقد والانتقام .

٤ - العناية بشؤون الموظفين ، وترفيه احوالهم ، وتأمين ادائهم لواجباتهم ، وتطهير الجهاز الحكومي من العناصر الملوثة والمجازة ، والاهتمام بمجالس ادارة الالوية ، والشرطة ، والبلديات .

### شؤون الدفاع :

١ - تعزيز قوة الجيش ، والعناية بتسليحه ، وثكناته ، ورفع مستوى افراده الثقافي ، والمسلكي ، والاكثر من البعثات التدريبية الى الخارج ، والاهتمام بالانتاج المحلي للمواد الحربية . وتعديل بعض القوانين العسكرية ، وتشجيع روح الجندية بين طبقات الشعب .

### الشؤون القضائية :

١ - تعزيز استقلال القضاء باحلال العناصر الكفووة المستقيمة ، والاهتمام بتأسيس مجلس الدولة ، ونشر الثقافة القانونية ، والعناية بأعمال التسوية ، وحملها على اكمال مهمتها في اقصر وقت ، واعادة النظر في القوانين التي لا تسير روح العصر .

### الشؤون المالية والاقتصادية :

١ - تعزيز الثقة في مالية البلاد ، وذلك بتأمين التوازن بين ايراداتها ونفقاتها ، وتحقيقا لذلك ، تسمى الوزارة الى ايجاد موارد جديدة لما قد تسمح بها قابلية البلاد ، والعمل على تخفيض النفقات العامة ، تخفيضا لا يؤثر في الجهاز الحكومي ، ولا يوقف التوسع الطبيعي في الخدمات الاجتماعية .

٢ - السعي لجعل امتيازات النفط اكثر فائدة للبلاد مما هي الآن ، والاسراع بتأسيس مصفى النفط .

٣ - الاهتمام بتأسيس مجلس اعماري خاص ، تكون مهمته التعمير والانشاء ، وتمويله بموارد النفط والقروض الخارجية وغيرها ، لتمكينه من تنفيذ مختلف المشاريع العمرانية الرئيسية .

٤ - السير في سياسة التصنيع بأوسع مدى ممكن ، وتشجيع الصناعات المحلية ، وحمايتها حماية فعالة تمكنها من منافسة المنتجات الاجنبية من جهة ، وتشجيع اصحاب رؤوس الاموال لاستثمار اموالهم من جهة اخرى .

٥ - السعي لاجاد توازن تجاري بتقليص الاستيراد ، بقدر الامكان ، وتشجيع التصدير بأوسع مدى ممكن ، وتبسيط الوسائل الموضوعة لتنظيم الحياة الاقتصادية .

٦ - تشجيع الملكية الصغيرة ، وجعلها اساسا للتوسع الزراعي في العراق ، مع

تحديد الحدين : الاعلى والادنى للملكية في كافة المشاريع الزراعية ، التي تقوم بها الحكومة في المستقبل ، في الاراضي الاميرية الصرفة ، وتشجيع التعاونيات الزراعية .

٧ - قيام الحكومة بالصناعات والمشاريع ذات الصبغة العامة ، ومساهمتها في المشاريع الاقتصادية الاخرى ، ووضع الخطط الاقتصادية التي يتطلبها رفع مستوى الانتاج الوطني ، وتشجيع التثبث الفردي ضمن هذه الخطة .

٨ - العناية بالحاصلات الرئيسية كالتمور ، والحبوب ، والتبغ ، والسعي لاجداد الاسواق الخارجية لها ، والعمل على تهيئة وسائل نقلها ، وحل مسألة الشحن .

٩ - توسيع اعمال المصارف ( الزراعي . والصناعي ، والعقاري ) بامدادها بالمال اللازم ، وايجاد موارد ثابتة لها لتمكينها من مساعدة الزراعة ، واصحاب الصناعات والرهونات ، مساعدة مجدية .

## الشؤون الثقافية :

توجيه التعليم في كافة مراحله الى ما يحقق حاجات البلاد ، مع الاخذ بالاتجاهات الثقافية الحديثة ، والنهوض بالكلية الى مستوى ارفع ، تمهيدا لتكوين الجامعة ، ورفع مستوى الدراسات الابتدائية والثانوية ، ونشر التعليم المهني ، وتوسيع التعليم الزراعي والريفي ، ومكافحة الامية ، وتهذيب المناهج والكتب المدرسية ، والعناية بالرياضة البدنية والكشافية والفنون الجميلة ، والترفيه عن المعلمين . وتحسين احوالهم ، ووضع خطط ثابتة لانشاء ابنية عصرية للمعارف .

## الري والمواصلات :

١ - العناية بتحقيق مشاريع الري الكبرى ، وفي مقدمتها مشروع الثرار ، وتدارك نفقاتها عن طريق القروض الخارجية والداخلية .

٢ - العناية بالطرق العامة ، التي هي الآن قيد الدرس ، لوضع خطة عامة نفية تأمين تبليط كافة الطرق في العراق وفق منهاج خاص .

٣ - الاخذ بسياسة احوال العناصر الوطنية في مؤسستي السكك الحديدية والميناء بدل الاجانب .

## الشؤون الاجتماعية :

١ - النهوض بالمستوى الصحي في البلاد ، وقاية وعلاجاً ، وتيسير الخدمات الصحية بصورة عادلة لجميع المواطنين ، وتشريع لائحة قانون الصحة القروية ، وتعديل قوانين ممارسة الطب والصيدلة والخدمة الطبية .



٢ - مكافحة الامراض المتوطنة والطارئة ، وتعزيز المؤسسات الصحية ،  
والعناية بمعاهد الامومة ، والطفولة ، ومستوصفات الامراض الصدرية .

٣ - الاهتمام بالعمال اقتصاديا واجتماعيا .  
هذا ونسأله تعالى ان يأخذ بيد الجميع لتحقيق ذلك والسلام عليكم (١) .

### مناقشة منهاج الوزارة

ذكرنا في المجلد السابع من كتابنا هذا ، ان سبعة من اعضاء مجلس الاعيان لا بينهم السيدان : صالح جبر وعبد المهدي ، اعتصبوا ضد «الوزارة السويدية الثانية» وقرروا الاخلال بنصاب المجلس المذكور . حتى تستقيل تلك الوزارة . فلما تالفت «الوزارة السويدية الثالثة» وجاء دور المذاكرة على منهاجها الوزاري ، انصبت الاعتراضات على ادخال السيدين : صالح جبر وعبد المهدي في هذه الوزارة ، دون ان تتناول المنهاج نفسه .

قال نائب البصرة عبد الرزاق حمود :

ليس من حسن طالع فخامة رئيس الوزراء ان يؤلف مثل هذه الوزارة ، وعناصرها معروفة اتجاهاتها ، وطابعها عند كل عراقي مستنير ، معروفة بصفة عامة انها من العناصر المحافظة التي تؤمن بوجود الاقطاع وبصلاحه ... وهي كذلك ذات طابع آخر ، هو الميل الى تأييد سياسة بريطانية ، والسير مع العسكرات الغريبة ... ومن المستغرب جدا ان يؤلف فخامة السويدي هذه الوزارة فليس هناك اية علاقة تربط فخامته ببقية اعضائها (٢) .

وقال نائب بغداد حسين جميل :

« ان اقطاب الوزارة الحاضرة اناس يؤمنون بالاقطاع الكبير ، ويسندون نفوذ العشائر ، واذا اردنا ان نحسن القول فيهم ، نسميهم من المحافظين لا الرجعيين ، وقد طلب الى فخامة رئيس الوزراء ان يتعاون الجميع على مقاومة المحافظين ، فلذلك تقارم هذه الوزارة لاننا نعتقد انها تضم اقطاب الرجعية ... فهل يتضامن مع الذين اسقطوه ، ويترك وزراء الذين تضامنوا معه ضد زملائه الجدد ؟ » (٣) .

وقال نائب البصرة حسن عبد الرحمن :

« ان بين الوزراء اكثر من واحد جاءوا الى الحكم مرات عديدة ، وعاملوا الناس بشدة ، الى درجة وصلت الى الظلم والقسوة . واعتقد ان فخامة رئيس الوزراء لا يقر الآن الشدة ، ولا يراها وسيلة صالحة من وسائل الحكم . اقول ذلك بعد ان

(١) محاضر مجلس النواب « اجتماع ١٩٤٩/١٩٥٠ م » الامتياذي من ٢١ - ٢٢ .

(٢) المصدر المذكور من ٢٩ .

(٣) محاضر مجلس النواب ( الاجتماع الامتياذي لسنة ١٩٤٩/١٩٥٠ م ) من ٤٧ .

اتأمل في ماضيه السياسي . كما ان بين وزرائه ايضا من ينحى منحى فخامته . فبعد وجود هذه العناصر الثلاثة التي لا نعلم ايها سيكون الاقوى في تسيير الامور » (١) .

ولما جاء الدور لنائب المنتفك ، الدكتور عبد المجيد عباس ، وتطرق الى موضوع « معاهدة بورتسموث » التي جاءت بها « وزارة صالح جبر » وشجبه لاسلوب رفضها من قبل « وزارة الصدر » وهي متأثرة بهياج الشعب ، وصخب الشارع ، حصلت مشادة كلامية بين المؤيدين والمعارضين ، ثم بين ممثلي القبائل في مجلس النواب ، وبعض القوميين ، فاذا بأحد النواب يقول لاحد الرؤساء « لو تحللتما لما وافقتما » فتسوء هذه الكلمة وقعا في نفوس الرؤساء ، ويصرخون « نحن لسنا بعبيد » فترتب على ذلك هرج ومرج ، اضطر معهما رئيس المجلس الى تعطيل الجلسة لمدة عشر دقائق حتى اذا استؤنفت ، وقف رئيس الوزراء السيد السويدي فقال :

« بينت في عدة مواقف ان وزارتي تنهج منهج التفاهم ، وشد الازر ، وترصين الصغوف . ولذلك لا اجد من مصلحة البلد ان ندخل مناقشات اكاديميك نحن في غنى عنها . فما وقع في الماضي دخل في حكم التاريخ ، واصبح ماضيا تبحث عنه الاجيال الآتية بما يترأى لها من حسن او اساءة » (٢) .

وتبعه وزير الداخلية السيد صالح جبر فقال :

« اعتقد ان النهج الوزاري نص بصراحة على ما يشير الى التفاهم والتآزر ، وتناسي الاحقاد ، ووحد الصغوف ، ليتمكن هذا البلد من ان يقوم بواجباته ، والواجبات - كما تعلمون - كثيرة . وانا اشعر بان ليس هناك عاقل يرى من مصلحة البلدان ان تتوسع الثغرة ، وتفرق الصفوف » (٣) .

ثم نهض السيد عبد المهدي وزير المواصلات والاشغال فقال :

« اتقدم بالشكر الجزيل لاخواني النواب المحترمين ، سواء اكانوا معارضين ام مؤيدين ، لان للمعارض فوائده التي لا تنكر ويجب ان يشكر ... واشكر المؤيدين على حسن ثقتهم ، ونرجو من الله ان يحقق الآمال التي تجعلنا عند حسن ظنهم » (٤) .

واخذ الوزراء - بعد ذلك - يتكلمون تباعا ، ويفغزون قناة المعارضة ، فتجددت الولوجة والرغبة في المساجلة ، فاعوز الى من تقدم باقتراح الاكتفاء بالذاكرة « بناء على نزوج المذاكرة حول المنهاج الوزاري » فحاولت المعارضة الطعن في صحة الاقتراح ، ولكن الاقتراح وضع بالتصويت فقبل ، وانفضت الجلسة .

وقد سألنا السويدي ذات يوم كيف تستوزرون صالحا وزميله عبد المهدي ،

(١) المصدر المذكور ص ٢١

(٢) المصدر المذكور ص ٧٧

(٣) المصدر المذكور ص ٨٧

(٤) محاضر مجلس النواب ( اجتماع ١٩٥٠/١٩٤٩ م ) ص ١٠٥ .

وكانا قد تسببا في اسقاط وزارتك الثانية ؟ فرد علينا انه لم يخاصم هذين الوزيرين في عام ١٩٤٦م وان السبب في موقفهما المشؤوم من وزارته تاك ، بغضهما لوزير داخلته السيد سعد صالح ، وان السيد نوري السعيد اصر على ادخالهما في وزارته الجديدة ، وانه لم يكن ميالا لزاملتهم لولا توصلات الوصي ونوري .

### اتمرد ام انقلاب ؟

كان « السيد علي خالد الحجازي » احد ضباط الجيش العثماني الذين قصدوا العراق فدرج في وظائف الدولة العراقية حتى اصبح مديرا لشرطة لواء بغداد ، وقد خدم الامير عبد الاله خدمات جليلة ، ولا سيما بعد حوادث الشهرين نيسان وايار سنة ١٩٤١م . فصار هذا يقرّبه اليه . ويعتمد عليه الاعتماد كله ، حتى صيّرهُ مديرا عاما للشرطة .

واليك ما نشرته الصحف العراقية عن هذا الرجل في مطلع سنة ١٩٥٠م :

« منذ كان السيد علي خالد مديرا لشرطة بغداد ، كان الناس يتهيبون اسمه ، ويحذرون بطشه ، ويتملق بعضهم اليه ، ويسمى آخرون الى الانتفاع بمركزه . ويجود عليه الخائفون والخيرون بمالهم ، وهو بمال الخائفين والخيرين يجود . وكان له الى جانب الانصار والمحاسب ، اصحاب يشيدون بكفاءته ، ويؤكدون اخلاصه ، ويذهبون الى حد الترويج : بان سلامة المملكة مقترنة بوجوده على رأس هذه القوة المسلحة (١) . يوم اصبح « مديرا عاما للشرطة » فقد كان معروفا وشائعا على افواه الناس « ان السيد علي المذكور قد توصل الى منصب مدير الشرطة العامة باسناد من البلاط . ولانتسابه له باعتباره من اصل حجازي مخلص للبيت الهاشمي » (٢) .

« هذا هو الوضع الذي كان فيه السيد علي خالد مدير الشرطة العام ، حتى استقالة الوزارة السابقة ، وعندما تألفت الوزارة الحاضرة ، شاعت الصدف ، او شاعت الظروف ان تسند وزارة الداخلية الى شخص لم يكن واياه على وفاق تام ، بل كانت آثار التنافر والتباغض ملموسة في احاديث الطرفين ، فطلب الوزير المشار اليه فصله من الخدمة اولا ، ثم اكتفى بنقله الى احدى المتصرفيات » (٣) .

« وعلى اثر سماع السيد علي خالد بقرار مجلس الوزراء القاضي بنقله الى متصرفية لواء السليمانية ، فقد اعتزم امرا هو ان يقوم بحركة تجبر الحكومة الحاضرة على الاستقالة . وتنفيذا لهذه الخطة التي رسمها في ذهنه ، فقد قصد حوالي الساعة الثانية عشرة معسكر قوة الشرطة السيارة في الصالحية ، واصدر

(١) جريدة « لواء الاستقلال » العدد ٩٠٢ بتاريخ ١٤ شباط ١٩٥٠ م .

(٢) مذكرات السويدي ص ٥٠٢ .

(٣) جريدة « مدى الاهالي » العدد ١٢٤ بتاريخ ١٥ شباط ١٩٥٠ م .

اوامره الى بعض السرايا لتنفيذ خطته ... وفي الساعة الثالثة من صباح يوم الاحد، تم القبض على السيد... وقد اخذ راسا من المعسكر الى قصر الرحاب الملكي العامر» (١) وكان معاونان من معاوني مدراء الشرطة هما : شاكِر نعمان وعبد اللطيف سالم قد انتبها الى عصيان السيد علي فلم يطعاه امرا ونبها المقامات العليا الى امر تمرده (٢).

وعلى اثر ذلك اصدرت مديرية الدعاية العامة البيان الرسمي الاتي :

« على اثر قرار مجلس الوزراء ، المتخذ مساء امس ، بنقل مدير الشرطة العام السيد علي خالد من منصبه ، شرع المومى اليه ، متأثرا بهذا القرار ، باستعمال القوة للاخلال بالامن والنظام ، ونظرا للتدابير التي اتخذتها الحكومة من جهة ، ولان عمله هذا لم يلق تأييد قواته ، فقد احبطت حركته فورا ، والقى القبض عليه تمهيدا لسوقه الى المحاكم » .

بغداد ١٢ شباط ١٩٥٠ م . مدير الدعاية العام

يقول رئيس الوزراء السيد توفيق السويدي في ص ٥٠٢ من مذكراته : « في الساعة الثانية عشرة ليلا ، وكنت على وشك الدخول الى الفراش ، دق جرس التلفون ، وكان المتكلم السيد علي الحجازي . وقد ظهر من كلامه المترنح انه في حالة سكر . فقال لي بصريح العبارة : اذا لم تخرج صالح جبر من وزارة الداخلية غدا فاني اقوم بانقلاب . ثم اقبل التلفون . وعلى هذا اتصلت فورا بصالح جبر ، وقد كان نائما فابقطوه ، وقلت له ما سمعته من السيد علي الحجازي ، وطلبت منه ان يتخذ ما يلزم تجاه هذا التحدي . ثم اتصلت كذلك بشاكِر الوادي وزير الدفاع فاخبرته بما جرى ، وطلبت منه ان يتخذ فورا كل ما يلزم لالقاء القبض على مدير الشرطة انعام ولعمل ما يجب ضد ما هدد به الحجازي » .

وفي يوم ١٤ شباط صدر البيان الرسمي التالي :

« قررت وزارة الداخلية احالة السيد علي محمد خالد الى محكمة الجزاء المختصة ، فطلبت الى وزارة العدلية اتخاذ الاجراءات القانونية في هذا الخصوص ، وفق المادة الـ ( ٨٠ و ٨١ ) من قانون العقوبات البغدادي » .

١٤ شباط ١٩٥٠ م . مدير الدعاية العام

وتنص المادة ( ٨٠ ) على ان يعاقب بالاعدام كل من نظم ، او ترأس اية عصبة مسلحة ، هاجمت فريقا من سكان البلاد ، او قاوم بالسلاح تنفيذ القانون بواسطة مأموري الحكومة ، او شرع باستعمال قوة ظاهرة للقضاء على الحكومة ، او تغييرها .

اما المادة ( ٨١ ) فتنص على ان « يعاقب بالاشغال الشاقة ، او الحبس مدة لا

(١) جريدة « الزمان » العدد ٧٥١ بتاريخ ١٢ شباط ١٩٥٠ م .

(٢) المعروف ان الوزيرين المعروفين : حسام الدين جمعة وجبيل عبد الوهاب هما اللذان نقلوا الى السيد علي خبر فصله من الخبة فهبجا اهل بيته ، بعد ان نقلوا من « ملهى سليكت » الى دار حائط القاضي وجملاه يحتسى الخيرة بانراط حتى تمتد وعيه .

تزيد على خمس عشرة سنة ، كل من حرّض بفعل ظاهر على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة ، اذا لم يقع فعل بناء على هذا التحريض» . وفي التاسع من نيسان ، اصدرت محكمة الجزاء الكبرى لمنطقة بغداد ، حكمها القاضي بحبس السيد علي خالد بالاشغال الشاقة المؤبدة . وقد جاء في قرار التجريم :

« لدى تدقيق الادلة ... وما تضمنه سير التحقيق والمحاكمة ، ثبت ان المتهم في ليلة ١١-١٢/٢/١٩٥٠م ، عندما بلغه ان مجلس الوزراء قرر نقله من منصبه الى وظيفة اخرى ، اخذ يشرب المسكر ، ويدعي بأنه فصل من وظيفته ثم ... توجه الى معسكر الشرطة في السعدون ، وامر بجمع قوات الشرطة بكافة اسلحتها وسياراتها المسلحة ، والالتحاق به في معسكر شرطة الصالحية ، الذي اتخذه مقرا له ، واخذ يصدر الاوامر اللازمة الى رؤوسه ، طالبا منهم القيام بعمل ايجابي لتنفيذ ما عزم القيام به من احتلال بغداد ، ان لم يقبل طلبه باقالة وزير الداخلية من منصبه ، وارسال سيارتين مسلحتين احتلت احدهما دائرة البريد المركزي فعلا ... وبفضل التدابير الاحتياطية التي اتخذها المسؤولون لاحباط تلك الحركة ، وحضور بعض الشخصيات التي سعت للحيلولة دون هذه الحركة ، ومجيء العقيد عبيد عبد الله المضايقي في المرة الثانية ، وتبليغ المتهم امر سمو الوصي ... بأن يحضر في قصر الرحاب ، فقام على الفور ممثلا ذلك ، وترك المعسكر مرافقا اياهم ، وهناك وضع تحت الحراسة ، وبعد ذلك رفع الانذار عن قوات الجيش ، واعيدت السيارات المسلحة مع افرادها الى معسكراتها » (١) .

وعلى اثر صدور هذا الحكم ، طلب السيد علي الى السلطات المختصة اعتبار جريمته سياسية غير عادية . ولدى تدقيق الحكم من قبل محكمة تمييز العراق ، نقضته في السادس من ايار ، وطلبت اجراء المحاكمة مجددا . فجرت في ١٧ حزيران . وصدر الحكم بسجن المومي اليه لمدة ثلاث سنوات . فلما الف نوري السعيد وزارته الحادية عشرة في ١٦ ايلول ١٩٥٠م : استعذر ارادة ملكية في ٣٠ تشرين الاول من هذه السنة باعفائه عما تبقى من مدة محكوميته بعد ان امضى في التوقيف والسجن نحو تسعة اشهر . ولا ننسى تدخل الوصي لصالح الحجازي في جميع مراحل عصيانه ومحاكماته ، وعفوه عما تبقى من مدة محكوميته .

### اليهود والجنسية العراقية

لما اعتلى « نبوخذ نصر » ملك الكلدانيين عرش بابل في عام ٦٠٤ ق.م . ، حالف

---

(١) كان الجيش قد وضع في الانذار اثر حدوث ما تقدم « اذ تقرر ان يقوم الجيش باتخاذ التدابير اللازمة لالتقاء التبض على المتهم ، واجباط حركته ، ومحافظة الامن والنظام .. وطلب اليه ارسال بعض القطعات من الجيش الى رؤوس الجسور ببغداد لمنع عبور قوات الشرطة الى جانب الكرخ ، وقطع اتصالها بالمتهم في معسكره » كما ذكر ذلك قرار التجريم المذكور .

« يوياقيم » ملك اليهود في اورشليم ، في جملة من حالفهم من ملوك الاقاليم وامراء الجبهات . ثم حدث بينهما ما اوجب النفرة والانفصال ، فجهز عليه جيشا ثل عرشه ، واصر جنده ، وسبى نساءه وقيانه واشراف مملكته ، ونفاهم الى ارض بابل . ثم عهد بعرش اورشليم الى صدقيا بن يوياقيم .

وشاء الملك الجديد ان يلعب لعبة والده ، فجهز « نبوخذ نصر » عليه جيشا آخر هدا ما تبقى من معالم اورشليم ، وسبى اهلها كافة الى بابل سنة ٥٨٦ ق م ، ففرق اليهود تحت كل كوكب ببلاد بابل وآشور ، فلما جاء الاسلام اعتبرهم « اهل ذمة » على اساس انهم اصحاب كتاب سماوي فعاملهم باحترام وحمى اموالهم واعراضهم من كل سوء ، ومنحهم الحرية التامة في اقامة شعائرهم الدينية ولا ريب في ان القسم الاعظم من يهود العراق ( وعددهم نحو ١٣.٠٠٠ نسمة ) انما هي من بقايا السبي المذكور . يقطن ثلثاهم في بغداد وضواحيها ، وينتشر الباقون في انحاء العراق . بحيث قلما تخلو منهم مدينة ، او قرية ، او ربذة ، ويتمتعون بحقوق متساوية مع بقية السكان من حيث التوظيف ، واستغلال الموارد العامة ، ومن حيث التعليم ، والتثقيف . بحيث اصبح منهم الوزراء ، والاعيان ، والنواب ، والحكام ، والمحامون والاطباء والصحفيون الخ .

ومن الجدير بالذكر ان ثبت هنا حقيقة تاريخية لا بد من اثباتها . تلك هي ان اليهود في العراق تمتعوا بحقوق المواطنة التي يتمتع بها المسلمون وغيرهم وانهم اثروا على حساب غيرهم ثراء فاحشا ، وانهم قابلوا احتلال القوات البريطانية للعراق بسرور وابتهاج حتى ان فتياتهم نثرن الورود والزهور على جنود الاحتلال يوم دخلوا بغداد في ١١ آذار ١٩١٧ م وساهم فتياتهم في بناء الادارة المحتلة بتلبية احتياجاتها من الموظفين والمستخدمين حتى صاروا يتعالون على غيرهم و « لقد عبر اليهود عن شعورهم بالامن والطمانينة باظهار التعالي على المسلمين حتى انهم جراوا على شتم المسلمين » (١) ولما اضطرت سلطات الاحتلال البريطانية الى استفتاء الراي العام في نوع الحكم الذي يرتضونه لبلادهم « ابنى اليهود والمسيحيون ان يوقعوا العريضة التي وقعها المسلمون ... ووقعوا في النهاية على عريضة منفصلة طلبوا فيها استمرار الادارة البريطانية ، وان يصبحوا رعايا بريطانيين » (٢) فلما تم وضع العراق تحت الانتداب البريطاني . استفاد اليهود من حاجات الانتداب الملحة للموظفين في دوائر الدولة ، اذ اتاح لهم تحصييلهم الاهلي الراقي واجادتهم بعض اللغات الاجنبية احتلال الكثير من الوظائف العامة التي احتاج اليها الجياز الاداري الحديث ، ولهذا السبب ابدى الانكليز اهتماما خاصا بالمدارس اليهودية فعملوا على زيادتها وزيارة قادتهم لها حتى ان جريدة العرب التي انشأها الانكليز . ذكرت في عددها الصادر في ١٩ آذار ١٩٢٨ ان قائد القوات البريطانية

(١) حاييم كوعين في كتابه « النشاط الصهيوني في العراق » ص ٩ .

A.T. Wilson, Clash of Loyalties P. 334

(٢)

الجنرال مارشال زار مدرسة الاليانس الاسرائيلية وبعد ان استمع الى اناشيد الطلاب واهازيجهم قال : اني مسرور بهذه الزيارة التي ذهبت بجميع اتعابي في الحرب ، وسأزور هذا المعهد كلما اشتد نصبي .

وفي ٢٢ شباط ١٩٢١ الف اليهود في بغداد « الجمعية الصهيونية لبلاد ما بين النهرين » فجازتها حكومة الاحتلال في الخامس من آذار من هذه السنة على الا تمارس اعمالها بصورة علنية لئلا تستفز شعور الاهلين . وقد شرعت هذه الجمعية في جمع التبرعات للمؤسسات الصهيونية في الخارج وتفسير المضللين الى فلسطين ، ولهذا امتنعت حكومة الملك فيصل عن تجديد رخصة هذه المنظمة الصهيونية في تموز ١٩٢٢ فأخذت تعمل في الخفاء .

ومن يقرأ كتاب « النشاط الصهيوني في العراق » الذي وضعه باللغة العبرية حاييم ي. كوهين وعرّبه « مركز الابحاث الفلسطينية » في بيروت وبغداد فسيروا ان عشرات المؤسسات التي اسسها اليهود في بغداد ، وخاقتين ، وكروك ، واربل ، والحلة ، والبصرة لاغراض ادبية ورياضية كانت تعمل في سبيل الصهيونية وجمع التبرعات لليهود فلسطين (١) وتهجير اليهود اليها . وكان بعض المسؤولين يستترون على هذا النشاط اما طمعا في غلمانهم وفتياتهم او رغبة في الرشاوى التي كانت تقدم بدون حساب من قبل اليهود الذين كانوا يعملون للصهيونية .

وعلى اثر قيام دولة اسرائيل في فلسطين سنة ١٩٤٨م ، اخذ هؤلاء اليهود يهربون الى فلسطين سرا وعلانية ، فأشارت الحكومة البريطانية على الحكومة العراقية ان تشرع قانونا بالسماح ان يشاء من يهود العراق بالهجرة الى فلسطين ، وهي تهدف بذلك الى تقوية جهاز اسرائيل العسكري من جهة ، وارباك الاسواق التجارية التي يهيمن اليهود عليها في العراق من جهة اخرى ، « يضاف الى ذلك الضغط الامريكي » (٢) وهكذا اقرت الوزارة مبدا فسخ المجال امام من يرغب في هجرة العراق هجرة شرعية (٣) فتقدمت الى مجلس النواب في الثاني من آذار عام ١٩٥٠م بلائحة قانونية هذا نصها :

المادة الاولى - لمجلس الوزراء ان يقرر اسقاط الجنسية العراقية عن اليهودي العراقي الذي يرغب باختيار منه ، ترك العراق نهائيا بعد توقيعه على استمارة خاصة امام الموظف الذي يعينه وزير الداخلية .

المادة الثانية - اليهودي العراقي الذي يغادر العراق ، او يحاول مفادرتة بصورة غير مشروعة ، تسقط عنه الجنسية العراقية بقرار من مجلس الوزراء .

---

(١) يقول الكاتب اليهودي كوهين في ص ٩٣ من كتابه آنف الذكر « ان العراق احتل المرتبة الرابعة بعد الولايات المتحدة الامريكية وانكلترا والصين في التبرعات للحركة الصهيونية » .

(٢) حاييم كوهين في ص ١٩٥ من كتابه « النشاط الصهيوني في العراق » .

(٣) قال لنا رئيس الوزراء توفيق السويدي : انه كان قد فاتح السفارة البريطانية في بغداد بوجوب نقل يهود العراق الى الهند للخلص من مشكلتهم فلم يستحسنوا هذه الطريقة ، فكلف وزير داخلية السيد صالح جبر ان يتصل بالسفير البريطاني ليجاد الحل المناسب لهذه المشكلة فكان اعداد التشريع المذكور اخر ما تفتتت عنه الاذهان .

المادة الثالثة - اليهودي العراقي الذي سبق ان غادر العراق بصورة غير مشروعة ، يعتبر كأنه ترك العراق نهائيا ، اذا لم يعد اليه خلال مهلة شهرين من نفاذ هذا القانون . وتسقط عنه الجنسية العراقية من تاريخ انتهاء هذه المهلة .

المادة الرابعة - على وزير الداخلية ان يامر بابعاد كل من اسقطت عنه الجنسية العراقية بموجب المادتين : الاولى والثانية ، ما لم يقتنع ، بناء على اسباب كافية ، بان بقاءه في العراق موقتا امر تستدعيه ضرورة قضائية او قانونية او حفظ حقوق الغير الموثقة رسميا .

المادة الخامسة - يبقى هذا القانون نافذا لمدة سنة من تاريخ نفاذه ، ويجوز انهاء حكمه في اي وقت خلال هذه المدة بارادة ملكية تنشر في الجريدة الرسمية .

المادة السادسة - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة السابعة - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون .

وقد جاء في الاسباب الموجبة لوضع هذا التشريع .

« لوحظ ان بعض اليهود العراقيين اخذوا يتذرعون بكل الوسائل غير المشروعة ، لترك العراق نهائيا . كما وان البعض الآخر سبق ان غادر العراق بصورة غير مشروعة . ومن حيث ان وجود رعايا من هذا القبيل مرغمين على البقاء في البلاد ، ومكرهين على الاحتفاظ بالجنسية العراقية مما يؤدي حتما الى نتائج لها تأثيرها على الامن العام ، والى خلق مشاكل اجتماعية واقتصادية ، فقد وجد ان لا مندوحة من عدم الحيلولة دون رغبة هؤلاء في مغادرة العراق نهائيا . واسقاط الجنسية العراقية عنهم . وقد سنت هذه اللائحة لتأمين هذه الغاية » .

وقد طلبت الحكومة مناقشة هذه اللائحة بطريقة الاستعجال فتنهد بعض النواب . وطلب احوالها على اللجان الخاصة للتدقيق . فاعلن وزير الداخلية انه لا يعارض في احوالة هذه اللائحة على اية لجنة ارادها المجلس على ان تشرع فوراً . وبين ان حركة الهرب « اخذت تتطور مع الزمن تطورا ليس من المصلحة السكوت عنه . فقد اصبح الذين يريدون الهرب وترك العراق نهائيا لا بالافراد ، كما كان الحال بالماضي ، وانما بالعشرات . بل وقد تجاوز عددهم المئات في الاسابيع الاخيرة . . فقد تشكلت وتآلفت عصابات لتسهيل مهمة هؤلاء » وعندها طالب بعض النواب القوميين « ان تكون هذه اللائحة بشكل عام تتناول جميع الامور المعقدة لتتخلص تخلصا صحيحا من هذا السرطان » (١) .

---

(١) محاضر مجلس النواب اجتمع ١٩٤٩/١٩٥٠ م ص ١٤٢ وقد ثبت بصورة لا تقبل الشك ان بعض خباط الشرطة الذين سمتت ضمائرهم ونحوهم كانوا يهربون اليهود بسيارات الحكومة الى ايران ، اما عن طريق خاتنين واما عن طريق شط العرب ، وقد ائزى المهربون اثراء فاحشا من جراء هذا العمل الوضيع .



وتكلم النائب اسماعيل غانم منتقدا اللائحة فقال ان :

« الهدف منها منح امتيازات جديدة لليهود . هذا العنصر الذي خان البلد ، وانكر النعمة ، وافسد الدولة لدرجة اصبحنا نجد كثيرا من الساسة لا يدخلون من الدفاع عنهم ، واعتبارهم مواطنين ، في الوقت الذي هربوا وهرَّبوا الاموال ، واشتروا بها الاسلحة » (١) .

ثم وضعت اللائحة في التصويت فقبلت نهائيا ، وارسلت الى مجلس الاعيان فشرعها في الرابع من آذار ١٩٥٠م بعد ان رفض اقتراحا تقدم به العيين مزاحم الباجه جي بسحب اللائحة واحالتها على اللجنة المختصة لتدقيقها .

وكان المظنون ان عدد اليهود الذين سيستفيدون من حكم هذا القانون فيفادرون العراق الى اسرائيل سوف لا يتجاوز الثمانية آلاف يهودي بصورة من الصور، بالنظر الى القوائد العظيمة التي جنوها في العراق ، والاموال الطائلة التي حصلوا عليها في ظل الدستور العراقي الذي لا يفرق بين المسلم ، والمسيحي ، واليهودي في احكامه . ولكن دعايات غلاة الصهاينة ، وحركات الاستفزاز التي قاموا بها في كل ناحية وقرية، وكذا الضغط الامريكي المتزايد حملت مئة وخمسة وعشرين الف يهودي على التخلي عن جنسيتهم العراقية ، والاتحاق بدولة اسرائيل في فلسطين ، الامر الذي اثبت عدم وفائهم للبلاد التي آوتهم واحسنت اليهم اكثر من ثلاثة آلاف سنة ( ٥٨٦ ق م - ١٩٥٠ م ) .

وقد قامت شركات جوية امريكية بنقل هؤلاء النازحين . بالاتفاق مع الوكالات اليهودية ، بأجور زهيدة . وكان النقل يجري بين بغداد وقبرص ، ومنها الى فلسطين، ثم صار يجري بين بغداد وفلسطين مباشرة « ومع ذلك فقد بقيت منهم بضعة آلاف ، بما فيهم بعض الشخصيات البارزة . اما الذين وصلوا فلسطين فقد كان الكثير منهم قد اسفوا الاسف الشديد على تغيير هذا البلد بذاك » (٢) ومع ذلك فقد رحل الباقون اما بطريقة الاحتيال على القانون او الهرب غير المشروع (٣) ولم تبق الا قلة قليلة من الفقراء والطامعين في تصفية املاك النازحين . اذ يقول ليلنتال في ص ٣٨ من كتابه : The Other side of the Coin

(١) المصدر المذكور ص ١٤٤ .

(٢) لونغريك في كتابه Iraq ; 1900 to 1950

(٣) يقول اليهودي العراقي اميل مراد في ص ٢٤ من كتابه « قصة الحركة الصهيونية في العراق » : « ولكن اجرا واروع مهلبتي تهجر هما اللتان كانتا مرتبطتين برحلتين جويتين غير قانونيتين قامت بهما طائرة امريكية بموجب ترتيب مع ملاحيهما ، كانت الطائرة تهب في مطار بغداد من اجل التزود بالوقود ، وبهنا كانت الطائرة تسير على المدرج وتوقف في طرله استعدادا للاقلاع ، كان خمسون نتي وفتاة قد وصلوا الى هناك بسيارة شحن مع مرافقين يهود مسلحين لمواجهة احتمال اي خطر ووجدوا مخبئين داخل الطائرة وانطلقوا الى الطائرة تحت ستار الظلام وضوء مصابيح الطائرة الوهاج ، وخلال ذلك بدقائق معدودة كان الفتيان والفتيات الخمسون داخل الطائرة التي اخذت تطلق وتنخفض وبعد ساعتين وصلت الى مطار سري في فلسطين » .

لم يكن الحماس للهجرة كما كان متوقعا ، اذ رغم انه سجل نحو ستين الف مهاجر حتى نهاية ١٩٥٠ م ، فانه لم يغادر الا ٢٣ الفا فكان لا بد من تعجيل العملية قبل ان تنهي الحكومة اجراءاتها ، فالقيت القنابل على المراكز السكنية اليهودية ، وعلى كنيس يهودي لتسجيل اسماء المهاجرين . ويبدو ان هذه الانفجارات قد دبرها وكلاء الصهيونية . ورغم انها لم تسبب خرابا الا انها اثارت المخاوف لدى اليهود ، كما وجدت مخازن اسلحة في البيوت والكنس كان مصدرها كما يعتقد يهود العراق مسبب الانفجارات ، ولكنها اثارت شكوك السلطات العراقية في ذلك الحين . وكانت نتيجة تلك الاحداث انضمام اربعين الف يهودي آخر الى قوائم الهجرة . وقد قدر عدد اليهود الذين غادروا العراق منذ اول العملية في آذار ١٩٥٠ وحتى كانون الاول حيث انتهت العملية ١١٣٥٤٥ نسمة .

### استقالة ٢٧ نائبا

حدثت في جلسة المجلس النيابي المنعقدة في ٦ آذار ١٩٥٠ م : مشادة كلامية بين بعض النواب المعارضين وبين بعض المؤيدين ، ولكنها لم تكن الاولى من نوعها ، واذا ببعض نواب المعارضة ينادي بوجوب ترك الجلسة ، وبادر قسم منهم الى كتابة استقالة جرى التوقيع عليها في مكتبة المجلس . وتجاه طلب الموقعين ، تضافر نواب حزب الاستقلال معهم في التوقيع ، فبلغ عددهم ( ٢٧ ) نائبا ، هذه صيغة استقالتهم ، وهذه صور تواقعهم :

معالي رئيس مجلس النواب المحترم :

تعتبر الامم الحية مجالسها معاقل حريتها . وحصنها السياسي الحصين . له قداسه وحرمة . وعندما شرفتنا الامة بتمثيلها في هذه الندوة : اقمنا اليمين الدستورية على القيام بواجباتنا النيابية . اما وقد ثبت لنا وللراي العام من سير المناقشات في المجلس ان هناك خطة مدبرة للحيلولة دون تمكيننا من اداء هذه الواجبات : تارة بمقاطعة الخطباء . واحداث الفسجيج . وحرماننا حقنا في ابداء الراي . فضلا عن صدور عبارات نابية . تلحق اهانة بمجلس الامة بمجموعه مما يخالف التقاليد البرلمانية ، وطورا في عدم تطبيق احكام النظام الداخلي بالحيدة المطلوبة .

يجري ذلك كله في وقت نشعر بان البلاد مقدمة على مرحلة سياسية خطيرة ، واحداث تتصل بكيانها وكرامتها ومصيرها ، مما جعلنا نعتقد بان هذه الاساليب ، وتلك التصرفات يقصد من ورائها خنق صوت المعارضة ، واضاعة الهدف الاسمي من قيام نظام برلماني سليم ، ذلك الهدف الذي بذل الشعب العراقي في سبيل الوصول اليه ما بذل من تضحيات جسيمة في الارواح والاموال .

وهذا ما دفعنا الى ان نعلن اننا لا نتقبل هذا الوضع ، ولا نتحمل مسؤولية اهانة الامة بالاعتداء على كرامة مجلسها . لذلك نتقدم باستقالتنا من النيابة لنترجع للامة امانتها ، واما اليكم مزيد الاحترام .  
بغداد ٦ آذار ١٩٥٠ م

(١) ارکان عبادي - ديوانية . (٢) اسماعيل الفانم - بغداد . (٣) برهان الدين باش اعيان - البصرة . (٤) جعفر البدر - البصرة . (٥) جميل صادق - البصرة . (٦) حربي المزعل - المنتفك . (٧) حسن عبدالرحمن - البصرة . (٨) حسين جميل - بغداد . (٩) خدوري خدوري - بغداد . (١٠) خطاب الخضيري - الكوت . (١١) داود السعدي - بغداد . (١٢) ذيبان الفبان - بغداد . (١٣) زوفائيل بطي - بغداد . (١٤) ريسان الكاكد - المنتفك . (١٥) سعدون المشلب - المنتفك . (١٦) صالح شكاره - الديوانية . (١٧) عارف قفطان - الدليم . (١٨) عبد الجبار جومرد - الموصل . (١٩) عبد الرحمن الجليلي - الموصل . (٢٠) عبد الرزاق الحمود - البصرة . (٢١) عبد الرزاق الشيعلي - بغداد . (٢٢) عبد الرزاق الظاهر - بغداد . (٢٣) عبد العزيز القصاب - بغداد . (٢٤) عبدالكريم كنه - بغداد . (٢٥) عبيد الحاج خلف - الكوت . (٢٦) علي حيدر سليمان - اربيل . (٢٧) علي ممتاز - بغداد . (٢٨) فائق السامرائي - بغداد . (٢٩) محمد حديد - الموصل . (٣٠) محمد رضا الشيعبي - بغداد . (٣١) محمد زياد - اربيل . (٣٢) محمد مهدي كبه - بغداد . (٣٣) نجيب الراوي - الدليم . (٣٤) نجيب الصائغ - الموصل . (٣٥) نصره الفارسي - بغداد . (٣٦) هاشم بركات - البصرة . (٣٧) يوسف المولى - بغداد .

وكان مجلس النواب قد استن سنة حميدة ، هي ان يرفض كل استقالة يتقدم بها احد اعضائه . فلما عرضت عليه هذه الاستقالة في الجلسة النيابية المنعقدة في ١٢ آذار ١٩٥٠ م ، قرر رفضها اتباعا للسنة المذكورة ، فاجتمع المستقيلون في دار السيد عبد العزيز القصاب ، احد اقطاب المعارضة ، للمذاكرة حول تقديم الاستقالة الاجماعية من جديد ، فارتأى ممثلو حزب الاستقلال ان توضح اسباب الاستقالة ، وارتأى آخرون رايًا آخرًا ، وانتهى الخلاف الى ان يقدم كل فريق استقالته بالصيغة التي يشاءها . فلما كان يوم ١٩ آذار ١٩٥٠ م ، كانت امام مجلس النواب ثلاث صيغ لثلاث استقالات وهي :

١ - صيغة استقالة اعضاء حزب الاستقلال وهي :

معالي رئيس مجلس النواب المحترم .

تحية مباركة : اذ نتقدم بشكرنا وتقديرنا للمجلس العالي . على مجاملته فسي رفض استقالتنا ، فاننا نرى ان اسباب الاستقالة المؤرخة ٣/٦/١٩٥٠ م ، ما زالت قائمة . لذلك يرجى عرض استقالتنا هذه على المجلس العالي ، ولعاليكم مزيد الاحترام .

١٤ آذار ١٩٥٠ م

٢ - صيغة استقالة اعضاء حزب الجبهة الشعبية :

معالي رئيس مجلس النواب المحترم .

نشكر المجلس العالي على القرار الذي اتخذه بشأن عدم قبول استقالتنا من

النيابة ، ولما كانت الاسباب التي قدمنا من اجلها استقالتنا ما زالت قائمة ، فيؤسفنا ان نكرر رجاءنا بقبول الاستقالة ولكم مزيد الاحترام .  
م ١٩٥٠/٣/١٥

٣ - صيغة استقالة النواب المستقلين وتاريخها ١٥ آذار ١٩٥٠ م وهي :  
معالي رئيس مجلس النواب المحترم

اشارة لكتابكم المرقم ٣٠٤ والمؤرخ في ١٢ آذار سنة ١٩٥٠ م .

نرجو ان ترفعوا الى المجلس العالي شكرنا على رفضه استقالتنا المؤرخة في ٦ آذار سنة ١٩٥٠ م ، ولما كانت اسباب الاستقالة المشار اليها ما زالت قائمة ، فانا نرجو عرض استقالتنا هذه على المجلس العالي ولعاليكم الاحترام .

وكان رئيس الوزراء السيد توفيق السويدي قد اعرب عن رغبته في الاجتماع بالمستقلين ، قبل ان يناقش مجلس النواب هذه الاستقالة الثانية ، وقد حصلت هذه المقابلة في السادس عشر من آذار . وتقول جريدة لواء الاستقلال في عددها المرقم ٩٧٤ الصادر في ١٢ ميس ١٩٥٠ م : « ان رئيس الوزراء تحدث في الموضوع بشكل يفهم منه انه حريص على استرضاء المعارضة » . ولكن ما كاد ديوان الرئاسة يامر بتلاوة الاستقالة حتى قبلت فوراً ، بعد ان تكلم رئيس المجلس نافياً عن نفسه صفة التحيز والمحاباة التي اتهم بها المستقلون .

وقد حاول نائب ديالي السيد حسام الدين جمعة ان يحمل المجلس على رفض هذه الاستقالة ثانية : ولكن امر قبول الاستقالات كان قد بنيت بشكل يبعد المعارضة عن المجلس . او يقلل عدد المعارضين على الاقل ، وهكذا حرم المجلس من نوابه المعارضين (١) .

وفي اول ايار ١٩٥٠ م ، اصدرت وزارة الداخلية بيانا باجراء الانتخابات اللازمة في المناطق التي استقال منها نواب المعارضة ، وحدد لذلك يوم ١٠ حزيران ، وفق المادة ٣٤ من قانون انتخاب النواب رقم ١١ لسنة ١٩٤٦ م ، فاصدر « حزب الاستقلال » بيانا مطولا في الرابع من الشهر المذكور اعتبر « الانتخابات النيابية حقا دستوريا يجب ان تمارسه الاحزاب السياسية ، وتعمل على تعويد الناس على ممارسته » (٢) ودعا اعضاءه الى خوض المعركة النيابية من جديد .

واصدر اثنان وعشرون نائبا من النواب المستقلين « بينهم السادة : محمد رضا الشيببي ، وحسين جميل ، وداود السعدي ، ونجيب الصايغ ، وعبد الرزاق الشихلي ، وعبد الرزاق الظاهر ، وعبد الرحمن الجليلي ، وحسن عبد الرحمن ،

(١) وكان نوري السعيد ملما بالموقف ، مقدرا خطورته ، ولذلك دعا الاكثوية البرلمانية لحزب الاتحاد الدستوري ، وطلب منها قبول استقالة المعارضة من المجلس ، والصمود بالمعركة .

(خليل كنه في كتابه « العراق اسمه وغده » ص ١٢٦ )

(٢) جريدة « لواء الاستقلال » العدد ٩٦٩ بتاريخ ٥ ايار ١٩٥٠ م .

ومحمد حديد ... الخ » بيانا في الثامن من ايار ، اعلنوا فيه مقاطعة الانتخابات المذكورة « لان مقاطعة الانتخابات التكميلية هي الخطوة الثانية من جانبنا بعد الخطوة الاولى . وهي الاستقالة من النيابة . اذ لا فائدة من الاشتراك في الانتخابات التكميلية ، مع بقاء تلك الاوضاع التي اوردناها في كتاب استقالتنا » (١) .

وتقول اوساط حزب الاستقلال : أن رئيس الحزب دعا « السادة النواب المستقلين الى الاجتماع يوم ٣ نيسان ١٩٥٠ م ، فلم يحضر منهم سوى ١٧ عضوا . وقد ابدى بعض الحاضرين رايه بضرورة الاشتراك في الانتخابات ، وظهر البعض الآخر ترددا ، بينما ارتأى ممثلا الحزب الوطني الديمقراطي المقاطعة ، على ان تكون قاصرة - على عدم ترشيح النواب انفسهم فقط . وقد ابدى البقية هذا الراي ... ولما لم يحصل الاجماع من جهة ، ولم تقبل فكرة المقاطعة من جهة اخرى ، لم يبق امام الحزب غير تنفيذ قرار اللجنة العليا في تحييد الاشتراك في الانتخابات (٢) .

وعلى كل فقد فاز خمسة من اعضاء حزب الاستقلال بالنيابة وهم السادة : محمد مهدي كبه ، ومحمد صديق شنشل ، واسماعيل غانم ، وقاسم المفتي ، وفائق السامرائي ، فحصلت مناوشات صحفية شديدة ، بين جريدة « صوت الاهالي » وبين « جريدة الاستقلال » اسف لها المخلصون ، ورحب بها « الحكوميون » لانها اضعفت من قوة المعارضة في المجلس ، وجعلت المستقلين يشتمون بعضهم بعضا ، وهو ما كانت التماطات العليا تهمل له وتسعى اليه وقد استثمر صالح جبر الموقف - بصفة كونه وزيرا للداخلية - فامن لبعض انتصاره الفوز في الانتخابات الفرعية (٣) .

### انهاء عينية الباجه جي

لما ألف مزاحم الباجه جي وزارته في ٢٦ حزيران ١٩٤٨ م ، لم يكن يومئذ نائبا ، ولا كان عضوا في مجلس الاعيان . وفي ٣ تموز ١٩٤٨ م ، امر السكرتير العام لديوان مجلس الوزراء ، فبعث بارادة ملكية بتعيين « مزاحم » عضوا في مجلس الاعيان ، لتقترن بمصادقة هيئة النيابة ، لان الوصي كان خارج العراق ، فاعيدت الارادة من دون توقيع ، فبعث بها الرئيس الباجه جي الى الوصي ، وهو في فلسطين ، فوقع عليها في الحادي عشر من هذا الشهر ، ونشرت برقم ٤٧٨ وتاريخ ١١ تموز ١٩٤٨ م . ولما عاد الوصي الى بغداد بعد انتهاء زيارته لفلسطين ، تقدم الباجه جي بارادة ثانية لتثبيت عينيته ، فقال الوصي : لا لزوم لهذا التثبيت ، وان الارادة التي وقعها وهو في فلسطين تكفي لاعتباره عضوا في مجلس الاعيان . و اضاف (الوصي) الى ذلك قوله : فان ظهرت في المستقبل ضرورة لاستصدار ارادة ثانية ، فهو لن يتأخر عن توقيعها ، فاطمان الرجل الى هذا الوعد السامي .

(١) جريدة « صدی الاهالی » العدد ١٩٤ بتاريخ ١٠ مایس ١٩٥٠ م .

(٢) العدد ٩٧٤ من « لواء الاستقلال » الصادر في ١٢ ايار ١٩٥٠ م .

(٣) العراق : اسمه وغده ص ١٢٦ .

ولما استقالت وزارة مزاحم في ٦ كانون الثاني ١٩٤٩ م ، لازم الرئيس المستقل الصمت المطبق اكثر من سنة . فلما تألفت « الوزارة السويدية الثالثة » في ٥ شباط ١٩٥٠ م . وتقدمت بمنهجها ، انتهز الباجهجي هذه الفرصة فخطب في جلسة مجلس الاعيان الثالثة المنعقدة في ٢٥ شباط من هذه السنة خطبة مطولة جاء فيها :

« اني اشكر الحكومة على ما ورد في المادة الاولى من منهاجها فيما يتعلق بالسياسة الداخلية من تعزيز القانون الاساسي ، وجعله مرجعا للامة في جميع الشؤون . وحماية احكامه من اي اعتداء ، ومكافحة جميع الاعمال المخالفة لها . في الحقيقة ينبغي على العراقيين ان يولوا الامر اكثر اهتمامهم ، لان المحافظة على احكام القانون الاساسي من اهم الامور التي ينبغي على العراقيين ان يفهموا بتحقيقها . وعندنا اتفاقان الاساسي يختلف عن الدساتير التي تتمتع بها بعض الدول اختلافا كبيرا . فقد اشار وتطرق بعض النواب المحترمين الى قضية البيعة التي وقعت للمرحوم صاحب الجلالة الملك فيصل الاول ، وهي في الحقيقة تمد اساس القانون الاساسي الذي اشير اليه في هذه المادة - ونصها - المناداة بسمو الامير فيصل ملكا على العراق ، ويشترط ان تكون حكومة سموه حكومة دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون . فهذا الشرط المهم اصبح من اساس نظام الحكم في هذه البلاد ، وهي تعني : ان نظام الحكم الديمقراطي النيابي لم يكن منحة او تفضلا من احد ، كما وقع في بعض البلاد الاخرى ... كلكم تعلمون ان الظروف ، والظروف مع الاسف قاسية ، خلقت اناسا لا يتجاوز عددهم اصابع اليد الواحدة ، يسيرون امور الدولة بوسائل غريبة ، واشكال عجيبة ، فهم يلتجئون الى اساليب تيمور طاشية ، مع اننا كلنا نعلم ان هذه الاساليب التيمور طاشية قد ذهبت ، وقضت عليها الظروف ، وذهبت بدون رجعة ، وقضت على تيمور طاش تلاحقه اللعنات على الدوام . وكلنا نعلم ، ولكن مع الاسف نخشى ان نبوح بالحقيقة ، وهي ان في العراق اناسا محدودين ، يسيرون امور الدولة حسب رغباتهم الشخصية ، وذلك بالتجاهل لاساليب عجيبة غريبة في هذه الدولة » (١) اهـ .

وتيمور طاش الذي عناه الرئيس الباجه جي في خطابه هذا ، هو وزير بلاط ايران في عهد رضا شاه ، وكان الشاه ينفذ سياسته بواسطة هذا الوزير . لهذا اعتبر خطاب السيد مزاحم مسا بالامير عبد الاله ، وطننا في تصرفاته ، وراح الناس يضربون اخماسا باسداس . وهم يحسبون لهذه الجراة الف حساب . فقد اجتمع اعضاء حزب الاتحاد الدستوري - حزب نوري السعيد - وكلف عضوه السيد احمد عامر ان يتقدم الى مجلس النواب بسؤال عن شرعية عينية السيد مزاحم ، فلما احس « مزاحم » بالخطر بحقيق بعينته ، اسرع الى دار نوري السعيد وتفاهم معه ، فأمر هذا بصرف النظر عن توجيه السؤال ، ولكن نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية صالح جبر (٢) تبنى الموضوع لنفسه .

(١) مجموعة محاضر مجلس الاعيان الاجتماع العادي الثالث والعشرون من ٢٠ .

(٢) كان رئيس الوزراء توفيق السويدي قد سافر الى القاهرة في ٢٣ آذار ١٩٥٠ م ، لعضور اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ، بنينا عنه وزير الداخلية صالح جبر .

وفي جلسة مجلس النواب المنعقدة في ٢٨ آذار وجه النائب جواد حيدر هذا السؤال :

( علمنا ان ارادة ملكية سامية قد تم توقيعها بتاريخ ١١ تموز سنة ١٩٤٨م ، من قبل صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم ، وهو خارج العراق ، تتضمن تعيين فخامة السيد مزاحم الباجه جي عضوا في مجلس الاعيان ، الامر الذي يجعل صدور هذه الارادة لا يستند الى اساس قانوني ، لمخالفتها الصريحة لاحكام القانون الاساسي . ولهذا فاني اطلب الى فخامة رئيس الوزراء تنوير المجلس العالي عن هذه الارادة ، وعن الاجراءات التي تعتزم اتخاذها لتطبيق احكام القانون الاساسي ) (١) .

فرد عليه وكيل رئيس الوزراء ووزير الداخلية السيد صالح جبر بهذا الجواب :

« سادتي لقد تطرق النائب المحترم في سؤاله الى امر دستوري . فليس في استطاعة الحكومة ان تقول كلمة واحدة في هذا الشأن ، وليس لها الا ان تحيل الامر الى المحكمة العليا التي من اختصاصها النظر في امر كهذا ، وللمحكمة العليا النظر فيه ، والبت فيه على ضوء احكام الدستور وحسب مقتضياته » (٢) .

وتألفت المحكمة العليا من السادة : عبد الهادي الجلي ، وعلي الشرقي ، ومصطفى العمري ، واسماعيل نامق ، وجمال بابان الاعضاء في مجلس الاعيان ، ومن احكام محكمة التمييز في العراق السادة : ابراهيم الشايندر ، انطوان شماس ، وشهاب الدين الكيلاني ، وعبد الجبار التكرلي ، ونظرت في هذه القضية في جلسة خاصة عقدتها في يوم ١٠ نيسان ١٩٥٠ م ، واتخذت القرار الآتي :

« عندما يفيب الملك عن العراق ، وينصب قبل غيابه نائبا عنه ، او هيئة نيابية ، ويعين الحقوق التي يفوضها لمن ينوب عنه ، بموجب المادة الثالثة والعشرين من القانون الاساسي ، لا يمارس الملك اذ ذاك ، وهو خارج العراق ، كل او بعض تلك الحقوق التي فوضها على الوجه المذكور ، اذ تصبح ممارستها من اختصاص النائب او هيئة النيابة » (٣) .

وعلى اثر ذلك استصدرت رئاسة الوزراء ارادة ملكية برقم ٢٢٢ وتاريخ ١٢ نيسان ١٩٥٠م متضمنة الغاء الارادة الملكية المرقمة ٤٧٨ والمؤرخة في ١١ تموز ١٩٤٨م ، المتضمنة تعيين مزاحم الباجه جي عضوا في مجلس الاعيان ، وهكذا انتهت عينية السيد الباجه جي ، لانه اراد ان تتأصل جذور الفساد ففشل وصح المثل البغدادي « لا حظت برجيله ولا خذت سيد علي » .

وقد قال لنا رئيس الوزراء السيد توفيق السويدي ذات يوم : ان انتهاء عينية

(١) محاضر مجلس النواب « الدورة الثانية عشرة » الاجتماع الامتياذي لسنة ١٩٤٩ م من من ٢٠٦ .

(٢) محاضر مجلس النواب « الدورة الانتخابية الثانية عشرة » الاجتماع الامتياذي لسنة ١٩٤٩ م

من ٢٠٦ .

(٣) جريدة الوقائع العراقية العدد ٢٨٨٢ بتاريخ ١٢ - ٩ - ١٩٥٠ م .

مزاحم على هذه الصورة ، كان بمثابة عقوبة له على تصريحاته ، اكثر من ان يكون الانهاء تدبيرا او تصحيحا لخطأ دستوري ، كما ادعته الحكومة في حينه .

### ملك الافغان في العراق

وصل الى بغداد بطريق الجو في صباح اليوم العشرين من آذار ١٩٥٠م ، الامير محمد نادر خان ، نجل الملك محمد ظاهر شاه ، ملك الافغان ، فاستقبل استقبالا رسميا فخما . وفي الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم التالي ، وصلت الى المطار الطائرة التي تقل العاهل الافغاني الملك محمد ظاهر شاه ، فاشترك في استقباله الوصي ، ورئيسا مجلسي الاعيان ، والوزراء ، ولغيف من الوزراء ، والنواب ، والاعيان ، والوجوه ، والاشراف . وقد اقيمت للضيف العظيم مآدب تكريمية من قبل الوصي ، ومن قبل رئيس الوزراء ، وبعض المؤسسات المختلفة . وفي احدى هذه المآدب ، قلد الوصي ضيفه الكريم قلادة الوسام الهاشمي من الدرجة الاولى والنوع العسكري . كما قلد جلالته الامير الهاشمي قلادة ذهبية مرصعة بالاحجار الكريمة واللاآء الثمينة . ثم زار الملك الافغاني العتبات المقدسة ، والاضرحة المطهرة ، والكليات العلمية والعسكرية ، والمؤسسات الثقافية والحربية ، والمتاحف وغيرها . وفي مساء الخامس والعشرين من هذا الشهر ، اذاعت محطة العراق اللاسلكية هذا النبا :

« اتاحت زيارة حضرة صاحب الجلالة محمد ظاهر ، شاه ملك الافغان المعظم ، فرصة ثمينة لكي يظهر العراق ، حكومة وشعبا ، ما يكنه لجلالته ، وللشعب الافغاني النبيل من شعور الود والاخاء ، وهو الشعب الذي تربطه روابط تاريخية ودينية عريقة . وقد تبودلت وجهات النظر فيما بهم خير البلدين وسعادتهما بصورة خاصة ، والعالم الاسلامي بصورة عامة ، في مثل هذا الظرف الدقيق الذي يجتازه العالم ، والذي من شأنه ان يدفع الدول الاسلامية الى تقارب وتعاون اكثر من اي وقت مضى » . اهـ .

وقد وجه الملك محمد ظاهر خان الدعوة الى الامير عبد الاله لزيارة الافغان في وقت يختاره سموه ، وغادر جلالته العراق الى طهران في ٢٦ من هذا الشهر ، مشيعا بالاجلال والاحترام وعند وصوله ابرق الى بغداد هذه البرقية :

حضرة صاحب السمو الملكي الامير عبد الاله الوصي - بغداد .

يسرني ان اشكر سموكم على الاستقبال الحار ، والحفاوة القلبية التي استقبلت بها ، واتهنز هذه الفرصة للاعراب مرة اخرى عن اخلص تشكراتي ، وافضل تمنياتي لسعادة شخص سموكم ولرفاه الشعب العراقي .

محمد ظاهر

فرد الوصي على هذه البرقية بهذا الجواب :

حضرة صاحب الجلالة الملك محمد ظاهر شاه - طهران .

اني مسرور جدا لبرقيتكم الودية . لقد كانت اقامة جلالتك في بغداد مبعث غبطة



وسرور بالنسبة لي شخصيا . كما ان زيارة جلالتم كانت سببا قويا في اضافة عامل هام من عوامل المودة والاخاء بين بلدينا . واني اذ اشكر جلالتم على عواطفكم الرقيقة ، اتمنى مزيد السعادة والتوفيق لجلالتم ، والرقى والرفاه للشعب الافغاني .  
عبد الاله

## الملك فيصل الثاني

عاد الى بغداد الملك فيصل الثاني في الثلاثين من آذار سنة ١٩٥٠م ، قادما من لندن ( حيث كان يدرس في مدارسها المعروفة ) ووصل مع جلالتهم الامير زيد سفير العراق في لندن . وقد انتهر جلالته فرصة وجوده في بلاده ، فزار بعض الانحاء العراقية ، متفقد امورها ، وسائلا عن احوال اهلها . كما انتهر فرصة حلول عيد ميلاده في الثاني من ايار ١٩٥٠م ، فخطب شعبه من محطة الاذاعة اللاسلكية للحكومة العراقية بهذه الكلمة :

شعبي الكريم !

« تغيبت عن وطني العزيز فترة من الزمن ، وانا في شوق وتطلع الى العراق الحبيب ، ولهذا اغتنمت عطلتي المدرسية لاقضيها بين خالي العزيز ، وبين شعبي المجيد ، ولاجتلي ربوع بلادي العزيزة حفظها الله وصانها من كل مكروه . ومما ضاعف سروروي وابتهاجي ، ما لمست من مظاهر الحفاوة ، والشعور الطافح بولاء شعبي ، وتعلقه العظيم بشخصي ، في كل مكان حللت فيه ، سواء في العاصمة او في سائر انحاء العراق ، جنوبا ووسطا وشمالا . واني اذ اشكر لشعبي الحبيب وده وولاءه ، اعود عما قريب الى متابعة دراستي ، وفي نفسي ذكريات حبيبة لا تمحى للايام السعيدة القصيرة التي تمتعت بها في بلادي . داعيا الولي العلي القدير دوام تقدمكم ورفاهيتكم ، راجيا ان يوفقني لخدمة وطني العزيز » . اهـ .

وفي اليوم الثامن من ايار ١٩٥٠م غادر الملك بغداد جوا قاصدا انكلترا لمتابعة دروسه ، فصحبه في اوبته الامير زيد سفير العراق في لندن ، كما صحبته والدته الملكة عالية .

## دجلة الفداد

يبدأ الارتفاع في مناسيب المياه في نهري الفرات ودجلة في منتصف نيسان من كل سنة عادة ، ويستمر الخطر حتى منتصف شهر ايار . اما في سنة ١٩٥٠م فقد بدأ هذا الارتفاع في العشرة الثانية من ايار ، وفي وقت كان المشارفون على امور الري يرون ان زمن الخطر ولى وانتهى . فقد فوجئت المنطقة الشمالية بامطار شديدة ، اعقبها ارتفاع عال في مناسيب المياه ، فطغيان مفاجيء في بغداد صار يهددها بالفرق ، فكسرت سلطات الري السدود في شمالي العاصمة ، ومنها الداودية ، واليهودية ، والفرحاتية ، التي اعتادت هذه السلطات ان تكسرهما في كل مناسبة ، بغية تخفيف

الخطر عن العاصمة ، ولكن حدث ما لم يكن في الحسبان . فقد عبثت يد ائيمة بسدود الكرادة الشرقية - جنوب العاصمة - وحدثت فيها ثلعة لم يقو العايب على رتقها ، فتدفقت المياه بغزارة ، واحاطت بالعاصمة وضواحيها احاطة السوار بالمعصم ، ففرقت من جراء ذلك القصور الشاهقة ، والمنازل الجميلة ، واكتسحت المياه مباني الفلاحين الطينية ، ومواشيهم الكثيرة ، وبات الالوف من الناس بلا مأوى ولا سكن . ولما اشتد الخطر واصبح اكتساح الماء الطاغى للسدود الوقائية ( التحويلات ) قاب قوسين او ادنى ، لم تر الحكومة مناصا من الاستعانة بالجيش لاتقاذ الموقف ، فاسرعت ففرق الآليات والهندسة الى اتخاذ التدابير التي يتطلبها الموقف ، وبذلت جهودا جبارة لاقامة سدود جديدة ، تحول دون تقدم المياه وزحفها السريع .

على ان تدابير الجيش لم تحل دون غرق المزارع والحقول ، الممتدة الى مسافة مائتي كيلومتر جنوب العاصمة ، بينها وبين كوت العمارة ، فكانت الخسائر جد فادحة ، ان في الاموال وان في الانفس ، حتى لقد صرح السيد عبد المهدي وزير المواصلات والاشغال قائلا « اننا لو القينا مليون دينار في البحر ، لكان وقع ذلك اسهل علينا من هذا الوضع المؤلم » واضاف الوزير الى ذلك قوله « قيل ان احد الموظفين كان السبب عندما رفع انبوبا لمضخة من السد ، ولم يحكم الفراغ الذي تركه الانبوب ، وفي يوم امس فصلت هذا الموظف ، والتحقيقات جارية بحقه » .

وسارعت الحكومات المجاورة : تركيا وايران ، والهند وباكستان ، وسورية ولبنان ... الخ لاغاثة المنكوبين ولكن ماذا تفيد الاغاثة في مثل هذه النكبة الملتاعة ؟ اما في العراق فقد تألفت لجان الاسعاف ، واسرعت جمعيات البر والاحسان الى جمع الاعانات ، واطعام المنكوبين واكسائهم ، بقدر المستطاع ، وتبودلت برقيات التآسي بين بغداد وسائر عواصم الدول العربية ، وجاءت الامدادات لتخفيف الالم من كل جهة وصوب .

اما المنطقة التي غمرتها المياه في الكرادة الشرقية فقد ظلت مغمورة اكثر من الشهر ، حتى اذا انحسر الماء وزال خطره ، حلت الامراض العفنة من التيفوئيد ، والملاريا ، والانكلستوما ، محله على الرغم من الجهود التي بذلتها السلطات الصحية .

### تعديل قانون المطبوعات

نصت المادة (١١٣) من القانون الاساسي العراقي ، على ان تعتبر القوانين

العثمانية مرعية في العراق الى ان تستبدلها السلطة التشريعية بغيرها ، او تقرر الغاءها ، فكان قانون المطبوعات العثماني الصادر في ١٦ تموز ١٣٢٥ هجرية ، احد تلك القوانين التي ذاق العراقيون منها الامرتين ، سواء اكان ذلك على عهد الاحتلال البريطاني الاول للعراق ، ام على عهد الانتداب . فلما تربيحت « الوزارة السعيدية الاولى » على كراسي المسؤولية في ٢٣ آذار ١٩٣٠ م ، شرعت قانونا للمطبوعات برقم ٨٢ لسنة ١٩٣١ م في ٤٣ مادة ، ليحل محل القانون العثماني المذكور ، وقد عدل هذا

القانون في عام ١٩٣٢ م . بعد ان تفاقمت المعارضة للوزارة المذكورة . ثم جاءت «الوزارة الكيلانية الاولى » في آذار ١٩٣٣ م ، فالفت القانون وتعديله ، وضعت قانونا جديدا برقم ٥٧ لسنة ١٩٣٣ م . نال رضى الصحفيين وقبولهم . فلما حلت « الوزارة المدفعية الاولى » محل هذه الوزارة في نهاية هذه السنة ، ادخلت تعديلا على هذا القانون في سنة ١٩٣٤ م . جعل الناس يترحمون على القانون العثماني الصادر في ١٣٢٥ ، فبقي القانون وتعديله نافذين الى سنة ١٩٥٠ م ، على الرغم من ان البلاد شهدت احتلالا بريطانيا ثانيا بعد حوادث ايار ١٩٤١ م .

وفي ٥ شباط ١٩٥٠ م ، تألفت « الوزارة السويدية الثالثة » فاعدت « وزارة - الداخلية » لائحة جديدة للمطبوعات والمطابع عرفت مادتها الاولى :

« المطبوع : كل صحيفة ، او مجلة ، او كتاب ، او رسالة ، او اي مادة اخرى مطبوعة كتابة ، او رمزا ، تنشر بنسخة واحدة ، او اكثر ، سواء كان الطبع بواسطة المطابع . او اليد ، او بآلة وسيلة ميكانيكية ، او كيميائية بما في ذلك اسطوانات الحاكي » .

ولما رفعت هذه اللائحة الى مجلس النواب لاقراها ، احيلت على لجنتي الحقوق والداخلية المشتركة في ٢٧ ايار ١٩٥٠ م لتدقيقها ، فقامت قيامة الصحف في بغداد والبصرة والموصل ، واخذت تنشر المقالات المطولة في شجب هذه اللائحة . وتناولت هذه المقالات المبدأ والمواد معا ، وارتأت « ان الوقت قد حان لان تسلب الصلاحيات الممنوحة لوزارة الداخلية في مراقبة هذه المهنة ، وفرض الشرائط القانونية لممارستها ، وان تناط بتقابة الصحفيين نفسها ، كما سحبت الصلاحيات التي كانت ممنوحة الى وزارة العدلية بشأن ممارسة مهنة المحاماة ، وانيطت بتقابة المحامين » ولكن الحكومة لم تلتفت الى هذه الصيحات ، واصرت وزارة الداخلية على تشريع اللائحة ، فلما اقترتها اللجنة المشتركة في الخامس من تموز من هذه السنة ، واعادتها الى المجلس ، اشتدت المعارضة لهذه اللائحة في المجلس وفي خارجه ، واضربت الصحف عن الصدور في الايام ١٠ و ١١ و ١٢ من هذا الشهر ، وقد اشتركت صحف البصرة والموصل في هذا الاضراب . ولما عين مجلس النواب يوم ١٠ تموز سنة ١٩٥٠ م لمناقشة اللائحة ، اضربت المعارضة عن حضور هذه الجلسة ، فحصل خلل في النصاب ادى الى تأجيلها الى الخامس عشر من هذا الشهر (١) فحصلت مشادة بين صالح جبر وزير الداخلية ، وبين عبد الوهاب مرجان رئيس المجلس ، اذ اعتقد صالح ان رئيس المجلس تعمد الاخلال بالنصاب ، او ساعد على حدوثه نزولا عند رغبة المعارضة ، وعند رغبة فريق من اعضاء الوزارة ، الذين لم يروا ضرورة لهذا اللاحاج على تشريع هذه اللائحة . وهكذا انتهت مدة الاجتماع ولم تشرع اللائحة المذكورة ، ثم استقالت الوزارة قبل

---

(١) اكد لنا السيد توفيق السويدي بانه هو الذي تعمد الاخلال بالنصاب ، بالاتفاق مع السيد عبد الوهاب مرجان رئيس مجلس النواب ، ليحول دون اقرار اللائحة ، وهو ما اكده لنا مرجان نفسه بما اثار اعصاب وزير الداخلية ، وادى الى الاحتكاك الشديد بينه وبين رئيس مجلس النواب .

ان يلتئم مجلس الامة في دورته الجديدة . وكان الصحفيون قد رفعوا الى رئيس الوزراء هذا الاحتجاج :

صاحب الفخامة رئيس الوزراء .

ان لائحة قانون المطبوعات والمطابع المنوي تشريعها ، تخالف كل المخالفة للمادة الثانية عشرة من القانون الاساسي العراقي ، الذي عين نظام الحكم بصورة واضحة ، تلك المادة التي تنص على ان للعراقيين حرية ابداء الراي والنشر والاجتماع ، وتاليف الجمعيات والانضمام اليها ضمن حدود القانون ، ولا يخفى على فخامتكم ان كل قانون خاص ، كقانون المطبوعات ، يعتبر فرعاً من القانون الاساسي ، وموضحاً له ، سهيلاً لمزاولة الافراد حقوقهم الاساسية . ولذلك لا يجوز بوجه من الوجود ان يكون القانون الخاص ، مناقضاً للقانون العام ، ومنحرفاً عن نظام الحكم المقرر . فضلاً عن ان هذه اللائحة جاءت في الوقت ذاته مخالفة لوثيقة حقوق الانسان ، التي اقرتها الجمعية العمومية لمنظمة الامم المتحدة بتاريخ ١٠ كانون الاول سنة ١٩٤٨ م ، والتي نصت المادة التاسعة عشرة منها على ان حرية الراي والتعبير عنه حق لكل انسان . وذلك يتضمن حقه في ان لا يؤذى بسبب رايه ، وحقه في ان ينشد الاخبار والآراء ويتقبلها وينشرها ، دون مبالاة بالحدود باية وسيلة من وسائل النشر .

والعراق بصفته عضواً في منظمة الامم المتحدة ، وبعد ان اقر تلك الوثيقة ، ليس له ان يتجه بتشريعاته ، ولا بتطبيق تلك التشريعات ، اتجاهاً يناقض نصوص تلك الوثيقة الخطيرة ، في حين ان تشريع هذه اللائحة مما يجعل العراق بعيداً عن اتجاه الدول الديمقراطية ، التي جعلت وثيقة حقوق الانسان من اقدس اهدافها . ومما لا شك فيه ان كل دولة لا تلتزم بذلك ، تعرض سمعتها الدولية الى السوء . ونحن بصفتنا مواطنين عراقيين يهمننا ان لا تتعرض حقوقنا الاساسية الى الاضطهاد والتنكيل ، بقدر ما يهمننا حسن سمعة العراق في الوقت ذاته . واضطهاد حرية الراي والنشر والتنكيل بها نعتبرها من اشد انواع التعسف ، ونتائج الاضطهاد ، كما لا يخفى على فخامتكم تعتبر من اهم اسباب انعدام الاستقرار الذي اشد ما تكون بلادنا بحاجة اليه . لذلك نرى انفسنا مضطرين ان نخبر المراجع المختصة في منظمة الامم المتحدة ، بصفة رسمية ، عما سوف تلاقيه حرية الراي والنشر ، فيما اذا شرعت هذه اللائحة التي لم تكن لنتوقع ان يفكر احد على تقديمها الى مجلس وزراء ، يراسه استاذ قديم في الحقوق الدستورية وهو فخامتكم . فرجاؤنا من فخامتكم ان تأخذوا كل هذه الامور بنظر الاعتبار ، وان تتخذوا ما يلزم من التدابير لعدم تشريع اللائحة المذكورة ، ولتأليف لجنة من الصحفيين للتعاون مع الموظفين المختصين لاعادة النظر في قانون المطبوعات الحالي ، وتعديله بما يتفق ونصوص القانون الاساسي بشأن حرية النشر والراي ، وبصورة تتناسب مع تطورات العصر ومقتضياته ، وتتفق مع نصوص وثيقة حقوق الانسان هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

التواقيع

٢٧ نيسان ١٩٥٠ م

## بين العراق وباكستان

رغبة في تدعيم السلام في الشرق ، ضمن مبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، وتثبيتا للعلاقات الودية والتعاون بين العراق وباكستان ، ارتأت « الوزارة السويدية الثالثة » ان تمعد معاهدة صداقة بين هذين القطرين ، فعقدت ووقعت في بغداد في ٢٦ شباط ١٩٥٠ م . وفي ١٨ نيسان من هذه السنة احيلت الى مجلس النواب ، فأقرها في الثالث والعشرين من هذا الشهر بالاجماع ، وهكذا اقرها مجلس الاعيان ، فقد اعتبر مجلس الامة عقد هذه المعاهدة تنفيذا للوعد الذي قطعتة الوزارة على نفسها في الفقرة الثالثة من منهاجها ، وهذا هو نص المعاهدة :

صاحب الجلالة ملك العراق - صاحب الفخامة الحاكم العام لباكستان

بناء على رغبتهما في تقوية وادامة العلاقات الودية والتعاون الوثيق القائم بين الجوار بين بلديهما ، والضرورة لاقرار السلم ، فقد قررا - مع مراعاة ميثاق الأمم المتحدة - عقد معاهدة صداقة ، وعينا لهذا الغرض مندوبين مفوضين عنهما :

صاحب الجلالة ملك العراق . السيد توفيق السويدي وزير الخارجية .

صاحب الفخامة الحاكم العام لباكستان . السيد غضنفر علي خان المندوب فوق

العادة والوزير المفوض لباكستان في العراق .

اللذان بعد ان تبادلوا وثائق تفويضهما فوجداها صحيحة وموافقة للاصول، اتفقا على ما يأتي :

المادة الاولى : يقيم الفريقان الساميان المتعاقدان سلما في بلديهما ، وعلاقات ودية دائمة بين العراق وباكستان ، وبين رعايا كلا البلدين .

المادة الثانية : يوافق الفريقان الساميان المتعاقدان على ادامة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين دولتي العراق والباكستان ، وفقا للمبادئ والتعاون الدولي ، ويوافقان على ان يعامل الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لكلا البلدين المتعاقدين ، في اراضي البلد الاخرى ، بموجب المبادئ والتعاون الدولي على اساس المقابلة بالمثل . ويوافقان كذلك على ان لا تكون هذه المعاملة في اية حالة من الاحوال اقل حظوة ، بأي شكل ، من المعاملة الممنوحة الى ممثلي الأمم الاكثر حظوة .

المادة الثالثة : يوافق الفريقان الساميان المتعاقدان على عقد اتفاقيات خاصة ، على اساس المقابلة بالمثل ، فيما يخص الامور القنصلية ، والتجارية ، والعلاقات التجارية ، والتسهيلات الكمركية ، والترانسييت بين بلديهما ، وكذلك عقد اتفاق فيما يخص اقامة رعايا كل منهما في بلد الآخر .

المادة الرابعة : يوافق الفريقان الساميان المتعاقدان على تسوية جميع المنازعات - من أي نوع كانت - التي تحدث بينهما ، والتي لا يمكن تسويتها بالطرق الدبلوماسية

الاعتيادية بالوسائل السلمية ، ولكنهما يحتفظان في مثل هذه الحالات بحقيهما في تقديم اقتراح عن طريقة العمل الواجب اتباعها ، والتي تعتبر اكثر ملاءمة .

المادة الخامسة : تبرم هذه المعاهدة ويتم تبادل وثائق الابرام في بغداد، وتصبح نافذة بعد مرور خمسة عشر يوما على تاريخ تبادل وثائق الابرام .

وتأييدا لذلك فقد وقع المندوبان المفاوضان المذكوران على هذه المعاهدة وختماها بختميهما .  
٢٦ شباط ١٩٥٠م

## اخبار وحوادث

١ - وصل الى بغداد في يوم ٨ شباط ١٩٥٠م ، السيد يوسف هارون، رئيس وزراء السند في باكستان ، لزيارة المعتبات المقدسة ، ولدرس بعض الامور التي تشابه حالتها في العراق والسند . كطرق الري ، واساليب الزراعة والصناعة ، فلبث بالعراق اسبوعا .

٢ - قرر مجلس الوزراء في الثاني عشر من شباط ، ترفيع المفوضية الملكية العراقية في طهران الى درجة سفارة . وفي ٩ نيسان سنة ١٩٥٠م عين الدكتور عبدالله الدملوجي اول سفير للعراق في طهران .

٣ - عقد في بغداد في الثالث عشر من شباط : مؤتمر الشرق الاوسط لمكافحة الجراد المراكشي ، حضره ممثلون عن سورية ، ولبنان ، وقبرص ، وتركيا، وايران . وبعد ان درس المؤتمر خیر الطرق لمكافحة هذه الحشرة ، واتخذوا عدة مقررات ، انفض المؤتمر في ٢٢ منه .

٤ - تعمد احد اليهود في احداث حريق هائل في خان بباب الآغا في بغداد مساء الخامس عشر من شباط ، للاستفادة من مبلغ الضمان لهذا الخان ، فاستمر الحريق عدة ساعات ، وسبب وفاة ثلاثة من رجال الاطفاء ، الذين هبوا لمكافحة الھيب، قبل ان يشمل الحارة برمتها .

٥ - دعت كلية الطب العراقية ، وفدا من كلية الطب في انقرة . الى زيارة بغداد . فوصل الوفد المدعو اليها في ١٩ شباط ١٩٥٠م ، وكان مؤلفا من اربعة اساتذة، واربعة عشر تلميذا ، وتلميذة ، فلبث ضيفا على الكلية المذكورة عدة ايام ثم قفل عائدا الى بلادہ .

٦ - على اثر حادثة تمرد السيد علي خالد مدير الشرطة العام المذكورة في موضع آخر . اصدر مجلس الوزراء قرارا بفصله مع الذين تعاونوا معه من الخدمة في الحكومة مددا مختلفة . وقد شمل هذا الفصل عددا من المديرين والمعاونين والمفوضين .

٧ - جرت في يوم ٢٣ شباط ١٩٥٠م حفلة قران الشريف حسين بن علي امير مكة الاسبق على الاميرة بديعة شقيقة الامير عبد الاله بن الملك علي .

٨ - استمرت محاكمات الشيوعيين الذين قبض عليهم ايام « الوزارة السعيدية العاشرة » او الذين كانوا فارين ، امام محكمة جزاء بغداد طوال ايام « الوزارة السويدية الثالثة » الا ان الاحكام التي صدرت بحقهم كانت اخف بكثير من تلك التي اصدرها المجلس العرفي بحق رفاقهم .

٩ - قررت اللجنة الادارية للحزب الوطني الديمقراطي في اجتماعها الذي عقده في ٢٥ آذار ١٩٥٠ م ، ان يستأنف الحزب المذكور نشاطه ، وفق منهاجه الاساسي ، بعد ان كان قد جمده هو و « حزب الاحرار » نشاطهما في اول كانون الاول عام ١٩٤٨ م .

١٠ - وصلت الى البصرة في آذار ، بعثة تجارية باكستانية مؤلفة من اثني عشر عضوا ، لزيارة عواصم العالم ، والاطلاع على الحركات التجارية فيها ، ودرس احسن الطرق المؤدية الى زيادة التبادل التجاري بينها وبين باكستان . وبعد ان مكثت في العراق اربعة ايام واصلت سفرها الى بيروت .

وفي اول نيسان ١٩٥٠ م ، عقد مؤتمر غرف التجارة العراقية اجتماعه الرابع في البصرة ، ولبث هذا الاجتماع مستمرا الى السادس من هذا الشهر ، وقد حضره ممثلون عن الغرف التجارية في الموصل ، وبغداد ، وكربلاء ، والحلة ، فبحثوا مشاكل التجارة والتجار ، وتعاونوا مع البعثة التجارية الباكستانية لبحث خير الطرق لحل هذه المشكلات .

١١ - عقد في بغداد في يوم ١٠ نيسان ١٩٥٠ م ، مؤتمر النقل لدول الشرق الاوسط الخاص ببحث قضايا النقل بالسكك الحديدية المارة ببلدان هذه الدول ، فحضره ممثلون عن تركيا ، وسورية ، والعراق ، وتناولت ابحائه قضايا الامن ، والكمارك ، وجوازات السفر ، وتخفيض اجور الشحن بين محطات وارااضي هذه الحكومات . وقد لبث المؤتمر مدة ثلاثة ايام .

١٢ - سافر الى البصرة بقطار خاص في مساء يوم ١٠ نيسان ، الملك فيصل الثاني . والامير عبدالاله ، وافراد العائلة المالكة ، فلبثوا فيها اربعة ايام ، اذ عادوا الى بغداد في الرابع عشر من هذا الشهر . وفي مساء الرابع والعشرين منه ، غادروها بقطار خاص الى الموصل . وبعد التجوال في بعض الاقضية ، وزيارة اربل ، وكركوك ، عادوا الى العاصمة في اول ايار . وكان الملك والملكة والوصي قد زاروا العتبات المقدسة في كربلاء ، والنجف ، والكوفة ، في الخامس من نيسان ، وقد جرى استقبال للملك في كل بلد قصده او مدينة زارها .

١٣ - تقرر نقل وفاة صاحب الجلالة الانبراطورية شاه ايران رضا بهلوي من مصر الى طهران ، لتدفن في العاصمة الابرائية ، فقررت الحكومة العراقية المشاركة في حفلات الدفن ، وسافر الى طهران في الثاني من ايار ١٩٥٠ م ، وفدان لهذا الغرض: احدهما مدني برئاسة سفير العراق في طهران الدكتور عبدالله الدملاجي ، والاخر عسكري برئاسة امير اللواء الركن حسين خماس . وكان الوفد العسكري يضم مئة جندي من الحرس الملكي ، الى جانب عدد من الضباط . ولما جرت حفلة الدفن في

السابع من هذا الشهر ، نكست الاعلام المراقية فوق القصور الرسمية ، وفوق سائر دواوين الدولة ، وتبودلت برقيات التعزية بين الوصي العراقي وشاه ايران بهذه المناسبة .

١٤ - توفي في بغداد في يوم ١٢ ايار ، الحاج باجندا دهلان ، اول وزير اندنوسي مفوض في العراق ، فقررت حكومته ان يدفن حيث توفي ، فدفن في مسجد الامام الاعظم في التاسع عشر من هذا الشهر باحتفال مهيب ، وتبودلت برقيات التعازي بين بغداد وجاكرتا .

١٥ - في ٢٢ آذار ١٩٥٠ م ، سافر وفد العراق الى اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ، برئاسة رئيس الوزراء توفيق السويدي ، وعضوية وزير المعارف سعد عمر ، ووزير العراق المفوض في دمشق موسى الشابندر ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزارة بالوكالة الى وزير الداخلية صالح جبر ، ومنصب وزارة الخارجية بالوكالة الى وزير الدفاع شاكرو الوادي ، ومنصب وزارة المعارف بالوكالة الى وزير بلا وزارة خليل كنه . وفي ١٥ نيسان ، عاد الوفد الى العراق ، فصدر البيان المثبت في هامش هذه الصفحة (١) .

١٦ - غادر بغداد الى جنيف جوا وفد عراقي برئاسة الدكتور عبد الهادي الباجه جي لحضور اجتماعات المنظمة الصحية العالمية التي تبدأ في الثامن من ايار ١٩٥٠ .

١٧ - اصدرت الحكومة بيانا في ١٨ حزيران قالت فيه ان : قد تم التوقيع في واشنطن في الخامس عشر من هذا الشهر على اتفاقية القرض الدولي بين العراق ومصرف الاعمار الدولي ، وهي تتضمن قرض العراق قرضا قدره ١٢٤٨٠٠٠٠٠ دولار بفائدة قدرها ثلاثة بالمئة وثلاثة ارباع يسدده العراق خلال خمسة عشر عاما ، على ان لا يدفع شيئا من الدين خلال السنوات الخمس الاولى . ولم يسحب القرض المذكور ولم يستعمل لان واردات النفط حققت كل شيء .

١٨ - قررت الحكومة العراقية في مطلع آب ١٩٥٠ م ، الاعتذار عن نجدة كوريا في محتتها ونزاعها لان اوضاعها الراهنة لا تسمح لها بارسال نجدة عسكرية الى

---

(١) « بتاريخ ١١ - ١٢ - ١٩٤٨ م قررت هيئة الامم المتحدة اعادة اللاجئين العرب الى اوطانهم ، وتمويهم عن خسائرهم واموالهم الى آخر القرار ... والنت ما يسي بلجنة التوفيق للوصول الى تنفيذ ذلك القرار . فامتصت لجنة التوفيق الدولية بالدول العربية للمباحنة معها حول مهمتها ، وكان ان تعاونت بعض الدول العربية مع تلك اللجنة ، وامتنع العراق عن الاتصال بها والتعاون معها ، وانتهت لجنة التوفيق الى اقرار بروتوكول لوزان بتاريخ ١٢ - ٥ - ١٩٤٩ م لتنفيذ قرار هيئة الامم المتحدة . وفي اجتماع الجامعة العربية الاخير ، عرضت بعض الدول العربية تفاصيل كل ذلك على اللجنة السياسية . ولما كان العراق لم يشترك في مباحثات لجنة التوفيق ، ولم يتعاون معها ، ولم يدخل مع اليهود في مفاوضات مباشرة او غير مباشرة ، فان الحكومة العراقية تعلن عن تسكها بسياسة العراق التقليدية في معالجة قضية فلسطين ، وانها لم تخول احدا للتفاوض عنها باي شكل كان » .



خارج العراق . وكانت هيئة الامم المتحدة قد طلبت الى الاعضاء في هذه المؤسسة ، المشاركة في هذا النزاع المسلح ، وأرغمت الدول العربية على تحديد موقفها بين الكتلتين المتنازعتين ، فقررت هذه الدول اتباع ما قرره جامعة الدول العربية من وجوب تأييد الغرب .

١٩ - تم الاتفاق بين الحكومتين : العراقية والبريطانية في اول آب ، على السماح للعراق بأن يصرف أو يرتبط بصرف مبلغ لا يتجاوز ما يعادل عشرين مليون دولار في مناطق العملات النادرة خلال السنة المبتدئة بأول تشرين الاول سنة ١٩٥٠ م ، والمنتبهة بنهاية ايلول ١٩٥١ م .

٢٠ - غادر العاصمة الى انكلترا جوا في السابع من آب ١٩٥٠ م ، الامير عبد الاله للاشراف على العملية الجراحية المقرر اجراؤها لشقيقته الملكة عالية ، فتاب الامير زيد منابه في منصب الوصاية . وكان الامير زيد قد وصل الى بغداد قادما من لندن لهذا الغرض في ٦ آب .

٢١ - انتقل الى رحمة ربه ، وهو في لندن في التاسع من آب ١٩٥٠ ، الاستاذ يوسف رزق الله غنيمة احد وزراء العراق البارزين . وقد وصل جثمانه الى بغداد في ١٩ منه ودفن فيها .

٢٢ - وانتقل اليها في ٢٣ آب ، السيد جميل الراوي وزير العراق المفوض في عمان ، واحد الوزراء السابقين ، فنقل جثمانه الى بغداد ودفن فيها .

٢٣ - وصل الى بغداد في ١١ آب السر رفائيل سيلانتو مدير دائرة الشؤون الاجتماعية في حياة الامم المتحدة ، ومعه احد الملحقين الموفدين من جامعة الدول العربية لبحث وسائل تأمين استفادة العراق من حلقات الدراسات الاجتماعية المقرر عقدها في القاهرة ، بمساعدة الهيئة المذكورة . وبعد ان زار القادام رئيس الوزراء ، وبعض الوزراء ، والعلماء ، والمؤسسات ، عاد الى القاهرة .

٢٤ - انتهت المدة القانونية التي تجيز للوزير العراقي ان يبقى عضوا في مجلس الوزراء دون ان يكون نائبا في مجلس النواب ، او عضوا في مجلس الاعيان - وهي ستة اشهر - فوجب على وزير العدلية حسن سامي تاتار ، الذي دخل عضوا في « الوزارة السويدية الثالثة » في ٥ شباط ١٩٥٠ م ، ان يتخلى عن منصبه في ٥ آب ١٩٥٠ م . لهذا صدرت الارادة الملكية المرقمة ٤٧٦ باسناد منصب وزارة العدلية بالوكالة الى رئيس الوزراء توفيق السويدي ، ووجه الرئيس بهذه المناسبة الكتاب الاتي بتاريخ ٦ آب سنة ١٩٥٠ م :

صاحب المعالي السيد حسن تاتار المحترم

بمناسبة اعتزالكم منصب وزارة العدلية اود ان اعرب لكم عن امتناني لمؤازرتكم القيمة التي لستمها منكم اثناء تقلدكم منصب الوزارة ، وان انوه بخدماتكم الطيبة ،

تمنينا لمعالكم التوفيق ، وان لا تحرم البلاد من خدماتكم في المستقبل ، وتقبلوا تحياتي واحتراماتي .

### توحيد ضفتي الاردن

نشرنا في هذا المجلد نص مقررات « مؤتمر اريحا » التي اتخذها رهط من الاردنيين والفلسطينيين في اول كانون الاول ١٩٤٨م المتضمنة :

« ان تتألف من فلسطين والمملكة الاردنية الهاشمية مملكة واحدة ، وان يبايع - جلالة الملك عبد الله بن الحسين ملكا دستوريا على مملكة فلسطين » .

وذكرنا طرفا من الضجة التي قامت حول هذه المقررات في « جامعة الدول العربية » وفي لجناتها السياسية ، والجهود التي بذلها العراق لتهدئة هذه الثائرة ، واقناع الملك بضرورة تأجيل هذه المقررات ابقاء على وحدة العرب ، ومنعا لانهايار جامعتهم .

والظاهر ان الملك عبد الله رأى ان يجاري الدول العربية في طلبها ، فأجل موافقته على مقررات مؤتمر اريحا . فلما رسخت اقدام اليهود في الجزء العربي من اراضي فلسطين المحتلة ، وعقدت الدول العربية المجاورة لليهود الهدنة الدائمة معهم ، ايقن « الملك » بحاول الوقت المناسب لبحث موضوع توحيد ضفتي الاردن ، فاذا بمجلس الامة الاردني يجتمع في ٢٤ نيسان ١٩٥٠م ، ويتخذ هذه المقررات :

« بعد ان اطلع مجلس الامة في جلسته المنعقدة يوم الاثنين الواقع بتاريخ ٧ رجب سنة ١٣٦٩ هـ الموافق لتاريخ ٢٤ نيسان سنة ١٩٥٠م ، وبحث مشروع قرار وحدة الضفتين الذي قدمته حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وافق عليه بصيغته ، وقرر رفعه الى حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم لاقتراحه بالتصديق الملكي السامي وهذا هو القرار :

« أكيدا لثقة الامة ، واعترافا بما لحضرة صاحب الجلالة ( عبد الله بن الحسين ) ملك المملكة الاردنية الهاشمية من فضل الجهاد في سبيل تحقيق الاماني القومية ، واستنادا الى حق تقرير المصير ، والى واقع ضفتي ( الاردن ) الشرقية والغربية ووحدتهما القومية والطبيعية والجغرافية ، وضرورات مصالحهما المشتركة ومجالهما الحيوي . يقرر مجلس الامة الاردني الممثل للضفتين في هذا اليوم الواقع في ٧ رجب سنة ١٣٦٩ هـ الموافق ٢٤ نيسان سنة ١٩٥٠م ويعلن ما يأتي :

اولا - تأييد الوحدة التامة بين ضفتي الاردن الشرقية والغربية ، واجتماعهما في دولة واحدة هي ( المملكة الاردنية الهاشمية ) وعلى رأسها حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله بن الحسين المعظم ، وذلك على اساس الحكم النيابي الدستوري ، والتساوي في الحقوق والواجبات بين المواطنين جميعا .

ثانيا - تأكيد المحافظة على كامل الحقوق العربية في « فلسطين » والدفاع عن

تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة وبملاء الحق ، وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة في نطاق الاماني القومية ، والتعاون العربي والعدالة الدولية .

ثالثا - رفع هذا القرار الصادر عن مجلس الامة بهيئته الاعيان والنواب الممثل لضفتي الاردن الى حضرة صاحب الجلالة المعظم ، واعتباره نافذا حال اقترانه بالتصديق الملكي السامي .

رابعا - اعلان وتنفيذ هذا القرار من قبل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية حال اقترانه بالتصديق الملكي السامي ، وتبليغه الى الدول العربية الشقيقة والدول الاجنبية الصديقة بالطرق الدبلوماسية المربية « (١) » .

وعلى اثر اذاعة هذا القرار ، وكذا القرار الثاني القاضي بمرين المعاهدة الاردنية - البريطانية على ضفتي الاردن : الشرقية والغربية ، احتجت مصر على هذا الضم ، وطلبت دعوة جامعة الدول العربية الى الاجتماع فورا للنظر في هذا الامر ، فتقرر دعوة اللجنة السياسية للجامعة الى عقد اجتماع مستعجل في السابع من ايار . ولما كان العراق دولة هاشمية ، ولا يرى من المصلحة ان تتخذ هذه اللجنة اي قرار ضد المملكة الهاشمية في الاردن ، فقد طلب تأجيل عقد هذا الاجتماع بغية تخفيف حدة التوتر ، واجتناب القيام بعمل تأديبي ضد الاردن ، خشية ان يؤدي ذلك الى اضعاف الجامعة وتفرقة الصفوف .

واجتمعت اللجنة السياسية مساء اليوم العاشر من ايار ١٩٥٠م وعرض عليها الطلب المصري بفصل الاردن من الجامعة ، فرد ممثلو الاردن ان توحيد الضفتين كان خير خدمة قامت بها الحكومة الاردنية الهاشمية ، وان هذا التوحيد لن يؤثر على اية تسوية نهائية للقضية الفلسطينية ، وطالب بتحكيم المنطق بدل العاطفة .

وكان وفد العراق الى هذه اللجنة قد تالف برئاسة توفيق السويدي رئيس الوزراء ، وسافر الى القاهرة في التاسع من ايار ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة الى صالح جبر وزير الداخلية ، ومنصب وزارة الخارجية بالوكالة الى شاعر الوادي وزير الدفاع ، وقد اقترح السويدي على اللجنة السياسية ان تعتبر فلسطين العربية وديعة بيد المملكة الاردنية الهاشمية حتى تتم التسوية النهائية لقضية فلسطين ، ونصح بالتزام الاعتدال وتجنب اتخاذ قرار قاس قد يؤدي الى ملاسات خطيرة بين دول الجامعة العربية ، فقبل اقتراحه بالرضا ، وابق ممثل الاردن الى الملك عبد الله ان يوافق عليه فتلكا الملك الهاشمي ، فطالبت مصر بوجوب تنفيذ اقتراح الفصل الذي تقدمت به ، فاتخذت اللجنة قرارها بالاكثرية في ١٥ ايار وهو :

« بناء على طلب الحكومة المصرية اجتمعت اللجنة السياسية للنظر في الاجراء

(١) وقائع ووثائق وحدة ضفتي الاردن ص ٧ .

المرتب على ما اقدمت عليه الحكومة الاردنية الهاشمية من ضم شرق فلسطين الى اراضيها . وبعد مناقشة الموضوع قررت اللجنة باجماع الآراء ، باستثناء مندوب المملكة الاردنية الهاشمية ، ان ما وقع من جانب المملكة الاردنية الهاشمية اخلال بقرار مجلس الجامعة العربية المتخذ في ١٣ نيسان سنة ١٩٤٨م ثم تطرقت اللجنة السياسية الى الاجراء الذي يجب ان يتخذ بحق المملكة الاردنية الهاشمية ، وفقا لاحكام ميثاق الجامعة العربية ، فوافق مندوبو الجمهورية السورية ، والمملكة العربية السعودية ، والجمهورية اللبنانية ، والمملكة المصرية على توصية مجلس الجامعة العربية بفصل المملكة الاردنية الهاشمية من عضوية الجامعة « اه .

وكانت بريطانية وامريكا قد اعترفتا بعمل الاردن بتوحيد الضفتين . فلما اتخذت اللجنة المشار اليها هذا القرار ، اسرع السفيران : البريطاني والامريكي الى مقابلة السيد مصطفى النحاس رئيس الوزارة المصرية ، واعربا له عن رغبة حكومتيهما في عدم الاجهاز على المملكة الاردنية وفصلها من جامعة الدول العربية ، واذا بوزير خارجية بريطانيا الستريبنغ يعلن معارضة حكومته لقرار الفصل ويقول : « ان الظروف الدولية تستدعي جمع صفوف العرب لا تفريقها » .

لم تفت رهمة « الوزارة السويدية الثالثة » عن مواصلة السعي لانقاذ الموقف ، فسافر وزير داخليتها صالح جبر الى عمان في ٢٣ ايار لاقناع الملك الهاشمي باعتبار فلسطين ودبعة بيد الاردن ، وعرج من هناك على دمشق وبيروت للسعي لدى حكومتيهما لتخفيف حدة التوتر ، وذلك عن طريق تأجيل دعوة مجلس الجامعة العربية الى الانعقاد الى ما بعد ١٢ حزيران ، واذا بوزير البلاط الاردني سمير الرفاعي ، ووزير خارجيته محمد الشريفي يصلان الى بغداد في ٢ حزيران على حين غرة ، ويجتمعان بالوصي ، ثم برئيس الوزراء ، فوزير الداخلية ويشرحان رأي الملك عبدالله وحكومته في توحيد ضفتي الاردن ثم يرجعان الى عمان .

وفي الحادي عشر من حزيران سافر رئيس الوزراء توفيق السويدي الى القاهرة لتمثيل العراق في اجتماعات الجامعة ، والبحث في قرار لجنتها السياسية يصحبه وزير الداخلية صالح جبر فصدرت الارادة الملكية باسناد منصبي رئاسة الوزراء ووزارة الداخلية بالوكالة الى وزير المواصلات والاشغال السيد عبد المهدي ، ومنصب وزارة الخارجية بالوكالة الى وزير الدفاع شاكرو الوداي ، فقدم وزير الداخلية العراقي اقتراحا ينطوي على امرين : الاول ان توحيد ضفتي الاردن كان قد املته ظروف فلسطين العسكرية ، والسياسية ، والاقتصادية ، وهو لا ينطوي على اية تجزئة لفلسطين ، لان بقية هذا الجزء من الوطن العربي الاكبر لا تؤلف وحدة اقتصادية قائمة بذاتها ، وان وضعها يتطلب الحماية من العدوان الصهيوني . والامر الثاني ان هذا الضم لا يؤثر على التسوية الاخيرة لقضية فلسطين ، فحينما تظهر التسوية بعاد النظر في قرار الضم .

وفي ٢٦ حزيران سافر الوصي الى عمان يصحبه وزير الداخلية صالح جبر فتألفت هيئة النيابة من السادة : جميل المدفعي رئيس مجلس الاعيان ، وعبد الوهاب

مرجان رئيس مجلس النواب ، والعين ارشد العمري ، وصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الداخلية بالوكالة الى رئيس الوزراء السيد توفيق السويدي ، وبعد ان بذل الوصي والوزير جبر مساعيها لاقناع الملك عبدالله للملائنة الظروف ، عاد الى بغداد في ٢٧ من الشهر المذكور وبقيت قضية « فصل الاردن من جامعة الدول العربية » معلقة بين الاخذ والرد حتى تنوسيت .

### السعي لتعديل امتيازات النفط

منح العراق امتيازات نفطه الى الشركات الاجنبية في ظروف دولية خاصة . وفي احوال لا يحسد عليها . فلما اكتشف النفط في الكويت ، وفي المملكة العربية السعودية ، قضت الضرورة ان يعاد النظر في هذه الامتيازات ، ولا سيما بعد ان عجزت الميزانية العراقية عن الصرف على المشاريع العمرانية التي كانت تحتاج الى الملايين من الجنيهات ، يضاف الى ذلك ان الحكومة العراقية كانت على خلاف مع الشركات المستغلة لنفطه حول سعر الذهب المعين في الامتياز ، وهل يكون ذلك على اساس سعره الرسمي ، او على اساس سعره الحر ؟ وكذلك كان هناك خلاف آخر على الانتاج .

ومنذ تولى نوري السعيد عن رئاسة مجلس الوزراء في العاشر من كانون الاول ١٩٤٩م ، وهو يواصل البحث لحل هذه الخلافات ، تارة بتكليف من الحكومة العراقية ، وتارة من تلقاء نفسه لسبق الماه بهذه الموضوعات وتفرعاتها . وفي الخامس من تموز ١٩٥٠م سافر نوري الى لندن ، وبصحبه وزير الاقتصاد ضياء جعفر ، ومدير الاقتصاد العام نديم الباجه جي ، لاجراء المفاوضات مع الشركات النفطية حول هذه الامور ، وبناء على قرار اتخذه الوزارة القائمة ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الاقتصاد بالوكالة الى خليل كنه الوزير بلا وزارة ، مدة غياب الوزير المختص عن العراق . فاستطاع هذا الوفد ان يتفق مع « شركة النفط العراقية » على ان تقيم الحكومة العراقية الدعوى على الشركة المذكورة في المحاكم البريطانية حول سعر الذهب الواجب صرفه فيتقيد الطرفان بالحكم التي تصدره هذه المحاكم ، كذلك استطاع الوفد ان يحمل « شركة النفط العراقية » على دفع الحد الاعلى المنصوص عليه في الاتفاقية الخاصة المعقودة بينها وبين الحكومة الى تفصيلات اخرى تضمنها البيان الرسمي الاتي :

**بيان رسمي :**

كان مجلس الوزراء قد قرر بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٠/٦/٣م تخويل الوفد العراقي المفاوض المداولة مع شركات النفط بالامور التالية :

- ١ - ان تدفع شركات النفط المبالغ المستحقة عليها بموجب نصوص امتيازات النفط بما يعادل سعر الذهب في السوق الحرة ، بدلا من السعر الرسمي للذهب .
- ٢ - مطالبة شركة النفط العراقية تنفيذ الفقرة الثانية من المادة العاشرة من

الاتفاقية تمهيدا لاعادة النظر في حصة الحكومة البالغة اربعة شلنات ذهب من تاريخ ٢٤ تشرين الاول سنة ١٩٥٤م.

٣ - السعي لزيادة الحد الادنى لكميات النفط المصدرة زيادة مناسبة .

٤ - السعي لجعل حصة الحكومة العينية لشركتي نفط الموصل والبصرة متناسبا مع ما يصدر من النفط من جميع الحقول التابعة للشركات الثلاث في العراق وذلك على اساس الثالثة .

وبعد المداولة مع ممثلي شركات النفط ، توصل الوفد المفاوض الى النتائج التالية :

١ - ان نصوص الامتيازات توجب الذهاب الى التحكيم عند كل خلاف ، ولما كان تقرير سعر الذهب من الاهمية بمكان للعراق ، فقد اصر العراق على وجوب حسم الخلاف الناجم بينه وبين الشركات حول هذه النقطة الحيوية عن طريق المحاكم بدلا من التحكيم ، وقد وافقت الشركة على ذلك ، وقررت الحكومة اقامة الدعوى على شركة النفط العراقية لتأمين حقوقها .

٢ - استطاع الوفد المفاوض حمل شركة النفط العراقية على قبول دفع الحد الاعلى . المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة العاشرة من الامتياز ، بنسبة ستة شلنات ذهب للطن الواحد بدلا من اربعة شلنات ذهب . ومما هو جدير بالذكر ان الحد الاعلى المذكور في المادة العاشرة يتقرر بعد احتساب اسعار النفط وارباح الشركة وخسائرها للمدة المتبقية من تاريخ التصدير سنة ١٩٣٤م الى نهاية تشرين الاول ١٩٥٤م غير ان المفاوض العراقي قد نجح في حمل الشركة على ان تدفع للعراق ابتداء من كانون الثاني سنة ١٩٥٠م الحد الاعلى البالغ ستة شلنات ذهب للطن الواحد ، دون المساس بحقوق العراق المنصوص عليها في الامتياز . وينتظر ان يدخل العراق نتيجة لهذا الاتفاق ما لا يقل عن سبعة عشر مليون دينار اضافة الى المبالغ التي يستحقها خلال المدة المبتدئة من ١ كانون الثاني ١٩٥٠م الى نهاية تشرين الاول سنة ١٩٥٤م.

٣ - اما فيما يتعلق بالتصدير من حقول كركوك فيؤمل ان يبلغ الانتاج في سنة ١٩٥٣م الثمانية عشر مليون طن سنويا بدلا من الستة ملايين طن الحالية ، وبهذا تزداد مدخولات العراق من حصته زيادة كبيرة .

اما فيما يتعلق بشركتي نفط البصرة والموصل فقد ارتوي مواصلة المفاوضات في المستقبل مع هاتين الشركتين لتحقيق النقاط الاخرى التي تضمنها قرار مجلس الوزراء .

بغداد ١٠ آب ١٩٥٠م مدير الدعاية العام

### استقالة الوزارة

لما كلف الوصي الامير عبد الله توفيق السويدي بتاليف وزارته الثانية في

اول شباط ١٩٥٠ م ، قال له انه يود ان يحقق ويسهل مهمته حتى وان اراد انهاء المجلس النيابي القائم وانتخاب مجلس جديد ، فشكر السويدي سمو الوصي على ثقته وحسن ظنه فيه ، وقال انه سيماشي المجلس الى آخر شوط ممكن حتى اذا شعر بوجوب التخلص منه ، عرض على السدة الملكية امر حله . وهكذا ماشى السويدي مجلس النواب حتى اذا قاربت دورته على الانتهاء ؛ اعرب عن رغبته في حله ، وتاليف الوزارة مجددا على اساس هذا الحل .

وطلب الوصي الى السويدي ان يشرع في مفاوضة الذين يجب ان يزاملوه في وزارته الجديدة ، فطلب هذا الى نوري السعيد ان يدخل في وزارته المرتقبة ، وفي انوقت نفسه فان الوصي طلب الى نوري السعيد ، ان يستعد لتاليف الوزارة الجديدة ، واذا بنوري يفتح توفيقا في امر الدخول في وزارته ، فسأل السويدي عن زملاء نوري فيرد عليه هذا : ان صالح جبر سيكون في مقدمة زملائه ، فيقول له السويدي : ان صالح لا يشترك في وزارة لا يكون فيها زميله وخليله السيد عبد المهدي . فلما علم الوصي بما تقدم ، غضب وسافر الى لندن بحجة الاشراف على معالجة شقيقته ، فلحق به نوري السعيد بعد ايام ، واتفق على ان يؤلف ( نوري ) الوزارة الجديدة ، دون ان يدخل صالحا او السويدي (١) ثم عاد بهذه الرسالة :

حضرة صاحب السمو الملكي الامير زيد المعظم

سيدي المعظم !

في حالة تقديم فخامة السيد توفيق السويدي استقالته من رئاسة الوزراء ، اوافق على تخويل سموكم حق قبولها ، كما اخولكم حق اختيار من تنسبون اسناد رئاسة الوزارة اليه ، وتعيين الوزراء الذين يعرضون اسماءهم على سموكم .  
عبد الاله

وعلى اثر ذلك تقدم السيد توفيق السويدي بهذا الكتاب الى نائب الوصي :

بغداد في ١٢ ايلول ١٩٥٠ م

سيدي صاحب السمو الملكي المعظم

عندما تشرفت بثقة صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم ، وطلب الي ان اؤلف الوزارة ، كانت الحكومة العراقية تواجه الكثير من الصعاب ، وفي طليعتها المشكلة المالية ، وقد اتيح لوزارتي خلال المدة التي قامت بها في العمل ، ان انجزت الاصلاحات الضرورية لتقليل النفقات ، وتزويد الواردات ، والقيام بكل ما تقتضيه الضرورة لوضع مائدة الدولة على وجه يلتئم مع المصلحة العامة ، كما انها لم تدخر وسعا في تحسين السياسة العربية والخارجية ، والقيام ببعض الاصلاحات في دوائر الدولة ، مما جعلها تشعر بانها قامت بقسط مهم من واجبها نحو البلاد .

(١) رواء لنا السيد توفيق السويدي نفسه .

ولما كانت الظروف العالمية الراهنة تستلزم بطبيعتها الاستعداد لمجابهة المشاكل الناشئة عنها ، فقد رأيت ان اترك معالجة ذلك الى مقامكم السامي ، متيحاً الفرصة الى وزارة اخرى لتقوم باكمال ما بدأنا به . واني اذ اتقدم بكل احترام برفع استقالتي لمقامكم السامي ، اشعر بواجب الشكر للمؤازرة والعطف القيمين اللذين تمتعت بهما وزارتي من لدن صاحب السمو الملكي الوصي المعظم ، وسموكم الملكي ، طيلة قيامها بمهمتها .

هذا وابتهل الى الله تعالى ان يوفق الجميع لما فيه خير البلاد في ظل صاحب الجلالة الملك ووصيه الامين .

المخلص المطيع : توفيق السويدي

وقد قبل الامير زيد الاستقالة - طبقاً للخطة المرسومة - فوجه الى السويدي هذا الجواب :

عزيزي السيد توفيق السويدي

تلقيت كتاب استقالتك المورخ في ١٢ ايلول سنة ١٩٥٠ م . وفي الوقت الذي اعرب لكم عن اسفي الشديد لتخليكم عن منصب رئاسة الوزارة ، لا يسعني الا اظهار فائق تقديري للجهود القيمة التي بذلتوها انتم وزملائكم لخير البلاد ، في كافة الشؤون ، طيلة مدة ممارستكم الحكم . هذا وارجو ان تستمروا في تدوير شؤون الدولة ريثما يتم تأليف وزارة جديدة .

صدر بموافقة حضرة صاحب السمو الملكي وولي العهد المعظم عن بلاطنا الملكي ببغداد في اليوم الثاني من شهر ذي الحجة سنة ١٣٦٩ الهجرية الموافق لليوم الخامس عشر من شهر ايلول سنة ١٩٥٠ الميلادية .

زيد

### الاسباب الحقيقية لاستقالة الوزارة

كانت الاسباب التي ذكرها السويدي في كتاب استقالة وزارته ، هي الاسباب الرسمية التي لا بد من بسطها لتبرير الاستقالة ، اما الاسباب الحقيقية لهذه الاستقالة فقد جاءت في الصفحتين ٥٠٧ و ٥٠٨ من مذكرات السويدي نفسه وهي بالنص :

« فكاشفت الوصي بما اعانيه من متاعب ، بسبب التشكيلة غير المنسجمة التي تشكلت منها الوزارة في اول تأليفها ، وبسبب مداخلات وزير الداخلية في امور الدولة الخارجة عن صلاحيته ، وتزعجه غير المقبول من حين لآخر ، باصدار الايمارات شبه الامرة لبعض الوزراء ، وللشكوى التي يبديها لي بعض الوزراء في بعض الاحيان من تصرفات وزير الداخلية صالح جبر ووزير المالية - عبد الكريم الازري - وكان كل هذا يجعلني اعيد النظر في وضع الوزارة الا انني اريد ان اعرف



سلفا من الوصي ما اذا كان يوافق على حل المجلس في الحال، حتى تجري الانتخابات، وتكمل ، ويجتمع المجلس في دورة اعتيادية في اول كانون الاول المقبل ، حتى ابدل الوزارة وانتقي من يلزم من الوزراء استعدادا للانتخابات الجديدة ، ولان وزير الداخلية عندما جرت انتخابات فرعية قبل اشهر ، وكانت عديدة وكثيرة ، قد سلك ملك المسؤول الاول في الحكومة ، وانتقي من اراد من النواب بدافع صلاته الشخصية ، وصادقته ، وانتساب المرشح اليه وغير ذلك ... وقد ايدني الوصي فيما عرضته عليه . ووافق على حل المجلس بعد العطلة الصيفية . الا ان مشورة خبيثة قد ابدت له فيما بعد ، فزلزلت قناعته في الحل فصار يسوّف ويماطل . ولما وجدته في هذه الحالة افهمته انني زاهد في الحكم ومستعد للانسحاب « اهـ »

### تشريع قانون مجلس الاعمار

نصت الفقرة الثالثة من مادة « الشؤون المالية والاقتصادية » من منهاج « الوزارة السويدية الثالثة » على ما يلي :

« الاهتمام بتأسيس مجلس اعماري خاص ، تكون مهمته التعمير والانشاء ، وتمويله بموارد النفط والقروض الخارجية وغيرها ، لتمكينه من تنفيذ مختلف المشاريع العمرانية الرئيسية » .

ولما كانت وزارة السويدي الثالثة اول وزارة فكرت في وجوب الاستفادة من واردات النفط الضخمة لتعمير العراق ، وتنفيذ المشاريع الجبارة التي كانت تحتاج الى المال والاختصاص ، فقد تفضل وزير مالية الوزارة المذكورة الاستاذ عبد الكريم الازري فخص كتابنا بالايضاحات التي تضمنها هذا الكتاب :

عزيزي الاستاذ الفاضل والباحث والمؤرخ الجليل السيد عبد الرزاق الحسني المحترم

بعد التحية والتمنيات الطيبة لكم بالصحة والعافية والتوفيق ، واشارة الى الحديث الجاري معكم حول ما ورد في الجزء الثامن من كتابكم الجليل « تاريخ الوزارات العراقية » ذلك المؤلف الذي اصبح مرجعا تاريخيا لجميع الباحثين ، ومن جملتهم كاتب هذه السطور ، حول وزارة السيد توفيق السويدي الثالثة التي تألفت في ١٩٥٠/٢/٥ م ، واستقالت في ١٩٥٠/٩/١٢ م ، ابمت اليكم الملاحظات التالية راجيا نشرها في الطبعة الجديدة من كتابكم الانف الذكر .

لقد لاحظت ان الفصل المذكور اتى على ذكر كثير من الامور الثانوية ، ولم يبرز الانجازات الاساسية الرئيسية للوزارة المذكورة ، تلك الانجازات التي كنت انا المسؤول عنها . ولا اذكر هذا من باب التبرجع او التفاخر ، ولكن من باب الامانة التاريخية .

ان الدولة العراقية ، بعد نوالها الاستقلال النسبي ، وقبولها عضوا في عصبة

الامم سنة ١٩٣٢م ، كانت ولا تزال - نسبيا لحد الآن - تعتبر في الحقيقة والواقع من الدول المتخلفة . وطالما كنت اقول ، سواء في خطبي في مجلس النواب ، او في مقالاتي في الجرائد العراقية ، بأن المهمة الاولى لاية حكومة في دولة متاخرة متخلفة كالعراق ، هي القضاء على التخلف ، واخراج الدولة من بؤرة التأخر ، ووضعها على طريق التطوير والتقدم ، لان الاستقلال السياسي انما تكافح الامم في سبيله ليكون اداة للنهوض ، وان هذه المهمة - مهمة التطوير - لا يمكن ان تتحقق بواسطة الجهاز الحكومي العادي ، وانما يجب ايجاد جهاز خاص للنهوض بهذه المهمة الاساسية ، التي هي هدف الاستقلال السياسي ، ووضع ايرادات الدولة من النفط ، بالاضافة الى القروض التي تستقرضها الدولة من مختلف الجهات ، تحت تصرف ذلك الجهاز . واؤكد لكم اني عندما وافقت على الاشتراك في « وزارة توفيق السويدي الثالثة » كان الحافز والهدف الاول ، هو تشريع قانون لايجاد هذا الجهاز ، وانجاز بعض المشاريع العمرانية على قدر الامكان ، لاني كنت اعرف ان عمر الوزارات العراقية قصير لا يزيد اعتياديا على عدة اشهر ، ويقبل في اغلب الاحيان عن السنة الواحدة ، ولذلك فان الواجب يقضي بأن نسرع - قدر امكاننا - لانجاز اكبر عدد ممكن من المشاريع المهمة في خلال هذا العمر القصير ، ولا نضيع اوقاتنا في المسائل الروتينية الاعتيادية .

وما ان باشرت عملي في وزارة المالية ، حتى بدأت ، بالتعاون مع الجهاز الاداري الموجود ، في اعداد لائحة قانون مجلس الاعمار . فلما تم اعدادها دفعت بها الى مجلس الوزراء الذي صادق عليها ، واحالها الى مجلس الامة حيث قابلها بالترحاب والتهليل ، وصادق عليها بسرعة فائقة . فاصبحت قانونا برقم ٢٣ لسنة ١٩٥٠م . وكنت قلت في خطابي الذي قدمت به مشروع القانون لمجلس الامة « اني امل ان تصبح ميزانية مجلس الاعمار في سنة ١٩٥٢م او سنة ١٩٥٣م مقارنة للميزانية العامة . وكما ترون في اللائحة المعروضة امامكم ، ان جميع ايرادات الدولة من النفط قد سخرت بموجها للتعمير والانشاء ، بدلا من ان تصرف كالسابق على الاعمال الروتينية .

وقد كان صدور هذا القانون منطلقا ، بل فتحا مبينا في السياسة الاقتصادية ليس فقط في العراق فحسب ، بل في العالم العربي بأكمله . فلأول مرة يخصص مائة بالمائة من اهم مورد من موارد دولة عربية - واعني مورد النفط - لاغراض التعمير والانشاء والتنمية ، وتبديل الاوضاع في الدولة ، ويصبح التعمير والتنمية والفضاء على التخلف الواجب الاول ، والمهمة الرئيسية للحكومة في دولة عربية متخلفة . ولم تمض في الواقع سنتان على تشريع هذا القانون ، حتى تم في سنة ١٩٥٢م تعديل اتفاقيات النفط بين الحكومة العراقية وشركات النفط ، وان جاء هذا التعديل غامطا لحقوق العراق ، كما بينت ذلك في خطابي الذي اقيته في المجلس النيابي في وقته ، واصبح في متناول الدولة العراقية المبالغ التي تحتاج اليها لتحقيق النهضة العمرانية الجبارة فيما لو توفرت - بعد توفر المال - الارادة الواعية ، والمزينة الصادقة ، والفكر النير ، والتنظيم الكفؤ ، والاشخاص اللائقون لتحقيقها .

واغرب ما يشير الدهشة والاستغراب ، هو ان فكرة الاعمار ، ومجلس الاعمار ، قد اقترنت باسم نوري السعيد لدى مختلف المؤلفين والصحافيين ، مع انه لم يكن المسؤول لا عن تشريع قانون مجلس الاعمار ، ولا عن التأكيد على فكرة الاعمار ، واعتبار القضاء على التخلف المهمة الرئيسية للحكومة في الدولة المتخلفة ، ولكن نوري السعيد اعتنق بعد ذلك فكرة الاعمار ، وتبناها في وزاراته المتعاقبة ، وبدا بما سمي بأسبوع الاعمار في كل سنة ، حيث كانت توضع احجار الاساس ، وتفتتح المشاريع الاعمارية التي تكون قد اكملت من قبل رئيس الدولة - الملك - او من ينوب عنه .

ومما يجدر ذكره بهذه المناسبة ، هو انه بعد صدور القانون ، جرى البحث مع السيدين توفيق السويدي وصالح جبر ، حول الاشخاص الذين يجب ان تتوفر فيهم الصفات والمؤهلات اللازمة لعضوية مجلس الاعمار . وكان من رأيي ان يكون عضو مجلس الاعمار من المثقفين ثقافة عصرية واسعة ، لكي يكون على اتصال مستمر بالتيارات الفكرية ، والنظريات والتطورات المستحدثة في عالم الاقتصاد والتنمية والتعمير . وهذا يتطلب الماما بوحدة على الاقل من اللغات الاجنبية الغربية . وعلى هذا يجب ان يرجح لعضوية مجلس الاعمار من كان متخرجاً من احدى الجامعات الاجنبية ، ومن طبقة الشبان من ذوي الخبرة والتجارب ، هذا بالإضافة الى الصفات الاخرى المطلوبة كالامانة ، والاستقامة ، والسمعة الطيبة . وقد بينت انه يجب ان لا يكون للاعتبارات السياسية اي تأثير في التعيين لعضوية هذا المجلس ، ولكن مجلس الاعمار على الاقل - بالنظر لخطورة مهمته - بمنأى عن هذه الاعتبارات السياسية . وقد رشحت ، على سبيل المثال ، السيد علي حيدر سليمان ، او السيد بابا علي الحفيد « وكانا كلاهما من المنطقة الشمالية ، ومن خيرة الشباب الاكراد ثقافة عصرية واخلاقاً » وغيرهما . فالسيد بابا علي من خريجي جامعة كولومبيا في نيويورك في الاقتصاد ، والسيد علي حيدر سليمان من خريجي الجامعة الاميركية في بيروت ووزير سابق ، والسيد محمد حديد خريج كلية الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة لندن ووزير سابق ، والدكتور نديم الباجه جي من خريجي جامعات بريطانية في شؤون النفط ( ولم يكن قد تسلم منصب الوزارة وقتئذ ) ، وعبد الامير الازري من خريجي جامعتي كاليفورنيا وميشيغان الاميريكتين في الهندسة ، ومدير الري العام وقتئذ ، ووزير سابق ، والدكتور صالح مهدي حيدر من خريجي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة لندن ، ومعاون محافظ البنك المركزي وقتئذ وغيرهم . هؤلاء يمثلون نوعية الاشخاص الذين كنت ارغب ان يتألف منهم مجلس الاعمار . ولكنني وجدت ان تفكيري هذا يختلف عن تفكير رئيس الوزراء ، وتفكير الاوساط السياسية نافذة الكلمة وقتئذ . وقد قيل لي في وقته ان هذا النوع من الاعضاء - وبعضهم لم يكونوا قد تسلموا منصب الوزارة - لا يعطون لمجلس الاعمار الوزن السياسي الذي يحتاجه المجلس ، وان كان رئيس الوزراء رئيسه ، ووزير المالية عضوا فيه ، ولا سيما وانه ينفق من المبالغ ما يقارب او يفوق مجموع نفقات الميزانية العامة كلها .

واخيرا شعرت انهم يعملون الى تعيين اعضاء من نوع آخر ، ومن وزن سياسي اثقل - على حسب تعبيرهم - وان لم تتوفر فيهم المؤهلات الفكرية ، والعلمية والشروط اللازمة لاستيعاب فكرة التنمية الحديثة . كما وجدت ان الانكليز ، وكان نفوذهم وقتئذ كبيرا ، ان لم يكن طاغيا في الاوساط السياسية العليا ، كانوا يريدون ان يكون احد رعاياهم عضوا في مجلس الاعمار ، محافظة على المصالح البريطانية ، مما دعا الاميركيين الى ان يصروا بدورهم على ان يكون احد رعاياهم عضوا آخر في المجلس المذكور . وبالنظر لاختلاف وجهات النظر في داخل الوزارة ، وبين اعضاء الوزارة والجهات ذات الكلمة النافذة حول هذا الموضوع بالذات ، وللملاسات الكثيرة الاخرى حول هذا الموضوع ، وحول الاشخاص العراقيين الذين ينسب تعيينهم لعضوية مجلس الاعمار ، فان الوزارة استقالت قبل ان تتمكن من تعيين اعضاء المجلس ، وقبل تنفيذ قانون مجلس الاعمار . واعتقد جازما ان تأليف مجلس الاعمار وموضوع التعيينات فيه كان السبب الرئيسي في استقالة وزارة توفيق السويدي ، حيث ارتؤي - حسب ما يظهر - ان هذا الموضوع ، وما يكتنفه من ملاسات ، يجب ان تتولى امره وزارة اخرى ، غير وزارة توفيق السويدي . ثم جاءت « وزارة نوري السعيد الحادية عشرة » وكان اول عمل قامت به هو تعيين اعضاء مجلس الاعمار على الشكل الذي تم فيه كما هو معروف .

وخلاصة القول ، اذا ما استعرضنا تاريخ الدولة العراقية بعد دخول العراق عصبة الامم ، فان اهم انجازاتها ( اي الدولة العراقية ) هو مجلس الاعمار ، وما تحققت على يده من مشاريع انمائية .

وبعد اتمام الخطوات التشريعية لمجلس الاعمار مباشرة ، وتمهيدا لتنفيذ فكرة التصميم الشامل ، اتصلت في سنة ١٩٥٠م بالبنك الدولي للاعمار ، لايفاد حياة من الخبراء في مختلف الفروع ، للقيام بمسح كامل لامكانات العراق الاقتصادية ، ولتقديم مقترحات تساعد الحكومة العراقية ، ومجلس الاعمار ، على وضع نهج اعماري طويل الامد ، لاستثمار امكانيات البلد الانتاجية البشرية والمادية وفق شروط ذكرتها في الكتاب الذي وجهته الى البنك المذكور ، وقبل توقيع استقالته الوزارة ، فصدر الكتاب بتوقيع الوزير الذي اعقبني . واوفد البنك الدولي بعثة الخبراء ، وقامت بالمسح المطلوب وقدمت تقريرها ولكن مجلس الاعمار ركان قد اصدر قبل مجيء البعثة منهجا موقتا صادق عليه مجلس الامة واصبح قانونا .

وكما بينت - بالنظر لضيق الوقت ، ولقصر عمر الوزارات العراقية - قررت ان لا اغرق في الاعمال الروتينية ، فاستدعيت الى مكتبتي في وزارة المالية شقيقي عبد الامير الازري ، الذي كان وقتئذ مديرا عاما للري ، ولما تمضي على تأليف الوزارة الامدة قصيرة ، رجوت منه ان يخبرني بالمشايع التي تمت دراستها وتصميماتها ، واصبحت جاهزة لوضعها في المناقصة ، والتي يمكن تمويلها بالاستقراض من بنك الاعمار الدولي ، فقدم لي مذكرة عدد فيها تلك المشايع ، وكان في راس القائمة

مشروع الثرثار ، الذي كان قد سبق للبنك الدولي ان اطلع على جميع تفاصيله ، وخرائطه ، وتصميماته ، من الخبراء الذين اوفدهم ، وابدى استعداداه لاقرض الحكومة العراقية المبالغ المطلوبة لتمويله . وبلاضافة الى مشروع الثرثار ، تبين لي ان من جملة المشاريع الكاملة الدراسة ، مشروع تغلية بحيرة الحبانية لزيادة سعتها الاستيعابية ، ومشروع سد الرمادي على الفرات ، ومشروع توسيع شط الحلة . وجميع هذه المشاريع كانت قد درستها واعدها واحضرت تصاميمها دائرة المشاريع الكبرى في مديرية الري العامة، برئاسة المهندس البريطاني المستر هيج Mr. Haig وقلت في نفسي لنبدأ بالمشروع الاول ، وهو مشروع الثرثار الذي هو في الواقع مشروعان ، مشروع مكافحة الفيضان ، والذي يأخذ مياه الفيضان من نهر دجلة الى منخفض الثرثار ، وينفذ مدينة بغداد ، وحوض دجلة الجنوبي من الفرق ، ومشروع الارواء الذي يرجع قسما من المياه المختزنة فيه الى نهري الفرات ودجلة . فوجهت كتابا من وزارة المالية - مع انها ليست الوزارة المسؤولة عن هذه المشاريع - الى سكرتارية مجلس الوزراء طلبت فيه عرض الدور الاول ، او المشروع الاول من مشروع الثرثار بقسميه - اي سد سامراء والجدول الموصل من السد الى وادي الثرثار - على مجلس الوزراء لاقراءه ، وتخويل وزارة المالية مفاوضة البنك الدولي بشأن القرض المطلوب لتمويله . وبعد مرور بضعة اسابيع على تقديم الاقتراح ، رجوت من رئيس مجلس الوزراء الاستعجال في مناقشته واقراءه .

وفي هذه الاثناء اخذ البعض يتناول المشروع بالانتقاد في الصحف ، ويصفه بالمشروع الاستعماري ، وانه سيؤدي الى ضياع المياه ، بالنظر لوجود تشققات وفجوات في قعر وادي الثرثار ، والتي ستبتلع المياه التي ستساب الى هناك ، والتي ستفور في تلك التشققات ، وتذهب ضياعا ، وانه من المستحسن ان لا تقوم بهذا المشروع الذي هو مجرد مشروع لمكافحة الفيضانات ، وتقوم بدلا عنه بمشروع آخر يجمع بين مكافحة الفيضان واختزان المياه لارجاعها الى النهر في الصيف ، لغرض ارواء الاراضي كمشروع « بيخمه » على الزاب الكبير مثلا - وقد كان لهذه الكتابات في الصحف تأثير كبير على رئيس الوزراء .

وعندما عاودت الكرة عليه برجاء الاستعجال في اقراره قال لي : ارى ان نتانى في اقرار المشروع ، ولا نخطو خطوة واحدة قد نندم عليها قبل التأكد من صحة المشروع ، ومن انه افضل المشاريع التي يجب ان تقوم بها . ثم اضاف قائلا : اما تقرا الصحف ؟ اجبته نعم اني اقرأها وانا مطلع على ما كتب فيها . ثم قلت له : لقد ابرقت الى البنك الدولي راجيا ايفاد كبير مستشاريه في شؤون الري الى العراق ، لاعطاء الحكومة العراقية الراي النهائي في هذا الموضوع ، بعد التشاور مع المستر « هيج » رئيس المهندسين والمسؤول سابقا عن دائرة المشاريع الكبرى في مديرية الري العامة ، واصطحابه معه الى بغداد اذا امكن . فاجابني كبير مستشاري البنك الدولي في شؤون الري ببرقية فحواها : انه مطلع على المشروع اطلاقا تاما ، وكان قد تذاكر

مع الذين كشفوه ، ومع الذين قاموا بتصميمه ، ولا حاجة لمجيئه . ويرى ان نسير في تنفيذ المشروع ولا يخامرنا اي شك في نجاحه .

وابرزت البرقية لرئيس الوزراء ، ثم قلت له بعد قراءة هذه البرقية ، وبعد الاطلاع على رأي مديرية الري العامة : هل سيبقى سبب التردد ؟ وفي كل جلسة كان يعرض فيها المشروع كان يؤجل اقراره بداعي افساح المجال للمزيد من درسه والتأكد من صحته . فراجعت مع صالح جبر وقلت له : اني مستاء جدا من هذا التأخير . وهذه الماطلات في اقرار هذا المشروع الحيوي ، الذي يتوقف عليه ليس فقط انقاذ مدينة بغداد من الفرق ، بل حوض دجلة الجنوبي باجمعه ، ولا اعرف في الواقع سببا واحدا للتردد في تحقيق مشروع يعتبر من اقل مشاريع مكافحة الفيضان . واختزان المياه كلفة في العالم ، والذي تساوي كلفته مقدار الخسارة السنوية التي يتكبدها العراق في كل سنة من سني الفيضان ان لم تكن اقل . ثم قلت له : هل اتينا الى الوزارة لممارسة الاعمال الروتينية وللتربع على كراسي الحكم بدون ان نقوم بعمل جدي واحد نافع ، ثم قلت له : اني عازم على الاستقالة ان لم يقر هذا المشروع في الجلسة القادمة ، واني سأبلغ رئيس الوزراء بقراري هذا . اجابني انه يؤيدني ويتضامن معي في الاستقالة ، وانه هو ايضا سيبليغ رئيس الوزراء بقراره هذا . وابلغت رئيس الوزراء بقراري هذا ، وقد تضامن معنا وزراء آخرون .

وكان لهذا التهديد اثره ، اذ اقر المشروع في الجلسة التالية ، كما اقر تخويل وزارة المالية التفاوض مع البنك الدولي للحصول على قرض لتمويل المشروع ، وكذلك عين الوفد الذي تقرر ايفاده لمفاوضة البنك ائدولي من السيد علي ممتاز الدفتري رئيسا . والدكتور صالح مهدي حيدر معاون محافظ البنك المركزي عضوا . وجرت المفاوضات في لندن اولا ، ثم في واشنطن . وتعشرت كثيرا بسبب العراقيل التي كان يضعها وفد البنك الدولي ، والتي كان يخبرني عنها تفصيلا برقيا وبرسائل خاصة الدكتور صالح حيدر ، الامر الذي اضطرني لاستدعاء السفير الاميري في بغداد الى مكنتي في وزارة المالية ، حيث ابلغته انزعاج الحكومة العراقية من تصرفات وفد البنك الدولي ، وقلت له : هذا اول قرض من البنك الدولي تحاول الحصول عليه دولة عربية لمشروع ناجح لا غبار عليه بتاتا ، بشهادة كبير مهندسي البنك الدولي في شؤون الري . فوافقتني على رأيي ووعدني بالتوسط لتذليل الصعوبات وقد تذلت فعلا .

وهكذا تم عقد القرض ، بعد ان قبلت الحكومة بشرط لم يكن من السهل قبوله . وهو وضع ايراداتها من النفط ضمانا للقرض ، وقد قبلنا بهذا الشرط لاننا كنا عازمين على الايفاء بتعهداتنا مهما كانت الظروف ، وقد عرضت لائحة قانونية تضمنت القرض البالغ ١٢٨٠٠٠٠٠٠ دولار وشروطه على مجلس الوزراء فاقرها ، ثم عرضت على مجلس الامة الذي اقرها واصبحت قانونا برقم ٥٤ وتاريخ ١٩٥٠م . وقد قام مجلس الاعمار بعد تأليفه بتنفيذ المشروع ، فآعلن مناقضته واحيل بناء السد على شركة « زبلن » الالمانية ، كما احيل حفر القناة الموصلة بين السد ووادي الثرثار على

شركة « بلفور بيتي » . ونظرا لتدفق واردات النفط على مجلس الاعمار بمبالغ كبيرة ، فلم تبقى حاجة للقرض الذي لم يسحب الا قسم منه سدد بعد ذلك . وقد تم افتتاح المشروع وكنت من بين الذين حضروا حفلة الافتتاح .

وفي صبيحة احد ايام الربيع في سنة ١٩٥٦م ، عندما كانت مياه الفيضان تتدفق على وادي الثرثار ، جاءني نداء هاتفني الى داري من نوري السعيد يسألني : هل تريد ان تشاهد مياه الفيضان تتدفق الى منخفض الثرثار باعتبارك الشخص الذي كان له الدور الاكبر في دفع هذا المشروع وتنفيذه ؟ اجبته : اكون مسرورا جدا . قال : اذن ادعوك لركوب طائرة هيليكوبتر ستكون تحت تصرفك وفيها ثلاث مقاعد ، وسأدعو صديقك الدكتور فاضل الجمالي ، واحد اعضاء مجلس الاعمار ، وليكن عبد الجبار الجليبي ، وستكون الطائرة في انتظاركم في معسكر الرشيد في صباح اليوم التالي .

وفي صباح اليوم الثاني ركبنا ثلاثتنا الطائرة من معسكر الرشيد ، وكانت بقيادة الطيار يوسف عزيز ، وطار بنا الى سامراء ، حيث نزلنا وامضينا وقتا قصيرا تحدثنا خلاله مع المهندس البريطاني المقيم ، كما تناولنا طعام الافطار ، ثم طرنا من هناك وحلقنا فوق السد ، ثم فوق وادي الثرثار ، وشاهدنا المياه تنساب اليه لأول مرة في التاريخ ، وتنحدر الى قعر الوادي بما يشبه الشلالات . وبعد ان تمتعنا بهذا المنظر الرائع ، توجهنا الى معسكر الحجابية ، حيث نزلت الطائرة . وبعد ان قضينا هناك مدة ساعة للراحة وشرب الشاي ، طرنا راجعين الى معسكر الرشيد . وكانت في الواقع سفرة ممتعة جدا ، كما كانت التفاتة لطيفة من نوري السعيد الذي بادرت الى شكره في اليوم التالي على دعوته اللطيفة .

وقد كان المفروض ، حسب تقديرات دوائر الري ، ان لا يمتليء منخفض الثرثار الذي تبلغ مساحته حوالي الف ميل مربع ، والذي ينخفض قعره عن مستوى سطح البحر بستة امتار ، والذي تتراوح سعة استيعابه بين ٧٥ و ٩٠ مليار متر مكعب من المياه - اي اوسع من بحيرة ناصر التي تكونت خلف السد العالي - ولكن تعاقب الفيضانات العالية سنة بعد اخرى في خلال الستينات ، ملا البحيرة بسرعة مدهشة . ففي اوقات الفيضانات العالية كان سد سامراء يصرف تسعة آلاف متر مكعب من المياه الى منخفض الثرثار ، في حين كان يصرف الى نهر دجلة سبعة آلاف متر مكعب في الثانية .

لقد انقذ هذا المشروع بغداد وسائر القسم الجنوبي من حوض دجلة من الفرق مرات عديدة ، وجنب العراق في كل سنة خسارات تفوق كلفة المشروع النهائية - التي كانت حسب ما اعتقد حوالي اثني عشر مليونا من الدنانير - اضعافا مضاعفة . كما مكّن بغداد - وهذا من اهم فوائد المشروع - ان تتوسع هذا التوسع المدهش شرقا ، وشمالا ، وجنوبا ، بتبئية الاراضي السكنية التي اصبحت آمنة نهائيا من الفرق .

وامتلاء المنخفض فرض على المسؤولين المبادرة الى الشروع بالمرحلة الثانية من المشروع لتفريغ المياه الزائدة من بحيرة الثرثار في نهر الفرات اولا ، ومن ثم في نهر دجلة . لفسح المجال للماء البحيرة مجددا بمياه الفيضانات حفظا لبغداد وحوض دجلة الجنوبي من الفرق ، وثانيا للاستفادة من قسم من المياه المخزونة لاغراض الري . وفي سنة ١٩٧٠م ، حسب ما اعتقد ، تقرر الشروع بمشروع شق قناة تربط بين بحيرة الثرثار ونهر الفرات جنوبي مدينة الفلوجة ، وبالقرب من مقاطعة الرضوانية ، واعتقد انها ستم في خلال سنة ، وقد يعقبها في المستقبل - اذا دعت الحاجة - شق قناة اخرى تربط بين البحيرة الضخمة ، ونهر دجلة جنوبي الطارمية شمالي بغداد ، لتفريغ قسم من مياه البحيرة في نهر دجلة عند الحاجة ، علما بأن كمية محدودة من مياه البحيرة يمكن استرجاعها ، وباقي المياه في القسم الواطي من البحيرة لا يمكن استرجاعها .

وبعد اكمال قرض الثرثار ، وجهت وزارة المالية كتابا الى مجلس الوزراء - لا تذكر تاريخه ورقمه - طلبت فيه موافقة المجلس على تخويل وزارة المالية مفاوضة البنك الدولي حول عقد قرض لتمويل مشروع سد الرمادي ، وتوسيع شط الحلة . وقبل ان يبت المجلس في الاقتراح استقالت الوزارة .

اما مشروع تعلية بحيرة الجبانية لزيادة قدرتها الاستيعابية الى ثلاث مليارات ونصف مليار متر مكعب من المياه ، فبالنظر الى ان المبلغ لم يكن ضخما ويمكن تداركه محليا ، وبالنظر لان قسما كبيرا من هذا المبلغ سيكون اتفاقا محليا ، لذلك رابت ان استقرض هذا المبلغ من المصارف المحلية ، فاستدعت مدرء المصارف الى مكتبي في وزارة المالية ، وقلت لهم سأقترح على مجلس الوزراء استصدار مرسوم لاعفاء فوائد القرض من ضريبة الدخل ، اذا وافقتم على المساهمة فيه ، وذلك تشجيعا للمساهمين في القرض ، فوافقوا حالا ، وتقدمت بالاقتراح الى مجلس الوزراء فوافق على استصدار المرسوم الذي صدر (مرسوم رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٠م) وهكذا تم تأمين المبلغ المطلوب لتعلية سدود بحيرة الجبانية لزيادة قدرتها الاستيعابية لحد ثلاثة مليارات ونصف مليار متر مكعب من المياه التي تختزن في البحيرة لارجاعها الى نهر الفرات في الصيف ، لتأمين المياه اللازمة للزراعة الصيفية في حوض نهر الفرات .

ومن المشاريع المهمة التي رايت ان اسرع بها ، مشروع تأسيس شركة التأمين الوطنية . لقد كان العراق متخلفا مهملنا لهذا النوع من النشاط الاقتصادي ، بدون سبب ولا عذر مقبول ، وقد وجدت ان خطوات كانت قد قطعت في هذا السبيل في وزارة المالية قبل مجيئي اليها ، فعجلت في اعداد اللائحة القانونية ، ودفعت بها الى مجلس الوزراء الذي وافق بدوره عليها واحالها الى مجلس الامة ، الذي قابلها بالترحاب ، وصدرت بقانون تأسيس شركة التأمين الوطنية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٠م وكانت فاتحة عهد لمشاريع اهلية مماثلة .

تروون من هذا اني لم اتطرق لذكر اي من الشؤون الروتينية الاعتيادية ومنها .



على سبيل المثال ، معالجة وضع الخزينة العامة ، وهو الموضوع الذي دعيت للاشتراك في الوزارة من اجل معالجته . وقد نجحت في معالجته نجاحا باهرا . ولا اريد الدخول في مناقشته لانه امر اعتيادي يفترض في كل وزارة ان تعالجه اذا ارادت ان تقوم بمهمتها كما يجب ، كما لم اتطرق الى شؤون اخرى خطيرة حدثت في عهد الوزارة المذكورة ، لانها على خطورتها ، امور تطرا في عهد كل وزارة .

واقصرت في كتابي هذا فقط على ذكر المشاريع البارزة التي سترك اثرها في تاريخ هذه الحقبة ، بل ستميز بها هذه الحقبة من تاريخ العراق ، اعني مجلس الاعمار ومشاريع التنمية المهمة في مختلف الميادين . ولا حاجة لاستعراض المشاريع التي انجزها مجلس الاعمار ، فهذا موضوع واسع جدا يحتاج الى بحث خاص ، ولا الى المناهج الاعمارية التي وضعها المجلس المذكور . ويكفي ان نذكر على سبيل المثال مشروع دوكان على الزاب الصغير ، الذي يختزن ستة مليارات وثمانمائة مليون متر مكعب من المياه ، وسد دربندي خان على نهر ديبالي ، الذي يختزن اربعة آلاف وثلثمائة مليون متر مكعب من المياه ومشاريع تصريف المياه ، ناهيك بالمعامل الكثيرة الى غير ذلك ، وتفضلوا بقبول فائق المحبة والاحترام .

عبد الكريم الازري

بيروت ٥ آب ١٩٧٤

## الوزارة السعيدية الحادية عشرة

اعتاد السيد نوري السعيد ان يتولى المسؤولية في العراق ، كلما اشتدت الحاجة الى اجراءات سريعة ، او القيام بعمل خطير . وتاريخ وزاراته الاربع عشرة التي الفها في اويقات مختلفة خير شاهد على ما نقول . ففي ايام وزارته الاولى والثانية ( ١٩٣٠ - ١٩٣٢ م ) تم عقد معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م التي انتهت الانتداب البريطاني في العراق على صورة رسمية ، ودخل العراق بموجبها عضوا في عصبة الامم وفي عهد وزاراته الثالثة والرابعة والخامسة ( ١٩٣٨ - ١٩٤٠ م ) قضى على المؤامرة المزعومة عن محاولة قلب نظام الحكم في البلاد ، وولي الامير عبد الاله منصب الوصاية على الملك فيصل الثاني الذي فجع العراق بمصرع ابيه في ليلة الرابع من نيسان سنة ١٩٣٩م ، في ظروف اوجبت القيل والقال . وفي ايام وزاراته السادسة والسابعة والثامنة ( ١٩٤٢ - ١٩٤٥ م ) اكره العراق على الانضمام الى الدول الديمقراطية ، واعلن الحرب على دول المحور الثلاث ( المانية - ايطالية - اليابان ) وفي عهد وزارته التاسعة اجريت الانتخابات العامة وفق قانون الانتخاب الجديد رقم ١١ لسنة ١٩٤٦م . وفي ايام وزارته العاشرة كوفحت الشيوعية بصرامة ، واعيدت هبة الحكومة الى سابق عزها . وفي العامين ١٩٥١ و ١٩٥٢م كانت ايران تغلي كالمرجل بسبب تأميم نفطها ، وكانت مصر معرضة لخطر احتلال بريطاني جديد ، وكانت امام العراق مشكلة تسوية قضاياه النفطية على اساس مبدأ المناصفة المعروف ، فاذا بالسعيد (١) يدعى الى تأليف الوزارة للمرة الحادية عشرة فيوجه اليه الوصي كتاب الاسناد الآتي :

وزيرى الافخام نوري السعيد

رقم ٥٨٧

بناء على تقديم فخامة السيد توفيق السويدي استقالته من رئاسة الوزراء وقبلنا اياها ، بعد اخذ موافقة صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم التحريرية ، ونظرا لما نعهده فيكم من الدراية والاخلاص ، فقد قرر رايانا ان نعهد

(١) يقول الاستاذ خليل كنه في ص ١٢٨ من كتابه « العراق اسمه وغده » ان الوصي كان قد طلب الى نوري السعيد اشراك السيدين : صالح جبر وتوفيق السويدي في وزارته ، فلما عرض السعيد على صالح منصب وزير الخارجية اعترض ( صالح ) عن ذلك ، وطالب بان يكون وزيرا للداخلية . فاجابه السعيد بانته سيتولى هو هذا المنصب بالوكالة . وعرض عليه نيابة رئاسة الوزراء فرد صالح بالقبول ، على ان يدخل معه السيد عبد المهدي ، ولكن نوري اعترض عن ذلك ، ولم تبق حاجة لمناخة السويدي بالاسهام في وزارته .

اليكم بتأليف الوزارة على ان تنتخبوا زملائكم ، وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر بموافقة حضرة صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم ، عن بلاطنا الملكي ببغداد في اليوم الثالث من شهر ذي الحجة سنة ١٣٦٩ هـ ، الموافق ليوم الخامس عشر من شهر ايلول سنة ١٩٥٠ م .

« التوقيع » زيد

وتألفت الوزارة في الرابع ذي الحجة ١٣٦٩ هـ والسادس عشر من ايلول ١٩٥٠ م

من :

- ١ - نوري السعيد : رئيسا لمجلس الوزراء ، ووزيرا للداخلية بالوكالة .
- ٢ - ماجد مصطفى : وزيرا للشؤون الاجتماعية .
- ٣ - حسن سامي : وزيرا للعدلية .
- ٤ - خليل كنه : وزيرا للمعارف (١) .
- ٥ - شاکر الوادي : وزيرا للدفاع ، ووكيلا لوزارة الخارجية .
- ٦ - ضياء جعفر : وزيرا للاقتصاد .
- ٧ - عبد الوهاب مرجان : وزيرا للمواصلات والاشغال، ووكيلا لوزارة المالية.

### كلمة لرئيس الوزراء

كانت اول كلمة نطق بها رئيس الوزراء في حفلة الاستيزار هي :

« ارجو ان ترفعوا آيات شكري واخلاصي الى المقام الاسمي ، على ما شرّفتني به من اعتماد للاضطلاع بالمسؤولية . واني لن ادخر وسعا لاداء هذه المهمة الدقيقة ، وانا مزود باعتماد العرش وثقة الامة » ثم التفت الى كبار الموظفين فقال :

وانتم ايها الاخوان الذين وضعتكم الدولة على راس دوائرها ومصالحها ، لا اشك انكم تشعرون دائما بعظم التبعة التي تتحملونها . ومع ذلك فاني اود ان اوجه انظاركم الى ضرورة العناية بمراعاة احكام القوانين والانظمة ، والعمل للنهوض بالوضع الاقتصادي ، وتوفير العيش في المملكة ، وتطبيق العدل والمساواة التي تعتبرهما

---

(١) كان السيد خليل كنه احد اقطاب حزب الاستقلال النابؤء لسياسة السيد نوري السعيد المائلة للانكليز ، وكان ذات يوم جالسا في غرفة المحامين في بناية الحاكم يهاجم تلك السياسة بمنف ، واذا بالسيد جميل عبد الوهاب ، احد الوزراء المصاهرين للسيد السعيد ، يرد على كنه هجومه ، ويسمعه بعض الكلمات النابية ، واذا بهذا ينتفض فيظا ويقول :

والله لاصاهر نوري السعيد واكونن وزيرا مظلک . وبعد ايام طلب السيد خليل كنه يد كريمة السيد عبد الهادي العسكري ، عم فتيلة السيد نوري السعيد ، ويخرج على « حزب الاستقلال » ليصبح وزيرا مزينا له صلاته وجولاته ، ثم ينهم زملائه الاستقلاليين بالمعهر السياسي ويسمهم ناحتش القول وبذئبه .

الحكومة اهم شيء تهدف اليه في سياستها الداخلية ، كما احثكم على النشاط والتروي في العمل . واني واثق بانكم ستتبعون هذه الوصايا ، وتسعون الى رفع شأن الحكومة بخطوات واسعة . والله اسأل ان يوفقنا لخير الامة تحت ظل صاحب الجلالة الملك المفدى فيصل الثاني ، وصاحب السمو الملكي الوصي الامين .

### خلاصة منهاج الوزارة

وبعد ان فرغ رئيس الوزراء من مراسيم الاستيزار ، وعاد زملاؤه من البلاط الملكي ، حيث قابلوا نائب الوصي ، عقد مؤتمرا صحفيا حضره مراسلو الصحف ، ووكالات الانباء ، الى عدد من الصحفيين والمراسلين ، واعلن فيه انه يود ان يلخص منهاج وزارته بهدفين رئيسيين : هما البدء بالاعمار والانشاء ، وجعل الادارة محبوبة من قبل الشعب .

ونظرا لاهمية هذا البيان ، الذي يرسم الخطوط الاساسية لمنهاج الوزارة ، فقد اثرتنا اثباته هنا تمثيا مع الخطة التي رسمناها لتاريخنا الكبير . قال الرئيس في مؤتمره :

اخواني : اظن انكم مطمعون على اتجاهي منذ مدة غير قصيرة ، وعلى مساعي لتوحيد الصفوف في البلد ، ورفع الفجوات بين اخواننا العراقيين ، والسعي لجعل اخواننا المواطنين يبذلون جهودهم لخدمة البلد ، ورفع مستواه ، وخدمة ابناء هذا الشعب .

وهذا البلد - كما تعلمون - حديث عهد ، ومهما بلغ من العمر ، فلا يقاس بالامم والحكومات التي مر عليها مئات السنين ، واختبرت الحياة والعالم . فاذا ظهرت منا نواقص مهما تكن الاسباب والدواعي ، فهي نتيجة قلة اختبار الحياة الدولية ، والمسؤوليات الثقيلة التي تتطلب من الرجال في تولي اعباء حكم دولة مستقلة حديثة عهد ، والقاء اللوم على جهة معينة اظنه امرا مغلوطا .

قد يكون بين ابناء البلد نوابغ ، ورجال ذوو كفاءات ، اكثر من الذين ظهروا الى الآن ، ولا بد ان يظهر هؤلاء الرجال عن الطريق الاعتيادي ، لا عن الطريق غير الاعتيادي .

ولا بد انه لفت نظركم ان تأليف هذه الوزارة بشكلها الحاضر ، وفيها عدد غير قليل من الوزارات بالوكالة ، وهذا دليل على اني سأبذل ايضا جهدا غير قليل ، لجعل الوزارة ترضى عنها الاكثرية في هذه البلاد ، ولا استطيع ان ارضي الجميع ، وان كنت اتمنى هذه الامنية .

هذا فيما يختص باتمام الوزارة ، وجعلها مرضية من الاكثرية ، وسأبذل كل جهدي لاجل تأليفها على هذا الشكل .

اما فيما يختص بمنهج الوزارة ، فلا استطيع في الوقت الحاضر ان ابين لكم الامرين هامين ، سيكونان اساس عمل الوزارة الحاضرة ، والتي تتكوّن بعدها ان شاء الله بالمساعي التي ابذلها لجعل هذه الوزارة قومية ائتلافية على قدر ما استطيع .

هذان الامران هما البدء بالاعمار والاشغال ، وتحسين الوضع الاقتصادي في البلد ، قبل كل شيء . فالاموال قد تهيات باذن الله ، بعد مساعي بذلت من قبل عدة وزارات سابقة ، وانا كما اظن تتذكرون كنت احد الساعين لتهيئة المال في زمن وزارتي السابقة ، ومدة الوزارة التي استقالت . واني ساشرع قبل كل شيء بهذا العمل ، لان البطالة يجب ان نستاصلها ساعة اقدم ، وصرف الاموال في البلاد لجعل الحركة التجارية والوضع الاقتصادي بشكل مرضي .

والاساس الثاني اني ساستهدف ، على قدر ما استطيع ، وما وهبني الله من قوة ، لجعل الادارة محبوبة من قبل اهل البلاد ، وجعل الموظفين في الادارة يفهمون انهم موظفون لخدمة هذا الشعب ، ولجعل الحق والعدل فوق كل شيء . فهذان الاساسان سيكونان اساس منهاج الوزارة الحاضرة . اما الامور الاخرى فتأتي بعد ، او بمعنى آخر سنلتفت اليها بشكل اعتيادي لا نبالغ فيه ولا نكذب على احد .

وقد تسألون عن علاقتنا مع الدول المجاورة ، وعلاقتنا مع الدول العربية ، ومع الجامعة العربية ، فهذا امر اعتيادي لا يستحق السؤال لاني اعتقد انه لا توجد حكومة لا تتفق على هذه الامور ، ولكن مركز الثقل لعمل الوزارة الحاضرة هو الامران اللذان تطرقت اليهما .

وانا كما تعلمون اتصل بالصحفيين من وقت لآخر ، وربما انتقدت لكثرة اتصالي بالصحفيين ، فاتصالي بالصحفيين سيكون ان شاء الله كلما سنحت الفرصة ، وكلما وجدت وقتا ، واتمنى ان لا تنشروا خبرا يتعلق بالامور الداخلية ، قبل ان تسألوا الدوائر المختصة ، واني سأوعز للدوائر بأن تتساهل واياكم باعطاء المعلومات الضرورية عن امور الدولة كلما تسألون عنها .

هذا كل ما اريد ان اقله واتمنى من الله ان تكونوا عناصر طيبة لخدمة هذه البلاد عن طريق التعبير لا عن طريق غير مستحب واشكركم .

### افتتاح مجلس الامة

صدرت الارادة الملكية المرقمة ٧٥٦ لسنة ١٩٥٠م ، بدعوة مجلس الامة الى عقد اجتماعه الاعتيادي الثالث ، من دورته الانتخابية الثانية عشرة ، في يوم ٢ كانون الاول ١٩٥٠م ، لان اليوم الاول من هذا الشهر صاف عطلة رسمية . فاجتمع مجلس الاعيان والنواب في اليوم المذكور ، ودام اجتماعهما الى نهاية ٣١ ايار ١٩٥١م ، فمقد مجلس النواب خلال هذه المدة (٥٨) جلسة كانت جلستان منها سريتين . اما مجلس الاعيان فمقد خمس عشرة جلسة . وكان النواب انتخبوا الدكتور محمد فاضل الجمالي رئيسا لمجلسهم ، بينما انتخب الاعيان السيد جميل المدفعي رئيسا لهم . وفيما يلي :

## خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب !

باسم الله تعالى نفتتح مجلسكم العالي ، مستمدين منه العون والتوفيق .

لما انتهت الحرب العالمية الاخيرة ، ارتقب العالم ان تحسن العلاقات الدولية على اسس العدل والمساواة ، وان تعقد بين الدول المتحاربة معاهدات سلم تحول دون اثاره بركان حرب ثالثة ، وتجنب البشرية الويلات والبؤس والشقاء ، غير اننا نجد - برغم مرور عدة سنوات على عقد الهدنة - ان المفاوضات بين الدول ذات الشأن لم تتقدم لضمان السلام ، وان التوتر والاضطراب في الموقف العالمي يزداد تعقدا وارتباكا مما يجعل السلام مهددا بالخطر .

وبينما كان الشرق العربي يامل ان تتطور وتتغير علاقاته المستندة الى معاهدات قد نفذت اغراضها ، واصبحت منافية لروح ونصوص ميثاق هيئة الامم المتحدة - التي تألفت عقب الحرب العالمية الثانية لنشر نعمة السلام ، وتحقيق المساواة والعدل بين الشعوب الكبيرة والصغيرة على حد سواء - اذ به يصادم في آماله ، وتسلط عليه شرذمة لا تعرف الا الشر والعدوان ، ويعتدى على قطر من اقطاره يعتبره العرب من اعز بلادهم واقدسها .

ان هذه الاخطار العامة والخاصة المحيطة بنا ، تحتم علينا ان نتداول الراي مع شقيقتنا الدول العربية ليجاد حلول وخطط يتفق عليها ازاء هذه الاخطار ، تهدف الى ضمان سلامة بلادنا ، وتحقيق رغبات شعوبنا العربية وامانيها .  
ايها السادة ! ان علاقتنا مع الدول الصديقة والمجاورة قائمة على المودة والتعاون الوثيقين .

ان حكومتنا قد اولت الناحية الادارية من شؤون البلاد عناية خاصة ، وهي ساعية لاحلال ذوي الكفايات في المناصب الادارية ، وتشبيث الادارة على دعائم العدل . وقد انشأت مجلس تمييز لتدقيق الاحكام الجزائية التي تصدرها السلطات الادارية تحقيقا للعدالة ، وسترفع الحكومة لائحة قانونية الى مجلسكم الموقر لتعديل نظام دعاوى العشائر . وقد اهتمت حكومتنا بتنفيذ احكام قانون الادارة المحلية تنفيذاً شاملاً ، توخيا لانعاش شؤون المملكة وتقدمها ، بعد ان لوحظ ان الادارة كانت تطبق صلاحياتها المستمدة من هذا القانون على صورة ضيقة ، وتحصرها غالبا في شؤون الامن والاراضي ، جاعلة المركزية الهدف الاول في الادارة ، مع ان القانون جعل للادارة المحلية كيانا خاصا ، ومنحها صلاحيات واسعة تمكنها من القضاء على الارتباكات ، وتساعد على رفع مستوى العيش ، والتغلب على البطالة ، ولهذه الغاية أعادت الحكومة فعلا الى الادارة المحلية والبلديات المبالغ المخصصة لها ، وشرعت الادارات المحلية والبلديات في اعمال التعمير ، والانشاء ، الامر الذي مكن تلك الادارات من الشروع في تطبيق مناهجها الانشائية .

وحكومتنا مهتمة بحسم مشكلة اراضي المنتفك ، التي لم تركز حتى الآن على اصول تصون الحقوق . وقد شرع في اعداد لائحة قانون يضمن صيانة الحقوق، ويزيل الارتباكات ، وستعرض هذه اللائحة الى مجلسكم العالي ، كما انها مهتمة بحسم مشكلة اراضي العمارة بصورة تؤمن الحقوق .

ومن اهداف حكومتنا توجيه التعليم في مختلف مراحلها ، توجيهها يتمشى مع النهضة الثقافية ، وينسجم مع حاجات المملكة . وهي معنية بفتح ابواب التعليم الابتدائي للجميع ، ومهتمة بتنويع التعليم الثانوي . وهي ناظرة الى المعلمين بتشريع قانون خدمتهم ، والعناية بتدريبهم ، وتهيئة الاخصائيين والاساتذة من بين العراقيين وقائمة بتشريع لائحة قانون الجامعة العراقية .

ايها السادة ! ان الحكومة معنية بالجيش عناية خاصة لتنظيمه ، وتدريبه ، وتسليحه ، بما يتفق وروح التطور في الجيوش الحديثة . وهي مصممة على استكمال جميع نواقصه وحاجاته من حيث العدد والعدد ، ورفع مستواه الى الحد اللائق . كما انها مستمرة في ايفاد البعث الى الخارج ، للاطلاع على احدث النظم التدريبية ، بغية تطبيقها في سبيل اعداد جيش كفؤ لصيانة امن البلاد وسلامتها . كما انها جادة في تأمين رفاه الجندي وراحته . هذا وقد حققت الحكومة فعلا تجهيز الجيش باللبسة ، وحاجاته الماثلة الاخرى ، من المعامل الوطنية .

ومن اهداف الحكومة : العناية بتوسيع نطاق النشاط ، والترفيه الاجتماعي ، وتعديل قانون العمال ، تعديلا يضمن رفاههم ، وتأسيس شعبة خاصة للترفيه الاجتماعي ، على ضوء توصيات خبراء الامم . وهي قائمة بتشديد دور جديدة للعمال ، وتوسيع المستشفيات ، ورفع مستوى الاطباء ، والتغلب على الامراض والاوبئة ، ونتاج بعض الادوية المحلية ، والاستفادة من نتائج المؤتمرات الصحية الدولية التي اشترك فيها العراق . وقد تم فعلا انشاء مستشفى جديد للرمم ، وعشرة مستوصفات ، ومختبر للأمراض الزهرية والجل ، كما تم تأسيس مستشفى للأمراض الصدرية .

ومن بواعت اغتباطنا ان تزداد الثقة والطمأنينة بالقضاء . وان حكومتنا دائبة على تطبيق الخطط التي ترمي الى ذلك ، ساعية للنهوض بالحكام الى مستوى ارفع ، وتزويد كفاية المؤسسات القضائية عن طريق حسن اختيار الحكام والقضاة ، والترفيه عنهم . وهي جادة في انجاز مشروع القانون المدني ، وقانون الشركات التجارية ، وسترفع لائحتي هذين القانونين الى مجلسكم العالي . وهي قائمة بانجاز مشروع قانون تأسيس مجلس الدولة ، وانجاز أعمال التسوية .

وتعنى حكومتنا عناية خاصة بأعمال الري ، وتوسيع شط الحلة لتوفير المياه لمنطقة الدغارة ، وعفك ، والديوانية ، ويتقدم العمل باطراد في شط الشامية لاهياء منطقة غماس ، وتسير الأعمال في انشاء السدود وتحكيمها دفعا لآخطار الفيضان ، ووقاية البصرة من الفرق . وهي مهتمة بتنفيذ مشروع شامل لتدريب العراقيين

تدريباً فنياً ، مع زيادة البعوث الى الخارج ، بنية احلال المراقبين محل الاجانب في السكك الحديدية ، والميناء . وهي دأبة على دراسة مشاريع الري الكبرى لتكون جاهزة للعمل فيها من قبل مجلس الاعمار الذي تألف لتحقيق الاهداف والاعمال المثمرة ، التي من شأنها احياء مرافق البلاد وانماء ثروتها .

أيها السادة ! ان حكومتنا قد اتخذت الخطوات اللازمة لتوسيع الانتاج الزراعي . وقد فتحت فعلاً ابواب المعهد الزراعي العالي للطلاب ، وهي جادة في تعميم استعمال الآلات الحديثة ، وقد وضعت الاسس لتوسيع الملكية الصغيرة ، وهي مجتهدة في انماء الصناعات الوطنية ، والتغلب على الخلافات القائمة بينها وبين شركات النفط ، بصورة تضمن الحصول على حقوقها . كما وانها عازمة على اخراج مصفى النفط الى الوجود ، تسهيلاً لتجهيز الزراع واصحاب وسائل النقل الحكومية ، ومحركات توليد الكهرباء ، والمصانع والمعامل بالوقود باسعار الكلفة .

والحكومة جادة في تنظيم ميزانيتها ، مراعية في ذلك الاسس التي تضمن التوازن ، آخذة بنظر الاعتبار تخصيص الاعتمادات الضرورية لرفع مستوى الحياة من جميع نواحيها . وهي عازمة على بحث الاصول التي بنيت عليها الضرائب وتعدينها . بما يحقق المساواة والعدالة ، وانها تولي اهتمامها لتشييد دور سكنى عصرية ، وتمليكها لذوي الرواتب الصغيرة من الموظفين ، وذوي الدخل القليل ، والطبقة المتوسطة من ابناء البلاد . وبما ان قانون الملاك لم يعد ملائماً للظروف الحاضرة ، فقد اعدت الحكومة لائحة قانونية جديدة ، روعي فيها توسيع درجات الموظفين .

أيها السادة ! ان التوتر العالمي يحتم علينا التعاون لتأمين سلامة البلاد وخدمتها ، وان نسارع الى تحقيق الرغبة في النهوض بها ، واتمام النواقص ، ورفع مستوى العيش من جميع نواحيه ، والمبادرة الى تعمير البلاد ، وانماء خيراتها بتوفير الانتاج . وقرار العدالة ، وتنقيف الشعب ، والقيام بكل ما من شأنه رفع مستوى المجتمع العراقي مادياً وادبياً . وان جمع كلمة الرجال العاملين لاصلاح المجتمع يتوقف عليه تضافر الجهود ، وتطبيق الاهداف التي اشرنا اليها والتي هي اهداف جميع المخلصين .

وترى الحكومة ان تعالج امور الدولة باجمعها معالجة حكيمة ضمن الخطط العامة التي رسمها لنا باني كيان العراق وباعث مجده فيصل بن الحسين .

وفي الختام اسأل الله تعالى ان يسدد خطواتكم ، وان يوفقنا جميعاً الى ما فيه خير البلاد تحت ظل حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المعظم .

### وفاة الملكة عالية

« كانت حضرة صاحبة الجلالة الملكة عالية المعظمة قد اصببت منذ عدة اشهر بورم من النوع السرطاني في أسفل البطن ادى الى انسداد في الامعاء ، فاجريت لجلالتها



عملية اولية مستعجلة لرفع هذا الانسداد ، اردفت بعملية ثانية ، وذلك بعد مرور ثلاثة اسابيع لاستئصال الورم ذاته ، الا انه تبين مع الاسف استحالة هذا الاستئصال، واستشير اشهر الاطباء لمعالجتها واتخاذ حياتها القالية ، الا ان الارادة الالهية شاءت ان تفشل كل تلك الجهود والمحاولات ، وقد تحملت جلالتها آلام المرض ومتاعبه برباطة جأش وايمان صادق ، وكان صبر جلالتها باعثا للاعجاب . وقد ساءت صحة جلالتها في الايام الاخيرة ، واستولى عليها الهزال تدريجيا ، الى ان اختارها الله لجواره ففاضت روحها الطاهرة صباح هذا اليوم المصادف ١١ ربيع الاول ١٣٧٠ و ٢١ كانون الاول ١٩٥٠م في الساعة التاسعة والدقيقة العشرين في هدوء وسكينة « اه (١) .

الدكتور دكسن فيرت ، الدكتور هاشم الوتري ، الدكتور كمال السامرائي ، الدكتور هادي الباجه جي ، الدكتور مهدي فوزي .

هذا هو نص التقرير الرسمي الصادر عن وفاة الملكة . وفي الواقع ما كاد نبأ وفاتها يذاع في الناس ، حتى فاضت قلوب الامهات والفتيات بالحزن ، فتجاوبت اصدااء النحيب والبكاء ، وارسم الالم على وجوه الرجال والشباب ، وانطلقت عبارات التفجع تتردد على كل لسان ، ولا سيما بعد البلاغ الذي القاه الوصي بنفسه ، ونمى فيه شقيقته ، وشكر الشعب العراقي فيه « على ما ابداه طيلة مدة مرض جلالتها من شعور نبيل واخلاص » .

وقد حضر الملك عبدالله من عمان بنفسه لمشاركة العائلة حزنها ، وجرت حفلة الدفن في المقبرة الملكية ، في اليوم التالي باحتفال رسمي ، ونكتس الاعلام فوق القصور الملكية ستة اشهر ، وفوق المباني الحكومية اربعين يوما ، واقامت المآتم والمناسحة ، وامطر البرق والبلال من برقيات التعازي من جميع انحاء العالم ، وظلت وفود الاقضية والاولية تترى على العاصمة شهرا كاملا لمواساة العائلة المالكة احزانها .

والحق ان الحكومات العراقية المتعاقبة بذلت جهودا مخلصة لانقاذ حياة ملكة البلاد فاستعانت باشهر الاطباء لمعالجتها ، واستقدمت خيرة الحكماء للازمتها، وصرفت كل ما يجب صرفه لاستكمال اسباب الراحة والتمريض لها ، ولكن الارادة الصمدانية ابت الا ان يفجع العراق بوفاها ، وهي لا تزال في ريعان شبابها ، وقد دفنت في المقبرة الملكية في الاعظمية في نحو الساعة العاشرة زوالية صباحا من يوم الجمعة ٢٢ كانون الاول سنة ١٩٥٠م واطلقت المدافع مئة طلقة وطلقة عندما ووريت التراب .

### المطالبة بالانتخابات المباشرة

تمهيد :

ورث العراق عن الامبراطورية العثمانية - في جملة ما ورثه - اصول الانتخابات لمجلس النواب ، وهو اسلوب قديم يقضي بجعل الانتخابات على درجتين ، فدلّت

(١) بيان التشريعات الملكية الصادر في ٢١ كانون الاول ١٩٥٠ م .

التطبيقات التي جرت بموجبه خلال ربع القرن : ان في استطاعة الحكومة ان تبعد عن المجالس النيابية من تشاء ، وتأتي اليها بمن تشاء ولا سيما وهي مكفلة بامرار المعاهدات التي كان نظام الانتداب البريطاني يفرضها على العراق بين الفينة والفينة من هذه المجالس المزيفة فكان هذا التدخل السافر مثار شكوا وطعون لم تسلم منها اية انتخابات نيابية جرت في العراق طوال هذه المدة . وقد شرعت « الوزارة السويدية الثانية » في عام ١٩٤٦م قانونا للانتخاب صفر الدوائر الانتخابية ، وجعل مرجع الشكاوي الخاصة بها الحكام دون الهيآت التفتيشية ، فدلّت الانتخابات التي جرت في السنتين ١٩٤٧م و ١٩٤٨م على ان في الامكان التدخل فيها مهما سلمت النيات . لهذا ارتأى جمهور مثقف من النواب التقدم بطلب الى الحكومة لوضع تشريع جديد يأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر ، فنظموا تقريراً بذلك في ٢٦ شباط ١٩٥١م وقع فيه كل من السادة الآتية اسماؤهم « وقد بلغ عددهم ٢٨ نائبا » :

ادوار جرجي ( البصرة ) اسماعيل الغانم ( بغداد ) جعفر القزويني ( الحلة ) جعفر المكوثر ( الديوانية ) حنا خياط ( الموصل ) ذيبان الفهّان ( بغداد ) رفيق السيد عيسى ( المنتفك ) سالم جعفر ( البصرة ) سامي شوكت ( الكوت ) سعد عمر ( كربلاء ) سلمان الابراهيم ( البصرة ) صالح بحر العلوم ( كربلاء ) صبيح ممتاز ( بغداد ) عبدالرزاق الازري ( الديوانية ) عبد الصمد البجاوي ( البصرة ) عبد اللطيف جعفر ( البصرة ) عبد الكريم الازري ( المنتفك ) عبد الهادي البجاوي ( البصرة ) عبيد الحاج خلف ( الكوت ) عزّت مراد الشيخ ( بغداد ) عز الدين النقيب ( ديالى ) علي كاظم ابو التمن ( بغداد ) غازي العلي ( بغداد ) فائق السامرائي ( بغداد ) قاسم المفتي ومحمد جواد جعفر ( بغداد ) محمد جواد حيدر ( المنتفك ) محمد صديق شنشل ( الموصل ) محمد مهدي كبه ( بغداد ) .

## نص التقرير :

معالي رئيس مجلس النواب المحترم .

لما كان المجلس النيابي اهم ركن من اركان الدولة الديمقراطية ذات الحكم النيابي ، لانه الواسطة الاولى للتعبير عن ارادة الشعب ، ولانه اداة الشعب للسيطرة على جهاز الحكم وتوجيهه للمصلحة العامة ، فقد وجب بذل اقصى العناية لكي يكون هذا المجلس ممثلا تمثيلا صحيحا للشعب ، وهذا لا يتحقق الا عن طريق انتخابات حرة تعبر عن ارادة الشعب الحقيقية .

ولما كان قانون الانتخابات النيابية النافذ الآن - وان كان خطوة الى الامام ، بالقياس الى قانون الانتخابات النيابية السابق - لا يحقق الهدف المقصود منه ، وهو تمثيل ارادة الشعب تمثيلا حقيقيا ، بل هو في الواقع من اكبر العقبات في سبيل تحقيق هذا الهدف ، لانه في الحقيقة قانون قائم على التخوف من ممارسة الناس ممارسة حقيقية حرة لحق الانتخاب ، كما انه في عين الوقت قانون قائم على الشك في صلاح

جمهور الناس امارسة هذا الحق ، لذلك فاننا نرى وجوب الغاء هذا القانون، وتشريع قانون جديد يأخذ بطريقة الانتخابات المباشرة ، في دوائر انتخابية فردية ، لان هذه هي الطريقة الوحيدة الناجعة لتحقيق تمثيل ارادة التسبع تمثيلا صحيحا ، واييجاد مجلس نيابي قوي يحاسب المسؤولين ، ويسيطر على جهاز الحكم ، ويوجهه للخير العام والمصلحة العامة .

لقد بحثنا في جميع الاسباب التي تقدم بها مؤيدو طريقة الانتخاب على درجتين، او الانتخابات غير المباشرة ، لتبرير هذه الطريقة الانتخابية العجيبة ، فلم نجد سببا واحدا يمكن ان ينهض دليلا مقنعا على صحة هذه الطريقة الانتخابية . وانما الامر على العكس من ذلك فان جميع الاسباب المنوه بها تكون أدلة دامغة على خطأ هذه الطريقة الانتخابية ، وعلى صحة طريقة الانتخاب المباشر ، وتلخص فيما يلي بعض الاسباب الرئيسية التي تكفي لاقناع كل حريص على الحياة النيابية ، مؤمن بالنظام انيائي . على الاخذ بها .

اولا - انها تبسط العملية الانتخابية ، وتقتصر من مدتها ، وتجعلها اقل ارهاقا للمستغلين بها .

ثانيا - انها اكثر انطباقا على احكام القانون الاساسي ، الذي منح هذا الحق للمواطن العراقي يمارسه بدون صعوبة ولا عرقلة ، خلافا لطريقة الانتخاب على درجتين ، التي تنتزع هذا الحق من الناخب انتزاعا ، باجباره على التنازل عنه الى اشخاص آخرين ( المنتخبين الثانويين ) قد يمارسونه بشكل يتنافى مع ارادة الناخب .

ثالثا - انها تضمن تنفيذ ارادة الناخبين في انتخاب نوابهم تنفيذا حرفيا ، الامر الذي يجعل النائب منتخبا حقيقة بارادة الناخبين وممثلا لها . وقد ثبت في الواقع ان المقصود من اساليب الانتخابات غير المباشرة هو تضييع هذه الارادة او على الاقل تشويهها .

رابعا - انها توثق علاقة النائب بناخبيه ، وتجعله يتحسس تحسا قويا بالامهم وآرائهم ، ورغباتهم وشكاواهم . كما انها من جهة اخرى تجعل الناخبين يتحسون بأراء نائبيهم تحسا قويا ، ويرقبون تصرفاته بدقة .

خامسا - انها تجعل النائب يهتم بكل ما يجري في منطقته الانتخابية ، ويحسب لكل رأي فيها حسابا دقيقا . لان ربح رأي واحد قد يربحه المنطقة الانتخابية . كما ان خسارة رأي واحد قد يخسره المنطقة الانتخابية .

سادسا - انها تزيد في صعوبات التدخل الحكومي في الانتخابات . فليس من السهل التأثير بطرق غير مشروعة على الوف الناخبين ، كما يسهل التأثير بشتى الطرق على عدد صغير من المنتخبين الثانويين .

سابعا - انها تقرب معنى الانتخابات وفكرتها الى اذهان جمهور الناخبين العراقيين ، وذلك لبساطتها اولا ، وثانيا انها تركز اذهان الناخبين في كل دائرة انتخابية

فردية في انتخاب مرشح واحد ، من بين عدد من المرشحين ، لا يتجاوز على اغلب الاحتمالات الاربعة ، وقد يكون في اغلب الاحيان اثنين بدلا من تشويشها - وهي اذهان لا تحتل التشويش - بقوائم طويلة عريضة باسماء من سيوكل اليهم امر انتخاب النواب ( المنتخبين الثانويين ) .

ثامنا - انها تؤدي الى تدعيم الحياة الحزبية الحقيقية التي تخطب التأييد الشعبي ، وتستند عليه ، لانها تؤمن منفذا لظهور هذا التأييد الشعبي ، وتعطي مجالا كبيرا ، وخاصة في المدن الكبيرة لنجاح المرشحين ذوي السمعة الشعبية .

تاسعا - انها تثير اهتمام الناس بالانتخابات النيابية ، لانهم فيها يقطفون ثمرة جهودهم واهتمامهم بشكل واضح ، عند تعدد اصوات الناخبين التي حصل عليها كل مرشح . خلافا لطريقة الانتخابات غير المباشرة التي لا يعرف فيها الناخب مصير رايه وتأثيره في النتيجة الانتخابية ، ولا يقطف ثمرة اتعابه واهتمامه .

عاشرا - انها الطريقة التي سارت عليها جميع الحكومات التي تستهدف تدعيم الحياة الديمقراطية ، كما انها الطريقة المتبعة في انتخاب جميع دول الشرق الادنى ( باستثناء العراق ) وكان آخر من آمن بصحتها سورية ، وتركيا ، اللتان استعاضتا بها عن طريقة الانتخاب على درجتين ، وكانت النتيجة في تركيا انبعث الديمقراطية السياسية فيها انبعاثا مشجعا ، وكذلك كانت الحال في سورية .

اننا نعتقد اعتقادا جازما ان نتيجة الاخذ بهذه الطريقة الانتخابية ، تدعيم الحياة النيابية تدعيما قويا يجعلها تركز على التأييد الشعبي ، ونتيجة هذا تعزيز السيطرة الشعبية على جهاز الحكم ، وتوجيهه لمنفعة مجموع الناس . هذا وقد تلاقي هذه الطريقة - شأنها شأن سائر الطرق الانتخابية الاخرى - بعض صعوبات تافهة جدا لا تقاس بفوائدها العظيمة ، وهي بعث الحياة النيابية الصحيحة التي هي الحجر الاساسي الذي يقوم عليه كل اصلاح حقيقي .

فعليه وبلاستناد الى المادة ٥٥ من القانون الاساسي ، نرجو من الحكومة ان تتقدم في هذه الدورة النيابية بلائحة قانون تحقق الهدف المقصود من هذه العريضة ، وذلك لكي يكون في الامكان اجراء الانتخابات النيابية القادمة على الطريقة الانتخابية الجديدة .

٢٦ شباط ١٩٥١م

## مناقشة التقرير :

نوقش هذا التقرير في جلسات مجلس النواب ال ٢٨ وال ٢٩ وال ٣٠ المنعقدة في ٢٧ و ٢٩ آذار ، واول نيسان ١٩٥١م وصوت عليه في الجلسة الحادية والثلاثين المنعقدة في ٣ نيسان بطريقة تعيين الاسماء ، فكان عدد الموافقين عليه ٣٢ نائبا ، وعدد المخالفين له (٥٢) وتغيب عن الجلسة ٥٦ نائبا .

اما اقوال المؤيدين للتقرير فلا تختلف في جوهرها عن تلك التي جاءت في صلب التقرير . واما اقوال المخالفين فهذه اهمها :

قال محمد علي محمود نائب اربيل :

« ... اما عندنا ، وان كانت الاحزاب قد تأسست ، الا انها لم تستقر بعد . فاذا ما جعلنا الانتخابات مباشرة ، فيكون الترشيح فرديا ، وسيكون الاصطدام شديدا ، وستكون النتيجة اخطر واضر مما نتوقعها » (١) .

وقال مصطفى العمري وزير الدولة :

« رأت اللجنة ان من منفعة العراق ان تبقى الانتخابات على درجتين ... وان فكرة تعديل قانون الانتخاب ليست بنت ساعتها ، وان قانون الانتخاب قد افتكرت فيه الحكومات العراقية المتتابة ورجال السياسة منذ سنة ١٩٣٩ م ، وكانت نتيجة تلك اللجنة - واكثر ساسة الحكومة يؤيدونها - تقوية الحياة الدستورية في المملكة ، وايجاد الطرق اللازمة لانتخابات حرة مفيدة ، حتى يأتي مجلس نيابي يمثل الشعب تمثيلا صحيحا . وعلى هذا الاساس قبل مبدآن : اولهما تصغير الدائرة الانتخابية ... والنقطة الثانية المبدئية الاساسية رفع السلطة الادارية عن هيآت التفتيش ، وجعل مراقبة الانتخابات منوطا بالمحاكم والحكام ... واود ان اعلم فيما اذا قبلنا طريقة الانتخاب المباشر ، وحصلت مثل هذه الشكايات فعلى اي اساس يقترح الاخ فائق السامرائي اجراء الانتخابات في البلد ؟ » (٢) .

وقال جميل الاورفلي نائب ديالى :

« ان النقطة المهمة في الموضوع هي اصلاح القانون ، وجعل الانتخابات حرة بعيدة عن التدخل ، لتمثيل الامة تمثيلا صحيحا ، ولا تهم الطريقة سواء كانت مباشرة او غير مباشرة . ولكن كما قلت ان تاريخ العراق السياسي والبرلماني يتطلب تطبيق الانتخابات غير المباشرة » (٣) .

اما رئيس الوزراء السيد نوري السعيد فقد اسر الى صحبه ان يتقدموا بطلب يحال الى الحكومة ، فننظر فيه في ضوء ما يترأى لها ، فلما تقدم التقرير الذي اوعز ، قال :

« سادتي ! اي قانون لانتخاب مباشر او غير مباشر ، يوصلنا الى انتخاب وتمثيل صحيح ، وغير مصطنع ، هو ذلك القانون الذي نتمناه للبلاد ، مهما كان شكله ، فاقترح النائب جواد الخطيب ورفقائه هو اوسع مدى لغاية ان الحصول على تمثيل صحيح غير مصطنع ، قد يكون مباشرا او فيه طرق اخرى » (٤) .

(١) محاضر مجلس النواب ( الاجتماع الامتياذي لسنة ١٩٥٠/١٩٥١ م ) ص ٤٥٢ .

(٢) المصدر نفسه ص ٤٦١ .

(٣) محاضر مجلس النواب ( الاجتماع الامتياذي لسنة ١٩٥٠/١٩٥١ م ) ص ٤٨١ .

(٤) المصدر المذكور ص ٤٧٠ .

اما اقتراح جواد الخطيب ورفقاؤه ال ( ٢٤ نائبا ) الذي يشير نوري اليه فهو : الى معالي رئيس مجلس النواب المحترم .

لا شك في ان توطيد دعائم النظام الديمقراطي في البلاد ، يستلزم توافر الاسس السليمة التي تكفل تحقيق الاهداف التي يصبو اليها الشعب ، لتأمين سيادته بواسطة ممثليه نواب مجلس الامة تحقيقا تاما . وحيث قد ظهر من قانون الانتخاب الحالي ان فيه ما يحول دون تأمين هذه الرغبة على احسن وجه ، مضافا الى ذلك تطور الوضع السياسي العام في المملكة نتيجة نمو الوعي الشعبي ، كل هذا يستدعي اعادة النظر في قانون الانتخاب الحالي على ضوء التجارب الماضية ، والحاجات المستجدة . لهذا نطلب ابداع اقتراحنا هذا الى مجلس الوزراء لاجراء ما يلزم على ضوء ما تقدم وللمعاليكم مزيد الاحترام .

٣ نيسان ١٩٥١ م (١)

ولدى مناقشة هذا التقرير في جلسة ٣ نيسان ١٩٥١ م ، قبلته الاكثرية الحكومية . كما كان متوقعا وانتهت هذه المشكلة باحاطة التقرير على الوزارة لاجراء اللازم . فاستمعت الوزارة بقوانين الانتخاب في مصر وسورية ولبنان ، وعمان وتركيا وايران . وفي وضع لائحة قانونية بتعديل قانون انتخاب النواب الذي شرعته « الوزارة السويدية الثانية » في عام ١٩٤٦ م فقدمتها الى المجلس النيابي في حزيران سنة ١٩٥٢ م . وتم التصويت عليها في الثامن والعشرين من هذا الشهر (٢) وكان اهم ما تضمنته التعديل ، تقليل المدد المعينة لمرحلة الانتخاب ، واعادة النظر في قضية تمثيل اليهود في المجلس ، بعد ان هجر العراق تسعة اعشارهم الى اسرائيل ، ووضع مبدا جديد هو اعتبار الطعن في الانتخابات التي تجري بمقتضى القانون ، جريمة يعاقب عليها الفاضل بالحبس لمدة لا تتجاوز السنتين ، او بغرامة لا تتجاوز ال ٥٠٠ دينار ، اذا حصل هذا الطعن بعد تصديق المضابط الانتخابية . ولكن هذا التعديل لم يرض

(١) محاضر مجلس النواب ص ٥١٥ من اجتماع ١٩٥٠ - ١٩٥١ م .

(٢) ولما ارسلت اللائحة الى مجلس الاميان اضرب السادة : صالح جبر ، وعبد المهدي ، وتونيق وهبي ، من حضور جلسة ٢٩ حزيران ١٩٥٢ م للاخلال بالنصاب ، والحيلولة دون امرار اللائحة . ويقول مصطفى العمري في يومياته للتاريخ المذكور :

« نكلنا بمصرف العمارة ، والبصرة ، والمنفق ، لارسل محمد العمري ، وعبد القادر باشا اميان . وخيون العبيد ، للحضور غدا ، كما نكلنا المصدر الذي وعدنا باننه يحضر اذا احتجنا الى نصاب ، وكننا صالح صائب فاعتذر ووعد باننه سيحضر غدا » .

ثم يقول العمري في يومياته ليوم ٣٠ حزيران ١٩٥٢ م :

« حضر عبد القادر باشا اميان ، وخيون العبيد ، ومحمد العمري ، من امكانهم الى بغداد ، وهكذا حصل النصاب في مجلس الاميان كما حضر صالح صائب ، وصالح جبر ، وصالح جبر ، وتونيق وهبي ، وعبد المهدي ، وبعده تليت الارادة الملكية بتعطيل المجلس » .

المعارضة فاعتبرته حماية للتزوير والتلاعب ، الامر الذي ادى الى حوادث دامية بعد خمسة اشهر فقط واستصدار مرسوم يجعل الانتخاب مباشرا .

### تجميد اموال اليهود

لما شرعت « الوزارة السويدية الثالثة » قانون اسقاط الجنسية العراقية عن اليهود الذين كانوا يظهرون رغبتهم في السفر الى اسرائيل ، لم تتخذ اية خطوة قانونية لتجميد اموال الراغبين في ترك العراق ، الامر الذي ادى الى تهريب معظم اموالهم ، والتصرف بما تبقى تصرفا ينافي المصلحة ، يساعدهم على ذلك لفيف من الوزراء الذين ماتت ضمائرهم . فلما قاربت المدة القانونية لانتهاء مفعول هذا القانون ، اسرعت « الوزارة السعيدية الحادية عشرة » الى تجميد اموال المسقطه عنهم هذه الجنسية العراقية ، ولكن - بعد خراب البصرة - كما يقول المثل .

وفي العاشر من آذار ١٩٥١م دعي مجلس النواب الى عقد جلسة سرية لمناقشة اللائحة القانونية ، التي اعدتها الوزارة لهذا الغرض ، فلما اقراها ، نظر فيها مجلس الاعيان بصورة سرية ومستعجلة فاقرها بدوره واعلنت الملا .

واتخذت التدابير اللازمة لوقف المصارف ، والصيارفة ، عن مزاوله كل عمل في يومي ١٠ و ١١ مارت ١٩٥١م لمنع التهريب . ونص القانون في مادته الثانية على ان :

« تجمد اموال الاشخاص المسقطه عنهم الجنسية العراقية ، ولا يجوز التصرف بها بأي نوع من انواع التصرف ، اعتبارا من تاريخ نفاذ هذا القانون ، ويجري التصرف بها وفق احكامه والانظمة التي تصدر بموجبه » كما نص على ان « تؤسس دائرة الامانة العامة لمراقبة وادارة اموال الاشخاص المسقطه جنسيتهم برئاسة الامين العام ، وفق ملاك يقرره مجلس الوزراء ، وتكون رواتب موظفي هذه الدائرة والمصاريف التي يقتضي صرفها ، وفق هذا القانون والانظمة التي تصدر بموجبه ، من الاموال التي تحت تصرف الامين العام » .

وعلى اثر ذلك اصدرت وزارة الداخلية هذا البيان :

« بناء على صدور قانون مراقبة وادارة اموال اليهود ، الذين سقطت عنهم الجنسية العراقية ، رقم ٥ لسنة ١٩٥١م ، المنشور في الوقائع العراقية المرقمة ٢٩٣٨ والمؤرخة في ١٠/٣/١٩٥١م ، القاضي بتجميد اموال اليهود المسقطه عنهم الجنسية العراقية ، ومنع التصرف فيها ، ونظرا الى صدور النظام رقم ٣ لسنة ١٩٥١م المنشور في الوقائع العراقية المرقمة ٢٩٣٩ والمؤرخة في ١٠/٣/١٩٥١م وحيث ان كلا من القانون والنظام اوجب منع التصرف بأي شكل كان في اموال اليهود ، المسقطه عنهم الجنسية العراقية ، لهذا فاني الفت نظر جميع البنوك ، والصيارفة ، والاشخاص ، ودوائر الطابو ، والكتاب المدول ، والموظفين ، الى احكام القانون والنظام المذكورين ، لا سيما الى المادتين الثانية والسادسة من القانون ، والمادة الخامسة من النظام

المذكور ، القاضية بتجميد اموال اليهود المسقطه عنهم الجنسية العراقية ، ومنع كل تصرف او معاملة تجري عليها سواء كان ذلك بصورة مباشرة او غير مباشرة ، اعتبارا من تاريخ نشر القانون والنظام اللذين نشرا في الوقائع العراقية هذا اليوم . كما الفت النظر الى الفقرة (٢) من المادة الخامسة من القانون القاضية بفرض عقوبة الحبس لمدة لا تزيد على سنتين ، او بغرامة لا تزيد على اربعة آلاف دينار ، او بهما ، على كل مخالفة تقع من قبل الصيارفة او المصارف او الاشخاص الحقيقيين والحكميين وذوى العلاقة والموظفين عند مخالفة احكامه » . اهـ .

بغداد ١٠ آذار ١٩٥١م

وزير الداخلية

★ ★ ★

ولاجل ان لا يرتبك اليهود الباقون في العراق ، من هذه التدابير الاحترازية رأت الحكومة ان تظمنهم على اموالهم فاصدرت هذا البيان الرسمي :

« ان الغرض من تشريع قانون تجميد اموال اليهود ، هو تأمين تجميد الاموال العائدة للذين استقطت عنهم الجنسية العراقية ، او الذين تنطبق عليهم احكام ذيل القانون المذكور فقط . اما اليهود الذين حافظوا على جنسيتهم العراقية ، واطهروا ارتباطهم بوطنهم ، فانهم مواطنون عراقيون كامثالهم . كما ضمن لهم ذلك الدستور العراقي .

ان الحكومة تطلب من هؤلاء المواطنين ان يحافظوا على القيام بالواجبات المترتبة عليهم كسائر المواطنين ، وان يتجنبوا كل ما يخل بتلك الواجبات ، والا يدعوا مجالا للشك في ارتباطهم بوطنهم كغيرهم من افراد الامة العراقية . والحكومة ترضى جميع افراد الامة رعاية متساوية عادلة .

٢٧ آذار سنة ١٩٥١م

و. مدير الدعاية العام

لقد قبل قانون التجميد بارتياح بالغ ، فانتهزت الصحافة العراقية فرصة تشريعه فعالجت قضايا اليهود في العراق بكل جراءة . ونددت بالقانون الذي وضع لاسقاط الجنسية العراقية عن كل يهودي يرغب من تلقاء نفسه في ترك العراق بصورة نهائية قبل ان تتخذ امثال هذه التدابير الاحترازية .

### جرائم اليهود

ما كاد انيهود يقيمون دولتهم في قلب الوطن العربي في ١٥ ايار ١٩٤٨م ، حتى انطلقت دعاياتهم تطالب بجلاء ابناء جلدتهم من البلدان العربية كافة ، ليحلوا محل العرب في فلسطين ، واخذت الصحف الناطقة بلسانهم تؤيد فكرة تبادل السكان بين اسرائيل والعرب ، وما لبث بعض الساسة العرب ان اتجه في تفكيره الى مثل هذا الاتجاه . فلما شرعت « الوزارة السويدية الثالثة » قانون اسقاط الجنسية العراقية



عن يهود العراق ، الراغبين في الهجرة الى اسرائيل ، ظن الناس ان عدد الذين سيستفيدون من هذا التشريع لن يتجاوز عشرة آلاف نسمة بوجه من الوجوه ، فاذا بهذا العدد يتجاوز الثلاثين الف نسمة خلال الاشهر الستة الاولى من صدور القانون، واذا بدعايات يهودية واسعة تنتشر بين يهود العراق ، من اقصى الشمال الى اقصى الجنوب ، تحرّض التجار والعمال والكسبة حتى القرويين على الهجرة الى اسرائيل، وتجسم الاخطار لمن سيبقى في العراق منهم . ولما لم تات هذه الدعاية اكلاها ، دخل العراق خلصة جماعة من غلاة الصهاينة باسم التجارة وغيرها ، وشرعوا في القاء الرعب في نفوس اليهود ، محذرين ومتوعدين لحمل من تبقى على الهجرة فورا ، وما لبث بعض الشبان المواطنين منهم ان انضم الى هذه الجماعة ، واخذ يرتكب اعمالا استفزازية غير مشروعة لأكراه المتبقين على الالتحاق بالنازحين، ناكرين جميل العراق الذي آواهم آلاف السنين ، ومبشرين بئدهم عن الوفاء بهجرتهم وعملهم .

ففي ٨ نيسان ١٩٥٠م وقعت حادثة انفجار قنبلة يدوية في شارع ابي نواس ، بالقرب من الكازينو الذي يتردد عليه كثير من اليهود ، فجرح عدد منهم ولم يقتل احد . وفي ١٤ كانون الثاني ١٩٥١م ، وقعت حادثة انفجار قنبلة يدوية ثانية قرب كنيس مسعودة شنطوب اليهودي ، قتل من جرائها اثنان من المسلمين العابرين، وجرح عدد من اليهود المتجمعين قرب الكنيس المذكور .

وفي ١٩ آذار ١٩٥١م ، انفجرت قنبلة ثالثة في مبنى مكتب العلاقات الامريكية الثقافي مقابل سوق الصفارين في شارع الرشيد ، وهو مكتب يرتاده اليهود بكثرة ، فجرح بعض المطالعين ولم يتوف احد .

وفي ١٠ ايار ١٩٥١م ، انطلقت مادة متفجرة في مبنى شركة بيت لاوي اليهودية للسيارات بعد منتصف الليل ، فلم تسبب اذى لاحد . لكنها ألحقت بعض الاضرار بالمبنى نفسه .

وفي ٩ حزيران ١٩٥١م ليلا ، انفجرت مادة اخرى قرب مبنى شركة ستانلي شعشوع التجارية اليهودية ، ولم تسبب اذى لاحد .

فراحت الحكومة قبل كل شيء ان تنور الراي العام عن التحقيقات الاولى التي اجرتها في هذا الصدد ، فاصدرت البيان الرسمي الآتي في ٢٦ حزيران ١٩٥١م .

### بيان رسمي :

« كانت قد وقعت في جهات مختلفة من بغداد ، خمس حوادث انفجار ابتدأت بالانفجار الذي وقع بتاريخ ٨/٤/١٩٥٠م بالقرب من كازينو البيضاء في شارع ابي نواس ، نتيجة لاستعمال قنبلة يدوية ، وتلاه الانفجار الذي حدث عند كنيس مسعودة شنطوب بتاريخ ١٤/١/١٩٥١م من قنبلة يدوية ايضا ، ومن ثم لحقه الانفجار الذي حدث بتاريخ ١٩/٣/١٩٥١م في مكتب الاستعلامات الامريكية في شارع الرشيد ،

وكذلك حادث الانفجار الذي وقع خارج بناية شركة لوي بتاريخ ١٩٥١/٥/٦ م ، والذي استعملت فيه مادة متفجرة ، وانتهت هذه الحوادث الاجرامية بحادث الانفجار الاخير الذي وقع قرب بناية ستانلي شعشوع في بناية الرشيد وذلك بتاريخ ١٩٥١/٦ م ، والذي استعملت فيه عين المادة المتفجرة الآتفة الذكر .

« ومنذ الانفجار الاول ، والحكومة باذلة أقصى ما في وسعها لمعرفة الجناة ، فضاعفت الشرطة جهودها ، وبنتيجة التحقيقات والتحريات تبين وجود شبكة جاسوسية في بندا فآلتي القبض على شخصين اجنبيين هما الرأس لهذه الشبكة ، وتوصل الى معرفة شركائهما الفعليين فآلتي القبض على اغلبهم ، وقد تبين ايضا ان الذين قاموا بالقاء المتفجرات هم من ضمن المقبوض عليهم ، وكان غرضهم من ذلك الاخلال بالامن ، واظهار العراق امام الراي العام العالمي على غير حقيقته .

« وكذلك كشف التحقيق ان هناك متفجرات واسلحة من انواع مختلفة اخفيت في محلات عديدة في دار المتهمين ، يوسف وسليم ولدي عبدالله مراد خبازة الواقعة في منطقة البتاوين . ومن جملة ما عثر عليه وثيقة مؤرخة في ١٩٥١/٥/٤ م ، تشير الى وجود مخابىء للأسلحة في كنيس عزرة داود الواقع في محلة البتاوين ، وكذلك عثر فيها على خرائط ذات اهداف عسكرية ، وسجلات باسماء أعضاء منظمة ارهايية ، ولدى تفتيش الكنيس المذكور ، وجدت رشاشات ، ومسدسات ، وقنابل يدوية ، ومواد متفجرة ، وصواعق ، وعتاد ، وخرائط ، وقد كشف التحقيق كذلك عن وجود ذخائر حربية مماثلة في كنيس مسعود شنتوب ، وكنيس الحاخام حصيل الواقعة في محلة تحت التكية ، وفي الدار الواقعة في محلة فرج اله المرقمة ٦٠ - ١٤٤ والتي تعود لحوكي يعقوب نسيم ، المسقطة عنه الجنسية العراقية ، وبالإضافة الى الذخائر فقد وجد ايضا في كنيس الحاخام حصيل مخابىء دفنت فيها آلات للطباعة والادوات التابعة لها ، وكتب وكراسات ونشرات وخرائط وضعت اليد عليها بحضور حاكم تحقيق الرصافة الشمالي ، ومدير شرطة لواء بغداد ، وهياة من وجوه الطائفة الاسرائيلية ، وقد دوتت تفاصيل تلك الكميات من الاسلحة والذخائر الحربية في القوائم المنظمة اثناء العثور عليها ، والمؤيدة بالصور الفوتوغرافية التي أخذت اثناء استخراجها من مخابئها .

« هذا وقد قبض على معظم من له علاقة بهذه الحوادث ، ولا يزال التحقيق جاريا بدقة وحزم لمعرفة الجناة الآخرين .

ولا حاجة للتأكيد بان الحكومة عازمة عزما اكيدا على القضاء على كل حركة من شأنها الاخلال بالامن والاستقرار ، وانزال اشد العقوبات بالعابثين والمجرمين » (١) .

و. مدير الدعاية العام

ولكن التحقيق ما لبث ان تطور فاتضح لسلطات الامن ان القنابل التي استعملت

في الحوادث المذكورة كانت من صنع واحد ، وانها القيت على المحلات التي يكثر تردد اليهود اليها ، وان تدابير محكمة اتخذت لالقاءها في وقت وكيفية لا يمكن ان تؤدي الى الوفاة ، فاستنتج من ذلك ان القاء هذه القنابل كان يهدف الى :

١ - تخويف اليهود لارغامهم على الهجرة الى اسرائيل ، وهو ما تم فعلا .

٢ - استغلالها لبث الدعاية ضد العراق ، وقد تحقق ذلك فعلا .

٣ - اثارة اهتمام الانكليز والامريكان بأمر العلاقات بين العرب واليهود .

ولما كان ليف من ضباط الشرطة العراقيين درسوا في المعاهد البريطانية ، وتدريبوا في دوائر الشرطة الانكليزية ، وكان يخدم معهم ليف من الخبراء الاجانب ، فقد اصلوا العمل في الليل والنهار للوصول الى مرتكبي هذه الامور الاستفزازية .  
واول ما عثروا عليه كانت مؤسسة سرية تدعى « تنوعة » مهمتها تهيئة الشباب اليهودي للعمل في اسرائيل . فجرت مراقبتها مراقبة دقيقة حتى عثروا على وجود يهود المان ، وبولونيين ، وغيرهم في هذه الجمعية ، يتسمون باسماء شرقية ، ويتظاهرون بالاشتغال في التجارة ، وكان رئيسهم « برودني » يتفق على الجمعية بسخاء ، ويسعى لاسرائيل بحماس . فلما جرى تفتيش مسكنه ، عثر على خراط ووثائق ومخططات ، دلت على وجود مخابىء للأسلحة في بعض دور العبادة التي يتردد اليهود اليها ، وفي غيرها ، ورات السلطات العراقية ان من الحكمة الاستعانة بالخبراء الاجانب ، وبالمحققين العسكريين في السفارتين : الانكليزية والامريكية ، وبممثلي السفارات الاجنبية ، للكشف على هذه المخابىء وفتحها بحضور رؤساء اليهود ووجوههم ، وقد تم ذلك كله بنجاح ، واستخرجت من المخابىء كميات متنوعة من المدافع الرشاشة ، والبنادق ، والمسدسات ، والمفرقات ، والقنابل اليدوية من صنع اجنبي ، مع اعداد هائلة من الخراطيش ، والسكاكين والآلات الرضاة ونحوها . مما حير العقول وادهش الخبراء .

وواصلت السلطات القضائية محاكمة المتهمين والمحتجزين في حوادث القاء المفرقات والقنابل ، فأصدرت حكم الموت بحق كل من : شالوم صالح شالوم ، والمحامي يوسف ابراهيم بصري ، في الخامس من تشرين الثاني سنة ١٩٥١م ، كما حكمت على غيرهما بالحبس مددا متنوعة تختلف باختلاف الجرم . وقد ميزت هذه الاحكام ودققت حسب الاصول ثم نفذت ، على الرغم من الدعايات التي اطلقتها اسرائيل ضد القضاء العراقي ، وعلى الرغم من الوساطات الاجنبية ، لان الجرائم كانت قد ثبتت ثبوت الشمس في رابعة النهار ، سواء اكان ذلك عن طريق الاعتراف ، او الادلة الثبوتية ، او المبرزات الجرمية .

وعلى كل فقد اثرت الدعايات التي قام بها الغلاة من اليهود في نفوس اليهود القاطنين في العراق منذ السبي قبل الميلاد ، واسفرت عن هرب ٩٩٩ في الالف الى ارض فلسطين المغتصبة فكانوا فيها من النادمين .

## المظالم الفرنسية في مراكش

لما اراد نابليون بونابارت ان يضرب الامبراطورية البريطانية في الشرق ، وفكر بغزو الهند ، فتح مصر وحاول الاستيلاء على فلسطين لهذا الغرض ، ففتح الازدهان لخطورة هذين البلدين العربيين . ولما توالى اندحاراته وكثرت خسائره ، اراد الفرنسيون ان يعوضوا نكبتهم على يده ، فاثاروا حربا شعواء قاسية منذ سنة ١٨٣٠م لاحتلال الجزائر ، استمرت زهاء ربع قرن ، فلما تمكنوا منها ، اصبحت الجزائر مركزا لامتداد نفوذهم ، وبعد نكبتهم في حرب السبعين في اوربا ، فرضوا الحماية على تونس في ١٢ ايار ١٨٨١م ، وعلى مراكش في ٣٠ آذار ١٩١٢م ، بعد ان قهروا دفاع هذين البلدين . فاصبحت الجزائر ، وتونس ، ومراكش ، تدار من قبل فرنسا بطرق واساليب مختلفة .

ولما انتهت الحرب العالمية الثانية ( حرب ١٩٣٩ - ١٩٤٥م ) بانتصار الديمقراطيات ، رأت امريكا ان تتخذ من الشمال الافريقي قاعدة للدفاع الغربي ضد الشيوعية ، واخذت تساوم فرنسا على توطيد نفوذها وسيطرتها الاستعمارية لقاء مكافحة الشيوعية في هذا الجزء من الوطن العربي ، واذا بفرنسة تتهم « حزب الاستقلال المراكشي » بانه احد اوكار الشيوعية ، وهي تعلم ان اعضاء هذا الحزب ابعد ما يكونون عن الشيوعية ، لانهم عرب قوميون اولا ، ومسلمون ثانيا ، ولما كان « حزب الاستقلال » المذكور يكافح الاستعمار كفاحا لا هوادة فيه ، مهما كان مصدره ، ولونه ، فقد طلبت السلطات الفرنسية في مراكش الى السلطان ان يتبرا من هذا الحزب ، وان يحل المجلس التشريعي الذي يمثل هذا الحزب ، فرفض السلطان اقرار هذا الطلب ، قائلا « انني فوق الاحزاب ، وسأبقى كذلك ، ولكنني لا استطيع ان اكون بوق مراكش فانبرا من حزب ادى للبلاد خدمات جليلة » فاذا بفرنسة تهدد السلطان بالنفي اذا ما ظل النزاع قائما بينه وبين مقيميها في هذا القطر العربي . فلم ير السلطان مناصا من حل المجلس السلطاني ، الذي يضم اعضاء يعطفون على حزب الاستقلال ، ويرون فيه اداة خيرة للبلاد . ولكن المقيم الفرنسي كان يريد مكافحة الحزب المذكور ، والتشكيل باعضائه ، واخذ يتشبث بوسائل الاكراه المتنوعة ، ولما انعكس صدى هذه التعسفات في العراق ، قدم لفيف من النواب الى رئيس مجلس النواب هذا الطلب : معالي رئيس مجلس النواب المحترم .

لقد بلغ طغيان الاستعمار الفرنسي في مراكش ذروته في الايام الاخيرة ، حيث اخذ الجنرال جوان المقيم الفرنسي يهدد السلطان بالخلع ، اذا لم ياتمر باوامره في تنفيذ رغبات فرنسة الاستعمارية . لذلك فاننا نطلب عرض اقتراحنا هذا على المجلس العالمي للموافقة على تخويل مقام الرئاسة الابراق الى هيئة الامم المتحدة ، والدول الكبرى ، ومجالسها النيابية ، باسم المجلس العالمي ، لتسجيل استنكار الشعب العراقي والمجلس ، والاحتجاج على العدوان الفرنسي ، واعتبار فرنسة معتدية ، وفرض العقوبات عليها ، والابراق كذلك الى الدول العربية ، وجامعتها ، ومجالسها

النيابية ، للعمل على اتخاذ التدابير اللازمة التي تراها ضرورية للحد من غلواء فرنسة ، بكل الوسائل الاقتصادية والسياسية الممكنة حتى تصبح الى اجابة مطالب الشعب المراكشي في الحرية ، والسيادة ، والاستقلال . هذا ولعالمكم مزيد الاحترام .

التواقيع : ٦١ نائباً

١ آذار ١٩٥١ م

وعلى اثر تلاوة هذا التقرير ، انبرى النواب يلقون خطبا مطولة ، ينددون فيها بسياسة فرنسة في المغرب العربي ، ويطلبون الى الحكومة القائمة قطع علاقاتها السياسية مع فرنسة ، ومقاطعتها اقتصاديا . واخيرا وافق المجلس على ان يبعث مقام الرئاسة الى الدول العربية وغيرها هذه البرقية :

« ان الاعمال التعسفية ، والاضطهادات الاستعمارية ، والضغط الوحشي على الشعب المراكشي وعظمة السلطان ، للنزول على ارادة السلطات الفرنسية ، عمل اعتبره مجلس النواب العراقي مخالفا لحقوق الانسان ، وتعديا على حقوق الشعب المراكشي المناضل في سبيل الحرية والاستقلال ، وتحديا للامة العربية ، مما اثار في نفوس الاعضاء السخط والاستياء الشديدين . وقد قرر في جلسته المنعقدة في ١ آذار ١٩٥١ م بالاجماع ، تخويلي بأن انوب عنه لاستنكر اعمال الحكومة الفرنسية وسياستها العدوانية الجائرة المخالفة للعدل في هذا العصر الذي استنكر استمرار الاستعمار في أي مكان » (١) .

نائب الرئيس . احمد العامر

لقد عنون هذا الاحتجاج الى كل من رؤساء الجمهوريات في امريكة ، وتركية ، وسورية ، ولبنان ، والى كل من ملوك العرب في السعودية ، واليمن ، ومراكش ، والاردن ، والى رؤساء الوزراء في انكلترة ، وفرنسة ، وروسية ، وايران ، والاردن ، والى رؤساء المجالس النيابية المثلة في كل من الممالك ، والجمهوريات ، وقام طلاب المدارس والكلليات العراقية بمظاهرات صاخبة في الثامن من آذار ، احتجاجا على هذه المظالم الفرنسية ، ثم جاءت بعض الردود على برقيات الاحتجاج ، وفيها ان الحكومات المعنية بالامر احيطت بالموضوع علما ، وانها تشكر الهيئة التشريعية في العراق على عواطفها .

اما الحكومة فقد قررت المشاركة مع الحكومات العربية في التدابير التي ستتخذها اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية فأصدرت مديرية الدعاية العامة هذا البيان:

بيان

« في وقت يشهد العالم تحرير الهند ، وباكستان ، واندونيسيا ، وسيلان ، وبورما ، وتمتعها بكيانها المستقل ، وفي عهد يواصل الناس قراءة صحائف مجيدة من

(١) محاضر مجلس النواب ( الاجتماع الابتدائي لسنة ١٩٥٠ - ١٩٥١ م ) من ٢٧٢ .

حياة احرار فرنسا الذين حافظوا الى آخر رفق على مبادئ الحق والحرية والعدل ؛ نجد الحكومة الفرنسية تخطو اليوم من الساسة الذين يعتنقون المبادئ السامية لحقوق البشر ، فيتولى تسيير دفتها السياسية رجال لا يزالون يتمسكون بأساليب بالية اكث عليها الدهر وشرب . فيفاجأ العالم من جراء ذلك باحداث مراكش الاخيرة ، ومواصلة الفطرسية الاستعمارية الفرنسية عليها ، ذلك العدوان البعيد كل البعد عن مطالب العصر الحديث ، والذي يستنكره العدل ، وتاباه الحكمة السياسية ، فضلا عن مناقضته لما تسعى حياة الامم لتحقيقه من اسس سلمية ، ومبادئ رفيعة لسلام الشعوب وحريتها .

« ان الحكومة العراقية تأسف لاستمرار الحكومة الفرنسية في تمسكها بهذه السياسة الخاطئة ، التي تتنافى مع حق مراكش في الحياة كدولة مستقلة . ومما يزيد الحكومة العراقية تألما ، ان ترى في العهد الاخير جيران مراكش من الزوج ، سكان الساحل الذهبي ، يستردون حريتهم ، ويتمتعون باستقلالهم الذاتي ، بينما سبق للقطر المراكشي ان كان متمتعا باستقلاله الى سنة ١٩١٢ م ، عندما نزع الاحتلال الفرنسي منه هذا الاستقلال بالقوة ، وما قد انقضت نحو اربعين سنة ، ولم تتقدم مراكش خطوة واحدة في استرجاع حريتها واستقلالها ، رغما من خطوات واسعة قطعتها كثير من الشعوب في خلال هذه الفترة .

وما كادت الحكومة العراقية تطلع على احداث مراكش ، حتى اولتها اعظم اهتمام ، فقررت ايفاد نائب رئيس وزارتها ووزير خارجيتها الى اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية يوم ١٠ الجاري في القاهرة ، ليقوم العراق مع الدول العربية في اتخاذ ما يلزم من قرارات عملية في الانتصار للشعب المراكشي ، في مطالبه الاستقلالية المشروعة ، وفاقا لسياسة العراق واهدافه العليا حكومة وشعبا .  
و. مدير الدعاية العام

## بين الشرق والغرب

### كلمة موجزة :

حالت بريطانية روسية السوفياتية في الحرب العالمية الثانية على كره منها ، وامتدت الولايات المتحدة الامريكية القوات الروسية بمقادير هائلة من الاسلحة والاعتدة ، ايام هذه الحرب الضروس ، لا رغبة في مساعدتها ، ولكن امعانا في تحطيم قوى المحور الثلاث ( المانية - ايطالية - اليابان ) فلما انتهت الحرب باندحار المحور ، ظهرت براعم الخلاف الدفين بين الديمقراطية والشيوعية ، وصارت الامم الضعيفة ، والدول المستجدة ، ينحاز كل منها الى احد المعسكرين : الشرقي او الغربي ، تبعا لوسائل انفسط والاكره التي لجأ اليها الطرفان المتنازعان على السيادة والنفوذ ، وبقي العرب حيارى تجاه الكتلتين المذكورتين ، فقد غدرت الدول الديمقراطية بهم مرارا ، وسلبت اوطانهم جبارا ، ومكنت اليهود من اقامة دولتهم في قلب البلاد العربية ، فكيف يطمئن

هؤلاء العرب الى هذه الديمقراطيات الزيفة ؟ اما الشيوعية فحيث انها تتنافر مع التقاليد العربية ، ولا تتفق مع السجاياء الاسلامية فكان من الطبيعي ان لا يؤمن العرب بها .

وكان موضوع علاقات العراق مع بريطانية بصفة خاصة ، وعلاقات العراق والبلاد العربية مع الغرب بصفة عامة ، موضوع بحث ومناقشة في اثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها ، وقد دار الحديث حول المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٣٠م ، في جميع الاوساط السياسية تقريبا ، ونوقش موضوع الغائها او تعديلها او تبديلها . وكانت بريطانية بصفة خاصة ، والكتلة الغربية ( البريطانية - الامريكية - الفرنسية ) بصفة عامة ، تريد الاتفاق مع الدول العربية بشكل دفاع مشترك ، يهدف الى الدفاع عن مصالح الغرب في منطقة الشرق الاوسط ، وجعل الدفاع عن هذه المنطقة حلقة في سلسلة المشاريع الغربية ضد الكتلة الشرقية ( الاتحاد السوفياتي وكتلته ) وقد انتهت جهود بريطانية مع العراق الى عقد معاهدة بورتسموث ( ١٩٤٨م ) وقد اريد بها ان تكون فاتحة عقد معاهدات اخرى مع البلاد العربية ، ولا سيما مصر . فلما احبط العراقيون تلك المعاهدة ، عادت بريطانية والطبقة الحاكمة العراقية ، الى التمهيد لانحياز العراق والدول العربية الى الغرب (١) .

وهكذا انطلقت الدعايات في اوائل عام ١٩٥١م ، لضم العرب الى الجبهة الديمقراطية ، فاذا بالشيوعيين يعيرون العرب بالمخالفة مع الديمقراطيات ، ويدكرونهم بالآسي التي حصلت لهم على يدها في حربين متعاقبتين . لهذا اجتمعت كلمة المحايدون على وجوب التمسك بالحياد التام تجاه العسكريين المذكورين . وصدرت الصحف العراقية في ٢٣ آذار ١٩٥١م ، تحمل نداء موقعا من بعض رؤساء الوزارات السابقين ، والوزراء المشهود لهم ببعد النظر ، وهذا نصه :

### بيان الى الشعب العراقي الكريم

« منذ ان بلغت الازمة العالمية اشدها في الآونة الاخيرة ، والشعب العراقي يرقب تطوراتها باهتمام بالغ ، وهو في اشد القلق على مستقبله ومصيره . يزيده قلقا اضطراب الراي لدى بعض المسؤولين في العراق والبلاد العربية ، وتصريحاتهم المتناقضة . فبينما يرى الشعب العراقي جامعة الدول العربية تقف موقفا مترجعا غامضا قد يعرض سلامة الشعوب العربية الى الاخطار ، اخذنا نسمع عن طريق الاذاعات الاجنبية ، ونطلع عن طريق الصحف الخارجية ، ان بلادنا قد اعتبرت جزءا من الخطة الحربية ( الاستراتيجية ) الواسعة النطاق ، التي وضعت باسم الدفاع عن الشرق الاوسط . كل ذلك يجري نتيجة مساومات خفية نجهل كنهها ، مساومات تكسوها في بعض الاحيان وعود خلافة ، وهي في الواقع تخالف رغبة الامة الاكيدة في السلام ، والابتعاد عن كوارث الحرب ، كما تخالف رغبتها في الانصراف الى تعمير

(١) تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ص ٢٧٩ .

البلاد ، والمحافظة على سيادتها الوطنية ، ليعيش الفرد العراقي والعربي في مجتمع متحضر عيشة تليق بكرامة الانسان .

« ان اعظم نعمة نبتغيها هي نعمة السلام ، والتخلص من الاستعمار ، والتمتع بحياة سياسية حرة ، والحصول على استقلال كامل غير منقوص ، وضمان تمتع الشعب العراقي بحقوقه الدستورية التي ما زال محروما من التمتع بها . ورغبة منا في تحقيق ذلك ، نعلن ان الانحياز الى اية كتلة من الكتلتين المتنازعتين ، سواء اكان ذلك في الحرب الباردة القائمة بينهما ، او الاصطدام المسلح الذي يحتمل ان يقوم . مما يعرض البلاد العربية عامة ، والعراق خاصة ، الى اخطار جسيمة تجلب الينا الكوارث والدمار ، وتلقي بآبائنا الى التهلكة ، او قد تؤدي بكياننا في سبيل مطامع استعمارية لا شأن لنا بها .

« والشعب العراقي راغب كل الرغبة في التعاون مع الشعوب العربية الاخرى ، وجميع الشعوب المحبة للسلام ، لتأليف جبهة تقف من هذا الصراع القائم . والاصطدام المسلح عند نشوبه ، موقف الحياد التام ، وان كل خطة ترمي الى جرنا الى معسكر من المعسكرين ، وبالنتيجة الى زجنا في حرب ماحقة ، او كل تجاوز يقع على حرمة اراضيها ويمس استقلالنا باسم الدفاع عنا ، او تحت ستار آخر ، يعد اعتداء سافرا على سيادتنا الوطنية . هذه الرغبة التي تعبّر عن رأي الشعب العراقي ، الذي يريد ان يكون بعامن من مصائب الحرب وويلاتها ، دون الانحياز الى جهة ما ، اذا ما اصبحت ساحة قتال ، بالرغم منها ، ولتحول دون ما قد يبيت لها من مصير لا ترتضيه . وعليه فاننا نهيب بالشعب العراقي ان يتكفل بجميع منظماته ، ويعمل لمنع زج البلاد في احد المعسكرين المتخاصمين ، وحراسة كيانها بكل وسيلة ممكنة ، متضامنا مع الشعوب العربية وسائر الشعوب المحبة للسلام ، والتي تهدف الى نفس الغاية التي نهدف اليها » اهـ (١) .

١٩ آذار ١٩٥١

كامل الجادرجي ، صادق البصام ، مزاحم الامين الباجه جي ، طه الهاشمي ، حسين جميل ، محمد حديد ، عبد الهادي الظاهر ، جعفر حمندي ، عارف قفطان ، صالح شكاره ، حسين فوزي ، عبد الرزاق الظاهر ، حسن عبد الرحمن ، جميل صادق ، جعفر البدر ، برهان الدين باش اعيان ، المحامي قاسم حسن ، رجب علي الصفار ، المحامي عبد الرزاق الحمود ، عبد الرحمن الجبيلي ، عبد الجبار جومرد ، المحامي نائل سمحيري ، محمود الدرة .

---

(١) جريدة « لواء الاستقلال » العدد ١٢٢٢ بتاريخ ٢٣ مارت ١٩٥١ م ، ويقول الجادرجي :  
« يعتبر تكون المعارضة وتبلورها في المجلس النيابي الذي تكون في منتصف عام ١٩٤٨ م ، من التطورات الهامة في التاريخ السياسي العراقي ، وقد كان لها اثرها في مختلف النواحي السياسية : الايجابية والسلبية » .



## تأثير هذا البيان :

كان هذا البيان كبير الاثر في نفوس العراقيين ، فانهاالت البرقيات لتأييد مضمونه من كل فج عميق ، واخذت الصحف تدبج المقالات المطولة حول ضرورة تمسك العراق بالحياد ، وتجنب الانضمام الى الاحلاف . وسرت الموجة الى البرلمان، فاذا بالقوميين يشيرونها حربا قاسية ضد كل مشروع يرمي الى جر ويلات الحرب على هذه البلاد الناشئة . ولما اخذت الجرائد المعارضة تنسب الى رئيس الوزراء رغبته في التحالف مع الغرب ، وسعيه لدى الدول العربية لحملها على مثل هذا الاتجاه ، لم ير الرئيس مناصا من اصدار بيان يوضح اهدافه السياسية ، ويتنصل فيه من كل عمل انفرادي ينسب اليه القيام به ، وهذا نص بيانه :

## بيان من رئيس الوزراء :

تطلع علينا بعض الصحف ، بين حين وآخر ، بمقالات وبيانات ضافية ، تسبح فيها بحمد من تنطق بلسانهم ، وتكفر بما يبذله الآخرون من جهود صادقة في سبيل خدمة هذا الوطن ورفع شأنه . لذلك فقد رايت لزاما علي ان اوضح لابناء الشعب العراقي الكريم خطة الوزارة القائمة وجهودها .

ان خطتنا تتلخص في تحقيق المشاريع الآتية :

- ١ - تقوية الجيش ، وتسليحه ، وتوسيعه .
- ٢ - تنفيذ منهج الاعمار الشامل .
- ٣ - رفع مستوى المعيشة ، وذلك بالترفيه عن الطبقة الفقيرة ، ومكافحة الجهل ، والمرض .
- ٤ - تثبيت دعائم الاستقرار في البلاد ، وذلك عن طريق تمثيل الامة في مجلس النواب .
- ٥ - التمسك بما جاء في بيان مجلس الجامعة العربية ، وذلك فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية .

هذا هو منهاجنا الذي سرنا عليه ، والذي وضعناه موضع التطبيق ، والذي نبذل اقصى ما في وسعنا لاكماله .

ان هذا المنهاج يصلح ان يكون بمثابة ميثاق قومي ، تتفق الاحزاب العراقية على وجوب تحقيقه . وعليه فان اي عمل من شأنه عرقلة تنفيذه ، ووضع العقبات في سبيل تحقيقه ، يعتبر اضرارا بالبلاد ، وهدما للمصالح الوطنية ، وتحقيقا لاغراض المستعمرين .

لذلك فاني اهيب بالمخلصين من ابناء هذا الوطن العزيز ، ان يأخذوا حذرهم من بعض العناصر الغريبة ، التي استفادت من حقوق المواطنة واندست في صفوفهم ، ودفعت ببعضهم الى التطرف في معالجة الامور ، وهم لا يهدفون من وراء ذلك غير تدمير هذا الوطن ، وتقويض كيانه ، لا سيما وقد تحقق لديهم بان منهاجنا هذا ، والذي هو امل الجميع ، قد اصبح قيد التنفيذ .

ان الحكومة العراقية تقدر مسؤولياتها ، وتمتاز بحسن علاقاتها مع جاراتها ، وانها سوف لا تكون اداة للاعتداء على اي من جاراتها الصديقات .

ان تجنب العراق ويلات الحرب ، يحتم عليه الابتعاد عن كل ما من شأنه اعطاء فكرة التحيز الى جهة دون اخرى ، واضعين نصب اعيننا مصلحة البلاد وتحقيق اهدافها .

ومما لا شك فيه ان المخلصين والواعين من رجالات العراق ، يقدرون كل التقدير وضع العراق ، ومدى امكانياته واستطاعته في تحمل المسؤوليات العالية . فليس من المصلحة ان نحمل وطننا العزيز اعباء ينوء بحملها ، وزجه في امور لا ناقة لنا فيها ولا جمل .

وختاما ابتهل الى الله ان يسدد خطانا ويوفقنا لخدمة وطننا العزيز .

رئيس الوزراء : نوري السعيد

٣ تموز ١٩٥١م

### الجهة الشعبية المتحدة

كان « بيان الحياذ » الذي اتينا على نصه فوق هذا ، تمهيدا لقيام « الجبهة الشعبية المتحدة » التي لعبت دورا هاما في سياسة العراق التوجيهية . فان الداعين الى فكرة الحياذ ، خطوا خطوة جريئة فقدم كل من السادة :

طه الهاشمي ، ومزاحم الباجه جي ، ومحمد رضا الشبيبي ، ونصرة الفارسي ، وصادق البصام ، وكامل الجادرجي ، وجعفر حمندي ، وعبد الهادي الظاهر ، وبرهان الدين باش اعيان ، وعارف قفطان ، وصالح شكاره ، وعبد الرزاق الظاهر ، وخدوري خدوري ، وحسن عبد الرحمن ، وجميل صادق ، وجعفر البدر ، وخطاب الخصري ، ومحمود الدرة ، ونجيب الصايغ ، وعبد الرزاق الشيكلي ، وعبد الجبار جومرد ، وعبد الرحمن الجليكي ، وعبد الرزاق حمود ، طلبا الى وزارة الداخلية بتاريخ ١٤ نيسان ١٩٥١م ، بتأليف « جهة سياسية من احزاب ، وهيئات ، وافراد ، باسم الجبهة الشعبية المتحدة » .

ولما كانت المادة الثالثة من قانون تأليف الجمعيات تنص على ان « الجمعية هي البيئة المؤلفة من عدة اشخاص موحدين معلوماتهم ومساعدتهم ... الخ » فقد اعترضت وزارة الداخلية في التاسع عشر من شهر نيسان ١٩٥١م على تأسيس

« الجبهة الشعبية المتحدة » من « احزاب وهيآت وافراد » فاعترض اصحاب هذا الطلب على جواب وزارة الداخلية لدى مجلس الوزراء في الرابع والعشرين من هذا الشهر ، فأمر رئيس الوزراء بأخذ مطالعة « وزارة العدلية » في الموضوع ، فأيدت هذه الوزارة رأي وزارة الداخلية ، فلم يبق امام السيدين : طه الهاشمي ومزاحم الباجه جي ورفاقهما الا طي هذه الفقرة « من احزاب وهيآت وافراد » من الطلب المقدم في ١٤ نيسان وعلى اثر ذلك اجازت الحكومة تأليف هذه الجمعية في ٢٦ ايار ١٩٥١ م ، وهذا هو النظام الاساسي لها :

### ميثاق الجبهة الشعبية المتحدة :

« تتكون في العراق جبهة سياسية باسم « الجبهة الشعبية المتحدة » غايتها التآليف بين العناصر التي تشترك في اهداف معينة ، للعمل معا على تحقيق تلك الاهداف ، المفضية الى اصلاح عاجل ، يشمل استكمال سيادة العراق ، واستقلاله ، وتحريره من كل نفوذ اجنبي ، ضمن جامعة عربية مكيئة البنيان ، تعمل على الذود عن مصالح الشعوب العربية ، وتحقيق ما تصبو اليه من الحرية ، والاستقلال ، والاتحاد : وعلى صيانة عروبة فلسطين التي هي جزء من البلاد العربية .

« كما يشمل ابعاد العراق عن الاشتراك في الحرب . وذلك بالعمل على ضمان حياده تجاه المعسكرين المتنازعين ، والتعاون مع الشعوب العربية والشعوب الاخرى المحبة للسلام تحقيقا لهذا الغرض ، وابعادا لشبح الحرب .

« وتعمل الجبهة في السياسة الداخلية على دعم الوحدة العراقية ، وايجاد وضع سياسي يقوم على تطبيق القانون الاساسي ، والتمسك بأحكامه التي تعد من اهم اركانها مسؤولية الوزارة امام مجلس منتخب انتخابا حرا مباشرا ، وضمان الحريات الفردية والسياسية ، والعمل على تحقيق نظام ديمقراطي دستوري نيابي مقيد بالقانون ، وتأمين استقلال القضاء ، وفسح المجال للعمل الحزبي والنقابي في جميع انحاء العراق ، والغاء القوانين التي تعرقل او تخالف هذه الاهداف ، وتشريع قانون لمحاكمة الوزراء عن جريمة مخالفة احكام القانون الاساسي ، وعن سوء استعمال السلطة واستغلالها ، وعن الاثراء غير المشروع ، كما تعمل على تطهير الجهاز الحكومي من العناصر الفاسدة ، ومكافحة الرشوة ، والقضاء على وسائل الاثراء غير المشروع ، ومقاومة استغلال النفوذ الحكومي للانتفاع الشخصي ، وايجاد الوسائل الكافلة لضمان دستورية القوانين .

« وتعمل الجبهة في السياسة الاقتصادية على انقاذ العراق من الاستغلال الاجنبي لاقتصادياته ، وضمان انتفاعه من ثرواته وموارده ، واثاق اكرثية الشعب العراقي من حالة الفقر والبؤس ، وذلك باتباع سياسة الاقتصاد الموجه ، والقيام بالاعمال العمرانية وفق خطة منظمة ، ومنهج شامل لاستثمار اهم المرافق ، والامكانيات الاقتصادية من زراعية وصناعية وتجارية ، والعمل على تحضير البدو ،

وتحسين احوال الفلاحين ، بمساعدتهم على زيادة دخلهم بالاخذ بمبدأ الملكية الصغيرة ، والمبادرة الى تحسين احوال العمال ، وصيانة حقوقهم ، والاخذ بمبدأ الضمان الاجتماعي » اهـ .

### عمل حزبي مشترك

كان من نتيجة الدعوة الى الوقوف على « الحياد » بين المعسكرين : الغربي والشرقي ، ان اجتمع ثلاثة وعشرون قطبا من اقطاب المعارضة ، وتقدموا بطلب الى « وزارة الداخلية » الجلييلة لتأليف « الجبهة الشعبية المتحدة » من « احزاب وهيآت وافراد » على نحو ما مر ذكره فلما رفقت الوزارة هذا الطلب ، على اساس ان الحزب يجب ان يتألف « من الاشخاص » لا « الهيئات » انسحب من بين الموقعين على الطلب المذكور كل من السادة : ١ - كامل الجادرجي و٢ - خدوري خدوري و٣ - جعفر حمندي و٤ - جعفر البدر وه - جميل صادق لانتمائهم الى احزاب اخرى ، فوافقت الوزارة على تأليف « الجبهة الشعبية » ثم رأت الهيئتان المؤسستان للجبهة الشعبية المتحدة ، والحزب الوطني الديمقراطي ، ان يوحد الحزبان مساعيهما في الحقل السياسي ، فأصدرتا هذا البيان :

لم يكن الشعب العراقي في يوم من الايام بحاجة الى من ياخذ بيده ، ويعمل على جمع كلمته ، وينقذه من محنته ، بقدر حاجته اليوم الى ذلك . وبهذا الدافع من الشعور العميق ، بضرورة العمل المجدي ، قام التعاون بين « الجبهة الشعبية المتحدة » و « الحزب الوطني الديمقراطي » على اساس تحقيق اهداف الشعب العراقي في السيادة ، وبلوغ غايته المثلى . ولئن كان قد حيل بين المخلصين الذين يريدون انتاذ الشعب من يؤسه وشقائه ، وبين العمل في هذا السبيل ، فقد حان الوقت اليوم لان ينهض المخلصون بواجبهم في كشف الحقائق للشعب ، وازاحة الستار عما يحقد به من اخطار - وذلك اقل الوجائب - وان يبادروا الى تحذير الفئة الحاكمة من تماديها في سلوك هذا المسلك الوعر ، الذي لا بد ان يفضي الى وخيم العواقب ، بالنظر الى ما آلت اليه حالة البلاد من ترد بلغ حدا كبيرا من السوء في مختلف نواحي الحياة العامة ، سواء كان ذلك في شؤون البلاد الداخلية ، او في شؤونها الخارجية .

وفي الوقت الذي اصبح فيه الاستعمار يتلقى ضربات قاصمة في الشرق ، واخذ ظله يتقلص من بلاد كثيرة ، نجده يتخذ من البلاد العربية وكرا ياوي اليه ، ومن الطبقة الحاكمة فيها عوناً يشد ازره ، ويمكنه من استغلال الشعوب العربية استغلالاً فظيعاً . ومن اتخاذ بلادها قاعدة للعدوان على البلاد المجاورة ، على نحو ما يجري الآن من جعل العراق قاعدة عسكرية للقوات البريطانية ، بغية تهديد الجارة ايران . والشعب العراقي الذي يؤيد كل حركة استقلالية ، يستنكر اتخاذ اراضيه ومراقفه قاعدة للاعتداء ، استناداً الى معاهدة جائرة فرضتها بريطانيا على العراق بالاكره ، تلك المعاهدة التي اريد استبدال معاهدة من نوعها بها ، وهي معاهدة بورنسموث التي حاول الاستعمار

فرضها على العراق ، فهب الشعب بأسره مضحيا بدمائه في سبيل احباطها اثناء الوثبة الوطنية المباركة . هذا الى جانب ما يبذله الاستعمار من مساع ، تسنده فيها الفئات الحاكمة ، لربط البلاد العربية بتكتلات دولية من شأنها ان تزج بها في حروب ماحقة ، لا مصلحة لها فيها ، بحيث اصبح العراق بموجب هذا الوضع منساقا وراء السياسة الخارجية البريطانية ، العاملة على هدر حقوق الامة العربية ، والتآمر على مصالحها ، وتجزئة وطنها ، وتمزيق اوصالها ، واقتطاع اجزاء منها ، كما فعلت في فلسطين .

ولقد تحالفت هذه السياسة الاستعمارية ، التي حدثت من سيادة العراق ، مع المتجاوزين على المصالح العامة ، من اصحاب المصالح الشخصية ، فمسخت النظم الدستورية في البلاد مسخا منع المجالس النيابية من ممارسة حقوقها ، وتلك نتيجة طبيعية لتزييف الانتخابات ، فانتهكت بذلك سيادة الشعب ، وانعدمت هيمنته على السياسة ، وضاعت المسؤولية ، وتلاشت الرقابة على الحكومات ، فأدى ذلك الى تفسخ الجهاز الحكومي ، وتفشي الرشوة ، واستغلال النفوذ ، وتوجيه أداة الحكم توجيهها لا يخدم الا المصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة ، واختلال التوازن بين سلطات الدولة التشريعية ، والقضائية ، والتنفيذية ، بحيث طغت السلطة التنفيذية عليهما ، واستهانت باحكام القوانين ، بما في ذلك القانون الاساسي ، الذي أحمل معظم احكامه ، وفسر بعضها تفسيرا كيفيا يساير الاهواء والاغراض الخاصة . وكان من جراء ذلك ان فقد الناس الاطمئنان للعدالة ، بحيث اصبح من المعروف تعذيب المتهمين . واساءة معاملتهم ، على صورة تقشعر منها الابدان ، وتوقيفهم لمدة طويلة خلافا لاحكام القانون ، وفرض الإقامة الجبرية ، وتأسيس المعتقلات والسجون السياسية ، التي تخالف قوانين السجون ، وتتنافى مع روح الانسانية والمروءة ، وابسط قواعد العدالة .

والى جانب هذا كله ، يعيش الشعب العراقي بأكثرية في مستوى واطئ جدا ، لا يليق بكرامة الانسان ، فهو محروم من اعظم مقومات الحياة الاساسية : من غذاء وكساء ، ومسكن ، وهو فريسة لسوء التغذية ، وآفات المرض ، وويلات الحرمان . كل ذلك نتيجة سوء توزيع ثمرات الانتاج ، ووجود الفوارق الاقتصادية الكبيرة ، وتفشي البطالة تفشيا لا ضمان معه لمجابهة تكاليف الحياة الباهظة ، وتحكم الشركات الاحتكارية ، وطفيان الاقطاع ومساوئه التي تنزل بالمجتمع أفدح الاضرار ، في الوقت الذي يضاعف فيه هذه المشاكل ، ويزيدها حدة ، اشتداد الغلاء المصطنع ، وارتفاع تكاليف المعيشة لضرورات الحياة ، من جراء اتباع سياسة التسيب الاقتصادي ، واهمال توفير اسباب المعيشة للاكثرية الساحقة من الشعب . وبينما كان يجب ان تنفق اموال دافعي الضرائب في الوجوه التي تخفف عن الشعب هذه الويلات التي يعانيها ، نجد ان هذه الاموال تنفق في وجوه التبذير والاسراف لمشاريع غير مجدية ولا منتجة .

اننا والحالة هذه نرى لزما علينا ان نطالب :

١ - ألا يصبح العراق قاعدة عسكرية للتهديد ، او الاعتداء ، على ايران او اي بلد آخر .

٢ - بابعاد العراق عن التكتلات الدولية التي تؤدي الى اقحامه في حرب ماحقة لا مصلحة له فيها .

٣ - بأن يكون الشعب مصدر السيادة . وان تصان الحريات الدستورية، وان تضمن مسؤولية الوزارة امام مجلس نواب منتخب انتخاباً مباشراً حراً ، يطمئن اليه الشعب . وان تكون للقانون حرمة ، وان يجري التحقيق في حوادث تعذيب المتهمين ، وان يعاقب المسؤولون عن ذلك . وعن انتهاك حرمة القانون والقضاء . وان تلغى المعتقلات السياسية ، وان يعامل السجناء وفق احكام القانون .

٤ - توفير الغذاء والكساء بأسعار معقولة ، ومكافحة الاحتكار والمضاربات . وضمان حقوق العمال والفلاحين .

اننا نهيب بالشعب العراقي الكريم الى العمل في سبيل تحقيق هذه الاهداف . والى توطين نفسه على التعاون والتضامن مع العناصر الوطنية ، ومكافحة النعرات المفرقة ، والعمل على نشر الوعي بين افرادة ، والسعي بجميع الوسائل للقضاء على اسباب التذمر ، وعوامل التأخر . وعلى نفوذ الاستعمار ومناصريه واعوانه .

واننا لوائقون بان الشعب العراقي الكريم لقادر على تحقيق ذلك اذا ما اعتصم بالوحدة ، والعمل السياسي المنظم ، ووطن نفسه على البذل والتضحية والجهد في سبيل اهدافه في الاستقلال والسيادة . بغداد في ٢٧ رمضان ١٣٧٠ هـ ١ تموز ١٩٥١ م رئيس الحزب الوطني الديمقراطي رئيس الهيئة العليا للجبهة الشعبية المتحدة

طه الهاشمي

كامل الجادرجي

## حزب الامة الاشتراكي

بعد ان تخلف صالح جبر عن الاسهام مع نوري السعيد في تأسيس « حزب الاتحاد الدستوري » على النحو الذي شرحناه . قرر « صالح » ان يؤلف حزباً مستقلاً باسم « حزب الامة الاشتراكي » وراح الى بعض معارفه واصحابه يذاكرهم في الامر ، ويشرح لهم حسنات حزبه (١) وهكذا تكونت هيئة من السادة : صالح جبر ، وعبدالمهدي . وعبد الكاظم الشمخاني ، وجواد جعفر . وعبد الرزاق الازري ، وعز الدين النقيب ، واحمد الجليلي ، وحبيب الطالбاني ، ومحمد النقيب ، وحنا خياط ، ونظيف الشاوي .

(١) كان الجو - مهينا - بعد تأليف حزب الاتحاد الدستوري بزعامة نوري السعيد - لان « يظهر حزب بزعامة صالح جبر ، وذلك لابرار الفكرة الإنكليزية المحقة القائلة بضرورة ايجاد شخصية سياسية مؤالية لهم ، تحل محل نوري السعيد عند الانقضاء لابرار هذه الفكرة الى حيز الوجود ، بعد ان اصاب ما اصاب سمعة صالح جبر من ترد بعد الوثبة عام ١٩٤٨ م » .

فقدت طلبا الى وزارة الداخلية بتاريخ ٢٠ حزيران ١٩٥١م ، لتأسيس حزب سياسي باسم « حزب الامة الاشتراكي » ورفقت طلبها هذا بالنظامين : الاساسي والداخلي لهذه المؤسسة . ولدى تدقيق هذين النظامين ، اتضح لمقام الوزارة ان المادة الثانية من النظام الداخلي ، اباحت « للشخصيات الحكيمة العراقية المعترف بها قانونا : كالتقابات ، والجمعيات ، والنوادي الثقافية والاجتماعية والرياضية ، وغيرها حق الانتساب للحزب » ولما كانت المواد ٣ و ٦ و ١١ من قانون الجمعيات حصرت حق الانتساب للجمعيات بالافراد الحقيقيين ، لا الاشخاص الحكيمة ، اعترضت الوزارة على ذلك ، فوافقت الهيئة المذكورة على طي هذه المادة ، فاجازت الوزارة تأليف هذا الحزب بكتابها المرقم ٩٠٤٤ والمؤرخ ٢٤ حزيران سنة ١٩٥١م ، وهذا هو نظام الحزب الاساسي :

### منهاج حزب الامة الاشتراكي

الشكوى من تردي الاحوال على كل لسان ، والتذمر من سوء الاوضاع تذرما عاما . وتأخر بلادنا ، وما يعانيه سواد الناس من فقر واحوال معاشية قاسية ، لم يعد بحاجة الى بيان . يقابل ذلك ثروات طبيعية ، وارض خصبة ، ومياه غزيرة ، ومجالات عظيمة لتحويل هذه الثروات الطبيعية الى خيرات ، وهذا التذمر العام الى رضا عام ، وذلك الفقر الى رفاهية ، وتلك الامراض الى صحة ، والجهل الى معرفة .

لعلاج هذه الاوضاع انشئ حزبنا ، وفي سبيل تلك الاهداف سيعمل (١) معتمزا القيام باصلاح عام يتناول مختلف النواحي في بلادنا ، وكلها نواح تفتقر الى اصلاح ، واصلاح سريع ، يتناول جذور هذه الحياة واسسها ، وذلك وفقا لهذا المنهاج .

المادة الاولى - يسمى هذا الحزب ( حزب الامة الاشتراكي ) ومركزه العام في بغداد ، وله تأسيس الفروع في انحاء البلاد كافة ، بعد استحصال موافقة وزارة الداخلية .

### الفصل الاول - في الشؤون الخارجية :

المادة الثانية - يسمى الحزب في سياسته الخارجية الى :

١ - توطيد كيان العراق الدولي ، وتعزيز استقلاله ، وجمل علاقاته الخارجية قائمة على اسس الصداقة ، والمنافع المتبادلة .

(١) « وفي سنة ١٩٥٠ م اسس المرحوم صالح جبر ، حزب الامة الاشتراكي ، بتشجيع من الوصي على عرش العراق ، ليوازي به قوة نوري السعيد ، وقد التحق بهذا الحزب شلة من رؤساء المشائر ، وبعض محترمي السياسة واصحاب المصالح المركزة . ولما ادرك نوري السعيد ان نفوذ صالح جبر اخذ يتزايد من طريق هذا الحزب ، انبرى هو الآخر لتأسيس حزب اسماء حزب الاتحاد الدستوري ، جمع ما بقي من رؤساء المشائر واموانه من مرتزقة السياسة » .

( الاستاذ محمد مهدي كبه في ص ١٠٦ من مذكراته )

٢ - تنظيم العلاقات بين العراق والدول العربية الاخرى ، على اساس اتحاد سياسي Federation يشملها جميعا ، على ان يبدأ هذا الاتحاد بالدول التي ترغب بالانضمام فيه ، ويرى الحزب ان جامعة الدول العربية يجب ان تكون وسيلة لتحقيق هذا القصد .

٣ - العمل على تحقيق الاماني العربية في قضية فلسطين .

٤ - العمل على تحقيق استقلال البلاد العربية غير المستقلة .

٥ - اقامة احسن العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول المجاورة .

## الفصل الثاني - في الشؤون الداخلية والنظام السياسي :

المادة الثالثة : التوازن بين السلطات ، شرط اساسي في توطيد النظام الديمقراطي ، والحكم الشعبي ، فمتى ما مارست كل واحدة من هذه السلطات حقها الدستوري المحدد لها ممارسة واقعية : امكن عندئذ تحديد الحقوق والواجبات . وتوزيع المسؤوليات والتبعات . ويرى الحزب ان ذلك يتحقق بالوسائل التالية :

١ - تعزيز الحياة الديمقراطية في البلاد ، بالاخذ بمبدأ الانتخاب المباشر ، والمناطق الانتخابية الفردية ، وجعل الوزارة مسؤولة مباشرة امام مجلس النواب . وفقا لاحكام الدستور ، وتوطيد الحريات الدستورية : كالحرية الفردية ، وحرية الكلام والنشر والاجتماع والاعتقاد ، ودعم الحياة الحزبية ، وضمان ممارسة النشاط الحزبي .

٢ - تقوية الوحدة العراقية وتوطيدها ، ليكون العراقيون جميعا متساوين في الحقوق والواجبات .

٣ - اعادة النظر في التشريعات القائمة ، واخضاع جميع العراقيين الى قوانين موحدة ، لا يكون فيها غبن لطبقة او فئة ، او تمييز بين فئة واخرى ، وجعل هذه التشريعات متفقة ومقتضيات التقدم ، وروح العصر ، لقيام الدولة بالخدمات التي تؤدي الى رفاهية الشعب ، وتوفير حاجاته .

٤ - دعم استقلال القضاء وتقويته ، ورفع مستواه ، تمكينا له من القيام بواجب تحقيق العدالة ، وصيانة حقوق الناس وحرياتهم .

٥ - تعزيز الجيش وتجهيزه بالاسلحة الحديثة ، والاعتناء بافراد ضباطا وجنودا ، كي يتمكن من القيام بواجبه في الدفاع عن البلاد على احسن وجه .

٦ - تنظيم قوى الشرطة ، والامن الداخلي ، بحيث يشعر المواطنون جميعا انها وسيلة لخدمتهم ، والمحافظة على امنهم وسلامتهم ، وصيانة حقوقهم وحرياتهم . وخلق روح الثقة والمودة بينها وبين سائر المواطنين .



٧ - الجهاز الحكومي هو أداة الإصلاح الذي تنشده البلاد ، لذلك فان الحزب يعمل على العناية بهذا الجهاز عناية كبيرة ، ويجعل من اهدافه الرئيسية اصلاحه وتنظيمه بصورة تمكنه من القيام بواجباته على الوجه الاكمل ، مستعينا بالوسائل التالية :

أ - اعتبار الكفاءة والنزاهة اساس التعيين ، والترفيغ ، وتولي المسؤوليات ، والقضاء على كل الاعتبارات الاخرى .

ب - اعادة النظر في قوانين الخدمة ، على اساس جعل رواتب الموظفين والمستخدمين مؤمنة لمعيشتهم ، ومعيشة عوائلهم ، تأميننا يسمو بنفوسهم عن مغريات الفساد .

ج - القضاء على الروتين الحكومي الذي يعرقل اعمال الحكومة ومصالح الناس ، واختصار المعاملات الى اقصى حد ممكن .

د - تطهير الجهاز الحكومي من العناصر الفاسدة ، واختيار العناصر الكفوءة من الشباب لوظائف الدولة ، واعطائها الصلاحيات الكافية لادارة دفة الامور والمصالح العامة .

٨ - بغية اشعار الاهلين بحقوقهم في ممارسة شؤونهم المحلية ، وتمكينهم من ممارسة هذه الشؤون على الوجه الصحيح ، يتحتم اعادة النظر في القوانين والتشكيلات الادارية المحلية ، والبلدية ، على اساس انتخاب اعضاء المجالس الادارية المحلية ، ومجالس البلديات ورؤوسها ، انتخابا مباشرا من قبل الاهلين ، والعناية بهذه المجالس . وتوسيع صلاحياتها لتقوم بواجباتها على اتم وجه .

### الفصل الثالث - في الشؤون المالية والاقتصادية :

المادة الرابعة : الهدف الاساسي لسياسة الحزب الاقتصادية والمالية هو تأمين مستوى من المعيشة لجمهور الشعب ، تتحقق به الكرامة الانسانية ، والسعادة الشخصية والوطنية ، وينفسح المجال به لبروز المواهب الكامنة في كل فرد ، وتكاملها الى اقصى امكانياتها .

ولما كانت ضالة الدخل القومي في الوقت الحاضر ، وسوء توزيعه يقفان سدا حاجزا في سبيل تحقيق هذا الهدف السامي ، يرى الحزب ان الشرطين الجوهريين لتحقيقه هما اولاً - العمل على زيادة الدخل الوطني ، وثانياً - العمل على ضمان توزيعه توزيعا عادلا . ولا وسيلة لزيادة الدخل الوطني الا بزيادة الانتاج الزراعي ، والصناعي ، والمعدني ، كمية وتحسينه نوعا ، وشعار الحزب في سياسته الاقتصادية ، والمالية ، هو اعتبار مهمة الحكومة الاساسية توجيه ماليتها ، وجهودها ، وسلطانها ، لزيادة الانتاج الوطني باستغلال الامكانيات الكامنة ، التي لو كشفت ، واستغلت ، ووزعت ثمراتها توزيعا عادلا ، يؤمن لجميع العراقيين مستوى عاليا من الرفاهية

والمعيشة ، لا يقاس بالمستوى المؤلم الذي يشكو منه السواد الاعظم من الجمهور العراقي الآن .

ويرى الحزب ان خير وسيلة لزيادة الانتاج الوطني ، هو وضع منهج اعماري واسع . يستند الى دراسة علمية شاملة للامكانيات العراقية ، الزراعية والصناعية والمعدنية ، والسهر على تنفيذه بكل جد ونشاط بمختلف الطرق ، وخاصة بواسطة مجلس الاعمار الذي يجب العناية به وتدعيمه ، ودفعه للقيام بمهامه ، لتنفيذ هذا المنهج ، الذي يحقق كشف تلك الامكانيات ، واستغلالها لخير المجموع .

كما يرى الحزب ان زيادة الانتاج المؤدية الى التوازن والاستقرار الاجتماعي ، يجب ان تكون مقترنة بسياسة اخرى تحقق التوزيع العادل لثمرة ذلك الانتاج . لذلك يرى الحزب ان تحقيق هذه المقاصد يتم بالوسائل التالية :

١ - في الشؤون المالية والتقديرة :

١ - اخضاع مصادر الدخل للضرائب التصاعدية المباشرة ، بغية التقليل من الفوارق الاقتصادية .

٢ - الاستعاضة عن ضريبة الاستهلاك . بضريبة تصاعدية على الدخل الزراعي ، تستوفى على اساس الوحدة الزراعية ، على ان تؤخذ بنظر الاعتبار مساحة الاراضي . وجودتها . ووسائل ريتها .

٣ - سن التشريع اللازم لفرض الضريبة على التركات بنسبة تصاعدية ، بعد اعفاء حد ادنى منها من هذه الضريبة .

٤ - العمل على تحقيق استقلال البلاد المالي والتفدي . وزيادة احتياطي المصرف الوطني . وتنويعه بالذهب ، والعملات الاجنبية الاخرى .

ب - في الاراضي والزراعة :

١ - يرى الحزب ان تعميم الملكية الصغيرة شرط جوهري لاجداد الرفاهية والاستقرار في البلاد . ولتحقيق هذا الهدف ، يرى الحزب ان من الضروري الاقتصر في توزيع الاراضي الاميرية الصرفة على اساس الملكية الصغيرة فقط ، ووضع حد اعلى لما يمكن ان يملكه الفرد في المستقبل من الاراضي الزراعية . واعادة النظر في قوانين الاراضي . والتصرف بها ، وتشريع قانون موحد يتلاءم ومتطلبات العصر .

٢ - العمل على زيادة الانتاج الزراعي . وتحسينه وتنويعه . بادخال الآلات الميكانيكية لتوسيع المساحات المزروعة من جهة ، وتلافي النقص الملحوظ في اليد العاملة من جهة ثانية .

٣ - الاهتمام بشؤون الري . وانشاء مشاريع الري الكبرى ، من سدود . وخزانات ، واستثمار مساقط المياه ، وفتح الاقنية والجداول ، والاخذ بنظام الري والصرف ( البزل ) معا .

٤ - الاكثار من المزارع التعاونية ، والحقول النموذجية ، وتأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية ، الانتاجية منها والاستهلاكية ، ومؤسسات التسليف الزراعي ، لانقاذ المزارعين من الربا الفاحش ، وانشاء المخازن لتنقيح المحاصيل الزراعية و تخزينها .

٥ - العناية بالثروة الحيوانية ، وحمايتها من مختلف الامراض ، مع تحسين اجناسها وانواعها ، والاكثار من المراعي الصناعية .

٦ - العناية بالغابات ، وبما يكفل محافظتها وتوسيعها ، باعتبارها مصدرا من مصادر الثروة الوطنية .

٧ - الاهتمام بحاصلات البلاد الزراعية والحيوانية ، وايجاد الاسواق الخارجية لبيعها .

ج - في الصناعة :

١ - يعتقد الحزب ان توازن الاقتصاد الوطني ، يستوجب تصنيع البلاد . وتشجيع الصناعات التي لها قابلية النمو والنجاح ، وذلك على الاسس التالية :

١ - قيام الدولة بتأسيس الصناعات الضرورية للبلاد . كلما دعت الحاجة الى ذلك .

ب - مساهمة الدولة مع الافراد في بعض الصناعات ، لبعث الثقة العامة فيها .

ج - تشجيع التثبث الفردي في المجالات الصناعية . التي تعود بالنفع العام على الجميع .

٢ - تخفيف الرسوم الكمركية على ما يستورد من المواد الخاصة للصناعات الوطنية ، من آلات ومكائن ومواد اولية ، او اعفاؤها من الرسوم ، ومنح الاراضي اللازمة لتشيد المعامل عليها مجانا او ببدلات متهاودة ، وتخفيض اجور النقل بالسكك الحديدية لمستوردياتها ومنتوجاتها كافة ، والعمل على توفير القوة المحركة الرخيصة ، بمنحها الامتياز والاسبقية في استغلال موارد البلاد الطبيعية ، وعدم ارهاقها بالضرائب المختلفة ، ودعم الصناعة الوطنية بتهيئة الخبراء الصناعيين لها ، وتسليف الصناعات الصغيرة بالسلف التي تحتاجها ، دون ارهاقها بضمانات ثقيلة .

٣ - العمل على نشر الثقافة الميكانيكية ، وزيادة الكفاءة الفنية ، بتوسيع التعليم الصناعي ، ووضع نظم لتدريب العمال في الداخل ، وايفاد المبرزين منهم الى الخارج .

٤ - زيادة راس مال المصرف الصناعي ، ليتمكن من النهوض بمهمته كما يجب ، والعمل على توجيه رؤوس الاموال الاهلية للاستثمار الصناعي .

د - في التجارة :

١ - انتهاز سياسة مستقلة في التجارة الخارجية مع الدول كافة ، دون التأثر بالاعتبارات التي لا تتفق مع مصلحة البلاد التجارية والاقتصادية .

٢ - الاخذ بمبدأ توسيع مستوى التجارة بتشجيع التصدير ، وزيادة استيراد المواد الاستهلاكية ، والانشائية الضرورية ، ومعالجة العجز في الميزان التجاري .

٣ - اعادة النظر في الرسوم المفروضة على البضائع المستوردة ، من الدول غير المرتبطة مع العراق باتفاقات تجارية ، وعقد مثل هذه الاتفاقيات معها .

٤ - مراقبة الصادرات من المنتجات المحلية لضمان جودتها وتنقيحها ، وتدعيم اللجان والمؤسسات الخاصة بتنظيم تجارة بعض الصادرات العراقية .

٥ - تعميم التمثيل التجاري في جميع البلدان التي لها ، او التي يمكن ان يكون لها علاقات تجارية مع العراق ، والاهتمام بالدعاية للمنتجات العراقية في الاسواق الاجنبية .

٦ - توفير وتحسين وسائل النقل البري ، والبحري ، والجوي ، بغية تسهيل نقل المنتجات العراقية الى الاسواق الخارجية ، والحيلولة دون تحكم شركات النقل الاجنبية .

٧ - بما ان النقل الداخلي خدمة عامة ، فيجب على الدولة تيسيره للجمهور في كل مكان . وباقل كلفة ممكنة ، لذلك يتحتم ايجاد شبكة من خطوط المواصلات تصل بين انحاء البلاد كافة ، لتيسير تنقل الافراد ، ونقل المنتجات الزراعية والصناعية الى الاسواق الداخلية والخارجية .

## الفصل الرابع - في الشؤون الاجتماعية :

المادة الخامسة : لما كان الفرد هو الدعامة الاولى لتكوين المجتمع ، كان على الدولة ان تهني للمواطنين جميع الاسباب والوسائل لرفع مستواهم ، واظهار امكانياتهم ومواهبهم ، ولما كانت سلامة المجتمع لا تقوم الا على افراد توفرت لهم صحة الابدان والنفوس ، وحيث ان الفقر والمرض والجهل آفات اجتماعية تتحتم مكافحتها ، والقضاء عليها ، لذلك فان الحزب يتذرع فيما يرمى اليه من نهضة المجتمع بالوسائل التالية :

١ - تحقيق العدالة الاجتماعية في النظم والقوانين والمنافع ، وعدم الافساح لاستغلال فئة جهد اخرى .

٢ - تحرير المواطنين من مخافة الفد : باقرار مبدأ الضمان الاجتماعي ، وتسهيل سبل العيش للمواطنين بمكافحة الفلاء ، وتوفير اسباب الكسب .

٣ - رفع مستوى المعيشة للفئة العاملة ، ووضع حد ادنى للاجور ، واصلاح تشريع العمال بحيث يكفل حقوقهم ، ويؤمن حاجاتهم الاساسية .

٤ - تشجيع الحركة النقابية العمالية ، والابنية ، ورفع مستواها .

٥ - العمل على مكافحة البطالة ، ورفع مستوى العمال من الوجهتين :  
الاقتصادية والاجتماعية ، وتوفير مساكن صحية لهم بأجور زهيدة ، تتفق مع دخلهم ،  
وتهيئة وسائل التسلية البريئة لهم ، وانشاء رياض الاطفال والمدارس في مناطقهم ،  
وتشديد التفتيش والمراقبة على المصانع والعمال ، لتأمين حقوقهم التي ينص عليها  
القانون .

٦ - التوسع في الانفاق على الخدمات الاجتماعية ، واعتبار ذلك من مميزات  
دخل بعض الطبقات .

٧ - تأسيس الجمعيات التعاونية للاستهلاك والتوفير ، بغية مساعدة العمال  
وعوائلهم .

٨ - تحسين الصحة العامة ، والاكثر من المستشفيات والمستوصفات في مراكز  
الاولية ، والاقضية ، والنواحي ، وتهيئة المستوصفات البرية والنهرية للتجوال بين  
القرى والارياف .

٩ - لفرض القيام بالخدمات الصحية على اتم وجه ، تحتم العناية بتوسيع  
المعاهد الطبية ، والمستشفيات التعليمية ، والمختبرات ، والابحاث العلمية، والتوسع  
في ايفاد البعث الى الخارج ، للتخصص في مختلف الفروع الطبية ، والاستعانة بالاطباء  
الاخصائيين الاجانب ، بصرف النظر عن جنسياتهم ، وذلك لاغراض التطبيب  
والتدريس .

١٠ - العمل على مكافحة الامراض الوبائية ، والمتوطنة ، وتوسيع اعمال الوقاية  
الصحية .

١١ - التوسع في انشاء مؤسسات الامومة والطفولة ، والعمل على مكافحة  
وفيات الاطفال وتقليلها .

١٢ - الاسرة اساس الامة ، والمرأة احد ركني الاسرة ، لذلك يجب رفع مستوى  
المرأة لتؤدي واجبها في الاسرة والمجتمع ، وتهيئتها لممارسة حقوقها .

١٣ - العمل على اسكان وتحضير العشائر . وبخاصة الرحالة منها ، واصلاح  
القرى والارياف ، وتعميم مشاريع الماء والكهرباء فيها .

١٤ - العناية بالسجون والمدارس اصلاحية باعتبارها دور تهذيب واصلاح .

## الفصل الخامس - في الشؤون الثقافية :

المادة السادسة : يسمى الحزب الى نشر التعليم بين مختلف طبقات الامة ،  
ذكورا واناثا ، وجعله اداة لتكوين الشخصية ، وتوجيهه نحو تنمية المواهب والقابليات،  
والعناية بالمبادئ السليمة ، والاخلاق الفاضلة ، قبل كل شيء ، لذلك فانه يعمل على:

- ١ - تعميم التعليم الابتدائي لكافة ابناء الشعب العراقي ، والعمل على تهيئة الامكانيات لجعل هذا التعليم الزاميا .
  - ٢ - ترصين قواعد التعليم الثانوي ، ووضع خطة ثابتة للتوسع فيه ، على اساس احتياجات البلاد ونهضتها العلمية .
  - ٣ - تشجيع التعليم المهني الصناعي ، والزراعي . والتجاري ، والفنون البيتية ، ورفع مستواها بصورة تتلاءم مع حاجات البلاد في نهضتها الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، وتوجيه خريجي المدارس الى هذا النوع من التعليم .
  - ٤ - تشجيع الثقافة العامة بين مجموع افراد الشعب ، عن طريق المدارس المسائية ، والاذاعة ، والسينما ، والمعارض ، وانشاء كليات شعبية لرفع المستوى الثقافي والمهني العام في البلاد .
  - ٥ - عقد حركة التاليف والنشر والترجمة ، وتوسيع المكتبات العامة، وتعميمها والعناية بها .
  - ٦ - وضع المعاهد العالية على اسس علمية رصينة ، وضمان توسعها ، وفق حاجات البلاد وطموحها للنهوض ، والعمل على انشاء الجامعة العراقية .
  - ٧ - الاكثار من البعثات لاعداد ما تتطلبه البلاد من العلماء والفنيين .
  - ٨ - انشاء الاقسام الداخلية للطلاب في العاصمة ، وفي مراكز الالوية ، والاقضية ، لتيسر لهم الدراسة التي لا تتوفر لهم في محلات اقامتهم .
  - ٩ - تشجيع الحركة الرياضية ، والكشفية ، وايجاد الساحات ، والمباني ، والنوادي ، لهذا الغرض .
  - ١٠ - العناية باعضاء الهيئة التعليمية ، وتوفير الاسباب اللازمة لرفع مستواهم الثقافي ، والصحي والمعاشي .
  - ١١ - العناية بالمعاهد التعليمية وتوسيعها لاعداد المعلمين اعدادا تاما يؤمن حاجة البلاد الى التعليم .
- صادقت وزارة الداخلية بكتابها المرقم ٩٠٤٤ والمؤرخ ١٩٥١/٦/٢٤ على النظامين الاساسي والداخلي لهذا الحزب .

### اندماج حزين

كان الدكتور سامي شوكت قد الف ، وصحبا له من الموظفين الاداريين ومرترقي السياسة حزبا سياسيا بتاريخ ١١ تشرين الثاني سنة ١٩٤٩م ، سمي « حزب الاصلاح » وكانت لصاحب الحزب صلات شخصية بالسيد صالح جبر ، فاذا به يفاوضه في دمج حزبه ب « حزب الامة الاشتراكي » ويتخذ هذا القرار :

« اجتمعت الهيئة الادارية لحزب الاصلاح بتاريخ ٤ تموز ١٩٥١م ، وقررت ما يلي :

« ١ - نظرا للتشابه ، ووحدة الاهداف الموجودة في منهجي حزب الاصلاح ، وحزب الامة الاشتراكي .

« ٢ - ولاعتقادهما ان تعدد الاحزاب ، ذات الاهداف المتشابهة ، في بلد واحد ، لا فائدة منه ، بل يؤدي الى بعثرة القوى ، وتشتيت الجهود ،

« ٣ - واستنادا الى المشاورات والمفاوضات التي جرت بين المسؤولين في الحزبين المذكورين ، واتفاقهما التام على كافة ما له علاقة بالموضوع ؛

« ٤ - قررت دمج حزب الاصلاح ، بحزب الامة الاشتراكي ، واعتبار حزب الاصلاح منحلا اعتبارا من هذا التاريخ ، وابلاغ ذلك الى الجهات المختصة » . اهـ .

ولما احيطت « وزارة الداخلية » علما بدمج الحزبين « حزب الاصلاح » و « حزب الامة الاشتراكي » ببعضهما البعض ، اعتبرت « الوزارة » حزب الاصلاح منحلا بحسب القانون .

### اعتداء اليهود على سورية

ما كادت الدول الكبرى تقطع ارض فلسطين من جسم الوطن العربي الاكبر ، وتقيم فيها دولة للصهيونيين من متشردى الافاق ، حتى صارت تركز الى مختلف انواع الضغط والاكراه ، لحمل الدول العربية المجاورة على الاعتراف بواقع قيام « اسرائيل » وكانت كلما شعرت بخوف الحكومات العربية من الاقدام على مثل هذه الخطوة ، او لمست ترددا منها ، اوحث الى الصهيونيين بالتعرض الى جاراتها، لحملها على الاعتراف قسرا ، وكان فيض من الاسلحة البريطانية ، والفرنسية ، والامريكية ، يتدفق على اسرائيل لتهاجم جاراتها بين حين وآخر . اما الدول العربية فانها كانت تحتج على العدوان الاسرائيلي لدى الدول التي اقامت اسرائيل ، وتطلب الى مجلس الامن ، التابع الى هيئة الامم المتحدة ، منع اليهود من الاستمرار على عدوانهم ، وتطالب الدول الكبرى ببيعها السلاح والعتاد ، لتقي نفسها شرور هذا العدوان ، من دون ان تلقى اذنا صاغية .

اما العراق فكانت مواقفه « فصل الخطاب » اذ كان يرسل قواته الارضية والجوية الى سورية والاردن ، كلما تعرضتا الى تهديد او اعتداء اسرائيلي . وفي اواخر نيسان ١٩٥١م حاول اليهود الاعتداء على « اراضي الحولة » في سورية ، واخذت طائراتهم تلقي حممها على القرى الآمنة ، فعرضت الوزارة العراقية استعداد العراق لمساعدة الجيش السوري في كل ما يتطلبه الموقف العسكري ، الا ان رئيس الجمهورية السورية طلب امهاله مدة كافية حتى ينجلي الموقف على حقيقته ، فلما اشتد الاعتداء اليهودي ، قررت الحكومة السورية في الثامن من ايار ١٩٥١م الاستعانة

بالجيش العراقي لصد هذا العدوان ، فوافدت الوزارة بعض القواد لدرس الحالة عن كُتب حتى اذا عادوا الى بغداد ، وقدموا تقريرهم عما شاهدوه ، جرّدت الحكومة حرسا خاصا معززا ببعض قطع من المدافع المضادة للجو داخل الاراضي السورية ، مع بعض الطائرات المقاتلة ، فكان وصول هذه القوات رادعا كافيا حال دون استمرار اليهود في عدوانهم . وقد بقيت هذه القوات مرابطة في سورية نحو اربعة اشهر . فلما انتفت الحاجة اليها ، طلبت الحكومة السورية سحبها ، واعادتها الى العراق . فأصدرت الحكومة البيان الآتي :

### بيان رسمي :

« على اثر الاعتداءات اليهودية على منطقة الحدود السورية الجنوبية ، وتآزم الوضع العسكري في منطقة الحولة ، طلبت الحكومة السورية من الحكومة العراقية في اوائل شهر مايس ١٩٥١ م ، تقديم معونة عسكرية لنجدة القوات السورية على صد الاعتداءات اليهودية ، فبادرت الحكومة العراقية الى ارسال قوة من الطائرات، ومفرزة من الجنود ، كما اذيع في حينه من قبل فخامة رئيس الوزراء في المجلس النيابي . وقد بقيت القوة المذكورة مرابطة طوال هذه المدة في الاراضي السورية .

وبتاريخ ٢٥/٨/١٩٥١ م ، رجت الحكومة السورية من الحكومة العراقية عودة القوات المذكورة الى العراق ، مع تقديم شكرها وامتنانها ، مبديا ان الامر قد اصبح امام مجلس الامن ، وانه من المستبعد استئناف العمليات الحربية .

وبناء على ذلك فقد اتخذت الحكومة العراقية ما يلزم لسحب قواتها المذكورة من الاراضي السورية ، واعادتها الى العراق ، اجابة لطلب الحكومة السورية » .

٢ ايلول ١٩٥١ م . مدير الدعاية العام

### تعمير المراقد المقدسة

في العراق مراقد مقدسة صرف رجال البر والاحسان من المسلمين مبالغ طائلة على تعميرها وتزويقها . وفي النجف وكربلاء - حيث يرقد الامامان علي بن ابي طالب وولده الحسين عليهما السلام - تحف فنية نفيسة ، هي آية في الجمال وبراعة الفن ، كان سلاطين الهند ، وايران ، ينفقون على صيانتها بسخاء ، وكان سلاطين آل عثمان يرعونها بين حين وحين ، ولما انقطعت صلة العراق بالعثمانيين في ختام الحرب العالمية الاولى ، وقلّت عناية الايرانيين بهذه المراقد ، صار المتمولون من العراقيين يبذلون ما في وسعهم ، للعناية بهذا التراث ، ولكن الصيانة الحقيقية كانت تحتاج الى مبالغ جسيمة ، يعجز عنها الافراد ، وتعجز عنها مخصصات الاوقاف .

وفي ٢٠ ايار ١٩٥١ م ، سافر رئيس الوزراء نوري السعيد الى كربلاء، والنجف، للتحقيق في شكاوى العلماء ، من الخطر المحدق بهذه المراقد . فظهر له ان الجيوب



الخاصة تعجز عن القيام بمثل هذا العمل ، وان التبرعات لا يمكن ان تسد الحاجة ، فامر المهندسين المختصين باجراء الكشوف اللازمة ، وبيان النفقات الحقيقية التي يتطلبها العمل الصحيح ، للمحافظة على سلامة المشاهد المقدسة ، فاذا هي كما يلي :

٨٦٢٨٨ ديناراً لتعمير الروضة الحسينية في كربلاء و ٢٦٤٨٤ ديناراً لبناء طارمة جديدة لها .

٣٥٠٢٨٠ ديناراً لتعمير روضة العباس في كربلاء .

٢٥٠٧١٥ ديناراً للاصلاحات العامة في روضة الامام علي عليه السلام .

١١٠٥٨٨ ديناراً لتعمير روضة الجوادين في الكاظمية .

١٣٤٤٠٩ ديناراً للاصلاحات العامة في روضة العسكريين في سامراء .

الى بضعة آلاف دينار اخرى للاصلاحات الكهربائية اللازمة في جميع العتبات المقدسة . بحيث يصبح المجموع ١٧٥٤٠٠٠ دينار .

ورأى نوري ان تتحمل ميزانية الدولة العامة هذه المبالغ ، لان الواردات العظيمة التي يحصل العراق عليها من زوار العتبات المقدسة ، تكون ايراداً لا بأس به لهذه الميزانية ، وعلى هذا ابلغت الوزارات المختصة بالشروع في العمل فوراً على حساب الدولة ، وتألقت لجان خاصة تشرف على اعمال الصيانة ، والصرف ، وتم التشريع اللازم لصرف المبلغ ، وبذلك سلمت المراقدة المقدسة في النجف ، وكربلاء ، والكاظمية ، وسامراء ، من الانهيار .

### تبدلات وزارية

لما عقد رئيس الوزراء مؤتمراً صحفياً فور تأليفه الوزارة في ١٦ ايلول ١٩٥٠ م ، قال :

« لا بد انه لفت نظركم ان تأليف الوزارة بشكلها الحاضر ، وفيها عدد غير قليل من الوزارات بالوكالة . وهذا دليل على اني سأبذل جهداً غير قليل لجعل الوزارة ترضى عنها الاكثرية في هذه البلاد . ولا استطيع ان ارضي الجميع ، وان كنت اتمنى هذه الامنية . هذا فيما يختص باتمام الوزارة وجعلها مرضية من الاكثرية ، وسأبذل كل جهدي لاجل تأليفها على هذا الشكل » اهـ .

وفي ٢٥ كانون الاول ١٩٥٠ م صدرت الارادة الملكية المرقمة ٨٢٨ لسنة ١٩٥٠ م :

١ - بتعيين كل من عمر نظمي ، ومصطفى العمري ، ومحمد حسن كبه ، وزراء بلا وزارة .

٢ - وتعيين عبد الوهاب مرجان وزير المواصلات والاشغال ، وزيرا للمالية .

٣ - وتعيين ضياء جعفر وزير الاقتصاد ، وزيرا للمواصلات والاشغال .

٤ - وتعيين عبد المجيد محمود وزيراً للاقتصاد « وهو يستوزر لأول مرة » .

وفي الخامس من شباط ١٩٥١م ، صدرت الارادة الملكية المرقمة ( ٨٩ ) بتعيين توفيق السويدي نائبا لرئيس الوزراء ووكيلا لوزارة الخارجية ، وتعيين عمر نظمي الوزير بلا وزارة وزيرا للداخلية .

وفي حزيران ١٩٥١م ، شغرت رئاسة محكمة التمييز في العراق ، بانتهاء خدمات المستر بريجارد البريطاني التابعة ، الذي كان يشغل هذا المنصب منذ عدة سنوات . وكان عارف السويدي العضو البارز في المحكمة المشار اليها ، وشقيق توفيق السويدي نائب رئيس الوزراء ، المرشح الوحيد لاشغال هذه الرئاسة من قبل ، الا ان الاعتبارات الاخرى كانت تقضي باسناد هذه الرئاسة الى حسن سامي تاتار وزير العدلية . ولما بحث مجلس الوزراء موضوع اشغال هذه الرئاسة في جلسته المنعقدة في ١٥ تموز ١٩٥١م ، اعرب نائب الرئيس عن امله في ان تسند رئاسة التمييز الى مستحقها الشرعي ، ولو الى مدة شهر واحد ، ثم يحيله على التقاعد . فلما صدرت الارادة الملكية المرقمة ٤٢٥ لسنة ١٩٥١م ، بتعيين جميل عبد الوهاب وزيرا للعدلية ، وحسن سامي تاتار رئيسا لمحكمة التمييز ، طلب عارف السويدي احواله على التقاعد فاحيل ، فتقدم اخوه توفيق السويدي بكتاب استقالته وهو :

بغداد ١٥/٧/١٩٥١م

فخامة رئيس الوزراء

ان الاشغال الكثيرة التي اضطرت الى مجابقتها خلال اشتغالي معكم في الايام الاخيرة ، تحملني على الرجاء من فخامتكم ان تقبلوا استقالتي من منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية حفظا لصحتي .

واني ، وانا اقدم استقالتي هذه ، اود ان اعرب لفخامتكم عن جزيل شكري على التعاون الصادق ، والشعور الطيب ، الذي لمستته اثناء اشتراكي معكم في المسؤولية . هذا وارجو قبول فائق تحيتي سيدي .

المخلص : توفيق السويدي

ولما سمع الامير عبدالاله بنبا هذه الاستقالة ، استدعى توفيق السويدي ، وطلب اليه ان يعيد النظر فيها ، فرفض السويدي ذلك ، فرد عليه رئيس الوزراء فوراً بهذا الجواب :

التاريخ ١٦/٧/١٩٥١م

الرقم ٢٩٣١

صاحب الفخامة السيد توفيق السويدي المحترم

تلقيت كتاب فخامتكم المؤرخ ١٥ تموز ١٩٥١م ، المتضمن استقالتك من منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية بالوكالة . واني مع تقديري الخالص لجهودكم الثمينة ومؤازرتكم القيمة ، يؤسفني ان احرم من معاضدتكم القويمة التي لمستها طول اشتغالكم معي . ونزولا عند رغبتكم ، قد اضطرت الى التوسط لدى المقام السامي

لقبول استقالتكم ، وبطيه أقدم نسخة من الارادة الملكية المرقمة ٤٢٤ / والمؤرخة ١٦ / ١٩٥١م الصادرة بذلك .

هذا وآمل ان لا تحرم الحكومة والامة من ثمرات اخلاصكم ، وارجو لفخامتكم التوفيق وتقبلوا احترامي .  
المخلص : نوري السعيد

وتتضمن الارادة الملكية المشار اليها في هذا الجواب « قبول استقالة توفيق السويدي من منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية بالوكالة ، واسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى شاعر الوادي وزير الدفاع » .

### مقتل الملك عبدالله

البحث في عظمة الملك حسين ملك الحجاز السابق ، وعظمة اتجالة : علي ، وعبدالله ، وفيصل ، وزيد ، كالبحت في بديهيات الامور ، والكلام عن الجهود التي بذلها لخير القضية العربية ، كالكلام عن فوائد الماء والهواء . ولقد ضحى الملك حسين بعرشه في سبيل القضية الفلسطينية ، ولقي الملك فيصل الاول حتفه ، وهو يجاهد في سبيل القضية العراقية ، وما هو الملك عبدالله يقتل في ٢٠ تموز سنة ١٩٥١م بسبب « محنة فلسطين » .

فقد روع العالمان : الاسلامي والعربي في هذا اليوم ، عندما امتدت يد عربية اثناء دخول جلالته المسجد الاقصى لاداء فريضة الجمعة ، فاطلقت الرصاص عليه فقتلته (١) .

وقد نعت « هيئة الوصاية » الملك الراحل الى الشعب العراقي بباليغ الاسف والحزن - اذ كان الوصي خارج العراق (٢) - وامرت باعلان الحداد في البلاط والقصور الملكية ستة اشهر ، وتنكيس الاعلام فوقها اربعين يوما ، كما اعلنت الحكومة العراقية الحداد العام في المملكة اربعين يوما ، وتنكيس الاعلام فوق المباني الحكومية في كافة انحاء العراق سبعة ايام ، وقد اقيمت الفواتح على روحه في بعض المدن والحواضر ، وسافر رئيس الوزراء الى عمان للاشتراك في مراسيم الدفن ، كما سافر

---

(١) « وتلقى الملك في صباح ذلك اليوم ، رسالة مخجلة لا توفيق عليها ، يقول فيها مرسلها : ان خطر القتل يهدده ، ولكنه لم يلق بالا للرسالة ... وفي ذلك الصباح ، طلب السفير الامريكسي المستر درو مقابلة خاصة ومستجلة مع جلالته ، وعندما اذن الملك بمقابلته ، قال السفير ان هناك مؤامرة على حياته ... وفي اليوم نفسه رجا رئيس الوزراء بليكه ان يكون حذرا ، فكان جواب الملك : اني مؤمن بالله وحياتي بين يديه » .

- تاريخ الاردن في القرن العشرين ص ٥٥٢ -

(٢) كان الامير عبد الله في لندن ، فاسرع في السفر الى عمان ، لكنه لم يلبث فيها طويلا فعاد الى لندن . ولما سئل عن اسباب عودته بسرعة اجاب : « لم يحتلوني في عمان ، وكانوا ينظرون الي كما لو كنت مناسبا للطامعين في العرش » اه .

- خليل كنه في كتابه العراق اسمه وعده ص ١٣١ -

لهذا الغرض أربعة عشر ذاتا من الشخصيات البارزة ، وأربعة من كبار ضباط الجيش العراقي ، وفصيل من الحرس الملكي ، وممثلون عن مجلسي الاعيان والنواب .

كانت لواضع هذا الكتاب مراسلات طويلة مع الملك الراحل ، فحق عليه ان يسجل حقيقة لا بد من تسجيلها هي : ان الملك عبدالله راح ضحية لدعايات واسعة ، بثها الناس حول سلوكه في قضية فلسطين ، واتهموه بالتآمر على تقسيم هذا الجزء من الوطن العربي الاكبر بين العرب واليهود ، تمهيدا لنضم القسم العربي الى الامارة الاردنية الهاشمية للمناداة به ملكا على المملكة الاردنية الهاشمية ، وهو ما تم فعلا . لهذا راينا الشباب في العراق ، وسورية ، ولبنان . يقابل هذه الحادثة بالارتياح ، ويتبادل عبارات التهاني بهذا الخطب . اما الصحف المصرية فكانت تنشر بعض الوثائق لدعم ما كان شائعا ومعروفا عن القتل .

ومما يزيد المؤرخ لوعة وحسرة ، ان اليهود نشروا رسائل مختلفة اشادوا فيها برجاحة عقل الملك الهاشمي ، وبعد نظره ، وتالموا كثيرا لحادث مصرعه ، مدعين انه لو بقي على قيد الحياة شهرا واحدا ، لثم الصلح بين الاردن واسرائيل (١) ، ولاسرت الدول العربية الى الاعتراف بواقع قيام اسرائيل . ومن المؤلم ان تحذو بعض الصحف البريطانية حذو الدعايات اليهودية ، فتشتر مثل نشراتهم ، وتجعل الشباب المتحمس يزداد ارتياحا لهذا المصير المؤلم .

وعلى كل فقد قتل القاتل في الحال ، واتهم بالتحريض على قتل الملك ، عشرة من كبار الفلسطينيين بينهم الكولونيل عبدالله التل ، وثلاثة من اقرباء مفتي فلسطين ، السيد محمد امين الحسيني ، فجرت محاكمتهم امام محكمة عسكرية خاصة ، قضت في ٢٨ آب ١٩٥١م باعدام ستة ، وببراءة الاربعة المتباقيين ، فابرقت الاحزاب السياسية ، والهيئات العلمانية ، ونقابة المحامين في العراق ، الى اولياء الامور في عمان ، ان يترثوا في تنفيذ هذه الاحكام ، وان يسعوا لبدالها لان « الخطأ في العفو ، اولى من الخطأ في العقوبة لا سيما التي لا يمكن تلافيتها » ولكن الاعدام نفذ في السادة : موسى الحسيني ، وعبد عكه ، وزكريا عكه ، وعبد آقادر فرحات ، في يوم ٤ ايلول سنة ١٩٥١م ، وهرب الكولونيل عبدالله التل ، وموسى احمد الايوبي ، الى القاهرة فنجيا من الموت ، وابت الحكومة المصرية تسليمهما .

وكان طبيعيا ان يضعف مركز الاردن بعد مقتل الملك الهاشمي ، وان يشتد حماس اليهود لضم هذه المملكة الهاشمية الى الاراضي الفلسطينية المحتلة من قبلهم ، فاشتدت الدعاية في العراق لضم الاردن الى العراق ، وناشدت الاحزاب السياسية المختلفة الجهات المعنية بالامر ، بضرورة العمل على توحيد الملكتين الهاشميتين :

(١) كان الملك عبد الله ميالا لمعقد مهادنة صلح مع اسرائيل ، وكان يبرر هذا باستنتاجات واقعية ، ولعل من نوافل القول ان تذكر ان لندن كانت تنفذي هذا الميل عند الملك لان عودة السلام الى منطقة الشرق الاوسط خدمة لمصالحها المهددة .

(جان وولف ) في كتابه ( يفتلة المالم العربي ) ص ٩٦

الأردنية والعراقية مع بعضهما ، قبل ان يفلت الامر من ايدي العرب (١) ، ولكن بريطانيا اعلنت عن عزمها على محافظة الاردن من كل اعتداء خارجي ، فتوقفت الدعاية للشم ، وان ظهرت براعما بين حين وآخر .

### توحيد الاردن والعراق

على ان قضية توحيد الاردن والعراق لم تكن بنت ساعتها . فقد سبق للملك عبدالله ان وضع اسسا لها في حياته ، وقد بعث بهذه الاسس مع وزير بلاطه ، سمير باشا الرفاعي ، الى الوصي الامير عبدالاله في الثاني من حزيران سنة ١٩٥٠م « ايام الوزارة السويدية الثانية » ليفحصها وهي كما يلي :

اولا : تعتبر المملكتان العراقية والاردنية مملكتين متحدتين وفق الشروط المتفق عليها .

ثانيا : يقوم مجلس اتحاد عال ، اعضاؤه ينصبون من حكومتهم على عدد واحد ، ومدة معينة ، وان يجري اختيارهم من اعيان البلدين ، ومن رئيس الوزراء في البلدين ، او نائبه ووزير الخارجية في كلا البلدين ووزيري المالية والدفاع .

ثالثا : يجتمع مجلس الاعيان بالمناوبة في كل عام باحدى العاصمتين ، ويرأس مجلس الاتحاد رئيس وزراء تلك البلاد . وفي حالة الحاجة للتذاكر في امور فوق العادة ، يرأس المجلس صاحب الجلالة الملك في تلك البلاد . وتحفظ كل مملكة بحقوقها الحاضرة ودستورها التام .

رابعا : يفتتح اول جلسة في كل عام ، حضرة صاحب الجلالة الملك ، الذي يجتمع المجلس في مملكته .

---

(١) لما قتل الملك عبد الله في ٢٠ تموز ١٩٥٠ م ، كان ولي عهده الامير طلال بحالة غير طبيعية ، وقد احتجز في احدى مصحات الابراس العقلية ، فقرر مجلس الوزراء الاردني تعيين الامير نايف وصيا على العرش . وفي اليوم الثاني من ايلول ، سافر نايف وسعيد المفتي الى سويسرا ، ورجعا بالامير طلال الذي كان الملك الشرعي بعد مقتل ابيه ، وان لم يكن الوالد القاتل مقتنعا بعدم لياقة ولي عهده لعرش مملكته ، وتالفت حياة وصاية حتى يبيت في امر الملك الجديد . وكان الاردن مقبلا على انتخابات نيابية جديدة قد تقرر معسر الملك ، وكان بين الاردنيين من يرى ضم الاردن الى العراق اتحاديا ، فوافدت الحكومة العراقية كلا من السادة : محمد حسن سلمان ، وجابر عمر ، وعبد الجليل الراوي ، وسليم النميمي ، الى عمان للسمي في هذا السبيل ، بعد ان زودتهم بالاموال اللازمة ، واذا بتوفيق ابو الهدي رئيس الوزارة الاردنية ، وكلوب باشا قائد القوات فيها ، يتدخلان في هذه الانتخابات تدخلا سافرا بغتة الفرصة على الوفد العراقي ، ويحبط مسعاه ، ويضطره للعودة الى العراق بخفي حنين ، وكان في الاردن - كما قلنا - ساسة كثيرون يرون ضرورة اقامة وحدة او اتحاد بين الاردن والعراق ، لتقوية مركز بلادهم ، وقد تأيد ذلك للوند العراقي من الترحيب الذي لقيه من اجتمع بهم ، على حين كان اديب الشيشكلي ، القابض على الحكم في سورية بيد من حديد ، يريد ضم الاردن الى سورية ، بينما يترصد اليهود الفرصة لابتناله وضحه الى دويلتهم ، وكان فاروق ملك مصر يلعب على الحبلين .

خامسا : تكون راية الاتحاد ، الراية الهاشمية الاولى الحجازية ، على ان تبقى الراية الحاضرة لكل بلد منصوبة عليها في داخليتها .

سادسا : تعاون احدى الملكتين اختها معاونة عسكرية ، في حالة عداء يوجه الى احدهما من اية دولة اخرى ، او اكثر من دولة .

سابعا : تنسيق القوى العسكرية في البلدين على نظام واحد .

ثامنا : تزال الموانع الكمركية ، وتذاكر المرور بين البلدين .

تاسما : تنسق امور المعارف على وتيرة واحدة ، ويتفق على قبول الطلبة في كلا الملكتين ، بطريقة تسهل الغرض من ذلك .

عاشرا : للمملكتين المتحدتين سياسة خارجية واحدة ، وتمثل كل بلد اختها في الخارج ، في حالة عدم وجود ممثل لاحدهما في تلك البلاد الاجنبية .

الحادي عشر : ترفع راية الاتحاد في البلاد الاجنبية على دور السفارات ، والمفوضيات ، والقنصليات العامة .

ثاني عشر : العائلة المالكة في الملكتين تعتبر لها عين الحقوق في البلدين . بحيث اذا توفي الملك بدون وريث ، فيكون وريث العرش الشخص اللائق من ذرية المنقذ الاعظم الحسين بن علي .

وبعد ان درست الحكومة العراقية هذه الاسس ، وضعت مشروعا آخر لهذا الاتحاد هذا نصه :

لما كان اتحاد الملكتين الشقيقتين اتحادا فعليا ، يؤدي حتما الى ازدهارهما . والى تحقيق الاهداف الغالية التي توختها الثورة العربية الكبرى . فان الاجراءات التالية تتخذ حالا بعد ابرام الاتفاق بالطرق الدستورية لكلا الماقدتين .

اولا - يوحد التاجان : الاردني والعراقي بالطرق الاتية :

يعلن صاحب الجلالة الاردنية الهاشمية الملك عبدالله بن الحسين قراره السامي في جعل حضرة صاحب الجلالة العراقية الملك فيصل الثاني ، وليا لعهد الملكة الاردنية الهاشمية منذ الآن ، وذلك تمهيدا لجعله ملك العراق والاردن في المستقبل . وتتخذ الاجراءات الدستورية لتأمين ذلك .

ثانيا - اذا توفي ملك العراق والاردن بدون وارث ، يعمل بحكم المادة ٢٠ من القانون الاساسي العراقي .

ثالثا - يعتبر الاتحاد بين الملكتين في الوقت الحاضر ، اتحادا في التاج . وتبقى المملكتان محتفظتين بكيانهما الداخلي ، والتشريعي ، لمدة لا تزيد على الخمس سنوات . تجري خلالها مفاوضات لتحقيق المطلوب ، او اي شكل آخر يتفق عليه .

رابعاً - تتوحد فوراً السياسة الخارجية ، والتمثيل الخارجي ، والعملية في الملكتين .

خامساً - تزال الموانع الكمركية ، وتلغى تذاكر المرور بين البلدين .

سادساً - تحتفظ كل مملكة براءتها الحاضرة ، وتحدث راية مشتركة تعين فيما بعد .

سابعاً - يجري تعاون عسكري وثيق ما بين الملكتين ، يسارع كل منهما لانجاد الآخر في حالة وقوع اي اعتداء عليه « اهـ .

ولكن مقتل الملك الهاشمي المفاجيء ، حال دون تحقيق هذا المشروع . فلما حلت السنة ١٩٥٨ م ، قام اتحاد بين العراق والاردن سرعان ما قضت عليه ثورة ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ م .

### المسجونون في نقرة السلطان

رات الوزارة القائمة ان الشيوعيين ، والصهيونيين ، الذين ادينوا فسجنوا ، ما زالوا يمارسون نشاطهم من داخل سجونهم ، ففتحت لهم سجوناً انفرادياً يقع على مسافة ١٥٠ كيلومتراً من السماوة ، شرقاً بجنوب ، في قلب الصحراء ، يسمى « نقرة السلطان » وكانت هذه « النقرة » قد اتخذت معتقلاً خاصاً اثناء الحرب العالمية لبعده عن الحواضر والمدن .

وقد عز على الذين نقلوا الى هذا السجن ، بعدهم عن ذويهم ، وشكوا سوء المعاملة التي يلقونها من المشرفين على امورهم ، فتقدموا بالمطالب الآتية :

أ - نقلهم الى سجون قريبة من ذويهم .

ب - منحهم الحقوق المقررة للمسجونين السياسيين .

ج - توفير المعالجة الطبية لهم .

د - الكف عن توجيه الاهانات لهم ، واعادة النظر في الاحكام الصادرة بحقهم .

فلما رفضت السلطات المختصة تنفيذ هذه المطالب ، أعلنوا الاضراب عن الطعام منذ الثاني عشر من تموز ١٩٥١ م ، حتى تجاب هذه المطالب . ولما استمر اضرابهم عشرة ايام ، قام ذووهم من النساء ، والاطفال ، بمظاهرات صاخبة في بغداد في اليومين ٢٥ و ٢٨ تموز ، فرقتها الشرطة بالعنف ، واثقت المحرضين على هذا التظاهر ، فانبرت الصحف المعارضة تهاجم الوزارة ، وتطلب اليها التخلي عن الحكم ، وارتأى « حزب الاستقلال » انه :

« لو كانت السياسة الحكومية على شيء من الرشد ، لما اقلقها اعتناق عدد من ابناء البلاد لافكار معاكسة ، ولما كثر عدد هؤلاء مع الايام ، ولما وجدوا من الناس

عظفا عليهم باعتبارهم ضحايا هذه السياسة ، عطفاً لا ينبعث فقط ممن يميلون الى افكارهم السياسية ، بل حتى ممن يناهضون هذه الافكار » (١) .

وارتأى « الحزب الوطني الديمقراطي » انه :

دأبت الحكومة العراقية المتعاقبة على تأسيس المعتقلات ، والسجون السياسية . التي تخالف قوانين السجون ، وتتنافى مع روح الانسانية ، والروءة ، وابسط قواعد العدالة . فبالاضافة الى تأسيس سجون خاصة لغثة من السجناء ، باعتبار اتجاهاتهم السياسية ، من الامور المخالفة لنظام السجون ، فان وضع مثل هذه السجون في اماكن متفرقة . بعيدة عن المدن ، وحرمانهم من الكميات الكافية من ضرورات المعيشة : كالماء . والطعام ، وحرمانهم من العناية الطبية اللازمة ، واخيراً حرمانهم من حقوقهم كسجناء سياسيين ، لا يمكن ان يكون محلاً للتبرير باي حال من الاحوال (٢) .

اما حزب « الجبهة الشعبية المتحدة » فقد ندد العضو البارز الشيخ محمد رضا الشبيبي فقابل ، وهو رئيس « الحزب الوطني الديمقراطي » السيد كامل الجادرجي « هيئة النيابة » المحترمة في البلاط الملكي لمباحثتها بشأن حالة السجناء السياسيين المضربين عن الطعام في سجنهم بنقرة السلطان ، بناء على اتصال ذويهم بالمنظمات السياسية . فجرى الحديث حول وضع السجن المذكور ، وحالة السجناء الصحية ، ومطالبهم الاساسية التي كانوا قد تقدموا بها قبل اضرابهم عن الطعام ، وقلق ذويهم لمصيرهم . وقد اكدت الهيئة المحترمة انها معنية بالشكاوى المقدمة اليها . وانها على اتصال بالجهات المختصة للنظر في مطالب السجناء ، وازالة الحيف اللاحق بهم » (٣) .

وانتهت القضية بصدر البلاغ الآتي :

كانت المحاكم قد اصدرت احكاماً بالسجن على فريق من المتهمين ، وفق احكام المادة الاولى من قانون ذيل قانون العقوبات البغدادي رقم ٥١ لسنة ١٩٣٨ م . وقد اودعوا السجن ، الا ان فريقاً منهم اخذ يثبت الدعايات المضرة بين المسجونين ، تلك الدعايات التي حرّمها القانون المذكور . وعلى الرغم من النصائح التي اسديتها السلطات المختصة لحمل هؤلاء على الاقتلاع عن دعاياتهم ، فانهم استمروا بها بشكل اصح يودد الراحة والطمأنينة في السجن ، الامر الذي اضطر السلطات المختصة الى عزل هذا الفريق عن السجناء الامنيين ، وارسالهم الى سجن نقرة السلطان ، وهو سجن نظامي كغيره من السجون ، وليس معتقلاً او قلعة ، كما يشيع البعض . لقد بلغ عدد الذين ارسلوا الى سجن نقرة السلطان ١٦٢ سجيناً . ٥ منهم من اليهود الذين اسقطت الجنسية العراقية عن ثمانية منهم ، وقد اضرَب كافة اليهود عن

(١) جريدة « لواء الاستقلال » العدد ١٣٣٥ بتاريخ ٢٧ تموز ١٩٥١ م .

(٢) العدد ٥٥٧ من جريدة « صدى الاهالي » الصادرة في ٢٩ تموز ١٩٥١ م .

(٣) العدد ٥٥٧ من جريدة « صدى الاهالي » الصادرة في ٢٩ تموز ١٩٥١ م .



الطعام ، وغرروا ببعض المسجونين للسر معهم ، بقصد احداث الشغب ، وترويج الشائعات لاثارة الراي العام ، مستفيدين من الحوادث المؤلة التي وقعت في الدول الشقيقة .

لقد ظهر من التحقيقات ان المزيين لم يتشكوا من رداءة الطعام ، او سوء المعاملة ، وانما انحصرت مطالبهم في :

١ - الغاء سجن نقرة السلطان .

٢ - اعتبار الاحكام الصادرة بحقهم غير شرعية .

هذان المطلبان اللذان يتعلقان بشؤون الدولة التشريعية والادارية . وقد حرص اقارب هؤلاء المسجونين عددا قليلا من اقاربهم من النساء على القيام بمظاهرة في بغداد ، وذلك في صباح يومي ٢٥ و ٢٨ تموز سنة ١٩٥١ م ، خلافا لاحكام القانون ، فالقي القبض على تسع منهم ، ولدى التحقيق ظهر ان سبعا منهم يهوديات .

لقد سبق لبعض الصحف ان ذكرت بان ( خمسة عشر سجينا قد لا قوا حتفهم نتيجة الاعياء بسبب الاضراب عن الطعام ) ومع اننا اصدرا تذكيرا بتاريخ ٢٦ تموز سنة ١٩٥١ م فان بعض الصحف والهيئات لا تزال تردد هذه الاشاعة ، مدفوعة بالدعايات المفرضة ، والصهيونية ، لتشويه سمعة العراق .

انني اؤكد مرة اخرى بانه لم تحدث اية حادثة وفاة ، وان السلطات المختصة باذلة اقصى ما في وسعها للعناية بالمسجونين ، وفقا لاحكام القانون ، وان لذويهم الحرية التامة لزيارتهم وفق المواعيد المقررة ، وارسال الطعام والكتب اليهم هذا فضلا عما توزعه عليهم ادارة السجن .

٣٠ تموز سنة ١٩٥١ م وكيل الدعاية العام

الا ان الاحزاب ، والهيئات السياسية ، وكذا الصحافة ، واولياء المسجونين . ظلوا يطالبون الحكومة بالرفق بهؤلاء المسجونين ، فأوفدت « وزارة الشؤون الاجتماعية » وكيل مدير السجون العام الى « نقرة السلطان » لدرس حالة المزيين عن الطعام ، حيث اقنعهم بضرورة انتهاء الاضراب ، فأعلن رئيس الوزراء ان الحكومة مستعدة لنقل كل من يحسن سلوكه من نقرة السلطان . وقد تم ذلك فعلا فصدر هذا البيان :

بيان رسمي :

سبق للحكومة - في اوقات مختلفة - ان نقلت بعض المسجونين الى سجن نقرة السلطان ، لعدم مراعاتهم انظمة السجن ، ولقيامهم ببث دعايات مضرة خلافا لاحكام قانون ذيل قانون العقوبات رقم ٥١ لسنة ١٩٣٨ م - كما اوضحنا في بياننا

انصادر بتاريخ ٣٠ تموز ١٩٥١م - الا انها عادت فنقلت بعضهم الى سجن آخر ، بعد ان توثقت من احترامهم لانظمة السجن ، والكف عن كل دعاية مخالفة لاحكام القانون المذكور .

لقد خولت ان اصرح بان هذه السياسة لا تزال نافذة المفعول . فمتى زالت الاسباب التي من اجلها عزل المسجونون ، فليس هناك ما يحول دون نقلهم الى سجن آخر .

٢ آب سنة ١٩٥١ م

وكيل مدير الدعاية العام -

## حوادث واخبار

١ - عاد الى عاصمة ملكه الملك فيصل الثاني ، قادما من لندن في ٢٣ تشرين الاول ١٩٥٠م ، وعادت معه والدته الملكة عالية ، وخاله الوصي ، وسائر افراد العائلة المالكة .

٢ - وصل الى بغداد في ١٢ تشرين الاول ، السيد غلام محمد وزير مالية باكستان ، يصحبه سكرتير حكومته المالي ، ومحافظ مصرف الدولة ، وكريمته ، فاستقبل استقبالاً رسمياً . وبعد ان زار الاضرحة والعتبات المقدسة في بغداد ، والكاظمية ، وكربلاء ، والنجف ، واجرى بعض المفاوضات مع رجال الدولة ، سافر وصحبه الى كراچي جوا في ١٤ من هذا الشهر .

٣ - وصل الى العاصمة في ٢١ تشرين الاول ١٩٥٠م ، الملك عبدالله قادما من عمان لقيادة الملكة عالية . وبعد ان اجري بعض المحادثات مع المقامات العالية ، قفل راجعا الى عاصمة ملكه في ٢٦ من هذا الشهر . وفي ٦ تشرين الثاني من هذه السنة جاء الى العراق للمرة الثانية وللغاية نفسها . وبعد ان زار العتبات المقدسة في الكاظمية ، وكربلاء ، والنجف ، عاد الى عمان في ١٦ من هذا الشهر .

٤ - اقر مجلس الوزراء في آخر تشرين الاول ، مشروع لائحة قانونية بتخصيص ( ٦٠٠ ) دونم من الاراضي الاميرية في « ابي غريب » الى عائلة المرحوم سعد صالح وزير الداخلية في « الوزارة السويدية الثانية » اعترافا بخدمات الفقيد ونزاهته .

٥ - في الثلاثين من تشرين الاول ١٩٥٠م ، غادر العاصمة الى لندن بطريق الجو الامير زيد ، بعد ان اشغل منصب نائب الوصي مدة غياب الامير عبد الله عن العراق .

٦ - توفي الملك غوستاف الخامس ملك السويد ، فامر الوصي ان تنكس الاعلام فوق القصور الملكية حدادا على وفاته لمدة ثلاثة ايام اعتبارا من ٣١ تشرين الاول ١٩٥٠م ، وتبدلت بهذه المناسبة برفقيات التعازي بين بغداد واستوكهولم .

٧ - وصل الى بغداد في اول تشرين الثاني ، وفد عن الخزينة البريطانية لاجراء المفاوضات اللازمة مع السلطات المالية العراقية ، حول حاجة العراق من العملات الصعبة ، خلال السنة الجديدة ، وبعد مفاوضات استغرقت ثلاثة اشهر ونصف الشهر ، تم الاتفاق على زيادة رصيد العراق من الاسترليني خلال المدة ( تشرين الاول سنة ١٩٥٠م - ٢٠ ايلول سنة ١٩٥١م ) من مليونين الى اربعة ملايين جنيه .

٨ - قصد المدينة المنورة جوا في اول تشرين الثاني ١٩٥٠م الامير عبد الاله ، والدته ، وشقيقته ، للتوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم ان يلبس الله شقيقته الملكة عالية برود العافية والشفاء (١) وقد عادوا الى بغداد في اليوم نفسه . وكانت تألفت حياة وصاية بحسب الاصول من السادة : محمد الصدر ، وجميل المدفعي ، ومحمد حسن كبه .

٩ - قرر مجلس الوزراء في اوائل تشرين الثاني ، نيابة امور اللاجئين الفلسطينيين في العراق بوزارة الشؤون الاجتماعية ، بدلا من اللجنة الخاصة التي الفتها وزارة الدفاع في ايام ١٩٤٨م خصيصا للعناية بهؤلاء ، وتأمين اعاشتهم وسكنهم .

١٠ - اولت الوزارة قضايا العشائر ، المتعلقة بالجرائم ، اهتماما خاصا بغية تحقيق العدالة فيما بينهم ، فآلفت محكمة التمييز في مقر وزارة الداخلية اشغلها كبار حكام التمييز في العراق ، والمفتشين الاداريين المشهود لهم بالكفاءة وحصافة الرأي ، لتنظر في الاحكام الصادرة من قبل الاداريين في قضايا العشائر ، ومنازعاتهم . جزائية كانت ام مدنية ، وسنعود الى هذا الموضوع في نهاية بحثنا عن الوزارة السعيدية الحادية عشرة .

١١ - وصلت الى بغداد في الخامس من تشرين الثاني ١٩٥٠م ، بعثة مصرف الاعمار الدولي لدراسة المشاريع الكبرى ، وفي طلبعتها مشروع شط الحلة ، ونشر المكائن الزراعية في العراق ، وانشاء مخازن للفلال ومحافظة من التلف ، واخرى للتبوغ ، وتأمين مساهمة المصرف المذكور فيها . وبعد ان بقيت مدة غادرته في ٥ كانون الاول .

١٢ - وصل الى بغداد في يوم ١٨ تشرين الثاني ، ناظم القدسي رئيس وزارة سورية ، يصحبه فوزي سلو وزير الدفاع ، وجمال الفرا الامين العام في وزارة الخارجية ، فاستقبلوا استقبالا فخما ، وقد باحث القدسي المسؤولين العراقيين في موضوعين رئيسيين :

---

(١) وكانت الملكة عالية قد اخذت ولدها الملك فيصل الثاني « مع شقيقها عبد الاله والدتها وذهبا جميعا لزيارة قبر الرسول عليه افضل الصلاة لتأخذ عهدا من اخيها عبد الاله في حجرة الرسول بان لا يغير بلبنها كما غدر بوالده هازي » .

ابراهيم الراوي في كتابه « من الثورة العربية الكبرى الى العراق الحديث ص ٢١٧ »

١ - بحث موضوع الدفاع المشترك بين الدول العربية ، والوقوف امام اسرائيل ، والاطار الدولية ، صفا واحدا .

ب - توثيق الروابط التجارية بين العراق وسورية ، وتوسيع نطاق التبادل التجاري بين البلدين ، لسد حاجتهما الاستهلاكية .

وقد عاد القدسي وصحبه الى سورية في الثالث والعشرين من تشرين الثاني ١٩٥٠ م .

١٣ - طلق الامير عبد الاله زوجته الثانية « الاميرة فائزة الطرابلسي » في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٠ م بحسب رغبتها - كما يقول بيان التشرifiات الملكية الصادر في بغداد في ٢٧ من هذا الشهر - وكان سموه قد تزوجها في تشرين الاول ١٩٤٨ م .

١٤ - اطلق ثلاثة اشخاص مجهولون الرصاص على العين الشيخ خيون العبيد في ضاحية من بغداد في ٢٧ تشرين الثاني ، فطلب التحقيق توقيف الوزير المعروف السيد عبد المهدي ، وآخرين من جماعته ، فساء توقيفه وقعا في لواء المنتفق ، ولكن العدل اخذ مجراه بعد حين فظهرت براءة الرجل ، فاطلق سراحه ، ولما ظهر للحكومة ان لهذه القضية اسبابا دنيئة بعيدة ، عالجتها بحكمة ، وبعد مدة اذاعت هذا البيان :

« كان من اهم المنازعات العشائرية المزمنة في لواء المنتفق ، تلك التي ادت الى الحوادث المتعاقبة التي وقعت في قضاء الشطرة ، والتي بدأت بنزاع على اراضي في منطقة هور ابر المجول بين جماعة الحاج خيون العبيد ، رئيس عشائر العبودة من جبة ، وبين آل علي من العشيرة نفسها من جهة اخرى ، وقد ادى هذا النزاع الى توتر العلاقات بين الطرفين ، ووقوع حوادث قتل وجرح عديدة ، كان آخرها محاولة الاعتداء على حياة الحاج خيون ببغداد . وقد جعلت الحكومة نصب عينها معالجة الموقف بالحكمة والحياد التام ، حتى شعر الطرفان المتنازعان بان من مصلحتهما الاستجابة لنصح الحكومة لهما في التصالح ، وترك الضغائن ، والعودة في علاقاتهما الى المودة متضامنين في سبيل مصلحة عشيرتهما . وقد اعلن الطرفان امام متصرف اللواء ، وجميع رؤساء عشائر اللواء ، ان جميع ما بينهما من قضايا سابقة قد انتهى .

وبذلك انتهت ايضا قضية من اهم القضايا التي كانت تشغل بال الحكومة ، نظرا لعلاقتها الوثيقة باستقرار الامن والنظام في لواء المنتفق .

اما قضية الاراضي التي سببت هذه المنازعات ، فقد صدر بوقته القرار النهائي فيها من قبل الحكومة ، وارتضاه الطرفان ونفذ . كما ان الحكومة جادة في حسم جميع القضايا المعلقة حسما نهائيا تعزيزا لاوامر الاخوة التي سادت بين الطرفين .

و. مدير الدعاية العام

بغداد في ٢٥/٨/١٩٥١ م

١٥ - استصدر رئيس الوزراء ارادة ملكية في ٣٠ تشرين الاول ١٩٥٠م ، باعفاء السيد علي خالد الحجازي مدير الشرطة العام عما تبقى من مدة محكوميته . وكان قد حكم عليه بالسجن المؤبد في ٩ نيسان ١٩٥٠م ، ثم اعيدت محاكمته في ١٧ حزيران سنة ١٩٥٠م ، فحكم عليه بالحبس لمدة ٣ سنوات ، وكان الامير عبد الله يرعى المحكوم ويعطف عليه عطفًا خاصا .

١٦ - وصل الى بغداد في ٧ كانون الاول ، وفد اقتصادي لبناني لدرس العلاقات الاقتصادية وتنميتها بين العراق ولبنان ، فحل ضيفا على الحكومة . وبعد مفاوضات استمرت عشرة ايام . توصل الى عقد اتفاق مع ممثلي الحكومة العراقية حول تسهيل تبادل المنتجات المحلية بين البلدين ، وتخفيف الرسوم الكمركية ، وما لبث ان عاد الى بلاده .

١٧ - على اثر حادثة تمرد السيد علي خالد الحجازي مدير الشرطة العام التي قام بها في ١٢ شباط سنة ١٩٥٠م . وضعت « الوزارة السعيدية الثالثة » نظاما برقم ٣٥ لسنة ١٩٥٠م سمته « نظام قوة الشرطة السيارة » نصت المادة الرابعة منه على ان « تكون رئاسة قوة الشرطة السيارة في بغداد ، ويكون رئيس هذه القوة مرتبطا بالوزير ، وليس له ان يتخابر مع الوزارات الاخرى الا بواسطة وزارة الداخلية ، واما في الشؤون الاعتيادية فله ان يتخابر مع الدوائر الحكومية التابعة للوزارات مباشرة » .

وكانت قوة الشرطة السيارة مرتبطة بمديرية الشرطة العامة من قبل . فلما حلت « الوزارة السعيدية الحادية عشرة » محل تلك الوزارة ، الفت هذا النظام في ٤ كانون الاول سنة ١٩٥٠م ، واعادت الامور الى ما كانت عليه من قبل .

١٨ - غادر العراق الى عمان جوا في ١١ كانون الثاني ١٩٥١م رئيس الوزراء ، يصحبه وزير المواصلات والاشغال الدكتور ضياء جعفر . وبعد ان امضى السيد ليلتين في العاصمة الاردنية ، توجه الى القاهرة لحضور اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ، المقرر التأمها في العشرين من هذا الشهر ، بينما عاد الدكتور ضياء الى بغداد . وقد صدرت الارادة الملكية بهذه المناسبة باسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة الى الوزير بلا وزارة مصطفى العمري ، ومنصب وزارة الداخلية بالوكالة الى الوزير بلا وزارة عمر نظمي ، وعاد السيد الى بغداد فبلغها في الثالث من شباط ١٩٥١م .

١٩ - غادر العاصمة الى لندن في السادس من شباط ، الملك فيصل الثاني ، لواصله دراسته في المعاهد البريطانية ، وقد رافقه خاله الوصي ، فتألفت حياة اللوصاية من السادة : محمد الصدر ، وجميل المدفعي ، والشريف حسين بن علي صهر الوصي الذي عاد الى العراق في ٢٠ آذار ١٩٥١م .

٢٠ - غادر العراق الى كراچي في ٦ شباط ١٩٥١م ، وفد اقتصادي برئاسة

السيد علي ممتاز الدفترى ، وعضوية السادة : عبد الهادي الجبلي ، وجورج جورجي ، وناظم الزهاوي ، وياهر فائق ، وجعفر الشبيبي ، وسلمان جويده ، وياقر الحسني ، لاجراء مفاوضات مع حكومة باكستان من اجل عقد اتفاقية تجارية بين العراق وباكستان ، وبينه وبين الهند ، وبعد ان حقق الوفد الغرض من سفره عاد الى بغداد في ٢ نيسان ١٩٥١م .

٢١ - افتتحت « مصلحة الاتصال اللاسلكي المباشر » بين العراق وامريكا في ١٩ شباط ١٩٥١م ، فوفر افتتاحها على الخزانة العراقية مبالغ طائلة كانت تنفقها على هذا الاتصال بالواسطة .

٢٢ - استصدر رئيس الوزراء قرارا من « لجنة التمويل العليا » في شباط ، يقضي بعدم جواز منح الوزراء ، الذين يمتنعون التجارة ، اجازات بالاستيراد والتصدير . منعا لاستغلال النفوذ ، وكان ديوان التدوين القانوني قد افتى بعدم وجود مانع شرعي من قيام الوزراء بالمعاملات التجارية ، ولكن الوزراء الذين عناهم هذا القرار تحابلوا عليه ، فحولوا الاجازات الى آلهم وذويهم وكان الناس يعلمون علم اليقين ان الحد من اطماع هؤلاء الوزراء كان دون خطر القتاد .

٢٣ - حاول بعض يزيدية جبل سنجار القيام بعصيان ضد السلطة الحكومية ، مثل عصيانهم في سنة ١٩٣٥م ، فاتخذت متصرفية لواء الموصل التدابير اللازمة لمجابهة الموقف ، وجرّدت بعض وحدات الجيش ، والشرطة السيارة . رابطت في مواقعها الاستراتيجية ، فهاج العصابة امرها ، واستسلم رؤساؤهم : داود الداود وولده هادي والشيخ خلف الهرسكاني في ٥ آذار ١٩٥١م دون ان يراق دم .

٢٤ - غادر العراق الى القاهرة جوا في ٩ آذار ١٩٥١م ، السيد توفيق السويدي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية بالوكالة ، لحضور اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ، عند بحث قضية مراكش ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى رئيس الوزراء . وقد عاد السويدي الى بغداد في ١٨ من هذا الشهر .

٢٥ - توجه الى لبنان في اول نيسان سنة ١٩٥١م ، وزير الداخلية عمر نظمي طلبا للراحة فتاب رئيس الوزراء منابه .

٢٦ - غادر العاصمة الى البصرة جوا في التاسع من نيسان الامير عبد الله ، وعاد اليها في الخامس عشر من هذا الشهر .

٢٧ - لبي دعوة ربه في الثاني عشر من نيسان ١٩٥١م ، السيد علوان الياسري وزير المواصلات في « الوزارة العسكرية الثانية » ومن قادة ( الثورة العراقية الكبرى ) المعروفين .

٢٨ - صدرت الارادة الملكية في ١٣ نيسان ١٩٥١م بانتهاء حالة الحرب بين العراق والمناوبة ، المعلنه في ١٣ كانون الاول سنة ١٩٤٣م .

٢٩ - لى دعوة ربه الامير منصور وزير الدفاع السعودي ، ونجل جلالة الملك عبد العزيز آل سعود ، فتبذلت برقيات التعازي بين بغداد والرياض في ٤ ايار ١٩٥١م وبين الوصي والعاقل السعودي .

٣٠ - صدرت الارادة الملكية في ١٢ ايار ، باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى السيد نوري السعيد رئيس الوزراء مدة غياب وزير الخارجية السيد توفيق السويدي عن العراق . وكان السويدي قد راس الوفد العراقي الى اجتماعات اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية التي عقدت في الشام من ١٣ ايار ١٩٥١م الى ١٩ منه ، وجرى فيها بحث الاعتداءات الصهيونية المستمرة على الحدود السورية ، فقرر بالاجماع ان تسند دول الجامعة الجيش السوري في جميع مواقفه الدفاعية ضد اليهود .

٣١ - غادر العراق جوا في طريقه الى عمان ، الامير عبد الله الوصي وولي العهد في الثلاثين من ايار ١٩٥١ م ، فتألفت هيئة الوصاية من السادة : محمد الصدر ، وجميل المدفعي ، وفاضل الجمالي . وقد عاد سموه الى بغداد في الثاني من حزيران ١٩٥١م .

٣٢ - كان الاتصال البرقي بين العراق والاردن يجري عن طريق طويل ، مارا بالقاهرة ، فلندن ، فعمان ، والعكس بالعكس . فتم في آخر ايار ١٩٥١م ، انشاء خط برقي مباشر بين بغداد وعمان ، خفض اجور المراسلات وقصر مدتها .

٣٣ - سافر وفد العراق الى مؤتمر اليونسكو في باريس يوم ١٢ حزيران ١٩٥١م ، وكان يرأسه وزير المعارف خليل كنه ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة المعارف بالوكالة الى وزير المواصلات والاشغال الدكتور ضياء جعفر .

٣٤ - غادر العراق الى تركيا في ٢٠ تموز ١٩٥١م ، وزير الداخلية عمر نظمي ، لتمضية فصل الصيف في ربوعها ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الداخلية بالوكالة الى رئيس الوزراء نوري السعيد .

٣٥ - غادر العراق الى عمان في ٢١ تموز ، رئيس الوزراء نوري السعيد لتمثيل الحكومة العراقية في تشييع جنازة الملك عبدالله ملك الاردن الى مثواه الاخير ، فتاب منابه الوزير بلا وزارة مصطفى العمري في رئاسة الوزراء ووزارة الداخلية مدة غيابه عن العراق .

وفي السادس والعشرين من هذا الشهر عاد السعيد الى العراق ، ولكنه ما لبث ان سافر الى بيروت في ٣٠ تموز ايضا ، لتوديع الوصي في طريق عودته الى لندن ، وعاد الى بغداد في اليوم نفسه .

وفي الثلاثين من تموز هذا ، سافر وزير المالية عبد الوهاب مرجان الى لبنان للاصطاف ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة المالية بالوكالة الى وزير

المواصلات والاشغال الدكتور ضياء جعفر . كما سافر اليها لنفس الغرض الوزير بلا وزارة مصطفى العمري ، ولم يعين احد بمحلله .

٣٦ - وقع كل من وزير المعارف العراقي ، وسفير الولايات المتحدة في العراق في ١٦ آب ١٩٥١ م ، اتفاقية تمويل مناهج التبادل الثقافي المعقودة بين العراق وامريكا .

٣٧ - صدرت الارادة الملكية في ١٦ آب ١٩٥١ م باسناد منصب وزارة المواصلات والاشغال بالوكالة ، الى وزير المالية عبد الوهاب مرجان ، مدة غياب الدكتور ضياء جعفر وزير المواصلات والاشغال عن العراق .

٣٨ - اغتيل السيد لياقت علي خان رئيس وزراء باكستان في يوم ١٦ تشرين الاول ١٩٥١ م ، فتبدلت برقيات التعازي بين الوصي وحاكم باكستان العام ، كما تبدلت مثل هذه البرقيات بين الشخصيات البارزة في بغداد وكراچي .

٣٩ - افتتحت « مصلحة التلفون اللاسلكي المباشر » بين العراق ومصر في الثامن عشر من تشرين الاول ١٩٥١ م .

٤٠ - سافر وزير الشؤون الاجتماعية ماجد مصطفى الى لبنان في ٢٢ تشرين الاول للراحة ، فتاب منابه وزير الداخلية عمر نظمي .

٤١ - وقع كل من وكيل وزارة الخارجية العراقية ، والقائم باعمال المفوضية السويدية في بغداد في ٢٨ تشرين الاول ١٩٥١ م ، على اتفاقية مصالح النقل الجوي بين العراق والسويد .

٤٢ - سافر رئيس الوزراء نوري السعيد الى لندن في السابع عشر من ايلول ١٩٥١ م ، لمواصلة المفاوضات الدائرة فيها حول تعديل اتفاقيات النفط . وقد صحبه في سفرته هذه وزير الاقتصاد عبد المجيد محمود ، ومدير الاقتصاد العام نديم الباجه جي فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة الى وزير الداخلية عمر نظمي ، ومنصب وزارة الاقتصاد بالوكالة الى وزير العدلية محمد حسن كبه .

٤٣ - سافر الامير عبدالاله الى لندن في ١٦ تموز ١٩٥١ م ، للاطمئنان على صحة الملك ، ولتمضية بضعة اسابيع في اوربا للاستجمام والراحة ، فتألفت هيئة الوصاية من السادة : جميل المدفعي ، ومحمد الصدر ، وفاضل الجمالي ، وقد عاد الى بغداد في السابع من تشرين الاول ١٩٥١ م .

وفي ١٢ تشرين الثاني من هذه السنة عاد سموه الى لندن ، حيث اجريت له عملية استئصال الزائدة الدودية ، فتألفت حياة نيابة مؤقتة من السادة : جميل المدفعي ، وتوفيق السويدي ، ومحمد الصدر ، حتى اذا وصل الامير زيد الى بغداد في الثلاثين من الشهر المذكور ، تولى منصب نائب الوصي ، وافتتح مجلس الامة في ميعاده المقرر . وقد عاد الوصي الى بغداد في ١٦ كانون الاول سنة ١٩٥١ م ، ومعه الملك ، فعاد الامير زيد الى لندن في ٢٤ من هذا الشهر لاشغال منصب السفارة العراقية فيها .



وفي الخامس من كانون الثاني ١٩٥٢ م ، قصد الملك ، ومعه الوصي مدينة الثغر « البصرة » فلبثا فيها سبعة ايام ثم عادا الى بغداد ، وفي الثاني عشر من هذا الشهر ، قصدا كربلاء ، والنجف ، والكوفة ، فلبثا يومين وعادا الى العاصمة في الرابع عشر منه ، وفي الحادي والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٢ م ، غادر الملك عاصمة ملكه جوا قاصدا العاصمة البريطانية لم تابعة دروسه .

٤٤ - اغتيل السيد رياض الصلح رئيس وزراء لبنان في ١٦ تموز ١٩٥١ م ، وهو في طريق عودته من عمان الى لبنان ، فتبذلت برقيات التعازي بين العراق ولبنان (١) .

٤٥ - سافر رئيس الوزراء نوري السعيد الى باريس في الثامن من تشرين الثاني ، لحضور الاجتماعات التي قرر وزراء خارجية الدول العربية عقدها في العاصمة الفرنسية ، لبحث الحالة في الشرق الاوسط ، وتحديد موقف الدول العربية من مشروعات الدفان المشترك (٢) . ومن باريس قصد لندن ، واجرى بعض المحادثات مع السلطات البريطانية حول الازمة القائمة بين مصر وبريطانية ، ثم عاد الى بغداد في ٢٦ من هذا الشهر . وفي ٢٩ كانون الاول ١٩٥١ م سافر السعيد الى باريس ، فلندن ، لمواصلة السعي في الموضوعات التي عالجها في سفرته الاولى الى هذين البلدين ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة الى السيد مصطفى العمري الوزير بلا وزارة .

٤٦ - تالفت الدولة اللبية العربية الجديدة في ٢٤ كانون الاول ١٩٥١ م ، فاعترفت الحكومة العراقية بتأسيسها فوراً .

٤٧ - اصدرت الوزارة بيانا رسميا في ١٠ كانون الاول ١٩٥١ م ، بسد « المكتب الدائم لمجلس نقابات العمال » المؤلف من بعض نقابات العمال ، على اساس انه غير مجاز قانونا ، وقررت اجراء التعقيبات القانونية ضد القائمين بادارته .

---

(١) كان الملك عبد الله يشمر ببيل شخصي نحو رياض الصلح .. ندماء لزيارته في عمان زيارة شخصية ، اذ كان رياض يوم ذاك خارج الحكم ، ولبس رياض الصلح الدعوة ، وحل ضيفا على الملك ، حيث جرت بينهما محادثات على جانب كبير من الاهمية ... واعتمد الضيف الكبير ان يفادر عمان بعد ظهر الاثنين ١٦ - ٧ - ١٩٥١ م ، وبينما كان يتجه من الفندق الى المطار ، ترافقه سيارة من سيارات الامن العام ، قامت سيارة اخرى ببلاقة سيارته على الطريق العام ، حتى اذا صارت على محاذاتها ، صوب من فيها بنادقهم الرشاشة على رياض الصلح فأردوه قتلا ... وتبين فيما بعد ان القطة كانوا من اللبانيين المنتسبين للحزب القومي السوري ، جاؤوا من لبنان لكي يثأروا من رياض الصلح لدم زعيمهم انطوان سماده الذي كان اعدم في بيروت عام ١٩٤٨ عندما كان رياض الصلح رئيسا للوزارة . ١٠ . تاريخ الاردن في القرن العشرين ( ص ٥٥١ )

(٢) اجتمعت الاحزاب السياسية في العراق على استنكار فكرة مشاركة البلاد العربية في مشاريع الدفان المشترك التي مرستها عليها كل من امريكا وبريطانية وفرنسة وتركيا ، ونشرت في ذلك بيانات مطولة شجبت فيها المشروع ، وعدته تحديا لشمور العرب في مختلف ديارهم فنسام المشروع مؤقتا ، ولكنه يمت من مرقده بشكل آخر في عام ١٩٥٥ م .

٤٨ - تم التوقيع في ٣١ كانون الاول ١٩٥١ م ، على الاتفاق التجاري الموقود بين الحكومتين : العراقية والاطالية .

٤٩ - لبي دعوة ربه في التاسع عشر من كانون الثاني ١٩٥٢ م ، السيد جعفر حمندي من خيرة الوزراء السابقين تفمده الله برحمته الواسعة .

٥٠ - توفي الملك جورج السادس ملك الانكليز في ٥ شباط ١٩٥٢ م ، فتبدلت برقيات التعازي بين بغداد ولندن ، وقرر مجلس الوزراء اعلان الحداد ، فاستنكر الوزير بلا وزارة السيد مصطفى العمري هذا الضرب من المصانعة ، وطالب ان يعمل بالسابقة التي جرت عند وفاة الملك فؤاد ملك مصر ، وعند وفاة اتاتورك رئيس جمهورية تركية ، فابطل القرار ، وامر الوصي باعلان الحداد في القصور الملكية لمدة ثلاثة اسابيع .

٥١ - تبدلت برقيات التهاني بين سمو الوصي ، وجلالة الملكة اليزابيت، ملكة بريطانيا ، بمناسبة اعتلائها العرش البريطاني ، بعد وفاة الملك جورج السادس في ٥ شباط ١٩٥٢ م .

٥٢ - زار بغداد في العشرين من شباط ، الجنرال روبرتسون قائد القوات البريطانية البرية في الشرق الاوسط ، فاجتمع برئيس الوزراء ، وصدر هذا البيان : « انتهزت الحكومة فرصة وجود الجنرال روبرتسون في بغداد ، فتداولت معه حول الضمان الجماعي ، وضرورة الاسراع بتسليح الجيش العراقي ، وتزويده بالمهمات والاسلحة الحديثة » .

٥٣ - زار بغداد زيارة رسمية في الثاني من آذار ١٩٥٢ م ، امير الكويت الشيخ عبدالله السالم ، فاستقبل استقبالا رائعا ، ونزل ضيفا على الحكومة العراقية وبعد ان اقيمت على شرفه عدة مآدب تكريمية ، عاد الى بلاده في الثامن من هذا الشهر .

وفي ٢٩ آذار ، سافر الوصي الى الكويت لرد الزيارة الى اميرها الشيخ عبدالله السالم ، يصحبه رئيس الوزراء نوري السعيد ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة الى مصطفى العمري ، وتألقت هيئة الوصاية من السادة : محمد الصدر ، وحكمت سليمان ، والشريف حسين بن علي (١) ومن الكويت قصد الوصي البحرين ، واستقل الطائرة منها متوجها الى لندن في الثالث من نيسان سنة ١٩٥٢ م . وعاد رئيس الوزراء الى بغداد في الخامس من هذا الشهر ، ثم غادرها الى لندن في العشرين من نيسان ، ليكون في معية الوصي في زيارة رسمية الى اسبانية ، فصدرت

(١) اقترح الوصي ان تؤلف هيئة الوصاية من السادة : محمد الصدر ، وجميل الخفمي ، ومهره الشريف حسين بن علي ، على ان يرأسها الاخر ، فاستنكف الخفمي ان يكون مفوا في لجنة يرأسها رجل لا يمت الى العراق الا بالتجنس ، فبذل السيدان : مصطفى العمري واحمد مختار بابلان جهودا مضنية لحلل الخفمي على التراجع من مناده برفض بلباء ، ووافق على السفر الى خارج العراق كحل للمشكلة ، نحل محله السيد حكمة سليمان في الهيئة المذكورة .

الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة الى الوزير بلا وزارة مصطفى العمري . وفي ٢٤ ايار ١٩٥٢م عاد الوصي بعد زيارته لاسبانية ، ومعه رئيس الوزارة الى بغداد . وفي ٣ حزيران سافر الى عمان ، فتألفت هيئة النيابة من السادة : جميل المدفعي ، ومحمد الصدر ، وتوفيق السويدي ، وقد رافق وزير الدولة مصطفى العمري الوصي في سفره هذا ، وعاد سموه الى بغداد في الرابع من هذا الشهر .

٥٤ - وقع كل من وزير الخارجية العراقية ، ووزير سويسرا المفوض في بغداد ، في ١ نيسان على الاتفاق حول المصالح الجوية بين العراق وسويسرا .

٥٥ - تم الاتفاق بين العراق ولكسمبورغ على تأسيس علاقات سياسية، وتبادل التمثيل السياسي بين البلدين في ٨ نيسان سنة ١٩٥٢م .

٥٦ - وصل الى بغداد في ١٩ نيسان ، وزير خارجية اسبانية « البرتو مارتين ارتاجو » في زيارة قصيرة وغادرها بعد يومين .

٥٧ - صدرت الارادة الملكية في ٢٧ مايس ١٩٥٢م باسناد منصب وزارة الشؤون الاجتماعية بالوكالة الى جميل عبد الوهاب وزير العدلية ، مدة غياب ماجد مصطفى وزير الشؤون الاجتماعية عن العراق .

٥٨ - صدرت الارادة الملكية في ٧ حزيران ١٩٥٢م باسناد منصب وزارة المالية بالوكالة الى وزير الداخلية عمر نظمي ، ومنصب وزارة المواصلات والاشغال بالوكالة الى وزير المعارف خليل كنه ، مدة غياب الدكتور ضياء جعفر وزير المواصلات والاشغال ووكيل وزير المالية عن العراق .

٥٩ - غادر العراق رئيس الوزراء نوري السعيد قاصدا اوربا في ١٩ حزيران ١٩٥٢م ، فتاب منابه مصطفى العمري الوزير بلا وزارة . وعاد فخامته الى بغداد في السادس من تموز من هذه السنة .

٦٠ - صادق مجلس الامة في آذار ١٩٥٢م ، على قانون احداث وزارة للزراعة فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزير الزراعة الى وزير الاقتصاد عبد المجيد محمود ، وذلك في ٢٢ نيسان ١٩٥٢م .

٦١ - وصادق المجلس المذكور في هذا الشهر ايضا على احداث وزارة للصحة ، فصدرت الارادة الملكية في ٢٢ نيسان ١٩٥٢م باسناد منصب وزارة الصحة بالوكالة الى محمد حسن كبه الوزير بلا وزارة .

٦٢ - ابرم مجلس النواب في جلسته المنعقدة في ٢٨ حزيران ١٩٥٢م ، لائحة قانون تأسيس صندوق لشهداء الجيش ، تستثمر امواله التي يحصل عليها في امور صناعية ، او تجارية ، وتصرف ارباحه الى المعوزين من افراد عوائل الشهداء العسكريين .

٦٣ - صادق مجلس النواب في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥١م على لائحة قانون تأسيس مصرفى للنفط في الدورة ببغداد ، يتولى تأمين البنزين ، و نفط الوقود، وزيت الغاز ... الخ . وقد تم تأسيس العمل في عام ١٩٥٤م .

### افتتاح مجلس الامة

كان يوم السبت الموافق ١ كانون الاول ١٩٥١م ، موعد عقد اجتماع مجلس الامة الرابع ، من دورته الانتخابية الثانية عشرة ، فتحت حفلة الافتتاح بحسب المراسيم المعتادة ، والقى الامير زيد نائب الوصي خطاب العرش الذي اعدته الوزارة القائمة ، وهو ثاني خطاب للعرش تعده هذه الوزارة . ثم جرت انتخابات الرئاسة في مجلسي الاعيان والنواب معا ، فجدد الاعيان انتخاب جميل المدفعي لرئاسة مجلسهم ، وانتخب النواب وزير المالية عبد الوهاب مرجان لرئاسة مجلس النواب ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة المالية بالوكالة الى ضياء جعفر وزير المواصلات والاشغال ، ثم قد صدرت الارادة الملكية في ٦ كانون الاول ١٩٥١م بتعطيل جلسات المجلس شهرا كاملا اعتبارا من اليوم العاشر من هذا الشهر . فلما استأنف جلساته في العاشر من كانون الثاني ١٩٥٢م ، استمر منعقدا الى نهاية ٣٠ حزيران ١٩٥٢م ، فعقد مجلس الاعيان خلال هذا الاجتماع ١٨ جلسة ، وعقد مجلس النواب خلاله ٤٢ جلسة علنية ، ولم تعقد اية جلسة سرية . وفيما يلي خطاب العرش الذي القاه نائب الوصي الامير زيد .

### خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم . مرجين بكم ، سائلين المولى ان يوفقنا لما فيه خير الامة ، وكمال سؤدها .

ايها السادة

ان حكومتنا تهدف الى دعم العلاقات بين العراق والدول العربية ، وتمسك بميثاق جامعتها ، وتعمل على تحقيق امانى الاقطار العربية الاخرى لنيل حريتها واستقلالها . والعراق لا يتحمل مسؤولية اية واجبات دفاعية خارج حدوده ، الا ما كان ضمن نطاق الضمان الجماعي ، الموقع عليه بين الدول العربية في هذا العام في القاهرة ، والذي سيعرض على مجلسكم العالي . والعراق مستعد دائما لمعاونة الدول العربية ، كما فعل اذ قام بارسال قوة عراقية الى شقيقته سوريا عندما طلبت منه ذلك .

وتوالي حكومتنا مساعيها لاقرار السلم ، والمساهمة في توطيد اركانه ، وفق مبادئ ميثاق الامم المتحدة . وترى ان العلاقات بينها وبين الدول الكبرى يجب ان

لا تتعارض وسيادتها التامة واستقلالها . كما انه يجب ان يزول ما لا يتفق روحا ونصا مع الميثاق المذكور . وان الظروف الحاضرة ملائمة لتحقيق هذه الامنية الوطنية السامية . وستقوم الحكومة باطلاع رجال الامة ورؤساء احزابها ، واستشارتهم في الخطوات التي ستتخذها في هذا الشأن . وهي ساعية بالتآزر مع الدول العربية لحل قضية فلسطين حلا عادلا ، وتنفيذ قرارات الامم المتحدة باعادة اللاجئين الى ديارهم ، وانهاء سياسة التسويف والمماطلات التي نفذ صبر الامة العربية من جرائها . لقد قامت حكومتنا بما يتحتم عليها من الواجب تجاه مصر الشقيقة ، بالتعاون مع السيد ظفر الله خان وزير خارجية باكستان ، ونأمل ان تظهر ثمرة هذه المساعي قريبا لتحقيق اماني الشعب المصري الشقيق .

ان حكومتنا ، تنفيذا لخطتها في اقرار السلم ، قد اشتركت في مؤتمر سان فرانسيسكو ، ووقعت على معاهدة الصلح مع اليابان . وهي في الوقت نفسه لم تال جهدا في توطيد علاقاتها مع الدول الصديقة ، فوقعت على معاهدة سلم وصداقة بينها وبين الدول الاسبانية ، وستعرض هذه المعاهدة على مجلسكم العالي .

والحكومة بعد ان انتهت حالة الحرب مع المانيا ، وقعت على اتفاق تجاري معها . كما عقدت عدة اتفاقات تجارية مع بعض الاقطار منها الهند ، وباكستان ، وسورية ، ولبنان ، وهي دائبة على توسيع العلاقات التجارية مع الاقطار الاخرى .

وقامت الحكومة بتنفيذ قانون ادارة الالوية على وجهه الاكمل . فنقلت المدارس الابتدائية اليها ، وزودت هذه الادارة بالمبالغ اللازمة للقيام بالمشاريع العمرانية المقررة ، وانتهجت الخطة نفسها مع البلديات ، وقامت بتأسيس مشروعى ماء النجف وكر كوك .

لقد بذلت الحكومة - وما زالت تبذل - قصارى جهدها في سبيل تعزيز الجيش بالاسلحة والمعدات الحديثة ، وتوسيعه ، رغبة منها في اعداده اعدادا يتفق والمهمة الخطيرة الملقاة على عاتقه ، هذا والحكومة قائمة بتأمين ما يحتاجه الجيش من المرافق لاسكانه ، ضمانا لراحة الجنود ورفاهيتهم .

وتولي الحكومة الناحية الصحية عناية خاصة برفع كفايات المؤسسات الصحية وتكثيرها ، والاستعانة بخبرة الاختصاصيين ، وارسال البعث ، وتعيين الاطباء في المناطق النائية ، وتوسيع نطاق مكافحة الامراض المتوطنة ، وسيكون للصحة القروية نصيب وافر من هذه العناية . هذا والحكومة ساعية في تحسين ظروف العمال ، والترفيه عنهم ، وقد تم فعلا تشييد زهاء خمسمائة دار لتمليكها او ايجارها اليهم ، والى اصحاب الدخل القليل من الموظفين والمستخدمين . ومن اهدافنا وضع حد ادنى للاجور ، وتأسيس شكل من التأمين الاجتماعي ، وتقنين عقود العمل الفردي . وقد شرعت الحكومة باحضار لوائح قانونية لتحقيق هذه اغراض . وتعيير الحكومة عنايتها لتنظيم امور الزوار للعبات المقدسة .

ان حكومتنا جعلت من اهدافها الرئيسية تعزيز القضاء ، والترفيه عن الحكام ،

واحلالهم المكانة اللائقة بهم ، وتأمين استقلال القضاء ورفع مستواه . وتحقيقا لهذه الغاية هيات لائحة قانون تعديل الخدمة القضائية . وقد وجهت اهتمامها الى النهوض بجهاز التحقيق العدلي ، فأعدت ما يقتضي من تدابير لاناطة التحقيق الابتدائي بموظفين حقوقيين ، كما قامت بتقوية التفتيش العدلي . ومن اللوائح القانونية التي ستقدمها لمجلسكم العالي ، لائحة قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي . وأولت عنايتها امور التسوية فاستمعت اعمالها ، وتضاعفت نتائجها في هذه السنة .

والحكومة حريصة على اعداد الميزانية العامة لسنة ١٩٥٢م المالية ، وتقديمها الى المجلس العالي قبل انتهاء السنة المالية الحالية . وستخصص فيها اعتمادات تحقق الخدمات التي تتطلبها البلاد بالقدر الذي تساعد عليه مواردها . وقد أعدت الحكومة لائحة قانون لاضافة مبالغ الى الميزانية العامة ، لتساعد على اعطاء الموظفين المدنيين رواتب اعلى من رواتبهم الحالية ، وفق لائحتي قانوني الخدمة المدنية والهندسية اللتين عرضتا على مجلسكم العالي في العام الماضي . واخرى لتعديل قانون الملاك بما يلائم الاوضاع الراهنة ، وثالثة لتعديل قانون ضريبة الدخل .

ومن مبادئ الحكومة حماية الصناعات الوطنية من المزاومة الاجنبية ، وعدم السماح باستيراد ما يمكن الاستعاضة عنه بالمنتوج المحلي . واستيرادها بعض المواد الضرورية على حسابها لمكافحة الاحتكار . وقد قامت المصارف الحكومية بقسطها من الواجبات في الناحيتين الاقتصادية والمالية . وقد وضعت الحكومة مشروع معمل الغزل والنسيج الحكومي بالمناقصة ، وستقدم بلائحة قانون اراضي لواء العمارة .  
ايها السادة !

كانت نتيجة المفاوضات التي دارت بين الحكومة وشركات النفط ، ان توصلت الحكومة الى اتفاق يضمن الحصول على عوائد اضعاف ما كانت تحصل عليه بموجب الامتياز السابق . واذا حصلت اية دولة مجاورة على عوائد اكثر من هذا ، فستطالب الحكومة بمثلها . وقد تعاقدت الحكومة مع احدى الشركات العالمية لتأسيس مصفاة للنفط ، وسيشرع - بنتيجة الاتفاق مع شركة نفط الرافدين - بنقل مصفاة صغيرة من خائقين الى البصرة . وهي المصفاة التي حصلت عليها الحكومة مجانا . والحكومة عاملة في اعداد ما يقتضي لتأسيس مصفاة للقر ، واخرى لزيوت المحركات . وهي مهمة بتأسيس ادارة خاصة لانماء الاقطان وتحسين انواعها . وقد انجز سايلو بغداد وبوشر بتشغيله . والسمي متواصل لتحقيق تشييد سايلو البصرة . وبتأسيس مختبر للتمور لتوسيع الاستفادة منها . وستقدم لائحة جديدة لتنظيم تجارة التمور .

ايها السادة :

لقد هدفت الحكومة الى رفع مستوى اسرة التعليم ثقافيا ، واقتصاديا ، واداريا : فتحققت مراميا بتشريع قانون الخدمة التعليمية . وسنت نظاما لوزارة المعارف ضمن تأمين الاختصاص الفني والاداري فيها ، كما سنت نظام مجلس التعليم العالي تمهيدا لتأسيس الجامعة . وتم تأسيس المعهد العالي لدراسة الآثار . وبوشر

بتطبيق مشروع التربية الاساسية لرفع مستوى الريف العراقي ، كما تم انتخاب الخبراء عن طريق اليونسكو .

وقد اوفدت الحكومة هذا العام مائة وستين طالبا الى جامعات الغرب للتخصص بالفروع الفنية والعلمية . ووضعت خطة لتأسيس دار للمعلمين والمعلمات في كل لواء ، توسيعا لنشر التعليم الابتدائي .

وان الحكومة تولي تأسيس الجامعة بتشريع قانونها عنايتها التامة . وهي معنية بالتعليم الصناعي والزراعي والتجاري .

وبالنظر لتحسن الوضع المالي ، فقد اقدمت الحكومة على تنفيذ مناهج الاعمال العمرانية الرئيسية الى جانب الاعمال الاعتيادية . وقد تم فعلا خلال هذه السنة انشاء عدة دور وابنية حكومية ، وجسور ومختبرات ، ومعقمات ومستشفى في مختلف الالوية . وتم حفر الفرع الشرقي من مشروع الحويجة ، وتشيد المنشآت الخاصة به ، ومن المنتظر فتح المياه في هذا الجدول قريبا لارواء مساحة جديدة تبلغ (٤٠٠٠) مشارة ، وسيتم توزيعها على صغار الفلاحين طبقا لقانون اعمار واستثمار الاراضي الاميرية الصرفة .

وقد هيات الحكومة ما يجب لنقل ملكية الميناء اليها .

لقد باشر مجلس الاعمار اعماله ، وشرع بتنفيذ قسم منها لا يستهان به . وقد باشر بتنفيذ مشروع الثرثار ، ووضع في المناقصة انشاء سدة على نهر الفرات في الرمادي لاخت مياحه الى الحبانية ، كما انه اكمل جدول السورار ، وقرر تنفيذ مشروعات خزان بيخمة على الزاب الكبير ، وخزان دربندي خان في لواء السليمانية ، وخزان دوكان على الزاب الصغير .

وقام المجلس بدراسة موضوع المبازل الرئيسية والفرعية لاصلاح الاراضي التي فقدت خواصها بظهور الاملاح . وشرع في عملية بزل اراضي الدجيلية ، وقام بتنظيم شط الشامية وايفاف النكارات ، كما شرع باعمال تكميلية للري في مختلف انحاء القطر العراقي يجري العمل فيها باهتمام . وقرر المجلس القيام بتنفيذ عملية توليد الكهرباء بواسطة الخزانات المذكورة . كما قرر انشاء الطرق الرئيسية بين البصرة ، وبغداد ، والشرقاط ، ودلتاوة ، وكركوك ، وبعض طرق المناطق الجبلية والسهلة .

وسيشروع المجلس بانشاء جسور ثابتة في الناصرية ، والكوفة ، وبغداد ، والكاظمية ، والموصل ، وعلى الزابيين ، وقد وضع جسر الكوفة بالمناقصة ، ويتوقع المباشرة به في اوائل كانون الثاني القادم . وقام بانشاء جسور اخرى ما زال العمل جاريا فيها منها جسر كركوك .

وقد شرع المجلس في تشييد ١٦ مستشفى ، و٢٧ مستوصفا ، و٤٥ دار طببيب ، و٩٥ مدرسة ، و٣٠٠ دار للعمال ، و١ كلية للطيران و٧ اقسام داخلية للمعاهد العالية .

وقد طلب المجلس استيراد مكائن تستعمل في التحري عن المعادن . وهو يدرس مشروع انشاء معمل لصب الحديد لصنع الشلمان ، والقضبان الحديدية المختلفة . وقد قرر المجلس تأسيس ثلاثة معامل للسكر في السليمانية ، وكركوك ، والموصل . كما قرر انشاء معمل للسمنت في كركوك .

هذا ونسال الله تعالى ان يمدنا بعونه ، وان يوفقنا الى ما فيه صالح الامة تحت ظل حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المعظم .

### بين العراق واسبانية

اعربت الحكومة الاسبانية في مناسبات عديدة ، عن رغبتها في توثيق علاقات المودة والصداقة بينها وبين العراق ، وعززت رغبتها هذه بعض الدول العربية في الاوساط السياسية . ونظرا للروابط التاريخية والثقافية التي تربط العرب بالاسبان، تقدمت الحكومة الاسبانية باقتراح عقد معاهدة سلم وصداقة مع العراق ، فتم التوقيع على المعاهدة المقترحة في الثالث من ايلول ١٩٥١ م . وقد تضمنت امورا تهم الطرفين المتعاقدين ، كاتخاذ مبداء حل الخلافات بالطرق السلمية ، وتبادل القناصل بين الطرفين ، ومنح حق التصرف والتملك ، وانشاء مراكز التعليم ، وحرية التنقل ، وممارسة المهن التجارية والصناعية في البلدين المتعاقدين ، وقد اقر مجلس النواب هذه المعاهدة في ٢ آذار سنة ١٩٥٢ م وهذا نصها :

حضرة صاحب الجلالة ملك العراق من جهة ؛

حضرة صاحب الفخامة رئيس الدولة الاسبانية من الجهة الثانية .

رغبة منهما في توثيق روابط الصداقة القائمة لحسن الحظ بين بلديهما ، قد قررا عقد معاهدة صداقة بينهما ، وانايا عنهما في ذلك المندوبين المفوضين التالي ذكرهما :

عن صاحب الجلالة ملك العراق : السيد شاكروالوادي وكيل وزير الخارجية .

عن صاحب الفخامة رئيس الدولة الاسبانية : الميسو جون مانويل دد راستيكي المندوب فوق العادة والوزير المفوض في العراق .

اللذين بعد ان قدم كل منهما اوراق تفويضه الى الآخر فوجدها صحيحة ، وموافقة للاصول ، اتفقا على النصوص التالية :

« المادة الاولى » يسود سلم وصداقة دائمان بين اسبانية والعراق .

« المادة الثانية » يقوم الطرفان الساميان المتعاقدان بحل الخلافات التي تحدث فيما بينهما بالوسائل السلمية ، خصوصا منها « التوفيق او التحكيم » اذا لم يمكن حلها بالطرق الدبلوماسية المعتادة .



« المادة الثالثة » يتمتع الممثلون الدبلوماسيون الذين يعتمدهم احد الطرفين الساميين المتعاقدين لدى الطرف الآخر بكل الحقوق ، والامتيازات ، والصيانات المعترف بها في القانون والعرف الدولي ، مدة تمثيلهم بشرط المقابلة بالمثل .

« المادة الرابعة » لكل من الطرفين الساميين المتعاقدين ، أن يعين في اقليم الطرف الآخر ، في المناطق التي تعين بالاتفاق المتبادل ، قناصل عامين ، وقناصل ، ونواب قناصل ، وقناصل فخريين ، ويتمتع هؤلاء في أثناء قيامهم بواجباتهم التي تقتضيها مناصبهم بكل الصيانات والامتيازات المعترف بها في القانون والعرف الدولي .

« المادة الخامسة » يتمتع رعايا كل من الطرفين المتعاقدين ، على اساس المقابلة بالمثل ، وبشرط مراعاتهم للقوانين والانظمة القائمة بحق التملك ، والتصرف بالاموال المنقولة ، وغير المنقولة ، وحق انشاء مراكز للتعليم وادامتها ، وحق محل اقامة دائم وبالتنقل بحرية ، وممارسة المهن التجارية والصناعية وغيرها ، وخصوصا قوانين وانظمة الشرطة .

« المادة السادسة » ينظر الطرفان الساميان المتعاقدان ، بروح من المودة والتعاون الناصدق ، في عقد معاهدات للتجارة ، والملاحة ، واتفاقات واتفاقيات قصلية تتعلق بحماية الملكية الادبية ، والفنية ، والتجارية ، والصناعية ، والعلامات الفارقة ، وبراءات الاختراع .

« المادة السابعة » يبرم كل من الطرفين الساميين المتعاقدين هذه المعاهدة وفقا للاصول الدستورية المعتادة ، وتبادل وثائق الابرام الرسمية في مدريد ، وتوضع موضع التنفيذ حال ابرامها ، وتبقى نافذة باستمرار مدة سنة ، بعد الوقت الذي يبلغ فيه احد الطرفين الآخر كتابة عزمه على انهاؤها . وتصديقا لذلك وقع الممثلان الرسميان هذه المعاهدة وختماها بختميهما .

كتب في بغداد في اليوم الثاني من شهر ذي الحجة سنة ١٣٧٠ هـ المصادف لليوم الثالث من شهر ايلول سنة الف وتسع مائة وواحد وخمسين ميلادية بنسختين : عربية واسبانية .

عن صاحب الفخامة رئيس الدولة الاسبانية عن صاحب الجلالة ملك العراق

جوان مانويل ده راستيكي شاعر الوادي

وكانت المعاهدة موضوع ترحيب المحافل السياسية ، والعلمية ، والادبية ، في كلا البلدين المتعاقدين ، وقد اعقبها تنظيم ثقافي متبادل بين اسبانية والعراق بتاريخ ١٤ شباط ١٩٥٥ م ، فخصصت الحكومة الاسبانية بموجبه بعض الزمالات الدراسية للطلاب العراقيين الذين سافروا الى المدن الاسبانية لدراسة آداب اللغة الاسبانية على حساب الحكومة الاسبانية ، كما ان سفارة لاسبانية تأسست في العراق ، وتقدمت بعد مدة بطلب الى الحكومة العراقية لفتح معهد ثقافي في بغداد تدرس فيه الآداب

الاسبانية ، وتلقى المحاضرات الموسمية ، وتعرض فيه الألواح الاثرية . وعلى الاجمال كان في التعاقد والتعاقد بين العراق واسبانية مصلحة مشتركة عززتها الروابط التاريخية القديمة بينهما .

## بين مصر والعراق

بسط الانكليز نفوذهم على مصر في سنة ١٨٨٢م بزعم المحافظة على طريق الهند، ونشر تدخلهم في شؤونها الداخلية ، فادى الامر الى سلسلة من الاضطرابات والثورات التي عانى المصريون منها الامرين . ولما تألفت هياة الامم المتحدة في منتصف عام ١٩٤٥م ، ظن المسؤولون في مصر ان باستطاعتهم ان يستفيدوا من نص المادة ١٠٣ من ميثاق الامم المتحدة ، فيلغوا المعاهدة البريطانية - المصرية لسنة ١٩٣٦م على اساس انها تتعارض ونص المادة المذكورة من هذا الميثاق (١) واذا بالانكليز يسخرون من هذا الاتجاه ، فيؤدي الامر الى مصادمات دموية بين الفدائيين المصريين ، وبين القوات البريطانية المرابطة في قناة السويس .

واعتبر العراقيون القضية المصرية قضيتهم الوطنية بالذات ، فاعربوا عن شعور الولاء والتضحية في عدة مناسبات ، وقررت الاحزاب السياسية العراقية ، على اختلاف نزعاتها وتباين مناهجها ، اعلان الاضراب العام يوم ١٤ تشرين الثاني ١٩٥١م انتصارا لمصر ، وتضامنا معها في كفاحها الوطني ضد الاستعمار الاجنبي ، وخذت نقابة المحامين حذو الاحزاب السياسية فقررت الاسهام في هذا الاضراب .

وقد استجاب الشعب العراقي لنداء احزابه في اليوم المذكور . فاصبحت بغداد وسائر المدن العراقية ، وهي في حالة من الكآبة شملت جميع مؤسساتها ، ومرافقها . حتى صحافتها ، وتجلت النخوة الوطنية والحماسة القومية بأجلى مظاهرها ، وابرق رئيس حزب الاستقلال الى رئيس وزراء مصر هذه البرقية :

صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

ان تلبية الشعب لدعوة الاحزاب العراقية الى الاضراب العام ، الذي عم ارجاء العراق كافة ، بروعة كاملة . وتضامن شامل لم يسبق له نظير ، لاوضح دليل على ايمان العراقيين بأن مصر انما تكافح في سبيل قضيتنا المشتركة العادلة ، واسطع برهان على استنكارهم جرائم الانكليز الوحشية ، ومحاولاتهم وشركائهم في اثم الاستعمار ، عزل مصر الباسلة على محتتها . خاب فال المستعمرين وامدكم الله بنصر من عنده . فالحق ، وقلوب الاحرار ، وجهود العرب والمسلمين ، في سبيل الحرية والوحدة قبس من جهاد اخوانهم ابناء وادي النيل السعيد .

محمد مهدي كبه « رئيس حزب الاستقلال »

(١) اذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها اعضاء الامم المتحدة ، ونفا لاحكام هذا الميثاق ، مع اي التزام دولي آخر يرتبطون به ، فالمبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق . ام .  
( المادة ١٠٣ من ميثاق الامم المتحدة )

كما ابرق رؤساء بقية الاحزاب برقيات معائلة الى رئيس الوزارة المصرية يحيون فيها نضال مصر ، ويدعون لها بالتوفيق والنجاح . فرد الرئيس المصري ردودا مختلفة على هذه البرقيات معربا عن ارتياح المصريين لهذا الشعور وهذا احد ردوده :

معالي السيد محمد مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال - بغداد .

اشكر لماليكم ، وللشعب العراقي الكريم ، الذي وقف بجانب مصر في نضالها المرير ضد الاستعمار ، ذلك الشعور الصادق ، والتأييد الرائع ، واضرع الى الله ان يبارك وحدة العرب وكفاحهم في سبيل حقوقهم ، وان يحبط مؤامرات المستعمرين ، ويوفقنا للظفر بحقوقنا المقدسة في ظل ملوكنا ورؤسائنا الامجاد . مصطفى النحاس

اما الحكومة العراقية فقد بذلت وساطتها للتوفيق بين بريطانية ومصر . فاستدعي وزير العراق في مصر الى بغداد ، وكلف بنقل وجهة النظر العراقية الى المسؤولين المصريين ، كما صرح رئيس الوزارة العراقية بان الحالة الراهنة في مصر من شأنها ان تؤدي الى مشاكل خطيرة في الشرق الاوسط ، فلا بد من النظر في المطالب المصرية ، وحسم قضيتها بما يضمن حقوق مصر وسيادتها قبل النظر في اية حلول اخرى .

وفي جلسة مجلس النواب المنعقدة في ١٩ كانون الاول ١٩٥٢ م ، تقدم فريق من النواب بكتاب الى رئيس المجلس المذكور هذا نصه :

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

لقد تعرضت مصر الشقيقة الكبرى الى محنة عظيمة ، اثناء عطلة المجلس النيابي الاعتيادية . فلم يتح للنواب المحترمين ان يبدوا شعورهم الصميمي تجاه القطر الشقيق . وتضامنهم مع البرلمان المصري ، وسائر المجالس النيابية العربية ، في عضد مطالب مصر الوطنية في الغاء المعاهدة ، ووحدة وادي النيل . لذلك نطلب عرض اقتراحنا على المجلس العالي لاتخاذ قرار ببلاغ مجلس النواب المصري . تأييد مطالب مصر العادلة ، ومشاركة شعبها في كفاحه من اجل حرية مصر . وتكامل سيادتها ، وتحقيق امانها الوطنية في وحدة وادي النيل الشقيق (١) . عدد الموقعين ٢١ نائبا

وعند وضع هذا الطلب في التصويت قبل ، فأبرقت رئاسة مجلس النواب العراقي الى رئاسة مجلس النواب المصري هذه البرقية :

صاحب المعالي رئيس مجلس النواب المصري - القاهرة .

كان لحوادث مصر الاخيرة ، وما تبعها من سفك دماء بريئة ، ابلغ الالم في نفسي واعضاء مجلس النواب ، مما حملهم على اظهار شعورهم الصميمي ، واحساساتهم الاخوية . بقرارهم الاجماعي في تأييد مطالب مصر الشقيقة العادلة ، وتضامنه مع مجلسكم ، ومشاركة الشعب المصري في كفاحه من اجل حريته ، واستقلاله . وتكامل

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٥١ - ١٩٥٢ م ص ٨ .

سيادته ، وتحقيق امانه القومية . واني في الوقت الذي اقوم بابلغ معاليكم قرار مجلس النواب ، ادعو الله ان يكلل جهود الامة المصرية بالنجاح .

عبد الوهاب مرجان - رئيس مجلس النواب العراقي

وقد رد رئيس مجلس النواب المصري على هذه البرقية بهذا الجواب :

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس النواب العراقي المحترم - بغداد .

تلقيت وزملائي ، اعضاء مجلس النواب المصري ، ببالغ التأثر والشعور بالعرفان ، برقيتكم التي ابغتمونا قرار مجلسكم الموقر بتأييد مطالب مصر العادلة ، وتضامنه ، ومشاركته لشعب مصر في كفاحه الراهن ضد الاستعمار ، وان هذا التأييد من جانب ممثلي شعب العراق الشقيق ، ليشد من عزائمنا ، ويثبت من اقدامنا ، ويعزز آمالنا في التخلص ، وكل شعب عربي شقيق من آثار الظلم والعدوان ، وفي استكمال العزة والسعادة . حقق الله آمالنا جميعا ، وكلل جهودنا وكفاحنا بالسلام والتوفيق .

رئيس مجلس النواب المصري - عبد السلام فهمي جمعة (١)

ومن المؤلم ان تتطور حوادث مصر في اواخر كانون الثاني ١٩٥٢ م ، الى تدبير اجنبي سبب حرق القاهرة ، واقالة وزارة النحاس . والقضاء على حركة الجهاد المصري في سبيل الحرية والاستقلال . ولكن جمعا من الضباط الاحرار صمدوا صمودا عظيما ، وقاموا بثورة عارمة في ٢٣ تموز من هذه السنة ، قوّضت اركان نظام الحكام الملكي ، وادت الى قيام الجمهورية الخالدة في ارض الكنانة .

### بين سورية والعراق

اختل التوازن بين القوى الحاكمة في سورية . منذ فقد العرب الجزء العربي العزيز من وطنهم الاكبر ، فلسطين ، وتعرضت سورية الى رجات عنيفة ، وازمات شديدة ، ولكن حرص الشعب السوري على كيانه ، واستقلاله ، مكن سورية ان تجتاز محنها هذه بسلام .

ففي يوم الاربعاء ٣٠ آذار ١٩٤٩ م ، قام حسني الزعيم بانقلاب عسكري طوّح بالجمهورية السورية ، وابعد الرئيس شكري القوتلي عن البلاد . وقد علل الانقلابيون عملهم هذا بانهم قاموا بحركة الانقلاب لتخليص البلاد من محنها ، وانقاذها من نتائج الوضع السيئ الذي بسط ظله على البلاد خلال العهد القوتلي .

وفي فجر يوم ١٤ آب من هذه السنة ، قام الزعيم سامي الحناوي بانقلاب عسكري ثان ، ادى الى اعدام حسني الزعيم ، ورئيس وزرائه محسن البرازي . وعلل

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٥١ - ١٩٥٢ م ص ١٢ .

الانقلابيون عملهم هذا بانهم ارادوا تخليص البلاد من دكتاتورية حسني الزعيم ، وانتشالها من المخاطر التي وقعت فيها بنتيجة الانقلاب العسكري الاول .

وفي ١٩ كانون الاول ١٩٤٩ م ، قام العقيد اديب الشيشكلي بانقلاب عسكري ثالث . وبرر الانقلابيون عملهم هذا بانهم ارادوا انقاذ سورية من الزعيم الخناوي ورفاقه ، لانهم تأمروا على سلامة الوطن مع جهة اجنبية « يريدون بها العراق الذي كان وراء هذا الانقلاب » .

وكان موقف العراق تجاه هذه الانقلابات العسكرية الثلاثة واضحا كل الوضوح . وقد فصلناه في مواضعه .

والظاهر ان الشيشكلي كان ينتوي امورا هامة وخطيرة ، فاذا به يقوم بانقلاب عسكري رابع في الحادي والعشرين من تشرين الثاني ١٩٥١ م ، مردّه رفض العوامل الاربعة التي تبنتها وزارة سورية القائمة ، وهي وزارة السيد معروف الدواليبي ، وهذه المطالب هي :

- ١ - ان يكون وزير الدفاع مدنيا .
- ٢ - ان تربط قوى الامن الداخلي بوزارة الداخلية دون الجيش .
- ٣ - ان يرأس الشرطة رجل مدني .
- ٤ - ان يمنح رئيس الجمهورية حق تعيين رئيس اركان الجيش ، ونحوه .

فقد كان من رأي الشيشكلي ان يكون الجيش هو الأمر النهائي ، وان يكون الوزراء الذين يتولون الحكم في البلاد تحت سيطرة الجيش ، الامر الذي ادى الى اعتبار الرجل نائرا على النظام الدستوري ، وانه يريد الاستئثار بالحكم ، فاذا بثمانية عشر نائبا عراقيا يتقدمون الى رئاسة مجلس النواب العراقي بهذا الطلب :

معالي رئيس مجلس النواب المحترم .

ان حركة التمرد التي وقعت مؤخرا في سورية الشقيقة ، والتي كانت تحديا صارخا على الدستور في هذه البقعة العزيزة من البلاد العربية ، كان لها الاثر المؤلم في نفوس ابناء هذه البلاد جميعا ، الامر الذي لا مناص منه لاتخاذ كافة التدابير التي من شأنها ان تدرك الاخطار المحيطة بهذا القطر الشقيق . اذ ليس من مصلحة الامة العربية ان يبقى كيان هذه البلاد واستقلالها مهددين بامثال هذه الحركات التمردية من وقت لآخر ، وان يبقى ابناء هذا القطر العزيز معرضين لامثال هذه التصرفات الكيفية والارهابية .

لذلك فاننا نرى انه من واجبا ان نطلب من الحكومة العمل على اتخاذ كافة التدابير اللازمة لمحافظة الحياة الدستورية في هذه البلاد ، واعادة الامن والاستقرار فيها الى نصابهما ، والقيام بكل ما لديها من الوسائل لاطلاق سراح المعتقلين السياسيين ، واعادة حرياتهم اليهم . اذ ليس بوسع الحكومة العراقية التنصل من المسؤولية المترتبة عليها تجاه هذا القطر الشقيق .

كما اننا نقترح ان تطلب الحكومة دعوة اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية للاجتماع فوراً لمعالجة هذا الامر الخطير ، لما له من تأثير على مستقبل الدول العربية وكيانها ، وان يرسل المجلس الموقر بقرارات الى المجالس النيابية في الدول العربية ، بناشدها العمل على انقاذ سورية الشقيقة من محتتها الحاضرة ، ولعالكم الاحترام .

سامي شوكت ، حنا خياط ، عبد الرزاق الازري ، جعفر مكوطر ، جعفر القزويني ، جواد جعفر ، سالم جعفر ، عبد الهادي البجاري ، سلمان الابراهيم . عز الدين النقيب ، غازي العلي ، رفيق السيد عيسى ، ادوار جرجي ، عبد الصمد البجاري ، محمد صالح بحر العلوم ، شلاكة المزعل ، عبد اللطيف جعفر ، محمد جواد حيدر .

١٠ كانون الاول سنة ١٩٥١م

وقبل ان يتذاكر مجلس النواب حول هذا التقرير ، قرر مجلس الوزراء في الثالث من كانون الاول ١٩٥١م ، عدم الاعتراف بشرعية الحركة التي قام بها الشيشكلي ، وادت الى استقالة رئيس الجمهورية السورية هاشم الاتاسي ، واعتقال اعضاء وزارة معروف الدواليبي ، وقد ترتب على هذا القرار ان اصبحت مهمة المفوضية العراقية في دمشق مقصورة على تصريف الامور الادارية الخاصة برعاية العراقيين ، ومنح التأشيرات للمسافرين . كما ان مهمة المثلثة السورية في العراق اقتصرت على مثل هذه الامور .



لقد هال الاجراء العراقي العقيد الشيشكلي ، فاوفد الى بغداد في ٢١ كانون الاول سنة ١٩٥١م كلا من : العقيد سعيد حبي ، والعقيد شوكت شقير ، ليبسطا وجهة النظر السورية الى الجهات العراقية ، كما اوفدهما الى عواصم الدول العربية الاخرى للغرض نفسه ، وبعد ان ادى المبعوثان واجبهما في بغداد ، عادا الى دمشق غير موفقين .

ولما تلي تقرير الثمانية عشر نائباً في جلسة مجلس النواب الرابعة ، المنعقدة في ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٢م ، تحمس بعض الاعضاء فهاجموا الشيشكلي ورهطه بشدة ، وطلبوا من الحكومة ان تتدخل عسكريا وسياسيا لانقاذ سورية من محتتها ، على اساس ان هذا الانقلاب العسكري الرابع دبترته جهات اجنبية ليمهد لها العودة الى هذا القطر الشقيق . ولما كان النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي ساكتا عما يجب اتخاذه من اجراءات في مثل هكذا اقتراحات ، فقد وافق المجلس على احوالة التقرير الى الحكومة لتتصرف به في ضوء المصلحة العامة .

وقد دلت « محاضر المحكمة العسكرية العليا الخاصة » اثناء محاكمة السيد احمد مختار بابان ، على ان الوزارة السعيدية الحادية عشرة اوفدت العين السيد عبد المهدي ، والنائب عبد الهادي البجاري ، وغيرهما الى دمشق لناهضة حكم الشيشكلي ،

بعد ان موّتهم بعشرات الالوف من الدنانير ، ولكنهم لم يتمكنوا من القيام بعمل مثمر . فلما اقصى الجيش السوري اديبا الشيشكلي عن الحكم سنة ١٩٥٤م ، اخذ نوري السعيد ورهطه يتدخلون في امور سورية الداخلية ، لخلق عرش للامير عبدالاله ، بعد ان انتهت وصايته على عرش العراق ، حتى انهم ارسلوا ثلاثين الف دينار الى اديب الشيشكلي مع غازي الداغستاني لهذا الغرض كما تصرّح المحاضر بذلك .

اما بقية الدول العربية ، ولا سيما مصر ، ولبنان ، والعربية السعودية ، فقد اعتبرت حركة الشيشكلي الاخيرة حركة داخلية بحثة فعضدتها ، وتعاونت مع القائم بها ، وبقي العراق مصرا على موقفه منها فلم يحرك ساكنا .

وسارت الامور في سورية سيرها المعتاد ، فتغلبت القوة على المنطق ، وحكمت البلاد السورية حكما عسكريا مباشرا ، وان زين بالاساليب الدستورية احيانا ، ولا سيما بعد اجراء انتخابات شكلية اسفرت عن تعيين العقيد اديب الشيشكلي رئيسا للجمهورية السورية في تموز ١٩٥٣م ، فاستفادت البلاد فوائد جزيلة في الداخل والخارج ، ولا سيما من ناحية تقوية الجيش السوري ، ولكن الاستقرار لم يوات هذا القطر الشقيق . فقد حدثت مصادمة مسلحة بين الدروز والجيش السوري ادت الى ان تعقد مؤتمرات عديدة ، وتتخذ قرارات هامة بوجوب تبديل الهيئة الحاكمة . فاذا بالشيشكلي يضطر الى الاستقالة من رئاسة الجمهورية في آذار ١٩٥٤م ، وبلتجىء الى المملكة العربية السعودية ، ثم يذهب الى البرازيل متنكرا ، فيقتاله احد السوريين في مدينة ديبالما يوم الاحد الموافق ٢٧ ايلول من عام ١٩٦٤م « وتلك الايام نداولها بين الناس وليعلم الذين آمنوا ويتخذ منكم شهداء والله لا يحب الظالمين » (١) .

### دولة عربية جديدة

كانت هيئة الامم المتحدة قررت في اويقات مختلفة ، تكوين دولة عربية تشمل برقة ، وطرابلس ، وفزان ، في موعد لا يتجاوز اول كانون الثاني ١٩٥٢م ، وقد ايدت جامعة الدول العربية هذا القرار .

وكان هذا الجزء من الوطن العربي في قبضة الطليان ، فاحتلته الجيوش الامريكية ، والانكليزية ، والفرنسية ، اثناء الحرب العالمية الثانية ، ولما شعرت هذه الجيوش بتزايد الوعي الشعبي في هذا الجزء الحساس من الشمال الافريقي ، اضطرت الى حمل هيئة الامم المتحدة على اتخاذ قرارها المذكور ، على ان تشترك هذه القوات في تأسيس مطارات لها فيه .

وفي ٢٤ كانون الاول ١٩٥١م ، بث البرق نبا اعلان الدولة الليبية ، وتبوء السيد محمد ادريس السنوسي اريكة الملك فيها ، فتجاوبت اصداؤه في كل مكان ، وقررت

(١) سورة آل عمران : الآية ١٤٠ .

الحكومات العربية الاعتراف بقيام هذه الدولة ، كما اعترفت بقيامها هيئة الامم المتحدة . فاتخذ مجلس الوزراء العراقي قراره بهذا الاعتراف فورا ، فاصدر هذا البيان :

بناء على القرارات الصادرة من هيئة الامم المتحدة بتكوين دولة ليبيا ، التي تشمل برقة ، وطرابلس ، وفرن ، واعلان استقلالها في موعد لا يتجاوز اليوم الاول من شهر كانون الثاني لسنة ١٩٥٢ م ، وتنفيذا للقرارات المتخذة من قبل مجلس جامعة الدول العربية ، وحيث انه قد تعين يوم ٢٤ كانون الاول ١٩٥١ م موعدا لاعلان استقلال الدولة المذكورة ، فقد قررت الحكومة العراقية الاعتراف بالملكة الليبية كدولة مستقلة ذات سيادة اعتبارا من التاريخ المذكور « ١٢/٢٤ / ١٩٥١ م . مدير الدعاية العام ثم اسرع الوصي فأبرق هذه البرقية الى :

حضرة صاحب الجلالة الملك محمد ادریس السنوسي - بني غازي .

يسرني ان اغتنم فرصة اعلان استقلال ليبيا الشقيقة لاعرب لجلالتكم عن تمنياتي القلبية وعن اخلص التمنيات لسعادة جلالتم ورفاه شعبكم الكريم . عبد الاله

فرد الملك ادریس السنوسي على هذه البرقية بما يأتي :

حضرة صاحب السمو الملكي الامير عبد الاله الهاشمي - بغداد .

كان لبرقية سموكم اعمق الاثر في نفسي . يسرني ان اشكر سموكم جزيل الشكر على ما تفضلتم به من رقيق التهاني ، وكريم التمنيات ، راجيا لسموكم السعادة والهناء ، وللشعب العراقي الشقيق الرفاهية والسؤدد والتوفيق . ادریس

### مشاريع الاعمار الجبارة

كانت « الوزارة السويدية الثالثة » قد شرعت قانون مجلس الاعمار رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٠ م ، واعطت بموجبه « للمجلس شخصية ، وله ان يدخل في مقاولات لغرض استئجار الخدمات ، او شراء اللوازم الخاصة بالتحريات والكشوف ، والاشراف ، مع اي شخص او شركة او مؤسسة في العراق او خارجه ، كما ان له ان يستاجر او يملك الاموال غير المنقولة اللازمة لمنهاجه » وان « للمجلس ان يعقد القروض ، ويصدر السندات ، ويرهن موجوداته ، او يستقرض الاموال وغير ذلك باسمه » (١) على ان « تكون للمجلس ميزانية خاصة ، وتتأني وارداته من مجموع واردات الحكومة من النفط ، والمبالغ الاخرى التي يخصصها له مجلس الامة من وقت لآخر » (٢) ويتألف المجلس من ثمانية اعضاء بينهم رئيس الوزراء ، ووزير المالية ، وستة اعضاء متفرعين يعينون بارادات ملكية ، ويتقاضون رواتب باهظة ، ويبقون في مناصبهم لمدة خمس

(١) المادة الثانية من القانون المذكور .

(٢) المادة الرابعة من القانون المذكور .



سنوات ، على ان يكون بين هؤلاء الاعضاء الستة ثلاثة من الاختصاصين احدهم بالري ،  
والثاني بالمالية ، والثالث غير متخصص بفرع واحد . وقد استخدم اخصائي مالي  
بريطاني ، وآخر مهندس امريكي .

ولم تكن واردات الحكومة من النفط سنتئذ من الضخامة ما يسمح بالقيام باعمال  
عمرائية كبرى . فلما تسلمت « الوزارة السعيدية الحادية عشرة » مقاليد الحكم في  
١٧ ايلول ١٩٥٠ م ، عقدت مع شركات النفط العراقية الاتفاقية المؤرخة ٣ شباط  
١٩٥٢ م ، التي قدرت بموجبها ايرادات النفط بما لا يقل عن خمسين مليون دينار في  
كل سنة ، وضعت تعديلا لقانون الاعمار المذكور ، خصصت بموجبه « سبعون بالمائة  
من صافي ما تقبضه الحكومة من الواردات من شركات النفط » (١) لميزانية وزارة  
الاعمار . كما وضعت قانونا آخر خصصت بموجبه « مبلغ مقداره ١٥٥،٢٧٤،٠٠٠  
دينارا لتنفيذ المنهاج العام » (٢) لمجلس الاعمار خلال السنوات ١٩٥١ و ١٩٥٢ و ١٩٥٣  
و ١٩٥٤ و ١٩٥٥ و ١٩٥٦ م .

وكان منهاج الاعمار لست سنوات يتضمن القيام باعمال ري جبارة . كمشروع  
وادي الثرثار الذي يقي العاصمة من الفرق ، وقد خصصت له عشرة ملايين دينار .  
وخزانات الري في دربندي خان الذي خصصت له اكثر من اربعة ملايين ، وخزان  
دوكان ( ثلاثة ملايين و ٥٠ ألفا ) .. الخ ، وطرق رئيسية بين بغداد والبصرة ، وبينها  
وبين كركوك ، وبينها وبين الموصل ، الى عدد من المستشفيات ، والمستوصفات ،  
والمعاهد والمدارس ، ودور السكن للموظفين والمستخدمين ، وجسور ، ومبان عامة  
للحكومة ، ومخافر للشرطة ، وثكنات للجيش ، ونحو ذلك من المشروعات التي لا يمكن  
ان تتحقق لولا ايرادات النفط المذكورة .

وكان يظن - في بداية الامر - ان ايرادات النفط المرتقبة ، او المزعومة ، انما  
تكون ارقاما خيالية لا يمكن ان تستحصل ، وان المشاريع العمرانية التي صادق مجلس  
الامة على عملها خلال سنوات ، لا يمكن ان تتحقق لانها مشاريع وهمية ، ولكن ما  
كادت الحكومة تتسلم حصصها من النفط كاملة ، ويشرع مجلس الاعمار في تنفيذ  
مشاريعه ، حتى تكاثرت الدخل القومي ، وانقلبت الاوضاع العامة رأسا على عقب ، لا  
في بغداد حسب ، بل في معظم الانحاء العراقية . فقد امت العراق شركات عالمية من  
المانية ، وبريطانية ، وفرنسية ، وايطالية ... الخ ، ودخلت في تعهدات مالية مع  
« مجلس الاعمار » لانشاء السدود والجسور ، وتعميد الطرق ، وتنظيم امور الري ،  
واقامة المنشآت الكثيرة للجيش ، والشرطة ، والموظفين ... الخ ، وصارت تستخدم  
المئات من الشبان والشابات في امورها الحسابة والكتابية ، كما صارت تستخدم  
الآلاف من العمال لانجاز تعهداتها ، فارتفعت اسعار السمنت ، والطابوق ، والجص ،  
ونحوها من المواد الانشائية المحلية الى اضعاف ثمنها ، وتضاعفت اجور العمال ،

(١) المادة الاولى فقرة ١ من قانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ م .

(٢) المادة الثانية من قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٢ م .

و كثر حركه البناء في كل محل ، حتى اصبحت العرصات ، والبساتين ، والربذات ، من افخم الضواحي واجملها في بغداد ، وفي غيرها من الحواضر والمدن العراقية ، وصار الباحث عن العمال كالباحث عن الذهب لا يجدهم الا بصعوبة . وهذه حقيقة يعترف بها كل منصف ، بغض النظر عن الطعون التي توجه الى مشاريع الاعمار . وكونها اقيمت لاغراض سياسية او عسكرية . او ان بعض المتنفذين قد اثروا بسببها .

### مهرجان ابن سينا

من علامات الامم الحية ، ان تعتنى بكبرائها ، وزعمائها ، ورجالها ، فتقيم لهم التماثيل ، او تسمي الشوارع باسمائهم ، او تقيم المهرجانات لذكراهم . وقد سبق للترك ان احتفلوا بذكرى الرئيس ابن سينا على اساس انه تركي الاصل (١) وحذا الايرانيون حذوهم لان ابن سينا كان قد اقام في ايران مدة طويلة ، والف بلغتها بعض كتبه ، ثم سرت هذه الفكرة الى الدول العربية ، لان الرجل تثقف ثقافة عربية ، وكتب جل كتبه بهذه اللغة الحية .

واختير العراق ، من بين دول الجامعة العربية ، ليقوم بهذا الواجب ، فكان الاسبوع الاخير من آذار ١٩٥٢م حفلا عظيما . فقد ام بغداد ممثلون عن سورية ، ولبنان ، والاردن ، ومصر ، وليبيا ، وتركيا ، وايران ، واندونيسيا ، وعلماء بارزون من اسبانية ، والمانيا ، وانكلترا ، وفرنسة ، واميركا لشهود الاسبوع الخاص باحتفالات المهرجان الالفى للشيخ الرئيس المشار اليه . وقد افتتح المهرجان الوصي في ٢٠ آذار ، واستمر اسبوعا كاملا تبارى خلاله الخطباء ، والعلماء ، في تعداد نواحي الرئيس العلمية ، والفلسفية ، والاجتماعية ، واسدت الحكومة لهذه الاحتفالات جميع المساعدات الممكنة .

### طلب تامين النفط العراقي

#### توطئة :

كان مظفر الدين شاه، انبراطور ايران، قد منح السير وليم نوكس دارسي (٢)، البريطاني التبعة ، امتيازاً في ٢٨ ايار سنة ١٩٠١م للبحث عن النفط الايراني امدد ستون عاما ، فابتاعت حكومته البريطانية هذا الامتياز بطريقة تكاد تكون الى الخرافة

(١) ولد الرئيس ابن سينا في تركستان سنة ٣٧٢ هـ على اصح الروايات ، وتوفي عام ٤٢٧ هـ . ودفن في همدان .

(٢) كلان دارسي ، وهو ايرلندي ينتسب — على ما قيل — الى ادارة الاستخبارات البريطانية قد جاء الى ايران، وسمى بطرق مخفية للحصول على امتياز نفط جنوبي ايران، وقد ساعده الخط بان اتاح له رجلا ارمينيا اسمه كلينكان نفوسا لدى الحكومة الايرانية ، واستعمل طرقتا مختلفة على سبيل الاغراء والتشويق والرشوة حتى استطاع ان يحصل على الامتياز .

توفيق السويدي « نصف قرن من تاريخ العراق » ص ٢٢٦

اقرب منها الى الحقيقة ، وتآلفت « شركة النفط الانكليزية - الفارسية » لتتولى هذا البحث ، وتقوم بما يتطلبه المشروع من انشاءات ونحوها . وقد بدأ الانتاج في سنة ١٩١٣ م ، ولكن بكميات تكاد تكون ضئيلة ، ثم اخذ يتزايد ويدر على الحكومة الايرانية الايرادات الحسنة حتى اصبح النفط في ايران مصدرا مهما من مصادر ثروتها .

ولما تولى رضا شاه عرش ايران في سنة ١٩٢٥ م ، شعر بالفن الفاحش الذي اصاب ايران في امتيازات النفط ، فعمل جاهدا على حمل الشركة النفطية المستغلة لانصاف بلادها ، بعض الانصاف ، ونظم امتيازها تنظيما جديدا فنجح بذلك .

ودالت الايام دولها ، فاذا بايران تتجه نحو تأميم النفط في بلادها ، وفسخ الامتياز القائم بينها وبين شركة النفط الانكليزية - الايرانية وكان يرأس الوزارة الايرانية الدكتور مصدق فاذا بمجلس الشيوخ الايراني يتخذ قرارا في ٢٠ آذار ١٩٥١ م بتأييد قرار مجلس النواب الذي اتخذه قبل بضعة ايام ، والقاضي بتأميم صناعة النفط في ايران ، واذا بالمحافل البريطانية ترد وتزبد لهذا القرار ، وتركن الى وسائل الاستفزاز والتهديد ، ومن ذلك انها انزلت بعض قواتها بالقرب من عبادان بحجة حماية ارواح ثلاثة آلاف رجل من الفنيين البريطانيين الذين يعملون في صناعة النفط في ايران (١) .

### العراق والتأميم :

ولدة قوبل تأميم النفط في ايران بترحاب وحماس شديدين لدى مختلف طبقات الشعب في العراق وبدأت الدعوة لتأميم النفط في العراق تظهر على اعمدة الصحف العراقية ، وفي المجالس العامة ، واخذ الكتاب يعالجون هذا الموضوع باسهاب ، ولم يلبث ان تقدم عشرون نائبا الى رئاسة المجلس بطلب سن لائحة قانونية لتأميم نفط العراق هذا نصه :

معالي رئيس مجلس النواب المحترم .

ما زالت الشكوى ترتفع في العراق من سوء الاوضاع الاقتصادية ، وما زالت الحكومات المتعاقبة على اختلاف الوانها مكتوفة الايدي ، لا تستطيع القيام بالاصلاحات التي تتطلبها البلاد بسبب قلة المال اللازم للمشاريع العمرانية،والانتاجية،

---

(١) جاء في « يوميات مصطفى العمري » ليوم ٤ ايلول ١٩٥٢ م ما يلي بالحرف :

« اعلني الدكتور فاضل الجمالي بان القائم بالاممال البريطاني المستر ببلي ، اطمه بان المستر ايدن يطلب من الحكومة العراقية التوسط لدى ايران لاجل قبول عرض المستر تشرشل والمستر ترومان بخصوص قضية النفط ، فاعلمته بان من الاوفق ان يرجع بهاء الدين نوري ويواجهه بمصدق ، وبحجة كاتحة الشيوعية ، يطلب من مصدق عدم رفض الطلب المذكور ، وعلى الامريكيين ان يطلبوا من ابن السمود بكالة السيد الكاشاني الذي هو الان في مكة في القضية ايضا ، ثم اجتمعت في وزارة الخارجية مع المستر ببلي وبهاء الدين نوري ، ووافق المستر ببلي على آرائي وشكرني على اهتمامي بالموضوع ، وبمعين الوقت بين بان اهتمامي بالقضية لا بد وان يجعل المستر ايدن مبتوتا » .

مما اضطر العراق في كثير من الاوقات الى استجداء المصارف الاجنبية - دولية وغير دولية - للحصول على القروض . ومبعث ذلك ان اهم ثروة وطنية في البلاد اصبحت محتكرة من قبل الشركات المستقلة . فالنفط الذي كان يعلق عليه العراق كبر اهمية للاصلاح ، لا يستفيد العراق منه فائدة تذكر ، بالنظر للغبين الفاحش الذي لحق العراق من جراء هذه الامتيازات ، التي انتزعتها الشركات مستندة في ذلك الى النفوذ البريطاني ، ودعمه لها ، بل ان اهم امتياز ، وهو امتياز شركة النفط العراقية ، انما انتزع من العراق في وقت كان فيه تحت الانتداب البريطاني ، وجرى تعديله كذلك في هذا العهد نفسه .

هذا مع اننا نجد بعض البلاد المجاورة ، التي وجد النفط فيها منذ امد قصير ، قد استطاعت ان تفيد منه فائدة بالغة ، بالقياس الى العراق ، وقد تضمنت امتيازاتها شروطا لا تناسب اي وجه من الوجوه مع الشروط التي تضمنتها الامتيازات النفطية في العراق ، حتى ان بعض البلاد المجاورة لجأت الى التاميم ، بالرغم من ان شروطها لا تتناسب مع شروط العراق ، وذلك لأنها وجدت ان هذا الطريق هو خير الطرق واسلمها لصيانة شروط ثروتها القومية من تصف الشركات المستقلة ، ولان التاميم حق طبيعي للامم كفلته القوانين الدولية باعتباره مظهرا من مظاهر السيادة .

وبالرغم مما اصاب العراق من غبن فاحش في امتيازاته النفطية المجحفة ، فان شركات النفط في العراق قد اظهرت تعنتا كبيرا ، واصراراً على غدر حقوق العراق ، مما ادى الى امعانها في مخالفة نصوص الامتيازات مخالفة صريحة ، ومن ذلك .

اولا - انها امتنعت عن استخراج كميات من النفط تناسب مع غزارة الآبار والمؤسسات الموجودة ، والتي في مقدورها زيادة طاقة الانتاج اضعافا مضاعفة .

ثانيا - انها اوقفت استخراج النفط بصورة نهائية ، كشركة نفط البصرة ، لان امتيازها اقل استغلالا عن امتيازات شركة النفط العراقية .

ثالثا - امتنعت عن تسليم الحصة المستحقة ( الروياتي ) على اساس الذهب ، خلافا لنصوص الامتياز .

رابعا - اجمعت عن تدريب العراقيين في الخارج على الاعمال الفنية ، مما التزمت به في نصوص الامتياز ، وقد مضى اكثر من ربع قرن دون ان تهيب خبيرا عراقيا واحدا حتى الآن .

لذلك نرى من الواجب ان نتقدم بطلبنا هذا للحكومة العراقية، وفقا للمادة (٤٥) من القانون الاساسي ، راجين سن لائحة قانونية لتاميم شركات النفط في العراق جميعها ، دون استثناء هذا ولعاليكم مزيد الاحترام .

في ٢٥ آذار سنة ١٩٥١م

نائب بغداد اسماعيل الغانم ، نائب الموصل قاسم المفتي ، نائب بغداد عبدالكريم

كنه ، نائب بغداد محمد مهدي كبه ، نائب كربلاء سعد عمر ، نائب بغداد رزوق شماس ، نائب بغداد فائق السامرائي ، نائب الدليم محمد مشحن الحردان ، نائب بغداد ذيبان القبان ، نائب الكوت عبد الحاج خلف ، نائب بغداد عبدالعزيز جميل ، نائب الدليم جمال الراوي ، نائب الموصل آل المفتي جمال ، نائب الموصل الدكتور عبد الله قصير ، نائب بغداد جعفر حمندي ، نائب الموصل محمد صديق شنشل ، نائب بغداد علي كاظم ابو التمن ، نائب كركوك ناجي الهرمزي .

وما كادت الصحف الصادرة في ٢٧ آذار تنشر هذا الطلب ، حتى تقدم محامو البصرة بمثله ، ولكن بلفة اشد ، واذا بعشرات البرقيات تأتي من مختلف الاولية تطالب بالتاميم .

### ما جرى لهذا الطلب :

لم يكن في وسع الحكومة رفض هذا الطلب ، فاوحت الى رئاسة مجلس النواب ان تسوّف في تعيين الجلسة التي ستجري المذاكرة عليه ، بحيث انتهت مدة اجتماع مجلس النواب للسنة ١٩٥٠/١٩٥١ م في ٣١ ايار ١٩٥١ م ، ولم تعين هذه الجلسة المرتقبة ، اما سيل البرقيات المؤيدة لطلب التاميم فلم ينقطع .

على ان الوزارة كانت في مفاوضات مستمرة مع ممثلي شركات النفط العاملة في العراق ، لاتمام المفاوضات التي بداها السيد ايام « الوزارة السويدية الثالثة » والتي كانت العامل الرئيسي لعودته الى الحكم ، بعد استقالة انسويدي ، فقد تألفت ايام « الوزارة السعيدية الحادية عشرة » لجنة وزارية من نائب رئيس الوزراء توفيق السويدي ، ووزير المالية عبد الوهاب مرجان ، ووزير الاقتصاد عبد الجيد محمود ، لمفاوضة ممثلي الشركات المذكورة ، حتى ان الحكومة اذاعت بياناً في نيسان قالت فيه :

« في صبيحة هذا اليوم ٣ نيسان ١٩٥١ م ، قابل مدير شركة النفط العراقية المستر كبن فخامة رئيس الوزراء في داره ، وابلغه ان الشركة توافق على ان يكون معدل مورد العراق عن الطن الواحد من النفط ، لا يقل عن معدل الدول المجاورة كايران ، والمملكة العربية السعودية . وقد ابدى استعداده لتثبيت ذلك خطياً ، وعلى هذا الاساس ستبدأ مفاوضات بين الحكومة والشركة في بغداد في خلال هذا الاسبوع » .

ونشرت الصحف العراقية في اول نيسان ١٩٥١ م برقية صادرة من لندن جاء بها :

« يعتقد المراقبون السياسيون ان المسؤولين هنا يدرسون فكرة اتخاذ اجراء بريطاني - امريكي مشترك لوقف مطالب التاميم الجديدة في الشرق الاوسط ... وان بريطانيا وامريكا قد اتفقتا على توجيه اذار غير رسمي للحكومة العراقية ،

تحذرها فيه من اتخاذ اية خطوة لتأميم آبار البترول في العراق ، ولما كان العراق لم يقرر التأميم بعد ، لان تلك المسألة لا تزال معروضة الآن امام البرلمان ، فقد اكدت الدولتان اي بريطانيا وامريكا بتوجيه اذار غير رسمي ، على ان تنتظر بعد ذلك تطور الموقف » (١) .

وفي اعتقادنا ان مطالبة النواب بتأميم نفط العراق ، قد ساعد المفاوضين العراقيين على الوصول الى نتيجة سريعة في مفاوضات النفط ، وان كان مبدا المناصفة في الارباح قد اقرته شركات النفط العالمية كافة مقدما .

### تأميم جزئي :

على ان الوزارة لم تستطع الصمود امام حملة طلب التأميم العامة ، التي كانت تنبأها الاحزاب السياسية ، والصحف المعارضة ، وتؤديها احداث ايران الخطيرة ، فرأت ان تخطو خطوة تمهيدية نحو تأميم نفط العراق ، فاتفقت مع شركتي نفط الرافدين ، ونفط خانقين ، على امتلاك مؤسساتهما ، وتكليف شركة نفط خانقين بادارتها نيابة عن الحكومة ، وقد تضمن ذلك البيان الرسمي الصادر في ٢٥ كانون الاول سنة ١٩٥١م وهو :

« قررت الحكومة ان تتقدم الى مجلس الامة في دورته الحالية . بلائحة قانونية تكون بموجبها الصناعات النفطية ومنتوجاتها في العراق حكومية . على ان تتبع في ذلك الخطوات الآتية :

اولا : امتلاك الممتلكات والمؤسسات العائدة لشركة نفط خانقين ، وشركة نفط الرافدين . والتي تتكون من مصفى الوند ، والمذاخر المحققة به ، والمنشآت والمباني ومراكز التوزيع ، والمخازن ، واحواض التخزين . وكافة وسائل النقل البرية والنهرية ومخازنها .

ثانيا : الى حين اعداد الفنيين العراقيين ، تناط اعمال التصفية والتوزيع بشركة نفط خانقين ، وتقوم بها نيابة عن الحكومة العراقية ، وتحت اشرافها . لمدة معينة . ولقاء اجور ثابتة .

ثالثا : تقوم شركة نفط خانقين بتدريب العراقيين في العراق على كافة الاعمال . طيلة مدة وكالتها . وتهيئتهم للقيام بأعمال التصفية والتوزيع .

رابعا : تخفيض اسعار نفط الوقود الاسود ، والغاز ، المجهزة الى السكك الحديدية ، والمزارعين ، واصحاب المعامل وغيرهم . وذلك عند ابرام اتفاقيات النفط من قبل مجلس الامة .

(١) العدد ٤٠٦٢ من جريدة الزمان الصادر في اول نيسان ١٩٥١ م .

» وقد قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٥ كانون الاول سنة ١٩٥١م ، تخويل وزير الاقتصاد التوقيع على الاتفاقية المقودة بين الحكومة وشركتي نفط خانقين ، ونفط الرافدين ، وفق الاسس المذكورة اعلاه .

» ان الحكومة واثقة بان العراقيين سيبدلون اقصى ما في وسعهم لاطهار مواهبهم ، ومهارتهم ، في اتقان هذه الصناعات الحيوية ، وادارتها بانفسهم ، وذلك في اقرب وقت مستطاع « اهـ .

و. مدير الدعاية العام

### ما تقوله الشركات النفطية :

وقد نشرت شركتا : نفط خانقين ونفط الرافدين بيانا مشتركا في ٢٥ كانون الاول ايضا هذا نصه :

بعد مذاكرات ودية خلال الاسابيع الاخيرة ، تم التوقيع في بغداد على اتفاق بين الحكومة العراقية ، وشركتي نفط خانقين ونفط الرافدين ( كلاهما فرعان لشركة النفط الانكليزية - الايرانية المحدودة وتعملان في العراق ) وبنتيجة هذا الاتفاق ، دخلت الحكومة والشركتان في ميدان تعاون جديد ، تلبية لرغبة الحكومة في ان تأخذ على عاتقها مسؤولية ، ومراقبة ، تجهيز الاسواق الداخلية بمنتجات النفط الرئيسية .

» وقد اشترت الحكومة ببذل مناسب وسائل التوزيع في العراق ، وكذلك مصفى الوند ، وستقوم شركة خانقين باعمال التوزيع بالنيابة عن الحكومة حتى سنة ١٩٦١م ، والى ان يتم انشاء مصفى الحكومة في بغداد ، ستقوم ايضا بتشغيل مصفى الوند الذي ستجهزه بالنفط الخام من المنطقة التي لها حقوق استنباط النفط منها . وستقوم الشركة بادارة مصفى بغداد حتى سنة ١٩٦١م ، ولكنها لن تكون مسؤولة عن تجهيز النفط الخام .

» وعلاوة على ذلك شرعت الشركة بانشاء مصفى للحكومة في البصرة لتكرير منتجات النفط لتموين سوق العراق الجنوبي « .

» وستستمر الشركة على التنقيب عن النفط في شمالي شرقي العراق ، وعندما تصبح في حل من واجبات انتاج النفط للسوق المحلية - على اثر فتح مصفى بغداد - سيكون كل انتاجها معدا للتصدير . والاتفاق ينص على ان تقسم مناصفة بين الحكومة والشركة الارباح الناجمة من تصدير النفط « اهـ .

جريدة « لواء المستقبل » العدد ١٤٥٩ بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٥١م

### تعديل الاتفاقيات :

قلنا في موضع آخر ان نوري السعيد تولى ، بصفته الشخصية ، مفاوضة

شركات النفط العاملة في العراق لتعديل امتيازاتها منذ ايام « الوزارة السويدية الثالثة » . فلما قاربت مفاوضات هذه نهايتها ، استقالت الوزارة المذكورة ليؤلف السعيد الوزارة التي ستنتهي هذه المفاوضات ، فكان كثير الاسفار الى لندن ، ليدلل بنفسه العقبات التي تعترض سبل المفاوضات ، وكان يصطحبه احيانا وزير الاقتصاد ومدير الاقتصاد العام حتى توصل الطرفان الى التعديلات المنتظرة فصدر بيان مطول بذلك هذا نصه :

### بيان رسمي :

في صباح يوم ٣ شباط ١٩٥٢ م ، تم التوقيع في وزارة الاقتصاد على اتفاقية تعديل اتفاقيات النفط المعقودة بين الحكومة العراقية من جهة ، وبين شركة النفط العراقية ، وشركة نفط الموصل ، وشركة نفط البصرة ، من جهة اخرى .

وبهذه المناسبة وجد ان من المفيد ان يطلع الشعب العراقي الكريم على موجز لاهم ما ورد في التعديل الجديد ، مع مقارنته بالاتفاقيات الاصلية ، ليكون على علم من كل خطوة تخطوها الحكومة لضمان مصالحه ، وتوفير سبل العيش والحياة الكريمة له ولابنائنه من بعده .

### « شركة النفط العراقية » :

تتكون شركة النفط العراقية من عدة شركات انكليزية ، وفرنسية ، وامريكية ، وهولندية ، وقد منحت الحكومة امتياز هذه الشركة بتاريخ ١٤ آذار ١٩٢٥ م ، ثم عدلته بتاريخ ١٤ آذار سنة ١٩٣١ م ، وكانت حصة العراق بموجب هذه الاتفاقية اربع شلنات ذهباً عن الطن الواحد ، يضاف اليها ٢٠٠٠ باون ذهباً تدفعه الشركة الى الحكومة عن كل مليون طن من النفط يصدر الى الخارج ، وذلك مقابل اعفاء الشركة من كافة الضرائب والرسوم الحكومية والبلدية .

وقد نصت المادة العاشرة من هذه الاتفاقية على انه : بعد مرور عشرين سنة من تنفيذها ، يجوز ان تزداد حصة العراق شلنين ذهباً ، فتصبح ستة شلنات ذهباً . او تنقص شلنين ذهباً فتصبح شلنين ذهباً عن الطن الواحد ، وذلك وفقاً للطريقة الحسابية التي نصت عليها المادة المذكورة . وقد تعهدت الشركة بموجب هذه الاتفاقية على تصدير مليوني طن سنوياً كحد ادنى .

### « شركة نفط الموصل وشركة نفط البصرة » :

منحت الحكومة امتياز شركة نفط الموصل بتاريخ ٢٠ نيسان سنة ١٩٣٢ م ، كما منحت امتياز شركة نفط البصرة بتاريخ ٢٩ تموز سنة ١٩٣٨ م ، وكانت حصة الحكومة بموجب هاتين الاتفاقيتين اربعة شلنات ذهباً عن الطن الواحد ، يضاف اليها ٢٠٠٠ باون ذهباً عن كل مليون طن يصدر الى الخارج تدفعه كل من الشركتين الى الحكومة ، مقابل اعفائهما من الضرائب والرسوم الحكومية والبلدية .



ووفقا لاحكام الاتفاقيتين المذكورتين ، يحق للحكومة ان تأخذ عشرين بالمئة من النفط الخام من انتاج كل من الشركتين المذكورتين ، وذلك في فم البئر مجانا ، على ان تستعمل هذه الكمية للاستهلاك المحلي . اما ما يفيض عن الحاجة ، فيتحتم على الحكومة بيعه الى الشركتين المذكورتين . وفيما يخص الانتاج ، فقد تمهدت شركة نفط الموصل بانتاج مليون طن سنويا فقط كحد ادنى ، كما تمهدت شركة نفط البصرة بانتاج مليون طن سنويا كحد ادنى ، على ان تزداد هذه الكمية الى المليون طن ، وذلك في حالة العثور على منابع للنفط ، تعادل بمقاديرها وخواصها المنابع التي تستثمرها شركة النفط العراقية .

ان التعديلات المهمة التي بذلت الحكومة كل جهودها لتحقيقها تنحصر في :

اولا - زيادة واردات الحكومة عن الطن الواحد .

ثانيا - زيادة كميات النفط المستخرجة والمصدرة الى الخارج .

واليكم تفاصيل ما توصلت اليه الحكومة بهذا الشأن :

لقد اصبحت حصة الحكومة ٥٠ ٪ من صافي الارباح التي تحصل عليها الشركات من عملياتها في العراق ، وذلك قبل تنزيل اية ضريبة عن هذه الارباح . ويحق للحكومة ان تستوفي - كحد ادنى - قيمة ٢٥ ٪ من انتاج كل من شركتي النفط العراقية ، ونفط الموصل و ٣٣ ٪ وثلاث من انتاج شركة نفط البصرة ، وذلك حسب الاسعار العالمية السائدة في ميناء التصدير البحري . كما يحق للحكومة ان تأخذ ١٢ ٪ ونصف من النفط الخام عينا ، وذلك من مجموع انتاج الشركات الثلاث ، على ان تسلمه في ميناء التصدير البحري ، وتتصرف بهذه الكمية حسب مشيئتها .

ولقد تمهدت كل من شركتي النفط العراقية ، ونفط الموصل ، بتصدير ما لا يقل عن ٢٢ مليون طن من النفط الخام سنويا كحد ادنى . كما تمهدت شركة نفط البصرة بتصدير ثمانية ملايين طن من النفط الخام سنويا ، كحد ادنى كذلك ، وقد تمهدت الشركة - بموجب التعديل الجديد - بان لا تقل واردات الحكومة عن عشرين مليون دينار في خلال سنتي ١٩٥٣م و ١٩٥٤م و ٢٥ مليون دينار في خلال سنة ١٩٥٥م والسنوات التي تليها .

من المفهوم بان هذه المبالغ انما هي الحد الادنى للواردات التي سيحصل عليها العراق . اما الواردات الحقيقية فستكون اكثر من هذه المبالغ ، كما يتضح من التخمينات المذكورة ادناه .

ولاجل اعطاء صورة واضحة لما توصلت اليه الحكومة في هذا التعديل ، لا بد من اجراء مقارنة بين ما كان يتسلمه العراق من واردات عن الطن الواحد ، بموجب الاتفاقيات السابقة ، وما يتسلمه بموجب التعديل الجديد .

لقد كانت حصة العراق في شركة النفط العراقية اربعة شلنات ذهبا عن الطن الواحد ، يضاف اليها ٢٠٠ ر. باون ذهبا . ومعنى ذلك ان حصة العراق عن الطن

الواحد حسب الاسعار الرسمية للذهب كانت حوالي ١٣ شلنا ، وبنتيجة المفاوضات التي قام بها فخامة السيد نوري السعيد في سنة ١٩٥٠ م ، استطاع ان يرفع حصة العراق الى الحد الاعلى المنصوص عليه في الاتفاقية ، وهو ستة شلنات ذهباً عن الطن الواحد ، وذلك قبل سنة ١٩٥٤ م ، المنصوص عليها في الاتفاقية ، وبذلك بلغت واردات العراق عن الطن الواحد ١٩ شلنا .

اما الآن ، وبموجب التعديل الجديد ، فان حصة العراق من شركة النفط العراقية ستكون ٣٨،٥ شلنا عن الطن الواحد ، وذلك في خلال هذه السنة (١٩٥٢م) ثم ترتفع الى ٤٠،٥ شلنا في سنة ١٩٥٣ م ، والسنين التي تليها ، وذلك حسب الكلف والاسعار السائدة الآن :

وعلى هذا الاساس تخمن واردات العراق من النفط للسنوات الاربع القادمة بما يلي :

سنة	
١٩٥٢م	٣١ مليون دينار
١٩٥٣م	٤٨ مليون دينار
١٩٥٤م	٥٣ مليون دينار
١٩٥٥م	٥٩ مليون دينار

هذا من ناحية الواردات التي ستدخل خزانة الدولة ، والتي ستنفق بلا شك على المشاريع العمرانية ، والثقافية ، والصحية ، التي تعود على الشعب بالخير . اما من ناحية الكميات المنتجة ، فقد كان الحد الادنى للانتاج ، بموجب تعهدات شركتي النفط العراقية - و نفط الموصل ، ثلاثة ملايين طن سنوياً فقط ، بينما اصبح الآن بموجب التعديل الجديد ٢٢ مليون طن ، وفيما يتعلق بشركة نفط البصرة ، فقد كان الحد الادنى للانتاج يتراوح بين المليون والمليونين طن ، فأصبح بموجب التعديل الجديد ثمانية ملايين طن .

هذه مقارنة - تدعمها الارقام - بين الاتفاقيات القديمة والتعديل الجديد ، ومنها يتضح الفرق الكبير بين ما كنا عليه ، وما توصلنا اليه الآن . وزيادة في الايضاح لا بد من اجراء مقارنة اخرى بين واردات العراق ، بموجب التعديل الجديد ، وواردات الدول المجاورة من نفطها .

ان حصة الحكومة العراقية عن الطن الواحد ، بموجب التعديل الجديد ، اصبحت تزيد عما تتسلمه البلاد المجاورة عن الطن الواحد ، علاوة عن فوائد اخرى حصل عليها العراق . منها حصوله على حصة عينية من النفط ، وتعهدت الشركات بالالتزام بحد ادنى من الانتاج ، ودفع حد ادنى من الواردات سنوياً ، وكذلك تزويد العراق بالنفط الخام للاستهلاك المحلي بسعر ٥،٥ شلنا للطن الواحد ، بينما لم ترد نصّوص مماثلة في الاتفاقيات المعقودة بين الشركات والبلاد المجاورة .

هذا فضلا عما جاء في التعديل الجديد من لزوم تعيين مدراء عراقيين في مجالس ادارة الشركات ، وارسال البعثات بحيث يكون - في اي وقت - ٢٥٠ طالبا عراقيا يدرسون في المعاهد البريطانية على نفقة الشركات ، يضاف الى ذلك الزام الشركات بفتح مدرسة صناعية في كركوك - على نفقتها - بحيث يتخرج منها ٦٠ طالبا عراقيا سنويا .

اما وضع النفط في ايران ، فبالرغم من مرور ما يقرب من السنة على الخلاف الحاصل بين الحكومة الايرانية ، وشركة النفط ، فلم يتوصل الطرفان الى حل يمكن مقارنته مع هذه الاتفاقية ، التي ستعرض على مجلس الامة ، ومع ذلك فقد صرح فخامة رئيس الوزراء مرارا وتكرارا بانه في حالة حصول احدى الدول المجاورة على عوائد تزيد للطن الواحد عما يحصل عليه العراق ، فان من حق الحكومة ان تطالب الشركات بهذه الزيادة .

#### « شركة نفط خانتين و نفط الرافدين »

كانت شركة نفط خانتين تتمتع بحقوقها بموجب امتياز دارسي المؤرخ في ٢٨ ايار سنة ١٩٠١ م ، الذي عدل بالاتفاقية المؤرخة في ٣٠ آب سنة ١٩٢٥ م ، والتي عدلت مرة اخرى بتاريخ ٢٤ ايار سنة ١٩٢٦ م . وكانت هذه الشركة تقوم باستخراج كميات محدودة من النفط لسد قسم من احتياجات العراق للاستهلاك المحلي . ولم يرد في الاتفاقية ما يلزم الشركة على تصدير النفط الخام ، وكانت واردات الحكومة من هذه الشركة { شلنات ذهباً عن كل طن . اما الآن وبموجب الاتفاقية الجديدة . فقد استلمت الحكومة - بسعر الكلفة بعد تنزيل الاندثار - كافة الممتلكات والمؤسسات العائدة لهاتين الشركتين ، وفي ضمنها مصفى الوند ، ومراكز التوزيع ، واحواض التخزين ، وكافة وسائط النقل وغيرها ، وستقوم شركة نفط خانتين بتشغيل هذه المؤسسات نيابة عن الحكومة ، وتحت اشرافها ، بأجور معينة ، ولمدة معينة . وللحكومة في خلال هذه المدة اعفاء الشركة المذكورة من هذه المهمة متى شئت .

وقد اعطت الحكومة شركة نفط خانتين مهلة امدها سبع سنين ، وذلك للتحري وحفر آبار جديدة ضمن منطقة امتيازها السابق . كما تعهدت الشركة - بموجب الاتفاقية الجديدة - باستخراج وتصدير ما لا يقل عن مليوني طن سنويا ، على ان لا يصدر هذا النفط بواسطة مجموعة انابيب شركة النفط العراقية الموجودة حاليا ، لئلا يؤثر ذلك على انتاج وتصدير شركة النفط العراقية . وستكون حصة العراق من ارباح هذه الشركة مماثلة لحصتها من الشركات المصدرة الاخرى المار ذكرها . وفي حالة عدم قيام الشركة بتصدير النفط ، يصبح الامتياز لاغيا ، وتصبح كافة ممتلكاتها ملكا للحكومة .

هذه صورة حقيقية واضحة توضع امام الشعب الكريم ، الذي يجب ان يعلم بأن الحكومة لا تألو جهدا في السعي للحصول على اقصى الفوائد ، وانتهاز كل فرصة مؤاتية لتحقيق ذلك ، في جو من الهدوء والطمأنينة .

وقد قررت الحكومة ان ترصد ٧٠ ٪ من واردات النفط لاعمار البلاد ، وانشاء السدود ، وخزانات المياه ، والمدارس ، والمستشفيات ، والمعامل ، وكل ما من شأنه رفع مستوى الحياة ، وضمان رفاه الشعب واسعاده . وقد باشرت فعلا بتنفيذ هذه المشاريع .

وستقدم الحكومة هذه الاتفاقيات الى مجلس الامة ، وتدلي بايضاحات وافية امام اللجان والمجلسين ، وسيكون المجال واسعا امام حضرات الاعيان والنواب لمناقشتها باسهاب وتوسع (١) .

و. مدير الدعاية العام

### الاتفاقيات في المجلس :

ما كاد مجلس النواب يعقد جلسته السابعة في اليوم التاسع من شهر شباط سنة ١٩٥٢ م ، حتى اعلن رئيس المجلس عن ورود اللائحة القانونية لتصديق اتفاقيات النفط المعقودة بين الحكومة العراقية ، وبين شركات النفط العراقية المحدودة ، واحالتها على « لجنة الشؤون الاقتصادية » في المجلس . فاعلن نائب بغداد فائق السامرائي « ان الاسلوب الذي درج عليه المجلس العالي ، هو احالة هذه الامور على لجنة مشتركة مؤلفة من لجنتي الشؤون الاقتصادية والمالية » (٢) وطالب ان تحال هذه اللائحة ومرفقاتها على مثل هكذا لجنة ، فعارض رئيس المجلس هذا الطلب ، وقال : ان المادة ٣٦ - من نظام المجلس - صريحة في هذا الباب حيث تنص على ان المعادن وما يتبعها من اتفاقيات ، هي من اختصاص اللجنة الاقتصادية . فرد عليه السامرائي ان اتفاقيات النفط تتعلق بالامور المالية اكثر من تعلقها بالمعادن ، وان الضرائب من اختصاص الامور المالية لا الاقتصادية ، واستشهد بمواد قانونية وسوابق منوعة ليبرهن على صحة طلبه ، فلما اعيتته الحيل تقدم بهذا الاقتراح :

معالي رئيس مجلس النواب المحترم ،

بالنظر لاهمية اتفاقيات النفط في اقتصاديات البلاد ، ارجو من المجلس العالي ، ان يوافق على إحالتها الى لجنة مشتركة مؤلفة من لجنتي الشؤون الاقتصادية والمالية .

نائب بغداد - فائق السامرائي (٣)

ولما وضع هذا الاقتراح في التصويت رفضته الاكثرية الحكومية الممثلة في اعضاء « حزب الاتحاد الدستوري » - حزب نوري السعيد - .

(١) جريدة لواء الاستقلال العدد ١٤٩٧ بتاريخ ٨ شباط ١٩٥٢ م .  
(٢) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٥١ - ١٩٥٢ م من ٦٠/٦١ .  
(٣) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٥٢/١٩٥١ م من ٦٠ - ٦١ .

## استقالة نواب الاستقلال :

وشعر « حزب الاستقلال » بحرجة موقفه حيال هذه الاتفاقية ، وهو الحزب الذي كان يدعو الى تأميم النفط سرا وعلانية ، فارتأى ان يسحب اعضاءه من المجلس فلا يقال انه اسهم في المذاكرات التي جرت لابرام هذه الاتفاقية ، فتقدم ممثلو الحزب الخمسة بكتاب استقالاتهم وهذا نصه :

### نص الاستقالة :

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

عقدت الوزارة الحاضرة اتفاقيات النفط الجديدة ، وتقدمت بلوائح الى المجلس النيابي لاقرارها في ظرف يوشك فيه المجلس على الانتهاء من دورته ، ولم يسبق للشعب ان ملك الوسيلة الدستورية للتصويت في انتخابات عامة لاختيار النواب ، على اساس تحمل مسؤولية البت في مثل هذه الاتفاقيات الخطيرة ، التي لا تقل خطورة عن عقد معاهدة مع دولة اجنبية ، وقد سبق للعراق نفسه ان شهد اجراء انتخابات كان هدفها الاول استفتاء الشعب في عقد معاهدة ١٩٣٠م الجائرة .

لذلك فقد كان من الصواب ان ترجىء الحكومة امر البت في اتفاقيات النفط الجديدة الى ما بعد الانتخابات المقبلة ، ليكون للشعب العراقي مجال لانتخاب نواب على اساس موقفهم منها . اما ان يفاجأ الرأي العام بهذه الاتفاقيات ، ويطلب من المجلس في آخر ايامه البت فيها ، فامر يتنافى مع تقدير خطورتها ، ومع التقاليد الدستورية المتبعة في البلاد الاخرى ، بل يتنافى حتى مع ما جرى عليه العراق في عرض معاهدة ١٩٣٠م الجائرة نفسها .

فاقدم الحكومة على تشريع هذه الاتفاقيات من قبل المجلس الحالي ، وما رافق ذلك من تدابير يراد بها تمشية الاتفاقيات بسرعة ، مستخدمة لذلك اكثريتها المطلقة ، سواء كان في طريقة عرضها على اللجان المختصة ، ام في حمل اللجنة على النظر فيها في اليوم الذي تلا توزيعها على النواب ، من دون ان تعطى لهم الفرصة الكافية لدراستها ، ان ذلك كله من شأنه ان يزيد في شكوك الرأي بنوايا الحكومة ، تلك الشكوك والريب التي اولدت لدى الرأي العام قناعة تامة بأن هناك سياسة ترمي الى مواصلة سلب ثرواته الطبيعية ، وكنوزه النفطية ، بنفس الطريقة التي سلبت بها هذه الكنوز لأول مرة في عام ١٩٢٥م ، وللمرة الثانية عام ١٩٣٢م ، من دون ان يعطى الشعب فرصة كافية للتعبير عن ارادته في هذه الثروة التي تعود اليه ، ولا يملك اي مسؤول او اية هيئة حق الاستئثار بتقرير مصيرها كما يشاء او تشاء . وان هذه التدابير انما يراد بها اضعاف صفة المشروعية على اتفاقيات ينظر اليها الرأي العام العراقي على انها ابتزاز لثرواته وكنوزه .

فلهذه الاسباب ، ولاختيار الحكومة لعقد اتفاقيات النفط وامرارها من المجلس

النيابي هذا الوقت ، الذي ائقل فيه الاستعمار كاهل العراق والبلاد العربية  
 لاخرى بوطاته ، لهذه الاسباب كلها نرى ان بقائنا في المجلس النيابي ، بعد عرض  
 اتفاقيات النفط عليه عرضا شكليا ، انما يعتبر مساهمة منا في اعطاء صفة المشروعية  
 لأمرار هذه الاتفاقيات ، التي نعتقد ان امرارها سيما على هذا النحو الشاذ ، وفي  
 مثل هذه الظروف ، افتئات صريح على حقوق الشعب ، وانتزاع عام لهيئته على  
 تنظيم اخطر شؤون ، وحرمانه حتى من التعبير عن ارادته باستفتاء عام كان الواجب  
 اجراؤه بحرية على اساس هذه الاتفاقيات الخاصة بالنفط .  
 لذلك كله نجد ان من واجبا ان نتقدم باستقالتنا هذه من عضوية المجلس  
 النيابي ، راجين قبولها ومن الله العون والتوفيق . ولمعاليكم مزيد الاحترام .

١١ شباط ١٩٥٢م

قاسم المفتي	محمد صديق شنشل	اسماعيل الفانم	فائق سامرائي
نائب الموصل	نائب الموصل	نائب بغداد	نائب بغداد
محمد مهدي كبه			
نائب بغداد			

### مناقشة الاستقالة :

وما كاد رئيس مجلس النواب يوعز بتلاوة هذه الاستقالة في الجلسة النيابية  
 الثامنة ، المنعقدة في الثاني عشر من شباط ١٩٥٢م ، حتى نهض رئيس الوزراء  
 نوري السعيد ، فأعرب عن اسفه لوقوع هذه الاستقالة ، وطلب الى المجلس ان  
 يرفضها ، ولكن رئيس المجلس اعلن عنها انها ستطبع وتدخل في منهاج جلسة قادمة .  
 حتى اذا انتهى المجلس من المصادقة على قانون تصديق اتفاقية النفط في جلسة  
 المجلس العاشرة المنعقدة في ١٤ من هذا الشهر ، ادخلت الاستقالة في منهاج الجلسة  
 الرابعة عشرة المنعقدة في ٢٣ شباط ١٩٥٢م ، فتكلم حولها كل من السادة : خليل  
 كنه ، وعلي ابو التمن ، ومحمد مشحن الحران ، واركاب العبادي ، وجواد الخطيب .  
 وعبد المجيد القصاب ، وطلبوا رفضها . واعلن نائب ديالى حسام الدين جمعة عن  
 استعدادده لمفاتيحة النواب المستقلين حول ضرورة العودة الى ندوة الامة ليستنير  
 النواب بأرائهم ، ويتمكنوا من خدمة امتهم ، ولا سيما بعد ان انتهى المجلس من  
 موضوع اتفاقيات النفط ، ولم يحضر النواب المستقلون الجلسة التي جرى فيها  
 التصويت عليها .

واعلن نائب السليمانية علي كمال « ان كافة التقاليد البرلمانية تقضي في بلاد  
 العالم كله بأن تقرر الاكثرية ما تراه صوابا ، وتخالف الاقلية ما تراه غير موافق  
 لخطتها . فان اخواننا يستطيعون ان يخدموا البلاد ، ويحسنوا واجباتهم النيابية  
 بالبقاء بين ظهرانيها ، بدلا من ان يتركوا المجلس » (١) ولما وضعت الاستقالة بالتصويت  
 لم تقبل .

(١) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٥٢/١٩٥١ م من ١٩٧ .

وكان البرلمان العراقي قد استن سنة حميدة ، منذ مارس العراق الحياة النيابية لأول مرة في عام ١٩٢٥ م ، فكان يرفض استقالة كل نائب تضطره اوضاع البرلمان ، او بضطره وضعه الخاص الى الاستقالة ، حتى اذا اصر عليها ، رأى المجلس رايه فيها . ولما بلغ رئيس مجلس النواب الذوات المستقلين بقرار الرفض ، تقدموا باستقالة ثانية في ١٧ شباط . فلما عرضت على المجلس ، طالب النائب عبدالكريم برفضها للمرة الثانية ، واعقبه حسام الدين جمعة فطلب « من المجلس العالي ان يصر على الرفض ، كما سبق لهذا المجلس ان مشى على المبدأ عندما استقال معالي القصاب » (١) ولكن الاكثرية الحكومية كانت قد قررت قبول هذه الاستقالة ، قبل ان تعرض على هذا المجلس . فلما وضعت في التصويت اعلنوا قبولها وهذا نصها :

معالي رئيس مجلس النواب المحترم .

تحية مباركة :

تسلمنا شاكرين كتاب معاليكم المرقم ٣٥٠ والمؤرخ في ٢٤ شباط ١٩٥٢ م المتضمن اعلامنا بقرار مجلس النواب برفض استقالتنا .

واننا اذ نشكر للمجلس العالي مجاملته الكريمة ، ولزملائنا الافاضل عواطفهم الصادقة نرى ان لا معدى لنا عن الاصرار على الاستقالة التي قدمناها ، بسبب قناعتنا التامة بان العرف الدستوري المتبع في الدول الديمقراطية من جهة ، ومصلحة العراق العامة من جهة اخرى يحتمان عدم نظر المجلس الحالي ، وهو في اواخر ايامه ، في اتفاقيات خطيرة كاتفاقيات النفط ، ويقضيان بضرورة تأجيل البت فيها الى ما بعد الانتخابات المقبلة ، واستفتاء الشعب بشأنها . لذلك نرجو التفضل بعرض استقالتنا هذه على المجلس النيابي راجين قبولها .

١٩٥٢/٢/٢٧ م

ولمعاليكم مزيد الاحترام

قاسم المفتي نائب الموصل ، محمد صديق شنشل نائب الموصل ، اسماعيل غانم نائب بغداد ، فائق السامرائي نائب بغداد ، محمد مهدي كبه نائب بغداد .

**تصديق الاتفاقيات :**

كانت جلسة مجلس النواب العاشرة قد خصصت لمناقشة الميزانية العامة للسنة ١٩٥٢ م ، المالية ، وما كاد رئيس المجلس يعلن افتتاح الجلسة في ١٤ شباط ١٩٥٢ م ، حتى تقدم رئيس الوزراء بهذا الاقتراح :

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

بما ان اتفاقيات النفط لها علاقة وارتباط كلي بفصول وابواب الميزانية العامة

(١) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٥٢/١٩٥١ م ص ٢٤٢ .

لسنة ١٩٥٢ المالية ، فلا يمكن والحالة هذه الانتهاء من النظر في الميزانية ، ما لم ينته المجلس من النظر في الاتفاقيات المذكورة . فعليه ولما كانت هذه الاتفاقيات قد وزعت على النواب منذ مدة ، وانها احيلت على اللجنة المختصة ، وقدمت تقريرها الى المجلس ، ووزع على حضرات النواب ، فاقترح ان يوافق المجلس العالي على ادخال هاتين الاتفاقيتين ، ولائحة قانون مصافي النفط الحكومية ، ولائحة قانون التعديل الاول لقانون مجلس الاعمار ، في منهاج جلسة اليوم ، والنظر فيها عملا بالمادة (٢٨) من النظام الداخلي ، على ان تكون لائحة قانون تصديق الاتفاقية المعقودة في ٣ شباط سنة ١٩٥٢م بين الحكومة العراقية ، وشركات النفط العراقية المحدودة ، ونفط الموصل المحدودة ، ونفط البصرة المحدودة ، مادة اولى ، ولائحة قانون تصديق الاتفاق المعقود في ٢٥ كانون الاول سنة ١٩٥١م ، بين الحكومة العراقية ، وشركتي نفط خانقين المحدودة ، ونفط الرافدين المحدودة مادة ثانية ، ولائحة قانون مصافي النفط الحكومية مادة ثالثة . ولائحة قانون التعديل الاول لقانون مجلس الاعمار مادة رابعة .

رئيس الوزراء - نوري السعيد

ولما وضع هذا الطلب في التصويت قبل ، ثم صوت على اللوائح المذكورة بعد مناقشة سطحية لم تستغرق طويلا ، تلي خلالها تقرير مطول لحزب الامة الاشتراكي ( سيأتي نصه ) وقدم اقتراح بالاكفاء بالذاكرة فقبل ، وهكذا انتهى امر اتفاقيات النفط .

### مواقف الاحزاب :

قضي الامر فصادق مجلس النواب على اتفاقيات النفط باكثرية ٨٩ صوتا ، ضد سبعة اصوات ، وتغيب عن الجلسة اربعون نائبا ، كما صادق عليها مجلس الاعيان باكثرية ١٧ صوتا ضد صوت واحد ، هو صوت عباس مهدي ، فاعد حزب الاستقلال بيانا عن موقفه من هذا التشريع هذا نصه .

### بيان حزب الاستقلال

ايها الشعب الكريم ،

عرضت الحكومات الحاضرة اتفاقيات النفط عرضا شكليا على المجلس النيابي الحالي ، الذي بلفظ انفاسه الاخيرة . ولم يسبق للشعب ان ملك الوسيلة الدستورية للتصويت في انتخابات عامة ، لاختيار نوابه على اساس تحمل مسؤولية البت في مثل هذه الاتفاقيات الخطيرة ، فكان من الطبيعي ان تمر بسرعة قلما مرت بها حتى بعض اللوائح الاعتيادية ، وكانت جلسة امس النيابية خاتمة المهازل التي بدأت في اول هذا الاسبوع ، اذ وافقت عليها الاكثرية المعلومة .

ان هذه الاتفاقيات التي اجمع الشعب العراقي على رفضها ، وشجبها اربعة



احزاب : هي كل الاحزاب القائمة ، باستثناء الحزب الحاكم وحده ، لا يمكن ان تعتبر مقيدة للعراق ، ولا ملزمة له ، بل لا تعدو ان تكون قصاصة ورق املتها الشركات على الوزارة القائمة املاء لخدع الشعب ، والحيلولة دون اندفاعه في العمل للظفر بحقوقه كاملة في النفط .

وقد سبق ان فرضت على العراق باساليب شاذة معاهدات واتفاقيات ، أعلن الشعب - منذ يوم ابرامها - عدم الاعتراف بها ، كمعاهدة ١٩٣٠م الجائرة ، التي لم يلبث الجانب البريطاني ان اخذ يطبقها بالقوة القاهرة ، فما زال الشعب العراقي يعتبر تلك المعاهدة احتلالا ليس له ما يبرره الا في شرعة الغاب ، وكذلك فرضت عليه اتفاقية النفط التي اعتبرها الشعب سلبا لثروته وانتهابا لكنوزه .

وما اتفاقيات النفط الجديدة هذه ، الا مثل تلك المعاهدات والاتفاقيات ، وقد فرضت عليه في هذا الوقت ، الذي اثقل فيه الاستعمار كاهل العراق والبلاد العربية الاخرى بوطاته ، ومرت بهذا الشكل الشاذ من المجلس النيابي الحالي . تقول ان اتفاقيات النفط هذه مثل تلك المعاهدة الجائرة واضرابها ، انما ينظر اليها الشعب على انها اعتداء عليه يراد منها الاستمرار على ابتزاز ثرواته ، وانتهاك كنوزه ، وسيحاسب عليها الشركة يوم يشتد ساعده ، ويهب للدفاع عن حقوقه ومصالحه .

لذلك فان حزب الاستقلال يعلن للشعب العراقي الكريم ، وللرأي العام العالمي ، بأن هذه الاتفاقيات التي فرضت فرضا ، وأبرمها هذا المجلس النيابي ابراما شكليا ، يسلب عنها الصفة المشروعة لن تقيد الاجيال القادمة لانها باطلة بطلانا تاما ، وبالله المستعان (١) .

رئيس حزب الاستقلال - محمد مهدي كبة

### بيانان لحزبين آخرين :

اما الحزبان المتأخيان « الحزب الوطني الديمقراطي » و « الجبهة الشعبية المتحدة » فقد نشرنا بياننا مشتركا هذا نصه :

« لقد حدث ما توقعه الحزب الوطني الديمقراطي ، والجبهة الشعبية المتحدة ، في بيانتهما المشتركة السابقة ، حول اتفاقية امتيازات النفط الجديدة ، فجاءت هذه الاتفاقية غامضة كل الغموض ، حتى بالقياس الى البيانات الرسمية السابقة ، بل ان هذه الاتفاقية جاءت اسوأ مما تضمنته تلك البيانات الرسمية .

وقد كان المفروض ان تحل الاتفاقية الجديدة كل المشاكل التي يمكن ان تعرض ،

---

(١) جريدة « لواء الاستقلال » العدد ١٥٠٣ بتاريخ ١٥ شباط ١٩٥٢ م ، وقد تم فعلا تأميم شركات النفط الاجنبية العاملة في العراق بعد الاطاحة بنظام الحكم الملكي في العراق وقيام الجمهورية العراقية بثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ م ، وقد دخل العراق من واردات نفطه المؤمم في عام ١٩٧٥ فقط اكثر من ثلاثة الاف باون استرليني بفضل سياسة « حزب البعث العربي الاشتراكي » الذي كان في الحكم .

فاذا بها تحيل كثيرا من الامور الى اتفاقات لاحقة بين الحكومة والشركات . ومعنى ذلك بقاء سيطرة الشركات ، واستمرار خضوع الحكومة لرغبة الشركات ومصالحها، مما يسهل امر تلاعبها بمواردنا من النفط الى ابعد الحدود ، اذ تدل تجاربنا القاسية الماضية على ان كلمة الشركات كانت دائما هي القول الفصل في الموضوع .

« ان اهم ما جاءت به الاتفاقية الجديدة من مبادئ ، مبدا مناصفة الارباح بين الحكومة والشركات . ولكن الواقع ان هذه المناصفة لتفطية ظاهرية ، وليست حقيقة واقعية ، فان الاتفاقية ملأى بالاحتمالات الكثيرة للانتقاص من حصة العراق . فمن ناحية النفقات عينت الاتفاقية - مثلا - احتساب الاندثار بنسبة عشرة بالمئة سنويا ، وهي نسبة عالية جدا ، ومخالفة للواقع الى درجة عظيمة في مشروع ومنشآت مثل المنشآت النفطية . ومن ناحية حصة العراق في الارباح ، انتقصت الاتفاقية من سعر بيع النفط الخام انتقاصا مهما جعله يتعد عن سعره الحقيقي بمقدار غير قليل ، مما يؤدي الى زيادة حصة الشركات على حساب حصة العراق ، ومن ناحية ثبات هذه الحصة ، تضمنت الاتفاقية نصوصا مختلفة ، تجعل من الممكن ان تتضاءل حصة العراق من المبالغ الكبيرة ، التي احصتها الحكومة في بياناتها الى حد خمسة ملايين ، ثم الى لا شيء . ومن ناحية الحصة العينية فقد اعلن البيان الرسمي الذي اذاع اسس الاتفاقية الجديدة ، انها خمسة وعشرون بالمائة من النفط الخام ، فاذا بالاتفاقية تقلص هذا المقدار الى نصفه ، ثم اذا بهذا النصف تحده الشروط الكثيرة التي تجعل تطبيقه امرا صعبا ، وتسهل حصول الشركات عليه .

وتضمنت الاتفاقية غنبا آخر - فيما تضمنت من خسائر اصاب العراق - بان تحديد اسعار النفط ، الذي تأخذ الحكومة حصتها على اساسه ، فاذا هو دون السعر العالمي ، مما يلحق بالخزينة العراقية خسائر الملايين الكثيرة من الدنانير .

« وقد كان يجدر ان يكون النفط موردا طيبا للعملات النادرة ، وللذهب، تفيد منه البلاد في تبادلها الخارجي ، وتقوية عملتها . الا ان شيئا من ذلك لم يحدث ، وظلت العملة الاسترلينية هي العملة التي تقبض بها الحكومة العراقية نصيبها من النفط ، على ما في ذلك من اخطار كثيرة تحيط بهذا النوع من الدفع .

« وقد سبق ان اوضحنا حقيقة ما في البيان الرسمي من زيف ، ومن غبن لحق العراق ، الامر الذي لم تنزله الاتفاقية بل زادته ، مما يؤيد الموقف الذي اتخذته الحزب الوطني الديمقراطي ، والجبهة الشعبية المتحدة من لزوم رفض هذه الاتفاقيات المجحفة ، ووجوب جعل حصة العراق بما لا يقل عن نصف النفط المستخرج ، او ما يعادل ذلك ، الى ان يتحقق التاميم الذي يعتبر الحل السليم لمشكلة النفط، والوسيلة الفعالة للتخلص من نفوذ الشركات الاجنبية واستغلالها .

« وفي الوقت الذي تدعو فيه المنظمات الى رفض هذه الاتفاقية الجائرة، تعلنان ان ظروف فرضها ، فضلا عن محتوياتها ، مما يسلب عنها الصفة المشروعة ، ويجعل العراق غير ملزم بها » . اه .

بغداد في ١٦ جمادى الاولى ١٣٧١ هـ - ١٢ شباط ١٩٥٢ م (١) .

كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي ، طه الهاشمي رئيس الجبهة الشعبية المتحدة .

### بيان حزب الامة الاشتراكي :

اما رابع الاحزاب السياسية في العراق ، وهو « حزب الامة الاشتراكي » فقد اعد بيانا ماليا خطيرا ، ناقش مواد الاتفاقيات مادة فمادة ، وانتقد البعض منها انتقادا علميا ، وقد تناوب ممثلوه على القاؤه في الجلسة التي نوقشت الاتفاقية فيها ، فرد عليه اعضاء « حزب الاتحاد الدستوري » ردا قاسيا حمل هؤلاء على الانسحاب من الجلسة واصدار هذا البيان :

« في جلسة يوم السبت المصادف ١٩٥٢/٢/٩ م ، اعلنت رئاسة مجلس النواب عن ورود اتفاقيات النفط الى المجلس لتشريعها ، واحالتها الى اللجنة الاقتصادية ، وقد حاولت الحكومة دعوة هذه اللجنة الى الاجتماع للمذاكرة حول هذه الاتفاقيات في اليوم التالي من احالتها ، غير ان الموقف الذي وقفه بعض النواب من اعضاء اللجنة الاقتصادية ضد هذه المحاولة ، ادى الى تعيين يوم الخميس الموافق ١٩٥٢/٢/١٤ م ، موعدا لاجتماع اللجنة المذكورة للبحث في هذه الاتفاقيات . وعندما كانت اللجنة الاقتصادية مجتمعة يوم الاحد الماضي الموافق ١٩٥٢/٢/١٠ م ، للنظر في لائحة قانون انحصار التبغ . وبالرغم من اعتراض بعض اعضاء اللجنة على هذا الطلب ، وعدم حضور البعض الآخر ، لعلهم ان موعد مناقشة اللجنة لهذه اللوائح هو يوم الخميس الموافق ١٩٥٢/٢/١٤ م ، وذلك حسب الدعوة الموجهة اليهم ، فقد تذاكرت اللجنة في هذه الاتفاقيات ، وصرح فخامة رئيس الوزراء ان غايته من هذا الطلب هي تزويد اعضاء اللجنة ببعض المعلومات والايضاحات ، التي تساعدهم على دراسة هذه الاتفاقيات فقط ، وليس لغرض البت فيها قبل الموعد المحدد . وما ان انتهت اللجنة من اجتماعها في ذلك اليوم ، حتى اصر فخامة رئيس الوزراء على ضرورة اجتماع اللجنة في اليوم الثاني ، والايام التي تليه ، الامر الذي كشف عن نية الحكومة وهدفها في امرار هذه الاتفاقيات بمثل هذه الصورة المستعجلة ، دون تمكين الاعضاء من مناقشتها ، واتاحتها الفرصة الكافية لهم لدراستها . وهكذا فقد اقرت اللجنة الاقتصادية هذه الاتفاقيات بالاكثرية خلال يومين فقط ، واحالتها الى رئاسة مجلس النواب » .

« وفي جلسة مجلس النواب صباح يوم امس الموافق ١٩٥٢/٢/١٤ م ، وبينما كان منھاج جلسة المجلس الاستمرار في مناقشة الميزانية العامة ، فوجيء المجلس باقتراح من فخامة رئيس الوزراء ، يطلب فيه المذاكرة على اتفاقيات النفط بصورة مستعجلة فقبل اقتراحه بالاكثرية » .

(١) جريدة « الجبهة الشعبية » العدد ١٦٧ بتاريخ ١٢ شباط ١٩٥٢ م .

« وحيث ان حزبنا قد قرر تثبيت بيانه الذي اذاعه عن رفضه لاتفاقيات النفط بتاريخ ١٣/٢/١٩٥٢م في ضبط المجلس ، فقد تولى احد نواب الحزب تلاوة هذا البيان . غير ان رئاسة مجلس النواب لم تسمح له بالاستمرار في تلاوته ، الامر الذي حمل بقية نواب الحزب على التناوب في تلاوة البيان المذكور ، وبعد الانتهاء من تلاوته، علق عليه فخامة رئيس الوزراء ، ومعالي وزير الاقتصاد مما حمل نواب الحزب على طلب الكلام للرد على ما ورد في اقوالهما من مزاعم غير مقبولة » .

« غير ان الحكومة لجأت كمعادتها الى سلاح الاكتفاء بالذاكرة ، لتحول بين نواب حزبنا وبين الرد على تلك المزاعم ، وبالرغم من احتجاج نواب حزبنا على هذه الطريقة في كم افواه المعارضة ، وعدم افساح المجال لها لاطلاع الراي العام على الحقائق ، فان رئاسة المجلس قد وضعت هذا الاقتراح بالتصويت ، غير عابثة بما لهذا الموضوع من اهمية وخطورة . وازاء هذه التصرفات المخالفة للمصلحة العامة فقد اضطر نواب حزبنا على الانسحاب من الجلسة ومفادرة القاعة ، محملين الحزب الحاكم وحده مسؤولية تشريع هذه اللوائح والاتفاقيات ، بمثل هذا الاستعجال وعلى هذه الصورة » .

« ولذلك فان حزبنا الذي شجب هذه الاتفاقيات في بيانه الذي نشره على الراي العام ، واثبتته في محضر مجلس النواب يوم امس ، يعلن استنكاره للاسلوب الذي اتبعته الحكومة في تشريع هذه الاتفاقيات الخطيرة ، ويحملها تبعة ما تلحقه في البلاد من اضرار » (١) . اهـ .

رئيس حزب الامة الاشتراكي - صالح جبر

## الاضراب العام :

لم تكتف الاحزاب السياسية بالبيانات التي أصدرتها اثر ابرام اتفاقيات النفط، فدعا حزب الاستقلال ، وبقية الاحزاب ، الى اعلان الاضراب العام في المملكة في يوم الثلاثاء الموافق ١٩ شباط ١٩٥٢م ، من مطلع الشمس حتى الساعة الثانية عشرة ظهرا ، احتجاجا « على ضياع مصالحه ، واستهجانه لما اقدمت عليه الحكومة من اساليب في تمشية لوائح النفط » كما نطق بذلك بيان الحزب فصدر بيان رسمي هذا نصه :

« اتصل بالحكومة ان بعض الاشخاص اخذوا يتوعدون الناس ، ويهددونهم لحبلهم على الاضراب . وتطمينا للراي العام ، فقد خولت بان اصرح بان الحكومة ساهرة على صيانة الحرية الشخصية ، والامن ، واحلال الطمانينة في نفوس الشعب، وستتخذ الاجراءات القانونية ضد كل من يحاول تهديد الناس واكراههم على الاضراب » .

و . مدير الدعاية العام

١٨ شباط ١٩٥٢م

وفي اليوم الموعد لى عدد من اصحاب المخازن التجارية ، ودكاكين الباعة ، والعمال والصناع ، دعوة الاحزاب السياسية الى الاضراب العام . ودلت الانباء الواردة من سائر الحواضر ، والمدن ، على ان الاضراب كان في خارج العاصمة اكثر مما كان في داخلها ، وقد حدثت اصطدامات بين قوات الامن وبعض المتظاهرين ، اسفرت عن وقوع عدد من الجرحى ، واعتقال لفيق من طلاب الكليات ، والمعاهد العالية ، وفصل عدد آخر من معاهدهم العلمية .

واظهر رئيس الوزراء اهتمامه بالمتضررين من رجال الامن ، فأمر بصرف عشرين دينارا لكل معاون مدير شرطة اصيب بمكروه في الحوادث ، وعشرة دنائير لمن كان مفوضا وخمسة لمن كان شرطيا . وقد ناهز عدد الذين استفادوا من هذه الاعانات في بغداد وحدها الاربعين شخصا ، وبذلت وساطات كثيرة للافراج عن القبض عليهم ، واعادة الطلاب المفصولين الى معاهدهم ، من دون ان تقترن بنتيجة مرضية .

### استقالة الوزارة

تألفت « الوزارة السعيدية الحادية عشرة » في ١٧ آب سنة ١٩٥٠ م ، فتكون قد امضت في الحكم الى يوم استقالتها في ١٠ تموز ١٩٥٢ م ، ثلاثة وعشرين شهرا ، وهي مدة قلما قضتها وزارة مثلها . وكان تعديل امتيازات النفط اهم عامل في تأليفها ، كما كان قرب اجراء انتخابات جديدة لمجلس نواب جديد « تجري بموجب التعديل الذي ادخلته هذه الوزارة على قانون الانتخاب » من اهم العوامل التي ادت الى استقالتها ، كما اشار الى ذلك كتاب الاستقالة وهذا نصه :

التاريخ ١٠ تموز ١٩٥٢ م

الرقم ٢٨٧٥

سيدي صاحب السمو الملكي الوصي على العرش وولي العهد المعظم .

منذ شرفتموني بثقة سموكم الغالية باسناد منصب رئاسة الوزراء اليّ بتاريخ ١٦ ايلول ١٩٥٠ م ، حرصت انا وزملائي على القيام بواجبنا بقدر ما يصل اليه الجهد ، وتساعد عليه الظروف ، وادينا للبلاد بعض الخدمات المتواضعة في ذاتها ، المجدية للشعب في نتائجها ، تلك النتائج التي لم تحقق الا بالمواظرة السامية ، وبتأييد مجلس الامة العالي .

واني اعتقد بان امام الحكومة الآن اعمالا خطيرة ، وامورا ذات شأن يجب الاقدام على انجازها ، لتقدم بلادنا العزيزة وازدهارها ، ولرفع مستوى المعيشة ، ومكافحة الجهل والفقر ، والمرض ، بين جميع طبقات الشعب . ولما كان مجلس الامة قد اتم اجتماعه الرابع في دورته الاخيرة ، واصبحت الانتخابات النيابية الجديدة على الابواب ، فأنني ارى ان مصلحة البلاد تقضي بالتعاون الوثيق بين رجال العراق ، واحزابه ، ومختلف طبقاته ، - خصوصا في الظروف العالمية الراهنة - وبحلول التفاهم والتآزر التامين بينهم جميعا ، لضمان الاستقرار الذي لا يمكن بدونه لاية حكومة القيام

بالخدمات التي تؤدي الى الاغراض التي اشترت اليها آنفا . وبهذا التأزر والتفاهم سنفتتح صحيفة جديدة نسجل فيها النتائج الصالحة للبلاد ، لهذا ارى من المصلحة ان اتخطى عن منصبى ، مسترحما من سموكم اختيار حكومة لتقوم باجراء الانتخابات .

اتشرف وزملاني برفع عظيم شكرنا الى مقام سموكم الملكي للتوجيهات السامية ، والمؤازرة الثمينة التي عضدتمونا بها ، سائلين الله تعالى ان يوفق سموكم دائما الى ما فيه خير الوطن ، تحت ظل حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم .

العبد المخلص - نوري السعيد

وقد رد الوصي على كتاب الاستقالة بما يلي :

عزيزي نوري السعيد

استلمت كتاب استقالتكم المؤرخ في ١٠ تموز سنة ١٩٥٢ م . وفي الوقت الذي اعرب لفخامتكم عن اسفي الشديد لتخليكم عن منصب رئاسة الوزراء ، لا بد لي من اظهار فائق تقديري للجهود القيمة التي بذلتوها ، انتم وزملانكم ، لخير البلاد ، مدة ممارستكم الحكم . هذا ونرجو ان تستمروا في تدوير شؤون الدولة ريثما يتم تأليف وزارة جديدة .

صدر عن البلاط الملكي في بغداد في اليوم الثامن عشر من شهر شوال سنة الف وثلثمائة واحد وسبعين الهجرية ، الموافق لليوم العاشر من شهر تموز سنة الف وتسعمائة واثنين وخمسين الميلادية .

عبدالله

★ ★ ★

## الوزارة السابعة والاربعون :

٢٠ شوال ١٣٧١ - ٤ ربيع الاول ١٣٧٢

١٢ تموز ١٩٥٢ - ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٢

## وزارة مصطفى العمري



مصطفى العمري

ولد في الموصل سنة ١٣١٣ ( ١٨٨٥ م ) وتوفي في لندن يوم ١٠ ايلول ١٩٦٠ م  
الف وزارة واحدة في ١٢ تموز ١٩٥٢ م وقد استقالت في ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٢ م

### توطئة

كانت الرغبة في ان تجري الانتخابات النيابية الجديدة بموجب التعديل الذي ادخل على قانون الانتخاب ايام « الوزارة السعيدية الحادية عشرة » عامة وشديدة ، وكان كتاب استقالة رئيس هذه الوزارة صريحا في وجوب « اختيار حكومة لتقوم باجراء الانتخابات » وقد استدعى الوصي رؤساء الوزارات ، ورؤساء الاحزاب السياسية القائمة ، وسألهم آراءهم في الوزارة التي يجب ان تضطلع بهذه المهمة ، وهل تكون ائتلافية ام حيادية ؟ فاجبت الكلمة على ان تكون هذه الوزارة محايدة ، وترك للوصي اختيار الرئيس ، فرشح الرئيس المستقيل كلا من عمر نظمي ومصطفى العمري . ولما شعر الوصي بأن الاول اكثر تأثرا بأراء نوري السعيد ، عهد الى مصطفى العمري ، الوزير بلا وزارة في الوزارة المستقيلة ، بتأليف الوزارة المنتظرة فوجه اليه هذا الكتاب :

بناء على استقالة فخامة السيد نوري السعيد من منصب رئاسة الوزراء، ونظرا الى ما نعهده فيكم من دراية واخلاص ، فقد قررنا ان نعهد اليكم برئاسة الوزارة، على ان تنتخبوا زملاءكم ، وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن البلاط الملكي ببغداد في اليوم العشرين من شهر شوال سنة الف وثلثمائة واحدى وسبعين الهجرية ، الموافق لليوم الثاني عشر من شهر تموز سنة الف وتسعمائة واثنين وخمسين الميلادية .  
عبداله

ثم صدرت الارادة الملكية المرقمة ٢٨٧ بتعيين :

- ١ - مصطفى العمري : رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للداخلية بالوكالة .
- ٢ - جمال بابان : وزيرا للعدلية .
- ٣ - ابراهيم الشابندر : وزيرا للمالية .
- ٤ - حسام الدين جمعة : وزيرا للدفاع .
- ٥ - نديم الباجه جي : وزيرا للاقتصاد .
- ٦ - فاضل الجمالي : وزيرا للخارجية .
- ٧ - ماجد مصطفى : وزيرا للشؤون الاجتماعية .
- ٨ - عبد الجبار الجلي : وزيرا للزراعة .
- ٩ - عبدالله الدملوجي : وزيرا للمعارف .
- ١٠ - عبد المجيد علاوي : وزيرا للمواصلات .
- ١١ - عبد الرحمن جودة : وزيرا للصحة (١) .

وقد انتهز رئيس الوزراء حفلة الاستيزار فالقى الكلمة الآتية ، مخاطبا بها رئيس الديوان الملكي الذي حمل اليه كتاب الاسناد الملكي . قال :

« ارجو ان ترفعوا الى سيدي صاحب السمو الملكي المعظم ، اسمى آيات الولاء والاخلاص ، مع شكري العظيم على ما اولاني به من الثقة الغالية التي اعترى بها، وادعو الله ان يوفقنا باعمالنا لنكون اهلا لهذه الثقة الغالية ، وان يسدد خطانا في خدمة البلاد تحت ظل جلالة الملك المعظم وسمو وصيه المعظم .

انني اقدر المسؤولية الكبيرة التي القيت على عاتقي في هذه الظروف ، واعاهد الله بانني سأبذل كل ما في وسعي لخدمة مليكي وبلادي ، واضعا نصب عيني تأمين

(١) يقول « مصطفى العمري » في « يومياته » ليوم ٨ تموز ١٩٥٢ م انه اراد ان يشرك الحاج رايح العطية في وزارته بطلب من الوصي ، فارتأى نوري السعيد ان يأخذ الشيخ علي الشرقي ببنه ، فرد عليه العمري ان ذكر اسم الشرقي وحده يستفز صالح جبر ، فاجابه نوري بان التفكير في مثل هذا الاستفزاز معناه تشجيع صالح ، فاستبعد العمري عطية والشرقي معا واذا بالشرقي يراجعه ويطلب معه اما ادخاله في الوزارة ، واما الاعلان بانه كلف الشرقي بوزارة فاعتذر بصحته .



العدل واحقاق الحق بين الناس ، وتنفيذ احكام القوانين ، والسعي لرفاه الشعب ، ومكافحة الفقر والمرض .

« واود ان اوجه كلمة الى اخواني الموظفين ، راجيا منهم ان يبذلوا قصارى جهدهم للقيام بواجبهم على الوجه الاكمل كما يفرضه القانون ، وان يجعلوا العدل رائدهم ، والحق غايتهم ، وان يتجنبوا مواطن الزلل ، والله في عون الجميع » .

### الوزراء الجدد ومنهاج الوزارة

لقد استوزر لأول مرة اربعة من اعضاء هذه الوزارة وهم :

- ١ - وزير الدفاع : حسام الدين جمعة .
- ٢ - وزير المالية : ابراهيم محمود الشايندر .
- ٣ - وزير الاقتصاد : نديم الباجه جي .
- ٤ - وزير الصحة : عبد الرحمن جودة .

واعتبرت الوزارة بمجموعها « وزارة محايدة » هدفها حل مجلس النواب القائم ، واجراء انتخابات نيابية حيادية ، وفق قانون الانتخاب الجديد ، وقد اذاعت منهاجها الوزاري في الثامن والعشرين من شهر تموز ١٩٥٢م وهذا نصه :

### منهاج الوزارة

ان خطة الحكومة هي السر وفق سياسة العراق التقليدية ، وضمن ميثاق جامعة الدول العربية في تأييد القضايا العربية كافة ، وهي تتعاون مع الدول الاسلامية . والاسيوية ، في الدفاع عن حقوق عرب فلسطين ، وتتابع مساعيها في تأييد عرب شمال افريقيا في حركتهم التحررية . وستعمل الحكومة على ادامة الصلات الطيبة مع الدول المجاورة والصديقة ، وعلى خدمة السلم العالمي ، المؤسس على مبادئ العدل والحق ، بالتعاون مع الدول المحبة للحرية كافة ، وفق ميثاق هيئة الامم المتحدة .

وهي تهتم بتأمين الاستقرار ، وتوطيد دعائم الامن والنظام في البلاد ، كما انها تهتم بأداء الموظفين واجباتهم على الوجه الاكمل ، حسبما يفرضه القانون ، بروح العدل والحياد . وستقوم الحكومة باجراء انتخابات المجلس النيابي وفق القوانين المرعية ، متمسكة بالحياد التام . والحكومة تبذل قصارى جهدها في تسليح الجيش ، وتوسيعه ، وتعزيزه ، لتمكينه من القيام بواجباته على الوجه الاثم . وتعنى في رفع كفايات الجيش وفق احدث الفنون العسكرية ، وتسعى الى تحسين حالة الثكنات ، وتأسيس المرافق الضرورية لراحة القطعات ورفاهيتها ، وتبذل عنايتها الخاصة في انشاء المعامل العسكرية .

وتتخذ الحكومة التدابير الضرورية لرفع مستوى القضاء ، الى حيث يؤمن مصالح الشعب بالحق والعدل ، وتنظر في تنظيم دوائر الطابو والتسوية على احسن

وجه . وتبذل الحكومة وسعها في النهوض بالصناعات الوطنية القائمة ، وحمايتها من منافسة المنتجات الاجنبية ، وفي تأسيس صناعات اخرى تتسع لها موارد البلاد . وتتجه الحكومة الى فتح فروع للمصارف الحكومية في الداخل ، والخارج ، لتساهم باوسع ما يمكن في دعم الحركة التجارية والاقتصادية بوجه عام . كما انها ستبذل جهدها في المحافظة على التوازن التجاري بالقدر المستطاع ، وتيسير استيراد المواد الضرورية ، ورفع القيود التي لا ضرورة لها في تنظيم الحياة الاقتصادية . وهي عازمة كل العزم على توفير المواد الغذائية - وخاصة الخبز - وستدرس الحكومة امكانية تخفيض بعض الضرائب والرسوم ، وتوزيعها توزيعا عادلا . وهي تهتم بتطبيق قانون تأسيس مصلحة المصافي الحكومية ، تطبيقا يحقق الغايات الاقتصادية التي اوجبت تشريعه ، لانعاشها وازدهارها ، وذلك بالعمل على السير في مشروع « مصفى بغداد » وتهيئة ما يلزم للمباشرة بانشاء « مصفى الدهون والاسفلت » وتتخذ الحكومة التدابير اللازمة للمباشرة بتأسيس شركة النقل البحري العراقية المحدودة ، وتوجه اهتمامها الى تحقيق نشر التعليم الابتدائي ، وتوسيع نطاقه ، للبلوغ به الى مرحلة التعليم الالزامي ، والى تركيز التعليم الثانوي ، وتنويعه بالاكثر من المدارس الصناعية ، والتجارية ، والزراعية ، وستعنى بالتعليم العالي والبعثات ، وستولي الدروس الدينية في المدارس حقها من الرعاية والعناية . والى ان يتم اعداد المشاريع الكبرى التي يستمر العمل على انجازها ، ستعمل الحكومة في الاسراع بتنفيذ مشاريع الري الصغرى لزيادة الاستفادة من الاراضي المأهولة ، واحياء اراضي اميرية صالحة للزراعة ، وتوزيعها على الفلاحين ، وفق القواعد المقررة في ( قانون اعمار واستثمار الاراضي الاميرية رقم ٤٣ لسنة ١٩٥١ م ) . والحكومة ساعية في الاصلاحات اللازمة للتقدم في ادارتي السكك الحديدية والميناء ، وزيادة كفايتهما . والتحسينات في مرافق الميناء الجوي . وعي مهتمة كل الاهتمام بتنفيذ مشاريع مجلس الاعمار المقررة بموجب منهاجه . وترمي الحكومة الى توسيع نطاق اعمال الشؤون الاجتماعية ، والى توفير مياه الشرب النقية لسكان القرى والارياف ، وتحسين حالة العمال ، والاكثر من الدور الملثمة لسكناهم في سائر انحاء البلاد . والحكومة معنية في امر الصحة الوقائية . ومكافحة الامراض المتوطنة ، وقيام المؤسسات الصحية بواجباتها على الوجه الاكمل ، والله الموفق ومنه العون .

### اضراب في ميناء البصرة

كان مجلس الوزراء قرر منح موظفي الدولة ومستخدميها ، وكذا المتقاعدين فيها ، من مدنيين وعسكريين ، سلفة نصف راتب ، بمناسبة قرب حلول عيد الاضحى المبارك لسنة ١٣٧١ هـ ، فظن العمال في ميناء البصرة ان هذا القرار لن يشملهم ، فأضربوا عن العمل ابتداء من ٢٣ آب ١٩٥٢ م ، واذا بمدينة البصرة تحرم من الماء والنور فجأة . نتيجة للقيام ببذا الاضراب ، واذا بأعمال الشحن والتفريغ على الارصفة تنمطل ، والاعمال في المطار الجوي تتوقف . والعمال يتجهرون للقيام بمظاهرات

صاحبة . ولما حاول المسؤولون اقناع المضربين بضرورة العودة الى العمل ، وان الاوامر صدرت بصرف السلفة المطالب بها من قبلهم ، تقدموا بطلبات اخرى ، وقاموا باعمال ادت الى الاصطدام المسلح ، فوقع عدد من القتلى والجرحى ، واعتقل عدد كبير من المتهمين بتدبير هذا الحادث ، فاذا بالصحف المعارضة تهاجم الوزارة ، وتتهمها بالقسوة في معاملة المضربين وتفريق جموعهم . اما الحكومة فرات ان تشرح الحادثة كما تراهى لها ، فاصدرت هذا البيان الرسمي :

« حين قرر مجلس الوزراء منح السلفة الى الموظفين والمستخدمين ، فسر البعض هذا القرار بانه لا يشمل عمال الميناء الدائمين ، الذين هم بحكم المستخدمين ، فاضرب العمال نتيجة لهذا التفسير الخاطئ . وعلى الرغم من افهام السلطات المحلية ممثلي العمال بخطأ هذا التفسير ، وان السلفة ستصرف لهم اسوة بالمستخدمين ، فان عناصر الشغب والفوضى اندست بينهم ، وحملتهم على مواصلة الاضراب ، وتقديم طلبات جديدة ، وقطع الماء والكهرباء عن البصرة باسرها ، مما اضطر السلطات المختصة الى التدخل لتشغيل مولدات الماء والكهرباء . على ان دعاة الفوضى والاضطراب هاجموا المولدات المذكورة بقصد تدميرها ، كما حاصروا مرسى السفن ، وهم يحملون المسدسات والآلات الجارحة ، وصفائح النفط بقصد حرقها . والاعتداء على المشرفين عليها ، مما اضطر الشرطة الى مقاومتهم ، فوقعت بعض الاصابات الطفيفة . ان الحكومة تعلن بانها لن تدع مجالا لدعاة الفوضى والتخريب للعبث بالامن ، وتعريض حياة المواطنين للخطر ، وانها على استعداد لتلبية المطالب المعقولة ضمن احكام القوانين » . اهـ .

و . مدير الدعاية العام

وعلى كل فقد انتهى الاضراب في السابع والعشرين من آب ، بعد ان سافر السيد ماجد مصطفى وزير الشؤون الاجتماعية بنفسه الى البصرة ، واجتمع بالعمال المضربين فيها ، واستمع الى شكاواهم ومطالبهم ، ووعدهم باسم الحكومة ان تتخذ وزارته جميع التدابير الممكنة لترفيه عن العمال ، والنظر في ظلاماتهم بعين العطف والمروءة .

ويقول رئيس الوزراء ( العمري ) في ( يومياته ) بتاريخ ٢٧ ايلول سنة ١٩٥٢ م : « ان مجلس الوزراء ما كاد يجتمع في اليوم المذكور ، ويبحث في تقرير لجنة التحقيق عن الحادث ، حتى تكهرب الجو . وقد اقترح جمال بابان سحب يد معاون مدير الميناء السيد منعم رحمة الله عن العمل ، لتسببه في هذا الاضراب ، فلم يؤخذ برأيه » .

وكان العمال العراقيون في القاعدة البريطانية في الشعبية « بجوار البصرة » قد تقدموا ببعض المطالبات المعالية ، فوعد المسؤولون البريطانيون بدرس هذه المطالب ، وتحقيق ما يمكن تحقيقه منها . فلما اضرب عمال الميناء اضرابهم المذكور اعلاه ، جدد عمال القاعدة البريطانية المطالبة بمطالبهم السابقة ، و اضافوا اليها امورا اخرى ، واعلنوا الاضراب العام عن العمل منذ اليوم الثامن من ايلول ١٩٥٢ م ، فتدخلت الحكومة في الموضوع وانتهت قبل ان يتسع خرقه .

## الانقلاب العسكري في مصر

استشرى الفساد في الاقطار العربية كافة ، ولا سيما بعد انتهاء الحرب الثانية ، واثبتت قضية فلسطين مدى تحول الشعوب العربية عن حكوماتها ، فقامت ثلاثة انقلابات عسكرية في سورية سنة ١٩٤٩ م ، واغتيال رياض الصلح رئيس وزراء لبنان في ١٦ تموز ١٩٥١ م ، وهو بضيافة الملك عبدالله في عمان ، ثم قتل الملك عبدالله في ٢٠ تموز المذكور ، اثناء دخوله المسجد الأقصى لاداء فريضة الجمعة ، وها هو الجيش المصري يضيق ذرعا بالدكتاتورية السافرة في ارض الكنانة ، ويتذكر المآسي التي تعرض اليها في حرب فلسطين ، عند تموينه بأسلحة فاسدة ، فيضطر الحكومة القائمة الى التخلي عن الحكم ، ويحمل الملك فاروق على التنازل عن العرش ومغادرة البلاد ، وهو الذي يتوارث الملك فيينا ابا عن جد . فقد اذاع اللواء اركان حرب محمد نجيب ، القائد العام للقوات المصرية . بيانا في ٢٢ تموز سنة ١٩٥٢ م قال فيه :

« اجتازت مصر فترة عصيبة في تاريخها الاخير من الرشوة والفساد ، وعدم استقرار الحكم . وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش ، وتسبب المرتشون المفرضون في هزيمتنا في حرب فلسطين . واما فترة ما بعد هذه الحرب ، فقد تضاعفت فيها عوامل الفساد ، وتآمر الخونة على الجيش ، وتولى امره اما جاهل ، او خائن ، او فاسد ، حتى تصبغ مصر بلا جيش ، وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير انفسنا ، وتولى امرنا في داخل الجيش رجال نشق بقدرتهم ، وفي خلقهم وفي وطنيتهم ... الخ » .

وبعد ثلاثة ايام - اي في ٢٦ تموز ١٩٥٢ م - اضطر الجيش مليكه الملك فاروق الى التنازل عن العرش لولده ولي عهده احمد فؤاد ، واكرهه على مغادرة مصر فوراً . وبعد زمن قصير اعلن الجمهورية في البلاد . وقام باصلاحات داخلية اكسبته ثقة الاعداء قبل الاصدقاء . وكان الجيش قد طلب من الملك ان يتنازل عن حقه في اقالة الوزارة وحل المجلس ، فلم يوافق على ذلك . مما حمل قادة الجيش على الاقدام على هذه الحركة (١) .

---

(١) قال المستر ( اندرو تولي ) ضابط المخابرات الامريكية في ص ١٤٤ - ١٥٨ من كتاب « الجاسوسية . الامريكية » ، C I . A المطبوع بدمشق عام ١٩٦٢ م ما نصه :

« لقد منى الجيش المصري بهزيمة منكرة في حربه مع اسرائيل عام ١٩٤٨ م ، وقد حمل هذا الجيش الغرب مسؤولية تلك ، نظرا للعلاقات الوثيقة التي تربط اسرائيل بدول الغرب ، كما اعتبر فساد الحكم الملكي في مصر مسؤولاً ، اذ دفع الجيش المصري الى القتال دون تزويده بالعدة اللازمة ... وفي تلك الفترة بالذات قررت الولايات المتحدة وبريطانيا انه اصبح من اللازم التخلص من فاروق ، واخذت دائرة المخابرات الامريكية ، ومصلحة الاستعلامات البريطانية ، تفتشان من شخص يمكنه ان يقوم محل فاروق ... فتوجهت انظار المخابرات الامريكية الى الجيش المصري ، ولكن دون حساسة كبيرة ... وقبل وقوع الانقلاب ببضعة ايام ، كان عبد الناصر يفسح خطة لاغتيال ثلاثين شخصاً من السياسيين والمسكرين منهم فاروق . ولما علمت المخابرات الامريكية بالخطة ، ارسلت احد جواسيسها السى عبد الناصر ليقتله بالعمول عن مشروع دوي من هذا القبيل ، ويقول له : وماذا ينفع اغتيال الأشخاص اذا لم تكن على ثقة من تغيير نظام الحكم ؟ يجب ان تحصر جهودك باغتيال نظام الحكم ، ولهذا يجب ان تسمى الى الامسك بزمام السلطة » .

لقد قوبلت الحركة الجريئة التي قام بها الجيش المصري الباسل في ارض الكنانة من قبل الحكومات العربية ذات النظم الملكية ، ولا سيما تلك التي تسير في ركاب الاستعمار ، بالهلع والغزع والاضطراب بقدر ما قوبلت به من قبل شعوبها بالتأييد والترحاب . وحرصت الحكومة العراقية على ان لا يطلع العراقيون على احداث مصر الخطيرة ، فلم تنشر الصحف غير ما كانت تذيبه بعض محطات العالم اللاسلكية ، ومنعت التعليق على الحوادث ، وبثت العيون تراقب حركات الناس ، وتحصي عليهم انفسهم ، حتى كان الانقلاب العسكري في لبنان بعد مدة قصيرة .

ومع ان سقوط فاروق كان اخطارا او انذارا لنظام الحكم الملكي في العراق ، فان الحكومة العراقية لم تغير سلوكها ، ولم يشأ ولي العهد عبد الله ان يبدل سلوكه ، او يخفف تدخلاته حتى في الامور البسيطة ، فكانت نتيجة ذلك ان قامت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ لتجثت نظام الحكم من اساسه .

### والانقلاب العسكري في لبنان

لم يقتصر الانقلاب العسكري على مصر حسب ، فقد بلغت الاوضاع العامة في لبنان « اسوأ درجة من الانحطاط ، والفساد ، والرشوة ، والمحسوبية ، والمنسوبية ، واستغلال النفوذ ، والاثراء غير الشرعي » فاجتمع رؤساء الوزراء المعارضون ، واقطاب الجبهات المعارضة ، وقدموا الطلب الآتي الى رئيس الجمهورية اللبنانية :

« لما كان الشعب اللبناني باجماع هيئاته ، واحزابه ، ونقابات ، وصحافته ، قد اعلن ارادته في ان يتنحى رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري عن مركز الرئاسة الاولى ، لذلك ونزولا على حق الشعب ، وتنفيذا لارادته ، فائنا نحن الموقعين نطلب الى رئيس الجمهورية ان يعتزل منصبه ، وان يقدم استقالته ، وقد اتخذنا بالاجماع التدابير والمقررات التالية :

اولا : تقدم النواب بعريضة الى رئيس المجلس النيابي ، وابلغوه هذا القرار الشعبي ، وطلبوا ابلاغه الى رئيس الجمهورية للتقيد بمضمونه .

---

وبعد ان يورد غسابط الاستخبارات وصفا لتنازل فاروق عن العرش ، وتسمية مجلس للوصاية عليه ، يتابع الحديث قائلا :

« وتقوم سياسة عبد الناصر الخارجية على ضرب التكليز ، وقد شرع فوراً باجراء مفاوضات لتحقيق جلائهم عن قاعدة السويس ، ثم حضر مؤتمر باتندونغ لدول الحياذ . ومن دون ان يثير الدهشة عند احد ، رفض عرضا امريكيا لتزويد مصر بالسلاح ، وتزود بالاسلحة من الكتلة السوفياتية » اه . ذلك لان امريكا اشترطت على عبد الناصر ان يصلح اسرائيل مقابل بيعها السلاح له .

والحق ان الرئيس جمال عبد الناصر لم يخاصم التكليز فحسب ، فقد خاصم الامريكان ، وبقية الدول التي كانت تد اسرائيل بمقومات الحياة ، من سلاح وعتاد ومال ورجال ، وكان يحارب فكرة الغرب القائلة بوجوب جعل السلاح لدى الدول العربية مجتمعة ، مساويا للسلاح الذي يجب ان تمتلكه اسرائيل . وقد نهض بمصر نهضة علمية وصناعية جبارة ، وقام بخدمات جلى عجزت حكومات ارض الكنانة من القيام بثلثها ، حتى اختاره الله الى جواره في ٢٨ ايلول ١٩٧٠ م .

ثانيا : مواصلة الاضراب السلمي الشامل ، الى ان يدعن رئيس الجمهورية لحكم الشعب ، ويعلن استقالته .

ثالثا : اعتبار كل من يتعاون مع رئيس الجمهورية خارجا على ارادة الشعب ، ومتآمرا عليه « اهـ .

وقد حاول النواب المؤيدون للرئيس الخوري ان يسندوه ، بصفة كونهم اكثرية المجلس ، فاذا بأصوات المعارضة ترتفع من كل جانب « بأن ارادة الامة فوق ارادة النواب » فاضطر الرئيس الى تقديم استقالته من رئاسة الجمهورية في ١٨ ايلول ١٩٥٢م (١) والى تأليف حكومة برئاسة اللواء فؤاد شهاب قائد الجيش لحماية الامن والنظام ، وما لبث مجلس النواب ان انتخب السيد كميل شمعون لرئاسة الجمهورية دون ان تراق قطرة دم .

وفي ١٦ تشرين الاول ١٩٥٢م : سافرت بعثة الى بيروت برئاسة وزير العدلية ووكيل وزير الخارجية جمال بابان ، وعضوية وزير الزراعة عبد الجبار الجلبلي، ووزير المالية ابراهيم الشايندر « الذي كان يستجم في لبنان » ورئيس التشريفات الملكية تحسين قدري ، ولغيف من المدنيين والعسكريين ، لتهنئة السيد شمعون بمناسبة انتخابه لرئاسة الجمهورية اللبنانية . فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة العدلية بالوكالة الى عبد الرحمن جودة وزير الصحة ، ومنصب وزارة الخارجية بالوكالة الى عبدالله الدمولوجي وزير المعارف ، ومنصب وزارة الزراعة بالوكالة الى نديم الباجه جي وزير الاقتصاد . وقد عادت هذه البعثة الى بغداد في ٢٣ من هذا الشهر ، بعد ان ادت رسالتها ، ودعت الرئيس شمعون الى زيارة العراق .

وفي يوم ١٦ كانون الاول ١٩٥٢م ، وصل الى بغداد وفد لبناني برئاسة الدكتور سليم حيدر وزير التربية الوطنية والشؤون الاجتماعية والصحية ، وعضوية كل من المدير العام لمجلس الوزراء ناظم عكاري ، ومدير الامن العام نور الدين الرفاعي، ورئيس اركان الجيش الزعيم عزيز غازي ... الخ لرفع الشكر الى حكومة العراق على تفضلها بارسال الوفد العراقي الى لبنان لتهنئة شمعون برئاسة الجمهورية اللبنانية ، وبعد

---

(١) يقول الشيخ بشارة خليل الخوري رئيس الجمهورية اللبنانية في كتابه « حقائق لبنانية » ٣-٧٣ : ان رئيس وزرائه صائب سلام ، كان يظهر له من الولاء والوفاء خلاف ما كان يظنه ، ويصرح به انه خصومه ، وانه كان قد قرر اتالته من رئاسة مجلس الوزراء ، بعد ان استقال وزراءه كافة ، ولكن حرصه على كرامة لبنان دفعه الى قبول استقالته ، والى ان يستقيل هو من رئاسة الجمهورية فتقدم بالكتاب الآتي :

حضرة رئيس المجلس النيابي المحترم

لما كتبت قد سميت على اعتزال منصب رئاسة الجمهورية ، ارجو منكم التفضل باخذ العلم بذلك ، شاكرًا لمجلسكم الكريم ، وللشعب اللبناني النبيل ، ما لقيته اثناء مدة ولايتي من ولاء ومحبة ، ولي وطيد الامل ان يوفق مجلسكم بانتخاب خلف لي يحافظ على كيان هذا الوطن اللبناني ، وعلى استقلاله وسيادته ، وعلى الميثاق الوطني الذي هو دعابة هذا الاستقلال ، لانه يؤمن الحب والولاء بسين جميع الطوائف التي يتألف منها هذا الوطن العزيز ، وتلتفوا بقبول جزيل الاحترام .

بشارة خليل الخوري

في ١٨ ايلول سنة ١٩٥٢ م

ان لبث هذا الوفد في العراق اربعة ايام زار خلالها اهم حواضره ، واطهر مؤسساته ، عاد الى بيروت .

### التعويضات الالمانية لليهود

فرضت الدول الاستعمارية الكبرى على حكومة المانية الغربية في كانون الاول ١٩٥٢م ، ان تدفع الى حكومة اسرائيل « ثلاثة مليارات من الدولارات » في مدى ١٢ سنة ، اي ما يساوي ( ٢٥٠ ) مليوناً من الجنيهات ، كتعويضات عما لحق اليهود الالمان من مظالم مزعومة ايام الرئيس الالمانى الفد ادولف هتلر ، فاعتبرت الدول العربية هذا القرار ماساً بمصالحها ، لانه يؤثر على الحصار الاقتصادي الذي فرضته على اليهود في فلسطين المحتلة ، وينعش احوالهم ، ويقوّي آلتهم الحربية ، فقررت جامعة الدول العربية في ١٦ ايلول سنة ١٩٥٢م . ايفاد بعثة عربية الى المانية الغربية للاتصال بسلطاتها ، وايضاح وجهة النظر العربية في هذا الموضوع ، على ان ينوب مندوبون عن العراق ، وسورية ، ومصر ، في هذه البعثة ، فكان الدكتور علي صافي ممثلاً عن العراق ، ورمزي الجلبى عن سورية ، والسيد عدلي اندراوس عن مصر . وما ان سافر هؤلاء الممثلون ، حتى انطلقت التصريحات العربية بالوعد والوعد ، ومقاطعة الشركات والبضائع الالمانية . فكان جواب حكومة المانية : ان الذي خلق اسرائيل هو امريكا وبريطانية ، فان كانت الحكومات العربية جادة في احتجاجاتها وتصريحاتها ، فلتقاطع الشركات والبضائع الامريكية والبريطانية ، وان لا تفكر المانيا المكروهة على دفع هذه التعويضات (١) ، فكانت صفة جديدة للدول العربية، اضيفت الى الصفحات السابقة، فعادت البعثة الى بلادها بخفي حنين ، وما زالت الشركات الالمانية تعمل في العراق ، وسورية ، ومصر ، والبضائع الالمانية تغزو اسواقها في كل مكان .

### زيارة الملك لامريكا

كان الوصي قد تلقى من المستر هانري ترومان ، رئيس الولايات المتحدة الامريكية ، رسالة يدعوه فيها ، والملك فيصل الثاني ، الى زيارة الولايات المتحدة الامريكية ، كي تتاح الفرصة لصاحب الجلالة ، فيطلع على مراحل التقدم الصناعي والزراعي في تلك البلاد ، وقد صدر بيان من التشريفات الملكية في ١٩ حزيران سنة ١٩٥٢م يعلن قبول هذه الدعوة .

وفي ١٦ تموز ١٩٥٢م ، سافر الوصي الى لندن ، ليصطحب الملك في زيارته المرتقبة ، وكان مطمئناً الى ان الاكثرية في مجلس النواب الجديد ستكون الى جانبه

---

(١) يقول الاستاذ محمد حسنين هيكل في ص ٢٤ من كتابه « عبد الناصر والعالم » :  
« ان عبد الناصر دهش للغاية عندما اثار القضية مع السفير الالمانى عندما قل له : يجب ان تدرك يا سيادة الرئيس - ان هذه ليست بالادارة الالمانية ، فالملتا تصرّت وفق الاوامر التي املاها عليها الحلفاء ، وامريكا بصفتها خاصة ، ويجب ان لا ننسى ان المانية محظرة » . اه .

بشكل يرضي هوسه في ممارسة الحكم . فصدرت الارادة الملكية باقامة هيئة وصاية من السادة : محمد الصدر ، وحكمة سليمان ، وتوفيق السويدي . وفي ١٢ آب سنة ١٩٥٢م ، وصل الملك والوصي الى ميناء نيسورك ، على ظهر الباخرة كوين ماري ، فاستقبلا فيها استقبالا رسميا ، ثم صارا يتنقلان في الولايات الامريكية ، بحسب المنهج المعد لهذه الزيارة الخاصة ، حتى اذا اتماها بنجاح ، عادا الى العاصمة البريطانية ، فاعلنت رئاسة التشريفات الملكية في بغداد في الثالث والعشرين من تشرين الاول ١٩٥٢م ان قد :

« احرز جلالة الملك المعظم الشهادة الرسمية بتفوق ، وقد غادر جلالته لندن بعناية الله في القطار هذا اليوم ، متوجها الى فينا بطريق عودة جلالته الى العراق » .

اما الوصي فقد توجه الى بغداد جوا ، فبلغها في السادس والعشرين من هذا الشهر ، واما الملك فقد بلغ عاصمة ملكه في الثلاثين منه ، فاستقبل استقبالا اشتركت فيه وفود عن كافة الوبى العراق . وكانت قد سافرت الى بيروت بعثة شرف لاستقباله من على ظهر الباخرة اسبريا مؤلفة من وزير الدفاع حسام الدين جمعة ، ورئيس التشريفات الملكية تحسين قدرى ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الدفاع بالوكالة الى ماجد مصطفى وزير الشؤون الاجتماعية . وقد سر الملك ما شهدته من الشعب العراقي من محبة ووفاء . فوجه اليه هذه الكلمة من دار الاذاعة في مساء يوم ٢ تشرين الثاني سنة ١٩٥٢م :

### شعبي الوفي

في الوقت الذي اعود فيه الى بلادي العزيزة ، لا يسعني الا ان اتقدم اليكم بوافر الشكر على ما ابدىتموه نحوي من ترحيب وولاء ، مما ترك اعماق الاثر في نفسي . وانه ليسرني ان اعود الى الوطن بعد استكمال دراستي ، وسيكون في وسعي ان اتلمس حاجات شعبي وامانيه عن كثب ، دارسا ومستقصيا ما يعود نفعه على البلاد بالخير . واني لامل بفضل تآزركم وتعاونكم الوثيق ، ان تتحقق للبلاد امانيتها .

وختاما اكرر شكري ودعائي لكم ، سائلا المولى العلي القدير ان ياخذ بيد الجميع لما فيه خير الشعب وعز البلاد ، والله ولي التوفيق .

### اخبار وانباء

١ - توثيقا لمرى الاخوة والعلاقات الصميمية ، وبالنظر الى ما اعربت عنه الحكومتان : العراقية والمصرية من الرغبة في رفع تمثيلهما الدبلوماسي من مفوضية الى سفارة ، فقد قررت الحكومة العراقية بتاريخ ٩ آب سنة ١٩٥٢م ، رفع المفوضية الملكية العراقية في مصر من درجة مفوضية الى درجة سفارة « اهـ » .

و . وكيل مدير الدعاية العام



٢ - صدرت الارادة الملكية في ٢٨ آب سنة ١٩٥٢م باسناد منصب وزارة الدفاع بالوكالة الى ماجد مصطفى وزير الشؤون الاجتماعية ، مدة غياب وزير الدفاع حسام الدين جمعة عن العراق ، وباسناد منصب وزارة الصحة بالوكالة الى عبد الجبار الجلبي وزير الزراعة ، مدة غياب وزير الصحة عبد الرحمن جودة عن العراق . وكان الوزيران قد انتهزا فرصة حلول عيد الاضحى فسافرا الى الخارج للاستجمام والراحة . اما بقية الوزراء فقد سافروا الى خارج بغداد بمناسبة العيد .

٣ - هاجمت عشيرة العبيد عشيرة العزة ليلة ٢٩/٣٠ آب ١٩٥٢م عن عداء وتصميم سابقين ، حول نزاع على الاراضي الزراعية ، فقتل من العزة ستة عشر شخصا ، وقتل من العبيد اثنا عشر رجلا ، ولم تحضر قوات الامن الا بعد فوات الوقت المناسب ، اذ كان متصرف لواء ديالى - حيث وقع الحادث - خارج اللواء في فسحة عيد النحر .

٤ - صدرت الارادة الملكية في الثامن من ايلول سنة ١٩٥٢م ، باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى جمال بابان وزير العدلية ، مدة غياب محمد فاضل الجمالي وزير الخارجية عن العراق . وكان الجمالي قد سافر الى القاهرة لحضور اجتماعات مجلس الجامعة العربية ، وعاد الى بغداد في ٢٤ من هذا الشهر . وفي ٤ تشرين الاول ١٩٥٢م سافر الجمالي الى الولايات المتحدة الامريكية على رأس الوفد العراقي الى اجتماعات هيئة الامم المتحدة ، فاسند منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى جمال بابان وزير العدلية .

٥ - توثيقا لاواصر الصداقة وروابط الود والصداقة ، وبالنظر لما ابدته الحكومتان : العراقية والتركية من الرغبة في رفع درجة التمثيل الدبلوماسي بينهما ، فقد قررت الحكومة العراقية بتاريخ ٩ آب ١٩٥٢م رفع المفوضية الملكية العراقية في انقره الى سفارة « اهـ » .

بغداد ٢٨ آب ١٩٥٢م وكيل مدير الدعاية العام

٦ - سافر ابراهيم الشاندر وزير المالية الى لبنان في ٥ تشرين الاول ١٩٥٢م للراحة ، فتاب منابه وزير الدفاع حسام الدين جمعة .

٧ - صدر بيان رسمي في ٦ تشرين الاول سنة ١٩٥٢م ، يتضمن رفع درجة المفوضية الملكية العراقية في دلهي الجديدة الى سفارة .

٨ - وصل الى بغداد في ٣ تشرين الثاني ١٩٥٢م ، الدكتور احمد سوبار جو وزير خارجية اندونيسيا السابق ، في زيارة الى الاقطار العربية والاسلامية ، وللاتصال بولاة الامور فيها للتحديث اليهم عن تأليف كتلة تضم الدول العربية والآسيوية . وبعد ان قابل رئيس الوزراء ، ووكيل وزير الخارجية ، ورؤساء الاحزاب السياسية ، والكتل المختلفة ، سافر الى لبنان .

٩ - وصلت الى بغداد في اليوم الرابع من هذا الشهر ، بعثة بلجيكية للدخول

في محادثات مع الهيآت التجارية ، والاقتصادية ، وبعد ان المت بحاجاتها ، سافرت الى دمشق .

١٠ - اتخذت الوزارة الخطوات الاولى لربط مراكز بيع البانزين الاهلية ومشتقاته بمجلس ادارة مصلحة مصافي النفط . وكانت شركات النفط في العراق قد اشترت ذمم بعض المتنفذين ، فانشات لهم هذه المراكز التي كانت تدر ارباحا طائلة .

١١ - افتتح الملك خطا جديدا لانايب نفط كركوك « قطر ثلاثين عقدة » في الثامن عشر من تشرين الثاني ١٩٥٢م ، وقد شهد حفلة الافتتاح في كركوك الوصي ، ورئيس الوزراء ، والوزراء ولفيف من الاعيان والنواب والاهلين .

١٢ - شعرت الوزارة بقلّة المخزون من الحنطة ، وبوجود مضاربات في اسعارها لقلّة المعروض منها ، فابتاعت عشرين الف طن من الخارج على سبيل الاحتياط بعد ان ارسلت مدير الزراعة العام الى كندا لهذا الغرض ، فكان عملا سديدا .

١٣ - اصدرت « لجنة التموين العليا » التي يرأسها عادة رئيس الوزراء ، امرا بمنع تصدير المخضّرات الى الخارج لقلتها ، ووجوب ملاحظة الوضع الداخلي ، واستهلاك الشعب منها . كما اصدرت قرارا بالغاء اجازة وجبة السيارات الاميركية المقترح جلبها من حصة العراق ، بالنظر لعدم وجود حاجة ماسة اليها ، وللحفاظ على الثروة الوطنية .

١٤ - تالف وفد من الدكاترة : عبد الحميد الطوخي ، وهاشم الوتري ، ومحمد حسن سلمان ، للسفر الى لندن ، وهولندا ، والمانيا ، لاختيار اربعين طبيبا في مختلف فروع الطب ، لتوزيعهم على المؤسسات الصحية في البلاد المفتقرة الى الاختصاصيين .

١٥ - منحت الوزارة موظفي الدولة ومستخدميها وسائر المتقاعدين فيها سلفة نصف راتب انقلبت الى منحة لمساعدتهم في امورهم المعاشية .

### بين الهند والعراق

بالنظر للروابط التاريخية التي يربط بها العراق مع الهند ، ولغرض توثيق عرى الصداقة والتعاون بين الدولتين ، ضمن مبادئ ميثاق الامم المتحدة ، فقد عقدت بين الطرفين المعاهدة الاتي نصها . وقد أبرمها مجلس النواب في ٢٣ شباط سنة ١٩٥٣م .

ان صاحب الفخامة رئيس جمهورية الهند ، وصاحب الجلالة ملك العراق ، اعترافا منهما بالروابط القديمة القائمة بين البلدين منذ عصور خلت ، وبحاجتهما المتبادلة للتعاون لتقوية وتنمية هذه الروابط ، مدفوعين بالرغبة المتبادلة لاقامة سلم بين البلدين يعود على شعبيهما بالنفع المشترك ، ولتقدم بلديهما ، يرغبان في الدخول في معاهدة صداقة بينهما ، ولهذه الغاية عيننا ممثليهما المفوضين التاليين :

فخامة رئيس جمهورية الهند : معالي المستر خوب جاندا المندوب فوق العادة والوزير المفوض في العراق .

صاحب الجلالة ملك العراق : معالي السيد جمال بابان وكيل وزير الخارجية .  
بعد ان اطلع كل منهما الآخر على وثائق تفويضه فوجدها صحيحة ، وحسب  
الاصول اتفقا على ما يلي :

المادة : ١ - يسود سلم وصداقة دائمان بين حكومتي الهند والعراق ، وتعمل  
الحكومتان المذكورتان على تنمية وتقوية السلم والصداقة بين شعبيهما .

المادة : ٢ - يوافق الطرفان الساميان المتعاقدان على تعيين ممثلين دبلوماسيين  
في عاصمتي البلدين ، وممثلين قنصليين على قدر الحاجة في الاماكن التي يتفق عليها .  
يمنح كل طرف لمثلي الطرف الآخر الامتيازات والصيانات المقررة وفقا للقانون  
الدولي .

المادة : ٣ - يوافق الطرفان الساميان المتعاقدان على تقوية وتنمية الروابط  
الثقافية بين بلديهما ، ويساعد كل منهما الآخر ، كلما امكن ، في حقل التقدم الصناعي  
والزراعي .

المادة : ٤ - مع مراعاة القوانين والانظمة النافذة ، يتمتع رعايا كل من الطرفين  
الساميين المتعاقدين ، على اساس المقابلة بالمثل ، بحق الإقامة والسكن والذهاب  
والاياب وبحرية التنقل في داخل اقليم الطرف الآخر .

المادة : ٥ - يوافق الطرفان الساميان المتعاقدان على تنظيم علاقاتهما التجارية،  
وكذلك علاقاتهما الخاصة بالكمارك والملاحة والطيران والشؤون الثقافية واسترداد  
المجرمين والامور الاخرى التي تهم البلدين ، بمقتضى الاتفاقات الخاصة التي تكون  
نافذة المفعول ، والتي تعقد فيما بعد بين الطرفين .

المادة : ٦ - تحل الخلافات الناشئة عن تفسير او تطبيق هذه المعاهدة بالتفاوض  
بالطرق الدبلوماسية الاعتيادية . واذا لم يتوصل الى حل في خلال مدة معقولة ،  
فتعرض القضية على التحكيم بالطريقة التي يتفق عليها الطرفان معا .

المادة : ٧ - تبرم هذه المعاهدة وتصبح نافذة المفعول من تاريخ تبادل وثائق  
ابرامها في بغداد ، الذي يتم باسرع ما يمكن . وتصديقا لذلك ، وقع الممثلان المفوضان  
المذكوران على هذه المعاهدة باللغات العربية والانكليزية والهندية ، وان هذه النصوص  
الثلاثة جميعا معتبرة على حد سواء ، الا في حالة الشك ، فان النص الانكليزي هو  
المعول عليه .

كتب بنسختين في بغداد في اليوم الواحد والعشرين من شهر صفر سنة الف

وثلاثمائة واثنين وسبعين الهجرية ، الموافق لليوم العاشر من شهر تشرين الثاني سنة  
الف وتسعمائة واثنين وخمسين الميلادية .

خوب جاند  
عن فخامة رئيس جمهورية الهند

جمال بابان  
عن صاحب الجلالة ملك العراق

### صافرة الانذار في بغداد

« هزت نكبة فلسطين كيان الامة العربية ، وهزت نفوس ابنائها وعقائدهم ، على  
اختلافها هذا عنيقا ، فكان على ملوك العرب ورؤساء الجمهورية في بلادهم ، والمسؤولين  
عن الحكم فيها ، ان يعيروا هذه الحالة النفسية اعظم الاهتمام ، فيتلافوا ما فات ،  
ويعملوا على النهوض بالشعب في الداخل ، وعلى انتهاج سياسة عربية تهدف الى  
توحيد اجزاء الوطن العربي ، وتعتبر قضية الحرية والاستقلال من جميع هذه الاجزاء  
قضية واحدة ، وتعبئ جميع القوى لمجابهة الاخطار ، والتحرر من الاستعمار حتى  
يتم تحرير فلسطين لتندمج في وطن حر مستقل موحد » (١) .

ولكن الحكومات العربية سارت في واد ، وسارت شعوبها في واد آخر ، فتسلسلت  
الحوادث المؤسفة ، وهوت العروش الشامخة ، وكثرت الاغتيالات السياسية المنوعة .

ففي يوم ٣٠ آذار ١٩٤٩ م ، قام الزعيم حسني الزعيم بانقلابه العسكري الاول  
في دمشق ، فطوح بالسيد شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية ، واجلاه عن  
البلاد .

وفي يوم ١٤ آب من السنة نفسها ، تزعم اللواء سامي الحناوي الانقلاب السوري  
العسكري الثاني ، وهو الانقلاب الذي ادى الى اعدام حسني الزعيم ، واعداد رئيس  
وزرائه محسن البرازي ، بعد محاكمة صورية سريعة لم تستغرق الا بضع دقائق .

وفي يوم ١٩ كانون الاول ١٩٤٩ م ، كان الانقلاب العسكري الثالث ، الذي قام به  
العقيد اديب الشيشكلي ، وادى الى اخراج اللواء الحناوي من سورية ، واغتياله في  
بيروت .

وفي يوم ١٦ تموز ١٩٥١ م ، قتل السيد رياض الصلح رئيس وزراء لبنان اثناء  
الزيارة التي اداها الى الملك عبدالله ملك المملكة الاردنية الهاشمية في عمان .

وفي يوم ٢٠ تموز ايضا ، قتل الملك عبدالله اثناء دخوله المسجد الاقصى لاداء  
فريضة الجمعة ، اي بعد اربعة ايام من مقتل ضيفه رياض الصلح .

وفي يوم ٢٣ تموز ١٩٥٢ م ، كان الانقلاب العسكري في مصر ، الذي عصف بعرش  
الملك فاروق ، واجلاه عن ارض الكنانة ، ثم اعلان مصر جمهورية .

(١) جريدة « لواء الاستقلال » المعداد ١٦٣٨ الصادر بتاريخ ٢٩ تموز ١٩٥٢ م .

وفي يوم ١٨ ايلول من هذه السنة كان الانقلاب اللبناني الذي اطاح بحكم الشيخ بشارة الخوري ، واضطره الى التنحي عن رئاسة الجمهورية اللبنانية .

« وتلفتت الاحزاب - السياسية في العراق - في هذا الركام الهائل من الاسواء ، فوجدت ان المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقها في هذا الظرف الدقيق ، وفي هذه المرحلة الحاسمة ، تحتم عليها ، وهي تعمل في صفوف الشعب » (١) ان تتقدم بمذكرات الى المقام الاعلى توضح فيها ما يجول في خواطر الشعب ، وما يتحدث به الناس من « وجوب وضع حد لوجه السوء والتردي في احوال البلاد العامة ، وتحقيق الاصلاحات السياسية والاقتصادية ، وتعديل القانون الاساسي بما يضمن في نصوصه سيادة الشعب ضمانا تاما ، وبوقف كل سلطة من سلطات الدولة عند الحد الذي يجب ان تقف عنده ، وانهاء النصوص التي تخول الملك اقالة الوزارة ، وتجعل قرارات مجلس الوزراء متوقفة على موافقته عليها ، والاخذ بالانتخاب المباشر ، واجراء انتخابات حرة لمجلس يمثل الشعب ، وتنشئ عنه حكومة وطنية ترضيها اكثرية الشعب ، وكذلك اطلاق الحريات السياسية ، بما فيها حرية تاليف النقابات العمالية ، وازالة القوانين الرجعية ، ووضع تشريع يضمن استقلال القضاء ، وتاليف مجلس دولة لحماية حقوق المواطنين ، واعلان العفو العام عن المحكومين السياسيين ، وتطهير جهاز الدولة من المرتشين والعناصر الفاسدة ، والضرب على ايدي المستغلين والمحكرين ، والغاء الاقطاع وتوزيع الاراضي المستملكة والاراضي الاميرية على الفلاحين ... الخ » (٢) فكانت مذكراتها كما يأتي :

## ١ - مذكرة حزب الاستقلال :

حضرة صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم

ان حزبنا يتشرف بان يتقدم الى سموكم الملكي ، بمناسبة عودتكم من سفركم الى الخارج ، التي امتدت قرابة اربعة اشهر ، استجدت فيها احداث عالمية على جانب عظيم من الخطورة في الاقطار العربية المجاورة ، والبلدان العربية ، بحيث اصبح كل فرد في العراق يشعر بمرارة واسف على انه خلق فوق هذه التربة ، وخضع للحكم القائم فيها على الاستغلال ، ويتحكم فيه الطغيان السياسي والاقطاعي ، ويمر ارجاءه الجهل والفقر والمرض ، وفقدت فيه العدالة قيمها المعروفة في البلاد المتحضرة واصبح العمل من اجل الاصلاح واجبا محتوما على كل مواطن في هذه البلاد التي تدهورت مكائنها الدولية تدهورا مستمرا بحيث يبدو انها تسير الى هوة لا قرار لها من الانحطاط والتردي .

وليست الغاية من تقديم هذه المذكرة الى سموكم هي مجرد الشكوى من

(١) العدد ١٧٢٦ من جريدة « لواء الاستقلال » الصادر في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٢ م .

(٢) جريدة « الاهالي » العدد ( ٥٨٥ ) الصادر بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٢ م .

الاضاع السيئة القائمة في العراق واستنكارها فقط ، فطالما سمعنا ان سموكم يبدي شكواه ايضا في مختلف المناسبات . لذلك فاننا نتقدم بمطالب معينة نأمل ان يساعد تحقيقها الى حد كبير على انقاذ البلاد من الوضع الخطير الذي وصلت اليه .

ونحن عندما نخطبكم بصورة مباشرة في هذا الشأن ، لم يغب عن بالنا ان القانون الاساسي العراقي - على ما فيه من مأخذ - قد اعتبر رئيس الدولة او من يقوم مقامه غير مسؤول ، وانه حملت الوزارات جميع مسؤوليات الحكم في الدولة ، وانه فرق بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، ولكن عدم التقيد بالقانون المشار اليه من ناحية حقوق الملك وواجباته في الحدود المعينة لها ، كان سببا مهما لخرق سائر مواده من قبل السلطة التنفيذية ، وجعله معطلا من حيث الواقع .

لذلك فاننا اذ نوجه هذه المذكرة الى مقامكم السامي ، لا نود ان يفهم اننا نطالب بأن يتدخل سموكم في شؤون الدولة خلافا للدستور ، وانما الذي نبتغيه هو وضع حد لهذه المداخلات ، وذلك لصيانة الدستور ، وازالة آثار تلك المداخلات .

ولا يخفى على سموكم ان القانون الاساسي العراقي قد جعل الحكم في البلاد شوريا . برلمانيا مقيدا بارادة الشعب ، ومفهوم هذا كله ان الملك يسود ولا يحكم ، وان السلطة بيد الامة تمارسها عن طريق ممثليها ونوابها الذين تنتخبهم بحرية ، وعلى الطريقة المألوفة والتعارفة في الدول البرلمانية ، وان يكون جهاز الحكم خاضعا للرقابة البرلمانية بحيث يخلو من شوائب الجور والاستغلال والانتفاع الذاتي .

غير ان الامور جرت مع الاسف الشديد على خلاف ذلك . فقد تأسس حكم برلماني صوري كان العيب بانتخاب نوابه علنا ، والتحيز في اختيار اعضائه واضحا . واختير الوزراء من طبقة معينة محدودة ، معروفة الميول والاتجاهات المضادة لمصالح الشعب ، وابقيت القوانين البالية على الوضع الذي كانت عليه زمن الحكم العثماني ، والاحتلال البريطاني ، بل زيدت عليها نصوص اضعفت من الحريات الشعبية وقيدتها ، واصبحت جرائم تزوير الانتخابات عمالا مشروعة لا يتردد الموظفون ولا الوزراء انفسهم عن ارتكابها ، وفقد العدل بين الناس حتى اصبح الفرد موضعاً للمساومة العلنية في ساحات القضاء . والقانون الاساسي الذي وضعت مسودته سلطات الاحتلال ، واقره المجلس التاسيسي ، بقي على حاله لا بل اجريت عليه تعديلات مختلفة ضيقت من حقوق الشعب ، وزادت من حقوق الملك والسلطة التنفيذية ، خلافا لنص القانون نفسه . فاكسب الوزراء ، ومن طبقتهم من الموظفين، صيانات اطلقت ايديهم في التصرف بشؤون الشعب اطلاقا تاما من جراء ضعف الرقابة البرلمانية عليهم ، وانصرف اغلب من وصل الى المناصب الوزارية الى احتجاز الاموال ، وامتلاك الممتلكات ، واشتغل اكثرهم وهم في مناصب المسؤولية بالتجارة والزراعة والشركات ، وتفتشت الرشوة ، واصبح قبول الهدايا من اصحاب المصالح شيئا طبيعيا ومألوفاً من المسؤولين .

وبينما يرى الشعب جيراننا واشقاءنا من الشعوب العربية والاسلامية تقفز الى

الامام خطوات واسعة في سبيل التقدم العلمي والزراعي والصناعي ، ويرتفع مستوى معيشة الفرد فيها ارتفاعا ملحوظا ، نرى بلادنا تزداد تأخرا وفقرا ، فيتضخم جيش الجوع والعراة يوما بعد يوم ، وتفتك الامراض والابوثة بسكانها فتكا ذريعا ، وتزداد ثروات الاثرياء عن طريق الكسب الحرام واستغلال النفوذ ، بحيث لم يجد الضعيف ملجأ يحميه من الظلم ويقيه من العدوان ، ولم يبد يا صاحب السمو من الطبقة التي استأثرت بالحكم اية بادرة تشير الى وجود اية رغبة لها في تبديل الوضع ، وتحسين احوال الشعب .

وازالة هذه الاسواء يا صاحب السمو لا تتأتى في نظرنا الا بالمبادرة الى اجراء الاصلاحات الاساسية التالية :

١ - تعديل القانون الاساسي تعديلا جوهريا ، تثبت فيه حقوق الشعب تثبيتا صريحا وواضحا ، بحيث يمتنع على الملك ، بصفته الرئيس الاعلى للدولة غير المسؤول عن الحكم ، المداخلة بشؤون الحكم ، وتثبيت قاعدة « الملك يسود ولا يحكم » والغاء حق الاقالة ، والغاء مبدا تعيين اعضاء مجلس الاعيان ، والنص فيه صراحة على ضمانات حرية الانتخابات .

٢ - تعديل قوانين الانتخابات ، وادارة البلديات والالوية ، وجعلها على درجة واحدة ، ووضع ضمانات لحسن تطبيق هذه القوانين ، برفع الحصانة المفروضة للموظفين القائمين بتطبيقها .

٣ - تطهير جهاز الدولة ، واستصدار قانون « من اين لك هذا » على ان يكون اثره رجعيا .

٤ - اطلاق الحريات الدستورية ، بما فيها التنظيم الحزبي والنقابي ، وتأسيس مجلس دولة ليكون حارسا لحقوق المواطنين من عدوان السلطة التنفيذية .

٥ - تحديد الملكية الزراعية ، وتوزيع الاراضي على المزارعين الحقيقيين ، وفرض الضرائب التصاعدية على الدخل الزراعي ، الى ان يتم التوزيع .

٦ - الغاء نظام دعاوى العشائر ، والغاء المشيخة ، وتجريد العشائر من السلاح .

٧ - رفع مستوى المعيشة بمكافحة الغلاء ، وتشريع الضمان الاجتماعي .

٨ - اعادة النظر في مجلس الاعمار .

٩ - استقلال القضاء .

١٠ - تقوية الجيش وتسليحه ، وتأسيس معامل السلاح .

١١ - العمل على التخلص من معاهدة ١٩٣٠م الجائرة ، التي قيدت استقلال

العراق وسيادته الوطنية ، وجلاء كل قوة اجنبية عن البلاد ، ورفض كل نوع من انواع الدفاع المشترك .

هذه يا صاحب السمو اهم الوسائل والسبل التي نراها كفيلة باصلاح الوضع الداخلي ، الذي تردى ترديا مستمرا ، وبدون ان تظهر رغبة حقيقية من المعنيين بأمور الدولة بالاهتمام باوجه الاصلاح هذه ، نرى ان مصير البلاد ينذر بأوخم العواقب واسوأ النتائج .

سدد الله خطى الجميع الى ما فيه مصلحة البلاد والهمهم سبيل الخير والصواب (١) .

٢٨ تشرين الاول ١٩٥٢ محمد مهدي كبة - رئيس حزب الاستقلال

## ٢ - مذكرة الجبهة الشعبية :

يا صاحب السمو !

ان هذه المذكرة التي تتقدم بها الجبهة الشعبية المتحدة الى مقامكم السامي . لا تعني الشكوى ، وانما هي مذكرة تتضمن رايتها في اوضاع البلاد الراهنة ، ومطالبها في اصلاح ما فسد من تلك الاوضاع . وهي مطالب نرجو مخلصين ان تساهموا بتحقيقها لتساعدوا البلاد على الخروج من مازقها الذي وقعت فيه .

نحن لا ننسى دعوة سموكم لفريق من المعنيين بالشؤون العامة . منذ اكثر من سنة ، حيث كاشفتموهم بتردي الاحوال ، وتحدثتم عن نفسية الشعب ، وما يطغى عليها من قلق وتذمر ، ومن شكوى عامة ، كما اظهرتم رغبة في المداولة بأسباب هذا السخط والتذمر ، والبحث في الوسائل التي تعيد الى الشعب ثقته ورضاه . وبناء على ذلك ادلى فريق من هؤلاء المدعين امام سموكم بأرائهم في اصلاح الاداة الحكومية . ومعالجة ما تعانيه من انحراف والتواء في مختلف نواحيها السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

وها قد مضى على تلك الاجتماعات والمباحثات مدة غير قليلة . والامور تسير من سيء الى اسوأ ، وسياسة الدولة في الخارج والداخل لا تبعث على الاطمئنان ، حتى اصبح الشعب فريسة لليأس اكثر من ذي قبل .

ومن المؤلم ان تسير الركبان بأنباء هذه المساوئ على شكلها الذي لا يتفق وكرامة البلاد ، حتى رأينا صحافة العالم ومطبوعاته تتحدث عنها باسهاب ، ورغم ذلك نرى الكثيرين من المسؤولين عن تلك الاوضاع ، غير مباليين بما يقال عنا في هذا الشأن . ولا متأثرين من ذلك .

ان الجبهة الشعبية المتحدة حينما توجه الى مقامكم السامي هذه المذكرة راساً ، وحينما لا تشرك بذلك مرجعاً آخر في الدولة ، تعلم جيداً ان قانوننا الاساسي - على

(١) جريدة لواء الاستقلال العدد ١٧١١ بتاريخ ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٢ م .



علاته - قد جعل رئيس الدولة ، او من ينوب عنه ، غير مسؤول ، وان الوزارات هي التي تضطلع بجميع مسؤوليات الحكم ، كما ان القانون المشار اليه قد اقر قاعدة الفصل بين السلطات من تشريعية وتنفيذية وقضائية ، بيد ان الاخلال بقواعد القانون الاساسي ، خصوصا من ناحية حقوق الشعب وواجباته من جهة ، وحقوق الملك وواجباته من جهة اخرى ، كان باعثا خطيرا على خرق سائر احكام هذا القانون ، حتى اصبح بحكم دستور معطل غير معمول به في الحقيقة .

وقد ترتب فيما ترتب على ذلك ضياع المسؤولية في الدولة . فالوزارات في كثير من الاحيان تنصل من تبعات اعمالها زاعمة ان المقام الاعلى لا ينشئ عن التدخل ، والتوجيه في الامور كبيرها وصغيرها ، مدعية انها لم تعد تملك حق البت فيها قبل الرجوع الى المقام الاعلى .

اما السلطة التشريعية فقد فقدت فعلا سلطتها في الاشراف على شؤون الدولة ، وقدرتها على القيام بواجباتها في محاسبة المسؤولين ، واصبحت تابعة للسلطة التنفيذية ، تأنر بأوامرها ، وتنتهي بنواهيها في جميع الاحوال .

وما من شك ان اهم اسباب عجز الهيئة التشريعية في اداء واجباتها ، هو ما درجت عليه الحكومات العراقية من المداخلة في الانتخابات النيابية وتزييفها ، مستعينة على ذلك بشذوذ ظاهر في قانون الانتخابات المعمول به في العراق عن جميع قوانين العالم الانتخابية ، التي اقرت طريقة الانتخاب المباشر . ولم تكتف السلطة التنفيذية باحكام هذا القانون حتى اضافت اليه قيودا شديدة ، بعد تشريع التعديل الاخير . الذي تمت بموجبه السيطرة الفعلية على الهيئات التفتيشية ، كما اعتبر الطعن في نتائج الانتخابات وجرحها ، جريمة يعاقب عليها ، ولو اشتملت على الفساد والتزوير وانتهاك القانون .

لذلك لا يسعنا تجاهل الحقيقة الواقعة ، التي جعلت من رئيس الدولة مرجعا مسؤولا عن هذا الوضع الراهن ، وفي الوقت الذي تجتاز فيه البلاد ادق المراحل في حياتها العامة ، وكان خليقا بسموكم الاقامة بين ظهرائي الشعب لتقليب وجوه الراي مع مختلف المنظمات السياسية ، للخروج بالبلاد من مأزقها الحالية ؛ يرى الشعب سموكم تقضون شطرا كبيرا من السنة خارج البلاد .

ومما لا ريب فيه ايضا ان هذه الاوضاع ، التي يتبرم بها الشعب ، بدأت تتجلى بصورة واضحة بعد حوادث ١ مايس سنة ١٩٤١م ، حيث تم على اثرها اخضاع البلاد للسيطرة الاستعمارية البريطانية من جديد ، وعادت السياسة العليا في هذه البلاد مسيرة لا مخيرة ، رامية الى تنظيم علاقاتنا بالدولة البريطانية على اساس معاهدة سنة ١٩٣٠م ، او ما مائلها من المعاهدات التي لا يتكافأ فيها الطرفان المتعاقدان بوجه من الوجوه ، متجهة الى السر على طريقة تتنافى مع مصالح البلاد ، لزعجها في تكتلات دولية لا مصلحة لنا في الانضمام الى احداها . هذا على حين ان تلك المعاهدة تعتبر ملغاة ، بعد توقيع العراق على ميثاق حياة الامم المتحدة ، وبعد اجماع العراقيين

على التخلص من اعبائها الثقيلة . وقد رافق هذا الدور ارهاب وضغط على الحريات العامة ، وفيه عانى الشعب ما عاناه من تدهور في مستوى المعيشة ، بل في مستوى حياته في سائر نواحيها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وترك الحبل على الغارب لفئة من رجال الحكم المؤيدين لهذه الاوضاع القائمة ، فامنعوا في استغلال سلطات الحكم وانتهاك حرمة القانون ، على وجه اخل بهيبة الدولة ، وزعزع الثقة في النفوس فاتسعت الشقة بين الهيئة الحاكمة والشعب المحكوم ، ولا شك في ان الاطمئنان الى استقامة الحكم وامانة الحاكمين ونزاهتهم ، هو حجر انزاوية في الاستقرار، واستتباب الامن والنظام .

وقد اصبح لنا في الانتفاضات الاخيرة ، وفي الاحداث الخطيرة التي حدثت في مختلف اقطار هذا الشرق القريب ، وخصوصا في مصر ولبنان ، عبرة بالغة لا مناص لنا من الاتعاظ بها ، لان الاسباب المتشابهة تؤدي الى نتائج متشابهة . واننا لنخشى فيما اذا بقيت هذه الاوضاع على ما هي عليه الآن من الفساد ، ان تعصف بالبلاد عواصف تهدد كيائها ، الذي قام على دعائم التضحية ومفاداة الشعب العراقي ، الذي اشترط في البيعة ان يكون نظام الحكم في الدولة نظاما ، ديمقراطيا وشكله نيابيا .

وقد اصبح من الواضح يا صاحب السمو ان الشعب لا يعنيه قط تبديل اشخاص بأشخاص في هذه الهيئات التنفيذية او التشريعية ، وانما يعنيه تبديل جوهرى يستأصل الفساد في الوضع القائم من اساسه ، لان احتمال الشعب مهما طال لا بد منته الى حد .

هذا هو رأي الجبهة الشعبية المتحدة في الاوضاع الراهنة ، وفي وسائل اصلاحها ، نعتقد ان الوقت قد حان جدا لتحقيقها ، وبذلك فقط ستستقر البلاد وتنظيم شؤونها العامة . وختامنا نتقدم الى سموكم بفائق الاحترام (١) .

طه الهاشمي : رئيس الجبهة الشعبية المتحدة

٨ صفر ١٣٧٢ هجري - ٢٨ تشرين الاول ١٩٥٢ ميلادي

## ٢ - مذكرة الحزب الوطني الديمقراطي :

يا صاحب السمو :

ليست الغاية من تقديم هذه المذكرة الى سموكم هي مجرد الشكوى من الاوضاع السيئة القائمة في العراق واستنكارها ، اذ طالما سمعنا ان سموكم يبدي شكواه منها ايضا في مختلف المناسبات . لذلك فاننا نتقدم بمطالب نأمل ان يساعد تحقيقها ، الى حد كبير ، على اتقاذ البلاد من الوضع الخطير الذي وصلت اليه . ونحن عندما نخاطبكم بصورة مباشرة في هذا الشأن ، لم يغب عن بالنا ان القانون الاساسي

(١) جريدة الجبهة الشعبية العدد ٣٧٩ بتاريخ ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٢ م .

العراقي - على ما فيه من مأخذ - قد اعتبر رئيس الدولة او من يقوم مقامه غير مسؤول ، وانه حمل الوزارة جميع مسؤوليات الحكم في الدولة ، وانه فرّق بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، ولكن عدم التقيد بالقانون المشار اليه في ناحية حقوق الملك وواجباته في الحدود المعينة لها ، كان سببا مهما لخرق سائر مواده من قبل السلطة التنفيذية ، وجعله معطلا من حيث الواقع . ولذلك فاننا لا يسعنا - والحالة هذه - ان نتجاهل واقع الحال الذي جعل من سموكم مسؤولا عن هذا الوضع الشاذ .

ونستطيع ان نؤكد ان التردّي في الحالة بدأ يأخذ شكلا واضحا منذ ان تم اخضاع البلاد للسلطات الانكليزية عقب حركة ١٩٤١م ، اذ رافق الاحتلال البريطاني الثاني دور ارهابي ، ركز فيه النفوذ البريطاني ، والحكم العربي ، والادارة البوليسية ، وظهرت فيه الروح الانتقامية بأجل مظاهرها ، سواء في الاعتقالات الادارية ، او المحاكمات التي جرت على يد السلطات العسكرية العراقية .

وقد تحمل الشعب العراقي طيلة مدة الحرب ما عانته البلاد من عبث الادارة العسكرية البريطانية ، وتدخلاتها السافرة بشؤوننا ، وتوجيهها جميع مواردها وانتاجها الى مصلحة المجهود الحربي البريطاني ، كما عانى من نتائج التضخم النقدي ما لم يعاناه بلد آخر . فكانت اكثرية الشعب لا تسد رمقها بسبب الغلاء الفاحش ، بينما ترك الجبل على الغارب لفئة من الاستغلايين والاحتكاريين ، ورجال الحكم المسلمين والموالين للسلطات البريطانية ، والمدافعين عن ذلك الوضع السيء . لتثري ثراء فاحشا على حساب تجويع الاكثرية الساحقة من الشعب . عانى الشعب كل هذه المصائب ، وضحي بحرياته العامة والخاصة ، وتحمل الجوع والاذى ، وصبر على مضض بأمل ان يحيا في عام ما بعد الحرب حياة سعيدة تستعيد فيها البلاد استقلالها ، وتضمن حرية افرادها ، ويوفر لها قوتها ، وتختار الاكثرية فيها الطريقة التي توافقها في الحكم ، والهيئة التي تدير شؤونها ادارة وطنية ديمقراطية منبثقة عن مجالس نيابية منتخبة بمحض ارادتها . ولكن الذي يؤسف له ، ان الوضع استمر على ما كان عليه ، بعد انتهاء الحرب ، بالرغم من ازدياد الوعي الشعبي ، بل اخذت تنمو بذور الفساد بمقياس واسع ، فكوفحت الاحزاب الناشئة وصحافتها اشد المكافحة ، واتخذت من القضاء وسيلة لمحاربتها ومحاربة صحافتها ، وفقد القضاء استقلاله وصياناته بنتيجة مداخلات السلطة التنفيذية المستمرة في اعماله ، واخذ اسلوب الحكم يتحول الى نظام بوليسي اكثر فاكثرا ، لهدر الحريات العامة والخاصة ، وخلق جو ارهابي ارادت به الفئة الحاكمة القضاء على كل معارضة شعبية ، وسارت الفئة الحاكمة على نفس الاسلوب القديم في الانتخابات العامة ، بالرغم من انها تظاهرت بالاصلاح في هذا الشأن ، بسن قانون جديد للانتخابات ، وقد شهدت انتخابات ١٩٤٧ و ١٩٤٨ مداخلات سافرة من غير ما تحفظ . فقد حدث ان استدعي المتصرفون الى العاصمة لمقابلة رئيس الديوان الملكي والمسؤولين من الوزراء ، وعادوا الى اماكنهم بعد ان زودوا بتعليمات مشددة لتعيين النواب . وقد نفذت تلك التعليمات فكان من

الطبيعي ان تضيق مسؤولية الوزارات امام تلك المجالس المزيفة ، غير المنبثقة عن ارادة الامة ، فتركزت السلطة - من دون اي اعتبار لمبدأ فصل السلطات - بيد الحكومة التي راحت تطلق لنفسها العنان في القيام بما تريد القيام به من اعمال مخالفة للقانون الاساسي ، والقوانين والانظمة ، ومخلّة بالاسلوب الديموقراطي كل الاخلال فأصبحت المجالس النيابية هي الخاضعة للسلطة التنفيذية ، واصبحت الوزارات تعلق بقاءها في الحكم على ارادة البلاط ومشيبته ، فاستسلمت له كل الاستسلام ، فأصبح والحالة هذه مرجما حقيقيا في كل صغيرة وكبيرة ، حتى تعيين الموظفين واحالتهم على التقاعد ، وما اشبه ذلك من الامور التي يجب ان تكون بعيدة عن هذه المداخلات .

ونحن اذ نوجه هذه المذكرة الى سموكم لا نود ان نفهم اننا نطالب بأن يتدخل سموكم في شؤون الدولة خلانا للدستور ، وانما الذي نبتغيه هو وضع حد لهذه المداخلات ، وذلك لصيانة الدستور ، وازالة آثار تلك المداخلات .

ونعتقد بأن الاصلاح الذي نطالب به لتغيير الاوضاع السيئة القائمة ، التي بلغت حدا لا يطاق من الفساد ، يجب ان يبدأ بتعديل القانون الاساسي الحالي الذي جرى تعديله في ظروف شاذة ، يوم كانت البلاد من اقصاها الى اقصاها محتلة بالجيوش البريطانية ، وخاضعة لاحكام العرفية . والسجون والمعتقلات ملأى بالمواطنين لاسباب كيفية - وذلك على وجه يضمن في نصوصه سيادة الشعب ضمنا تاما . بحيث لا يدع اي مجال للانتقاص منها عن طريق التأويل او التفسير . ويقف بكل سلطة من سلطات الدولة عند الحد الذي يجب ان تقف عنده . وفق مبادئ حكومة دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون ، كما جاء في البيعة التاريخية التي اقرها مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ١١ تموز ١٩٢١م واعلنها للناس . على ان يشمل التعديل المطلوب النص الذي كان قد ادخل على القانون الاساسي سنة ١٩٤٢م والذي قضى بمنح رئيس الدولة حقوقا اكثر من ذي قبل ، كحق اقالة الوزارة ، وجعل قرارات مجلس الوزراء مرهونة بموافقته عليها ، وما الى ذلك من امور منافية كل المناهضة للاساليب الديموقراطية ، وان يتضمن التعديل منع رئيس الدولة ، وكل ذي سلطة عامة في الدولة ، منعا تاما من كل عمل مالي او اقتصادي يمكن ان يؤدي الى استغلال النفوذ .

وفي اعتقادنا ان التعديل المطلوب ، يجب ان يكون تمهيدا لاعادة الحياة النيابية على اسس سليمة . وفي مقدمتها الاخذ بمبدأ الانتخاب المباشر ، عن طريق تعديل قانون الانتخاب الحالي على هذا الاساس ، هذا القانون الذي ليس في الاقطار الديمقراطية ما يماثله من حيث رجعيته ، والذي اضيفت اليه في اواخر عهد وزارة السيد نوري السعيد الاخيرة ، قيود جديدة على حرية الناخبين ، مما يتطلب تبديله لتأمين حق المواطنين في الانتخاب المباشر ، واجراء الانتخابات المقبلة على اساس احصاء رسمي ، على ان يلغى منه كل قيد يعرقل وصول اي مواطن الى المجلس - مهما تكن حالته المالية والاجتماعية - وان تقوم باجراء الانتخابات ، بعد رفع تلك القيود من

هذا القانون ، وجعله ملائما للاسس الديمقراطية ، وزارة يطمئن اليها الشعب كل الاطمئنان ، لتكون الوزارات التي تتولى الحكم بعد ذلك وزارات منبثقة من مجلس نيابي حقيقي . يمثل ارادة الشعب اصدق تمثيل ، وبذلك يمكن ان تكون الوزارات مسؤولة امامه فقط ، فتتولى السير بالبلاد نحو عهد جديد من الحكم الديمقراطي الصحيح ، ليستعيد الشعب طمأنينته المفقودة ، وتتوفر له الثقة بأسلوب الحكم الذي ينشده .

وبعد فان الشعب يا صاحب السمو بحاجة الى ازالة القوانين الرجعية التي حرمت عليه ممارسة حريته ، وجعلته يعيش في ظل نظام بوليسي يحصي عليه حركاته وانفاسه ، وياخذ ابناءه بالشبهات ، ويزج بهم في المعتقلات والسجون ، لمجرد رأي ابدوه ، وان البلاد بحاجة ماسة الى قوانين عامة تشمل جميع ابناء الشعب ، فكما تكون الجرائم موحدة بين المدن والمناطق الريفية ، يجب ان يكون العقاب كذلك فيها واحدا ، كما ان البلاد بحاجة ماسة الى تشريع يضمن استقلال القضاء ، الذي اصبح في وضع لا يستطيع معه المحافظة على كيانه وحرمة واستقلاله ، والى مجلس دولة تعلى له جميع الصلاحيات كاملة غير منقوصة لحماية حقوق المواطنين من عبث السلطة الاجرائية ، وتصرفاتها الكيفية ، الى جانب اطلاق الحريات السياسية ، ومنح العمال وغيرهم من اصحاب المهن حرية تاليف النقابات ، بحيث لا تستطيع السلطات الادارية والبوليسية عرقلة اعمال هذه النقابات ، والقضاء عليها ، بحجج واهية ، واعلان العفو العام عن المحكومين السياسيين ، الذين هم في الواقع ضحايا المجالس العرفية ، او المحاكمات غير الاصولية ، والغاء جميع النصوص التي تتنافى ومبادئ الحكم الديمقراطي ، حيثما وجدت في القوانين ، واستبعاد فكرة تعديل قانون العقوبات الذي تلوح به السلطات كسيف مصلط على كل حرية من حريات الراي والعمل السياسي ، وتطهير جهاز الدولة من المرتشين والفاستدين ، والضرب على ايدي المستغلين والمحتكرين ، وذلك بتشريع خاص ، بحيث لا يفلت من العقاب كل مجرم سابق او لاحق .

والشعب العراقي الذي ضاق ذرعا بحالته الاقتصادية السيئة ، من حيث تفشي الفقر والبطالة وقلة الاجور ، يريد اصلاحا جذريا لهذه الحالة بالغاء الاقطاع ، وازالة كل قانون او نظام من شأنه تثبيته ، وتحديد الملكية الزراعية بحد اعلى ، وتوزيع الاراضي المستملكة ، والاراضي الاميرية على الزراع الحقيقيين ، وزيادة حصة الفلاح من الحاصل ، وتخفيف عبء الضريبة عن المكلفين ، غير القادرين على دفعها ، وفرض الضريبة التصاعدية على اصحاب الدخل الكبير ، زراعيان او غير زراعي ، وتقليص الضرائب غير المباشرة على المستهلكين ، وتحرير الاقتصاد الوطني من الاستغلال والسيطرة الاجنبية ، وتاميم المشاريع التي تتصل بالخدمات العامة ، والقضاء على الاحتكار الاجنبي في العراق ، وتشجيع استثمار رأس المال الوطني في الصناعة الحديثة ، والمشاريع الاقتصادية ، ومنع استغلال النفوذ الفردي على حساب الصالح العام .

والشعب العراقي الذي يريد جلاء كل قوة اجنبية عن بلاده ، يريد التحرر من معاهدة ١٩٣٠م الجائرة ، التي قيدت استقلاله وسيادته الوطنية ، وهو كذلك يرفض كل نوع من انواع الدفاع المشترك ، لانه يرى في هذا المشروع الاستعماري الخطر كل الخطر على كيانه وسلامته .

والشعب العراقي الذي ينشد السلام ، يريد ان يعلن حياده تجاه التكتلات الدولية التي لا منفعة له في التورط فيها ، لان كل ارتباط للعراق بالدول الاستعمارية لا يعود عليه بغير الكوارث الجسيمة ، ويعرض حياة ابنائه للهلاك ، ومرافقه للخراب والدمار .

ولنا الشرف يا صاحب السمو ان نكون قد عرضنا في هذه المذكرة خلاصة ما يشكو منه الشعب العراقي ، وعبرنا عما يرغب فيه من حلول لمشاكله ، وما يتوق الى تحقيقه من آمال ، وتفضلوا يا صاحب السمو بقبول خالص احترامنا (١) .

بغداد - في ٨ صفر ١٣٧٢ هـ - ٢٨ تشرين الاول ١٩٥٢ م

كامل الجادرجي : رئيس الحزب الوطني الديمقراطي

#### ٤ - مذكرة حزب الامة الاشتراكي :

اما رابع الاحزاب السياسية القائمة في البلاد وهو « حزب الامة الاشتراكي » الذي يرأسه السيد صالح جبر فقد ارتأى ان يرفع مذكرته الى رئيس الوزراء ، بدلا من مقام الوصاية ، - لان ذلك ادعى الى المصلحة كما قال رئيسه - فكان نص مذكرته ما يلي :

فخامة رئيس الوزراء المحترم

بعد التحية :

لم يعد خافيا على احد ، كون البلاد بأوضاعها الراهنة ، وما يكتنفها من فساد ، وما يحث بها من مساوئ وفوضى ، وتسيب ، شمل الكثير من نواحيها ، باتت احوج ما تكون الى من يعالج ما فسد من امورها ، ويدفع عنها غوائل الفوضى وعواقبها السيئة .

ان الهوة التي انحدرت اليها البلاد ، وبخاصة خلال الفترة الاخيرة ، امتست تهددها بشتى المحاذير والاطار ، الامر الذي استفز الشعب ، واثار سخطه وتدمره واستياءه . وحله على المطالبة بالاصلاح الشامل السريع قبل ان يستشري الداء ويعز الدواء .

(١) جريدة « الاعلامي » العدد ١٢١ بتاريخ ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٢ م .

ومما ضاعف نعمة الشعب العراقي الكريم على اوضاعه القائمة ، وما بات يعانيه من جرائها من مصاعب ومتاعب ، انه انطلق يجار بالشكوى تلو الشكوى ، ولا من سامع له من المسؤولين ، حتى اوشك ألياس ان يطفى على نفسه ، لاصطدامه باعراض المسؤولين عنه ، وتمسكهم بالاستخفاف به ، واصرارهم على تحدي شعوره ، وامعانهم في تجاوز ارادته ، ومضيهم في العبث بحقوقه على نحو ما هو قائم الآن .

هذه هي حالة الشعب العراقي اليوم . وهي حالة جد خطيرة ، ولا يصح التفاضي عنها والاستخفاف بنتائجها ، وهذا هو الذي حمل المعنيين بالقضايا العامة على الاهتمام ، ودفعهم الى تحذير المسؤولين من العواقب ، وتنبههم الى ما يختلج ان تنتهي اليه هذه الحال ، ومنذ مدة ليست بالقصيرة والدعوة القائمة الى الاصلاح في ندوة البرلمان ، وعلى صفحات الصحف ، وفي المناسبات الحزبية ، والمجالس العامة ، والاندية ، ولم يمر على البلاد يوم طوال هذه الفترة الا وكان صوت الشعب عاليا ، يهيب بالمسؤولين ان يحكموا العقل ، ويرجحوا المصلحة العامة ، ويتدبروا الحال ، وينصرفوا الى معالجة الامور بحكمة وروية ، وتقدير بعيد لحقائق الامور ، ولكن المسؤولين لم يفقهوا لكل ما قيل معنى ، ولم يقيموا للشعب في حسابهم وزنا ، ولم يعيروا دعوته الى الاصلاح اهتماما ، وظلت الحال كما كانت ، ويظهر من ماجريات الاحوال انها ستبقى الى ما شاء الله ان لم يتدارك المسؤولون الامر بالروية والحكمة .

لقد دعا الشعب الى الاصلاح ولا يزال يدعو ، لقد كان نصيب حزب الامة الاشتراكي من هذه الدعوة كبيرا . وتان من ابرز نواحي الاصلاح التي دعا اليها حزبنا ، تعزيز النظام الديمقراطي في البلاد ، والاخذ بمقتضيات الدستور ، على اعتبار ان ذلك حجر الزاوية في كل اصلاح تنشده البلاد ، ويطالب به الشعب . ولم يترك حزبنا مناسبة الا واكد هذه الدعوة ، وحذر المسؤولين من عواقب التفاضي عنها . وطبيعي ان دعوة حزبنا الى وجوب تعزيز النظام الديمقراطي ، تعني اول ما تعني جمل الحكم من الشعب والى الشعب ، وذلك عن طريق احترام ارادته ، ومراعاة حقوقه المشروعة في انتخاب نوابه انتخابا حرا مباشرا .

وردت دعوة حزبنا الى ذلك في منهاجه ، حيث نص بصراحة على وجوب «تعزيز الحياة الديمقراطية عن طريق الاخذ بمبدأ الانتخاب المباشر ، والمناطق الانتخابية الفردية ، وجعل الوزارة مسؤولة مباشرة امام مجلس النواب ، وفقا لاحكام الدستور ، ودعم الحياة الحزبية ، وضمان ممارسة النشاط الحزبي » واكد حزبنا هذه الدعوة في الخطاب الذي القاہ رئيسه في المؤتمر السنوي العام للحزب يوم ٣٠ تشرين الاول سنة ١٩٥١م حيث قال :

« ان حزبنا يهدف الى تعزيز الحياة الديمقراطية ، ويسمى جاهدا لتعديل قانون الانتخاب على اساس مبدأ الانتخاب المباشر ، والمناطق الانتخابية الفردية ، لانتخاب مجالس تمثل الشعب تمثيلا صادقا ، تنشق عنها حكومات تشمر بمسؤولياتها امام هذه المجالس ، وبذلك وحده يتسنى توطيد الحياة الدستورية ، وتمكين افراد

الشعب من ممارسة كافة حقوقهم . والتمتع بحرياتهم التي كفلها لهم الدستور ، ونصت عليها القوانين .

ولقد تجلى تمسك حزبنا بهذه الدعوة في الاقتراح الذي قدمه نوابه ، بالاشتراك مع زملائهم الآخرين ، الى المجلس النيابي ، وطالبوا فيه بتعديل قانون الانتخاب على اساس الانتخاب المباشر ، ذلك الاقتراح الذي كان صدى لما يتردد على السنة المواطنين . والذي قوبل بتأييد شعبي ، أعرب عنه الشعب على اختلاف طبقاته وهيئاته ، اللهم إلا من شذ عن ذلك وهم قليل .

ولم يقف حزبنا عند هذا الحد ، بل مضى يكرر دعوته هذه ، ويؤكد اهميتها . ووجوب تحقيقها . ويهيب بالمسؤولين ان يراعوا حق الشعب المشروع فيها . وقد تمثل ذلك في جميع الخطب والبيانات التي صدرت من المسؤولين في الحزب في جميع المناسبات والاجتماعات الحزبية . ومثل ما كان اهتمامنا بالغاً بضرورة تعزيز الحياة الديمقراطية على اساس الاخذ بمبدأ الانتخاب المباشر ، كان موقفه كذلك من الحياة الحزبية باعتبارها جزءاً متمماً للنظام الديمقراطي الصحيح ، وقد ناشد المسؤولين اكثر من مرة بوجوب ادراك مسؤولياتهم نحو الحياة الحزبية ، وافساح المجال امام الاحزاب لاستكمال تشكيلاتها ليتاح لها بذلك مجال العمل والخدمة ضمن الحدود التي اقرها الدستور ، ولكن المسؤولين صموا آذانهم ، وابوا ان يدركوا مسؤولياتهم ولا تزال الحال كما كانت ، ولا تزال الدعوة الى اصلاحها قائمة .

ان حزب الامة الاشتراكي يرى ان النظام الديمقراطي السليم من شوائب الفساد، يرتكز في كيانه على الاسس المتينة ، والقواعد الرصينة ، التي تستمد قوتها من الشعب ، وهو لذلك يعتقد بل يؤمن ان ليس بالامكان اقامة نظام ديمقراطي بمفهومه الصحيح ، الا اذا قام على ارادة الشعب ، وارادة الشعب لا تضمن وتحقق الا عن طريق الانتخاب المباشر ، والا اذا روعيت اهمية الحياة الحزبية ، واتيح للاحزاب المجال لاداء رسالتها الوطنية . وغني عن البيان ان ضمان ارادة الشعب في الانتخاب المباشر، وتمكين الاحزاب من القيام بواجباتها في الخدمة ، يساعد حتماً على قيام مجالس نيابية تنبثق عن صميم الشعب ، وتحسّن بالامه وآماله . عن هذه المجالس تقوم حكومات تشعر بمسؤولياتها ، وتدرك واجباتها ، فلا يمكن ان تتعاس عن الخدمة التي تقضي على عوامل الفساد ، وتحقق الاصلاح الذي تنشده البلاد ، وبعبكسه فلا امل في اصلاح ، ولا رجاء في نظام ديمقراطي سليم .

وعلى هذا الاساس فقد رأى المسؤولون في حزبنا ان لا بد لهم من الفات نظر الحكومة الحاضرة ، فور تسلمها المسؤولية ، الى ضرورة الاخذ بمبدأ الانتخاب المباشر . وتعديل قانون انتخاب النواب الحالي الذي قضى على آخر امل للناس في حرمة الانتخابات . خاصة بعد التعديل الاخير الذي اصرت الوزارة السابقة على تشريعه . غير ملتفتة الى المعارضة العامة الصاخبة التي جوبه بها هذا القانون من كافة الهيئات والمعنيين بالقضايا العامة ، وقد حذرنا الحكومة الحاضرة منذ ذلك الحين من مغبة عدم



تحقيق هذا المطلب الشعبي ، والعواقب الوخيمة التي ستنتج عنه ، وبالرغم من مرور مدة ليست بالقصيرة على ذلك ، نجد ان الحكومة القائمة لم تتخذ اي خطوة ايجابية لتحقيق هذه الغاية .

هذا وحيث ان البلاد مقبلة على مرحلة انتخابات نيابية جديدة ، وحيث ان هذه الانتخابات ستكون الخطوة الحاسمة التي يتوقف عليها مصير البلاد ومستقبلها ، فان حزبنا يرى وجوب تعديل قانون انتخاب النواب القائم على الاساس الذي طالب به في جميع الاوقات والمناسبات ، وهو مبدأ الانتخاب المباشر ، ثم الرجوع الى الشعب ليقول كلمته ، ويملي ارادته . في ظل انتخابات مباشرة ، وبمناطق انتخابية فردية ، وبعبكه اذا ما تمسك المسؤولون بقانون الانتخاب الحالي الذي هو في الحقيقة اداة لتزييف الانتخابات وتزوير ارادة الامة ، فان حزب الامة الاشتراكي يعلن مقاطعته للانتخابات ، ويدعو الشعب الى مقاطعتها ايضا وهو في نفس الوقت يحمل المسؤولين النتائج السيئة والعواقب الوخيمة التي ستترتب على ذلك (١) .

صالح جبر

رئيس حزب الامة الاشتراكي

لقد ايدت الاحزاب العنلية والسرية ، وكذا المنظمات الوطنية العمالية ، وكافة التجمعات المعترف بها ، او التي كانت تمارس اعمالها بمعزل عن السلطة ، ايدت كلها مذكرات الاحزاب التي نشرنا نصوصها ، ولم يشذ عن هذا الاجماع الا « حزب الاتحاد الدستوري » اي حزب نوري السعيد ورهطه ، وادعت الجريدة الناطقة بلسان هذا الحزب ان مجلس النواب وحده ، هو صاحب الحق في طلب الاصلاح ، وتعديل القوانين المختصة .

### الجواب الاميري

ما كان يدور في خلد الامير عبد الاله ان تجرؤ الاحزاب السياسية في العراق ، في يوم من الايام ، فتحمله مسؤولية تردي الاوضاع العامة في البلاد ، وامتهان قوانينها ، وتأييد فساد الحكم فيها ، وترفع الى مقامه مذكرات سياسية عنيفة اللهجة ، شديدة الاسلوب ، ولذا ما كاد سموه يطلع على هذه المذكرات ، ويمعن بالنظر فيها ، حتى ثارت ثائرتة ، فاستدعى رئيس ديوانه السيد احمد مختار بابان ، وامره ان يرد عليها بكل قسوة ، دون ان يستشير رئيس وزرائه (٢) السيد مصطفى العمري - كما

(١) جريدة « الامة » العدد ١١٩٤ بتاريخ ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٢ م .

(٢) قال لنا السيد احمد مختار بابان : ان الامير عبد الاله استدعى كلا من السيدين : نوري السعيد ، ومصطفى العمري الى حديقة قصره في عمر اليوم الذي تسلم فيه مذكرات الاحزاب ، ووضعت صحيفة هذا الرد بعلمها وارشادها ، لكنا قرأنا في « يوميات مصطفى العمري » ليوم ٢٨-١-١٩٥٢ م ما يلي : « استدعاني احمد مختار الى القصر ليلا ، كما استدعى جميل الدفمي ، وكان احمد مختار قد اعد الجواب نطلبت تأجيله فلم يوافق الوصي ، فاجريت تصحيحا بسيطا وخرجت بعد الثالثة بعد منتصف

اخبّرنا بذلك العمري نفسه ، واخبر كامل الجادرجي بذلك - فكان الجواب كما يلي :  
صاحب الفخامة السيد طه الهاشمي ، رئيس الجبهة الشعبية المتحدة .  
صاحب المعالي السيد كامل الجادرجي ، رئيس الحزب الوطني الديمقراطي .  
صاحب المعالي السيد محمد مهدي كبه ، رئيس حزب الاستقلال .

رفعت الى مقام صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم ، مذكراتكم المؤرخة في ٢٨/١٠/١٩٥٢ م ، وقد امرني سموه الملكي ان اوضح لكم ما يلي :  
ان صاحب السمو الملكي يتفق واياكم على ان حالة البلاد بحاجة الى التحسين .  
ويقدر اهتمامكم في ذلك ، ويرى ضرورة تعاون الاحزاب ، وكل مواطن عراقي مخلص لبلاده ، مع المسؤولين على العمل لرفق البلاد ، وتعميم الخير والرخاء على الشعب ، وان كل توجيه او نصيحة تأتي من اية جهة لمعالجة النواقص ، جديرة بالتقدير ، والاخذ بنظر الاعتبار .

لا يخلو بلد في العالم من عناصر الفساد ، الا ان هناك عناصر الخير والصلاح ، من ذوي الحكمة والدراية ، التي تقاوم عناصر الشر ، وتقضي على الفساد ، مستعينة باخلاصها وتجربتها من الانانية ، ومستندة على ما لديها من القوانين والانظمة ، ومن هذه العناصر يختار المقام الاعلى المسؤولين ، ويودع اليهم ادارة البلاد ، حسبما تنص عليه الدساتير ، وتكون مسؤولة امام مجلس الامة ، حسب النظم الديمقراطية السائدة في تلك البلاد ، وعلى هذه القاعدة ( كما ينص القانون الاساسي العراقي ) تشكلت الحكومات العراقية منذ تأسيس الحكم الوطني حتى اليوم ، وجميع رؤساء الاحزاب ، وقسم كبير من رجال البلد البارزين ، على اختلاف عقائدهم ومبادئهم ، قد ساهموا في ادارة هذه المملكة ، واشتركوا في تكوينها ، وتحملوا مصاعب الحكم فيها ، وعرفوا دخالها ، وذاقوا نتائج اكثر الحوادث الماضية على اختلاف انواعها ، سواء كانت مفيدة او مضرّة بالبلاد ، كما ان الخير والرفاه والتقدم الذي حصل عليه العراق ، هو من ثمرة جهودهم سواء اكانوا في المسؤولية او خارجها او في عضوية مجلس الامة . واذا كان هناك تقصير او خطأ قد وقع ، فانهم مساهمون فيه كل على قدر نصيبه من

الليل « اه » .

وقالت جريدة « الاهلي » في عددها الصادر بتاريخ ٣٠ تشرين الاول ١٩٥٢ م :  
« وما لا شك فيه ان موضوعا كهذا ، في ظرف كالظرف الحاضر ، يجب ان يلقى العناية والاهتمام الكافيين من المسؤولين من تسير شؤون الحكم في البلاد ، وان سرمة البت فيه لا تدل الا على ذلك الارتجال ، وعدم الاكتراث الذي مولجت به شؤون الدولة في الماضي ، والذي كان ولا يزال من اهم اسباب تردّي الاحوال .. كما ان هذا الامر يدل على استمرار تلك المغلطة التي لا تنبلي بالشعب وبرايه في الوقت الذي يزداد فيه وهي الامة وتشتد فيه مطالبيها قوة » آه .

اما جريدة « الجبهة الشعبية » فقد وصفت الرد الاميري في عددها الصادر في ٣١ تشرين الاول ١٩٥٢ م بانه مطبوع بطابع الاستعجال والارتجال ، في الوقت الذي كانت مذكرات الاحزاب مدروسة دراسة دقيقة ، بحيث عرضت كل جملة من قبلها على ميزان النقد والتحجيم .

المسؤولية . واذا كان بعض هؤلاء السادة او وزرائهم الذين اختاروهم ليزاملوهم في الحكم قد تنصلوا امام بعض الاحزاب من مسؤولياتهم ، بحجة وقوع تأثير عليهم من المقام الاعلى ، فان المقام الاعلى لا يستطيع معرفة هؤلاء الذوات ، وما تنصلوا منه ، الامر الذي لا يمكن التعليق عليه ، ويترك تقدير اهمية هذه الادعاءات الى ذوي الراي والمنطق .

انكم تريدون في مذكراتكم القيام باصلاحات سريعة ومفيدة للبلاد ، وان صاحب السمو الملكي يشارككم في رايكم هذا ، ويعتقد ان كل فرد في العراق يريد الاصلاح والتقدم والخير والرفاة للبلاد ، كما ان سموه الملكي يشارك الشعب في سرائه وضرائه . وقد طلبتم تعديل القانون الاساسي ، وتعديل قانون الانتخاب ، وقوانين اخرى ذكرت جملة ، وتشريع قوانين مفيدة للبلاد . ان صاحب السمو الملكي يعلن لكم ان من اسنى رغباته اجراء انتخابات حرة في البلاد ، بدون ضغط او تأثير على اي من الناخبين ، وان يتألف مجلس النواب من نواب يمثلون الامة تمثيلا صحيحا ، وتأليف حكومة مسؤولة امام هذا المجلس ، يكون باستطاعتها ان تتقدم اليه بالتشريعات النافعة ، حسب احتياجات المملكة سواء اكانت مما ذكرتم في مذكراتكم او غيرها بالطريقة الدستورية . ان صاحب السمو الملكي يعلن لكم بان القانون الاساسي النافذ المفعول قد ساهم في تشريعه وتعديلاته ذوات محترمون من رجال هذا البلد ، من ذوي الراي والخبرة ، وقد اقرته المجالس التشريعية ، واذا كانت حاجة البلاد والمصلحة ومقتضيات تطور الزمن تستوجب اجراء تعديلات اخرى فيه ، فان المقام الاعلى لا يكون حائلا دون ذلك لانه من اختصاص الحكومة المسؤولة ، وممثلي الشعب ، حسب احكام القانون الاساسي ذاته ، والذي هو موضع احترام الجميع . وكذلك قانون انتخاب النواب فان تعديله سواء كان على اساس قبول مبدأ الانتخاب المباشر ، او غير المباشر ، فليس البت في ذلك من اختصاص المقام الاعلى ، وتقدير مثل هذا الامر المهم ، واختيار الطريق الصالحة للبلاد هو ما يقره مجلس الامة .

هذه ملاحظات سموه الملكي على ما ورد في مذكراتكم بصورة مجملة . وبهذه المناسبة نود ان نذكركم بان صاحب السمو الملكي كان قد استشار رؤساء الاحزاب عن شكل الوزارة التي يرتاون تشكيلها لاجراء الانتخابات في وزارة حيادية ام ائتلافية ، وقد فهم سموه منهم ان اكثريتهم تميل الى تشكيل وزارة حيادية . وعندما سئلوا عن الشخص او الاشخاص الحيايين الذين تتشكل منهم هذه الوزارة ، تركوا تقدير ذلك الى سموه الملكي ، فهو اعرف بهم ، وهذا دليل على ان سموه الملكي لم يتردد في استشارة رؤساء الاحزاب او غيرهم من رجال البلد في الامور الهامة ، رغما عن كونها من حقوقه الدستورية . وتمشيا مع هذه الخطة التي سار عليها سموه الملكي في استشارة رؤساء الاحزاب وغيرهم من قادة الراي في البلد ، فان سموه سيشاورهم في المسائل الهامة المعروضة في هذه المذكرات .

احمد مختار بابان  
رئيس الديوان الملكي

وختاما تفضلوا بقبول فائق الاحترام .  
٢٨ تشرين الاول ١٩٥٢م

## حل مجلس النواب

أتم « مجلس النواب » اجتماعه الرابع ، من دورته الانتخابية الثانية عشرة ، في نهاية شهر حزيران من عام ١٩٥٢م « وكانت اكثرية اعضائه من حزب نوري السعيد » فوجب حله والشروع في انتخاب مجلس جديد ، بحسب التعديل الذي ادخلته « الوزارة السعيدية الحادية عشرة » على قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٤٦م . وكان الامير يطمح في الاشراف على هذا الانتخاب ، لضمان الاكثرية التي يريد لها لنفسه ، بغية السيطرة على امور العراق ، بينما كان نوري السعيد يريد ان تكون هذه الاكثرية الى جانبه ، لضمان تمثلية سياسته ومشاريعه . ولما كان الامير الوصي مدعوا للسفر الى امريكا مع الملك فيصل الثاني في تموز ١٩٥٢م ، فقد استصدر الارادة الملكية المرقمة ٢٩٥ لسنة ١٩٥٢م لجمع المحكمة العليا والبت فيما يلي :

« هل يصح القيام بالانتخابات النيابية في نهاية الستة اشهر الاولى ، من اجتماع مجلس النواب للسنة الرابعة ، بدون ان تصدر ارادة ملكية بحل المجلس النيابي ؟ او ان المجلس يعتبر محتفظا بصفته النيابية حتى نهاية السنة ؟ ولا يجوز القيام باجراء الانتخابات خلال مدة العطلة وقبل اكماله الستة اشهر الثانية ؟ وان اجراء الانتخابات خلال ذلك يتوقف على صدور ارادة ملكية بحل المجلس اولا ثم صدور ارادة ثانية باجراء الانتخابات » .

وبعد المداولة قررت المحكمة العليا في ٢١ حزيران سنة ١٩٥٢م ما يأتي :

لا يصح القيام باجراء الانتخابات النيابية في نهاية الستة اشهر الاولى من اجتماع مجلس النواب للسنة الرابعة ، بدون ان تصدر ارادة ملكية بحل المجلس النيابي . اذ يعتبر المجلس محتفظا بصفته النيابية حتى نهاية السنة الرابعة ، وهي ٣٠ تشرين الثاني ، وان القيام باجراء الانتخابات خلال ذلك يتوقف على صدور ارادة ملكية بحل المجلس واجراء الانتخابات » .

وبعد ان اطمئن الوصي الى ان الانتخابات الجديدة ستجري بعد عودته الى العراق ، فيشرف عليها الاشراف المرغوب فيه ، سافر في ١٦ تموز ١٩٥٢م الى امريكا . وفي ٢٦ تشرين الاول سنة ١٩٥٢م عاد الى بغداد جوا .

فصدرت هذه الارادة الملكية المرقمة ٦٩٦ لسنة ١٩٥٢م بالحل المنتظر وهذا نصها :

« بالنظر الى قرب انتهاء الدورة النيابية الحاضرة ، ورغبة في اجتماع مجلس الامة في اقرب وقت من دورته الجديدة ، أصدرنا هذه الارادة الملكية ، بعد الاطلاع على المادة السادسة والعشرين المعدلة من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء .

« بحل المجلس النيابي على ان تجري الانتخابات للمجلس الجديد خلال المدة القانونية . على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الارادة .

« كتب ببغداد في اليوم الثامن من شهر صفر سنة ١٣٧٢ هـ واليوم السابع والعشرين من شهر تشرين الاول سنة ١٩٥٢ م » (١) .

عبد الاله

رئيس الوزراء - مصطفى العمري

### حزب الاستقلال يقاطع

لما رجع الامير عبد الاله الى بغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر تشرين الاول ١٩٥٢ م ، ووجد نفسه « بعد يومين فقط » وجها لوجه امام مذكرات سياسية تحمله مسؤولية تردي الوضع في البلاد ، وتطالبه بتعديل الدستور ، بحيث يلقى حق رئيس الدولة باقامة رئيس الحكومة ، وحق المصادقة على مقررات مجلس الوزراء ، ونحو ذلك من الامور الخطيرة ، هاله الامر فاخذ يضرب اخماسا باسداس ، حاسبا لهذا التحدي الف حساب ، ولا سيما وان احداث مصر في ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ م ماثلة امام انظار العام والخاص ، تستفز النفوس الوادعة ، وتطالب بالثار للكرامة . فلما اصدر ارادته « بحل المجلس النيابي » واجراء « الانتخابات الجديدة خلال المدة القانونية » ظهر للحزب السياسية القائمة ان فكرة تعديل قانون الانتخاب ، بمرسوم يجيز جعلها على درجة واحدة بعيدة المنال ، فقرر « حزب الاستقلال » ان يعلن مقاطعته للانتخابات الجديدة سلفا ، ويدعو الشعب الى العمل على احباطها فاصدر هذا البيان :

« حرص حزب الاستقلال ، منذ تكوينه ، على العمل والدعوة لاقامة حكم دستوري تحقق فيه للشعب سيادته الوطنية ، وممارسة حرياته ، وتتوافر له فيه امكانيات الحياة الحرة الكريمة .

» غير ان الفئة الحاكمة لم تعر هذه الدعوة اي اهتمام ، ولم تغير شيئا من ذهنيته ، ولم تشعر بنمو الوعي المتزايد في جميع اوساط الشعب العراقي ، فما زالت تزدد امعانا في تزييف ارادة الشعب والتمويه عليه ، حتى غدت تعتبر الحكم البرلماني اداة لدعم الاقطاع ، والرجعية ، والاستغلال ، والانتفاع الذاتي ، فضاعفت المسؤولية ، واختل نظام الحكم اختلالا بات يندر بالخطر ، وامعنت الفئة الحاكمة في تحديها للشعب وامانيه الوطنية ، ووسائل تعبيره بتشريع تعديل جديد لقانون الانتخاب يحمي التزوير ، ويعاقب كل من يفضحه ، ويزيد في هيمنة الحكومة على الانتخابات والهيئات المشرفة عليها ، مما يدل على ان الحكومة بيتت امر التلقيق مقدما ، لتضمن تمشية مشاريعها القادمة ، التي ربما كان لبعضها من الخطورة في مصائر الوطن ومستقبله ما يهدد كيانه وسيادته الوطنية .

» وقد ادرك الشعب مجتمعا ، بفضل وعيه المتناهي ، ان مزاوله حقوقه الانتخابية على الوجه الحقيقي ، لا يمكن ان يتم الا عن طريق الانتخاب المباشر ، في ظل

(١) جريدة « الوقائع العراقية » الرسمية ، العدد ٣١٨٧ بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٢ م .

اوضاع دستورية سليمة لا تشوبها شائبة من تدخلات الفئة الحاكمة ، وذلك للتعبير عن ارادته في سبيل الاتيان بحكومات منبثقة عن مجالس نيابية حرة .

» وما دام هذا الوضع الشاذ قائما ، وما دام الحاكمون يرفضون الاستجابة لمطالب الشعب ، ويصرّون على اجراء الانتخابات في ظل الازعاج القائمة ، بكل ما تنوء به من اوزار ، وفي ظل اشد القوانين رجعية ، فلا فائدة يرتجىها الشعب من الاشتراك في الانتخابات القادمة .

» لهذه الاسباب ، قرر حزب الاستقلال مقاطعة الانتخابات النيابية القادمة ، وهو يدعو الشعب العراقي الكريم الى مقاطعتها ، وعدم الاشتراك فيها بأي وجه من الوجوه ، والعمل على احباطها ، والحيولة دون اتمامها بكل ما يتيسر له من سبل ووسائل . وعلى الله الاتكال .

٢ تشرين الثاني ١٩٥٢ م (١) محمد مهدي كبه : رئيس حزب الاستقلال

### وكذلك الحزب الوطني الديمقراطي

وحذا « الحزب الوطني الديمقراطي » حذو « حزب الاستقلال » فقرر مقاطعة الانتخابات ، بعد ان امتنع على الحكومة الاخذ بما جاء في مذكراته فاصدر هذا البيان :

حرص الحزب الوطني الديمقراطي ، منذ تكوينه . على العمل والدعوة لاقامة نظام ديمقراطي في العراق ، تتحقق فيه للشعب سيادته الوطنية ، وممارسته لحرياته ، وتتوفر له فيه امكانيات الحياة الحرة الكريمة ، المصونة من العبث والخوف ، وفق ما تقرره مبادئ الحكم الديمقراطي الذي اختاره العراق ، وقرره . بقبوله نظام الحكومة النيابية ، البرلمانية وعمادها مسؤولية الوزارة امام مجلس نيابي منتخب انتخابا حرا صحيحا من قبل الشعب . غير ان الفئة الحاكمة واصلت تزيف النظام الديمقراطي ، وراحت تمويه على الشعب باقتباس بعض مظاهر الديمقراطية ، من دون التنفيذ بمبادئها واحكامها ، كما راحت من جهة اخرى تواصل القيام بكل ما من شأنه دعم الاقطاع ، والرجعية ، والاستغلال ، مما يتناقض مع طبيعة الحكم الديمقراطي من وجوهه السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، الامر الذي جعل الحريات العامة والخاصة ، وحقوق الشعب ، كلها نصوصا مهملة في الدستور ، يناقضها واقع الحياة العراقية ، وجعل الحياة النيابية احد المظاهر الكاذبة للديمقراطية الزيفة . فضاعت المسؤولية ، واختل نظام الحكم اختلالا فاعليا بات يندر بالخطر ، وامعنت الفئة الحاكمة في تحديها للشعب وامانيه الوطنية ، ووسائل تعبيره بتشريع تعديل جديد لقانون الانتخاب يحمي التزوير ، ويعاقب كل من يفضحه ، ويزيد في هيمنة الحكومة على الانتخابات ، والهيئات المشرفة عليها ، مما يدل على ان الحكومة بيتت امر التلغيق مقدما ، لتضمن تمشية مشاريعها القادمة ، وسيكون لها من الخطورة في مصائر الوطن

ومستقبله ، ما لا يعدله مشروع آخر . وقد ادرك الشعب مجعاً بفضل وعيه المتناهي ، ان مزاوله حقوقه الانتخابية على الوجه الحقيقي ، لا يمكن ان تتم الا عن طريق الانتخاب المباشر ، مع توفير الحريات في ظل اوضاع ديمقراطية سليمة ، لا تشوبها شائبة من تدخلات الفئة الحاكمة ، وذلك للتعبير عن ارادته في سبيل الاتيان بحكومات منبثقة عن مجالس نيابية حرة . وما دام هذا الوضع الشاذ قائماً ، وما دام الحاكمون يرفضون اجابة مطالب الشعب ، وبأبسون الا اجراء الانتخابات في ظل الاوضاع القائمة بكل ما تنوء به من اوزار الحكم البوليسي ، والسجون ، والمعتقلات ، والمنافي وحجز الحريات ، وفي ظل اشد القوانين رجعية ، فلا فائدة ترتجى من الاشتراك في الانتخابات القادمة .

لهذه الاسباب الواضحة بدالته على ما تريده الفئة الحاكمة من استبقاء الحكم غير مقيد بالمبادئ الديمقراطية الدستورية ، وبعيدا عن النظام الديمقراطي البرلماني الحقيقي ، الذي يريد الشعب تحقيقه ، قرر الحزب الوطني الديمقراطي مقاطعة الانتخابات النيابية القادمة ، وهو يدعو الشعب العراقي الكريم الى مقاطعتها ، وعدم الاشتراك فيها بأي وجه من الوجوه .

بغداد في ١٣ صفر ١٣٧٢ هـ

٢ تشرين الثاني ١٩٥٢ م

كامل الجادرجي  
رئيس الحزب الوطني الديمقراطي (١)

### وكلاء الجبهة

واسرعت « الجبهة الشعبية المتحدة » فادلت دلوها ، وقررت مقاطعة الانتخابات الجديدة للاسباب التي قاطع من اجلها حزبا الاستقلال والوطني الديمقراطي ، واصدرت هذا البيان :

كانت الجبهة الشعبية المتحدة قد تقدمت بمذكرتها المرفوعة الى صاحب السمو الوصي المعظم ، مستعرضة فيها الاوضاع القائمة من حيث فسادها ، كما نوهت عن وسائل اصلاحها ، غير ان الرد عليها من رئاسة الديوان الملكي لم يظهر استعدادا للاجابة الى تحقيق هذه الرغبات الشعبية الصادقة .

ولما كانت البلاد مقبلة على مراحل سياسية خطيرة ، منها مرحلة اجراء الانتخابات النيابية ، ترى الجبهة الشعبية المتحدة ، بعد تقليب وجوه الراي ، ان اجراء الانتخابات في جو كهذا الجو ، لا يحقق اهداف الامة في ان يكون لها مجلس نيابي يعبر عن امانيتها ، وينطق بلسانها ، ويحقق ما تضمنته المذكرة . لذلك تقرر مقاطعة الانتخابات النيابية القادمة . ونحن ندعو الى تأييد ذلك .

١٣ صفر ١٣٧٢ هـ

٢ تشرين الثاني ١٩٥٢ م

طه الهاشمي  
رئيس الجبهة الشعبية المتحدة (٢)

(١) جريدة « لواء الاستقلال » العدد ١٧١٦ بتاريخ ٤ تشرين الثاني ١٩٥٢ م .  
(٢) جريدة « لواء الاستقلال » العدد ١٧١٦ بتاريخ ٤ تشرين الثاني ١٩٥٢ م .

## مجلس الوزراء يتراجع

ورأى « مجلس الوزراء » في الوضع المتأزم ما يستدعي الحكمة ، فقرر ان يصدر بيانا رسميا يعاهد فيه الشعب على ان الوزارة تتبنى مبدأ الانتخاب المباشر ، وانها « قررت تأليف لجنة تضم فريقا من كبار علماء القانون والادارة ، على ان يساهم فيها ممثلون من الاحزاب ، لتقوم بانجاز لائحة هذا القانون » فاذا ع رئيس الوزراء ما يلي :

« غير خاف على الشعب العراقي الكريم ان هذه الوزارة كانت قد طلعت عليه ببيانها الوزاري ، الذي ضمنته وجوه الاصلاح الذي انتوت العناية بها ، وفي خلال الفترة القصيرة التي اجتازتها ، فانها قد استطاعت ان تقوم بجانب غير يسير من الاصلاح الذي اعترمت تحقيقه سيما فيما يتعلق بتوزيع الاراضي الاميرية على اساس الملكية الصغيرة . والوزارة ما فتئت تواصل العمل في تحقيق ما ينشده الشعب من ضروب الاصلاح ، واعداد اللوائح القانونية التي تستلزم ذلك .

« ان للشعب النجيب رغبات هي على جانب كبير من الوجاهة ، والوزارة تشاركه فيها . وفي ضرورة تحقيقها ، غير انها على ثقة من كياسته ، ومن حرصه على صيانة كيان الدولة الذي اقيم على سواعد بنيه وكواهلهم . في انه لا يطلب من الحكومة القيام بضروب الاصلاح ، الا عن طريق القانون واحكام القانون الاساسي . والوزارة لا تتردد ابدا في تحقيق الاصلاح الناجز ، الذي تسمح به القوانين المرعية ، وانها لا تتردد قطعا في اعداد اللوائح القانونية اللازمة لتحقيق هذا الغرض النبيل ، اذا كانت القوانين المرعية لا تكفل ذلك . وبالفعل انها دائبة على دراسة القوانين المالية ، واعادة النظر فيها لتكون صالحة وسببا لرفع مستوى البلاد المعاشي والاقتصادي ، وعلى اعداد اللوائح القانونية الرامية الى تصنيع البلاد ، وخلق جيل من الشباب يعتمد في حياته ورزقه على العمل المنتج المفيد .

« واما عن الانتخاب ، فان الوزارة وان كان يعنيهها - قبل كل شيء تربية الشعب وثقيفه ، واعداده اعدادا حسنا لكي يمارس حقوقه المدنية والسياسية ، فهي لم تتبن مبدأ الانتخاب غير المباشر ، وانما هي بالعكس من ذلك ، فانها تتبنى مبدأ الانتخاب المباشر ، ولتحقيق هذا المبدأ ، ولسن قانون يكفل تحقيق هذا المبدأ بصورة صحيحة ، فان مجلس الوزراء قرر تأليف لجنة تضم فريقا من كبار علماء القانون والادارة ، على ان يساهم فيها ممثلون من الاحزاب ، لتقوم بانجاز لائحة هذا القانون . وان الوزارة تعطي عهدا بالمصادقة على هذه اللائحة لتكون بين ايدي ممثلي الشعب في البرلمان القادم . لذلك فمن ناحية تقرير مبدأ الانتخاب المباشر لا يوجد خلاف بين الوزارة وبين المطالبين به . والوزارة ، وهي حيادية ومستقلة برئيسها واعضاؤها - فانها تقطع على نفسها عهدا بان الانتخابات التي سوف يعلن عن بدئها قريبا ، سوف تكون حرة ومصونة من التدخل ، لذلك فهي تدعو الشعب الكريم الى استعمال حقه



السياسي على هذا الاساس المتين ، والوعد الصريح » .

١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٥٢ م مصطفى العمري : رئيس الوزارة (١)

### مراسلة الاحزاب

وما كاد الرئيس ينتهي من بيانه هذا حتى بعث الى كل من الاحزاب القائمة رسالة طلب فيها نذب من يمثله في وضع لائحة لقانون الانتخاب المباشر ، وهذا نصها :

ديوان مجلس الوزراء

العدد ٥٠٢٨

التاريخ ١٧/١١/١٩٥٢ م

بفداد

معالي رئيس حزب الاستقلال المحترم

قرر مجلس الوزراء قبول مبدأ الانتخاب المباشر ، في انتخاب اعضاء مجلس النواب ، وقرر ضرورة اعداد لائحة قانون بذلك يشترك في وضعها كبار رجال القانون ، والادارة ، وممثلون للاحزاب ، تنتدبهم احزابهم ليساهموا في هذا الامر المهم في الحياة النيابية . وتمهيدا لتنفيذ هذا القرار ، ارجو ان تنتدبوا من يمثل حزبكم الكريم للقيام بهذه المهمة ، واني مستعد للمداولة اذا رغبتم في بحث الموضوع قبل الاستجابة لانتداب الممثل .

هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام رئيس الوزراء - مصطفى العمري  
وقد رد رئيس « حزب الاستقلال » على كتاب رئيس الوزراء بما يأتي :

حزب الاستقلال

العدد ١٦ - ٦

مكتب الرئاسة

١٨/١١/١٩٥٢ م

فخامة رئيس الوزراء المحترم

بالاشارة الى كتابكم المرقم ( ٥٠٢٨ ) والمؤرخ ١٧/١١/١٩٥٢ م . احيطكم علما بان الحزب سبق له وان درس بياتكم المذاع مساء ١٦ الجاري ، وبعد ان اطلع على نية وزارتم في تأليف اللجنة المقترحة ، وجد ان الاشتراك فيها ضرب من العبث الذي لا طائل تحته ، اذ لا تملك وزارتم القدرة على تحقيق العهد الذي قطعتموه على انفسكم في بياتكم ، لان طلب تقنين هذه اللائحة من حق الوزارة الجديدة ، التي سوف تنبثق عن المجلس الجديد ، ومن حق المجلس نفسه .

والحزب يعتقد بان الانتخاب الذي يجري بمقتضى القانون الحالي ، وما اضيف اليه من تعديل يحمي التزوير ، ويعاقب من يفضح الزورين ، سوف يأتي حتما بمجلس لا يمثل الشعب ، ولا يمكن الاطمئنان الى استجابته لمطالبه بالاصلاح .

(١) جريدة « الزمان » العدد ٤٥٨٧ بتاريخ ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٢ م .

والحزب يرى ان الطريق السليم هو في استصدار مرسوم بتعديل قانون الانتخاب ، وجعله على اساس الانتخاب المباشر ، مع جميع الضمانات لحرية الانتخابات ، ويكون اجراء الانتخابات بمقتضاه بمثابة استفتاء للشعب « في هذا الامر المهم في الحياة النيابية » اذ سيكون ذلك خير وسيلة لمعرفة راي الشعب في هذا الموضوع عن طريق ممثليه الحقيقيين .

لذلك فان الحزب يأسف لعدم تمكنه من انتداب من يمثله للاشتراك في هذه اللجنة المقترحة من قبلكم .

واني ليؤسفني ان لا اجد ما يدعو للمداولة معكم في بحث هذا الموضوع على النحو المقترح من قبلكم . ولعل خير مشورة ابديها لكم في هذا الظرف الدقيق ، هي تنحيكم عن المسؤولية ، بعد ان انتهت مهمة وزارتكم ، واصبح من المستحيل اعتبارها في مركز الوزارة المحايدة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام محمد مهدي كبه - رئيس حزب الاستقلال

**رد حزب الامة الاشتراكي :**

اما « حزب الامة الاشتراكي » فانه لم يرد على دعوة رئيس الوزراء برسالة تحريرية ، مثلما فعل « حزب الاستقلال » وانما اعد بياناً عاماً اعلن فيه مقاطعة الانتخابات القادمة ما لم تجر على الاساس المباشر . ودعا « الشعب العراقي النبيل الى مقاطعتها والحيلولة دون اجرائها » وكان رئيس الوزراء يعلق على هذا الحزب آمالاً طيبة في المشاركة في هذه الانتخابات لما لمنتسبين اليه من صلات وثيقة بالمقامات الحاكمة . ولكن الحزب اضطر امام ضغط الراي العام فاذاع هذا البيان :

« اذاع فخامة رئيس الوزراء يوم ١٦/١١/١٩٥٢م بياناً اشار في مقدمته الى بيان الوزارة الذي طلعت به على الشعب ، بعد تأليفها ، وزعم انها قد ضمنته وجوه الإصلاح التي تحتاجها البلاد كما اشار فيه الى وجوه الإصلاح التي ادعت الوزارة تحقيقها خلال الفترة القصيرة التي مرت من عمرها ، وحيث ان الفرض الاساسي من تأليف الوزارة الحاضرة - كما هو معروف لدى الجميع - اجراء الانتخابات النيابية القادمة على اساس الحياد التام ، فاننا نرى وجوب مناقشة ما تضمنه بيان فخامة رئيس الوزراء المذكور حول هذه الانتخابات ، وصرف النظر عن مناقشة الامور الاخرى التي اشار اليها » والتي هي خارجة عن الموضوع .

« جاء في بيان فخامة رئيس الوزراء ان وزارته لم تتبن مبدأ الانتخاب غير المباشر ، وانما هي بالعكس من ذلك تتبنى مبدأ الانتخاب المباشر ، ولا يوجد خلاف بينها وبين المطالبين بهذا المبدأ . لذلك فقد كان الاجدر بفخامته ، ان كان ما يدعيه حقاً ، العمل على اقرار هذا المبدأ الذي يحقق رغبة الشعب الملحة في اجراء انتخابات حرة سليمة ، وذلك بانتهاج السبيل الذي نعتقد ان القانون الاساسي يقره ويضمنه ،

وهو اصدار مرسوم لتشريع هذا المبدأ استنادا الى الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون الاساسي ، والى الضرورة الملحة التي تقتضيها محافظة الامن والنظام العام في البلاد .

ولما كان العهد الذي قطعه فخامة رئيس الوزراء باعداد لائحة لتعديل قانون الانتخابات الحالي على اساس الانتخاب المباشر ، والمصادقة على هذه اللائحة لتكون بين ايدي ممثلي الشعب في البرلمان القادم لا يكفي لتطمين رغبة الشعب ، ولا يحقق دعوته الى اجراء الانتخابات النيابية القادمة على اساس الانتخاب المباشر ، وحيث ان حزبنا قد اعلن في مذكرته التي قدمها الى فخامة رئيس الوزراء بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٥٢م والتي اذاعها على الراي العام ، من انه لن يشترك في الانتخابات النيابية القادمة ، ما لم تجر على اساس الانتخاب المباشر ، وبما ان الوزارة القائمة قد قررت اجراء هذه الانتخابات على اساس القانون الحالي ، كما هو واضح من بيان فخامة رئيس الوزراء ، فان حزبنا لا زال متمسكا بقراره السابق ، ويؤكد مقاطعته للانتخابات النيابية القادمة ، ويدعو الشعب العراقي النبيل الى مقاطعتها ، والحيلولة دون اجرائها ، وهو في الوقت نفسه يحمل المسؤولين مغبة ما يحدث عن ذلك من نتائج وخيمة (١) .

صالح جبر : رئيس حزب الامة الاشتراكي

واما « حزب الاتحاد الدستوري » اي حزب نوري السعيد ، فقد قرر المشاركة في الانتخابات الجديدة . على امل الفوز باكثرية ساحقة .

### مؤتمر في البلاء

بعد ان رد رئيس الديوان الملكي على مذكرات الاحزاب المرفوعة الى الوصي في ٢٨ تشرين الاول ١٩٥٢م ، بالرد الذي اثبتنا نصح في الصفحات المتقدمة ؛ اتضح للوصي بانه استعجل في عمله هذا ، وحمل نفسه مغبة ما قد يحدث في البلاد ، وان رئيس الوزراء لم يكن مرتاحا ولا راضيا في تصعيد الخلاف بينه وبين الاحزاب السياسية المجازة وكان تازم الوضع الخارجي قد اقلق الحكومة العراقية ، بعد الانقلاب في مصر ، واستمرار حكم مصدق في ايران ، وفشل محاولة الاتحاد مع سورية والاردن ، فاقترح رئيس الوزراء السيد مصطفى العمري ، ورئيس ديوانه السيد احمد مختار بابان ، على الوصي حلا معقولا واعربا له ما يساورهما من قلق حول الموقف ، وعرضا عليه ان يجتمع بساسة البلد ورؤساء الاحزاب ، كل على الانفراد ، فلم يوافق . فتوسلا بالمدغمي ، والسعيد ، والايوبي ، وحكمة ، ليقنعوه على ذلك فيقف بنفسه على آراء الساسة المخضرمين في هذه المذكرات ، فعقد اجتماعا برئاسته في الساعة السادسة من مساء يوم الاثنين الموافق ٣ تشرين الثاني من هذه السنة حضره كل من السادة: توفيق

(١) جريدة « النبا » العدد ١٢٥٩ بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٢ م .

السويدي ، ونوري السعيد ، وجميل المدفعي ، وعلي جودت الايوبي ، وحكمة سليمان ، وطه الهاشمي ، وأرشد العمري ، وصالح جبر ، ومحمد الصدر ، من رؤساء الوزارات السابقين « حسب القدم » وكامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي ، ومحمد مهدي كبة رئيس حزب الاستقلال ، واحمد مختار بابان رئيس الديوان الملكي . ولم يدع الى الاجتماع ناجي شوكت ، ولا مزاحم الباجه جي ، وكان كل منهما رئيسا للوزراء من قبل .

وافتتح الاجتماع صاحب السمو الوصي - وأثار الانفعال الشديد بادية عليه - قائلا : انه تلقى مذكرات الاحزاب فاراد المداولة حولها في هذا الاجتماع . ثم ذكر الانقلابات التي توالى على العراق في عهد وصايته ، وقبلة ، وتساءل عما اذا كان هو المسؤول عنها ؟ ثم شرح قضية فقدان اسرته الهاشمية املاكها في الحجاز ، وكيفية مجيئها الى العراق . وكيف ان الحكومة العراقية منحت والده الملك علي ارضا بقانون خاص . وان سموه اشترى بعض السهام ، وان ما يحصل عليه يصرفه في العراق ، وانه لا يملك املاكا ، ولا نقودا خارج العراق (١) ، وطلب الى الحاضرين ان يتكلموا بما عندهم . فقال طه الهاشمي : اننا ذكرنا كل ما لدينا في مذكراتنا ، ونحب ان نسمع آراء الغير . فاتجهت الانظار الى نوري السعيد فقال :

سا من احد يعارض الاصلاح الا ان المهم تحديد السبيل في القضاء على الفساد . واستطرد قائلا : ان الفساد لا يقتصر على العراق ، فلا تخلو ارقى البلدان كأمريكا وفرنسة منه . ثم تكلم توفيق السويدي فكرر اقوال نوري السعيد ، واطرى التقدم الذي بلغه العراق في عهده الجديد . ولكنه تساءل كيف يتم الاصلاح بيسر وسرعة في بلاد لا يزال ابناؤها يرمون المياه الوسخة في الطرقات لئلا تمتلئ خزاناتهم ؟ فاذا سيقوا الى المحاكم غرموا بخمسين فلسا . فرد عليه كامل الجادرجي بان الموضوع الذي اجتمعنا من اجله هو اعمق بكثير من قضية المياه الوسخة التي يذكرها السويدي .

ثم تكلم صالح جبر ، واخذ يشدد على اهمية الانتخاب المباشر : فرد عليه علي جودة بان العراق لم يبلغ من النضج السياسي درجة تمكنه من اجراء انتخابات مباشرة . وبمثل ذلك تكلم كل من جميل المدفعي ، وأرشد العمري . اما السيد محمد الصدر فقد تكلم على سجيته الخاصة مطالبا بالاصلاح ، ولكن بالتأني ، والسير بالامور بالحكمة والتؤدة . وكان يشفع اقواله بكلمتي ان شاء الله .

وعاد طه الهاشمي الى الحديث متسائلا « من منا كان حرا في تأليف وزارته » ؟ ثم اتجه الى الوصي يقول : ان مدة وصايتكم سوف تنتهي بعد بضعة اشهر ، وهذه فرصة كافية لان يقوم سموكم بما يجب عليه من الاعمال ، التي من شأنها ان تهيء عبدا فيه الكثير من الاستقرار للملك ، بحيث يكون الحكم مجردا بعيدا عن الاستقلال . واذا بالامير عبداله ينتفض غيظا : ويزيد الانفجار قوة ، فينبيري حكمة سليمان ،

(١) لما ثوقت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ م نظم الحكم الملكي في العراق ، اتفح ان للامير عبد الله نصف مليون دولار في المصارف الامريكية ، وان له غير ذلك من الجنيئات الاسترلينية في مصارف لندن .

وينكر ان يكون قد فرض عليه احد الوزراء عندما الف وزارته عام ١٩٣٦م ، اثرا انقلاب عسكري . فردد عليه الهاشمي بان تحديه لا يشمل الوزارات السابقة . ثم ينفجر الامير فيقول « انتم المسؤولون عن هذا الوضع . كلكم تكذبون . متى تدخلت في امور الدولة ؟ ولماذا لم تعتزوا على اسفاري الى الخارج ؟ متى استغلت نفوذي ؟ » ثم خاطب الهاشمي قائلا : انت تتهمني باستغلال النفوذ . انت تكذب . انت كذاب . فاراد طه ان يترك القاعة فصرخ الامير في وجهه اجلس ، اجلس !! فرد عليه طه : انا شريف ، انا شريف ، وترك المجلس ، فاعقبه كامل الجادرجي محتجا فانفرط عقد الاجتماع (١) .

(١) رأينا خدمة للتاريخ واثباتا للحقيقة ، ان ندون في هذا الهاشم ، ما كتبه طه الهاشمي في مذكراته بخط يده وقد تسليناها من ولده الدكتور سهيل في اسطنبول في منتصف تموز ١٩٧٣ وسلمناها الى الدكتور خلدون المصري في بيروت تهيدا لطبعها ، قال طه ما نصه :

« ان الاحزاب تعمدت في رفع المذكرات الى سموكم ، مع عليها انكم غير مسؤولين ، ان الفساد قد استشرى في كل محل ، وان الرشوة واستغلال النفوذ متفشيان ، وقد اعترف بذلك رؤساء الوزراء ، واسلروا اليه في المجالس النيابية . ان الاحداث التي وقعت في مصر تستدعي الانتباه والعبرة ، وان الاسباب التي سببت تلك الاحداث موجودة في العراق ، ليس لنا غرض من تقديم المذكرة الا الانتباه والعبرة .

« ثم وجهت الكلام الى رؤساء الوزارات وقلت : انا اسأل رؤساء الوزراء حينما يكلفون بتأليف الوزارة : هل هم احرار في اختيار الوزراء ؟ انهم يستغلوا النفوذ ؟ لا يكي فكر اصلاح انما المهم الايمان بالاصلاح والتجرد من المادة ، ثم وجهت الكلام الى الوصي وقلت له : لقد قلت في احدى مقابلاتي لسموكم اختاروا رئيس الوزراء واتركوه حرا في عمله فان اساء لميسره لنفسه ، وان احسن ليحسن لبلاد . فقال كامل الجادرجي : ان الهاشمي يمثل وجهة نظر بقية الاحزاب ، وقد لاح لي ان الوصي امتعض من كلامي فتكلم بحكمة سليمان وقال : يا اخي اسلون توجه الكلام الى جبيننا ؟ كيف يكون هذا ؟ آخر من استغل النفوذ ؟ انا بقيت اربعة ايام في الوزارة ... ثم خرج الوصي واخذ الحاضرون يتهايمون ويريدون ان ينكروا التدخل ، فقال جميل المدفعي انه اتى للوزارة مرتين فلم يجر تدخل . اما علي جودت فبعد ان تتحنن حسب حاجته قال : تدخل ؟ اما ارشد المصري فقال : لم يحصل تدخل ، فانتهره كامل الجادرجي وقام وقال له : انت اسكت ، ثم عاد ارشد المصري وقال : حينما تؤلف وزارة اثنائية طبعا يحصل تدخل . وكان احمد مختار بلبان قد نبهني الى ان كلامي ازعج الوصي ، وان مثل هذا الكلام ينبغي ان يقال بيني وبينه . ثم عاد الوصي وارادت ان اهديه الجو وقلت : يلوح لي اني كنت قاسيا في الكلام ، فاعفبت سموه ، فاجاب بالنفي ، وقلت : ان مدة وصايتكم على وشك ان تنتهي لهذا من الضروري الاعتماد من استغلال النفوذ ، والتجرد من المادة ، والخبرة للصالح العام . فتكلم الوصي ، وكان قلنا في كلامه ما دل على انه كان يشرب نيبا كان يترك القاعة وقال : ان في المذكرات ثلاثة امور : القضايا القانونية والدستورية لا تخصني ، تنظر فيها الحكومة . هل تريدون ان اصدر القانون انا ؟ خولوني هذا الحق فاعمل به . اما الامر الثاني فيتمتع بالتدخل فاذا كان الوزير ضعيفا وقبل التدخل فهذا ناشئ من ضعفه . اما الامر الثالث فهو يتعلق بشخصي انا حينما اذهب الى الخارج اعرض الفكرة على الوزارة وهي تقبل ، ويتكلف مجلس وصاية اخوله الصلاحيات وقد صادف ان خولته حل المجلس النيابي .

« ثم قال : اتينا الى العراق ، بعد ان اضعنا كل املاكنا في الحجاز ا وقد منحت الحكومة لنا ارض زراعية وكتبت اشتغل بها فلما توليت الوصاية لم اتكمن من الاشتغال بها انما اشتريت الاسم ، وهي موجودة في العراق وليس لي مال بالخارج ، انا شريف ومن أسرة شريفة ، ثم استمرض بعد ذلك بتدول الوزارات وقال : لما اتينا الى العراق كان المرحوم الملك فيصل موجود ، وكانت الوزارة الثلاثية ثم انتت الوزارة الثلاثية ، فكرها بالاسم ، والوزارة الثلاثية ، ويستتر من الحاضرين فلان او فلان ، ثم وزارة

فلما كان اليوم التالي طاف الوصي على دور الذوات الذين حضروا « مؤتمر البلاط » ووضع بطاقته في كل منها ، ولم يمر على دار طه الهاشمي ولا على دار كامل الجادرجي .

وقد تألم رئيس الوزراء السيد مصطفى العمري للنتيجة المؤلمة التي تمخض عنها هذا المؤتمر ، واعرب عن تأله هذا للسيد : كامل الجادرجي وحسين جميل اثناء زيارتهما له في داره قائلا : انه كان يتفاعل بالخير ، ويستهدف المصلحة العامة ، عندما سعى الى عقد المؤتمر ، واذا بتفاؤله ينقلب رأسا على عقب . كما انه « العمري » كلم الوصي بوجوب ترضية الهاشمي فلم يوافق على ذلك .

قال لنا السيد احمد مختار بابان رئيس الديوان الملكي : انه ذهب والسيد تحسين قدري رئيس التشريعات الى دار العميد الهاشمي ، وهو نا عليه الم الاهانة التي لقيها من الوصي . فتقبل منهما هذا الشعور بالشكر (١) .

كما ان رؤساء الاحزاب السياسية كافة قصدوا الهاشمي في داره ، واعربوا له عن استعدادهم لعمل ما يراه مناسباً لرد هذه الاهانة ، فاجاب طه « انه لا يريد ان يكون قميص عثمان » تاركا لهم حرية العمل ، على ان يقوم هو من جانبه بما يراه مناسباً . ويقول كامل الجادرجي في رسالة بعث بها الى احد زملائه في لندن بتاريخ ٧ تشرين الثاني ١٩٥٢ م . بانه سمع من الهاشمي يقول له بصراحة : انه من الاساس غير مؤمن بالنضال الشعبي ، لذلك لا يريد ان يعمل من اجله اي شيء مطلقا اه . وعلى كل فلما انتهى عهد وصاية الامير عبدالاله ، عين العميد الهاشمي نائبا لرئيس مجلس الاعمار ، الذي انشئ للنهوض بالبلاد نهضة صادقة فكان خير من قام بهذه المهمة .

---

الانقلاب وتتل رحلها الانقلاب والانقلابات الاخرى الى ان انتهى بحادث ١٩٤١ م . وبعد ان انتهى من هذا الاستعراض الذي دل على انه قد امل عليه او انه استكتبه بورقة ، وجه الكلام الى الحاضرين وتل لهم : هل انا عيلت هذه الاشياء ؟ انتم عيلتوها ! انتم كذابون .

« وبعد ان سكت برهة ، وجه الكلام الى وقال : انت كذاب ، وعدتني بان لا يتبع شيء من الضباط موقع . فاجبت : اذا كنتم تتصدون اجتماع قصر الرحاب ؟ لقد طلبت الاجتماع لتوقي في وقوع حادث وامر الاجتماع سيعلم والحاضرون موجودون ، فاجاب : نعم الحاضرون موجودون او من مات منهم ، اذن انت كذاب . فننخل ارشد العمري قائلا : استغفر الله . ثم قال : انت كذاب . وعدتني انك تخبرني عن الحادث قبل ثمانية واربعين ساعة ، بينما اتى عقيد اليك ليلا واخذ منك الاستقالة .

« ولما اخذ يردد كلمة كذاب ، قمت مستنكرا فقال لي : اجلس ، وجلست مكرها ، فقال : انت هاجبتني حينما كنت ضميما في زمن الوبة ، واشرت الى المحلج ، وطمعتم وكرر اسم المحلج ، يقصد معمل النسيج ، واخذ يكرر ذلك . فاجبت اني رجل شريف ، وقمت محتجا وتركت القاعة ، ويظهر ان كامل الجادرجي تاهب للخروج حينما قمت ، ولما رآه الوصي قال : انت ايضا اخرج ، فخرجنا سوياً وكابل يلعن ويسب ويشتم ويقول : هذا ادبسر ، سريري ، فانت داري وكان الحمام حاضرا ، فاعسلت ونست نوما هادئا » .

انتهى بنصف من مذكرات طه الهاشمي وقد استنسخته بيدي يوم ١٨ تموز ١٩٧٢ م وكنت في اسطنبول . (١) وشعر الساسة بشغل الامير وان وجوده يهدد بالخطر حتى ان شخصية سياسية اجنبية مهمة نصحت قائلة لوزير الخارجية اذا لم تداركوا امر هذا الامير فسوف لا يبقى بلاط .

علي الشرقي من كتابه الاحلام ص ١٧٥

## استقالة وزير المالية

كان من الطبيعي أن يزداد الجو السياسي في العراق توترا ، بعد فشل مؤتمر البلاط (١) وقد شعر وزير المالية السيد ابراهيم محمود الشايندر بالظرف العصيب الذي تجتازه وزارة السيد العمري فقرر التنصل من المسؤولية فورا ، وتقدم بكتاب استقالته الآتي :

بغداد في ١١/١١/١٩٥٢ م .

فخامة رئيس الوزراء المحترم .

تحية واحتراما : بناء على ظروفي الخاصة ، أرجو قبول استقالتي من وزارة المالية . واني بهذه المناسبة اقدم جزيل شكري للفرصة التي اعطيتموني اياها للتعاون معكم ، ومع زملائي الوزراء المحترمين في خدمة المصلحة العامة .

المخلص : ابراهيم محمود الشايندر

(١) ننقل فيما يلي ما كتبه رئيس الوزراء السيد مصطفى العمري في « يومياته » في ٨ و ٩ و ١١ تشرين الثاني ١٩٥٢ م :

( السبت ٨ تشرين الثاني ١٩٥٢ م )

اجتمع مجلس الوزراء ، واستمعنا بحث الوضع الحاضر ، وكل الوزراء صرحوا بانهم سيقفون معي الى النهاية الا جبال بابل فطلب مهلة الى الغد ، و ابراهيم الشايندر طلب عقد جلسة بحضور الوصي ، وتديم كان مترددا . وعبد الله العلوجي كان يطلب السمي للتناهم مع المعارضة . صباحا وقبل اجتماع مجلس الوزراء واجهت سمو الوصي ، وبينت له بذكرااتي مع صالح جبر ونوري باشا ، وانه تقرر عدم اصدار المرسوم ، فصرح لي بانه وافق بي ، وسينفذ ما اطلبه ، وطلب ان اجسع الوزراء وآخذ رأي كل واحد منهم .

( الاحد ٩ تشرين الثاني ١٩٥٢ م )

أعلمني مستشار الداخلية بان السفير البريطاني يريد بقائي في الوزارة الى النهاية ، وانه سيواجه صالح جبر في حلة العشاء يوم الثلاثاء « ليخفف غلوائه » .

( الثلاثاء ١١ تشرين الثاني ١٩٥٢ م )

اجتمعنا في دار جميل المدهم مع نوري باشا ، وعلي جودة ، والسيد الصدر ، وتوفيق السويدي ، واستمعنا الوضع . خلاصة الآراء :

١ - توفيق السويدي : قطع المفاوضات مع الاحزاب ، و اعلان الانتخابات ، وحل الاحزاب عند الحاجة وذلك بعد التأكد من ثبات الوزراء .

٢ - الصدر : السمي لانتفاع الاحزاب ناذا رفعت ، نحلها جميعا واجراء الانتخابات .

٣ - نوري السعيد : ضرب الشيوعيين ، وحل الاحزاب كلها ، واجراء الانتخابات .

٤ - علي جودة : عدم اصدار المرسوم ، وحل الاحزاب .

٥ - لم يحضر حكمة سليمان الاجتماع بل حضر في داري ، بين بلان رؤساء الوزارات بمدد ان قبلوا اهانة طه باشا لا نائدة من الاجتماع بهم « يريد اهانة الوصي لطله » .

وافق الصدر بان يذهب ويأتي بطه باشا الى مصر الرحاب ، فيما اذا وافق طه علي أن يدبر نوري موافقة طه .

طلبت ابراهيم الشايندر وزير المالية فأصر على تقديم الاستقالة وقدمها وطلبت علي محمود الشيخ علي موافق على دخول الوزارة . انتهى .

لقد قبل رئيس الوزراء هذه الاستقالة ورد عليها بهذا الجواب :

التاريخ ١٥/١١/١٩٥٢م

معالي السيد ابراهيم الشايندر المحترم  
الرقم ٤٩٦٢

تلقيت كتاب استقالتكم المؤرخ في ١١/١١/١٩٥٢م ، ونزولا عند رغبتكم ، اضطررت الى التوسط لدى المقام السامي بقبول استقالتكم ، وبطيه اقدم نسخة من الارادة الملكية المرقمة ٧٤٧ والمؤرخة ١٥/١١/١٩٥٢م الصادرة بذلك .

واقدم اليكم جزيل شكري على تعاونكم الصادق ، طوال المدة التي اضطلعتم فيها بالمسؤولية معي ، وارجو ان لا يحرم الوطن من خدماتكم المخلصة .

رئيس الوزراء : مصطفى العمري

وبعد قبول استقالة وزير المالية ، تردد السيدان وزير المعارف عبدالله الدملوجي ، ووزير العدلية جمال بابان في البقاء في الوزارة ، فاسرع رئيسهما العمري الى تقوية اعصابهما ، فاستصدر ارادة ملكية باسناد منصب وزارة المالية الى علي محمود الشيخ علي مدير الكمارك العام ، واودع منصب وزارة الداخلية بالوكالة الى وزير الدفاع حسام الدين جمعة ، الا ان الجو السياسي كان قد بلغ من التوتر حدا لا تجدي معه مثل هذه الترقيعات الوزارية فانفجر فوراً .

### اضراب مدرسي يؤدي الى الانفجار

#### تعديل نظام مدرسي :

ارتأت « كلية الصيدلة والكيمياء » في بغداد ان تدخل تعديلا على نظامها الداخلي يجعل الطالب المعيد في بعض الدروس ، معيدا في كافة مواضيع صفه . فنص تعديل الفقرة (ج) من المادة ال (٣٤) من هذا النظام « على الطالب المعيد اعادة كافة مواضيع الصف الذي يرسم فيه » فعد طلاب هذه الكلية التعديل المذكور اجحافا بحقوقهم لانه يؤدي الى تضيق فرص النجاح امامهم الامر الذي حملهم على الاحتجاج ، فالاضراب عن الدوام اعتبارا من يوم ٢٦ تشرين الاول سنة ١٩٥٢م . وقد هذا وزير الصحة عبد الرحمن جودة بالاضراب فلم يعره التفاتا ما ، فلما استمر بضعة ايام ، حمل الوزير المذكور حياة الكلية على ادخال تعديل آخر ماله : ان تعديل الفقرة (ج) من المادة (٣٤) من نظام الكلية ، لا يشمل طلاب الصفوف الاخيرة الحاليين . ولكن المضربين استمروا على اضرابهم . فاعلنت كليات الطب ، والحقوق ، والتجارة ، وغيرها ، تضامنها مع طلاب كلية الصيدلة والكيمياء حتى يلغى التعديل المذكور .

وشعرت « وزارة الصحة » بتطور الموقف وحرجه ، فلم تر مناصا من اختلاق الاسباب لالغاء التعديل الذي اهاج الطلاب ، وحملهم على الاضراب ، فاصدرت نظاما



جديدا في ١٦ تشرين الثاني بالغاء التعديل : فقرر الطلاب انهاء اضرابهم ، والعودة الى كلياتهم اعتبارا من يوم ١٩ تشرين الثاني ١٩٥٢ م .

والظاهر ان تدبير « وزارة الصحة » لم يرض عمادة كلية الصيدلة والكيمياء ، فحدث ما لم يكن في الحسبان . اذ دخل حرم الكلية في اليوم المذكور اربعة اشخاص مجهولون ، واخذوا يوسعون الطلاب ضربا ولكما . وعندما خرج بقية الطلاب من صفوفهم : اشتبكوا مع الاشخاص المهاجمين ، فاسفر الاشتباك عن اصابة عدد من الطلاب بجروح متنوعة . ولما خفت الشرطة الى محل الحادث ، قبضت على ثلاثة من المعتدين . بينما فر الرابع . فاعلن الطلاب ان هذا الاعتداء كان مدبرا ، وان الذي دبره هو عميد الكلية الدكتور يحيى عوني صافي ، وبعض الاساتذة ، وانهم يعلنون الاضراب العام حتى يأخذ العدل مجراه ، ويقصي العميد ومن ساعده عن الكلية . وقد اسرعت الكليات الاخرى الى نجدة طلاب كلية الصيدلة والكيمياء ، فاعلنت تضامنها ، وقررت الاضراب حتى تجاب مطالب الطلاب في هذه الكلية . وكان لا بد للحكومة من تهدئة الراي العام ، واختلاق الاسباب لدخول المجهولين الى حرم الكلية المصان ، فاصدرت هذا البيان :

#### بيان رسمي :

« نشرت بعض الصحف اخبارا وتعليقات مختلفة حول حادث الشجار الذي وقع في كلية الصيدلة والكيمياء . وقد علمنا من الجهة الرسمية المختصة ، ان حقيقة الحادث المذكور هي ان احدى الطالبات لم تشترك في الاضراب الذي جرى اخيرا في تلك الكلية . فلما انتهى الاضراب ، اخذ بعض الطلاب في الكلية المذكورة يؤنبون تلك الطالبة على عدم اشتراكها في الاضراب ، مما حفز اخاها ورفيقين له على المجيء الى كلية الصيدلة والكيمياء ، والتشاجر مع اولئك الطلاب ، فاصيب البعض بجروح مختلفة ، وقبض على المعتدين ، ووقفوا بقرار من حاكم التحقيق . هذا ولا يزال التحقيق مستمرا في هذه القضية ، ولسلامة التحقيق ، عهدت عمادة الكلية الى احد الاساتذة وكالة . ومن ذلك يتضح جليا ان الدوافع في هذه الحادثة هي شخصية بحتة » اهـ .

#### تطور الحادث :

وعلى كل فقد تطور اضراب الكليات تطورا سريعا ، فاصدر رئيس مجلس التعليم العالي بيانا في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٢ م قال فيه .

« ان جماعات صغيرة من طلبة المعاهد العالية اضربت عن الدراسة ، واخذت تحرض الكثرة الراغبة في الدراسة على الانقطاع عن الدروس » .

وناشد رئيس المجلس الطلاب بان لا يستمعوا « الى هذه الجماعات الصغيرة التي

تعمل ضد مصلحتهم » ودعاهم « الى الدوام المنتظم ، والانقطاع الى الدراسة في جو يسوده الهدوء والنظام » .

ولكن الاضطرابات اتسعت واشتدت ، فكانت كمود الثقب اللازمة السياسية التي كانت البلاد تتمخض بها يومئذ ، بسبب مطالبة الاحزاب بالانتخابات النيابية المباشرة ، واصلاح الاحوال الداخلية اصلاحا جذريا ، وموقف البلاط والحكومة من ذلك كله ، على ما ذكرناه في الصفحات المتقدمة . وقد الهبت هذه العود النار في الوقود ، وحدثت اصطدامات مسلحة على النحو الاتي :

في صباح يوم الجمعة الموافق ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٢ م ، اجتمعت صفوف مختلفة من طلاب الكليات - بعد المظاهرات التي قاموا بها في يوم الخميس الفائت - وقررت القيام بمظاهرات صاخبة في اليوم التالي ، احتجاجا على حادثة الشجار التي جرت في كلية الصيدلة والكيمياء في اليوم الاسبق .

وفي صباح يوم السبت الموافق ٢٢ من هذا الشهر :

« صحت بغداد اليوم على طليعتها الواعية المثلة في شباب العراق الجامعي ، الناقم على الاوضاع الشاذة ، الكاره للحكم العسوف ، وهو يردد الهتافات المعبرة عما يعتلج في نفوس ابناء الشعب ، وما يتفاعل في اوساطهم . وكانت الكليات ، ومختلف المدارس الثانوية ، على ميعة في اعلان الاضراب . وتجمع طلابها في معاهدهم وترديدهم الهتافات الوطنية ، ثم خرجهم على شكل مظاهرات كانت الساحة المقابلة لمبنى كلية العلوم والاداب ملتقاها ، حيث تجمعت قوات الشرطة وحدث الاشتباك الاول ... وجمعت الشرطة فلولاها من كل مكان . وكانت الشوارع الرئيسية تفعج بسيارات الباص ، الملاى بالشرطة ممن يرتدون الخوذ الفولاذية ، فحدث اشتباك كانت اسلحة الصراع فيه العصي والحجارة ، وقد انتهى بتفريق المتظاهرين بعد ان اصيب عدد من الجانبين بجراح مختلفة . وجاءت الانباء بعد ذلك تشير الى التحام المتظاهرين بالشرطة في المنطقة الممتدة بين ساحة زبيدة ، ومحلة الفضل من شارع غازي ... وبعد الالتحام الذي حدث بين الجانبين ، ثارت الطلقات النارية ، وسقط عدد من المتظاهرين جرحى ومصابين باصابات خطيرة . وذكر ان احد ضباط الشرطة اطلق النار من مسدسه فاصاب طفلا هو الآن في المستشفى الملكي ، وحالته خطيرة جدا » (١) .

## بيان الحكومة :

اما بيان الحكومة الرسمي حول هذه المظاهرات فقد كان كما يلي :

« في صباح هذا اليوم ، قامت جماعة من طلاب المدارس بمظاهرة ، فاندس بينهم بعض المتطرفين ، وكان قسم منهم يحمل المسدسات والالات الجارحة ، فخفت الشرطة

(١) جريدة « البقعة » العدد ١٥٨١ الصادر في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ م .

المجردة من السلاح الى تفريق المتظاهرين ، صيانة للامن وحفظا للنظام ، الا ان المتظاهرين هاجمهم فجرح ٢٨ من الشرطة و ١٤ من الاهلين بينهم قتيل واحد .

« لقد حرصت الحكومة كل الحرص على تفادي كل ما يعكر صفو الامن، ويقلق الراحة العامة . وانها اذ تأسف لما وقع ، ترجو ان ينصرف كل الى اعماله حفظا لمصلحة البلاد . وتأمين الطمانينة والاستقرار » (١) .  
و. مدير الدعاية العام

وكان لحزب الاتحاد الدستوري « حزب نوري السعيد و خليل كنه و جماعتهما » لوحة معلقة على مقره تحمل اسم الحزب ، فاذا بالمتظاهرين يرفعونها ويلقونها على مدخل المبنى العام : امعانا في اهانة الحزب والمنتسبين للحزب .

### موقف المعارف :

وارتأى المسؤولون في وزارة المعارف ايقاف الدراسة في المعاهد العالية ، عسى ان يحول ايقافها دون تجمع الطلاب ، وتجدد المظاهرات ، ف « قرر مجلس التعليم العالي ايقاف الدراسة في المعاهد العالية ابتداء من صباح يوم الاحد المصادف ١١/٢٢/١٩٥٢ م . الى اشعار آخر » .

كما قرر مجلس المعارف بجلسته المنعقدة يوم ١١/٢٢/١٩٥٢ م ، ايقاف الدراسة في جميع مدارس العاصمة ، على اختلاف درجاتها ، رسمية كانت ام اهلية ام اجنبية، الى اشعار آخر » .

### موقف الطلبة :

وتطور موقف الطلبة من الجانب العلمي الى الجانب السياسي ، فاذا بهم يذيعون ما يلي :

« ان تنكر الفئة الحاكمة للمطالب الوطنية ، لدليل قاطع على الذهنية الرجعية المسيطرة على عقلية المسؤولين ، وهي محاربة كل ما من شأنه اصلاح الاوضاع القائمة، والقضاء على الفساد المخيم على الشعب بوحي من مصلحة الاستعمار . لذا فاننا طلبة المعاهد العالية نعلن اضرابنا عن الدوام ، بصفتنا الطلبة الواعية في الوطن العربي ، حتى تستجاب مطالبنا التي تنحصر في الامور التالية :

١ - وجوب الاخذ بالانتخاب المباشر كأساس للانتخابات القادمة .

٢ - القيام بالاصلاحات الداخلية الآنية اللازمة لصيانة الحريات العامة ، ومواكبة التطور العالمي .

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ٤٥٩٠ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٢ م .

وفي حالة عدم استجابة المسؤولين ، سنلجأ الى الاساليب التي تفهمها الفئة الحاكمة » اه .

## رابطة الشباب القومي (١)

### الاستعانة بقوات الشرطة السيارة

لما عجزت الشرطة المحلية عن تفريق الطلاب وانهاء اضرابهم ، طلب وزير الداخلية الى امرية القوة السيارة المرتبطة به ، بكتابه المستعجل ، ان تهيب قوة كافية لتتولى معالجة الموقف المتنازم ، فاتخذت الامرية المذكورة الخطة الآتية :

١ - يكون الفوج الاول - ناقصا فصيل الاسناد - بأمرة متصرف لواء بغداد ، ويتلقى الاوامر منه ، ويجري توزيع سراياه كما يلي :

١ - السرية الاولى مع مفرزة غازات الفوج الرابع الى معاونيه شرطة الكرخ .

٢ - السرية الثانية الى معاونية شرطة السراي .

٣ - السرية الثالثة الى معاونية شرطة العبخانة مع مفرزات غازات فوج الرشاش الاولى .

٤ - يكون مقر الفوج السادس في مركز شرطة السراي ليتلقى اوامره بواسطة مدير شرطة بغداد من المتصرف .

ب - يتسلح الافراد بالسلاح مع الخوذ الحديدية .

ج - ينقل الافراد بالسيارات اللوري التي هيئت من قبل امرية السرية النقلية الآلية .

د - اتخذت رئاسة الصحة التدابير الصحية اللازمة للاسعاف . اه .

هذه هي الخطة التي وضعتها « امرية القوة السيارة » بأمرها المرقم س ٦٢٤ والمؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٢ م ، فلما عرضت على وزارة الداخلية ، طلبت « الوزارة » بكتابها المرقم س ٢٤٢٢ والمؤرخ ٢٢/١١/١٩٥٢ م تعديل الفقرة (ب) من الخطة ، وتسليح الافراد بالعصي والهراوات ، بدلا من السلاح والخوذ الحديدية . فقد كان السيد مصطفى العمري رئيس الوزراء القائم بمهام وزارة الداخلية من الاداريين الافذاذ الذين يحسبون لكل امر حسابه الدقيق . وهكذا اضيفت قوة مؤلفة من الفوج الثالث بعد ان زودت بالعصي والهراوات ، ووضعت تحت امره معاونية شرطة السراي ، كما ارسلت محطة لاسلكي الى معسكر الصالحية ، واخرى لمقر القوة السيارة ، فلما نزلت هذه القوة الى الميدان واصطدمت بالمظاهرين ، استعملت قنابل

(١) العدد ١٥٨١ من جريدة البقعة المصادرة بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ م .

الغاز المسيل للدموع ، فكان كرفرف ، وكانت معارك واشتباكات ، وكانت جروح وقتول ، واذا بالمتظاهرين يرفعون مذكرات احتجاجية تتضمن المطالبة ب :

١ - إلغاء الاجور الدراسية .

٢ - تأييد مذكرات الاحزاب السياسية .

٣ - تأييد مذكرة لانصار السلام كانوا رفعوها الى البلاط الملكي من قبل .

وكانت حصيلة المظاهرات والاصطدامات التي حدثت بين العشرين من تشرين الثاني ١٩٥٢ م ، والرابع والعشرين من هذا الشهر ، استشهاد (٢٧) شخصا بينهم اربعة من افراد الشرطة ، وجرح عدد كبير بحيث تعذر احصاؤه ، واعتقال ثلاثة وسبعين ذاتا . وحرق عدة سيارات للشرطة ، وعلان العداء السافر للحكومة ، ومن ورائها الوصي الامير عبد الله بالذات .

### الاستعانة بالجيش

لما تازم الوضع الامني في بغداد ، واصبح انهياره على قاب قوسين او ادنى ، قرر متصرف لواء بغداد السيد عبد الرسول الخالسي ان يركن الى السلطات المخولة اليه بموجب قانون ادارة الالوية فطلب الى رئاسة اركان الجيش ان تكون على صلة به دائمة لتتلقى الاوامر التي يتطلبها الموقف واذا برئيس الاركان الفريق نور الدين محمود يتمحل عن تنفيذ هذه الرغبة . ولما روجعت وزارة الداخلية لحل هذا الاشكال ، ارتأى الوزير حسام الدين جمعه اخذ رأي رئيس الوزراء في الموضوع ، ولما كان الرئيس مصطفى العمري من الاداريين الافذاذ الذين يفقهون مثل هذه السلطات ، ولاجل الا- يحدث احتكاك بين الادارة والجيش ، ارتأى ان يكون أمر موقع بغداد تحت تصرف متصرف لواء بغداد شأنه في ذلك شأن امراء المواقع في بقية الالوية ولكن الاوضاع كانت اوسع خطورة مما تصوره متصرف لواء بغداد ، ولا سيما بعد ان تقدم رئيس الوزراء بكتاب استقالة وزارته واذيع نبا الاستقالة من الراديو .

### الوضع في الخارج :

لم تقتصر المظاهرات الصاخبة على بغداد وحدها ، بل حدثت مظاهرات مماثلة لها في كل من الكاظمية والاعظمية ، ثم في كربلاء والنجف ، فالحلة والديوانية ، فالناصرية والبصرة فقد كان في كل من هذه المدن اعضاء بارزون في الحزبين السياسيين المعروفين : حزب الاستقلال والحزب الديمقراطي الوطني يستغلون تلك الاحوال ، وينفخون في تلك الجذوة كي يزيدها ضرا .

وكان رئيس الوزراء السيد مصطفى العمري مترددا بين الاقدام والاحجام ، يقدم رجلا ويؤخر اخرى ، هل يمضي في الطريق الذي يشجعه بعض وزرائه على

ولوجه ، فيلغي الاحزاب ، ويمطل الصحف ، ويفرق المظاهرات بالعنف ، وما زال شبح صالح جبر واحداث ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨ م تتراعى امام ناظره ، ام يتجنب هذا السبيل الشائك ، فيصفي الى المعارضة ، ويتقبل نصيحة احد اقطابها الذي قصده ونصحه بالاستقالة ؟

كما ان الوصي ادرك ان زمام الامر قد فلت من يد الحكومة ، فاراد ان يعيد اليها اعتبارها ، وكلف حكمة سليمان بان يؤلف وزارة يختار اعضاءها بمثل حريته ، واقسم له انه لن يتدخل في امور وزارته « ولكن حكمة رفض هذا التكليف ، لاعتقاده ان الوصي لن يقلع عن مداخلاته ومناورات » فاستدعى الوصي جميلا المدفي ، وعهد اليه « بتأليف الوزارة ، وبدا في الحال بالانتقاء وعندما وصل الى وزارة الدفاع ، واختار نوري السعيد لها ، بدأت الهمسات والغمزات ، ثم الاتصالات الفردية بين الاخوان ، ولم تنقش ساعة على هذه العملية حتى اعلن الرئيس الجديد ضرورة تأجيل التأليف الى يوم غد « (١) ، « وما كادت عناصر الشارع تسمع بذلك ، وتعرف ان فخامة جميل المدفي ... قد كلف بتأليف الوزارة الا وبدات تهتف بسقوطه « (٢) والواقع ان المدفي اخفق في تأليف وزارة تخلف وزارة مصطفى العمري . في حالة استقالته ، لان النعمة كانت منصبة على ما سمي بساسة المدرسة القديمة ، ولان بينه وبين ارضاء رجل الشارع خرق القتاد . على ان تردد حكمة سليمان وجميل المدفي اتاح لمصطفى العمري الفرصة فاعتبر المفاوضة التي جرت بينهما وبين الوصي ، بدون علم منه . سلبا للثقة به وتمسك به كمخرج من المازق .

وفي الوقت الذي كانت هذه الحوادث تجري في بغداد وخارجها . كانت محطة الاذاعة اللاسلكية للحكومة العراقية تذيع في مساء يوم السبت الموافق ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٢ م . نبا استقالة وزارة مصطفى العمري . وتكليف رئيس اركان الجيش العراقي نور الدين محمود بتأليف الوزارة الجديدة كوزارة طوارئ ، فاذا بأصوات ترتفع من كل فج عميق « لتسقط الملكية - لنحي الجمهورية » فروع الوصي لهذه المفاجأة ، ولا سيما وكانت الاطاحة بعرش فاروق عزيز مصر طرية . وهكذا نامت بغداد تلك الليلة بعين واحدة ، وظلت العيون الاخرى يقظة تترقب الحوادث وتطورها بيقظة .

ولم تكن فكرة اسناد رئاسة الوزارة الى رئيس اركان الجيش بنت ساعتها ، فقد اخبرنا الدكتور محمد فاضل الجمالي بانه كان قد سافر - قبيل هذه الحوادث - الى نيويورك لحضور جلسات هيئة الامم مارا بلندن ، وكان الوصي فيها يشرف على معالجة شقيقته المصابة بمرض من الجنون ، فسأله عن الحالة في العراق ؟ ولما اجابه

(١) توثيق السويدي في ص ٥١٤ من مذكراته .

(٢) متصرف لواء بغداد : عبد الرسول الخالصي في « محضر مجلس النواب لسنة ١٩٥٢ م » ص ٧٦ وقد اصبح وزيرا للمدلية .

بما عنده من معلومات ، قال الوصي : « اذا استقالت وزارة مصطفى العمري ، فسأكلف رئيس اركان الجيش بتأليف وزارة تخلف الوزارة المستقيلة » .

### اعمال تدمرية :

فلما كان صباح يوم الاحد ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢م استؤنفت المظاهرات ، ولكن على مقياس تضائلت معه مظاهرات الايام السابقة ، وخرج طلاب المعاهد العالية ، وطلاب المدارس المختلفة ، ومعهم العمال والكسبة ، يحملون الواحا كتبت عليها عبارات استفزازية وكلمات اريد بها احراج الموقف . وفقدت الاحزاب السياسية سيطرتها على الجماهير المتظاهرة ، كما اتخذت قوات الشرطة امام المتظاهرين واضطرت الى استعمال القنابل المسيلة للدموع ، فاذا باحد الطلاب يتلقف احدهم ويقذف بها على الشرطة ، واذا بالمتظاهرين يحرقون « مكتب الاستعلامات الامريكي » المقابل لسوق الصفارين بشارع الرشيد ، انتقاما لفلسطين وموقف امريكا منها ، واذا بجماعة اخرى تحاصر « مخفر الشرطة » الكائن في باب الكشيخ و « ان امرأة من الجنس المعبر عنه باللطيف تنتزع خرقتها التي تستر بها عورتها ، وتشبعها بالنفط وتحرق بها المخفر الذي حوصر به افراد الشرطة وانقطعت النجذات عنهم » (١) واذا بالناس يعتدون « على شرطي مكلف بمحافضة الامن ، فيجتمعون عليه وهو اعزل من السلاح ، وتتكاثر عليه الخناجر والسكاكين ، ويسحق ويهشم رأسه ، ويمثل به ، ويسحب في شوارع بغداد ، ثم تلقى عليه المواد الملهبة ويحرق » (٢) مما دل على وجود هوة سحيقة بين الشعب والحكومة ، تمثلت في التمثيل بهذا الشرطي المسكين ، عنوان هيبة الحكم وعز شرفها .

لم يبق امام الوصي اي منفذ لانتقاد الوضع المتأزم الا بان يحقق حلمه الذي كان يراوده من قبل ، فيعهد الى رئيس اركان الجيش بالتدخل لصيانة الامن ، واعادة السكنية الى مستقرها ، فنزلت السيارات المصفحة الى شوارع العاصمة ، واحتلت البنايات المرتفعة ، ومسكت مداخل الطرق ، ولكن المتظاهرين فرحوا بنزول الجيش ، ورحبوا بظهوره في الشوارع فاعتلوا مدرعاته ، وصاروا يخطبون من فوقها . وفيما يلي كتاب استقالة الوزارة الذي قدمه العمري في غمرة هذه الاحداث .

### كتاب الاستقالة والجواب عليه

سيدي صاحب السمو الملكي المعظم  
اني لما تشرفت بثقة سموكم الغالية بتأليف الوزارة ، كانت خطتي ان تجري الانتخابات وفق القوانين المرعية ، وفي جو مشبع بالصفاء ، مع التزام الوزارة الحياد

(١) و (٢) متصرف بغداد عبد الرسول الخالصي في محضر مجلس النواب لسنة ١٩٥٢ م ص ٧٦ وقد اصبح وزيرا للمعالية .

التام . وان وزارتي ، وان كانت على عزمها الاول في اتباع سنة الحياء التام ، غير ان الظروف الخارجية والداخلية خلال هذه الفترة قد تغيرت ، وان بعض العناصر السياسية في العراق قد استغلت الوضع فأخرجته عن حالته الاعتيادية ، ولما كنت راعبا منذ تأليف الوزارة في ان اتجنب الاجراءات القاسية التي يتطلبها الوضع غير الاعتيادي ، فاني استرحم ان تقبلوا اعفائي من المسؤولية ، شاكرا لسموكم الابادي البيضاء التي اسديتموها علي ، واني ما زلت يا سيدي تحت تصرف سموكم لي انشرف بأن اكون خادما لسموكم المطيع المخلص .

مصطفى العمري

٢١ تشرين الثاني ١٩٥٢

وقد رد الوصي على هذه الاستقالة في الثالث والعشرين من تشرين الثاني بهذا الكتاب :

عزيزي السيد مصطفى العمري

اخذت كتاب استقالتكم المؤرخ ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٢ م . وفي الوقت الذي اعرب لفخامتكم عن اسفي لتخليكم عن منصب رئاسة الوزارة ، لابد لي من اظهار تقديرى للجهود التي بذلتوها انتم وزملائكم مدة ممارستكم الحكم .

صدر عن بلاطنا الملكي في اليوم الثالث والعشرين من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٥٢ الميلادية ، الموافق لليوم الرابع من شهر ربيع الاول سنة ١٣٧٢ الهجرية عبد الاله

ويقول السيد توفيق السويدي في ص ٥١٤ من مذكراته « نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية » كان قلق الرئيس المستقيل « يتزايد والحاحه على الاسراع بتأليف الوزارة الجديدة يشند ساعة بعد ساعة حتى اني قلت له بحضور المجتمعين : انك سعت سنين طوالا لهدم كل الوزارات حتى يصفو لك الجو وتأتي الى الحكم ، وها انت الآن في الحكم وتحاول الهرب بهذه السرعة منه فلم كل هذا الاستعجال امصلحة عامة ؟ ام جبن عام ؟ ام ماذا ؟ » .

### بيان للحزب الوطني

وكان « الحزب الوطني الديمقراطي » قد اعد بيانا خطيرا لينشر في العدد الذي يصدر صباح يوم الاثنين ٢٤ تشرين الثاني من جريدته « الاهالي » وهذا نصه : « لقد تطور الوضع في البلد تطورا خطيرا نتيجة لتعننت الفئة الحاكمة ، ووقوفها في وجه مطالب الشعب ، بحيث اصبح الموقف مما لا تمكن معالجته الا عن طريق تأليف حكومة وطنية تنبثق عن الشعب ، وتقدم حلا بتحقيق مطالبه الاساسية التي جاءت في مذكرات منظماته السياسية . لذلك فان الحزب الوطني الديمقراطي يطالب بتأليف هذه الحكومة فوراً لاتقاذ البلاد من الوضع السيء الذي آلت اليه » اهـ .

ولكن اعلان الاحكام العرفية ، وسد الاحزاب السياسية ، وتمطيل الصحف اليومية ، واعتقال جمهرة كبيرة من السياسيين وحملة الاقلام ، كل ذلك حال دون نشر هذا البيان .



٤ ربيع الاول ١٣٧٢ - ١٣ جمادى الاولى ١٣٧٢  
٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ - ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣

## وزارة نور الدين محمود



نور الدين محمود

كلف وزارة واحدة في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ م وقد استقالت في ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٣ م

### توطئة

اعتاد واضع هذا الكتاب منذ عدة سنوات ان يزور السيد ناجي شوكت غصر كل يوم سبت في داره القريبة منه ، وان يستعين بخبرته ومكارم اخلاقه في تهذيب فصول كتبه ، وتصحيح الروايات التي لديه . وقد سمع السيد ارشد العمري ، احد رؤساء الوزراء السابقين ، يقول لصاحب الدار في مطلع تشرين الثاني ١٩٥٢ م : ان البلاد ستشهد انقلابا وزاريا قريبا ، وتقوم فيها وزارة عسكرية نتيجة لاندفاعات الاحزاب السياسية ، وتوتر الحالة العامة في العاصمة ، وفي بعض المدن الاخرى . وهذا ما يؤيد الذي سمعته المؤلف من الدكتور محمد فاضل الجمالي حول الموضوع نفسه ، واثبته في الفصل السابق .

ومرت الايام واذا بحادثة « كلية الصيدلة والكيمياء » تتحول من نطاقها المدرسي الى الميدان السياسي فتستغلها بعض العناصر ، وتنفخ في تلك الجذوة كي تزيدها حرما ، وتطبخ عليها ما تريد اكله شهيا . وتشبع شهوتها لتلبي بعض غاياتها السياسية .

وارثات الوزارة القائمة « وزارة مصطفى العمري » ان لا تركز الى السلاح لفض التجمعات ، او القضاء على التظاهرات ، اعتقادا منها « ان الكثير من الناس مخدوعون ، غرر بهم من حيث لا يشعرون ، والانسان في التجمعات يفقد ارادته كما يقول علماء الاجتماع فيسير مع المجتمعين ولا يدري لماذا يسير » (١) ولكن ما ان اتصل بعلم رئيس الوزراء حدوث بعض الاشتباكات المسلحة ، حتى اتخذ قرارا بالاستقالة « فجمع وزراء وعرض فكرته . وكان من رأي فريق منهم الاستقالة : ومن رأي فريق آخر البقاء . واتخاذ كل ما يقتضي من اجراءات قانونية للمحافظة على الامن والنظام » (٢) فلما اصبحت « البلاد في وضع شاذ ، وحل الامن مرتبك ، والاضطرابات شاملة في جميع انحاء البلاد ، وخاصة في العاصمة ، والازمة السياسية حادة » كما قال رئيس الوزراء اللاحق (٣) « اصبح جليا ان الموقف لا يمكن ان ينقذه سوى الجيش : وقيام ادارة عسكرية ، وهذا ما حدث بالفعل . حيث اذيع في الساعة السادسة والدقيقة العشرين من مساء امس الاول - ٢٣ تشرين الثاني - بيان رئيس اركان الجيش بتكليفه بتأليف الوزارة » (٤) وعندها وجه الوصي الى الفريق نور الدين محمود رئيس اركان الجيش هذا الكتاب :

### كتاب الاسناد الملكي

وزير الافخم السيد نور الدين محمود رقم : ٧٦٨

بناء على استقالة فخامة السيد مصطفى العمري من منصب رئاسة الوزارة . ونظرا للظرف الدقيق الذي تمر به البلاد ، ولما نعهد فيكم من اخلاص ودراية . فقد قرر رأينا ان نعيد اليكم بتأليف الوزارة على ان تنتخبوا زملائكم . وتمرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن البلاط الملكي في اليوم الثالث والعشرين من شهر تشرين الثاني لسنة ١٩٥٢ الميلادية ، الموافق لليوم الرابع من شهر ربيع الاول لسنة ١٣٧٢ الهجرية . عبد الاله

وكان اول عمل توجه به هذا القائد العسكري الى الشعب العراقي انه اذاع التحذير الآتي من دار الاذاعة اللاسلكية قبل ان يؤلف وزارته وقد تكررت اذاعته مرارا عديدة . قال :

« بناء على حدوث اضطرابات تعرض امن البلاد وسلامتها الى الخطر . فقد كلفني صاحب السمو الوصي وولي العهد المعظم بتشكيل الوزارة ، واستلام مسؤولية الادارة ، وحفظ الامن في البلاد . وعليه فاني ادعو الشعب العراقي الكريم الى

(١) وزير العتبية : عبد الرسول الخالسي في محاضر مجلس النواب اجتماع سنة ١٩٥٢ م من ٧٥ .

(٢) جريدة الشعب : العدد ٢٣٨١ بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٢ م .

(٣) محاضر مجلس الاعيان ( الاجتماع المادي السادس والعشرون ) من ٣٠ .

(٤) العدد ٢٣٨١ من جريدة الشعب الصادرة في ٢٥ - ١١ - ١٩٥٢ م .

مؤازرتي والجيش في القيام بالواجب ، وذلك عن طريق الخلود الى السكينة ، والتزام جانب الهدوء ، وعدم القيام بما يعكر صفو الامن في البلاد . وادعو الله خالصا ان يوفقني والجيش الى خدمة البلاد واسعادها ، والوصول بها الى اهدافها السامية ، والله ولي التوفيق « اه .

## هيئة الوزارة

وكلف الامير رئيس الوزراء الجديد ان يختار زملاءه الوزراء من ضباط الجيش دون غيرهم (١) فاعتذر الرئيس عن ذلك اعتقادا منه بان واجبات الوزارة يجب ان تقتصر على اعادة الامن الى نصابه ، وتسليم الحكم الى المدنيين . وهكذا تألفت هيئة الوزارة على النحو الآتي بعد مشاورات طفيقة :

رقم ٧٦٩

اصدرنا هذه الارادة الملكية ، بناء على ما عرضه رئيس الوزراء ، بتعيين :  
السيد نور الدين محمود : رئيس الوزراء ، وزيرا للدفاع ، وزيرا للداخلية  
بالوكالة .

والسيد علي محمود الشيخ علي : وزيرا للمالية .

والسيد ماجد مصطفى : وزيرا للشؤون الاجتماعية ، ووزيرا للاقتصاد بالوكالة  
والدكتور فاضل الجمالي : وزيرا الخارجية .

والسيد عبد الرسول الخالصي : وزيرا للعدلية ، ووزيرا للمواصلات والاشغال  
بالوكالة .

والسيد قاسم خليل : وزيرا للمعارف .

والحاج رايح العطية : وزيرا للزراعة .

والدكتور عبد المجيد القصاب : وزيرا للصحة (٢) .

---

(١) من حديث للفريق نور الدين محمود رئيس الوزراء مع المؤلف . وفي رواية للسيد علي منتاز الفتري ان الامير هو الذي رشح لرئيس الوزارة الجديدة اعضاء وزارته ، ومنهم الشيخ رايح العطية الذي كان موضع ثقة الوصي واعتماده ، مع انه كان رئيس قبيلة « نصف امي » وكلمات البلاد تمنح بحلة الدكتوراه والخبرة الواسعة .

(٢) دخل في هذه الوزارة اربعة وزراء جدد وهم :

ا - وزير العدلية : عبد الرسول الخالصي .

ب - وزير الزراعة : الحاج رايح العطية .

ج - وزير الصحة : الدكتور عبد المجيد القصاب .

د - وزير المعارف : قاسم خليل .

مخاضا الى شخص رئيس الوزراء نور الدين محمود الذي تولى وزارة الدفاع ووكالة وزارة الداخلية . وكان فيها ثلاثة من وزراء وزارة السيد مصطفى الميري المستقبلة وهم السادة : علي محمود الشيخ علي ومحمد فاضل الجمالي وماجد مصطفى .

على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الإرادة .

كتب ببغداد في اليوم الرابع من شهر ربيع الاول سنة ١٣٧٣ هـ ، واليوم الثالث والعشرين من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٥٢ م .

رئيس الوزراء : نور الدين محمود

عبد الله

### الغاء مراسيم الاستيزار

وامر رئيس الوزراء الجديد الغاء مراسيم الاستيزار فاصدر هذا البيان :  
بالنظر للحوادث المؤسفة التي وقعت ، ولضرورة انصراف الوزارة الى اعمالها  
المجدية ، فقد تقرر الغاء مراسيم حفلة الاستيزار وقبول التهاني .

رئيس الوزراء

### اعلان الاحكام العرفية

وادركت الوزارة ان الحالة العامة في بغداد وضواحيها بلغت حدا من التوتر لا  
يمكن التغلب عليه الا باعلان الاحكام العرفية ، فاجتمع مجلس الوزراء ، واتخذ هذا  
القرار :

« عقد مجلس الوزراء جلسة خاصة استمع فيها الى بيانات فخامة وكيل وزير  
الداخلية عن الاضطرابات والتشويشات التي وقعت في بغداد ، في الايام الاخيرة ،  
وما نشأ عن ذلك من اطلاق المجتمع . وضعف الطمأنينة والراحة ، كما ان استمرار  
الحالة بدون اتخاذ الاجراءات القانونية الكافلة لارجاع الامن والطمأنينة والراحة الى  
نصابها ، من الامور الضرورية . وان الحالة تدعو حتما الى اعلان الادارة العرفية في  
لواء بغداد . الذي ظهر فيه الاضطراب . وذلك استنادا الى الفقرة الاولى من المادة  
١٢٠ من القانون الاساسي . وبعد المداولة ، وافق المجلس على اعلان الاحكام العرفية  
في لواء بغداد بصورة مؤقتة ، الى حين صدور ارادة ملكية بانهاؤها . وتوقيف تنفيذ  
قانون اصول المحاكمات الجزائية ، وقوانين ادارة اللوية ، والجمعيات والتجمعات ،  
ودعاوى العشائر ، والمطبوعات ، وانضباط موظفي الدولة ، والخدمة المدنية ،  
والخدمة القضائية ، وسائر قوانين الخدمة ، وقانون مجلس الاعمار ، والقوانين  
الاخرى ، بقدر ما لها من المساس بالاجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الادارة العرفية  
والعسكرية في المنطقة المذكورة ، حسبما يتراءى لقائد القوات العسكرية » .

١٩٥٢/١١/٢٣ م

ثم صدرت الارادة الملكية الآتية :

« استنادا الى الفقرة الاولى من المادة ١٢٠ من القانون الاساسي ، وبناء على ما  
عرضه وزير الداخلية ، ووافق عليه مجلس الوزراء ، اصدرنا هذه الارادة الملكية :

١ - اعلان الاحكام العرفية بصورة مؤقتة في لواء بغداد ، الى حين صدور ارادة ملكية بانهائها (١) .

٢ - تكون الارادة الملكية في لواء بغداد عسكرية صرفة ، ويكون قائد القوات العسكرية في منطقة لواء بغداد مرجعا اعلى لجميع الادارات داخل منطقته ، وله صلاحية توزيع السلطات والاعمال على جميع الموظفين داخل منطقته حسبما يترأى له .

٣ - يوقف تنفيذ قوانين اصول المحاكمات الجزائية ، وادارة الاولوية ، والجمعيات والاجتماعات والتجمعات ، والمطبوعات ، وانضباط موظفي الدولة ، والخدمة المدنية ، والخدمة القضائية ، ونظام دعاوى العشائر ، وسائر قوانين الخدمة ، وقانون مجلس الاعمار ، والقوانين الاخرى بقدر ما لها اساس بالاجراءات ، او المحاكمات ، التي تتطلبها الادارة العرفية ، حسبما يترأى لقائد القوات العسكرية في المنطقة .

٤ - تخويل وزير الدفاع انتقاء القائد العسكري للمنطقة التي اعلنت فيها الادارة العرفية .

على وزراء الدولة تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الرابع من شهر ربيع الاول سنة ١٣٧٢ هـ ، واليوم الثالث والعشرين من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٥٢ م .

عبد الاله

نور الدين محمود : رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووكيل وزير الداخلية

الحاج رايح العطية : وزير الزراعة

قاسم خليل : وزير المعارف

علي محمود الشيخ علي : وزير المالية ووكيل الخارجية

عبد المجيد القصاب : وزير الصحة

عبد الرسول الخالصي : وزير العدلية ووكيل المواصلات

ماجد مصطفى : وزير الشؤون الاجتماعية ووكيل الاقتصاد

### حياة المجلس العرفي

وتألف المجلس العسكري العرفي برئاسة الزعيم الركن جميل عبد المجيد ، والعضوين العسكريين : المقدم محمود عبد القادر ، والمقدم صبحي علي ، والعضوين المدنيين الحاكمين : راسم عبد الحميد ، وعارف رشيد العطار . كما اصدر وزير

---

(١) استمرت الاحكام العرفية مطنة الى ان انتهت وزارة الدكتور محمد فاضل الجبالي في الخامس من تشرين الاول ١٩٥٣ م ، اي بعد ان بقيت نحو السنة سارية المفعول .

الدفاع امرا وزاريا بتعيين اللواء الركن عبد المطلب الامين قائدا للقوات العسكرية المراقبة ، فصادف تعيين هذا الرجل لهذا المنصب ارتياح الجميع ، لما جبل عليه من خلق كريم وعلم وظرافة .

### منع المظاهرات

وكان اول عمل قام به قائد القوات العسكرية انه اصدر امرا بمنع المظاهرات هذا نصه :

« استنادا الى السلطة المخولة لنا بمقتضى الفقرة (٨) من المادة الرابعة عشرة من مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ م ، قررنا بهذا منع المظاهرات ، والتجمعات ، المنصوص عليها في المادة الاولى من قانون التجمعات ، وفيما يلي نصها :

« ان اجتماع جم غفير من الناس على الطريق العام بالجبلية والغواء ، او تجولهم على هذه الصفة ، يعتبر تجمعا » .

الزعيم الركن : عبد المطلب امين

قائد القوات العسكرية للادارة العرفية

### منع حمل السلاح

كما اصدر « القائد » امرا بمنع حمل السلاح ، حتى وان كان مجازا هذا نصه :  
« استنادا الى الصلاحية المخولة لنا بمقتضى الفقرة (١) من المادة الرابعة عشرة من مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ م ،  
قررنا بهذا منع حمل السلاح ، والآلات الجارحة على اختلاف انواعها ، من قبل الاهلين داخل لواء بغداد ، واقضيته ، ونواحيه » .

الزعيم الركن : عبد المطلب امين

قائد القوات العسكرية للادارة العرفية

### غلق الاحزاب السياسية

وكان منتظرا ان تعطل الحكومة الاحزاب السياسية القائمة، وان تعتقل اقطابها الى حين عودة الامور الى مجاريها ، فاذا بقائد القوات العسكرية يصدر هذا القرار :  
استنادا الى الصلاحية المخولة لنا بموجب الفقرة (٢) من المادة (١٤) من مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ م ، قررنا غلق حزب الاتحاد الدستوري ،

وحزب الامة الاشتراكي ، وحزب الاستقلال ، وحزب الجبهة الشعبية ، والحزب الوطني الديمقراطي .

الزعيم الركن : عبد المطلب امين  
قائد القوات العسكرية للواء بغداد

### تعطيل الصحف

كذلك اتخذ « قائد القوات » قرارا بتعطيل الصحف الحزبية هذا نصه :  
« استنادا الى الصلاحية المخولة لنا بموجب الفقرة (٣) من المادة (١٤) من مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ م ، قررنا تعطيل الجرائد الاتي ذكرها :  
الاتحاد الدستوري ، صوت الاهالي ، القبس ، الامة ، النبأ ، لواء الاستقلال ،  
اليقظة ، الجبهة الشعبية ، صوت الشعب ، السجل ، الحصون ، الافكار ، الوادي ،  
الآراء . العالم العربي ، عراق اليوم ، الجهاد » اهـ .

الزعيم الركن : عبد المطلب امين  
قائد القوات العسكرية للواء بغداد

### استمرار المظاهرات

وعلى الرغم من اعلان الاحكام العرفية في لواء بغداد، واغلاق الاحزاب السياسية، وتعطيل الصحف الحزبية ، واعتقال عدد كبير من السياسيين والمعارضين في « ابي غريب » والقبض على الشيوعيين ، والمخربين ، والمشتبه في سلوكهم (١) حتى اكتظت بهم المواقع ، فان مظاهرات الطلبة لم تنقطع ، بل ازدادت شدة ، عندما انس الجمهور عطفاً من قوات الجيش المسلحة ، فقد كانت نيران المدافع الرشاشة تطلق في الفضاء لارهاب الناس ، وحملهم على التفرق . لهذا اضطر القائد العسكري الى اصدار ما يلي :

---

(١) بلغ عدد الذين قبض عليهم على سبيل الاحتياط ( ٢٢٠ ) ذاتا بين وزير ، ونائب ، وصحفي ، ورئيس حزب سياسي ، ومشتبه في سلوكه السياسي ، اما الذين قبض عليهم بسبب المظاهرات والمخالفات ، فقد بلغ عددهم ( ٢٩٩٩ ) شخصاً قدموا بأسرهم الى المجلس العمومي ، لحكم على شخصين بالاعدام ، وعلى ( ٩٥٨ ) بالسجن ، وعلى ( ٥٨٢ ) بالغرامة ، وعلى ( ٢٩٤ ) بالكفالة ، وأخرج عن ( ١١٦١ ) بتهمة .

« من احصاء لوزارة الدفاع »

وفي حديث لرئيس الوزراء مع المؤلف : ان الامير عبد الله طلب اليه سوق رؤساء الاحزاب ، وارباب الصحف وسائر السياسيين الموثوقين ، الى المحاكمة ، بعد تحميلهم مسؤولية تردي الاوضاع في المملكة لاعتذر الرئيس عن ذلك بان واجب وزارته اعادة الامن الى نصابه فقط ، وعلى الذين سيتحملون المسؤولية من بعده القيام بهذا الواجب .

« بالرغم من البيان الذي اذيع ليلة امس ، والذي منع به التجمهر ، والتظاهرات المنصوص عليها في المادة الاولى من قانون التجمعات ، فقد قام عدد من المشاغبين ، والمحرضين ، الذين لا يروق لهم الا استمرار الفوضى والشغب ، بمظاهرات وتجمعات خلافا لما جاء في بياننا المشار اليه . لذلك نؤكد بهذا ان الجيش مصمم بصورة قاطعة على توطيد الامن والسلام مهما كلف الامر . وعليه ستقوم القوات المسلحة باتخاذ اشد الاجراءات تجاه هؤلاء المشار اليهم ، كما سيقدم المحرضون الذين يعملون من وراء الستار الى المحاكم العسكرية لينالوا عقابهم الصارم .

الزعيم الركن : عبد المطلب امين  
قائد القوات العسكرية لمنطقة لواء بغداد

وشرعت القوات المسلحة في تصويب النار الى صدور المتظاهرين فعلا . فوقع في محلة «باب الشيخ» ثمانية عشر قتيلاً ، واربعة وثمانون جريحاً (١) وعندها صدرت الاوامر بمنع المرور والتجوال على النحو الآتي :

استنادا الى السلطة المخولة لنا بموجب الفقرة ٩ من المادة الرابعة عشرة من مرسوم الادارة العرفية المرقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ م .

١ - قررنا منع المرور والتجول من الساعة السادسة مساء حتى الساعة ٦ صباحا في كافة طرق مركز مدينة بغداد ، ونواحي الكرادة ، والاعظمية ، والدورة ، وقضاء الكاظمية ، الا في حالات الضرورة القصوى ، وبأذن خاص منا ، والمخالف يعاقب وفق المادة ١٥ من مرسوم الادارة العرفية ، وذلك بالحبس مدة لا تزيد على الثلاث سنوات ، وبغرامة لا تزيد على المائة والخمسين دينارا .

٢ - ينفذ هذا البيان اعتبارا من الساعة السادسة من مساء اليوم الرابع والعشرين من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٥٢ م .

الزعيم الركن : عبد المطلب امين  
قائد القوات العسكرية لمنطقة بغداد

وفي ٢٨ تشرين الثاني من هذه السنة ، أصدر « قائد القوات العسكرية » امرا بجعل مدة منع المرور والتجوال من الساعة السابعة مساء ، حتى الخامسة صباحا . وفي ٧ كانون الاول ، صدر البيان رقم ١٩ وقد قلص مدة منع التجوال فاصبحت من الساعة الثانية عشرة مساء ، حتى الساعة الرابعة صباحا .

وفي ١١ كانون الاول ١٩٥٢ م ، صدر ( بيان عسكري برقم ٢٠ ) رفع بموجبه امر منع المرور والتجوال في الاماكن المذكورة ، بعد زوال الاسباب التي أدت الى فرضه .

(١) قال لنا رئيس الوزراء الفريق نور الدين محمود ان الطلاق النار على المتظاهرين في « باب الشيخ » كان قبل تكوين وزارته ، وان مختار باب الشيخ دافع واستبسل في الدفاع ، حتى اوقع بالمتظاهرين هذه الخسائر .



## طريقة غريبة

اراد الوصي الامير عبد الاله ان يستكشف ما في اذهان - رجال الجيش نحو الحالة التي كانت تسود البلاد ، فانتدب زميله في الدراسة بكلية فيكتوريا ، ثم ربيب نعمته وموضع سره ، السيد علي حيدر الركابي ، الكاتب السوري المشهور ، للقيام بهذه المهمة الدقيقة فقصد الركابي اولاء اللواء محمد نجيب الريمي ، ثم الزعيم الركن عبد المطلب الامين ثم المقدم نعمان ماهر الكنعاني ، فقال للاول « الريمي » في مصر محمد نجيب الذي اطاح بحكم الملك فاروق فلماذا لا يكون محمد نجيب العراق كمثلي زميله في القاهرة ؟ واذا بأوداجه تنتفخ ، ويأخذ وضعا جديا . فلما اجتمع « الركابي » بالزعيم الامين ، استحثه على القيام بانقلاب في العراق ، على غرار الانقلاب الذي جرى في مصر ، في ٢٢ تموز ١٩٥٢م فسأله هذا : وما هي قوتي حتى اقوم بمثل هذا العمل الجبار ؟ فرد عليه الركابي : ان الجيش كله تحت امرك وتصرفك . ثم ذهب الى الكنعاني بمثل هذه المقولة . وقد قال لنا الزعيم عبد المطلب : انه رأى ان يتغدى بالركابي ، قبل ان يتعشى الركابي به ، فقصد الامير عبد الاله في قصره ، وقص عليه ما سمعه من ربيب نعمته ، فاذا بالوصي يتلثم ويقول « لن يزعجك هذا بعد اليوم » وما لبثت الاوامر ان صدرت بنقل الريمي الى ملاك وزارة الخارجية ، وتعيينه ممثلا للعراق في جده ، وباحالة الكنعاني على التقاعد ثم اعتقاله . ولجل ان تتم هذه المهزلة على وجهها الصحيح ، صدر الامر باعتقال علي حيدر الركابي لبضع ساعات ثم سرح .

## ما تعتزم الوزارة انجازه

رات الوزارة الجديدة انه لا بد من ان تقرر اعلانها للاحكام العرفية بما يعيد الثقة في الحكومة ، ويحمل الشعب على تحسين الظن فيها ، والاطمئنان الى نياتها ، فالتقى رئيس الوزراء البيان الاتي من دار الاذاعة اللاسلكية :

تحملت هذه الوزارة اعباء المسؤولية في هذه الظروف الحرجة ، وبعد وقوع الحوادث المؤسفة ، وهدفها الاول العمل على استتباب الامن العام ، وصيانة ارواح الناس ، وممتلكاتهم ، واشاعة الثقة بين المواطنين الكرام .

ان الحكومة مصممة على قمع العناصر الفاسدة ، والحيولة دون العبث بالقوانين ، وعيبة الدولة وكيانها ، ان استتباب الامن هو الشرط الاساسي لكل نوع من انواع التقدم والاصلاح ، وكل عمل مشر في كل مجتمع ، وعليه فان الحكومة قد تاهبت تاهبا كافيا لتحقيق هذا الغرض ، وهي ترجو ان توفق الى ذلك بعناية الله ، وبثقتها في حصافة الشعب وكياسته .

ان الوزارة مصممة على تحقيق هدفها الاول بكل حزم ، كما انها عازمة عزمها اكيدا على القيام بالاصلاحات النافعة ، وتيسير الطعام واللباس والسكن للطبقات الفقيرة ، والتنفيس عن دافع الضريبة العراقي بجميع الطرق الممكنة . والجهات

المختصة دائبة على العمل في احضار التشريعات الكافلة لهذا الغرض ، وعما قريب سوف يطلع الشعب على مبلغ حرص الوزارة على هنائه ورخائه .

ان الحكومة لا تريد ان تكاشف الشعب الا بالواقع . وانها لا تميل الى الاسراف في القول او الوعد ، وان الاعمال التي تعتمزم انجازها لصالح الشعب ، هي التي ستظهر للعيان في اقرب وقت . ان الحكومة عازمة عزما اكيدا على :

١ - اعداد التشريعات اللازمة لتخفيض الرسوم والضرائب .

٢ - جعل التعليم العالي مجانا ، كما هو الحال في التعليم الثانوي ، والابتدائي .

٣ - اتباع سياسة اقتصادية من شأنها ان تحافظ على الثروة القومية .

٤ - تقوية الجيش ، وتيسير المهمات والاسلحة الحربية له ، والعناية بتنظيمه وتدريبه .

٥ - تأليف لجنة من كبار علماء القانون ، والادارة ، لاعداد لائحة قانون الانتخاب على اساس مبدأ الانتخاب المباشر بسرعة ، بحيث تتم بموجبه عملية الانتخاب التي ستقوم بها هذه الحكومة .

ولما كانت الاحكام العرفية قد اعلنت لغرض اعادة الامور الى نصابها ، فان الحكومة ستبادر الى الفائها ، حالما يتحقق الغرض المطلوب ، وستبشر باجراء الانتخاب في جو مشبع بالحرية .

٦ - تأليف لجنة من شخصيات قانونية ، للتحقيق في الحوادث المؤسفة التي وقعت خلال الايام الاخيرة ، وتعيين المذنبين الحقيقيين ، وتحديد مسؤولياتهم ، لينالوا العقاب الذي يفرضه القانون عليهم .

٧ - تطهير جهاز الدولة من العناصر غير الصالحة ، واحلال ذوي الكفاءات محلهم .

٨ - الاسراع باصدار التشريع اللازم لتحقيق التامين الاجماعي .

والله اسأل ان يلهم الشعب الكريم الرشاد والسداد . ١٩٥٢/١١/٢٤م

### سحب الجيش

لما عهد الوصي الى الجيش تولي مسؤولية حفظ الامن في الداخل ، احتلت قواته الآلية ، وسياراته المصفحة ، مداخل الطرق ، كما احتلت بعض المفرزات البنائيات المرتفعة في المفترقات وسائر الكليات ، وظلت السيارات المسلحة تجوب الشوارع ، وتلقي الرعب في القلوب . فلما فترت حدة التوتر ، وقبضت الحكومة على ناصية الحكم ، سحبت القوات الى معسكراتها ، واذاع رئيس الوزراء الخطاب التالي في ١٣ كانون الاول سنة ١٩٥٢م :

أيها الشعب الكريم !

في مساء الثاني والعشرين من الشهر المنصرم ، كنت قد وجهت اليكم نداء من هذه الدار ، رجوتكم فيه التزام جانب الهدوء والسكينة ، وذلك على اثر الاضطرابات التي قام بها البعض في بغداد ، والتي ادت الى ان يشرفني حضرة صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم بتولي المسؤولية ، وحفظ الامن في البلاد . اما وقد عادت الامور الى مجراها الطبيعي ، واستتب الامن ، واطمأنت النفوس ، ولم يبق ما يعكر صفو الحياة العامة ، فقد عاد آخر جندي في المدينة الى عرينه . واني اذ اذيع عليكم هذا النبأ ، اتقدم اليكم جميعا : رجالا ونساء ، كبارا وصغارا ، بوافر الشكر، وعظيم الامتنان ، لتلبيتكم ندائي . فقد كنتم خير عون لي ، وللجيش ، للضرب على ايدي العابثين ، واعادة الامن والاستقرار الى نصابهما ، وبذلك اديتم خدمة كبيرة لبلادكم . وبرهنتم على انكم شعب ينشد الحياة الكريمة الحرة ، في جو يسوده النظام، واحترام القانون ، فانعم بكم من ابناء بررة .

واليكم ايها الجنود البواسل شكري وشكر الامة باسرها . فقد قمتم بواجبكم على احسن وجه ، وهذا ما كنا ننتظره منكم ، فقد اثبتتم في كل المناسبات بانكم حصن هذه الامة الحصين فهي فخورة بكم .

حضرات المستمعين ! منذ ان توليت المسؤولية ، انا وزملائي الوزراء ، نواصل الليل بالنهار لدراسة حاجات البلاد من النواحي الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، ووضع التشريعات اللازمة للنهوض بالبلاد الى المستوى اللائق بها ، ولا بد وانكم اطلعتم على الاجراءات التي اتخذت لخفض تكاليف المعيشة ، وتطهير الجهاز الحكومي . وجعل الدراسة مجانية ، وغير ذلك مما لمستم آثارها الطيبة . ونحن لا نزال مجدين في السير لانجاز تشريعات اخرى ، تمس الحياة العامة في الصميم . فعليكم بالصبر والاناة ، وعلينا بالجد والعمل المتواصل لتحقيق اهداف البلاد وامانيها ، متكاتفين متعاونين ، يشد بعضنا بعضا ، دون ان نترك بيننا ثغرة يتسرب منها الخصوم ، ودعاة الفوضى ، للاخلال بالامن ، وتشويه سمعة البلاد .

وختاما ابتهل الى الله ان يسدد خطانا لخدمة بلادنا تحت ظل جلاله الملك المفدى ووصيه المعظم .

١٩٥٢/١٢/١٣م

## حوادث واخبار

١ - لما تألفت وزارة الفريق نور الدين محمود في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢م، كان الدكتور محمد فاضل الجمالي ، الذي اسند اليه منصب وزارة الخارجية فيها ، خارج المملكة ، يمثل العراق في الجمعية العمومية للامم المتحدة ، فتولى علي محمود الشيخ علي وزير المالية منصب وزارة الخارجية بالوكالة . وقد عاد الجمالي الى بغداد في الرابع من كانون الثاني ١٩٥٣ .

٢ - شهدت بغداد في ٦ كانون الثاني ١٩٥٣م ، عرضا عسكريا فخما بمناسبة مرور ٣٢ سنة على تاليف الجيش العراقي .

٣ - افتتحت مصلحة للبرق اللاسلكي المباشر بين العراق والكويت في العاشر من كانون الثاني ١٩٥٣ م . وكانت البرقيات اللاسلكية المرسلة من بغداد الى الكويت تذهب من قبل الى لندن ، ومنها الى الخليج . والعكس بالعكس .

٤ - وصلت الى بغداد في ١٠ كانون الثاني ١٩٥٣ م ، بعثة من القسم الاجتماعي في هيئة الامم المتحدة ، برئاسة رئيس القسم المذكور ، السر اوزوالد الن ، وبعد ان مكثت اسبوعا زارت خلاله بعض المؤسسات الاجتماعية ، واصلت السفر الى بقية الاقطار العربية .

٥ - ووصل الى بغداد في الثاني عشر من هذا الشهر ، الوفد البريطاني البرلماني الذي دعاه اميل البستاني النائب اللبناني المعروف لزيارة الاقطار العربية ، وكان الوفد يتالف من ستة من النواب الانكليز الذين يعطفون على الاماني القومية في الشرق العربي . فاتصلوا ببعض الرجال المسؤولين وغير المسؤولين ، من سياسيين ، وزعماء ، ونحوهم ، للتعرف على وجهات النظر القائمة بين العرب والانكليز ، وكيفية العمل على تقريبها . وبعد ان زاروا منشآت النفط في كركوك ، والبصرة ، سافروا الى لبنان .

٦ - وصلت الى بغداد في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٣ م ، بعثة اقتصادية دانمركية برئاسة الخبير الاقتصادي البروفسور كارل ايفرسن ، وعضوية المستر بول راسموس ، والمسترون ونديك ، لدراسة السياسة النقدية في العراق دراسة سليمة ، وتقديم التوصيات اللازمة عنها الى المصرف الوطني . وكان مدير المصرف المذكور قد تعاقد مع هذه البعثة للعمل في العراق ، فلبثت اللجنة مدة طويلة تدرس وتناقش ، وتسال وتمحص ، حتى وضعت التقرير المطلوب .

٧ - « ١ - لقد اندرت الحكومة اصحاب محطات البنزين لتسليم تلك المحطات الى الحكومة خلال المدة المنتهية باليوم الخامس عشر من الشهر القادم .

٢ - « اما نفط الوقود ، والمكائن الزراعية ، وغيرها ، فسوف يستمر توزيعه من قبل الموزعين الحاليين ، بصفة وكلاء عن الحكومة ، وذلك حتى تتخذ الحكومة الاجراءات اللازمة لتسلمه لكي لا تتوقف المكائن المذكورة عن العمل » اهـ .

٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٢ م

كانت هذه هي الخطوة الثانية التي خطتها « وزارة نور الدين محمود » في موضوع محطات توزيع البنزين . اما الخطوة الاولى ، فهي القرار الذي اتخذته وزارة مصطفى العمري لاستلام الحكومة هذه المحطات ، التي افسدت الضماير ، واعمت الابصار . وقد تم الاستلام في نهاية المدة التي حددها بيان الوزارة المنشور اعلاه .

٨ - استصدرت الوزارة مرسوماً بانشاء الدرك ، ليحل محل الجيش في قمع الاضطرابات الداخلية ، ولكن الوزارة التي اعقبت هذه الوزارة جمدت هذا المرسوم .

٩ - كان بعض المتنفذين يستأجرون الاراضي الاميرية ، ويستخدمون الوسائط

الحكومية لزراعها ، وريها ، واستغلالها ، فأوقفت الوزارة التأجير ، ولكن عملها هذا لم يدم طويلا ، فسرعان ما نقضته الوزارات التي أعقبت هذه الوزارة .

١٠ - حددت الوزارة استيراد السيارات الخصوصية للإبقاء على ثروة البلاد الوطنية .

١١ - استطاع وزير العدلية السيد عبد الرسول الخالصي ان يستحصل قرارا من مجلس الوزراء بانتداب ثلاثة من كبار رجال مصر القانونيين ليعطّم بهم محكمة التمييز في العراق بعد ان احال على التقاعد بعض الحكام ولكن الوزارة استقالت قبل ان ينفذ هذا القرار .

### سياسة المراسيم

رات الوزارة ان تخفف الضرائب عن كاهل الشعب ، وان تعين رجال الجيش بما يخفف نفقاتهم ، فاستصدرت احد عشر مرسوما لهذا الغرض وهي :

#### ١ - مرسوم رقم ١ لسنة ١٩٥٢ م :

يتضمن هذا المرسوم خفض نسب الرسوم الكمركية على البضائع المستوردة . والمصدرة ، للترفيه عن الشعب . فلما عرض على مجلس النواب في ايام « الوزارة المدفعية السادسة » التي خلفت تلك الوزارة ، قرر رفضه في ١٢ شباط ١٩٥٣ م، بزعم انه لا ينطبق على منطوق الفقرة ٣ من المادة ١٦ من القانون الاساسي ، ووعد وزير المالية بان تتقدم وزارته بلائحة قانونية تحقق هذا الترفيه .

#### ٢ - مرسوم رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ م :

وهو يتضمن الغاء رسم الاستهلاك ، وضريبة الارض ، عن المخضرات، والاثمار الطرية والجافة ، لتوفير المواد الغذائية لابناء الشعب بلا مضايقة . وقد صادق مجلس النواب عليه في جلسته المنعقدة في ١٦ شباط ١٩٥٣ م .

#### ٣ - مرسوم رقم ٣ لسنة ١٩٥٢ م :

الصادر بتخصيص مئتي الف دينار، بغية التعويض عن الاضرار التي لحقت الممتلكات الاجنبية في حوادث ٢٣ تشرين الثاني ، ولتقديم مساعدات مالية لعوائل رجال القوات المسلحة الذين ذهبوا ضحية الواجب فيها . وقد قبل مجلس النواب هذا المرسوم في ١٨ شباط ١٩٥٢ م ، وطلب تشميله الى عوائل ضحايا الشعب في تلك الحوادث .

#### ٤ - مرسوم رقم ٤ لسنة ١٩٥٢ م :

صدر هذا المرسوم كتعديل لقانون اعمار واستثمار الاراضي الاميرية الصرفة رقم ٤٣ لسنة ١٩٥١ م ، بغية تيسير توزيع الاراضي الاميرية على المستثمرين من مختلف الاصناف واسكانهم فيها . وقد قررت لجنة الامور المالية في مجلس النواب رفضه ، وذلك بقرارها المؤرخ ٦ حزيران ١٩٥٣ م .

#### ٥ - مرسوم رقم ٥ لسنة ١٩٥٢ م :

يتضمن هذا المرسوم جعل نسب اعفاء الاملاك من الضريبة في المدن الكبرى (١٥٠) دينارا بدلا من العشرين دينارا الاولى من بدلات اليجار ، و ٧٥ دينارا بدلا من عشرة دنانير عن الاملاك في المدن الصغرى . وقد اقر مجلس النواب هذا المرسوم في جلسته المنعقدة في ١٨ شباط ١٩٥٣ م « ايام الوزارة المدفعية السادسة » .

#### ٦ - مرسوم رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ م :

وهذا المرسوم الخاص باجراء الانتخاب على درجة واحدة ، وسنتحدث عنه اثناء البحث عن اجراء الانتخابات ايام هذه الوزارة .

#### ٧ - مرسوم رقم ٧ لسنة ١٩٥٢ م :

سحب بموجب هذا المرسوم مبلغ خمسة ملايين دينار من ميزانية مجلس الاعمار ، لانفاقه على شراء اجهزة رادار للجيش . وقد قبله مجلس النواب في جلسة سرية عقدها في ١٨ شباط ١٩٥٣ م .

#### ٨ - مرسوم رقم ٨ لسنة ١٩٥٢ م :

وضع هذا المرسوم على اساس ان تتحمل الخزينة العامة قيمة الكساء الرسمي لضباط الجيش ، بدلا من ان يتحمل الضباط ذلك انفسهم ، ولا سيما وان كلفة الملابس والتجهيزات التي يحتاجها الضابط تزداد يوما بعد يوم . وقد اقر مجلس النواب المرسوم في ١٩ شباط ١٩٥٣ م .

#### ٩ - مرسوم رقم ١ لسنة ١٩٥٣ م :

كان بعض الموظفين يتقاضون مخصصات من جهات مختلفة : رسمية ، وشبه رسمية ، بحيث يتجاوز مقدار رواتبهم اضعافا مضاعفة . فرأت الوزارة ان تقيد هذا وتجعل اقصاها ٦٠٪ من راتب الموظف . وقد قلب المرسوم الذي وضعته هذه الوزارة الى لائحة قانونية سميت لائحة مخصصات موظفي الدولة ، فصادق المجلس عليها في ١٣ نيسان ١٩٥٣ م .

يتعلق هذا المرسوم بتعديل قانون خدمة الضباط في الجيش تعديلا يرفقه اوضاع الضباط . وقد قبله مجلس النواب في جلسة ٢ نيسان ١٩٥٣ م . الا ان مجلس الاعيان قرر في ٢٦ من هذا الشهر ابدال المرسوم بلائحة قانونية ، فقبل مجلس النواب هذا الاقتراح في ٢٨ نيسان ، بعد ان اخذ بنظر الاعتبار التعديلات التي ادخلها مجلس الاعيان .

## ١١ - مرسوم رقم ٣ لسنة ١٩٥٣ م :

المتعلق بتأسيس صندوق توفير للضباط ، يؤمن منحهم اكراميات مناسبة تستوفي من رواتبهم باقساط زهيدة ، وبكيفية تعاونية ، دون ان تتكبد الخزينة نفقة ما . وقد ابدل المرسوم بلائحة قانونية من قبل مجلس النواب ، وافر اللائحة في ٢٨ نيسان ١٩٥٣ م .  
في المعارف :

كان مجلس التعليم العالي ، ومجلس المعارف ، قد اعلنا في ٢٢/١١/١٩٥٢ م تعطيل الدراسة في مدارس العاصمة كافة ، رسمية كانت ، او اهلية ، او اجنبية . فلما زالت حدة التوتر في بغداد ، بعد اعلان الاحكام العرفية ، صدرت الاوامر باستئناف الدراسة في جميع المدارس ، اعتبارا من اول كانون الاول ١٩٥٢ م . اما المعاهد العالية فقد تقرر استئناف الدراسة فيها اعتبارا من اليوم السادس من الشهر المذكور . وقد صدر نظامان مدرسيان برقم ٦١ و ٦٢ يقضي اولهما بان تزود وزارة المعارف طلاب المدارس الثانوية بالكتب والقرطاسية مجانا ، وينص الثاني على « ان التعليم في المدارس الابتدائية مجاني لجميع الطلاب ، وعلى وزارة المعارف تزويدهم بالكتب والقرطاسية مجانا ، واكساء المحتاجين وتغذيتهم » .

## استقالة وزير الشؤون

كان السيد ماجد مصطفى وزير الشؤون الاجتماعية في وزارة السيد مصطفى العمري المستقيلة قد استنكر استقالة الوزارة المذكورة ، على اثر المظاهرات السلمية التي قامت في البلاد ، وقد ادخل وزيرا في وزارة السيد نور الدين محمود ( وهو قريبه ) خلافا لرغبته ، اذ كان يرى من الخطا اسناد رئاسة الوزراء الى رئيس اركان الجيش . فانتهاز فرصة شروع وزارة قريبه العسكرية في الانتخابات ، فتقدم بكتاب استقالته الاتي (١) :

---

(١) للسيد ماجد مصطفى لطف خاص بحق هذا المؤلف ، وقد أسر له ذات يوم : ان رئيس الوزراء رشح معروفيه رشيد عارف لمديرية التبغ العامة ، وهو لا يعرف من امور التبغ شيئا ، فساءه هذا الترشيح ، واضانه الى بقية الاسباب المبررة لاستقالته من منصبه الوزاري .

بغداد في ٢٠/١٢/١٩٥٢ م .

سيدي فخامة رئيس الوزراء .

يعلم فخامتكم ولا شك ما اكنه من احترام وتقدير لوطنيتمكم ، ولشخص فخامتكم الكريمة . وارجو ان تتأكدوا بانه لو كان في الامكان الدوام على اضطلاعي بالمسؤولية الوزارية ، لكنت استمر على وضع جميع جهودي وامكانياتي تحت تصرف وزارتمكم المحترمة ، في سبيل الصالح العام الذي هو رائدنا جميعا ، ولكني مع كل اسف غدت اعتقد بانني اصبحت عاجزا عن بلوغ هذه الغاية على الوجه الاكمل الذي كنت ابتغيه . ولذا مع اعترازي الكبير بتوجيهات فخامتكم ، اراني مضطرا على تقديم استقالتني من المنصب الوزاري اعتبارا من تاريخ ٢٥/١٢/١٩٥٢ م . واعتقد ان في الامكان تلافي النقص في عدد الوزراء في هذه المدة . واني عندما اعتذر كثيرا عن هذا التصميم . ارجو ان تفضلوا بقبول وافر شكري وامتناني للمساعدات القيمة التي تلتها من لدن فخامتكم . والثقة التي اوليتموني اياها طيلة اشتغالي بمعيتمكم ، والتكرم بقبول فائق الاحترام .

المخلص لفخامتكم : ماجد مصطفى

وقد استصدر رئيس الوزراء ارادة ملكية بقبول هذه الاستقالة فورا ، دون ان يتقيد بالتاريخ الذي حدده الوزير المستقيل ، ورد عليها بما ياتي :

الرقم ٥٥٥٨ التاريخ ٢١/١٢/١٩٥٢ م

عزيزي معالي السيد ماجد مصطفى المحترم .

تلقيت كتابكم المؤرخ ٢٠/١٢/١٩٥٢ م ، الذي طلبتم به توسطي لدى المقام السامي في قبول استقالتكم من منصب وزارة الشؤون الاجتماعية . ونزولا عند رغبتكم ، فقد توسطت بتقديمها الى المقام السامي ، فاقرنت بموافقة الكريمة . وها اني ارسل بطيه نسخة من الارادة الملكية المرقمة ٨٧٠ والمؤرخة ٢١/١٢/١٩٥٢ م المتضمنة قبول الاستقالة .

وبهذه المناسبة اعرب لمعاليكم عن عظيم شكري وامتناني لما لمسته منكم من معاضدة خلال تحملكم اعباء المسؤولية وتقبلوا احترامي .

المخلص : نور الدين محمود

### وزراء جدد

وفي ٢١ كانون الاول ١٩٥٢ م ، صدرت الارادة الملكية المرقمة ٨٧١ بتعيين السيد سعيد قزاز وزيرا للشؤون الاجتماعية ، والسيد نديم الباجه جي وزيرا للاقتصاد ، والسيد عبدالرحمن جودة وزيرا للمواصلات والاشغال . وكان الوزيران الاخيران من اعضاء « وزارة السيد مصطفى العمري المستقيلة » اما السيد ماجد مصطفى هذا فقد



عاد وزيرا للشؤون الاجتماعية في « الوزارة المدفعية السادسة » التي خلفت وزارة نور الدين محمود في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣م اي بعد مضي خمسة اسابيع على استقالته .

### الانتخابات المباشرة

قررت وزارة العدلية في الخامس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٥٢م ، تأليف لجنة برئاسة السيد عبد الجبار التكرلي عضو محكمة التمييز ، وعضوية كل من السادة : عبد الحميد رفعت ، وجورج جورجي ، وحلمي صدر الدين ، وموسى شاكور ، للنظر في اعداد لائحة قانون انتخاب النواب بصورة مباشرة ، على ان تجتمع فوراً ، وتنتهي مهمتها بفائق السرعة . فاجتمعت اللجنة ، واستماعت بقوانين انتخاب النواب في كل من مصر ، ولبنان ، وسورية ، وتركيا « وهي الاقطار المشابهة في اوضاعها العامة للعراق ، والتي اخذت بمبدأ الانتخابات المباشرة » في وضع لائحة مرسوم للانتخاب يحل محل قانون الانتخاب السابق ، الذي بني على مبدأ الانتخاب بدرجتين ، وبعد ان انجزتها ، رأت الوزارة ضرورة اصدار مرسوم بها لاستحالة اجراء الانتخابات وفق القانون المذكور ، والشعب على ما هو عليه من اضطراب نفسي ، والحاح على ضرورة جعل الانتخابات على درجة واحدة . وهكذا صدر المرسوم رقم ٦ لسنة ١٩٥٢م في كانون الاول ١٩٥٢م . وكان من مميزاته توزيع المناطق الانتخابية الى شعب عديدة ، تسهلاً للناخبين في الوصول الى صناديق الانتخاب ، وعدم قصر انتخاب اعضاء الهيئات التفتيشية على المحلات ، وقبول طريقة انتخاب النائب بالاكثرية التي يحوز عليها من آراء الناخبين بنسبة معينة . . . الخ . ولم يرد في المرسوم ما يشير الى ان الطعن في النيابات ، بعد تصديق المضابط الانتخابية يعد جرماً يستلزم العقاب ، وهو المبدأ الذي اقرته الوزارة السعيدية الحادية عشرة عام ١٩٥٣م ، فكان من اسباب الحوادث الاخيرة .

وعلى كل فقد تمت عملية الانتخاب المباشر وفق هذا المرسوم في ١٧ كانون الثاني ١٩٥٣م ، ففاز ٧٦ نائباً بالتركية ، و ٥٩ بالتصويت ، على الرغم من وجود الاحكام العرفية ، واعتقال رؤساء الاحزاب ، وكبار الساسة والمنقفين ، وارباب الصحف والرأي . ولم تسلم هذه الانتخابات من طعون ومغامز حتى ان رئيس الوزراء السيد جميل المدفعي قال في ٧ شباط وهو رئيس وزراء مسؤول :

« انا اعتقد ان بعض الانتخابات غير المباشرة ، جرت احسن من الانتخابات المباشرة » (١) .

اما العين السيد عبد المهدي فقد كان اكثر صراحة من المدفعي اذ قال :  
« لما رُوي الموضوع ، وعرف ان الاداريين سوف تكون حقوقهم محددة وغير مطلقة ، وربما تلقوا شيئاً من التعليمات ، باشرؤا في المداخلة ، فانقلب الوضع راساً على عقب ، ولم يجر على الطريقة الصالحة ، وربما كان من الاعضاء غير المرغوب فيهم

(١) محاضر مجلس الاعيان ( الاجتماع العادي السادس والعشرون لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣ م ) ص ١١ .

هددوا واوعز لهم بالاستقالة وجيء بغيرهم ... واني اعرف بان هناك جماعة تفاهمت على ان تنزل الى ميدان الانتخابات فنزلت ... فرات الحكومة ان هؤلاء يجب معارضتهم ، ويجب مقاومتهم ، فصارت ترسل عليهم شخصا شخصا .. ولا بقيت وسيلة ولا سبب من وسائل واسباب التهديد والوعيد ، الا واستعملت لنحي هؤلاء عن الترشيح ، وخاصة بعدما طلب المتصرفون للحضور الى بغداد ، وعرف في الخارج والداخل انهم خرجوا ، وهم مزودون بقوائم الترشيح ، وعرفت اسماء هؤلاء المرشحين واحدا واحدا ، قبل تزكيته ، او تعيينهم ، فانسحب هؤلاء ... » (١) .

ولنستمع الآن الى ما قاله رئيس « حزب الامة الاشتراكي » المحلول ، السيد صالح جبر في ص ١١٧ من محضر مجلس الاعيان لسنة ١٩٥٣ م :

« ما بدأت طلائع الانتخابات ، حتى بدأت المداخلات الحكومية ، وقد الفتنا نظر المسؤولين الى ذلك عدة مرات ، ولكن بدون جدوى ، الى ان اخذت هذه المداخلات اشكالا سافرة ، وذلك بدعوة المتصرفين الى بغداد ، وتزويدهم بالقوائم التي تتضمن اسماء النواب الذين يجب ان يعينوا تعيينا ، فعاد المتصرفون الى الويتهم يعلنون استلامهم لهذه القوائم ، ويطالبون مرشحي حزبنا بالذات وبالتخصيص ، ان ينسحبوا من الانتخابات ... وبعد ان اطلعنا على هذه الحقائق ، رايانا ان لا بد ان نعمل احد امرين : اما ان نصطدم مع الحكومة وقواتها بالقوة والعنف ... او ننسحب من الانتخابات وهو الذي فضلناه » اه .

يقول الوزير محمد مهدي كبه في ص ٣٥٢ من كتابه « مذكراتي في صميم الاحداث » :

« بعد ان فرغت اللجنة التي الفت في وزارة العدلية من اعداد مسودة القانون الجديد ، الذي اقرت به مبدا الانتخاب المباشر ، اخذ حزب الاستقلال يوالي اجتماعاته ، ويتصل بالاحزاب الاخرى ... ولما راي الحزب بوادر تدخل السلطات فيها ، واستغلالها للاحكام العرفية ، قررت هيئة الحزب التنفيذية مقاطعتها ، وقد خالف القرار السيد اسماعيل الغانم ، واصر على وجوب الاشتراك فيها . ولما راي اصرار الاكثرية على مقاطعتها ، قدم استقالته من الحزب ، واشترك في الانتخابات ، وخرج نائبا عن الاعظمية . اما الحزب الديمقراطي فقد قرر هو الآخر مقاطعتها ، وقد قرر حزب الامة الاشتراكي الاشتراك فيها ، ثم لما بدأت التدخلات ضد مرشحيه ... قرر مقاطعة الانتخاب وسحب مرشحيه منها » اه .

والذي فهمناه من رئيس الوزراء السيد نور الدين محمود ، ان رئيس حزب الامة الاشتراكي السيد صالح جبر ، اتصل به شخصا ، وطلب اليه مساعدة الحكومة لحزبه ، ولحزب الاتحاد الدستوري الذي يرأسه السيد نوري السعيد ، بأن يجعل المقاعد النيابية مناصفة بين الحزبين المذكورين ، فرفض هذا الطلب بدعوى ان الانتخابات حرة . فما كان من صالح الا ان قاطع الانتخاب .

وكان من حق رئيس الوزراء السابق نور الدين محمود ، وقد اصبح عينا ، ان

١٠ . حاضر مجلس الاعيان ( الاجتماع العادي السادس والمثرون لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣ م ) ص ٨ .

يعلق على امثال هذا القول ، لانه كان المسؤول عن تلك الانتخابات فقال في ص ١٣١ من المحضر :

« اطمن المجلس العالمي بان الانتخابات التي جرت ، كانت الحكومة القائمة آنذاك محايدة بكل معنى كلمة الحياد ، ولم تشعر بأي ضغط عليها ، ولذلك اكرر واقول مرة ثانية بان الانتخابات لم تكن مزيفة ولا مكيفة قطعا ، بل جرت حسب القوانين المرعية بصورة صحيحة ومتناسبة مع مستوى ثقافة الشعب » اهـ .

### في المجلس النيابي

واستصدرت الوزارة ارادة ملكية بدعوة مجلس الامة الى عقد اجتماعه الاعتيادي الاول ، من دورته الانتخابية الثالثة عشرة ، اعتبارا من يوم ٢٤ كانون الثاني ١٩٥٣ م. فاجتمع المجلس في اليوم المذكور ، بحسب المراسيم المعتادة ، واستمرت جلساته حتى انتهى الاجتماع في ٢٣ تموز من هذه السنة ، بعد ان عقد مجلس النواب اربعين جلسة علنية . ولم يقم اية جلسة سرية ، اما مجلس الاعيان فقد عقد خلال هذا الاجتماع ٢٣ جلسة .

وقد انتخب الاعيان السيد جميل المدفعي لرئاسة مجلس الاعيان ، وانتخب النواب الدكتور محمد فاضل الجمالي رئيسا لمجلس النواب ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزير الخارجية بالوكالة الى علي محمود الشيخ علي وزير المالية ، فلما ألف السيد جميل المدفعي وزارته السادسة في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣ م ، انتخب الاعيان السيد محمد الصدر رئيسا لمجلسهم ، وفيما يلي :

### خطاب العرش (١)

حضرات الاعيان والنواب المحترمين  
احبيكم اطيب تحية ، وارحب بكم اجمل ترحيب ، وافتتح مجلس الامة مبتهلا الى الله تعالى ان يمدنا بعونه وتوفيقه .  
ايها السادة ! ان الحكومة الحاضرة قد تسلمت الحكم في ظروف غير اعتيادية ، فبذلت الجهود في توطيد الامن ، وارجاع الحالة الطبيعية الى نصابها .  
ايها السادة ! ان صلاتنا مع الدول المجاورة والصديقة وثيقة متينة . والحكومة متمسكة بسياسة العراق التقليدية ، الرامية الى صيانة استقلال سائر البلاد العربية ، وتحقيق الاتحاد معها ، وتدعيم الجامعة العربية ، والاستمرار على التعاون مع الكتلة العربية الآسيوية ، لتحقيق استقلال الشعوب الطامحة في الحرية والاستقلال .

(١) امتادت الوزارات المتعاقبة ان تضمن خطاب العرش التي يلقيها الملك عند افتتاح كل دورة من دورات المجلس النيابي ، المشاريع التي تمت قبيل افتتاح المجلس والتي تنتوي الحكومة القيام بها . ولما اتيت وزارة نور الدين محمود الانتخابات الجديدة وشرفت في اعداد خطاب العرش كانت تتوقع انها ستبقى في الحكم مدة طويلة فصارت تذكر المشاريع التي ستقوم بها بعد افتتاح المجلس حتى ان وزير المالية السيد علي محمود اصدر منشورا الى الوزارات كافة طلب فيه خفض الاعتمادات ١٠٪ كما طلب اخذ ٥٠٪ من واردات النفط للميزانية العامة ، ولما كانت مهمة الوزارة قد انتهت بانتهاء الانتخابات ، اقترح وزير المالية الا يذكر في خطاب العرش الا ما تم تحقيقه وهكذا كان .

وتحرص حكومتنا على العمل في المحافظة على السلام العالمي ، ولم تال جهدا في الدفاع عن حقوق عرب فلسطين ، وشمال افريقيا . ولا بد انكم اطلعتم على مراحل دفاع الوفد العراقي في هيئة الامم المتحدة في هذا السبيل .

واستجابة لرغبة الامة ، اصدرت الحكومة مرسوما بالانتخاب المباشر ، وقد ظهرت نتائجه باجتماعكم المبارك هذا . ورغبة في توطيد الامن الداخلي على وجهه الاكمل ، نفذت الحكومة قانون الدرك ، وباشرت فيما يقتضيه تنظيم هذه القوة .

وقد سعت الحكومة في تأييد القضاء بتعزيز محكمة التمييز ، وديوان التدوين القانوني ، وتوسيع التحقيق العدلي ، والادعاء العام .

وشجعت الحكومة التعليم في البلاد بجعله مجانيا في جميع مراحلها ، وبتوزيع الكتب والقرطاسية مجانا على طلاب المدارس . واعدت لائحة قانون الجامعة العراقية ، وستقدم الى مجلسكم العالي .

والحكومة مهتمة في توسيع الجيش ، وتجهيزه باحدث الاسلحة والمهمات . واقتباس الاصول الجارية في الجيوش الحديثة . وقائمة بتأسيس المعامل الضرورية لانتاج ما يحتاجه الجيش . وقد ساهم الجيش في توطيد الامن الداخلي مساهمة محموددة فعالة ، كانت موضع تقدير سائر طبقات الشعب .

وقد جعلت الحكومة نصب عينيها رفاه الشعب من طريق الغاء الضرائب والرسوم عن مواد الغذاء ، والكساء ، والسكن ، او تخفيضها قدر الامكان .

واهتمت بمكافحة الامراض السارية ، والمتوطنة ، والاستفادة من المساعدات الدولية . وقد عملت في تحسين حالة المؤسسات والمعاهد الصحية ، ورفع مستواها الفني والاداري ، واعدت الانظمة التي تكفل ذلك .

وقد اهتمت الحكومة بتحسين حال العمال ، والترفيه عنهم ، وانشاء عدد كبير من الدور لتمليكها او ايجارها اليهم .

وحرصت الحكومة على محافظة الثروة القومية باتباع سياسة اقتصادية محكمة ، تضمن انشاء صناعات حديثة ، وايجاد اسواق لتصريف الفائض من المنتجات .

وقد شجعت الملكية الصغيرة على اساس اعمار الاراضي الاميرية ، واصلاحها ، وتوزيعها على الفلاحين ، وصغار المزارعين ، واهتمت بتشيد بنايات حكومية للإدارة ، والمدارس ، والمستشفيات ، ونحوها وتعميد الطرق المهمة .

ان مجلس الاعمار مستمر على تنفيذ منهاجه المصادق عليه . واعماله مطردة في المجرى الرئيسي لمشروع الثرائر . وقد وجه اهتمامه لحفر الابار الارتوازية ، وانهاء مناقصة مشروع سد دوكان ، وسد بخمة ، كما انهى مشروع الحبايية ، وناظم الورد ، وجدول المدخل . وهو دائب على القيام باعماله الخاصة به .

وعنيت الحكومة بالمؤسسات الوقفية ، ورفع مستوى التعليم في مدارسها المختلفة ، واستثمار موارد الاوقاف .

والله اسأل ان يمدكم بعونه ويلهمكم الصواب تحت ظل حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى .

## استقالة الوزارة

لم تستطع وزارة من الوزارات العراقية ان تنفذ منهاجها كاملا ، مثلما اتسح ذلك لـ « وزارة نور الدين محمود » التي تألفت في الثالث والعشرين من تشرين الثاني سنة ١٩٥٢ م . فقد اعادت الهدوء والامن الى نصابهما ، واجرت الانتخابات النيابية في ميعادها ، وخففت الضرائب والرسوم الى القدر المناسب ، ورفعت عن الجيش بعض الترفيه . فلما انتهت مهمتها ؛ المَح الوصي الى رئيسها « بالانسحاب وهو مشكور ، وكوفىء على همته بان عين عضوا في مجلس الاعيان بعد ان طلب التقاعد ، فوجم وتردد ، حتى قيل انه رفض الاستقالة والتخلي عن المسؤولية بشكل مهدد وخطر » (١) واخيرا وافق فتقدم بكتاب الاستقالة الآتي :

سيدي صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم .  
تلبية لارادة سموكم الغالية قد اضطلعت بالمسؤولية في ظروف حرجة ، وكنت قد حددت واجبات وزارتي في البيان الذي اذعته في الناس ، وهي تنحصر :

- ١ - باعادة الامن واستقراره .
- ٢ - القيام بالتشريعات المقتضية للتخفيف عن دافعي الضريبة ، والتنفيس عن الشعب .
- ٣ - لسن مرسوم يقوم على اساس الانتخاب المباشر ، واجراء الانتخابات بموجبه .

ولما كانت وزارتي قد انجزت مهمتها ، وقامت بواجبها بنجاح تام ، بفضل ارشاد سموكم وتعضيده ، فارجو من سموكم الملكي معذرتي عن الاستمرار في المسؤولية . والله اسأل ان يمد صاحب الجلالة الملك المفدى وسموكم الملكي بتوفيقاته الصمدانية . ما زلت خادما سيدي المطيع .

نور الدين محمود

٢٣ كانون الثاني ١٩٥٣ م

ولقد احتفظ الوصي بهذا الكتاب بضعة ايام حتى اذا تقرر تأليف الوزارة الجديدة في التاسع والعشرين من هذا الشهر ، وجه الى الرئيس المستقيل هذا الجواب :

عزيزي نور الدين محمود

تناولت كتاب استقالتكم في ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٣ م . ومع ابداء أسفي على تخليكم عن منصب رئاسة الوزراء ، لا بد لي من الاعراب عن فائق شكري ، ومزيد تقديري للجهود القيمة التي بذلتوها ، انتم وزملائكم ، لخير الوطن وصلاحه خلال ممارستكم الحكم في الظروف الدقيقة التي مرت بها البلاد .

صدر عن بلاطنا الملكي في اليوم الثالث عشر من شهر جمادى الاولى سنة ١٣٧٢ الهجرية الموافق لليوم التاسع والعشرين من شهر كانون الثاني سنة ١٩٥٣ الميلادية .  
عبد الاله

(١) مذكرات توفيق السويدي ص ٥١٩ « نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية » .



## مضامين الجزء الثامن

الصفحة	الموضوع
٣	مقدمة الجزء الثامن
	وزارة مزاحم الباجه جي
٦	توطئة
٨	هيئة الوزارة
٨	اول كلمة لرئيس الوزارة
٩	منهاج الوزارة
١١	بين الهند والعراق
١٣	حوادث وانباء مختلفة
١٧	استقالة وزير الدفاع
٢١	تقليص ظل الاحكام العرفية
٢٢	تبدلات وزارية خطيرة
٢٥	استقالة وزير المالية
٣٠	استقالة العمري
٣١	القتال فالهدنة في فلسطين
٤١	افتتاح المجلس ومنهاج الوزارة
٤٧	حزبان سياسيان يجمدان نشاطهما
٥٧	مقدمات سقوط الوزارة
	الوزارة السعيدية العاشرة
٦٠	توطئة
٦١	هيئة الوزارة
٦٢	خطاب لرئيس الوزارة
٦٣	نائب رئيس الوزراء
٦٧	تقليص ظل الاستغلال
٧٠	ما عملته الوزارة من اجل فلسطين
٧٨	الانقلاب العسكري في سورية
٨٧	مكافحة الشيوعية
٩١	زيارة الوصي لايران
٩٢	خفض الدينار العراقي
٩٤	اشتداد الازمة المالية
٩٥	مفاوضات النفط
٩٨	ميثاق وطني لتوحيد الجهود
١٠٩	حوادث واخبار
١١٣	حزب الاصلاح
١٢١	المنهاج الاساسي لحزب الاتحاد الدستوري
١٢٦	تعديل مرسوم الادارة العرفية

١٢٧	مجلس الامة يعقد اجتماعه
١٢٩	اهم ما جرى في اجتماع ١٩٤٨م
١٣١	استقالة الوزارة

### الوزارة الايوبية الثانية

١٣٤	توطئة
١٣٦	اربعة وزراء جدد
١٣٧	الغاء الاحكام العرفية
١٣٨	قضية فرق الذهب
١٣٩	الانقلاب السوري الثالث
١٤٠	اخبار متنوعة
١٤٢	بين مصر والعراق
١٤٤	نص كتاب الاستقالة

### الوزارة السويدية الثالثة

١٤٧	توطئة
١٤٨	هيئة الوزارة
١٤٩	منهاج الوزارة
١٥٣	مناقشة منهاج الوزارة
١٥٥	اتمرد ام انقلاب
١٥٧	اليهود والجنسية العراقية
١٦٢	استقالة ٣٧ نائبا
١٦٥	انهاء عينية الباجه جي
١٦٨	ملك الافغان في العراق
١٦٩	الملك فيصل الثاني
١٦٩	دجلة الفدار
١٧٠	تعديل قانون المطبوعات
١٧٣	بين العراق وباكستان
١٧٤	اخبار وحوادث
١٧٨	توحيد ضفتي الاردن
١٨١	السعي لتعديل امتيازات النفط
١٨٢	استقالة الوزارة

### الوزارة السعيدية الحادية عشرة

١٩٥	كلمة لرئيس الوزارة
١٩٦	خلاصة منهاج الوزارة
١٩٧	افتتاح مجلس الامة
١٩٨	خطاب العرش
٢٠٠	وفاة الملكة عالية
٢٠١	المطالبة بالانتخابات المباشرة
٢٠٧	تجميد اموال اليهود



٢٠٨	جرائم اليهود
٢١٢	المظالم الفرنسية في مراكش
٢١٤	بين الشرق والغرب
٢١٥	بيان الى الشعب العراقي
٢١٨	الجبهة الشعبية المتحدة
٢٢٠	عمل حزبي مشترك
٢٢٢	حزب الامة الاشتراكي
٢٣٠	اندماج حزيين
٢٣١	اعتداء اليهود على سورية
٢٣٢	تعمير المراقد المقدسة
٢٣٣	تبدلات وزارية
٢٣٥	مقتل الملك عبدالله
٢٣٧	توحيد الاردن والعراق
٢٣٩	المسجونون في نقرة السلطان
٢٤٢	حوادث واخبار
٢٥٢	افتتاح مجلس الامة - خطاب العرش
٢٥٦	بين العراق واسبانيا
٢٥٨	بين مصر والعراق
٢٦٠	بين سورية والعراق
٢٦٣	دولة عربية جديدة
٢٦٤	مشاريع الاعمار الجبارة
٢٦٦	مهرجان ابن سينا
٢٧٢	بيان رسمي
٢٨٠	بيان حزب الاستقلال
٢٨٥	استقالة الوزارة

### وزارة مصطفى العمري

٢٨٧	توطئة
٢٨٩	منهاج الوزارة
٢٩٢	الانقلاب العسكري في مصر
٢٩٣	والانقلاب العسكري في لبنان
٢٩٥	التعويضات الالمانية لليهود
٢٩٥	زيارة الملك لاميركا
٢٩٦	اخبار وانباء
٢٩٨	بين الهند والعراق
٣٠٠	صافرة الانذار في بغداد
٣٠١	مذكرة حزب الاستقلال
٣٠٤	مذكرة الجبهة الشعبية
٣٠٦	مذكرة حزب الوطني الديمقراطي

٣١٠	مذكرة حزب الامة الاشتراكي
٣١٣	الجواب الاميري
٣١٦	حل مجلس النواب
٣١٧	حزب الاستقلال يقطع الانتخابات
٣١٨	وكذلك الحزب الوطني الديمقراطي
٣١٩	وكذا الجبهة
٣٢٠	مجلس الوزراء يتراجع
٣٢١	مراسلة الاحزاب
٣٢٣	مؤتمر في البلاط
٣٢٧	استقالة وزير المالية
٣٢٨	اضراب مدرسي يؤدي الى الانفجار
٣٣٥	كتاب استقالة الوزارة والجواب عليه
٣٣٦	بيان للحزب الوطني

### وزارة نور الدين محمود

٣٣٧	توطئة
٣٣٨	كتاب الاسناد الملكي
٣٣٩	هيئة الوزارة
٣٤٠	اعلان الاحكام العرفية
٣٤٢	غلق الاحزاب السياسية
٣٤٣	تعطيل الصحف
٣٤٥	ما تعتزم الوزارة انجازه
٣٤٦	سحب الجيش
٣٤٧	حوادث واخبار
٣٤٩	سياسة المراسيم
٣٥١	استقالة وزير الشؤون الاجتماعية
٣٥٢	وزراء جدد
٣٥٣	الانتخابات المباشرة
٣٥٥	في المجلس النيابي - خطاب العرش
٣٥٧	استقالة الوزارة

## اخطاء الجزء الثامن

هذه قائمة بأهم الاخطاء المطبعية التي وجدت في الجزء الثامن من الوزارات

الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
٣	٣	ما ظلمونا	وما ظلمونا
٣	٤	الآية ٧٥	الآية ٥٧
٤	١٩	متنفذة	متنفذا
١٤	١٦	الوزراء	الوزارة
٣٠	٢٦	ارادات	ايرادات
٤٤	٩	الاتفاق	الانفاق
٨٨	٢٠	عضوا اصيلا	عضوين اصيلين
٩١	١٩	وزير	وزيراً
١١١	١٧	المخصصين	المختصين
١١٢	٥	الدبلوماسية	الدبلوماسيين
١١٢	٢٤	ومحمد	ومجيد
١١٧	٣٢	الكاملة	الكافلة
١٢٦	٢	العلبي	الجلبي
١٣٧	١٣ و ١٦ و ١٧	ارادتنا	اراداتنا
١٤٩	٢٨	لمحادثته	الى معاونته
١٥٥	٧	فدرج	فتدرج
١٧٥	٢٨	قصده	قصدها
١٧٦	١٣	وزير	الوزير
١٨١	٤	عاد	عادا
١٩٠	٦	فراجعت	فتراجعت
١٩٥	٢٦	الحاكم	المحاكم
٢٠٢	٢	مكفلة	مكلفة
٢٠٥	٢٤	أوعز	أوعز به
٢٤٠	١٢	وهو رئيس	هو ورئيس

الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
٢٤٥	١٢	السعيدية	السويدية
٢٤٦	١٤	دون	دونه
٢٥٢	١٢	ثم قد	وقد
٢٦٤	٢٨	متفرعين	متفرغين
٢٦٦	٣١	كلبنكان	كلبنكيان
٢٦٧	١٧	ولدة	ولقد
٢٦٨	١١	لا تناسب	لا تتناسب
٢٧١	٢٩	المستقبل	الاستقلال
٢٩٣	٣	بالتاكيد	بالتايد
٢٩٥	١٧	المانية	في المانية
٣٠٠	١٠	من جميع	في جميع
٣٠٣	٢٩	السلاح	للسلاح
٣٠٦	٢١	وتنظيم	وتنتظم
٣٢٥	١٠	المصري	الحصري
٣٥٣	٩	وتنتهى	وتنهى